



الجمهورية العربية المتحدة

المكتب الفني

مكتب النقض

مجموعته

الأحكام الصادرة من الهيئة العامة
للمواد المدنية والتجارية ومن الدائرة المدنية
ومن دائرة الأحوال الشخصية

السنة الثامنة عشرة

العدد الأول : يناير - فبراير سنة ١٩٦٧

القاهرة

مطبعة دار القضاء العالي الفرعية

١٩٦٧

القسم الأول

الأحكام الصادرة من الدائرة المدنية
ودائرة الأحوال الشخصية

جلسة ٣ من يناير سنة ١٩٦٧

برئاسة السيد المستشار الدكتور عبد السلام بليغ نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة
المستشارين : أحمد حسن هيكل ، وأمين فتح الله ، وإبراهيم حسن علام ، وعثمان زكريا .

(١)

الطعن رقم ١١٠ لسنة ٣٣ القضائية :

حكم . ”الطعن في الحكم“ . ”الأحكام الغير جائز الطعن فيها“ .

الحكم الذي لا يبت في أساس الخصومة . عدم جواز الطعن فيه إلا مع الحكم الصادر
في الموضوع . مثال .

إذا كان الحكم حين قضي برفض الدفع بعدم الاختصاص بالنسبة للسندات
التي لا تتجاوز قيمة كل منها ٢٥٠ ج ، قد اعتبر مديونية شركة التأمين المدعى عليها
بالنسبة لهذه السندات ناشئة عن سبب قانوني واحد — هو عقد التأمين — ولم
يحسم النزاع المردد في الدعوى حول تكييف هذا العقد الذي تعهدت بمقتضاه
الشركة بضمان وفاء قيمة السندات إلى البنك المدعى . وكان الحكم حين قضي
برفض الدفع بعدم قبول الدعوى بالنسبة لأحد السندات قد عرض لعلاقة
شركة التأمين بالمدين فاعتبرها في مركز الكفيل المتضامن ، ولم يبت في طبيعة
العلاقة التي تربط الشركة بالبنك وهي أساس الخصومة في الدعوى ، فإن الحكم
فيما قضي به بشأن الاختصاص وقبول الدعوى على الأساس الذي أقيم عليه
في الحالتين لا يكون قد أنهى الخصومة كلها أو بعضها ، فلا يجوز الطعن فيه
إلا مع الحكم الصادر في الموضوع .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر
والرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق
الطعن — تتحصل في أنه بتاريخ ١٢/٧/١٩٦١ استصدر بنك الجمهورية —

المطعون عليه الأول - من رئيس الدائرة المختصة بمحكمة القاهرة الابتدائية أمرا بأن تؤدي إليه شركة أفريقيا للتأمين - الطاعنة - مبلغ ١٩٥٩ ج وبصحة إجراءات المحجز التحفظي الموقع ضد الطاعنة تحت يد باقي المطعون عليهم . وقال البنك شرحا لطلبه أنه بموجب ثلاث وثائق تأمين تعاقد أحمد محمد قطب التاجر بالقاهرة مع الشركة الطاعنة على أن تضمن الشركة للبنك دفع قيمة السندات الإذنية المحررة على عملاء أحمد محمد قطب في حالة عدم وفائهم بقيمتها في ميعاد الاستحقاق ، ثم قام أحمد محمد قطب بخضم سندات قيمتها ١٩٥٩ ج لدى البنك بطريق التظهير الناقل للملكية ، وإذ لم يقيم المدينون بالسداد في ميعاد الاستحقاق ولم تدفع الشركة قيمة هذه السندات رغم أن البنك سحب عليها كميالتي رجوع في ١٩٦١/٦/١١ فقد تقدم البنك بطلبه لاستصدار أمر الأداء المشار إليه . عارضت الشركة في هذا الأمر وقيدت معارضتها برقم ١٤٨٢ سنة ١٩٦١ تجارى كلى القاهرة . وبتاريخ ١٩٦١/١٢/١٦ قضت محكمة أول درجة بإلغاء الأمر المعارض فيه وبعدم اختصاص القاضى الأمر بإصداره بالنسبة للسندات التي لا تتجاوز قيمتها مبلغ ٢٥٠ ج ، وبعدم قبول الأمر بالنسبة للسند الموقع عليه من المدين اتريخ جرابيديان ، وإلغاء كل أثر ترتب على الأمر المشار إليه . استأنف البنك هذا الحكم وقيد استئنافه برقم ٩٢ سنة ٧٩ ق استئناف القاهرة . ومحكمة الاستئناف قضت في ١٩٦٣/٢/١٢ بإلغاء الحكم المستأنف وإعادة الدعوى إلى محكمة أول درجة للفصل في المعارضة . وفي ١٩٦٣/٣/١٩ طعنت الشركة في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرتين دفعت فيهما بعدم جواز الطعن ، وبالجلسة المحددة لنظره تمسكت النيابة برأيها السابق .

وحيث إن مبنى الدفع بعدم جواز الطعن أن الحكم المطعون فيه ألغى حكم محكمة أول درجة وضمن أسبابه القضاء باختصاص القاضى الأمر بالنسبة للسندات التي لا تتجاوز قيمتها مبلغ ٢٥٠ ج والقضاء بقبول الدعوى بالنسبة للسند الموقع عليه من اتريخ جرابيديان ، وكلاهما قضاء غير منه للخصومة كلها أو بعضها فلا يجوز الطعن فيه بالنقض على استقلال عملا بالمادة ٣٧٨ من قانون المرافعات .

وحيث إن هذا الدفع في محله ذلك أنه لما كانت المادة ٣٧٨ من قانون المرافعات تقضى بعدم جواز الطعن في الأحكام التي تصدر قبل الفصل في الموضوع ولا تنتهى بها الخصومة كلها أو بعضها إلا مع الطعن في الحكم الصادر في الموضوع، وكان الحكم المطعون فيه قد أسس قضاءه بإلغاء حكم محكمة أول درجة في شقه الخاص بعدم الاختصاص على ما قرره من "أن أحمد محمد قطب عقد اشتراطاً لمصاحبة بنك الجمهورية - المطعون عليه الأول - بالذات بعقد وثيقة تأمين من مقتضاها أن تضمن شركة أفريقيا للتأمين - الطاعنة - سداد الأقساط المستحقة الأداء على عملاء أحمد محمد قطب لتمكين هذا الأخير من خصم السندات الإذنية لدى بنك الجمهورية والحصول على قيمتها منه فإذا ما رجع بنك الجمهورية على شركة أفريقيا للتأمين بموجب ضمانها أو كفالتها للدين بمقتضى هذه الوثيقة وتوقيعها على السندات تنفيذاً لها يكون البنك مستنداً إلى سبب قانوني واحد وهو كفالة الدين بعقد وثيقة التأمين المشار إليها وتكون محكمة أول درجة قد جانبها الصواب إذ قضت بعدم اختصاص القاضى الأمر بالنسبة للسندات التي في حدود مبلغ ٢٥٠ ج ... " واستند الحكم في إلغاء حكم محكمة أول درجة في شقه الخاص بعدم القبول إلى قوله "أنه عن السند الموقع عليه من اترنج جرابيديان وقيمته ٢٧٥ ج فإن القاضى الأمر مختص بإصدار الأمر به أيضاً ولا ترى المحكمة صواب ما ذهبت إليه محكمة أول درجة من عدم قبول الأمر به لعدم سبق التنبيه بالوفاء على المدين الأصلي ذلك أن عبارة الضمان الواردة على هذا السند بتوقيع الشركة المستأنف عليها - الطاعنة - تجعلها في مركز الكفيل المتضامن وليس لها حق الدفع بالتجريد طبقاً للمادة ٧٩٣ مدني كما ترى خطأ ما ارتأته المحكمة كذلك من وجوب الرجوع على المستأنف عليها طبقاً للإجراءات المقررة بقانون التجارة لأن الكفيل المتضامن يعتبر في مركز محرر الورقة وتصبح مقاضاته بطريق أمر الأداء طبقاً للمادة ١/٨٥٠ مرافعات"، وكان يبين من هذا الذي أورده الحكم أنه لم يبت في أساس الخصومة ذلك أنه وإن اعتبر مديونية الشركة بالنسبة للسندات التي لا تتجاوز قيمتها مبلغ ٢٥٠ ج ناشئة عن سبب قانوني واحد وهو عقد التأمين الذي أبرمه أحمد محمد قطب مع الشركة الطاعنة، إلا أنه لم يحسم النزاع المردد في الدعوى حول تكييف هذا العقد الذي تعهدت بمقتضاه شركة التأمين ب ضمان وفاء قيمة السندات إلى البنك، وكذلك فإن ما قرره الحكم بشأن

السند المحرر من اتريج جرابيديان وإن عرض فيه لعلاقة الشركة بهذا المدين فاعتبرها في مركز الكفيل المتضامن إلا أنه لم يبت في طبيعة العلاقة التي تربط شركة التأمين بالبنك ، وهي أساس الحصومة . لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه فيما قضى به بشأن الاختصاص وقبول الدعوى على الأساس الذي أقيم عليه لم ينفخ الحصومة كلها أو بعضها فلا يجوز الطعن فيه — على ما جرى به قضاء هذه المحكمة — إلا مع الطعن في الحكم الصادر في الموضوع ويتعين لذلك الحكم بعدم جواز الطعن .

جلسة ٣ من يناير سنة ١٩٦٧

برئاسة السيد المستشار الدكتور عبد السلام بلع نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة
المستشارين : أحمد حسن هيكل ، وأمين فتح الله ، والسيد عبد المنعم العراف ، ومهان زكريا .

(٢)

الطعن رقم ١٢٩ لسنة ٣٣ القضائية :

(١) دعوى . ” إجراءات نظر الدعوى ” . ” تقرير التلخيص ” . استئناف .

جواز الاستدلال على تلاوة تقرير التلخيص من محاضر الجلسات .

(ب) تنفيذ . ” تنفيذ عقارى ” . ” تنبيه نزع الملكية ” .

سقوط تسجيل تنبيه نزع الملكية إذا لم يتبعه تسجيل الحكم بنزها خلال ١٦٠ يوما .
المادة ٥٤٠ مرافعات قديم . وجوب تجديد كلا أو شك على السقوط .

١ — يجوز الاستدلال من محاضر الجلسات على حصول تلاوة تقرير التلخيص
في حالة خلو الحكم من هذا البيان .

٢ — تقضى المادة ٥٤٠ من قانون المرافعات القديم بسقوط تسجيل تنبيه
نزع الملكية بكل آثاره إذا لم يتبعه تسجيل حكم نزع الملكية في ميعاد مائة
وستين يوما ، ويؤشر قلم الكتاب من تلقاء نفسه بحصول هذا السقوط على هامش
التنبيه . ومؤدى ذلك أنه يتعين على الدائن طالب التنفيذ تجديد تسجيل التنبيه
كلما أوشك التسجيل الأول على السقوط بانقضاء هذا الميعاد .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل فى أن المطعون عليه الأول أقام أصلا الدعوى رقم ٢٤٢ سنة ١٩٥٨ مدنى الوايل ضد الطاعنة والمطعون عليه الثانى يطلب الحكم بإعلان حكم مرمى المزااد الصادر فى الدعوى رقم ٣٨ سنة ١٩٤٩ بيوع الوايل وشطب التسجيلات المترتبة عليه والأمر بتسجيل حكم مرمى المزااد الصادر له فى الدعوى رقم ٣٠٩٨ سنة ١٩٤١ بيوع الوايل . وقال شرحا لدعواه أنه بتاريخ ١٩٥٣/١٢/٢٧ صدر حكم فى الدعوى رقم ٣٠٩٨ سنة ١٩٤١ بيوع الوايل رما عليه بمقتضاء مزاد ع ط شائعة فى عدد من القطع ، غير أن المدين رفع إشكالا فى تنفيذ هذا الحكم وتدخلت الطاعنة وهى زوجة المدين منضمة إليه فى طلباته استنادا إلى أنها تملك هذه القطع بمقتضى حكم مرمى المزااد الصادر فى الدعوى رقم ٣٨ سنة ١٩٤٩ بيوع الوايل بتاريخ ١٩٥٠/٣/١ وقضى برفض هذا الإشكال . وإذ امتنعت مصلحة الشهر العقارى عن تسجيل حكم مرمى المزااد الصادر لصالحه لتعارضه مع حكم مرمى المزااد المسجل الصادر لصالح الطاعنة فقد رفع دعواه للحكم له بطلباته واختصم فيها المطعون عليه الثانى الذى اشترى جزءا من العقار موضوع النزاع . وأضاف المطعون عليه الأول أنه يستند فى دعواه إلى أن تنبيه نزع الملكية فى الدعوى رقم ٣٨ سنة ١٩٤٩ بيوع الوايل التى صدر فيها حكم مرمى المزااد لصالح الطاعنة سجل فى ١٩٤٨/١١/٣ ، فى حين أن تنبيه نزع الملكية فى الدعوى رقم ٣٠٩٨ سنة ١٩٤١ بيوع الوايل التى صدر فيها حكم مرمى المزااد لصالحه سجل فى ١٩٤١/٤/١٥ . وقضت محكمة الوايل بعدم اختصاصها بنظر الدعوى وبإحالتها إلى محكمة القاهرة الابتدائية حيث قيدت بجدولها برقم ١١٧ سنة ١٩٥٩ مدنى كلى القاهرة . وبتاريخ ١٩٦١/١٢/١٢ حكمت المحكمة بطلبات

المطعون عليه الأول . استأنفت الطاعنة هذا الحكم وقيد استئنافها برقم ٢١٧ سنة ٧٩ ق استئناف القاهرة ، وقضت المحكمة في ١٩٦٣/١/٢٧ برفض الاستئناف . وتأيد الحكم المستأنف . وفي ١٩٦٣/٣/٢٨ طعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض . وقدمت النيابة العامة مذكرتين طلبت فيهما رفض الطعن .

وحيث إن حاصل السبب الأول بطلان الحكم المطعون فيه لأنه لم يرد به ما يفيد حصول تلاوة تقرير التلخيص .

وحيث إن هذا النعي مردود بأنه وإن خلا الحكم المطعون فيه مما يفيد حصول تلاوة تقرير التلخيص ، إلا أنه — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — يجوز الاستدلال من محاضر الجلسات على حصول هذه التلاوة في حالة خلو الحكم من هذا البيان ، ولما كان النابت من محضر جلسة ١٩٦٣/١/٥ التي تمت فيها المرافعة أن التقرير تلى بهذه الجلسة ، فإن النعي على الحكم بالبطلان لهذا السبب يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعنة تنعى بالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه القصور في التسيب ذلك أنه قضى ببطلان حكم مرسى المزايد الصادر للطاعنة في الدعوى رقم ٣٨ سنة ١٩٤٩ بيوع الوايلي وأمر بتسجيل حكم مرسى المزايد الصادر للمطعون عليه الأول في الدعوى رقم ٣٠٩٨ سنة ١٩٤١ بيوع الوايلي — تأسيسا على أن تسجيل تنبيه نزع الملكية الخاص بالطاعنة لا يسرى في حق المطعون عليه الأول لأنه لاحق على تسجيل التنبيه الذي اتخذته الدائن مباشر الإجراءات في الدعوى رقم ٣٠٩٨ سنة ١٩٤١ بيوع الوايلي ، هذا في حين أن الطاعنة تسكت في مذكرتها أمام محكمة الاستئناف بسقوط تسجيل التنبيه في هذه الدعوى الأخيرة لأنه تم في ١٩٤١/٤/١٥ ولم يجدد في ميعاد مائة وستين يوما طبقا لما تقضى به المادة ٥٤٠ من قانون المرافعات القديم وأنه بسقوط التسجيل يسقط التنبيه ذاته ويكون للطاعنة أن تنفذ على العقار دون اعتداد بالتنبيه ، ولكن الحكم المطعون فيه أغفل الرد على هذا الدفاع الجوهرى مما يعيبه بالقصور .

وحيث إنه لما كانت المادة ٥٤٠ من قانون المرافعات القديم الذي اتخذت في ظله إجراءات نزع الملكية في الدعوى رقم ٣٠٩٨ لسنة ١٩٤١ بيوع الوايلي —

تقضى بسقوط تسجيل تنبيه نزع الملكية بكل آثاره إذا لم يتبعه تسجيل حكم نزع الملكية في ميعاد مائة وستين يوما ويؤشر قلم الكتاب من تلقاء نفسه بحصول هذا السقوط على هامش التنبيه — فإن مؤدى ذلك أنه يتعين على الدائن طالب التنفيذ تجديد تسجيل التنبيه كلما أوشك التسجيل الأول على السقوط بانقضاء هذا الميعاد . ولما كان الثابت أن الطاعنة قدمت بواسطة محامها أمام محكمة الاستئناف بجلسة ١٩٦٣/١/٥ حافظة تشتمل على مذكرة من أحد رجال القانون تضمنت أن تسجيل تنبيه نزع الملكية الذي أجراه الدائن مباشر الإجراءات في الدعوى رقم ٣٠٩٨ سنة ١٩٤١ بيوع الوايلى قد سقط وأصبح عديم الأثر لأن هذا التنبيه سجل في ١٩٤١/٤/١٥ وكان يتعين أن يحدد تسجيله في ميعاد مائة وستين يوما ، وإذ لم يحدد التسجيل إلا في ١٩٤١/١١/٢٢ أى بعد الميعاد فإنه يترتب على ذلك سقوط التسجيل وبسقوطه يسقط التنبيه ذاته ويكون للطاعنة أن تتخذ إجراءاتها بالتنفيذ على أساس عدم وجوده ، لما كان ذلك وكانت الطاعنة قد اتخذت من هذه المذكرة التي قدمتها إلى محكمة الاستئناف أساسا لدفاعها بسقوط تسجيل التنبيه في الدعوى رقم ٣٠٩٨ سنة ١٩٤١ بيوع الوايلى ، وإذ أعتد الحكم المطعون فيه بتسجيل التنبيه المشار إليه واستند للحكم في الدعوى إلى أسبقيته على تسجيل التنبيه الخاص بالطاعنة دون أن يحقق دفاعها بسقوطه ، وكان هذا الدفاع جوهريا ومن شأنه لو صح أن يغير وجه الرأى في الدعوى ، فإن الحكم المطعون فيه يكرن قد شابه قصور يعيبه بما يستوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث باقى الأسباب .

جلسة ٣ من يناير سنة ١٩٦٧

برئاسة السيد المستشار الدكتور عبد السلام بلبع نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة
المستشارين : بطرس قفلول ، محمد صادق الرشيدى ، و ابراهيم علام ، وعثمان زكريا .

(٣)

الطعن رقم ١٣٠ لسنة ٣٣ القضائية :

- (١) نقض . "الخصوم في الطعن" . حكم . "الطعن في الحكم" .
الطعن بالنقض جائز لكل من ظل طرفا في الخصومة حتى يسدور الحكم
المطعون فيه .
- (ب) مسئولية . "المسئولية التقصيرية" . "الخطأ" . التزام . موظفون .
امتناع الموظف من تنفيذ واجبات وظيفته . خطأ . تسببه في إحداث ضرر للغير .
مسئوليته .
- (ج) حكم . "تسبيب الحكم" . "تسبيب كاف" . نقض . "أسباب
الطعن" . "مالا يصلح سببا للنقض" .
إقامة الحكم على دعوات متعددة . كفاية إحداها . عدم جدي التمسك على باقي
الدعوات .
- (د) مسئولية . "المسئولية التقصيرية" . "علاقة السببية" . التزام .
محكمة الموضوع . "سلطانها في تقدير الدليل" .
استخلاص السببية بين الخطأ والضرر يدخل في تقدير محكمة الموضوع .
- (هـ) إثبات . "الإثبات بالكتابة" . "الورقة الرسمية" . "حجيتها" .
حجية الورقة الرسمية . إقتصارها على البيانات التي قام بها محررها في حدود مهمته .
- (و) محكمة الموضوع . "سلطانها في تقدير الدليل" . إثبات . "الإثبات
بالكتابة" . "الورقة الرسمية" . "حجيتها" . جمارك .
تقدير مشن الجمارك . مجرد رأى الشئ . خضوعه لتقدير محكمة الموضوع .

١ - مفاد نص المادة الأولى من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - أنه يجوز الطعن من كل من كان طرفاً في الخصومة أمام المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه ولم يتخل عن منازعته مع خصمه حتى يصدر الحكم ضده سواء كان مستأنفاً أو مستأنفاً عليه خصماً أصيلاً أو ضامناً لخصم أصيل^(١).

٢ - إمتناع الموظف عن تنفيذ واجبات وظيفته يعتبر خطأ تترتب عليه مسئولية إذا ما ألحق ذلك ضرراً بالغير .

٣ - إذا أقيم الحكم على دعوات متعددة وكانت إحدى هذه الدعوات كافية وحدها ليستقيم بها ، فإن تعيينه في باقي الدعوات - أيا كان وجه الرأي فيها - يكون غير مؤثر في الحكم^(٢) .

٤ - استخلاص محكمة الموضوع لعلاقة السببية بين الخطأ والضرر هو مما يدخل في تقديرها متى كان سائفاً^(٣) .

٥ - حجية الورقة الرسمية تقتصر على ما ورد بها من بيانات قام بها محررها في حدود مهمته .

٦ - تقدير قيمة محتويات الطرد بمعرفة مضمن الجمره هو مجرد رأى للضمن ، فإذا عزف الحكم في حدود سلطته الموضوعية عن الأخذ بهذا التقدير فإنه لا يكون قد خالف القانون .

(١) راجع قض ١٩٥٦/٦/٧ الطعن ٤١٧ لسنة ٢٢ ق . مجموعة المكتب الفني السنة ٧ ص ٧٠١ .

(٢) راجع قض ١٩٦٤/٥/٢٨ الطعن ٤٦٨ لسنة ٢٩ ق . مجموعة المكتب الفني السنة ١٥ ص ٧٥٠ .

(٣) راجع قض ١٩٦٦/١١/٨ الطعن رقم ١٣٥ لسنة ٣٢ ق . مجموعة المكتب الفني السنة ١٧ ص ١٦٢٩ .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل فى أن المطعون عليه الأول أقام الدعوى رقم ٤٢٢٥ سنة ١٩٥٥ مدنى كلى القاهرة ضد المطعون عليه الثانى وطلب إلزامه بأن يؤدى له مبلغ ٢٠٧٤ ج و ٦٥٠ م ، وقال بيانا لدعواه أنه أرسل بتاريخ ١٨/٧/١٩٥٢ إلى سكرتير الملك السابق طردا يحوى طوابع بريد أثرية قيمتها ٥٩٢٦,٩١ دولارا ، فوصل الطرد إلى القاهرة بتاريخ ٢٤/٧/١٩٥٢ واستلمه أمين المخازن الجمركية وبقى الطرد مودعا بها دون أن تخطر بذلك جهة الوصول حتى بيع الطرد بالمزايدة فى ٢٦/١١/١٩٥٣ بمبلغ واحد جنيه . واستطرد المطعون عليه الأول يقول أنه وقد سعى إلى استرداد الطرد والحصول على ثمنه من الإدارة المشرفة على تصفية أموال الملك السابق ، وإذ فشل فى مسعاه لما ثبت لهذه الإدارة من عدم دخول الطوابع فى أموال التصفية ، فقد أقام دعواه ضد المطعون عليه الثانى بقيمة هذه الطوابع باعتباره مسئولاً عن خطأ موظفيه الذى ترتب عليه بيعها بثمن زهيد ، وبتاريخ ٢٦/٢/١٩٥٩ قضت محكمة أول درجة بإحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت المطعون عليه الأول أن الطرد كان يحوى طوابع بريد حقيقة وليست صوراً شمسية . وبعد أن تم التحقيق أدخل المطعون عليه الثانى الطاعن ضامناً فى الدعوى طالبا إلزامه بما عسى أن يحكم به عليه . وبتاريخ ٢٣/١١/١٩٦١ قضت محكمة أول درجة برفض الدعويين الأصلية والضمان . فاستأنف المطعون عليه الأول هذا الحكم أمام محكمة استئناف القاهرة وقيد الاستئناف برقم ١٧٧٠ سنة ٧٨ ق ، وبتاريخ ٦ فبراير سنة ١٩٦٣ قضت محكمة الاستئناف بإلغاء الحكم المستأنف وإلزام المطعون عليه الثانى بأن يدفع للمطعون عليه الأول مبلغ ٢٠٧٤ ج و ٦٥٠ م وإلزام الطاعن بأن يدفع للمطعون عليه الثانى مبلغ ١٠٣٧ ج و ٣٢٥ م . وبتاريخ ٢٨ مارس سنة ١٩٦٣ قرر الطاعن بالطعن فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرتين أبدت فى الأولى منهما رأى برفض

الطعن ، ودفع المطعون عليه الأول بعدم قبول الطعن ، وأبدت النيابة الرأي في مذكرتها الثانية برفض الدفع المقدم من المطعون عليه الأول ورفض الطعن ، وبالحلقة المحددة لنظره الترتب رأيها السابق .

وحيث إن مبنى الدفع بعدم قبول الطعن أنه لا صفة للطاعن في طلب إلغاء الحكم فيما قضى به في الدعوى الأصلية على المطعون عليه الثاني لأنه صدر بين خصمين ليس الطاعن منهما وقد قبل المطعون عليه الثاني هذا الحكم ونفذه فعلا . هذا إلى أن الحكم في الدعوى الأصلية ليس هو السند الذي أقيمت عليه مسئولية الطاعن قبل المطعون عليه الثاني في دعوى الضمان بل إن مسئوليته قامت على وقوع خطأ شخصي من جانبه .

وحيث إن هذا الدفع مردود ذلك أن المادة الأولى من القانون رقم ٥٧ سنة ١٩٥٩ — بحالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض — إذ نصت على أن "للمحكوم أن يطعنوا أمام محكمة النقض في الأحكام الصادرة من محاكم الاستئناف" فإن مفاد هذا النص — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أنه يجوز الطعن من كل من كان طرفاً في الخصومة أمام المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه ولم يتخل عن منازعته مع خصمه حتى صدر الحكم ضده سواء كان مستأنفاً أو مستأنفاً عليه خصماً أصيلاً أو ضامناً لخصم أصيل . وإذا كان الطاعن قد اختصم أمام محكمة الدرجة الأولى باعتباره ضامناً للمطعون عليه الثاني لأنه تابعه وقد وقع منه الخطأ الذي ترتب عنه الضرر للمطعون عليه الأول ، وقضى الحكم الابتدائي برفض الدعويين الأصلية والضمان فاستأنفه المطعون عليه الأول ووجه استئنافه إلى المطعون عليه الثاني والطاعن معا ، وكان الطاعن قد مثل في الاستئناف ونازع فيما هو منسوب إليه وصدر الحكم في الدعوى الأصلية على مقتضى وقوع خطأ منه أضر بالمطعون عليه الأول كما صدر الحكم في دعوى الضمان استناداً إلى هذا الخطأ ، فلا على الطاعن إن هو وجه مطاعنه إلى شق الحكم المتعلقين بالدعوى الأصلية أو بدعوى الضمان . ومن ثم فإن الدفع بعدم قبول الطعن على النحو الذي يثيره المطعون عليه الأول يكون على غير أساس .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب ينحى الطاعن بالسبب الأول منها على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون ، وفى بيان ذلك يقول أن الحكم وإن أثبت عليه الخطأ بعدم اتباع أوامر رؤسائه ومخالفته للتعليمات الخاصة ببيع البضائع الواردة للجهات الحكومية ومخالفته اللوائح الجمركية مما ترتب عليه بيع محتويات الطرد — الذى أرسله المطعون عليه الأول لسكرتير الملك السابق — بثن بنحس ، إلا أن الحكم لم يبين التعليمات التى خالفها الطاعن وما إذا كانت قد أبلغت إليه وعلم بها وهل تستند إلى اللائحة الجمركية التى اتبع المطعون عليه الثانى أحكامها . كما أن التعليمات التى أشار إليها الحكم — الخاصة بعدم بيع الطرود الواردة للجهات الحكومية بالمزايدة إلا بعد موافقتها — صدرت فى سنة ١٩٦٢ بعد واقعة الدعوى . ولا يصلح الحكم الصادر عليه من المحكمة التأديبية — كما ذهب إلى ذلك الحكم المطعون فيه — سنداً ينسب إليه بسببه الإهمال فى عمله لأن الأحكام التأديبية لا يحتاج بها أمام المحاكم المدنية لاختلاف الأساس فى كل من المسئوليتين .

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أن الحكم المطعون فيه أوضح الأخطاء التى وقعت من الطاعن فى قوله ” أن الثابت من الأوراق أن الشركة المستأنفة (المطعون عليه الأول) بحكم تعاملها مع الملك السابق أرسلت بتاريخ ١٨ يوليه سنة ١٩٥٢ كتاباً إلى سكرتيره الخاص تنظره فيه بإرسال نماذج من طوابع البريد الخاصة بالمستعمرات الفرنسية وفاتورة بثن كل مجموعة منها ليختار الملك ما يحتاج إليه منها ويرد الباقي إليها . وثبت وصول الطرد المحتوى عليها لمطار القاهرة بتاريخ ١٩٥٢/٧/٢٤ أى فى اليوم التالى لقيام ثورة الجيش والشعب وبعد أن وقع أمين مخازن الجمرى باستلامه ، أرسله إلى مخازن الجمرى بالسبتية قسم المطارات حيث أشر مأمور قسم طرود المطارات السيد / محمد على اسماعيل على المانفستو الخاص به بتاريخ ١٩٥٢/٧/٣٠ بحفظه فى غرفة المشبوه وبعدم التصرف فيه قبل الرجوع إلى الديوان (مصلحة الجمارك) لحدوث ذلك عقب خروج الملك السابق بأربعة أيام . وقد أقدم المستأنف ضده الثالث (الطاعن) على إجراء هذا المزاد قبل الرجوع إلى الإدارة العامة مخالفاً بذلك تأشيرة رئيسه الصادرة فى هذا الشأن ومخالفاً نص المادة ٢٠ من لائحة الجمارك التى توجب إعلان

صاحب البضاعة إذا كان معروفا لديها إما مباشرة وإما بواسطة القنصلية التابع لها وإن لم يكن معروفا لديها فبواسطة النشر في إحدى جرائد الجهة التي توجد فيها البضاعة أو الجهة الأقرب فضلا عن مخالفة التعليمات التي تقضى بأن الطرود الخاصة بمصالح الحكومة والهيئات المماثلة - ومنها الخاصة الملكية أو الجهة التي خلت محلها - لا تعرض للبيع بطريق المزاد إلا بموافقة تلك الهيئات أو وزارة الخزانة خصوصا وأن بوليصة الطرد موضح بها قيمته بمبلغ ٥٩٢٧ دولارا أي ما يزيد على ٢٠٠٠ ج وقد لفت هذا التصرف نظر ديوان المحاسبة فأشار بضرورة التحقيق فسأت النيابة الإدارية المستأنف عليه الثالث والموظفين المختصين وانتهت إلى إقامة الدعوى التأديبية عليه حيث قضى بإدائته ومجازاته بنحسب ١٥ يوم من مرتبه " ومقاد هذا الذي أورده الحكم أنه اعتبر أن من أخطاء الطاعن - التي أدت إلى بيع محتويات الطرد بثمن بنحسب - عدم إتباعه الأمر الصادر إليه من رئيسه بالرجوع إلى الإدارة العامة لمصلحة الجمارك قبل التصرف في الطرد . ولما كان إمتناع الموظف عن تنفيذ واجبات وظيفته يعتبر خطأ ترتب عليه مسئوليته إذا ما أُلحق ذلك ضررا بالغير ، وكان من المقرر - على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أنه إذا أقيم الحكم على دعوات متعددة وكانت إحدى هذه الدعوات كافية وحدها ليستقيم بها ، فإن تعيينه في باقي الدعوات أيا كان وجه الرأي فيها يكون غير مؤثرفيه ، لما كان ذلك وكان الطاعن لم يجادل فيما أسنده إليه الحكم من عدم اتباعه لأوامر رئيسه بوجوب الرجوع إلى الإدارة العامة قبل بيع الطرد ، وإذا رتب الحكم على هذا الخطأ أن يبيع الطرد بثمن بنحسب وتحقق الضرر فإن النعي على الحكم بهذا السبب يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعي بالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه الخطأ في القانون ، وفي بيان ذلك يقول أن الحكم المطعون فيه اعتبر أن الخطأ الإداري - بعدم اتباع الطاعن أمر رئيسه بحظر التصرف في الطرد قبل عرض الأمر على الإدارة العامة لمصلحة الجمارك - كان هو السبب المباشر للضرر الذي لحق بالمطعون عليه الأول وذلك ببيع محتويات الطرد الذي أرسله لسكرتير الملك السابق بثمن بنحسب لا يتناسب مع قيمته الحقيقية ، مع أن البيع بهذا الثمن لم يكن نتيجة لخطئه بل كان نتيجة لخطأ جهة الإدارة - التي حلت محل

المرسل إليه — لعدم سحبها الطرد على الرغم من إخطارها بوصوله أو نتيجة لصدور الأمر ببيعه من اللجنة المختصة بذلك والتي قامت بمجرد محتويات الطرد كما قام مثنى الجمارك بتشمينه ولم يكن الطاعن من بين أعضاء هذه اللجنة .

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أن الحكم المطعون فيه — على ما سلف بيانه عند الرد على السبب الأول من الطعن — اعتبر أن الطاعن قد أخطأ بعدم اتباع أمر رئيسه مأمور بحرك القاهرة بحظر التصرف في الطرد محل النزاع قبل أخذ رأى الإدارة العامة لمصلحة الجمارك ، ورتب الحكم على ذلك إعتبار هذا الخطأ سببا مباشرا لبيع محتويات الطرد بثمن بخس لا يتناسب مع قيمتها الحقيقية مما ألحق الضرر بالمطعون عليه الأول . وإذا كان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن استخلاص محكمة الموضوع لعلاقة السببية بين الخطأ والضرر هو مما يدخل في تقديرها متى كان سائغا ، وكان ما استخلصه الحكم على النحو المتقدم هو استخلاص سائغ فإن النعى بهذا السبب يكون على غير أساس .

وحيث إن مبنى السبب الثالث الخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك يقول الطاعن أن مقتضى المادة ٢٤٤ وما بعدها من تعليمات مصلحة الجمارك أن تشكل لجنة لجرد محتويات الطرود المهمة ويتولى مثنى الجمارك تشمينها وتعتبر الإستمارة التي تحرر لهذا الغرض ورقة رسمية سواء فيما يتعلق بما حواه الطرد أو بتشمينه لصدورها من لجنة مختصة بذلك ولا يجوز إهدار ما ورد فيها إلا بالطعن عليها بالتزوير ، وقد أثبتت اللجنة أن ما يحويه الطرد صورا ونكوفرافية ، وقدر مثنى الجمارك قيمتها بمبلغ جنينه واحد ، إلا أن الحكم المطعون فيه ، على الرغم من عدم الطعن بالتزوير على الإستمارة التي حررتها اللجنة وتقدير المثنى لقيمة الطرد — قد اعتبر أن ما حواه الطرد أصول طوابع بريد ولم يعتد بالثمن الذى قدره مثنى الجمارك .

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أن الحكم بعد أن عرض لبيان محتويات الطرد أقام الدليل على أنه كان يحوى أصول ونماذج الطوابع الأثرية دون صورها الشمسية في قوله ” أن الشركة المستأنفة (المطعون عليه الأول) قد جرت في معاملاتها مع الملك السابق على إرسال الطوابع ذاتها ليختار منها ما يشاء ويعيد

منها ما لا يشاء ، والدليل على ذلك ما شهد به موظف الخاصة والخطابات الصادرة منها باعتماد رصيدها الدائن وأن الشركة المستأنفة (المطعون عليه الأول) حرصت منذ شعورها بالأحداث التي طوحت بالملك السابق على طلب استرداد الرسالة ذاتها وأبرزت هذا الحرص في جميع خطاباتها وبذلت في سبيل ذلك جهدا كبيرا يتمثل في الاتصال بالسفارة المصرية في واشنطن وبالسفارة الأمريكية في القاهرة كما أقامت وكلاء خاصا لاستلام الرسالة نفسها مع ما يستتبع ذلك من أتعاب ونفقات لا تجرؤ شركة تجارية على بذلها في سبيل صور شمسية لعدد من الطوابع " ولما كان الثابت من الاستمارة المرفقة بالأوراق أنها في صدد بيان محتويات الطرد اقتصر على وصفها بأنها (طوابع بريد أجنبية) ، وكان من المقرر أن حجية الورقة الرسمية تقتصر على ما ورد بها من بيانات قام بها محررها في حدود مهمته ، وإذ لم يرد بهذه الاستمارة أن ما حواه الطرد هو صور شمسية لطوابع بريد كما ذهب إلى ذلك الطاعن ، فإن الحكم إذ انتهى على النحو المتقدم إلى أن الطرد المرسل كان يحوى أصول طوابع بريد لا يكون قد أهدر هذه الإستمارة . أما ما ينعاه الطاعن على الحكم من عدم اعتداده بتقدير مثنى الجمر ك لما احتواه الطرد واعتبار هذا التقدير مما لا يطعن عليه إلا بالتزوير فردود بأن تقدير قيمة محتويات الطرد هو مجرد رأى للثمن . وإذ عزم الحكم في حدود سلطته الموضوعية عن الأخذ بهذا التقدير فإنه لا يكون قد خالف القانون .

لما كان ما تقدم فإن الطعن برمته يكون في غير محله ويتعين رفضه .

جلسة ٣ من يناير سنة ١٩٦٧

برئاسة السيد المستشار الدكتور عبد السلام بليغ نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة
المستشارين : بطرس زغلول ، ومحمد صادق الرشيدي ، والسيد عبد المم الصراف ، وعثمان زكريا .

(٤)

الطعن رقم ١٥٣ لسنة ٣٣ القضائية :

رسوم . ” رسوم قضائية “ . دعوى . ” تقدير قيمة الدعوى “ .

تقدير الرسوم النسبية على الأراضي الزراعية . خضوعه لنصوص القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤
المعدلة بالقانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٥٧ . عدم تأثره بقواعد تقدير قيمة الدعوى الواردة بالمادة ٣١
من قانون المرافعات .

أورد القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ المادة ٧٥ قواعد تقدير الرسوم النسبية ،
وبين في البند (ثانيا) من هذه المادة أسس تقدير العقارات والممتلكات المتنازع
عليها ، ونص بالفقرة (١) من هذا البند — بعد تعديلها بالقانون رقم ١٣٣
لسنة ١٩٥٧ — على أنه ” بالنسبة للأراضي الزراعية تقدر قيمتها على أساس
التمن أو القيمة التي يوضحها الطالب بحيث لا تقل عن الضريبة السنوية مضروبة
في سبعين “ وإذ كان نص هذه الفقرة قبل تعديلها يجري بتقدير قيمة الأطنان
الزراعية بما لا يقل عن الضريبة السنوية مضروبة في ستين ، وكان المشرع
قد قصد بتعديل هذه القيمة — على ما أفصح عنه في المذكرة الإيضاحية للقانون
رقم ١٣٣ لسنة ١٩٥٧ — الاهتداء بقانون رسم الأيلولة على التراكات وقانون
الإصلاح الزراعي ، فإنه يتعين إعمال هذا التعديل من تاريخ العمل به في تقدير
الرسوم النسبية على الأراضي الزراعية أما ما تقضى به المادة ٣١ من قانون
المرافعات من أن تقدير قيمة الدعوى المتعلقة بالأراضي هو باعتبار ستين مثلا
لقيمة الضريبة فإنه ليس من شأنه أن يؤثر في التقدير المقرر في القانون لتحديد
الرسم ، ذلك أن المشرع قد هدف من هذا النص — على ما جرى به قضاء

محكمة النقض — إلى إتخاذ أساس ثابت موحد في تقدير قيمة الدعاوى المتعلقة بالأراضي عند تجديد الإختصاص ونصاب الاستئناف تحقيقا للعدالة والاستقرار. وهذا هو المعنى الذى حرص واضع مشروع القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٢٤ على تأكيده في المذكرة المرافقة له بقوله ” يبقى مفهوما أن القواعد المقررة بهذا الشأن مستقلة عن تلك التى يتضمنها قانون المرافعات في سبيل تحديد الإختصاص أو نصاب الاستئناف ، فبال كل من القانونين غير مجال الآخر ولا حرج في اختلاف أسس التقدير الموضوعة لكل منهما لاختلاف الغاية التى يقصد إليها كل من القانونين “ (١) .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تتحصل في أن المطعون عليه أقام الدعوى رقم ٦١٩ لسنة ١٩٥٩ مدنى كلى الزقازيق بالاعتراض على قائمة شروط البيع المودعة بالقضية ٢٩ لسنة ١٩٥٩ بيوع كلى الزقازيق ، وقضى في الإعتراض ببطلان إجراءات التنفيذ على الأطيان الموضحة بتبنيه نزع الملكية وقام قلم كتاب محكمة الزقازيق الابتدائية — الطاعن — بتسوية الرسم باعتبار أن قيمة الأطيان موضوع الدعوى ٣٥٩٣ ج وذلك على أساس أن هذه القيمة تعادل سبعين ضعفا لقيمة الضريبة ، واستصدر الطاعن قائمة بمبلغ ٧٦ ج و ٨١٠ م يمثل باقى الرسم المستحق على هذا الأساس ، وأعلن القائمة إلى المطعون عليه في ١٠/٦/١٩٦١ فعارض فيها هذا الأخير بتاريخ ١٧/٦/١٩٦١ استنادا إلى أن الدعوى مجهولة القيمة لا يستحق عنها إلا رسم ثابت . ومحكمة

(١) راجع قضا ٢٢/٤/١٩٥٤ الطعن رقم ٨١ لسنة ٢١ ق بمجموعة ال ٢٥ سنة ١٩٥٥
القاعدة ٢٢ .

أول درجة قضت في ١٩٦٢/٦/٢٧ بإلغاء قائمة الرسوم المعارض فيها وباعتبارها كأن لم تكن . استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٤٣ لسنة ٥ ق مدني المنصورة ، ومحكمة الاستئناف قضت في ١٩٦٣/٣/١٠ بإلغاء الحكم المستأنف وتعديل القائمة المعارض فيها إلى مبلغ ٣٢ ج و ٨٠ م وذلك باحتساب قيمة الأطنان على أساس ستين ضعفا لقيمة الضريبة . طعن الطاعن فيما قضى به الحكم في هذا الخصوص بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرتين أبدت فيهما الرأي بنقض الحكم ، وبالجلسة المحددة لنظر الطعن التزمت النيابة هذا الرأي .

وحيث إن الطعن بني على سبب واحد ينعي به الطاعن على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه ذلك أنه أقام قضاءه بتعديل قائمة الرسوم على أساس تقدير قيمة الأطنان بما يعادل ستين ضعفا لقيمة الضريبة عملا بنص المادة ٣١ مرافعات ، هذا في حين أن قانون الرسوم هو الواجب التطبيق وهو يقضى بعد تعديله بالقانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٥٧ بأن قيمة الأراضي الزراعية تقدر بما لا يقل عن الضريبة السنوية مضروبة في سبعين .

وحيث إن هذا النعي صحيح — ذلك أن القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ أورد بالمادة ٧٥ قواعد تقدير الرسوم النسبية ، وبين في البند (ثانيا) من هذه المادة أسس تقدير العقارات والمنقولات المتنازع عليها ، ونصر بالفقرة (١) من هذا البند بعد تعديلها بالقانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٥٧ على أنه ” بالنسبة للأراضي الزراعية تقدر قيمتها على أساس الثمن أو القيمة التي يوضحها الطالب بحيث لا تقل عن الضريبة السنوية مضروبة في سبعين ” ، ولما كان نص هذه الفقرة قبل تعديلها يجري بتقدير قيمة الأطنان الزراعية بما لا يقل عن الضريبة السنوية مضروبة في ستين ، وكان المشرع قد قصد بتعديل هذه القيمة — على ما أفصح عنه في المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٥٧ — الاهتداء بقانون رسم الأيلولة على التركات وقانون الإصلاح الزراعي ، فإنه يتعين إعمال هذا التعديل من تاريخ العمل به في تقدير الرسوم النسبية على الأراضي الزراعية ، أما ما تقضى به المادة ٣١ من قانون المرافعات من أن تقدير قيمة الدعوى المتعلقة بالأراضي هو باعتبار ستين مثلا لقيمة الضريبة فإنه ليس من شأنه أن يؤثر

في التقدير المقرر في القانون لتحديد الرسم ، ذلك أن المشرع قد هدف من هذا النص — على ما جرى به قضاء هذه المحكمة — إلى اتخاذ أساس ثابت موحد في تقدير قيمة الدعاوى المتعلقة بالأراضي عند تحديد الاختصاص ونصاب الاستئناف تحقيقا للعدالة والاستقرار . وإذ حرص واضع مشروع القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ على تأكيد هذا المعنى في المذكرة المرافقة له بقوله ” يبقى مفهوما أن القواعد المقررة بهذا الشأن مستقلة عن تلك التي يتضمنها قانون المرافعات في سبيل تحديد الاختصاص أو نصاب الاستئناف ، فمجال كل من القانونين غير مجال الآخر ولا خرج في اختلاف أسس التقدير الموضوعة لكل منهما لاختلاف الغاية التي يقصد إليها كل من القانونين “ — وكان الحكم المطعون فيه لم يلتزم هذا النظر واحتسب قيمة الأطيان على أساس ستين ضعفا لقيمة الضريبة عملا بنص المادة ٣١ مرافعات واستبعد إعمال قانون الرسوم ورتب على ذلك قضاءه بتعديل القائمة ، لما كان ذلك فإن الحكم يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يوجب نقضه في هذا الخصوص .

وحيث إن قيمة الضريبة المقررة على الأطيان متنازع عليها أمام محكمة الموضوع مما يجعل الدعوى غير صالحة للفصل فيها .

جاسة ٤ من يناير سنة ١٩٦٧

. باسة السيد المستشار أحمد زكى محمد نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
محمد ممتاز نصار ، وإبراهيم عمر هدى ، ومبرى أحمد فرحات ، ومحمد شبل عبد المقصود .

(٥)

الطعن رقم ٢٣ لسنة ٣١ القضائية :

ضرائب . " الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية " . إجراءات ربط
الضريبة . " التقدير الحكى " .

التقدير الحكى . إقرارات الشركة عن سنة ١٩٤٧ . إجراء تعديل فى المصروفات . عدم
اعتبارها من الممولين الخاضعين لربط الضريبة بطريق التقدير . عدم جواز اتخاذ نتيجة أعمال
هذه السنة أساسا لربط الضريبة فى السنوات من سنة ١٩٤٨ إلى سنة ١٩٥١ .

متى كانت مصلحة الضرائب قد فحصت إقرارات الشركة وحساباتها عن سنة ١٩٤٧
واعتمدت الإيرادات الواردة فيها وأجرت تعديلات فى بنود المصروفات الخاصة
بالمرتبات ومصاريف الإقامة والانتقالات والأدوات المستعملة والاستهلاك
الاستثنائى وحصة فرع مصر فى مصروفات المركز الرئيسى ، ولما أن عرضت
أوجه الخلاف بشأنها على اللجنة قدمت المستندات المؤيدة لمصروفاتها ووافقت
عليها المصلحة وانحصر النزاع فى طريقة تحديد حصة الفرع فى مصروفات المركز
الرئيسى وحسمت اللجنة هذا الخلاف باعتماد الشهادة الرسمية الصادرة من مراجعى
حسابات الشركة بالخارج ووافقت المصلحة على تقسيمها بنسبة الإيرادات ،
فإن تحديد نتيجة أعمالها فى سنة ١٩٤٧ يكون قد تم من واقع حساباتها التى أيدتها
المستندات ، وتعديل نصيب فرع مصر فى مصروفات المركز الرئيسى لا يعدو
أن يكون تصحيحا للإقرار بتملكه مصلحة الضرائب بمقتضى المادة ٤٥ من القانون
رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ وهو ما ينبى عليه أن الشركة لا تعتبر من الممولين الخاضعين
لربط الضريبة بطريق التقدير فى سنة ١٩٤٧ ، وبالتالى — ووفقا للسادة الأولى
من المرسوم بقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ — لا تتخذ نتيجة أعمال هذه السنة
أساسا لربط الضريبة فى السنوات من سنة ١٩٤٨ إلى سنة ١٩٥١ .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن لاستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل فى أن شركة شامبرجيه أوفرسيز — شركة مساهمة أمريكية مركزها الرئيسى بمدينة بناما — قدمت إقرارات عن أرباح فرعها بمصر فى السنوات من سنة ١٩٤٨ إلى سنة ١٩٥١ بالمبالغ الآتية ٢٠٦٥ ج و ٤٧٠ م و ٢٨٤٨ ج و ٤١٨ م و ١٣٦٥٤ ج و ٣١٨ م و ١٦١٣١ ج و ٦١٧ م وقامت مراقبة ضرائب الشركات المساهمة بفحص حساباتها ودفاترها وعدلت أرباحها إلى ٦٩٦٧ ج و ٤٧٠ م و ١٦٩٧١ ج و ٤١٨ م و ١٨٥٧٤ ج و ٣١٨ م و ٢٠٩٤٩ ج و ٨٨٨ م كما حددت رأس مالها الحقيقى المستثمر فى أول سنة ١٩٤٨ بمبلغ ١٢٣٢٩ ج و ٢٠١ م وفى أول سنة ١٩٤٩ بمبلغ ١٦٣٢٨ ج و ٧٨٨ م وإذ لم توافق الشركة على هذه التعديلات وأحيل الخلاف إلى لجنة الطعن وبتاريخ ١٩٥٦/٤/١٨ أصدرت اللجنة قرارها بقبول الطعن شكلا وفى الموضوع (أولا) برفض الدفع بتطبيق المرسوم بقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ على سنوات النزاع (ثانيا) بتعديل صافى أرباح الشركة عن السنوات من سنة ١٩٤٨ إلى سنة ١٩٥١ بالمبالغ الآتية ٥٠٤٠ ج و ٦٢٩ م و ١٣٠١٢ ج و ٤٩٢ م و ١٦٤١٨ ج و ٣٣ م و ١٦٩٤٥ ج و ٣١٩ م (ثالثا) الموافقة على الإضافات التالية إلى رأس المال الحقيقى المستثمر فى أول كل من ستنى ١٩٤٨ ، ١٩٤٩ وهى (١) الفرق الناتج من تعديل نسب استهلاك الأصول إلى رأس المال الحقيقى المستثمر (ب) التحقق من صحة الأرقام الواردة فى مذكرة الشركة بالنسبة للخسارة وتعديلها وفقا لما يستقر عليه البحث ، فقد أقامت مصلحة الضرائب الدهوى رقم ٣٤٧ سنة ١٩٥٦ تجارى القاهرة الابتدائية بالطعن فى هذا القرار طالبة إلغاء واعتماد تقديرات المراقبة مع إلزام الشركة بالمصروفات ومقابل أتعاب

المحكمة ، كما أقامت الشركة الدعوى رقم ٣٤٩ سنة ١٩٥٦ تجارى القاهرة الابتدائية
 طالبة (أولا) ومن باب أصلى تطبيق المرسوم بقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ على
 أرباحها فى سنوات النزاع (ثانيا) ومن باب الاحتياط تحديد صافى أرباحها
 بالمبالغ الآتية ٣١٠٢ ج و ٤٢٩ م و ٥٢١٥ ج و ٤٩٢ م و ١٣٨٠١ ج و ٣٣ م
 و ١٥٨٥٩ ج و ٤٨ م وتحديد رأس المال الحقيقى المستثمر فى سنى ١٩٤٨ ، ١٩٤٩
 بمبلغ ٢٠٣١٤ ج و ٦٩٩ م و ٢٨٩٢٢ ج و ٢٨٦ م على التوالى مع تقرير أحقيتها
 فى ترجيل الخسائر السابقة إلى سنوات النزاع وخصمها من وعاء الضريبة وإلزام
 المصاحبة بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة . وقررت المحكمة ضم الدعوى
 وبتاريخ ١٩٥٧/٦/٢٠ حكمت حضوريا بقبول الطعنين شكلا وفى الموضوع
 برفضهما وتأييد قرار اللجنة المطعون فيه الصادر بتاريخ ١٩٥٦/٤/١٨ وألزمت
 كلا من الطاعنين بمصروفات طعنه وأمرت بالمقاصة فى أتعاب المحاماة . واستأنفت
 الشركة هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة طالبة إلغاء الحكم لها بطلباتها
 وقيد هذا الاستئناف برقم ٢٣٣ سنة ٧٥ قضائية ، كما استأنفته مصلحة الضرائب
 طالبة تعديله والحكم لها بطلباتها وقيد هذا الاستئناف برقم ٢٣٠ سنة ٧٧ قضائية
 ثم عادت فتنازلت عنه ، وقررت المحكمة ضم الاستئنافين ، وبتاريخ ١٩٦٠/١٢/١٥
 حكمت حضوريا (أولا) بإثبات تنازل مصلحة الضرائب عن استئنافها مع إلزامها
 بمصروفاته (ثانيا) بقبول استئناف شركة شامبرجيه أوفرسيز شكلا وفى موضوعه
 بتعديل الحكم المستأنف وقرار لجنة الطعن الصادر فى ١٩٥٦/٤/١٨ واعتبار
 صافى أرباح المستأنفة الخاضع للضريبة التجارية فى السنوات من سنة ١٩٤٨
 إلى ١٩٥١ بالمبالغ الآتية على التوالى ٣١٨٦ ج و ٦٢٩ م و ٩٦٩٦ ج و ٤٩٢ م
 و ١٤٠٨٨ ج و ٣٣ م و ١٦٦٨٤ ج و ٣١٨ م وتحديد رأس المال الحقيقى
 المستثمر فى أول سنة ١٩٤٨ بمبلغ ٢٠٣١٤ ج و ٦٩٩ م وفى أول سنة ١٩٤٩
 بمبلغ ٢٨٩٢٢ ج و ٦٨٢ م وإلزام المستأنفة بالمصروفات المناسبة لذلك
 عن الدرجتين وإلزام مصلحة الضرائب المستأنف عليها بالباقي عنهما مع المقاصة
 فى أتعاب المحاماة . وطعنت الشركة فى هذا الحكم بطريق النقض للسبب المبين
 فى التقرير وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون وقررت إحالته إلى هذه الدائرة
 حيث أصرت الطاعنة على طلب نقض الحكم وطلبت المطعون عليها رفض الطعن

وقدست النيابة العامة مذكرة أحالت فيها إلى ما جاء بمذكرتها الأولى وطلبت قبول الطعن .

وحيث إن حاصل سبب الطعن أن الحكم المطعون فيه رفض تطبيق المرسوم بقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ على أرباح الطاعنة في سنوات المحاسبة مستندا في ذلك إلى ما جاء فيه وفي الحكم الابتدائي وقرار لجنة الطعن من أن شرط تطبيقه وإعمال قاعدة الربط الحكيم أن يكون الممول خاضعا لربط الضريبة بطريق التقدير في سنة ١٩٤٧ والثابت من الملف الفردي أن الضريبة لم تربط على الشركة في هذه السنة بطريق التقدير وإنما جرى الربط على أساس الأرقام الواردة في حساباتها بعد اعتماد المراقبة رقم الإيرادات كما هو وإدخال بعض تعديلات على بعض بنود المصروفات ، وهذا من الحكم خطأ ومخالفة للقانون ، إذ العبرة في تطبيق أحكام المرسوم بقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ - واعتبار الممول ممن يخضعون أولا يخضعون لربط الضريبة بطريق التقدير في سنة ١٩٤٧ - باعتماد حساباته أو عدم اعتمادها بحيث إذا تبينت المصلحة أن دفاتره وحساباته غير آمنة أو غير مؤيدة بالمستندات أهدرتها وبلحات لربط الضريبة بطريق التقدير . وعدم الأمانة كما يكون في الإيرادات يكون في المصروفات وإهدار الدفاتر في أيهما هو إهدار للإقرار المؤسس عليها وتحديد الأرباح بطريق التقدير ، ولا وجه لاقول بأن الضريبة ربطت على الشركة من واقع حساباتها ودفاترها إستنادا إلى أن المصلحة اعتمدت رقم الإيرادات لأن ربط الضريبة بطريق التقدير لا يعني عدم الاسترشاد بالدفاتر كعنصر من العناصر المؤدية لتحديد الأرباح ، كما لا وجه لاقول بأن ما أجرته المصلحة من تعديلات في بعض بنود المصروفات لا يعدو أن يكون مجرد تعديل أو تصحيح فيها إذ الثابت من إقرار الشركة أن نتيجة أعمالها في سنة ١٩٤٧ أسفرت عن خسارة قدرتها بمبلغ ٧١٧٤ ج و ٣٢٠ م بينما حددت المراقبة نتيجة أعمالها بأرباح قدرها ٤١٧١ ج و ٣٩٩ م وهذا الفرق جاء نتيجة ما أدخلته المصلحة من تعديلات على أبواب المصروفات منها اعتماد ١٠٪ من مهاييا المهندسين الأجانب المقدرة في الإقرار بمبلغ ٤٠٩٩ ج و ٣٧١ م وتخفيض ٥٠٪ من مصروفات الإقامة ومقدارها ١٢٣٣ ج و ٧٠٥ م ومصروفات السفر والانتقالات ومقدارها ١٢٢٣ ج و ٥١١ م بحجة أنها مبالغ فيها و ٩٠٪

من المرتبات المدفوعة بمعرفة المركز الرئيسي ومقدارها ٤٠٩٩ ج و ٣٧١ م وتعديل حصة فرع مصر في مصاريف المركز الرئيسي من ٥٥٠٦ ج و ٣١١ م إلى ١٣٧٦ ج و ٥٨٤ م وتعديل نسبة استهلاك السيارات من ٣٣ر٥ ٪ إلى ٢٠ ٪ واستبعاد مبلغ ٦٦ ج سماح لعائلة أحد المهندسين الأجانب من التكاليف ومبلغ ١٠٤١ ج و ٩٩٩ م قيمة أدوات مستعملة ومبلغ ٢٢ ج و ٣٧٠ م مصاريف قضائية وانتهت من ذلك إلى تقدير المصروفات بمبلغ ٩٩٣٤ ج و ٣٧٧ م مما حدا بالشركة إلى الطعن في هذه التقديرات أمام اللجنة وحددت اللجنة نتيجة أعمال الشركة في سنة ١٩٤٧ بخسارة قدرها ٣١٦١ ج و ٣٠٠ م وقد ارتضى الطرفان هذا القرار وأصبح نهائيا ، وهذا الفارق الجسم بين تقديرات الشركة وتقديرات المصلحة واللجنة لم يكن نتيجة مجرد تصحيح أو تعديل في بعض بنود المصروفات بل نتيجة تقدير اختلفت فيه الأسس والمعايير مما يقطع بأن الضريبة ربطت في سنة ١٩٤٧ بطريق التقدير لا بطريق اعتماد حسابات الشركة .

وحيث إن هذا السبب في غير محله ذلك أنه بالرجوع إلى قرار اللجنة الصادر في ١٨/٤/١٩٥٤ يبين أن مصلحة الضرائب فحصت إقرارات الشركة وحساباتها عن سنة ١٩٤٧ واعتمدت الإيرادات الواردة فيها وأجرت تعديلات في بنود المصروفات الخاصة بالمرتبات ومصاريف الإقامة والانتقالات والأدوات المستعملة والاستهلاك الاستثنائي وحصة فرع مصر في مصروفات المركز الرئيسي ، ولما أن عرضت أوجه الخلاف بشأنها على اللجنة وقدمت الشركة المستندات المؤيدة لمصروفاتها وافقت عليها المصلحة وانحصر النزاع في طريقة تحديد حصة الفروع في مصروفات المركز الرئيسي وقد حسمت اللجنة هذا الخلاف باعتماد الشهادة الرسمية الصادرة من مراجعي حسابات الشركة بالخارج ووافقت المصلحة على تقسيمها بنسبة الإيرادات ، ومن ثم فإن تحديد نتيجة أعمال الشركة في سنة ١٩٤٧ يكون قد تم من واقع حساباتها التي أيدتها المستندات ، وتعديل نصيب فرع مصر في مصروفات المركز الرئيسي لا يعدو أن يكون تصحيحا للاقرار بملكية مصلحة الضرائب بمقتضى المادة ٤٥ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ وهو ما ينبى عليه أن الشركة لا تعتبر من الممولين الخاضعين لربط الضريبة بطريق التقدير في سنة ١٩٤٧ وبالتالي — ووفقا للمادة الأولى

من المرسوم بقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ — أن لا تتخذ نتيجة أعمال هذه السنة أساسا لربط الضريبة في السنوات من سنة ١٩٤٨ إلى سنة ١٩٥١ ، وإذا كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر وجرى في قضائه على أن أرباح الطاعنة في سنة ١٩٤٧ لم تربط بطريق التقدير وإنما ” جرى الربط على أساس أرقامها الواردة في الحسابات المقدمة منها لمراقبة الشركات المساهمة باعتماد رقم الإيرادات كما هو وإدخال بعض تعديلات على بعض بنود أرقام المصروفات وإقرار الشركة على البعض الآخر منها “ ورتب على ذلك عدم خضوعها للربط الحكى في سني النزاع فإنه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه .

جلسة ٤ من يناير سنة ١٩٦٧

برئاسة السيد المستشار أحمد زكي محمد نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
ابراهيم عمر هندي ، وصبري أحمد فرحات ، ومجد نور الدين موسى ، ومجد شبل عبدالمقصود .

(٦)

الطعن رقم ٩ لسنة ٣١ القضائية :

ضرائب . " الضريبة على القيم المنقولة " . " وعاء الضريبة " . " الضريبة
على كسب العمل " . " وعاء الضريبة " .

ما يؤخذ من أرباح الشركة لمصلحة صاحب النصيب . توزيع الربح . خضومه للضريبة
على القيم المنقولة . الأجر . تكليف على الربح . خضومه للضريبة على كسب العمل .

ما يؤخذ من أرباح الشركة لمصلحة صاحب النصيب يعتبر توزيعا للربح يخضع
للضريبة على القيم المنقولة بينما يعتبر الأجر تكليفا عليه ويخضع للضريبة على كسب
العمل ، ذلك أن صاحب النصيب يساهم في تأسيس الشركة بتقديم خدمات
أو مزايا عينية تعتبر جزءا من رأس مالها ويعطى في مقابلها — وفي عقد تأسيس
الشركة — حصة من الأرباح وهذه الحصة تتميز بأنها ترتبط بأرباح الشركة
وجودا وعدما ، وهي بذلك لا تدخل في مدلول الأجر الذي يتقاضاه الموظف
أو العامل مقابل خدمات يؤديها وتربطه بالشركة — ومن بعد تأسيسها —
علاقة عمل وتبعية يستوى في ذلك أن تكون الشركة قد حققت ربحا أو لم تحقق
كما يستوى في ذلك أن يكون الأجر نسبة من الأرباح أو مرتبا ثابتا أو خليطا
منهما معا ، وإذا كانت الشركة المطعون عليها قد اشترت " شركة هوجوفندزل "
بعقد اتفق فيه على أن يضع البائع تحت تصرف الشركة المشتريه المواد تكوينها
مساعداته الشخصية وخبرته الطويلة في تجارة القطن وخاصة فيما يتعلق بعلاقاته
مع المغازل الأوروبية ويتمهد بعدم الاشتغال بتجارة القطن وتصديره مقابل عمولة
ونسبة في الأرباح مدى الحياة . وجرى الحكم المطعون فيه على أن ما أدته الشركة

إلى البائع في سنوات النزاع " إنما كان لقاء مساعداته الشخصية وخبرته الطويلة في تجارة الأقطان وعلاقاته بالمنازل الأوربية وهي كلها أمور لازمة لتسهيل أعمال الشركة وتوسيع دائرة عملها وتتصل إتصالا وثيقا بمباشرة نشاطها ويتعين إعتبارها ضمن تكاليف المنشأة " وأن " البائع إلترم بالقيام بأعمال إيجابية لخدمة الشركة وتوطيد نشاطها لقاء أجر أخذ صورة عمولة ونسبة في الأرباح وليس في العقد ما يشير إلى أن الطرفين قد هدفا إلى مساهمة في الشركة على أية صورة وفي أى نطاق ، ومن ثم يكون ما يحصل عليه ان هو إلا إيراد نتيجة الكسب والعمل " فإنه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل فى أن شركة الأقطان التجارية قدمت إقرارا عن أرباحها فى المدة من ١/١/١٩٤٨ إلى ٣١/٨/١٩٤٨ والسنوات من ١٩٤٨/١٩٤٩ إلى ١٩٥٢/١٩٥١ وقامت مراقبة ضرائب الشركات المساهمة بفحص هذه الإقرارات وأدخلت عليها بعض التعديلات وحددت الأرباح بالمبالغ ١٢٠٩٠ ج و ٨٤٢ م و ١٣٢٠٢ ج و ٤٧٦ م و ٨٢٨ ج و ٣٧٠ م و ٩٥٤٨ ج و ٩٢٩ م و ٥٤٩٢ ج و ٧٤٣ م على التوالى واذ اعترضت الشركة على هذه التعديلات وأحيل الخلاف إلى لجنة الطعن وبتاريخ ١٧/٢/١٩٥٥ أصدرت اللجنة قرارها بقبول الطعن شكلا وفى الموضوع (أولا) بتحديد أرباح الشركة قبل تطبيق المادتين ٣٥ و ٣٦ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بالمبالغ الآتية من ١/١/١٩٤٨ إلى ٣١/٨/١٩٤٨ بمبلغ ٨١٥٤ ج و ٢٣٦ م وفى سنة ١٩٤٩/٤٨ بمبلغ ١١٨٨٥ ج و ٢٢١ م وفى سنة ١٩٥٠/٤٩ بمبلغ ٦٢٨ ج و ٣٧٠ م وفى سنة ١٩٥١/٥٠ بمبلغ ٨٣٥٣ ج و ٢٩٩ م وفى سنة ١٩٥٢/٥١ بمبلغ ٤٣٤٠ ج و ٥٦٢ م (ثانيا) تحديد أرباح الشركة

بعد تطبيق المادتين ٣٥ و ٣٦ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بالمبالغ الآتية من ١٩٤٨/١/١ إلى ١٩٤٨/٨/٣١ بمبلغ ٣٩١٠ ج و ٨٥٢ م وفي سنة ١٩٤٩/٤٨ بمبلغ ٢٣٢٨ ج و ٩٤٣ م وفي سنة ١٩٥٠/٤٩ لا شيء وفي سنة ١٩٥١/٥٠ بمبلغ ٩٨٤ ج و ٤٥٢ م وفي سنة ١٩٥٢/٥١ بمبلغ ١٩٤٩ ج و ٧١٧ م .
(ثالثا) تحديد رأس المال الحقيقي المستثمر في ١/١/١٩٤٨ بمبلغ ٥٤١٦٩ ج و ٦٣ م وفي ١/٩/١٩٤٨ بمبلغ ٥٧٢١٧ ج و ٨٢٨ م (رابعا) على مراقبة الشركات المساهمة ربط ضريبة القيم المنقولة والضريبة العادية والضريبة الخاصة على الأرباح الاستثنائية طبقا للأسباب الواردة به ، فقد أقامت الشركة الدعوى رقم ٣٨٩ سنة ١٩٥٥ تجارى ضرائب الإسكندرية الابتدائية بالطعن في هذا القرار طالبة تعديله واعتبار دين محمد علوان نوفل ومقداره ١١٠٢ ج و ٧٢٤ م من الديون المدومة وخصمه من وهاء الضريبة في سنة ١٩٤٨ واستبعاد عمولة وحصصة هوجوفندل في سنى المحاسبة باعتبارها من التكاليف الواجبة الخصم من الأرباح . وبتاريخ ١٨/١١/١٩٥٨ حكمت المحكمة حضوريا بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بتعديل القرار المطعون فيه واعتبار ما زاد عن ٣٠٠ ج من دين محمد علوان نوفل البالغ ١٥٥٢ ج و ٢٤٧ م تكليفا على أرباح سنة ١٩٤٨ وما دفع إلى سيو هوجوفندل على النحو التالى ضمن التكاليف الواجب خصمها ضمن المصروفات وهى ٩٠١ ج و ٩٦٢ م عن المدة من ١/١/١٩٤٨ إلى ٣١/٨/١٩٤٨ ، ١٦٢١ ج و ٢٢٠ م عن المدة من ١/٩/١٩٤٨ إلى ٣١/٨/١٩٤٩ ، ١٠٠٠ ج عن المدة من ١/٩/١٩٤٩ إلى ٣١/٨/١٩٥٠ ، ١٨٣٩ ج و ٧٣٠ م عن المدة من ١/٩/١٩٥٠ إلى ٣١/٨/١٩٥١ ، ١١٠٩ ج و ٧١٦ م عن المدة من ١/٩/١٩٥١ إلى ٣١/٨/١٩٥٢ وألزم المطعون ضدها بالمصروفات ومبلغ ثلثائة قرش مقابل أتعاب المحاماه ورفضت ما عدا ذلك من الطلبات . واستأنفت مصلحة الضرائب هذا الحكم لدى محكمة إستئناف الإسكندرية طالبة تعديله واعتبار ما حصل عليه سيو هوجوفندل من قبيل التوزيع الخاضع للضريبة على القيم المنقولة وقيد هذا الإستئناف برقم ٢٠٩ سنة ١٥ تجارى قضائية . وبتاريخ ٢٦/١٢/١٩٦٠ حكمت المحكمة حضوريا بقبول الإستئناف شكلا ورفضه موضوعا وتأيد الحكم المستأنف وألزم المستأنفة بالمصروفات ونعمسائة قرش مقابل أتعاب المحاماه . وطعننت مصلحة الضرائب في هذا الحكم

بطريق النقض للأسباب الواردة في التقرير وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون وقررت إحالته إلى هذه الدائرة حيث أصرت الطاعنة على طلب نقض الحكم وطلبت المطعون عليها رفض الطعن وصحمت النيابة العامة على رأيها الوارد في مذكرتها وطلبت رفض الطعن .

وحيث إن حاصل السبب الأول أن الحكم المطعون فيه قضى بعدم خضوع المبالغ التي حصل عليها هوجوفندول للضريبة على القيم المنقولة مستندا في ذلك إلى أن هذه الضريبة إنما تسرى على توزيعات الشركات المساهمة وشركات التوصية وترتبط على إيراد صاحب المصهم أو حصة التأسيس وعلى كل صاحب نصيب يشارك في كيان الشركة ويعتبر شريكا فيها سواء أكان اشتراكه بمساهمة في رأس المال أم بتقديم مزايا عينية أما الأرباح التي يتقاضاها من يؤدي خدمات للشركة بعد تأسيسها بناء على اتفاق يتم بينهما فلا تخرج عن كونها أجرا ينشأ من عقد العمل ولا يؤثر في ذلك شكل الأجر وكونه نسبة في الأرباح أو مرتبا ثابتا أو خليطا بينهما ، والثابت من العقد المؤرخ ٢٧ فبراير سنة ١٩٤٣ أن هوجوفندول تعهد بأداء خدمات للشركة مقابل عمولة ونسبة في الأرباح وليس فيه ما يشير إلى أن طرفيه قصدوا مساهمة في الشركة على أية صورة وبالتالي فما يحصل عليه إن هو إلا إيراد نتيجة كسب العمل ، وهذا من الحكم خطأ ومخالفة للقانون من وجهين (أولهما) أن هوجوفندول كان من أعضاء مجلس إدارة الشركة خلال سني النزاع فما يمنح إليه بأية صفة كانت من مقابل حضور أو مكافآت أو أتعاب يعتبر أرباحا موزعة تخضع للضريبة على القيم المنقولة طبقا للفقرة الرابعة من المادة الأولى من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بعد تعديلها بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ ومن الخطأ اعتبار المبالغ التي حصل عليها من التكاليف التي تتحمل بها الشركة (وثانيهما) أنه كيف العلاقة بين الشركة المطعون عليها وهوجوفندول بأنها علاقة عمل واعتبر أن ما دفع إليه من أرباحها هو نتيجة كسب العمل في حين أن من أهم عناصر عقد العمل عنصر التبعية والإشراف وهو غير متوافر في العلاقة القائمة بينهما إذ أنه ليس تابعا لها ولا يتلقى الأوامر منها وإنما يقدم لها خدماته ويتولى توجيهها بما له من خبرة طويلة في تجارة الأقطان ، وعقد العمل يفرض التزامات متبادلة على طرفيه

بحيث إذا لم يكن الأجر نظير عمل فإن العلاقة بينهما لا تعتبر علاقة عمل ،
والثابت في الدعوى أن الشركة جعلت لهوجوفندرل نصيبا معيناً في الربح مدى
الحياة سواء عمل أو لم يعمل ، وقد اعتزل العمل فعلاً لكبر سنه وأقام في إيطاليا
بصفة دائمة وما حصل عليه من مبالغ لا يعتبر أجراً يخضع للضريبة على كسب
العمل بل يعتبر نصيباً في الربح يخضع للضريبة على القيم المنقولة .

وحيث إن هذا السبب مردود في الوجه (الأول) منه بأن الطاعنة لم تقدم
ما يثبت أنها تمسكت في دفاعها لدى محكمة الموضوع بأن " هوجوفندرل " كان
عضواً بمجلس إدارة الشركة المطعون عليها وهو دفاع ينطوي على واقع لا تجوز
إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض ، ومردود في الوجه (الثاني) ذلك
أن صاحب النصيب يساهم في تأسيس الشركة بتقديم خدمات أو مزايا عينية
تعتبر جزءاً من رأس مالها ويعطى في مقابلها — وفي عقد تأسيس الشركة — حصة
من الأرباح وهذه الحصة تتميز بأنها ترتبط بأرباح الشركة وجوداً وعدماً ، وهي
بذلك لا تدخل في مدلول الأجر الذي يتقاضاه الموظف أو العامل مقابل خدمات
يؤديها وتربطه بالشركة — ومن بعد تأسيسها — علاقة عمل وتبعية يستوى
في ذلك أن تكون الشركة قد حققت ربحاً أو لم تحقق كما يستوى في ذلك أن يكون
الأجر نسبة من الأرباح أو مرتباً ثابتاً أو خليطاً منهما معاً ، وما يؤخذ من أرباح
الشركة لمصلحة صاحب النصيب يعتبر توزيعاً للربح يخضع للضريبة على القيم
المنقولة بينما يعتبر الأجر تكليفاً عليه ويخضع للضريبة على كسب العمل — وإذا
كان ذلك وكان الثابت في الدعوى أن الشركة المطعون عليها اشترت " شركة
هوجوفندرل " بعقد مؤرخ ٢٧ فبراير سنة ١٩٤٣ اتفق فيه على أن يضع
هوجوفندرل تحت تصرف شركة الأقطان التجارية المعاد تكوينها مساعداته
الشخصية وخبرته الطويلة في تجارة القطن وخاصة فيما يتعلق بعلاقاته مع المغازل
الأوربية ويتعهد بعدم الاشتغال بتجارة القطن وتصديره مقابل عمولة ونسبة
في الأرباح مدى الحياة بمحد أدنى قدره ٦٠٠ نج في السنة ، وجرى الحكم
المطعون فيه — والحكم الابتدائي معه — على أن ما أدته الشركة إلى هوجوفندرل
في سنوات النزاع " إنما كان لقاء مساعداته الشخصية وخبرته الطويلة في تجارة
الأقطان وعلاقاته بالمغازل الأوربية وهي كلها أمور لازمة لتسهيل أعمال

الشركة وتوسيع دائرة عملها وتتصل اتصالاً وثيقاً بمباشرة نشاطها ويتمين اعتبارها ضمن تكاليف المنشأة " وأن " هوجوفندزل التزم بالقيام بأعمال إيجابية لخدمة الشركة وتوطيد نشاطها لقاء أجر أخذ صورة عمولة ونسبة في الأرباح وليس في العقد ما يشير إلى أن الطرفين قد هدفا إلى مساهمة في الشركة على أي صورة وفي أي نطاق ، ومن ثم يكون ما يحصل عليه إن هو إلا إيراد نتيجة الكسب والعمل وهو الأمر الذي لم تعترض عليه مصلحة الضرائب عندما أخطرت به بل أقرته بتعديلها له على أنه ضريبة كسب عمل وفق ما أنبأت به مستندات المستأنف عليها المقدمة ضمن حافظتها في الاستئناف " فإنه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه .

وحيث إن حاصل السبب الثاني أن الحكم المطعون فيه لم يرد على ما تمسكت به الطاعنة في دفاعها من أن ظروف التعاقد وملايساته وتصفية الشركة القديمة وشراء الشركة الجديدة وصلة القرابي بين الشركاء في الشركتين وإعطاء هوجوفندزل صاحب الشركة القديمة نصيباً مفروضاً من الربح طوال حياته وسواء قام بعمل أو لم يقم ، يدل على أن ما يحصل عليه ليس أجر عمل ولا في مقابله وأنه اعتزل العمل لكبر سنه وأقام في إيطاليا ، وهذا من الحكم قصور يعيبه ويبطله .

وحيث إن هذا السبب في غير محله ذلك أن استخلاص الحكم المطعون فيه — من العقد المبرم بين هوجوفندزل والشركة المطعون عليها — أن العلاقة بين الطرفين هي علاقة عمل وليست مساهمة في رأس مال الشركة فيه الرد الضمني على دفاع الطاعنة .

جلسة ٤ من يناير سنة ١٩٦٧

برئاسة السيد المستشار أحمد زكي محمد نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
 محمد ممتاز نصار ، محمد نور الدين موسى ، محمد شبل عبد المقصود ، وحسن أبو الفتوح الشريفي .

(٧)

الطعن رقم ٩٦ لسنة ٣١ القضائية :

ضرائب . ” الضريبة على المهن غير التجارية ” . ” وعاء الضريبة ” .
 ” تقدير وعاء الضريبة ” .

عدم وجود حسابات منتظمة . المصروفات مؤيدة بالمستندات . لا يهم . تقديرها جزافاً بنحو
 الإيرادات . م ٢/٧٣ ق ١٤ لسنة ١٩٣٩ .

طبقاً للفقرة الثانية من المادة ٧٣ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بعد تعديلها
 بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ وهي التي تحكم واقعة الدعوى ، في حالة عدم
 وجود حسابات منتظمة مؤيدة بالمستندات تقدر المصروفات جزافاً بنحو الإيراد ،
 وإذا كان الثابت في الدعوى أن المطعون عليه — وهو من المولين الخاضعين
 للضريبة على أرباح المهن غير التجارية — لا يمسك حسابات منتظمة ويتعين
 لذلك تقدير مصروفاته جزافاً بنحو الإيرادات^(١) ، وخالف الحكم المطعون فيه هذا
 النظر وجرى في قضائه على أنه لا محل لتقدير المصروفات جزافاً بنحو الإيرادات
 متى كانت المصروفات مؤيدة بالمستندات ، فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ
 في تطبيقه .

(١) قض ١٩٦٦/١/٥ الطعن رقم ٣٢٢ لسنة ٣١ ق . س ١٧ ص ٤٨ وتقض
 ١٩٦٥/٦/٢ الطعن رقم ١٢٢ لسنة ٣٠ ق . س ١٦ ص ٦٦١ .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

تخيت إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل فى أن مأمورية ضرائب الوايل قدرت أرباح سيد محمد الماكير السينمائى فى السنوات من ١٩٥١ إلى ١٩٥٣ بالمبالغ الآتية وهى ٢٠٨ ج، ٣٣٦ ج، ٥٦٠ ج . وإذ لم يقبل هذه التقديرات وأحيل الخلاف إلى لجنة الطعن وبتاريخ ٢٧ يولييه سنة ١٩٥٥ أصدرت اللجنة قرارها بتقدير أرباحه عن هذه السنوات بالمبالغ الآتية وهى ٢٠٨ ج، ٢٧٢ ج، ٤٧١ ج ، فقد أقام الدعوى رقم ١٠١٩ سنة ١٩٥٥ ضرائب القاهرة الابتدائية ضد مصلحة الضرائب بالطعن فى هذا القرار طالبا إلغاء بالنسبة لسنتى ١٩٥٢ و ١٩٥٣ واعتبار صافى أرباحه عنهما مبلغى ٦٠ ج ، ٢٠٠ ج مع إلزام المصلحة بالمصاريف والأتعاب ، وجرى النزاع فيها — من بين ما جرى — حول طريقة تحديد المصروفات حيث قدرتها المصلحة جزافا وبواقع ٢٠٪ من الإيرادات وطلب احتسابها من واقع المستندات المؤيدة لها . وبتاريخ ٢٥/١٢/١٩٥٥ حكمت المحكمة حضوريا بقبول الطعن شكلا وقبل الفصل فى الموضوع بنصب مكتب خبراء وزارة العدل ليندب أحد خبرائه فى الضرائب لفحص دفاتر الطاعن ومستنداته وأوراقه وبيان وجه الحقيقة فيها وهل هى منتظمة ومظهرة لحقيقة نشاط الطاعن وإيراداته الفعلية فى سنتى النزاع أم لا وما هى الإيرادات الصافية الخاضعة للضريبة الثابتة بالدفاتر إن كانت معتمدة فى هاتين السنتين وإن كانت غير منتظمة ولا يمكن اعتمادها فما هى الإيرادات الصافية الفعلية الخاضعة للضريبة وذلك بعد إيضاح الأسباب المسوغة لإهدار الدفاتر وعدم اعتمادها ، وبعد أن باشر الخبير مأموريته وقدم تقريره عادت وبتاريخ ٢٢ يونيو سنة ١٩٥٨ حكمت حضوريا فى موضوع الطعن بتعديل قرار لجنة الطعن المطعون فيه واعتبار صافى أرباح الطاعن فى السنتين ١٩٥٢ و ١٩٥٣ هى ٢١٩ ج ، و ٧٠ م و ٣١٢ ج و ٧٢٢ م على التوالى وألزم مصلحة الضرائب المطعون ضدها

بالمصروفات المناسبة و ٢٠٠ قرش أتعاب محاماة ورفضت ما عدا ذلك من الطلبات واستأنفت مصلحة الضرائب هذا الحكم لدى محكمة إستئناف القاهرة طالبة إلغاء والحكم برفض الدعوى وقيد هذا الإستئناف برقم ٥٤٨ سنة ٧٦ ق .
وبتاريخ ١٩/١/١٩٦١ حكمت المحكمة حضوريا بقبول الإستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف وألزمت مصلحة الضرائب المستأنفة بالمصروفات الإستئنافية وبمبلغ خمسة جنيهات مقابل أتعاب المحاماة . وطعنت مصلحة الضرائب في هذا الحكم بطريق النقض للسبب الوارد في التقرير وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون وقررت إحالته إلى هذه الدائرة حيث أصرت الطاعنة على طلب نقض الحكم ولم يحضر المطعون عليه ولم يبد دفاعا وقدمت النيابة مذكرة أحالت فيها إلى مذكرتها الأولى وطلبت قبول الطعن .

وحيث إن حاصل سبب الطعن إن الحكم المطعون فيه جرى في قضائه على تقدير مصروفات المطعون عليه في سنوات النزاع تقديرا فعليا رغم عدم انتظام دفاته وحساباته مستندا في ذلك إلى أنه متى كانت المصروفات مؤيدة بالمستندات فإنه يتعين اعتمادها وإن كانت حسابات الممول غير منتظمة بالنسبة للإيرادات ؛ وما جرى عليه الحكم من ذلك خطأ ومخالفة للقانون ، إذ الثابت في الدعوى أن المطعون عليه لا يمسك حسابات منتظمة وهو من الممولين الخاضعين لربط الضريبة بطريق التقدير وطبقا للفقرة الثانية من المادة ٧٣ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ تقدر مصروفاته جزافا بنحو خمس الإيرادات .

وحيث إن هذا النعى في محله ذلك أنه طبقا للفقرة الثانية من المادة ٧٣ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بعد تعديلها بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ — وهي التي تحكم واقعة الدعوى — ” في حالة عدم وجود حسابات منتظمة مؤيدة بالمستندات تقدر المصروفات جزافا بنحو خمس الإيراد “ وإذ كان الثابت في الدعوى أن المطعون عليه — وهو من الممولين الخاضعين للضريبة على أرباح المهن غير

التجارية — لا يمسك حسابات منتظمة ويتعين لذلك تقدير مصروفاته جزافاً بنحو
الإيرادات ، وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وجرى في قضائه
على أنه لا محل لتقدير المصروفات جزافاً بنحو الإيرادات متى كانت المصروفات
مؤيدة بالمستندات ، فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه
بما يوجب نقضه .

جلسة ٤ من يناير سنة ١٩٦٧

بمئاسة السيد المستشار أحمد زكي عبد قائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
 محمد ممتاز نصار ، وإبراهيم عمر هندی ، ومبرى أحمد فرحات ، وحسن أبو الفتوح الشريفي .

(٨)

الطعن رقم ١٠٩ لسنة ٣٢ القضائية :

قانون . تعليم حر . موظفون .

موظفو التعليم الحر . خضوعهم للقانون رقم ٥٨٣ لسنة ١٩٥٥ والقرارات الوزارية
 المتعلقة به . القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ . نطاه .

القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ يقتصر تطبيقه على موظفي الدولة ولا شأن له
 بموظفي التعليم الحر الذين يحكمهم القانون رقم ٥٨٣ لسنة ١٩٥٥ والقرارات
 الوزارية المتعلقة له .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر
 والمرافعة وبعد المداولة .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن —
 تتحصل في أن السيدة جورجيت كباي (المطعون عليها) أقامت الدعوى رقم ٥٥٨
 سنة ١٩٦٠ عمال القاهرة الابتدائية ضد الحارس العام على مدارس الليسيه
 ووزارة التربية والتعليم ومدير المعاهد القومية للتربية والتعليم تطلب الحكم بإلزامهم
 بأن يدفعوا لها متضامتين مبلغ ٣٠٠ ج مع المصروفات والأتعاب والنفاذ ،
 وقالت شرحا لدعواها أنها كانت تعمل مدرسة في القسم الابتدائي بمدارس الليسيه
 منذ سنة ١٩٥٠/١٩٥١ الدراسية واستمرت إلى أن فوجئت بفصلها في سنة ١٩٥٦
 وإذا كان هذا الفصل تعسفيا وبلا مبرر فقد أقامت الدعوى للطالبة بحقها

في التعويض عن هذا الفصل مع حفظ حقها في المطالبة بما هو مستحق لها من مكافأة وبدل إنذار وإدخار ، ثم قصرت دعواها على مخاصمة المدعى عليهما الثاني والثالث . وردت وزارة التربية بأنها إنما فصلت المدعية لأنها لا تحمل المؤهل الدراسي اللازم توافره فيمن يعمل بالمدارس الحرة طبقا للقرار الوزاري رقم ١٢٥ لسنة ١٩٥٦ الصادر تنفيذا للقانون رقم ٥٨٣ لسنة ١٩٥٥ الخاص بتنظيم المدارس الحرة وطلب الحاضر عن المعاهد القومية إخراجها من الدعوى بلا مصاريف . وبتاريخ ١٩٦٠/٥/٣٠ حكمت المحكمة بإلزام المدعى عليهما متضامنين بأن يدفعوا للدية مبلغ مائة جنيه على سبيل التعويض والمصروفات . واستأنفت وزارة التربية والتعليم هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة طالبة إلغاء والحكم برفض الدعوى وقيد استئنافها برقم ١٤٨١ سنة ٧٧ قضائية . وبتاريخ ٣١ يناير سنة ١٩٦٢ حكمت المحكمة حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف وألزمت المستأنفة بالمصروفات . وطعنت وزارة التربية والتعليم في هذا الحكم بطريق النقض للسبب الوارد في التقرير وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون وقررت إحالته إلى هذه الدائرة حيث صممت الطاعنة على طلب نقض الحكم ولم تحضر المطعون عليها ولم تبد دفاعا وقدمت النيابة العامة مذكرة أحالت فيها إلى مذكرتها الأولى وطلبت قبول الطعن .

وحيث إن حاصل سبب الطعن أن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه في الدعوى على أن التشريعات التي صدرت بتنظيم التعليم الحر جاءت خلوا من بيان نوع المؤهلات الدراسية الواجب توافرها في المدرسين الذين يعملون بالمدارس الحرة ورتب على ذلك أن فصل المطعون عليها لم يرقم على سند صحيح من القانون وينطوي على تعسف يوجب التعويض ، وهذا من الحكم قصور وخطأ ومخالفة للقانون رقم ٥٨٣ لسنة ١٩٥٥ بتنظيم المدارس الحرة ، وقد اشترط في ناظر المدرسة ومن يستخدم للقيام بالتدريس أو بأى عمل آخر من أعمال التعليم أو الإشراف أو الضبط أو الإدارة أن يكون حاصلا على المؤهل اللازم لشغل الوظيفة طبقا للقرارات والقواعد التي تطبقها الوزارة لنظائرها من المدارس الحكومية ، وإعمالا لهذا التفويض صدر القرار الوزاري رقم ٢٥٥ لسنة ١٩٥٦ ونص في البند الخامس

من الباب الثالث منه على أن "تشغل وظائف المدرسين بالمدارس الابتدائية من بين الحاصلين على دبلوم المعلمين والمعلمات الخاصة الذين لم يعينوا بالمدارس الإعدادية ثم من الحاصلات على شهادة الأقسام الإضافية للمعلمات ثم من الحاصلين على شهادة مدارس المعلمين العامة ثم من الناجحين في الدراسات التكميلية فإذا لم يكمل عدد المرشحين من الفئات السابقة استكمل العدد المطلوب من بين ذوى المؤهلات المتوسطة غير التربوية المختصين في المواد التي يرشحون لها ويفضل في هذه الحالة الأخيرة الناجحون في الدراسات المسائية" ، ولم يناقش الحكم ما تضمنه هذا القرار من أحكام محددة للمؤهل الذي يجب أن يحمله من يشغل وظيفة التدريس في المدارس الابتدائية وما إذا كانت المطعون عليها تحمل هذا المؤهل والشروط التي يستلزمها القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن موظفي الدولة ، كما لم يناقش ما تمسكت به الطاعنة من أن المطعون عليها لم تقدم دليلا على أنها تحمل شهادة "البريفية" ومستواها العلمي بالنسبة لشهادة الكفاءة الأولية الفرنسية وهي لا ترقى إلى أقل الشهادات المنوّهة فيها في القرار الوزاري باعتبارها شرطا من شروط الصلاحية للتدريس بتلك المدارس ، ولم يحقق ما تمسكت به من أن المطعون عليها قالت عند تعيينها أنها تحمل شهادة الكفاءة للتعليم الأولى ثم تبين عدم حصولها عليها وأن تقارير التفتيش أثبتت عدم صلاحيتها .

وحيث إن هذا السبب في غير محله ذلك أنه بالرجوع إلى القرار الوزاري رقم ٢٥٥ لسنة ١٩٥٦ يبين أنه نص في المادة الأولى منه على أن "تتبع القواعد المبينة في الملحق المرافق في الترشيح للوظائف الفنية الواردة به" وهو بذلك إنما يواجه أوضاع الترشيحات المستقبلية للوظائف الفنية لا الأوضاع القائمة فعلا وقت صدوره ، وبعد بيان شروط الترشيح انتهى إلى أنه "إذا كانت مصلحة العمل تقتضي تعيين من لا تنطبق عليه الشروط الواردة بالقرار فتعد مذكرة عن حالته وكفاءته ومبررات ترشيحه وتعرض على وكيل الوزارة . . ." وهو على هذه الصورة لا يمنع من تعيين ولا من بقاء من لا تتوافر فيه المؤهلات التي استلزمها ، كذلك وبالرجوع إلى القرار الوزاري رقم ٥١٢ لسنة ١٩٥٦ بتنفيذ أحكام القانون رقم ٥٨٣ لسنة ١٩٥٥ في شأن تنظيم المدارس الحرة يبين أنه نص في المادة العاشرة منه على أنه "يعنى مؤقتا من شرط الحصول على المؤهلات

المبينة بالمادة السابقة موظفو المدارس الحرة التي سبق اعتمادها طبقاً لأحكام القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٤٨ والسابق حصولهم على الصلاحية لمزاولة أعمالهم ولا يستمر هذا الإعفاء لمن يحصل منهم على تقدير ضعيف في سنتين متتاليتين بعد العمل بالقانون رقم ٥٨٣ لسنة ١٩٥٥ " وهو مالا يقبل معه القول بأن سبب فصل المطعون عليها هو عدم حصولها على المؤهل الدراسي مالم يتم الدليل على عدم توافر شروط الإعفاء — وإذا كان الثابت في الدعوى أن سبب فصل المطعون عليها هو أنها لم تكن تحمل المؤهل الدراسي اللازم توافره فيمن يعمل بالمدارس الحرة فإنه لا يجدى الطاعة ما تمسكت به لدى محكمة الاستئناف من أن سبب الفصل هو عدم الصلاحية ، ولا كون الحكم المطعون فيه لم يتحدث عن توافر المؤهلات اللازمة للتعيين في الوظائف طبقاً للقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ إذ أن نطاق تطبيقه قاصر على موظفي الدولة ولا شأن له بالتعليم الحر الذي يحكمه القانون رقم ٥٨٣ لسنة ١٩٥٥ والقرارات الوزارية المكملة له — إذ كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى في قضائه إلى أن فصل المطعون عليها لم يكن له ما يبرره ورتب على ذلك الحكم لها بالتعويض ، فإنه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه .

جلسة ٤ من يناير سنة ١٩٦٧

برئاسة السيد المستشار أحمد زكي محمد نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
محمد ممتاز نصار ، وإبراهيم مرهندي ، وصبري أحمد فرحات ، وعبد شبل عبد المقصود .

(٩)

الطعن رقم ٢٧١ لسنة ٣٢ القضائية :

قانون ، "سريان القانون من حيث الزمان" . عمل . "إصابات العمل" .
"التعويض عنها" . "القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩" . "سريانه" .

القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ . سريانه — فيما تضمنته من قواعد تنظيمية أمرة أو من النظام العام — هل ما لم يستقرأ أو يتحدد أو يكتمل من آثار المقتضى تاريخ العمل به .

متى كانت إصابة العمل لم تستقر ولم تتحدد وتكتمل آثارها إلى تاريخ العمل
بالقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ بشأن التأمينات الاجتماعية ، فإن أحكام هذا القانون
فيما تضمنته من قواعد تنظيمية أمرة أو من النظام العام في هذا الخصوص تلحقها .
وإذ كان الثابت من بيانات الحكم المطعون فيه أن حالة المطعون عليه "لم تستقر
بصفة نهائية إلا بعد توقيع الكشف عليه بمعرفة القومسيون الطبي بناء على طلب
وزارة الداخلية في تاريخ لاحق لسريان القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ لإمكان
صرف مكافأة نهاية المدة والتعويض" وانتهى الحكم وفي نطاق الواقعة المعروضة
إلى أن القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ واجب التطبيق عليها "عملاً بنص الفقرة
الثانية من المادة ٢٠ من هذا القانون" ، فإنه لا يكون قد خالف القانون
أو أخطأ في تطبيقه .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق
الطعن — تتحصل في أن خليل خليل أحمد أقام الدعوى رقم ٧٦٥ لسنة ١٩٥٨

القاهرة الابتدائية ضد كل من مصطفى حسن أحمد والسيد وزير الداخلية بصفته يطلب إلزامهما بأن يدفعوا له متضامتين مبلغ ألفى جنيه مع المصاريف ومقابل أتعاب المحاماة وشمول الحكم بالنفاذ المعجل بلا كفالة ، وقال شرحا لدعواه أنه بتاريخ ١٩٥٦/٦/٤ وأثناء حراسته سجن مصر حاول مصطفى حسن أحمد الإتصال من خارج السجن بإحدى نزيلاته ومنعه فطعنه هذا الأخير بسكين في عنقه وقيدت الواقعة برقم ٢٤٣٨ سنة ١٩٥٧ جنایات الخليفة وقدم للمحاكمة وبتاريخ ١٩٥٧/١٢/٢٢ حكمت محكمة جنایات القاهرة بمعاقبته بالأشغال الشاقة لمدة خمس سنوات ، وإذ أحيل المدعى إلى القومسيون الطبي سنة ١٩٥٨ وقرر عدم صلاحيته وفصلته الوزارة اعتبارا من ١٩٥٩/٩/٢١ وكان الشرطى المعتدى — وهو المدعى عليه الأول — تابعا لها وهى مسئولة عن أفعاله وقد وقعت الإصابة والمدعى فى خدمتها فقد إتمى إلى طلب الحكم له بطلباته . وبتاريخ ٢٩ مايو سنة ١٩٦٠ حكمت المحكمة حضوريا بإلزام المدعى عليه الأول بأن يدفع للمدعى مبلغ خمسمائة جنيه والمصروفات المناسبة وخمسمائة قرش مقابل أتعاب المحاماة ورفضت ما عدا ذلك من الطلبات . واستأنف خليل هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة فيما قضى به من رفض الدعوى ضد الوزارة طالبا إلغاءه والحكم له بطلباته وقيد هذا الاستئناف رقم ١٥٦١ سنة ٧٧ ق . وبتاريخ ١٩٦٢/٤/٢٥ حكمت المحكمة حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من رفض الدعوى بالنسبة للاستئناف عليه بصفته وبإلزامه بأن يدفع للاستئناف مبلغ مائة وستون جنيها على سبيل التعويض ونصف مصروفات الدعوى عن الدرجتين و ٥٠٠ قرش مقابل أتعاب المحاماة . وطعن وزير الداخلية فى هذا الحكم بطريق النقض للسبب الوارد فى التقرير وعرض الطعن على هذه الدائرة حيث أصر الطاعن على طلب نقض الحكم ولم يحضر المطعون عليه ولم يبد دفاعا وقدمت النيابة العامة مذكرة أحالت فيها إلى مذكرتها الأولى وطلبت رفض الطعن .

وحيث إن حاصل سبب الطعن إن الحكم المطعون فيه قضى بإلزام الوزارة بالتعويض مستندا فى ذلك إلى أن حالة المطعون عليه لم تستقر بصفة نهائية إلا فى ١٩٥٩/١١/٢٢ وبعد تاريخ العمل بالقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ بشأن

التأمينات الاجتماعية في أول أغسطس سنة ١٩٥٩ وقد ألزم المصالح الحكومية والوحدات الإدارية ذات الشخصية الاعتبارية المستقلة بعلاج المصابين من موظفيها ومستخدميها وعمالها وبدفع التعويضات المقررة طبقاً لأحكامه أو أي قانون آخر أيهما أفضل للصاب ، وهو يسرى عملاً بفكرة المصلحة الاجتماعية على جميع عقود العمل القائمة وقت صدوره وأن المحكمة تقدر نسبة العاهة بحوالي ٣٠ ٪ والتعويض الذي يستحقه طبقاً للقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ بمبلغ ١٦٠ ج ولا محل لحسم المكافأة التي صرفت للمطعون عليه عند نهاية الخدمة لعدم قيام دليل من الأوراق على إنها مكافأة استثنائية وليست مكافأة عادية ، وهذا من الحكم خطأ ومخالفة للقانون وللثابت في الأوراق من وجهين (أولهما) أن إصابة المطعون عليه وقعت في ٤ يونيو سنة ١٩٥٦ ورفعت الدعوى عنها سنة ١٩٥٧ ومن الخطأ تطبيق أحكام القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ على واقعة الدعوى لأنه لا يسرى إلا على الوقائع التالية لتاريخ العمل به وإلا أدى ذلك إلى إعمال نصوصه بأثر رجعي مع أن رعية القانون لا تكون إلا بنص صريح فيه وقد نصت المادة السابعة منه على أن يعمل به اعتباراً من أول الشهر التالي لانقضاء ثلاثة أشهر على نشره ، ولا محل للقول بأن الفصل في الدعوى ترانى إلى ما بعد صدور هذا القانون لأن الأحكام مقررة للمقوق وليست ملبشة لها (وثانيهما) أن ما قرره الحكم من أن الوزارة لم تقدم ما يدل على أن ما صرف للمطعون عليه لم يكن مكافأة استثنائية ، مخالفة للثابت في الأوراق فقد قدمت الوزارة المستند الدال على أن المكافأة التي صرفت للمطعون عليه كانت مكافأة استثنائية .

وحيث إن الوجه الأول من هذا السبب في غير محله ذلك أنه متى كانت إصابة العمل لم تستقر ولم تتحدد وتكتمل آثارها إلى تاريخ العمل بالقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ بشأن التأمينات الاجتماعية ، فإن أحكام هذا القانون — فيما تضمنته من قواعد تنظيمية أمرية أو من النظام العام في هذا الخصوص — تلحقها ، وإذا كان ذلك وكان الثابت من بيانات الحكم المطعون فيه أن حالة المطعون عليه "لم تستقر بصفة نهائية إلا بعد توقيع الكشف عليه بمعرفة القومسيون الطبي بناء على طلب وزارة الداخلية حسب الثابت بخطابها المؤرخ ١٩٥٩/١١/٢٢ الذي تستنجزه فيه إرسال التقرير لإمكان صرف مكافأة نهاية المدة والتعويض " وانتهى

الحكم في قضائه — وفي نطاق الواقعة المعروضة — إلى أن القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ واجب التطبيق عليها "عملاً بنص الفقرة الثانية من المادة ٢٠ من هذا القانون" فإنه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه .

وحيث إن الوجه الثاني في محله ذلك أنه بالرجوع إلى الأوراق يبين أن وزارة الداخلية تمسكت في دفاعها لدى محكمة الموضوع بما جاء في كتابها رقم ٢٢٤٣ والمؤرخ ١٩٦٠/٣/٧ وقد جاء فيه أنه بالرجوع إلى قسم المكافآت بالوزارة "تبين أن المكافأة التي صرفت للمدعى وقدرها ١٥٥ ج و ٦٧٠ م مكافأة استثنائية ومقيدة بسجل المكافآت في ١٩٥٩/١٢/٢٤ تحت رقم ١٦٠٥" وإذ جرى الحكم في قضائه على أنه لا يرى خصم المكافأة التي صرفت للطعون عليه عند نهاية الخدمة من مبلغ التعويض "لعدم قيام دليل من الأوراق على أنها مكافأة استثنائية وليست مكافأة عادية" فإنه يكون قد خالف الثابت في الأوراق بما يوجب نقضه في هذا الخصوص .

جلسة ٤ من يناير سنة ١٩٦٧

برئاسة السيد المستشار أحمد زكي محمد نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
محمد ممتاز نصار ، وصبري أحمد فرحات ، ومحمد نور الدين عويس ، ومحمد شبل عبد المقصود .

(١٠)

الطعن رقم ٣٦٢ لسنة ٣٢ القضائية :

(١) عمل . ” إنتهاء عقد العمل “ . ” حق صاحب العمل في فسخ العقد “ .
حق . ” التعسف في استعمال الحق “ .

تصرف . انتفاء وصف التعسف . شرطه .

(ب) حكم . ” إصدار الحكم “ . ” تأجيل النطق بالحكم “ . ” التوقيع
على ورقة الجلسة والمحضر “ . بطلان .

تأجيل النطق بالحكم . بيان أسبابه في ورقة الجلسة أو المحضر . خلو أيهما
من التوقيع . لا بطلان .

(ج) نقض . ” حالات الطعن “ . ” بطلان الإجراءات “ . بطلان .
حكم .

بطلان الحكم لبطلان في الإجراءات . مناطه . أن يؤثر في الحكم .

١ — يشترط في التصرف الذي ينتفى عنه وصف التعسف في فصل العامل —
وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض — أن يكون مبنيًا على أوضاع قائمة ومستقرة
وقت حصوله لا على أوضاع قلقة وغير مستقرة وفي الحسبان تخلفها .

٢ — بحسب المحكمة أن تبين أسباب تأجيل النطق بالحكم ” في ورقة الجلسة
وفي المحضر “ وليس في نصوص القانون ما يرتب البطلان على خلو أيهما
من التوقيع .

٣ — الطعن في الحكم لوقوع بطلان في الإجراءات منوط بأن يكون هذا
البطلان قد أثر في الحكم .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل فى أن المهندس مصطفى طلحة المطعون عليه أقام الدعوى رقم ١٥٨١ سنة ١٩٥٩ عمال القاهرة الابتدائية ضد شركة مصر للفنادق الطاعنة بطلب الحكم بإلزامها بأن تدفع له مبلغ ١٠٣٠٠ ج منه ١٠٠٠٠ ج تعويضا عن فصله و ١٨٠ ج مكافأة نهاية الخدمة و ١٢٠ ج بدل إنذار مع المصروفات والأتعاب وشمول الحكم بالنفاذ المعجل وبلا كفالة ، وقال شرحا لدعواه أنه تعاقد مع الشركة المدعى عليها على أن يشغل وظيفة مهندس مقيم بمبنى فندق " النيل هيلتون " للرقابة والإشراف على أعمال البناء لمدة سنة تبدأ من ٢٤ يناير سنة ١٩٥٦ وبمرتب شهرى قدره ١٢٠ ج وفى ٢٤ يناير سنة ١٩٥٧ تجدد العقد باتفاق بينهما ارتضيا فيه أن تنتهى المدة بانهاء العمل بمبنى الفندق ، وإذ استمر يباشر أعمال الرقابة والإشراف إلى ٢٦ مارس سنة ١٩٥٩ حيث فوجئ بإخطار من الشركة تستغنى فيه عن خدماته فى ٥ مايو ١٩٥٩ مع منحه أجازة مرضية اعتبارا من أول أبريل سنة ١٩٥٩ وتسوية حالته على هذا الأساس وقد وقع هذا الفصل تعسفيا وقبل انتهاء مدة العقد ، فقد انتهى إلى طلب الحكم له بطلباته . وردت الشركة بأن العقد بينها وبين المدعى محدد المدة بانهاء العمل فى المبنى وقد تم فى ١٩٥٩/٥/٥ وقررت الإستمغناء عن خدماته من هذا التاريخ وحصل منها على حقوقه جميعها وطلبت رفض الدعوى . وبتاريخ ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٦٠ حكمت المحكمة برفض الدعوى وأهفته من المصروفات وأمرت بالمقاصة فى أتعاب المحاماة . وامتناف المدعى هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة طالبا إلغاءه والحكم له بطلباته وقيد هذا الاستئناف برقم ٣٢ سنة ٧٨ قضائية . وبتاريخ ١٩٦١/١٢/٣٠ حكمت المحكمة بقبول الاستئناف شكلا وقبل الفصل فى الموضوع بإحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت المستأنف

بكافة طرق الإثبات بما فيها البينة أن عمليات بناء فندق النيل هيلتون استمرت بعد يوم ١٩٥٩/٥/٥ والمستأنف عليها نفى ذلك بذات الطرق ، وسمعت المحكمة شهود الطرفين ثم حادت بتاريخ ١٩٦٢/٦/٢٨ فحكمت حضوريا بإلغاء الحكم المستأنف وإلزام الشركة المستأنف عليها بأن تدفع للمستأنف مبلغ ٣٩٠٠ ج والمصروفات المناسبة عن الدرجتين ومبلغ خمسين جنيها مقابل أتعاب المحاماه. عنهما . وطعننت الشركة في هذين الحكمين بطريق النقض للأسباب الواردة بالتقرير وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون وقررت إحالته إلى هذه الدائرة حيث لم تحضر الطاعنة ولم تبد دفاعا وطلب المطعون عليه رفض الطعن وقدمت النيابة العامة مذكرة إحالت فيها إلى مذكرتها الأولى وطلبت رفض الطعن .

وحيث إن حاصل السببين الأول والثاني أن الحكمين المطعون فيهما جريا في قضائهما على أن مجرد امتداد إتمام التشطيبات إلى ما بعد ١٩٥٩/٥/٥ يجعل الإستهناء عن خدمة المطعون عليه عملا تعسفيا ، وهو خطأ ومخالفة للقانون ، لأن الطاعنة إنما قررت الإستهناء عنه بتاريخ ١٩٥٩/٣/٢٦ وفي وقت كان الثابت لديها أن بقية أعمال التشطيبات لمقاولي الباطن ستنتهي في ١٩٥٩/٥/٥ وما كان لها أن تتنبأ بأن العمل في هذه التشطيبات سيمتد إلى ما بعد هذا التاريخ الذي حدده المهندسون والمطعون عليه والمقاولون من الباطن ، وتحقيق التعسف أو انعدامه إنما ينظر إليه وقت التصرف لا في وقت تال ولا في ضوء واقعة تالية لم تكن في الحسبان هي تأخر بعض المقاولين في إنجاز جانب من التشطيبات التي كان متفقا على إنجازها ، ومع تمسك الطاعنة بهذا الدفاع الجوهري فإن الحكم الأخير لم يرد عليه وهو قصور يعيبه ويبطله .

وحيث إن هذا النعي في غير محله ذلك أنه بالرجوع إلى حكم ١٩٦١/١٢/٣٠ يبين أن المحكمة بعد أن استعرضت دفاع الطرفين خلصت إلى أن "مناط البحث للفصل في النزاع ينحصر في تحديد التاريخ الذي انتهت فيه جميع عمليات البناء بفندق النيل هيلتون لأن العقد المبرم بين طرفي الخصومة محدد بانتهاء تلك العمليات فإذا كانت العمليات قد استمرت بعد الإستهناء عن خدمة المستأنف وبعد ١٩٥٩/٥/٥ كان الفصل تعسفيا واستحق المستأنف عنه تعويضا وإذا كانت العمليات قد انتهت في ١٩٥٩/٥/٥ لم يكن ثمة فصل تعسفي ، كما يقتضى البحث في ماهية العمل

الذى كان موكولا للمستأنف " وأن عمل المستأنف هو " عمل المهندس المقيم فهو أول من يبدأ وآخر من ينتهى وهذا التحديد واضح فى الخطاب الموجه من الشركة للمستأنف فى ١١/٣/١٩٥٧ والذى جاء فيه أن مجلس الإدارة وافق على منحه ٨٠ ج ابتداء من أول أكتوبر سنة ١٩٥٧ لقيامه بإنهاء البناء وتنظيم وتنسيق العمل بين مقاولى الباطن وهذا التنظيم والتنسيق بين مقاولى الباطن لم يكن قد تم فى تاريخ الاستغناء عن خدمة المستأنف بل استمر بدليل تكليف فنسون التابع للشركة الأمريكية بالعمل الذى كان موكولا للمستأنف وهو تنسيق العمل بين مقاولى الباطن وتكليف المقاولين بتنفيذ التعليمات من فنسون بعد الاستغناء عن المستأنف ولا مرأى فى أن العقد ينص على مهمة المستأنف بأنه المهندس المقيم للرقابة والإشراف على أعمال البناء فهو يراقب جميع أعمال المهندسين وجميع العاملين فى بناء الفندق بعقودهم التى أبرموها مع شركة مصر للفنادق تطبقا سليا بجميع شروطها وأحكامها وهو يشرف فنيا وهندسيا على الأعمال التى ينفذها المقاولون المختلفون للتأكد من تنفيذ هذه الأعمال طبقا للرسومات التى تسلم إليهم والمواصفات الفنية التى نصت عليها عقودهم وهو الذى يوافق عليها ويقوم باستلامها ويستمر فى ذلك لحين تسليمها نهائيا بعد نهوها بكامل خطواتها الواردة فى المواصفات كما يشمل اختصاصه والتزامه مراجعة المستخلصات التى يتقدم بها المقاولون لصرف مستحقاتهم عن الأعمال التى قاموا بها ولا تصرف المستخلصات إلا بعد اعتمادها " ، كذلك وبالرجوع إلى الحكم الصادر فى ٢٨/٦/١٩٦٢ يبين أن المحكمة بعد أن استعرضت أقوال الشهود إثباتا ونفيا خلصت فى قضائها إلى أنه " استبان من مجموع شهادة الشهود - وهم مقاول النجارة ومقاول الياض ومقاول البويات ومقاول الرخام وكبير مهندسى شركة كولدير وملاحظ المباني ورئيس الخفراء - أن المستأنف كان مهندسا مقيما وكان يشرف على جميع الأعمال التى كانوا يقومون بها وأنه الذى يقوم بتسوية المستخلصات ويوقع عليها وأن المهندس الأمريكى فنسون والمهندس فؤاد رزق قد حلا محله فى التوقيع على المستخلصات بعد أن ترك العمل وكذلك اتضح من شهادة المهندس محمود رياض شاهد الشركة المستأنف عليها أنه كان يعتمد المستخلصات بعد التوقيع عليها من المهندسين فنسون وفؤاد رزق كما يستدل أيضا من مجموع شهادة شهود المستأنف أن العمل انتهى فى فندق هيلتون فى آخر

سنة ١٩٦٠ نهائيا يؤيد ذلك الخطاب المرسل من الشركة إلى المفاوض محمد حمدى بتاريخ ١٩٦٠/١٠/٢٥ تحثه على تنفيذ لإنهاء العمل ... " وأنه لذلك يكون "فصل المستأنف فى مايو سنة ١٩٥٩ أى قبل نهاية العمل فى آخر سنة ١٩٦٠ قد وقع مخالفا لشروط العقد المبرم بين المستأنف والشركة المستأنف عليها ذلك العقد الذى حددت مدته بانتهاء الأعمال نهائيا بفندق هيلتون وتكون الشركة قد فصلته بلا مبرر ويكون من حق المستأنف أن يتقاضى تعويضا عن الأضرار التى لحقت به من ذلك الفصل " . وهى تقارير موضوعية سائغة فيها الرد الضمنى على ما تمسكت به الشركة من دفاع فى هذا الخصوص . والقول بأن الشركة إنما قررت الإستهانة عن المطعون عليه فى وقت كان الثابت لديها فيه أن بقية أعمال التشطيبات ستنتهى فى ١٩٥٩/٥/٥ وما كان لها أن تتنبأ بأنها ستمتد إلى ما بعد هذا التاريخ وتحقق التعسف أو انعدامه إنما ينظر إليه وقت التصرف لافى وقت لاحق ولا فى ضوء واقعة تالية لم تكن فى الحسبان هى تأخر بعض المفاوضين فى إنجاز التشطيبات ، مردود بأنه يشترط فى التصرف الذى ينتفى عنه وصف التعسف — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أن يكون مبنيًا على أوضاع قائمة ومستقرة وقت حصوله لا على أوضاع قلقة وغير مستقرة وفى الحسبان تخلفها كتلك التى سبق بيانها وتصرفت الشركة فى ضوءها .

وحيث إن حاصل السببين الثالث والرابع أن الحكم المطعون فيه قدر التعويض بما يعادل أجر المطعون عليه من تاريخ فصله فى مايو سنة ١٩٥٩ إلى آخر سنة ١٩٦٠ وبواقع ٢٠٠ ج شهريا — منها ١٢٠ ج مقابل الإشراف على أعمال البناء و ٨٠ ج مقابل إتمام بقية أعمال البناء والتنسيق والتنظيم بين مقاولى الباطن — وهو خطأ ، إذ فاته أن مبلغ الـ ١٢٠ ج هو مقابل الإشراف على أعمال البناء وقد انتهت فى ١٩٥٩/٥/٥ كما فاته أنه لا يستحق مبلغ الـ ٨٠ كاملا لأنه مقابل إتمام أعمال البناء والتنسيق بين جميع مقاولى الباطن وإلى ١٩٥٩/٥/٥ لم يكن باقيا منها سوى عمليات ضئيلة ، ومع تمسك الشركة بهذا الدفاع فقد أغفل الحكم الرد عليه واكتفى بقوله إن عمل الرجل الفنى منذ أن يبدأ إلى أن ينتهى عمل متكامل ، وهو قصور يعيبه .

وحيث إن هذا النعى مردود بما سبق بيانه من أن أعمال البناء لم تكن قد تمت إلى تاريخ فصل المطعون عليه فى ١٩٥٩/٥/٥ وبما أورده حكم ١٩٦٢/٦/٢٨

من أن من حق المستأنف أن يتقاضى تعويضا عن الأضرار التي لحقت به من الفصل "ولا يقدح في ذلك ما يقال من أن نطاق العمل قد ضاق في أواخره فإن ذلك لا يؤثر في حق المستأنف إن صح لأن العمل منذ أن يبدأ إلى أن ينتهي هو عمل متكامل وينصب هذا التفسير على الرجل الفنى كرجل الهندسة والقانون والطب وعلى ذلك لا يمكن أن يطرد الرجل الفنى بمجرد انتهاء شهور التعب والجهد الشديد ودخوله في فترة أقل تعباً وجهداً هذا فضلا عن أن عمل المستخلصات ومراجعة الأعمال التي انتهت يتضاعف عادة في الفترة الأخيرة — فترة تصفية تلك الأعمال — وترى المحكمة أن الجهد لم يخف يدل على ذلك أن المهندسين فنسون وفؤاد رزق ومحمود رياض كانوا جميعا مفوضين بإنجاز المستخلصات التي كان يفرد بالقيام بها المستأنف كما لا ترى المحكمة تجزئة العمل على الصورة التي أرادت الشركة المستأنف عليها لأن الذي يحدد انتهاء العقد هو الاتفاق ولم يحدد ذلك العقد إنهاء جزء من العمل أو أغلبيته فطالب كان العمل باقيا كان العقد باقيا وهو شريعة المتعاقدين" وهي تقريرات موضوعية سائغة تواجه دفاع الشركة ولا مخالفة فيها لأحكام القانون .

وحيث إن حاصل السببين الخامس والسادس أن حكم ١٩٦٢/٦/٢٨ حدد مدة تعطل المطعون عليه بالفترة من ١٩٥٩/٥/٥ إلى آخر سنة ١٩٦٠ وهو مخالفة للثابت في الأوراق إذ الثابت في محضر تسليم الفندق في ١٩٥٩/١١/١ أن مؤسسة فنادق هيلتون الدولية استلمت الفندق كاملا عدا ترميمات زهيدة لا تذكر وهي بعض أعمال الدهان وتركيب المفاتيح الكهربائية وطلاء البلاط مما لا يعقل أن تمتد لسنة تالية ، والثابت من ميزانية شركة هيلتون عن المدة من ٢٥ فبراير إلى ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٥٩ أنها استلمت ٣٥٠ غرفة في أول المدة وبدأت تشغيل جميع الغرف وقدرها ٤٠٠ غرفة في نهاية نوفمبر سنة ١٩٥٩ وهو ما لا يستساغ معه القول بأن أعمال التشطيبات امتدت لسنة تالية ، وأن الشركة طلبت في مذكرتها المقدمة للجلسة ١٩٦٢/٥/٢٣ نذب خبيرين أحدهما هندسى والآخر حسابي لبيان ما بقي من أعمال بعد ١٩٥٩/٥/٥ وتاريخ انتهاء كل منها وقيمتها وما إذا كانت تقتضى تخصيص مهندس للإشراف عليها وما يستحقه من مكافأة عنها ورفضت المحكمة تحقيق هذا الدفاع وفي ذلك ما يبطله .

وحيث إن هذا النعى مردود في الوجه (الأول) منه بما سبق الرد به على الأسباب السابقة وفيه الرد الضمني على دفاع الشركة ومستنداتها في هذا الخصوص ، ومردود في الوجه (الثاني) بما رد به حكم ١٩٦٢/٦/٢٨ من أن طلب الشركة تعيين خبيرين "فوق أنه جاء متأخرا فهو طلب غير منتج لأنه لا نزاع في أن مهندسا مقما هو المهندس الأمريكي فنسون -ياشر العمل بعد المستأنف" وندب خبير أو أكثر هو حق للمحكمة عند الاقتضاء لا عليها إذا هي لم تستجب إليه لأنه غير منتج ولديها من الإعتبارات ما يكفي للفصل في الدعوى .

وحيث إن حاصل السبب السابع أنه تمحدد للنطق بالحكم جلسة ١٩٦٢/٥/٢٢ ونطق به في جلسة ١٩٦٢/٦/٢٨ وهو بذلك يكون قد صدر في جلسة غير التي حددت للنطق به وفي هذا ما يبطله ولا يمنع من ذلك مد أجل الحكم بالجلسات التالية لأن محاضر الجلسات لم تكن موقعة من رئيس الدائرة وخلوها من توقيعه لعدمها كل أثر قانوني .

وحيث إن هذا السبب في غير محله ذلك أنه بحسب المحكمة أن تبين أسباب تأجيل النطق بالحكم "في ورقة الجلسة وفي المحضر" وليس في نصوص القانون ما يرتب البطلان على خلو أيهما من التوقيع ، والطعن على الحكم لوقوع بطلان في الإجراءات منوط بأن يكون هذا البطلان قد أثر في الحكم وليس في سبب الطعن ما يكشف عن هذا الأثر .

جلسة ٤ من يناير سنة ١٩٦٧

برئاسة السيد المستشار أحمد زكي محمد نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
محمد ممتاز نصار ، وأبراهيم عمر هنتى ، وصبرى أحمد فرحات ، ومحمد شبل عبد المقصود

(١١)

الطعن رقم ١٣ لسنة ٣٣ القضائية :

(١ ، ب ، ج ، د) إثبات . ” طرق الإثبات ” . ” البينة ” . نسب .

الشهادة بالتسامع . أحوالها . شروطها .

(٥) إثبات . ” طرق الإثبات ” . ” البينة ” . نسب . إرث .

الشهادة على الإرث . شروطها . بيان الأسباب المورثة للبث .

(و) إثبات . ” طرق الإثبات ” . ” الإثبات بالكتابة ” . ” حجية الأوراق

العرفية ” . إرث . محكمة الموضوع . مجالس مالية

المجالس المالية . إعلانات الوفاة والوراثة . حجيتها .

١ — أجاز الحنفية الشهادة بالتسامع في مواضع منها النسب . واختلفوا في تفسيره وتحمل الشهادة به ، فمن أبى حنيفة لا يشهد حتى يسمع ذلك من جماعة لا يتصور تواطؤهم على الكذب ويشتر ويستفيض وتتواتر به الأخبار وعلى هذا إذا ” أخبره ” رجلان أو رجل وامرأتان لا تحمل له الشهادة ما لم يدخل في حد التواتر ويقع في قلبه صدق الخبر ، وعن الصحابين إذا أخبره بذلك رجلان عدلان أو رجل وامرأتان عدول يكفى وتحمل له الشهادة ، والفتوى على قولهما ، واشترطوا في الإخبار — هنا وعن العدلين — أن يكون بلفظ ” أشهد ” . وبمعنى أن يشهدا هذه بلفظ الشهادة . والمتون قاطبة — والنقول المعتمدة — أطلقت القول بأن الشاهد إذا فسر للقاضي ردت شهادته ولا تقبل في جميع المواضع التي يجوز للشاهد الشهادة فيها بالتسامع ، ومن الفقهاء من استثنى الوقف والموت فتقبل

ولو فسر للقاضي أنه أخبره به من يثق به لأن الشاهد ربما يكون عمره عشرين سنة وتاريخ الوقف أو الموت مائة سنة فيتيقن القاضي أنه يشهد بالتسامع فكان الإفصاح كالسكوت . واختلفوا في معنى التفسير للقاضي أنه يشهد بالتسامع : فلو شهدا وفسرا وقالوا شهدنا بذلك لأننا سمعنا من الناس لا تقبل . ولو قالوا سمعنا من قوم لا يتصور اجتماعهم على الكذب لا تقبل وقيل تقبل ، ولو قالوا أخبرنا بذلك من نشق به فمنهم من قال أنه من التسامع ومنهم من قال أنه ليس منه وجعله الرابع ، والظاهر أنه حيث أجاز للشاهد أن يشهد بالتسامع في المواضع التي بينها وجب أن يقضى بشهادته وإن فسر وإلا كان في المقام ما يشبه التناقض إذ كل ما في الأمر أنهم يريدون تحميل الشاهد عبء ما يشهد به ولا يحملون القاضي ذلك .

٢ - الطريق إلى تحمل الشهادة بالتسامع وحدها هو أن لا يشهد الشاهد حتى يسمع ذلك من جماعة لا يتصور تواطؤهم على الكذب ويشتبه ويستفيض وتتواتر به الأخبار ويقع في قلبه صدقها أو أن يخبره بذلك رجلان أو رجل وامرأتان يحصل له به نوع من العلم الميسر في حق المشهود به وأنهم أوجبوا على الشاهد أن يطلق أداء الشهادة ولا يفسر للقاضي أنه يشهد بناء على ما سمع من الناس — وإذا كان ذلك فإن تعيب الحكم بأنه لم يبين أنه توافرت في أقوال الشهود شروط قبول الشهادة بالتسامع يكون في غير محله إذ هي أمور تتصل بتحمل الشهادة وحليتها للشاهد ، وكذلك تعييبه لأن أحدا منهم لم يشهد بواقعة معاصرة للواقعة المطلوب إثباتها ولا بما شهد به لديه عدلان ولم يدع الحكم أن ما شهدوا به تحققت فيه شروط التواتر إذ هي أمور تتصل بأداء الشهادة وحكاية ما تحمله الشاهد منها والشهادة بالتسامع — عند الأداء — يضرها الإفصاح ويصححها السكوت وإن يكن سكوتا كالإفصاح .

٣ - الأصل في الشهادة أنه لا يجوز للشاهد أن يشهد بشيء لم يعاينه — بالعين أو بالسمع — بنفسه ، واستثنى الفقهاء من ذلك مسائل منها ما هو بإجماع كالنسب ومنها ما هو على الصحيح أو على أرجح الأقوال أو على أحد قولين مصححين أو على قول مرجوح أجازوا فيها الشهادة بالتسامع من الناس وإن لم

لم يعاينها بنفسه ، وهي ضرورة بعد ضرورة دعت إليها رعاية المصالح والحاجة الشديدة أو هي استحسان مرده والوجه فيه أنها أمور يختص بمعاينة أسبابها نخواص من الناس لا يطلع عليها إلا هم وقد تتعلق بها أحكام تبقى على إنقضاء القرون وأنها يقتزن بها في العادة ما تشتهر به فنزلت الشهرة في كل منها منزلة العيان والناس يعتمدون فيها على الخبر فكان الخبر مسوغا للشهادة ولولم تقبل أدى ذلك إلى الحرج وتعطيل الأحكام والخرج مدفوع شرعا . وهم مع ذلك لم يجوزوا للشاهد أن يشهد بالتسامع إلا إذا كان ما يشهد به أمرا متواترا سمعه من جماعة لا يتصور تواطؤهم على الكذب واشتهر واستفاض وتواترت به الأخبار عنده ووقع في قلبه صدقها لأن الثابت بالتواتر والمحسوس سواء ، أو يخبره به . وبدون استشهاد - رجلا ن عدلان أو رجل وامرأتان عدول فيحصل له نوع من العلم الميسر في حق المشهود به وهي مراتب منها ما يفيد العلم كشهادة التواتر ومنها ما يفيد ظنا قويا يقترب من القطع كشهادة الاستفاضة ، ومنها ما يفيد ظنا دون شهادة الاستفاضة بأن يقولوا سمعنا سماعا فاشيا أو لم نزل نسمع من الثقات ، والفقهاء وقد أوجبوا على الشاهد أن لا "يفسر" للقاضي إنما أرادوا بذلك تحميل الشاهد عبء ما شهد به لأتحميل القاضي هذا العبء .

٤ - الشهادة بالتسامع في فقه الشريعة الإسلامية لا هي شهادة برأى ولا هي شهادة على شهادة ومن الدرجة الثانية ، وإنما هي شهادة أصيلة ومتميزة بضمها بطلها ودواعيها ، لها قوتها في الإثبات ، ويحمل الشاهد فيها عبء ما شهد به وهي بذلك لا تدخل من باب شهادة السماع ولا من باب الشهادة بالشهرة العامة في فقه القانون الفرنسي ولا تجري مجراها وبالتالي مما تستقل به محكمة الموضوع بما لا رقابة لمحكمة النقض عليها فيه ما لم تخرج بها إلى ما لا تؤدي إليه .

٥ - فقه الحنفية على أنه لقبول الشهادة على الإرث لا بد من ذكر سببه وطريقه فإذا شهدوا أنه أخوه أو ابن عمه لا تقبل حتى يبينوا طريق الأخوة والعمومة بأن يبينوا الأسباب المورثة لليت "وينسبوا الميت والوارث حتى يلتقيا إلى أب واحد" .

٦ - إعلانات الوفاة والوراثة التي تعارفت المجالس المالية لمختلف الطوائف هي ضبطها لا تخلو من حجية ، سواء اعتبرت أوراقا رسمية أو حرفية ، والجلد فيما إنطوت عليه دلالتها من وفيات أو غيرها هو جلد موضوعي فيما يملك قاضي الدعوى لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تحصل في أن ثابت مينا حنا المطعون عليه الأول أقام الدعوى رقم ٨٨٥ سنة ١٩٥٩ القاهرة الابتدائية للأحوال الشخصية ضد الدكتور ماري ميرهم الطاعنة يطلب الحكم له عليها بوفاة المرحوم جورج ميرهم وانحصار إرثه في ورثته واستحقاقه قيراطا وجزءا من أحد عشر جزء من قيراط من أصل أربعة وعشرين قيراطا تنقسم إليها تركته وأمرها بتسليمه هذا النصيب وعدم التعرض له فيه مع إلزامها بالمصاريف والآتاع وشمول الحكم بالنفاذ المعجل وبلا كفالة ، وقال شرعا لدعواه أنه في ٦ مايو سنة ١٩٥٩ توفي المرحوم جورج ميرهم وترك مما يورث عنه شرعا المنزل رقم ١ بميدان مستشفى كتشنر قسم شبرا وانحصار إرثه في أخته الشقيقة ماري ميرهم وفي حصته النسبية (١) ثابت بن مينا بن حنا بن تادرس بن داود بن يوحنا ميرهم (٢) حنا بن داود بن حنا بن تادرس بن داود بن يوحنا ميرهم (٣) رزق الله بن تادرس بن حنا بن تادرس بن داود بن يوحنا ميرهم (٤) نسيم بن صرايا مون بن داود بن تادرس بن داود بن يوحنا ميرهم (٥) داود بن إسحق بن داود بن تادرس بن داود بن يوحنا ميرهم (٦) صليب بن حنا بن بطرس بن يوسف بن يوحنا ميرهم (٧) مكاري بن حنا بن بطرس بن يوسف بن يوحنا ميرهم (٨) بطرس بن حنا بن بطرس بن يوسف بن يوحنا ميرهم (٩) جرجس بن حنا بن بطرس

ابن يوسف بن بطرس بن يوحنا ميرهم (١٠) حبيب بن حنا بن بطرس
 ابن يوسف بن بطرس بن يوحنا ميرهم (١١) مسيحه بن حنا بن بطرس
 ابن يوسف بن بطرس بن يوحنا ميرهم ، وإذا تستحق أخته السيدة ماري نصف
 تركته فرضا وتستحق عصيته النصف الآخر وينخص المدعى فيها قيراطا وجزءا
 من أحد عشر جزء من قيراط من أربعة وعشرين قيراطا تنقسم إليها الزكة وقد
 حصلت المدعى عليها على إشهاد شرعى بوفاته وانحصار إرثه فيها وحدها متجاهلة
 عصيته ووضعت يدها عليها وامتنعت عن إعطائه نصيبه فيها فقد انتهى إلى طلب
 الحكم له بطلباته كذلك أقام نسيم صرايامون داود ميرهم المطعون عليه الثانى
 الدعوى رقم ٢٦٦ سنة ١٩٦٠ القاهرة الابتدائية للأحوال الشخصية ضد السيدة
 ماري يطلب الحكم له عليها بمثل هذا النصيب . وأنكرت السيدة ماري على كل
 من المدعين دعواه وطلبت رفضهما . وقررت المحكمة ضم الدعويين ، وبتاريخ
 ١٩ ديسمبر سنة ١٩٦٠ حكمت حضوريا برفضهما وألزمت كل مدع بمصروفات
 دعواه . واستأنف المدعيان هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة طالبيين
 بإلغاء الحكم لهما بطلباتهما وقيد هذا الاستئناف برقم ٩ سنة ٧٨ قضائية .
 وبتاريخ ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٦١ حكمت المحكمة بقبول الاستئناف شكلا وقبل
 الفصل فى الموضوع بإحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت كل من المستأنفين
 بكافة طرق الإثبات بما فيها البيئة رابطة النسب التى تربطه بالمتوفى وبالجد
 الجامع لهما والمستأنف عليها النفى بذات الطرق . وبعد سماع أقوال الشهود عادت
 وبتاريخ ٢٠ يناير سنة ١٩٦٣ حكمت (أولا) بإعلان الحكم المستأنف
 (ثانيا) .. (ثالثا) وفى الموضوع بثبوت وفاة جورج ميرهم بتاريخ ٦ مايو
 سنة ١٩٥٩ وأن ثابت مينا حنا ونسيم صرايامون داود المستأنفين من ورثته
 بصفتهم من عصيته ويستحق كل منهما فى تركته قيراطا وجزءا من أحد عشر جزء
 من قيراط من أربعة وعشرين قيراطا تنقسم إليها تركته وألزمت المستأنف عليها
 بتسليم هذا النصيب إليهما مع إلزامها بالمصروفات عن الدرجتين وبمبلغ
 عشرة جنيهات مقابل أتعاب المحاماه عنهما . وطعننت السيدة ماري فى هذا الحكم
 بطريق النقض للأسباب الواردة بالتقرير، وعرض العطن على دائرة فحص الطعون

وقررت إحالته إلى هذه الدائرة حيث صممت الطاعنة على طلب نقض الحكم وطلب المطعون عليهما الأول والثاني رفض الطعن وقدمت النيابة العامة مذكرة أحالت فيها إلى مذكرتها الأولى وطلبت رفض الطعن .

وحيث إن حاصل الأسباب الثلاثة الأولى أن الحكم المطعون فيه عول في قضائه بالنسب على شهادة بالتسامع ، وهو خطأ ومخالفة للراجح في مذهب أبي حنيفة وقصور وفساد في التسييب من وجوه (أولها) أن المدعين حين عجزا عن الإثبات وعجزت الأوراق التي قدماها عن أن تسند دعواهما ، طلبا من محكمة أول درجة إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات مدعاهم بالبيئة - بإطلاق وبغير بيان لنوع الشهادة التي يطلبان الإثبات بها - ورفضت المحكمة طلبهما لاستحالة أن يكون أحد من الشهود حيا من حوالى ١٧٥ سنة وقالت أن " طلب إحالة الدعوى إلى التحقيق غير مجد في مثل هذه الدعوى ولا محل لإجابته " ، ولما استأنفا هذا الحكم طلبا إحالة الدعوى إلى التحقيق وصرحا في صحيفة الاستئناف وفي مذكرتهما أمام محكمة الاستئناف بأن الشهادة التي يطلبان إثبات الدعوى بها هي شهادة التسامع وهي جائزة شرعا في إثبات النسب ، وفي ١٩٦١/١٢/٣٠ حكمت المحكمة بإحالة الدعوى إلى التحقيق وقالت " أنه ليس بلام في دعوى النسب أن يكون هؤلاء الشهود أحياء أو معاصرين لما يشهدون إنما يكفي في شهادتهم التسامع " . ونفذ حكم التحقيق وأدلى شهود المطعون عليهما وهم يوسف ميخائيل شنودة وشفيق منقريوس حنا وعازر رزق الله تادرس ومترى مرقص وحننا موسى وجورج تادرس بشهادتهم على أنها شهادة تسامع وبين كل منهم وفسر أن أساس علمه ليس هو المشاهدة أو المعاينة أو المعاصرة وإنما النقل والعنونة والرواية والسمعة ، ثم جاء الحكم المطعون فيه وصرح بأنه يأخذ بأقوال هؤلاء الشهود على أنهم شهود سماع وقال " أن شهادة التسامع سائغة مقبولة في هذه الدعوى على النحو الذي بيته المحكمة في حكمها السابق الذي قضى بإحالة الدعوى إلى التحقيق " وهو بذلك يكون قد خالف الراجح في مذهب أبي حنيفة ، إذ عول في قضائه على بيئة كشفها وكشفت نفسها له على أنها بيئة تسامع في حين أن النص الشرعى يوجب رفضها ويمنع التعويل عليها متى انكشفت للقاضي حقيقتها وأنها بيئة تسامع تقوم على شهادة

عدلين أو على التواتر وهو خبر جماعة يقع العلم بخبرهم ولا يتصور إتفاقهم على الكذب ، ولذلك أوجبوا على الشاهد أن لا يفسر للقاضي ويكشف له عن أن أساس شهادته هو التسامع أو الشهرة وأوجبوا على القاضي أن يرد شهادته ، ولا يعول عليها (وثانيها) أن الفقهاء يذكرون تحت " التسامع " ثلاثة أحوال هي أن يشهد الشاهد عن معينة ومشاهدة لواقعة معاصرة وقريبة يستفاد منها العلم بالواقعة الأصلية المطلوب لإثباتها أو يشهد على ما أشهده عليه عدلان بلفظ " أشهد " أو يقرر أمرا معلوما بالتواتر يخبر به جماعة يقع العلم بخبرهم ولا تكون بينهم صلة تجعل من الجائز عقلا تواطؤهم على الكذب ، ولم يقل أحد أن التسامع هو القالة أو الشائعات ، والحكم المطعون فيه جاء قاصرا في هذا الخصوص لأنه عول على أقوال شهود الإثبات دون أن يبين أنه توافرت فيها شروط قبول الشهادة بالتسامع ولو فعل لما أمكن أن يردهم إلى حالة من هذه الحالات إذ لم يشهد أى منهم على واقعة معاصرة ومجاورة وقريبة للوقائع المطلوب الشهادة عليها ولم يشهد أحد منهم بأنه يشهد بما شهد به لديه عدلان بلفظ " أشهد " ولم يدع الحكم أن ما شهدوا به تحققت فيه شروط التواتر ، هذا فضلا عن أن محضر التحقيق ثابت فيه أن هؤلاء الشهود تربطهم بالمطعون عليهم ازملاهما من مدعى الميراث صلات القرابة والنسب فالتواطؤ بينهم متصور بل هو الراجح ، والوقائع التي شهدوا بها مما لا يحرص الناس عادة على إلمعرفته ولا على حفظه وروايته (وثالثها) أن شهادة التسامع شهادة برأى تخضع لرقابة محكمة النقض ولا نعطيها حرية قاضي الموضوع في تقدير الأدلة والتعويل عليها يجعل الحكم مفتقرا إلى الأساس القانوني ، " فالتسامع " عند الفقهاء يختلف عنه في القانون ، وهم يقصدون به تلك الأحوال الثلاثة التي لا تخرج من إزاحة محل الإثبات والشهادة على الشهادة والتواتر ، أما في القانون فهو ترديد لرأى شائع في الجماهير لا يحمل عنه الشاهد حين يدلى به أمام القاضي - أية مسئولية وهذا المفهوم يتعارض مع جوهر الشهادة في الشريعة - وشرح القانون الفرنسي على أن شهادة التسامع خارجة عن حدود فكرة نقل محل الإثبات ، لأنها ليست إشهادة بواقعة ولكن شهادة برأى ، والرأى فرديا كان أو جماعيا - فيما عدا رأى الخبير والقاضي والأحوال التي وردت في القانون على سبيل الحصر - لا يصلح للإثبات ، والإثبات بالتسامع أو الشهرة أخطر أنواع الإثبات وأشدّها إيهاما لأن الشهود

على الشهرة يقولون للقاضي شائعات وأقاويل يجهلون أصلها وليس لها في الغالب أى أساس لأن رأى العام يضحك ويشوه الوقائع ، وهى تفتقر عن الشهادة العادية والشهادة على الشهادة فى أنها لا تحمل أية قوة فى الإثبات وبجدة من التعلق والإنتاج وغير متروكة لتقدير قاضى الموضوع ، وهذه سمة حاسمة من سماتها ، لأن حرية قاضى الموضوع وسلطته التقديرية فى وزن الدليل أساسها نظام الإثبات القضائى وكون الدليل متبعا وقابلا للفحص والمراجعة وحرية هذه تقتضى رفض شهادة السامع لأنها ليست دليلا بهذا المعنى ، والقانون حين يفرض على القاضى الأخذ بها لا يوسع من حرية فى الإقتناع بل يضع عليها قيودا وعلى ضميره عبئا إذ يلزمه بأن يحكم بما لا تطمئن إليه نفسه ولا يرتاح إليه ضميره بناء على القالة والشائعات التى يقدمها إليه المدعى على السنة شهوده ، فهى من القانون الضيق واستثناء وقيد على حق القاضى فى أن لا يقبل إلا الدليل القضائى الذى يرضى ضميره ولذلك لا تعطى سلطة قاضى الموضوع التقديرية وكل ما يرد على حكمه بشأنها يخضع لرقابة محكمة النقض ، إذ لا يتصور فى نظام قانونى تشرف عليه هذه المحكمة أن يترك الأخذ بالشهرة والسماع بمعناها هذا وفى مجالات واسعة خطيرة كالنسب والزواج لسلطة قضاء الموضوع التقديرية ، كما لا يتصور أن يرجع فيها إلى كلام فقهاء الشريعة والراجح فى مذهب أبى حنيفة — وإذن فمن حق الطاعة أن تعيد على محكمة النقض اعتراضاتها على أقوال شهود الإثبات ومن حق هذه المحكمة أن تطرح أقوالهم : فهؤلاء الشهود ما كانوا ليصلحوا شهودا فى إعلام أو إظهار أو جوارى شهوده أن يكونوا مقيمين بالجهة التى حدثت فيها الواقعة وأوجبوا على الموثق الذى يضبطه أن يثبت فيه أنهم كانوا معاصرين للواقعة التى يشهدون عليها ويثبت أعمارهم ، والشهود الذين حول عليهم الحكم لم يكونوا مقيمين بالجهة ولا معاصرين للوقائع التى يزعمون العلم بها وأعمارهم تنفى هذه المعاصرة ويستحيل معها وفى العقل أن تكون لهم معرفة شخصية بالوقائع التى أدلوا بها وهى معقدة ومتراكبة تعصى على التداول والإشهار والسماع ، وكيف يسوغ فى العقل أن يجرى الإشهار والسماع بتسلسل وارتباط بين ٧٣ متوفى وردت أسماءهم فى الشجرة التى قدمها المطعون عليهم وهى أسماء متشابهة ومتكررة لعدد من الأشخاص مدعى بأنهم ماتوا خلال قرنين من الزمان ولا تسمح أذهان البشر بتتبع أخبارهم على نحو تتبع فيه صلات

أفرادها وتحريها وربط اسم هذا الميت بذلك مع ما يقتضيه التفريق بين الشقيق وغير الشقيق من معرفة الأمهات والبنات صعودا وهبوطا عديد المرات في عديد الأجيال — والحكم المطعون فيه وقد قبل شهادة التسماع يكون قد قبل المستحيل عقلا ووقع بهذا وحده تحت رقابة محكمة النقض لأن القاضى فى مثل هذه الحالة لا يكون حيال سماع شهود وإنما حيال امتحان فى التسميع والحفظ يفوز فيه الشاهد الذى يحفظ من الأسماء أكثر من غيره ويصل بها إلى الجدل الجامع .

وحيث إن هذا النعى مردود فى الوجه (الأول) منه ذلك أن الحنفية أجازوا الشهادة "بالتسماع" فى مواضع منها النسب واختلفوا فى تفسيره وتحمل الشهادة به : فعن أبى حنيفة لا يشهد حتى يسمع ذلك من جماعة لا يتصور تواطؤهم على الكذب ويشتهر ويستفيض وتتواتر به الأخبار وعلى هذا إذا "أخبره" رجلان أو رجل وامرأتان لا تحل له الشهادة ما لم يدخل فى حد التواتر ويقع فى قلبه صدق الخبر، وعن الصحابين إذا أخبره بذلك رجلان عدلان أو رجل وامرأتان عدول يكفى وتحل له الشهادة، والفتوى على قولها، واشترطوا فى الإخبار — هنا وعن العدلين — أن يكون بلفظ "أشهد" وبمعنى أن يشهدا عنده بلفظ الشهادة. والمتون قاطبة — والنقول المعتبرة — أطلقت القول بأن الشاهد إذا فسر للقاضى ردت شهادته ولا تقبل فى جميع المواضع التى يجوز للشاهد الشهادة فيها بالتسماع، ومن الفقهاء من استثنى الوقف والموت فتقبل ولو فسر للقاضى أنه أخبره به من يثق به لأن الشاهد ربما يكون عمره عشرين سنة وتاريخ الوقف — أو الموت — مائة سنة فيتيقن القاضى أنه يشهد بالتسماع فكان الإفصاح كالسكوت. واختلفوا فى معنى التفسير للقاضى أنه يشهد بالتسماع : فلو شهدا وفسرا وقالوا شهدنا بذلك لأننا سمعنا من الناس لا تقبل. ولو قالوا سمعنا من قوم لا يتصور اجتماعهم على الكذب لا تقبل وقيل تقبل، ولو قالوا أخبرنا بذلك من شق به فمنهم من قال أنه من التسماع ومنهم من قال أنه ليس منه وجعله الراجح، والظاهر أنه حيث أجاز للشاهد أن يشهد بالتسماع فى المواضع التى بينوها وجب أن يقضى بشهادته وإن فسر وإلا كان فى المقام ما يشبه التناقض إذ كل ما فى الأمر أنهم يريدون تحميل الشاهد عبء ما يشهد به ولا يحملون القاضى ذلك — وإذا كان الثابت من محاضر التحقيق أن "متى مرقص" عندما سئل كيف علم بسلسلة النسب التى ذكرها

مورثه يوحنا؟ قال "فرايتي التي تربطني بهم من عدة نواحي" ثم قال "إن أبونا موسى ابن ميرهم كان زميل سيدي القمص مرقص ومكثوا مدة كبيرة مع بعض وميرهم توفي سنة ١٩٠٣" وأنه عندما سئل "رزق الله تادرس" كيف عرف أن موسى بطرس وداود وغريال إخوة أشقاء؟ قال "لأنها عائلتنا وأعرف ذلك لأنني من العائلة" وعندما سئل كيف عرف أن داود لم يرزق إلا بتادرس؟ قال "لأنه من عصيتي" وعندما سئل كيف عرف سلسلة توريث ابن ابن ابن أخ جد جد أبوه؟ قال "لأنهم من صلب عصيتي" وأن "شفيق منقريوس حنا" عندما سئل كيف عرف أن مرقص الذي توفي من ١٠٠ سنة ابن مرقص حبشي؟ قال "ألا نعرف جدودنا وجدتي من الفرع نفسه" وعندما سئل ما هو مصدر علمه؟ قال "لأنهم جدودي فكيف لا أعرفهم" وأن "حنا موسى" عندما سئل كيف عرف أن الحاج بطرس داود وغريال أخوة أشقاء؟ قال "هذه حاجة نعالها عندما كنا في مقبل العمر نحب نتفاخر بجدودنا وأنسابنا ونعرف احنا أولاد مين"، وأن "جورج حنا تادرس" عندما سئل كيف عرف تسلسل الوفيات على النحو الذي ذكره؟ قال "والدي من عائلة المراهمين وكذلك والدي وجدتي تادرس وجدتي داود كان عمدة حصبة مليج" وأقوالهم هذه لا تنبئ عن معنى التفسير ولا تكشف للقاضي أنهم شهدوا بما شهدوا به لأنهم سمعوه من الناس — إذ كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد عول على شهادتهم — وشهادة غيرهم — فإنه لا يكون قد خالف فقه الحنفية والراجح في المذهب في هذا الخصوص . ومردود في الوجه (الثاني) بما سبق بيانه من أن الطريق إلى تحمل الشهادة بالتسامع وحدها هو أن لا يشهد حتى يسمع ذلك من جماعة لا يتصور تواطؤهم على الكذب ويشتهر ويستفيض وتتواتر به الأخبار ويقع في قلبه صدقها أو أن يخبره بذلك رجلان أو رجل واحد أنان يحصل له به نوع من العلم الميسر في حق المشهود به وأنهم أوجبوا على الشاهد أن يطلق أداء الشهادة ولا يفرض للقاضي أنه يشهد بناء على ما سمع من الناس — وإذا كان ذلك فإن تعيين الحكم لأنه لم يبين أنه توافرت في أقوال شهود الإثبات شروط قبول الشهادة بالتسامع يكون في غير محله إذ هي أمور تتصل بتحمل الشهادة وحليتها للشاهد ، وكذلك تعيينه لأن أحدا منهم لم يشهد بواقعة معاصرة للواقعة المطلوب إثباتها ولا بما شهد به لديه عدلان ولم يدع الحكم أن ما شهدوا به تحققت فيه شروط التواتر إذ هي أمور تتصل بأداء

الشهادة وحكاية ما تحمله الشاهد منها ، والشهادة بالتسامع — عند الأداء — يضرها الإفصاح ويصححها السكوت وإن يكن سكوتا كالإفصاح وعن مفهوم ، أما أن هؤلاء الشهود تربطهم بالمطمعون عليهما صلات القرابة والتواطؤ بينهم متصور والوقائع التي شهدوا بها مما لا يحرص الناس على معرفته فهو قول مجمل قاصر البيان . ومردود في الوجه (الثالث) بأن الأصل في الشهادة أنه لا يجوز للشاهد أن يشهد بشيء لم يعاينه — بالعين أو بالسمع — بنفسه ، واستثنى الفقهاء من ذلك مسائل منها ما هو بإجماع — كالنسب — ومنها ما هو على الصحيح أو على أرجح الأقوال أو على أحد قولين مصححين أو على قول مرجوح أجازوا فيها الشهادة بالتسامع من الناس وإن لم يعاينها بنفسه وهي ضرورة بعد ضرورة دعت إليها رعاية المصالح والحاجة الشديدة ، أو هي استحسان مرده والوجه فيه أنها أمور يختص بمعاينة أسبابها خواص من الناس لا يطلع عليها إلا هم وقد تتعلق بها أحكام تبقى على انقضاء القرون ، وأنها يقترب منها في العادة ما تشهر به فزت الشهرة في كل منها منزلة العيان والناس يعتمدون فيها على الخبر فكان الخبر مسوغا للشهادة ، ولولم تقبل أدى ذلك إلى الحرج وتعطيل الأحكام والحرج مدفوع شرعا — وهم مع ذلك لم يجوزوا للشاهد أن يشهد بالتسامع إلا إذا كان ما يشهد به أمرا متواترا سمعه من جماعة لا يتصور تواطؤهم على الكذب واشتهر واستفاض وتواترت به الأخبار عنده ووقع في قلبه صدقها لأن الثابت بالتواتر والمحسوس سواء ، أو يخبره به — وبدون استشهاد — رجلان عدلان أو رجل وامرأتان عدول فيحصل له نوع من العلم الميسر في حق المشهر به ، وهي مراتب منها ما يفيد العلم كشهادة التواتر ومنها ما يفيد ظنا قويا يقترب من القطع كشهادة الاستفاضة ، ومنها ما يفيد ظنا دون شهادة الاستفاضة بأن يقولوا سمعنا مما عا فاشيا أو لم نزل نسمع من الثقات ، والفقهاء وقد أوجبوا على الشاهد أن " لا يفسر " للقاضي إنما أرادوا بذلك تحميل الشاهد عبء ما شهد به لا تحميل القاضي هذا العبء — وفي ضوء هذه الإعتبارات يبين أن " الشهادة بالتسامع " في فقه الشريعة لا هي شهادة برأى ولا هي شهادة على شهادة ومن الدرجة الثانية ، وإنما هي شهادة أصيلة ومتميزة بضوابطها ودواعيها ، لها قوتها في الإثبات ، ويحمل الشاهد فيها عبء ما شهد به وهي بذلك لا تدخل من باب شهادة التسماع ولا من باب الشهادة بالشهرة العامة في فقه

القانون الفرنسى ولا تجرى مجراها وبالتالي مما تستقل به محكمة الموضوع بما لارقابة لمحكمة النقض عليها فيه ما لم تخرج بها إلى ما لا تؤدي إليه - هذا ولا جبه لافهام الفقه الفرنسى فيما يحكمه فقه الشريعة .

وحيث إن حاصل السبب الخامس أنه يجب لقبول الشهادة على الوراثه بسبب العصبية أن يذكر الشاهد نسب كل من المتوفى والوارث إلى الجدا الجامع حتى يتحقق إلتقاء الوارث والمورث فى جدا واحد ولكى يتحقق ذلك يجب أن يذكر الجدا الجامع باسمه واسم أبيه وجده ولا يكفى ذكره باسمه واسم أبيه وصناعته لأن الإلتساب إلى الجدا الجامع شهادة وتحميل للنسب عليه فلا بد من تعريفه بذكر اسمه واسم أبيه واسم جده وإلا كانت الشهادة مردودة شرعا ، وشهود الدعوى لم يذكروا الجدا الجامع ولم ينسبوه إلى جده وكانت شهادتهم بذلك غير مثبتة للمصوبة وبناء الحكم عليها غير صحيح ، ومع تمسك الطاعنة بهذا الدفاع فإن المحكمة لم تلتفت إليه بجمع حكمها بذلك إلى جانب مخالفة القانون صيب القصور .

وحيث إن هذا السبب فى غير محله ذلك أن فقه الحنفية على أنه لقبول الشهادة على الإرث لابد من ذكر سببه وطريقه ، فإذا شهدوا أنه أخوه أو عمه أو ابن عمه لا تقبل حتى يبينوا طريق الاخوة والعمومة بأن يبينوا الأسباب المورثة لليت " وينسبوا الميت والوارث حتى يلتقيا إلى أب واحد " فالمعتبر التعريف ، وإذا كان ذلك وكان الثابت من التحقيق - وعلى ما سبق بيانه - أن شهود الدعوى قد نسبوا الميت والمطعون عليهما إلى أب واحد هو الجدا الجامع (يوحنا ميرهم) ، وعول الحكم المطعون فيه على شهادتهم فإنه لا يكون قد خالف فقه الحنفية فى هذا الخصوص أو خطأ فى تطبيقه .

وحيث إن حاصل الأسباب الرابع والسادس والسابع أن الحكم المطعون فيه بنى على ما لا يصلح دليلا ولا حجة شرعا وجاء مشوبا بالقصور والتخاذل من وجوه (أولها) أنه إتخذ الإعلامات الصادرة من المجالس المالية حجة فى إثبات الوفاة والوراثه والنسب فى حين أن هذه المجالس لا إختصاص لها بإصدار هذه الإعلامات وهى ليست إلا أوراقا عرفية لا حجية لها إلا على من وقعها - فعن

فرع "موسى" استدل الحكم بإعلام الوفاء والوراثه الصادر من مجلس ملى فرع الإسكندرية في ١٩١٧/٤/٥ على ما تضمنه من وفيات ووراثه وأنه يؤيد ما في الشجرة من أن بطرس أخ لموسى جد مرقص في حين أنه لم يرد به أن لبطرس أخا يدعى موسى ، وبالإعلام الآخر الصادر منه في نفس التاريخ على أن حبشى ابن اسحق حبشى الوارد في الشجرة وجعله دليلا على وفاة ورثة آخرين لم يورثهم الإعلام ورتب على ذلك أن من يدعى حبشى بن موسى بن يوحنا الجلد الجامع رزق بثلاث بنين هم حبشى ومرقص واسحق وأن حبشى رزق بالقمص موسى ومرقص رزق بميخائيل والقمص حبشى واسحق رزق بحبشى ، وبالإعلام الصادر من مجلس فرعى شبن الكوم على وفاة ووراثات لا يصلح حجة في إثباتها ، وانهى إلى أن ماورد بالشجرة خاصا بهذا الفرع صحيح وهى نتيجة لتفيد الإعلامات ولا الشجرة في إثباتها خصوصا وأن الشجرة من وضع المطعون عليهما ولم تعترف بها الطاعنة ولم تقدم على أنها مستند وليست أصلا ترد إليه دلالة الأوراق الأخرى وما ذكر فيها لا يمثل الواقع بل يمثل إدعاء المطعون عليهما — وعن فرع "غبريال" عول الحكم على الشجرة وقرر أنه يتضح منها أن ليس في هذا الفرع من يعد من طبقة المطعون عليهما إلا ميخائيل وفرج ومسيحة أولاد تادرس بن حنا بن تادرس ابن غبريال يوحنا ميرهم مع أن وفاة هؤلاء لا تعد دليلا على عدم وجود غيرهم ممن هم في طبقتهم أو أعلى منهم ، واستدل على وفاة مسيحة بشهادة إدارية صادرة من عمدة ومشايخ حصة مليج وهى لا تصلح حجة أمام القضاء والاستدلال بها باطل ، وانهى إلى أنه لا يوجد في هذا الفرع وارث وهى نتيجة لم يقم عليها دليل صحيح رتب عليها أنه لا حاجة إلى الشجرة في إثبات أن غبريال من أولاد الجلد الجامع مع أن المطعون عليهما قالوا أنه منهم وهذا يستوجب استيعاب ذريته التى وجدت ليثبت أنه لا يوجد فيها وارث لم يذكر بالشجرة — وعن فرع "بطرس" قرر الحكم أن ما ورد عنه بالشجرة صحيح ، واستدل بالإشهاد الصادر من مجلس ملى فرع شبن الكوم في ١٩٣٧/٩/٣ على ما جاء به من وفيات واتخذ دليلا على وفاة أشخاص آخرين وهو لا يصلح حجة لذلك ، كما استدل بصور فوتوغرافية لوريات عرقية ثلاث جعلها مجلدا خطيا قديما قال المطعون عليهما أنه يخص يوحنا بطرس يوسف بطرس يوحنا ميرهم وكتب سنة ١٦٠٥ قبطية وكان عليه أن يبين كيف ساغ له أن يستند إليه مع إنكار الطاعنة له ومع أنه ليس عليه

توقيع لأحد من الخصوم وإسناده لمن ذكر أنه كاتبه من زعم المطعون عليهما ، واستند إلى إشهاد صادر من محكمة الإسكندرية في ١٩٦٠/٧/٩ — وأثناء نظر الدعوى — بوفاة جليلة حنا وقد ذكرت فيه إسم جليلة حنا بطرس يوسف الحاج بطرس يوحنا ميرهم مع أنه لا يعهد في العرف تداول إسم بهذا الطول وقد توفيت سنة ١٩٥٨ ولم يتقدم أحد لإثبات وفاتها إلا سنة ١٩٦٠ وإسم والدها الوارد بالإعلام الخاص به هو حنا بطرس يوسف فقط وهو دليل قاطع على أن الإشهاد استصدر خدمة للقضية والإشهاد الصادر أثناء قيام الخصومة في دعاوى النسب لا يجوز الاحتجاج به ، كما استند إلى أن المطعون عليهما أشركا غيرهما من هذا الفرع في الميراث ولو كانا مبطلين لقصر الميراث عليهما وهو استدلال فاسد لأن الإشتراك بسبب ما عرف من قرابة بينهم يستوجب ذلك والمطعون عليهما في حاجة إلى المعونة للحصول على المستندات والعديد من الشهود للنجاح في القضية — وعن فرع ”داود“ قرر الحكم أن المطعون عليهما منه ، وقدا من المستندات ما يدل على صحة الشجرة وانتسابهما إلى داود بن الجدا الجامع يوحنا ميرهم وأننى مومى جد المتوفى جورج ووفاة من عداهما من طبقتهما ومن الطبقات الأعلى قبل وفاة جورج ولم يبين هذه المستندات التى تدل على صحة الشجرة وإنما استند إلى كشف رسمى من واقع مكلفة حصية مليج جاء فيه أن إسم المالك في المدة سنة ١٨٨٨ إلى سنة ١٨٩٨ هو تادرس داود وهو لا يصلح دليلا على أن تادرس داود هذا هو الموصوف في الدعوى بأنه من نسل داود يوحنا ميرهم وجاء فيه إسم صرايامون داود وجرجس داود وأصبح داود تادرس بصفتهم واضعى اليد وهو لا يصلح دليلا على أن وضع يد من وردت أسمائهم فيه هو بالميراث عن تادرس داود وورود هذه الأسماء بالكشف لا يثبت أنها هى الواردة بالشجرة ولا يدل على اتحاد المسميات واستدلال الحكم به وبالشجرة باطل ، وما تعلل به من أن استقرار الأوضاع بين الناس يقتضى أن يكون النسب المذكور بأوراد المال وشهادات الميلاد والوفاء وسائر المحررات صحيحة إلى أن يثبت خلافه مردود بأن استقرار المعاملات بهذه الأوراق يقوم على الإشتار لا على صحة النسب فضلا عن أن الأسماء الواردة بكشوف المكلفة ليس فيها اسم يوحنا ميرهم ، كما استند إلى عقد لا يدل إلا على مبايعة بين من يدعى تادرس داود وتادرس وولده يوحنا وليس فيه ما يفيد أنهما الواردان بالدعوى وأن بينهما وبين

من وردت أسماؤهم في كشف المكلفة صلة وأن تادرس داود تادرس هو عم نسيم ، واستند إلى الإطلاقات الصادرة من مجلس ملي فرع شين الكوم في ١٩٥٢/٢/٦ و ١٩٢٤/٧/١٨ و ١٩٤٠/٥/٣ و ١٩٣٩/٢/٣ و ١٩٢٩/١٠/٢٤ و ١٩٥٤/٤/١٢ في وفاة من ذكرت أسماؤهم بها وهي لا تصلح حجة على ذلك ولا على انتساب من ذكرت أسماؤهم بها إلى من انتسب إليه منهم لأن هذه الأسماء ذكرت عن طريق الإملاء ودون تحقيق ، واستند إلى أوامر المال عن سنتي ١٩٢٩ و ١٩٥٦ باسم حنا داود ثابت مينا حنا وهي لا تصلح حجة لذلك — وهكذا انتهى الحكم إلى أن نسب المطعون عليه الثاني هو نسيم بن صرايامون بن داود بن تادرس بن داود بن يوحنا ميرهم الجدد الجامع وأخو موسى جد المتوفى كما ورد بالشجرة وهو مصادرة على المطلوب إذ المطلوب إثبات صحة ما جاء بالشجرة لا أن يرجع إليها في إثبات غيرها والرجوع إليها قاطع في عدم كفاية الإطلاقات ، وأن تادرس بن داود رزق بأولاد ثلاثة هم داود وجرجس ويوحنا وليس في الأوراق ما يثبت ذلك ، وأن نسب المطعون عليه الأول هو ثابت بن مينا بن يوحنا بن تادرس بن داود وليس في الأوراق ما يصلح حجة على هذا النسب وأن ما ورد بالشجرة عن هذا الفرع من الأسماء صحيح وليس في الأوراق ما يفيد إثبات جميع ما فيها ، وأن ما ورد بها ممن هم في طبقة أعلى من المطعون عليهما توفوا وما استدل به الحكم على ذلك من إطلاقات ملية لا يصلح دليلاً (وثانيها) إن الطاعنة قدمت عقد قسمة محرر أمام محكمة المنوفية الشرعية سنة ١٢٩٩ هجرية ذكر فيه نسب ستة من زاعمي الوراثة من فرع بطرس هم صليب وإخوته وهذا النسب ينتهي إلى بطرس بن يوسف لا إلى بطرس بن يوحنا ميرهم وهو نسب آخر بعيد عن التقيق ومخالف لما يدعيه المطعون عليهما وشهد به شهود التسامع ، وما جرى عليه من أن استقرار الأوضاع بين الناس يقتضي أن يكون النسب المدون بأمراد المال وشهادات الوفاة والميلاد وسائر المحررات صحيحاً إلى أن يثبت عكسها ، يحتم عليه الأخذ بما حوته هذه الحجة من نسب وأن يرد شهادة التسامع التي قامت على خلافه ويرفض الدعوى ، وإذ لم يتحدث الحكم عن هذه الحجة ودفاع الطاعنة المؤسس عليها فإنه يكون قد عابه قصور يبطله — كذلك دفعت الطاعنة الدعوى بأن نسيم صرايامون تقدم بطلب إلى محكمة شبرا أقر فيه بأن ورثة المتوفى جورج على طبقتين أحدهما أعلى من الأخرى وأنه

من الطبقة الأنزل وهذا الإقرار يجعله غير وارث ويترتب عليه ثبوت الحق لهؤلاء الورثة الأهل في زعمه كما يترتب عليه عدم توجيه دعواه إلى الطاعنة لأن كل إقرار بثبوت حق للغير لا يجوز العدول عنه باتفاق بين الفقهاء والحكم لم يتعرض لهذا الدفاع مع أنه لو صح لتغير وجه الرأي في الدعوى — كذلك أهمل الحكم بينة النفي التي قدمتها الطاعنة ، بحجة أن بينة الإثبات مقدمة عليها شرعا وهذا النظر وإن كان مقررا في الفقه الحنفى إلا أن قانون المرافعات جعل للدعى عليه أن يتقدم بينة تنفى ما يدعى المدعى ويثبته شهوده وكان واجبا على الحكم أن يوازن بين البينتين موازنة تقتضيه الترجيح بين كل منهما ، وأن بينة المطعون عليهما تؤيدها المستندات في حين أنها ليست حجة ولا تصلح أن تكون مؤيدة وذكر الحكم أنه لم يعول عليها ، وهذا منه قصور يعيبه ويبطله (وثالثها) أن الحكم المطعون فيه تجاوزت أسبابه لأنه جرى فيها على أن دعوى المطعون عليهما قائمة على أساس من الواقع الذى تؤيده الأدلة والمستندات ولكن تعوزها البينة التي تربط بين هذه الفروع وتؤيد انحصار الإثبات في الأشخاص الواردة أسماؤهم في الدعوى — ومن ثم أحالت المحكمة الدعوى إلى التحقيق ، وهذا صريح في أنه أخذ بدلالة الأوراق إلا أنه عاد مع ذلك وفي معرض رده على المطاعن التي وجهتها الطاعنة إلى هذه الأوراق فقال إن ما ذكرته الطاعنة عن الشجرة وعن شهادات البطيركية ” لا غناء فيه بعد أن تبين أن المحكمة لم تركز إليها في إثبات الدعوى ” وهو تهرب من الرد على دفاع الطاعنة وتجاوز لا يعرف معه على أى الأمرين أقامت المحكمة قضاها لأنها حين قال أن الدعوى قامت على تلك الأوراق دل على أنها لا تستقيم بدونها وحين قال أنه لا غناء فيها دل على أنها لم تكن أساسا لقضائه وبين الأمرين تعارض واضح — ثم هو يقرر أن طعن الطاعنة على أيراد المال والمحرمات الأخرى لم يتناول ما تضمنته من نسب بينما يعود وفي موضع آخر فيذكر ما طعنت به من أن أيراد المال وشهادات الوفاة والميلاد وغيرها ليست حجة فيما ورد بها من نسب ، وهذا ضرب من التجاذل يعيبه .

وحيث إن هذا النعى مردود في الوجه ” الأول ” منه بأن الحكم المطعون فيه أقام قضاها بالنسب على أقوال شهود الدعوى وذلك بقوله إن المطعون عليهما

”أحضرا شهودا سمعت شهادتهم بقرار الشاهد يوسف ميخائيل شنودة أن جورج ميرهم توفي بتاريخ أوائل مايو سنة ١٩٥٩ وانحصر ميراثه في شقيقته الدكتورة ماري ميرهم وفي أقاربه من العصب وهم صليب ومكاري وبطرس وجرجس وحبيب ومسيحة أولاد حنا بطرس وفي نسيم صرايامون (أحد المستأنفين) وداود اسحق ورزق الله تادرس وحنا داود وثابت مينا (المستأنف الثاني) فقط وليس له ورثة آخرون وأضاف أن جد الجد لأبي المتوفى وجد الجد للورثة أخوة لأن الجد الأكبر للعائلة ميرهم له ابن اسمه يوحنا ويوحنا هذا أنجب أربعة ذكور هم موسى وبطرس وداود وغبريال والمتوفى من فرع موسى فهو جورج بن ميرهم بن موسى بن حبشي بن حبشي بن موسى بن يوحنا ميرهم. وصليب وإخوته مكاري وبطرس وجرجس وحبيب ومسيحة أولاد حنا بن بطرس بن يوسف ابن بطرس بن يوحنا بن ميرهم. ونسيم بن صرايامون بن داود بن يوحنا ميرهم وداود بن إسحق بن داود بن تادرس بن داود بن يوحنا ميرهم وحنا بن داود ابن تادرس بن داود بن يوحنا ميرهم. وثابت بن مينا بن حنا بن تادرس ابن يوحنا بن ميرهم وأن هؤلاء هم الورثة لجورج ميرهم فقط. وقال الشاهد إن الورثة من فرع بطرس أخواله. كما قرر الشاهد شقيق منقر يوس حنا أن والد جورج خال لوالده وشهد بمثل ذلك. كما شهد بذلك أيضا عازر رزق الله تادرس وقال إنه عازر رزق الله تادرس جرجس تادرس داود يوحنا ميرهم ثم قال أن والده رزق الله توفي سنة ١٩٣٧ (والده من طبقة المستأنفين ولو كان موجودا عند وفاة جورج لكان من ورثته ولما صحت شهادة عازر لأنه كان حينئذ يشهد لوالده) وزاد أن نسب حنا الذي هو من الورثة هو حنا داود حنا تادرس داود يوحنا ميرهم ووافق في هذه الشهادة شهود الإثبات الآخرون وهم متى مرقص مرقص الذي قال إن والد جورج ابن عم والدته وأن أربعة من الورثة أخواله وكذلك قرر الشاهد جورج حنا تادرس داود وأن المتوفى والورثة أقارب أبيه وأمه وكذلك الشاهد حنا موسى ابراهيم الذي قرر أن أم والدته اسمها جميانه بنت مرقص حبشي (من فرع المتوفى) وإن جده أبا والدته هو حنا بطرس وأن الورثة من فرع بطرس أخواله وقد نسبوا الميت والوارث حتى التقيا إلى أب واحد هو ”يوحنا ميرهم“ الجد الجامع، والسبب يثبت بالبينة وتكفي لحمله وقد خلص الحكم من سياقها إلى أن الطاعنة ”لم تطعن عليها بطعن مقبول“

كما أقام قضاءه بصحة إندساب المطعون عليهما إلى "داود" ابن الجلد الجامع وأخو موسى جد المتوفى ، على كشف رسمي مستخرج من الأموال المقورة من واقع مكلفة حصبة مبيع من سنة ١٨٨٨ إلى ١٩٣٧ وقد ورد به أن "اسم المالك في المدة من ١٨٨٨ إلى سنة ١٨٩٨ هو تادرس داود وفي صحيفة ٣٤٨٠١٩ أن واضع اليد هو اسحق داود بالصحيفة ٣٤٨٠٢٠ وضع يد صرايامون داود وفي الصحيفة نفسها وضع يد جرجس داود بالميراث " وهذا المستند يدل على أن تادرس بن داود كان مالكا لما بين قرين اسمه ثم انتقل ملكه إلى أحفاده المذكورين بطريق الميراث " وعلى " عقد بيع مسجل برقم ١٧٦١ سنة ١٩٢٤ ومؤرخ ١٩٢٤/٨/١٣ بين تادرس داود تادرس وبين ولده حنا " وعلى " أوراد المال المربوطة من سنتي ١٩٣٩ و ١٩٥٦ باسم حنا داود حنا تادرس وثابت مينا حنا تادرس " وهي قرينة على صحة الدعوى ، وإعلامات الوفاة والوراثة التي تعارفت المجالس المالية لمختلف الطوائف على ضبطها وعول عليها الحكم في وفيات فروع العصبية النسبية وتسلسلها — وسواء اعتبرت أوراقا رسمية أو عرفية — لا تخلوا من حجة وكان يسع الطاعنة أن تنفيها وتثبت عكسها وقد مكنت من هذا الإثبات وعجزت ، والجدل فيما انطوت عليه دلالتها من وفيات — أو غيرها — هو جدل موضوعي فيما يملكه قاضي الدعوى ولا تجوز إثارته أمام محكمة النقض — ومردود في (الوجه الثاني) : بأن الحكم المطعون فيه عرض لدفاع الطاعنة وما طعننت به من أن ما ورد بالشجرة ليس حجة ولا دليلا يركن إليه ، وأن شهادات البطريركية بنسب المطعون عليهما وبعض الورثة لا قيمة لها لأنها أما كن عبادة واستقت النسب من شهادة آخرين لهم مصلحة في النزاع ، وشهادات الوفاة والوراثة لا تدل على جد جامع للتوفى سوى حبشي حبشي وليس في هذا الفرع ولا في الأسرة من يدعى ميرهم وإنما تدل على وفيات جزئية غير مرتبطة ببعضها وبعضها مفتعل لخدمة القضية كإشهاد الوراثة الصادر من محكمة الإسكندرية سنة ١٩٦٠ بإثبات وفاة جليلة حنا بطرس حيث ذكر اسمها على خلاف العادة أنها جليلة بنت حنا بن بطرس بن يوسف بطرس حنا ميرهم بينما لم يذكر في إشهاد وفاة والدها سوى أنه بطرس يوسف والمجسلة المقدم ليس حجة في نسب حنا بطرس ، كما أن أوراد المال وشهادات الوفاة والميلاد ليس حجة فيما ورد بها من أسماء ولا يثبت بها نسب — عرض الحكم

لهذا الدفاع ورد عليه بأن ما ذكرته " عن الشجرة وإشهادات البطيركية لا غناء فيه بعد أن تبين فيما سبق أن المحكمة لم تركز إليها في إثبات الدعوى وإنما تقدم الشجرة لتفهم الدعوى فقط " وما ذكرته " عن إشارات الوراثة المقدمة غير صحيح وقد بينت المحكمة دلالة تلك الإشارات على صحة الدعوى في الحدود التي ذكرت من قبل " " أما دلالة أوراثة المال وشهادات الميلاد والوفاة وسائر المحررات على النسب على النحو الذي ورد بتلك الأوراق فإن المستأنف ضدها لم تطعن على النسب الذي ورد بتلك الأوراق ولم تذكر لأصحابها نسباً غيره ولا شك أن استقرار الأوضاع بين الناس وضمنان تصرفاتهم فيما بينهم وبعض يقتضى أن يكون النسب المدون بتلك الأوراق صحيحاً إلى أن يثبت عكسها وأوراد المال المقدمة وشهادات الميلاد والوفاة والمحررات المقدمة دليلاً في هذه الدعوى قائمة منذ كثير من الزمن ومعروفة بين الناس فيسوغ للمحكمة إذن أن تتخذها دليلاً على صحة ما ورد بها من نسب ويكون دفاع المستأنفة في هذا الصدد قائماً على غير أساس طالما أنها لم تطعن في هذه المستندات طعناً جدياً وطالما هي لم تبين لأصحابها نسباً آخر يكون دفعا للدعوى " وهي تقارير موضوعية سائغة ومن سلطة قاض الدعوى التامة في بحث الدلائل والمستندات المقدمة له وموازنة بعضها ببعض الآخر وترجيح ما تطمئن نفسه إلى ترجيحه منها واستخلاص ما يرى أنه واقع الدعوى دون أن يكون للمحكمة النقض رقابة عليه في ذلك ، وبحسبه أن يبين الحقيقة التي ائتم بها وأن يذكر دليلها وما عليه أن يتبع الخصوم في مختلف مناحي أقوالهم وحججهم ويرد استقلالاً على كل حجة أو قول أثاروه في مرافعتهم ما دام قيام الحقيقة التي ائتم بها وأورد دليلها فيه التعليل الضمني المسقط لتلك الأقوال والحجج . والقول بأن الحكم أهمل بينة النفي التي قدمتها الطاعنة بحجة أن بينة الإثبات مقدمة عليها شرعاً وتؤديها المستندات وكان واجباً أن يوازن بين البيئتين ويرجح بينهما ، مردود بأن ما أورده الحكم في هذا الخصوص إنما كان في صدد الموازنة بين بينة الإثبات وبينة النفي وقد انتهى إلى ترجيح الأولى بقوله " أن إشارات المستأنفين قائم على أنهم من عصابة المتوفى وأنهم يستحقون الباقي من تركته بعد أخته صاحبة الفرض بينما إشارات شهادة شهود المستأنف ضدها قائم على أساس أنه لا توجد للمتوفى عصابة وأن أخته تستحق تركته جميعها فرضاً ورداً ، وترجح بينة العصبوبة على بينة نفيها ولو كانت كلتا

البيئتين صحيحة فما بالناس وبيننا المستأنف عليها بشهود النفي غير صحيحة بدلالة المستندات“ وهو بذلك وفي جوهره لم يرجح بيئة الإثبات على بيئة النفي لمجرد أنها مقدمة عليها شرعا ولكن لدلالة المستندات على أن بيئة النفي ”غير صحيحة“ ومن باب تعضيد الظاهر - ومردود في الوجه (الثالث) بأن الحكم المطعون فيه لم يعول في قضائه على بيانات الشجرة وإشهادات البطيركية ولكن استعان بها على فهم الواقع في الدعوى وقد رد على دفاع الطاعة بخصوص أواد المال والمحركات الأخرى وعدم حجيتها بأنها قائمة منذ كثير من الزمن ومعروفة ولم تذكر الطاعة لأصحابها سببا آخر يصلح دفعا للدعوى ، وهو بذلك لم تتخاذل أسبابه .

جلسة ٤ من يناير سنة ١٩٦٧

برئاسة السيد المستشار أحمد زكي محمد نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
محمد ممتاز نصار ، ومحمد نور الدين هويس ، ومحمد شبل عبد المقصود ، وحسن أبو الفتوح الشربيني .

(١٢)

الطعن رقم ٤٨ لسنة ٣٣ القضائية :

عمل . " آثار عقد العمل " . " التزامات صاحب العمل " . " التسوية بين العمال " .

مؤسسة . استقلالها . مناط التسوية بين عمالها وعمال صاحب العمل الأصل . شرطه .

متى كان القرار المطعون فيه قد انتهى إلى أن مؤسسة المطعون عليه الأول مستقلة في عملها عن الشركة المطعون عليها الثانية ولا تربطه بها رابطة ما ، فإنه ينتفى وجه القول بوجوب التسوية بين عماله وعمال الشركة وفقا للسادة ٥٣ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ إذ المقصود بها " أن يسد الطريق على بعض أصحاب الأعمال الذين يسندون كل أو بعض عملهم الأصلي إلى مقاولين وأصحاب عمل آخرين جريا وراء التخلص من الحقوق أو الإمتيازات التي حصل عليها عمالهم ، وإذ هي مشروطة بأن يكون العمل في منطقة واحدة ، وهو وضع يختلف باختلاف البيئة والظروف ، وأن تتساوى أعمالهم في طبيعتها ويتساووا هم في المؤهلات والكفاءة والخبرة وهو ما خلت منه عناصر النزاع .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن النقابة الفرعية لعمال البترول بالدقهلية الطاعنة تقدمت

بشكوى إلى مكتب العمل بالمنصورة ضد كل من سعد على الجمل وشركة موبيل أويل المطعون عليهما تطلب صرف الأرباح لثمانية وعشرين عاملا وموظفا يعملون لدى المطعون عليه الأول أسوة بعمال وموظفي الشركة المطعون عليها الثانية ولم يتمكن مكتب العمل من تسوية النزاع وأحاله إلى هيئة التحكيم بحكمة استئناف المنصورة وقيد بجدولها برقم ٦ سنة ١٩٦٢ . وبتاريخ ١٢/٨/١٩٦٢ قررت الهيئة رفض الطلب وأعفت النقابة المدعية من المصروفات . وطعنت النقابة في هذا القرار بطريق النقض للأسباب الواردة بالتقرير وعرض الطعن على هذه الدائرة حيث أصرت الطاعنة على طلب نقض القرار المطعون فيه وطلب المطعون عليه الأول رفض الطعن ولم تحضر المطعون عليها الثانية ولم تبد دفاها وقدمت النيابة العامة مذكرة أحالت فيها إلى مذكرتها الأولى وطلبت رفض الطعن .

وحيث إن حاصل سببي الطعن أن القرار المطعون فيه جرى في قضائه على أن المطعون عليه الأول صاحب مؤسسة فردية ولا تربطه بالشركة المطعون عليها الثانية أية رابطة ولا تعتبر رب عمل عهدت إليه بأداء عمل من أعمالها ورتب على ذلك رفض الطلب لعدم انطباق أحكام القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٦١ والقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ عليه وعلى عماله وموظفيه ، وهو خطأ ومخالفة للدانون من وجهين (أولهما) أن كون منشأة المطعون عليه الأول فردية وليست شركة مساهمة تنطبق عليها أحكام القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٦١ لا يمنع من تطبيق المادة ٥٣ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ على عماله وموظفيه وهي لا تفرق بين صاحب عمل وآخر من ناحية الشكل القانوني للمنشأة ، (وثانيهما) أن تبعية المطعون عليه الأول للمطعون عليها الثانية لا أثر لها في النزاع ، والقول بأن عماله لا يعملون في منطقة واحدة مع عمال الشركة ينطوي على تأويل خاطئ للمادة ٥٣ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ وهي تقصد بمنطقة العمل الواحدة تشابه الظروف والأحوال التي يعمل فيها صاحب هذا العمل وذلك ، والشركة تقوم ببيع البترول في الجمهورية بحيث تعتبر كافة أنحائها منطقة عمل بالنسبة لها ولئن يتعهدون بتوزيع بترولها .

وحيث إن هذا النعي في غير محله ذلك أنه بالرجوع إلى القرار المطعون فيه يبين أنه مهّد لقضائه بأن " مجال الخلاف بين الخصمين يدور حول حقيقة صفة

المدعى عليه الأول وهل هو تابع للشركة المدعى عليها الثانية وفرع منها مما يستتبع ذلك تبعية عماله وموظفيه لها فيسرى عليهم ما يسرى على بقية عمالها فيستمتعون بنصيبهم في الأرباح بالشركة كما استمتع عمالها بها أو هو مقاول عهدت إليه الشركة صاحبة العمل بتأدية عمل من أعمالها أو جزء منها مما يستوجب التسوية بين عماله وعمال صاحب العمل الأصل في جميع الحقوق ويكون هذا الأخير متضامنا معه في ذلك إعمالا لنص المادة ٥٣ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ وذلك ما تراه النقابة المدعية أم أن المدعى عليه الأول لا تربطه بالشركة المدعى عليها الثانية أى رابطة وأنه تاجر مستقل يمثل منشأة فردية مستقلة كما يذهب إلى ذلك المدعى عليهما ومن ثم فلا حق لعماله وموظفيه في المطالبة بتسويتهم بعمال الشركة . . . و انتهى به إلى أن أوراق النزاع خالية مما يفيد تبعية عمال المطعون عليه أو تبعيته هو للشركة ورتب على هذا النظر وذاك رفض الطلب مستندا في ذلك إلى أن " الثابت من المستندات التي تقدمت بها الشركة المدعى عليها الثانية أن طلب التأشير في السجل التجاري الخاص بهذه الشركة صريح الدلالة على إلغاء فرعها بالمنصورة كما ثبت من عقد الاتفاق المبرم بينها وبين المدعى عليه الأول في ١٠/٣١/١٩٥٩ أن الأخير يبيع منتجاتها في منطقة المنصورة بعضها مقابل عمولة تحدت بالبند الثانى عشر من العقد والبعض الآخر يباع له مباشرة نقدا كما هو ثابت بالبند الثالث عشر من العقد المذكور وليس ثمة ما يشير إلى تبعية المدعى عليه الأول للشركة المدعى عليها الثانية فهو ليس ممثلا تجاريا للشركة المدعى عليها الثانية فوضته للإتصال بعمالها وللتعاقد معهم باسمها ولكنه يتصرف باسمه الخاص وأنه وإن تقاضى عمولة عن جزء من البضاعة التي يبيعها فهو في ذلك تاجر يسرى عليه نظام التجار من إمساك دفاتر وفيد بالسجل وتعرض للإفلاس فهو مسئول وحده وشخصيا أمام المتعاملين معه ولا يبيح له القانون الرجوع على المدعى عليها الثانية بمصروفات محله أو مرتبات عماله ومستخدميه " و " النقابة المدعية لم تقدم ما يؤيد وجهة نظرها وأوراق المنازعة خالية مما يفيد تبعية العمال المنوه عنهم بها للشركة المدعى عليها الثانية أو تبعية المدعى عليه الأول للمدعى عليها الثانية " وأنه " فضلا عن ذلك فإن القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٦١ الصادر بتعديل القانون رقم ٢٦ سنة ١٩٥٤ والذي يهدف عمال النقابة المدعية إلى تطبيقه بشأنهم لإقتضاء نصيبهم فى الأرباح التي يحققها المدعى عليه الأول أسوة بعمال الشركة المدعى عليها الثانية،

صدر خاصا بالشركات المساهمة وقد نصت المادة الثانية من الفقرة (ب) تحت رقم (١) الخاص بتحديد نسبة الأرباح التي توزع على العمال والموظفين على أن ١٠٪ توزع على الموظفين والعمال عند توزيع الأرباح على المساهمين و"الثابت من أوراق المنازعة أن المدعى عليه الأول مؤسسة فردية ولا تربطه بالشركة المساهمة المدعى عليها الثانية رابطة ما فلا انطباق إذن لهذا القانون على مؤسسة المدعى عليه الأول وتكون وجهة نظر النقابة في هذا الشأن لا سند لها من القانون ويتعين الإعراض عنها" وأنه "عن القول بأن الشركة المدعى عليها الثانية تعتبر رب عمل عهدت لمقاول — هو المدعى عليه الأول — بأداء عمل من أعمالها فإنه فضلا عما ثبت فيما تقدم من أن مؤسسة المدعى عليه الأول مستقلة في عملها عن الشركة المدعى عليها الثانية فإن المادة ٥٣ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ تستلزم لانطباقها وحدة منطقة العمل التي يؤدي فيها المقاول جزء من عمل صاحب العمل الأصيل إذ تنص المادة المذكورة صراحة على أنه إذا عهد صاحب العمل إلى آخر بتأدية عمل من أعماله أو جزء منها وكان ذلك في منطقة عمل واحدة وجب على هذا الأخير أن يسوى بين عماله وعمال صاحب العمل الأصيل في جميع الحقوق ولا جدال في أن منطقة العمل بالمنصورة تختلف كل الاختلاف عن منطقة العمل بالقاهرة حيث تقوم الشركة المدعى عليها الثانية ومن ثم فلا انطباق لهذه المادة أيضا على واقعة النزاع المعروضة وتكون لذلك وجهة نظر النقابة في هذا الشأن لا سند لها من القانون ويتعين الالتفات عنها" — وما انتهى إليه القرار المطعون فيه من أن مؤسسة المطعون عليه الأول مستقلة في عملها عن الشركة ولا تربطه بها رابطة ما ، واقع لم يكن محل نعي من الطاعنة وينتفى معه وجه القول بوجوب التسوية بين عماله وعمال الشركة وفقا للمادة ٥٣ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ إذ المقصود بها "أن يسد الطريق على بعض أصحاب الأعمال الذين يسندون كل أو بعض عملهم الأصيل إلى مقاولين وأصحاب عمل آخرين جريا وراء التخلص من الحقوق أو الامتيازات التي حصل عليها عمالهم" وإذ هي مشروطة بأن يكون العمل في منطقة واحدة — وهو وضع يختلف باختلاف البيئة والظروف — وأن تتساوى أعمالهم في طبيعتها ويتساووا هم في المؤهلات والكفاءة والخبرة، وهو ما خلت منه عناد النزاع — ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٥ من يناير سنة ١٩٦٧

برئاسة السيد المستشار محمود توفيق إسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
عباس حلى عبد الجواد ، وسليم راشد أبو زيد ، ومجد أبو حمزة مندور ، ومجد صدق البشيشي .

(١٣)

الطعن رقم ٧٦ و ٨٠ لسنة ٣٢ القضائية :

(أ) استئناف . " إجراءات نظر الاستئناف " . " تلاوة تقرير التلخيص " .
دعوى .

وجوب وضع تقرير التلخيص في الاستئناف من العضو المقرر وتلاوته في الجلسة .
وجوب تلاوته من جديد في حالة تغير بعض أعضاء الهيئة . لا يشترط أن يكون هذا
التقرير من عمل أحد أعضاء الهيئة الجديدة .

(ب) نقل . " نقل بحرى " . " مهمة مقال التفرغ " . مقالة . وكالة .

مقال التفرغ . إقتصار مهمته على العمليات المادية الخاصة بتفرغ البضاعة
من السفينة . له صفة " أمين الجمولة " وبالتالي صفة الوكالة عن المرسل إليه إذا عهد
إليه بالاستلام وسلبه سند الشحن . هذه الوكالة تفرض عليه واجب التثبت من حالة
البضاعة الخارجية ومطابقتها للأوصاف الواردة بسند الشحن وواجب اتخاذ ما يلزم
لحفظ حقوق الموكل بما في ذلك الإلتجاء للقضاء أو عمل الاحتجاج اللازم لرفع دعوى
المسئولية . تقصيره في ذلك موجب لمسئوليته عما يصيب المرسل إليه من ضرر نتيجة
هذا التقصير . . .

(ج) مسئولية . " دعاوى المسئولية " . " دعوى إثبات الحالة " .
دعوى . نقل . وكالة .

دعوى إثبات حالة البضاعة ليست من دعاوى المسئولية . غايتها إثبات المعجز ونهية
الدليل اللازم للرجوع على الناقل . لقول التفرغ الموكل في استلام البضاعة رفع
هذه الدعوى .

(د) نقل . "نقل بحرى" . "تلف البضاعة أو عجزها" . "تسليم الاحتجاج" .
إثبات .

التحفظ أو الاحتجاج في حالة تلف البضاعة أو وجود عجز بها . وجوب تسليمه للناقل
أو إثبات امتناعه من الاستلام . لا يكفي — عند الإنكار — تقديم صورة مطبوعة
من الخطاب المتضمن لهما . وجوب تقديم الدليل على إرسال هذا الخطاب إلى الناقل .

(هـ) نقل . "نقل بحرى" . "مسئولية مقال التفرغ" . إثبات .
"قرائن" .

توجيه دعوى المسؤولية — عن عجز البضاعة — من المرسل إليه قبل الناقل ومقال
التفرغ بالتعويض . دلالة . عدم ضرورة إشتغال صحيفة الدعوى على بيان ماهية الخطأ
الواقع من مقال التفرغ أو إقامة الدليل عليه متى تسلم الأخير البضاعة من الناقل بغير
إبداء تحفظات . هذا الاستلام قرينة على مطابقتها لما هو مبين بسند الشحن ما لم
يثبت عكس ذلك .

(و) نقل . "نقل بحرى" . "استلام البضاعة" . إثبات . "القرائن
القانونية" . "سبب الإثبات" .

عدم توجيه المرسل إليه للناقل البحرى أو وكيله بمثناء التفرغ "احتجاجا" بشأن
العجز أو التلف . استلام المرسل إليه البضاعة — في هذه الحالة — بعد قرينة على
مطابقة البضاعة للشروط والأوصاف المبينة في سند الشحن . قرينة قانونية تضمنتها قواعد
معاهدة لاهاي سنة ١٩٢١ . الاتفاق عليها في سند الشحن يجعلها حجة على أطرافه .
قيام هذه القرينة لمصلحة الناقل يترتب عليه انتقال سبب الإثبات إلى المرسل إليه
أو من يحمل محله .

١ — كل ما أوجبه القانون في المادتين ٤٠٧ مكررا و ٤٠٨ مرافعات
هو — على ما جرى به قضاء محكمة النقض — أن يضع العضو المقرر في الدائرة
الاستثنائية تقريرا يلخص فيه موضوع الاستئناف وطلبات الخصوم وأساليب كل
منهم ودفعهم ودفاعهم وأن يتلى هذا التقرير في الجلسة . ولئن كان يجب في حالة تغيير
بعض أعضاء الهيئة بعد تلاوة التقرير تلاوته من جديد إلا أنه لا يشترط أن يكون
التقرير الذى يتلى في هذه الحالة من عمل أحد أعضاء الهيئة الجديدة بل يكفي تلاوة
التقرير الذى وضعه العضو المقرر الأول لأن تلاوة هذا التقرير تفيد أن عضو

الهيئة الجديدة الذي تلاه قد أقره وتبناه ولم يجد داعيا لوضع تقرير جديد وتحقيق بهذه التلاوة الغاية من إيجاب وضع التقرير وتلاوته (١) .

٢ - لأن كان الأصل أن مهمة مقاول التفريغ مقصورة على العمليات المسادية الخاصة بتفريغ البضاعة من السفينة إلا أنه متى عهد إليه المرسل إليه باستلام البضاعة وسلمه سند الشحن فإنه تكون له في هذه الحال إلى جانب صفته كمقاول للتفريغ صفة "أمين الجمولة" وبذلك يصبح وكلا عن المرسل إليه في الاستلام . وهذه الوكالة تفرض عليه واجب التثبت من حالة البضاعة الخارجية وشكلها الظاهر واليقن من مطابقتها للأوصاف الواردة في سند الشحن والقيام بكل ما يلزم لحفظ حقوق موكله المرسل إليه ، فيلتزم في حالة وجود تلف أو عجز بالرسالة باتخاذ التحفظات والإجراءات الكفيلة بإثباتهما بما في ذلك الالتجاء إلى القضاء لإثبات حالة البضاعة إذا اقتضى الأمر ذلك كما يلتزم بعمل الاحتجاج اللازم لرفع دعوى المسؤولية وعلى العموم فإنه يلتزم بكل ما يلتزم به الوكيل من رعاية حقوق موكله واتخاذ الإجراءات الكفيلة بتوفير أدلة الإثبات اللازمة للرجوع على الناقل فإذا قصر في ذلك كان مسئولا قبل موكله عن كل ما يصيبه من ضرر نتيجة هذا التقصير .

٣ - دعوى إثبات حالة البضاعة لا تعتبر من دعاوى المسؤولية لأن غايتها إثبات العجز وتهيئة الدليل اللازم للرجوع على الناقل ومن ثم يكون لمقاول التفريغ الموكل في استلام البضاعة رفع هذه الدعوى .

٤ - يشترط في التحفظ أو الاحتجاج الذي يحفظ حق المرسل إليه قبل الناقل في حالة تلف البضاعة أو وجود عجز بها أن يسلم للناقل أو يثبت امتناعه عن استلامه ، فلا يكفي لإثبات حصول التحفظ أو الاحتجاج - في حالة إنكار الناقل حصولهما - مجرد تقديم صورة مطبوعة من الخطاب المتضمن لهما بل يجب تقديم الدليل على إرسال هذا الخطاب إلى الناقل .

(١) نقض ٤ نوفمبر سنة ١٩٦٥ مجموعة المكتب الفني ص ١٦ ص ٩٧٣

٥ - متى وجهت دعوى المسؤولية - من المرسل إليه - إلى كل من الشركة الناقلة ومقاول التفريغ بطلب إلزامهما معا بالتعويض عن العجز الذي وجد بالرسالة فإن ذلك يفيد بذاته أن المرسل إليه قد اعتبر كليهما مسئولاً عن هذا العجز ومن ثم فليس على المدعى بعد ذلك أن يبين في صحيفة دعواه ماهية الخطأ الواقع من مقاول التفريغ أو يقيم الدليل عليه لأنه ما دام الأخير قد تسلم البضاعة من الناقل بغير إبداء تحفظات فإن هذا الاستلام يعتبر قرينة على أنه تسلمها بالمطابقة لما هو مبين بسند الشحن ولا يستطيع التخلص من المسؤولية إلا بنقض هذه القرينة بالدليل العكسي .

٦ - لما كانت سندات الشحن التي بموجبها تم نقل البضاعة قد تضمنت اتفاق أطرافها على الأخذ بالقرينة القانونية التي تضمنتها قواعد معاهدة لاهاي لسنة ١٩٢١ والتي من مقتضاها أنه إذا لم يوجه المرسل إليه للناقل البحري أو وكيله بميناء التفريغ إخطاراً كتابياً "إحتجاجاً" بشأن العجز أو التلف وقت استلام الرسالة أو عن العجز الجزئي غير الظاهر المدعى به في خلال ثلاثة أيام من تاريخ استلامه الرسالة فإن تسلم المرسل إليه للرسالة يعتبر قرينة على أن الناقل قد سلم البضاعة بالمطابقة لجميع الشروط والأوصاف المبينة في سند الشحن - فإن هذه القرينة تكون واجبة الإعمال على اعتبار أنها من القواعد المتفق عليها في سند الشحن ومن هذا الاتفاق تستمد قوتها الملزمة بالنسبة لأطراف سند الشحن - و يترتب على قيام هذه القرينة لمصلحة الناقل أن ينتقل عبء الإثبات إلى المرسل إليه أو من يحل محله .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق ومما عاين التقريرين اللذين تلاهما السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع - حسباً يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن شركة مصر للتأمين أقامت الدعوى رقم ٨٤ سنة ١٩٥٧

تجارى كلى الاسكندرية على شركة أولاد بابا ديمتريو بصفتها وكالة البانحة "كانديلى" وعلى شركة دونيمكس بصفتها مقاولا لأعمال التفريغ وطلبت الحكم بإلزامهما متضامنين بأن تؤديا لها مبلغ ٣١٥٢ ج و ٩٥٧ م والفوائد القانونية بواقع ٥٪ سنويا من تاريخ الحكم حتى السداد والمصروفات وقالت بيانا لدعواها إن شركة التبادل التجارى كانت قد استوردت رسالة من سلفات الألمنيوم زنتها ٣٣٦٠ طنا شحنت إلى الإسكندرية على البانحة "كانديلى" وعند وصول الرسالة إلى ميناء الإسكندرية فى يوم ٢ من ديسمبر سنة ١٩٥٥ وتفرغها بواسطة الشركة مقاوله التفريغ تبين وجود عجز بها مقداره ١٣٨ و ١٦١ طنا بلغت قيمته المبلغ المرفوعة به الدعوى — وقد ثبت هذا العجز بموجب الإيصال الصادر فى ١٥ من ديسمبر سنة ١٩٥٥ من الشركة التى قامت بالتفريغ إلى الشركة الناقلة والثابت به استلام ٨٦٢ و ٣١٩٨ طنا بدلا من ٣٣٦٠ طنا — ولما كانت الشركة المستوردة قد أمنت على هذه الرسالة لدى شركة مصر للتأمين فقد قامت هذه الأخيرة بدفع قيمة العجز لها — وتنازلت لها الشركة المستوردة عن كافة حقوقها فى الرجوع على الغير المسئول وذلك بموجب حوالة الحق وعقد التنازل المؤرخ فى ٧ من ابريل سنة ١٩٥٦ ولذا أقامت شركة مصر للتأمين دعواها بطلباتها السابقة استنادا إلى القول بأن شركة أولاد بابا ديمتريو تعتبر مسئولة عن العجز وتلتزم بتعويضه بصفتها وكالة البانحة وأمانة النقل البحرى الذى يجب عليها تسليم الرسالة كاملة وسليمة إلى أصحابها فى ميناء الوصول تنفيذا لالتزامها التعاقدى الناشئ عن عقد النقل البحرى كما أن شركة دونيمكس تعتبر هى الأخرى مسئولة عن العجز المذكور بصفتها المقاول الذى قام بتفريغ البضاعة من البانحة وحراستها على الأرصفة مقابل أجر مستقل عن أجر النقل البحرى — وبتاريخ ٢٤ من مايو سنة ١٩٥٩ قضت محكمة أول درجة (أولا) بقبول الدفع المبدئى من الشركة الناقلة وبعدم قبول الدعوى قبلها لرفعها على خلاف المواعيد والإجراءات المنصوص عليها فى المادتين ٢٧٤ و ٢٧٥ من القانون البحرى وبرفضها قبل شركة دونيمكس وألزمت شركة مصر للتأمين بالمصروفات — استأنفت الشركة الأخيرة هذا الحكم بالاستئناف رقم ٢٦٥ سنة ١٥ ق ومحكمة استئناف الإسكندرية قضت فى ١٥ من يناير سنة ١٩٦٢ (أولا) بإلغاء الحكم المستأنف وبرفض الدفع بعدم قبول الدعوى (ثانيا) برفض الدعوى بالنسبة لشركة أولاد بابا ديمتريو

(ثالثا) بإلزام شركة دونيمكس بأن تؤدي لشركة مصر للتأمين مبلغ ٣١٥٢ ج و ٩٥٧ م والفوائد بواقع ٥٪ من تاريخ الحكم حتى تمام الوفاء والمصروفات عن الدرجتين . طعنت شركة مصر للتأمين في هذا الحكم بطريق النقض وقيد طعنها برقم ٧٦ سنة ٣٢ قضائية — كما طعنت فيه شركة دونيمكس أيضا وقيد طعنها برقم ٨٠ سنة ٢٢ قضائية — وقدمت النيابة العامة في كل طعن مذكرة برأيها طلبت فيها رفض الطعن ودفعت شركة مصر للتأمين في مذكرتها التي قدمتها في الطعن رقم ٨٠ سنة ٣٢ ق بعدم قبول هذا الطعن لرفعه من غير ذي صفة تأسيسا على أنه رفع باسم مدير محل دونيمكس في حين أن الخصومة كانت موجهة إلى صاحبي هذا المحل بصفتهما الشخصية — وقدمت النيابة مذكرة تكميلية طلبت فيها رفض الدفع وأصررت على رأيها السابق وبالجلسة المحددة لنظر الطعنين قررت هذه المحكمة ضمهما معا وصحمت النيابة على رأيها .

عن الطعن رقم ٨٠ سنة ٣٢ قضائية .

وحيث إن مبنى دفع شركة مصر للتأمين بعدم قبول هذا الطعن هو أنها وجهت دعواها إلى امبرتو دوناتو وامديو — ف أدوناتو بصفتهما الشخصية موصوفين بأنهما صاحبا محل دونيمكس في حين أن الطعن لم يرفع منهما بهذه الصفة وإنما رفع من مدير ذلك المحل — وإذا كان محل دونيمكس لا يعتبر شخصا قانونيا فإن الطعن يكون غير مقبول لرفعه من غير ذي صفة .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على الأوراق أن شركة مصر للتأمين عندما استأنفت الحكم الصادر في الدعوى الابتدائية وجهت استئنافها إلى محل دونيمكس — امبرتو دوناتو وامبرتو — ف أدوناتو ويمثله مديره وقد صدر الحكم المطعون فيه ضد هذا المحل — وبذلك يكون الطعن قد رفع من انطاعن بذات الصفة التي كان مختصا بها في الخصومة أمام المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه ومن ثم يكون مرفوعا من ذي صفة ويكون الدفع المبدي من شركة مصر للتأمين بعدم قبول الطعن لرفعه من غير ذي صفة على غير أساس .

وحيث إن الطعن قد استوفى الشكل المقرر في القانون .

وحيث إن الطاعة تنعى بالسبب الأول على الحكم المطعون فيه البطلان ذلك أن القانون أوجب في المادتين ٤٠٧ و ٤٠٨ من قانون المرافعات أن تحال الدعوى في الاستئناف من التحضير إلى المرافعة بتقرير يلخص فيه العضو المقرر موضوع الاستئناف وطلبات الخصوم ودفعهم وأن يتلى هذا التقرير قبل بدء المرافعة — كما استلزم القانون في حالة تغيير الهيئة بعد تلاوة التقرير إعداد تقرير جديد وتلاوته من الهيئة الجديدة . وإذا كان الثابت من الأوراق أن الهيئة التي حكمت في الاستئناف كانت قد خالفت هيئة أخرى في نظر الدعوى ولم تقم بما يفرضه عليها القانون في هذه الحالة من وضع تقرير تلخيص جديد من عمل أحد أعضائها بل اكتفت بتلاوة التقرير الذي وضعه أحد أعضاء الهيئة السابقة — فإن حكمها يكون باطلا لا يثنائه على إجراءات باطلة .

وحيث إن هذا النعى مردود بأن كل ما أوجبه القانون في المادتين ٤٠٧ و ٤٠٨ من مرافعات هو — على ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أن يضع العضو المقرر في الدائرة الاستئنافية تقريراً يلخص فيه موضوع الاستئناف وطلبات الخصوم وأسانيد كل منهم ودفعهم ودفاعهم وأن يتلى هذا التقرير في الجلسة ولئن كان يجب في حالة تغيير بعض أعضاء الهيئة بعد تلاوة التقرير تلاوة التقرير من جديد إلا أنه لا يشترط أن يكون التقرير الذي يتلى في هذه الحالة من عمل أحد أعضاء الهيئة الجديدة بل يكفي تلاوة التقرير الذي وضعه العضو المقرر الأول لأن تلاوة هذا التقرير تفيد أن عضو الهيئة الجديدة الذي تلاه قد أقره وتبناه ولم يجد داعياً لوضع تقرير جديد وتحقيق بهذه التلاوة الغاية من إيجاب وضع التقرير وتلاوته .

وحيث إن محصل السبب الثاني أن الحكم المطعون فيه خالف القانون وأخطأ في تطبيقه ذلك أنه أقام قضاءه بمسئولية الطاعة على أن التراماتيا بوصفها مقاولا للتفريغ لا تقف عند حد المحافظة على حقوق المرسل إليه بتوجيه الاحتجاج إلى الناقل بل تخطاه إلى حد إقامة الدعوى أمام القضاء مع أن مقال التفريغ المكلف باستلام الشحنة غير ملزم قانوناً برفع الدعاوى نيابة عن المرسل إليه بشأن ما يوجد في البضاعة من تلف أو عجز ، كما ذهب الحكم إلى أن الطاعة

لم تحافظ على حقوق المرسل إليه مع أن الثابت أنها تحفظت في نفس إيصال استلام البضاعة بما يكفي في القانون للاحتجاج ويحفظ حقوق المرسل إليه على الغير المسئول ، كما انتهى الحكم المطعون فيه إلى إسناد التقصير إلى الطاعة على الرغم من أن المطعون ضدها الأولى " شركة مصر للتأمين " لم تنسب إليها أى خطأ أو إهمال في عملها كقاول للتفريغ ، كذلك أخطأ الحكم المطعون فيه في إسناد الخطأ إلى الطاعة لعدم إقامتها دعوى بإثبات حالة البضاعة عند استلامها وتعيين خبير محايد لحضور عملية الوزن إذ أنها غير ملزمة قانوناً باتخاذ هذه الإجراءات — ويتحصل السبب الثالث في أن الحكم المطعون فيه خالف الثابت في الأوراق فيما أسنده إلى الطاعة من أنها لم تقم بواجب الاحتجاج قبل الشركة الناقلة بعد اكتشافها العجز في الرسالة ذلك أن الثابت من إيصال الاستلام الوحيد المقدم في الدعوى من المطعون ضدها الأولى والمؤرخ ١٥ ديسمبر سنة ١٩٥٥ أنه يتضمن احتجاج الطاعة على العجز الذي وجد بالرسالة — ويتحصل السبب الرابع في أن الحكم المطعون فيه جاء مشوباً بالقصور والخطأ في الاستنتاج لإطراحه دلالة الإيصال الآنف الذكر بمقولة إنه لا يعتبر حجة على الشركة الناقلة لعدم توقيعها عليه ولإنكارها علاقتها به ولوجود هذا الإيصال تحت يد المطعون ضدها الأولى التي قدمته للحكمة — مع أن خلو الإيصال من توقيع الشركة الناقلة لا يعتبر دليلاً على عدم صدوره إليها من الشركة الطاعة كما أن تقديم الإيصال من الشركة المؤمنة على البضاعة لا ينفي إرساله إلى الشركة الناقلة لأن ما قدمته الشركة المؤمنة إنما هو صورة الإيصال الذي كان تحت يد الطاعة أما الأصل فقد تسلمته الشركة الناقلة واحتفظت به ولم تقدمه للحكمة .

وحيث إن هذا النعى في جميع وجوهه غير سديد ذلك أن الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه بمسئولية الشركة الطاعة على قوله " حيث إن المستأنف عليها الثانية (الطاعة) هي وكالة عن الشركة المستوردة في تفريغ الشحنة لقاء أجر تقاضته منها ومن المقرر أن مقاول التفريغ يكون مسئولاً قبل المرسل إليه عن أى عجز أو تلف يصيب البضاعة ما لم يقيم بإثبات أن هذا العجز أو التلف يرجع لفعل الناقل ذلك أنه بعد تسلمه البضاعة واستقرارها في حيازته يكون هو المسئول عنها ويفترض أن ما أصابها من عجز أو تلف إنما كان بفعله فإذا

أراد تفادي هذه المسؤولية فعليه قبل تسليم البضاعة تهيئة الأدلة اللازمة لإثبات مسؤولية الناقل عن هذا العجز أو التلف فإذا قصر في ذلك فهو الذي يتحمل نتيجة هذا التقصير — وحيث إن المستأنف عليها الثانية (الطاعة) وقد تسلمت الشحنة من الشركة الناقلة لم تقدم دليلاً لإثبات مسؤولية هذه الأخيرة عن العجز الذي ظهر في الرسالة كما أنها قصرت في الحصول على الأدلة اللازمة لذلك إذ كان يتعين عليها عند استلام البضاعة أن تحصل من الشركة الناقلة على كتابة تثبت مقدار ما تسلمته منها فإذا رفضت إعطاءها تلك الكتابة فكان عليها أن تلجأ إلى القضاء بدعوى إثبات حالة وتطلب ندم خبير لحضور عملية الوزن وإثبات مقدار العجز أو تلجأ إلى هيئة محايدة كهيئة اللويدز لتندب مندوباً من قبلها لمباشرة الوزن في حضوره ولكنها لم تفعل شيئاً من ذلك بل تسلمت البضاعة وقامت بوزنها في غير مواجهة الشركة الناقلة اعتماداً على أنها كانت قد طلبت من هذه الشركة قبل وصول السفينة أن تستعد لحضور عمليات الوزن فردت عليها بالكتاب الذي أودعته حافظتها بأنها ترفض الحضور بحجة أن الباطنة غير مسئولة عن الوزن طبقاً لسند الشحن “ وهذا الذي استندت عليه المستأنف عليها الثانية (الطاعة) لا يشفع لها في أن تقوم بالوزن بمفردها إذ كان يتعين عليها أن تلجأ للقضاء أو الهيئة اللويدز لندب من يقوم بالوزن فتحصل بذلك على دليل يصلح للاحتجاج به على الشركة الناقلة ويحفظ حقوق موكلته المستوردة كما أن نفس الاحتجاج الذي أرسلته للمستأنف عليها الأولى بخصوص العجز قد جاء متأخراً بعد استلام البضاعة بمدة ثمانية عشر يوماً — وهذا الذي قرره الحكم المطعون فيه وأقام عليه قضاءه لا يخالفه فيه للقانون ذلك أنه وإن كان الأصل أن مهمة مقالو التفريغ مقصورة على العمليات المادية الخاصة بتفريغ البضاعة من السفينة إلا أنه متى عهد إليه المرسل إليه باستلام البضاعة وسلمه سند الشحن — كما هو الحاصل في الدعوى — فإنه تكون له في هذه الحال إلى جانب صفته كمقالو للتفريغ صفة أمين الجملة وبذلك يصبح وكيلاً عن المرسل إليه في الاستلام وهذه الوكالة تفرض عليه واجب التثبت من حالة البضاعة الخارجية وشكلها الظاهر والتيقن من مطابقتها للأوصاف الواردة في سند الشحن والقيام بكل ما يلزم لحفظ حقوق موكله المرسل إليه — فيلتزم في حالة وجود تلف أو عجز بالرسالة باتخاذ التحفظات والإجراءات الكفيلة بإثباتهما

بما في ذلك الالتجاء إلى القضاء لإثبات حالة البضاعة إذا اقتضى الأمر ذلك كما يلتزم بعمل الاحتجاج اللازم لرفع دعوى المسؤولية — وعلى العموم فإنه يلتزم بكل ما يلتزم به الوكيل من رعاية حقوق موكله واتخاذ الإجراءات الكفيلة بتوفير أدلة الإثبات اللازمة للرجوع على الناقل فإذا قصر في ذلك كان مسؤولاً قبل موكله عن كل ما يصيبه من ضرر نتيجة هذا التقصير — ولما كان الحكم المطعون فيه قد سجل على الشركة الطاعة تقصيرها في تهيئة الأدلة اللازمة لإثبات مسؤولية الناقل عن العجز الذي وجد في الرسالة وتخليها عن توجيه الاحتجاج بشأنه إلى الشركة الناقلة في الميعاد كما سجل عليها في موضع آخر منه عجزها عن نقض الفريضة المستمدة من تسامها البضاعة من غير تحفظ والتي تقوم على افتراض أن الناقل سلم البضاعة بالكيفية الموصوفة بها في سند الشحن فإن الحكم إذا انتهى إلى اعتبار الشركة الطاعة مسئولة عن العجز لا يكون مخالفاً للقانون — وليس فيما تطلبه من الالتجاء إلى القضاء أو إلى هيئة محايدة كهيئة اللويدز لإثبات حالة البضاعة بعد أن رفضت الشركة الناقلة حضور عملية الوزن ما يجاوز واجبات أمين الحمولة لأن دعوى إثبات الحالة لا تعتبر من دعاوى المسؤولية وإنما غايتها إثبات العجز وتهيئة الدليل اللازم للرجوع على الناقل — أما ما تقوله الطاعة من أنها وجهت احتجاجاً إلى الشركة الناقلة في إيصال الإمتلاء الذي أصدرته إليها في ١٥ ديسمبر سنة ١٩٥٥ فردود بما قرره الحكم المطعون فيه بحق من أن هذا الإيصال لا يعتبر حجة على الشركة الناقلة لأنه لم يصدر منها وليس لها أي توقيع عليه وقد أنكرت علاقتها به ولأن الشركة الطاعة لم تقدم دليلاً على تسليم هذا الإيصال للشركة الناقلة — وليس في هذا الذي قرره الحكم مخالفة للثابت في الأوراق كما تدعى الطاعة كما أنه لا محل للجدل فيما إذا كانت عبارات هذا الإيصال تحمل معنى الاحتجاج أم لا طالما أنه لم يثبت لمحكمة الموضوع أن هذا الاحتجاج قد أبلغ للشركة الناقلة إذ يشترط في التحقق أو الاحتجاج الذي يحفظ حق المرسل إليه قبل الناقل في حالة تلف البضاعة أو وجود عجزها أن يسلم للناقل أو يثبت امتناعه عن استلامه فلا يكفي لإثبات حصول التحفظ أو الاحتجاج في حالة إنكار الناقل حصولها مجرد تقديم صورة مطبوعة من الخطاب المتضمن لها بل يجب تقديم الدليل على إرسال هذا الخطاب إلى الناقل ، أما ما تنهيه الطاعة على الحكم المطعون فيه من إسناد

الخطأ إليها على الرغم من أن الشركة المدعية لم تنسب إليها خطأ ما فردود بما هو ثابت من قرارات الحكم المطعون فيه من أن هذه الشركة قد وجهت دعوى المسؤولية إلى كل من الشركة الناقلة والشركة الطاعنة على السواء وطلبت إلزامهما بما بالتعويض عن العجز الذي وجد بالرسالة وهو ما يفيد بذاته أن الشركة المدعية اعتبرت كليهما مسئولة عن هذا العجز ولم يكن على الشركة المدعية بعد ذلك أن تبين في صحيفة دعواها ماهية الخطأ الواقع من الشركة الطاعنة (مقاول التفريغ) أو تقيم الدليل عليه لأنها ما دامت قد تسلمت البضاعة من الناقل بغير إبداء تحفظات فإن هذا الاستلام يعتبر قرينة على أنها تسلمتها بالمطابقة لما هو مبين بسند الشحن ولا تستطيع التخلص من المسؤولية إلا بنقض هذه القرينة بالدليل العكسي .

وحيث إنه لما تقدم جميعه يكون الطعن في جميع أسبابه لا أساس له ويتعين رفضه .

عن الطعن رقم ٧٦ سنة ٣٢ قضائية .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الطعن أقيم على أريمة أسباب تنعى الشركة الطاعنة في أولها على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون ذلك أنه قضى برفض دعواها قبل المطعون ضدها الأولى بصفتها وكالة السفينة "كانديلى" استنادا إلى القول بأن الطاعنة لم تقدم الدليل على وقوع العجز المدعى به خلال فترة الرحلة البحرية — مع أن التزام الناقل البحري هو التزام بتحقيق نتيجة هي نقل البضاعة وتسليمها لأصحابها بحالتها الميينة في سند الشحن . وإذا كانت المطعون ضدها الأولى وكالة السفينة لم تثبت تسليمها الرسالة سليمة وكاملة للشركة المرسل إليها ولو كلفتها فانها تكون مسئولة عما وجد بها من عجز ، وإذا قضى الحكم المطعون فيه بعدم مسئوليتها فإنه يكون مخالفا للقانون . ويتحصل السبب الثانى فى أن الحكم المطعون فيه قد خالف القرينة التى أقامها القضاء والتي تفترض وقوع الضرر المدعى به خلال الرحلة البحرية مالم يثبت

الناقل البحري عكس ذلك وما دامت الشركة الناقلة لم تقدم الدليل العكسي اللازم لنقض هذه القرينة فإنها تكون مسئولة عن العجز . وتنعى الطاعنة بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه مخالفته قواعد الإثبات القانونية حيث ألقى عبء الإثبات على مقال التفرغ بينما نقضى قواعد المسؤولية العقدية والعرف البحري العالمي بأن عبء إثبات عدم حصول العجز خلال الرحلة البحرية يقع على عاتق الناقل — وتضيف الطاعنة أن الحكم المطعون فيه قد أخطأ فيما ذهب إليه من أن المطعون ضدها الثانية (مقال التفرغ) لم توجه الاحتجاج للمطعون ضدها الأولى (الناقلة) إلا في ٢ من يناير سنة ١٩٥٦ إذ أن الاحتجاج الأول وجه في يوم ١٦ من ديسمبر سنة ١٩٥٥ على ما هو ثابت من المستند رقم ٤ من حافظة الطاعن والذي كان مقدما أمام محكمة الاستئناف وهو عبارة عن خطاب مرسل من المطعون ضدها الثانية (مقال التفرغ) إلى شركة الملاحة بتاريخ ١٦ ديسمبر سنة ١٩٥٥ أى في اليوم التالي لصدور الإيصال المؤرخ ١٥ ديسمبر سنة ١٩٥٥ — تخطرأ فيه بأنه مرفق به صورة من الإيصال الخاص باستلام البضاعة والمبين به العجز ومقداره ولم يعترض الناقل على ذلك إلى أن أقيمت دعوى المسؤولية .

وحيث إن هذا النعى في جميع وجوهه غير صحيح ذلك أن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه برفض دعوى المسؤولية الموجهة إلى المطعون ضدها الأولى (الناقل البحري) على قوله ” وحيث إنه من المقرر أن تسلم البضاعة إلى مقال التفرغ ينجلي مسؤولية الناقل البحري وقد استقر القضاء الفرنسي على ذلك ويعتبر هذا التسليم قرينة على أن البضاعة قد سلمت بالكيفية الموصوفة بها في سند الشحن حتى يثبت العكس ، ولما كانت المستأنفة (الطاعنة) والمستأنف عليها الثانية (مقال التفرغ) لم تقدم أيهما دليلا لنفي هذه القرينة سوى الإيصال وخطاب الاحتجاج المشار إليهما ولا يصلح أى منهما دليلا قبل المستأنف عليها الأولى لما سلف بيانه ومن ثم فإن الدعوى بالنسبة للمستأنف عليها الأولى (الناقلة) تكون على غير أساس “ وهذا الذي انتهى إليه الحكم صحيح في القانون ذلك أنه لما كانت سندات الشحن التي بموجبها تم نقل الرسالة محل النزاع قد تضمنت

في بندها الخامس عشر اتفاق أطرافها على الأخذ بالقرينة القانونية التي تضمنتها قواعد لاهاي لسنة ١٩٢١ والتي من مقتضاها أنه إذا لم يوجه المرسل إليه الناقل البحري أو وكيله بميناء التفريغ إخطارا كتابيا "احتجاجا" بشأن العجز أو التلف وقت استلام الرسالة أو عن العجز الجزئي غير الظاهر المدعى به في خلال ثلاثة أيام من تاريخ استلام الرسالة فإن تسليم المرسل إليه للرسالة يعتبر قرينة على أن الناقل قد سلم البضاعة بالمطابقة لجميع الشروط والأوصاف المبينة في سند الشحن فإن هذه القرينة تكون واجبة الإعمال على اعتبار أنها من القواعد المتفق عليها في سند الشحن ومن هذا الاتفاق تستمد قوتها الملزمة بالنسبة لأطراف سند الشحن — و يترتب على قيام هذه القرينة لمصلحة الناقل أن ينتقل عبء الإثبات إلى المرسل إليه أو من يحمل محله — لما كان ذلك، وكانت محكمة الموضوع قد خلصت إلى أن الاحتجاج المؤرخ ٢ يناير سنة ١٩٥٦ الموجه من المطعون ضدها الثانية (مقاول التفريغ) بصفتها وكالة عن المرسل إليه إلى المطعون ضدها الأولى وكالة السفينة بشأن العجز المدعى به قد جاء متأخرا لإرساله بعد ثمانية عشر يوما من تاريخ تسليم الرسالة واكتشاف العجز بها حسبما يبين من الإيصال الصادر منها بتاريخ ١٥ ديسمبر سنة ١٩٥٥ وسجلت محكمة الموضوع في حدود سلطتها التقديرية أن المستندات المقدمة من الطاعنة ومن الشركة التي قامت بالتفريغ لاتصلح لدحض القرينة المتقدم ذكرها فإنها إذ انتهت إلى رفض دعوى المسؤولية قبل الشركة الناقلة تكون قد طبقت حكم القانون الصحيح وبالتالي يكون النعي عليها بالأوجه المتقدمة على غير أساس — ولا وجه لما تقوله الطاعنة من أن المطعون ضدها الثانية (مقاول التفريغ) قد وجهت احتجاجا للمطعون ضدها الأولى وكالة السفينة بخطابها المؤرخ في ١٦ من ديسمبر سنة ١٩٥٥ وأن الحكم المطعون فيه قد غفل عن ذلك إذ أنه حتى لو صح اعتبار ما تضمنه إيصال ١٥ ديسمبر سنة ١٩٥٥ الذي انطوى عليه الخطاب المشار إليه احتجاجا فإن الطاعنة والمطعون ضدها الثانية لم تقدما لمحكمة الموضوع ما يثبت أن المطعون ضدها الأولى قد تسلمت ذلك الخطاب أو أنه أرسل إليها ورفضت استلامه وقد ورد في مذكرة الطاعنة نفسها المقدمة منها في الطعن رقم ٨٠ سنة ٣٢ ق المضموم لهذا الطعن ما يفيد تسليمها بعدم جدوى هذا الخطاب إذ جاء بهذه المذكرة ما يلي "ومع ذلك فلا يعيب الحكم أن يقول بأن الطاعن "مقاول التفريغ" لم يوجه إلى الناقل

احتجاجا على وجود العجز مع وجود الإيصال الذي أشار إليه الطاعن "إيصال ١٥/١٢/١٩٥٥" لأن مجرد بيان قيمة العجز في الإيصال الصادر من الطاعنة لا يكفي لإبراز معنى الاحتجاج على وجود العجز خصوصا وأنه لم يثبت على وجه اليقين أن ذلك الإيصال سلم إلى الناقل" ومن ثم فإن النعى بهذا السبب يكون غير سديد .

وحيث إن الطاعنة تنعى بالسبب الرابع - بأن دفاع المطعون ضدها الأولى المستند إلى شرط إعفائها من المسؤولية عن الوزن الوارد بسند الشحن مخالف لنصوص القانون طالما أن الناقل البحري لم يذكر في سند الشحن الأسباب والمبررات التي دعت به إلى إيراد التحفظ الخاص بالوزن .

وحيث إن هذا النعى لا يصادف محلا في قضاء الحكم المطعون فيه ذلك أنه لم يأخذ بهذا الدفاع ولم يستند إليه في قضائه .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن برمته على غير أساس متعينا رفضه .

جلسة ٥ من يناير سنة ١٩٦٧

برئاسة السيد المستشار محمود توفيق اسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة
المستشارين : محمد عبد اللطيف ، وهباص حليى عبد الجواد ، وسليم راشد أبو زيد ، ومحمد
سديق البشيرى .

(١٤)

الطعن رقم ٥ لسنة ٣٣ القضائية :

(١) نقض . ” المصلحة فى الطعن ” .

قضاء الحكم الاستثنائى على الطامن بأقل مما قضى به الحكم الابتدائى الذى ارتضاه
ولم يستأنفه . إلتفاء مصلحته فى الطعن بالنقض ولو حكم قبله مع باقى الطامنين
بالمصروفات متى كان طعنه لم يتناول هذا الشق من الحكم ولم تتعرض له أسباب الطعن .

(ب) بطلان . ” بطلان غير متعلق بالنظام العام ” . إعلان . تجزئة .

البطلان المترتب على إعلان الاستئناف فى غير موطن المستأنف عليه . بطلان
نفسى مقرر لمصلحته . ليس لغيره التمسك به متى كان موضوع الدعوى الذى صدر فيه
الحكم المستأنف مما يقبل التجزئة .

(ج) تجزئة . ” دعوى صحة التعاقد ” . دعوى .

دعوى صحة التعاقد ليست من الدعاوى التى لا يقبل موضوعها التجزئة إلا إذا
كان محل العقد غير قابل لها بطبيعته أو بحسب فصلة عاقديه .

(د) بطلان . ” بطلان غير متعلق بالنظام العام ” .

البطلان المترتب على عدم إعلان أحد الخصوم بمنطوق حكم التحقيق مقرر لمصلحته
رأه وحده التمسك به .

(هـ) إثبات . ” إجراءات الإثبات ” . بطلان .

بيانات محضر التحقيق . ذكر إمام القاضى المتدب للتحقيق والكاتب غير لازم
اكتفاء بتوقيعها .

(و) دعوى . "إنقطاع سير الخصومة" بطلان . "بطلان غير متعلق بالنظام العام" .

بطلان الإجراءات المترتب على انقطاع سير الخصومة . بطلان نسبي مقرر لمصلحة من فرغ الانقطاع لحايته وهم خلفاء المتوفى أو من يقوم مقامه من فقد أهليته أو زالت صفته . ليس لغيرهم أن يحتج بالبطلان .

(ز) نقض . "أسباب يخالطها واقع" . نظام عام "الدفع غير المتعلقة بالنظام العام" . دفع "الدفع بعدم قبول الدعوى" .

رفض الدفع بعدم قبول الدعوى لإنتفاء الصفة . النى على الحكم ببطلانه لعدم بيان أسباب هذا الرفض يرتب عليه البطلان لأول مرة أمام محكمة النقض إلا من تمسك بهذا الدفع أمام محكمة الاستئناف لما يخالطه من واقع يجب مرضه على محكمة الموضوع .

١ — متى كان الحكم الاستئنافى قد قضى على الطاعن بأقل مما قضى به الحكم الابتدائى الذى ارتضاه ولم يستأنفه فإن طعنه فى هذا الحكم بطريق النقض يكون غير مقبول لإنتفاء مصلحته فيه ولا يغير من ذلك إلزامه مع باقى الطاعنين المصروفات متى كان طعنه لم يتناول هذا الشق من الحكم ولم تتعرض له أسباب الطعن .

٢ — البطلان المترتب على إعلان الاستئناف فى غير موطن المستأنف عليه هو بطلان نسبي مقرر لمصلحته فليس لغيره — من المستأنف عليهم — أن يتمسك به متى كان موضوع الدعوى التى صدر فيه الحكم المستأنف مما يقبل التجزئة .

٣ — دعوى صحة التعاقد لا تعتبر من الدعاوى التى لا تقبل التجزئة إلا إذا كان محل العقد غير قابل لها بطبيعته أو بحسب قصد عاقيه .

٤ — البطلان المترتب على عدم إعلان أحد الخصوم بمنطوق حكم التحقيق مقرر لمصلحته وله وحده التمسك به .

٥ — عدلت المادة ٢١٩ من قانون المرافعات البيانات التى يجب اشتمال محضر التحقيق عليها ولم تستلزم ذكر اسم القاضى المنتدب للتحقيق والكاتب واكتفت

بتوقيع كل منهما . ومن ثم فإذا كان عنصر التحقيق يحمل توقيع المستشار الذي تولى التحقيق والكاتب فإن النعى ببطلانه لعدم برانه ، سيموجها يكون غير مفيد .

٦ - بطلان الإجراءات المترتب على انقطاع سير الخصومة هو بطلان نسبي قررته القانون لمصلحة من شرع الانقطاع لحمايته تمكينه من الدفاع عن حقوقه وهم خلفاء المتوفى أو من يقومون مقام من فقد أهليته أو زالت صفته فلا يحق لغيرهم أن يحتاج بهذا البطلان .

٧ - النعى على الحكم ببطلانه لعدم بيان الأسباب التي أقام عليها قضاءه برفض الدفع بعدم قبول الدعوى المؤسس على أن رافعها غير وارث لا يقبل التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض إلا من الطاعن الذي تمسك بهذا الدفع أمام محكمة الاستئناف لما يخالطه من واقع يجب عرضه على محكمة الموضوع .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تحصل فى أن الطاعنات الستة الأوليات أقمن الدعوى رقم ٧٥٠ سنة ١٩٦٠ مدنى كلى طنطا على الطاعنة السابعة وباقي ورثة المرحوم مصطفى عبد العاطى زهره وهم المطعون ضدهم وقلن شرحا للدعوى إن المرحوم مصطفى عبد العاطى زهره مورث الطرفين باع لمن بمقتضى عقد بيع إبتدائى مؤرخ ١٧ يناير سنة ١٩٥٩ أطيانا زراعية مساحتها ٨ ف و ١٤ ط و ٢١ س ظهر من عملية المساحة أنها ٨ ف و ٩ ط و ٩ س وذلك نظير ثمن قدره ٤٥٠٠ ج قبضه البائع منهن وقت العقد وأن المدعى عليهن امتنعوا عن التوقيع على العقد النهائى مما حدا بهم إلى رفع هذه الدعوى عليهم طالبات الحكم بصحة ونفاذ ذلك العقد وفى ١٨ مايو سنة ١٩٦١ قضت المحكمة حضوريا بصحة ونفاذ عقد البيع الإبتدائى المؤرخ ١٧ يناير سنة ١٩٥٩ والمبرم بين المدعيات (الطاعنات الستة الأوليات) — وبين المرحوم مصطفى عبد العاطى متضمنة بيعه لمن ٨ ف و ١٤ ط و ٢١ س ظهر من عملية

المساحة أنها ٨ ف و ٩ ط و ٩ س نظير ثمن قدره ٤٥٠٠ ج وألزم المدعى عليهم (المطعون ضدهم والطاعنة السابعة) بالمصروفات ومبلغ ٣٠٠ ج مقابل أتعاب المحاماة. استأنف المطعون ضدهم الأربعة الأول هذا الحكم لدى محكمة استئناف طنطا بالاستئناف رقم ٢٦٧ سنة ١١ ق طالبين إلغاء هذا الحكم ورفض الدعوى واختصموا في هذا الاستئناف الطاعنات الستة الأوليات ووالدتهن الطاعنة السابعة على اعتبار أنها كانت خصما في الدعوى أمام محكمة أول درجة وأسسوا استئنافهم على أن العقد يخفى وصية قصد بها التعايل على أحكام الإرث وأن من حقهم كورثة إثبات هذه الصورية بكافة الطرق، وفي ١٠ أبريل سنة ١٩٦٢ قضت المحكمة بإحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات أن العقد يخفى وصية وقد سمعت المحكمة شهود الطرفين بجلسة ٧ مايو سنة ١٩٦٢ ثم قضت بتاريخ ٢٦ يونية سنة ١٩٦٢ بانقطاع سير الخصومة لزوال صفة أحمد محمد عبد العاطى زهره كوصى على قصر المرحوم محمد عبد العاطى زهره بالقرار الصادر في ٣ مايو سنة ١٩٦٢ في القضية رقم ٧٠ سنة ١٩٥٦ أحوال شخصية زقى، والقاضى بقبول تنازله عن الوصاية على إخوته القصر صالح وعبد الغفار وفوقية وبتعيين على محمد زهره (المطعون ضده الثاني) وصيا عليهم، وقد عجل الوصى الجديد الاستئناف بصحيفة أعلنت في ٣١ يولية سنة ١٩٦٢ ودفعت الطاعنات الستة الأوليات ببطلان الإجراءات التي تمت بعد زوال صفة أحمد محمد عبد العاطى زهره كوصى على إخوته القصر في ٣ مايو سنة ١٩٦٢ كما دفعت المستأنف عليها السابعة (الطاعنة السابعة) ببطلان الاستئناف لبطلان إعلانها به وإعذارها وببطلان التحقيق ومحضره لعدم إعلانها بمنطوق حكم التحقيق وبعدم قبول الاستئناف بالنسبة للمستأنفين القصر المشمولين بوصاية أحمد محمد عبد العاطى زهره لعدم استصدار إذن من محكمة الأحوال الشخصية برفع هذا الاستئناف وأخيرا طلبت القضاء بتأييد الحكم المستأنف على أساس أن العقد يتضمن بيعا باتا منجزا، وفي ٥ نوفمبر سنة ١٩٦٢ قضت محكمة استئناف المنصورة أولا برفض كافة الدفع وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف والحكم بصحة ونفاذ العقد المؤرخ ١٧ يناير سنة ١٩٥٩ الصادر من المرحوم مصطفى عبد العاطى زهره إلى المستأنف عليهن الستة الأوليات (الطاعنات الستة الأوليات) بالنسبة لـ ٣ ف و ٥ ط و ١٥ س مبينة الحدود والمعالم بالعريضة بوصف كونه وصية وألزم المستأنف عليهن السبعة الأوليات

(الطاعنات) بالمصروفات المناسبة عن الدرجتين ورفضت ما عدا ذلك من الطلبات — طعنت الطاعنات في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة دفعت فيها بعدم قبول الطعن من الطاعنة السابعة لانتفاء مصلحتها فيه وطلبت رفض الطعن من باقي الطاعنات ثم قدمت مذكرة ثانية عدلت فيها عن الدفع بعدم قبول الطعن من الطاعنة السابعة ورأت قبوله لتوفر مصلحتها فيه وطلبت نقض الحكم بالنسبة للطاعنة السابعة في خصوص السبب الأول ورفض الطعن بالنسبة لباقي الطاعنات وبالجلسة المحددة لنظره تمسكت النيابة برأيها الوارد في مذكرتها الثانية .

وحيث إنه يبين من الوقائع المتقدم ذكرها ومن الحكم المطعون فيه أن الطاعنات الستة الأوليات أفمن الدعوى على ورثة المرحوم مصطفى عبد العاطى زهره وهم المطعون ضدهم والطاعنة السابعة بطلب صحة ونفاذ عقد البيع المؤرخ ١٩ يناير سنة ١٩٥٩ الصادر لمن من المورث المذكور وقد قضت محكمة الدرجة الأولى بصحة ونفاذ هذا العقد وألزمت المدعى عليهم (المطعون عليهم والطاعنة السابعة) بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماه، فاستأنف المطعون ضدهم الأربعة الأول هذا الحكم طالبين إلغاءه ورفض الدعوى مع إلزام المستأنف ضدهم الستة الأوليات (الطاعنات الستة الأوليات) بالمصروفات وقد اختصموا الطاعنة السابعة في هذا الاستئناف ولكنهم لم يوجهوا إليها طلبات ما وقد قدمت هذه الطاعنة مذكرة وافقت فيها على الحكم الابتدائي ودفعت ببطلان الاستئناف وقد قضت محكمة الاستئناف بتعديل الحكم المستأنف إلى الحكم بصحة ونفاذ العقد المؤرخ ١٩ يناير سنة ١٩٥٩ بالنسبة لـ ٣ ف و ٥ ط و ١٥ س بوصف كونه وصية وليس بيعاً منجزاً وألزمت المستأنف ضدهم السبعة الأوليات (الطاعنات) بالمصروفات المناسبة عن الدرجتين وأمرت بالمقاصة في أتعاب المحاماه وظاهر مما تقدم أن الحكم المطعون فيه قد قضى على الطاعنة السابعة باقل مما قضى به الحكم الابتدائي الذي إرتضته ولم تستأنفه وبالتالي فإن طعنها في هذا الحكم بطريق النقض يكون غير مقبول لانتفاء مصلحتها فيه ولا يغير من هذا النظر ما تقوله النيابة في مذكرتها من أن الحكم المطعون فيه قد ألزمها مع باقي الطاعنات بالمصروفات المناسبة عن الدرجتين ذلك أن طعنها لم

يتناول هذا الشق من الحكم ولم تتعرض له أسباب الطعن ومن ثم يتعين الحكم بعدم قبول الطعن من الطاعنة السابعة .

وحيث إن الطعن بالنسبة لباقي الطاعنات قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الطعن أقيم على أربعة أسباب حاصل أولها أن الحكم المطعون فيه خالف القانون وشابه فساد في الاستدلال ذلك أن الطاعنة السابعة دفعت في المذكرة المقدمة منها لمحكمة الاستئناف بطلان الاستئناف لعدم إعلانها به في موطنها وقد رفض الحكم المطعون فيه هذا الدفع استنادا إلى أن القول بأنها أعلنت بصحيفة الدعوى أمام محكمة الدرجة الأولى مع شقيقتها عبد العال راغب زهره في نفس المكان الذي أعلنت فيه بالاستئناف ولم تعترض على هذا الإعلان أمام تلك المحكمة وأنها لم تقدم ما يدل على أنها غيرت موطنها بعد حصول ذلك الإعلان وهذا الذي أقام الحكم عليه قضاء لا يصلح للتدليل على صحة إعلانها بالاستئناف لأن من حقها أن تتمسك ببطلان إعلانها بصحيفة الدعوى وبالإستئناف في أية حالة تكون عليها الدعوى كما أنها لم تحضر أمام محكمة الدرجة الأولى حتى يعتبر سكوتها عن إبداء الدفع ببطلان إعلانها بصحيفة الدعوى تسليما منها بصحة هذا الإعلان وبذلك يكون رد الحكم المطعون فيه على الدفع ببطلان الاستئناف الموجه إلى الطاعنة السابعة غير سائغ مما يجعل الحكم غير مستند إلى أسباب تحمله في هذا الخصوص .

وحيث إن هذا النعى غير مقبول ذلك أن البطلان المترتب على إعلان الطاعنة السابعة بالاستئناف في غير موطنها هو بطلان نسبي مقرر لمصلحتها فليس لغيرها أن يتمسك به . ولما كانت هذه المحكمة قد انتهت إلى عدم قبول الطعن المرفوع منها فإنه لا يقبل من الطاعنات الأخرى إبداء هذا السبب من أسباب الطعن . ولا يقدح في ذلك ما يقلنه من وجود مصلحة لمن في هذا النعى لما يستتبعه القضاء ببطلان الاستئناف الموجه إلى الطاعنة السابعة من بطلان الاستئناف برمته بسبب عدم قابلية الموضوع للتجزئة — ذلك أن الموضوع الذي صدر فيه الحكم المستأنف مما يقبل التجزئة لأن دعوى صحة التعاقد لا تعتبر من الدعاوى التي لا تقبل التجزئة إلا إذا كان محل العقد غير قابل لها — بطبيعته أو بحسب قصده

عاقديه وهما أمران غير متحققين في صورة الدعوى التي صدر فيها الحكم المستأنف ومن ثم فإن بطلان الاستئناف بالنسبة للطاعنة السابعة يكون مقصورا عليها دون باقي المستأنف عليهم الذين صح إعلانهم وبذلك لا تفيد منه الطاعنات الستة الأوليات وبالتالي فلا يكون للنعي على الحكم لرفضه القضاء بهذا البطلان .

وحيث إن حاصل السبب الثاني بطلان الحكم المطعون فيه لاستناده إلى تحقيق باطل وفي بيان ذلك تقول الطاعنات إن التحقيق الذي اعتمد عليه الحكم المطعون فيه في قضائه باطل لأن الطاعنة السابعة لم تعلن بحكم الإحالة إلى التحقيق الصادر بتاريخ ١٠ أبريل سنة ١٩٦٢ ولا بمنطوقه مع أنها لم تحضر النطق به وفي ذلك مخالفة لما نص عليه الحكم المذكور من إعلان من لم يحضر النطق به بمنطوقه — ولنص المادة ١٦٠ من قانون المرافعات التي توجب إعلان منطوق حكم التحقيق إلى من لا يحضر النطق به وإلا كان العمل لاغيا كما أن محضر التحقيق الذي تضمن شهادة شهود الطرفين جاء باطلا لأنه لم يبين فيه إسم المستشار الذي تولى التحقيق ولا إسم الكاتب .

وحيث إنه لما كان البطلان الذي يترتب على عدم إعلان الطاعنة السابعة بمنطوق حكم التحقيق مقرر لمصلحتها ولما وحدها التمسك به دون باقي الطاعنات فإن النعي في شقه الأول لا يجوز قبوله منهن والنعي في شقه الآخر الخاص ببطلان محضر التحقيق — مردود ذلك أن المادة ٢١٩ من قانون المرافعات التي عدلت البيانات التي يجب اشتغال محضر التحقيق عليها لم يستلزم ذكر إسم القاضي المشتدب للتحقيق والكاتب واكتفت بتوقيع كل منهما على هذا المحضر ولما كان الثابت من الحكم المطعون فيه ومن الصورة الرسمية لمحضر التحقيق المقدمة بملف الطعن أن هذا المحضر يحمل توقيع المستشار الذي تولى التحقيق والكاتب فإن هذا الشق من النعي يكون غير سديد .

وحيث إن حاصل السبب الثالث أن الحكم المطعون فيه قد شابه البطلان لاقتنائه على إجراءات باطلة ذلك أن صفة أحمد محمد عبد العاطي زهره في الوصاية على إخوته القصر فوقية وصالح وعبد الغفار قد زالت بالقرار الصادر من محكمة الأحوال الشخصية في ٣ مايو سنة ١٩٦٢ بقبول استقالته من الوصاية وتعيين

على عهد زهره وصيا بدلا منه . ولم يمثل الوصى الجديد في الخصومة إلا بعد تعجيله الاستئناف في ٣١ يولييه سنة ١٩٦٢ ولما كان قد ترتب على زوال صفة الوصى الأول انقطاع سير الخصومة في الاستئناف بقوة القانون وبالتالي بطلان كل إجراء حصل خلال فترة الانقطاع الواقعة بين ٣ مايو سنة ١٩٦٢ و ٣١ يولييه سنة ١٩٦٢ فإن التحقيق الذي استند إليه الحكم المطعون فيه والذي جرى في يوم ٧ مايو سنة ١٩٦٢ أى أثناء تلك الفترة يكون باطلا ويترتب على بطلانه بطلان الحكم المطعون فيه الذي انبنى عليه .

وحيث إنه وإن كانت الخصومة في الاستئناف قد انقطع سيرها لزوال صفة أحمد محمد عبد العاطى زهره في الوصاية على إخوته القصر بالقرار الصادر من محكمة الأحوال الشخصية في ٣ مايو سنة ١٩٦٢ إلا أنه لما كان الوصى الجديد على عهد زهره قد عجل الاستئناف بصحيفة أعلنت في ٣١ يولييه سنة ١٩٦٢ ولم يتمسك ببطلان إجراءات التحقيق التي حصلت أثناء الانقطاع وكان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن بطلان الإجراءات المترتب على انقطاع سير الخصومة هو بطلان نسبي قرره القانون لمصلحة من شرع الانقطاع لحمايته تمكينا له من الدفاع عن حقوقه وهم خلفاء المتوفى أو من يقومون مقام من فقد أهليته أو زالت صفته فلا يحق لغيرهم أن يحتج بهذا البطلان وإذا كانت الطاعنات الستة الأوليات لسن ممن يقبل منهن التمسك بالبطلان المترتب على زوال صفة الوصى على القصر فإن النعى على الحكم منهن بهذا السبب يكون غير مقبول .

وحيث إن حاصل السبب الرابع أن الحكم المطعون فيه قد لحقه البطلان ذلك أن الطاعنة السابعة دفعت أمام محكمة الاستئناف بعدم قبول الدعوى بالنسبة للسأفتين الرابعة والخامسة متبته وزينب محمد عبد العاطى زهره وهما بنتا أخ المورث البائع تأسيسا على انتفاء مصلحتهما في النزاع لأنهما لا يرثان في المورث المتصرف وقد رفض الحكم المطعون فيه هذا الدفع ضمن الدفع التي قضى برفضها دون أن يبين الأسباب التي أقام عليها قضاؤه برفضه مما يجعله خاليا من التسبيب على وجه يبطله .

وحيث إن هذا النعى غير مقبول من الطاعنات الستة الأوليات لأن الطاعنة السابعة التي حكم بعدم قبول الطعن منها هي التي تمسكت بهذا الدفع وهي وحدها التي كان يقبل منها النعى على الحكم لإغفاله الرد عليه. أما الطاعنات الستة الأوليات فلم يسبق لمن التمسك بهذا الدفع أمام محكمة الإستئناف ومن ثم فلا يقبل منهن التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض لما يخالطه من واقع يجب عرضه على محكمة الموضوع ولأنه ليس من الدفوع المتعلقة بالنظام العام .

وحيث إنه لما تقدم يتعين الحكم بعدم قبول الطعن بالنسبة للطاعنة السابعة ورفضه بالنسبة لباقي الطاعنات .

جلسة ١٧ من يناير سنة ١٩٦٧

برئاسة السيد المستشار الدكتور عبدالسلام بليغ نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : أحمد حسن هيكل ، ومحمد صادق الرشيدي ، وأمين فتح الله ، وإبراهيم حسن علام .

(١٥)

الطعن رقم ١٦٥ لسنة ٣٢ القضائية :

إثبات . " إجراءات الإثبات " . " الادعاء بالتزوير " . " طرق الإثبات " .
" الإثبات بالكتابة " . تزوير .

التزوير في الأوراق العرفية . ماهيته . تحرير التخالص على جزء من الورقة المثبتة للديونية .
قطع هذا الجزء . اعتباره تزويرا . جواز إثباته بكافة الطرق .

التزوير في الأوراق العرفية هو تغيير الحقيقة في المحرر بقصد الغش وبإحدى الطرق التي عينها القانون تغييرا من شأنه أن يسبب ضررا ، " وتغيير المحررات " يعد ضمن طرق التزوير المنصوص عليها في المادة ٢١١ من قانون العقوبات ، ويتسع هذا الطريق من طرق التزوير لكل تغيير له أثر مادي يظهر على المحرر بعد تحريره بما في ذلك إزالة جزء من المحرر بالقطع أو التمزيق لإعدام بعض عباراته بنية الغش . فإذا كان مدعى التزوير قد أسس ادعاءه على أن سند المديونية كان محررا على ورقة أثبتت في الجزء الأسفل منها أنه سدد جزءا من الدين وأن المدعى عليه بالتزوير قام بقطع هذا الجزء المثبت للتخالص فإن ادعاء مدعى التزوير على هذا النحو يعد طعنا بالتزوير على محرر واحد مثبت للديونية والتخالص من جزء منها ، فلا تنفيد المحكمة في تحقيقه بقواعد الإثبات المنصوص عليها في الباب السادس من القانون المدني الخاصة بإثبات الالتزام والتخالص منه ، بل لها أن تحكم برد وبطلان المحرر أو جزء منه متى استبان لها من ظروف الدعوى أنه مزور ، ومن ثم فلا على المحكمة إن هي قضت بإحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات التزوير الذي يقع بهذه الطريقة .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن الطاعن استصدر ضد المطعون عليه أمراً بأداء مبلغ ٣١٠ ج بموجب سند مؤرخ في ١٩٥٧/١/٢٩ وعارض المطعون ضده في هذا الأمر وقيدت معارضته برقم ٥٥٦ سنة ١٩٥٩ كلى قنا ، ثم طعن بالتزوير في السند المطالب بقيمته ، وأسس طعنه على أن الورقة المحرر عليها السند كان قد أثبت على الجزء الأسفل منها سداد مبلغ ٢٠٠ ج على دفعتين وأن الطاعن قام بقطع هذا الجزء ، وقضت المحكمة بأحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت المطعون ضده — الطاعن بالتزوير — بكافة الطرق القانونية أنه أثبت على السند المؤرخ ١٩٥٧/١/٢٩ تخالص عن مبلغ ٢٠٠ ج وأن الطاعن قد قطع الجزء المثبت لهذا التخالص ، وبعد أن سمعت المحكمة الشهود حكمت في ١٩٦٠/١٢/٢٦ برد وبطلان السند بالنسبة لمبلغ ٢٠٠ ج وتعديل أمر الأداء إلى مبلغ ١١٠ ج . استأنف الطاعن هذا الحكم أمام محكمة استئناف أسبوط وقيد استئنافه برقم ٣٧ سنة ٣٦ ق ، وفي ١٩٦٢/٢/٢١ حكمت المحكمة برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض في ١٩٦٢/٣/٢٦ وقدمت النيابة مذكرتين أبدت فيهما الرأي برفض الطعن وباجلسة المحددة لنظره صممت النيابة على رأيها السابق .

وحيث إن الطعن بني على سبب واحد حاصله أن الحكم المطعون فيه اخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك يقول الطاعن إن الورقة موضوع الدعوى هي محرر مثبت لمديونية المطعون ضده للدين المطالب به ، ولم ينازع المطعون ضده فيما أثبت في هذا المحرر، إنما ادعى حصول تخالص عن جزء من الدين في تاريخ لاحق لتاريخ السند ، فهناك محرران أحدهما صادر من المطعون ضده بمديونيته للطاعن لم يطعن فيه ، والثاني يدعى المطعون ضده بوجوده وهو الذي يتضمن

التخالص ، وهذا الادعاء الأخير المتضمن التخالص هو من دين تزيد قيمته عن حشرة جنينيات فلا يجوز اثباته بالبينة . وإذا قضت المحكمة الابتدائية بإحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات هذا التخالص ورتبت قضاءها الذي أيده الحكم المطعون فيه على نتيجة هذا التحقيق فإنها تكون قد خالفت القانون بأهدارها قواعد الإثبات .

وحيث إن الثابت من الحكم المطعون فيه أن المطعون ضده أسس طعنه بالتزوير على أن سند المديونية كان محرراً على ورقة أثبت في الجزء الأسفل منها أن المطعون ضده سدد مبلغ ٢٠٠ ج على دفعتين كل منها بمبلغ ١٠٠ ج ، وأن الطاعن قام بقطع هذا الجزء المثبت لهذا التخالص . ولما كان التزوير في الأوراق العرفية هو تغيير الحقيقة في المحرر بقصد الغش وبأحدى الطرق التي عينها القانون تغييراً من شأنه أن يسبب ضرراً ، وكان " تغيير المحررات " يعد ضمن طرق التزوير المنصوص عليها في المادة ٢١١ من قانون العقوبات ، وإذا تدعى هذا الطريق من طرق التزوير لكل تغييره أثر مادي يظهر على المحرر بعد تحريره بما في ذلك إزالة جزء من المحرر بالقطع أو التمزيق لإعدام بعض عباراته بنية الغش ، لما كان ذلك ، فإن ادعاء المطعون ضده على النحو سالف البيان يعد طعناً بالتزوير على محرر واحد مثبت للمديونية والتخالص من جزء منها فلا تنقيد المحكمة في تحقيقه بقواعد الإثبات المنصوص عليها في الباب السادس من القانون المدني الخاصة بإثبات الالتزام والتخالص منه بل لما أن تحكم برد وبطلان المحرر أو جزء منه متى استبان لهما من ظروف الدعوى أنه مزور ومن ثم فلا على المحكمة إن هي قضت بإحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات التزوير الذي يقع بهذه الطريقة . وإذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر وأقام قضاءه برد وبطلان السند بالنسبة للمبلغ موضوع هذا التخالص على ما أسفر عنه التحقيق الذي أمر به ، فإن النعى على الحكم بخالف القانون يكون على غير أساس ، مما يتعين معه رفض الطعن .

جلسة ١٧ من يناير سنة ١٩٦٧

برئاسة السيد المستشار الدكتور عبدالسلام بليغ نائب رئيس المحكمة، وبحضور السادة المستشارين :
 بطرس زفلول ، وأمين فتح الله ، والسيد عبد الحليم الصراف ، وثمان زكريا .

(١٦)

الطعن رقم ١٢٠ لسنة ٣٣ القضائية :

(١) حكم . " بطلان الحكم " . " الطعن في الحكم " . " حجية الحكم " .
 بطلان . " البطلان في الأحكام " . دعوى . " الصفة في الدعوى " .
 " المسائل التي تعترض سير الخصومة " . شركة . " حل الشركة " .

عدم جواز الجوء لدعوى أصلية ببطلان الحكم إلا في حالة تجرده من أحد أركانه
 الأساسية . صدور الحكم ضد شركة بعد حلها — مع عدم قيام ممثلها بتنبيه المحكمة إلى
 تغيير الصفة — لا يعد من هذه الحالات .

(ب) دعوى . " المسائل التي تعترض سير الخصومة " . " انقطاع سير
 الخصومة " . حكم . " بطلان الحكم " . بطلان .

الاجراءات التي تم أثناء انقطاع سير الخصومة — بما فيها الحكم . بطلانها بطلانا
 نسبيا لمصلحة من فرع الانقطاع لحمايته . مثال .

(ج) مسئولية . " المسئولية التقصيرية " . " ركن الخطأ " . التزام .

قيام المحكوم له بنشر مضمون الحكم حماية لحقوقه التجارية . لا خطأ .

١ — حصر الشارح طرق الطعن في الأحكام ووضع لها آجالاً محددة وإجراءات
 معينة ، ولا يكون بحث أسباب العوار التي قد تلحق الأحكام إلا بالتظلم منها
 بطرق الطعن المناسبة لها . فإذا كان الطعن في الحكم بإحدى هذه الطرق
 غير جائز ، أو كان قد استغلق ، فلا سهيل للتخلص منه بدعوى بطلان
 أصلية ، وذلك احتراماً للأحكام وتقديراً لجديتها باعتبارها عنوان الحقيقة في ذاتها .

وأنه وإن جاز في بعض الصور القول بإمكان رفع دعوى بطلان أصلية بشأن حكم مجرد من الأركان الأساسية للأحكام ، إلا أنه متى كان الطاعن قد أقام دعواه الحالية بصفته الشخصية بطلب بطلان الحكم الصادر ضد الشركة — التي كان يمثلها في تلك الخصومة بصفته مديراً لها والشريك المتضامن فيها — والحكم المؤيد له استئنافياً ، استناداً منه إلى صدور هذين الحكمين ضد الشركة بعد حلها ، وإذا أصبح الحكم الصادر ضد الشركة نهائياً بتأييده استئنافياً واستنفدت بذلك وسائل الطعن فيه ، ولم ينبه الطاعن بتغيير الصفة رغم مثوله في الخصومة قبل حل الشركة وبعد حلها ، وكان العيب الذي وجه إلى الحكمين المشار إليهما على النحو الذي يثيره الطاعن لا يفقد ههما الأركان الأساسية للأحكام ، فإن الحكم المطعون فيه لا يكون قد خالف القانون إذا انتهى إلى القضاء بعدم قبول دعوى البطلان الأصلية في هذه الحالة .

٢ — مفاد ما نصت عليه المادتان ٢٩٤ و ٢٩٧ من قانون المرافعات أنه إذا قام سبب من أسباب انقطاع سير الخصومة وتوافرت شروطه انقطعت الخصومة عند آخر إجراء حصل قبل قيام سبب الانقطاع ، ولا يجوز اتخاذ أى إجراء من إجراءات الخصومة في فترة الانقطاع وقبل أن تستأنف الدعوى سيرها بالطريق الذي رسمه القانون وأن كل إجراء يتم في تلك الفترة يقع باطلاً بما في ذلك الحكم الذي يصدر في الدعوى . إلا أن هذا البطلان — على ما جرى به قضاء محكمة النقض — بطلان نسبي قرره القانون لمصلحة من شرع الانقطاع لحمايتهم وهم خلفاء المتوفى أو من يقومون مقام من فقد أهليته أو تغيرت صفته . فمتى كان الطاعن نفسه يمثل الشركة أثناء نظر الدعوى أمام محكمة أول درجة حتى صدر فيها الحكم ضدها ، فأقام بصفته ممثلاً لها استئنافاً عن ذلك الحكم وظل يباشر الاستئناف بصفته هذه حتى صدر الحكم فيه بتأييد الحكم الابتدائي ، وإذا سار الطاعن في إجراءات الدعوى أثناء نظرها بعد حل الشركة وأجاب على هذه الإجراءات سواء في أول درجة أم الاستئناف باعتبارها إجراءات صحيحة دون أن ينبه إلى صفته الجديدة ، فإنه يكون بذلك قد أسقط حقه في التمسك ببطلانها .

٣ — يحق للحكوم له أن ينشر مضمون ما قضى به نهائياً لصالحه حماية لحقوقه التجارية ، ولا يكون في مسلكه على هذا النحو خطأ يوجب مساءلته .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق —
تتحصل فى أن الشركة المصرية لصناعة الجبن الجاف كانت قد تقدمت إلى إدارة
العلامات التجارية بمصلحة الملكية الصناعية لتسجيل علامة لها تحمل كلمة
Nesto لنوع من الجبن تنتجه ، فعارضت شركة منتجات نستله — المطعون
ضدها الثانية — فى تسجيل هذه العلامة . وبتاريخ ١٧/١١/١٩٥٧ قررت
إدارة العلامات التجارية تعديل العلامة بإضافة حرف R إلى كلمة نستله
لتصبح Nestor تميزا لها عن كلمة Nestlé التى اتخذتها شركة نستله
علامة لمنتجاتها ، فعارض الطاعن فى هذا القرار بصفته مديرا للشركة المصرية
لصناعة الجبن الجاف والشريك المتضامن الوحيد فيها ، وقيدت المعارضة
برقم ١٩٤٩ سنة ١٩٥٧ (١) تجارى كلى القاهرة . وبتاريخ ٣/٢/١٩٦٠ قضت
المحكمة بعدم قبول المعارضة شكلا لرفعها بعد الميعاد ، فاستأنف الطاعن هذا
الحكم بصفته المتقدمين وقيد استئنافه برقم ٥٦٥/٥٥٧ سنة ٧٧ ق القاهرة ،
ومحكمة الاستئناف قضت بتاريخ ٣١/١/١٩٦١ بتأييد الحكم المستأنف .
وبتاريخ ٢٢/٧/١٩٦١ أقام الطاعن بصفته الشخصية الدعوى رقم ١٢٩٢
سنة ١٩٦١ تجارى كلى القاهرة بطلب القضاء بإعلان الحكمين المذكورين
وبالزام شركة نستله (المطعون عليها الثانية) بأن تؤدي له مبلغ ١٠٠٠٠ ج
على سبيل التعويض وذلك فى مواجهة مصلحة الملكية الصناعية (المطعون عليها
الأولى) واستند فى طلب الإعلان إلى أن الحكمين صدرتا ضد الشركة المصرية
لصناعة الجبن الجاف بعد حلها . وبتاريخ ١٥/٢/١٩٦٢ قضت محكمة القاهرة
الابتدائية بعدم قبول الدعوى بالنسبة لطلب إعلان الحكمين وبرفضها بالنسبة
لطلب التعويض . استأنف الطاعن هذا الحكم وقيد استئنافه برقم ٥٩٥
سنة ٧٩ ق القاهرة ومحكمة الاستئناف قضت بتاريخ ٢٨/١/١٩٦٣ بتأييد الحكم

المستأنف . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أولى أبدت فيها الرأي برفض الطعن ومذكرة ثانية تمسكت فيها برأيها وأضافت بها أن إعلان الطعن وجه للمطعون ضدهما من الطاعن وآخر هو الدكتور محمد سعيد الرافعى رئيس مجلس إدارة شركة مصر للألبان دون أن يقدم الأخير ما يثبت صفته في الطعن مما يجعله غير مقبول بالنسبة له ، وبالجلسة المحددة لنظر الطعن التزمت النيابة رأيها .

وحيث إنه لما كان الطعن لا يقبل إلا ممن كان طرفا في الخصومة أمام المحكمة التى أصدرت الحكم المطعون فيه ، وكان الحكم قد صدر ضد الطاعن الذى قرر بالطعن على هذا الأساس ، فإن للطاعن وحده توجيه إعلان الطعن إلى المطعون عليهما . وإذا وجه الإعلان منه ومن الدكتور محمد سعيد الرافعى رئيس مجلس إدارة شركة مصر للألبان دون أن يثبت هذا الأخير صفته التى تنحوله ذلك ، فإن إعلان الطعن منه يكون غير مقبول .

وحيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الأول على الحكم المطعون فيه مخالفته القانون والخطأ في تطبيقه ، وفي بيان ذلك يقول إنه استند في دعواه ببطلان الحكيم الصادرين في المعارضة رقم ١٩٤٩ لسنة ١٩٥٧ تجارى كلى القاهرة والإستئناف رقم ٥٦٥/٥٥٧ سنة ٧٧ ق القاهرة إلى أن الشركة المصرية لصناعة الجبن الجاف كانت قد انحلت بعقد مؤرخ ١٩٥٩/١٢/١ وثابت التاريخ فى ١٩٥٩/١٢/١٠ قبل صدور الحكمين ضدها ، وإنه إذ أصبح المالك الوحيد لكافة عناصر الشركة المادية والمعنوية وصاحب الشأن فى العلامة التجارية المعارض فيها فمن حقه أن يرفع دعوى مبتدأة بطلب بطلان الحكيم المذكورين الصادرين ضد الشركة بعد حلها لقيامهما على إجراءات باطلة ، ولكن الحكم المطعون فيه أسس قضاءه بعدم قبول دعوى البطلان على أنه لا يجوز الطعن فى الأحكام إلا بوسائل الطعن المقررة قانونا ، وأنه إذ استنفدت هذه الوسائل فلا سبيل للطعن فيها بدعوى بطلان مبتدأة ، وهذا النظر من الحكم المطعون فيه غير سديد إذ يجوز الطعن فى الأحكام بدعوى البطلان فى بعض الحالات كما هو الشأن فى الحكيم المطلوب القضاء ببطلانها .

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أنه وقد حصر الشارع طرق الطعن في الأحكام ووضع لها آجالاً محددة وإجراءات معينة فإن بحث أسباب العوار التي قد تلحقها لا يكون إلا بالتظلم منها بطرق الطعن المناسبة لها . فإذا كان الطعن في الحكم بإحدى هذه الطرق غير جائز أو كان قد استغلق فلا سبيل للتخلص منه بدعوى بطلان أصلية وذلك احتراماً للأحكام وتقديراً لمجبتها باعتبارها عنوان الحقيقة في ذاتها . وأنه وإن جاز — في بعض الصور — القول بإمكان رفع دعوى بطلان أصلية بشأن حكم تجرد من الأركان الأساسية للأحكام فليس هذا هو الشأن في الدعوى الحالية ، ذلك أن الثابت من الحكم المطعون فيه أن الطاعن أقام دعواه بصفته الشخصية بطلب بطلان الحكم الصادر ضد الشركة المصرية للبحر الجاف في المعارضة رقم ١٩٤٩ سنة ١٩٥٧ تجارى كلى القاهرة والحكم المؤيد له الصادر في الاستئناف رقم ٥٦٥/٥٥٧ سنة ٧٧ ق القاهرة استناداً منه إلى صدورهما ضد الشركة بعد حلها . وإذا أصبح الحكم الصادر ضد الشركة نهائياً بتأييده استئنافياً واستنفذت بذلك وسائل الطعن فيه ، ولم ينبذ الطاعن بتغيير الصفة رغم مثوله في الخصومة قبل حل الشركة وبعد حلها ، وكان العيب الذى وجه إلى الحكيم المشار إليهما على النحو الذى يثيره الطاعن لا يفقدهما الأركان الأساسية للأحكام ، فإن الحكم المطعون فيه لا يكون قد خالف القانون إذ انتهى على مقتضى ما تقدم إلى القضاء بعدم قبول دعوى البطلان الأصلية في هذه الحالة ، ويكون النعى عليه بهذا السبب على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الثانى على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون ، وفي بيان ذلك يقول إن الحكم رد على سبب البطلان الذى تمسك به بأن الطاعن كان يمثل الشركة التى حلت أثناء سير الخصومة وآلت إليه واستمر رغم ذلك يمثلها في جميع مراحل الدعوى مما ينتفى معه البطلان ، وهذا النظر من الحكم غير صحيح لأن انقطاع سير الخصومة يقع بقوة القانون بمجرد قيام سببه وهو حل الشركة مما يجعل كل إجراء يتم في فترة الانقطاع باطلاً بما في ذلك الحكم الذى يصدر في الدعوى .

وحيث إن هذا النعى فوق أنه غير منتج لما سلف بيانه في الرد على السبب الأول من أنه لا يقبل الطعن في الحكيم السالف الإشارة إليهما بدعوى بطلان

مبتدأة ، فإنه نعى مردود بأنه وإن كان مفاد ما نصت عليه المادتان ٢٩٤ ، ٢٩٧ مرافعات أنه إذا قام سبب من أسباب انقطاع سير الخصومة وتوافرت شروطه انقطعت الخصومة عند آخر إجراء حصل قبل قيام سبب الانقطاع ولا يجوز اتخاذ أى إجراء من إجراءات الخصومة في فترة الانقطاع وقبل أن تستأنف الدعوى سيرها بالطريق الذى رسمه القانون وأن كل إجراء يتم في تلك الفترة يقع باطلا بما في ذلك الحكم الذى يصدر في الدعوى ، إلا أن هذا البطلان — على ما جرى به قضاء هذه المحكمة — بطلان نسبي قرره القانون لمصلحة من شرع الانقطاع لحمايتهم وهم خلفاء المتوفى أو من يقومون مقام من فقد أهليته أو تغيرت صفته . لما كان ذلك ، وكان الثابت من الحكم المطعون فيه أن الطاعن نفسه كان يمثل الشركة أثناء نظر المعارضة وحتى صدر فيها الحكم ضدها ، وأنه أقام بصفته ممثلا لها استثناء عن ذلك الحكم وظل يباشر الاستئناف بصفته هذه حتى صدر الحكم فيه بتأييد الحكم الابتدائي ، وإذا سار الطاعن في إجراءات الدعوى أثناء نظرها بعد حل الشركة وأجاب على هذه الإجراءات سواء في المعارضة أم الاستئناف باعتبارها إجراءات صحيحة دون أن ينبذ إلى صفته الجديدة ، فإنه يكون بذلك قد أسقط حقه في التمسك ببطلانها ، وإذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه لا يكون قد خالف القانون ويكون النعى عليه بهذا السبب على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه الخطأ في القانون ، وفي بيان ذلك يقول إن الحكم استند في تأييد ما قضى به الحكم الابتدائي من رفض طلب التعويض إلى أنه ليس من حق الطاعن مساءلة شركة نستله عن الإعلان الذى نشرته استخدامها لحقها المشروع في حماية علامتها التجارية مما ينتفى معه الخطأ ، هذا في حين أنه لم يصدر حكم نهائي بتعديل العلامة بل صدر حكم بعدم قبول الطعن في قرار تعديل العلامة لرفعه بعد الميعاد ، وأن قيام الشركة المطعون ضدها الثانية رغم ذلك بالنشر عن العلامة المعدلة ورغم علمها بأن الحكم لصالحها لم يصدر إلا بعد أن كانت الشركة المصرية للخبز الخاف قد حلت مما يتوافر معه الخطأ قبل المطعون ضدها الثانية .

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أنه يبين من الحكم الابتدائي أنه استند في القضاء برفض طلب التعويض إلى قوله " إنه لما كان يبين للحكمة من الاطلاع على الإعلان الذي نشرته الشركة المدعى عليها الثانية — المطعون ضدها الثانية — أنه لم يتضمن أكثر من إيضاح الحقائق السالفة وبيان أن علامة Nesto التي استمر المدعى — الطاعن — يستخدمها قد صدر قرار نهائي بتعديلها ، فإنه لا يكون من حق المدعى مساءلة الشركة المدعى عليها عن هذا الإعلان الذي نشرته استخداما لحقها المشروع في حماية علامتها التجارية واستدفاعا للنافسة غير المشروعة من جانب المدعى — الطاعن — باستخدامه علامة مشابهة قضى نهائيا بتعديلها ، الأمر الذي ينتفي معه ركن الخطأ الموجب للمسئولية ويتعين معه رفض الطلب الخاص بالتعويض لتجرده من الأساس السليم كما يبين من الحكم الاستثنائي أنه إذ أيد الحكم الابتدائي في هذا الخصوص أضاف " طالما أصبح الحكم بتعديل العلامة موضوع النزاع نهائيا فلا يسوغ للستائف — الطاعن — التضرر من قيام شركة نسته — المطعون ضدها الثانية — بحماية علامتها عن طريق النشر في الصحف بعدم التعامل بالعلامة التي صار تعديلها " — وهذا الذي قرره الحكم المطعون فيه وأيد فيه الحكم الابتدائي لا مخالفة فيه للقانون ذلك أنه وقد أصبح القرار بتعديل العلامة نهائيا يصدر الحكم بعدم قبول المعارضة فيه وصدورية هذا الحكم نهائيا بتأييده ، وكان لا سبيل للطعن على هذين الحكمين بدعوى بطلان أصلية على ما سلف بيانه في الرد على السبب الأول ، فإنه يحق للشركة المطعون ضدها الثانية — على ما قرره الحكم المطعون فيه — أن تنشر مضمون ما قضى به لصالحها حماية لحقوقها التجارية وأن ليس في مسلكها على هذا النحو خطأ يوجب مساءلتها — لما كان ما تقدم ، فإن النعى على الحكم المطعون فيه بهذا السبب يكون على غير أساس .

جلسة ١٧ من يناير سنة ١٩٦٧

برئاسة السيد المستشار الدكتور عبد السلام بلبع نائب رئيس المحكمة ، وبحضور العادة
المستشارين : بطرس زغلول ، وأحمد حسن هيكل ، وأمين فتح الله ، وعثمان زكريا .

(١٧)

الطعن رقم ١٤٣ لسنة ٣٢ القضائية :

(أ) استئناف . "نطاق الاستئناف" . "الطلبات الجديدة أمام الاستئناف" .

عدم جواز إضافة طلبات جديدة أمام محكمة الاستئناف إلا في حدود الاستثناء الوارد
بالفقرتين ٢ و ٣ من المادة ١١٤ مرافعات . الملحقات التي يجوز إضافتها هي التي
تستحق بعدم تقديم الطلبات الختامية أمام محكمة أول درجة .

(ب) استئناف . "نطاق الاستئناف" . "الطلبات الجديدة أمام الاستئناف" .

طلب إزالة منشآت قائمة على أرض النزاع أمام محكمة أول درجة ثم طلب تثبيت
ملكيتها أمام محكمة الاستئناف . إغبارها طلباً جديداً . عدم جوازه .

١ - مفاد نص المادة ١١٤ من قانون المرافعات أنه لا يجوز إضافة أي طلب
جديد أمام محكمة الاستئناف لم يكن قد أبدى أمام محكمة الدرجة الأولى إلا أن
يكون هذا الطلب في حدود الاستثناء الوارد بالفقرتين الثانية والثالثة من هذه
المادة . ولا يدخل في مدلول الملحقات - التي نصت عليها الفقرة الثانية سالفه
البيان - طلب تثبيت ملكية ما كينة وتوابعها قائمة على الأرض المطلوب الحكم
بتثبيت ملكيتها ، ذلك أن القصد من هذه الملحقات - كصريح النص -
تلك التي تستحق بعد تقديم الطلبات الختامية أمام محكمة الدرجة الأولى ، والحال
ليس كذلك بالنسبة لما كينة وباقي المباني موضوع الطلب الذي طرح لأول مرة
أمام محكمة الاستئناف .

٢ - متى كان المدعى قد أقام دعواه أمام محكمة الدرجة الأولى بالنسبة
لما كينة والمباني الملحقة بها - القائمة على الأرض موضوع النزاع - بطلب

إزالتها ، ولم يختار أمام هذه المحكمة تثبيت ملكيته لها ، فإن إبداء هذا الطلب أمام محكمة الاستئناف يعتبر طلبا جديدا يتغير به موضوع الطلب الأصلي وليس مجرد تغيير في سببه ، فلا يجوز إبداءه لأول مرة أمام محكمة الاستئناف وإلا حكمت بعدم قبوله .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تحصل في أن المطعون ضدهم الأربعة الأول أقاموا الدعوى رقم ٧٠٥ سنة ١٩٥٩ كلى سوهاج ضد الطاعنين والمطعون ضدهما الخامس والسادس يطلبون الحكم بتثبيت ملكيتهم إلى الأربعة قراريط من الأرض الميينة بصحيفة الدعوى وإزالة الماكينة القائمة عليها وما على الأرض من مبان وأخشاب وآلات ميكانيكية . وقالوا شرعا للدعوى إنهم اشتروا من المطعون ضده الخامس مساحة من الأرض قدرها ١٠ ط و ١٢ س بعقد مسجل في ١١/٤/١٩٤٦ يدخل ضمنها الأربعة قراريط موضوع الدعوى ، وقد كان مقاما على هذه المساحة الأخيرة ما كينة رى كاملة الأدوات ومباني ثلاث حجرات . واذ باع المطعون ضده الخامس هذه المباني بما فيها الماكينة إلى الطاعنين فقد أقام المطعون ضدهم الأربعة الأول هذه الدعوى بطلباتهم سالفة البيان . دفع الطاعنون بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى تأسيسا على أن قيمة الأرض البالغ مساحتها أربعة قراريط والمطلوب الحكم بتثبيت ملكيتها هو مبلغ ٣٣ ج وقيمة المباني المقامة عليها مبلغ ٣٠ ج وأن الماكينة المطلوب الحكم بإزالتها لا تدخل في تقدير قيمة الدعوى إذ أنها لا تعتبر مبان في مفهوم المادة ٣٣ من قانون المرافعات . وفي ٤/٥/١٩٦١ حكمت المحكمة بنسب خبير لمعاينة الأرض موضوع النزاع والمباني المقامة عليها وتقدير قيمة الماكينة والمباني الملحقة بها في حالة عدم إمكان نزاعها من مكانها بغير تلف .

وقدم الخبير تقريره وانتهى فيه إلى تقدير قيمة الماكينة والمباني المتصلة بها بمبلغ ٧٥٠ ج وأن نقلها من مكانها يتكلف مبلغ ٣٧٠ ج . ومحكمة أول درجة قضت بتاريخ ١٩٦١/١١/٣٠ برفض الدفع بعدم اختصاص محكمة سوهاج الكلية بنظر الدعوى وباختصاصها ورفض الدعوى . استأنف المطعون ضدهم الأربعة الأول هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٢٠ سنة ٣٧ ق أصيوط وتمسكوا بطلباتهم أمام محكمة أول درجة واحتياطيا تثبت ملكيتهم إلى الماكينة بجميع مشتملاتها مقابل ما زاد في قيمة الأرض بسبب إقامتها . وفي ١٩٦٣/٢/٩ حكمت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف وبتثبيت ملكية المطعون ضدهم الأربعة الأول إلى الأربعة قرار يربط من الأرض الميمنة بصحيفة الدعوى الابتدائية بما عليها من منشآت في مقابل إلزامهم بأن يدفعوا للطاعنين والمطعون ضدهما الخامس والسادس مبلغ ٧٥٠ ج . طعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرتين أبدت فيهما رأيا بطلب نقض الحكم ، وبالجلسة صممت على هذا الرأي .

وحيث إن الطعن بنى على سببين ، ينحى الطاعنون في الوجه الأول من السبب الأول على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك يقولون إن المطعون ضدهم الأربعة الأول أقاموا دعواهم أمام المحكمة الابتدائية بطلب تثبيت ملكيتهم إلى أربعة قرار يربط وإزالة الماكينة والمباني والأخشاب والآلات الميكانيكية المقامة عليها وظلوا على طلباتهم هذه إلى أن قضى برفض دعواهم ، وأقاموا استئنافهم وأصرروا في ختام صحيفته على ذات الطلبات وإن كانوا قد طلبوا في السبب الرابع من أسباب الاستئناف ومن باب الاحتياط الحكم بتثبيت ملكيتهم للأرض وما عليها من مباني في مقابل دفع قيمة الزيادة في ثمن الأرض بسبب إقامة هذه الماكينة ، وقد قضى الحكم المطعون فيه لهم بهذا الطلب الاحتياطي ، وهو طلب جديد ما كان يجوز إبدائه لأول مرة أمام محكمة الاستئناف ولا يعتبر سببا جديدا لذات الطلبات التي كانت مطروحة أمام محكمة الدرجة الأولى حتى يجوز إبدائه لأول مرة أمام محكمة الاستئناف .

وحيث إن هذا النعي في محله ذلك أن المادة ٤١١ من قانون المرافعات إذ نصت على أنه "لا تقبل الطلبات الجديدة في الاستئناف وتحكم المحكمة من تلقاء

نفسها بعدم قبولها ، ومع ذلك يجوز أن يضاف إلى الطلب الأصلي الأجر والفوائد والمرتبات وسائر الملحقات التي تستحق بعد تقديم الطلبات الختامية أمام محكمة الدرجة الأولى وما يزيد من التضمينات بعد صدور الحكم المستأنف ، وكذلك يجوز مع بقاء موضوع الطلب الأصلي على حاله تغيير سببه والإضافة إليه ، فإن مفاد هذا النص أنه لا يجوز إضافة أى طلب جديد أمام محكمة الاستئناف لم يكن قد أبدى أمام محكمة الدرجة الأولى إلا أن يكون هذا الطلب فى حدود الاستثناء الوارد بالفقرتين الثانية والثالثة من هذه المادة . وإذا كان طلب تثبيت ملكية الماكينة وتوابعها القائمة على الأرض المطلوب الحكم بتثبيت ملكيتها لا يدخل فى مدلول الملحقات التى نصت عليها الفقرة الثانية سالفة البيان ذلك أن القصد من هذه الملحقات كصريح النص تلك التى تستحق بعد تقديم الطلبات الختامية أمام محكمة الدرجة الأولى والحال ليس كذلك بالنسبة للماكينة وباقي المباني موضوع الطلب الاحتياطى الذى طرح لأول مرة أمام محكمة الاستئناف .

أما الفقرة الثالثة من المادة سالفة البيان فهى خاصة بتغيير سبب الدعوى أو الإضافة إليه مع بقاء موضوع الطلب الأصلي على حاله حسبما كان مطروحا أمام محكمة الدرجة الأولى ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد قرر فى هذا الخصوص أن "الثابت فى الدعوى أن الطلب الأصلي أمام محكمة أول درجة - طلب تثبيت ملكية المستأنفين - المطعون ضدهم الأربعة الأول - للأرض الموضحة الحدود والمعالم بعريضة الدعوى . وأن طلب إزالة المباني لم يكن إلا طلبا تبعا للطلب الأصلي مالف الذكر . ولما كان الطلب الاحتياطى الذى تقدم به المستأنفون أمام هذه المحكمة ما هو إلا ترديد للطلب الأصلي مضافا إليه طلب دفع قيمة الماكينة التى أقيمت على الأرض المطلوب الحكم بتثبيت ملكيتها باعتبار أنها تمثل قيمة ما زاد فى قيمة هذه الأرض ومن ثم فلا يدخل فى حداد الطلبات الجديدة وذلك إعمالا لنص المادة ٤١١ مرافعات فى فقرتها الثالثة" ، وكان يبين من هذا الذى قرره الحكم أنه اعتبر طلب تثبيت الملكية للماكينة القائمة على الأرض مقابل دفع

ثمها تغلرا لسبب الدعوى ولس من قفل الطلبات اللملمة ، واذ كان الملمعون
 لهم الأربعة الأول قم أقاموا دعواهم أمام محكمة الدرجة الأولى بالنسبة
 للأكنة والمباني الملمقة بها بطلب إزالتها ولم يلمتاروا أمام هذه المحكمة تثبت
 ملكيتهم لها ، فإن إلماء هذا الطلب أمام محكمة الاستئناف يعتبر طلبا جملمدا بتغلمه
 موضوع الطلب الأصل ولس مجرد تغلم فى سببه فلا يجوز إلماءه لأول مرة أمام
 محكمة الاستئناف وإلا حكمت بعدم قبوله ، واذ لم يلتزم الحكم الملمعون فى هذا
 النظر واعتبر هذا الطلب مقبولا أمام محكمة الاستئناف وقضى فى موضوعه وفوت
 على الطاعنلن فرصة مناقشته على درجتلن فإنه يكون قم أخطا فى تطلىق القانون
 بما يستوجب نقضه دون حاجة لمبحث باقى أسباب الطعن .

جلسة ١٧ من يناير سنة ١٩٦٧

برئاسة السيد المستشار الدكتور عبد السلام بلع نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة
المستشارين : بطرس زخلول ، وأحمد حسن هيكل ، وإبراهيم حسن علام ، وهنان زكريا .

(١٨)

الطعن رقم ١٤٧ لسنة ٣٣ القضائية :

استئناف ” نطاق الاستئناف ” . ” الطلبات الجديدة ” .

طلب تكملة الثمن من القدر الزائد في المبيع أمام محكمة أول درجة ، ثم طلب قبضة هذا القدر ذاته
أمام محكمة الاستئناف على أساس أن المشتري قد اغتصبه . اعتبار ذلك مجرد تغيير لسبب الدعوى .
جواز إبدائه أمام محكمة الاستئناف عملاً بالمادة ١١/٣ مرافعات .

متى كان المدعى قد طالب أمام محكمة أول درجة بمقابل الزيادة في الأطنان
التي باعها إلى المدعى عليهم ففرضي الحكم الابتدائي بقبول الدفع بالتقادم وبسقوط
حق المدعى في دعوى تكملة الثمن لمضي أكثر من سنة على تاريخ التسليم الفعلي
طبقاً لما تقضي به المادة ٤٣٤ من القانون المدني ، وكان البائع قد استأنف
هذا الحكم مستنداً إلى أنه لا محل لتطبيق هذه المادة لأن القدر الذي يطالب
بقيمه قد اغتصبه المشتري ويخرج عن الحدود الواردة في عقد البيع ولأن المشتري
قد وافق في ورقة المحاسبة المحورة بينهما على دفع قيمته ، وكان الثابت أن الزيادة
في القدر المبيع التي طالب البائع بقيمتها أمام محكمة أول درجة هي ذات الزيادة
التي ادعى أمام محكمة ثاني درجة أنها تخرج عن الحدود الواردة في عقد البيع ،
وكانت المادة ١١/٣ من قانون المرافعات قد أجازت للتخصوم في الاستئناف —
مع بقاء موضوع الطلب الأصلي على حاله — تغيير سببه والإضافة إليه ، فإن طلب
البائع أمام محكمة الاستئناف بمقابل الزيادة الخارجة عن حدود عقد البيع لا يعد
تغيراً لموضوع الطلب الأصلي الذي رفعت به الدعوى أمام محكمة أول درجة
طالباً أن القدر الزائد المطالب بقيمته لم يتغير وإن تغير سبب المطالبة إلى الغصب .

وإذ خالف حكم محكمة الاستئناف هذا النظر وقضى بعدم قبول الطلب الذى أبداه البائع أمامها تأسيسا على أنه طلب جديد ، فإنه يكون قد اخطأ فى تطبيق القانون .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل فى أنه بتاريخ ١٩٥٧/٥/٢٣ تقدمت الشركة الطاعنة إلى رئيس محكمة المنصورة الابتدائية بطلب لاستصدار أمر بإلزام مورثى الفريقين الأول والثانى من المطعون عليهم والمطعون عليهم الثلاثة الباقين متضامنين بأن يؤدوا إليها مبلغ ٣١٠٩ ج و ٣٩١ م وقالت شرحا لطلبها إنه بموجب العقد المؤرخ ١٩٥٠/٣/١٧ باعت إلى مورثى الفريقين الأولين من المطعون عليهم وإلى المطعون عليهم الثلاثة الباقين والمرحوم على سالم سالم متضامنين أطيانا زراعية مساحتها ٤٢ ف و ٢١ ط و ٢٠ س نظير ثمن قدره ١٣٦٠٤ ج و ٣٦٠ م ولكنهم لم يسددوا أقساط الثمن وملحقاته المستحقة الأداء فى ١/١٠/١٩٥٣ ومقدارها ٣١٠٩ ج و ٣٩١ م وهو المبلغ المطالب به ، رفض رئيس المحكمة إصدار هذا الأمر وحدد جلسة لنظر الموضوع ، وقامت الطاعنة بإعلان الخصوم بنفس الطلبات وقيدت الدعوى برقم ٥٨٣ سنة ١٩٥٧ كلى المنصورة . وأضافت الطاعنة شرحا لدعواها أن المطعون عليه الأخير أقر عن نفسه وعن باقى المشتريين فى ورقة الخامسة المؤرخة ١٩٥٤/٣/٣١ بدفع ثمن ما يظهر من زيادة فى مساحة الأطيان المبيعة ، وإذ تبين أنه مع باقى المطعون عليهم يضعون اليد على ٥ ف و ٨ ط و ٣ س زيادة عن القدر المبيع فقد أدخلت ثمن هذا القدر فى المبالغ الذى طالبت به . دفع المطعون عليه الأخير — الذى حضر وحده فى الدعوى — بسقوط حق الطاعنة فى المطالبة بمقابل الزيادة فى القدر المبيع لمضى أكثر من سنة على التسليم الفعلى .

وبتاريخ ١٩٥٨/٥/٨ قضت محكمة أول درجة بنسب خبير لمعاينة أطيان النزاع لبيان ما إذا كان بها زيادة عن القدر المبيع ومقدار هذه الزيادة وثمنها وما خص كل مشترك فيها - وضمنت المحكمة أسباب حكمها قبسول الدفع بالتقادم مقورة أن حق الطاعة في مطالبة المطعون عليه الأخير بتسكلة الثمن قد سقط بمضى سنة من تاريخ تحرير ورقة المحاسبة في ١٩٥٤/٣/٣١ حتى تاريخ رفع الدعوى . استأنفت الطاعة هذا الحكم في خصوص قضائه بالسقوط طالبة إلغاء والحكم لها بطلباتها ، وقيد هذا الاستئناف برقم ١٤٣ سنة ١٠ ق مدني المتصورة . واستندت الطاعة في استئنافها إلى أن القدر الزائد الذي تطالب بثمنه مقتصب لأنه يخرج عن الحدود الواردة في عقد البيع وقد وافق المطعون عليه الأخير في ورقة المحاسبة المؤرخة ١٩٥٤/٣/٣١ على أن يدفع ثمن هذا القدر فلا يسقط الحق في طلبه بالتقادم المنصوص عليه في المادة ٤٣٤ من القانون المدني . ومحكمة الاستئناف قضت في ١٩٦٣/٢/٦ بعدم قبول طلب الطاعة ثمن الأطيان الخارجة عن حدود عقد البيع وبرفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف فيما تضمنه من القضاء بسقوط الحق في المطالبة بثمن الزيادة في القدر المبيع . وفي ١٩٦٣/٤/٦ طعن الطاعة في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرتين طلبت فيهما رفض الطعن .

وحيث إن الطاعة تنعى بالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ذلك أنه أقام قضاءه بعدم قبول طلبها ثمن الأطيان الخارجة عن حدود عقد البيع تأسيسا على أنه يعد طلبا جديدا يغير الطلبات التي رفعت بها الدعوى الابتدائية وهي المطالبة بباقي ثمن الصفقة المبيعة وما بها من زيادة تشملها الحدود الواردة في العقد ، هذا في حين أن طلب الطاعة ثمن الأطيان الخارجة عن حدود عقد البيع الذي أبدته أمام محكمة الاستئناف هو ذات الطلب الذي أبدته أمام محكمة أول درجة ، وأنه وإن وصفت هذه الأطيان بأنها مقتسبة إلا أن ذلك لا يعتبر تغييرا لموضوع الطلب الأصلي الذي رفعت به الدعوى وإنما هو تغيير لسبب الطلب مما يجيزه القانون .

وحيث إن هذا النعي في محله ذلك أنه لما كان الثابت أن الطاعة طالبت أمام محكمة أول درجة بمقابل الزيادة في الأطيان التي باعها إلى المطعون عليهم ،

وإذا قضى الحكم الابتدائي بقبول الدفع بالتقادم وبسقوط حق الطاعة في دعوى تكملة الثمن بالنسبة للمطعون عليه الأخير لمضى أكثر من سنة على تاريخ التسليم الفعلي طبقاً لما تقضى به المادة ٤٣٤ من القانون المدني ، فقد استأنفت الطاعة هذا الحكم مستندة إلى أنه لا محل لتطبيق هذه المادة لأن القدر الزائد الذي تطالب بقيمته قد اغتصبه المشترون ويخرج عن الحدود الواردة في عقد البيع ولأن المطعون عليه الأخير قد وافق في ورقة المحاسبة المؤرخة ١٩٥٤/٣/٣١ على دفع قيمته ، وكان الثابت أن الزيادة في القدر المبيع التي طالبت الطاعة بقيمتها أمام محكمة أول درجة هي ذات الزيادة التي ادعت أمام محكمة ثاني درجة أنها تخرج عن الحدود الواردة في عقد البيع ، وكانت المادة ١١/٣ من قانون المرافعات قد أجازت للتصوم في الاستئناف مع بقاء موضوع الطلب الأصلي على حاله تغيير سببه والإضافة إليه ، لما كان ذلك ، فإن طلب الطاعة أمام محكمة الاستئناف بمقابل الزيادة الخارجة عن حدود عقد البيع لا يعد تغييراً لموضوع الطلب الأصلي الذي رفعت به الدعوى أمام محكمة أول درجة طالما أن القدر الزائد المطالب بقيمته لم يتغير وإن تغير سبب المطالبة إلى الغصب ، وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى بعدم قبول هذا الطلب الذي أبدته الطاعة أمام محكمة ثاني درجة تأسيساً على أنه طلب جديد ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث باقي أسباب الطعن . وإذا حجت محكمة الاستئناف نفسها بهذا التقرير القانوني الخاطيء عن تحقيق دفاع الطاعة بأن حقها في المطالبة بقيمة القدر الزائد عن المبيع لم يسقط بالتقادم المنصوص عليه في المادة ٤٣٤ من القانون المدني باعتبار أن هذا القدر يخرج عن حدود عقد البيع وكان محلاً لاتفاق خاص بين الطرفين ، فإنه يتعين إعادة القضية إلى تلك المحكمة لتحقيق هذا الدفاع والفصل في الدعوى على ضوء ما يتكشف لها منه .

جلسة ١٧ من يناير سنة ١٩٦٧

برئاسة السيد المستشار الدكتور عبد السلام بلبح نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة
المستشارين : بطرس زغلول ، وأحمد حسن هيكل ، وأمين فتح الله ، وإبراهيم حسن طلام .

(١٩)

الطعن رقم ١٥٦ لسنة ٣٣ القضائية :

(١) تأمين . ”التأمين ضد السرقة“ . ”إلتزامات المؤمن“ . ”إلتزامات المؤمن له“ . ”إثبات وقوع الخطر“ . إثباتات . محكمة الموضوع . ”سلطانها في تقدير الدليل“ .

إختفاء الأشياء المؤمن عليها ضد السرقة . عدم كفايته لاستحقاق مبلغ التأمين ما لم
يثبت أنها اختفت بالسرقة . لا محل للتشدد في طلب دليل يقيني . كفاية قيام المؤمن
بالمباينة بالتبليغ وتقديم بيانات دقيقة قريية التصديق . سلطة محكمة الموضوع في تكوين
حقيقتها من مسلك المؤمن له .

(ب) حكم . ”تسبيب الحكم“ . ”التسبيب الكافي“ . محكمة الموضوع . ”سلطانها في تقدير الدليل“ .

لقاضي الموضوع سلطة تحصيل فهم الواقع في الدعوى . كفاية إقامة قضاؤه على
أسباب سائلة تحمله . عدم وجوب تتبع حجج الخصوم والرد على كل منها استقلالاً .

(ج) إثباتات . ”الإقرار“ .

رغبة الخصم في تسوية النزاع . عدم اعتبارها لإقراراً بحق خصمه .

١ - لا يكفي في عقد التأمين ضد السرقة - يستحق المؤمن له مبلغ التأمين -
مجرد تحقق اختفاء الأشياء المؤمن عليها ، وإنما يتعين على المؤمن له أن يثبت
أن هذه الأشياء قد اختفت بسرقتها ، وإذا كان إعمال مبدأ حسن النية في عقد
التأمين ضد السرقة يستوجب عدم التشدد مع المؤمن له ، فلا يتطلب منه أن يقدم

دليلا يقبلها على وقوع الحادث لصعوبة ذلك في بعض الحالات إذا كانت المارقة مما لم يقدّم عليها دليل مادي ينبىء عنها ، وعلى تقدير أن الوقت قد لا يتسع لتقديم هذا الدليل ، إلا أن ذلك لا يمنع من تاحية أخرى من وجوب مبادرة المؤمن له بالتبليغ وأن يكون دقيقا فيما يقدمه من بيانات وأن يكون ما أبلغ عنه قريبا إلى التصديق لتتخذ محكمة الموضوع من مسلكه سندا لتكوين عقيدتها بشأن صحة وقوع الحادث المبلغ عنه وذلك حماية للمؤمن الذى يتعرض بسبب تقديم المؤمن له بيانات غير صحيحة إلى تأمين مخاطر وهمية مما يضعف من قدرته على مواجهة المخاطر الحقيقية والتي تحدث لسائر المؤمن لهم .

٢ — لقاضى الموضوع السلطة التامة فى تحصيل فهم الواقع فى الدعوى ، وبحسبه أن يبين الحقيقة التى اقتنع بها وأن يقيم قضاءه على أسباب سائغة تكفى لحمله . ولا عليه بعد ذلك أن يتبع الخصوم فى مختلف أقوالهم وحججهم وطلباتهم ويرد استقلالاً على كل قول أو حجة أو طلب أثاروه ، ما دام قيام الحقيقة التى اقتنع بها وأورد دليلها فيه الرد الضمنى المسقط لتلك الأقوال والحجج والطلبات .

٣ — إبداء الخصم رغبته فى تسوية النزاع لا يفيد حتماً وبطريق اللزوم استمرار هذه الرغبة فى كل الأوقات ، كما لا يفيد إقراره بحق خصمه .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تتحصل فى أن الطاعنة أقامت الدعوى رقم ٩٥٨/٩٤٧ مدنى كلى الاسكندرية ضد الشركة المطعون عليها طالبة الحكم بإلزامها بأن تدفع لها مبلغ ٢٢٣٥٠ ج، وقالت فى بيان دعواها إنه بموجب وثيقة تأمين مؤرخة ٣٠ يولية سنة ١٩٥٧ أمنت لدى الشركة المذكورة على قطعتين من الحلى ضد السرقة والضياع فى مصر وفى بعض

بلاد معينة بالخارج عن المدة من ٣١ يولييه حتى ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٥٧ ، وأنه في يوم ٩ سبتمبر سنة ١٩٥٧ أثناء وجود الطاعنة في مدينة جاردوني ريفيرا بايطاليا وهي من البلاد التي تشملها هذه الوثيقة — تركت سيارتها بما فيها من أمتعة تخصها أمام أحد الفنادق بها لتناول غذاءها فيه ، ولما عادت إلى السيارة بعد أقل من ساعة وجدت زجاجها مكسورا واكتشفت ضياع إحدى الحقيائب منها بما فيها من مجوهرات كانت من بينها الحليتان المؤمن عليهما فأبلغت شرطة المدينة المشار إليها عن الحادث وسارعت إلى إخطار المطعون ضدها به وقدمت لها صورة من محضر الشرطة وشهادة من الشخص المكلف بحراسة السيارات في المكان الذي وقع فيه الحادث ، غير أن المطعون ضدها امتنعت عن الوفاء لما بمبلغ التأمين فأقامت عليها هذه الدعوى للطالبة به . ودفعت المطعون عليها الدعوى بأن واقعة السرقة مكنوبة الأساس وبتاريخ ٢٩ يونيه سنة ١٩٦٠ قضت محكمة أول درجة برفض الدعوى فاستأنفت الطاعنة هذا الحكم لدى محكمة استئناف الاسكندرية وقيد استئنافها برقم ١٦/٤٦٠ ق ، وبتاريخ ١٦ يونيه سنة ١٩٦٢ قضت محكمة الاستئناف بإحالة الدعوى إلى التحقيق لثبوت الطاعنة أنها وضعت الحليتين المؤمن عليهما فعلا في السيارة وأنها سرقنا بالكيفية التي صورتها ، وبعد انتهاء التحقيق قضت المحكمة بتاريخ ١٨ فبراير سنة ١٩٦٣ بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرتين أبدت فيهما الرأي برفض الدعوى وباجلسة المحددة لنظره تمسكت النيابة بهذا الرأي .

وحيث إن الطعن يقوم على ثلاثة أسباب تنعى الطاعنة في السبب الأول منها على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك تقول إنه على الرغم من أنها قدمت لمحكمة الموضوع الوثائق الدالة على أنها درجت منذ زمن بعيد على التأمين لدى هذه الشركة على مجوهراتها كلما سافرت إلى الخارج ولم يسبق أن تقدمت لها بأي مطالبة مما يدل على حسن نيتها . وإذ أنكرت المطعون عليها ذلك وأتهمتها بسوء النية والغش وتعهد بإحداث الخطر المؤمن منه وقدمت للتدليل على ذلك إقرارا حصلت عليه من قومندان الشرطة في مدينة جاردوني يفيد أن الحادث قد أبلغ عنه في اليوم السابق على اليوم الذي ادعت الطاعنة أنه وقع فيه ،

وعلى الرغم من أن أصول 'عقد التأمين تقضى بافتراض حسن نية المؤمن له الذى لا يكلف عند وقوع الحادث بأكثر من الإخطار عنه خلال المدة المقررة بوثيقة التأمين وحسبه أن يبين بلمحاز فى إخطاره الظروف الأساسية التى وقع فيها دون أن يلتزم ببيان تفصيلى عنه أو بتقديم الدليل على كيفية وقوعه ، إلا أن محكمة أول درجة قبلت دفاع المطعون ضدها المشار إليه بحالته وافترضت سوء نية الطاعنة وتابعتها محكمة الاستئناف فى ذلك حين كلفت الطاعنة بتقديم الدليل على وقوع السرقة مع أن المطعون ضدها هى المكلفة بإثبات ما نسبته إلى الطاعنة من تعدد إحداث الخطر المؤمن منه ، فنقلت المحكمة بذلك عبء الإثبات على خلاف مقتضى حكم القانون . هذا إلى أن الحكم أخطأ فى تطبيق القانون إذ أهدر شهادة زوج الطاعنة على أساس ما افترضه أيضا من سوء نية الطاعنة على الرغم من أن هذه الشهادة صحيحة وتتفق مع حقيقة الواقع فى الدعوى .

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أنه لا يكفى فى عقد التأمين ضد السرقة ليستحق المؤمن له مبلغ التأمين بمجرد تحقق اختفاء الأشياء المؤمن عليها ، وإنما يتعين على المؤمن له أن يثبت أن هذه الأشياء قد اختفت بسرقتها . وإذا كان لإعمال مبدأ حسن النية فى عقد التأمين ضد السرقة يستوجب عدم التشدد مع المؤمن له فلا يتطلب منه أن يقدم دليلا يقينيا على وقوع الحادث لصعوبة ذلك فى بعض الحالات إذا كانت السرقة مما لم يرقم عليها دليل مادي ينبئ عنها ، وعلى تقدير أن الوقت قد لا يتسع لتقديم هذا الدليل ، إلا أن ذلك لا يمنع من ناحية أخرى من وجوب مبادرة المؤمن له بالتبليغ وأن يكون دقيقا فيما يقدمه من بيانات وأن يكون ما أبلغ عنه قريبا إلى التصديق لتتخذ محكمة الموضوع من مسلكه سندا لتكوين عقيدتها بشأن صحة وقوع الحادث المبلغ عنه وذلك حماية للمؤمن الذى يتعرض بسبب تقديم المؤمن له بيانات غير صحيحة إلى تأمين مخاطر وهمية مما يضعف من قدرته على مواجهة المخاطر الحقيقية التى تحدث لسائر المؤمن لهم . ولما كان الثابت من أسباب الحكم الابتدائى أن المطعون ضدها قد دفعت دعوى الطاعنة بأن ما أبلغت عنه هذه الأخيرة من سرقة الخليتين المؤمن عليهما لا يمثل الحقيقة ، وأن الطاعنة لم تقدم بأى دليل على وقوع السرقة سوى محضر الشرطة فى مدينة جاردوني بإيطاليا وهو

لا يبدو أن يكون مذكورة بأقوالها لا تصلح — باعتبارها من صنعها — دليلاً لمصداقتها ، وأن السرقة بالصورة التي ادعتها الطاعنة أمر تحوطه الشبهات ، وكان الحكم قد استدل على صحة دفاع المطعون ضدها بأن ما ورد في المحضر الذي قدمته الطاعنة عن حصول الحادث والتبليغ عنه في يوم ٩ سبتمبر سنة ١٩٥٧ يناقض شهادة قومندان الشرطة في مدينة جاردوني المقدمة من المطعون ضدها والتي تفيد أن ذلك التبليغ حصل يوم ٨ سبتمبر سنة ١٩٥٧ ، وأن السرقة طبقاً لما ذكرته الطاعنة في إخطارها للمطعون ضدها عن الحادث قد وقعت في ظروف غامضة وفي وضع النهار مع أن سيارتها كانت تقف مع عشرين سيارة أخرى في مكان قريب من مكان الفندق الذي تناولت غذاءها فيه ، وبأن ما ذكرته الطاعنة في ذلك الإخطار من أنها وجدت زجاج سيارتها مكسوراً يناقض ما ذكرته من أنها وجدت البابين الأماميين لهذه السيارة غير مغلقين ، مع أنهما كانا قد أغلقا قبل دخولها الفندق ، وإذا حال الحكم المطعون فيه إلى هذه الأسباب وأضاف إليها في نطاق ممارسته لسلطته في تقدير الدليل أنه لا يطمئن إلى ما شهد به زوج الطاعنة تأييداً لدعواها ، وخلص من كل ذلك إلى اعتبار إدعاء الطاعنة بالسرقة محوطاً بالشبهات مما يجعل هذا الإدعاء بعيداً عن التصديق ، ثم رتب على ذلك قضاءه برفض الدعوى فإنه يكون قد التزم صحيح القانون ويكون النعي عليه بالخطأ في تطبيقه غير سديد .

وحيث إن الطاعنة تنعى في السببين الثاني والثالث على الحكم المطعون فيه مسخ الثابت في أوراق الدعوى والقصور في التسيب وفي بيان ذلك تقول إن الحكم استبعد أقوال شاهدها ورتب على ذلك اعتبار الدعوى بغير دليل في حين أن الطاعنة قدمت خطاباً صادراً لها من قنصل إيطاليا العام في الإسكندرية يفيد أنه بالاستعلام من سلطات الشرطة في الجهة التي وقع بها الحادث تبين أن الطاعنة أبلغت عنه ولم تسفر التحريات والتحقيقات عن معرفة الفاعل ، وأن جورج سافاس الوكيل السابق للشركة المطعون ضدها قد شهد على حسن سمعة الطاعنة . هذا إلى أن الحكم أغفل الرد على ما تمسكت به الطاعنة من أن المطعون ضدها كانت قد سلمت لها بطلباتها قبل رفع الدعوى وأرسلت لها إيصالاً بمبلغ التأمين موضوع المطالبة موقفاً عليه من وكيلها المتقدم الذكر وذلك

تمهيدا لأدائه لها فيما لو وقعت عليه بالتخالص . ولم يشر الحكم إلى ما ساقته الطاعنة في دفاعها من أن الحاضر عن المطعون ضدها أمام محكمة الاستئناف كان قد أقر بأنه قد تم الاتفاق بين موكلته ومعيدى التأمين في الخارج على تسوية هذا النزاع وهو ما ينطوي على إقرار من المطعون ضدها بوقوع الحادث .

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أنه لما كان لقاضى الموضوع السلطة التامة في تحصيل فهم الواقع في الدعوى وبحسبه أن يبين الحقيقة التي اقتنع بها وأن يقيم قضاءه على أسباب سائغة تكفى لجملة ولا عليه بعد ذلك أن يتبع الخصوم في مختلف أقوالهم وججهم وطلباتهم ويرد استقلالاً على كل قول أو حجة أو طلب أثاروه ما دام قيام الحقيقة التي اقتنع بها وأورد دليلها فيه الرد الضمنى المسقط لتلك الأقوال والجج والطلبات . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه وعلى ما سلف بيانه في الرد على السبب الأول قد انتهى من الموازنة بين الأدلة المقدمة في الدعوى وفي حدود سلطته الموضوعية إلى أن الطاعنة قد اخفقت في دعواها فإن في ذلك الرد الضمنى المسقط للخطاب المرسل للطاعنة من قنصل إيطاليا العام في الإسكندرية ولشهادة جورج سافاس الوكيل السابق للشركة المطعون ضدها . أما ما تثيره الطاعنة بشأن تسليم المطعون ضدها بطلباتها قبل رفع الدعوى وبشأن ما أبداه وكيلها أمام محكمة الاستئناف عن موافقة معيدى التأمين في الخارج على تسوية النزاع فإن الثابت من الأوراق أن المطعون ضدها دفعت دعوى الطاعنة منذ رفعت بأن واقعة سرقة الحليتين المؤمن عليهما مكتوبة من الأساس ، وأنه وإن أبدى وكيل المطعون ضدها بجلسة ٢٨ من أبريل سنة ١٩٦٢ أمام محكمة الاستئناف أن معيدى التأمين في الخارج قد وافقوا على تسوية النزاع إلا أن الثابت أن المطعون ضدها قد تمسكت أثناء نظر الدعوى بعد ذلك بدفاعها السابق إلى أن صدر الحكم فيها بجلسة ١٨ فبراير سنة ١٩٦٣ . لما كان ذلك ، وكانت رغبة الخصم في تسوية أى نزاع لا تفيد حتماً وبطريق اللزوم استمرار هذه الرغبة في كل الاوقات كما لا تفيد إقراره بحق خصمه . لما كان ذلك ، فإن ما تنعيه الطاعنة على الحكم من مسخ أو قصور في التسبيب على النحو الذى تثيره بسبب الطعن يكون على غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ١٨ من يناير سنة ١٩٦٧

برئاسة السيد المستشار أحمد زكي محمد نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
إبراهيم محمد هندی ، وصبري أحمد فرحات ، ومحمد نور الدين موسى ، وحسن أبو الفتوح الشربيني .

(٢٠)

الطعن رقم ٧٩ لسنة ٣١ القضائية :

ضرائب . " الضريبة العامة على الإرادة " . " استئناف قرارات لجنة الطعن " .
" ميعاده " . " استئناف " . " ميعاد الاستئناف " .

الضريبة العامة على الإرادة . قرارات لجنة الطعن . الطعن فيها أمام المحكمة الابتدائية .
استئناف الحكم . ميعاده .

ميعاد استئناف الأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية في الدعاوى المرفوعة
بالطعن في قرارات اللجان الخاصة بالضريبة العامة على الإرادة طبقاً للسادة ٥٤
من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ هو ثلاثون يوماً من تاريخ إعلانها .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن —
تتحصل في أن السيد / مصطفى محمد عبد الوهاب أقام الدعوى رقم ٨١ لسنة ١٩٥٨
بور سعيد الابتدائية ضد مصلحة الضرائب بالطعن في قرار لجنة الطعن الصادر
بتاريخ ١٩٥٨/٥/٢٦ طالباً تعديله واعتبار صافي إيراده الخاضع للضريبة العامة
على الإرادة في السنوات من ١٩٥٠ إلى ١٩٥٦ طبقاً لإقراراته . وتاريخ ١٩٥٩/٢/٢٧

حكمت المحكمة حضوريا وفي مادة تجارية (أولا) بقبول الطعن شكلا .
 (ثانيا) وفي خصوص الاعتراض الأول بقبوله وسريان خصم السبعة ونصف
 في المائة على جميع ما يتقاضاه الطاعن (ثالثا) وفي خصوص الاعتراضين الخاصين
 برسوم التأمين ضد الحوادث، وببدل الغذاء برفضهما وتأيد قرار اللجنة المطعون فيه
 في خصوصها (رابعا) بقبول الاعتراض الخاص بمبلغ الألف جنيه المثلثة للربح
 التجاري في سنة ١٩٥٠ واستبعادها من الإيراد (خامسا) وقبل الفصل في موضوع
 باقي الاعتراضات بنذب خير لبيان ما يتقاضاه الطاعن من أجر وملحقات لمعرفة
 الإيراد الكلى له وبيان حقيقة التكاليف الواجب خصمها من وماء الضريبة .
 واستأنفت مصلحة الضرائب هذا الحكم لدى محكمة استئناف المنصورة — طالبة
 إلغاءه فيما قضى به من قبول الاعتراضين الخاصين بنخصم الـ ٧,٥ ٪ عن كل
 ما يتقاضاه واستبعاد الألف جنيه الناتج من النشاط التجاري وقيد هذا الاستئناف
 برقم ٢٣ سنة ١ قضائية تجارى (مأمورية بور سعيد) . ودفع المستأنف عليه
 بسقوط الحق في الاستئناف لرفعه بعد الميعاد وطلب في الموضوع رفضه .
 وبتاريخ ٩ يناير سنة ١٩٦١ حكمت المحكمة بسقوط الحق في الاستئناف لرفعه
 بعد الميعاد وألزمت المستأنفة بالمصروفات ونحوها قرش مقابل أتعاب المحاماه .
 وطعنت مصلحة الضرائب في هذا الحكم بطريق النقض للسبب الوارد في التقرير
 وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون وقررت إحالته على هذه الدائرة حيث أصرت
 الطاعنة على طلب نقض الحكم ولم يحضر المطعون عليه ولم يبد دفاعا وقدمت النيابة
 العامة مذكرة أحالت فيها إلى مذكرتها الأولى وطلبت قبول الطعن .

وحيث إن حاصل سبب الطعن أن الحكم المطعون فيه قضى بسقوط الحق
 في الاستئناف لرفعه بعد الميعاد ومستندا في ذلك إلى أن الدعوى رفعت بالطعن
 في قرار خاص بالضريبة العامة على الإيراد وطبقا للمادتين ٩٤ من القانون رقم ١٤
 لسنة ١٩٣٩ ، ٤٠٢ من قانون المرافعات يكون ميعاد استئناف الحكم الصادر فيها
 هو عشرة أيام من تاريخ إعلانه ، ولا يغير من ذلك ما نصت عليه المادة ٢٠
 من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ بفرض ضريبة عامة على الإيراد من أن الطعن
 في قرارات اللجان يكون وفقا لما هو متصوص عليه في المادتين ٥٤ و٥٥ مكررا
 من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ ولا ما نصت عليه المادة ٩٩ من القانون رقم ١٤
 لسنة ١٩٤٩ .

لسنة ۱۹۳۹ من أن ميعاد استئناف الأحكام الصادرة طبقاً للمادة ۵۴ هو ثلاثون يوماً لأن الإحالة الواردة في المادة ۲۰ قاصرة على الطعن في قرارات اللجان ولا تنصرف إلى الطعن في الأحكام وحكم المادة ۹۹ قاصر على الطعن في الأحكام الصادرة في قرارات اللجان الخاصة بالضريبة على الأرباح التجارية والصناعية ، وهذا من الحكم خطأ ومخالفة للقانون ، لأنه وفقاً للمادة ۲۴ من القانون رقم ۹۹ لسنة ۱۹۴۹ تسرى على الضريبة العامة على الإيراد أحكام المواد من ۸۸ إلى ۱۰۳ من القانون رقم ۱۴ لسنة ۱۹۳۹ ومنها المادة ۹۹ وهي تنص على أن ميعاد استئناف الأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية طبقاً للمادة ۵۴ من القانون هو ثلاثون يوماً من تاريخ إعلان الحكم لائحة أيام ، وما قرره الحكم من أن المادة ۵۴ من القانون رقم ۱۴ لسنة ۱۹۳۹ لا تنظم إلا الطعن في قرارات لجان الطعن لا مفتح فيه لأن لكل من مصلحة الضرائب والممول وفقاً لهذه المادة "الطعن في قرار اللجنة أمام المحكمة الابتدائية منعقدة بهيئة تجارية خلال شهر من تاريخ إعلانه بالقرار" كذلك وما قرره من أن الحكم بالمادة ۹۹ من القانون رقم ۱۴ لسنة ۱۹۳۹ قاصر على الطعن في الأحكام الصادرة في قرارات اللجان الخاصة بالضريبة على الأرباح التجارية والصناعية فهو في غير محله لأن هذه المادة وردت في الكتاب الرابع من القانون وهو يتضمن أحكاماً عامة لكل الضرائب ولا يشترط لسريان حكمها إلا أن يكون الحكم قد صدر طبقاً للمادة ۵۴ من القانون وهذا الشرط متوافر في الدعوى .

وحيث إن هذا السبب في محله ذلك أنه وقد نصت المادة ۹۹ من القانون رقم ۱۴ لسنة ۱۹۳۹ على أن "يكون ميعاد استئناف الأحكام الصادرة من المحاكم منعقدة بهيئة تجارية طبقاً للمادة ۵۴ ثلاثين يوماً من تاريخ إعلان الحكم" كما نصت الفقرة الأخيرة من المادة ۲۰ من القانون رقم ۹۹ لسنة ۱۹۴۹ على أن "لكل من مصلحة الضرائب والممول الطعن في قرارات اللجنة وفقاً لما هو منصوص عليه في المادتين ۵۴ و ۵۵ مكرراً من القانون رقم ۱۴ لسنة ۱۹۳۹ ونصت المادة ۲۴ منه على أنه "في تطبيق أحكام هذا القانون تسرى الأحكام الواردة في الفصل الأول من الكتاب الرابع من القانون رقم ۱۴ لسنة ۱۹۳۹ الخاصة بحق الإطلاع ومسر المهنة كما تسرى أيضاً الأحكام المنصوص عليها

في المادة ٤٧ مكرر والمواد من ٨٨ إلى ١٠٣ من القانون المذكور " فإن ميعاد استئناف الأحكام الصادرة في الدعاوى المرفوعة بالطعن في قرارات اللجان الخاصة بالضريبة العامة على الإيراد يكون ثلاثين يوماً من تاريخ إعلانها. وإذا كان ذلك، وكان الثابت في الدعوى أنها رفعت بالطعن في قرار لجنة الطعن الخاصة بالضريبة العامة على الإيراد وصدر الحكم الابتدائي في ١٩٥٩/٢/٢٧ وأعلن إلى مصاحبة الضرائب في ١٩٥٩/١٠/١٢ واستأنفته في ١٩٥٩/١١/٩ وجرى الحكم المطعون فيه على أن ميعاد الاستئناف هو عشرة أيام وقضى بسقوطه لرفعه بعد الميعاد، فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يوجب نقضه .

جلسة ١٨ من يناير سنة ١٩٦٧

برئاسة السيد المستشار أحمد زكي محمد نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
محمد ممتاز نصار ، وإبراهيم عمر هندي ، ومحمد نور الدين عويس ، وحسن أبو الفتوح الشريبي .

(٢١)

الطعن رقم ٨٨ لسنة ٣١ القضائية :

حكم . " بيانات الحكم " . " أسماء الخصوم " . بطلان .

بيان أسماء الخصوم وصفاتهم في الحكم . وجوبه . صدور الحكم باسم ورثة الخصم
جملة دون بيان لأسمائهم . إفعال لبيان جوهري . أثره . بطلان الحكم .

وفقا للسادة ٣٤٩ من قانون المرافعات يجب أن يبين في الحكم " أسماء
الخصوم وصفاتهم وموطن كل منهم " والنقص أو الخطأ الجسيم في هذا البيان
يترتب عليه بطلان الحكم . وإذا كان الثابت من بيانات الحكم المطعون فيه أنه
صدر بإسم ورثة المستأنف جملة دون بيان لأسمائهم وأغفل بذلك بيانا جوهريا
من بياناته ، فإنه يكون باطلا .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكمين المطعون فيهما وسائر أوراق
الطعن — تحصل في أن لجنة تقدير الضرائب بالاسكندرية قدرت أرباح
المرحوم على محمد زكريا مورث المطعون عليهم في السنوات من سنة ١٩٣٩
إلى سنة ١٩٤٧ ولم يقبل هذه التقديرات وأقام الدعوى رقم ١٤٥٥ سنة ١٩٤٩

تجارى الاسكندرية الابتدائية بالطعن في هذا القرار طالبا تعديله وتقدير أرباح منشأته بالمبالغ التى حددها . وبتاريخ ١٢/٥/١٩٥٠ حكمت المحكمة حضوريا بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد قرار اللجنة المطعون فيه وألزمت الطاعن بالمصروفات وبمبلغ مائتى قرش مقابل أتعاب المحاماه لمصلحة الضرائب . واستأنف ورثته هذا الحكم لدى محكمة إستئناف الاسكندرية طالبين إلغاء واعتماد الأرباح طبقا لإقرارات مورثهم وقيد هذا الإستئناف برقم ١٥ سنة ١٣ ق . وبتاريخ ٢٩ يونيه سنة ١٩٥٩ حكمت المحكمة حضوريا بقبول الإستئناف شكلا وقبل الفصل في الموضوع بنائب مكتب الخبراء الحكوميين بالاسكندرية لنائب من يرى نذبه من الخبراء الحكوميين المحاسبين لأداء المأمورية الميمنة في أسباب هذا الحكم ، وبعد أن باشر الخبير مأموريته عادت وبتاريخ ١٢/١/١٩٦١ حكمت حضوريا وفي موضوع الاستئناف بإلغاء الحكم المستأنف وتقدير صافي أرباح مورث المستأنفين عن سنوات النزاع من سنة ١٩٣٩ إلى سنة ١٩٤٧ على التوالى بالمبالغ ١٣٠ ج و ١٦٣ ج و ١٦٣ ج و ١٦٩ ج و ٢٠٤ ج و ٢٠٤ ج و ٢٠٤ ج و ٢٠٤ ج وألزمت مصلحة الضرائب المستأنف عليها بالمصاريف المناسبة عن الدرجتين وبمبلغ ٢٠ ج مقابل أتعاب المحاماه عنهما . وطعنت مصلحة الضرائب في هذين الحكمين بطريق النقض للأسباب الواردة في التقرير وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون وقررت إحالته على هذه الدائرة حيث أصرت الطاعنة على طلب نقض الحكمين وطلب المطعون عليهم رفض الطعن وقدمت النيابة العامة مذكرة أحالت فيها على مذكرتها الأولى وطلبت رفض الطعن .

وحيث إن حاصل السبب الأول أن الحكمين المطعون فيهما صدرتا باسم ورثة "المرحوم على محمد زكريا" دون بيان لأسماء هؤلاء الورثة وموطن كل منهم وفي ذلك ما يبطلهما .

وحيث إن هذا السبب في محله ذلك أنه وفقا للمادة ٣٤٩ من قانون المرافعات يجب أن يبين في الحكم "أسماء الخصوم وصفاتهم وموطن كل منهم" والنقص أو الخطأ الجسيم في هذا البيان يترتب عليه بطلان الحكم — وإذا كان الثابت من بيانات الحكيم المطعون فيها أنها صدرا باسم "ورثة المرحوم علي محمد زكريا" جملة دون بيان لأسماء هؤلاء الورثة وأغفلا بذلك بيانا جوهريا من بياناتهما ، فإنهما يكونا باطلين ويتمين نقضهما لهذا السبب دون حاجة لبحث باقي الأسباب .

جلسة ١٨ من يناير سنة ١٩٦٧

برئاسة السيد المستشار أحمد زكي محمد نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
 محمد ممتاز نصار ، وإبراهيم عمر هندی ، ومحمد شبل عبد المقصود ، وحسن أبو الفتوح الشريفي .

(٢٢)

الطعن رقم ٣٤ لسنة ٣٣ القضائية :

عمل . ”التزامات صاحب العمل“ . ”أجر العامل“ . حكم . ”عيوب
 التدليل“ . ”القصور“ . ”ما يعد كذلك“ .

سلطة رب العمل في التمييز في الأجور بين عماله . المكافأة السنوية جزء من الأجر . صرفها
 على أساس الأجر الأصلي دون إعاقة الغلاء . اعتناء بعض الموظفين لتعاقد معهم على أساس الأجر
 الشامل . لا مخالفة للقانون ، دفاع جوهرى . إغفاله . قصور .

من حق صاحب العمل — على ما جرى به قضاء محكمة النقض — أن يميز
 في الأجور بين عماله لاعتبارات يراها^(١) ، وإذا كان ذلك وكانت المكافأة
 جزء من الأجر وقد تمسكت الشركة في دفاعها بأنها جرت في صرفها لعمالها وموظفيها
 على أساس واحد هو الأجر الأصلي وحده دون إعاقة الغلاء وذلك فيما عدا بعض
 موظفيها تعاقدت معهم على أساس الأجر الشامل ، ولم يرد القرار المطعون فيه
 على هذا الدفاع بينما هو دفاع جوهرى من شأنه لو صح أن يتغير وجه الرأى
 في النزاع ، وجرى في قضائه على ”وجوب مساواة العمال بالموظفين فيقتضى
 الأمر أن يكون الجميع سواسية في تقاضى المكافأة السنوية مضافا إليها غلاء المعيشة
 ولا يتميز فريق منهم على سواه“ فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه
 وجاء مشوبا بالقصور .

(١) الطعن رقم ٦٩ لسنة ٣٠ ق . جلسة ١٩٦٤/١٢/١٦ السنة ١٥ ص ١١٤٦ .
 والطعن رقم ٢٩٦ لسنة ٢٦ ق . جلسة ١٩٦٠/١١/٢٢ . السنة ١١ ص ٦٢١ .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من القرار المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن النقابة الفرعية لعمال صناعة المنتجات المعدنية بمحافظة الدقهلية تقدمت بشكوى إلى مكتب العمل بالمنصورة ضد شركة المحاريت والهندسة تطلب (١) اعتبار الحد الأدنى للأجر خمسة وعشرين قرشا اعتبارا من أول يناير سنة ١٩٦٢ (٢) وضع قاعدة ثابتة تنظم العلاوة ومقدارها ومواعيد صرفها (٣) اعتبار يوم المرض ويوم الإصابة بأجر كامل (٤) صرف منحة الميلاد دون التقيد بعدد الأولاد (٥) المساواة بين المسئولين في الشركة وبين العمال وباقي الموظفين المنتجين في إضافة إعانة غلاء المعيشة إلى المكافأة السنوية التي جرى العرف على صرفها محددة بأجر ثلاثة أشهر ، ولم يتمكن مكتب العمل من تسوية النزاع وأحاله إلى لجنة التوفيق التي أحالته إلى هيئة التحكيم لعدم إمكان التوفيق بين الطرفين وقيد بمجدول منازعات التحكيم بمحكمة استئناف المنصورة برقم ٣ لسنة ١٩٦٢ . وردت الشركة بأن مطالب النقابة لا محل لها لأنها حريصة على تطبيق القانون ورعاية حقوق عمالها وفي خصوص المطلب الخامس فقد جرت في تعاقداتها مع موظفيها وعمالها على منحهم مكافأة سنوية تحدد على أساس المرتب الأصلي دون علاوة الغلاء وطلب احتساب المكافأة لجميع العمال والموظفين على أساس الأجر الشامل هو في حقيقته طلب بزيادة الأجر على خلاف نصوص عقد العمل ، وإذا كان بعض موظفي الشركة يحصلون على المكافأة على أساس المرتب الأصلي مضافا إليه إعانة الغلاء في حالات استثنائية رأت الشركة بما لها من حق أن تمنحها لهم وقت التعاقد . وبتاريخ ٨ / ١٢ / ١٩٦٢ قررت الهيئة (أولا) قبول المطالبين الأول والثاني ورفع الحد الأدنى للأجر إلى خمسة وعشرين قرشا اعتبارا من أول فبراير سنة ١٩٦٢ (ثانيا) وضع قاعدة ثابتة تنظم العلاوة الدورية للعمال ومقدارها ومواعيد صرفها بما يتفق مع العدالة في التوزيع وتكافؤ

الفرص للجميع في حدود القوانين والقرارات واللوائح (ثالثا) مراعاة الدقة في تطبيق أحكام المادة ٦٣ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ بالنسبة للأيام التي يتخلفها العامل عن العمل لمرضه والمادة ٢٨ من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ بالنسبة لإصابة العامل (رابعا) تطبيق أحكام الأمر العسكري رقم ٩٩ لسنة ١٩٥٠ والجدول المرفق به في صرف علاوة غلاء المعيشة للعمال بالنسبة للعزاب وأصحاب الولد والولدين والثلاثة فأكثر (خامسا) وجوب مساواة العمال بسائر الموظفين في صرف المكافأة السنوية مع إضافة علاوة غلاء المعيشة وألزمت الشركة المدعى عليها بالمصاريف وطعنت الشركة في هذا القرار بطريق النقض للسببين الواردين في التقرير وعرض الطعن على هذه الدائرة حيث أصرت الطاعنة على طلب نقض القرار ولم تحضر المطعون عليها ولم تبد دفاعا وصممت النيابة العامة على رأيها الوارد في مذكرتها وطلبت قبول الطعن .

وحيث إن حاصل سببي الطعن أن القرار المطعون فيه قضى بوجوب مساواة العمال بسائر الموظفين في صرف المكافأة السنوية على أساس الأجر الشامل لعلاوة الغلاء مستندا في ذلك إلى وجوب المساواة بين جميع العاملين بالشركة ، وهو خطأ ومخالفة للقانون وقصور ، إذ أن المكافأة تعتبر جزءا من الأجر متى توافرت شروطها وهو ما يتعين معه أن يكون لصاحب العمل حق التمييز فيما بين عماله للاعتبارات التي يقدرها وليس ثمة قاعدة قانونية تلزم صاحب العمل بأن يسوى بين عماله في الأجر المقرر لكل منهم وقد جرت الشركة على صرفها لجميع عمالها وموظفيها على أساس واحد وهو الأجر الأصلي وحده دون إعانة الغلاء وذلك فيما عدا بعض حالات استثنائية لبعض موظفيها تعاقدت معهم على أساس الأجر الشامل ، ومع تمسك الشركة بهذا الدفاع فإن القرار المطعون فيه لم يرد عليه وقضى بتعميم صرف المكافأة لجميع الموظفين والعمال بالأجر الشامل .

وحيث إن هذا النعي في محله ذلك أن من حق صاحب العمل — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أن يميز في الأجور بين عماله لاعتبارات يراها ، وإذ كان ذلك ، وكانت المكافأة جزءا من الأجر ، وقد تمسكت الشركة في دفاعها بأنها جرت في صرفها لعمالها وموظفيها على أساس واحد هو الأجر الأصلي وحده

دون إعانة الغلاء وذلك فيما عدا بعض موظفيها تعاقبت معهم على أساس الأجر
الشامل ، ولم يرد القرار المطعون فيه على هذا الدفاع بينما هو دفاع جوهري
من شأنه لو صح أن يتغير وجه الرأي في النزاع ، وجرى في قضائه على " وجوب
مساواة العمال بالموظفين فيقتضى الأمر أن يكون الجميع سواسية في تقاضى
المكافأة السنوية مضافا إليها غلاء المعيشة ولا يتميز فريق منهم على سواه " فإنه
يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه وجاء مشوبا بالقصور بما يوجب
نقضه .

جلسة ١٩ من يناير سنة ١٩٦٧

برئاسة السيد المستشار محمود توفيق اسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
حافظ محمد بدوي ، وعباس حلمي عبد الجواد ، وسليم راشد أبو زيد ، ومحمد أبو حمزة مندور .

(٢٣)

الطعن رقم ١١ لسنة ٣٣ القضائية :

مسئولية "مسئولية تقصيرية" . "مسئولية المكلف بالرقابة" .
"دفع المسؤولية" .

مسئولية المكلف بالرقابة عن الأعمال غير المشروعة التي تقع ممن هم في رقابته . مسئولية مبنية على خطأ مفترض افتراضا قابلا لإثبات العكس . المفاجأة في وقوع الفعل الضار لا ترفع المسؤولية إلا إذا كان من شأن هذه المفاجأة نفي علاقة السببية المفترضة بين الخطأ المفترض في جانب المكلف بالرقابة وبين الضرر الذي أصاب المضرور . عدم تحقق ذلك إلا إذا بلغت المفاجأة حدا ما كانت تجدى معه المراقبة في منع وقوعه وكان الضرر لا بد واقعا ولو قام متولى الرقابة بواجب الرقابة .

مسئولية المكلف بالرقابة عن الأعمال غير المشروعة التي تقع ممن هم في رقابته — وهي مسئولية مبنية على خطأ مفترض افتراضا قابلا لإثبات العكس — لا ترتفع في حالة وقوع الحادث الذي سبب الضرر للغير مفاجأة إلا إذا كان من شأن هذه المفاجأة نفي علاقة السببية المفترضة بين الخطأ المفترض في جانب المكلف بالرقابة وبين الضرر الذي أصاب المضرور ، وهذا لا يتحقق إلا إذا ثبت لمحكمة الموضوع أن المفاجأة في وقوع الفعل الضار بلغت حدا ما كانت تجدى معه المراقبة في منع وقوعه وأن الضرر كان لا بد واقعا حتى ولو قام متولى الرقابة بواجب الرقابة بما ينبغي له من حرص وحناية . فإذا كانت محكمة الموضوع رأت في حدود سلطتها التقديرية أن الفعل الضار ما كان ليقع لو أن المكلف بالرقابة (الطاعن) قام بواجب الرقابة المفروض عليه فإنها بذلك تكون قد نفت ما تمسك به الطاعن من أن ظرف المفاجأة الذي لا بس الفعل ، كان من شأنه أن يجعل وقوعه

مؤكدًا ولو كان هو قد قام بواجب الرقابة وما دام الحكم المطعون فيه قد انتهى بأسباب سائغة إلى أن المفاجأة — المدماة — لم يكن من شأنها نفي علاقة السببية المفترضة بين الخطأ المفترض في جانب المكلف بالرقابة وبين الضرر فإنه إذ لم يعتبر دفاع الطاعن بحصول الفعل الضار مفاجأة سببا لإعفائه من المسؤولية المقررة في المادة ١٧٣ من القانون المدني لا يكون مخططا في القانون .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تحصل في أن المطعون ضده الأول بصفته وليا طبيعيا على ابنته القاصر حسين أقام الدعوى رقم ٣٦٨ سنة ١٩٥٩ كلى طنطا على الطاعنين ووزير التربية والتعليم (المطعون ضده الثاني) وعلى المطعون ضده الثالث بصفته وایا طبيعيا على ابنه القاصر العزب محمود ربيع وطلب إلزامهم جميعا متضامنين بأن يدفعوا له ثلاثة آلاف جنيه على سبيل التعويض قائلا في بيان دعواه إنه في يوم ٢٨ من أكتوبر سنة ١٩٥٧ تعدى ابن المطعون ضده الثالث المذكور على ابنه القاصر حسين أثناء وجودهما بمدرسة كفر عنان الابتدائية التي يدرسان فيها وأحدث بعينه اليسرى عمدا إصابة تخلفت عنها عاهة مستديمة هي فقد إبصار هذه العين . وقد أجرت النيابة تحقيقا عن هذا الحادث قيد برقم ٨١ سنة ١٩٥٧ جنایات أحداث زقى وقدمت الصبي الجاني للمحاكمة وقضت المحكمة الجنائية في ١٣ من ديسمبر سنة ١٩٥٨ بإدائته وبتسليمه لمن له حق الولاية على نفسه وأنه لما كان الطاعن الأول بوصفه ناظرا للمدرسة التي وقع فيها الحادث وباقي الطاعنين بوصفهم مشرفين على الطلبة وقت وقوعه والمطعون ضده الثاني الذي تتبعه تلك المدرسة مسئولين قانونا مع محدث العاهة عن تعويض الضرر الذي أصاب ابنه فقد طلب إلزامهم متضامنين مع محدث العاهة ممثلا في وليه

المطعون ضده الثالث بأن يدفعوا له — بصفته — التعويض الذي قدره بمبلغ ثلاثة آلاف جنيه . وفي ٢٨ من مارس سنة ١٩٦١ حكمت محكمة طنطا الابتدائية بإلزام المطعون ضده الثالث بصفته وليا طبيعيا على إبنه القاصر العزب بأن يدفع للمطعون ضده الأول بصفته مبلغ مائتي جنيه والمصروفات المناسبة ورفضت المحكمة الدعوى قبل باقي المدعى عليهم — فاستأنف المطعون ضده الأول هذا الحكم لدى محكمة استئناف طنطا وقيد استئنافه برقم ١٤ سنة ١٢ قضائية . وفي ١٢ من نوفمبر سنة ١٩٦٢ حكمت تلك المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف بالنسبة للطاعنين والمطعون ضده الثاني (وزير التربية والتعليم) وبتعديله بالنسبة للمطعون ضده الثالث وإلزامهم جميعا متضامنين بأن يدفعوا للمطعون ضده الأول بصفته ألف جنيه والمصاريف المناسبة من الدرجتين فطعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض بتقرير تاريخه ١٠ يناير سنة ١٩٦٣ وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها رأيها برفض الطعن وباجلسة المحددة لنظره أمام هذه الدائرة صممت النيابة على هذا الرأي .

وحيث إن الطعن بنى على سببين ينحى الطاعنون في أولهما على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسيب وفي بيان ذلك يقولون إن محكمة أول درجة قضت بعدم مسئوليتهم على أساس أن الحادث حصل فجأة بحيث ما كانت تجدى المراقبة في منعه غير أن محكمة الاستئناف خالفها في ذلك وقضت بإلزامهم بالتعويض على أساس انتفاء الرقابة من جانبهم مع أن توفر عنصر المفاجأة في الحادث يؤدي إلى رفع مسئوليتهم عنه حتى بفرض ثبوت عدم قيامهم بواجب الرقابة ولقد خلط الحكم المطعون فيه بين عنصرى المفاجأة والرقابة فاكتمى في نفي عنصر المفاجأة بالتدليل على انتفاء الرقابة مع أن كلا من العنصرين مستقل عن الآخر ومع أن عدم توفر الرقابة من جانب المكلف بها لا يؤدي إلى مسئوليته إذا ثبت وقوع الحادث مفاجأة وذلك على أساس أن قيامه بواجب الرقابة ما كان ليحول دون تلافى الضرر ومن ثم يكون ما ذهب إليه الحكم المطعون فيه من دمج العنصرين أحدهما بالآخر ومن الاكتفاء في التدليل على نفي عنصر المفاجأة بالقول بانعدام الرقابة خطأ في القانون كما أن إغفاله الرد على ما جاء بأسباب الحكم الابتدائي بشأن التدليل على وقوع الحادث فجأة بحيث ما كانت الرقابة لتجدى في تفاديه يجعل الحكم المطعون فيه مشوبا بالقصور .

وحيث إن هذا النعى مردود بأن مسئولية المكلف بالرقابة عن الأعمال غير المشروعة التي تقع ممن هم في رقابته — وهي مسئولية مبلية على خطأ مفترض افتراضا قابلا لإثبات العكس — لا يرتفع في حالة وقوع الحادث الذي سبب الضرر للغير مفاجأة إلا إذا كان من شأن هذه المفاجأة نفي علاقة السببية المفترضة بين الخطأ المفترض في جانب المكلف بالرقابة وبين الضرر الذي أصاب المضرور — وهذا لا يتحقق إلا إذا ثبت لمحكمة الموضوع أن المفاجأة في وقوع الفعل الضار بلغت حدا ما كانت تجدى معه المراقبة في منع وقوعه وأن الضرر كان لا بد واقعا حتى ولو قام متولى الرقابة بواجب الرقابة بما ينبغي له من حرص وعناية — ولما كان الحكم المطعون فيه بعد أن استعرض الأقوال التي أدلى بها الطاعنون والطالب المصاب والطالب المعتدى في محضر ضبط الواقعة وفي تحقيق النيابة قرر الحكم ما يأتي ” وحيث إن المحكمة تستخلص من التحقيقات ومن أقوال ناظر المدرسة (الطاعن الأول) وأقوال المشرفين المستأنف عليهم الثاني والرابع والخامس (باقي الطاعنين) والطالب المعتدى والمجنى عليه أن الرقابة كانت متفنية وقت وقوع الحادث حتى أن أحدا من المشرفين لم يكن موجودا ولم ير أيهم الواقعة وليس بصحيح ما رواه المستأنف عليه الثالث (الطاعن الثالث) من أنه سحب المجنى عليه إلى الناظر ذلك أن الأخير أكد في صراحة أن طالبا آخر هو الذي سحب المجنى عليه وأبلغه عن الواقعة وعمن ارتكبها ثم تبين من التحقيقات أنه أحضر هذا الطالب المبلغ لوالد المجنى عليه ليروي له ما حصل ولم ينكر الناظر هذه الواقعة ثم عاد ناظر المدرسة وأكد أيضا أن المشرفين نقلوا إليه الواقعة عما رواه لهم الطلبة — ولو أن المشرفين قاموا بواجبهم وتواجدوا في فناء المدرسة وقت تغيير الحصص لتغير الوضع وخشيم الطلبة فلا يرتكب أحدهم مثل ما وقع ” ومفاد ذلك أن محكمة الاستئناف رأت في حدود سلطتها التقديرية أن الحادث بالصورة التي وقع بها ما كان ليقع لو أن الطاعنين قاموا بواجب الرقابة المفروض عليهم وبذلك تكون قد نفت ما تمسك به الطاعنون وما ساء لهم فيه الحكم الابتدائي من أن ظرف المفاجأة الذي لا بس الحادث كان من شأنه أن يجعل وقوعه مؤكدا ولو كانوا قد قاموا بواجب الرقابة ، ومادام الحكم المطعون فيه قد انتهى بأسباب سائفة إلى أن المفاجأة في وقوع الحادث التي قال بها الطاعنون لم يكن من شأنها نفي علاقة السببية المفترضة بين الخطأ المفترض في جانب الطاعنين وبين الضرر

الذى أصاب ابن المطعون ضده الأول فإنه إذ لم يعتبر دفاع الطاعنين بمحصل الحادث مفاجأة سببا لإعفائهم من المسؤولية المقررة في المادة ١٧٣ من القانون المدني لا يكون مخطئا في القانون — وما دامت المحكمة قد قدرت في حدود سلطتها التقديرية وبما لا معقب عليه أن الفعل غير المشروع الذى سبب الضرر لابن المطعون ضده الأول ما كان ليقع لو أن الطاعنين قاموا بواجب الرقابة المفروض عليهم فإنه لا يعيب حكما ما ورد فيه بعد ذلك في موضع آخر منه من أن الطاعنين ليس لهم التمسك بأن الحادثة كانت نتيجة ظرف فجائي للتخلص من المسؤولية ما دام أن القيام بواجب الرقابة المفروضة لم يحم عليه أى دليل — ذلك أن الحكم قد اتبع هذا القول بالإحالة إلى ما أسلف بيانه في أسبابه السابقة على هذا القول والتي تتضمن الرد الكافي والصحيح في القانون على دفاع الطاعنين بمحصل الحادث مفاجأة مما لم يكن معه الحكم في حاجة بعد ذلك إلى التعرض لهذا الدفاع مرة أخرى وبالتالي تعتبر هذه الأسباب اللاحقة نافلة يستقيم الحكم بدونها فمهما اعتورها من خطأ فلا يؤثر في سلامة الحكم — أما عن تعيب الحكم بالقصور لعدم رده على ما تضمنته أسباب الحكم الابتدائي عن توفر ظرف المفاجأة في الحادث وعدم إمكان تفاديه فإنه مردود بأن ما انتهت إليه محكمة الاستئناف في حكمها المطعون فيه وفي حدود سلطتها التقديرية من أن الفعل غير المشروع الذى ألحق الضرر بابن المطعون ضده الأول ما كان ليقع لو أن الطاعنين قاموا بواجب الرقابة المفروض عليهم قانونا يتضمن الرد على ما قرره الحكم الابتدائي مخالفا لهذا الرأي . هذا إلى أن محكمة الاستئناف إذا ألغت الحكم الابتدائي لا تكون ملزمة بالرد على جميع ما تضمنته أسبابه متى أقامت حكما هي على ما يسوغه من الاعتبارات .

وحيث إن حاصل السبب الثاني أن الحكم المطعون فيه خالف الثابت في الأوراق ذلك أنه دلت على انتفاء الرقابة من جانب الطاعنين بما قاله من أن أحدا من المشرفين لم يكن موجودا بفناء المدرسة وقت الحادث ولم ير أحد منهم وقوعه وأن مارواه الأستاذ خالد الجمل أحد المشرفين (الطاعن الثالث) من أنه صحب المجنى عليه إلى الناظر فور وقوع الحادث ليس بصحيح لأن هذا الناظر أكد أن طالبا آخر هو الذى صحبه — وإذ كان الثابت من التحقيقات أن والد المصاب أكد

صحة الواقعة التي أنكرها الحكم إذ قرر في تحقيقات النيابة أن ابنه عندما أخبره بالحادث ذكر له أن المدرس اصططحبه إلى الناظر عقب حصول الحادث كما أن ناظر المدرسة قرر في هذه التحقيقات أنه لا يذكر إذا كان أحد المشرفين رأى الحادث أم لم يره فإن الحكم المطعون فيه إذ قال بطريق التأكيد بعدم وجود أحد من المشرفين بفناء المدرسة وقت وقوع الحادث فإن هذا القول يكون مخالفاً للثابت في الأوراق ولما أثبتته الحكم الابتدائي من أن المشرف الأستاذ خالد مجاهد وجد أثناء سروره بفناء المدرسة المصاب يبكي فأخذه إلى الناظر .

وحيث إن هذا النعى مردود بأنه لما كان يبين من تحقيقات النيابة أن الطاعن الأول وهو ناظر المدرسة ذكر في أقواله أكثر من مرة أن الذي أبلغه بالحادث وأحضر له المصاب هو تلميذ لا يذكر اسمه كما أن الطاعنين الثاني والثالث والرابع المشرفين ذكروا في هذه التحقيقات أن أحدا منهم لم ير الحادث وقت حصوله فإن الحكم المطعون فيه إذ اسند إلى الطاعن الأول أنه أكد في صراحة أن طالبا آخر هو الذي صحب المجنى عليه إليه وأبلغه بالحادث لا يكون مخالفاً للثابت في تلك التحقيقات كما أن الحكم إذ استخلص مما قرره المشرفون أنفسهم في تحقيقات النيابة من أن أحدا منهم لم ير الحادث وقت حصوله ومما قرره ناظر المدرسة في هذه التحقيقات من أن الذي أبلغه بالحادث وأحضر إليه المصاب هو طالب بالمدرسة وليس أحد المشرفين — إذ استخلص من ذلك عدم وجود أحد منهم في فناء المدرسة وقت تغيير الحصص وهو الوقت الذي وقع فيه الحادث فإن هذا الاستخلاص يكون سائغا ولا مخالفة فيه للثابت في الأوراق — ولا يؤثر في سلامته أن والد المصاب ذكر في تحقيقات النيابة أن ابنه أخبره بأن مدرسا صحبه إلى الناظر عقب حصول الحادث ذلك أن تقدير أقوال الشهود واستخلاص الواقع منها مما يستقل به قاضي الموضوع فلا على محكمة الاستئناف إن هي أخذت في هذا الخصوص بأقوال ناظر المدرسة دون أقوال والد المصاب إذ الأمر في ترجيح أقوال شاهد على أقوال آخر يرجع إلى ما يطمئن إليه وجدانها ولا معقب لمحكمة النقض عليها في ذلك كما أنه لاضيرها أن تذهب في تقدير أقوال الشهود مذهباً مخالفاً لتقدير محكمة الدرجة الأولى .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعينا رفضه .

جلسة ١٩ من يناير سنة ١٩٦٧

برئاسة السيد المستشار محمد توفيق اسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
محمد عبد اللطيف ، وعباس حلي عبد الجواد ، ومحمد أبو حمزة مندور ، ومحمد صدقي البشيدني .

(٢٤)

الطعن رقم ١٥ لسنة ٣٣ القضائية :

(١) بيع . " حق المشتري في حبس الثمن " . التزام . " تنفيذ الإلتزام " .
" حق الحبس " .

للمشتري حبس ما لم يدفع من الثمن ولو لم يقع تعرض له بالفعل إذا تبين وجود
سبب جدي يخشى منه نزع المبيع من يده ولو كان مستحق الأداء حتى يزول الخطر الذي
يهدده . سقوط هذا الحق بالنزول عنه بعد ثبوته أو بالاتفاق على عدم استعماله . لم
المشتري وقت الشراء بالسبب الذي يخشى منه نزع المبيع من يده لا يكفي للدلالة على النزول
عن حق الحبس ما دام أنه لم يشتر ساقط الخيار . (المادة ٣٣١ مدني قديم والمادة
٤٢٧/٢ و ٣ من القانون القائم) .

(ب) التزام " تنفيذ الإلتزام " . " حق الحبس " .

استعمال الحق في الحبس لا يقتضي إعادارا ولا الحصول على ترخيص من القضاء .

(ج) بيع " الوفاء بالثمن " . عقد " فسخ العقد " . " الشرط الفاسخ " .
إلتزام . " حق الحبس " .

الشرط الفاسخ جزاء عدم الوفاء بالثمن في المعاد المتفق عليه . عدم تحققه إلا إذا
كان التخلف عن الوفاء بغير حق . قيام حق المشتري في حبس الثمن . لا عمل للشرط
الفاسخ ولو كان مريحا .

(د) إلتزام . " إنقضاء الإلتزام " . وفاء . " العرض الحقيقي والإيداع " .

قيام العرض الحقيقي المشفوع بالإيداع مقام الوفاء . شرطه أن يكون رفض الدائن
قبول الوفاء المعروض بغير مبرر .

١ — مفاد نص المادة ٣٣١ من القانون المدنى الملغى والتي تقابل المادة ٣٢٧/٢ من القانون القائم ، أن المشرع لم يقصر حق المشتري في حبس الثمن على حالة وقوع تعرض له بالفعل وإنما أجاز له هذا الحق أيضا ولو لم يقع هذا التعرض إذا تبين وجود سبب جدى يخشى معه نزع المبيع من يده . فمجرد قيام هذا السبب لدى المشتري ينحول له الحق في أن يحبس ما لم يكن قد أداه من الثمن ولو كان مستحق الأداء حتى يزول الخطر الذى يهدده وذلك ما لم يكن قد نزل عن هذا الحق بعد ثبوته له أو كان في العقد شرط يمنعه من استعماله .

وعلم المشتري وقت الشراء بالسبب الذى يخشى معه نزع المبيع من يده لا يكفي بذاته للدلالة على نزوله عن هذا الحق لأنه قد يكون محيطا بالخطر الذى يهدده ويكون في نفس الوقت معتمدا على البائع في دفع هذا الخطر قبل استحقاق الباقي في ذمته من الثمن ما دام أنه لم يشتر ساقط الخيار . وإذا كان إكتشاف المشتري أن المبيع أو بعضه غير مملوك للبائع يعتبر من الأسباب الجدية التى يخشى معها نزع المبيع من تحت يده فإنه يجوز للمشتري أن يحبس ما لم يؤده من الثمن حتى ولو كان المالك الأصل لم يرجع عليه بدعوى الاستحقاق أو ينازعه بعد في المبيع .

٢ — استعمال الحق في الحبس لا يقتضى إعدارا ولا الحصول على ترخيص من القضاء .

٣ — الشرط الفاسخ المقرر جزاء على عدم وفاء المشتري بالثمن في الميعاد المتفق عليه لا يتحقق إلا إذا كان التخلف من الوفاء بغير حق فإن كان من حق المشتري قانونا أن يحبس الثمن عن البائع فلا عمل للشرط الفاسخ ولو كان صريحا .

٤ — يشترط لقيام العرض الحقيقى المشفوع بالإيداع مقام الوفاء أن يكون رفض الدائن قبول الوفاء المعروض بغير مبرر .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق

تتحصل في أنه بعقد ابتدائي تاريخه ١٠ فبراير سنة ١٩٤٧ باع المطعون ضده للطاعن أرضا زراعية مساحتها ثلاثون فدانا كائنة بزمام المحمودية مركز دكرنس، بثمان قدره ٣٦٦٠ جنيها دفع منه المشتري مبلغ ٦٠٠ جنيه وقت العقد وتعهد بدفع ٣٠٠ جنيه في آخر مارس سنة ١٩٤٧ و ٧٠٠ جنيه في ١٥ نوفمبر سنة ١٩٤٧ والباقي بعد ذلك وقدره ٢٠٦٠ جنيها اتفق على تقسيطه على أربعة أقساط سنوية تحل في ١٥ ديسمبر من كل سنة ابتداء من ١٥ ديسمبر سنة ١٩٤٨ ونص في العقد على أنه إذا تأخر المشتري في سداد قسط مارس سنة ١٩٤٧ أو قسط ١٥ نوفمبر سنة ١٩٤٧ أو جزء منهما يصبح ما دفعه من مبالغ حقا مكتسبا للبائع ويصبح العقد مفسوخا من تلقاء نفسه بدون تنبيه ولا إنذار رسمي ولا خلافه ويكون المبلغ المدفوع عربونا تعويضا للبائع كما تضمن العقد أنه إذا تأخر المشتري في دفع أى قسط من الأقساط الأخرى في ميعاده تستحق جميع الأقساط فورا بدون تنبيه ولا إنذار رسمي وتستحق على المبالغ المتأخرة فائدة قدرها ٥ ٪ كما أقر البائع في البند الرابع بأنه تملك الأطنان المبيعة بطريق المشتري من ورثة المرحوم فيليب خوري بعقد مسجل تحت يده وتعهد في البند السادس باستحضار مستندات التملك وتجهيزها لعمل العقد النهائي وذلك بعد قيام المشتري بدفع مبلغ السبعمائة جنيه التي تستحق في ١٥ نوفمبر سنة ١٩٤٧ مباشرة — وبتاريخ ٢٩ من مارس سنة ١٩٤٨ رفع المطعون ضده على الطاعن الدعوى رقم ٣٩٤ سنة ١٩٤٨ كلى المنصورة طالبا الحكم بفسخ عقد البيع المؤرخ ١٠ فبراير سنة ١٩٤٧ المشار إليه وتسليم العين المبيعة له — تأسيسا على أن المشتري (الطاعن) تخلف عن الوفاء بالقسط الذي استحق في ١٥ نوفمبر سنة ١٩٤٧ وقدره سبعمائة جنيه وأن ذلك يترتب عليه فسخ العقد إعمالا للشرط الفاسخ الصريح المنصوص عليه فيه . وبجلسة ١٤ مارس سنة ١٩٤٩ أضاف المطعون ضده سببا آخر للفسخ هو أن الطاعن لم يقم أيضا بالوفاء بباقي الثمن وقدره ٢٠٦٠ ج الذي أصبح مستحق الأداء بسبب تخلفه عن سداد قسط ١٥ ديسمبر سنة ١٩٤٨ في ميعاده — وقد رد الطاعن على هذه الدعوى بدعوى أقامها هو في ٢١ نوفمبر سنة ١٩٥٠ على المطعون ضده أمام نفس المحكمة وقيدت في جدولها برقم ١١٧٧ سنة ١٩٥٠ طلب فيها الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع المؤرخ ١٠ فبراير سنة ١٩٤٧ الذي رفع المطعون ضده الدعوى السابقة بطلب فسخه وأسس الطاعن دعواه على أنه قام بالوفاء

بمبلغ ١٦٠٠ ج من الثمن وأن المطعون ضده البائع امتنع عن تنفيذ التزامه الخاص بتقديم مستندات تملكه اللازمة لتحرير العقد النهائي ودفع الطاعن طلب الفسخ بأن المطعون ضده قد أسقط حقه في التمسك بالشرط الفاسخ المنصوص عليه في العقد بتراخيه في رفع الدعوى وبقبوله من الطاعن مبالغ متعددة من الثمن بعد يوم ١٥ نوفمبر سنة ١٩٤٧ تجاوزت مبلغ السبعمائة جنيه قيمة القسط الذي استحق في هذا اليوم والذي اشترط الفسخ جزاء على التأخير في الوفاء به . وقال أن من بين هذه المبالغ مبلغ ٢٠٠ ج كان قد تسلمه منه حفنى محمود محمد بن ومبلغ ٥٠٠ ج تسلمه منه معن محمود محمد بن وهما ولدا أخ المطعون ضده وذلك بتاريخ ٣ يناير سنة ١٩٤٨ لتوصيلهما إلى عمهما المذكور وطلب الطاعن توجيه اليمين الحاسمة إلى الطاعن بشأن هذين المبلغين كما تمسك الطاعن بأن من حقه طبقا للسادة ٣٣١ من القانون المدنى الملغى بحسب الباقي في ذمته من الثمن بسبب ما تبين له من أن البائع (المطعون ضده) لا يملك من الأطنان المباعة سوى ١٠ ف و ١٠ ط و ١٠ س كما هو ثابت . من كشف الرسمى المؤرخ ٢ ابريل سنة ١٩٤٧ الذى قدمه الطاعن للمحكمة — كما عرض الطاعن بجلسته ١٧ ابريل سنة ١٩٤٨ على المطعون ضده مبلغ ٧٠٠ ج قائلا أنه يعرض هذا المبلغ ليتفادى الحكم بالفسخ في حالة ما إذا لم يثبت للمحكمة سبق وفائه بقسط ١٥ نوفمبر سنة ١٩٤٧ وقد رفض المطعون ضده قبول هذا العرض مصرا على أن الفسخ قد وقع نتيجة تحقق الشرط الفاسخ الصريح وقد أمرت المحكمة بضم الدعويين رقمى ٣٩٤ سنة ١٩٤٨ و ١١٧٧ سنة ١٩٥٠ المشار إليهما إلى بعضهما كما ضمت إليهما الدعوى رقم ٤٥٣ سنة ١٩٥١ التى كان قد رفعها الطاعن فى ٢٦ فبراير سنة ١٩٥١ على المطعون ضده وطلب فيها الحكم بصحة العرض الحقيقى الحاصل فى ١٩٥١/٢/٢٠ والايداع المترتب عليه وبراءة ذمته من الحكم رقم ٢٦٨ سنة ١٩٤٧ مدنى كلى المنصورة وبإلزام المطعون ضده بأن يدفع له مبلغ ١٥١٢ ج تقاضاه منه جبرا بغير حق زيادة على جملة ما قضى به ذلك الحكم من أصل وفوائد ومصروفات مع فوائد المبلغ المذكور بواقع ٥ ٪ من تاريخ المطالبة الرسمية وأسس الطاعن دعواه هذه على أن المطعون ضده استصدر ضده حكما فى القضية رقم ٢٦٨ سنة ١٩٤٧ كلى المنصورة قضى بإلزامه بأن يودى إلى المطعون ضده مبلغ ٢٦٥٠ ج باقى ثمن أطنان كان قد باعها الأخير له وفوائد هذا المبلغ بواقع ٨ ٪ سنويا اعتبارا من ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٤٦ حتى

السداد والمصروفات وأتعاب المحاماة — وأنه — الطاعن — مدد للطعون ضده نفاذا لهذا الحكم المبالغ الآتية ١٢٠٠ ج في ١٦/١١/١٩٤٧ و ١٣٠٠ ج في ٣/١/١٩٤٨ و ٧٠٠ ج في ٢/١١/١٩٤٨ و ٣٠٠ ج في ٣١/١/١٩٤٩ وبذلك يكون قد أوفى بما يزيد على قيمة الحكم المذكور من أصل وملحقات إلا أن المطعون ضده على الرغم من ذلك حجز عليه في ١٨/١١/١٩٥٠ بمقتضى ذلك الحكم تأسيسا على أنه لم يتسلم مبلغ الـ ١٢٠٠ ج المسدد في ١٦/١١/١٩٤٧ وقال الطاعن أنه رغبة منه في تصفية حساب الحكم رقم ٢٦٨ سنة ١٩٤٧ على أساس ما اعترف المطعون ضده بقبضه فعلا واستبعاد مبلغ ١٢٠٠ ج محل المنازعة فقد عرض على المطعون ضده عرضا حقيقيا بمبلغ ١٠٣٣ ج و ٣٦٢ م وهو ما يمثل الباقي من الدين المقتضى به وملحقاته من فوائد ومصروفات حتى يوم ٢٠/٢/١٩٥١ وكل ما اشترطه في هذا العرض هو أن يكون قبض هذا المبلغ مقابل الإقرار بالتخالف النهائي عن الحكم المنفذ به والتنازل عن إجراءات التنفيذ التي اتخذت بناء عليه وإذ كان المطعون ضده قد رفض هذا العرض مما اضطر المحضر إلى إيداع المبلغ المعروض خزانة المحكمة وكان من حق الطاعن — على ما يقول في دعواه تلك — أن يطالب المطعون ضده برد مبلغ الـ ١٢٠٠ ج المسدد له في ١٦/١١/١٩٤٧ والذي أقر باستلامه في التوكيلين الصادرين منه للمحضر بشأن تنفيذ الحكم ٢٦٨ سنة ١٩٤٧ — مع فوائد هذا المبلغ بواقع ٨ ٪ من تاريخ قبضه في ١٦/١١/١٩٤٧ حتى ٢٠/٢/١٩٤٧ تاريخ الوفاء الكامل بقيمة الحكم نتيجة لعرض المبلغ الباقي وإيداعه على ذمة المطعون ضده فقد رفع الطاعن دعواه رقم ٤٥٣ سنة ١٩٥١ بالطلبات السابقة — وبتاريخ ١٩ من أبريل سنة ١٩٥٢ حكمت المحكمة الابتدائية : (أولا) في الدعوى رقم ٣٩٤ سنة ١٩٤٨ كلى المنصورة بفسخ عقد البيع المؤرخ ١٠ فبراير سنة ١٩٤٧ واعتباره كأن لم يكن مع تسليم الأطنان المباعة إلى المدعى (المطعون ضده) . (ثانيا) في الدعوى رقم ١١٧٧ سنة ١٩٥٠ كلى المنصورة برفضها وإلزام رافعها (الطاعن) بمصاريفها . (ثالثا) بفصل القضية رقم ٤٥٣ سنة ١٩٥١ لعدم وجود رابطة بينها وبين الدعويين السابقتين وإعادة لها للرافعة — وقد استأنف الطاعن هذا الحكم لدى محكمة استئناف المنصورة وقيد استئنافه برقم ١٦٩ سنة ٤ قضائية ولما قضت المحكمة الابتدائية في ٢٥ أبريل سنة ١٩٥٣ برفض دعواه رقم ٤٥٣ سنة ١٩٥١ كلى المنصورة استأنف أيضا هذا الحكم بالاستئناف رقم ٢٧٤

سنة ٥ قضائية المنصورة وقد قضت محكمة الاستئناف بقبول الاستئناف شكلا وببطلان الأحكام الصادرة من المحكمة الابتدائية في الدعاوى الثلاث لعدم كتابة تقرير تلخيص وتلاوته ثم حكمت في ٧ يونيو سنة ١٩٦٢ قبل الفصل في موضوع هذه الدعاوى بضم الاستئناف ليصدر فيهما حكم واحد وبتوجيه اليمين الحاسمة للمستأنف عليه (المطعون ضده) بالصيغة الآتية "أحلف بالله العظيم بأنني لم يصلني من مال الشيخ عيسى مصطفى المستأنف (الطاعن) مبلغ ٢٠٠ جنيه في ١٩٤٨/١/٣ وأنني لم أعد بحساب هذا المبلغ من قسط ١٩٤٧/١١/١٥ المنوه عنه بعقد البيع الابتدائي المؤرخ ١٩٤٧/٢/١٠ المحكوم ابتدائيا بفسخه وأن المستأنف لم يسددني بعد ذلك بواسطة الأستاذ معن محمود محمد بن بمبلغ ٥٠٠ جنيه تكملة قسط ١٩٤٧/١١/١٥ المذكور" وقد حلف المطعون ضده هذه اليمين بجلسته ٦ أكتوبر سنة ١٩٦٢ ، وبتاريخ ٦ ديسمبر سنة ١٩٦٢ حكمت المحكمة في موضوع الاستئناف رقم ١٦٩ سنة ٤ قضائية (أولا) في الدعوى رقم ٣٩٤ سنة ١٩٤٨ كلى المنصورة بفسخ عقد البيع المؤرخ ١٠ فبراير سنة ١٩٤٧ الصادر من المستأنف عليه (المطعون ضده) للمستأنف (الطاعن) ببيع ثلاثين فدانا مبينة بهذا العقد لقاء ثمن قدره ٢٦٦٠ جنيها واعتبار العقد المذكور كأن لم يكن وتقسيم العين المبيعة للمستأنف عليه (ثانيا) في الدعوى رقم ١١٧٧ سنة ١٩٥٠ كلى المنصورة برفضها وألزم رافعها المستأنف (الطاعن) بمصاريف الدرجتين وحكمت في موضوع الاستئناف رقم ٢٧٤ سنة ٥ قضائية برفض دعوى المستأنف (الطاعن) رقم ٤٥٣ سنة ١٩٥١ كلى المنصورة وإلزامه بمصروفاتها عن الدرجتين — طعن الطاعن بطريق النقض في هذا الحكم بجميع مشتملاته بتقرير تاريخه ١٥ يناير سنة ١٩٦٣ وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها رأيها برفض الطعن وبالجلسة المحددة لنظره صحت النيابة على هذا الرأي .

وحيث إن الطعن أقيم على أربعة أسباب تتناول الثلاثة الأولى منها قضاء الحكم المطعون فيه في دعوى الفسخ رقم ٣٩٤ سنة ١٩٤٨ كلى المنصورة ويقول الطاعن أن العيوب التي تضمنتها هذه الأسباب الثلاثة قد شابت أيضا قضاء الحكم المطعون فيه في دعوى صحة التعاقد رقم ١١٧٧ سنة ١٩٥٠ المرفوعة منه لأن الحكم اعتمد في رفضها على أنه أجاب المطعون ضده إلى طلبه في دعوى

الفسخ ، ويتناول السبب الرابع من أسباب الطعن قضاء الحكم المطعون فيه في دعوى الطاعن رقم ٤٥٣ سنة ١٩٥١ كلى المنصورة .

وحيث إن الطاعن ينعى في السبب الأول على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والقصور في التسييب وفي بيان ذلك يقول أنه تمسك أمام محكمة الموضوع بدرجتها بأن الشرط الفاسخ لم يتحقق لما ثبت من الكشف الرسمي الذي قدمه لتلك المحكمة من أن المطعون ضده (البائع) لا يملك بزمام المحمودية الذي تقع فيه الأطيان المبيعة ومساحتها ثلاثون فدانا سوى ١٠ ف و ١٠ ط و ١٠ س وأن عدم ملكيته لباقي القدر المبيع يشكل خطرا جديا ظاهرا يخشى معه نزع المبيع من يده وبالتالي يخوله الحق في حبس الباقي في ذمته من الثمن عملا بالمادة ٣٣١ من القانون المدني الملغى الذي يحكم النزاع وقد أشار الحكم المطعون فيه في أسبابه إلى هذا الدفاع واكتفى بالرد عليه بأنه لم يثبت وقت حلول قسط ١٥ نوفمبر سنة ١٩٤٧ أن هناك ثمت سبب يخشى منه نزع ملكية الأطيان المبيعة من تحت يد الطاعن هذا فضلا عن أنه لم ينذر البائع (المطعون ضده) بعزمه على استعمال حقه في الحبس قبل حلول ميعاد القسط المذكور حتى يتجنب إعمال حكم الشرط الفاسخ الصريح ، ويرى الطاعن أن الشق الأول من هذا الرد يفيد أن المحكمة تستلزم لتوفر السبب الذي يخشى معه نزع ملكية المبيع حصول تعرض له في تاريخ حلول قسط ١٥ نوفمبر سنة ١٩٤٧ وهو ما لم يحصل — هذا في حين أن وقوع هذا التعرض غير لازم بل يكفي لتحقيق الخطر الذي يخول المشتري حق الحبس أن يتبين أن ما باعه إليه البائع ليس مملوكا له وما دام قد وجد هذا الخطر فلا يهم أن يكون معروفا للمشتري قبل الشراء أو غير معروف ما دام أنه لم يشتري ساقط الخيار . وإذا كان المطعون ضده لم ينازع في صحة الكشف الرسمي الذي قدمه الطاعن لإثبات عدم ملكيته لمعظم ما باعه له وظل بعد تقديم هذا الكشف ما كثر سنة حتى تمها له تحرير عقد بدل عرفي بينه وبين السيدين / يوسف ومصطفى عبد اللطيف بمقتضاه أخذ منهما تسعة عشر فدانا وكسور ليكمل بها القدر المبيع للطاعن مقابل أطيان أعطاهما لها مشتراه من زوجته المرحومة هدايت المكباتي وقد اعترض الطاعن على هذا العقد بأنه بلاوة على أنه لم ينقل ملكية القدر المقايض عليه إلى المطعون ضده بسبب عدم تسجيله وأنه لم يقدم إلا بعد

ثبوت حق الحبس له فإن هذا البديل يعتبر كأن لم يكن بسبب صدور حكم في سنة ١٩٥١ برد وبطلان عقد البيع الصادر إلى الطاعن من زوجته عن بعض الأطيان التي قايس بها ولما كان الحكم المطعون فيه برده الخاطئ على هذا الدفاع قد حجب نفسه عن بحثه فإنه يكون معيباً بالقصور والخطأ في القانون أما ما استند إليه من عدم قيام الطاعن بإنذار البائع (المطعون ضده) بعزمه على استعمال حقه في الحبس قبل حلول ميعاد قسط ١٥ نوفمبر سنة ١٩٤٧ حتى يتجنب إعمال حكم الشرط الصريح الفاسخ فإنه ينطوي على خطأ آخر في القانون إذ لا يشترط لاستعمال حق الحبس إنذار البائع بعزم المشتري على استعماله كما أن الشرط الفاسخ المقرر جزاء على عدم الوفاء بالثمن في الميعاد لا يتحقق إلا إذا كان عدم الوفاء بغير حق فإن كان من حق المشتري قانوناً أن يمتنع عن الوفاء ويحبس الثمن فلا يمكن أن يتحقق الشرط الفاسخ ولو كان صريحاً .

وحيث إن هذا النعي صحيح ذلك أنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه بصدد تحصيل دفاع الطاعن أمام محكمة أول درجة وأمام محكمة الاستئناف ذكر أن من بين ما قام عليه هذا الدفاع مايل " أنه ثبت في عقد البيع أن المستأنف عليه (المطعون ضده) يمتلك الأطيان المبيعة ومساحتها ٣٠ ف بمقتضى عقد بيع مسجل صادر له من ورثة الحاجة فيليب خوري إلا أنه تبين من المستخرج الرسمي المؤرخ ١٩٤٧/٤/٢ عن ملكية المستأنف عليه المذكور بعزبة المحمودية مركز دكرنس أنها ٤٥ ف و ١٠ ط و ١٠ س فقط (مستند رقم واحد حافظ ٦ من ملف الدوى رقم ١١٧٧ سنة ١٩٥٠ مدني كلي المنصورة) ونظراً لأنه — المستأنف — كان قد اشترى ٣٠ ف من هذه الأطيان بمقتضى عقد سابق فإن المستأنف ضده والحالة هذه لا يكون مالكا في الأطيان المبيعة بمقتضى العقد محل النزاع الحالي إلا ١٠ ف و ١٠ ط و ١٠ س فقط وأنه لما كانت المادة ٣٣١ مدني قديم التي تم التعاقد في ظلها تميز للمشتري حبس الثمن إذا ظهر سبب يخشى معه نزاع الملكية من المشتري حتى يزول هذا السبب ، فإنه والحالة هذه يكون محقاً في حبس باقي الثمن لديه وأنه لا أدل على صحة هذا الدفاع من أن المستأنف عليه (المطعون ضده) قدم بجلسة ١٩٤٩/٤/٢ أمام محكمة أول درجة عقد بدل غير مسجل بينه وبين الأستاذين يوسف ومصطفى عبد اللطيف بمقتضاه

أخذ منهما ١٩ ف و ه ط و ٣ من ليكل بها مقدار الثلاثين فدانا المبيعة مقابل إعطائهما أطيان أخرى آلت إليه بالشراء من المرحومة السيدة هديات المكباتى التى كانت زوجته ، ومع كون عقد البذل هذا غير مسجل وبالتالي فلا ينقل الملكية فقد صدر بتاريخ ١٩٥١/٤/٢ حكم فى القضيتين ٨١٤ سنة ١٩٤٤ ، ٧٦٦ سنة ١٩٤٧ مدنى كلى المنصورة قضى برد وبطلان عقد شراء المستأنف عليه (المطعون ضده) من زوجته الأطيان التى تبادل بها الأمر الذى سيؤدى إلى مودة ال ١٩ ف و ه ط و ٣ من إلى الأساذين يوسف ومصطفى عبداللطيف بسبب بطلان عقد البذل سالف البيان“ وبعد أن أورد الحكم المطعون فيه دفاع الطاعن على الوجه المتقدم رد عليه بقوله ”وحيث أنه بالنسبة لما أثاره المستأنف فى خصوص حقه فى حبس باقى الثمن فإنه مردود بالقول بأنه لم يثبت وقت حلول قسط ١٩٤٧/١١/١٥ أن تمت سببا هناك ينشئ منه نزع ملكية الأطيان المبيعة من تحت يده ، هذا فضلا عن أنه لم ينذر المستأنف عليه بعزمه على استعمال حقه فى الحبس قبل حلول ميعاد القسط المذكور حتى يتجنب إعمال حكم الشرط الصريح الفاسخ“ — ولما كانت المادة ٣٣١ من القانون المدنى الملغى والتى تقابل المادة ٣٥٧/٤ من القانون القائم تنص على أنه ”إذا حصل تعرض للمشتري فى وضع يده على المبيع بدعوى حق سابق على المبيع أو ناشئ من البائع أو ظهر سبب ينشئ منه نزع الملكية من المشتري فله أن يحبس الثمن عنده إلى أن يزول التعرض أو السبب إلا إذا وجد شرط بخلاف ذلك“ ومفاد ذلك أن المشرع لم يقصر حق المشتري فى حبس الثمن على حالة وقوع تعرض له بالفعل وإنما أجاز له هذا الحق أيضا ولو لم يقع هذا التعرض إذا تبين وجود سبب جدى ينشئ معه نزع المبيع من يده . فمجرد قيام هذا السبب لدى المشتري ينحول له الحق فى أن يحبس ما لم يكن قد أداه من الثمن ولو كان مستحق الأداء حتى يزول الخطر الذى يهدده وذلك ما لم يكن قد نزل عن هذا الحق بعد ثبوته له أو كان فى العقد شرط يمنعه من استعماله ، وعلم المشتري وقت الشراء بالسبب الذى ينشئ معه نزع المبيع من يده لا يكفى بذاته للدلالة على نزوله عن هذا الحق لأنه قد يكون محيطا بالخطر الذى يهدده ويكون فى نفس الوقت معتمدا على البائع فى دفع هذا الخطر قبل استحقاق الباقي فى ذمته من الثمن مادام أنه لم يشتر ساقط الخيار — لما كان ذلك وكان اكتشاف المشتري أن المبيع أو بعضه

غير مملوك للبائع يعتبر من الأسباب الجدية الى يخشى معها نزع المبيع من تحت يده وبالتالي يجيز له حبس مالم يؤده من الثمن حتى ولو كان المالك الأصلي لم يرجع عليه بدعوى الاستحقاق أو ينازعه بعد في المبيع ، وكان الطاعن قد دفع دعوى الفسخ التي أقامها عليه المطعون ضده — فيما دفعها — بأن من حقه حبس الباقي في ذمته من الثمن بما فيه القسط المستحق في ١٥ نوفمبر سنة ١٩٤٧ لما كشفه من أن البائع (المطعون ضده) لا يملك ما يقرب من ثلثي الأطنان المبيعة وقدم للتدليل على ذلك كشفا رسميا مستخرجا في ٢ أبريل سنة ١٩٤٧ أى قبل ميعاد حلول القسط المذكور يفيد أن كل ما يملكه المطعون ضده في زمام المحمودية الذي تقع فيه الأطنان المبيعة هو عشرة أفدنة وعشرة قراريط وعشرة أسهم بينما أن المبيع ثلاثون فدان ولم ينازع المطعون فيه فيما تضمنه هذا الكشف فإن الحكم المطعون فيه إذ اقتصر في الرد على دفاع الطاعن في هذا الخصوص بأنه لم يثبت وقت حلول قسط ١٥ نوفمبر سنة ١٩٤٧ أن هناك سببا يخشى منه نزع ملكية الأطنان المبيعة من تحت يده يكون قاصر التسبب لعدم إفصاحه عن العلة التي من أجلها لم يراعى اعتبار ما تمسك به الطاعن من أن البائع له (المطعون ضده) لا يملك جزءا كبيرا من الأطنان المبيعة سببا يخشى معه على هذا الجزء أن ينزع من يده — أما ما تضمنه رد الحكم على هذا الدفاع من أن الطاعن (المشتري) لم يندر المطعون ضده (البائع) بعزمه على استعمال حقه في الحبس قبل حلول ميعاد قسط ١٥ نوفمبر سنة ١٩٤٧ حتى يتجنب إعمال الشرط الصريح الفاسخ فإن هذا القول من الحكم ينطوي على خطأ في القانون إذ أن استعمال الحق في الحبس لا يقتضي إضرارا ولا الحصول على ترخيص من القضاء، كما أن الشرط الفاسخ المقرر جزاء على عدم وفاء المشتري بالثمن في الميعاد المتفق عليه لا يتحقق إلا إذا كان التخلف عن الوفاء بغير حق . فإن كان من حق المشتري قانونا أن يحبس الثمن من البائع فلا عمل للشرط الفاسخ ولو كان صريحا . ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه معيبا بالقصور في التسبب ومخالفة القانون في خصوص قضائه في دعوى الفسخ رقم ٣٩٤ سنة ١٩٤٨ كلى المنصورة بما يستوجب نقضه في هذا الخصوص دون حاجة إلى بحث باقي أسباب الطعن الموجهة إلى قضائه في تلك الدعوى ولما كان قضاؤه في دعوى صحة التعاقد رقم ١١٧٧ سنة ١٩٥٠ مؤسسا على قضائه في دعوى الفسخ فإن نقض الحكم المطعون فيه بالنسبة لقضائه في هذه الدعوى يستوجب نقضه أيضا بالنسبة لقضائه في دعوى صحة التعاقد .

وحيث إن السبب الرابع وهو السبب الوحيد الموجه إلى قضاء الحكم المطعون فيه في الدعوى رقم ٤٥٣ سنة ١٩٥١ كلى المنصورة وإستئنافها رقم ٢٧٤ سنة ٥ قضائية، هذا السبب يتحصل في أن الحكم المذكور خالف القانون ذلك أنه أقام قضاءه برفض تلك الدعوى على أن المطعون ضده كان على حق حين رفض قبول المبلغ الذى عرضه عليه الطاعن عرضا حقيقيا لأن هذا العرض لا يمثل حقيقة الواقع لما قاله المطعون ضده من أن دينه يقل كثيرا عن المبلغ المعروض — هذا في حين أن المطعون ضده حين قدم الحكم رقم ٢٦٨ سنة ١٩٤٧ كلى المنصورة للتنفيذ للمرة الثالثة أثبت في التوكيل الذى أصدره للمحضر فى ١٩ أكتوبر سنة ١٩٥٠ أن مطلوبه هو ١٠٢٣ ج و ٥٠٠ م وبموجب هذا التوكيل حجز المحضر فى ١٨/١١/١٩٥٠ على زراعة الطاعن. وتم هذا الحجز على الرغم من أن الطاعن كان قد رفع إشكالا فى التنفيذ حكم إستئنافيا برفضه فى ٤ فبراير سنة ١٩٥١ ولتفادى الإستمرار فى التنفيذ لم يجد الطاعن بدا من أن يعرض على المطعون ضده المبلغ الذى وقع الحجز وفاء له بعد أن أضاف إليه الفوائد التى استحققت بعد تاريخ الحجز ومن ثم عرض مبلغ ١٠٢٣ ج و ٥٠٠ م عرضا حقيقيا مقابل الإقرار بالتخالف النهائى عن الحكم المنفذ به والتنازل عن كافة إجراءات التنفيذ المتخذة بمقتضاه على أساس أن العرض الحقيقى يعتبر وفاء . لكن المطعون ضده رفض هذا العرض مقورا فى محضر العرض أن الباقي له من هذا الحكم هو مبلغ ٦٠٠ ج تقريبا وأنه مستعد لإستلام هذا المبلغ بحيث إذا ظهرت زيادة أو عجز فإنه مستعد للحاسبة عليهما — وإذا كان من حق المحجوز عليه أن يعرض على الحاجز المبلغ المحجوز من أجله ليتخلص من التنفيذ وآثاره فإن عرض الطاعن على المطعون ضده مطلوبه الذى نفذ به وفوض المحضر فى قبضه والذى من أجله حجز على الطاعن كان عرضا صحيحا فى القانون، وإذا كان هذا العرض مشفوعا بالإيداع فإنه يبرىء ذمته من قيمة الحكم المنفذ به ولم يكن المطعون ضده على حق فى رفض هذا العرض بحجة أن مطلوبه الحقيقى يقل كثيرا عن المبلغ المعروض لأن مؤدى ذلك أنه قد طالب ونفذ بأكثر مما يستحق فلا يلزمه إلا نفسه إذا قام الطاعن بعرض المبلغ المحجوز من أجله ليتخلص من تلك المطالبة وهذا التنفيذ وما دام التعديل الذى عمده المطعون ضده فى إجابته إلى إدخاله على مطلوبه تال لحصول العرض فإنه لا يؤثر فى صحته ولا يمنع من ترتيب آثاره القانونية وهى تساوى تماما

آثار الوفاء الفعلي — وإذ رفض الحكم المطعون فيه ترتيب هذه الآثار فإنه يكون مخالفا للقانون .

وحيث إنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه بعد أن بحث المبالغ التي سدها الطاعن من قيمة الحكم رقم ٢٦٨ سنة ١٩٤٧ وأوجه الخلاف الذي ثار بين طرفي الخصومة بشأن مقدارها وتعيين الدين الذي تخصم منه انتهى الحكم إلى أن مجموع المبالغ التي سدها الطاعن من حساب الدين المقضى به بالحكم المذكور ٢٧٠٠ ج ثم قال الحكم المطعون فيه "ولما كانت قيمة الحكم ٢٦٨ سنة ١٩٤٧ وهي ٢٦٥٠ ج بالإضافة إلى الفوائد المقضى بها والمصاريف تريد من مجموع المبالغ المحددة فإن طلب المستأنف (الطاعن) الحكم ببراءة ذمته من دين الحكم المذكور يكون قائما على غير أساس متعينا رفضه كما يتعين بالتالي رفض طلبه إلزام المستأنف عليه (المطعون ضده) بأن يدفع له مبلغ ١٥١٢ ج والفوائد القانونية — كذلك لا محل لطلب الحكم بصحة عرض مبلغ ١٠٣٣ ج و ٢٦٢ م على أساس أنه الباقي للمستأنف عليه من قيمة الحكم رقم ٢٦٨ سنة ١٩٤٧ إذ أن هذا الأخير كان على حق في رفض هذا العرض الذي لا يمثل حقيقة الواقع إذ قرر أن دينه يقل كثيرا عن المبلغ المعروض وأن الباقي له في تقديره يبلغ نحو ستمائة جنيه فقط" — وهذا الذي قرره الحكم المطعون فيه وأقام عليه قضاءه لا يخالفه فيه للقانون ذلك أنه لما كان الثابت أن المبلغ الذي عرضه الطاعن على المطعون ضده عرضا حقيقيا هو مبلغ ١٠٣٣ ج و ٥٠٠ م وكان المطعون ضده قد أجاب على هذا العرض بأن الباقي له من قيمة الحكم المنفذ به لا يتجاوز ستمائة جنيه تقريبا وأبدى استعدادا لاستلامها على أن يحاسب الطاعن فيما بعد على ما عسى أن يظهر من زيادة أو عجز في تقديره للمبلغ الباقي له فإن المطعون ضده بذلك يكون قد حذل المبلغ المطلوب التنفيذ من أجله ضد الطاعن إلى مبلغ ٦٠٠ ج وهو باعتباره دائنا يملك إجراء هذا التعديل ولو بعد توقيع الجز ولا يجوز للطاعن أن يجبره على استيفاء أكثر من هذا المبلغ — وإذا كان يشترط لقيام العرض الحقيقي المشفوع بالإيداع مقام الوفاء أن يكون رفض الدائن قبول الوفاء المعروض بغير مبرر وكان رفض المطعون ضده قبول المبلغ الذي عرضه عليه الطاعن وهو يزيد على مطلوبه الذي أقربه وقصر التنفيذ عليه له ما يبرره سيما وأن الطاعن كان ينبغي من إصراره على

بقاء العرض على حاله لإثبات وفائه بمبلغ ١٢٠٠ ج لم يحصل الوفاء به ونفى وفاءه بمبلغ ٥٠٠ ج كان قد وفاه من قيمة الحكم المنفذ به ثم أراد خصمه من دين آخر عليه هو ثمن الأطنان المباعة كي يتفادى أعمال أثر الشرط الصريح الفاسخ وكان الطاعن من جهة أخرى غير محق قانوناً في إصراره على عرض مبلغ يزيد على المبلغ الذي أقر المطعون ضده بأنه كل مطلوبه الذي يريد التنفيذ من أجله فإن الحكم المطعون فيه إذ انتهى إلى اعتبار هذا العرض غير مبرئ لذمة الطاعن من الباقي عليه من قيمة الحكم رقم ٢٦٨ سنة ١٩٤٧ المنفذ به ورفض القضاء بصحته لا يكون مخالفاً للقانون وبالتالي يكون النعي عليه بهذا السبب على غير أساس .

جلسة ١٩ من يناير سنة ١٩٦٧

برئاسة السيد المستشار محمود توفيق اسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
 محمد عبد الطيف ، وحافظ محمد بدوي ، وسليم راشد أبو زيد ، ومحمد صدقي البشيشي .

(٢٥)

الطعن رقم ٢٧ لسنة ٣٣ القضائية :

(١) شركات . ” شركات الأشخاص ” . ” أسباب إنقضاء الشركات ” .

الأصل انقضاء شركات الأشخاص بوفاة أحد الشركاء . جواز الاتفاق بين الشركاء
 على استمرار الشركة — رغم وفاة أحد الشركاء — مع ورثته ولو كانوا قسرا .

(ب) إثبات ” الاقرار ” . ” ماهيته ” . ارادة منفردة . ” عيوب الارادة ”
 ” خلط ” .

الإقرار القضائي وغير القضائي : نزول من المقر من حقه في مطالبة خصمه بإثبات
 ما يدعيه . ماهيته . تصرف قانوني من جانب واحد . شرط صحته أن يكون صادرا
 من إرادة غير مشوبة بما يعيب الإرادة . بطلان الاقرار متى شابته غلط ولقد
 الرجوع فيه .

(ج) إثبات . ” الإثبات بالكتابة ” . ” النزول عن التمسك بالورقة ” .
 تزوير .

النزول عن التمسك بالورقة بعد الادعاء بتزويرها . إعتبارها غير موجودة وغير
 متبعة لأثر قانوني .

١ — لن كان الأصل في شركات الأشخاص أنها تنقضي بوفاة أحد الشركاء
 إلا أنه وفقا لنصر الفقرة الثانية من المادة ٥٢٨ من القانون المدني يجوز الاتفاق
 على أنه إذا مات أحد الشركاء تستمر الشركة مع ورثته ولو كانوا قسرا فإذا
 كان قد نص في عقد الشركة على أنه في حالة الوفاة يكون لورثة الشريك المتوفى
 أن يطلبوا التصفية أو أن يستمروا في الشركة بنفس شروط العقد فيما يختص

بالنسبة للشريك المتوفى من شروط والتزامات فإن مفاد ذلك أن الشركاء^(١) اتفقوا في عقد الشركة على استمرارها مع ورثة الشريك المتوفى إلا إذا طلب هؤلاء تصفيتها فإن لم يفعلوا فإنها تعتبر مستمرة معهم .

٢ — الإقرار — قضائيا كان أو غير قضائي — يتضمن نزول المقرر عن حقه في مطالبة خصمه بإثبات ما يدعيه وهو بهذه المثابة ينطوي على تصرف قانوني من جانب واحد فيشترط لصحته ما يشترط لصحة سائر التصرفات القانونية فيجب أن يكون صادرا عن إرادة غير مشوبة بأي عيب من عيوب الإرادة فإذا شاب الإقرار غلط كان باطلا وحق للقر الرجوع فيه .

٣ — النزول عن التمسك بالورقة بعد الإدعاء بتزويرها يجعلها غير موجودة وغير متبعة لأي أثر قانوني .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تحصل في أن المطعون ضدها أقامت الدعوى رقم ١٥٥٤ سنة ١٩٥٩ تجارى كلى القاهرة على الطاعنين وآخرين طالبة الحكم بتعيين مصف لشركة سويلم لتصفية حصتها في رأس مال هذه الشركة وأرباحها وخسائرها على أساس آخر ميزانية مضافا إليها ما يستجد حتى صدور الحكم وقالت شرحا لدعواها أنه بمقتضى عقد مؤرخ أول مارس سنة ١٩٥٤ تكونت شركة تضامن بين زوجها المرحوم محمد كامل سويلم وأخويه الطاعنين برأس مال قدره ١٣٠٠ ج مثالية بينهم لمدة ثلاث سنوات تبدأ من أول مارس سنة ١٩٥٤ وتنتهى في آخر فبراير سنة ١٩٥٧

(١) راجع قضا ١٩٦٧/٢/٢٣ في الطعن رقم ٥٩ لسنة ٣٣ ق المنشور بالعدد الحالي .

تجدد سنويا مالم يحصل لإخطار بالرغبة في عدم التجديد قبل انتهاء المدة بشهرين وأن الشركة تجددت وظلت قائمة حتى تاريخ رفع الدعوى، وفي ٧ مارس سنة ١٩٥٨ توفي زوجها وعقب وفاته تمكن الطاعنان من إدخال الغش عليها وإيهامها بأن زوجها كان قبل وفاته قد خرج من الشركة وتخالص معهما عن حقوقه فيها وحصولا على إقرار منها تاريخه ١٥ مارس سنة ١٩٥٧ بعلمها بهذا التخارج — وإذ ثبت لها فيما بعد أن هذا الزعم باطل وأن زوجها لم يخرج من الشركة فإن إقرارها يكون غير ذي موضوع ويكون لها نصيب في تلك الشركة هو ريع نصيب زوجها أى $\frac{1}{3}$ من الشركة ولهذا فقد رفعت هذه الدعوى بطلباتها سالفة الذكر وقد طلب الطاعنان رفض الدعوى تأسيسا على أن المورث المذكور قد خرج من الشركة بمقتضى عقد تعديلها المؤرخ أول ديسمبر سنة ١٩٥٧ والموقع عليه منه وقدا سنداً لدفاعهما الإقرار الصادر من المطعون ضدها والمؤرخ ١٥ مارس سنة ١٩٥٨ وصورة شمسية من عقد تعديل الشركة المؤرخ أول ديسمبر سنة ١٩٥٧ وصورة طبق الأصل من ملخصه المشرى في ١٦ أبريل سنة ١٩٥٨ وقد ادعت المطعون ضدها بتزوير هاتين الورقتين الأخيرتين وأعلنت شواهد التزوير وعندئذ تنازل الطاعنان عن التمسك بهما واكتفيا بإثبات خروج مورث المطعون ضدها من الشركة بإقرارها المؤرخ ١٥ مارس سنة ١٩٥٨ سالف الذكر وفي ٣٠ يولييه سنة ١٩٦٢ قضت المحكمة بإنهاء إجراءات الادعاء بالتزوير ورفض الدعوى — فاستأنفت المطعون ضدها هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة بالاستئناف رقم ٧٠١ سنة ٧٩ ق وأسست استئنافها على أن الإقرار الصادر منها والذي اعتمد عليه الحكم الابتدائي مشوب بالغلط لأن الواقعة التي أقرت بها وهى خروج زوجها من الشركة وتوقيعه على عقد تعديلها قد تبين عدم صحتها وأنها ما وقعت على هذا الإقرار إلا على أساس وجود عقد تعديل للشركة موقع عليه من مورثها. وفي ٣١ ديسمبر سنة ١٩٦٢ قضت محكمة الاستئناف بإلغاء الحكم المستأنف وتعيين السيد / حسن زكى سويلم مهنفيا لشركة سويلم لتصفية حصة المطعون ضدها في رأس مال الشركة وأرباحها وخسائرها حتى تاريخ صدور هذا الحكم وتسليمها لها — وفي ٢٤ يناير سنة ١٩٦٣ طعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن وباجلسة المحددة لنظره تمسكت برأياها السابق .

وحيث إن الطعن أقيم على خمسة أسباب حاصل أولها أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون وخالف نصوص العقد ذلك أنه جعل مهمة المصنفى تصفية حصة المطعون ضدها في الشركة حتى تاريخ صدوره وبذلك يكون قد اعتبر الشركة التي كانت قائمة بين الطاعنين وبين مورث المطعون ضدها بالعقد المؤرخ أول مارس سنة ١٩٥٤ مستمرة بينهم — مع أن هذه الشركة كانت من شركات الأشخاص التي تنقضى ب وفاة أحد الشركاء المتضامنين وبذلك تكون قد انقضت بقوة القانون من يوم ٧ مارس سنة ١٩٥٨ وهو تاريخ وفاة مورث المطعون ضدها ولا يغير من ذلك أن البند الحادى عشر من عقد الشركة قد خول وريثة الشريك المتوفى أن يطلبوا إما تصفية الشركة أو الاستمرار فيها لأن المطعون ضدها لم تستعمل هذا الخيار عقب وفاة مورثها كما يتطلب العقد وإنما طلبت هذه التصفية بعد عدة سنوات من وفاته .

وحيث إن هذا النعى غير سديد ذلك أنه وإن كان الأصل في شركات الأشخاص إنها تنقضى ب وفاة أحد الشركاء . إلا أنه وفقاً لنص الفقرة الثانية من المادة ٥٢٨ من القانون المدنى يجوز الاتفاق على أنه إذا مات أحد الشركاء تستمر الشركة مع ورثته ولو كانوا قسراً . ولما كان البند الحادى عشر من عقد الشركة ينص على أنه " فى حالة الوفاة — لورثة الشريك المتوفى أن يطلبوا التصفية أو أنهم يستمروا فى الشركة بنفس شروط العقد فيما يختص بالنسبة للشريك المتوفى من شروط والتزامات " . وهذا النص مفاده أن الشركاء اتفقوا فى عقد الشركة على استمرارها مع وريثة الشريك المتوفى إلا إذا طلب هؤلاء تصفيتها وإذا كانت المطعون ضدها أو باقى الورثة لم يطلبوا تصفية الشركة عقب وفاة مورثهم فإنها تعتبر مستمرة معهم ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه بإجابة طلب المطعون ضدها تصفية الشركة على قوله " أنه يجوز للمستأنفة المطعون ضدها — بالتطبيق لحكم البند الحادى عشر من عقد الشركة بوصفها إحدى وريثة الشريك الأول المرحوم محمد كامل سويلم إما طلب التصفية أو الاستمرار فيها بنفس شروط العقد أما وأنها قد طلبت التصفية فإن هذه المحكمة تجيبها إلى ما طلبت " وهذا الذى قرره الحكم مفاده أنه اعتبر الشركة قد استمرت مع وريثة الشريك الذى توفى عملاً بالبند الحادى عشر من عقدها وهو نظر صحيح فى القانون ولا مخالفة فيه للعقد — على ما سلف بيانه .

وحيث إن الطاعنين ينعين على الحكم المطعون فيه بالسبين الثالث والرابع التناقض والخطأ في القانون والفساد في الاستدلال وفي بيان ذلك يقولان أن الحكم سجل في تقريراته أن إقرار المطعون ضدها المؤرخ ١٥ مارس سنة ١٩٥٨ يتضمن واقعيتين متلازمتين هما تخارج المورث من الشركة وصحة العقد المؤرخ أول ديسمبر سنة ١٩٥٧ المثبت لهذا التخارج. وبذلك يكون الحكم قد أثبت صحة عقد التخارج وصحة الإقرار المؤرخ ١٥ مارس سنة ١٩٥٨ وإذا عاد بعد ذلك وقرر أن للمطعون ضدها أن تطعن في ذلك الإقرار إذا اعتقدت أنها وقعت في غلط فإنه يكون مشوباً بالتناقض كما أن الحكم أوجب للاحتجاج على المطعون ضدها بإقرارها سالف الذكر ، صحة عقد تعديل الشركة المؤرخ أول ديسمبر سنة ١٩٥٧ وصحة صدوره من مورثها ثم قرر أنهما تنازلا عن التمسك بعقد التعديل المذكور وانهى من ذلك إلى عدم اعتبار هذا الإقرار حجة على المطعون ضدها دون أن يبين الأساس الذي استند إليه في ذلك . وأضاف الطاعنان أنه إن كانت المحكمة قد فصلت إلى أن التنازل عن التمسك بعقد أول ديسمبر سنة ١٩٥٧ يجعل هذا العقد غير صحيح فإن نظرها هذا مخالف للقانون ويأباه المنطق لأن التنازل عن التمسك بعقد لا يفيد عدم صحته كما أن حجة هذا العقد لا تتوقف على استمرار المطعون ضدها في إجراءات الإدعاء بترويره بل يلزم صدور حكم بعدم صحته — ولم يبين الحكم المطعون فيه طريق ثبوت عدم صحة عقد تعديل الشركة سالف الذكر — هذا علاوة على أن المطعون ضدها كانت قد طلبت أمام محكمة الاستئناف تحقيق ما ادعته من عدم صحة هذا العقد لكن الحكم المطعون فيه جاوز هذه الطلبات وانتهى إلى رأى لا سند له من الواقع أو القانون .

وحيث إن النعى بهذين السبين غير سديد ذلك إنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه بعد أن أورد نص إقرار المطعون ضدها المؤرخ ١٥ مارس سنة ١٩٥٨ قرر أن هذا الإقرار يتضمن تخارج مورث المطعون ضدها من الشركة وصحة عقد تعديل الشركة المؤرخ أول ديسمبر سنة ١٩٥٧ المثبت لهذا التخارج وأن للمطعون ضدها أن تطعن في هذا الإقرار بالغلط إذا كانت لم توقع عليه إلا لإعتقادها بصحة عقد أول ديسمبر سنة ١٩٥٧ المثبت للتخارج وهذا الذى قرره الحكم لا يفيد إنه أثبت صحة الإقرار وصحة عقد التخارج ثم عاد وأهدرها

وبالتالى يكون التناقض المدعى به لا أثر له فى الحكم كما أن هذا الذى قرره الحكم صحيح فى القانون ذلك أن الإقرار قضائيا كان أو غير قضائى يتضمن زول المقر عن حقه فى مطالبة خصمه بإثبات ما يدعيه وهو بهذه المثابة ينطوى على تصرف قانونى من جانب واحد فيشترط لصحته ما يشترط لصحة سائر التصرفات القانونية فيجب أن يكون صادرا عن إرادة غير مشوبة بأى عيب من عيوب الإرادة فإذا شاب الإقرار غلط كان باطلا وحق للمقر الرجوع فيه ولما كان يبين من الحكم المطعون فيه أنه بعد أن سجل أن المطعون ضدها ادعت بتزوير عقد تعديل الشركة المؤرخ أول ديسمبر سنة ١٩٥٧ وملخصه المشرى فى ١٦ أبريل سنة ١٩٥٨ وأعلنت الطاعنين بشواهد التزوير تنازلا عن التمسك بها بين الورقتين واقتصر فى إثبات دفاعهما على الإقرار المؤرخ ١٥ مارس سنة ١٩٥٨ قرر الحكم ما يأتى "لما كان ذلك وكان هذا الإقرار الأخير إنما يتوقف حججه على المستأنف (المطعون ضدها) على صحة عقد تعديل الشركة المؤرخ أول ديسمبر سنة ١٩٥٧ وصحة صدره من مورثها . هذا العقد الأخير الذى تنازل المستأنف عليهما عن التمسك به أمام محكمة أول درجة وأجابتهما تلك المحكمة إلى ذلك وأنهت إجراءات الادعاء بالتزوير ومن ثم فلا يعتبر هذا الإقرار حجة على المستأنفة وبالتالى تعتبر الشركة بالنسبة لمورثها قائمة . يقتضى عقد تأسيسها المؤرخ أول مارس سنة ١٩٥٤" — وهذا الذى قرره الحكم مفاده أن المحكمة اعتبرت عقد تعديل الشركة المؤرخ أول ديسمبر سنة ١٩٥٧ غير موجود بعد أن تنازل الطاعنان عن التمسك به وبذلك ينعدم الدليل على حصول تصفيتها وتعتبر الشركة قائمة طبقا لعقد تأسيسها المؤرخ أول مارس سنة ١٩٥٤ الذى لم يعدل عنه وهذا الذى قرره الحكم لا يخالف فيه للقانون ذلك أن الزول عن التمسك بالورقة المؤرخة أول ديسمبر سنة ١٩٥٧ المثبتة لتخارج المورث من الشركة — بعد الادعاء بتزويرها — يجعلها غير موجودة وغير متجة لأى أثر قانونى — ولما كانت محكمة الاستئناف — كما بين من حكمها المطعون فيه — قد انتهت فى حدود سلطتها التقديرية إلى أن الباعث الدافع لإقرار المطعون ضدها بكل ما أقوت به فى الورقة المؤرخة ١٥ مارس سنة ١٩٥٨ هو اعتقادها بوجود عقد تعديل المؤرخ أول ديسمبر سنة ١٩٥٧ وبصحة توقيع مورثها عليه وأنه لولا هذا الاعتقاد ما صدر منها هذا الإقرار وأنه وقد تبين عدم وجود هذا العقد نتيجة التنازل عن التمسك به بعد الادعاء بتزويره فإن إقرارها

يكون مشوبا بغلط كان الطاعنان على علم به فإن الحكم إذا انتهى إلى أن من حق المطعون ضدها أن ترجع في إقرارها وأنه لا يعتبر حجة عليها لا يكون مخالفا للقانون .

وحيث إن الطاعنين ينعين على الحكم المطعون فيه بالسبب الثاني القصور في التسييب وفي بيان ذلك يقولان أن محكمة الدرجة الأولى قضت برفض الدعوى استنادا إلى أن الظاهر من عبارات وصياغة إقرار المطعون ضدها المؤرخ ١٥ مارس سنة ١٩٥٧ أنه مبني على علمها مقدما بخروج مورثها من الشركة وأن هذا الإقرار لا يستند إلى عقد تعديل الشركة المؤرخ أول ديسمبر سنة ١٩٥٧ وقد ألغت محكمة الاستئناف هذا الحكم وأقامت قضاها على أن حجية هذا الإقرار تتوقف على صحة عقد تعديل الشركة وصدوره من مورث المطعون ضدها وأغفلت الرد على أسباب الحكم الابتدائي مما يجعل حكمها مشوبا بالقصور .

وحيث إن هذا النعي مردود بما سبق الرد به على الأسباب الأول والثالث والرابع وبأن ما أورده الحكم المطعون فيه في أسبابه يحمل الرد الضمني على ما ورد بأسباب الحكم الابتدائي مخالفا لرأيه هذا علاوة على أن محكمة الاستئناف إذا ألغت الحكم الابتدائي لا تكون ملزمة بالرد على جميع ما تضمنته أسبابه ما دامت قد أقامت قضاها على ما يسوغه من الاعتبارات .

وحيث إن حاصل السبب الخامس أن الحكم المطعون فيه خالف القانون ذلك أن الطاعنين دفعا أمام محكمة الاستئناف بأن إقرار المطعون ضدها المؤرخ ١٥ مارس سنة ١٩٥٨ قد أظهر التخارج الذي أفرت به ولم يكن سببا له وأنه لا محل لبحث أمر ثبوت التخارج وكل ما يلزم هو التحقق من صحة صدور الإقرار من المطعون ضدها ، وهو صحيح وإن خلا من ذكر سببه ولكن محكمة الاستئناف اطرحت هذا الدفاع القانوني دون أن تبين سبب اطراحها له بلقاء حكمها مخالفا للقانون .

وحيث إن هذا النعي مردود بما سبق الرد به على أسباب الطعن الأخرى .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ١٩ من يناير سنة ١٩٦٧

برئاسة السيد محمود توفيق اسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
محمد عبد اللطيف ، وعباس حلمي عبد الجواد ، ومحمد أبو حمزة مندور ، ومحمد صادق البشيشي .

(٢٦)

الطعن رقم ٢٢٤ لسنة ٣٣ ق :

الالتزام " انقضاء الالتزام " وفاء . أوراق تجارية " شيك " تزوير . بنوك
" وفاء البنك قيمة شيك مزور " .

وفاء البنك بقيمة شيك مذيّل من الأصل بتوقيع مزور على عميله الذي عهد إليه بأمواله .
وفاء غير صحيح وغير مبرر . لذمة البنك لحصوله لمن لا صفة له في تلقيه . هذه الورقة ليس لها
في أي وقت صفة الشيك أو الكميالة لفقدائها شرطاً جوهرياً لوجودها هو التوقيع الصحيح للساحب .
إلتفاء قرينة المادة ١٤٤ تجاري التي تفترض صحة الوفاء الحاصل من المسحوب عليه . تبعة هذا
الوفاء — ولو تم بغير خطأ — تقع على عاتق البنك أيما كانت درجة إلتقان التزوير . ذلك مشروط
بعدم وقوع خطأ من جانب العميل الوارد اسمه بالصك وإلا تتحمل هو تبعة خطئه .

لا تبرأ ذمة البنك المسحوب عليه قبل عميله الذي عهد إليه بأمواله إذا وفي البنك
بقيمة شيك مذيّل من الأصل بتوقيع مزور عليه لأن هذه الورقة لم يكن لها
في أي وقت صفة الشيك أو الكميالة لفقدائها شرطاً جوهرياً لوجودها هو التوقيع
الصحيح للساحب ومن ثم فلا تقوم القرينة المقررة في المادة ١٤٤ من القانون
التجاري التي تفترض صحة الوفاء الحاصل من المسحوب عليه ويعتبر وفاء البنك
بقيمتها وفاء غير صحيح لحصوله لمن لا صفة له في تلقيه وبالتالي فإن هذا الوفاء —
ولو تم بغير خطأ — من البنك لا يبرئ ذمته قبل العميل ولا يجوز قانوناً أن يلتزم
هذا العميل بمقتضى توقيع مزور عليه لأن الورقة المزورة لا حجية لها على من نسبت إليه
ولهذا فإن تبعة الوفاء تقع على عاتق البنك أيما كانت درجة إلتقان التزوير
وذلك كله بشرط عدم وقوع خطأ من جانب العميل الوارد اسمه في الصك وإلا تتحمل
هو تبعة خطئه (١) .

(١) راجع قض ١١ يناير سنة ١٩٦٦ بمجموعة المكتب الفني ص ١٧ ص ٩٤ .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل فى أن المطعون ضده أقام الدعوى رقم ٤٥٩٦ سنة ١٩٥٩ مدنى كلى القاهرة على البنك الطاعن بطلب الحكم بإلزامه بأن يدفع له مبلغ ٢٤١٦ جنيها وقال شرحا لدعواه أنه فتح لدى البنك الطاعن حسابين أحدهما حساب خاص مقيد برقم ٢٠٠٨٦ كضمان لصالح شركة أولاد وهبه شوشه والآخر حساب جار يحمل رقم ٢٠٠٨٦ ، وقد تلقى فى يناير سنة ١٩٥٩ إخطارا من البنك عن حركة رصيده بكل من الحسابين عن سنة ١٩٥٨ مبينا به خصم مبلغ ١٤٠١ جنيه من الحساب الأول قيمة ثلاثة شيكات سمحت لصالح آخرين وخصم مبلغ ٧١٥ جنيها من الحساب الثانى قيمة شيك رابع وإذ تبين له من مراجعة الحسابين بالبنك أن هذه الشيكات الأربعة مزورة ومحررة على أوراق عادية وليس على نماذج الشيكات المسلمة له من البنك فقد أبلغ النيابة وأثبت قسم أبحاث التزييف والتزوير بمصلحة الطب الشرعى وجود خلاقات جوهرية بين توقيع المودع لدى البنك والتوقيعات المنسوبة إليه بالشيكات المزورة وانتهت النيابة إلى إتهام المدعى جرحس روفائيل بالتزوير وقضى بإدانتها جنائيا فى القضية رقم ٦٤١٨ سنة ١٩٥٩ جنح عابدين واستطرد المطعون ضده قائلا إن البنك الطاعن مسئول عن الوفاء الخاطئ بقيمة أوامر الدفع الأربعة المزورة وقدرها ٢١١٦ جنيها علاوة على مسؤوليته عن الأضرار التى لحقت بسبب امتناع البنك عن الوفاء له بهذا المبلغ والتى قدرها بمبلغ ٣٠٠ جنيه لهذا فقد رفع الدعوى مطالبا بمجموع هذين المبلغين وبتاريخ ١٥ يونيه سنة ١٩٦١ حكمت المحكمة الابتدائية بإلزام البنك الطاعن بأن يدفع للمطعون ضده مبلغ ٢٢١٦ جنيه . فاستأنف الطاعن هذا الحكم بالإستئناف رقم ١٤١٩ سنة ٧٨ ق القاهرة كما استأنفه المطعون ضده وقيد إستئنافه برقم ١٤٥٢ سنة ٧٨ ق القاهرة —

ومحكمة الاستئناف حكمت في ٢٩ مارس سنة ١٩٦٢ برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض بتقرير تاريخه ٢٨ أبريل سنة ١٩٦٢ وقدمت النيابة مذكرة برأيها طلبت فيها رفض الطعن وعرض الطعن على هذه الدائرة بجلدة ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٦٦ وفيها أصرت النيابة على رأيها السابق .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين يتحصل أولهما في النعي على الحكم المطعون فيه بمخالفة القانون والخطأ في تطبيقه من الوجوه الأربعة الآتية (أولاً) أن الحكم أقام قضاءه بإلزام البنك بدفع قيمة الشيكات المزورة على أن الوفاء بشيك مزور يعد من المخاطر العادية اللازمة لحرفة البنوك فيتحمل البنك وحده تبعة هذا الوفاء حتى ولو لم يقع أى خطأ من جانبه ما دام أنه لم ينسب إلى العميل ثمة خطأ — هذا في حين أنه يشترط طبقاً للقواعد العامة في المسؤولية التقصيرية ثبوت الخطأ في جانب الطاعن لأن التقنين المدني القائم لم يأخذ بنظرية تحمل التبعة التي تفترض الخطأ افتراضاً لا يقبل العكس وإذا كان تزوير الشيكات محكماً ودقيقاً بحيث كان يستحيل على البنك اكتشافه فقد انتهى الخطأ الواجب توافره لمسئوليته عن صرف قيمتها (ثانياً) أن الحكم استند في قضائه بمسئولية البنك الطاعن إلى أن المشرع بما أورده في المادتين ٣٣١ و٣٣٣ من القانون المدني قد أوجب على من يقوم بالوفاء التحقق من شخصية الدائن الحقيقي الموفى له ، مع أن البنك لم يقصر في التحقق من شخصية حملة الشيكات الأربعة وأثبت على ظهورها كافة البيانات التي تعين على معرفة كل منهم — الأمر الذي يبرئ ذمته من قيمة تلك الشيكات قبل المطعون ضده (ثالثاً) أن الطاعن تمسك في دفاعه بأن تزوير الشيكات كان بخطأ المطعون ضده مستدلاً على ذلك بما ثبت في تحقيقات النيابة من أن المتهم جرجس روفائيل مرتكب التزوير كان يتردد على مكتب خاله فريد خليل الذي تربطه بالمطعون ضده علاقة عمل وصداقة مما هيا لمرتكب التزوير التعرف على رصيد المطعون ضده بالبنك والحصول على توقيعه الصحيح وتقليده وقد رد الحكم المطعون فيه على هذا الدفاع بأنه لا يصلح دليلاً على مساهمة مقصودة أو إيجابية في خطأ يصح أن ينسب إلى المطعون ضده ، مع أنه لا يلزم في الخطأ الموجب للمسئولية أن يكون مقصوداً بل يكفي لتوافره مجرد الإهمال

والخروج عن الحيلة الواجبة في هذا الشأن (رابعا) أخطأ الحكم إذ قضى للطعون ضده بتعويض قدره مائة جنيه على أساس أن امتناع الطاعن عن رد قيمة الشيكات المزورة رغم إعداره ترتيب عليه حرمان المطعون ضده من استغلال هذا المبلغ طوال مدة التقاضي ، مع أن دفاع الطاعن كان يقوم في كافة مراحل الدعوى على أساس صحيح من القانون وبالتالي فلم يكن دافعا قصدا به الكيد حتى كان يصح القضاء بالتضمنينات طبقا للمادة ٣٦١ من قانون المرافعات .

وحيث إن هذا النعي مردود في أوجهه الثلاثة الأولى بأنه وإن كان صحيحا ما يقوله الطاعن من أن التقنين المدني لم يأخذ بنظرية تحمل التبعة إلا أن مسئوليته إنما تقوم على أساس أن البنك المسحوب عليه لا تبرأ ذمته قبل العميل الذي عهد إليه بأمواله إذا وفي بقيمة شيك مزيل من الأصل بتوقيع مزور عليه لأن هذه الورقة لم يكن لها في أى وقت صفة الشيك أو الكيالة لفقدائها شرطا جوهريا لوجودها هو التوقيع الصحيح للساحب ومن ثم فلا تقوم القرينة المقررة في المادة ١٤٤ من القانون التجارى والتي تفترض صحة الوفاء الحاصل من المسحوب عليه ويعتبر وفاء البنك بقيمتها وفاء غير صحيح لحصوله لمن لا صفة له في تلقيه وبالتالي فإن هذا الوفاء - ولو تم بغير خطأ - من البنك لا يبرئ ذمته قبل العميل ، ولا يجوز قانونا أن يلتزم هذا العميل بمقتضى توقيع مزور عليه لأن الورقة المزورة لاحجية لها على من نسبت إليه ، ولهذا فإن تبعة الوفاء تقع على عاتق البنك أيا كانت درجة إتقان التزوير ، وذلك كله بشرط عدم وقوع خطأ من جانب العميل الوارد اسمه في الصك وإلا تحمل هو تبعة خطئه - لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه والحكم الابتدائي الذى أحال إلى أسبابه قد أقاما قضاءهما بنفى الخطأ عن المطعون ضده على نظر حاصله أن وقائع الدعوى لم تكشف عن ثبوت أى خطأ يمكن نسبته إليه فيما يتصل بتحرير أوامر الدفع موضوع الدعوى أو تزويرها أو صرفها حيث حررت على أوراق عادية وليس على نماذج الشيكات المسلمة إليه من البنك كما أن صلة الصداقة والمعاملات المالية التى قال البنك الطاعن بوجودها بين المطعون ضده وخال مرتكب التزوير ليس من شأنها أن تجعل المطعون ضده مخطئا أو مساهما في الخطأ الذى ترتب عليه صرف هذه الشيكات لأن تلك الصلة حتى لو صح أنها مكنت مرتكب التزوير من الإلصاق برصيد المطعون ضده

والاطلاع على توقيعه الصحيح، فانها لا تصلح دليلاً على قيام خطأ يصح اسناده إليه وكانت هذه الأسباب التي استند إليها الحكم المطعون فيه في نفي الخطأ عن المطعون ضده سائغة ومن شأنها أن تؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها الحكم وكان هذا الحكم — خلافاً لما يقول الطاعن — لم يتطلب لتوافر الخطأ الموجب لمسئولية المطعون ضده أن يكون متعمداً إذ أن لفظ "مقصودة" التي وردت في أسبابه وصفاً للمساهمة التي نفاها عن المطعون ضده هو لفظ زائد يستقيم الحكم بدونه — لما كان ذلك، فإن النعي بالأوجه الثلاثة المتقدمة يكون على غير أساس . والنعي في وجهه الرابع مردود بأنه لما كان مما أسس عليه المطعون ضده طلبه مبلغ الثلاثمائة جنيه الذي طلب الحكم له به على سبيل التعويض أن هذا المبلغ هو نظير ما لحقه من أضرار بسبب إمتناع الطاعن عن الوفاء له بمبلغ ٢١١٦ ج قيمة أوامر الدفع المزورة — وكان القانون المدني قد حدد في المادة ٢٢٦ منه التعويض عن التأخير في الوفاء بدين من النقود معلوم المقدار وقت الطلب بفائدة قدرها ٤٪ في المسائل المدنية، ٥٪ في المسائل التجارية تسرى من تاريخ المطالبة القضائية بها وكان طلب المطعون ضده التعويض على النحو السابق يتضمن طلبه هذه الفوائد، وإذا كانت فوائد التأخير تستحق دون حاجة لإثبات ضرر للدائن أو خطأ من جانب المدين غير تأخره في الوفاء وكان مبلغ المائة جنيه الذي قضى به الحكم للمطعون ضده على سبيل التعويض يقل عن الفائدة التي يستحقها طبقاً للمادة ٢٢٦ المشار إليها من تاريخ رفعه الدعوى في أول نوفمبر سنة ١٩٥٩ حتى تاريخ الحكم الابتدائي (١٥ يونيو سنة ١٩٦١) فإن النعي بهذا الوجه يكون غير مستج .

وحيث إن الطاعن ينعي في السبب الثاني على الحكم المطعون فيه القصور في التسبيب من الوجهين الآتين (أولاً) أن الطاعن تمسك في دفاعه بأن تزوير الشيكات موضوع الدعوى كان متقناً بحيث يستحيل على موظفي البنك اكتشافه في نطاق عناية الرجل المعتاد، وهو ما تنفي به مسئوليته عن صرف قيمة هذه الشيكات ومع ذلك أغفل الحكم المطعون فيه الرد على هذا الدفاع (ثانياً) أن الطاعن دفع بانتفاء مسئوليته تأسيساً على وقوع خطأ من جانب المطعون ضده، يتمثل في أن تردد مرتكب التزوير بـ جرجس روفائيل على مكتب خاله فريد خليل الذي تربطه بالمطعون ضده رابطة عمل وصداقة مكنته من تركب

التزوير من الإطلاع على التوقيع الصحيح للمطعون ضده ونقله على الشيكات المزورة، وقد رد الحكم المطعون فيه على ذلك بأن صلة المطعون ضده بخال المتهم ليس من شأنها أن تجعله مخطئاً أو مساهماً في الخطأ ، وهو ما لا يكفي للرد على دفاع الطاعن أو نفي الخطأ عن المطعون ضده .

وحيث إن هذا النعي مردود في وجهه الأول بأن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه على أن الطاعن مسئول عن الوفاء بقيمة الشيكات المزورة على المطعون ضده ولو كان التزوير متقناً، ولما كان هذا الذي قرره الحكم صحيحاً في القانون على ما سلف بيانه في الرد على السبب الأول ويحمل الرد الضمني على ما تمسك به الطاعن في دفاعه من انتفاء مسؤوليته بسبب إلتقان التزوير فإن النعي على الحكم بالقصور في هذا الشأن يكون على غير أساس . والنعي مردود في وجهه الثاني بما سبق الرد به على الوجه الثاني من السبب الأول من أن الحكم المطعون فيه نفى بأسباب سائغة وقوع أي خطأ من جانب المطعون ضده ومن ثم فلا محل لتعييبه في هذا الخصوص بالقصور في التسبيب .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٢٤ من يناير سنة ١٩٦٧

برئاسة السيد المستشار الدكتور عبد السلام بلبع نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة
المستشارين : بطرس زفلول ، ومحمد صادق الرشيدي ، وأمين فتح الله ، وإبراهيم حسن علام .

(٢٧)

الطعن رقم ٣٣٨ لسنة ٣١ القضائية :

(١) حكم . " حجية الحكم الجنائي " . حجية الشيء المحكوم فيه . مصادرة .

الحكم الصادر في الدعوى الجنائية . حجته أمام المحاكم المدنية فيما فصل فيه فصلا لازما
في أمر يتعلق بوقوع الفعل المكون للأساس المشترك بين الدعوى الجنائية والمدنية .
مثال . الحكم الجنائي باعتبار السلعة المضبوطة مما يعد التعامل فيها جريمة ومصادرتها .
وجوب ارتباط المحكمة المدنية بحكم المصادرة .

(ب) حكم . " حجية الحكم الجنائي " . حجية الشيء المحكوم فيه . مصادرة .

الحكم الجنائي بالمصادرة . وروده على المبلغ المتحصل من بيع السلعة المضبوطة . أثره .
إنصراف حجته أمام المحكمة المدنية إلى ذات المبلغ .

١ - على القاضي الجنائي - وهو بصدد الفصل في أمر الأشياء المضبوطة
في جريمة معينة - أن يعرض لحكم القانون ويفصل على مقتضاه . وللحكم
الصادر في الدعوى الجنائية - على ما جرى به قضاء محكمة النقض - حجية الشيء
المحكوم فيه أمام المحاكم المدنية إذا كان الفصل في الدعوى المدنية يستلزم معرفة
ما إذا كانت هناك جريمة وكان الحكم الجنائي قد فصل فصلا لازما في أمر يتعلق
بوقوع الفعل المكون للأساس المشترك بين الدعويين الجنائية والمدنية وذلك
لاتصال هذه الحجية بالنظام العام الذي تتأثر به مصلحة الجماعة حتى لا تتعرض
الأحكام الجنائية لإعادة النظر في الأمر الذي فصلت فيه وكان فصلها لازما .
فتى كان الحكم الجنائي قد قضى بأن القطن المضبوط باعتباره جسم الجريمة
هو مما يعد التعامل فيه جريمة طبقا للسادة الثانية من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١

بجمع الغش والتدليس ، ورتب الحكم على ذلك قضاء بمصادره طبقا لنص الفقرة الثانية من المادة ٣٠ من قانون العقوبات فإن قضاء بالمصادرة يكون لازما . وإذا يتعلق هذا القضاء بوقوع الفعل المكون للجريمة لورود التجريم على القطن المتعامل فيه — وهو جسم الجريمة — فإن الحكم المدني يكون قد أصاب صحيح القانون إذ ارتبط بالحكم الجنائي المشار إليه فيما قضى به من مصادرة ، باعتبار أن هذا القضاء مما ترد عليه الحجية أمام المحاكم المدنية .

٢ — متى كان القطن المضبوط على ذمة الدعوى الجنائية قد تم بيعه وإيداع ثمنه خزانة المحكمة قبل القضاء بالمصادرة ، وكانت المصادرة المقضى بها طبقا للفقرة الثانية من المادة ٣٠ من قانون العقوبات قد وردت — وفقا لما قرره الحكم الجنائي — على المبلغ المتحصل من البيع ، وإذا قرر الحكم المطعون فيه (الصادر في الدعوى المدنية) الارتباط بقضاء الحكم الجنائي بالمصادرة باعتباره قضاء لازما ومتعلقا بوقوع الفعل المكون للجريمة ، فإن مؤدى ذلك هو اعتبار ارتباط الحكم المطعون فيه واردا على مصادرة المبلغ المتحصل من البيع .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المدادلة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن لجنة تنسيق القطن البريطانية كلفت محل بيل وشركاه شراء أقطان لها في سنة ١٩٤٤ ، فتقدم إليه المطعون عليه الثالث وباع له كمية من القطن ظهر أنها مغشوشة بأن كانت كل بالة تحوى خليطا غير متجانس من عدة رتب تتراوح بين أعلا الرتب وأدناها ، فأبلغ الأمر إلى النيابة العامة التى رفعت الدعوى الجنائية عليه وقضى بإدائته والمصادرة . وقد بيع القطن أثناء تحقيق الدعوى الجنائية وأودع ثمنه خزانة محكمة الإسكندرية الابتدائية

بناء على طلب تقدم به المطعون عليه الثالث ، ووافقت الطاعة على ذلك مع احتفاظها بكافة حقوقها باعتبارها — على ما قررت — دائنة مرتبنة حيازيا للقطن ، ثم أقامت الدعوى رقم ٢٧١ سنة ٧١ ق أمام محكمة الإسكندرية الابتدائية المختلطة تطلب الحكم بإلزام المطعون عليه الثالث بأن يدفع لها مبلغ ١٤٠٣١٠ ج و ٤٧٠ م وبإلزام المطعون عليهما الأول والثاني بأن يدفعا لها ما يحكم به على المطعون عليه الثالث من المبالغ المودعة لدى المطعون عليه الثاني باعتبار أن الطاعة دائنة مرتبنة حيازيا للقطن المضبوط . وبتاريخ ١٩٤٨/٢/٢١ قضت المحكمة بنذب خير لفحص دفاتر الشركة الطاعة لبيان ما إذا كان الرهن الذي تمسك به حقيقيا ، ثم قضت بتاريخ ١٩٤٨/٦/١٩ بطلبات الطاعة . إستأنف المطعون عليهما الأول والثاني هذين الحكيم أمام محكمة الاستئناف المختلطة ، وبعد إلغائها أحيل الإستئناف إلى محكمة إستئناف الإسكندرية وقيد برقم ٤٧٦ سنة ٥٠ ق ، وبتاريخ ١٩٥٤/٢/٢٤ قضت محكمة الإستئناف بتأييد الحكيم المستأنفين . طعن المطعون عليهما الأول والثاني في ذلك الحكم بطريق النقض وقضى في ١٩٥٩/١٢/٢١ بنقض الحكم لعدم تلاوة تقرير التلخيص . وبعد تعجيل الاستئناف أمام محكمة إستئناف الإسكندرية قيد برقم ٢٥ سنة ١٦ ق . وبتاريخ ٢٩ مايو سنة ١٩٦١ قضت المحكمة بإلغاء الحكيم المستأنفين في قضائهما على المطعون عليهما الأولين . قررت الطاعة بالطعن في هذا الحكم بطريق النقض وأبدت النيابة رأيها بنقض الحكم وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون فقررت إحالته إلى هذه الدائرة ، وبعد استيفاء الإجراءات وبالحلقة المحددة لنظره التزمت النيابة رأيها السابق .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين حاصل الأول منهما الخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك نقول الطاعة أن الحكم المطعون فيه اعتبر قضاء الحكم الجنائي بمصادرة القطن طبقا لنص الفقرة الثانية من المادة ٣٠ من قانون العقوبات حجة بما ورد فيه على الكافة ومنهم الطاعة ، بما يتمتع معه على المحكمة المدنية بمبحث حقوق الغير — ولو كان حسن النية — على القطن المقضى بمصادرته والتمن المتحصل من بيعه ، مع أن حجية الحكم الجنائي قبل الكافة طبقا لما تقضى به المادة ٤٥٦ من قانون الإجراءات الجنائية — باعتبار أنها حجة

استثنائية — لا ترد إلا على الأحكام الصادرة في موضوع الدعوى الجنائية في خصوص وقوع الجريمة ووصفها القانوني ونسبتها إلى فاعلها في حالة القضاء بالإدانة ، ولا ترد هذه الحجية على العقوبة لأنها شخصية بالنسبة للحكوم عليه ولا تنفذ في حق غيره إلا بنص خاص . وإذا كانت المصادرة المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة ٣٠ من قانون العقوبات ترد حين تكون الأشياء المضبوطة مما يعد صنعها أو استعمالها أو حيازتها أو بيعها جريمة في ذاته فتنصب على الشيء بعينه لهذه الأسباب ، إلا أن المصادرة بهذه الصورة لا يقصد بها معاقبة المتهم وإنما هي إجراء يصدره القاضي الجنائي لا بصفته القضائية وفي خصوص الفصل في الدعوى الجنائية بل هو من القاضي ممارسة لسلطة بوليسية مثله في ذلك مثل سلطة التحقيق . ويقصد بهذه المصادرة أصلا منع الجرائم استنادا إلى طبيعة الشيء محل المصادرة فلا شأن لها بحجية الأحكام . أما إذا كان الشيء مما يباح أصلا التعامل فيه مثل القطن فإن تدخل المشرع لتنظيم هذا التعامل عن طريق الرقابة على ممارسة تداوله بين الأفراد لا يغير من طبيعة الشيء ذاته من حيث صلاحيته أصلا للتعامل ولا يعدم صفته المالية ، ولا يؤثر في ذلك علم البائع (المطعون عليه الثالث) بغش القطن . ولا يقيد الحكم الجنائي في قضائه بالمصادرة في هذه الحالة القاضي المدني لأن القضاء بها لم يكن ضروريا للفصل في الدعوى الجنائية من حيث ثبوت الواقعة ووصفها القانوني ونسبتها إلى فاعلها إذ لا يلزم عند تطبيق المادة الثانية من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ بقمع الغش والتدليس وهي التي قضى على المطعون عليه الثاني بمقتضاها أن يكون جسم الجريمة مما يخرج بطبيعته عن دائرة التعامل . وإذا أقام الحكم المطعون فيه حجة للحكم الجنائي فيما قضى به من مصادرة القطن المضبوط ومصادرة الثمن المتحصل من بيعه طبقا لنص المادة ٣٠/٢ من قانون العقوبات فقد حجب نفسه عن بحث حقوق الطاعة على هذا القطن باعتبارها دائنة مرتهنة له حيازيا ومن الغير حسنى النية ومن حقها الاحتفاظ به لاستيفاء دينها منه .

وحيث إن هذا النعي مردود ذلك أن الحكم المطعون فيه إذ ارتبط بالحكم الجنائي الذي قضى بمصادرة القطن المضبوط والمبلغ المتحصل من بيعه استند إلى قوله " إنه من المقرر أن حجية الحكم الجنائي أمام المحاكم المدنية قاصرة على

(١) وقوع الجريمة (٢) وصفها القانوني (٣) نسبتها إلى فاعلها ، وهو ما تشير إليه المادة ٤٥٦ من قانون الإجراءات ، أما بالنسبة للعقوبة فهي في الأصل شخصية لا تمتد آثارها إلى غير المحكوم عليه . والمصادرة في ذلك شأن العقوبة هي عقوبة تكميلية فلا تمتد آثارها إلى حقوق الغير إلا إذا حكم بها كإجراء بوليسي على أساس أن الأشياء المحكوم بمصادرتها تدخل في عداد الأشياء الممنوع التداول فيها قانونا مما يعد صنعها أو استعمالها أو حيازتها أو بيعها أو عرضها للبيع جريمة في حد ذاته وفقا لنص المادة ٣٠ فقرة ثانية من قانون العقوبات فإنه ليس للمحكمة المدنية في هذه الحالة أن تعدل في هذا الوصف وأن تعتبرها على خلاف ذلك — ذلك أن المحكمة الجنائية هي صاحبة السلطة في تكييف وصف الجريمة ومن نتائج الحتمية نوع المصادرة المحكوم بها وحكمها في ذلك يقيد المحكمة المدنية التي لا يجوز لها أن تنحرف عنه في جميع الأحوال سواء بالنسبة للمحكوم عليه أو الغير . ومن شأن ذلك أنه متى كانت المصادرة قد قضى بها من المحكمة الجنائية بوصف أن الفعل الجنائي يتدرج في مشمول الفقرة الثانية من المادة ٣٠ عقوبات فلا يحق للمحكمة المدنية أن تناقش حق الغير المتعلق بالأشياء المحكوم بمصادرتها أو أن تبحث عن حسن نيته إذ يكون في ذلك مساس بمجبة الحكم الجنائي وما أعطاه من وصف قانوني للفعل وللشيء محل المصادرة ... وتشمل المصادرة المقابل أو الثمن أسوة بالشيء المصادر نفسه سواء بسواء إذ أن الحكم بالمصادرة هو في الواقع وحقيقة الأمر إقرار للضبط الذي تأمر به النيابة بصفقتها سلطة التحقيق وحكم من القاضي بأن استيلاء الدولة بواسطة ممثلها على الشيء موضوع المصادرة تم صحيحا في الحدود التي رسمها القانون ولذلك ينعطف حكم المصادرة إلى يوم الضبط ، هذا فضلا عن أن قانون تحقيق الجنايات الذي تم الضبط في ظله يجيز للنياية العمومية في المادة ٢٢ منه بيع الشيء المضبوط مما يتلف بمرور الزمن أو يستلزم حفظه بنفقات تستغرق قيمته وإيداع ثمنه ، مما مقتضاه بدهة أنه إذا قضى بالمصادرة ، أن ينصب الحكم بها على الثمن المتحصل من بيعها . وهو ما أشار إليه حكم النقض الجنائي في أسبابه ، وعلى ذلك فسواء كانت المصادرة منصبة على نفس الشيء أو على ثمنه فإنه يحتاج بها على الكافة ولا يجوز للغير حتى ولو كان حسن النية أن يستوفي حقوقه من هذا المقابل " ولما كان على القاضي الجنائي — وهو بصدد الفصل في أمر الأشياء المضبوطة في جريمة

معينة — أن يعرض لحكم القانون في شأنها ويفصل على مقتضاه ، وكان للحكم الصادر في الدعوى الجنائية — على ما جرى به قضاء هذه المحكمة — حجية الشيء المحكوم فيه أمام المحاكم المدنية إذا كان الفصل في الدعوى المدنية يستلزم معرفة ما إذا كانت هناك جريمة وكان الحكم الجنائي قد فصل فصلا لازما في أمر يتعلق بوقوع الفعل المكون للأساس المشترك بين الدعويين الجنائية والمدنية وذلك لاتصال هذه الحجة بالنظام العام الذي تتأثر به مصلحة الجماعة حتى لا تتعرض الأحكام الجنائية لإعادة النظر في الأمر الذي فصلت فيه وكان فصلها لازما ، لما كان ذلك وكان الحكم الجنائي الذي ارتبط به الحكم المطعون فيه قد قضى بأن القطن المضبوط باعتباره جسم الجريمة المنسوبة للطعون عليه الثالث هو مما يعد التعامل فيه جريمة طبقا للمادة الثانية من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ بجمع الغش والتدليس ، وإذ رتب الحكم على ذلك قضاء بمصادرته طبقا لنص الفقرة الثانية من المادة ٣٠ من قانون العقوبات ، فإن قضاء بالمصادرة يكون قضاء لازما . وإذ يتعلق هذا القضاء بوقوع الفعل المكون للجريمة لورود التجريم على القطن المتعامل فيه — وهو جسم الجريمة — فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أصاب صحيح القانون إذ ارتبط بالحكم الجنائي المشار إليه فيما قضى به من مصادرة باعتبار أن هذا القضاء مما ترد عليه الحجة أمام المحاكم المدنية . ولا يؤثر في الارتباط بهذا القضاء أن يكون موضوع المصادرة وهو القطن سلعة صالحة أصلا للتداول ذلك أن التجريم لم يرد على أصل الشيء ، بل ورد عليه بعد ما شايه من عوار . رأى المشرع لاعتبارات تتعلق بالمصلحة العامة أن يعد تداوله في هذه الحالة جريمة ، لما كان ما تقدم فإن النعي على الحكم بخالفة القانون بهذا السبب يكون على غير أساس .

وحيث إن مبنى السبب الثاني الخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسبيب ، وفي بيان ذلك أقول الطاعة إنه عقب صدور أمر النيابة العامة بضبط القطن أقامت الطاعة دعوى مستعجلة أمام القضاء المختلط بطلب بيعه وإيداع ثمنه خزانة المحكمة لاستيفاء دينها منه . وقد يتم الاتفاق قبل نظر هذه الدعوى على أن تقوم النيابة ببيع القطن المضبوط وإيداع ثمنه خزانة المحكمة مع احتفاظ الطاعة بحقوقها في استيفاء دينها من الثمن المتحصل من البيع باعتبارها دائنة مرتبهة

حيازيا . وعلى الرغم من تمسك الطاعنة بهذا الدفاع أمام محكمة الموضوع فإن الحكم المطعون فيه اكتفى في الرد عليه بالقول أن البيع تم تنفيذا لحكم المادة ٢٢ من قانون تحقيق الجنايات وإن الحكم الجنائي فيما قضى به من مصادرة المبلغ المتحصل من بيع القطن حجة على الطاعنة . وإذ تم البيع تنفيذا للاتفاق المشار إليه فقد أخطأ الحكم في تطبيق القانون كما شابه قصور في التسبيب .

وحيث إن هذا النعي مردود ذلك أن الثابت من تقارير الحكم المطعون فيه أن بيع القطن وإيداع ثمنه خزانة المحكمة قد تم قبل القضاء بالمصادرة وأن المصادرة المقضى بها طبقا لنص المادة ٣٠ فقرة ثانية من قانون العقوبات قد وردت وفقا لما قرره الحكم الجنائي على المبلغ المتحصل من البيع . وإذ قرر الحكم المطعون فيه الارتباط بقضاء الحكم الجنائي بالمصادرة باعتباره قضاء لازما ومتعلقا بوقوع الفعل المكون للجريمة على ما سلف بيانه في الرد على السبب الأول ، فإن مؤدى ذلك هو اعتبار ارتباط الحكم المطعون فيه واردا على مصادرة المبلغ المتحصل من البيع ، لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه لم يكن بحاجة للرد على دفاع الطاعنة الذي تدعى به بوجبه بأنها اتفقت على الاحتفاظ بحقوقها في استيفاء دينها من ثمن القطن المودع خزانة المحكمة ، إذ بفرض حصول مثل هذا الاتفاق فإنه — وقد قضى بالمصادرة على النحو المتقدم — أصبح واردا على غير محل ، ومن ثم يكون الحكم فيما انتهى إليه قد التزم صحيح القانون ويكون النعي عليه بخالفته أو بالقصور في التسبيب على غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٢٤ من يناير سنة ١٩٦٧

برئاسة السيد المستشار الدكتور عبد السلام بلبيع نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة
المستشارين : بطرس زخلول ، ومحمد صادق الرشيدي ، وأمين فتح الله ، وإبراهيم
حسن علام .

(٢٨)

الظعن رقم ٣٠٥ لسنة ٣٢ القضائية :

(أ) إثبات . ” الإقرار القضائي ” . ” الإقرار غير القضائي ” . محكمة
الموضوع . ” سلطتها في تقدير الدليل ” .

الإقرار الصادر أمام القضاء حجة قاطعة على المقر . خضوع الإقرار غير القضائي
لتقدير محكمة الموضوع .

(ب) اثبات . ” القرائن القانونية ” . نقل . ” النقل البحري ” .
” التزامات الناقل ” . معاهدات دولية . ” معاهدة سندات
الشحن ” .

عدم اخطار الناقل بهلاك أو تلف البضاعة قبل أو وقت تسليمها . إعتباره قرينة
على أن الناقل قد سلم البضاعة بالكيفية الموصوفة بها في سند الشحن . المادة ٦/٣
من معاهدة سندات الشحن . جواز إثبات عكس هذه القرينة .

(ج) إثبات . ” عبء الإثبات ” . ” القرائن القانونية ” . نقل . ” النقل
البحري ” . ” التزامات الناقل ” . معاهدات دولية . ” معاهدة
سندات الشحن ” .

التحفظ الذي يدونه الناقل في سند الشحن تدليلاً على جهله بصحة البيانات المدونة
فيه . عدم الاعتداد به إلا إذا وجدت لدى الناقل أسباب جدية للشك في صحة بيانات
الشاحن أو لم تكن لديه الوسائل الكافية للتحقق من صحتها . عبء إثبات
مبررات التحفظ يقع على الناقل .

(د) إثبات . " الخبرة " . محكمة الموضوع . " سلطتها في الأخذ بتقرير الخبير " .

حق محكمة الموضوع في أن تأخذ أو لا تأخذ بتقرير الخبير كله أو بعضه .

١ — الإقرار المقصود في المادة ٤٠٩ من القانون المدني باعتباره حجة قاطعة على المقر هو الإقرار الصادر أمام القضاء . أما الإقرار خارج القضاء فهو يخضع للقواعد العامة إذ لم يرد في شأنه نص خاص ، فالمحكمة الموضوع سلطة تقدير قوته في الإثبات بغير معقب عليها في ذلك متى كان تقديرها سائغا .

٢ — جرى نص المادة ٦/٣ من معاهدة سندات الشحن على أنه إذا لم يحصل إخطار كتابي بالهلاك أو التلف وبما هيبة هذا الهلاك أو التلف للناقل أو وكيله في ميناء التفريغ قبل أو في وقت تسليم البضاعة ووضعها في مهدة الشخص الذي يكون له الحق في استلامها طبقا لعقد النقل ، فإن هذا التسليم يعتبر — إلى أن يثبت العكس — قرينة على أن الناقل قد سلم البضاعة بالكيفية الموصوفة بها في سند الشحن . ومفاد ذلك أن المشرع وإن كان قد أقام من عدم الاخطار قرينة على اعتبار أن التسليم تم بالكيفية الموصوفة بها البضاعة في سند الشحن ، إلا أنه أجاز إثبات عكسها .

٣ — أوجبت الفقرة الثالثة من المادة الثالثة من معاهدة سندات الشحن على الناقل بعد استلام البضائع وأخذها في عهده أن يسلم إلى الشاحن بناء على طلبه سند شحن يتضمن مع بياناته المعتادة بيانات أوردتها في البنود (ا و ب و ج) من تلك الفقرة . وإذا نصت على ما يأتي " ومع ذلك فليس الناقل أو الربان أو وكيل الناقل ملزما بأن يثبت في سندات الشحن أو يدون فيها علامات أو عددا أو كمية أو وزنا إذا توافر لديه سبب جدي يحمله على الشك في عدم مطابقتها للبضائع المسلمة إليه فعلا أو عندما لا تتوافر لديه الوسائل الكافية للتحقق منها " ، فإن مؤدى ذلك أن التحفظ الذي يدونه الناقل في سند الشحن تدليلا على جهله بمحتويات البضاعة المسلمة إليه أو بصحة البيانات المدونة عنها بسند الشحن لا يعتد به ولا يكون له اعتبار في رفع مسؤوليته عن فقد البضاعة المسلمة إليه إلا إذا كانت لديه أسباب جدية للشك في صحة بيانات الشاحن أو لم تكن لديه الوسائل الكافية للتحقق

من ذلك ، ويقع عبء إثبات جدية أسباب هذا الشك أو عدم كفاية وسائل التحقق من صحة تلك البيانات — على ما جرى به قضاء محكمة النقض — على حائقي الناقل فإن عجز عن هذا الإثبات تعين عدم التعويل على هذا التحفظ (١) .

٤ — لمحكمة الموضوع أن تأخذ بتقرير الخبير كله ، كما لها أن تأخذ ببعض مانجاء به وتطرح بعضه ، إذ هي لا تنمضي إلا على أساس ما تطمئن إليه فيه .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة :

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن وزارة التموين — المطعون ضدها — أقامت الدعوى رقم ٨٣٥ سنة ١٩٥٨ تجارى كلى الإسكندرية ضد الشركة الطاعنة بصفتها وكالة عن السفينة (ويريريز) وعن ملاكها طالبة إلزامها بأن تدفع لها مبلغ ٨٠٥ ج و ٣٩٥ م وقالت في بيان دعواها أنها استوردت كمية من السكر الصيني شحنت على السفينة ويريريز وعند استلامها بميناء الإسكندرية تبين أن ببعض الأجوالة تمزقا أدى إلى تسرب جانب من محتوياتها وتلفه ونقص وزنها فبادرت باستدعاء خبير شركة مانلى لإثبات حالة البضاعة وبيان ما لحق بها من عجز وسببه وانتهى الخبير في تقريره إلى أن بالبضاعة عجزا قدره ١٥,٣١٧ طنا وأرجع سبب تمزق الأجولة وتسرب محتوياتها إلى الهزات والحركة والاحتكاك في عنابر السفينة . وإذا كانت الشركة الطاعنة بوصفها ممثلة لملاك السفينة الناقلة مسئولة عما لحق بالبضاعة من عجز وكانت الوزارة المطعون ضدها تقدر التعويض المستحق لها عنه بالمبلغ

(١) راجع نقض ١١/٢/١٩٦٠ الطعن رقم ١٢٤ لسنة ٢٥ ق مجموعة المكتب الفني
الطبعة ١١ ص ١٣٧ .

السابق بيانه فقد أقامت دعواها بطلباتها آنفة الذكر . وفي ٣١ من أكتوبر سنة ١٩٦٠ حكمت محكمة أول درجة برفض الدعوى . استأنفت الوزارة هذا الحكم لدى محكمة إستئناف الإسكندرية وقيد إستئنافها برقم ٤٠ سنة ١٧ تجارى ، وفي ٢٢ من مايو سنة ١٩٦٢ قضت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف وبإلزام الشركة الطاعنة بصفقتها بأن تدفع لوزارة التموين مبلغ ٨٠٥ ج و ٣٩٥ م مع فوائد القانونيه . طعنت الشركة الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطعن وبالحاسة المحددة لنظره تمسكت النيابة بهذا الرأى .

وحيث إن الطعن بنى على سبعة أسباب حاصل الأول منها مخالفة الحكم المطعون فيه للقانون ، وفي بيان ذلك تقول الشركة الطاعنة أن الحكم قضى بمسئوليتها استنادا إلى ما ورد في التقرير الاستشارى المقدم من وزارة التموين والمتضمن أن العجز في الوزن كان بسبب تمزق الأجولة وتفجيرها نتيجة الهزات والحركة والاحتكاك ، هذا في حين أنه لم يرد بمحضرى التفتيش والاستلام المؤرخين ٢١ و ٢٢ من أغسطس سنة ١٩٥٨ ما يفيد أن الشركة الناقلة قد أهملت في رص البضاعة أو أن ربان السفينة لم يتخذ الاحتياطات المقبولة للعناية بها . وإذا أخذ الحكم المطعون فيه بما سطره الخبير الاستشارى في تقريره مع مخالفته لما جاء بالمحضرين السالف بيانهما فإنه يكون قد خالف القانون .

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أنه لما كان الثابت من تدوينات الحكم المطعون فيه أنه بنى مسئولية ربان السفينة على ما ثبت من تقرير خبير شركة مانلى الذى عاين البضاعة المشحونة وهى ما زالت فى عنابر السفينة من أن ما أصاب البضاعة من عجز في الوزن كان نتيجة تمزق الأجولة وتفجيرها بسبب الهزات والحركة والاحتكاك فى عنابر السفينة ، واستبعد الحكم ما ورد بمحضرى تفتيش البانحة واستلام مندوب الوزارة للبضاعة لأنهما لم ينصبا إلا على عدد الأجولة دون وزنها ، ورتب على ذلك أن الشركة الناقلة تظل مسئولة عن العجز فى وزن الرسالة طالما أنها لم تقدم الدليل الذى ينفى مسئوليتها عنه . لما كان ذلك وكان لقاضى الموضوع السلطة التامة فى بحث الأدلة والمستندات المقدمة

في الدعوى وفي موازنة بعضها ببعض الآخر وترجيح ما يطمئن إليه منها فإن النعى بهذا السبب يكون على غير أساس .

وحيث إن حاصل السبب الثاني مخالفة الحكم المطعون فيه للمادة ٢/٤ من معاهدة سندات الشحن التي تقضى بعدم مساءلة الناقل عن الهلاك أو التلف الناتج عن عدم كفاية التغليف ذلك أن الثابت أن البضاعة — وهي من السكر — معبأة في أجولة رقيقة زنة كل منها مائة كيلوجرام ، وهو تغليف غير كاف بالنسبة لنوع البضاعة وطبيعة الرحلة ومدتها مما يعنى الناقل من المسؤولية من العجز الذي لحقها .

وحيث إن ما يثيره الطاعن بهذا السبب هو دفاع يخالطه واقع لم يقدم الطاعن الدليل على سبق التمسك به أمام محكمة الموضوع فلا يجوز التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض ، ومن ثم يكون النعى بهذا السبب غير مقبول .

وحيث إن حاصل السبب الثالث مخالفة الحكم المطعون فيه للقانون وفي بيان ذلك يقول الطاعن أن الثابت من محضرى التفتيش والتسليم المحررين بواسطة مندوبي المطعون ضدها والمقدمين منه أن المطعون ضدها استلمت الرسالة كاملة العدد طبقا لما ورد بسند الشحن ويعتبر هذان المحضران إقرارا منها بالاستلام ووجه قاطعة عليها لا تقبل إثبات العكس كما لا يجوز تجزئة ما ورد فيهما ، وإذا أخذ الحكم المطعون فيه بتقرير الخبير الاستشاري المتضمن وجود عجز في وزن البضاعة فإنه يكون قد أهدر حجة ذلك الإقرار وخالف نص المادة ٤٠٩ من القانون المدني .

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أنه لما كان الإقرار المقصود في المادة ٤٠٩ من القانون المدني باعتباره حجة قاطعة على المقر هو الإقرار لم الصادر أمام القضاء ، وكان الإقرار خارج القضاء يخضع للقواعد العامة إذ يرد في شأنه نص خاص فالمحكمة الموضوع سلطة تقدير قوته في الإثبات بغير معقب عليها في ذلك متى كان تقديرها سائغا . وإذا بين من الحكم المطعون فيه أن إقرار الوزارة باستلام البضاعة الثابت بالمحرر المؤرخ ٢٢ من أغسطس سنة ١٩٥٨ قد صدر قبل قيام النزاع ، وكان الحكم قد استخلص منه استخلاصا

سائغا في حدود سلطته الموضوعية أنه انصب على استلام الوزارة للرسالة من حيث عدد الأجلة وليس بحسب وزنها ، واستند في قضائه إلى عبارات هذا المحرر التي لم يرد للوزن ذكر فيها ، وإلى ما أثبتته تقرير الخبير المقدم في الدعوى من وجود عجز في وزن البضاعة المسالمة فإنه لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن الطاعن ينهى بالسبب الرابع على الحكم المطعون فيه مخالفته للقانون ، وفي بيان ذلك يقول أن المادة ٦/٣ من معاهدة سندات الشحن تقضى بأنه إذا لم يحصل إخطار كتابي بالهلاك أو التلف للناقل أو وكيله في ميناء التفريغ في وقت تسليم البضاعة فإن هذا التسليم يعتبر قرينة على أن الناقل قد سلمها بالكيفية الموصوفة بها في سند الشحن . ولما كانت المطعون ضدها قد أقرت باستلامها الرسالة في المحضر المؤرخ ١٩٥٨/٨/٢٢ فإنه يتعين إعمال هذه القرينة ، وإذا أخفلها الحكم المطعون فيه فإنه يكون قد خالف القانون .

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أن نص المادة ٦/٣ من معاهدة سندات الشحن إذ جرى على أنه إذا لم يحصل إخطار كتابي بالهلاك أو التلف وبماهية هذا الهلاك أو التلف للناقل أو وكيله في ميناء التفريغ قبل أو في وقت تسليم البضاعة ووضعها في مهدة الشخص الذي يكون له الحق في استلامها طبقا لعقد النقل فإن هذا التسليم يعتبر — إلى أن يثبت العكس — قرينة على أن الناقل قد سلم البضاعة بالكيفية الموصوفة بها في سند الشحن ، فإن مفاد ذلك أن المشرع وإن كان قد أقام من عدم الإخطار قرينة على اعتبار أن التسليم تم بالكيفية الموصوفة بها البضاعة في سند الشحن إلا أنه أجاز إثبات عكسها . ولما كان الحكم المطعون فيه قد استخلص في حدود سلطته الموضوعية وجود عجز بالبضاعة المسالمة للمطعون ضدها أخذا بتقرير الخبير المقدم في الدعوى على النحو السالف الإشارة إليه في الرد على السبب السابق ، فإنه يكون قد أخذ بعكس هذه القرينة طبقا لما تجيزه المادة السابقة ، ومن ثم يكون النعى بهذا السبب غير صحيح .

وحيث إن حاصل السبب الخامس أن الحكم المطعون فيه خالف القانون إذ لم يأخذ بالتحفظ الوارد في سند الشحن والذي من شأنه إعفاء الناقل من فقد الشحنة المجهول لديه وزنها إذا ما أثبت الشك في صحة تلك البيانات ، ذلك أن سند الشحن الخاص بالرسالة قد أدرج فيه هذا التحفظ وكان يستحيل قيام الربان عمليا بوزن البضاعة أو الإشراف على وزنها بميناء الشحن ، وقد قامت الشركة الناقلة بتسليم المرسل إليه الرسالة كاملة العدد طبقا لما ورد بسند الشحن وبمخبر التسليم المؤرخ ١٩٥٨/٨/٢٢ مما يعفيها من المسؤولية عن العجز الحاصل في الوزن . وقد كان لدى الربان أسباب جدية تمنعه من التحقق من صحة البيانات التي احتواها سند الشحن وهي استحالة وزن البضاعة في ميناء الشحن وما تتعرض له من جفاف خلال الرحلة البحرية مما كان يتعين معه الأخذ بالتحفظ الخاص بوزن البضاعة .

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أن الفقرة الثالثة من المادة الثالثة من معاهدة سندات الشحن — بعد أن أوجبت على الناقل استلام البضائع وأخذها في عهده وأن يسلم إلى الشاحن بناء على طلبه سند الشحن يتضمن مع بياناته المعتادة بيانات أوردتها في البنود ١، ٢، ٣، ٤ من تلك الفقرة — نصت على ما يأتي ” ومع ذلك فليس الناقل أو الربان أو وكيل الناقل ملزما بأن يثبت في سندات الشحن أو يدون فيها علامات أو عددا أو كمية أو وزنا إذا توافر لديه سبب جدى يحمله على الشك في عدم مطابقتها للبضائع المسلمة إليه فعلا أو عندما لا تتوافر لديه الوسائل الكافية للتحقق منها “ . ومؤدى ذلك أن مثل هذا التحفظ الذى يدونه الناقل في سند الشحن تدليلا على جهله بمحتويات البضاعة المسلمة إليه أو بصحة البيانات المدونة عنها بسند الشحن لا يعتد به ولا يكون له اعتبار في رفع مسؤوليته عن فقد البضاعة المسلمة إليه إلا إذا كانت لديه أسباب جدية للشك في صحة بيانات الشاحن أو لم تكن لديه الوسائل الكافية للتحقق من ذلك . ويقع عبء إثبات جدية أسباب هذا الشك أو عدم كفاية وسائل التحقق من صحة تلك البيانات — على ما جرى به قضاء هذه المحكمة — على عاتق الناقل ، فإن عجز عن هذا الإثبات تعين عدم التعويل على هذا التحفظ . ولما كان الطاعن لم يقدم ما يدل على تمسكه بهذا الدفاع أمام محكمة الموضوع

وهو مما لا تجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض ، وكانت الفقرة الرابعة من المادة الثالثة من المعاهدة سالفه الذكر تنص على أنه " يعتبر سند الشحن المحرر بهذه الكيفية (المبينة في الفقرة الثالثة من المادة الثالثة) قرينة على أن ناقل البضاعة تسلمها بالكيفية الموصوفة بها طبقا للفقرة الثالثة ١ ، ب ، ج من هذه المادة ما لم يقدّم الدليل على خلاف ذلك " فإن الطاعن لا يفيد من التحفظ المدون في سند الشحن في هذا الخصوص ، ويكون النعي على الحكم بخالفة القانون بهذا السبب على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعي بالسبب السادس على الحكم المطعون فيه القصور في التسيب من وجهين : (الأول) أن الحكم لم يرد على ما أثاره الطاعن من بطلان تقرير الخبير الاستشاري وعدم الاعتداد بكشف أوزان الساحل الذي استند إليه الخبير في إثبات العجز المدعى به وأن هذا التقرير حرر في ١٩٥٨/١٠/٥ أي بعد عمليتي الاستلام والتفريغ مما يهدمه كدليل في الدعوى . (والثاني) أن الحكم المطعون فيه لم يأخذ بهذا التقرير ككل بل أخذ ببعضه دون البعض الآخر ، إذ ينسب الحكم إلى الطاعن عدم العناية برص البضاعة استنادا إلى ما ذكره الخبير في تقريره بأن تفجير الأجولة وتسرب محتوياتها كان نتيجة الاهتزاز والاحتكاك ، فقد أغفل الحكم ما ذكره الخبير في تقريره من أن تمزق الأجولة وتفجيرها كان أيضا نتيجة تداولها بالأيدي أثناء عمليتي الشحن والتفريغ مما أدى إلى فقد جزء من مشمولها . وإذا كانت الشركة الناقلة غير مسئولة عن هاتين العمليتين فإن إغفال الحكم المطعون فيه لهذا الشق من تقرير الخبير وعدم الرد عليه يعد قصورا يعيب الحكم .

وحيث إن هذا النعي مردود في وجهه الأول بأن الطاعن لم يقدم لهذه المحكمة الدليل على أنه تمسك بهذا الدفاع أمام محكمة الموضوع ومن ثم يكون النعي في هذا الخصوص عاريا عن الدليل . ومردود في وجهه الثاني بأنه لما كان الثابت من تدوينات الحكم المطعون فيه أنه استند إلى ما جاء بتقرير الخبير الاستشاري من أنه عاين البضاعة المشحونة وهي ما زالت في عنابر السفينة وأن ما أصابها من عجز في الوزن كان بسبب تمزق الأجولة وتفجيرها نتيجة الحركة والاحتكاك

في عنابر السفينة ، كما استند الحكم إلى ما قرره من ” أن ما جاء في محضر تفتيش الباخرة الذي تمسك به الشركة الطاعة يؤكد صحة المعاينة التي أجراها خبير شركة مانلي للبضاعة وهي ما زالت في عنابر السفينة إذ جاء بذلك المحضر أن عمال متعهد التفريغ قاموا بكنس العنبرين وتعبئة السكر في أجولة بما يؤكد أن الأجولة انفجرت وهي بداخل عنابر السفينة فتناثر السكر منها “ . لما كان ذلك وكان لمحكمة الموضوع أن تأخذ بتقرير الخبير كله ، كما لها أن تأخذ ببعض ما جاء به وتطرح بعضه إذ هي لا تقضى إلا على أساس ما تطعن إليه فيه ، فلا على المحكمة إن هي أطرحت ما قرره الخبير من أن تمزق بعض الأجولة كان أيضا نتيجة تداولها أثناء عملية التفريغ ، ومن ثم فإن النعي على الحكم المطعون فيه بالقصور بهذا الوجه يكون على غير أساس .

. وحيث إن الطاعن ينعي بالسبب السابع على الحكم المطعون فيه الإخلال بحق الدفاع ، وفي بيان ذلك يقول إن المطعون ضدها قدمت سند الشحن محمرا بلغة أجنبية ، وقد طلب الطاعن من المحكمة تكليف المطعون ضدها بترجمته إلى اللغة العربية فلم تجبه إلى هذا الطلب مما يعتبر إخلالا بحق الدفاع .

وحيث إن الطاعن لم يقدم ما يدل على سبق تمسكه بهذا الدفاع أمام محكمة الموضوع ومن ثم فإن النعي بهذا السبب يكون عاريا عن الدليل .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٢٤ من يناير سنة ١٩٦٧

برئاسة السيد المستشار الدكتور عبد السلام بليغ نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة
المستشارين : بطرس زفلول ، وأحمد حسن هيكل ، وأمين فتح الله ، والسيد عبد المنعم الصراف .

(٢٩)

الطعن رقم ١٦٠ لسنة ٣٣ القضائية :

(١) إعلان . ” الإعلان في مواجهة النيابة ” .

إفادة رجل الإدارة المرافق للحضر - بعد التحري - بعدم وجود المراد لإعلانه وعدم
معرفة محل إقامته . جواز إعلانه بعد ذلك في مواجهة النيابة .

(ب) حكم . ” تسببيه ” . ” تسبیب غیر کاف ” . دفاع . ” دفاع جوهرى ” .
إلزام . ” إنقضاء الإلزام ” . ” الوفاء ” . عرض وإيداع . بيع .
” دعوى صحة ونفاذ العقد ” .

دعوى المشتري بصحة ونفاذ البيع المتضمنة أنه قد عرض الثمن المستحق على البائع
ولما رفضه أودع لزمته . اعتبار هذا الطلب متضمنا طلب الحكم بصحة العرض والإيداع .
إنقضاء المحكمة أن يستصدر المشتري حكما سابقا بصحة العرض والإيداع . خطأ .

١ - متى كان الطاعن قد وجه إعلان الطعن للطعون ضدهم في محال إقامتهم
المعروفة له ، وأثبت المحضر بورقة الإعلان أن رجل الإدارة المرافق له أفاد بأن
المطعون ضدهم لا يقيمون بهذه المحال ولا يعرف لهم محل إقامة وذلك بعد التحري
فقام الطاعن بإعلانهم في مواجهة النيابة ، فإن هذا الإعلان يكون صحيحا متجا
لكل آثاره .

٢ - متى كان المشتري قد أورد بصحيفة دعواه التي أقامها ضد البائع
” أنه عرض على البائع القسط المستحق من الثمن عرضا حقيقيا بإعذار أعلن له
فرفض استلام المبلغ وقام المحضر بإيداعه خزانة المحكمة لزمة المعلن إليه

على أن يصرف له بلا قيد ولا شرط ولا إجراءات وأعلن بمحضر الإيداع في ذات اليوم وأنه يحق للطالب والحال هذه رفع الدعوى بطلب الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع . فإن هذا الذي أسس عليه المشتري دعواه يتضمن حتما طلبه القضاء بصحة العرض والإيداع . فإذا ذهبت المحكمة إلى أن العرض والإيداع الحاصل من المشتري لا يعتبر مبررا لذمته من القسط الذي حل ميعاده لأن البائع رفض العرض ، وتطلبت المحكمة أن يحصل المشتري على حكم سابق بصحة العرض والإيداع ، ولم تقيم اعتبارا للطلب الموجه بالدعوى المرفوعة أمامها من المشتري بحسبانه طلبا سابقا على طلب الحكم بصحة ونفاذ العقد ، فإنها تكون قد أخطأت في تطبيق القانون ، وحجبت نفسها بذلك عن بحث طلب صحة العرض والإيداع الذي تضمنته صحيفة دعوى المشتري .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن المرحوم عوض محمود طه مورث المطعون ضدهم أقام الدعوى رقم ٨٨ سنة ١٩٥٩ مدني كلى المنصورة ضد الطاعنين بطلب الحكم بفسخ عقد البيع المؤرخ ١٣/٣/١٩٥٨ وتسليم الخمسين فدانا موضوع هذا العقد ، وقال شرحا لدعواه أنه بموجب عقد مؤرخ ١٣/٣/١٩٥٨ باع للطاعنين خمسين فدانا بثمن قدره ٧٢٥٠ ج دفع منه مبلغ ٢٥٠٠ ج عربونا ، واتفق على سداد الباقي على أربعة أقساط قيمة كل منها ١٢٥٠ ج ماعدا القسط الأخير فقيمه ١٠٠٠ ج ، كما اتفق على أن تدفع الأقساط في الأول من أكتوبر من كل سنة ابتداء من أكتوبر سنة ١٩٥٨ ، وعلى أنه إذا تأخر المشتري في الوفاء بأي قسط في ميعاده تستحق جميع الأقساط بدون تنبيه أو إنذار أو دعوى وعلى أن يكون البائع — مورث المطعون ضدهم — بالخيار بين فسخ العقد واعتبار العربون حقا له أو المطالبة بالوفاء بباقي الثمن . وإذا حل القسط الأول في أول أكتوبر سنة ١٩٥٨ ولم يقيم الطاعنون بسدادده نقد أقام مورث المطعون ضدهم الدعوى بطلباته سالفة البيان .

وأقام الطاعنون من جانبهم الدعوى رقم ٤٦٩. سنة ١٩٥٩ كلى المنصورة ضد مورث المطعون ضدهم بطلب الحكم بصحة ونفاذ ذات العقد ، وقالوا شرحا لدعواهم أنهم عرضوا القسط الأول وقدره ١٢٥٠ ج والمستحق في أول أكتوبر سنة ١٩٥٨ على مورث المطعون ضدهم مرتين فلم يقبل تساميه بحجة مرضه ثم أعادوا مرضه عليه بإنذار على يد محضر في ١٩٥٩/٢/٤ فرفضه فأودعوا المبالغ لذمته خزانة محكمة بندر الجيزة في ١٩٥٩/٢/٥ تحت رقم ٢١ يومية على أن يصرف له بلا قيد ولا شرط ولا إجراءات وأعلن محضر الإيداع في ١٩٥٩/٢/٥. وإذا قاموا على هذا النحو بالوفاء بالقسط المستحق عليهم فإنه يحق لهم طلب الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع . وضمت المحكمة الدعويين ليصدر فيهما حكم واحد ، وفي ١٩٦١/٥/٢٠ حكمت في الدعوى رقم ٨٨ سنة ١٩٥٩ كلى المنصورة بفسخ عقد البيع المؤرخ ١٩٥٨/٣/١٣ وإلزام الطاعنين بتسليم الأرض موضوع العقد للمطعون ضدهم ، وفي الدعوى رقم ٤٦٩ سنة ١٩٥٩ برفضها . إستأنف الطاعنون هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٩٢ سنة ١٣ قى المنصورة طالبين القضاء بإلغاء الحكم المستأنف ورفض طلب الفسخ والحكم بصحة التعاقد ، وحكمت محكمة الاستئناف في ١٩٦٣/٢/٩ بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدم المطعون ضده الأول مذكرة دفع فيها ببطلان الطعن وقدمت النيابة مذكرتين أبدت فيهما الرأى برفض الدفع وبنقض الحكم المطعون فيه ، وبالحلقة المحددة لنظر الطعن صممت النيابة على رأيا .

وحيث إن مبنى الدفع ببطلان الطعن أن المطعون ضدهم قد اأول لم يعلنوا به إعلانا صحيحا ، ذلك أنهم أعلنوا إلى النيابة بغير إجراء التحريات التي أوجبها القانون .

وحيث إن هذا الدفع مردود ذلك أن الثابت أن الطاعنين وجهوا إعلان الطعن في ١٩٦٥/٧/٣١ للمطعون ضدهم في محال إقامتهم المعروفة لهم ، وأثبت المحضر بورقة الإعلان أن رجل الإدارة المرافق له أفاد بأن المطعون ضدهم هذا الأول لا يقيمون بهذه المحال ولا يعرف لهم محل إقامة وذلك بعد التحرى فقام الطاعنون بإعلانهم في مواجهة النيابة في ١٩٦٥/٨/٤ ، إذ كان ذلك فإن هذه الإعلان يكون صحيحا مشجا لكل آثاره .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن مما يتبعه الطاعنون على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك يقولون أنهم تمسكوا أمام محكمة الموضوع بدفاع حاصله أنهم عرضوا القسط الأول من الثمن على مورث المطعون ضدهم قبل ميعاد استحقاقه ولكنه اعتذر عن قبوله فعرضوه عليه بإنذار على يد محضر فرفض العرض فأودعوه خزانة المحكمة ، وطلبوا إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات هذه الوقائع ، إلا أن المحكمة رفضت هذا الطلب وقضت بفسخ العقد وأقامت قضاءها على أنه طالما أن الطاعنين لم يرفعوا الدعوى بصحة العرض والإيداع ولم يحصلوا على حكم بذلك فإن ذمتهم لا تعتبر بريئة من قيمة القسط المذكور ، ورتبت المحكمة على ذلك اعتبارهم قد أخلوا بالتزامهم في الوفاء بقيمة هذا القسط من الثمن بما يتحقق معه الشرط الفاسخ الضمني الوارد بالعقد ، وهذا خطأ من الحكم إذ لا يشترط رفع الدعوى بصحة العرض والإيداع للقضاء به وإنما يجوز إبداء هذا الطلب في صورة دفع أثناء نظر الدعوى بصحة العقد أو بفسخه .

وحيث إن الثابت بصحيفة الدعوى رقم ٤٦٩ سنة ١٩٥٩ كلى المنصورة التي أقامها الطاعنون ضد مورث المطعون ضدهم وضمت إلى الدعوى رقم ٨٨ سنة ١٩٥٨ التي أقامها هذا الأخير وصدر فيها الحكم المطعون فيه أن الطاعنين أوردوا بها "أنه إزاء ما ظهر من تصرفات المعان إليه - مورث المطعون ضدهم - السابق ذكرها والتي تدل على سوء نيته لم يسعهم إلا أن يعرضوا عليه القسط المستحق البالغ ١٢٥٠ ج عرضاً حقيقياً بإعذار أعلن له بتاريخ ١٩٥٩/٢/٤ فرفض استلام المبلغ وقام المحضر بإيداعه خزانة محكمة بندرا بحيزة بتاريخ ١٩٥٩/٢/٥ تحت رقم ٢١ يومية لخدمة المملن إليه على أن يصرف له بلا قيد ولا شرط ولا إجراءات وقد أعلن بمحضر الإيداع بتاريخ ١٩٥٩/٢/٥ وأنه يحق للطالبين - الطاعنين - والحالة هذه رفع الدعوى بطلب الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع ... " ويبين من هذا الذي أسس عليه الطاعنون دعواهم أنه يتضمن حتماً طلبهم القضاء بصحة العرض والإيداع . وإذا ذهبت المحكمة إلى أن العرض والإيداع الحاصل من الطاعنين لا يعتبر مبرئاً لذمتهم من القسط الذي حل في أكتوبر سنة ١٩٥٨

لأن مورث المطعون ضدهم رفض العرض ، وتعلّبت أن يحصل الطاعنون على حكم سابق بصحة العرض والإيداع ، ولم تقم اعتبارا للطلب الموجه بالدعوى المرفوعة أمامها من الطاعنين بحساباته طلبا سابقا على طلبهم الحكم بصحة ونفاذ العقد ، ورتبت على ذلك قضاءها بفسخ العقد ، فإنها تكون قد أخطأت في تطبيق القانون وحجبت نفسها بذلك عن بحث طلب صحة العرض والإيداع الذي تضمنته صحيفة دعوى الطاعنين ، مما يتعين معه نقض الحكم لهذا السبب دون حاجة لبحث باقي أسباب الطعن .

جلسة ٢٤ من يناير سنة ١٩٦٧

برئاسة السيد المستشار الدكتور عبد السلام بلبع نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة
المستشارين : أحمد حسن هيكل ، ومحمد صادق الرشيدى ، وأمين فتح الله ، وإبراهيم
حشمتى علام .

(٣٠)

الطعن رقم ٢٥٢ لسنة ٣٣ و ٢٨ لسنة ٣٤ القضائية :

(١) عقد . " انعقاده " . " الإيجاب والقبول " . التزام . لائحة
تشريعية . تصدير .

الشروط التى يعلنها وزير المالية والاقتصاد لتصدير سلعة مع تحديد ثمن مقابل
إعطاء إذن التصدير . إختيارها دعوة للكافة لتصدير هذه السلعة . التقدم بطلب
لمراقبة التصدير وصدر الإذن منها تنشأ عنه علاقة تعاقدية قوامها الشروط المعلن عنها .
عدم اعتبار هذه الشروط بمثابة لائحة تشريعية .

(ب) عقد . " تنفيذ العقد " . مسئولية . " المسئولية التعاقدية " .
تصدير .

صدر إذن وزير المالية والاقتصاد بتصدير سلعة بناء على علاقة تعاقدية بين
وبين أحد المصدرين . قيام مصلحة الجمارك التابعة لداة الوزير بالحيلولة بين من
صدر له الإذن وبين تصدير السلعة . إختيار ذلك إخلالا بالإلتزام التعاقدى . أثره .
عدم التزام من صدر له الإذن بالوفاء بمقابل الإذن .

(ج) إثبات . " عبء الإثبات " .

الأصل براءة الذمة . على من يدعى انشغالها إثبات ذلك .

١ - إذا كان يبين من الإطلاع على الشروط التى وضعها وزير المالية
والاقتصاد لتصدير سلعة من السلع أنها تقضى بأن على الراغبين فى تصدير السلعة
المذكورة أن يتقدموا بطلباتهم إلى المراقبة العامة للتصدير مصحوبة بشيك مقبول

الدفع بكامل ثمن إذن التصدير أو بخطاب ضمان من أحد البنوك ، وتحديد الشروط المذكورة الثمن الذي تستحقه الحكومة من هذا الإذن ، فإن مؤدى ذلك أن يعتبر الإعلان من وزير المالية والاقتصاد متضمنا شروط التصدير دعوة للكافة إلى تصدير هذه السلعة طبقا لتلك الشروط ، فإذا تقدم شخص للرقابة بطلب للتصدير مستوفيا لها وصدر له الإذن بالتصدير نشأت علاقة تعاقدية بينه وبين الحكومة أساسها الإيجاب والقبول ، وتفرض هذه العلاقة على كل من طرفيها التزامات متبادلة قوامها الشروط المعلن عنها من جانب الحكومة والمقبولة من جانب طالبي التصدير فلا تعتبر تلك الشروط بمثابة لائحة تنظم العلاقة بين الحكومة والأفراد .

٢ — متى كان وزير المالية والاقتصاد قد أعطى - بصفته الرئيس الأعلى لمراقبة التصدير والاستيراد - إذنا بتصدير سلعة بناء على علاقة تعاقدية بينه وبين من صدر له الإذن ، وإذا كان يتعين صدور الإذن حتى يستطيع صاحبه تدبير ما يلزم لتنفيذ مضمونه بالسعى للحصول على التكلفة المطلوب تصديرها من السوق المحلية ، فإن مصلحة الجمارك إذا ما حالت بعد ذلك بين من صدر له الإذن وبين التصدير فإن وزير المالية والاقتصاد بصفته هذه يكون قد أخل بالتزامه التعاقدى بواسطة إحدى المصالح التابعة له وهى مصلحة الجمارك بما يترتب عليه أن لا يكون من صدر له الإذن ملزما بالوفاء بمقابلته للجهة التى أصدرته . ولا يقدح فى ذلك النص الوارد فى شروط التصدير الذى يقضى بأن " ثمن إذن التصدير يصبح مستحقا للحكومة بمجرد إصدارها له ولو لم يتم من صدر له الإذن بشحن البضاعة " إذ أن مفاد هذا النص فى ضوء ما تقدم أن يستحق ثمن الإذن للحكومة فى حالة عدم التصدير إذا كان سببه راجعا إلى من صدر له الإذن ، أما إذا كان هذا السبب يرجع إلى من أصدره فلا يستحق عنه مقابل .

٣ — الأصل هو براءة الذمة ، وإنشغالها عارض . ويقع الإثبات على عاتق من يدعى ما يخالف الثابت أصلا ، مدعىا كان أو مدعى عليه .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعنين استوفيا أوضاعهما الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على مايبين من الحكيم المطعون فيهما وسائر الأوراق — :
تتحصل فى أن المطعون ضده الأول تقدم للمراقبة العامة للتصدير بطلب تصدير مقدار من ربيع الكون الخيالى للخارج على أساس الشروط التى وضعها لذلك وزير المالية والاقتصاد (وزير الخزانة) فرخصت له المراقبة بتصدير ٥٠٠ طن من هذه السلعة بموجب إذن تصدير أحدهما بمائة طن والآخر بأربعمائة طن مقابل خطاى ضمان أحدهما بمبلغ ٤٥٠ ج صادر من بنك باركليز عن الإذن الأول وينتهى مفعوله فى ١٢ من أغسطس سنة ١٩٥٥ والآخر بمبلغ ١٥٠٠ ج صادر من البنك الأهلى المصرى عن الإذن الثانى وينتهى مفعوله فى ٢٥ من أغسطس سنة ١٩٥٥ . وبتاريخ ١٨ سبتمبر سنة ١٩٥٥ تلقت المراقبة من بنك باركليز إخطارا بانتهاء مفعول خطاب الضمان المقدم عن تصدير المائة طن ، فاستصدرت أمرا بتوقيع الججز التحفظى على ما للمطعون ضده الأول تحت يد المطعون ضدهما الثانى والثالث ، وأقام الطاعن بصفته الرئيس الأعلى للمراقبة العامة للتصدير الدعوى رقم ٥٧/٢٥١٨ مدنى كلى القاهرة على المطعون ضده الأول طالبا الحكم بإلزامه بأن يدفع له مبلغ ٢٢٥٠ ج قيمة إذن التصدير السالف الذكر وبصفة إجراءات الججز وتثبته . وأثناء نظر الدعوى رفع المطعون ضده الأول دعوى فرعية ضد الطاعن بصفته الرئيس الأعلى لمصلحة الجمارك طلب فيها الحكم بإلزامه بهذه الصفة بأن يدفع له مبلغ ١٥٠٠٠ ج تعويضا له عن الأضرار التى لحقت به بسبب الإجراءات التى اتخذتها المراقبة ضده لامتناع مصلحة الجمارك عن التصريح له بتصدير السلعة موضوع الإذنين المشار إليهما . ودفع الطاعن بعدم قبول هذه الدعوى لرفعها على غير ذى صفة لأن وزير المالية ممثل فى الدعوى الأصلية بصفته الرئيس الأعلى للمراقبة العامة للتصدير وليس بصفته رئيس مصلحة الجمارك والذى يمثل مصلحة الجمارك هو مديرها ،

وهو ليس ممثلاً في الدعوى . وبتاريخ ٣١ مايو سنة ١٩٦٠ قضت محكمة أول درجة برفض الدعوى الأصلية و بعدم قبول الدعوى الفرعية لرفعها على غير ذى صفة . إستأنف الطاعن بصفته رئيس المراقبة العامة للتصدير هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة وقيد استئنافه برقم ٧٥٦ سنة ٧٩ ق ، كما استأنفه المطعون ضده الأول وقيد استئنافه برقم ٨٨٧ سنة ٧٩ ق ، وقررت المحكمة ضم الاستئنافين ليصدر فيهما حكم واحد ، وقضت بتاريخ ١٣ من أبريل سنة ١٩٦٣ فى الاستئناف الأول بتأييد الحكم المستأنف وفى الاستئناف الثانى بإلغائه فيما قضى به من عدم قبول الدعوى الفرعية وبقبولها ، ثم قضت بتاريخ ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٦٣ فى موضوع هذه الدعوى بإلزام الطاعن بصفته بأن يدفع للمطعون ضده الأول مبلغ ٤٨٣ ج . طعن الطاعن بطريق القضا فى الحكم الصادر بتاريخ ١٣ من أبريل سنة ١٩٦٣ بالطعن رقم ٢٥٢ سنة ٣٣ ق ، كما طعن فى الحكم الصادر بتاريخ ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٦٣ بالطعن رقم ١٢٨ سنة ٣٤ ق . وقدمت النيابة مذكرتين فى كل طعن أبدت فيهما الراى فى الطعن الأول برفضه وفى الطعن الثانى بنقض الحكم وفى الجلسة المحددة لنظر الطعنين تمسكت النيابة برأيها . وقررت هذه المحكمة ضم الطعن رقم ١٢٨ سنة ٣٤ ق للطعن رقم ٢٥٢ سنة ٣٣ ق ليصدر فيهما حكم واحد .

عن الطعن رقم ٢٥٢ سنة ٣٣ ق

حيث إن هذا الطعن بنى على منبب واحد حاصله خطأ الحكم المطعون فيه فى تطبيق القانون وتاويله وفى بيان ذلك يقول الطاعن أن وزير المالية والاقتصاد وضع شروطاً أعلن عنها لتصدير رجميع الكون الخيالى وتعد هذه الشروط بمثابة لائحة تشريعية تحدد حقوق والتزامات من يتعامل على أساسها . وإذ تقضى هذه الشروط بأن يقدم طالب إذن التصدير شهادة من مصلحة الكيمياء بوزارة الزراعة تدل على أن رجميع الكون الخيالى الذى يعتزم تصديره غير صالح لغذاء الحيوان وبأن يتم التصدير فى مهلة غايتها آخر أغسطس سنة ١٩٥٥ وبأن ثمن الإذن يحدد على أساس ٤,٥ ج للطن وأن هذا الثمن يستحق للحكومة طبقاً لصريح البند السابع من شروط التصدير بمجرد إصدار الإذن ولو لم يتم شحن البضاعة، فإن مؤدى ذلك أن تعتبر العلاقة التى تترتب على طلب المطعون ضده الأول منحه إذن تصدير

علاقة تنظيمية تحكمها هذه الشروط . وإذا انتهى الحكم إلى أن التزام المصدر بأداء ثمن إذن التصدير ينشأ بعد حصوله على الإذن وإتمام إجراءات التصدير وفسر البند السابع من شروط التصدير بأن حق الحكومة إنما يقوم إذا لم يستوف المصدر الشروط المطلوبة للتصدير أو إذا فوت الميعاد المحدد للشحن بفعله وأن التزام طالب التصدير بثن الإذن ينقضي طبقاً للمادة ٣٧٣ من القانون المدني إذا امتحال عليه الشحن لسبب لا دخل لإرادته فيه ، فإن الحكم يكون قد خلط بين استحقاق ثمن الإذن وبين إجراءات التصدير والشحن وتعرض لتفسير البند السابع من شروط التصدير بما يخالف عبارته الواضحة ولم يراع الحكمة التي توخاها المشرع من هذه الشروط وهي إسباغ الجدية على تراخيص التصدير وحمايتها من العبث ، ولم يلتفت إلى أن موضوع الإلتزام في هذه الدعوى هو الوفاء بثن إذن التصدير الذي لا يمكن تصوره ورود استحالته فعلية أو قانونية عليه في حكم المادة ٣٧٣ السابقة الذكر ، وهو من الحكم خطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعي مردود ذلك إنه لما كان يبين من الاطلاع على الشروط التي وضعها وزير المالية والاقتصاد لتصدير ربيع الكون الخيالي والمقدمة صورتها في ملف الدعوى المضموم إنها تقضي بأن على الراغبين في تصدير السلعة المذكورة أن يتقدموا بطلباتهم إلى المراقبة العامة للتصدير مصحوبة بشيك مقبول الدفع بكامل ثمن إذن التصدير أو بخطاب ضمان من أحد البنوك ، وإذا تحدد الشروط المذكورة الثمن الذي تستحقه الحكومة عن هذا الإذن بواقع أربعة جنيهات ونصف للطن الواحد ، فإن مؤدى ذلك أن يعتبر الإعلان من وزير المالية والاقتصاد متضمناً شروط التصدير دعوة للكافة إلى تصدير ربيع الكون الخيالي طبقاً لتلك الشروط . فإذا تقدم شخص للمراقبة بطلب للتصدير مستوفياً للشروط وصدر له الإذن بالتصدير نشأت علاقة تعاقدية بينه وبين الحكومة أساسها الإيجاب والقبول ، وتفرض هذه العلاقة على كل من طرفيها التزامات متبادلة قوامها الشروط المعلن عنها من جانب الحكومة والمقبولة من جانب طالب التصدير فلا تعتبر تلك الشروط بمثابة لأشعة تنظم العلاقة بين الحكومة والأفراد . ولما كان يتعين صدور الإذن حتى يستطيع صاحبه تدير ما يلزم

لتنفيذ مضمونه بالسعى للحصول على الكمية المطلوب تصديرها من السوق المحلية، فإن الطاعن — بصفته وزيرا للمالية والاقتصاد والرئيس الأعلى للمراقبة العامة للتصدير والاستيراد — وقد أعطى إذنا بالتصدير وحالت مصلحة الجمارك بعد ذلك بين من صدر له الإذن وبين التصدير، فإنه بصفته وزيرا للمالية والاقتصاد يكون قد أخل بالتزامه التعاقدى بواسطة إحدى المصالح التابعة له — وهي مصلحة الجمارك — بما يترتب عليه أن لا يكون من صدر له الإذن ملزما بالوفاء بمقابلته . ولا يقدح في ذلك نص البند السابع من شروط التصدير الذى يقضى بأن " ثمن إذن التصدير يصبح مستحقا للحكومة بمجرد إصدارها له ولو لم يتم من صدر له الإذن بشحن البضاعة " إذ أن مفاد هذا النص فى ضوء ما تقدم أن يستحق ثمن الإذن للحكومة فى حالة عدم التصدير إذا كان سببه راجعا إلى من صدر له الإذن أما إذا كان هذا السبب يرجع إلى من أصدره فلا يستحق عنه مقابل . ولما كان الحكم الابتدائى الذى أيده الحكم المطعون فيه وأحال إلى أسبابه قد حصل أن مصلحة الجمارك هى التى حالت بدون مسوغ بين المطعون ضده الأول وبين تصدير جميع الكون الخيالى رغم الإذن له بذلك وذهب الحكم فى تفسير البند السابع من شروط التصدير إلى أنه " لا يفسر بأحقية الحكومة فى المطالبة بثمن الإذن بمجرد إصداره ولو لم يتم المصدر بالشحن وأيا كان سبب عدم التصدير ... وإنما يفسر بأن من حق الحكومة أن تطالب بثمن إذن التصدير إذا هى منحت إذن التصدير لطالبه بشروط معينة وحددت له أجلا للتصدير فلم يستوف الشروط المطلوبة أو تقاعد حتى فوت الميعاد المحدد للشحن بفعله أو خطئه " ، وكان هذا الذى أورده الحكم صحيحا فى القانون على ما سلف بيانه فإن النعى بهذا السبب يكون على غير أساس فما يتعين معه رفض هذا الطعن .

عن الطعن رقم ١٢٨ سنة ٣٤ ق

وحيث إن هذا الطعن بنى على سببين حاصلهما الخطأ فى تطبيق القانون ومخالفة الثابت فى الأوراق وفى بيان ذلك يقول الطاعن أن الحكم المطعون فيه انتهى إلى إلزامه بالمبلغ المحكوم به فى الدعوى الفرعية تأسيسا على ما قرره من أن المطعون ضده الأول قدم من المستندات ما يدل على أنه سلم للجمرك ... طن من رجب الكون الخيالى وأنه ظهر من مفردات المبلغ الذى يطالب به

وجود عجز عند استرداد هذه الكمية من الجمرك مقدار ٩٢ طناً منها ٤٨٣ ج فإن الطاعن لم ينف وجود هذا العجز في مذكرته التي ناقش فيها تفصيلات الدعوى الأمر الذي يجعل للطالبة بثمن هذا العجز ما يسوغها . ويقول الطاعن أنه متى كان المطعون ضده الأول وهو المدعى لم يقم بإثبات العجز الذي يدعيه طبقاً للقاعدة التي تقضى بأن عبء الإثبات يقع على من يدعى خلاف الظاهر حكماً أو فعلاً ، وكان قضاء الحكم للمطعون ضده بطلباته قد استند إلى أن الطاعن قد وقف من هذه الطلبات موقفاً سلبياً وأنزل هذا الموقف منزلة الإقرار بالحق مع أنه لا بد أن يحمل القضاء على الأدلة التي يقدمها المدعى ، فإنه يكون قد أخطأ في القانون . وإذا كان الثابت من الأوراق أن الطاعن طلب رفض الدعوى الفرعية التي أقامها عليه المطعون ضده الأول منكرًا عليه طلباته فيها كما جحد المستندات المقدمة منه ، وكانت مفردات المبالغ المحكوم بها للمطعون ضده الأول مما تضمنه دفاعه الذي أبداه بمذكرته التي قدمها إلى محكمة الاستئناف ، فإن ما قرره الحكم المطعون فيه من أن الطاعن لم ينف ما ادعاه المطعون ضده الأول من عجز في البضاعة التي سلمها للجمرك يكون مخالفاً للثابت بالأوراق .

وحيث إن هذا النعى صحيح ذلك أنه لما كان الأصل هو براءة الذمة وانشغالها عارض فإن الإثبات يقع على عاتق من يدعى ما يخالف الثابت أصلاً ، مدعياً كان أو مدعى عليه . لما كان ذلك وكان الثابت من أسباب الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه بإلزام الطاعن بالمبلغ المحكوم به على قوله " من بين مفردات المبلغ الذي يطالب به المستأنف (المطعون ضده الأول) والوارد تفصيلاً بيانه في المذكرة المقدمة منه لهذه المحكمة والسابق له ترديده أمام محكمة أول درجة متضمنة أن هناك مبلغ ٤٨٣ ج هو ثمن ٩٢ طن هي العجز الذي ظهر عند استرداده البضاعة من الجمرك بعد إلغاء قرار اللجنة الجمركية وذلك بواقع ٢٥٠,٠٠٠ للطن الواحد فإن المستأنف عليه بصفته (الطاعن) في أدوار الدعوى وقد ناقش في مذكرته تفصيلات هذه الدعوى لم تبيح إشارته نافية لوجود هذا العجز الأمر الذي يكون معه قول المستأنف بوجود ذلك العجز له ما يسانده في المطالبة بما يعادل قيمته . ولا جدال هنا في مسئولية الجمرك عن قيام العجز خاصة وأن مستندات المستأنف المقدمة أمام محكمة أول درجة والمرفقة والتي اطلعت عليها

هذه المحكمة ما يؤكد قوله بأن الرسالة التي نقلها إلى الجمر ك كانت تقدر بـ ٥٠٠ طن فتكون مطالبته باسترداد ما يقابل القدر الفاقد له ما يسوغه وكان مؤدى هذا الذى قرره الحكم هو إعفاء المطعون ضده من إقامة الدليل على ما يدعيه من عجز فى البضاعة لانشغال ذمة الطاعن وذلك على خلاف الثابت أصلاً وهو براءة ذمته، فإن الحكم يكون قد أخطأ فى القانون . وإذ تبين من مذكرة الطاعن التى قدمها إلى محكمة الاستئناف والمودعة برقم ١١ بالملف الاستئنافى المنظم أنه تمسك بهذا الدفاع بقوله ”ويدعونا جانب الاحتياط إلى دفع مظنة القول بأن وزارة الخزانة قد سلمت ضمناً بمستندات المستأنف إذ الثابت أن تلك المستندات فضلاً عن كونها مستندات عرفية لا حجية لها فى الإثبات فهى عبارة عن فواتير يمكن اصطناعها خدمة للنزاع ومن ثم فلا يمكن أن تحتاج بها الحكومة وبالتالى فلا يمكن الاستناد على مجرد عدم مناقشتها إلى القول بالتسليم بها ، وكان مفاد هذا الذى ذكره الطاعن أمام محكمة الاستئناف أنه لا يسلم بالمبالغ التى يطالب بها المطعون ضده، فإن ما ذهب إليه الحكم المطعون فيه من أن الطاعن لم يناقش فى مذكرته تفصيلات الدعوى ولم تجيء إشارته نافية لوجود المعجز فى البضاعة ، يكون مخالفاً للثابت فى الأوراق ، لما كان ما تقدم فإنه يتعين نقض الحكم .

جلسة ٢٤ من يناير سنة ١٩٦٧

بإدارة السيد المستشار الدكتور عبد السلام بليغ نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
أحمد حسن ميكل ، ومحمد صادق الرشيدي ، والسيد عبد الجتم الصراف ، وإبراهيم حسن ملام .

(٣١)

الطعن رقم ٢٦٤ لسنة ٣٣ القضائية :

عمل . " سلطة رب العمل في تنظيم منشأته " . " نقل العامل " . " تحديد نوع العمل " .

عدم جواز نقل العامل إلى مركز أقل ميزة إلا في نطاق ما تنص به المادة ٦٩٦/٢ مدني .
تعهد العامل بالاستمرار لفترة معينة في خدمة رب العمل في العمل الذي يسند إليه . إعتبار نوع العمل غير مجدد اتفاقا . وجوب تحديده وفقا لما تنص به المادة ٦٨٢/٢ مدني .

لا يجوز نقل العامل إلى مركز أقل ميزة أو ملاءمة عن المركز الذي كان يشغله إلا إذا اقتضت مصلحة العمل هذا النقل ولم يكن الغرض منه الإساءة إلى العامل وذلك في نطاق ما تنص به المادة ٦٩٦/٢ من القانون المدني . ولا يقدح في ذلك أن يكون العامل قد تعهد بالاستمرار في خدمة رب العمل في العمل الذي يسند إليه لمدة سبع سنوات ، إذ يعتبر نوع العمل بموجب هذا العقد غير محدد اتفاقا ، ويتعين لتحديده - وفقا لما تنص به المادة ٦٨٢/٢ من القانون المدني - أن يرجع إلى عمل المثل ثم إلى عرف الجهة ، فإن لم يوجد تولى القاضي هذا التحديد وفقا لمقتضيات العدالة .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن -
تتحصل في أن الشركة المطعون عليها أقامت الدعوى رقم ٧٢٩ سنة ١٩٦٠

مدنى كلى الاسكندرية ضد الطاعنين تطلب الحكم بإلزامهما متضامتين بأن يدفعوا إليها مبلغ ١٩٢٨ ج و ٥٥٨ م وقالت شرحا لها أن الطاعن الثانى كان يعمل بالشركة بقسم التدريب المهنى وأوفدته فى بعثة على حسابها بناء على طلبه لدراسة الغزل لمدة سنتين بجامعة ليدز بإنجلترا ، واتفقت معه على أن يعمل بالشركة مدة سبع سنوات على الأقل بعد عودته من البعثة ، فإذا هو أخل بشرط من الشروط المتفق عليها أو امتنع عن العمل لديها التزم برد جميع ما أنفق عليه فى البعثة ، وقد ضمنه الطاعن الأول فى الوفاء بما التزم به بطريق التضامن . وعاد الطاعن الثانى من البعثة وبلغ مجموع ما أنفق عليه فيها ١٩٢٨ ج و ٥٥٨ م ، وألحقته الشركة بالعمل فى أقسام الغزل اعتبارا من ١٩٥٩/١١/١٤ ، ثم رأت نقله إلى وظيفة مساعد المندوب الفنى بالمخازن العمومية فى ١٩٦٠/٢/٢٤ إلا أنه انقطع عن العمل دون إذن ، وإذا يعد هذا إخلالا منه بالتزاماته فى العقد يوجب مسئوليته بالتضامن مع الطاعن الأول برد نفقات البعثة فقد رفعت دعواها للحكم لها بطلباتها . وبتاريخ ١٩٦١/٦/٢٨ حكمت محكمة أول درجة بنسب خبير حسابى لبيان مقدار المبالغ التى أنفقتها الشركة على الطاعن الثانى فى بعثته . وبعد أن قدم الخبير تقريره عدلت الشركة طلباتها إلى مبلغ ٢٣٠٣ ج و ٨٦٤ م منه ١٨٠٣ ج و ٨٦٤ م مصروفات البعثة و ٥٠٠ ج تعويضا عما لحقها من ضرر . وفى ١٩٦٢/١١/١٤ حكمت المحكمة بإلزام الطاعنين متضامتين بأن يدفعوا إلى الشركة المطعون عليها مبلغ ٢١٠٣ ج و ٨٦٤ م ، وهذا المبلغ منه ١٨٠٣ ج و ٨٦٤ م مصروفات البعثة ، ٣٠٠ ج تعويض . استأنف الطاعنان هذا الحكم وقيد استئنافهما برقم ١٣ سنة ١٩ قى مدنى استئناف الاسكندرية . وبتاريخ ١٩٦٣/٤/٢٠ حكمت المحكمة بتعديل المبلغ المحكوم به إلى ١٨٠٣ ج و ٨٦٤ م وهو يمثل نفقات البعثة . طعن الطاعنان فى هذا الحكم بطريق النقض فى ١٩٦٣/٦/١٧ . وقدمت النيابة العامة مذكرتين طلبت فيهما رفض الطعن ، وبالجلسة المحددة لنظره تمسكت النيابة برأيها السابق .

وحيث إنه مما ينبغى الطاعنان على الحكم المطعون فيه إخلاله بحق الدفاع وقصوره فى التسبيب وفى بيان ذلك يقولان أنهما تمسكا فى دفاعهما أمام محكمة الموضوع بأن العمل بالحديد الذى نقل إليه الطاعن الثانى ليس عملا فنيا كتمله .

السابق ولا يتفق مع مؤهلاته كمهندس فني تخرج في كلية الهندسة ودرس سنتين في الخارج ، ولكن الحكم المطعون فيه لم يحقق هذا الدفاع وقضى بإلزامهما برد نفقات البعثة دون أن يبين مدى ملاءمة العمل بالحديد لمؤهلات الطاعن الثاني الفنية .

وحيث إن هذا النعى في محله ذلك أنه لما كان الثابت أن الطاعنين تمسكا في دفاعهما أمام محكمة الاستئناف بأن للطاعن الثاني أن يترك العمل لأنه بعد عودته من البعثة ألحقته الشركة بوظيفة رئيس قسم السحب والبرم بمصنع الغزل ثم أصدرت أمرا بنقله إلى وظيفة مساعد المندوب الفني بالمخازن وأن هذا العمل الأخير يختلف اختلافا جوهريا عن عمله السابق ولا يتفق مع مؤهلاته كمهندس فني ، وإذ قرر الحكم الابتدائي الذي أحال إليه الحكم المطعون فيه في هذا الخصوص ما يلي "ولا تأخذ المحكمة بما أثاره المدعى عليه الأول - الطاعن الثاني - من أن نقله من وظيفته بقسم البرم إلى العمل بالمخازن يعتبر تنزيلا لدرجته يسمح له إعمالا لعقد العمل الفردي ترك العمل ذلك لأنه اشترط على نفسه في الإقرار السالف بيانه (المؤرخ ١٤/٩/١٩٥٧) في الفقرة (هـ) من البند الثامن أن يقبل العمل في خدمة الشركة لمدة سبع سنوات في الوظيفة التي تسندها إليه هذه الشركة ولم يحدد في الاتفاق نوع هذه الوظيفة ، فليس له أن يتضرر من نقله من وظيفة إلى أخرى ، ومن ثم فلا محل لطلبه إحالة الدعوى إلى التحقيق أو ندب خبير لإثبات أن الوظيفة التي نقل إليها لا تتفق مع مؤهلاته " وكان الحكم المطعون فيه قد أضاف إلى ذلك قوله "إن الشركة المستأنف عليها - المطعون عليها - لم تخطيء في نقل المستأنف الثاني - الطاعن الثاني - من العمل الذي كان يقوم به بعد عودته إلى وظيفة مساعد المندوب الفني للمخازن بل كانت تستعمل حقها المشروع دون تعسف حرصا منها على مصلحة العمل " وخلص الحكم من ذلك إلى أن امتناع الطاعن الثاني عن العمل الذي نقل إليه قبل المدة المتفق عليها يعد إخلاصا منه بتعهداته في العقد يوجب مساءلته مع الطاعن الأول برد نفقات البعثة ، وكان يبين من هذا الذي قرره الحكم أنه لم يحقق دفاع الطاعنين مع أنه دفاع جوهري قد يتغير به وجه الرأي في الدعوى ، إذ لا يجوز نقل العامل إلى مركز أقل منزلة أو ملاءمة من المركز الذي كان يشغله إلا إذا

اقتضت مصلحة العمل هذا النقل ولم يكن الغرض منه الإساءة إلى العامل وذلك في نطاق ما تقضى به المادة ٢/٦٩٦ من القانون المدني، وإذ لم يكشف الحكم المطعون فيه عن مقتضيات نقل الطاعن الثاني في هذا النطاق، وكان لا ينهض ردا على دفاع الطاعنين ما قرره الحكم من أن الطاعن الثاني تعهد في العقد المصدق عليه بتاريخ ١٤/٩/١٩٥٧ بالاستمرار في خدمة الشركة في العمل الذي تسنده إليه لمدة سبع سنوات، ذلك أن نوع العمل بموجب العقد المشار إليه يعتبر غير محدد اتفاقا ويتعين لتحديد وفقا لما تقضى به المادة ٢/٦٨٢ من القانون المدني أن يرجع إلى عمل المثل ثم إلى عرف الجهة فإن لم يوجد تولى القاضى هذا التحديد وفقا لمقتضيات العدالة، لما كان ما تقدم فإن الحكم المطعون فيه يكون معيبا بالقصور مما يستوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث باقى أسباب الطعن.

جلسة ٢٥ من يناير سنة ١٩٦٧

برئاسة السيد المستشار أحمد زكي محمد نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
محمد ممتاز نصار ، وإبراهيم عمر هندی ، ومحمد نور الدين عويس ، وحسن أبو الفتوح الشريفي .

(٣٢)

الطعن رقم ٤٦١ لسنة ٢٩ القضائية :

(١) ضرائب . ” الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية ” . ” بلان
التقدير القديمة ” . ” الطعن في قراراتها ” .

الحكم الوقفي بشأن بيان طرق الطعن في القرارات الصادرة من بلان التقدير . م ٤
ق ١٧٤ لسنة ١٩٥١ . نطاقة . قرارات بلان التقدير الصادرة قبل ٤ سبتمبر
سنة ١٩٥٠ والتي لم تصبح نهائية منذ صدور القانون ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ .

(ب) إعلان . ” إعلان أوراق المحضرين ” . ” بالنسبة للدولة والأشخاص
العامة ” .

تسليم صور إعلانات صحف الدعاوى والطعون الموجهة للدولة والأشخاص العامة إلى
إدارة قضايا الحكومة أو مأمورياتها بالأقاليم . وجوبه . مخالفته . أثرها . عدم الامتداد
بالقسط . علم سريان ميعاد رفع الدعوى أو الطعن .

١ - الحكم الوقفي الذي نصت عليه المادة الرابعة من القانون رقم ١٧٤
لسنة ١٩٥١ بشأن بيان طرق الطعن في القرارات التي سبق صدورها من بلان
التقدير - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - إنما قصد به قرارات بلان
التقدير الصادرة قبل ٤ من سبتمبر سنة ١٩٥٠ والتي لم تصبح نهائية عند صدور
القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ بأن كانت لم تعلن أصلاً أو كانت قد أعلنت ولم
ينقض ميعاد الطعن فيها قبل هذا التاريخ (١) . وإذا كان الثابت في الدعوى أن

(١) قض ١٩٦٧/١/٢٤ الطعن رقم ٢٤٠ لسنة ٢٣ ق . السنة ٨ ص ١٠٦ .

قرار اللجنة صدر وأخطر به الطاعن في ٢٩/٦/١٩٥٠ وميعاد الطعن فيه ينتهى قبل ٤ سبتمبر سنة ١٩٥٠ وقضى الحكم المطعون فيه بعدم قبول الطعن لرفعه في ١٣/١٢/١٩٥٠ وبعد الميعاد، فإنه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه.

٢ - توجب المادة ١٤ من قانون المرافعات - بعد تعديلها بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٠ - تسليم صور إعلانات صحف الدعاوى والطعون الموجهة للدولة والأشخاص العامة إلى إدارة قضايا الحكومة أو مأمورياتها بالأقاليم وتسليم الصور على غير هذا الوجه لا يعتد به ولا يترتب عليه أثره في سريان ميعاد رفع الدعوى أو الطعن إذ - وفقا للمادة السادسة من قانون المرافعات - متى نص القانون على ميعاد حتمى لرفع دعوى أو طعن أو أى إجراء آخر يحصل بالإعلان فلا يعتبر الميعاد مرعيا إلا إذا تم إعلان الخصم خلاله .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تحصل في أنه بتاريخ ٢٩/٦/١٩٥٠ أخطرت لجنة تقدير الضرائب أديب لازقانى بصفته شريكا متضامنا ومديرا بشركة لازقانى إخوان للشمع والأسفلت المصرية بتقديراتها لأرباح الشركة في السنوات من ١٩٤٠/١٩٤١ إلى ١٩٤٧/١٩٤٨ ، وإذ لم يقبل هذه التقديرات فقد أقام الدعوى رقم ٨١٦ سنة ١٩٥٠ تجارى الاسكندرية الابتدائية ضد مأمور أول ضرائب المنشية ومدير ضرائب الاسكندرية بصحيفة أطلت إليهما في ١٢ ، ١٩ يوليو سنة ١٩٥٠ بمقر وظيفتهما الأول بشارع البوينة رقم ٢ والثانى بشارع فؤاد الأول رقم ٧٣ ، بالطعن في هذا القرار طالبا تعديله وتقدير أرباح الشركة في سنوات التراجع بالمبالغ التى أوردها في العريضة وتحدد لنظرها جلسة أول نوفمبر سنة ١٩٥٠ ، ولتخلف المدعى عليهما من الحضور في هذه الجلسة طلب الحاضر عنه التأجيل لإعادة إعلانهما وأعلنهما

بتاريخ ١٣/١٢/١٩٥٠ في مواجهة إدارة قضايا الحكومة وبجلسة ٢٠/١٢/١٩٥٠ دفع الحاضر عن إدارة قضايا الحكومة بعدم قبول الطعن لرفعه بعد الميعاد .
وبتاريخ ١٤/٣/١٩٥١ حكمت المحكمة بحضوريا بعدم قبول الطعن شكلا لرفعه بعد الميعاد وألزمت الطاعن بالمصروفات وبمبلغ ١٠٠ قرش مقابل أنعاب المحاماة لمصلحة الضرائب . واستأنف أديب لازقاني بصفته هذا الحكم لدى محكمة استئناف الاسكندرية طالبا إلغاء وإعادة القضية إلى محكمة أول درجة للفصل في موضوعها وقد هذا الاستئناف برقم ٢٨٩ لسنة ٩ قضائية . وبتاريخ ٢٢/٦/١٩٥٩ حكمت المحكمة حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف وألزمت المستأنف بصفته بالمصاريف الاستئنافية وبمبلغ عشرة جنيهات مقابل أنعاب المحاماة عنهما . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض للأسباب الواردة في التقرير وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون ، وبتاريخ ٢٩/١/١٩٦٣ أصدرت الدائرة قرارا بوقفه لمدة ثمانية عشر شهرا تنفيذا للقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٦٢ وتجددت لمدة أخرى ، ثم تمحدد لنظره أخيرا وأمام هذه الدائرة جلسة ٧/١٢/١٩٦٦ حيث أصر الطاعن على طلب نقض الحكم وطلبت المطعون عليها رفض الطعن وقدمت النيابة العامة مذكرة أحالت فيها على مذكرتها الأولى وطلبت قبول الطعن .

وحيث إن حاصل السبب الأول أن الحكم المطعون فيه — والحكم الابتدائي معه — خالف القانون وأخطأ في تطبيقه من وجوه ، (أولا) أنه قضى بعدم قبول الطعن مستندا في ذلك إلى أن قرار اللجنة أعلن إلى الطاعن في ٢٩ يونية سنة ١٩٥٠ بينما لم يعلن الطعن إعلانا قانونيا إلا في ١٣ ديسمبر سنة ١٩٥٠ وبذلك يكون قد أعلن بعد ميعاد خمسة عشر يوما التالية لتاريخ إعلان القرار ، وهذا من الحكم خطأ ومخالفة للفقرة الثانية من المادة الرابعة من القانون رقم ١٧٤ لسنة ١٩٥١ وقد جعلت ميعاد الطعن في قرارات لجان التقدير المعلنه قبل ٤ سبتمبر سنة ١٩٥٠ تمتد إلى ٤ نوفمبر سنة ١٩٥١ وهو تاريخ انتهاء ميعاد خمسة عشر يوما التالية لتاريخ العمل بالقانون في ٢٠ أكتوبر سنة ١٩٥١ ، وإذ أعلن قرار اللجنة إلى الطاعن في ٢٩/٦/١٩٥٠ وأعلن الطعن إلى مصلحة الضرائب في ١٣/١٢/١٩٥٠ فإنه يكون

قد أعلن في الميعاد لا بعده . (وثانيها) أنه لم يعتد بالإعلان الحاصل في ١٢/١٩٦٠ يولييه سنة ١٩٥٠ والموجه إلى مأمور أول ضرائب المنشية ومدير ضرائب الإسكندرية بمقر وظيفتهما وهو مخالفة للمادة الخامسة من القانون المدني والمادة الرابعة من قانون المرافعات ومقتضاها أنه يجوز استعمال الحق استعمالا غير مشروع وأنه لا يقبل أى طلب أو دفع لا تكون لصاحبه فيه مصلحة قائمة يقرها القانون ، وفي واقعة الدعوى لم ينل مصلحة الضرائب أى ضرر بسبب إعلان المطعون عليهما بمقر وظيفتهما ، والدفع بعدم قبول الطعن لرفعه بعد الميعاد هو صورة من سوء استعمال الحق لامصلحة لها فيه (وثالثها) أنه قضى بعدم قبول الطعن لبطلان الإعلان الحاصل في ١٢/١٩٦٠ يوليوسنة ١٩٥٠ ، وهو مخالفة للمادتين ١٤٠ و ١٤١ من قانون المرافعات ، إذ فاته أن بطلان ورقة التكليف بالحضور هو بطلان نسبي لا تقضى به المحكمة من تلقاء نفسها وعلى صاحب المصلحة فيه أن يتمسك به ، والثابت في الدعوى أن الحاضر عن مصلحة الضرائب لم يدفع ببطلان هذا الإعلان بل دفع ببطلان الطعن لرفعه بعد الميعاد ، وفضلا عن ذلك فإن حضور المصلحة في جلسة ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٥٠ من شأنه أن يزيل هذا البطلان ويصححه .

وحيث إن هذا السبب مردود في الوجه (الأول) منه ذلك أن الحكم الوقتي الذي نصت عليه المادة الرابعة من القانون رقم ١٧٤ لسنة ١٩٥١ بشأن بيان طرق الطعن في القرارات التي سبق إصدارها من لجان التقدير — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — إنما قصد به قرارات لجان التقدير الصادرة قبل ٤ من سبتمبر سنة ١٩٥٠ والتي لم تصبح نهائية عند صدور القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ بأن كانت لم تعلن أصلا أو كانت قد أعلنت ولم ينقض ميعاد الطعن فيها قبل هذا التاريخ — وإذ كان ذلك وكان الثابت في الدعوى أن قرار اللجنة صدر وأخطره الطاعن في ٢٩/٦/١٩٥٠ وميعاد الطعن فيه انتهى قبل ٤ سبتمبر سنة ١٩٥٠ وقضى الحكم المطعون فيه بعدم قبول الطعن لرفعه في ١٣/١٢/١٩٥٠ وبعد الميعاد فإنه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه . ومردود في الوجه (الثاني) بأن المادة ١٤ من قانون المرافعات — بعد تعديلها بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٠ — توجب تسليم صور إعلانات صحف الدعاوى والطعون

الموجهة للدولة والأشخاص العامة إلى إدارة قضايا الحكومة أو مأمورياتها بالأقاليم وتسليم الصور على غير هذا الوجه لا يعتد به ولا يترتب عليه أثره في سريان ميعاد رفع الدعوى أو الطعن إذ - وفقا للمادة السادسة من قانون المرافعات - متى نص القانون على ميعاد حتمى لرفع دعوى أو طعن أو أى إجراء آخر يحصل بالإعلان فلا يعتبر الميعاد مزمعا إلا إذا تم إعلان الخصم خلاله . ومردود في الوجه (الثالث) بأن الثابت من بيانات الحكم المطعون فيه أن مصلحة الضرائب دفعت ببطلان ورقة التكليف بالحضور في أول جلسة بعد إعلانها إعلانا صحيحا - وبعد انقضاء ميعاد الطعن - وقبل إبداء أى طلب أو دفاع في الدعوى .

وحيث إن حاصل الأسباب الثانى والثالث والرابع أن الحكم المطعون فيه خالف القانون وأخطأ في تطبيقه وانطوى على قصور وإخلال بحق الدفاع، فقد تمسك الطاعن في مذكرته المقدمة لمحكمة الاستئناف والمؤيدة بالمستندات بأن هذا النزاع الشكلى والموضوعى بينه وبين مصلحة الضرائب النحسم بموجب اتفاق أبرم بينه وبين لجنة إعادة النظر وصدقت عليه إدارة القضايا امتغاضية عن العيب الشكلى الذى لحق ورقة إعلان الطعن ، وأغفلت المحكمة الرد على هذا الدفاع وعلى أوجه الدفاع الأخرى بشأن تطبيق المادة الخامسة من القانون المدنى والمادة الرابعة من قانون المرافعات والقانون رقم ۱۷۴ لسنة ۱۹۵۱ مع أنها أوجه دفاع جوهرية كما أنها لم تستجب إلى طلب الطاعن فتح باب المرافعة لتقديم صورة رسمية من الاتفاق المبرم بينه وبين ممثل المصلحة ولم تضمن قضاءها سببا لرفض هذا الطلب .

وحيث إن هذا النعى في غير محله ذلك أنه بالرجوع إلى الحكم المطعون فيه يبين أنه استظهر دفاع الطاعن ورد عليه بقوله أنه "حيث يكون البطلان مقورا بنص القانون فإنه لا يكون تمة مجال للتعهد عن تحقق المصلحة لمن يتمسك بالبطلان" وما تمسك به الطاعن من دفاع بشأن الصلح بينه وبين المصلحة أمام لجنة إعادة النظر وتصديق إدارة قضايا الحكومة عليه ، عار عن الدليل ولا تنبىء الأوراق عن صحته ، والمحكمة ليست ملزمة بإجابة طلب فتح باب المرافعة في الدعوى والإشارة إلى هذا الطلب في حكمها .

جلسة ٢٥ من يناير سنة ١٩٦٧

برئاسة السيد المستشار أحمد زكي محمد نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
 محمد ممتاز نصار ، وإبراهيم عمر هندی ، ومحمد نور الدين هويس ، ومحمد شبل عبد المقصود .

(٣٣)

الطعن رقم ٣٧٣ لسنة ٣٢ القضائية :

تقدم . "تقدم مسقط" . "تقدم الدعاوى الناشئة عن عقد العمل" .
 عمل . "الدعاوى الناشئة عن عقد العمل" . "تقدمها" . دعوى .

المدة المنصوص عليها في المادة ٦٩٨ مدني . مدة تقدم . وروه الوقف والانتقطاع عليها .

جرى قضاء محكمة النقض على أن المدة المنصوص عليها في المادة ٦٩٨ من
 القانون المدني هي مدة تقدم يرد عليها الوقف والانتقطاع .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر
 والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن —
 تتحصل في أن جورج الرئيس أقام الدعوى رقم ٤٩٧ سنة ١٩٥٧ عمال القاهرة
 الابتدائية ضد إلياس سابا جبريل يطلب إلزامه بأن يدفع له مبلغ ٥٤٠ ج
 مع المصاريف ومقابل أتعاب المحاماة وشمول الحكم بالنفاذ المجل بلا كفالة ،
 وقال شرحا لدهواه أنه التحق بالعمل لدى المدعى عليه منذ أكثر من عشرين عاما
 بمرتب شهري قدره ٣٠ ج وفي فبراير سنة ١٩٥٥ أقعده المرض عن الاستمرار فيه

ولازم الفراش شهرى مارس وأبريل سنة ١٩٥٥ ، وإذ طالب المدعى عليه بمكافاته وتقدم المدعى بشكوى إلى مكتب العمل فى ١٩٥٥/٥/٢٦ ولم يتمكن المكتب من تسوية هذا النزاع فقد انتهى إلى طلب الحكم له بطلباته . ودفع المدعى عليه بعدم قبول الدعوى لرفعها بعد مضى ستة من تاريخ انتهاء عقد العمل وطلب فى الموضوع رفضها . وبتاريخ ١٩٥٨/١٠/٢٥ حكمت المحكمة حضوريا بقبول الدفع وبعدم قبول الدعوى لسقوط الحق فى إقامتها بالتقادم وأعفت المدعى من المصروفات . واستأنف جورج هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة طالبا إلغاء والحكم له بطلباته وقيد هذا الاستئناف برقم ١١٨٠ سنة ٧٥ قضائية . وبتاريخ ١٩٥٩/١١/٧ حكمت المحكمة بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من عدم قبول الدعوى لسقوط الحق فى إقامتها بالتقادم وحددت جلسة لنظر الموضوع ، ثم عادت وبتاريخ ١٩٦١/٤/٣٠ فحكمت بإلزام المستأنف عليه بأن يدفع للاستأنف مبلغ ٥٢٥ ج والمصروفات ومبلغ خمسمائة قرش مقابل أتعاب المحاماة . وطعن المستأنف عليه فى هذا الحكم الأخير بطريق الالتماس وبتاريخ ١٩٦١/٦/٤ قضت المحكمة بقبول الالتماس شكلا وبإلغاء الحكم المطعون فيه وانقطاع سير الخصومة لزوال أهلية المستأنف بإشهار إفلاسه ، وبإلغاء حكم إشهار الإفلاس وتجدد السير فى الاستئناف ودفع المستأنف عليه بعدم جواز نظر الموضوع أمام المحكمة وطلب إعادة القضية إلى محكمة أول درجة . وبتاريخ ٢٧ يونيو سنة ١٩٦٢ حكمت المحكمة حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وبرفض الدفع بعدم جواز نظر موضوع الاستئناف وفى الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وإلزام المستأنف عليه بأن يدفع للاستأنف مبلغ ٥٢٥ ج والمصاريف المناسبة من الدرجتين ومبلغ ٣٠ ج مقابل أتعاب المحاماة عنهما . وطعن إلياس فى هذا الحكم بطريق النقض للسببين الواردين فى التقرير وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون وقررت إحالته إلى هذه الدائرة حيث أصر الطاعن على طلب نقض الحكم وطلب المطعون عليه رفض الطعن وقدمت النيابة العامة مذكرة أحالت فيها إلى مذكرتها الأولى وطلبت قبول الطعن .

وحيث إن خاضل السبب الأول والوجه الثانى من السبب الثانى أن الحكم المطعون فيه خالف الثابت فى الأوراق وانطوى على إخلال بحق الدفاع وقصور

من وجوه (أولها) أنه قضى بالمكافأة مستندا في ذلك إلى أن الطاعن لم ينكر على المطعون عليه حقه في المكافأة أمام مكتب العمل وفي المذكرة المقدمة منه لجلسة ١٩٥٩/٢/٨ ولم يعارض في مدة المرض ومدة الخدمة والأجر ، وهو مخالف للثابت في الأوراق ، حيث قرر الطاعن أمام مكتب العمل أن ذمة المطعون عليه مشغولة بمبالغ كثيرة ثابتة بكشوف ومستندات بخطه وبعضها بتوقيعه وانقطع عن العمل من تلقاء نفسه وقام بفتح محل مقابل ومواجه لمحله وأنه على استعداد لحاسبته على ما في عهده وما له من حقوق إذا ما عاد إلى عمله ، واقتصرت مذكرة ١٩٥٩/٢/٨ على الدفع بالسقوط ، وليس في أوراق الدعوى ما يدل على عدم منازعته في مدة الخدمة والأجر بل فيها ما يدل على المنازعة ، وقد طلب ضم ملف مكتب العمل رقم ٥٢٧٩ جنوب القاهرة وثابت فيه أن الطرفين حدا مدة الخدمة والأجر وسبب ترك العمل (وثانيها) أن الطاعن طلب ضم شكوى ثانية تقدم بها المطعون عليه إلى مكتب العمل بعد شكواه الأولى وقررت المحكمة ضمها ثم عادت وحكت في الموضوع قبل ضمها وهو إخلال بحق الدفاع . (وثالثها) أن الحكم لم يرد على ما أثاره الطاعن من دفاع بشأن ادعاء المطعون عليه المرض وسبب تركه العمل وقيامه بفتح محل منافس وعدم سداد ما في ذمته وهو دفاع جوهري كان يتعين على المحكمة أن ترد عليه . (ورابعها) أنه وقد ترك المطعون عليه العمل مع وجود عجز في عهده وتحصيله لخدمات لم يوردها وفتح محل منافس للطاعن فإنه يكون قد أخل بواجبات العمل إخلالا جسيما يجوز معه فصله بدون مكافأة أو إنذار وفقا للمادة ٤٠ من المرسوم بقانون رقم ٣١٧

سنة ١٩٥٢ .

وحيث إن هذا النفي في محله ذلك أنه بالرجوع إلى مذكرة الطاعن المقدمة لجلسة ١٩٦١/٤/٣٠ والمودعة ملف الطعن ، يبين أنه تمسك في دفاعه بأن "مدة خدمة المستأنف لدى المستأنف عليه هي ١٢ سنة فقط وليس ٢٠ سنة فأكثر كما يزعم المستأنف ، وأجر المستأنف هو ١٥ جنيها شهريا فقط وكان يتقاضى مصاريف ركوب ومواصلات لتنفيذ العمل محددة بخمسة جنيهات شهريا وهذه لا يمكن اعتبارها ملجئة بالأجر" وغير صحيح ما يدعيه من أن "أجره هو ثلاثين جنيها شهريا" وأنه ترك العمل لأنه أصيب بمرض خطير طويل جعله غير صالح

للعمل" وأنه "يعمل بالسوق ويتصل بعملاء صاحب العمل لحساب نفسه أى بعمل خاص بالمستأنف" كذلك بالرجوع إلى صورة شكوى مكتب العمل رقم ٣٢١٥ المقدمة إلى محكمة الاستئناف والمودعة ملف الطعن ، يبين أن الطاعن قرر أنه لا يمانع في تصفية مهمة المطعون عليه "بخصوص الصندوق وتسديدات الذمم حيث كان المدير المسئول عن محله بالزمالك ومحاسبته وإعطائه كل ما يستحقه من أجور ومكافآت أو غيرها" — وإذ كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه بالمكافأة على أن الطاعن لم ينكر على المطعون عليه "حقه في المكافأة أمام مكتب العمل وعلى ما جاء بمذكرته المقدمة للجلسة ١٩٥٩/٢/٨" ولم يعارض فيما قرره من مدة المرض وقد تضمنت الشهادتان الطبيتان المقدمتان منه أنه "انقطع عن عمله لمرضه من ١٩٥٥/٢/٢٢ حتى تاريخ هاتين الشهادتين المؤرختين في ١٩٥٥/٥/٩ ، ١٩٥٥/٥/١٠ كما تضمنتا إصابته بتريف دموى شديد نتيجة قرحة بالإثنى عشر ولا يشفى إلا بعد جراحة استئصال المعدة وأن حالته الصحية لا تسمح بإجراء تلك العملية لتقدم سنه وفقر دمه ولا يصلح لمزاولة عمله ونشاطه العادى" ورتب على ذلك أن من حق المطعون عليه اقتضاء المكافأة القانونية فإنه يكون قد خالف الثابت في الأوراق ولم يرد على ما تمسك به الطاعن من دفاع في هذا الخصوص بينما هو دفاع جوهري من شأنه لو صح أن يتغير وجه الرأى في استحقاق المكافأة وفقا للفقرة السادسة من المادة ٤٠ من المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ .

وحيث إن حاصل الوجه الأول من السبب الثانى أن الحكم المطعون فيه قضى برفض الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها بعد مضي أكثر من سنة من تاريخ انتهاء عقد العمل طبقا للمادة ٦٩٨ من القانون المدنى مستندا في ذلك إلى أن مدة رفع الدعوى هي مدة تقادم وقد قبل الطاعن أمام مكتب العمل صرف مكافأة المطعون عليه بعد تصفية ما في مهادته وتسوية الذمات وأقر بحق المطعون عليه فيها وإقراره يقطع التقادم ، وهذا من الحكم خطأ ومخالفة للقانون ، لأن مدة السنة المنصوص عليها في المادة ٦٩٨ من القانون المدنى هي مدة سقوط وليست مدة تقادم يرد عليها الانقطاع ، وبفرض أنها مدة تقادم فإن ما ذكره الطاعن أمام مكتب العمل لا يعتبر إقرارا قاطعا له ، ثم وبفرض أنه إقرار قاطع للتقادم فإن شكوى

المطعون عليه إلى مكتب العمل قدمت في ١٩٥٥/٥/٢٦ وحفظت في ١٩٥٥/٦/٩ بينما لم ترفع الدعوى إلا في مارس سنة ١٩٥٧ وبعد مضي أكثر من سنة من تاريخ الإقرار .

وحيث إن هذا النعى في غير محله ذلك أن المدة المنصوص عليها في المادة ٦٩٨ من القانون المدني — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — هي مدة تقادم يرد عليها الوقف والانتقطاع ، وإذ كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر واستند في قضائه على الإقرار الصادر من الطاعن ” كتابة أمام مكتب العمل بقبوله صرف مكافأة المستأنف بعد تصفية ما في عهده وتسويته الذمات “ ورتب على ذلك أن إقراره هذا وطبقا للمادة ٣٨٤ من القانون المدني ” يقطع التقادم “ فإنه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه ، والقول بمضي مدة السنة من تاريخ حفظ شكوى مكتب العمل إلى تاريخ رفع الدعوى هو جدل ينطوى على واقع لم يسبق عرضه على محكمة الموضوع ولا تجوز إثارته لأول مرة أمام هذه المحكمة .

جلسة ٢٥ من يناير سنة ١٩٦٧

برئاسة السيد المستشار أحمد زكي محمد نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
إبراهيم عمر هندي ، وصبري أحمد فرحات ، ومحمد نور الدين موسى ، ومحمد شبل عبد المقصود .

(٣٤)

الطعن رقم ٥ لسنة ٣٦ ق "أحوال شخصية" :

نقض . "إجراءات الطعن" . "إيداع الأوراق والمستندات" . "إيداع
صورة الحكم المطعون فيه وصورة الأحكام التي أحال إليها" .

نقض . إيداع صورة من الحكم المطعون فيه والأحكام التي أحال إليها في أسبابه . إجراء
جوهرى . مخالفته . بطلان الطعن .

وفقا للسنتين ٨٨١ ، ٤٣٢ من قانون المرافعات — قبل تعديلهما بالقانون
رقم ٤٠١ لسنة ١٩٥٥ — يجب على الطاعن أن يودع فلم كتاب محكمة النقض "صورة
من الحكم المطعون فيه مطابقة لأصله وصورة من الحكم الابتدائي إذا كان
الحكم المطعون فيه قد أحال إليه في أسبابه" وهو إجراء جوهرى يترتب على
مخالفته — وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض — بطلان الطعن (١) ولا يمنع
من ذلك أن تكون النيابة العامة قد قدمت صورة رسمية من الحكم في طعن
آخر مرفوع منها — عن ذات الحكم — إذ أن لكل طعن كيانه وأوضاعه .

(١) نقض ١٩٦٣/١/٢٣ الطعن رقم ١٠ لسنة ٣٠ ق . "أحوال شخصية" .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع — على ما يبين من الأوراق — تحصل فى أن عوض صموئيل ميخائيل أقام الدعوى رقم ٨٠١ لسنة ١٩٦١ القاهرة الابتدائية للأحوال الشخصية ضد فتنة أرمنيوس، مقار بطلب الحكم بإثبات طلاقها منه. وبتاريخ ١٩٦٥/٤/١٩ حكمت المحكمة حضوريا بإثبات طلاق المدعى لزوجته طليقة رجعية واحدة بتاريخ ١٩٦٤/١٢/٢٨ وألزمت المدعى عليها بالمصروفات وبمبلغ مائتى قرش مقابل أتعاب المحاماة. واستأنفت فتنة هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة طالبة إلغاءه والحكم أصليا بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى ومن باب الاحتياط ورفضها، وقيد هذا الاستئناف برقم ٥١ لسنة ٨٢ ق وبتاريخ ١٩٦٥/١٢/٢٥ حكمت المحكمة حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع برفض الدفع بعدم اختصاص المحكمة نوعيا بنظر الدعوى وبنظرها وبإلغاء الحكم المستأنف ورفض دعوى المستأنف ضده وألزمتها بالمصروفات وبمبلغ ألف قرش مقابل أتعاب المحاماة عن درجتى التقاضى. وبتاريخ ١٩٦٦/٢/٩ طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض للأسباب الواردة بالتقرير وعرض الطعن على هذه الدائرة حيث أصر الطاعن على طلب نقض الحكم وطلبت المطعون عليها رفض الطعن وقدمت النيابة العامة مذكرة دفعت فيها بعدم قبول الطعن .

وحيث إن النيابة العامة دفعت بعدم قبول الطعن لأن الطاعن لم يقدم صورة رسمية مطابقة للأصل من الحكم المطعون فيه طبقا للسادة ٤٣٢ من قانون المرافعات .

وحيث إن هذا الدفع فى محله ذلك أنه وفقا للسادتين ٨٨١ و ٤٣٢ من قانون المرافعات — قبل تعديلهما بالقانون رقم ٤٠١ لسنة ١٩٥٥ — يجب على الطاعن أن يودع قلم كتاب محكمة النقض "صورة من الحكم المطعون فيه مطابقة لأصله

وصورة من الحكم الابتدائي إذا كان الحكم المطعون فيه قد أحال إليه في أسبابه " وهو إجراء جوهري يترتب على مخالفته — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — بطلان الطعن . وإذا كان ذلك وكان الثابت من محضر الإيداع أن الطاعن لم يودع قلم كتاب المحكمة صورة من الحكم المطعون فيه مطابقة لأصله واكتفى بأن أودع صورة عرفية تحت مسؤوليته بحجة أن صورة رسمية من الحكم مودعة في الطعن المرفوع من النيابة العامة عن ذات الحكم فإنه يتعين الحكم ببطلان الطعن ولا يمنع من ذلك أن تكون النيابة العامة قد قدمت صورة رسمية من الحكم في طعن آخر مرفوع منها — عن ذات الحكم — إذ أن لكل طعن كيانه وأوضاعه .

جلسة ٢٦ من يناير سنة ١٩٦٧

برئاسة السيد المستشار محمود توفيق إسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة
المستشارين : محمد عبد الطيف ، وحافظ محمد بدوي ، ومباس عبد الجواد ، وسليم راشد أبو زيد .

(٣٥)

الطعن رقم ٣٣٧ لسنة ٣٠ القضائية :

(١) محكمة الموضوع "سلطتها في تفسير الاتفاقات" .

لمحكمة الموضوع السلطة التامة في تفسير الاتفاقات والمشارطات وسائر المحررات
بما تراه أدنى إلى تيسر عاقلها بمسندية بطروف الدموى دون رقابة لمحكمة
التقضى عليها في ذلك ما دامت لا تخرج في تفسيرها من المعنى الذى تحتمله عبارات
الاتفاق .

(ب) عقد . "التراضى" . "الاتفاق على المسائل الجوهرية" .

الاتفاق الطرفين على جميع المسائل الجوهرية مع احتفاظهما بمسائل تفصيلية يتفقان
عليها فيما بعد . عدم اشتراطهما أن العقد لا يتم إلا عند الاتفاق عليها . تمام العقد .
والطرفين أن يلجأ إلى المحكمة للفصل في خلافهما حول المسائل التفصيلية .

(ج) إستئناف . "الإستئناف الفرعى" . بطلان .

توجيه الاستئناف الفرعى إلى الطاعة — رافعة الاستئناف الأصلى — بصفتها
الشخصية وبصفتها قاتبة عن زوجها . قبول الاستئناف الفرعى بالنسبة للصفة الأولى
وهى التى رفعت بها الاستئناف الأصلى . إنكار المساقاة ثباتها فى التناضى من زوجها
السابق . ليس لها — فى الطعن بالنقض — أن تثير أمر بطلان الاستئناف
الموجه إليه .

(د) عقد . "فسخ العقد" "الشرط الفاسخ الضمنى" .

التأخير فى الوفاء بالمبلغ المتفق عليه فى عقد الصلح لا يترتب عليه حتماً فسخ العقد عند
عدم وجود الشرط الفاسخ الصريح . أمر الفسخ فى هذه الحالة خاضع لتقدير محكمة
الموضوع . شرط القضاء به أن يظل المدين متخلفاً عن الوفاء حتى صدور الحكم
فى الدعوى سواء أظرو بالوفاء أم لا .

(هـ) إلتزام . " إلتقضاء الإلتزام " . وقاء . " العرض الحقيقى والإيداع " .

تقييد العرض الحقيقى والإيداع بشروط لا تخالف النظام العام ويستلزمها الدين المعروض وليس فيها ما يخالف طبيعة العرض . إستخلاص محكمة الاستئناف - بأسباب سائفة - أن رفض الدائن قبول الوفاء المعروض مرضا صحيحا كان بغير مبرر وأن الإيداع الذى تلاه كان صحيحا . براءة ذمة المدين بما التزم به .

١ - لمحكمة الموضوع السلطة التامة فى تفسير الإلتفاقات والمشارطات وسائر المحررات بما تراه أوفى إلى نية عاقدىها مستهديه فى ذلك بظروف الدعوى وملابساتها ولا رقابة لمحكمة النقض عليها فى ذلك ما دامت لا تخرج فى تفسيرها عن المعنى الذى تحمله عبارات الإلتفاق .

٢ - إذا اتفق طرفا العقد على جميع المسائل الجوهرية واحتفظا بمسائل تفصيلية يتفقان عليها فيما بعد ولم يشترطا أن العقد لا يتم عند عدم الإلتفاق عليها أعتبر العقد قد تم وإذا قام بينهما خلاف على المسائل التى أرجىء الإلتفاق عليها كان لهما أن يلجأ إلى المحكمة للفصل فيه .

٣ - متى وجه الإستئناف الفرعى إلى الطاعنة - رافعة الإستئناف الأصل - بصفتها الشخصية وبصفتها نائبة عن زوجها فإنه يكون مقبولا بالنسبة لها بصفتها الأولى وهى الصفة التى رفعت بها استئنافها الأصلى ويكون لمحكمة الإستئناف أن تنظره على هذا الإعتبار وليس للطاعنة ما دامت تنكر نيابتها فى التقاضى عن زوجها السابق أن تثير أمر بطلان الاستئناف الموجه إليه .

٤ - متى كان عقد الصلح لم يتضمن شرطا فاسخا صريحا يقضى بفسخ العقد عند التأخير فى الوفاء . بالمبلغ المتفق عليه فإن هذا التأخير لا يترتب عليه حتما فسخ العقد بل يكون أمر الفسخ فى هذه الحالة خاضعا لتقدير محكمة الموضوع ويشترط للقضاء به أن يظل المدين متخلقا عن الوفاء حتى صدور الحكم فى الدعوى وذلك سواء كان الدائن قد أجذره بالوفاء أو لم يعذره .

٥ - إذا كانت الشروط التى قيد بها العرض الحقيقى والإيداع ليس فيها ما يخالف النظام العام أو يتناقى مع مقتضى ومرمى الصلح الذى تم بين الطرفين

بل هي شروط يستلزمها الدين المعروض ولا تخالف طبيعة العرض، وكانت محكمة الإستئناف قد انتهت في حدود سلطتها التقديرية — بأسباب سائغة — إلى أن رفض الدائن قبول الوفاء المعروض عليه عرضا صحيحا كان بغير مبرر وأن الإيداع الذي تلا هذا العرض كان صحيحا وتم وفقا للقانون فإنها إذ إعتبرت ذمة المدين قد برئت من المبلغ المودع — الذي التزم به في عقد الصلح — تكون قد طبقت القانون تطبيقا صحيحا .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أنه بتاريخ ٢٤ من ديسمبر سنة ١٩٣٣ توفي المرحوم ارداشيس جرابيديان وترك وصية كان قد حررها في ١٩ ديسمبر سنة ١٩٣٢ أمام موثق العقود بمدينة افيان الحمامات بفرنسا أوصى فيها بمعظم تركته إلى زوجته وابن أخيه المطعون ضدهما الأولين — فلبأت الطاعنة إلى القضاء الشرعى بطلب الحكم بإثبات بنوتها له ، فقضت المحكمة العليا الشرعية في ٤ فبراير سنة ١٩٣٦ بعدم سماع دعواها بالإلكار — فأقامت دعوى أخرى عن ذات الموضوع أمام محكمة بيزانسون بفرنسا قضى فيها بعدم جواز نظرها لتقديمها بعد المواعيد المقررة في القانون الفرنسى ، ثم اتجهت الطاعنة إلى القضاء المختلط فرفعت الدعوى رقم ٩٠٩٩ سنة ٥٣ ق كلى مختلط القاهرة على المطعون ضدهم بطلب استحقاقها لتركة المرحوم ارداشيس جرابيديان باعتبارها ابنته والوارثة الوحيدة له وقد انتهت تلك الدعوى صلحا بين الطرفين وصدقت المحكمة بجلسته ٢٩ يونيو سنة ١٩٣٩ على عقد الصلح المؤرخ ٢٧ يونيو سنة ١٩٣٩ ، الذى بمقتضاه تنازلت الطاعنة عن جميع حقوقها فى التركة مقابل مبلغ ٤٠٠٠ ج قبضت منه مبلغ ٨٠٠ ج وقت التصديق على الصلح والباقي وقدره ٣٢٠٠ ج يدفع لها فى ٢٧ يونيو سنة ١٩٤٠ ،

وحصلت الطاعة بمقتضى هذا الصلح على أمر بالإختصاص على أعيان التركة ، وسارت في إجراءات التنفيذ العقارى غير أن المطعون ضدهم — تفاديا من استمرار الطاعة في السير في تلك الإجراءات — عرضوا عليها — بوساطة الشركة العقارية مبلغ ٣٢٨٩ ج و ٧٠٣ م عرضا حقيقيا ، فلم تقبله فأودع خزانة المحكمة في ٣ يونيه سنة ١٩٤٣ برقم ٤٨٠٩٠ ، ثم رفعت الطاعة الدعوى رقم ٣٤٢ سنة ٧٢ ق مختلط القاهرة على المطعون ضدهم طلبت فيها الحكم باعتبار المرحوم ارداشيس جرابيديان روسى الجنسية وإثبات بنوتها له طبقا للقانون السوفيتى مع إلزام تركته بأن تدفع لها مبلغ ٣٠٠٠ ج كتفقة مؤقتة ، وبتاريخ ٣٤ مايو سنة ١٩٤٨ حكمت محكمة القاهرة الابتدائية المختلطة بعدم اختصاصها بالفصل في مسألتى الجنسية والنسب وبإلزام المطعون ضدهم بأن يدفعوا للطاعة من أموال التركة مبلغ ١٠٠٠ ج نفقة مؤقتة .

استأنفت الطاعة هذا الحكم بالاستئناف رقم ٥٢٨ سنة ٧٣ ق س مختلط ، كما استأنفه المطعون ضدهم ، ونظر الاستئناف أمام محكمة الاستئناف المختلطة بجلسته ١٢ مايو سنة ١٩٤٩ وفيها عرض محامى المطعون ضده الأول على الطاعة مبلغ ١٠٠٠ ج علاوة على ما قبضته بمقتضى الصلح السابق الحاصل فى القضية رقم ٩٠٩٩ سنة ٥٣ ق مختلط القاهرة — يدفع منه ٥٠٠٠ ج خلال خمسة أيام من تاريخ تلك الجلسة والباقي وقدره ٦٠٠٠ ج يدفع خلال ثلاثة شهور ، وتعهد المطعون ضده الأول بدفع مبلغ إضافي قدره ٥٠٠ ج فى حالة عدم الوفاء بمبلغ الستة آلاف جنيه فى الميعاد المتفق عليه ، وعلى أن تنازل الطاعة عن نفسها وبالنيابة عن زوجها السابق جان بوشيل — باعتبارهما خاضعين لنظام الأموال المشتركة طبقا للقانون المدنى الفرنسى — من مطالبة تركة ارداشيس جرابيديان بأى شئ . وقد قبلت الطاعة هذا العرض على النحو المبين بمحضر الجلسة المذكور ، ووقع أطراف الخصومة على ذلك المحضر وأجلت الدعوى بجلسته ١٦ يونيه سنة ١٩٤٩ وفيها اعترضت الطاعة على الصلح استنادا إلى أنها أبرمت مع المطعون ضده الأول صلحا آخر فى ٦ يونيه سنة ١٩٤٩ فى بلدة مرسيليا ولم تقرها المحكمة على ذلك وحكمت بالتصديق على محضر الصلح الثابت بمحضر جلسة ١٢ مايو سنة ١٩٤٩ وكانت الطاعة أثناء نظر الاستئناف المذكور قد أقامت الدعوى الحالية على المطعون ضدهم أمام محكمة مصر المختلطة طالبة الحكم باستحقاقها لجميع ممتلكات ارداشيس جرابيديان المبينة بصحيفة الدعوى رقم ٩٠٩٩ سنة ٥٣ ق مختلط وأحيلت الدعوى إلى محكمة

القاهرة الابتدائية بعد إلغاء نظام القضاء المختلط وقيدت بجدولها برقم ٥٠٩٠ سنة ١٩٤٩ وتمسك المطعون ضده الأول في دفاعه بحجية محضر الصلح المصدق عليه من محكمة الاستئناف المختلط في ١٦ يونيه سنة ١٩٤٩ وقدم طلبا عارضا في مذكرته المقدمة في ١١ نوفمبر سنة ١٩٥٠ براءة ذمته من مبلغ الصلح وقدره ١١٠٠٠ جنيه ومبلغ الخمسة جنية التي التزم بدفعها في حالة التأخير في الوفاء بمبلغ الصلح في الميعاد المتفق عليه ، كما طلب الحكم بعدم أحقية الطاعنة وزوجها جان بوشيل في مطالبة الورثة بأى مبلغ وشطب جميع القيود والتسجيلات التي أوقعتها على أعيان التركة واستند المطعون ضده الأول في طلب براءة الذمة إلى أن الطاعنة صرفت في أول يونيه سنة ١٩٥٠ من خزينة محكمة القاهرة الابتدائية مبلغ ٢٢٨٤ ج و ٤٧٥ م باقى الوديعة رقم ٤٨٠٩٠ واستلمت مبلغ ٢٠٠ جنيه بمقتضى إيصال وإنه عرض عليها في ٣ يونيه سنة ١٩٥٠ باقى مبلغ الصلح وقدره ٩٠٦٥ ج و ٥٤٥ م عرضا حقيقيا أمام موثق العقود بمكتب الشهر العقارى بالقاهرة بشرط أن تقرر بتنازلها من كل حقوقها وادعاءاتها قبل تركة ارداشيس جرابيديان وشطب كافة التسجيلات والقيود ورفع المجوزات التي أوقعتها على التركة ، وقد رفضت التوقيع على هذا التنازل وامتنعت عن استلام المبلغ المعروض وإزاء ذلك قام بإيداعه في ٥ يونيه سنة ١٩٥٠ خزانة محكمة القاهرة الابتدائية بعد خصم مبلغ ٩١ ج و ٧٤٥ م رسم الإيداع ، وبتاريخ ١٤ يولييه سنة ١٩٥٠ عدلت الطاعنة طلباتها إلى طلب الحكم بانطباق القانون السوفيتى على تركة ارداشيس جرابيديان وانحصار هذه التركة فيها باعتبارها ابنة والوارثة الوحيدة له وطلبت في مذكرتها المؤرخة ٣٠ مايو سنة ١٩٥١ الحكم ببطالان إجراءات العرض والإيداع واعتبارهما غير مبرئين لذمة المطعون ضده الأول ، وبتاريخ ٩ يونيه سنة ١٩٥١ حكمت محكمة الدرجة الأولى (أولا) بعدم قبول طلب الطاعنة الخاص باستحقاقها لتركة ارداشيس جرابيديان المؤسس على الادعاء بنتوتها منه ورفض باقى طلباتها الأخرى لقيامها على غير أساس وألزمها مصروفات دعواها (ثانيا) فى الطلبات الفرعية المبداه من المدعى عليه بول جرابيديان باعتبار ذمته قد برئت نهائيا حيال المدعية هديت بوشيل (الطاعنة) من المبلغ الذى التزم به بمقتضى عقد الصلح المؤرخ ١٢ مايو سنة ١٩٤٩ وإلزام الطاعنة بشطب كافة القيود والتسجيلات والأعباء التي أوقعتها نفاذا لعقد الصلح المؤرخ ٢٧ يونيه

سنة ١٩٣٩ المصدق عليه في ٢٩ يونيه سنة ١٩٣٩ من محكمة مصر المختلطة في الدعوى رقم ٩٠٩٩ سنة ٥٣ ق مختلط ورفض باقي طلباته الأخرى . استأنفت الطاعنة هذا الحكم بالاستئناف رقم ٧٤٤ سنة ٦٨ ق القاهرة كما رفع المطعون ضده الأول إستئنافا فرعيا قيد برقم ٨٧٥ سنة ٦٨ ق القاهرة ومحكمة الإستئناف نقضت بتاريخ ٢٤ يونيه سنة ١٩٥٢ في موضوع الاستئنافين برفض الإستئناف الأصل وتأييد الحكم المستأنف وفي الاستئناف الفرعى بتعديل الحكم المستأنف وبإحقية الطاعنة في صرف المبالغ المودعة على ذمتها وذمة زوجها تحت رقم ٤٨٠٩٠ محكمة مصر المختلطة في ٣ يونيه سنة ١٩٤٣ وتحت رقم ١٧١ بخزانة محكمة القاهرة الابتدائية بتاريخ ٥ يولييه سنة ١٩٥٠ وبراءة ذمة المطعون ضده الأول نهائيا من المبلغ الذى التزم به في عقد الصلح المؤرخ ١٢ مايو سنة ١٩٤٩ وبشطب جميع القيود والتسجيلات والاعتراضات التى أوقعتها الطاعنة وزوجها جان بوشيل على أعيان التركة نفاذا لعقد الصلح الحاصل في ٢٧ يونيه سنة ١٩٣٩ ورخصت لمصلحة الشهر العقارى بإجراء هذا الشطب . طعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض وقيد الطعن برقم ١٥٠ سنة ٢٣ ق وقضت محكمة النقض في ٢٢ يناير سنة ١٩٥٩ بنقض الحكم لعدم تلاوة تقرير التلخيص وإعادة القضية لمحكمة الاستئناف ومحكمة الإحالة قضت بتاريخ ٢٦ مايو سنة ١٩٦٠ ببطلان الحكم المستأنف لعدم تلاوة تقرير التلخيص وفي موضوع الإستئنافين برفض جميع طلبات الطاعنة وبراءة ذمة المطعون ضده الأول من المبلغ الذى التزم به بمقتضى عقد الصلح المؤرخ ١٢ مايو سنة ١٩٤٩ للطاعنة ، وإلزامها بشطب كافة القيود والتسجيلات والأعباء التى أوقعتها نفاذا لعقد الصلح المحرر في ١٩٣٩/٦/٢٧ والمصدق عليه في ١٩٣٩/٦/٢٩ من محكمة مصر المختلطة في الدعوى رقم ٩٠٩٩ سنة ٥٣ ق مختلط وبإلغاء جميع الجوز التى أوقعتها باسمها أو باسم زوجها ضد المطعون ضدهم ورفض باقي طلبات المطعون ضده الأول ، طعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض بتقرير في ٢٦ يونيه سنة ١٩٦٠ وقدمت النيابة مذكرة طلبت فيها نقض الحكم في خصوص السبب الخامس ، وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون فقررت إحالته إلى هذه الدائرة وبالحلقة المحددة لنظره أصرت النيابة على رأيها السابق .

وحيث إن الطعن أقيم على خمسة أسباب يتحصل السبب الأول في النعي على الحكم المطعون فيه بالبطلان، ذلك أن محكمة النقض قضت في الطعن رقم ١٥٠ سنة ٢٣ ق بنقض حكم محكمة الاستئناف الصادر في ٢٤ يونيو سنة ١٩٥٢ وإحالة الدعوى إلى تلك المحكمة للفصل فيها من جديد ، وهذا كان يقتضي أن يعين رئيس المحكمة مستشارا مقررًا من بين أعضاء الدائرة الجديدة لوضع تقرير يلخص فيه موضوع الاستئناف وطلبات الخصوم وأسانيد كل منهم ودفعاتهم ودفاعهم ، إلا أن محكمة الإحالة أغفلت هذا الإجراء الجوهرى واكتفت بتلاوة تقرير التلخيص الذى كان قد وضعه أحد أعضاء الدائرة الاستئنافية التى أصدرت الحكم المنقوض وفي هذا ما يجعل الحكم المطعون فيه باطلا طبقا للمادتين ١١٦، ٤٠٧ مكرر من هذا القانون .

وحيث إن هذا النعي مردود بأن كل ما أوجبه المادتان ٤٠٧ مكرر ، ٤٠٨ مكرر من قانون المرافعات قبل إلغائهما بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ هو أن يضع العضو المقرر في الدائرة الاستئنافية تقريرًا يلخص فيه موضوع الاستئناف وطلبات الخصوم وأسانيد كل منهم ودفعاتهم ودفاعهم وأن يتلى هذا التقرير في الجلسة قبل بدء المرافعة — ولئن كان يجب تلاوة التقرير من جديد بعد عودة القضية من محكمة النقض إلى محكمة الاستئناف ، وذلك بسبب تغيير هيئة المحكمة إلا أنه لا يشترط أن يكون التقرير الذى يتلى في هذه الحالة من عمل أحد أعضاء الهيئة الجديدة بل يكفي تلاوة التقرير الذى وضعه العضو المقرر الأول لأن تلاوة هذا التقرير تفيد أن العضو الذى تلاه قد أقره وتبناه ولم يجد داعيا لوضع تقرير جديد، وتحقيق بهذه التلاوة الغاية التى يهدف إليها المشرع من إيجاب وضع التقرير وتلاوته — لما كان ذلك وكان الثابت من قرارات الحكم المطعون فيه أن التقرير تلى بجلسته المرافعة التى حجت فيها الدعوى للحكم فإن النعي على الحكم بهذا السبب يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعة تنع في السبب الثانى على الحكم المطعون فيه الخطأ في تكيف الاتفاق الوارد بمحضر جلسة ١٢ مايو سنة ١٩٤٩ بالقضية رقم ٥٢٨ سنة ٧٣ إستئناف مختلط ، وفي بيان ذلك نقول أن الحكم اعتبر ما ورد بمحضر تلك الجلسة

عقد صلح متوافر الأركان ملزما للطاعة مع أن مؤدى ما جاء بمحضر الجلسة المذكور أن الطرفين علما إتمام الصلح على تحرير عقد بشروطه التي يتم الاتفاق عليها بينهما فيما بعد وأن ما عرضه الأستاذ زنايري وكيل المطعون ضده الأول بتلك الجلسة لم يكن إلا مجرد إقتراحات وافقت الطاعة عليها مبدئيا كأساس للصلح وعلقت موافقتها النهائية على قبولها الشروط التي سيعرضها عليها المطعون ضده الأول، ولما بين الأستاذ زنايري المحامي هذه الشروط في إنذاره الذي وجهه إليها في ٢٩ سبتمبر سنة ١٩٤٩ وفي مشروع الصلح الذي أرفقه بهذا الإنذار رفضت التوقيع على هذا المشروع لأنه يتضمن شرط تنازلا عن نسبها للرحوم ارداشيس جرابيديان وهو شرط باطل لتعلق مسائل النسب بالنظام العام مما لا يصح معه أن تكون محل اتفاق ، وبالتالي يكون ما عرضه الأستاذ زنايري بمحضر الجلسة المشار إليه وفي إنذاره مجرد عرض لم تقبله الطاعة ومن ثم فلم ينعقد الصلح لعدم تلاقى الإرادتين عليه ويكون ما ذهب إليه الحكم المطعون فيه من إنعقاد الصلح ولزومه مخالفا للقانون وللتكييف الصحيح لما جاء بمحضر الجلسة المذكور ولا يؤثر في بطلان هذا الصلح ما قرره الحكم المطعون فيه من أن محكمة الاستئناف المختلط قد صدقت عليه لأن هذا التصديق لم يكن إلا على مشروع صلح معلق إتمامه على تحرير عقد صلح نهائي وليس من شأن هذا التصديق أن يزيل ما شابه من بطلان سيما وأن التصديق تم رغم اعتراض الطاعة عليه . ويتحصل السبب الرابع في أن الحكم المطعون فيه خالف الثابت في الأوراق فيما قرره من أن أمر بنوة الطاعة قد فصلت فيه المحكمة المختصة بعدم أحقيتها فيها وأنه لا يبقى بعد ذلك إلا إدعاءها البنوة الطبيعية وهي لا تتفق مع قواعد النظام في مصر ، ذلك أنه لم يصدر أى حكم برفض طلب ثبوت بنوة الطاعة موضوعا لأن المحكمة العليا الشرعية إنما قضت في ٢٤ فبراير سنة ١٩٣٦ بعدم جواز سماع دعواها للإنكار ولم تتعرض لموضوع البنوة في ذاته ، كما أن محكمة بيزانسون الفرنسية قضت بعدم قبول دعوى البنوة لرفعها بعد الميعاد دون أن تتعرض هي الأخرى لموضوع البنوة ، أما المحاكم المختلطة فلم تحكم في دعوى النسب لأنها رأتها خارجة عن اختصاصها ، ومن ثم فإن حق الطاعة في إثبات بنوتها ظل حتى الآن قائما لم يصدر أى حكم بنفيه خلافا لما قرره الحكم المطعون فيه ، كما أن ما قرره هذا الحكم من أن الصلح اقتصر على عدم إدعاء الطاعة بأى حق في التركة أو قبل

الورثة وأنها ادعت البتوة الطبيعية يخالف الثابت في الأوراق لأن وكل المطعون ضده الأول الأستاذ زنايري قد طلب من الطاعة في إنذاره الموجه إليها في ١٩٤٩/٩/٢٩ وفي مشروع الصلح المرفق به التنازل عن البتوة كشرط لازم لإبرام الصلح كما أن الطاعة لم تدع البتوة الطبيعية وإنما تمسكت ببتوتها الشرعية لأرداشيس جرابيديان وبأنها لذلك الوارثة الوحيدة له .

وحيث إن النعي بهذين السببين غير صحيح ذلك أن الحكم المطعون فيه قرر في هذا الخصوص ما يأتي : " وحيث إن جوهر النزاع بين الطرفين هو بحث ما إذا كان اتفاق ١٢ مايو سنة ١٩٤٩ يعتبر صلحا ملزما للطرفين من عدمه وهل قام المستأنف ضده الأول (المطعون ضده الأول) بتنفيذ الالتزامات التي رتبها هذا الصلح على عاتقه بحيث إن ذمته قد أصبحت بريئة منها — وحيث إن الثابت من محضر جلسة ١٢ مايو سنة ١٩٤٩ في القضية رقم ٥٢٨ سنة ٧٣ ق استئناف مختلط أنه تضمن في عبارات صريحة قبول المستأنف أصليا (الطاعة) للصلح على مبلغ ١١٠٠٠ جنية نظير تنازلهما عن ادعائهما بأي حق في التركة ، وهذا الصلح ملزم للطرفين وقد صدقت عليه المحكمة فلا يجوز لأحد الطرفين نقضه بغير مبرر قانوني ، وأنه وإن كان أشير فيه إلى اتفاق تال فليس معنى هذا تعليق الصلح الثابت في محضر الجلسة المذكور على اتفاق لاحق من نوع جديد ، بل إن المقصود بذلك على ما هو واضح من جميع عبارات ذلك المحضر وأوراق الدعوى وخصوصا من التعبير عن تلك الإجراءات التالية بأنها : *Modalités de la transaction* أي أوصاف وتفاصيل الصلح هو تعاون الطرفين فيما بينهما على تفاصيل تنفيذ الشروط الأساسية للصلح الحاصل بينهما في موضوع الدعوى في يوم ١٢ مايو سنة ١٩٤٩ كما تقدم ، وليس للمستأنفة الأصلية (الطاعة) لذلك أن تعتبر ذلك الصلح لا يزال في حاجة لأي اتفاق جديد لقيامه أو إلزام الطرفين به ، وحيث إنه لا يقدح في ذلك أن الصلح تناول تنازل المستأنفة (الطاعة) عن حقوقها في التركة ، وهذه مترتبة على إدعائها البتوة للتوفى وحقها في هذه البتوة من الحقوق الشخصية التي لا يجوز التنازل عنها لمساس ذلك بالنظام العام ، ذلك لأنه فضلا عن أن الصلح اقتصر على عدم إدعاء المستأنفة (الطاعة) بأي حق في التركة ، فإن أمر هذه البتوة قد فصلت فيه المحكمة المختصة كما تقدم بعدم أحقية المستأنفة (الطاعة) فيها فلم يبق لها بعد

ذلك إلا الإدعاء بالبنوة الطبيعية وهذا الادعاء في حد ذاته لا يعتبر من الحقوق الشخصية التي لا يجوز التنازل عنها فضلا عن أن البنوة الطبيعية لا تتفق مع قواعد النظام العام في مصر".

ولما كان لمحكمة الموضوع السلطة التامة في تفسير الاتفاقات والمشارطات وسائر المحررات بما تراه أوفى إلى نية عاقدتها — مستهدية في ذلك بظروف الدعوى وملابساتها ولا رقابة لمحكمة النقض عليها في ذلك مادامت لا تنخرج في تفسيرها عن المعنى الذي تحتمله عبارات الاتفاق — ولما كان الثابت من الصورة الرسمية المقدمة بملف الطعن لمحضر جلسة ١٢ مايو سنة ١٩٤٩ في الاستئناف رقم ٥٢٨ سنة ٧٣ ق مختلط أن الأستاذ زنايري وكيل بول جرابيديان — المطعون ضده الأول — عرض على الطاعنة عرضا باتا أن يدفع لها مبلغ أحد عشر ألف جنيه منه ٥٠٠٠ ج تدفع في خلال ثلاثة أيام من تاريخ هذا المحضر وستة آلاف جنيه تدفع خلال ثلاثة شهور وقد أعلنت الطاعنة في هذا المحضر قبولها لهذا العرض وأنها مقابل إبرام هذا الصلح والوفاء بالمبالغ الواردة به تقرر عن نفسها وبالنيابة عن زوجها السابق بمقتضى السلطات الممنوحة لها منه ، قبولها التنازل عن كل مطالبة ضد ورثة ارداشيس جرابيديان بوجه عام وضد بول جرابيديان بصفة خاصة كما تعهدت بأن تتعاون في الإجراءات اللازمة لسحب المبالغ المودعة ولعقد السلفة التي قد يقترضاها بول جرابيديان ليتمكن من دفع مبلغ الستة آلاف جنيه لها واتبع هذا بالنص في المحضر على أن سائر الأوضاع الأخرى للصلح *Autre Modalites de Transaction* سيقوم الطرفان بمناقشتها مباشرة في القاهرة. وكان ما استخلصته محكمة الاستئناف من عبارات الاتفاق المثبتة بمحضر تلك الجلسة من أنه ينطوي على صلح ملزم لطرفيه وأنه لم يتعلق إتمامه على اتفاق آخر لاحق وأن ماعناه الطرفان بأوضاع الصلح الأخرى *Modalites* التي سيجرى مناقشتها فيما بعد هي المسائل التفصيلية الخاصة بتنفيذ الصلح الذي تم بينهما ولم يقصد الطرفان تعليق إتمام عقد الصلح على الاتفاق على تلك المسائل — هذا الذي استخلصته المحكمة هو تفسير سائغ تحتمله عبارات ذلك الاتفاق ، وقد بينت المحكمة في حكمها الاعتبارات المعقولة المؤدية إليه ، وكان ما انتهت إليه من أن إرجاء الاتفاق على تلك المسائل التفصيلية لا يحول دون إعتبار الصلح قد تم وأصبح ملزما لطرفيه لا مخالفة فيه للقانون ، ذلك أنه إذا اتفق الطرفان على جميع المسائل الجوهرية واحتفظا بمسائل تفصيلية يتفقان عليها فيما بعد ولم يشترطا

أن العقد لا يتم عند عدم الاتفاق عليها اعتبر العقد قد تم وإذا قام بينهما خلاف على المسائل التي أوجب الاتفاق عليها كان لها أن يلجأ إلى المحكمة للفصل فيه — لما كان ذلك، وكان ما تضمنه الصلح من تنازل الطاعنة عن كل مطالبة لها ضد ورثة ارداشيس جرابيديان لا يعتبر تنازلاً عن النسب ذاته وإنما عن الحقوق المالية المترتبة على إدعائه، وهذه الحقوق مما يجوز الصلح عليها كصرح نص المادة ٦٥٤ من القانون المدني المختلط الذي يحكم عقد الصلح المتنازع بشأنه، أما إدعاء الطاعنة بأن مشروع عقد الصلح الذي أرفقه الأستاذ زنايري بالإنذار الذي وجهه إليها في ٢٩ سبتمبر سنة ١٩٤٩ يتضمن إقرارها بالتنازل عن حقها في النسب فإنه يفرض أن هذا المشروع يحوى عبارات بهذا المعنى فإن الأستاذ زنايري عندما أندر الطاعنة في ٢٧ مايو سنة ١٩٥٠ بالحضور في يوم أول يونيه سنة ١٩٥٠ أمام موثق العقود بمصلحة الشهر العقاري لتسلم المبلغ الذي التزم موكله في عقد الصلح بدفعه لها لم يشترط في هذا الإنذار كما بين من صورته الرسمية المودعة بملف الطعن سوى توقيعها على عقد الصلح المتضمن تنازلها عن كل حقوقها أو إدعاءاتها قبل تركة ارداشيس جرابيديان وشطب كل التسجيلات والقيود ورفع الجوزات، كما أنه حين عرض عليها هذا المبلغ عرضاً حقيقياً أمام الموثق في يومى أول وثلاثة من يونيه سنة ١٩٥٠ لم يقيد هذا العرض — على ما بين من الصورة الرسمية لحضره — إلا بطلب توقيع الطاعنة على عقد يتضمن إقرارها بالتخايل مما هو مطلوب لها وفقاً لحكم محكمة الاستئناف المختلطة الصادر في ١٦ يونيه سنة ١٩٤٩ وشطب جميع القيود والإختصاصات — ولما رفضت الطاعنة قبول الوفاء المعروض بغير مبرر قام الأستاذ زنايري بإيداع المبلغ المعروض خزانة المحكمة بموجب محضر إيداع تاريخه ٢٥ يولييه سنة ١٩٥٠ بين من صورته الرسمية المقدمة بملف الطعن أن المودع قيد صرف المبلغ المودع للطاعنة بشرطين أولهما أن تقدم لقلم الكتاب شهادة من مصلحة الشهر العقاري تفيد شطب القيود والتسجيلات المبينة في محضر الإيداع والشرط الثانى أن توقع على الإقرار المبين نصه في هذا المحضر وهو يتضمن تنازلها وزوجها جان بوشيل عن جميع الحقوق والقضايا والادعاءات أياً كانت في خصوص تركة المرحوم ارداشيس جرابيديان سواء كانت مبنية على إدعاء النسب لهذا الأخير أو على أى سبب آخر سواء قبل بول جرابيديان أو قبل من آلت لهم هذه التركة عن طريق

الوصية أو الميراث الشرعى أو أى سبب آخر ، ولما كانت الشروط والقيود المنصوص عليها فى الإنذار المؤرخ ٢٧ مايو سنة ١٩٥٠ وفى محضر العرض الحقيقى المؤرخ ٣ يونيه سنة ١٩٥٠ وفى محضر الإيداع المؤرخ ٥ يوليه سنة ١٩٥٠ وهى الشروط والقيود السابق بيانها جائزة قانونا لأن التنازل الذى طلب فى هذه الأوراق الثلاثة من الطاعة والإقرار به إنما هو عن الحقوق المالية المترتبة على إدمائها البنوة والتى يجوز الصلح عليها ، وليس عن حقها فى هذه البنوة ، فإن تحدى الطاعة بما تضمنه مشروع الصلح المرفق بالإنذار الموجه إليها فى ٢٩ سبتمبر سنة ١٩٤٩ يكون غير منتج ما دام المطعون ضده الأول لم يتمسك بالشروط الواردة فى هذا المشروع وجاء عرضه الحقيقى للبلغ الذى إلتزم به فى عقد الصلح وإيداعه له خاليين من أى شرط خاص بتنازل الطاعة عن حقها فى البنوة — لما كان ذلك ، فإن النعى بالسبب الثانى يكون على غير أساس — كما أنه ما دام الحكم قد انتهى بأسباب كافية وصحيحة إلى أن الصلح انعقد صحيحا بين الطرفين وأنه ليس فى الشروط التى تضمنها ما يخالف النظام العام فإن ما ورد فى أسبابه بعد ذلك خاصا بالفصل فى أمر البنوة من المحكمة المختصة وبحكم البنوة الطبيعية فى القانون المصرى يعتبر استطرادا زائدا عن حاجة الدعوى يستقيم الحكم بدونه ومن ثم فإن الخطأ فيه بفرض حصوله لا يؤثر على سلامة الحكم وبالتالى يكون النعى عليه بالسبب الرابع غير منتج .

وحيث إن السبب الثالث يتحصل فى النعى على الحكم المطعون فيه بخالفة القانون وفى بيان ذلك تقول الطاعة إنها دفعت ببطلان الاستئناف الفرعى الموجه إليها من المطعون ضده الأول عن نفقها وبصفتها ممثلة لزوجها جان بوشيل بطلب الحكم بشطب القيود والتسجيلات التى أوقعتها على أعيان التركة ، وذلك على أساس أنها رفعت الاستئناف الأصيل على المطعون ضده الأول بصفتها الشخصية فلا يجوز توجيه الاستئناف الفرعى إليها بغير هذه الصفة وإذ قضى الحكم المطعون فيه للمطعون ضده الأول بطلانها التى رفع بشأنها الاستئناف الفرعى دون أن يعرض لهذا الدفع فإنه يكون قد خالف القانون .

وحيث إن هذا النعى مردود بأن الاستئناف الفرعى الذى رفعه المطعون ضده الأول وقد وجه إلى الطاعة رافعة الاستئناف الأصيل بصفتها الشخصية وبصفتها

ناتبة عن زوجها جان بوشيل فانه يكون مقبولا بالنسبة لها بصفقتها الأولى وهي الصفة التي رفعت بها إستئنافها الأصلي ويكون لمحكمة الاستئناف أن تنظره على هذا الاعتبار — وليس للطاعة ما دامت تنكر نياتها في التقاضي عن زوجها السابق جان بوشيل أن تثير أمر بطلان الاستئناف الموجه إليه — على أنه إذ كان لم يترتب على قبول الاستئناف الفرعي الحكم على الطاعة أوزوجها بشيء غير ما قضى به الحكم المستأنف لأن كل ما زاده الحكم المطعون فيه في منطوقه هو بيان القيود والتسجيلات والأعباء التي أوقعها المدعية نفاذا لعقد الصلح المحرر في ٢٧/٦/١٩٣٩ والمصدق عليه بتاريخ ٢٩/٦/١٩٣٩ من محكمة مصر المختلطة، وهي جميعها تشملها عبارة "كافة القيود والتسجيلات والأعباء التي أوقعها المدعية نفاذا لعقد الصلح المؤرخ ٢٧ يونيو سنة ١٩٣٩" الواردة في منطوق الحكم الابتدائي فإن النعي على الحكم المطعون فيه بخطئه في قبول الاستئناف الفرعي بالنسبة لجان بوشيل يكون أيضا غير منتج .

وحيث إن حاصل السبب الخامس أن الحكم المطعون فيه خالف القانون ، ذلك أنه قضى بصحة العرض الحاصل في ٣ يونيو سنة ١٩٥٠ وبصحة الإيداع الذي تلاه في ٥ يولييه سنة ١٩٥٠ مع أن هذا العرض حصل بعد فوات الميعاد المتفق عليه في مشروع محضر الصلح المؤرخ ١٢ مايو سنة ١٩٤٩ الذي التزم فيه المطعون ضده الأول بأن يدفع للطاعة مبلغ ٥٠٠٠ ج في ميعاد خمسة أيام من تاريخ المحضر المذكور ومبلغ ٦٠٠٠ ج خلال ثلاثة شهور كما أن العرض كان مقيدا بشرط توقيع الطاعة على عقد الشطب، وهو شرط يخالف طبيعة العرض كما كان مقيدا بشرط تنازلها نهائيا عن ادعاء نسبها إلى المرحوم أرداشيس جرابيديان وهو شرط يخالف للنظام العام يبطل معه العرض والإيداع الذي تلاه وأضاف الطاعة أنه لاصحة لما استند إليه الحكم في القول بعدم أحقيتها في طلب فسخ الصلح من أنها كانت تسعى في عرقلة تنفيذه وأنها لم تعذر المطعون ضده الأول لتنفيذ الصلح ذلك أنها كانت محقة في رفض العرض لإقترانه بشرط يخالف للنظام العام هو التنازل عن نسبها للمرحوم أرداشيس جرابيديان كما أنها قامت بإصدار المطعون ضده رسميا على يد محضر في ٢٣ مايو سنة ١٩٤٩ وقد أغفل الحكم المطعون فيه الإشارة إلى هذا الإصدار .

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه بصحة إجراءات العرض والإيداع ورفض طلب الفسخ على ما يأتي "وحيث إن ما تثيره المستأنفة (الطاعنة) من بطلان العرض والإيداع اللذين تما من قبل المستأنف ضده الأول (المطعون ضده الأول) فإن الثابت من أوراق الدعوى أن هذا الأخير عرض عليها في ٢٧ مايو سنة ١٩٥٠ مبلغ ٩٠١٦ ج مشروطا توقيعها على عقد التخالص والشطب المترتين على قبولها صلح ١٢ مايو سنة ١٩٤٩ وليس في هذا الشطب بذاته خروج على مقتضى ذلك الصلح بل إنه المفهوم ضمنا من وقوع الصلح لأن المقصود منه تسوية النزاع القائم بين الطرفين وبراءة ذمة التركة من إدعاءات المستأنفة (الطاعنة) ثم تكرر العرض في صورة أخرى رسميا في يومى أول و ٣ يونيو سنة ١٩٥٠ حيث امتنعت المستأنفة (الطاعنة) عن التوقيع على عقدى الشطب والتخالص أمام موثق العقود ، وقد اشترط المستأنف ضده الأول عند الإيداع الذى تلا هذا العرض والحاصل فى ٥ يولييه سنة ١٩٥٠ بخزانة محكمة مصر الوطنية رقم ١٧١ عن مبلغ ٦١٧٣ ج و ٨٠٠ م مضافا إليه مبلغ ٩١ ج و ٧٤٠ م رسوما ومبلغ ٢٨٠٠ ج المودعة معها من شركة الإدارة العقارية من أصل الوديعة رقم ٤٨٠٩٠ ما يكون مجموعه ٩٠٦٥ ج و ٥٤٠ م واشترط المستأنف ضده الأول أن توقع المستأنفة على عقدى الشطب والتخالص ، وبطبيعة الحال لا يحق للمستأنفة أن تعترض على هذا الشطب متى تسامت المبلغ المتفق عليه فى الصلح لأن هذا الشطب والتنازل هو تخصيص الصلح لنفس السبب الذى من أجله عرض عليها هذا المبلغ ولا سيما إذا لوحظ أن الإيداع قد تم أيضا بالنسبة لمبلغ الخمسمائة جنيه المشروط دفعه فى حالة التأخير فى دفع مبلغ ١١٠٠٠ ج وقرر المودع أنه يودعه رغم عدم مسئوليته عن هذا التأخير حتى يقطع عليها كل سبيل فى المنازعة وأن الباقي وقدره ٤٩ ج و ٩٩٥ م هو مقابل رسوم عقد الشطب الذى علق عليه صرف الوديعة ، فإذا علق صرف المبلغ على تقديم شهادة بشطب القيود والتسجيلات المبينة بمحض الإيداع ، فإن هذا من حق المستأنف عليه الأول لأن من شروط الصلح أن تنازل عن حقوقها قبل التركة... ومن ثم يكون إعتراض المستأنفة على العرض والإيداع فى غير محله ، وحيث إن ما تنعاه المستأنفة أصلا على المستأنف ضده الأول من أنه تأخر فى العرض والإيداع ، فإنه فضلا عن أنه لم يثبت أن هذا التأخير كان بسبب خطئه هو بل

على العكس تبين أنها هي التي تسعى في عرقلة تنفيذ الصلح ، فإنه متفق في الصلح على دفع مبلغ ٥٠٠ ج عند حصول تأخير في الدفع وقد دفعه المستأنف عليه فعلا ، ومعنى ذلك أن التأخير لا يبطل الصلح وإنما يترتب عليه دفع مبلغ التعويض فقط ، ومع هذا كله فإن المستأنفة لم تعذر المستأنف عليه الأول لتنفيذ الصلح فلا حق في طلب فسخه أو زيادة التعويض “ وهذا الذي قرره الحكم المطعون فيه لا يخالفه فيه للقانون ذلك أن الشروط التي قيد بها العرض الحقيقي الذي تم في ٣ يونيو سنة ١٩٥٠ والإيداع الذي تلاه في يوم ٥ يولييه سنة ١٩٥٠ ليس فيها ما يخالف النظام العام — على ما سبق بيانه في الرد على السبب الثاني أو يتنافى مع مقتضى ومرمى الصلح الذي تم بين الطرفين ، بل هي شروط يستلزمها الدين المعروض ولا تخالف طبيعة العرض ، كما قرر الحكم المطعون فيه بحق — لما كان ذلك ، وكانت محكمة الاستئناف قد انتهت في حدود سلطتها التقديرية وبأسباب سائغة إلى أن رفض الطاعنة قبول الوفاء المعروض عليها عرضا صحيحا كان بغير مبرر وأن الإيداع الذي تلا هذا العرض كان صحيحا وتم وفقا للقانون فإنها إذ اعتبرت ذمة المطعون ضده الأول قد برئت من المبلغ المودع وهو باقي المبلغ الذي التزم به في عقد الصلح تكون قد طبقت القانون تطبيقا صحيحا ، كما أنه لما كان عقد الصلح لم يتضمن شرطا فاسخا صريحا يقضى بفسخ العقد عند تأخير المطعون ضده في الوفاء بهذا المبلغ فإن هذا التأخير لا يترتب عليه حتما فسخ العقد ، بل يكون أمر الفسخ في هذه الحالة خاضعا لتقدير محكمة الموضوع ويشترط للقضاء به أن يظل المدين متخلفا عن الوفاء حتى صدور الحكم في الدعوى ، وذلك سواء كان الدائن قد أعذره بالوفاء أو لم يعذره ، وإذا كان المطعون ضده الأول قد قام بالوفاء بما التزم به إذ عرضه عرضا حقيقيا وأودعه وذلك قبل أن تدفع الطاعنة باعتبار العقد مفسوخا فإن المحكمة إذ لم تجبها إلى هذا الطلب لم تخالف القانون وذلك سواء صح ما تدعيه من أنها أعذرت المطعون ضده الأول أو لم يصح . ومن ثم يكون النعي بهذا السبب على غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٢٦ من يناير سنة ١٩٦٧

برئاسة السيد المستشار / محمود توفيق اسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة
المستشارين : محمد عبد اللطيف ، وحافظ محمد بدوي ، وعباس حلمي عبد الجواد ، وسليم
واشد أبو زيد .

(٣٦)

طعن رقم ٣٤٢ لسنة ٣٢ القضائية :

(أ) ملكية . " أسباب كسب الملكية " . الإستيلاء .

الأراضي الداخلة في زمام البلاد . خروجها عن نطاق الأراضي غير المزروعة التي يجوز تملكها
بالإستيلاء . (المادتان ٥٧ مدني قديم و ٨٠ مدني مختلط والمادة ٨٧٤ من القانون
القائم) . عدم جواز تملك تلك الأراضي بالإستيلاء سواء كانت وسيلة الترخيص
أم التعمير .

(ب) خبرة . إثبات . محكمة الموضوع .

تقدير عمل أهل الخبرة والموازنة بين آرائهم مما يستقل به قاضي الموضوع .

(ج) ملكية . " أسباب كسب الملكية " .

ملكية الأراضي الداخلة في زمام البلاد ثابتة للدولة بحكم القانون . عدم زوال
هذه الملكية إلا إذا كسبها أحد الأفراد بطريق من طرق كسب الملكية المقررة قانونا .

١ — جرى قضاء محكمة النقض بأن الأراضي الداخلة في زمام البلاد تخرج
عن نطاق الأراضي غير المزروعة التي يجوز تملكها بالإستيلاء طبقا للمادة ٥٧
من القانون المدني الملغى والمادة ٨٠ من القانون المدني المختلط المقابلتين
للمادة ٨٧٤ من التقنين القائم وبالتالي فلا يرد عليها التملك بالإستيلاء سواء
كانت وسيلة هي الترخيص أو التعمير .

٢ — تقدير عمل أهل الخبرة والموازنة بين آرائهم فيما يختلفون فيه هو مما
يستقل به قاضي الموضوع .

٣ - متى نفى الحكم إدعاء مورث الطاعنين بكسب ملكية الأراضى الداخلة فى زمام البلاد بالإستيلاء وبالتقادم المكسب فإنه لا يكون بحاجة للتدليل على ملكية الحكومة لهذه الأرض لأن هذه الملكية ثابتة لها بحكم القانون وفقا لنص المادتين ٥٧ من القانون المدنى الأهلى و ٨٠ من القانون المختلط ولا نزول هذه الملكية عنها إلا إذا كسبها أحد الأفراد بطريق من طرق كسب الملكية المقررة فى القانون .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على مايبين من الحكم المطعون فيه وماترأوراق الطعن - تتحصل فى أن نقولا بوتارى أقام فى ٢٩ من مارس سنة ١٩٣٠ أمام محكمة المنصورة الابتدائية المختلطة الدعوى رقم ٢٨٦٦ سنة ٥٥ قضائية على إسماعيل فهمى الشلقانى - مورث الطاعنين - وعلى الدكتور يوسف غالى - مورث المطعون ضدهما المذكورين تحت "ثانيا" وبنك الأراضى المصرى - المطعون ضده الأخير - طلب فيها الحكم بتثبيت ملكيته لمساحة قدرها ٣٥ ف و ١ ط و ١١ من الميمنة الحدود والمعالم بصحيفة تلك الدعوى والكائنة بناحية المحسمة التابعة لمركز الزقازيق مع مايلحقها من مشتملات وتوابع بما فى ذلك السوق ومنازل السكنى - وبالإزام إسماعيل الشلقانى بتسليم هذه الأوطيان إليه وبأن يدفع له مبلغ عشرة جنيهاً على سبيل الغرامة التهديدية من يوم إعلان الدعوى إلى يوم التسليم ومبلغ ألف جنيه تعويضا له عن حرمانه من الانتفاع بها مع الفوائد القانونية . وطلب احتياطيا إلزام بنك الأراضى والدكتور يوسف غالى بالغرامة والتعويض سالفى الذكر إذا كانت الأوطيان المذكورة قد أدخلت فى عقد الرهن المبرم بينهما وقال المدعى فى بيان دعواه هذه إنه بمقتضى حكم مرمى مراد صادر من محكمة المنصورة المختلطة فى ٢٥ فبراير سنة ١٩٢٩ رسا على إسماعيل الشلقانى مراد بيع

٥٣٦ فداناً وكسور نزهت ملكيتها بناء على طلب بنك الأراضي المصري ضد مدينه الدكتور يوسف غالى وعند إستلامه هذه الأقطان فى ٢٣ مايو سنة ١٩٢٩ أدخل فيها بغير حق القدر المطالب به والذي يمتلكه المدعى بموجب عقد بيع صادر إليه من الدكتور يوسف سامى غالى ومسجل فى ١٥ مارس سنة ١٩٢٨ وبتاريخ ٢٠ يناير سنة ١٩٣٢ قضت المحكمة بنسب الخبير قسطنطين كارانيفتوبولو لتطبيق مستندات الطرفين لبيان ما إذا كانت الأعيان المطالب بها تدخل ضمن الأعيان الراسى مزادها على إسماعيل الشلقانى وبيان مقدار ما اغتصبه الأخير منها وتقدير ريعه فى مدة الإغتصاب وقدم الخبير تقريره الذى انتهى فيه إلى أن الأعيان المطالب بها لا تدخل ضمن الأعيان الراسى مزادها على المرحوم إسماعيل الشلقانى وأن المذكور حائز بغير حق لمعظم القطعة المساحية رقم ٢ من حوض خارج الزمام البحرى رقم ١٢ ملك بوتارى وبجلسة ١٦ نوفمبر سنة ١٩٣٢ تدخلت مصلحة الأملاك فى الدعوى خصماً ثالثاً مطالبة باستحقاقها لمسطح عشرة أفدنة وكسور ضمن الخمسة والثلاثين فداناً وكسور التى طلب المدعى الحكم له بملكيتها وهذا المسطح يقع بحوض خارج الزمام البحرى رقم ١٢ ضمن القطعة نمرة ٢ وطلب الحاضر عن بوتارى عدم قبول تدخل مصلحة الأملاك وإعتماد تقرير الخبير وقصر طلباته على مساحة قدرها ٣٤ ف و قيراط و ١١ س الميينة بتقرير الخبير — وبتاريخ ٢٥ أبريل سنة ١٩٣٤ قضت المحكمة بقبول تدخل مصلحة الأملاك الأميرية وبأحقية بوتارى لمساحة ٢٤ ف و ١٥ ط و ١٤ س الميينة بمنطوق هذا الحكم وإعتباره مالكا لها وبالنسبة لباقي القدر موضوع الدعوى وهو الذى ادعت الحكومة استحقاقها له قضى الحكم بانتقال أحد قضاة الدائرة بصحبة الخبير السابق تعيينه فى الدعوى لإستخلاص جميع العناصر التى يراها مفيدة فى تنوير المحكمة — وتم هذا الانتقال — وبموجب عقد رسمى مسجل فى ١٠ سبتمبر سنة ١٩٣٤ حول وتنازل بوتارى لإسماعيل الشلقانى عن كافة حقوقه ودعاويه الناشئة عن هذه القضية وذكر فى هذا العقد أن مقتضى هذا التنازل أن بوتارى باع للشلقانى ال ٢٤ ف و ١٥ ط و ١٤ س المملوكة له والمعترف له بها بالحكم الصادر فى ٢٥ أبريل سنة ١٩٣٤ وتنازل له عن حقه المزعوم فى المسطح الباقى من الأعيان المرفوعة عنها الدعوى وقدره ١٠ ف و ١٦ ط و ١ س الذى تنازع فيه الحكومة — وبتاريخ ٢٥ مارس

سنة ١٩٣٧ قضت محكمة المنصورة الابتدائية المختلطة باعتبار مسطح القطعة رقم ٢ من خريطة المساحة بحوض خارج الزمام رقم ١٢ بناحية المحسمة التابعة لمركز الزقازيق ٩ ف و ٢٣ ط و ٥ س وهي الميمنة المعالم والتحديد بتقرير الخبير قسطنطين كارتينو بولو بالصحيفتين ٥٣ و ٥٤ وبثبتت ملكية إسماعيل فهمى الشلقانى للقطع ذات النمر ١ و ٢ و ٩ و ١٤ و ١٥ و ١٦ من الخريطة التي وضعها الخبير المذكور مع المباني والمزروعات القائمة عليها - وبثبتت ملكيته أيضا لمسطح ال ٧ ف و ١٨ س التي هي عبارة عن موضع شريط سيارة النقل الديكوفيل والمحاذية من الجهة الغربية للقطعة نمرة ٢ بخريطة المساحة بحوض خارج الزمام البحري رقم ١٢ المشار إليها - وبثبتت ملكية مصلحة الأملاك الأميرية لباقي القطعة المذكورة وقد نفى هذا الحكم في أسبابه تملك إسماعيل الشلقانى القطعة محل النزاع بوضع اليد المدة الطويلة المكسبة للملكية إلا أنه قضى بملكته لها على أساس أنه تملكها بالإستيلاء طبقا لأداة ٨٠/٢ من القانون المدنى المختلط نتيجة أعمال الغرس والبناء التي أنشأها عليها وقد استأنفت مصلحة الأملاك هذا الحكم طالبة إلغاءه والحكم بأحقيتها للقطعة المساحية نمرة ٢ حوض خارج الزمام البحري نمرة ١٢ التابعة لناحية المحسمة مركز الزقازيق البالغ مسطحها ٩ ف و ٢٣ ط و ٥ س وبتسليمها إليها وبإلزام ورثة يوسف سامى فالى بأن يدفعوا لها تعويضا مقابل حرمانها من الانتفاع قدره ١٨٩ ج و ٦٧٤ م سنويا وذلك عن ثماني سنوات من ١٩٢٠ إلى ١٩٢٧ وإلزام إسماعيل الشلقانى الحال محل بوتارى بأن يدفع لها نفس التعويض سنويا من سنة ١٩٢٨ حتى تاريخ التسليم وقد انتهى الأمر بهذا الإستئناف بعد إلغاء المحاكم المختلطة إلى إحالته إلى محكمة إستئناف المنصورة حيث قيد بجدولها العمومى برقم ١٠٧ سنة ٣ ق وقضت فيه بتاريخ ١٩ فبراير سنة ١٩٥٥ بتأييد الحكم المستأنف فطعننت مصاحبة الأملاك الأميرية في هذا الحكم بطريق النقض بالطعن رقم ٣٠٣ سنة ٢٥ قضائية وبتاريخ ١٧ ديسمبر سنة ١٩٥٩ نقضت محكمة النقض الحكم المطعون فيه لعدم تلاوة تقرير التلخيص وأحالت القضية من جديد إلى محكمة إستئناف المنصورة حيث قيد بجدول مأمورية إستئناف بور سعيد برقم ٣ سنة ٣ قضائية بور سعيد وبتاريخ ١١ يونيه سنة ١٩٦٢ قضت محكمة الإستئناف (أولا) بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من تثبيت ملكية إسماعيل فهمى الشلقانى للقطعة

رقم ٢ من خريطة العين التي وضعها الخبير قسطنطين كارتينو بولو وبأحقية مصلحة الأملاك الأميرية لهذه القطعة وهي القطعة رقم ٢ بحوض خارج الزمام البحري رقم ١٢ بناحية المحسمة التابعة لمركز الزقازيق البالغ مسطحها تسعة أفدنة وثلاثة وعشرين قيراطا ونحسة أسهم والميمنة الحدود والمعال بالصحيفتين ٥٣ و٥٤ من تقرير الخبير المذكور المرفق بملف الدعوى ولكافة ملحقاتها وتوابعها وتسليمها إليها (ثانيا) بإلزام ورثة يوسف سامي غالي بأن يدفعوا إلى مصلحة الأملاك الأميرية مبلغ ٥٦٠ جنيتها وإلزام ورثة اسماعيل فهمي الشلقاني بأن يدفعوا إلى مصلحة الأملاك مبلغ ١٧٠٠ جنيه (ثالثا) بإلزام المستأنف عليهم جميعا بمصروفات الدرجتين ومبلغ عشرين جنيتها مقابل أتعاب المحاماة للمستأنفة وبإخراج بنك الأراضى من الدعوى بلا مصادر يف (رابعا) بتأييد الحكم المستأنف فيما عدا ذلك — طعن ورثة المرحوم الشلقاني في هذا الحكم بطريق النقض بالطعن الحالى وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها رأى بنقض الحكم المطعون فيه في خصوص السبب الثالث وبالجلسة المحددة لنظره تمسكت النيابة بهذا الرأى .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب ينعى الطاعنون في أولها على الحكم المطعون فيه مخالفته المادة ٨٠ فقرة ثانية من القانون المدنى المختلط والقصور في التسيب وفي بيان ذلك يقولون إن الحكم أقام قضاءه بملكية الحكومة للأرض محل النزاع على أن هذه الأرض قد أدرجت في سنة ١٩٠٧ في تكليفها بخوائط المساحة ضمن زمام بلدة المحسمة بحوض خارج الزمام البحري رقم ١٢ وأصبحت من تاريخ إدراجها معتبرة داخل زمام هذه البلدة وبذلك تخرج عن نطاق التملك بالإستيلاء المنصوص عليه في الفقرة الثانية من المادة ٨٠ من القانون المدنى المختلط لأن هذا الطريق من طرق كسب الملكية لا يقع إلا على الأراضى الخارجة عن الزمام — ويرى الطاعنون أن هذا الذى قرره الحكم المطعون فيه ينطوى على قصور في التسيب وخطأ في تطبيق المادة ٨٠ المشار إليها ذلك أن الثابت من أوراق الدعوى ومن تقرير الخبير قسطنطين الذى أخذ به الحكم أن الأرض محل النزاع واقعة في بلدة أبو صوير المحطة ولا تقع في بلدة المحسمة كما توهم الحكم ولا ينفى ذلك كون حوض خارج الزمام البحري رقم ١٢ الذى تقع فيه هذه

الأرض تابع لناحية المحسمة لأن هذه التبعية تبعية أطيان وليست تبعية كردون فلا يترتب عليها دخول الأرض في حدود قرية المحسمة ذاتها (كذا . .) وإذا كان الحكم قد فهم كلمة "زمام" بمعنى الدائرة أو المنطقة المساحية لأراضى ناحية معينة فإن المادة ٨٠ من القانون المدنى المختلط لم تستبعد قط أن يكون ضمن أراضى ناحية معينة أرض موات قابلة للإحياء وبالتالي يجوز تملكها بطريق الإستيلاء طبقا للفقرة الثانية من هذه المادة لأن عملية المساحة لا تغير من طبيعة الأرض أو حالتها — وإن كان الحكم قصد بكلمة الزمام حدود قرية المحسمة ذاتها أى أن الأرض محل النزاع واقعة داخل حدود هذه القرية فإنه يكون قد خالف الثابت فى الأوراق وعلى الأخص تقرير الخبير قسطنطين الذى اعتمد عليه إذ الثابت فيه أن هذه الأرض كانت وقت إقامة الإنشاءات التى أقامها سلف مورث الطاعنين داخلية فى حدود قرية أبو صوير المحطة ولم يكن لهذه القرية وجود سنة ١٩٠٧ وقت إدراج الأرض محل النزاع فى نرائط المساحة وقد شارك التعمير الذى قام به هذا السلف فى إيجاد هذه البلدة وإذا كان يلزم للوصول إلى النتيجة التى انتهى إليها الحكم من عدم انطباق نص الفقرة الثانية من المادة ٨٠ آتفة الذكر أن يستظهر فى مدوناته أن الأرض محل النزاع كانت قبل البناء والغراس اللذين أحدثهما فيها سلف مورث الطاعنين داخلية فى حدود قرية أبو صوير وكان الحكم خلوا من استظهار ذلك ومما ينفى عن الأرض وصف الموات وقت قيام هذا السلف بإعمال التعمير والإصلاح فيها فإنه يكون مخطئا فى القانون ومشوبا بالقصور .

وحيث إن هذا النعى مردود بأن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه برفض دفاع مورث الطاعنين فإنه تملك الأرض محل النزاع بطريق الإستيلاء المنصوص عليه فى الفقرة الثانية من المادة ٨٠ من القانون المدنى المختلط على قوله "وبما أن التفسير القانونى الصحيح لحكم الفقرة الثانية من المادة ٨٠ من القانون المدنى المختلط المقابلة للمادة ٥٧ من القانون المدنى الأهلى هو ذات التفسير المقرر للمادة المقابلة لها فى القانون المدنى الجديد وهى المادة ٨٧٤ مقتضاه أن المقصود بإسصلاح الأراضى غير المزروعة التى يصبح تملكها بالبناء والغراس هو الأراضى الخارجة من زمام البلاد — أما الأراضى الداخلة فى زمام البلاد — المدن

والقرى — وأراضي الجزائر وشاطئ النيل وشواطئ الترع المتخلفة عن طرح البحر — فكلها تعتبر من أملاك الدولة الخاصة ، أى من أملاك الدومين الخاصة ومن ثم فلا تسرى عليها الأحكام الخاصة بتملك الأراضي غير المزروعة سواء بالترخيص أو بالتعمير ، وإنما الوسيلة لتملكها هي التعاقد مع الحكومة ، أو التقدم بوضع اليد عليها المدة الطويلة المكسبة للملكية متى توافرت شرائطه القانونية ولا سبيل إلى إدعاء تملكها بالاستيلاء حتى ولو كان مصحوبا بالتعمير . . . ، وبإعمال هذا التفسير على واقعة الدعوى المطروحة يبين أن الأرض موضوع النزاع جردت هي والأراضي المجاورة لها في عام ١٩٠٧ وأدرجت في تكليف الحكومة وأصبحت منذ ذلك التاريخ داخلية في زمام بلدة المحسمة التابعة لمركز الزقازيق فلا يجوز تملكها بالبناء والغراس ومن ذلك يبين خطأ الحكم المستأنف في تقريره أن اسماعيل الشلقاني قد تملك الأرض هو ومن تلقى الأرض عنهم بالبناء والغراس أما ما يقرره المستأنف عليهم (الطاعنون) من أن من تلقوا الحق عنهم في ملكية هذه الأرض قد تملكوها بهذه الوسيلة قبل أن تصبح داخل الزمام ، أى قبل سنة ١٩٠٧ فإن هذا القول لم يقيم عليه دليل إذ ليس في الأوراق والمستندات المقدمة في الدعوى ما يدل على أن ثمة بناء أو غراسا قد أقيم على تلك الأرض قبل تلك السنة ، بل إن ثمة ما يدل على عكس ذلك ، إذ أن الثابت من أوراق جرد هذه الأرض في سنة ١٩٠٧ أنها كانت أطميانا مهملة لم يجر مسحها ولم يعين مقدارها ولم تقسم إلى أحواض ولم يدرج تكليفها باسم مالك معين فكانت من حيث المبدأ تعتبر ملكا للحكومة وقد تمت هذه الإجراءات كلها في مواجهة صالح أبو أصبع المالك الأصلي للأطيان التي اشتراها اسماعيل الشلقاني فتم نقل التكليف بعلم صالح أبو أصبع المذكور وبغير اعتراض منه وفي ذلك ما يدل على أن تلك الأطيان التي ادخلتها الحكومة في الزمام في تلك السنة — وهي ذات الأطيان موضوع الدعوى الحالية — هي غير الأطيان التي كان يملكها أبو أصبع والتي اشتراها فيما بعد الشلقاني كما يدل أيضا — في أقل القليل — على أن تلك الأطيان التي ادخلتها الحكومة في الزمام لم يكن عليها مبان أو غراس وبذلك ينهار وجه دفاع المستأنف عليهم (الطاعنين) القائم على تملكهم للأطيان موضوع النزاع قبل سنة ١٩٠٧ بطريق البناء والغراس ” وجاء بالحكم أيضا ” أنه ثبت بين سنتي ١٩١٤ و ١٩١٨ بمعرفة بلجان المساحة السنوية التي كانت تقوم بمسح

الأراضي المملوكة للحكومة أن القطع المتنازع عليها كانت وقتئذ بورا وغير موضوع اليد عليها من أحد وورد ذلك في الاستمارات المحررة في هذا الشأن من اللجان المشار إليها وهي لجان رسمية مما يجعل لمحاضرها قوة الإثبات كما أن أطيان أبوأصبع ومساحتها ٥٣٦ فداناً وكسور تزعت ملكيتها في سنة ١٩١٨ ورسا مزادها على الدكتور غالى الذى اشترى بعد ذلك من الحكومة سبعة قراريط وثمانية عشر منها من ضمن القطعة المتنازع عليها وهذا القدر بعضه موضوع لعربات الديكوفيل وبعضه مزروع به أشجار ومقامة عليه سواقى وهو يحاذى المنطقة موضوع النزاع من الجهة الغربية كما أن من الثابت أن الحكومة أجرت لبعض الأفراد مساحات من القطع المتنازع عليها بموجب عقود إيجار قدمت بملف القضية وأقام بعض هؤلاء المستأجرين مبان بالأطيان المؤجرة كما وجد طريق مرصوف بالأسفلت خلال القطعة موضوع النزاع بينها الخبير كرانتينبولوف بالخريطة التى رسمها للعين وفى حوالى سنة ١٩٢٠ أقام الدكتور غالى مبان ببعض القطع موضوع النزاع وفى ١٢ يونيه سنة ١٩٢٢ حصل من الحكومة على رخصة لإقامة سوق على جزء من القطع المتنازع عليها وبما أنه بالإضافة إلى ما تقدم فإن الثابت من تقرير الخبير كرانتينبولوف المقدم لمحكمة أول درجة ومن مخضر المعاينة الذى أجراه أحد قضاة المحكمة أن الأرض موضوع النزاع كانت أرضاً بوراً غير موضوع اليد عليها من أحد حتى سنة ١٩٢٠ حيث بدأ تعدى مورث المستأنف عليهم بالبناء وقد شهد الشهود العشرة الذين استمع إليهم القاضى بهذا المعنى " — وهذا الذى قرره الحكم المطعون فيه وأقام عليه قضاءه لا مخالفة فيه للقانون ذلك أن قضاء هذه المحكمة جرى بأن الأراضي الداخلة في زمام البلاد تخرج من نطاق الأراضي غير المزروعة التى يجوز تملكها بالإستيلاء طبقاً للمادة ٥٧ من القانون المدنى الملغى ٨٠ من القانون المدنى المختلط المقابلتين للمادة ٨٧٤ من التقنين القائم وبالتالى فلا يرد عليها التملك بالإستيلاء سواء كانت وسيلته هى الترخيص أو التعمير — ولما كانت محكمة الاستئناف قد انتهت فى حدود سلطتها التقديرية وبأسباب مائغة لها أصلها الثابت فى أوراق الدعوى إلى أن الأرض محل النزاع قد دخلت فى زمام بلدة المحسمة فى سنة ١٩٠٧ حيث حصرت فى هذه السنة بمعرفة لجان المساحة وأدرجت فى تكليف الحكومة على إعتبار أنها من أملاك الدولة الخاصة ولم يكن عليها فى هذا الوقت مبان أو غراس لأحد وأن أعمال

التعمير التي قام بها سلف المطعون ضده لم تبدأ إلا في سنة ١٩٢٠ بعد أن كانت الدولة قد باشرت سيطرتها الفعلية على هذه الأرض وظهرت بمظهر المالك لها فأجرت بعضها وباعت سبعة قراريط وثمانية عشر سهما منها لسلف مورث الطاعنين فإن المحكمة إذ انتهت في حكمها المطعون فيه إلى رفض إدعاء الطاعنين كسب ملكية تلك الأرض بطريق الإستيلاء المنصوص عليه في الفقرة الثانية من المادة ٨٠ من القانون المدني المختلط فإن هذا الحكم لا يكون مخالفا للقانون أو مشوبا بالقصور ولا ضحا لما ينهض الطاعنون عليه من مخالفته الثابت في الأوراق فيما ذهب إليه من دخول الأرض محل النزاع في زمام بلدة المحسمة إذ أن ما قرره الحكم في هذا الشأن يطابق ما ورد في تقرير الخبير قسطنطين كرتينوبولو من أن الأرض محل النزاع تدخل في هذا الزمام وقد جاء في هذا التقرير أيضا أن أبو صوير تابعة لناحية المحسمة وليس في أوراق الطعن الأخرى ما ينفي دخول الأرض في زمام تلك الناحية ، على أنه حتى لو صح ما يدعيه الطاعنون من أن الأرض محل النزاع تقع في حدود بلدة أبو صوير فإنه ما دام الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى أن أعمال التعمير التي قام بها سلف مورث الطاعنين على الأرض محل النزاع لم تبدأ إلا بعد دخولها في الزمام وبعد مباشرة الدولة سيطرتها الفعلية عليها وظهورها بمظهر المالك لها فإنه أيا كان الزمام الذي تدخل فيه الأرض فإن أعمال التعمير هذه لا تؤدي إلى كسب ملكيتها بطريق الإستيلاء المبين في المادة ٨٠ من القانون المدني المختلط .

وحيث إن حاصل السبب الثاني أن الحكم المطعون فيه مسخ أوراق الدعوى وقصر في الرد على أناسيد دفاع الطاعنين باكتساب الملكية بوضع اليد المدة الطويلة قبل تدخل مصلحة الأملاك في الدعوى ذلك (أولا) أن ما قرره الحكم من أن إجارة مصلحة البريد لدار البريد بأبو صوير من الدكتور يوسف غالي كانت منصبة على المباني فقط دون الأرض المقام عليها البناء المستاجر بالفعل أو الأرض المقترح إنشاء البناء الجديد عليها هذا الذي قرره الحكم يعتبر مسخا لخطاب ١١ مايو سنة ١٩٢٦ المرسل من المدير العام لمصلحة البريد إلى الدكتور غالي والذي كان مقدما من الطاعنين إلى محكمة الموضوع (ثانيا) أن ما قرره الحكم من أن الترخيص بإقامة السوق المنوخ للدكتور غالي منح على أساس

إقامة مباني السوق وليس فيه إقرار من الحكومة بملكية الدكتور غالى للأرض المقام عليها السوق — هذا القول من الحكم يعتبر مسخا لما هو ثابت في الترخيص من أنه صدر من محافظة القنال بعد إجراء التحريات الإدارية اللازمة وأن السوق مقام بملك يوسف غالى في أبو صوير (ثالثا) أطرح الحكم المطعون فيه التقريرين المتقدمين من الخبيرين المعينين من المحكمة في الدعوى التي كانت قد رفعتها مصلحة الأملاك على الدكتور غالى أمام محكمة بندر الزقازيق عن ذات أرض النزاع والتي ضمت إلى الدعوى الحالية وأخذ بتقرير الخبير قسطنطين كرتينيو بولو مع أن هذا التقرير وضع قبل أن تتدخل مصلحة الأملاك في الدعوى الحالية فهو إذن تقرير في دعوى لم تكن المصلحة طرفا فيها كما أن هذا الخبير استبعد من بحثه مسألة التملك بالتقادم ومنازعة مصلحة الأملاك ليوسف غالى في الأرض وقرر أن الأرض محل النزاع في ملك بوتارى لا في ملك الحكومة كما تصور الحكم بينما أن التقريرين اللذين أطرحهما الحكم — وهما الصادران من المهندسين عبد المعبود أحمد ومحمود أمين — قدما قبل تقرير الخبير المختلط وفي الدعوى التي رفعتها الحكومة على يوسف غالى وقد بحثنا منازعتها له كما حققا وضع يده ومدته وقامت بحوثهما على أسس فنية سليمة وقد تمسك الطاعنون بهذين التقريرين وبجميع ما جاء فيهما أمام محكمة الموضوع فيعتبران بما اشتملا عليه من تحقيقات ومعاينات وبيانات جزءا لا يتجزأ من دفاع الطاعنين وإذا استبعدا الحكم المطعون فيه بالجملة دون أن يعرض لما هو جوهرى فيهما فإنه يكون مشوبا بالقصور (رابعا) أن الحكم المطعون فيه استدل على إقرار يوسف غالى بملكية الحكومة للأرض موضوع النزاع بأنه عرض — حسما للنزاع — على مصلحة الأملاك قبوله شراء القطع التي تنازعه فيها مع أن هذا لا يعتبر إقرارا وإنما عرض لصلح لم يتم (خامسا) أن الحكم أغفل الرد على الكشوف الرسمية المستخرجة من واقع المكلفات والتي قدمها مورث الطاعنين لمحكمة الموضوع لإثبات دخول الأرض المتنازع عليها في تكليف سلفه .

وحيث إن هذا النعى في أوجهه الأربعة الأولى مردود بأن الحكم المطعون فيه قرر في شأن ما يشير به الطاعنون فيها ما يأتي "وبما أن استناد المستأنف عليهم (الطاعنين) إلى تقريرى الخبيرين عبد المعبود أحمد ومحمود أمين المتقدمين في الدعوى

المرفوعة من مصلحة الأملاك سنة ١٩٢٦ والمنضمة إلى هذه الدعوى لا يجديهم لأنه فضلا عن أن هذين التقريرين مقدمان في دعوى أخرى لم يفصل فيها ولا تأخذ هذه المحكمة بما ورد فيهما مناقضا لما ورد بتقرير الخبير كرتينو بولو المنتدب من محكمة أول درجة في الدعوى الحالية وللتحقيق الذي أجراه أحد قضاة هذه المحكمة بنفسه بعد انتقاله إلى العين موضوع النزاع ، فضلا عن كل ذلك فإن الثابت في هذين التقريرين أن الدكتور يوسف غالى أقر على لسان وكيله أنه لم يضع اليد على الأرض موضوع النزاع إلا في ٨ يونيو سنة ١٩١٨ وأنه لم يقيم المباني والسوق عليها إلا في سنة ١٩٢٢ وأنه وضع اليد عليها بموجب محضر تسليم من محكمة المنصورة المختلطة . كما أن ثمة استمارتين مؤرختين في سبتمبر ١٩٢٣ و ١٩٢٤ بحصر الأرض خفية على الدكتور غالى ، وطلبا مقدما منه في ١٤ نوفمبر سنة ١٩٢٤ يعرض فيه دفع مبلغ مقبول للحكومة عن أرض النزاع وإقرارين منه في ٢٠/١٢/١٩٢١ و ١٤/١/١٩٢٥ برغبته في شراء هذه الأرض حسبا للنزاع وأن الشهود قرروا أمام الخبير أن أرض النزاع كانت بورا غير موضوع اليد عليها حتى سنة ١٩٢٠ حيث بدأ تعدى الدكتور غالى عليها بالبناء ، أما عن استئجار الحكومة لمبنى البريد منه ومنحها إياه رخصة لإقامة السوق فقد ردت مصلحة الأملاك على ذلك بأن استئجار مبنى البريد كان قاصرا على البناء الذى أقامه الدكتور غالى ولا ينصرف حتما إلى الأرض كما أن وزارة التجارة هي التى منحت رخصة السوق وليست مصلحة الأملاك وأن الرخصة منحت له على أساس أنه أقام مباني السوق وليس في ذلك إقرار بملكته للأرض القائمة عليها هذه المباني . ومن ذلك كله يبين أن وضع يد المستأنف عليهم (الطاعنين) وسلفهم الدكتور غالى على الأرض موضوع النزاع لم يبدأ إلا من سنة ١٩٢٠ على أسوأ الفروض وبذلك لم يستمر مدة خمسة عشر عاما حتى تاريخ تدخل مصلحة الأملاك في الدعوى الحالية الذى تم في سنة ١٩٣٢ — وبما أنه بالإضافة إلى ما تقدم فإن الثابت من تقرير الخبير كرتينو بولو المقدم إلى محكمة أول درجة ومن محضر المعاينة الذى أجراه أحد قضاة أن الأرض موضوع النزاع كانت أرضا بورا غير موضوع اليد عليها من أحد حتى سنة ١٩٢٠ حيث بدأ تعدى سلف مورث المستأنف عليهم عليها بالبناء وأن الشهود العشرة الذين استمع إليهم القاضى قد شهدوا بهذا المعنى — وبناء على ما تقدم تكون ملكية مصلحة الأملاك لقطعة الأرض موضوع النزاع ثابتة

ولا يكون المستأنف عليهم وأسلافهم قد تملكوها بالاستيلاء ولا بالتقادم ولا بأى وسيلة أخرى من وسائل التملك" — وبين من هذا أن ماورد في الحكم من أن استئجار مبنى البريد كان مقصودا على البناء دون الأرض المقام عليها وأن وزارة التجارة هي التى منحت رخصة السوق وليست مصلحة الأملاك وأن الرخصة منحت للدكتور غالى على أساس أنه أقام مباني السوق ولا تتضمن إقرارا بملكيته للأرض القائمة عليها تلك المباني — كل هذا الذى ورد بالحكم جاء على سبيل الرواية لما جاء فى دفاع مصلحة الأملاك ردا على احتجاج مورث الطاعنين باستئجار الحكومة مبنى البريد من سلفه ومنعها إياه رخصة السوق ، ولما كان الحكم لم يصرح فى أسبابه بأنه اعتمد هذا الذى قالته المصلحة فى دفاعها بل وبين من هذه الأسباب أنه استغنى عن بحث احتجاج مورث الطاعنين فى هذا الخصوص بما خلص إليه بالأدلة السائغة التى ساقها من أن وضع يد الدكتور غالى على أرض النزاع لم يبدأ إلا من سنة ١٩٢٠ وأنه لم يقيم عليها السوق والمباني ومنها مبنى البريد إلا بعد ذلك وأنه لهذا فلم تكتمل لمورث الطاعنين مدة التقادم المكسب قبل تدخل مصلحة الأملاك فى الدعوى الحاصل فى ١٦ نوفمبر سنة ١٩٣٢ . لما كان ذلك فإن النعى بالوجهين الأولين لا يصادف محلا فى قضاء الحكم المطعون فيه . والنعى فى وجهه الثالث مردود بأنه وإن كان تقرير الخبير كارنتينو بولو الذى قدم قبل تدخل مصلحة الأملاك فى الدعوى لم يتناول بحث منازعتها ولا بحث مسألة التملك بالتقادم إلا أن محكمة أول درجة قضت بعد قبولها لهذا التدخل بانتقال أحد قضاتها بصحبة الخبير صينه إلى الأرض محل النزاع لاستخلاص جميع العناصر التى تفيد فى تنوير المحكمة وقد قام القاضى الذى نددته المحكمة بهذه المأمرية وحقق وضع اليد واستوفى بمعاونة الخبير بحث جميع المسائل المختلف عليها بين الخصوم والتى لم يتناولها الخبير فى تقريره الأول بسبب أنها لم تكن داخلة فى مأموريته كما حقق وضع اليد ، وقد اعتمد الحكم المطعون فيه فى قضائه على ما جاء فى محضر الانتقال هذا وعلى ما جاء فى تقرير الخبير كارنتينو بولو مكمل له ، أما ما يقوله الطاعنون من أن هذا التقرير أثبت أن الأرض محل النزاع فى ملك بوتارى وليس فى ملك الحكومة فإن حقيقة ما أثبتته الخبير فى تقريره هو أن بوتارى اشترى هذه الأرض من الدكتور غالى على أساس أن الأخير قد تملكها بوضع اليد المدة الطويلة المكسبة للملكية ولم

يبحث الخبير مدى صحة هذا التملك لأن هذا البحث كان يخرج عن نطاق المأمورية
المتكلف بها من المحكمة — لما كان ذلك، وكان تقدير عمل أهل الخبرة والموازنة
بين آرائهم فيما يختلفون فيه مما يستقل به قاضي الموضوع وكانت الأسباب التي
استندت إليها محكمة الاستئناف في أطراح ما أطرحته من تقرير الخبيرين عبدالمعبود
أحمد ومحمد أمين سائغة ومن شأنها أن تؤدي إلى ما انتهت إليه فإن ما يشير الطاعنون
بالوجه الثالث لا يبدو أن يكون جدلا موضوعيا في تقدير المحكمة للدليل لا تجوز
لإثارة أمام محكمة النقض . والنعي في وجهه الرابع مردود بأن الحكم وإن كان
قد أورد في تقريراته أن من بين أوراق الدعوى طلبا مقدما من الدكتور غالى
في ١٤ نوفمبر سنة ١٩٢٤ يعرض فيه دفع مبلغ مقبول للحكومة عن أرض النزاع
واقرارين منه في ٢٠/١٢/١٩٢١ و ١٤/١/١٩٢٥ برغبته في شراء هذه الأرض
جسما للنزاع إلا أن الحكم — خلافا لما يزعمه الطاعنون — لم يعتبر ما ورد
في هذه الأوراق الثلاثة إقرارا من الدكتور غالى بملكية الحكومة للأرض محل
النزاع ولم يكن الحكم بعد أن نفى إدعاء مورث الطاعنين بكسب ملكية هذه
الأرض بالإستيلاء وبالتقدم المكسب بحاجة للتدليل على ملكية الحكومة
لهذه الأرض لأن هذه الملكية ثابتة لما بحكم القانون ولا تزول عنها إلا إذا كسبها
أحد الأفراد بما تكسبه قانونا. والنعي مردود في وجهه الخامس بأنه لما كان
دفاع مورث الطاعنين قام على أنه تملك الأرض محل النزاع بطريق الإستيلاء
المنصوص عليه في الفقرة الثانية من المادة ٨٠ من القانون المدني المختلط و بطريق
التقدم المكسب الطويل المدة وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى بأسباب مفصلة
سائغة إلى نفي اكتسابه الملكية بأحد هذين الطريقتين ورتب على ذلك أن ملكية
الأرض تبقى للدولة فإن المستندات التي قدمها مورث الطاعنين لإثبات تكليف
هذه الأرض باسم سلفه لا تكون متجة في النزاع لأنه ما دامت الأرض من
الأراضي المملوكة شرعا للدولة وفقا لنص المادتين ٥٧ من القانون المدني الأهلى،
و ٨٠ من القانون المختلط فإن هذه الملكية — على ما سلف القول — لا تزول عنها
إلا إذا كسبها أحد بطريق من طرق كسب الملكية المقررة في القانون ولا يعتبر
نقل تكليف هذه الأرض إلى اسم سلف مورث الطاعنين — بفرض أن المستندات
المقدمة من المورث تدل على ذلك — من هذه الطرق، ومن ثم فلا يعيب الحكم
إغفاله الرد على تلك المستندات .

ونحيث إن الطاعنين ينعمون في السبب الثالث على الحكم المطعون فيه تناقضه ومخالفة منطوقه للثابت في أسبابه وفي بيان ذلك يقولون أن ذلك الحكم أورد في تقريراته ما قرره الحكم الابتدائي من أن أبو أصبع (وصحته الدكتور غالى) اشترى من الحكومة ستة قواريط وأربعة أمهم في أرض النزاع وهو القدر المبين بخريطة الخبير المختلط برقم ٢ كما اشترى الدكتور غالى أيضا من الحكومة قطعة ثمانية مساحتها سبعة قواريط وثمانية عشر مسهما وكلا المقدارين واقع ضمن ٩ ف و ٢٣ ط و ٥ س التي تكون القطعة رقم ٢ بحوض خارج الزمام البحرى رقم ١٢ بناحية المحسمة ومع ذلك قضى الحكم في منطوقه بتثبيت ملكية الحكومة لهذه القطعة بأكملها محددًا مساحتها بـ ٩ ف و ٢٣ ط و ٥ س مع كافة ملحقاتها وتوابعها وأشار في منطوقه إلى أن هذه القطعة هي الميمنة الحدود والمعالم بالصحيقتين ٥٣ و ٥٤ من تقرير الخبير قسطنطين كرتينوبولو المرفق بملف الدوى مع أن هاتين الصحيقتين ليس فيهما تحديد لهذا المقدار لأن القطعة المحددة فيهما لا تدخل في مقدار ٩ ف و ٢٣ ط و ٥ س الذى قضى به الحكم المطعون فيه للصلحة المطعون ضدها الأولى وإذا قضى لها بملكية القطعة رقم ٢ كلها بغير استثناء فإنه يكون متناقضا لأن من ضمن هذه القطعة ٦ ط و ٤ س التي سلم الحكم ببيع الحكومة لها والقطعة المقام عليها الديكوفيل ومقدارها ٧ ط و ١٨ س التي سلم أيضا بأن الحكومة قد باعها .

وحيث إن هذا النعى سديد ذلك أن الثابت من تقارير الحكم المطعون فيه ومن تقرير الخبير كارتينوبولو المقدمة صورته الرسمية بملف الطعن أن من ضمن القطعة رقم ٢ حوض خارج الزمام البحرى رقم ١٢ بناحية المحسمة وهي القطعة المتنازع عليها ٧ ط و ١٨ س كان قد اشتراها الدكتور يوسف غالى - سلف مورث الطاعنين - من الحكومة المصرية ضمن خمسة أفدنة وثمانية عشر مسهما بعقد تاريخه ٢٩ أكتوبر سنة ١٩١٩ ٦ ط و ٤ س اشتراها أيضا الدكتور غالى من الحكومة بموجب محضر مرمى مراد مؤرخ ١٦ سبتمبر سنة ١٩٢٦ والقدر الأول وهو ال ٧ ط و ١٨ س هو الذى قال عنه الحكم المطعون فيه أن بعضه موضع لعربات الديكوفيل وبعضه مزروع به أشجار ومقامة به سواقى ويحاذى أرض النزاع من الجهة الغربية . ولما كان الحكم الابتدائي قد اتهم

إلى القضاء باعتبار مسطح القطعة رقم ٢ من خريطة المساحة بحوض خارج الزمام رقم ١٢ بناحية المحسمة ٩ ف و ٢٣ ط و ٥ س وذلك أخذا بما جاء بمحضر المعاينة التي أبرأها أحد قضاة المحكمة وبتثبيت ملكية الشلقاني — مورت الطاعتين — إلى القطع المنمرة في خريطة العين التي وضعها الخبير كارنتينو بولو بأرقام ١ و ٢ و ٩ و ١٤ و ١٥ و ١٦ و بتثبيت ملكية الشلقاني أيضا لمسطح ال ٧ ط و ١٨ س التي هي عبارة عن موضع شريط عربات الديكوفيل والأشجار وبتثبيت ملكية مصلحة الأملاك الأميرية لباقي القطعة رقم ٢ بحوض خارج الزمام البحري — وقد ألغى الحكم المطعون فيه الشق الأول من هذا الحكم لما تبين له من أن ملكية القطع المقضى له بها في هذا الشق مازالت باقية للحكومة غير أن الحكم المطعون فيه عندما قضى للحكومة بملكية هذه القطع لم يحددها كما كان قد حددها الحكم الابتدائي بأنها القطع المنمرة في خريطة الخبير بالأرقام السابقة وإنما نص في منطوقه على أحقية مصلحة الأملاك الأميرية للقطعة رقم ٢ بحوض خارج الزمام البحري رقم ١٢ بناحية المحسمة التابعة لمركز الزقازيق والبالغ مسطحها ٩ ف و ٢٣ ط و ٥ س الميمنة الحدود والمعالم بالصحيفتين ٥٣ و ٥٤ من تقرير الخبير قسطنطين كارنتينو بولو مع كافة ملحقاتها وتوابعها ومشمولاته ، وفي الوقت نفسه نص في منطوقه على تأييد الحكم المستأنف فيما عدا ذلك ، ولئن كان الحكم قد أراد من هذا النص الأخير أن يؤيد قضاء الحكم الابتدائي فيما قضى به من تثبيت ملكية الشلقاني للسبعة قرارات وثمانية عشر مهما سألته الذكر إلا أن ورود منطوقه على النحو السابق متضمنا القضاء بأحقية الحكومة لجميع القطعة رقم ٢ بحوض خارج الزمام البحري رقم ١٢ ودون خصم ال ٧ ط و ١٩ س التي أيد قضاء الحكم الابتدائي بملكية الشلقاني لها قد جعل منطوق الحكم المطعون فيه مشوبا بالغموض والتناقض وإذا كانت الحكومة لم تنازع أمام محكمة الموضوع في ملكية الشلقاني للسبعة قرارات وتسعة عشر مهما ولا الستة قرارات وأربعة أسهم وهما المقداران اللذان اشتراها منها سلفه الدكتور غالى بل إن الحاضر عنها أمام المحكمة الابتدائية انتهى في طلباته الختامية — على ما هو ثابت بالصحيفة الخامسة من الحكم الابتدائي الصادر في ٢٥ مارس سنة ١٩٣٧ — إلى طلب الحكم بأحقية مصلحة الأملاك الأميرية للقطعة رقم ٢ بالحوض رقم ١٢ خارج الزمام البحري ومساحتها الحالية ٩ ف و ٩ ط و ٥ س الميمنة الحدود

والمعالم بهذه الصحيفة من الحكم المذكور وهو ما يفيد أن الحكومة استنزلت من مساحة القطعة رقم ۲ بحوض خارج الزمام البعوى المقدارين السابق بيعهما منها إلى الدكتور غالى وطلبت الحكم لها بالباقي من القطعة المذكورة بعد استبعاد هذين المقدارين . لما كان ذلك فإن أجزاء منطوق الحكم المطعون فيه تكون متناقضة مع بعضها علاوة على تناقض هذا المنطوق مع أسباب الحكم المسلم فيها من المحكمة بملكية الشلقاني للمقدارين المشار إليهما اللذين اشتراهما سلفه من الحكومة ومن ثم يتعين نقض الحكم المطعون فيه في هذا الخصوص وحده .

جلسة ٢٦ من يناير سنة ١٩٦٧

برئاسة السيد المستشار محمود توفيق اسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
عباس حلمى عبد الجواد ، وسليم راشد أبو زيد ، ومجد أبو حمزة مندر ، ومجد صدق البشيشى .

(٣٧)

الطعن رقم ٢٣٥ لسنة ٣٢ القضائية :

إيجار . " التزامات المستأجر " . " الإلتزام برد العين المؤجرة " . تعويض .
الإلتزام المستأجر برد العين المؤجرة عند انتهاء الإيجار . التنبيه على المؤجر بالإخلاء لا يكفى .
وجوب وضع المستأجر العين المؤجرة تحت تصرف المؤجر والتخلي عن حيازتها . إبقاء المستأجر
شيئا مما كان يشغلها به مع احتفاظه بملكته . عدم اعتباره وفاء بالإلتزام . للمؤجر المطالبة
بتعويض يراعى فى تقديره القيمة الإيجارية وما أصاب المؤجر من ضرر .

يجب على المستأجر وفقا لنص المادة ٥٩٠ من القانون المدنى أن يرد العين
المؤجرة إلى المؤجر عند انتهاء الإيجار . ولا يكفى للوفاء بهذا الإلتزام أن يلبه
المستأجر على المؤجر بأنه سيقوم بإخلاء العين المؤجرة بل يجب على المستأجر
أن يضع العين المؤجرة تحت تصرف المؤجر بحيث يتمكن من حيازتها والانتفاع بها
دون عائق ولو لم يستول عليها استيلاء ماديا فيخلها مما عساه يكون موجودا
بها من منقولات وأدوات مملوكة له ويتخلى هو عن حيازتها فإن أبقى فيها شيئا
مما كان يشغلها به واحتفظ بملكته له فإنه لا يكون قد أوفى بالتزامه برد العين
المؤجرة وحق عليه وفقا للمادة ٥٩٠ سالفه الذكر أن يدفع للمؤجر تعويضا يراعى
فى تقديره القيمة الإيجارية للعين المؤجرة وما أصاب المؤجر من ضرر .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن —
تتحصل فى أن الطاعن أقام الدعوى رقم ١٠٦٢ سنة ١٩٥٧ مدنى كلى الاسكندرية

على بنك القاهرة المطعون ضده وقال شرحا لها إنه بمقتضى عقد إيجار مؤرخ ١١ يناير سنة ١٩٥٤ استأجر بنك الخصر الأهل الباريسى — الذى حل محله البنك المطعون ضده — من ورثة انطوان انطليادس المبنى رقم ١٠ شارع شريف بالإسكندرية لمدة ثلاث سنوات تبدأ من أول مايو سنة ١٩٥٤ بأجرة سنوية قدرها ٤٨٠٠ جنيه تدفع مقدما ، وفى ٢٩ أبريل سنة ١٩٥٧ تلقى الطاعن خطابا من المطعون ضده يخطره فيه بأنه سيقوم بإخلاء المبنى المؤجر فى ٣٠ إبريل سنة ١٩٥٧ كما تلقى منه فى نفس اليوم خطابا آخر جاء به أنه ترك فى المبنى بعض القواعد ومصعدا كهربائيا وأشياء أخرى على أن تظل ملكيتها له إلى حين البت فى أمرها . وأن البنك لم يقوم برفع هذه الأشياء من المبنى المؤجر واستمر شاغلا له ولم يتخذ أى خطوة جدية لتسليمه المبنى خاليا بما يشغله الأمر الذى اضطر معه إلى إرسال خطابين إليه فى ٢٥ مايو و ٢٠ يونيو سنة ١٩٥٧ سجل على البنك فيهما مسئوليته من عدم التسليم وأن العقد يعتبر قد تجدد لمدة أخرى ، وفى ٢١ يولييه سنة ١٩٥٧ قام الطاعن بإصدار البنك المطعون ضده على يد محضر بالوفاء له بأجرة السنة الأولى وقدرها ٤٨٠٠ ج ولكن البنك المطعون ضده لم يفعل ولهذا فقد أقام عليه هذه الدعوى وانتهى فيها إلى طلب الحكم بإلزام البنك المطعون ضده بأن يدفع له مبلغ ٤٨٠٠ ج قيمة أجرة السنة الجديدة التى تبدأ من أول مايو سنة ١٩٥٧ ومبلغ ٤٠٠ ج شهريا ابتداء من أول مايو سنة ١٩٥٨ حتى تاريخ الحكم فى الدعوى والفوائد القانونية من تاريخ المطالبة القضائية . وفى ٢٨ يناير سنة ١٩٦٠ قضت المحكمة بإلزام البنك المطعون ضده بأن يدفع للطاعن مبلغ ٨٨٠٠ جنيه وهو ما يوازى القيمة الإيجارية عن المدة من آخر إبريل سنة ١٩٥٧ حتى آخر فبراير سنة ١٩٥٩ بواقع ٤٠٠ جنيه شهريا كتعويض للطاعن عن شغل المطعون ضده العين المؤجرة بعد انتهاء الإجارة عملا بالمادة ٥٩٠ من القانون المدنى . استأنف الطاعن هذا الحكم لدى محكمة استئناف الإسكندرية بالاستئناف رقم ١٥٢ سنة ١٦ ق طالبا تعديل الحكم المستأنف والقضاء بما لم يحكم له به من طلباته كما استأنفه البنك المطعون ضده بالاستئناف رقم ١٩١ سنة ١٦ ق طالبا إلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى ، وقد ضمت المحكمة الاستئنافين وحكت فيهما فى ٣١ مارس سنة ١٩٦٢ بقبولهما شكلا وبإلغاء الحكم المستأنف ورفض دعوى الطاعن وفى أول مايو سنة ١٩٦٢

طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي بنقض الحكم المطعون فيه وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون فقررت بجلسته ٣ أبريل سنة ١٩٦٥ إحالته إلى هذه الدائرة وبالجلسة المحددة لنظره تمسكت النيابة برأيها السابق .

وحيث إن مما ينهض الطاعن على الحكم المطعون فيه الخطأ في القانون والفساد في الاستدلال وفي بيان ذلك يقول أنه تمسك أمام محكمة الموضوع بأن البنك المطعون ضده لم يحم بالتزامه برد العين المؤجرة طبقا لما يوجبها القانون من وضع العين تحت تصرف المؤجر بحيث يتمكن من حيازتها والانتفاع بها بغير عائق لأن البنك استبقى فيها بعد انتهاء الإجارة قواعد ومتنولات كثيرة العدد جسيمة القيمة مثبتة في الأرض والجدران واحتفظ بملكيتها لها على ما هو ثابت من خطابه المؤرخ ٢٩ أبريل سنة ١٩٥٧ ولم يحم برفعها من العين المؤجرة رغم التنبيه عليه أكثر من مرة وقد التفت الحكم المطعون فيه عن هذا الدفاع وأقام قضاءه على ما قاله من أنه يكفي للرد أن ينبه المستأجر على المؤجر بأنه سيقوم بالإخلاء في الموعد المحدد إذ أن ذلك يعني أنه وضع العين تحت تصرف المؤجر وأن إبقاء البنك المطعون ضده لهذه الأشياء في العين المؤجرة كان طبقا للحق المخول له في أن يرفع الأشياء والقواعد المثبتة في العين المؤجرة في نهاية المدة بشرط أن يزيل كل أثر لذلك إذ يؤخذ من هذا النص أنه إذا لم يشأ المستأجر رفع تلك الأشياء وأخذها فله ذلك ، ويرى الطاعن أن هذا الذي قرره الحكم ينطوي على خطأ في القانون وفساد في الاستدلال إذ المقصود من هذا النص أن تبقى الأشياء التي يوجد بها المستأجر بالعين المؤجرة مملوكة له على أن يقوم برفعها في نهاية العقد وهذا النص لا ينحول المستأجر إبقاء هذه الأشياء في العين المؤجرة بعد انتهاء عقد الإيجار مع احتفاظه بملكيتها لما لأن في بقائها ما يحول دون حيازة المؤجر للعين المؤجرة وانتفاعه بها .

وحيث إن هذا النعي صحيح ذلك أنه يجب على المستأجر وفقا لنص المادة ٥٩٠ من القانون المدني أن يرد العين المؤجرة إلى المؤجر عند انتهاء الإيجار ولا يكفي للوفاء بهذا الإلتزام أن ينبه المستأجر على المؤجر بأنه سيقوم بإخلاء

العين المؤجرة بل يجب على المستأجر أن يضع العين المؤجرة تحت تصرف المؤجر بحيث يتمكن من حيازتها والانتفاع بها دون عائق ولو لم يستول عليها استيلاء ماديا فيخلها مما عساه يكون موجودا بها من منقولات وأدوات مملوكة له ويتخلى هو عن حيازتها فإن أبقى فيها شيئا مما كان يشغلها به واحتفظ بملكيته له فإنه لا يكون قد أوفى بالتزامه برد العين المؤجرة وحق عليه وفقا للمادة ٥٩٠ سالفه الذكر أن يدفع للتاجر تعويضا يراعى في تقديره القيمة الإيجارية للعين المؤجرة وما أصاب المؤجر من ضرر - ولما كان الثابت من الحكمين الابتدائي والمطعون فيه ومن الصور الرسمية لذكرات الطاعن ومحضر اجتماع ممثلي الطرفين المؤرخ ٢٧ يناير سنة ١٩٥٩ وخطاب البنك المطعون ضده إلى الطاعن المؤرخ ٢٩ أبريل سنة ١٩٥٧ أن البنك المطعون ضده ظل محتفظا بمقتنيات العين المؤجرة ولم يسلمها إلى الطاعن إلا في ٥ فبراير سنة ١٩٥٩ وأنه استبقى فيها بعد انتهاء الإيجار، البنوك Guichets وقواعدها ومصعدا كهربائيا وغيره من المنقولات الكثيرة العدد الجسيمة القيمة بعضها مثبت في الأرض والجدران، واحتفظ في خطابه المؤرخ ٢٩ أبريل سنة ١٩٥٧ بملكيتها لها ولم يقم بعد ذلك برفعها من العين المؤجرة حتى تاريخ الاجتماع الذي تم بين ممثلي الطرفين في ٢٧ يناير سنة ١٩٥٩ . لما كان ذلك فإن البنك لا يكون قد أوفى بالتزامه برد العين المؤجرة إلى المؤجر، وإذا كان الحكم المطعون قد جرى على ما يخالف هذا النظر وأقام قضاءه على ما قاله من أنه يكفي لرد العين المؤجرة أن ينبه المستأجر على المؤجر بأنه سيقوم بإخلاء العين المؤجرة في الموعد المحدد لإنتهاء مدة الإيجار لأن ذلك يعنى أنه وضع العين تحت تصرف المؤجر فإن الحكم يكون مخالفا للقانون . كما أنه قد أخطأ في القانون فيما قرره من "أن بقاء بعض المنشآت والأشياء بالعين المؤجرة كان طبقا للحق الخول للمستأجر بالعقد لأنه قد نص به على أن يكون من حق الشركة المستأجرة في نهاية العقد أن ترفع القواعد والحواجز والآلات والدواليب والخزائن المثبتة بشرط أن تزيل كل أثر لذلك إذ يُؤخذ من ذلك أنه إن لم يشأ المستأجر رفع تلك الأشياء وأخذها فله ذلك" إذ أن هذا الذي قرره الحكم يتطوى على تفسير خاطيء لعبارة البند الذي استند إليه لا يمكن أن تحتمله تلك العبارات ذلك أنه يبين من العقد أن البند الذي استند إليه الحكم يجرى نصه على الوجه الآتي "ويكون من حق الشركة المستأجرة في نهاية العقد أن ترفع القواعد والحواجز

وآلات التكيف والدواليب والخزن المثبتة بالجدران أو بالأرض والأبواب الحديدية بشرط أن تزيل كل أثر لذلك وإعادة المبنى إلى حالة جيدة“ فهذا النص لا يفيد إلا أن الأشياء المشار إليها فيها والتي يوجد بها المستأجر في العين المؤجرة تبقى على ملكه ويكون من حقه رفعها عند انتهاء عقد الإيجار ولا يتحول المستأجر الحق في إبقاء هذه الأشياء في العين المؤجرة بعد انتهاء هذا العقد مع احتفاظه بملكيتها لها هذا إلى أن في بقائها بالعين المؤجرة — مملوكة للمستأجر — بعد انتهاء عقد الإيجار ما يتحول دون حيازة المؤجر للعين المؤجرة وانتفاعه بها دون عائق .

وحيث إنه لذلك يتعين نقض الحكم المطعون فيه دون حاجة لبحث باقي أوجه الطعن .

جلسة ٢٦ من يناير سنة ١٩٦٧

برئاسة السيد المستشار محمود توفيق الشمايل نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
حافظ محمد بدوي ، وعباس حلي عبد الجواد ، وسليم راشد أبو زيد ، ومحمد صادق البشيشي .

(٣٨)

الطعن رقم ٢٩ لسنة ٣٣ القضائية :

وقف . " الشروط العشرة " . قسمة : شيوع .

عدم اشتراط الواقف لنفسه في كتاب الوقف الشروط العشرة كلها أو بعضها . عدم
تبوتها له مطلقا وليس له أن يعمل بأى شرط فيها إلا بإذن القاضي . تحديد الواقف أعيان
أحد وقفه وتجنّبها . قسمة لا يملكها وفيها معنى الاستبدال . عدم اشتراطه الاستبدال لنفسه
في كتاب الوقف . عدم الإعتداد بكشف التحديد في انتهاء حالة الشيوع .

القاعدة أن الواقف إذا لم يشترط لنفسه في كتاب الوقف الشروط العشرة
كلها أو بعضها فلا يثبت له مطلقا وليس له أن يعمل بأى شرط منها إلا بإذن
القاضي . فإذا كان ما تضمنه كشف التحديد الصادر من الواقف من تحديد
أعيان وقفه الثانى وتجنّبها ليس إلا إفرازا لأعيان هذا الوقف فإن في هذا
الإفراز قسمة بين الوقفين ممن لا يملكها لأن في القسمة معنى الاستبدال والواقف
لم يشترط الاستبدال لنفسه في كتاب الوقف فيكون ممتنعا عليه إلا بإذن من القاضي
ومن ثم فلا يعتد بكشف التحديد العرفى الصادر من الوقف في إنهاء حالة الشيوع
لصدور هذا التحديد ممن لا يملكه وبغير الطريق الشرعى .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقروء
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق —

تتحصل في أن الطاعنين أقاموا على المطعون ضده بصفته حارسا على وقف عمرو الكبير الدعوى رقم ٤٢٩ لسنة ١٩٥١ مدنى كلى الزقازيق طالبين إلزامه بأن يسلمهم العشرة أفدنة الميينة الحدود والمعال بالصحيفة. وقالوا بيانا لدعواهم أن المرحوم إبراهيم عمرو وقف بالإشهاد الشرعى المؤرخ ١٨ من شوال سنة ١٣٠٦ هـ على نفسه ومن بعده على أولاده ما مساحته ٣١١ ف وهو ما عرف بالوقف الكبير. ولما رزق بعد ذلك بابنه المرحوم محمد إبراهيم عمرو "مورث الطاعنين" وقف بالإشهاد الشرعى المؤرخ ١٩ من صفر سنة ١٣١٠ هـ على نفسه ومن بعده على ابنه ما مساحته ٢٣ ف و ١٠ ط و ١٦ س أرضا زراعية على ثلاث قطع وهو ما عرف بالوقف الصغير. ولما توفى الواقف من المطعون ضده ناظرا على الوقفين. وإذ آلت إلى مورثهم نظارة الوقف الصغير بمقتضى الحكم الصادر من المحكمة الشرعية فى ٣ أبريل سنة ١٩٣٧ لم يتسلم من أعيانه سوى قطعتين من القطع الثلاث الموقوفة ورفض المطعون ضده تسليم القطعة الثالثة ومساحتها عشرة أفدنة إدعاء منه أنها تدخل فى أعيان الوقف الكبير، ومن ثم فقد أقام مورثهم قبل وفاته على المطعون ضده الدعوى رقم ٢٠٥ لسنة ١٩٤٩ مدنى كلى الزقازيق بطلب تسليم هذه القطعة مستندا فى ذلك إلى كشف تحديد عرفى غير مؤرخ صادر من الواقف حدد فيه أعيان الوقف الصغير. وعينت المحكمة فى تلك الدعوى خبيرا لمعاينة أرض النزاع لمعرفة ما إذا كانت تدخل فى كشف التحديد الصادر من الواقف من ماله. وباشرا لخبير مأموريته وقدم تقريره فى تلك الدعوى. ولما توفى مورثهم ونجحت الدعوى بعد الميعاد قضى فيها باعتبارها كأن لم تكن، فاضطروا لرفع هذه الدعوى بذات طلبات مورثهم. واستندوا فى ذلك إلى كتاب الوقف وإلى كشف التحديد الصادر من الواقف السالف الإشارة إليه - أمرت محكمة الزقازيق الابتدائية بضم الدعوى رقم ٢٠٥ لسنة ١٩٤٩ وثبت لها من الإطلاع على تقرير الخبير المنتدب فيها أن أرض النزاع تدخل فى كشف التحديد الصادر من الواقف، وأن الواقف وقف أعيان الوقفين شائعة فى مساحة قدرها ٣٣٤ ف و ١٠ ط و ١٦ س و بتاريخ ١١ من أبريل سنة ١٩٦١ قضت محكمة الزقازيق الابتدائية بإلزام المطعون ضده بصفته بأن يسلم الطاعنين العشرة أفدنة الميينة الحدود والمعال بالصحيفة. إستأنف المطعون ضده هذا الحكم وقيد لاستئنافه برقم ٩٨ سنة ٤ قضائية مدنى المنصورة ناعيا على الحكم المستأنف قضاءه

بالسليم على الرغم من أن الطرفين مسلمان بأن أعيان الوقفين شائعة في مساحة قدرها ٣٣٤ ف و ١٠ ط و ١٦ م وليس من شأن كشف التحديد الصادر من الواقف أن ينهى حالة الشروع لأن هذا الكشف إما أن يكون محررا بعد إنشاء الوقف الصغير فلا يغنى الاحتجاج به إذ الواقف لم يشترط لنفسه الشروط العشرة وإما أن يكون محررا قبل إنشاء ذلك الوقف فيكون كتاب الوقف قد نقضه لأن الواقف وقف شائعا وبتاريخ ٨ من ديسمبر سنة ١٩٦٢ حكمت محكمة إستئناف المنصورة بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى . طعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن وباجلسة المحددة لنظره أمام هذه الدائرة تمسكت النيابة برأيها السابق .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين ينعى الطاعنون في أولهما على الحكم المطعون فيه القصور في التسييب ومخالفة الثابت في الأوراق وفي بيان ذلك يقولون أن ذلك الحكم — إذ أقام قضاءه على أن الواقف قد حرم نفسه في كتاب الوقف من الشروط العشرة وأنه لذلك لا يملك تحديد أعيان الوقف يجعلها مفرزة بعد أن وقفها شائعة مع أعيان وقفه الآخر — يكون قد أقيم على دليل وهمي لا أصل له في الأوراق لأن كتاب الوقف لم يرد فيه شرط الحرمان بل على العكس فقد أجاز للواقف التغيير والتبديل للمصلحة ، الأمر الذي يعيب الحكم بالقصور في التسييب .

وحيث إن هذا النعى مردود بأن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه على ما يأتيه ” وبما أنه لا خلاف بين طرفي النزاع في أن الواقف في وقفه الكبير والصغير حرم نفسه من الشروط العشرة وبما أنه من المستقر عليه فقها وقضاء أن الوقف شخصية مستقلة عن الواقف أو الناظر أو المستحقين فلا يملك الواقف الذي حرم نفسه من الشروط العشرة أن يقول بأنه ينحصر للمستحقين أو بعضهم أعيانا محددة معينة ما دام أنه وقف شائعا . وبما أن سند المستأنف عليهم ” الطاعنين ” وركازهم في دفاعهم — في أن أرض النزاع تدخل ضمن الوقف الصغير — هو كشف التحديد غير المؤرخ الموقع عليه من الواقف . وهذا الكشف

لما حرر قبل حصول الوقف الصغير أو بعده . أما إن كان قبله فلا جدال أن
الواقف ألغاه بصدور وقفه الصغير شائما وإن كان تحريره بعد إشهاد الوقف
الصغير فقد تصرف الواقف تصرفا لا يملكه . ولما كان الثابت من الاطلاع
على كتابي الوقفين المودعين ملف الطعن ومن تقرير الخبير المقدم في الدعوى
رقم ١٠٥ لسنة ١٩٤٩ مدنى كلى الزقازيق أن الواقف وقف أولا في ١٦ يونيه
سنة ١٨٨٩ م على نفسه ومن بعده على أبنائه عدا مورث الطاعنين أطيانا زراعية
مساحتها ٣١١ فداناً شائعة في ٦٣٧ ف و ١٢ ط و ٨ س ثم وقف في ٢٣ مايو
سنة ١٨٩٢ م على نفسه ومن بعده على مورث الطاعنين "ثلاثة وعشرين فداناً
وربع وسدس فدان وثلاثي قيراط من فدان شائعة في ثلاثمائة وسبعة وثلاثين فداناً ونصف
فدان وثلاث قيراط من فدان" إذ كانت أطيان الواقف قبل صدور هذا الوقف الثانى
شائعة في مساحة قدرها ٦٣٧ ف و ١٢ ط و ٨ س ثم فرزت بمقتضى حكم القسمة
الصادر في الدعوى رقم ١٥٠ لسنة ١٨٨٩ مدنى كلى الزقازيق . وأن الواقف
لم يشترط لنفسه في كتابي الوقف المذكورين الشروط العشرة . لما كان ذلك
وكانت القاعدة أن الواقف إذا لم يشترط لنفسه في كتاب الوقف الشروط العشرة
كلها أو بعضها فلا تثبت له مطلقاً وليس له أن يعمل بأى شرط منها إلا بإذن
القاضى . وإذا كان ما تضمنه كشف التحديد العرفى الصادر من الواقف من تحديد
أحيان الوقف الثانى وتجنبيها فى الثلاث قطع الميمنة حدودها وأطوال هذه الحدود فيه
ليس إلا إفرازا لأحيان الوقف الصغير فإن فى هذا الإفراز قسمة بين الوقفين ممن
لا يملكها لأن فى القسمة معنى الاستبدال والواقف لم يشترط الاستبدال لنفسه
فى كتاب الوقف فيكون ممتنعاً عليه إلا بإذن من القاضى . ومن ثم فلا يعتد
بكشف التحديد العرفى الصادر من الواقف فى إنهاء حالة الشيوخ لصدور هذا
التحديد ممن لا يملكه وبغير الطريق الشرعى . وإذا أقام الحكم المطعون فيه
هضاه على ما يوافق هذا النظر فإنه لا يكون قد ناقض الثابت فى الأوراق
أو استند إلى دليل لا مصدر له منها وبالتالي يكون النعى عليه بهذا السبب
لا أساس له .

وحيث إن الطاعنين ينعون فى السبب الثانى على الحكم المطعون فيه القصور .
وفى بيان ذلك يقولون إن ذلك الحكم حين تصدى لبيان أثر كشف التحديد على

كتاب الوقف أقام قضاءه على افتراضين أولهما أن يكون ذلك الكشف غير المؤرخ سابقا على كتاب الوقف فيكون هذا الكتاب ناسخا له وثانيهما أن يكون الكشف لاحقا لكتاب الوقف فيكون قد صدر ممن لا يملكه حرمان الواقف من الشروط العشرة في كتاب الوقف ، مع أن الأحكام يجب أن تبنى على اليقين لا على مجرد الافتراض والظن . هذا إلى أن الحكم قد فاته تحقيق فرض ثالث هو أن كشف التحديد قد حرر مع كتاب الوقف لا هو بالسابق عليه ولا باللاحق ومن ثم فقد شابه القصور الموجب لنقضه .

وحيث إن هذا النعي مردود بأن الحكم المطعون فيه لم يبن على مجرد الظن وإنما على الجزم واليقين وهو في تعرضه للفرضين لم يرجح فرضا على آخر وإنما تعرض لهما معا وانتهى إلى أن الواقف على أيهما لا يكون له الحق بإرادته وحده أن يقاسم نفسه فيجري القسمة بين الوقفين الشائعين . والحكم المطعون فيه إذ انتهى إلى هذه النتيجة فقد استبعد ضمنا الفرض الذي يقول به الطاعنين لأنه لو صدر كشف التحديد من الواقف في وقت معاصر لكتاب الوقف لتضمنه هذا الكتاب . ومن ثم يكون النعي بهذا السبب على غير أساس أيضا .

جلسة ٢٦ من يناير سنة ١٩٦٧

برئاسة السيد المستشار محمود توفيق اممايل نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
عبد العلي ، وسليم راشد أبو زيد ، ومحمد أبو حمزة مندور ، ومحمد صادق البشيشي .

(٣٩)

الطعن رقم ٤٥ لسنة ٣٣ القضائية :

(١) نقض . "تقرير الطعن" . "إعلان الطعن" . وكالة .

إعلان تقرير الطعن إلى الخصم لا يقتضى عمل توكيل إلى المحامي الذي يتولى هذا الإعلان .

(ب) استئناف . "نطاق الاستئناف" . "الاستئناف الفرعى" . "مناطه" .

وجوب فصل محكمة الاستئناف في كافة الأوجه التي يكون المستأنف عليه قد تمسك بها أمام محكمة أول درجة سواء في ذلك الأوجه التي أغفلت هذه المحكمة الفصل فيها أو التي فصلت فيها لغير مصلحته دون حاجة لاستئناف فرعى منه متى كان الحكم قد قضى له بكل طلباته . لا محل لرفع الاستئناف الفرعى إلا إذا لم يحكم للمستأنف عليه ببعض الطلبات .

(ج) علامات تجارية . "التشابه بين علامتين" . "معياره" .

تقرير ما إذا كانت العلامة التجارية ذاتية خاصة متميزة عن غيرها . وجوب النظر إليها في مجموعها لا إلى كل من العناصر التي تتكون منها .

١ — إعلان تقرير الطعن إلى الخصم لا يقتضى عمل توكيل إلى المحامي الذي يتولى هذا الإعلان .

٢ — على محكمة الاستئناف أن تنظر الاستئناف على أساس ما يقدم إليها من أدلة ودفع وأوجه دفاع جديدة وما كان قد قدم من ذلك إلى محكمة الدرجة الأولى ومن ثم يتعين على محكمة الاستئناف أن تفصل في كافة الأوجه التي يكون المستأنف عليه قد تمسك بها أمام محكمة أول درجة سواء في ذلك الأوجه التي

أغفلت هذه المحكمة الفصل فيها أو تلك التي تكون قد فصلت فيها لغير مصلحته ، دون حاجة لاستئناف فرعى منه متى كان الحكم قد انتهى إلى القضاء له بطلباته كلها وكان لم يثبت تخليه من هذه الأوجه إذ لا محل لرفع الاستئناف الفرعى إلا إذا لم يحكم له ببعض الطلبات .

٣ — الغرض من العلامة التجارية — على ما يستفاد من المادة الأولى من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ — هو أن تكون وسيلة لتمييز المنتجات والسلع وتحقيق هذا الغرض بالمغايرة بين العلامات التي تستخدم في تمييز سلعة معينة بحيث يرتفع اللبس بينها ولا يقع جمهور المستهلكين في الخلط والتضليل ومن أجل ذلك وجب لتقرير ما إذا كانت للعلامة ذاتية خاصة متميزة عن غيرها النظر إليها في مجموعها لا إلى كل من العناصر التي تتركب منها فالعبرة ليست باحتواء العلامة على حروف أو رموز أو صور مما تحتويه علامة أخرى وإنما العبرة هي بالصورة العامة التي تنطبع في ذهن نتيجة تركيب هذه الحروف أو الرموز أو الصور على بعضها وللشكل الذي تبرز به في علامة أو أخرى بصرف النظر عن العناصر التي تركبت منها وعما إذا كانت الواحدة منها تشترك في جزء أو أكثر مما تحتويه الأخرى .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

ومن حيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تتحصل في أن الشركة الطاعنة تقدمت في ١٧ نوفمبر سنة ١٩٥٧ بطلب إلى إدارة تسجيل العلامات التجارية قيد رقم ٣٣٦٦١ لتسجيل العلامة التجارية Becomisr عن منتجاتها من الفئة رقم ٥ من الملحق رقم ١ للقرار الوزاري رقم ٢٣٩ لسنة ١٩٣٩ — وبعد فحص هذا الطلب قررت تلك الإدارة قبول العلامة والشهر عنها ، إلا أن الشركة المطعون ضدها الأولى عارضت في هذا التسجيل باخطار كتابي مقدم منها في ٩ ديسمبر سنة ١٩٥٨ مستندة في ذلك إلى وجود تشابه بين علامتها Becozimo المسجلة تحت رقم ٥١٥ بتاريخ ٢٧ فبراير سنة ١٩٤٩

والعلامة المطعون فيها Becomisar مما يوجد الخلط بين العلامتين ،
وبتاريخ ١٤ مارس سنة ١٩٥٩ قررت إدارة العلامات رفض المعارضة وقبول
تسجيل علامة الطاعة ، فطعنت المطعون ضدها الأولى في هذا القرار بالدعوى
رقم ٥٥٨ سنة ١٩٥٩ تجارى كلى القاهرة ودفعت الطاعة بعدم قبول الطعن شكلا
لرفعه بعد الميعاد استنادا إلى أن المادة ١٣ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ توجب
أن يكون الطعن في قرار الإدارة أمام المحكمة الابتدائية في ميعاد عشرة أيام
من تاريخ إخطار صاحب الشأن به ، وأن الشركة المطعون ضدها الأولى أخطرت
بالقرار المطعون فيه في ١٧ مارس سنة ١٩٥٩ ولم تطعن فيه إلا بالإعلان الموجه
إلى رئيس مجلس إدارة الشركة الطاعة في ١١ نوفمبر سنة ١٩٥٩ ، وبتاريخ ١٨ مايو
سنة ١٩٥٩ حكمت المحكمة الابتدائية برفض الدفع بعدم قبول الطعن شكلا لرفعه
بعد الميعاد وبقبوله شكلا ، وفي الموضوع برفضه وتأيد القرار المطعون فيه
استأنفت المطعون ضدها الأولى هذا الحكم بالاستئناف رقم ٥٢٧ سنة ٧٨ ق
القاهرة وتمسكت الطاعة أمام محكمة الاستئناف بالدفع الذى أبدته أمام محكمة
أول درجة بعدم قبول الطعن شكلا لرفعه بعد الميعاد ، وبتاريخ ١٨ ديسمبر سنة ١٩٦٢
حكمت المحكمة بالغاء الحكم المستأنف والغاء القرار الصادر بتاريخ ١٤ مارس
سنة ١٩٥٩ من إدارة العلامات التجارية وبعدم قبول تسجيل علامة الطاعة
وبرفض الشرح عنها — طعنت الطاعة في هذا الحكم بطريق النقض بتقرير
في ٥ فبراير سنة ١٩٦٣ وقدمت النيابة مذكرة برأيها طلبت فيها نقض الحكم ،
وبعد إعلان الطعن إلى المطعون ضدهما قدمت المطعون ضدها الأولى مذكرة
دفعت فيها ببطلان الطعن وببطلان إعلان التقرير بالطعن الموجه إلى المطعون
ضده الثانى لزوال صفته ، وقدمت النيابة مذكرة تكميلية طلبت فيها رفض هذين
الدفعين ، وأصرت على رأيها في الموضوع وباجلسة المحددة لنظر الطعن التزمت
النيابة رأيها السابق .

وحيث إن مبنى دفع المطعون ضدها الأولى ببطلان الطعن هو أن الطعن رفع
من شركة مصر للاستحضرات الطبية ويمثلها رئيس مجلس إدارتها الدكتور محمد على
بكير الذى وكل عنه بهذه الصفة الأستاذ حسن زكى الأبراشى المحامى ومحامين
آخرين معه للتقرير بالطعن الحالى بمقتضى التوكيل رقم ٩٦٦٤ سنة ١٩٦٢ —

توثيق القاهرة المودعة صورته بملف الطعن، وأنه إذ أعلن تقرير الطعن إلى الشركة المطعون ضدها الأولى بتاريخ ٢ و٤ أغسطس سنة ١٩٦٥ كطلب الشركة الطاعنة ممثلة في شخص الدكتور أحمد إسماعيل حافظ دون أن يبين في ورقة الإعلان صفته في تمثيل الشركة ودون أن يقدم المحامون الذين اتخذ مكتبهم محلا مختارا له توكيلا عنه فان الطعن يكون باطلا طبقا لسنة ٤٢٩ مرافعات .

وحيث إن هذا الدفع مردود ذلك أنه يبين من الأوراق أن الدكتور محمد على بكير كان يمثل الشركة الطاعنة بوصفه رئيس مجلس إدارتها المنتدب بمقتضى القرار الجمهورى رقم ١٢٥٣ سنة ١٩٦٢ الصادر فى ١٧ أبريل سنة ١٩٦٢ وقد أصدر بهذه الصفة التوكيل رقم ٩٦٦٤ سنة ١٩٦٢ توثيق القاهرة فى ٩ يولية سنة ١٩٦٢ إلى الأستاذ حسن زكى الأبراشى ومحامين آخرين معه لينوبوا عنه — بصفته ممثلا للشركة — أمام القضاء وفى الطعن بطريق النقض فى الأحكام و بمقتضى ذلك التوكيل قرر الأستاذ حسن زكى الأبراشى المحامى بتاريخ ٥ فبراير سنة ١٩٦٣ بالطعن الحالى عن الشركة التى يمثلها الدكتور محمد على بكير بصفته رئيس مجلس إدارتها — ولما كان التوكيل قد صدر صحيحا ممن يمثل الشركة وقت التقرير بالطعن ، وكان إعلان تقرير الطعن إلى الخصم لا يقتضى عمل توكيل إلى المحامى الذى يتولى هذا الإعلان ، وكانت الشركة المطعون ضدها الأولى لم تقدم ما يفيد أن الأستاذ إسماعيل حافظ الذى تم الإعلان بناء على طلبه بصفته ممثلا للشركة الطاعنة لم تكن له هذه الصفة وقت حصول هذا الإعلان فى ٢ و ٤ من أغسطس سنة ١٩٦٥ فانه يتعين لذلك رفض هذا الدفع .

وحيث إن الشركة المطعون ضدها الأولى دفعت أيضا بطلان إعلان التقرير بالطعن الموجه إلى المطعون ضده الثانى ” وزير الإقتصاد ” بصفته الرئيس الأعلى لمصلحة العلامات التجارية استنادا إلى زوال صفة وزارة الإقتصاد فى الاشراف على المصلحة المذكورة بعد إلحاقها بوزارة التموين .

وحيث إن هذا الدفع غير مقبول إذ لا يجوز لغير وزارة الإقتصاد ” المطعون ضدها الثانية ” إثارة .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الطعن بنى على أربعة أسباب يتحصل السبب الأول في النعي على الحكم المطعون فيه بالبطلان ذلك أنه بنى على إجراءات وجهت إلى الدكتور على محمد الكرداني بالرغم من زوال صفته وحلول الدكتور محمد على بكير محله في تمثيل الشركة المستأنف عليها (الطاعنة) بوصفه رئيسا لمجلس إدارتها ، مما يترتب عليه إنقطاع سير الخصومة بقوة القانون وبطلان الإجراءات التي تمت في فترة الإنقطاع وهو بطلان متعلق بالنظام العام من شأنه أن يعدم كيان الحكم لعدم انعقاد الخصومة أمام محكمة الاستئناف بين أطراف النزاع انعقادا صحيحا .

وحيث إن هذا النعي مردود ذلك أن بطلان الإجراءات المترتب على انقطاع سير الخصومة هو بطلان نسبي قرره القانون لمصلحة من شرع الانقطاع لحمايته تمكينه من الدفاع عن حقوقه — ولما كان الثابت من الأوراق أن المطعون ضدها الأولى رفعت إستئنافها بصحيفة أعلنت في ٢٨ و ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٦١ إلى الدكتور على محمد الكرداني الذي كان يمثل الشركة الطاعنة في ذلك الحين ثم حل محله الدكتور محمد على بكير الذي عين رئيسا لمجلس إدارتها بمقتضى القرار الجمهوري رقم ١٢٥٣ سنة ١٩٦٢ الصادر في ١٧ أبريل سنة ١٩٦٢ وقد أصدر الأخير بهذه الصفة التوكيل رقم ٩٦٦٤ سنة ١٩٦٢ توثيق القاهرة في ٩ يولييه سنة ١٩٦٢ إلى الأستاذ حسن زكي الابراشي المحامي للحضور عنه أمام القضاء وكان يبين من مطالعة محضر جلسة ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٦٢ في الإستئناف أن الأستاذ حسن زكي الابراشي حضر عن الشركة الطاعنة بمقتضى التوكيل المذكور وأبدى دفاعه عنها في الدعوى ، فإن الدعوى تكون قد استأنفت سيرها بعد الانقطاع طبقا للمادة ٢٩٩ من قانون المرافعات وإذا كانت الطاعنة لم تدع أن ثمة إجراء من إجراءات الخصومة قد تم في الفترة التي انقطع فيها سير الخصومة بحكم القانون فإن النعي على الحكم المطعون فيه بالبطلان لا يبتناؤه على إجراءات باطلة يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعنة تنعى في السبب الثاني على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وفي بيان ذلك تقول بأنها تمسكت في جميع مراحل الدعوى بالدفع بعدم قبول الطعن في قرار إدارة العلامات شكلا لرفعه بعد الميعاد ،

ولكن الحكم المطعون فيه التفت عن الفصل فيه استنادا إلى ما قاله من أن قضاء محكمة الدرجة الأولى برفض الدفع أصبح نهائيا لأن الطاعنة لم ترفع استئنافا عنه ، مع أنه يترتب على رفع الاستئناف إعادة طرح النزاع أمام محكمة الدرجة الثانية بحيث يجوز للاستئناف عليه الذي صدر الحكم الابتدائي لصالحه أن يشير ما كان قد أبداه من دفع وأوجه دفاع أمام محكمة الدرجة الأولى دون حاجة لرفع استئناف فرعى منه .

وحيث إنه وإن كان الحكم المطعون فيه قد أخطأ فيما قرره ردا على الدفع بعدم قبول الطعن في قرار إدارة العلامات التجارية لرفعه بعد الميعاد من أن قضاء محكمة أول درجة برفضه قد أصبح نهائيا بسبب عدم رفع استئناف أصلي أو فرعى عنه من الشركة الطاعنة ذلك أن على محكمة الاستئناف وفقا لنص المادة ٤١٠ من قانون المرافعات أن تنظر الاستئناف على أساس ما يقدم إليها من أدلة ودفع وأوجه دفاع جديدة وما كان قد قدم من ذلك إلى محكمة الدرجة الأولى ومن ثم يتعين على محكمة الاستئناف أن تفصل في كافة الأوجه التي يكون المستأنف عليه قد تمسك بها أمام محكمة أول درجة سواء في ذلك الأوجه التي أغفلت هذه المحكمة الفصل فيها أو تلك التي تكون قد فصلت فيها لغير مصلحته دون حاجة لاستئناف فرعى منه متى كان الحكم المستأنف قد انتهى إلى القضاء له بطلباته كلها وكان لم يثبت تخليه عن هذه الأوجه إذ لا محل لرفع الاستئناف الفرعى إلا إذا كان لم يحكم له إلا ببعض الطلبات ، وإن كان الحكم المطعون فيه قد أخطأ في هذا الخصوص إلا أن النعي بهذا الخطأ غير منتج ، ذلك أنه لما كانت الطاعنة قد أسست دفاعها على أن المطعون ضدها الأولى لم تطعن في هذا القرار أمام المحكمة الابتدائية خلال العشرة الأيام المتصوص عليها في المادة ١٣ من القانون رقم ٥٧ سنة ١٩٣٩ — وكان يبين من الأوراق أن الشركة المطعون ضدها الأولى أخطرت بتاريخ ١٧ مارس سنة ١٩٥٩ بقرار إدارة العلامات التجارية برفض معارضتها في تسجيل علامة الطاعنة فطعن في بتاريخ ٢٢ مارس سنة ١٩٥٩ بصحيفة أعلنتها إلى الشركة الطاعنة ، وذكرت فيها اسم هذه الشركة بأنها شركة مصر للاستحضرات الطبية ويمثلها الأستاذ حسن أنور مختار بشارع طلعت حرب رقم ١١ قسم عابدين بالقاهرة فإنه بناء على هذا الإعلان حضر محاميان عن الشركة الطاعنة بجلسة ١٦ أبريل

سنة ١٩٥٩ التي حددت لنظر الطعن أمام المحكمة الابتدائية بتوكيلين صادرين إليهما من ممثلها الحقيقي ولم يبدأ أى اعتراض على شكل الإعلان، لما كان ذلك وكان اختصاص الشركة الطاعنة على هذا النحو لا يدع مجالاً للشك في أنها — وهى شركة لها شخصية اعتبارية مستقلة عن شخصية مديرها — هى المقصودة في الطعن المعنية بالخصومة الموجهة إليها ، ومن ثم فإن اختصاصها بالإعلان الحاصل في ٢٢ مارس سنة ١٩٥٩ يكون صحيحاً ولا يؤثر في صحته ما وقع في ورقة الإعلان من خطأ في ذكر اسم ممثلها الحقيقي وبالتالي تكون الشركة المطعون ضدها الأولى قد رفعت طعنها في قرار إدارة العلامات التجارية قبل انقضاء الميعاد المنصوص عليه في المادة ١٣ من القانون رقم ٥٧١ سنة ١٩٥٩ الخاص بالعلامات التجارية، لما كان ما تقدم فإنه لا جدوى من النعى على الحكم لخطئه في تسبيب قضائه برفض الدفع طالما أن هذا الدفع على غير أساس من القانون .

وحيث إن الطاعنة تنعى في السبب الثالث على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، ذلك أنه أقام قضاءه برفض تسجيل علامتها التجارية Becomiser على أن المقطع الأول من هذه العلامة قد يوهم المستهلك بأن اسم الدواء هو Beco وهى اختصار لكلمة Becozime العلامة الخاصة بالشركة المطعون ضدها الأولى وأن كلمة Misr ترمز إلى اسم الشركة المنتجة ، في حين أنه يجب النظر إلى العلامة في مجموعها كوحدة لا إلى أى جزء منها ولا يؤثر في ذلك أن تكون بعض عناصرها مشتركة مع عناصر علامة أخرى ، هذا وتقول الطاعنة أنه بمقارنة العلامتين يبين أن العلامة الخاصة بها تتكون من دائرة صغيرة بها كلمة Misr في وضع مميز ومن الكلمة Beco ومكتوب على هذين السطرين اسم الشركة الطاعنة بينما العلامة الخاصة بالشركة المطعون ضدها الأولى تتكون من كلمة Becozime وهى متميزة عن علامة الطاعنة مما لا يمكن معه وقوع الخلط، واللبس بين العلامتين .

وحيث أنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه برفض تسجيل علامة الطاعنة على ما يأتي "وحيث أنه بالإطلاع على العلامة الخاصة بالشركة المستأنف عليها الأولى (الطاعنة) التي قررت مراقبة العلامات التجارية بالقاهرة تسجيلها يبين أنها مكونة من كلمة Beco على إنفراد بخط كبير وعلى صدر العلامة ،

وأما كلمة مصر فقد كتبت في حلقة صغيرة وسط شركة مصر للمستحضرات الطبية مما يلبس الأمر فيها بأن كلمة مصر تشير إلى شركة مصر وأن اسم الدواء هو Beco وهي اختصار الكلمة التي سجلتها الشركة المستأنفة (المطعون ضدها الأولى) Becozime — ولما كانت الشركة المستأنف عليها قد تنازلت عن كلمة Beco على إنفراد كما قررت مراقبة العلامات التجارية عدم مطالبة الشركة المذكورة في استعمال هذه الكلمة على إنفراد — وأن كلمة Beco يلبس الأمر فيها على أنها اختصار كلمة Becozime مما يحمل المستهلك العادي على الخلط بين البضاعتين فتري المحكمة أن علامة الشركة المستأنفة عليها الأولى هي علامة مقلدة لعلامة الشركة المستأنفة ويتعين لذلك إلغاء القرار بتسجيلها وهذا الذي قرره الحكم غير صحيح في القانون ، ذلك أن الغرض من العلامة التجارية — على ما يستفاد من المادة الأولى من القانون رقم ٥٧ سنة ١٩٣٩ هو أن تكون وسيلة لتمييز المنتجات والسلع ، ويتحقق هذا الغرض بالمغايرة بين العلامات التي تستخدم في تمييز سلعة معينة بحيث يرتفع اللبس بينها ولا يقع جمهور المستهلكين في الخلط والتضليل، ومن أجل ذلك وجب لتقريرها إذا كانت للعلامة ذاتية خاصة متميزة عن غيرها — النظر إليها في مجموعها لا إلى كل من العناصر التي تتركب منها — فالعبرة ليست باحتواء العلامة على حروف أو رموز أو صور مما تحتويه علامة أخرى — وإنما العبرة هي بالصورة العامة التي تنطبع في ذهن نتيجة لتركيب هذه الحروف أو الرموز أو الصور مع بعضها وللشكل الذي تبرز به في علامة أو أخرى بصرف النظر عن العناصر التي تتركب منها وعما إذا كانت الواحدة منها تشترك في جزء أو أكثر مما تحتويه الأخرى — ولما كان الحكم المطعون فيه قد تنكب القواعد الواجب إتباعها عند المقارنة بين العلامتين واعتبر أن التشابه قائم بينهما من مجرد اشتغال علامة الطاعة على كلمة Beco التي هي جزء من كلمة Becozime العلامة الخاصة بالمطعون ضدها الأولى ولم يعتد بباقي العناصر التي تتكون منها كل من العلامتين، تلك العناصر التي يجب النظر إليها في مجموعها كوحدة للتقرير بوجود مشابهة أو مغايرة ، فإن الحكم يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه دون حاجة لبحث السبب الرابع .

جلسة ٢٦ من يناير سنة ١٩٦٧

برئاسة السيد المستشار محمود توفيق امماهيل نائب رئيس المحكمة وبحضور السادة المستشارين :
محمد عبد العلي ، وسليم راشد أبو زيد ، محمد أبو حمزة مندور ، محمد صدق البشبيشي .

(٤٠)

الطعن رقم ٥١ لسنة ٣٣ القضائية :

(١) بيع . "ضمان العيوب الخفية" .

ضمان البائع العيب الخفي . ضمانه العيب الظاهر إذا أثبت المشتري أن البائع أكد له خلو العين المبيعة من العيب (المادة ٤٤٧ مدني) .

(ب) أمر أداء . بيع . "ضمان العيوب الخفية" .

دعوى المطالبة بالتعويض على أساس إلزام البائع المدعى عليه بضمان العيب الخفي . ليست من الدعاوى التي ترفع بالطريق المرسوم لأوامر الأداء .

(ج) بيع . "ضمان الاستحقاق والعيوب الخفي" .

استبقاء المشتري للبيع في حالة الإستمحاق أو العيب . له مطالبة البائع بالفرق بين قيمة المبيع مليا وقيمتة معييا ومصرفات دعوى الضمان وبوجه عام ما لحقه من خسارة وما فاتته من كسب بسبب العيب . (م ٤٤٤ و ٤٤٩ من القانون المدني) .

١ - لأن كان الأصل أن البائع لا يضمن العيب إلا إذا كان خفيا إلا أن المشرع إستثناء من هذه القاعدة يجعل البائع ضامنا ولو كان العيب ظاهرا إذا أثبت المشتري أن البائع أكد له خلو العين المبيعة من العيب .

٢ - متى تضمنت الدعوى المطالبة بتعويض على أساس إلزام البائع المدعى عليه بضمان العيب الخفي الذي وجد بالمساكنة المبيعة فإنها لا تكون من الدعاوى التي ترفع بالطريق المرسوم لأوامر الأداء .

٣ — إذا اختار المشتري — وفقا لحكم المادة ٤٤٤ من القانون المدني — استبقاء المبيع فإنه لا يكون له إلا أن يطالب البائع بالفرق بين قيمة المبيع سليما وقيمته معييا ومصرفات دعوى الضمان التي اضطره البائع إليها وبوجه عام ما لحقه من خسارة وما فاتته من كسب بسبب العيب .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق تتحمل في أن المطعون ضده أقام على الطاعن الدعوى رقم ٧٣ لسنة ١٩٦٠ كلى بنى سوييف طالبا الحكم بإلزامه بأن يدفع له ٧٤٠ ج والمصرفات . وقال بيانا لدعواه أنه بموجب عقد بيع مؤرخ في ١٧ يناير سنة ١٩٥٨ باع له الطاعن ما كينة رى ماركة الن رستون كاملة المشتملات ومستعملة مقابل ثمن قدره ٩٤٠ ج دفعه كاملا . وقد نص في العقد على أن الما كينة المبيعة خالية من الكسر والهام فيما عدا كسر بالخزنة غير أنه اكتشف عقب استلامها ونقلها إلى بلدته وعند تركيبها أن بها عيبا خفيا لم يظهر إلا عند رفع الخزنة أثناء التركيب وهو عبارة عن عدة شروخ بالسند من شأنها أن تضعف من قوة احتمال الما كينة وتهبط بقيمتها وتجعلها قاصرة عن القيام بالرى على الوجه الأكمل وهو الغرض الذي اشترت من أجله . وقد سارع فور اكتشاف هذا العيب إلى إنذار الطاعن في ٢٦ من مارس سنة ١٩٥٨ ثم رفع الدعوى رقم ١٦٩ لسنة ١٩٥٨ الفشن بطلب ندب خبير لإثبات حالة الما كينة وبيان ما بها من عيوب وتقدير قيمتها وما يستحق من تعويض فنذبت محكمة الفشن مكتب الخبراء بوزارة العدل وقدم الخبير تقريره في تلك الدعوى أثبت فيه وجود عدة شروخ بالما كينة وأرجع سببها إلى إدارة الما كينة بغير مياه التبريد وقال أنها حدثت قبل دهان الما كينة في محل البائع قبل استلامها وأن قيمتها تنقص بسبب هذه الشروخ بمقدار ٥٠ ٪ وأن لحام

الشروخ يتكلف سبعين جنيها وأن نفقات نقلها وتركيبها وإنشاء مأواها تقدر بمبلغ ١٣٠ ج . وإذ كان ذلك فقد أقام هذه الدعوى بطلب مبلغ ٧٤٠ ج تعويضا له عن هذه العيوب الخفية . واستند في ذلك إلى عقد بيع المساكنة المؤرخ ١٧ يناير سنة ١٩٥٨ والإنذار الموجه منه إلى البائع والمعلن في ٢٦ مارس سنة ١٩٥٨ وتقرير الخبير المقدم في دعوى إثبات الحالة . أحالت محكمة بنى سويف الكلية الدعوى إلى محكمة أسبوط الكلية للاختصاص فقيدت في جدولها برقم ٢٩٤ سنة ١٩٦٠ كلى أسبوط . وبتاريخ ٢٨ يناير سنة ١٩٦١ قضت محكمة أسبوط الكلية بإلزام الطاعن بأن يدفع للطعون ضده مبلغ ٦٧٠ ج . استأنف الطاعن هذا الحكم وقيد استئنافه برقم ٣٠٨ سنة ٣٦ ق أسبوط . وبتاريخ ١١ ديسمبر سنة ١٩٦٢ قضت محكمة استئناف أسبوط بتأييد الحكم المستأنف . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض . وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي بنقض الحكم في خصوص الشق الثاني من السبب الخامس .

وحيث إن الطعن بنى على سبعة أسباب ينبى الطاعن في السبب الأول والثاني منها على الحكم المطعون فيه الخطأ في الإسناد والقصور في التسبيب وفي بيان ذلك يقول أنه كان قد تمسك أمام محكمة الاستئناف بأن ما ذكره الحكم الابتدائي في أسبابه عن العيب الخفى من أنه ثابت بتقرير الخبير أن هذا العيب كان بالمساكنة قبل أن يشتريها المدعى - مشوب بالقصور والفساد في الاستدلال ، ولكن الحكم المطعون فيه قد رد على هذا الدفاع بأنه ورد في تقرير الخبير أن الشروخ - عدا الشروخ رقم ١ - لم تكن ظاهرة وأنه لم يهتد إليها إلا بعد إزالة الطلاء وأن هذا العيب مما ينقص من قيمتها وأن الحكم الابتدائي وقد اتخذ مما ورد في تقرير الخبير أسبابا له فإنه يكون مسببا بما يلحق البطلان به . ولما كان الخبير قد أثبت في تقريره " أن سبب هذه الشروخ هو تشغيل المساكنة دون وجود مياه التبريد بها مما أدى إلى زيادة الحرارة الشديدة فأحدثت تلك الحرارة الشروخ ، أما تاريخ حدوثها بالضبط أو بالتقريب فهو موضوع لا يمكن استنتاجه ، ولكن من قذارة داخل هذه الشروخ يمكن استنتاج أنها حدثت منذ مدة وقبل الدهان " وكان مفاد ذلك أن الخبير لم يحزم بتاريخ حدوث هذه الشروخ ، وكان ما انتهى إليه الخبير في نتيجة تقريره من " أن هذه الشروخ حدثت قبل دهان المساكنة

وأنها دهنت لآخر مرة في محل البائع " يتناقض مع ما جاء في صلب تقريره فإن الحكم الابتدائي والحكم المطعون فيه المؤيد له وقد بنيا على أساس ما جاء بنتيجة تقرير الخبير وهي متعارضة مع ما جاء في صلبه على النحو المتقدم يكون كل منهما مشوبا بالخطأ في الإسناد ومخالفة الثابت في تقرير الخبير. كما أن الخبير إذ استنتج من قذارة داخل الشروخ أن هذه الشروخ حدثت قبل أن يتسلم المشتري الماكينة فإن استنتاجه هذا يكون غير سائغ لأن وجود القذارة داخل الشروخ لا يؤدي إلى هذا الاستنباط وإذا خلا الحكم المطعون فيه من دليل على هذا الاستنباط غير ما ورد في التقرير فإنه يكون مشوبا بالقصور في هذا الخصوص .

وحيث إن هذا النعي مردود بأن الحكم الابتدائي والحكم المطعون فيه المؤيد له قد اعتمدا في إثبات وجود العيب الخفي بالماكينة وفي إثبات حدوثه قبل أن يتسلمها المشتري على ما جاء في تقرير الخبير. وإذا كان الخبير قد انتهى في ذلك التقرير إلى أن الشروخ حدثت قبل طلي الماكينة لآخر مرة بمحل البائع كما قرر الطرفان وقبل تسليمها للمطعون ضده وكانت هذه النتيجة التي انتهى إليها الخبير غير مناقضة لما جاء في صلب تقريره من أن "تاريخ هذه الشروخ بالضبط أو بالتقريب لا يمكن استنتاجه ولكن من قذارة داخل هذه الشروخ يمكن استنتاج أنها حدثت من مدة وقبل الدهان وقد قرر المدعى عليه أن الماكينة دهنت بمتجره قبل نقلها" لأن ما لم يقطع فيه الخبير في صلب تقريره هو عمر هذه الشروخ قبل تسليم الماكينة إلى المطعون ضده وليس وجودها قبل التسليم . ولما كان ذلك وكانت الأسباب الواردة في صلب تقرير الخبير والتي اتخذها الحكم المطعون فيه أسبابا له من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبها عليها هذا الحكم من أن الشروخ كانت بالماكينة قبل تسليمها للمطعون ضده وكان تقدير الأدلة مما يستقل به قاضي الموضوع ولا شأن لمحنة النقض فيما يأخذ به منها ، متى كان من شأنه أن يؤدي إلى ما رتبها عليها فإن ما يثيره الطاعن بهذين السببين لا يعدو أن يكون مجادلة موضوعية في تقدير محكمة الموضوع للأدلة بغية الوصول إلى نتيجة أخرى غير التي أخذت بها تلك المحكمة وهو ما لا يجوز ومن ثم فإن كل ما يثيره الطاعن بهذين السببين يكون على غير أساس .

وحيث إن حاصل السبب الثالث أن الحكم المطعون فيه قد شابه التغاؤل وخالف القانون ذلك أنه أسس على أن الشروخ كانت بالما كينة قبل أن يتسلمها المطعون ضده وأنها تعتبر عيبا خفيا يستوجب الضمان . وإذ كان الثابت من تقرير الخبير ومن تقارير الحكم المطعون فيه أن الشرخ الكبير الموصوف بأنه رقم ١ كان ظاهرا وواضحا وقت معاينة الخبير فإن حاصل هذا ولازمه أنه كان على هذا الحال من الظهور وقت التسليم . ومن ثم فإن البائع لا يكون ملزما بأى تعويض عنه لأنه إنما يلتزم بتسلم المبيع بالحالة التى كان عليها وقت البيع ولا يضمن العيب متى كان ظاهرا للمشتري وقت التسليم . ولما كان المطعون ضده قد عاين الما كينة معاينة تامة ونص فى عقد البيع أنه اشتراها بحالتها فقد كان لزاما على الحكم المطعون فيه أن يستبعد ما قضت به محكمة الدرجة الأولى من تعويض عن هذا الشرخ الظاهر ، أما وهو لم يفعل فقد جاء مخالفا للقانون ومتخاذا للأسباب .

وحيث إن هذا النعى مردود بأنه وإن كان الأصل أن البائع لا يضمن العيب إلا إذا كان خفيا ، إلا أن المشرع استثناء من هذه القاعدة يجعل البائع ضامنا ولو كان العيب ظاهرا إذا أثبت المشتري أن البائع قد أكد له خلو المبيع من العيب . فقد نصت الفقرة الثانية من المادة ٤٤٧ من القانون المدنى على أنه "ومع ذلك لا يضمن البائع العيوب التى كان المشتري يعرفها وقت البيع أو كان يستطيع أن يتبينها بنفسه لو أنه فحص المبيع بعناية الرجل العادى ، إلا إذا أثبت المشتري أن البائع قد أكد له خلو المبيع من هذا العيب أو أثبت أن البائع قد تعمد إخفاء العيب غشا منه" ولما كان ذلك وكان الثابت من الإطلاع على عقد بيع الما كينة المؤرخ ١٧ يناير سنة ١٩٥٨ والمودع ملف الطعن "أن المبيع ما كينة ماركة الن رستون قوة ٢٥/٢٨ حصان كاملة المشتعلات مستعملة حسب حالتها بعد المعاينة والقبول وخالية من الكسر والحمام وبها كسر بالخزينة" وأن البائع "قد تعهد بعمل خزنة جديدة شغل مصر" ومؤدى هذا الذى نص عليه الطرفان فى العقد أن المشتري لم يكن وقت إبرام العقد يعلم بغير الكسر الذى بالخزنة وأن البائع قد أكد له خلو الما كينة مما عداه . لما كان ذلك فإن الطاعن يكون ضامنا للشرخ الموصوف فى تقرير الخبير برقم ١ ضمنانه لباقي الشروخ حتى ولو كان هذا الشرخ ظاهرا بحيث كان المطعون ضده يستطيع أن يتبينه .

وحيث إن الطاعن ينعى في السبب الرابع على الحكم المطعون فيه القصور في التسييب وفي بيان ذلك يقوله أنه تمسك أمام الخبير على ما هو ثابت في محضر أعماله بأن الما كينة طليت في محله بناء على طلب المطعون ضده وبحضوره وبأنه ولو كان ثمة شروخ في الما كينة لما قبلها المطعون ضده كما فعل حين تبين وجود كسر بالخزنة وعلى الرغم من أن هذا الدفاع جوهرى فقد أعرض الحكم المطعون فيه عن مواجهته وهو ما يصمه بالقصور .

وحيث إن هذا السبب مردود بأن الحكم المطعون فيه إذ أقام قضاءه على أنه "بينما اتفق الطرفان بعقد البيع على أن الما كينة موضوعه خالية من الكسر واللحم إذ يظهر من تقرير الخبير أنه قد وجدت بها الشروخ العديدة التي أوضحها وأن هذه الشروخ عدا أولها لم تظهر إلا بعد إزالة البوية الزيتية وتنظيفها تماما وأن الشروخ كانت قذرة نوعا من داخلها وأن تاريخ هذه الشروخ قبل دهان الما كينة وأن دهانها لآخر مرة كان يحل المستأنف وقبل استلام المستأنف عليه لها وكان الطاعن قد أقر في تقرير الخبير أن الما كينة طليت في محله " — فإن حسب الحكم ذلك في بيان الحقيقة التي اقتنع بها وبأن دليلها ولا عليه إن هو لم يتعقب المطعون ضده في كل ما قاله أمام الخبير ومن ثم يكون النعى بهذا السبب على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعى في السبب السادس على الحكم المطعون فيه أنه خالف العقد وأخطأ في تكييف العيب الخفى وشابه القصور وفي بيان ذلك يقول أنه تمسك في دفاعه بأن عبارة "الما كينة خالية من الكسر واللحم" الواردة في العقد لا تدل بذاتها على أن المتعاقدين قد قصدوا إلى أن تكون الما كينة خالية من الشروخ بدليل أن المطعون ضده قد حاز الما كينة في تاريخ الشراء أى في ١٧ يناير سنة ١٩٥٨ ثم شحنها في ٧ فبراير سنة ١٩٥٨ ودفع باقي الثمن في ٩ فبراير سنة ١٩٥٨ وإذا كان الشرخ الموصوف في تقرير الخبير بأنه رقم ١ ظاهرا وقبل المشتري الشحن رغم ظهوره ودفع باقي الثمن فانه يكون قد سكت عن العيب ورضى به على أساس أن الشروخ لم تكن ممنوعة في حساب المتعاقدين وإذا اعتبر الحكم المطعون فيه أن خلو الما كينة من الشروخ هو ما قصد إليه المتعاقدان ورتب على هذا اعتبارها عيبا

خفيا ينقص من الغرض الذي أعد له المبيع ولم يكن مبيئا في العقد أى غرض فان الحكم يكون قد خالف العقد وشابه القصور في الرد على هذا الدفاع الجوهرى وانطوى على تكييف خاطئ للعيب الخفى وأخطأ في تطبيق الفقرة الأولى من المادة ٤٤٧ من القانون المدنى .

وحيث إن هذا النعى مردود بما سبق الرد به على الأسباب السابقة وبأن النص صراحة في العقد المؤرخ ١٩٥٨/١/١٧ على أن الماكينة المباعة " خالية من الكسر واللحام فيما عدا كسر الخزنة " ينفى ما ذهب إليه الطاعن من أن العاقدين أجازا وجود الشروخ بالماكينة لأن الشروخ بطبيعتها تندرج تحت الكسور . ولما كان ذلك فان تفسير محكمة الموضوع لشروط العقد يكون تفسيرا سائغا ومقبولا ويكون ما ينعاه الطاعن في هذا الصدد غير صحيح . وإذا كان الحكم قد ذكر في أسبابه أن هذه الشروخ " لاشك منقصة من قوة الماكينة ومن نفعها بحسب الغاية المقصودة والمستفادة مما هو مبين بعقد البيع " وكان مبيئا في العقد أن المبيع ماكينة للرى وكان استعمالها للرى هو الغاية المقصودة منها حسب طبيعتها والغرض الذى أهدت من أجله فان الحكم يكون قد طبق القانون تطبيقا صحيحا ويكون النعى برمته على غير أساس .

وحيث إن حاصل السبب السابع أن الحكم المطعون فيه خالف القانون وشابه التناقض ذلك أن الحكم الابتدائى قضى فى الدعوى على أساس أنها مطالبة برد نصف الثمن وذكر في أسبابه أن نصف الثمن ثابت بسند كتابى غير موجود وشمل هذا الجزء من الدعوى بالنفاذ المعجل وبلا كفالة وقد تمسك الطاعن أمام محكمة الاستئناف بأنه كان ينبغى على محكمة أول درجة أن تحكم بعدم قبول الدعوى لرفعها بغير الطريق القانونى وهو استصدار أمر أداء بالمبلغ المطالب به ولكن الحكم المطعون فيه قد رد على هذا الدفاع بأن العبرة بحقيقة الواقع وأن الواقع فى هذه الدعوى هو أنها ليست من الدعاوى التى يجب فيها صدور أمر أداء وأنه سواء كانت المحكمة الابتدائية مصيبة أو مخطئة فيما رآته سندا لوصف النفاذ فان هذا لا يؤثر على الدعوى وعلى الرغم من هذا الذى ذكرته محكمة الاستئناف فانها قد أيدت الحكم الابتدائى فيما خالفته فيه وهو ما يعيب حكمها المطعون فيه بالتناقض ومخالفة القانون .

وحيث إن هذا السبب مردود بأن ما قرره الحكم المطعون فيه ردا على ما تمسك به الطاعن في هذا الشأن صحيح في القانون لأن الدعوى تضمنت المطالبة بتعويض على أساس التزام المدعى عليه (الطاعن) بضمان العيب الخفى الذى وجد بالماكينة المبيعة ولم ترفع على أساس المطالبة برد الثمن. ومن ثم فلا تكون من الدعاوى التى ترفع بالطريق المرسوم لأوامر الأداء — لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه إذ أيد الحكم المستأنف فقد انصب هذا التأييد على ما قضى به في الموضوع لأن النفاذ واجب بقوة القانون للحكم الاستثنائي بوصفه حكما انتهايا ومن ثم يكون التناقض المدعى به لا أثر له في الحكم المطعون فيه ويكون النعى عليه بالتناقض ومخالفة القانون على غير أساس.

وحيث إن حاصل السبب الخامس هو الخطأ في تطبيق القانون وفي بيان ذلك يقول الطاعن أنه مادام المطعون ضده بقدر اختار استبقاء المبيع فإنه كان يتعين بمقتضى نص الفقرة الثانية من المادة ٤٤٤ من القانون المدني أن يقتصر التعويض المقضى به على الفرق بين ما يساويه المبيع بسبب الشروخ وقت المعاينة وما دفع من الثمن وإذا أضاف الحكم المطعون فيه إلى هذا القدر من التعويض تكاليف لحام الشروخ ومقدارها سبعون جنيها ومصاريف شحن الماكينة وتركيبها وإنشاء المأوى ومقدارها مائة وثلاثون جنيها فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

ومن حيث إن هذا النعى صحيح إذ أنه وفقا لحكم المادة ٤٤٤ من القانون المدني إذا اختار المشتري استبقاء المبيع فإنه لا يكون له إلا أن يطالب البائع بالفرق بين قيمة المبيع سليما وقيمه معيبة وبمصرفات دعوى الضمان إذا اضطره البائع إليها وبوجه عام ما لحقه من خسارة وما فاتته من كسب بسبب العيب . وإذا قدر الحكم المطعون فيه أخذا بتقرير الخبير الفرق بين قيمة الماكينة سليمة وقيمتها معيبة بمقدار ٥٠٪ من ثمنها أى ما يعادل ٤٧٠ ج وكانت مصاريف النقل والتركيب وتكاليف اللحام مما يخرج عن نطاق التعويض الجائز القضاء به للمطعون ضده بسبب الشروخ التى وجدت بالماكينة مادام أنه قد اختار استبقائها لأن مصاريف النقل والتركيب وإنشاء المأوى لا تعتبر خسارة لحقته إذ هي لازمة

لإستعمال المالكينة التي استبقاها كما أنه لا محل للقضاء بمصاريف إصلاح الشروخ بعد القضاء بتعويض ما نقص في قيمة المالكينة بسببها ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه فيما قضى به من زيادة على مبلغ ٤٧٠ ج مخطئا في القانون بما يستوجب نقضه نقضا جزئيا في هذا الخصوص .

جلسة ٣١ من يناير سنة ١٩٦٧

برئاسة السيد المستشار الدكتور عبد السلام بلع نائب رئيس المحكمة وبحضور السادة المستشارين :
أحمد حسن هيكل ، ومحمد صادق الرشيدى ، والسيد عبد المنعم الصراف ، وعثمان زكريا .

(٤١)

الطعن رقم ١٥٧ لسنة ٣٣ القضائية :

(١) حكم . "تسبيب الحكم الاستثنائي" . استئناف . نقض . "أسباب الطعن" .

أخذ محكمة الاستئناف بما لا يتعارض مع أسبابها من أسباب الحكم الابتدائي .
أثره . عدم اعتبار أسباب الحكم الابتدائي — التي تباير المنحى الذي نحتت محكمة
الاستئناف — من أسباب الحكم الاستثنائي . عدم جواز توجيه الطعن بالنقض إليها .

(ب) إثبات . "إجراءات الإثبات" . "الطعن بالتزوير" . تزوير .

الحكم بقبول بعض شواهد التزوير والأمر بتحقيقها دون البعض . مؤداه . إرجاء
الفصل — إلى ما بعد انتهاء التحقيق — في موضوع الإدعاء بالتزوير على أساس
جميع الشواهد .

(ج) إثبات . "طرق الإثبات" . "القرائن القضائية" . محكمة الموضوع .
"سلطتها في تقدير الدليل" . نقض . "أسباب الطعن" . "أسباب
موضوعية" .

تأسيس الحكم على جملة قرائن متساندة . عدم جواز المجادلة في إحداها بدعوى
عدم كفايتها .

(د) حكم . "تسبيب الحكم" . "القصور في التسبيب" . "ما لا يعد
قصورا" . تزوير .

الحكم بالتزوير . عدم لزوم تصديده لطريقة المحو في الورقة وشخص مرتكب
التزوير .

(هـ) محكمة الموضوع . "سلطتها في الإحالة للتحقيق" . إثبات .

حق محكمة الموضوع في عدم الإحالة للتحقيق اكتفاء بالثابت في أوراق الدعوى .

١ - متى كانت محكمة الاستئناف قد نحت منحى آخر يغير ما ذهبت إليه محكمة أول درجة ، ولم تأخذ من أسباب الحكم الابتدائي إلا بما لا يتعارض منها مع أسباب حكمها ، فإن الأسباب الواردة بالحكم الابتدائي في هذا الخصوص لا تعتبر من أسباب الحكم الاستئنافي المطعون فيه ، ويكون ما أثاره الطاعن في أسباب الطعن بالنقض متعلقا بها إنما ينصب على الحكم الابتدائي ولا يصادف محلا في قضاء الحكم المطعون فيه .

٢ - حكم محكمة الموضوع بقبول شاهدين من شواهد التزوير ، وبندب قسم أبحاث التزييف والتزوير لتحقيقهما دون باقي الشواهد ، مؤداه - على ما جرى به قضاء محكمة النقض - إرجاء الفصل في موضوع الإدعاء بالتزوير إلى ما بعد انتهاء تحقيق صحة الورقة على أساس جميع الشواهد القائمة في الدعوى والتي ساقها الطاعن بالتزوير باعتبارها من القرائن المؤيدة لمدعاه وعلى أساس ما يستجد نتيجة للتحقيق .

٣ - متى كانت القرائن التي أوردها الحكم قرائن متساندة يكمل بعضها البعض وتؤدي في مجموعها إلى النتيجة التي انتهى إليها ، فإنه لا يجوز للطاعن المجادلة في إحدى هذه القرائن بدعوى عدم كفايتها .

٤ - الحكم القائم على أسباب كافية لحمل قضائه بتزوير الورقة لا يعيبه عدم تصديده لبيان طريقة المحو فيها أو تعيين شخص مرتكب التزوير .

٥ - لا خطأ من الحكم إن هو اكتفى بما وجد بأوراق الدعوى واستغنى بذلك عن استعمال الرخصة المخولة له بالإحالة إلى التحقيق .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمراجعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تتحصل فى أن المطعون عليها الأولى أقامت الدعوى رقم ٤٩٧ سنة ١٩٥٣ كلى المنصورة ضد الطاعنين طلبت فيها الحكم بإلزام الطاعنين الأول والثانى بضمان وتضامن الطاعن الثالث بأن يدفعوا لها مبلغ ٤١٣٦ ج عدلته إلى ٥٦١٠ ج وبتمتيت الجز التحفظى الموقع ضدهم فى ١٥/٩/١٩٥٢ — وقالت بيانا للدعوى أنه بموجب عقد مؤرخ ١٥/٩/١٩٥١ استأجر منها الطاعنان الأول والثانى بضمان الطاعن الثالث ١٨٨ ف و ١ س أطيانا زراعية لمدة سنتين نهايتهما آخر سبتمبر سنة ١٩٥٣ بأجرة سنوية مقدارها ٤١٣٦ ج تعهد المستأجران بسدادها فى أول أكتوبر من كل سنة وبدفع ضعف الأجرة من الأطيان التى تزرع قطنا أكثر من القدر المصرح به . ونظرا لقيام المستأجرين بزراعة القطن فى مساحة قدرها ١٢٧ ف بزيادة ٦٧ ف حسبما جاء بتقرير الخبير فى دعوى إثبات الحالة رقم ١٠٦٦ سنة ١٩٥٢ مدنى شربين ، فقد أقامت دعواها بالمبلغ المطالب به ويمثل أجرة الأطيان عن السنة الأولى والأجرة المضاعفة عن المساحة الزائدة فى زراعة القطن — دفع الطاعنون الدعوى ببراءة ذمتهم استنادا إلى أنه قد دون فى حاشية بالصفحة الرابعة من نسخة عقد الإيجار التى تحت يدهم مخالصة عن الأجرة مؤرخة ٣٠/١٠/١٩٥٢ وقررت المطعون عليها الأولى بالطعن بالتزوير فى عبارة أربعة آلاف جنيه الدالة على قيمة المخالصة وفى تاريخها — ومحكمة أول درجة قضت فى ١٨/٤/١٩٥٤ بنسب قسم أبحاث التزييف والتزوير بمصلحة الطب الشرعى لفحص المخالصة وبيان ما إذا كان المبلغ الثابت بها أصلا مائتا جنيه ثم كشط وكتب بدله مبلغ أربعة آلاف جنيه وما إذا كانت عبارة أربعة آلاف جنيه هى بخط محرر باقى عبارات المخالصة . وقدم قسم الأبحاث تقريرا انتهى فيه إلى أنه كان مكتوبا

في الموضوعين المحرر بها عبارة أربعة آلاف في المخالصة كتابة أصلية أخرى بحيث
 كما ويا ولا يمكن الاستدلال عليها ، وإلى أنه لا يمكن بيان ما إذا كان كاتب
 عبارة أربعة آلاف هو الكاتب لباقي عبارات المخالصة . وفي ١٩٥٥/٦/٥ قرر
 المطعون عليه الثاني بالطعن بالتزوير في العبارة ذاتها بعد أن أدخله الطاعنون
 خصما في الدعوى باعتباره الكاتب للمخالصة . وفي ١٩٥٥/١٠/٩ قضت المحكمة
 بإعادة المأمورية إلى قسم أبحاث التزييف والتزوير لبيان ما إذا كانت عبارة
 أربعة آلاف جنيه هي بخط المطعون عليه الثاني ، وقدم خبير القسم تقريرا انتهى
 فيه إلى أن هذه العبارة تتفق مع خط المطعون عليه المذكور بورقة الاستكتاب .
 وقدمت المطعون عليها الأولى تقريرا لخبير استشاري جاء فيه أن عبارة أربعة
 آلاف جنيه مزورة ومكتوبة بغير اليد التي كتبت باقي عبارات المخالصة —
 وفي ١٩٥٩/١٢/٢٠ قضت المحكمة برد وبطلان المخالصة المؤرخة ١٩٥٢/١٠/٣٠
 والمحررة في الصحيفة الرابعة من عقد الإيجار المؤرخ ١٩٥١/٩/٥ وبتوجيه
 اليمين المتممة إلى المطعون عليها الأولى بأنها لم تستلم من الطاعنين سوى مبلغ ٢٠٠ ج.
 وبعد تنفيذ الحكم بحلف اليمين قضت المحكمة في ١٩٦٠/٢/٢٨ بإلزام الطاعنين
 بأن يدفعوا للمطعون عليها الأولى مبلغ ٣٨٧١ ج . استأنف الطاعنون هذا الحكم
 بالاستئناف رقم ٩٥ سنة ١٢ ق المنصورة ، ومحكمة الاستئناف قضت
 في ١٩٦١/١١/١٢ بنسب خبير بقسم أبحاث التزييف والتزوير ، وبعد أن قدم
 خبير القسم تقريره بما يتفق مع رأيه السابق ، قضت المحكمة في ١٩٦٣/٢/٥
 بتأييد الحكم المستأنف فيما قضى به من رد وبطلان المخالصة المؤرخة ١٩٥٢/١٠/٣٠
 وبتعديله بالنسبة للمبلغ المقضى به على الطاعنين وقصره على مبلغ ٣٨٠٠ ج —
 طعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة تبن أيدت فيهما
 الرأي برفض الطعن ، وبالحلقة المحددة لنظره أصرت النيابة على رأيها .

وحيث إن الطعن بنى على سببين حاصل أولهما أن الحكم المطعون فيه خالف
 القانون بتأييده الحكم الابتدائي الذي اعتمد في قضائه برد وبطلان المخالصة
 المؤرخة ١٩٥٢/١٠/٣٠ على تقرير الخبير الاستشاري ، ذلك أنه بالرغم من اختلاف
 هذا التقرير مع تقرير قسم أبحاث التزييف بمصلحة الطب الشرعي في بيان طريقة
 نحو الكتابة الأصلية من هذه المخالصة وفي أن المطعون عليه الثاني هو الذي كتب

فوقها عبارة أربعة آلاف جنيه ، فإن الحكم لم يبحث طريقة المحو مع أهمية ذلك في ترجيح أحد التقريرين على الآخر لأن المحو الكيماوي يختلف عن المحو الصناعي في استقرار الكتابة التي تحرر على الورقة في موضع المحو . وأضاف الطاعنون أن الحكم تعرض لتزوير تاريخ المخالصة في رقم السنة بالرغم من أن المحكمة قد اعتبرت هذا الشاهد غير متج ولم تطلب من الخبير تحقيقه .

وحيث إن هذا النعي مردود ذلك أن الثابت بالحكم المطعون فيه أنه بعد أن عرض لاختلاف تقرير الخبير بمصلحة الطب الشرعي مع تقرير الخبير الاستشاري في بيان طريقة محو الكتابة الأصلية وفي أن المطعون عليه الثاني هو الذي كتب فوقها عبارة أربعة آلاف جنيه أقام قضاءه برد وبطلان المخالصة على ما قرره من "أنه ظاهر للعين المجردة عند الاطلاع على السند المطعون فيه صحة ما جاء بتقارير الخبراء في الدعوى من أن كلمتي (أربعة آلاف) في السطرين الأول والثاني من السند قد حشرتا في حيز ضيق لم يكن مخصصا لهما وأن هناك محو ظاهر في مكان كتابتهما لا يوجد نظيره في باقي بيانات السند إلا في تاريخ السنة التي حرر فيها وهذا يكفي لاقتناع المحكمة بأن هاتين الكلمتين مزورتان" — وقال في موضع آخر "إن المحكمة لا ترى بعد اقتناعها بتزوير قيمة هذا السند وتاريخ تحريره الكشف عن قام بهذا التزوير وهل هو أحد المستأنفين (الطاعنين) أم محرر السند أم شخص مجهول" — ولما كان يبين من هذا الذي قرره الحكم أن محكمة الاستئناف كوت عقيدتها بتزوير المخالصة بصفة أساسية على ما ثبت بتقارير الخبراء جميعا وما شهدته هي في المخالصة نتيجة الفحص الذي أجرته بنفسها في حدود السلطة المقررة لها قانونا من محو للكتابة الأصلية في موضعين حشرت فيهما كتابة القيمة الواردة بها ومن تغيير في تاريخ تحرير المخالصة ، وإذا استبعدت محكمة الاستئناف من تقديرها اختلاف تقرير الخبير الاستشاري مع تقرير قسم الأبحاث في طريقة المحو . وفي خط الكاتب لعبارة قيمة المخالصة ولم تقول على هذا الخلاف ونحت منعي آخر يغاير ما ذهبت إليه محكمة أول درجة في ترجيحها تقرير الخبير الاستشاري على تقرير قسم الأبحاث ولم تأخذ من أسباب الحكم الابتدائي إلا بما لا يتعارض منها مع أسباب حكمها ، فإن الأسباب الواردة بالحكم الابتدائي في خصوص الترجيح لا تعتبر من أسباب الحكم المطعون فيه

ويكون ما أثاره الطاعنون في سبب النعي متعلقا بها إنما ينصب على الحكم الابتدائي ولا يصادف محلا في قضاء الحكم المطعون فيه — لما كان ذلك وكانت محكمة الموضوع قد قضت بقبول الشاهدين الأول والثالث من شواهد التزوير وهما المتعلقان بعبارة أربعة آلاف جنيه الواردة بالمخالصة وبندب قسم الأبحاث لتحقيقهما دون باقي الشواهد ومنها شاهد التزوير المتعلق بتغيير تاريخ المخالصة، وكان مؤدى ذلك — على ما جرى به قضاء هذه المحكمة — إرجاء الفصل في موضوع الادعاء بالتزوير إلى ما بعد انتهاء تحقيق صحة الورقة على أساس جميع الشواهد القائمة في الدعوى والتي ساقها الطاعن بالتزوير باعتبارها من القرائن المؤيدة لمدعاه وعلى أساس ما يستجد نتيجة للتحقيق ، وإذ يبين من الحكم المطعون فيه أنه أثبت حصول تغيير في تاريخ المخالصة استنادا إلى تقارير الخبراء ومشاهدة المحكمة بنفسها للمخالصة واتخذ من ثبوت هذا التاريخ دليلا يعزز باقي الأدلة التي ساقها على إثبات تزوير المخالصة ، فإن الحكم لا يكون قد خالف القانون ، ولما كان ما تقدم فإن النعي في جميع ما تضمنه هذا السبب يكون على غير أساس .

وحيث إن السبب الثاني يتحصل في النعي على الحكم المطعون فيه بمخالفة القانون والقصور في التسبيب ومخالفة الثابت في الأوراق — ويقول الطاعنون في بيان ذلك أن الحكم اعتمد في قضائه برد وبطلان المخالصة على ما قرره نقلا عن تقارير الخبراء من أن عبارة أربعة آلاف جنيه قد حشرت في حيز ضيق لم يكن مخصصا لها مع أنه لم يرد بهذه التقارير شيء من ذلك . كما اعتمد الحكم في قضائه على أن مجرد المحو ثم الكتابة بالسند تجعله مزورا وهذا الاستدلال غير سائغ لاحتمال وقوع التغيير باتفاق الطرفين أو أن يكون محو السند قد أخطأ ثم أعاد الكتابة . وقد أغفل الحكم بحث طريقة المحو وترجيح حصوله بمسادة كياوية أم بمسحط . كما أن الحكم لم يحدد موقف الطاعن الثاني كاتب المخالصة واقترض اتفاق الطاعنين معه على تزويرها مع أنه وكيل المطعون عليها الأولى وقد طعن في المخالصة بالتزوير . هذا إلى أن الحكم أخطأ في استبعاد المبالغ التي صرفها الطاعنون في إصلاح الوابور الذي أجرته لهم المطعون عليها الأولى نخلو مستنداتهم من الإذن لهم بذلك مع أن هذا الإذن متعلق بوقائع مادية لا ضرورة فيها للكتابة وثبت بالإحالة إلى التحقيق .

وحيث إن هذا النعى غير صحيح — ذلك أن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه برد و بطلان المخالصة على ما ثبت لديه من حصول محو وتغيير وتحشير في موضعين كتبت فيهما قيمة المخالصة ومقدارها أربعة آلاف جنيه ، وعلى حصول تغيير في تاريخ المخالصة وذلك على ما سلف بيانه في الرد على السبب الأول . ولما كان الحكم قد استند إلى تقارير الخبراء في إثبات أنه كان مثبتا في الموضعين المكتوب فيهما بالمخالصة عبارة أربعة آلاف جنيه كتابة أصلية بحيث وكتبت محلها العبارة المطعون فيها بالتزوير ، كما استند إلى ما تكشف للحكمة نفسها عند اطلاعها على الورقة من أن تحشيرا قد وقع عند الكتابة في الموضعين المشار إليهما ، فإن الحكم لا يكون قد نقل ما أورده عن التحشير من تقارير الخبراء ولا يكون بالتالي قد خالف الثابت بالأوراق . ولما كان الحكم المطعون فيه قد أخذ بما قرره الحكم الابتدائي في أسبابه بصدد تحرير المخالصة على سند الإيجار من "أن المحكمة لا ترى في تعليل المدعى عليهم (الطاعنين) لوقوع التزوير بدون علمهم ما يتماشى مع العقل أو الواقع إذ لا يعقل أن يسلم المستأجر سنده في الإيجار إلى المدعية (المطعون عليها الأولى) ويتركه تحت يدها من تاريخ شراء بذرة القطن — كما يزعم — إلى تاريخ استلامه للعقد أى لمدة تسعة شهور تقريبا خاصة وأن العقد هو سنده في وضع يده على الأرض ويتضمن الاتفاق على تأجير الأرض لمدة سنتين زيادة على ذلك فإنهم لم يبرروا تمسكهم بتحرير المخالصة على عقد الإيجار وكيف كان يعلم عزت على فرحات (المطعون عليه الثانى) بأنهم سيتمسكون بهذا الطلب ... وأن المبلغ الذى سيدفع هو ٤٠٠٠ ج حتى تحرير المخالصة مقدما متضمنة استلامه هذا المبلغ مضافا إليه مبلغ الـ ٦٥ ج الذى خصم مقابل تقطيع الحطب ، كما أنهم لم يبرروا أيضا سبب عدم تحرير إيصال مستقل بهذا المبلغ ، فضلا عن ذلك فإنهم لم يبرروا عدم مطالبتهم بالتنازل عن الحجز الذى توقع في ١٦/٩/١٩٥٢ أى قبل السداد" — واتخذ الحكم الابتدائي فوق ذلك من البيان المتعلق بتاريخ المخالصة سندا لقضائه بقوله في أسبابه التى أحال إليها الحكم المطعون فيه أنه "تاريخ معاصر لتاريخ تقطيع الحطب عقب استلام الأرض أى في شهر أكتوبر سنة ١٩٥١ ويؤيد هذا النظر أنه ثابت للعين المجردة أن المخالصة مؤرخة ٣٠/١٠/١٩٥١ وأن رقم الآحاد تغير من "١" إلى "٢" وأنه في هذا التاريخ يكون حطب القطن قد تم تقطيعه ولذلك لم يحور المدعى عليهم (الطاعنون) إيصالا

مستقلاً بمصارييف تقطيع الخطب وإنما اكتفوا بالتأشير بذلك على هامش الإيجار" — وكان مفاد ذلك أن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه برد وبطلان المخالصة استناداً إلى تقارير الخبراء والفحص الذي أجرته محكمة الموضوع بنفسها وإلى القرائن التي استنبطتها من الوقائع الثابتة في الدعوى بأن استخلص من ذلك كله — في حدود سلطته التقديرية — أن المخالصة لم تصدر من المطعون عليها الأولى بالقيمة الواردة فيها وأن هذه القيمة إنما حررت بعد محو الكتابة الأصلية في تاريخ لاحق لتاريخ المخالصة الذي تغير من ١٩٥١/١٠/٣٠ إلى ١٩٥٢/١٠/٣٠. لما كان ذلك وكانت هذه القرائن التي أوردتها الحكم قرائن متسلسلة يكمل بعضها البعض وتؤدي في مجموعها إلى النتيجة التي انتهى إليها ، فإنه لا يجوز للطاعنين المجادلة في إحدى هذه القرائن — وهي القرينة المستمدة من الكتابة بعد المحو — بدعوى عدم كفايتها لإثبات التزوير . وإذا أورد الحكم الأسباب الكافية لحمل قضائه بتزوير المخالصة فلا يعيبه بعد ذلك عدم تصديده لبيان طريقة المحو أو لتعيين شخص مرتكب التزوير وتحديد موقف المطعون عليه الثاني كاتب المخالصة من هذا التزوير — ولا محل لرمي الحكم بالتناقض في خصوص أقوال هذا المطعون عليه ما دام أن الحكم لم يتخذ منها دليلاً على حصول التزوير . أما ما أثير بالنسبة لمصارييف إصلاح آلة الري فإنه لما كان الطاعنون قد استدلوا عليها بفواتير المشتريات ، وكان الحكم المطعون فيه قد رفض الأخذ بها لخلوها من الإذن لم بصرفها ولأنها لا تدل على صرفها لمصلحة المطعون عليها الأولى ولحسابها فإنه لا خطأ من الحكم إن هو اكتفى بذلك لرفض احتسابها وقد وجد بأوراق الدعوى ما يغني عن استعمال الرخصة المخولة له بالإحالة إلى التحقيق — لما كان ما تقدم فإن النعي بهذا السبب يكون على غير أساس ،

جلسة ٣١ من يناير سنة ١٩٦٧

برئاسة السيد المستشار الدكتور عبد السلام بلع قاتب رئيس المحكمة، وبحضور السادة المستشارين :
طرس زطلول ، وأحمد حسن هيكل ، والسيد عبد المنعم الصراف ، وثمان زكريا .

(٤٢)

الطعن رقم ١٦١ لسنة ٣٣ القضائية :

(١) بيع . ” دعوى صحة التعاقد “ . ملكية .

دعوى صحة ونفاذ عقد البيع . اعتبارها دعوى استحقاق مآلا . وجوب بحث
ما عسى أن يثار من منازعات بشأن ملكية البائع للبيع عند الفصل فيها .

(ب) ملكية . ” أسباب كسب الملكية “ . ” إثباتها “ . إثبات .

البيانات المساحية . عدم اعتبارها بذاتها دليلا على ثبوت الملكية أو نفيها .

١ — دعوى صحة ونفاذ عقد البيع هي دعوى استحقاق مآلا للقدر المبيع ،
يقصد بها — على ما جرى به قضاء محكمة النقض — تنفيذ التزامات البائع
التي من شأنها نقل ملكية المبيع إلى المشتري تنفيذا عينيا والحصول على حكم
يقوم تسجيله مقام تسجيل العقد في نقل الملكية ويتعين عند الفصل فيها
بحث ما عسى أن يثار من منازعات بشأن ملكية البائع للبيع كله أو بعضه .

٢ — البيانات المساحية لا تنهض بذاتها دليلا على ثبوت الملكية أو نفيها ،
ويتعين للاعتداد بها أن تكون قائمة على أسس يقرها القانون .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تحصل
في أن المطعون ضده الأول أقام الدعوى رقم ١٣١ سنة ٥٥ مدنى كلى طنطا

ضد الطاعن بطلب الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع المؤرخ ٦ نوفمبر سنة ١٩٥١ بالنسبة إلى ط ٢ و ١٨ س من القدر المبيع نظير ثمن قدره ٨١٧ ج و ٢٠٠ م مع التسليم وإلزام الطاعن بأن يدفع له مبلغ ٥٠٠ ج. وقال شرحا لدعواه أنه اشترى من الطاعن بموجب العقد المذكور قطعة أرض مساحتها ٩٢٠ مترا مربعا كائنة بحوض الحلقة الحديدية نمرة ١١ قطعة رقم ٤٠٩ بزماء طنطا بسعر المتر ١٧٠ قرشا ودفع من الثمن ٣٠٠ ج عند التعاقد و ٨٠٠ ج في ١٧/١٢/١٩٥١ وتعهد بدفع الباقي عند التوقيع على العقد النهائي. وإذ لم ينفذ البائع — الطاعن — التزاماته بإعداد المستندات اللازمة لإشهار العقد، وتبين بسبب تعديلات طرأت على البيانات المساحية أن مسطح القطعة المباعة ط ٢ و ١٨ س أي ٤٨١/٢٨ مترا مربعا فقط يبلغ ثمنها وفقا للسعر المتفق عليه ٨١٧ ج و ٧٠٠ م، فإنه يحق له أن يطلب صحة ونفاذ عقد البيع بالنسبة لهذا القدر الثابت وجوده بالطبيعة وأن يسترد مبلغ ٢٨٢ ج و ٣٠٠ م قيمة الفرق بين مادفعه وقدره ١١٠٠ ج و ثمن ما وجد فعلا على الطبيعة من القدر المبيع بالإضافة إلى مبلغ ٢١٨ ج يمثل قيمة ما يستحق من تعويض نتيجة عدم انتفاعه بالمبيع فيكون المجموع ٥٠٠ ج، وهو المبلغ المطالب به. وطلب الطاعن رفض الدعوى واستند إلى أنه يملك جميع القدر الثابت بعقد البيع الصادر منه وأن البيانات المساحية التي يتمسك بها المطعون ضده الأول لا حجية لها قبله في تحديد حقيقة مساحة القدر المبيع. ومحكمة الدرجة الأولى قضت بتاريخ ٩ مايو سنة ١٩٥٦ بنسب خبير لتحقيق مساحة الأرض المباعة وبيان ما بها من عجز وقيمتها إن كان والتمن الواجب دفعه. وبعد أن قدم الخبير تقريره اختصم الطاعن باقي المطعون ضدهم وطلب الحكم عليهم بما عسى أن يحكم ضدهم وقدم للمحكمة تقريرا استشاريا، وقضت المحكمة بجلسته ١٠ ديسمبر سنة ١٩٥٨ بنسب خبير آخر لتحقيق العجز إن كان وبيان ما إذا كان التعديل الذي أجرته مصلحة المساحة هو تعديل لخطأ مادي على الأوراق أم تعديل فعلي في ماديات طبيعة موقع الأرض وسبب ذلك وقدم هذا الخبير الأخير تقريره وانتهى فيه إلى أن القدر الذي يملكه الطاعن مما باعه هو ٤٨١/٢٨ مترا مربعا أي ط ٢ و ١٨ س فقط وأن المشتري — المطعون ضده الأول — لم يضع يده على المبيع ويستحق بسبب ذلك تعويضا قدره ٢٢٨٤ ج. وعدل المطعون ضده الأول طلباته وفقا لما انتهى إليه الخبير. وبتاريخ ٦ فبراير سنة ١٩٦٢ قضت المحكمة بصحة

ونفاذ عقد البيع المؤرخ ١٩٥١/١١/١ بالنسبة للقدر البالغ مسطحة ٢ ط و ٨ من الموضع بالعريضة وتقرير الخبير الأخير لقاء ثمن قدره ٨١٨ ج و ٧٠٠ م وإلزام الطاعن بأن يدفع للطعون ضده الأول مبلغ ٨٣١ ج و ٣٠٠ م منه مبلغ ٢٨١ ج و ٣٠٠ م يمثل فرق الثمن الواجب رده والباقي وقدره ٥٥٠ ج تعويضا للطعون ضده عما لحقه من ضرر بسبب عدم تسلمه القدر المبيع بأكمله، وقضت المحكمة في دعوى الضمان برفضها. استأنف الطاعن هذا الحكم وقيد استئنافه برقم ١٧٤ سنة ١٢ ق استئناف طنطا ومحكمة الاستئناف قضت بتاريخ ١١ فبراير سنة ١٩٦٣ بتأييد الحكم المستأنف. طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرتين أبدت فيهما الرأي بنقض الحكم وباجلسة المحددة لنظر الطعن ألزمت النيابة رأيها .

وحيث إن مما ينهض الطاعن بالسبب الأول على الحكم المطعون فيه القصور في التسيب ، وفي بيان ذلك يقول أنه تمسك في دفاعه الذي أبداه أمام محكمة أول درجة وردده أمام محكمة الاستئناف ردا على تقرير الخبير الثاني بأن ما انتهى إليه هذا الخبير لا يمثل الحقيقة التي سبق له أن قالها في تقريره ، إذ أنه بعد أن قرر أن الطاعن كان يملك جميع القدر الذي تشمله القطعة الميينة بعقد البيع حاد ونفى ملكية الطاعن بلحظه من المبيع معتمدا في ذلك على ما اطلع عليه من بيانات مساحية وتعديلات أدخلت عليها بغير أن يتحرى عن الأسانيد التي بنيت عليها هذه التعديلات وأثرها القانوني على ملكية الطاعن ، كما نفى الخبير ملكية الطاعن بلحظه آخر من القدر المبيع قولا منه بأن أشخاصا آخرين وضعوا اليد على بعضه وأقاموا مبان على البعض الآخر منه دون أن يبحث ماهية وضع يدهم ولا سبب إقامة المباني وما إذا كان قد ترتب على ذلك انتقاص فيما يملكه الطاعن بالقدر المبيع ، غير أن الحكم المطعون فيه أغفل مناقشة هذا الدفاع والرد عليه ولم يلتفت إلى مستندات الطاعن المؤيدة له والتي أشار إليها تقرير الخبير الاستشاري المقدم منه ، واستند الحكم في قضائه بأن الطاعن لا يملك في القدر المبيع سوى ٢ ط و ١٨ س إلى ما تضمنه تقرير الخبير المشار إليه الذي لم يعتمد فيما انتهى إليه إلا على بيانات مساحية غير واضحة ولا تنهض بذاتها حجة على الطاعن للوقوف على حقيقة ما يملكه في القدر المبيع .

وحيث إن هذا النعى في محله ذلك أنه لما كانت دعوى صحة ونفاذ عقد البيع هي دعوى استحقاق مآلا للقدر المبيع ، يقصد بها — على ما جرى به قضاء هذه المحكمة — تنفيذ التزامات البائع التي من شأنها نقل ملكية المبيع إلى المشتري تنفيذا عينيا والحصول على حكم يقوم تسجيله مقام تسجيل العقد في نقل الملكية ، فإنه يتعين عند الفصل فيها بحث ما عسى أن يثار من منازعات بشأن ملكية البائع للبيع كله أو بعضه . ولما كان النابت من تقارير الحكم الابتدائي والحكم المطعون فيه الذي أيده وأحال إلى أسبابه أن المطعون ضده الأول اشترى من الطاعن ٩٢٠ مترا مربعا موضحة بعقد البيع المؤرخ ٦ نوفمبر سنة ١٩٥١ ، وأنه لما رفع دعواه بصحة هذا التعاقد اقتصر على جزء من القدر المبيع مساحته ٣ ط و ١٨ سهما تعادل ٤٨١,٢٨ مترا مربعا فقط واستبعد الباقي بحجة أنه تبين له أن البائع غير مالك له ، وكان يبين من الأوراق أن الطاعن تمسك أمام محكمة أول درجة ولدى نظر الدعوى أمام محكمة الاستئناف بدفاع مبناه أنه يملك جميع ما باعه وأن ما قامت به مصلحة المساحة من تعديل في البيانات المساحية لا يعد حجة عليه ولا يؤثر في ملكيته وأن مجرد قيام الغير بالبناء في جزء من ملكه لا ينتقص منه ما دام لم يرقم الدليل على أن هذا الغير قد تملك هذا القدر ، واستدل الطاعن على دفاعه بالمستندات التي أشار إليها تقرير الخبير الاستشاري المقدم منه والتي لم يحمدها الخبير المتدب من محكمة أول درجة . وإذ لا تنهض البيانات المساحية دليلا بذاتها على ثبوت الملكية أو نفيها ويتعين للاعتداد بها أن تكون قائمة على أسس يقرها القانون ، وكان الثابت من أسباب الحكم المطعون فيه أنه اعتمد فيما قضى به على البيانات المساحية أخذا بتقرير الخبير دون أن يبحث ما إذا كانت هذه البيانات وما طرأ عليها من تعديلات تقوم على أسس سليمة تنال من ملكية الطاعن وأنه أخذ بما قرره الخبير من أن بناء أقامه الغير على جزء من العقار المبيع دون أن يتحوى سبب ذلك وأثره على ملكية الطاعن لهذا الجزء — لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه لم يواجه دفاع الطاعن ولم يبحثه للوقوف على حقيقة ما يملكه في القدر المبيع وهو دفاع من شأنه لو صح أن يغير به وجه الرأي في الدعوى ، فإن الحكم يكون مشوبا بالقصور بما يستوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث باقي أسباب الطعن .

جلسة ٣١ من يناير سنة ١٩٦٧

برئاسة السيد المستشار الدكتور عبد السلام بلبح نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة
المستشارين : أحمد حسن هيكل ، ومحمد صادق الرشيدى ، وأمين فتح الله ، وعثمان زكريا .

(٤٣)

الطعن رقم ٢٥٧ لسنة ٣٣ القضائية :

(١) حكم . ” الطعن في الحكم ” . ” الخصوم في الطعن .
نقض .

الطعن بطريق النقض . عدم قبوله إلا من خصم نازع خصمه — أو نازعه
خصمه — في الطلبات ولم يتخل عن المنازعة حتى صدور الحكم .

(ب) محكمة الموضوع . ” سلطتها في الأخذ بتقرير الخبير ” . إثبات .
” الخبرة ” . حكم . ” تسبيب الحكم ” . ” ما يعد قصورا ” .

محكمة الموضوع . سلطتها في الأخذ بتقرير الخبير الاستشارى دون الخبير
المتدب في الدعوى . وجوب إقامة حكمها في ذلك على ما يردى عقلا
إلى النتيجة .

١ — لا يكفي لقبول الطعن في الأحكام بطريق النقض أن يكون الطاعن طرفا
في الخصومة أمام المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه ، بل يجب أيضا —
وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض — أن يكون قد نازع خصمه أمامها في مزاعمه
وطلباته أو نازعه خصمه في مزاعمه هو وطلباته ، وبقى على هذه المنازعة
مع خصمه ولم يتخل عنها حتى صدر الحكم المطعون فيه (١) .

(١) راجع نقض ١٦ نوفمبر سنة ١٩٦٥ . الطعن ٤٢٤ لسنة ٣١ ق بمجموعة المكتب الفنى

٢ — إنه وإن كانت محكمة الموضوع غير ملزمة برأى الخبير الذى ندبته لإثبات حقيقة الحال فى الورقة المطعون عليها بالتزوير، ولئن كان لها أن تأخذ — بما لها من سلطة فى تقدير الأدلة — بتقرير الخبير الإستشارى الذى تطمئن إليه دون أن تناقش تقرير الخبير المتدب فى رأيه المخالف له، إلا أنه يجب عليها وهى تباشر هذه السلطة أن تسبب حكمها بإقامته على أدلة صحيحة من شأنها أن تؤدى عقلا إلى النتيجة التى إنتهت إليها .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تتحصل فى أن المطعون عليه أقام ضد الطاعنة الأولى الدعوى رقم ١٠٩ سنة ١٩٦٠ مدنى كلى بنها طلب فيها الحكم بصحة ونفاذ العقد المؤرخ ٢٩/١٠/١٩٥٣ والذى يتضمن بيعها له ثلاثة أفدنة موصحة الحدود والمعالم بالصحيفة نظير ثمن مقداره ١٥٠٠ جنيه ، واستند إلى عقد بيع منسوب صدوره إلى الطاعنة الأولى نص فيه على قبضها للثمن . دفعت الطاعنة الأولى بتزوير العقد وقدم المطعون عليه إقرارا بصحة عقد البيع منسوب صدوره منها بتاريخ ٢٥/١١/١٩٥٨ ومذيلًا بتوقيع الطاعنين الثانية والثالث بصفتها شاهدين عليه وأدخل هذين الشاهدين فى الدعوى ليصدر الحكم فى مواجهتهما بصحة الإقرار . طعنت الطاعنة الأولى فى العقد وفى الإقرار بالتزوير . ومحكمة أول درجة قضت فى ٢٤/١٢/١٩٦٠ بنذب قسم أبحاث التزييف والتزوير بمصلحة الطب الشرعى لمضاهاة التوقيع المنسوب إلى الطاعنة الأولى بالعقد على توقيعها بالإقرار وبورقة الإستكتاب والأوراق التى قدمتها لتحقيق توقيعها على العقد وفحص الإقرار لبيان ما إذا كان قد حرر بعد محو عبارات أخرى منه . وقدم الخبير تقريرًا إنتهى فيه إلى تزوير توقيع الطاعنة الأولى على العقد وتزوير توقيع الشاهدين فيه بطريق النقل بالكربون وإلى قطع الجزء العلوى من الإقرار وإضافة عبارات بوجهه استكملت بها عبارات الظاهر والتوقيعات المذيلة لها وإلى أن طريقة

توزيع المداد تشير إلى أن كتابة عبارات وجه الإقرار لاحقة لكتابة عبارات ظهره ، ومحكمة أول درجة قضت في ١٩٦١/١٢/٢ برد وبطلان العقد والإقرار ورفض الدعوى . استأنف المدعون عليه هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٧٣٧ سنة ٧٨ ق القاهرة وقدم تقرير خير إستشارى انتهى إلى صحة إمضاء الطاعنة الأولى على العقد وصحة الإقرار المؤرخ ١٩٥٨/١١/٢٥ وأن القطع الظاهر في الجزء العلوى منه عبث طارئ وقع بعد إيداعه ملف الدعوى . ومحكمة الاستئناف قضت في ١٩٦٣/٤/٣٠ — بعد مناقشة الطاعنين — بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الإدعاء بالتزوير وبصحة كل من العقد والإقرار وبصحة ونفاذ عقد البيع المؤيد بالإقرار . طعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرتين دفعت فيهما بعدم قبول الطعن من الطاعنين الثانية والثالث وأبدت فيهما رأى بنقض الحكم بالنسبة للطاعنة الأولى .

وحيث إن مبنى الدفع بعدم قبول الطعن المرفوع من الطاعنين الثانية والثالث أن الحكم المطعون فيه لم يقض ضدهما بشئ فلا يكون الطعن مقبولا منهما .

وحيث إن هذا الدفع في محله ذلك أنه لا يكفي لقبول الطعن في الأحكام بطريق النقض أن يكون الطاعن طرفا في الخصومة أمام المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه بل يجب أيضا — وعلى ما جرى به قضاء المحكمة — أن يكون قد نازع خصمه أمامها في مزاعمه وطلباته أو نازعه خصمه في مزاعمه هو وطلباته ، وبقي على هذه المنازعة مع خصمه ولم يتخل عنها حتى صدر الحكم المطعون فيه . وإذا أختصم الطاعنان الثانية والثالث في الدعوى الابتدائية باعتبارهما شاهدين على الإقرار المنسوب صدوره إلى الطاعنة الأولى ليصدر الحكم في مواجهتهما بصحته ، ولم توجه إليهما طلبات ولم يقدم دفاعا أو ينازعا في طلبات المطعون عليه ضد الطاعنة الأولى ولم يقض الحكم الابتدائي لصالحهما بشئ ، ولما استأنفه المطعون عليه ظلا على موقفهما السلبى أثناء نظر الاستئناف حتى صدر الحكم المطعون فيه لصالحه ضد الطاعنة الأولى دون أن يقضى ضدهما بشئ ، إذ كان ما تقدم فإن طعنهما في هذا الحكم بطريق النقض يكون غير مقبول .

وحيث إن الطعن بالنسبة للطاعنة الأولى استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن مما تنعاه الطاعنة الأولى على الحكم المطعون فيه القصور في التسييب ، وتقول في بيان ذلك أن الحكم أقام قضاءه بصحة عقد البيع المؤرخ ١٩٥٣/١٠/٢٩ على إثبات صحة الإقرار المؤرخ ١٩٥٨/١١/٢٥ واعتمد الحكم في ذلك على تقرير الخبير الاستشاري ولم يأخذ بما أثبتته قسم الأبحاث بالطب الشرعي في تقريره من أن التوقيع المنسوب إلى الطاعنة الأولى في العقد هو توقيع مزور بالمقارنة بتوقيعاتها على أوراق المضاهاة وأن التوقيع المنسوب إلى الشاهدين على العقد مزوران بطريق النقل بالكربون . وإذا استند الحكم في إطراح تقرير قسم الأبحاث إلى أن أوراق المضاهاة غير معاصرة لتاريخ العقد وأن تزوير توقيع الشاهدين غير مؤثر في صحة صدور التوقيع من الطاعنة فإن ذلك من الحكم استدلال لا يصلح ردا على هذا التقرير لأن تاريخ العقد كباقي عباراته محل طعن بالتزوير فلا يجوز الاعتماد عليه لاستبعاد أوراق المضاهاة التي وافق عليها المطعون عليه أمام المحكمة الابتدائية ولأن ثبوت تزوير توقيعى شاهدى العقد من شأنه أن يقرر صحة ما جاء بالتقرير من تزوير توقيع الطاعنة عليه ، هذا إلى أن الحكم انصرف عن بحث أدلة تزوير عقد البيع إلى بحث الإقرار الذى اتخذته أساسا لإثبات صحة العقد ، واعتمد في إثبات صحة الإقرار على تقرير الخبير الاستشاري ، في حين أن الثابت بتقرير قسم الأبحاث أن عبارات الإقرار المؤرخ ١٩٥٨/١١/٢٥ والتوقيعات المذيلة لها في ظهر الورقة كان يعلوها ويكملها عبارات أخرى على الجزء العلوى منها ثم فصل هذا الجزء واستكملت العبارات في الجزء السفلى بعبارات كتبت على الوجه الآخر للورقة لتكون الصفحة الأولى من الإقرار في وضعه الحالى وأن عبارات وجه الإقرار قد كتبت في وقت لاحق لكثابة ظهره بزمان كان كافيا للتأثير في صقل الورقة . ورغم أن تقرير الخبير الاستشاري يتفق مع هذا التقرير في حصول قطع بالجزء العلوى من ورقة الإقرار فإن الحكم اكتفى بالقول في هذا الخصوص بأن السطر الأول من ظهر هذه الورقة مشغول بعبارة ” تابع ما قبله “ وأن السطر الثانى ورد به كلمة ” البيع “ واستبدل الحكم بذلك على إقامة الارتباط بين ظهر الإقرار ووجهه . وهذا القول من الحكم لا يصلح ردا على التقرير المشار إليه فليس ما يمنع من شغل السطر الأول من الإقرار بعد حصول القطع وقد قرر الطاعنون أنه كانت فوق توقيعاتهم سطور غير مكتوبة . هذا وقد استبعد الحكم الأخذ بالتقرير بحجة

أن الخبير لم يقوم بتحليل فني يؤكد صحة قوله رغم أن الثابت فيه أن الخبير أورد أسانيد المادية والفنية المنظورة في ورقة الإقرار، كما أدخل الحكم في اعتباره أن الطاعنين الثانية والثالث لم يطعنا على الإقرار بالتزوير وفاته أنهما معترفان بتوقيعهما ولا مصلحة لهما في الطعن على عباراته التي تعني الطاعنة الأولى وحدها .

وحيث إن هذا النعى صحيح ذلك أن محكمة الموضوع وإن كانت غير ملزمة برأى الخبير الذي ندبته لإثبات حقيقة الحال في الورقة المطعون عليها بالتزوير، ولئن كان لها أن تأخذ - بما لها من سلطة تقدير الأدلة - بتقرير الخبير الاستشاري الذي تطعن إليه دون أن تناقش تقرير الخبير المتدب في رأيه المخالف له إلا أنه يجب عليها وهي تباشر هذه السلطة أن تسبب حكمها بإقامته على أدلة صحيحة من شأنها أن تؤدي عقلا إلى النتيجة التي انتهت إليها . ولما كان الثابت من الحكم المطعون فيه أنه وقد رأى الفصل في الطعن على الإقرار المؤرخ ١٩٥٨/١١/٢٥ قبل التعرض للطعن الموجه لعقد البيع المؤرخ ١٩٥٣/١٠/٢٩ المنسوب صدوره إلى الطاعنة الأولى، أقام قضاءه بصحة هذا الإقرار على ما حصله من خلوظه من نحو لكافة سابقة على كتابة العبارات الواردة فيه ومن اتصال هذه العبارات بعبارات وجه الإقرار ومن تسلسل التوقيعات على عبارات ظهر الإقرار في نهايتها مباشرة دون ترك أي فراغ . وإذ كان مجرد سلامة ظهر الإقرار من المحو لا يفيد صحة الإقرار إلا إذا ثبت أن عبارات ظهر الإقرار كتبت وقت كتابة عبارات الوجه الآخر منه مما يحقق الارتباط بين وجه الإقرار وظهوره، وكان مجرد الإشارة في ظهر الإقرار إلى أنه "تابع ما قبله" أو اشتماله على كلمة "البيع" في آخر السطر الثاني لا يدل في ذاته على أن عبارات الإقرار الواردة في ظهوره متصلة بعباراته الواردة في وجهه ولا يصلح ردا على ما جاء بتقرير خبير قسم الأبحاث بالطب الشرعي من تغيير في ورقة الإقرار بوجود قطع في الجزء العلوي منها . وإذ كان الحكم قد استند في إطراره ما قرره خبير قسم الأبحاث من كتابة عبارات وجه الإقرار في زمن لاحق لكتابة عبارات ظهوره إلى أنه لم يقوم بتحليل فني، وكان ما تطلبه الحكم من تحليل لا يصلح ردا على تقرير خبير قسم الأبحاث أو سببا لاستبعاد صحة ما استمده هذا الخبير من مناظرة طريقة توزيع المداد في عبارة وجه الإقرار وعبارة ظهوره بالنسبة لثنيات الورقة وما رتبته على ذلك

من عدم كتابتهما في زمن واحد . وإذا اتخذ الحكم من عدم طعن الطاعنين الثانية والثالث على هذا الإقرار دليلاً على صحته مع إنه لا يقبل منهما الطعن على إقرار لا يلزمهما بشيء وتقتصر حججته على الطاعنة الأولى ، فإن الحكم في قضائه بصحة الإقرار يكون قد استند إلى أدلة لا تؤدي إلى هذه النتيجة . وإذا اتخذ الحكم من ثبوت صحة الإقرار دعامة أساسية لترجيح تقرير الخبير الاستشاري على تقرير خبير قسم الأبحاث في إثبات صحة توقيع الطاعنة الأولى على عقد البيع وإطراح تقرير خبير قسم الأبحاث الذي انتهى إلى اختلاف هذا التوقيع عن توقيعاتها في أوراق المضاهاة بالإستناد إلى أنها غير معاصرة لتاريخ العقد ، وفاته أن تاريخ العقد هو جزء منه يسقط الاعتداد به نتيجة للطعن على العقد بالتزوير والتفت عما قرره خبير قسم الأبحاث من أن تزوير توقيع الشاهدتين على العقد يميز تزوير العقد ذاته . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضائه بصحة العقد والإقرار على ما لا يكفي لحمله فإنه يكون قاصراً في التسبيب بما يوجب نقضه دون حاجة إلى بحث باقي أسباب الطعن .

جلسة أول فبراير سنة ١٩٦٧

برئاسة السيد المستشار أحمد زكي محمد نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
 محمد ممتاز نصار ، وصبري أحمد فرحات ، ومحمد نور الدين موسى ، وحسن أبو الفتوح الشريفي .

(٤٤)

الطعن رقم ٣٩ لسنة ٣٣ القضائية :

عمل . " مكافأة نهاية الخدمة " . " الدعوى بطلب مكافأة نهاية الخدمة " .
 " تقادمها " . دعوى . تقادم .

حق العامل في حصة صندوق الإيداع أو حقه في المكافأة أو فيها معا . حق ناشئ من عقد
 العمل . تقادمه بسنة من وقت انتهاء العقد .

النص في المادة ٤٧ من قانون عقد العمل الفردي رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢
 وفي المادة ٨٣ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ على أنه " إذا وجد في منشأة
 صندوق إيداع للعمال وكانت لأئحة الصندوق تنص على أن ما يؤديه صاحب
 العمل في الصندوق لحساب العامل يؤدي مقابل إلزامه القانوني بمكافأة نهاية
 الخدمة وكان مساويا لما يستحقه من مكافأة طبقا لأحكام هذا الفصل أو يزيد
 عليه وجب أداء هذا المبلغ للعامل بدلا من المكافأة وإلا استحققت المكافأة
 فإذا لم تنص لأئحة الصندوق على أن ما أداه صاحب العمل قد قصد به أن يكون
 مقابلا لإلزامه القانوني بمكافأة نهاية الخدمة فالعامل الحق في الحصول على ما يستحقه
 في صندوق الإيداع طبقا لأئحة الصندوق والحصول كذلك على المكافأة القانونية " ،
 وكذلك النص في المادة الأولى من القانون رقم ١٤٤ لسنة ١٩٥٣ - بشأن
 موظفي وعمال الدوائر الزراعية المستولى عليها - على أن " تستحق مكافأة عن مدة
 العمل لموظفي وعمال الدوائر والتفاتيح الزراعية المعينين بالماهية الشهرية
 والذين يفصلون بسبب الإستيلاء على الأراضي الزراعية التي كانوا يعملون بها
 تنفيذاً لأحكام قانون الإصلاح الزراعي ويكون الحد الأدنى لهذه المكافأة مرتب :

شهرين عن كل سنة بحيث لا تزيد على مرتب سنتين وتحسب على أساس آخر مرتب شهرى " هذا النص وذاك يدل على أن حق العامل فى حصيلته صندوق الإدخار أو حقه فى المكافأة أو فيهما معا ، هو حق ناشئ عن عقد العمل وتحكمه قواعده فى عقود العمل ومختلف قوانينه ومالا يتعارض معها من أحكام القانون المدنى ومنها ما نصت عليه المادة ٦٩٨ بقولها " تسقط بالتقادم الدعاوى الناشئة عن عقد العمل بانقضاء سنة تبدأ من وقت إنتهاء العقد " وهو ميعاد يتصل برفع الدعوى . وإذا كان الحكم المطعون فيه قد إلترم هذا النظر وجرى فى قضائه على سقوط دعوى الطاعن لرفعها بعد إنقضاء سنة من إنتهاء عقده فإنه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ فى تطبيقه .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل فى أن شوقى يس إبراهيم أقام الدعوى رقم ٥٤٨ سنة ١٩٦١ عمال القاهرة الابتدائية ضد المصنفين لشركة الإتحاد العقارى المصرى يطلب الحكم بإلزامهم بأن يدفعوا له مبلغ ٧٤٠ ج و ٧٦٠ م والفوائد بواقع ٥ ٪ سنويا من تاريخ الاستحقاق حتى السداد مع المصاريف ومقابل أتعاب المحاماه وشمول الحكم بالنفاذ المعجل وبلا كفالة ، وقال شرحا لدهواه أنه التحق بخدمة الشركة وفى ١٥/٥/١٩٥٥ وضعت تحت التصفية ثم صدر قرار الإصلاح الزراعى بالاستيلاء على أراضيها وفى آخر فبراير سنة ١٩٦١ وجهت إليه خطا با بالاستغناء عن خدمته ، وإذا صرفت له مبلغ ١٩٤ ج و ٢٠٧ م مرتب شهر بدل إنذار وشهرين بصفة منحة وشهر وثلاث اعتادت الشركة صرفه لموظفيها وحولت لحسابه فى مؤسسة التأمينات الاجتماعية مبلغ ٥٩٥ ج و ٣٦٠ م يعادل مرتبه عن تسعة عشر شهرا باعتباره مكافأة مدة الخدمة بينما حدد القانون رقم ١٤٤ لسنة ١٩٥٣ — بشأن

موظفى وعمال الدوائر الزراعية المستولى عليها — مكافأة مدة الخدمة بمرتب شهرين عن كل سنة وبفرق مقداره ٢١١ ج و ٤٠٠ م ومن حقه وفقا للمادة ٤٧ من القانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ أن يجمع بين المكافأة وحصيلة صندوق الإيداع ومقدارها ٥٢٩ ج و ٣٦٢ م ومجموعهما ٧٤٠ ج و ٧٦٥ م فقد انتهى إلى طلب الحكم له به . ودفع المدعى عليهم بسقوط الدعوى بالتقادم طبقا للمادة ٦٩٨ من القانون المدنى وطلبوا فى الموضوع رفضها لأن المدعى استوفى جميع استحقاقاته ولاحق له فى الجمع بين المكافأة وحصيلة صندوق الإيداع . وبتاريخ ١١/٣/١٩٦٢ حكمت المحكمة حضوريا بسقوط الدعوى بالتقادم وأعفت المدعى من المصروفات واستأنف المدعى هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة طالبا إلغاءه والحكم له بطلباته وقيد هذا الاستئناف برقم ٧٩٥ سنة ٧٩ ق . وبتاريخ ٦/١٢/١٩٦٢ حكمت المحكمة حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع برفضه وبتأييد الحكم المستأنف وأعفت المستأنف من المصروفات . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض للسببين الواردين فى التقرير وعرض الطعن على هذه الدائرة حيث أصر الطاعن على طلب نقض الحكم وطلبت الشركة رفض الطعن وقدمت النيابة العامة مذكرة أحالت فيها على مذكرتها الأولى وطلبت نقض الحكم فى شقه الخاص بباقي المكافأة ورفض الطعن فيما عدا ذلك .

وحيث إن حاصل سبب الطعن أن الحكم المطعون فيه شابه قصور وخالف القانون وأخطأ فى تطبيقه من وجوه (أولها) أن المادة ٥٢٩ ج و ٣٦٢ م مدخرات الطاعن فى صندوق الإيداع والمبالغ التى تمنحها الشركة للأعضاء المشتركين فيه هى هبة منها لهم وهذه وتلك أمانة تخضع لأحكام الوديعة ويتعين على الشركة ردها عملا بالمادة ٧١٨ مدنى ولا يسرى عليها ما يسرى على المبالغ التى يدفعها رب العمل وتكون مساوية لما يستقطعه من أجر العامل طبقا لأحكام المادة ٨٣ من قانون العمل كما لا يسرى عليها التقادم بكافة صوره سواء فى ذلك تقادم الدعوى أو تقادم الحق ، وأما مبلغ الـ ٢١١ ج و ٤٠٠ م فهو نتيجة خطأ مادي فى حساب المكافأة ويتعين تصحيحه وفقا للمادة ١٢٣ مدنى وبذلك لا يكون حقه فى هذين المبلغين ناشئا عن عقد عمل ، وإذ أغفل الحكم المطعون فيه هذا النظر وجرى فى قضائه على أن حق الطاعن فيهما ناشئ عن عقد عمل فإنه يكون مشوبا

بالقصور ، و (ثانيا) أن ماجرى عليه الحكم من أن مبلغ ال ٥٢٩ ج و ٣٦٢ م هو من أموال الصندوق الذى تنص عليه شروط عقد العمل وتنظمه لوائح الشركة وما رتبته على ذلك من إخضاعه لحكم المادة ٨٣ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ وبالتالى سقوط الدعوى به بالتقادم وفقا للمادة ٦٩٨ من القانون المدنى ، خطأ ومخالفة للقانون ، لأن إنشاء هذا الصندوق يستلزم وضع لائحة له وإخطار وزارة الشؤون الاجتماعية بها وأن يستقطع من العامل مبلغ معادل لما يدفعه رب العمل وأن ينص فى لائحته على قيام المبالغ المودعة فيه مقام المكافأة وهى شروط غير متوافرة ، إذ الثابت فى الدعوى أنه لا يوجد بالشركة صندوق إيداع من هذا النوع وأن الشركة نفسها لم تدع بوجوده والطاعن وحده كان يودع المبالغ المستقطعة والمقيدة لحسابه ، ومبلغ ال ٢١١ ج و ٤٠٠ م هو فرق المكافأة كما حددها القانون رقم ١٤٤ سنة ١٩٥٣ وحق الطاعن فيه مستمد من هذا القانون لا من قانون العمل والغلط فى حساب المكافأة يجوز تصحيحه فى كل وقت ومن غير تقييد بمدة و (ثالثا) أن الطاعن تمسك فى دفاعه بأن المبلغ المستحق له فى صندوق الإيداع منه ويعد جزءا من مدخراته المودعة أمانة لدى الشركة ودلل على ذلك بأدلة منها أن ميزانية الشركة فى أغلب السنوات كانت تتضمن هذه المنحة وأنها بذلك تكون قد خرجت من ذمة الشركة إلى ذمة الموظفين المشتركين فى الصندوق الذى له مجلس إدارة مستقل عن الشركة ، ولم يرد الحكم على هذا الدفاع وأخذ بقول الشركة ولا دليل عليه وفى ذلك مخالفة لقواعد الإثبات تجعله قائما على غير سند من الواقع ومعدوما فى نظر القانون .

وحيث إن هذا النعى فى غير محله ، ذلك أن النص فى المادة ٤٧ من قانون عقد العمل الفردى رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ وفى المادة ٨٣ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ على أنه " إذا وجد فى منشأة صندوق إيداع للعمال وكانت لائحة الصندوق تنص على أن ما يؤديه صاحب العمل فى الصندوق لحساب العامل يؤدى مقابل التزامه القانونى بمكافأة نهاية الخدمة وكان مساويا لما يستحقه من مكافأة طبقا لأحكام هذا الفصل أو يزيد عليه وجب أداء هذا المبلغ للعامل بدلا من المكافأة وإلا استحققت المكافأة . فإذا لم تنص لائحة الصندوق على أن ما أداه صاحب العمل قد قصد به أن يكون مقابلا لالتزامه القانونى بمكافأة نهاية

الخدمة فالعامل الحق في الحصول على ما يستحقه في صندوق الإدخار طبقاً للآئحة الصندوق والحصول كذلك على المكافأة القانونية، وكذلك النص في المادة الأولى من القانون رقم ١٤٤ لسنة ١٩٥٣ — بشأن موظفي وعمال الدوائر الزراعية المستولى عليها — على أن تستحق مكافأة عن مدة العمل لموظفي وعمال الدوائر والتفاتيش الزراعية المعيّنين بالمهابة الشهرية والذين يفصلون بسبب الاستيلاء على الأراضي الزراعية التي كانوا يعملون بها تنفيذاً لأحكام قانون الإصلاح الزراعي ويكون الحد الأدنى لهذه المكافأة مرتب شهرين عن كل سنة بحيث لا تزيد على مرتب سنتين وتحسب على أساس آخر مرتب شهري — هذا النص وذاك يدل على أن حق العامل في حصيلة صندوق الإدخار أو حقه في المكافأة أو فيهما معاً، هو حق ناشئ عن عقد العمل وتحكمه قواعد عقود العمل ومختلف قوانينه ومالا يتعارض معها من أحكام القانون المدني ومنها ما نصت عليه المادة ٦٩٨ بقولها "تسقط بالتقادم الدعاوى الناشئة عن عقد العمل بانقضاء سنة تبدأ من وقت انتهاء العقد" وهو ميعاد يتصل برفع الدعوى — وإذا كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد إلترم هذا النظر وجرى في قضائه على سقوط دعوى الطاعن لرفعها بعد انقضاء سنة من انتهاء عقده فإنه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه أو شابه قصور يعيبه ويتعين رفض الطعن .

جلسة ٧ من فبراير سنة ١٩٦٧

برئاسة السيد المستشار الدكتور عبدالسلام بلبع نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
بطرس زفلول ، وأحمد حسن هيكل ، وإبراهيم علام ، وميثان زكريا .

(٤٥)

الطعن رقم ٢٥٨ لسنة ٣٢ القضائية :

(أ) نقض . ” الأحكام الغير جائز الطعن فيها ” . حكم . حيازة . ” دعاوى
الحيازة ” . دعوى .

دعوى الحيازة . عدم جواز الطعن بالنقض في الأحكام الصادرة فيها .

(ب) حيازة . ” دعاوى الحيازة ” . ” دعوى منع التعرض ” . ” نطاقها ” .
دعوى . إختصاص . ” الإختصاص النوعي ” .

القاضي المختص بدعوى منع التعرض . اتساع ولايته لطلب إزالة الأفعال المادية
الصادرة من المدعى عليه .

١ — تنص الفقرة الأولى من المادة ٤٧ من قانون المرافعات على أنه ” تختص
محكمة المواد الجزئية كذلك بالحكم ابتدائيا في دعاوى الحيازة ” ، وكانت
الفقرة الأولى من المادة الخامسة من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ في شأن السلطة
القضائية — قبل تعديله بالقانون ٧٤ لسنة ١٩٦٣ — تنص على أن ” يكون
الإختصاص في استئناف أحكام محكمة المواد الجزئية في دعاوى الحيازة لمحكمة
الاستئناف ” . وكانت الفقرة الأخيرة من المادة ذاتها تنص على أن ” جميع
الأحكام الصادرة من محاكم الاستئناف في دعاوى الحيازة لا تقبل الطعن بطريق
النقض ” ، فإن مؤدى هذه النصوص هو عدم جواز الطعن بالنقض في الأحكام
الصادرة من محاكم الاستئناف في دعاوى الحيازة التي يختص قاضي المواد الجزئية
بنظرها والحكم فيها ابتدائيا .

٢ - ولاية قاضي الحيازة في دعوى منع التعرض - على ما جرى به قضاء محكمة النقض - تتسع لإزالة الأفعال المادية التي يجريها المدعى عليه باعتبار أن القضاء بها هو من قبيل إعادة الحالة إلى ما كانت عليه قبل حصول التعرض (١).

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة ، وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن المطعون عليها أقامت الدعوى رقم ١٦٣ سنة ١٩٥٦ أمام محكمة الأقصر الجزئية ضد الطاعن وطلبت الحكم بمنع تعرضه لها في الزقاق المبين بصحيفة الدعوى وسد المظلات والمناور التي فتحها الطاعن على هذا الزقاق وقالت بيانا لدعواها أنها تملك منزلا وزقاقا مجاورا له إلا أن الطاعن اغتصب جزءا من هذا الزقاق وفتح مظلات ومناور عليه . دفع الطاعن بعدم اختصاص محكمة المواد الجزئية بنظر الدعوى لأن طلب سد المظلات والمناور غير قابل للتقدير وتختص به المحكمة الابتدائية . وبتاريخ ١٩٦٠/١١/٢٤ قضت المحكمة برفض الدفع وبمنع تعرض الطاعن للمطعون عليها في الزقاق وإزالة المظلات المواجهة والمنحرفة المظلة عليه . فاستأنف الطاعن هذا الحكم أمام محكمة استئناف أسبوط وقيد الاستئناف برقم ٢ سنة ٣٦ ق وتمسك للطاعن أمام محكمة الاستئناف بالدفع بعدم الإختصاص الذي كان قد أبداه أمام المحكمة الجزئية . وبتاريخ ١٩٦٢/٤/١٤ قضت محكمة الاستئناف بتأييد الحكم المستأنف فقرر الطاعن بالطعن في هذا الحكم بطريق النقض . ودفعت المطعون عليها بعدم جواز الطعن

(١) راجع نقض ١٩٥٨/٢/١٣ الطعن رقم ٤٠ لسنة ٢٤ ق بمجموعة المكاتب الفنى السنة ٩

استنادا إلى أن الحكم المطعون فيه صادر من محكمة الاستئناف عن حكم من محكمة المواد الجزئية في دعوى من دعاوى الحيازة ، وأبدت النيابة الرأي في مذكرتها بعدم جواز الطعن وبالحلقة المحددة لنظره التزمت النيابة رأيها السابق .

وحيث إن هذا الدفع في محله ذلك أن الفقرة الأولى من المادة ٤٧ من قانون المرافعات إذ نصت على " تختص محكمة المواد الجزئية كذلك بالحكم ابتدائيا في دعاوى الحيازة " وكانت الفقرة الأولى من المادة الخامسة من القانون رقم ٥٦ سنة ١٩٥٩ في شأن السلطة القضائية والذي كان معمولا به وقت الفصل في الدعوى تنص على " يكون الاختصاص في استئناف أحكام محكمة المواد الجزئية في دعاوى الحيازة لمحكمة الاستئناف " ، وكانت الفقرة الأخيرة من المادة ذاتها تنص على " جميع الأحكام الصادرة من محاكم الاستئناف في دعاوى الحيازة لا تقبل الطعن بطريق النقض " ، فإن مؤدى هذه النصوص هو عدم جواز الطعن بالنقض في الأحكام الصادرة من محاكم الاستئناف في دعاوى الحيازة التي يختص قاضي المواد الجزئية بنظرها والحكم فيها ابتدائيا . لما كان ذلك وكان الحكم الصادر من محكمة المواد الجزئية والمؤيد بالحكم المطعون فيه قد قضى برفض الدفع بعدم الاختصاص وإعتبار الدعوى من دعاوى الحيازة التي يختص بنظرها والفصل فيها ابتدائيا استنادا إلى قوله " عن الدفع بعدم الاختصاص فإن محكمة النقض قالت في هذا الصدد إذا كان الحكم الصادر بمنع التعرض قد قضى بالإزالة والتسليم فلا محل للنعي عليه بأنه قد جمع بين دعوى الملكية ودعوى اليد ذلك لأن الإزالة هي من قبيل إعادة الحال إلى ما كانت عليه قبل حصول التعرض وذلك بإزالة الأفعال المادية التي أجزاها المتعرض ... مما يعتبر وجودها في ذاته تعرضا لحيازة واضع اليد مما تتسع له ولاية قاضي الحيازة لمنعه " وقد اعتنق الحكم المطعون فيه أسباب حكم محكمة أول درجة وأضاف إليها قوله " إن الدعوى بصفتها هذه من اختصاص القاضي الجزئي عملا بأحكام المادة ٤٧ فقرة أولى من قانون المرافعات وما طلب سد وإزالة المنافذ المطلية على الزقاق في الدعوى المسائلة إلا طلب مترتب على الطلب الأصلي وهو منع التعرض وثيق الصلة به إذ أن فتح النوافذ هو العمل المادي الذي تم بموجبه التعدي على الزقاق ... وهو طلب متعلق بطلب منع التعرض وملحق به وتابع له ووثيق الصلة به

كظله ولا يتصور القضاء بمنع التعرض دون الإستجابة لطلب سد المنافذ باعتبار أن فتحها كان يمثل التعرض المطلوب للحكم بمنعه " . ومفاد ذلك أن الحكم المطعون فيه اعتبر الدعوى من دعاوى الحيازة التي يختص قاضي المواد الجزئية بنظرها والفصل فيها ابتدائيا لأن سد المظلات والمناور هو فعل التعرض للحيازة المطلوب إزالته . وهذا الذي ذهب إليه الحكم المطعون فيه صحيح في القانون ذلك لأن ولاية قاضي الحيازة في دعوى منع التعرض — على ما جرى به قضاء هذه المحكمة — تتسع لإزالة الأفعال المسادية التي يجريها المدعى عليه باعتبار أن القضاء بها هو من قبيل إعادة الحالة إلى ما كانت عليه قبل حصول التعرض . لما كان ما تقدم وكان الحكم المطعون فيه على النحو السابق بيانه قد صدر في استئناف دعوى من دعاوى الحيازة التي يختص قاضي المواد الجزئية بنظرها فإن الطعن بالنقض في هذا الحكم يكون غير جائز .

جلسة ٧ من فبراير سنة ١٩٦٧

برئاسة السيد المستشار الدكتور عبد السلام بلبع نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة
المستشارين : بطرس زغلول ، ومحمد صادق الرشيدى ، والسيد عبد المنعم الصراف ، وعثمان زكريا .

(٤٦)

الطعن رقم ١٣٥ لسنة ٣٣ القضائية :

(أ) نقل بحرى . " سند الشحن " . " أطرافه " . تحكيم .

سند الشحن . إختيار المرسل اليه طرفا ذا شأن فيه . تكافؤ مركزه مع مركز
الشاحن . التزامه بشرط التحكيم الوارد به .

(ب) نقل بحرى . " عقد النقل " . " نطاقه " .

عملية تفريغ حمولة السفينة جزء من عمادة النقل . سريان أحكام عقد النقل
البحرى عليها .

(ج) نقض . " أسباب الطعن " . " أسباب موضوعية " .

الدفاع القائم على اعتبار الشرط تمسها . عدم جواز التمسك به لأول مرة أمام
محكمة النقض .

(د) نقض . " أسباب الطعن " . " أسباب موضوعية " . عقد .

" تفسير العقد " . محكمة الموضوع . " سلطاتها فى تفسير
العقد " .

تفسير العقد . حق لمحكمة الموضوع . المنازعة فيه . عدم جواز إبدائها
لأول مرة أمام محكمة النقض .

١ - توجب المادة ٩٩ من قانون التجارة البحرى ذكر اسم المرسل إليه
فى سند الشحن ، كما توجب المادة ١٠٠ من هذا القانون أن يكتب سند الشحن
من أربع نسخ أصلية يوقع عليها كل من الشاحن والريان . وخصت المرسل إليه

بإحدى هذه النسخ ، ثم جاءت المادة ١٠١ من ذات القانون مقررة أن سند الشحن المحرر بالكيفية السالف ذكرها (أى فى المادتين ٩٩ و ١٠٠ المشار إليهما) يكون معتمدا بين جميع المالكين ، وهم من عبر عنهم فى النص الفرنسى لهذه المادة بعبارة *Les partis intéressées au chargements* أى الأطراف ذوو الشأن فى الشحن . ولما كان الربط بين هذه المادة الأخيرة والمادتين السابقتين عليها يفيد — على ما جرى به قضاء محكمة النقض — أن قانون التجارة البحرى يجعل من المرسل إليه طرفا ذا شأن فى سند الشحن باعتباره صاحب المصلحة فى عملية الشحن يتكافأ مركزه — حينما يطالب بتنفيذ عقد النقل — ومركز الشاحن ، وأنه يرتبط بسند الشحن كما يرتبط به الشاحن ومنذ ارتباط الأخير به ^(١) . ومقتضى ذلك أن يلتزم المرسل إليه بشرط التحكيم الوارد فى نسخة سند الشحن المرسل إليه باعتباره فى حكم الأصيل فيه ، ومن ثم فلا يعتبر الشاحن نائبا عنه فى سند الشحن حتى يتطلب الأمر وكالة خاصة أو حتى يقال أن الشاحن قد تصرف فى شأن من شئون المرسل إليه وهو لا يملك حق التصرف فيه .

٢ — تعتبر عملية تفريغ حمولة السفينة ، على ما يستفاد من نص المادتين ٩٠ و ٩١ من قانون التجارة البحرى — وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض — جزءا متماثا لعملية النقل تكون معها كلاً تسرى عليه أحكام عقد النقل البحرى ^(٢) .

٣ — تقدير ما إذا كان الشرط الوارد بالعقد تعسفيا أم غير تعسفى هو أمر يختلط فيه الواقع بالقانون ، فلا يجوز التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض .

٤ — النزاع بشأن تفسير شرط التحكيم الوارد بالعقد إنما هو نزاع يتعلق بحق محكمة الموضوع فى تفسير العقد وتحصيل فهم الواقع منه ، فلا يجوز ابداءه لأول مرة أمام محكمة النقض .

(٢ ، ١) راجع نقض ١٧ يولية سنة ١٩٦٥ . الطعن رقم ٤٠٦ لسنة ٣٠ ق . بمجموعة

المكتب الفنى السنة ١٦ ص ٧٧٨ .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن الشركة الطاعنة أقامت الدعوى رقم ٨٣٥ سنة ١٩٦١ مدنى كلى الإسكندرية على الشركة المطعون ضدها بصفتها الشخصية وبصفتها وكالة عن الباخرة (فيجا لاند) وعن مالكها شركة الملاحة "سفنسكا أورينت لاين" طالبة إلزامها بأن تدفع لها مبلغ ٤٩٢ ج و ١٠ م وفوائده القانونية وقالت شرحا لدعواها أن جريدة الأهرام استوردت من الخارج على الباخرة المشار إليها رسالة من ورق الجرائد مقدارها ٦٢١ لفة وعند وصول الباخرة إلى ميناء الاسكندرية في ١٩٥٩/٩/٢٥ اتضح أن ٦٢ لفة من البضاعة تالفة وقدّر الخبراء الخسارة المترتبة على ذلك بمبلغ ٤٩٢ ج و ١٠ م ولما كانت تلك البضاعة مؤمنا عليها لديها فقد قامت بدفع هذا المبلغ لجريدة الأهرام التي تنازلت لها عن كافة حقوقها في الرجوع على الغير . وإذ كانت الشركة المطعون ضدها هي المسؤولة عما أصاب البضاعة من تلف وتلترم بتعويض الضرر الناشئ عنه فقد أقامت دعواها بطلباتها آنفة الذكر . دفعت الشركة المطعون ضدها : بعدم قبول الدعوى تأسيسا على الشرط الوارد بسند الشحن والذي يقضى بوجوب عرض النزاع على التحكيم . وفي ٧ من مايو سنة ١٩٥٢ قضت محكمة الإسكندرية الابتدائية بعدم قبول الدعوى لوجود شرط التحكيم بسند الشحن . إستأنفت الشركة الطاعنة هذا الحكم لدى محكمة استئناف الإسكندرية وقيد إستئنافها برقم ٥٠٣ سنة ١٨ ق تجارى . وفي ٣١ من يناير سنة ١٩٦٣ قضت محكمة الاستئناف بتأييد الحكم المستأنف . طعنت الشركة الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن وفي الجلسة المحددة . لنظره إلترمت النيابة هذا رأى .

وحيث إن الطعن بنى على ستة أسباب حاصِل السببين الثانى والثالث منها مخالفة الحكم المطعون فيه للقانون إذ أخذ بشرط التحكيم الوارد في سند الشحن

واعتبره حجة على المرسل إليها وهي جريدة الأهرام التي حلت محلها الطاعة مع أن سند الشحن باعتباره عقد النقل لا يلزم إلا عاقيه وهما الشاحن والناقل كما أن شرط التحكيم الوارد به لا يقوم إلا بين هذين المتعاقدين ولا يجوز الاحتجاج به على المرسل إليها التي لم تكن طرفا في العقد . وإذا يلزم البائع وفقا لأحكام البيع "سيف" الذي انعقد البيع على أساسه بإبرام عقدى النقل والتأمين على البضاعة — وهو التزام ناشئ من عقد البيع ذاته لا من وكالة المشتري — فإنه لا يصح للبائع أن يبرم عقدا يخرج عن هذا النطاق يلزم به المرسل إليها ، هذا بالإضافة إلى أن عقد التحكيم يتطلب وكالة خاصة طبقا للمادة ١/٧٠٢ من القانون المدنى ولم يكن لدى البائع هذه الوكالة عن المرسل إليها حتى يمكن أن يحتج بالتحكيم قبلها ، كما أن المحكم المطعون فيه أغفل نص المادة ٨١٩ من قانون المرافعات الذى لا يجيز التحكيم إلا ممن له التصرف فى حقوقه مما كان يتعين معه عدم الإعتداد بشرط التحكيم .

وحيث إن هذا النعى مردود بأن المادة ٩٩ من قانون التجارة البحرى توجب ذكر اسم المرسل إليه فى سند الشحن ، كما أن المادة ١٠٠ من هذا القانون توجب أن يكتب سند الشحن من أربع نسخ أصلية يوقع عليها كل من الشاحن والربان وخصت المرسل إليه بإحدى هذه النسخ ، ثم جاءت المادة ١٠١ من هذا القانون مقررة أن سند الشحن المحرر بالكيفية السالف ذكرها (أى فى المادتين ٩٩ و ١٠٠ المشار إليهما) يكون معتمدا بين جميع المالكين وهم من عبر عنهم فى النص الفرنسى لهذه المادة. *Les Parties intéressées au chargement.* أى الأطراف ذوو الشأن فى الشحن . ولما كان الربط بين هذه المادة الأخيرة والمادتين السابقتين عليها يفيد — على ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أن قانون التجارة البحرى يجعل من المرسل إليه طرفا ذا شأن فى سند الشحن باعتباره صاحب المصلحة فى عملية الشحن يتكافأ مركزه — حينما يطالب بتنفيذ عقد النقل — ومركز الشاحن ، وأنه يرتبط بسند الشحن كما يرتبط به الشاحن ومنذ ارتباط الأخير به . لما كان ذلك وكان المحكم المطعون فيه قد انتهى إلى أن سند الشحن قد تضمن شرط التحكيم ، فإن مقتضى ذلك أن تلتزم الطاعة بهذا الشرط لوروده فى نسخة سند الشحن المرسلة إليها باعتبارها فى حكم الأصيل فيه ، ومن ثم فلم تكن

الشركة الشاحنة نائبة عنها في سند الشحن حتى يتطلب الأمر وكالة خاصة أو حتى يقال أن تلك الشركة قد تصرفت في شأن من شئون المرسل إليها وهي لا تملك حق التصرف فيه . وإذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى على أساسه بعدم قبول الدعوى فإنه لا يكون مخالفا للقانون .

وحيث إن الطاعة تنعى بالسبب الرابع على الحكم المطعون فيه مخالفته للقانون لإعماله شرط التحكيم قبل الطاعة رغم عدم سريانه عليها طبقا للمادة ٨١٨ ، ٨٢١ من قانون المرافعات ، وفي بيان ذلك تقول أن المادة الأولى تنص على أنه يجوز للمتعاقد أن يشترطوا عرض ما قد ينشأ بينهم من نزاع في تنفيذ عقد معين على محكمين والمادة الثانية تنص على أن مشاركة التحكيم لا تثبت إلا بالكتابة وأن مؤدى هذين النصين أن عقد التحكيم لا يفترض بل يجب قبوله صراحة ولا يتقيد به إلا أطرافه . ولما كانت المرسل إليها (مؤسسة الأهرام) التي سلت الطاعة محلها لم تقبل التحكيم ولم توقع على سند الشحن فإنه لا يمكن الاحتجاج بهذا الشرط عليها .

وحيث إن هذا النعي مردود بما سبق الرد به على السببين الثاني والثالث ذلك أنه متى اعتبرت الطاعة طرفا ذا شأن في سند الشحن فإنها تكون بهذه الصفة قد ارتبطت به وبما تضمنه من شرط التحكيم وتكون بذلك في حكم الأصيل فيه ومن ثم يكون النعي بهذا السبب على غير أساس .

وحيث إن الطاعة تنعى بالسبب الأول على الحكم المطعون فيه مخالفته للقانون ذلك أنها اختصت المطعون ضدها بصفتها الشخصية باعتبارها مقاوله تفريغ تقاضت عن هذا العمل أجرا مستقلا من أجرة النقل البحري ومسئولة بصفتها هذه عما أصاب البضاعة من تلف عند تفريغ السفينة وذلك إلى جانب صفتها كوكيلة من الباخرة وعن الناقل البحري ، إلا أن الحكم المطعون فيه أعمل شرط التحكيم الوارد في عقد النقل وقضى بعدم قبول الدعوى ضد المطعون ضدها بصفتها ، هذا في حين أن الشركة المطعون ضدها بصفتها مقاوله تفريغ لم ترتبط مع المرسل إليها بشرط التحكيم الذي ورد في سند الشحن فقط ، فلم يكن من الجائز قانونا إعمال شرط التحكيم في خصوص عقد التفريغ المنفصل عن عقد النقل البحري .

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أن شرط التحكيم الوارد في سند الشحن جاء عاما وشاملا لجميع المنازعات الناشئة عن تنفيذ عقد النقل. ولما كانت عملية تفريغ حمولة السفينة تعتبر على ما يستفاد من نص المادتين ٩٠ ، ٩١ من قانون التجارة البحرية - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - جزءا متما لعملية النقل تكون معها كلاتسرى عليه أحكام عقد النقل البحرية ، وكانت الطاعنة تطالب بتعويض ما أصابها من ضرر نشأ عند تفريغ حمولة السفينة ، وإذا نظمت المادة العاشرة من سند الشحن المرفق بالأوراق عملية تفريغ السفينة ، فإن المطالبة طبقا لذلك تكون من المنازعات التي ينصرف إليها شرط التحكيم . وإذا انتهى الحكم المطعون فيه إلى هذا النظر فإنه لا يكون مخالفا للقانون .

وحيث إن حاصل السبب الخامس من أسباب الطعن أن الحكم المطعون فيه أخطأ في القانون إذ قبل شرط التحكيم رغم كونه شرطا تعسفيا ورد في عقد من عقود الإذعان وهو سند الشحن .

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أنه لما كان تقدير ما إذا كان الشرط تعسفيا أم غير تعسفى هو أمر يختلط فيه الواقع بالقانون ، وإذا لم يسبق عرض هذا الدفاع على محكمة الموضوع فإنه لا يجوز التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض ، ومن ثم فإن النعى به يكون غير مقبول .

وحيث إن حاصل السبب السادس أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تفسير شرط التحكيم الوارد في سند الشحن ذلك أن هذا الشرط إنما ينصب على المنازعات التي تنشأ عن تنفيذ عقد النقل ، وإذا كان موضوع الدعوى هو البحث عن مصدر الضرر الذي أصاب البضاعة والمسئول عنه فإنه لا يكون خاضعا لشرط التحكيم .

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أن ما يثيره الطاعن بشأن تفسير شرط التحكيم إنما هو نزاع يتعلق بحق محكمة الموضوع في تفسير العقد وتحصيل فهم الواقع منه ، وإذا لم يسبق عرضه على محكمة الموضوع فإنه لا يجوز إبداءه لأول مرة أمام محكمة النقض ومن ثم يتعين عدم قبول هذا السبب .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس واجب الرفض .

جلسة ٧ من فبراير سنة ١٩٦٧

بإقامة السيد المستشار الدكتور عبد السلام بلبع نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
بطرس زفلول ، وأمين فتح الله ، وإبراهيم حسن ملام ، ومثمان زكريا .

(٤٧)

الطعن رقم ٢٦٦ لسنة ٣٣ القضائية :

(١) ملكية . " الملكية الشائعة " . " أسباب كسب الملكية " . " الحيازة " .
تقادم . " التقادم المكسب " . حيازة .

الحيازة . عنصرها المادى والمعنوى . صلاحيتها لتملك حصة شائعة بالتقادم .

(ب) تقادم . " التقادم المكسب " . " الحيازة " . " الهدوء " . حيازة .

التقادم المكسب للكية . إكمال مدته . أثره . لا إعتداء بالمنازعة اللاحقة .

١ — الحيازة في عنصرها المادى تقتضى السيطرة الفعلية على الشيء الذى يجوز التعامل فيه ، وهى في عنصرها المعنوى تستلزم نية اكتساب حق على هذا الشيء .
ولما كانت الملكية الشائعة لا تنصب إلا على حصة شائعة في أجزاء المال المشترك إلى أن تتميز بالفعل عند حصول القسمة ، فإن هذه الحصة يصح — وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض — أن تكون محلا لأن يحوزها حائز على وجه التخصيص والإفراد بنية امتلاكها . ولا يحول دون ذلك اجتماع يد الحائز بيد مالك العقار بما يؤدي إلى المخالطة بينهما لأن هذه المخالطة ليست عيبا في ذاتها وإنما العيب فيما ينشأ عنها من غموض أو إبهام وأنه إذا استقرت الحيازة على مناهضة حق المالك ومناقضته بما لا يترك مجالا لشبهة الغموض أو مظنة التسامح فإن الحيازة تصلح عندئذ لتملك الحصة الشائعة بالتقادم (١) .

(١) راجع تقض ١٠/١٠/١٩٤٦ . الطعن رقم ١٢٠ لسنة ١٥ ق . مجموعة الربع قرن
ص ٤٤٦ القاعدة ٧ .

٢ — متى كانت المنازعة التي أثارها المالك الأصلي للعقار تجاه حائزه لائحة لإكمال مدة التقادم الطويل المكتسبة للملكية الحائز فأنه لا يعتد بها .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تتحصل في أن المطعون عليها أقامت ضد الطاعن الدعوى رقم ١٠٢ سنة ١٩٥٨ مدنى كلى الفيوم تطلب الحكم بتثبيت ملكيتها إلى حصة مقدارها ٤١٥٠ مترا مربعا ، شيوعا في أرض وبناء المنزل المبين بالحدود والمعالم بصحيفة إفتتاح الدعوى والبالغ مسطحه ١٦٤٠٢١ مترا مربعا ، وقالت بيانا للدعوى أنه بموجب عقد مؤرخ ١٩٢٤/١١/٣ باع الطاعن إلى أخته بهية ولييه صالح حنا حصة في هذا المنزل مقدارها ٨٢٠٤٠ مترا مناصفة بينهما على الشيوع لقاء ثمن قدره ٢٥٠ ج أقر بقبضه ، وقد وضعت المشتريتان اليد على نصيبهما في المنزل من تاريخ العقد ورفعتا بموجبه الدعوى رقم ٢٥٦ سنة ١٩٤٦ كلى الفيوم ضد الطاعن وخصلتا على حكم ابتدائي بصحته ونفاذه ، وبتاريخ ١٩٣٣/١/١ اشترت المطعون عليها النصيب الذى كانت قد اشترته أختها بهية في هذا المنزل مقابل ثمن قدره ١٢٥ ج أقرت البائعة بقبضه وأقامت المطعون عليها ضد البائعة الدعوى رقم ١٠٩٨ سنة ١٩٤٧ بنسب الفيوم وتدخل الطاعن فيها بجلسة ١٩٤٨/١٠/١٧ وقضى لها فى مواجهته بتاريخ ١٩٥٥/٥/١ بصحة عقدها غير أن الطاعن حصل بعد ذلك على إقرار من البائعة لها بهية صالح حنا بتنازلها عن نصيبها فى عقد البيع الصادر منه إليها وإلى أختها لييه صالح حنا ، واستأنف الحكم الصادر فى الدعوى رقم ٢٥٦ سنة ١٩٤٦ كلى الفيوم بمقتضى هذا التنازل الذى لم تكن الطاعنة طرفا فيه وقيد الاستئناف برقم ٨٧٩ سنة ٦٤ ق القاهرة وقضى فيه بتعديل الحكم المستأنف وقصر محنته ونفاذ البيع على نصيب لييه صالح حنا ، وقد استند الطاعن إلى هذا الحكم وأقام استئنافا عن حكم صحة

التعاقد الصادر لصالح المطعون عليها قيد رقم ١٣٥ سنة ١٩٥٥ ق الفيوم وقضى فيه بإلغاء الحكم المستأنف ورفض دعواها . وأضافت المطعون عليها أنها وقد وضعت يدها بنية التملك على الحصة مشتراها من تاريخ عقدها في سنة ١٩٣٣ فإنها تكون قد اكتسبت ملكيتها بالتقادم الطويل ، وأنها تستند إلى هذا السبب في دعواها الحالية بطلباتها المتقدمة ببيانها بصرف النظر عن دعوى صحة التعاقد . دفع الطاعن بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها بالحكم الصادر في الاستئناف رقم ١٣٥ لسنة ١٩٥٥ ق الفيوم . ومحكمة أول درجة قضت في ١٩٦٠/٢/٢٣ برفض الدفع وبإحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات وضع يد المطعون عليها المدة الطويلة المكسبة للملكية . وبعد سماع شهود الطرفين قضت المحكمة في ١٩٦١/١/١٠ برفض الدعوى ، استأنفت المطعون عليها هذا الحكم بالاستئناف رقم ٥٨٠ سنة ٧٨ ق القاهرة ، ومحكمة الاستئناف قضت في ١٩٦٣/٤/٢٨ بإلغاء الحكم المستأنف وبتثبيت ملكية المطعون عليها إلى حصة مقدارها ٢٠ و ٤١ مترا مربعا على الشيوع في المنزل . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرتين أبدت فيهما الرأي برفض الطعن وبالجلسة المحددة لنظره أصرت النيابة على رأيها .

وحيث إن الطعن بني على ثلاثة أسباب ينمى الطاعن بالسببين الأول والثالث منها على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والقصور في التسييب ، ويقول في بيان ذلك أن حق الشريك على الشيوع يتقيد في استعمال المال المشترك واستغلاله بحقوق سائر الشركاء وأن الأصل في إدارة المال الشائع أنها حق للشركاء مجتمعين إلا إذا اتفقوا على توكيل أحدهم في الانفراد بها فإذا لم يحصل هذا الاتفاق استعالت السيطرة الفعلية على النصيب المشتاع مما لا يتصور معه اكتساب ملكيته بوضع اليد ، غير أن الحكم المطعون فيه خالف قواعد القانون في الشيوع إذ اعتبر وضع يد المطعون عليها مكسبا للملكية حصة شائعة في كامل العقار . هذا إلى أن الحكم أخطأ في إثبات نية التملك لدى المطعون عليها إذ أن إقامتها في طابق من المنزل الذي يقيم فيه الطاعن يؤدي إلى المخالطة التي تجعل وضع يدها مشوبا بالغموض أو محمولا على التسامح من جانبه ، وإذا استند الحكم إلى هذه الإقامة في إثبات نية التملك فإنه يكون معيبا بقصور بيطله .

وحيث إن هذا النعى غير صحيح ذلك أن الحيازة في عنصرها المادى تقتضى السيطرة الفعلية على الشيء الذى يجوز التعامل فيه وأنها في عنصرها المعنوى تستلزم نية إكتساب حق على هذا الشيء — ولما كانت الملكية الشائعة لا تنصب إلا على حصص شائعة في أجزاء المال المشترك إلى أن تتميز بالفعل عند حصول القسمة ، فإن هذه الحصص يصح — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أن تكون محلا لأن يحوزها حائز على وجه التخصيص والإنفراد بنية امتلاكها ، ولا يحول دون ذلك إجتماع يد الحائز بيد مالك العقار بما يؤدي إلى المخالطة بينهما لأن هذه المخالطة ليست عيبا في ذاتها وإنما العيب فيما ينشأ عنها من غموض أو إبهام وأنه إذا استقرت الحيازة على مناهضة حق المالك ومناقضته بما لا يترك مجالا لشبهة الغموض أو مظنة التسامح فإن الحيازة تصلح عندئذ لتملك الحصص الشائعة بالتقادم — ولما كان الثابت بالحكم المطعون فيه أنه حصل من واقع الدعوى وأدلتها — في حدود سلطته في التقدير — أن المطعون عليها وضعت يدها على حصص في المنزل موضوع النزاع ابتداء من تاريخ مشتراها في سنة ١٩٣٣ من أختها التي كانت قد اشترتها من الطاعن ، وأن المطعون عليها أقامت من هذا التاريخ في المنزل بصفتها مالكة لنصيب يعادل الحصص التي اشترتها على أساس العقد ، وإذا أورد الحكم أدلته على حيازة المطعون عليها لهذه الحصص بنية التملك بما يرفع شبهة الغموض وينفى مظنة التسامح ، واتخذ من هذه الحيازة أماما لتملك المطعون عليها لها بالتقادم الذى تحققت شروطه فإن الحكم لا يكون قد خالف القانون أو شابَه قصور في التسييب .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الثانى على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسييب . ويقول في بيان ذلك أنه كان قد تدخل خصما ثالثا في الدعوى رقم ١٠٩٨ سنة ١٩٤٧ بندر الفيوم التي أقامت المطعون عليها ضد البائعة لها بصحة التعاقد عن حصتها في منزل النزاع ، وأنه لما قضى لصالحها في مواجهته أقام الاستئناف رقم ١٣٥ سنة ١٩٥٥ الفيوم الذى قضى فيه بإلغاء الحكم الابتدائى ورفض دعوى صحة التعاقد ، وبالرغم من أن هذه المنازعة القضائية تفقد وضع اليد عنصر الهدوء ، فإن الحكم المطعون فيه لم يعتد بها في قطع التقادم . هذا إلى أن الحكم رفض الأخذ بما هو ثابت

في أقوال الشهود في دعوى صحة التعاقد من أن المطعون عليها تخلت عن حيازتها من سنة ١٩٣٣ إلى سنة ١٩٤١ لانتقالها مع اختيها إلى منزل العائلة ، وأن الطاعن كان يقوم بتأجير منزل النزاع جميعه في هذه الفترة ، وقد استند الحكم في ذلك إلى أنه من الجائز أن يكون تأجير الطاعن للمنزل غير شامل لحصة المطعون عليها وإلى أن أقوال الشهود وردت في دعوى بعيدة عن واقع النزاع ، في حين أن أقوالهم تنصب على تأجير المنزل جميعه وفي شأن وضع اليد على منزل النزاع ذاته .

وحيث إن النعي في شقه الأول غير صحيح ذلك أن الحكم المطعون فيه قال بصدد تدخل الطاعن في دعوى صحة التعاقد رقم ١٠٩٨ سنة ١٩٤٧ بنذر الفيوم أنه "إنما كان تدخله - كما يبين من أوراق الدعوى المذكورة - بجلسته ١٧/١٠/١٩٤٨ ولما كانت المستأنفة (المطعون عليها) قد وضعت يدها على الحصة موضوع النزاع ابتداء من تاريخ عقدها في أول يناير سنة ١٩٣٣ فإن تدخل المستأنف عليه الأول (الطاعن) في الدعوى المذكورة يكون قد حلت بعد مضي مدة تزيد على ١٥ سنة التي يكتمل معها التقادم الطويل - ومن ثم فلا أثر لهذا التدخل على الملكية التي استقرت للمستأنفة بهذا التقادم " - وهذا الذي قرره الحكم صحيح في القانون لأنه وقد ثبت أن تدخل الطاعن في دعوى صحة التعاقد إنما كان لاحقاً لا كتمال مدة التقادم المطويل المكسبة للملكية فإن الحكم إذ لم يعتد بهذه المنازعة في التقادم الذي اكتملت مدته قبل حصولها لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون - والنعي في شقه الثاني مردود بأن الحكم المطعون فيه قد عرض لأقوال الشهود في التحقيق الذي أجرته محكمة أول درجة واستظهر منها حيازة المطعون عليها الحصة التي اشترتها في منزل النزاع من تاريخ شرائها في يناير سنة ١٩٣٣ حتى اكتملت مدة التقادم ، ثم عرض الحكم لأقوال الشهود في الدعوى رقم ٢٥٦ لسنة ١٩٤٦ كلى الفيوم وهو في سبيل الرد على مراتبه الحكم الابتدائي على هذه الأقوال من انقطاع مدة التقادم بتدخل المطعون عليها عن الحيازة في المدة من سنة ١٩٣٣ إلى سنة ١٩٤٢ وقرر في هذا الخصوص "أنه يبين من أقوال الشهود في التحقيق المشار إليه كما أثبتتها الحكم الصادر في الدعوى رقم ٢٥٦ لسنة ١٩٤٦ كلى الفيوم أن بعضهم قد ذكر في هذا الشأن أن المستأنف عليها الثانية وأختها لبيبة صالح حنا

المدعيتين في الدعوى المذكورة قد انتقلنا من منزل النزاع إلى منزل العائلة في الفترة من سنة ١٩٣٣ إلى أواخر سنة ١٩٤١ وأن المستأنف عليه هو الذي كان يؤجر منزل النزاع في تلك الفترة ويقتسم الأجرة مع أختيه المذكورتين ولم يأت ذكر للمستأنفة (المطعون عليها) في أقوال جميع الشهود الذين أدلوا بأقوالهم في التحقيق المذكور — ولما كان الحكم المطعون فيه قد استخلص من هذه الأقوال ما يغاير استخلاص محكمة أول درجة بما لا يخرج عن مدلولها الأمر الذي يدخل في إطلاقات قاضي الموضوع فإن النعي بهذا الشق يكون على غير أساس .

جلسة ٧ من فبراير سنة ١٩٦٧

برئاسة السيد المستشار الدكتور عبد السلام بلبح نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة
المستشارين : بطرس زغلول ، وأمين فتح الله ، وأبراهيم حسن ملام ، وعثمان زكريا .

(٤٨)

الطعن رقم ٢٦٩ لسنة ٣٣ القضائية :

رأى ا ق . " الإرتفاق بتخصيص رب الأسرة " .

الارتفاق بتخصيص المالك الأصلي . شرطه . سبق ملكية العقارين لمالك واحد أقام
بينهما علاقة تبعية من شأنها أن تعتبر ارتفاقا ظاهرا واستمرار هذه العلاقة إلى ما بعد انفصال
ملكيتها .

تقضى المادة ١٠١٧ من القانون المدني بأن على من يتمسك بأنه إكتسب
حق ارتفاق بتخصيص المالك الأصلي أن يثبت أن العقار المملوك له والعقار
الذى يدعى أنه إكتسب عليه حق ارتفاق كانا مملوكين لمالك واحد وأنه أثناء
اجتماع ملكية العقارين أقام المالك الأصلي علاقة تبعية بينهما من شأنها أن تعتبر
ارتفاقا ظاهرا لو أن العقارين كانا مملوكين لملاك مختلفين وأن هذه العلاقة بين
العقارين استمرت إلى ما بعد انفصال ملكيتهما وذلك ما لم يتضمن التصرف
الذى ترتب عليه انفصال ملكية العقارين شرطا صريحا يخالف ذلك^(١) .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر
والرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق —

(١) راجع تقض ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٦٥ الطعن رقم ٢٧٨ لسنة ٣١ ق بمجموعة المكتب الفنى

تتحصل في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٥٤٨ سنة ١٩٦٢ مدنى كلى القاهرة ضد المطعون عليهم طالبا الحكم على الأولين في مواجهة الثالث بسريان الحكم الصادر في القضية رقم ٥٠ لسنة ١٩٥٩ مدنى كلى القاهرة ضد رينالدو ونيلا أرابيا بتقرير حق إرتفاق لمنزله رقم ٩ شارع أرابيا بالمطرية على الممر البالغ مساحته ١٦٩ مترا مربعا والمبين بصحيفة الدعوى والمؤدى لشارع محطة الزيتون ، وقال في بيان دعواه أنه بموجب عقد بيع مؤرخ ١٩٥٦/٥/٣ ومشهر في السادس من الشهر المذكور اشترى من رينالدو ونيلا أرابيا المنزل المشار إليه ونص في العقد على أن البيع يشمل ما للمنزل وما عليه من حقوق ارتفاق ، وإذ لاحظ الطاعن قبل إبرام عقد البيع أنه لا يمكنه أن يقدم على الشراء إلا بضمان حق المرور على العقار المجاور رقم ٣ بشارع الأساطين للوصول إلى شارع محطة الزيتون وكان البائعان يملكان أيضا هذا العقار ، فقد اتفق معهما على أن يبقيا له على حق الارتفاق بالمرور على ممر داخل مساحته ٩٤ مترا مربعا وأن يضا إلى هذا الممر قطعة أرض من منزلها الملاصق رقم ٣ بشارع الأساطين مساحتها ٧٥ مترا مربعا لكي تصبح المساحة الإجمالية للممر ١٦٩ مترا مربعا وذلك بموجب إقرار موقع عليه منهما في ١٩٥٦/٣/٢٣ ، غير أنهما عادا وتعرضا له في ذلك الممر مما دعاه إلى أن يقيم عليهما الدعوى رقم ٥٠ لسنة ١٩٥٩ مدنى كلى القاهرة بطلب صحة ونفاذ الإقرار الموقع عليه منهما وصدر له الحكم في الدعوى المذكورة بطلباته بتاريخ ١٩٦٠/١٢/٢٥ . وإذ اتجهت رغبة المالكين إلى بيع المنزل رقم ٣ بشارع الأساطين للطعون ضدهما الأولين فقد بادر إلى توجيه إنذار لهما في الأخيرين في ١٦ و ٢٠ نوفمبر وفي أول ديسمبر سنة ١٩٦٠ أثبت فيه نص الإقرار الصادر له من رينالدو ونيلا أرابيا ونبه عليهما بأن له حق ارتفاق على الممر السابق الذكر ، غير أن المطعون ضدهما لم يابها لذلك الإنذار فأقام عليهما هذه الدعوى بطلباته الآتفة الذكر . وبتاريخ ٩ يونيه سنة ١٩٦٢ قضت محكمة أول درجة برفض الدعوى . فاستأنف الطاعن هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة وقيد الاستئناف برقم ١١٥٤ سنة ٧٩ ق ٥ وبتاريخ ١٩٦٣/٤/٢٨ قضت محكمة الاستئناف بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرتين أبدت فيهما الرأي برفض الطعن وفي الجلسة المحددة لنظره تمسكت النيابة برأيها .

وحيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه القصور في التسيب ،
وفي بيان ذلك يقول أنه تمسك أمام محكمة الاستئناف بأن حق الارتفاق موضوع
النزاع هو من تخصيص المالكين الأصليين في الوقت الذي كان فيه العقاران
على ملكهما قبل تسجيل عقدي البيع . وأنه طلب تطبيقا للمادة ١٠١٧ من القانون
المدني إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثباته ، إلا أن المحكمة لم ترد على هذا الدفاع
فشاب حكمها القصور .

وحيث إن هذا النعي صحيح ذلك أن المادة ١٠١٧ من القانون المدني تقضي
بأن على من يتمسك بأنه اكتسب حق ارتفاق بتخصيص المالك الأصلي أن يثبت
أن العقار المملوك له والعقار الذي يدعى أنه اكتسب عليه حق ارتفاق كانا مملوكين
لمالك واحد وأنه أثناء اجتماع ملكية العقارين أقام المالك الأصلي علاقة تبعية
بينهما من شأنها أن تعتبر ارتفاقا ظاهرا لو أن العقارين كانا مملوكين لملاك مختلفين
وأن هذه العلاقة استمرت بين العقارين إلى ما بعد انفصال ملكيتهما وذلك
ما لم يتضمن التصرف الذي ترتب عليه انفصال ملكية العقارين شرطا صريحا
يخالف ذلك . ولما كان الثابت من الاطلاع على مذكرة الطاعن المؤرخة ١٩٦٢/١/٦
المقدمة لمحكمة الاستئناف أنه تمسك بدفاع مؤداه أن حق الارتفاق بالمرور على
المسطح البالغ مساحته ١٦٩ مترا مربعا — منها ٩٤ مترا تقع في العقار رقم ٦
بشارع أرابيا ، ٧٥ مترا تقع في العقار رقم ٣ بشارع الأساطين — قد تم بتخصيص
رينالدو ونيلا أرابيا المالكين الأصليين لذين العقارين معا وذلك قبل أن يبيعا
العقار الأول للطاعن بالعقد المسجل في ١٩٥٦/٥/٦ والعقار الثاني للطعون ضدهما
الأولين بالعقد المسجل في ١٩٦١/٢/٦ ، واستدل الطاعن على ذلك بأن المالكين
المذكورين وافقا على ما اشترطه عليهما قبل أن يشتري منهما أول هذين العقارين
بأن يبقيا على حق الارتفاق المشار إليه ، فوقما له على الإقرار المؤرخ ١٩٥٦/٣/٢٣ ،
وبأن المطعون ضدهما الأولين اشتريا بعد ذلك العقار الثاني بحالته التي كانا
يعلمان بها من الإنذار الموجه إليهما من الطاعن والذي ضمنه نص ذلك الإقرار .
لما كان ذلك وكانت محكمة الاستئناف لم ترد على دفاع الطاعن في هذا الخصوص
وهو دفاع لو صح قد يتغير به وجه الرأي في الدعوى ، فإن الحكم المطعون فيه
يكون معيبا بالقصور بما يستوجب نقضه دون حاجة لبحث باقي أسباب الطعن .

جلسة ٧ من فبراير سنة ١٩٦٧

برئاسة السيد المستشار الدكتور عبدالسلام طبع نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
أحمد حسن هيكل ، محمد صادق الرشيدى ، وأمين فتح الله ، والسيد ديب المنعم الصراف .

(٤٩)

الطعن رقم ٢٧٣ لسنة ٣٣ القضائية :

(١) نقض . " حالات الطعن " . " ما لا يجوز الطعن فيه من الأحكام " .
حكم . قوة الأمر المقضى .

الطعن بالنقض فى حكم إنتهائى صادر على خلاف حكم آخر . شرطه . وحدة
التزاع والخصوم وأن يكون الحكم الآخر قد حاز قوة الأمر المقضى . مثال .

(ب) حكم . " حجية الحكم " . " حجية الحكم الجنائى " .

حجية الحكم الجنائى أمام المحكمة المدنية . شرطه . فصل الحكم الجنائى فصلا
لازما فى وقوع الفعل المكون للأساس المشترك بين الدعويين ووصفه المتناوق
ونسبته إلى فاعله .

١ - ما أجازته المادة الثالثة من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ من الطعن
بالنقض فى أى حكم انتهائى أيا كانت المحكمة التى أصدرته مشروط بأن يكون
هناك حكم آخر سبق أن صدر فى التزاع ذاته بين الخصوم أنفسهم وحاز قوة
الأمر المقضى حتى يجوز الطعن بالنقض فى الحكم الاتهائى الثانى الذى فصل
على خلاف الأول . فإذا كان الطاعن قد استند فى جواز طعنه فى الحكم الصادر
من المحكمة المدنية الابتدائية بهيئة استئنافية إلى مخالفة الحكم المطعون فيه للحكم
الجنائى الاستئنافى الصادر ضده فى غيبته باعتباره مسئولا عن الحقوق المدنية ،
فإن الطعن يكون غير جائز ، ذلك أن الحكم الجنائى صدر غيابيا بالنسبة للطاعن
ولم يحز قوة الأمر المقضى ، وأنه وإن كان هذا الحكم قد صدر نهائيا بالنسبة
للتهم فى الدعوى ، إلا أنه لا يجوز للطاعن - وقد كان خصما فى الدعوى وعارض
فى الحكم - أن يتمسك بحجتيه فى الدعوى الحالية بسبب عدم وحدة الخصوم .

الحكمة

حيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن -
تتحصل في أن المطعون عليه الأول أقام الدعوى رقم ٤٤٦ سنة ١٩٥٧ مدنى
مصر الجديدة ضد الطاعن والمطعون عليه الثانى يطلب الحكم بإلزامهما متضامتين
بأن يدفعا إليه مبلغ ٥٠٣٥ ج و ٥٣٥ م . وقال شرحا لدعواه أنه بتاريخ ٢٠ مايو
سنة ١٩٥٥ تسبب المطعون عليه الثانى خطأ فى إصابته بينما كان يقود سيارة
مملوكة للطاعن ، وحرر عن ذلك المحضر رقم ٣٨٤٦ سنة ١٩٥٥ جنح الأزبكية ،
وأثناء نظر الدعوى الجنائية ادعى المطعون عليه الأول مدنيا قبل المطعون عليه
الثانى والطاعن المسئول عن الحقوق المدنية بمبلغ ٥١ ج على سبيل التعويض
المؤقت عما أصابه من ضرر بسبب الحادث ، وبعد أن قضت محكمة أول درجة
بالبراءة ورفض الدعوى المدنية ألغت المحكمة الاستئنافية هذا الحكم فى القضية
مزم ٢٢٦٧ سنة ١٩٥٦ جنح مستأنفة القاهرة وقضت بتغريم المطعون عليه الثانى
مبلغ عشرة جنيهات وبإلزامه بالتضامن مع الطاعن بمبلغ ٥١ ج على سبيل التعويض
وإذ كان هذا التعويض المحكوم به هو تعويض مؤقت ، وقد تخلفت من إصابته
الفخذ الأيسر عاهة مستديمة كانت سببا فى فصله من العمل ، فضلا عما تحمله
بسببها من آلام بدنية وما تكبده من مصاريف علاج ، فقد رفع دعواه
بالمبلغ المطالب به تعويضا عن هذه الأضرار . وبتاريخ ١٩٥٩/٣/٢٣ قضت
محكمة أول درجة بنذب الطبيب الشرعى لبيان ما إذا كانت قد تخلفت عن
إصابة المطعون عليه الأول عاهة مستديمة نجم عنها قعوده عن العمل وبعد أن

قدم الطبيب الشرعي تقريره قضت المحكمة في ١٥/٢/١٩٦٠ بإلزام الطاعن والمطعون عليه الثاني متضامنين بأن يدفعوا إلى المطعون عليه الأول مبلغ ١٠٠٠ ج. استأنف المطعون عليه الأول هذا الحكم أمام محكمة القاهرة الابتدائية طالبا تعديله والحكم له بطلباته وقيد استئنافه برقم ١١٣٨ سنة ١٩٦٠ مدنى مستأنف القاهرة ، كما استأنفه الطاعن والمطعون عليه الثاني طالبين إلغاءه ورفض الدعوى وقيد استئنافهما برقم ١٢٤٤ سنة ١٩٦٠ مدنى مستأنف القاهرة . وقررت المحكمة ضم الاستئناف الثانى إلى الاستئناف الأول وقضت في ٢٤/٤/١٩٦٣ بتعديل مبلغ التعويض إلى ٥٠٠ ج . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض فى ٢٣/٦/١٩٦٣ وقدمت النيابة العامة مذكرتين دفعت فيهما بعدم جواز الطعن لصدوره من محكمة ابتدائية بهيئة استئنافية فى حالة لا يجوز الطعن فيها بالنقض . وبالجلسة المحددة لنظر الطعن تمسكت النيابة برأيها السابق .

وحيث إن الطاعن يستند فى جواز الطعن بالنقض فى الحكم المطعون فيه وهو صادر من المحكمة الابتدائية بهيئة استئنافية إلى أنه قد فصل فى نزاع خلافا لحكم آخر سبق أن صدر بين الخصوم أنفسهم وحاز قوة الشيء المحكوم به مما يجوز الطعن فيه بطريق النقض طبقا للسادة الثالثة من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ ، وفى بيان ذلك يقول الطاعن إن الحكم المطعون فيه قضى بإلزامه مع المطعون عليه الثاني متضامنين بأن يدفعوا إلى المطعون عليه الأول مبلغ ٥٠٠ ج تأسيسا على أن من حق هذا الأخير أن يرفع دعواه المدنية بطلب تكملة التعويض لأن الحكم الجنائى الصادر فى ٢٩/١٠/١٩٥٧ نص على أن التعويض المحكوم به وقدره ٥١ ج هو تعويض مؤقت ؛ هذا فى حين أنه يبين من الحكم الجنائى الصادر فى ٩/٤/١٩٥٧ أنه وإن كان المدعى بالحق المدنى (المطعون عليه الأول) ، قد طلب من محكمة الجناح الحكم له بمبلغ ٥١ ج تعويضا مؤقتا إلا أن المحكمة قضت بهذا المبلغ على أنه تعويض كامل ، وقد حاز هذا الحكم قوة الأمر المقضى . بالنسبة لاتهم (المطعون عليه الثانى) والمدعى المدنى (المطعون عليه الأول) ، فيما يتعلق بنهائية مبلغ التعويض المحكوم به . أما الحكم الجنائى اللاحق الصادر فى ٢٩ من أكتوبر سنة ١٩٥٧ فى معارضة المسئول عن الحقوق المدنية - الطاعن - فإنه وإن وصف التعويض بأنه مؤقت بحجة أن المحكمة فاتها أن تصفه بالتوقيت ،

إلا أنه لا يمس حجية حكم ١٩٥٧/٤/٩ بالنسبة للطعون عليه التاني الذي صدر بالحكم حضوريا في حقه ، وبالتالي فلا يصح أن يتجاوز التزام الطاعن هذا المبلغ لأنه كفيل له ، وما كان يجوز للمحكمة أن ترجع في حكم ١٩٥٧/١٠/٢٩ عن المهور الذي قبل إنه وقع في حكم ١٩٥٧/٤/٩ . هذا إلى أن الحكم المطعون فيه قدر التعويض على أساس أنه قد نشأت عن إصابة المطعون عليه الأول عاهة مستديمة هي قصر في طول الفخذ الأيسر ، مع أن الحكم الجنائي قضى ضمنا بأنه لم تختلف عاهة إذ فصل في مدى الضرر وحدده بأنه ارتجاج في المخ وكدم بالبطن وكان فصله في هذه الواقعة لازما لأن العقوبة التي قررتها المادة ٢٤٤ من قانون العقوبات عن جريمة الإصابة الخطأ تختلف تبعالما إذا كانت الإصابة عادية أو نشأت عنها عاهة مستديمة . وإذا قضى الحكم المطعون فيه للطعون عليه الأول بتكملة التعويض على أساس أنه نشأت عن إصابته عاهة مستديمة فإنه يكون قد خالف الحكم الجنائي السابق الذي صدر بين الخصوم أنفسهم وحاز قوة الشيء المقضي ، ويكون الطعن فيه بالتمتص جائزا .

وحيث إن ما أجازته المادة الثالثة من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ من الطعن بالنقض في أي حكم انتهائي أيا كانت المحكمة التي أصدرته مشروط بأن يكون هناك حكم آخر سبق أن صدر في النزاع ذاته بين الخصوم أنفسهم وحاز قوة الأمر المقضي حتى يجوز الطعن بالنقض في الحكم الانتهائي التاني الذي فصل على خلاف الأول ، ولما كان الثابت أن المطعون عليه الأول أثناء نظر القضية رقم ٣٨٤٦ لسنة ١٩٥٥ جنح الأزبكية إدعى مدنيا قبل المتهم (المطعون عليه التاني) والمستول عن الحقوق المدنية (الطاعن) بمبلغ ٥١ ج على سبيل التعويض المؤقت عما أصابه من ضرر بسبب الحادث ، وبتاريخ ١٩٥٧/٤/٩ قضت المحكمة الاستئنافية في القضية رقم ٢٢٦٧ سنة ١٩٥٦ جنح مستأنفة القاهرة حضوريا بطلبهم والمدعى بالحق المدني وغايبا للمستول عن الحقوق المدنية بإلغاء الحكم المستأنف وبتفريم المتهم عشرة جنهات وإلزامه والمستول عن الحقوق المدنية متضامنين بأن يدفعوا إلى المدعى مدنيا مبلغ ٥١ ج ، وعارض المستول عن الحقوق المدنية (الطاعن) في هذا الحكم وقضت المحكمة بتاريخ ١٩٥٧/١٠/٢٩ بتأييد الحكم المعارض فيه ويجعل التعويض المحكوم به تعويضا مؤقتا تأسيسا

على أنه فاتها النص في الحكم المعارض فيه على توقيت هذا التعويض . ولما كان لا يجوز للطاعن أن يستند في جواز طعنه إلى مخالفة الحكم المطعون فيه للحكم الجنائي الصادر بتاريخ ١٩٥٧/٤/٩ باعتبار أن هذا الحكم الأخير قضى بتعويض كامل للطعون عليه الأول ذلك أنه صدر غيابيا بالنسبة للطاعن ولم يحز قوة الأمر المقضى ، وإنه وإن كان هذا الحكم قد صدر نهائيا بالنسبة للطعون عليه الثاني إلا أنه لا يجوز للطاعن وقد كان خصما في الدعوى ومعارض فيه أن يتمسك بحججته في الدعوى الحالية بسبب عدم وحدة الخصوم . ولما كان الحكم الصادر في معارضة الطاعن بتاريخ ١٩٥٧/١٠/٢٩ هو حكم نهائي وقد جعل التعويض المحكوم به للطعون عليه الأول مؤكدا فليس للطاعن أن يعود إلى المناقشة في هذه المسألة في الدعوى الحالية ، كما أن هذا الحكم لا يحول بين المطعون عليه الأول وبين المطالبة بتكئة التعويض أمام المحكمة المدنية لأنه لم يكن قد استنفد كل ماله من حق أمام محكمة الجنح ويصبح موضوع الدعوى الحالية أمام المحكمة المدنية ليس هو ذات موضوع الدعوى الأولى بل هو تكئة له . لما كان ذلك وكان مؤدى نص المادتين ٤٥٦ من قانون الإجراءات الجنائية و ٤٠٦ من القانون المدني أن الحكم الصادر في المواد الجنائية لا تكون له حجية في الدعوى المدنية أمام المحاكم المدنية إلا إذا كان قد فصل فصلا لازما في وقوع الفعل المكون للأساس المشترك بين الدعويين الجنائية والمدنية وفي الوصف القانوني لهذا الفعل ونسبته إلى فاعله . وكان يبين من الحكم الجنائي أن الفصل في تخلف مائة مستديمة أو عدم تخلفها عن إصابة المطعون عليه الأول ليس لازما إذ أن المادة ٢٤٤ من قانون العقوبات قبل تعديلها بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ الصادر في ١٩٦٢/٧/١٩ — بعد حصول الحادث — قررت عقوبة واحدة للجريمة الإصابة الخطأ ولم تفرق بين ما إذا كان قد نشأ عن الإصابة مائة مستديمة أم لا ، فإن المحكمة المدنية إذ قدرت التعويض على أساس أنه نشأت عن إصابة المطعون عليه الأول مائة مستديمة لا تكون قد خالفت حجية الحكم الجنائي في الوصف القانوني للفعل . لما كان ما تقدم ، وكان الحكم المطعون فيه الذي قضى بتكئة التعويض قد صدر من محكمة ابتدائية بهيئة استئنافية فإن الطعن فيه بطريق النقض يكون غير جائز .

جلسة ٨ من فبراير سنة ١٩٦٧

برئاسة السيد المستشار / أحمد زكي محمد نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
محمد ممتاز نصار ، وإبراهيم عمر هندی ، وصبري أحمد فرحات ، وحسن أبو الفتوح الشربيني .

(٥٠)

الطعن رقم ٥٣ لسنة ٣٣ القضائية :

إثبات . " طرق الإثبات " . " القرائن " . " القرائن القانونية " . " حجية
الأمر المقضى " . قوة الأمر المقضى .

تقدير الدليل . لا يجوز قوة الشيء المحكوم فيه . تشكك المحكمة الجنائية في صحة الشهادة
لا يمنع المحكمة المدنية من الأخذ بها .

تقدير الدليل — وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض — لا يجوز قوة الشيء
المحكوم فيه^(١) ولا تريب على المحكمة إن هي أخذت بشهادة شهود كانت المحكمة
الجنائية قد تشككت في صحة شهادتهم .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن —
تتحصل في أن الطاعن تقدم بشكوى إلى مكتب العمل بالقازيق ضد بنك
التسليف الزراعي تضمنت أنه كان يعمل بشوثة البنك بناحية أبو الشقوق

(١) نقض ١٩٤٦/٣/٢٨ الطعن رقم ٦٨ لسنة ١٥ ق . مجموعة الربع قرن ق ٢٧٥

منذ سنة ١٩٤٦ بمرتب شهري مقداره ٩ ج و ١٥٠ م بخلاف إعانة الغلاء والعلاوات الأخرى التي وصلت بمرتبه إلى ٢٠ ج و ٧٠٠ م واستمر إلى ١٩٥٦/٢/٢٦ حيث فصله البنك بلامبور وبغير اتخاذ الإجراءات القانونية وطلب وقف تنفيذ قرار الفصل ، وإذ لم يتمكن مكتب العمل من تسوية النزاع وأحاله إلى محكمة كفر صقر الجزئية وقيد بجدولها برقم ١٤٩ سنة ١٩٥٦ وبتاريخ ١٩٥٦/٤/٤ حكمت المحكمة بوقف تنفيذ قرار الفصل وألزمت المدعى عليه بأداء أجر المدعى وقدره ٢٠ ج و ٧٠٠ م إلى أن يفصل في الطلبات الموضوعية ويستحق في ذمة البنك مبلغ ٦٣٠٩ ج و ٩٤٩ م منه ٩٥١ ج و ٥٧ م مكافأة نهاية الخدمة و ١٧ ج و ٣٥٠ م متأخر مرتبه عن شهر فبراير سنة ١٩٥٦ ، و ٢٠ ج و ١٥٠ م بدل إنذار و ٢٧ ج و ٤٥٠ م مرتب شهرين مكافأة اعتاد البنك منحها لموظفيه و ٥٠٠٠ ج تعويضا عن فصله فقد طلب الحكم له به . وأحالت المحكمة الدعوى إلى محكمة الزقازيق الابتدائية وقيدت بجدولها برقم ٣٤٥ سنة ١٩٥٦ ، ورد البنك بأنه فصل المدعى لإخلاله بالتزاماته الجوهرية وظهور عجزه في عهده من القمح وفي ذلك ما ينحوله الحق في فسخ العقد بغير مكافأة ولا تعويض طبقا للسادة ٤٠ من القانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ . وبتاريخ ١٩٥٧/٢/٢٨ حكمت المحكمة بإحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت المدعى عليه أن المدعى لم يقيم بتأدية التزاماته الجوهرية ولينفى المدعى ذلك ويثبت من جانبه أن مرتبه الشهري ٢٠ ج و ٧٠٠ م وأنه طالب بإجازته السنوية في الميعاد ورفض البنك طلبه ، وبعد أن سمعت شهود الطرفين عادت وبتاريخ ١٩٥٧/١١/٢١ فحكمت برفض الدعوى واستأنف المدعى هذا الحكم لدى محكمة استئناف المنصورة - دائرة الزقازيق - طالبا إلغاء والحكم له بطلباته وقيد هذا الاستئناف برقم ٣٤ سنة ٤ قضائية . وبتاريخ ١٩٦٢/١٢/٩ حكمت المحكمة (أولا) برفض الاستئناف في الشق الخاص بالمكافأة والتعويض ومرتب الشهر بدل إنذار (ثانيا) بإلغاء الحكم المستأنف فيما عدا ذلك وإلزام المستأنف عليه . بأن يدفع للاستأنف مبلغ ٧ ج و ٨٨٨ م والمصروفات المناسبة لهذا المبلغ (ثالثا) بإلزام المستأنف بباقي المصروفات عن الدرجتين (رابعا) بالمقاصة بين الطرفين في مقابل أنعاب المحاماة . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض للأسباب الواردة في التقرير وعرض الطعن على هذه الدائرة بحيث أصر الطاعن على طلب نقض

الحكم وطلب المطعون عليه رفض الطعن وقدمت النيابة العامة مذكرة أحالت فيها إلى مذكرتها الأولى وطلبت رفض الطعن .

وحيث إن حاصل السببين الأول والثاني أن الحكم المطعون فيه خالف القانون وأخطأ في تطبيقه وجاء مشوبا بالقصور من وجهين (أولهما) أن محكمة أول درجة قضت برفض دعوى الطاعن مستندة في ذلك إلى أنه لم يقم بتأدية التزاماته الجوهرية وأهمل إهمالا جسيما في المحافظة على المحاصيل المودعة بالشونة المعين أمينها والمناوط به المحافظة عليها واستلامها واستبقائها بعهدته لحين تصديرها أو تسليمها للطاحن وقد ظهر عجز في عهده تجاوزت قيمته الألف جنيه وهذا العجز إما أن يكون نتيجة إختلاس أو نتيجة الإهمال الجسيم وقد ثبت الخطأ في جانبه وأبلغ البنك الجهات المختصة بالحادث خلال ٢٤ ساعة من وقت علمه به ، وتمسك الطاعن في دفاعه أمام محكمة الاستئناف بأنه وقد أبلغ البنك النيابة العامة بالحادث واتهمه بالاختلاس وتولت النيابة التحقيق لم يكن للبنك إلا أن يوقفه عن العمل إلى أن يصدر قرار من السلطة المختصة في شأنه طبقا للمادة ٣٠ من قانون عقد العمل رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ وإذ تعجل البنك وافترض إدانته وفصله فإن هذا الفصل يعتبر فصلا تعسفيا ، ومن جهة أخرى فقد قدمت النيابة العامة للمحاكمة في الجناية رقم ٤٥٠ سنة ١٩٥٨ كفر صقر وفي ١٠/١٠/١٩٦٠ حكمت المحكمة ببراءته وأقامت قضاءها على أن أقوال الشهود لا تقطع بأن العجز كان نتيجة اختلاسه له وهو لا يتجاوز ٩٥ في الألف ويحتمل أن يكون نتيجة خطأ في التقدير وهذا الحكم عنوان الحقيقة وتمنع معه العودة إلى مناقشة الطاعن فيما أسند إليه من إخلال بالتزاماته الجوهرية طالما أن هذا الإخلال يكون عنصرا من عناصر الاتهام ، وإذا طرح الحكم المطعون فيه هذا الدفاع بحجة أن سبب الفصل هو إخلال الطاعن بالتزاماته الجوهرية لا الاتهام الذي نفاه الحكم الجنائي في حين أن هذا الإخلال الذي عزاه إليه الحكم لم يكن منبث الصلة بما وجه إليه من اتهام تناوله الحكم الجنائي وقال كلمته فيه وانتهى إلى عدم صحته ورغم ما هو مقرر من أن الحكم الجنائي يقيد القضاء المدني فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه (وثانيهما) إنه لم يبين أساسيه فيما رمى به الطاعن من إهمال وإخلال بالتزاماته الجوهرية وأتى بأقوال مرسلة وما كان له الاستناد

إلى أقوال الشهود الذين قام عليهم الاتهام بعد أن فندها الحكم الجنائي وأوضح فسادها وعدم صلاحيتها كدليل في الدعوى وهو خطأ في الاستدلال وقصور .

وحيث إن هذا النعى مردود في الوجه (الأول) منه ذلك أنه بالرجوع إلى الحكم المطعون فيه يبين أنه أقام قضاءه في هذا الخصوص على أن الطاعن " كان أميناً لشئونة بنك التسليف وأول واجباته الحفاظ على ما تعهد به في الشئونة فإذا قعد عن ذلك أو عجز عنه أو كان غير أهل له بحيث ترتب على ذلك عجز جسيم في عهده بلغ على ما هو ثابت من الأوراق ٣٨٩ أردب و ٧ كيلة كان غير أهل للعمل الذي استخدم من أجله ومن المسلم به أن إهمال العامل وعدم كفاءته يبرران فصله مراعاة للمصالح العام للعمل وليس مرد هذا الفصل قانون عقد العمل فحسب بل والقانون العام الذي يقضى بأن التقصير في الإلتزامات من أحد طرفي العقد يبرر فسخ العقد من جانب المتعاقد الآخر كما أنه من المسلم به أنه لا يشترط في إخلال العامل بالتزاماته الجوهرية أن ينصرف هذا الإهمال إلى تنفيذه جميع التزاماته بل يكفي أن يسوء تنفيذ الإلتزام والمستأنف في النزاع المسائل أساء ولا شك تنفيذ التزاماته وبأن من العجز الكبير في عهده من القمع أنه أهمل وأنه غير أهل للعمل الذي استخدم له ولا تنسع له كفاءته فيكون بذلك قد أخل بالتزاماته الجوهرية المترتبة على عقد استخدامه ولا على البنك صاحب العمل إن هو فسخ هذا العقد دون سبق إعلان ودون مكافأة أو تعويض " وهي تقارير موضوعية سائغة مبناها إخلال الطاعن بالتزاماته الجوهرية ولا تتعارض مع ما قضى به الحكم الجنائي من براءته من تهمة الاختلاس لعدم كفاية الأدلة . ومردود في الوجه (الثاني) بما سبق بيانه ، وبأن تقدير الدليل — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — لا يحوز قوة الشيء المحكوم فيه ولا تثريب على المحكمة إن هي أخذت بشهادة شهود كانت المحكمة الجنائية قد تشككت في صحة شهادتهم .

وحيث إن حاصل السبب الثالث إن الطاعن تمسك في دفاعه بأن مرتبه الشهري ٢٠ ج و ١٥٠ م وطلب إلزام البنك بتقديم قوائم المراتبات أو ندب خبير حسابي للإطلاع على تلك القوائم وعلى الدفاتر المعدة لقيد حساب المراتبات

وأغفل الحكم المطعون فيه هذا الطلب ولم يرد عليه وقضى للطاعن بباقي مرتبه عن شهر فبراير سنة ١٩٥٦ على أساس أن مرتبه الشهرى ٩ ج و ١٥٠ م وهو قصور يعينه ويبطله .

وحيث إن هذا السبب في غير محله ذلك أنه بالرجوع إلى الحكم المطعون فيه يبين أنه أقام قضاءه في هذا الخصوص على أن من حق الطاعن "الحكم له بأجرة خمسة وعشرين يوما باعتبار مرتبه ٩ ج و ١٥٠ م بصفة مؤقتة كما طلب هو في آخر مذكرة قدمها" وفي ذلك ما ينفي وجه النعي عليه بالقصور—ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٩ من فبراير سنة ١٩٦٧

برئاسة السيد المستشار محمود توفيق امماويل نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة
المستشارين : حافظ محمد بدوي ، وسليم راشد أبو زيد ، وعبد أبو حمزة مندور ،
ومحمد صدق البشير .

(٥١)

الطعن رقم ٥٠ لسنة ٣٣ القضائية :

(١) حوالة . " ضمان المحيل " . تعويض . " عناصر التعويض " .

حق المحال له في التعويض في حالة الضمان . إقتضاه على استرداد ما دفعه للمحيل
عوضاً عن الحق المحال به مع الفوائد والمصروفات في حالة المادتين ٣٠٨ و ٣٠٩ مدني .
شمله قيمة الحق كلها وما يلحق بالمحال له من ضرر بسبب فعل المحيل في حالة ضمان
المحيل لأفعاله الشخصية (م ٣١١ مدني) .

(ب) حوالة . " ضمان المحيل " . " ضمانه الأفعال الشخصية " .

إمتناع المحيل عن تسليم السندات المثبتة للحق المحال به . لا محل لضمأن المحيل إلا إذا
ترتب على امتناعه إستحالة استيفاء المحال له الحق المحال من المدين .

(ج) حوالة . " أحكام الضمان " .

ينظم المشرع أحكام الضمان في حوالة الحق بنصوص خاصة . لا محل لتطبيق أحكام
الضمان في باب البيع على الحوالة .

١ — لا يقتصر حق المحال له في التعويض — في حالة ضمان المحيل لأفعاله
الشخصية وفقاً للمادة ٣١١ من القانون المدني — على استرداد ما دفعه للمحيل
عوضاً عن الحق المحال به مع الفوائد والمصروفات كما هو الحال عندما يتحقق
الضمان طبقاً للمادتين ٣٠٨ و ٣٠٩ من القانون المدني بل يكون التعويض كاملاً
يشمل قيمة هذا الحق كلها ولو زادت على ما دفعه المحال له للمحيل ويشمل
أيضاً التعويض عن أي ضرر آخر يلحق بالمحال له من جراء فعل المحيل .

٢ — امتناع المحيل عن تسليم المستندات المثبتة للحق المحال به لا يجيز الرجوع عليه بالضمان إلا إذا ترتب عليه استعالة استيفاء المحال له الحق المحال من المدينين المحال عليهما إذ يعتبر عندئذ عائفا يحول دون حصول المحال له على هذا الحق فيضمنه المحيل متى كان بفعله الشخصى .

٣ — إذ نظم المشرع في المواد من ٣٠٨ إلى ٣١١ من القانون المدنى أحكام الضمان فى حوالة الحق بنصوص خاصة فإنه لا يجوز مع وجود هذه الأحكام الخاصة تطبيق أحكام الضمان الواردة فى باب البيع على الحوالة .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل فى أن المطعون ضده الأول طلب من قاضى الأمور الوقتية بمحكمة القاهرة الابتدائية إصدار أمر بتوقيع الحجز على ما لديه للطاعن وذلك وفاء لمبلغ ٤١١ ج و ٥٠٠ م والمصاريف الاحتمالية مؤسسا طلبه هذا على أن الطاعن كان قد حول له بمقتضى العقد المؤرخ ١٥ سبتمبر سنة ١٩٥٣ حقه فى الدين المستحق له قبل المطعون ضدهما الثانى والثالث ومقداره ٤١١ ج و ٥٠٠ م محرره خمس سندات إذنية الأول بمبلغ ٥٨ ج و ٢٨٢ م ويستحق السداد فى ١٩٥٣/٧/٣٠ والثانى بمبلغ ٧٥ ج ويستحق فى ١٩٥٣/٨/٣١ والثالث بمبلغ ٥٠ ج ويستحق فى ١٩٥٣/٩/١٠ والرابع بمبلغ ١٠٠ ج ويستحق فى ١٩٥٣/٩/٣٠ والخامس بمبلغ ١٢٧ ج ويستحق فى ١٩٥٣/١٠/٣١ . وقد تمت هذه الحوالة نظير مبلغ ٢١٠ ج تسلمه منه الطاعن وتعهده فى عقد الحوالة المشار إليه بأن يسلمه هذه السندات فى ميعاد غايته ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٥٣ إلا أنه لم ينفذ هذا التعهد مما أصبحت معه حقوق المطعون ضده الأول قبل

المدينين مهددة بنخطر سقوطها بالتقادم . وبتاريخ ٢٤ من ديسمبر سنة ١٩٥٧ أصدر القاضي أمره بتوقيع هذا الحجز وحدد لنظر الموضوع جلسة ١٥ يناير سنة ١٩٥٨ وقد قيدت دعوى الموضوع برقم ٧٤ سنة ١٩٥٨ كلى تجارى القاهرة وانتهى المطعون ضده الأول فى طلباته فيها إلى طلب الحكم أصليا بإلزام الطاعن بأن يسلمه سندات الدين سالف الذكر واحتياطيا فى حالة امتناعه عن تسليمها لإلزامه بأن يدفع له مبلغ ٤١١ ج و ٥٠٠ م قيمة السندات المذكورة مضافا إليها ١ ج و ٢١٨ م رسم البروتستات المحررة عنها الذى شمله عقد الحوالة مع الفوائد القانونية من يوم المطالبة الرسمية حتى تمام السداد وصحة إجراءات الحجز الموقع تحت يد المطعون ضده فى ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٥٧ وجعله نافذا مع مصاريف الدعوى وأنعاب المحاماة وأسس المطعون ضده الأول طلبه الاحتياطى على المادة ٣١١ من القانون المدنى التى تقضى بمسئولية المحيل عن أفعاله الشخصية . وأضاف أن الطاعن بعد صدور الحوالة منه استصدر بالسندين الرابع والخامس المستحقين فى ٣٠ سبتمبر و ٣١ أكتوبر سنة ١٩٥٣ حكما ضد مدينيه (المطعون ضدهما الثانى والثالث) فى الدعوى رقم ١٦٠٧ لسنة ٥٦ بندر طنطا بإلزامهما متضامنين بأن يدفعوا له مبلغ ٢٠٠ ج من قيمة هذين السندين ، وقد تأيد هذا الحكم استئنافيا فى الدعوى رقم ١٣٥ لسنة ٥٧ وتحصل دفاع الطاعن أمام المحكمة الابتدائية فى أنه سلم السندات الخمس المشار إليها فى عقد الحوالة إلى الأستاذ شوحيط محامى المطعون ضده الأول وأن السندين الإذنيين اللذين طالب المدينين بباقي قيمتهما بالدعوى رقم ١٦٠٧ سنة ١٩٥٦ بندر طنطا ليسا من ضمن تلك السندات ودل على ذلك فى مذكرته المعللة برقم ١٤ ملف ابتدائى بالحكم الصادر فى تلك الدعوى . وفى استئنافها رقم ١١٣٥ لسنة ٥٧ قائلا إن ذلك الحكم فصل فى تلك المسألة وأنه قد أصبح نهائيا وحائزا قوة الشئ المقضى ومن ثم فهو حجة على المطعون ضده الأول الذى كان خصما فى الدعوى التى صدر فيها ويمتنع عليه لذلك تجديد النزاع فى هذا الشأن . واختصم الطاعن مدينيه المطعون ضدهما الثانى والثالث فى الدعوى ليقضى عليهما للمطعون ضده الأول بمبلغ ٤١١ ج و ٥٠٠ م المرفوعة به الدعوى واستند فى اختصاصهما إلى أنهما قد أقرتا بمدينيتهما بهذا الدين فى المذكرة المقدمة من وكيلهما ومحاميهما فى الدعوى رقم ١٦٠٧ لسنة ١٩٥٦ بندر طنطا السالفة الذكر ووصف الطاعن هذا الإقرار بأنه إقرار قضائى صادر

من المدينين . وطلب المطعون ضدهما الثاني والثالث رفض الدعوى الموجهة إليهما من الطاعن تأسيسا على أنه لم يعد دائئا لهما بعد أن حول حقه إلى المطعون ضده الأول وحصل منه على مبلغ ٢١٠ ج مقابل هذه الحوالة .

وبتاريخ ١١ نوفمبر سنة ١٩٥٨ قضت المحكمة الابتدائية بإحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت الطاعن بكافة طرق الإثبات القانونية أنه سلم المطعون ضده الأول السندات الإذنية الموضحة بعقد الحوالة الموصوف بأنه عقد بيع والمؤرخ ١٥ سبتمبر سنة ١٩٥٣ واحتجاجات عدم الدفع الخاصة بهذه السندات وصرحت المحكمة لمن يهمه الأمر من الخصوم بالنفى بذات الطرق . وبعد أن سمعت المحكمة شاهدي الطاعن حكمت في ٣ من فبراير سنة ١٩٥٩ بإلزام الياس خزام وجوزيف خزام (المطعون ضدهما الثاني والثالث المدينين) بأن يدفعوا للمدعى سليم خزام (المطعون ضده الأول) مبلغ ٢١٠ ج وفوائده بواقع ٥ ٪ سنويا ابتداء من ١٥/٩/١٩٥٣ حتى السداد والمصاريف المناسبة وأسست حكمها على أن التنفيذ العيني قد أصبح مستحيلا بنحط المدين (الطاعن) بعد أن امتنع عن تسليم سندات الدين بغير مبرر وأنه لذلك لم يبق إلا التنفيذ بطريق التعويض عملا بنص المادة ٢١٥ من القانون المدني وأن المحكمة تقدر التعويض المستحق نظير ما لحق المطعون ضده الأول من خسارة وما فاتته من كسب بالمبلغ الذي حكمت به واستندت المحكمة في إلزام المدينين بدفع هذا المبلغ مباشرة للمدعى (المطعون ضده الأول) إلى نص المادة ١٤٨ مرافعات . وقد استأنف المطعون ضده الأول هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة بالاستئناف رقم ٣٣٤ سنة ٧٦ ق وطلب في صحيفة استئنافه تعديل الحكم المستأنف والقضاء بإلزام الطاعن بأن يدفع له مبلغ ٤١١ ج و ٥٠٠ م وفوائده القانونية من يوم المطالبة الرسمية وبصحة حجز ما للمدين لدى الغير الموقع في ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٥٧ وجعله نافذا ، وطلب الطاعن تأييد الحكم المستأنف على أساس أن المادة الواجبة التطبيق في تقدير التعويض هي المادة ٣١٠ من القانون المدني الواردة في باب الحوالة والتي لا تجيز إلزام المحل في حالة رجوع المحال له عليه بالضمان إلا برد ما استولى عليه مع الفوائد والمصروفات وأن الحكم المستأنف حين قضى على المدينين بدفع مبلغ التعويض للمستأنف مباشرة قد طبق المادة ١٤٨

مرافعات تطبيقا صحيحا . وبتاريخ ١٠ من ديسمبر سنة ١٩٦٢ حكمت محكمة الاستئناف بتعديل الحكم المستأنف وإلزام المستأنف ضده الأول (الطاعن) بأن يدفع للمستأنف (المطعون ضده الأول) مبلغ ٤١١ ج و ٥٠٠ م والفوائد القانونية بواقع ٥ ٪ من تاريخ المطالبة القضائية الحاصلة في ١٩٥٧/١٢/٣٠ حتى السداد ومصروفات الدرجتين وعشرة جنيهاً أتعاباً عنهما ورفضت ما عدا ذلك من الطلبات واحتفظت في أسبابها للطاعن بحق مطالبة المدينين بباقي قيمة السندات بدعوى مستقلة . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي بنقض الحكم المطعون فيه وباجلسة المحددة لنظر الطعن أمام هذه الدائرة تمسكت النيابة بهذا الرأي .

وحيث إن الطعن بني على ثلاثة أسباب ينعي الطاعن في أولها على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون وفي بيان ذلك يقول إن ذلك الحكم أسس قضاءه بالمبلغ الذي ألزمه به على نص المادتين ٤٤٣ و ٤٤٤ من القانون المدني الخاصتين بضمان استحقاق المبيع مع أن العقد الذي تم بينه وبين المطعون ضده الأول هو عقد حوالة . وقد أورد المشرع بشأن الضمان في الحوالة أحكاماً خاصة تغاير أحكام الضمان الواردة في باب البيع ومن ثم فلا يجوز تطبيق هذه الأحكام الأخيرة على الحوالة وأنه إذ كانت المادة ٣١٠ من القانون المدني لا تجيز للحال له في حالة رجوعه بالضمان على المحيل أن يحصل على أكثر مما استولى عليه الأخير مع الفوائد والمصروفات وكان ما دفعه المطعون ضده الأول للطاعن مقابل الحوالة هو مبلغ ٢١٠ ج فإن الحكم المطعون فيه إذ طبق على هذه الحوالة أحكام الضمان الواردة في باب البيع في المادتين ٤٤٣ و ٤٤٤ من القانون المدني وقضى على أساسها بإلزام الطاعن بمبلغ ٤١١ ج و ٥٠٠ م وهو يزيد كثيراً على المبلغ الذي استولى عليه كعوض للحوالة يكون مخالفاً للقانون . ويتحصل السبب الثاني في أن الحكم المطعون فيه قد شابه قصور يبطله ، ذلك بأنه أسس قضاءه بإلزام الطاعن بمبلغ ٤١١ ج و ٥٠٠ م قيمة السندات موضوع الحوالة على أن الطاعن حصل بعد صدور الحوالة منه على حكم ضد المدينين المحال عليهما (المطعون ضدهما الثاني والثالث) في الدعوى رقم ١٦٠٧

سنة ١٩٥٦ بندر طنطا واستئنافها رقم ٢٣٥ لسنة ٥٧ يقضى بإلزامهما بأن يدفعوا له مبلغ مائتي جنيه وذلك إستنادا إلى سنيين من السندات الخمسة التي كان قد حول حقه الثابت فيها إلى المطعون ضده الأول هذا في حين أن الحكم الصادر للطاعن في تلك الدعوى هو عن دين آخر لا شأن له بالدين موضوع الحوالة وقد أقر المدينان المحال عليهما في الدعوى الحالية بانشغال ذمتهم بالدين المحال به وبأنهما لم يسددا منه شيئا ولم يتمسكا بأي قضاء سابق ضدهما لصالح الطاعن المحيل خاصا بهذا الدين المحال ومن ثم يكون استنتاج الحكم من اتفاق السنيين موضوع الدعوى رقم ١٦٠٧ لسنة ٥٦ بندر طنطا مع بعض السندات المحالة في القيمة وتواريخ الاستحقاق أن الدين المحكوم به في الدعوى المذكورة هو جزء من الدين المحال هو استنتاج خاطيء وإذا أقام الحكم المطعون فيه قضاءه على هذا الاستنتاج ولم يرد على ما ورد في أسباب الحكم الابتدائي خاصا بمقرار المدين المحال عليهما بمديونيتهم بالدين المحال وبأنهما لم يسددا منه شيئا فإنه يكون مشوبا بالقصور .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بعد أن نفى ما ادعاه الطاعن من تسليمه سندات الدين المحال به إلى محامي المطعون ضده الأول قال " إنه تبين من مطالعة القضية المنضمة للمفردات رقم ١٦٠٧ لسنة ٥٦ بندر طنطا أن المستأنف عليه الأول (الطاعن) أقام هذه الدعوى ضد المستأنف عليهما الثالث والرابع (المطعون ضدهما الثاني والثالث) يطلب الحكم فيها بإلزامهما بأن يدفعوا له مبلغ ٢٠٠ ج مرتكنا في ذلك إلى سنيين إثنين أحدهما بمبلغ ١٢٧ ج استحقاق ١٩٥٣/١٠/٣١ والآخر بمبلغ ١٠٠ ج استحقاق ١٩٥٣/٩/٣٠ وقد قضى له بما طلب وتأيد هذا الحكم في الدعوى رقم ١٣٥ لسنة ٥٧ استئناف طنطا، ويبين من ذلك أن السنيين المذكورين هما ضمن السندات التي تعهد المستأنف عليه الأول (الطاعن) أن يسلمها للمستأنف (المطعون ضده الأول) كما يبين ذلك من قيمة كل سند وتاريخ استحقاقه وعدم ثبوت وجود معاملة أخرى بين الطرفين بنفس القيمة وفي ذات تاريخ الاستحقاق مما يقطع بأن المستأنف عليه الأول لم يسلم السندات الإذنية التي تعهد بتسليمها إلى المستأنف بل إنه عمد أكثر من ذلك إلى مطالبة المستأنف عليهما الثالث والرابع بقيمة سنيين منها وقد استحصل على حكم بذلك

في القضية سالفة الذكر ومن ثم فقد استحق المستأنف عليه الأول (الطاعن) جزءا من المبيع لنفسه بلغ أكثر من النصف حتى أن الجزء الباقي من الدين قد أصبح أقل من المبلغ الذي دفعه المستأنف . ومن ثم وإعمالا لأحكام المادتين ٤٤٣ و ٤٤٤ من القانون المدني يكون للشترى المستأنف أن يطالب المسأنف عليه الأول بقيمة المبيع أى بمبلغ ٤١١ ج و ٥٠٠ م والفوائد القانونية من وقت المطالبة القضائية . ولما كان العقد المؤرخ ١٥ سبتمبر سنة ١٩٥٣ الذى بمقتضاه حول الطاعن إلى المطعون ضده الأول دينه المبين فى هذا العقد والمستحق له فى ذمة المطعون ضدهما الثانى والثالث هو عقد حوالة حق وكان المشرع قد نظم أحكام الضمان فى هذه الحوالة بنصوص خاصة فبين فى المادتين ٣٠٨ و ٣٠٩ من القانون المدني ما يضمنه المحيل وما لا يضمنه فى حالة عدم وجود اتفاق خاص على هذا الضمان وحدد فى المادة ٣١٠ ما يلزم به المحيل فى حالة رجوع المحال له بالضمان عليه طبقا للمادتين السابقتين ثم نص فى المادة ٣١١ على ضمان المحيل فى جميع الأحوال لأفعاله الشخصية . وفى هذه الحالة لا يقتصر حق المحال له فى التعويض على استرداد ما دفعه للمحيل عوضا عن الحق المحال به مع الفوائد والمصروفات كما هو الحال عندما يتحقق الضمان طبقا للمادتين ٣٠٨ و ٣٠٩ بل يكون التعويض كاملا يشمل قيمة هذا الحق كلها ولوزادت على ما دفعه المحال له للمحيل ويشمل أيضا التعويض عن أى ضرر آخر يلحق بالمحال له من جراء فعل المحيل ، ولما كان لا يجوز مع وجود هذه الأحكام الخاصة تطبيق أحكام الضمان الواردة فى باب البيع على الحوالة فإن الحكم المطعون فيه إذ طبق على واقعة الدعوى أحكام المادتين ٤٤٣ و ٤٤٤ من القانون المدني الخاصتين بضمان استحقاق المبيع يكون مخطئا فى القانون . لما كان ذلك وكان ما استتجته محكمة الاستئناف من إطلاعها على أوراق القضية رقم ١٦٠٧ لسنة ٥٦ بندر طنطا واستئنافها رقم ١٣٥ لسنة ٥٧ من أن الدين المحكوم به للطاعن فى تلك الدعوى هو جزء من الدين موضوع الحوالة الصادرة منه إلى المطعون ضده الأول ، هذا الإستنتاج فاسد لمناقضته لما هو ثابت فى أوراق الدعوى المذكورة من أن الطاعن قد رفعها ضد المطعون ضدهما الأول والثانى وليس ضد الثانى والثالث كما توهم الحكم وطلب إلزام ثانيهما بوصفه مدينا وأولهما بوصفه ضامنا متضامنا بأن يدفع له مبلغ مائتى جنيه إستنادا إلى سنيين إثنين

موقع عليهما من المطعون ضده الثاني باعتباره مدينا ومؤرخين ١٩٥٣/٤/٢٣ الأول بمبلغ ١٠٠ ج يستحق السداد في ١٩٥٣/٩/٣٠ والثاني بمبلغ ١٢٧ ج يستحق السداد في ١٩٥٣/١٠/٢١ وإلى إقرار مؤرخ ١٩٥٥/٩/٢١ موقع عليه بامضاء المطعون ضده الأول يتضمن تضامنه مع أخيه المطعون ضده الثاني في سداد مبلغ مائتي جنيه مطلوب الطاعن من أخيه المذكور وقد دفع المطعون ضدهما الأول والثاني تلك الدعوى بأن السنتين المطالب بقيمتها فيها من ضمن السندات الخمسة موضوع الحوالة الصادرة من الطاعن إلى المطعون ضده الأول بالعقد المؤرخ ١٥ سبتمبر سنة ١٩٥٣ وأنه لذلك لا تكون للطاعن صفة في مطالبتهم بأى قدر من قيمة هذين السنتين بعد أن حولهما للمطعون ضده الأول، وقد بحث المحكمة الاستئنافية هذا الدفاع في أسباب حكمها رقم ١٣٥ سنة ٥٧ من طنطا وقررت أنه غير صحيح وإن الدين المطالب به في تلك الدعوى لا يدخل ضمن الديون التي حولها الطاعن إلى المطعون ضده الأول وكان تقريرها هذا هو العلة التي أنبنى عليها منطوق حكمها بتأييد الحكم المستأنف القاضي بإلزام المطعون ضدهما الثاني بوصفه مدينا والأول بوصفه ضامنا متضامنا بمبلغ المائتي جنيه . ولما كان الفصل في تلك المسألة لازما للحكم في الدعوى المذكورة وكانت أسباب ذلك الحكم التي تضمنت هذا الفصل مؤدية للمنطوق ومكاملة له فإنها تحوز مثله قوة الأمر المقضى بالنسبة للمطعون ضده الأول الذي كان طرفا في ذلك الحكم وتكون حجة عليه بما فصلت به في المسألة المذكورة ولا يجوز له نقض هذه القرينة بأى دليل عكسي كما لا يجوز للمحكمة أن تقضى على خلافها في الدعوى الحالية متى كان الطاعن قد تمسك فيها بحجية الحكم السابق وقدم صورة منه للمحكمة على ما هو ثابت من مذكرته المقدمة بجلسة ٢١ أكتوبر سنة ١٩٥٨ والمعلاه برقم ١٤ ملف ابتدائي . وإذا كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه بإلزام الطاعن (المحيل) بالمبلغ الذي ألزمه به على أن جزءا من الحق المحال به قد استحق بفعل الطاعن (المحيل) وكان ما أورده الحكم في شأن التدليل على حصول هذا الاستحقاق مبني على ما يخالف الثابت في أوراق القضية رقم ١٦٠٧ لسنة ١٩٥٦ التي استند إليها ويناقض القرينة القانونية القاطعة التي تقوم عليها حجة الأمر المقضى للحكم الصادر في تلك القضية فإن الحكم المطعون فيه يكون مشوبا بالقصور وبمخالفة القانون

بما يستوجب نقضه دون حاجة لبحث باقى أسباب الطعن ولا يشفع له ما أورده بشأن إمتناع الطاعن عن تسليم السندات المثبتة للحق المحال به ذلك أن هذا الإمتناع لا يجيز الرجوع عليه بالضمان إلا إذا ترتب عليه استحالة استيفاء المحال له الحق المحال من المدنين المحال عليهما (المطعون ضدّهما الثانى والثالث) إذ يعتبر عندئذ عائقاً يحول دون حصول المحال له على هذا الحق فيضمنه المحيل متى كان بفعله الشخصى ، وإذ كان الحكم المطعون فيه لم يبحث مدى توفر هذه الاستحالة ولم يدل برأيه فيما إذا كانت تقوم مع ما قرره من اعتراف المطعون ضدّهما الثانى والثالث بالحوالة وعدم إنكارهما لإنشغال ذمتها بالدين المحال أولاً تقوم فإن هذا الذى قرره عن امتناع الطاعن عن تسليم سندات الدين لا يصلح لإقامة قضائه .

جلسة ٩ من فبراير سنة ١٩٦٧

برئاسة السيد المستشار محمود توفيق إسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
عباس حلى عبد الجواد ، وسليم راشد أبو زيد ، ومجد أبو حمزة مندور ، ومجد صدق البشبيشى .

(٥٢)

الطعن رقم ١٦٧ لسنة ٣٣ القضائية :

(١) حكم . "عيوب التدليل" . "التناقض" .

تقرير الحكم عدم رجوع السمسار بالتعويض إلا على من وسطه في حالة عدم تمام التعاقد بين الطرفين الذى وسط السمسار والطرف الذى أحضره السمسار بسبب خطأ الطرفين . إلزام الحكم الطاعن بالتعويض على الرغم من أنه لم يوسط السمسار . تناقض يعيب الحكم .

(ب) عقد . "المفاوضات" . "العدول عن إبرام العقد" . مسئولية .
"مسئولية تقصيرية" . إثبات . "عبء الإثبات" .

المفاوضة ليست إلا عملاً مادياً ليس له أثر قانونى . لكل متفاوض قطع المفاوضة فى أى وقت دون مسئولية ما لم يقترن بعدوله خطأ تحقق معه المسئولية التقصيرية وينتج عنه ضرر بالطرف الآخر . عبء إثبات الخطأ والضرر على عاتق ذلك الطرف .

١ — إذا كان الحكم المطعون فيه قد قرر أنه فى حالة عدم إتمام التعاقد بين الطرفين الذى وسط السمسار والطرف الذى أحضره السمسار بسبب خطأ الطرفين لا يكون للسمسار إلا حق الرجوع على من وسطه بالتعويض ، ثم عاد الحكم وألزم الطاعن بالتعويض على الرغم من تسليمه بأنه لم يوسط المطعون ضده (السمسار) فى شراء "العجارة" وأن التعاقد بشأنها لم يتم فإن الحكم يكون مشوباً بالتناقض .

٢ — المفاوضة ليست إلا عملاً مادياً لا يترتب عليها بذاتها أى أثر قانونى فكل متفاوض حر فى قطع المفاوضة فى الوقت الذى يريد دون أن يتعرض لأية مسئولية أو يطالب ببيان المبرر لعدوله ولا يترتب هذا العدول مسئولية على من عدل إلا إذا اقترن به خطأ تتحقق معه المسئولية التقصيرية إذا نتج عنه ضرر

بالطرف الآخر المتفاوض وعبه إثبات ذلك الخطأ وهذا الضرر يقع على عاتق ذلك الطرف ومن ثم فلا يجوز إعتبار مجرد العدول عن إتمام المفاوضات ذاته هو المكون لعنصر الخطأ أو الدليل على توافره بل يجب أن يثبت الخطأ من وقائع أخرى اقترنت بهذا العدول ويتوافر بها عنصر الخطأ اللازم لقيام المسؤولية التقصيرية .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تحصل فى أن المطعون ضده أقام الدعوى رقم ٢٩٤٢ لسنة ١٩٥٨ كلى القاهرة على الطاعن والسيدة لندا ديليا طالبا الحكم بإلزامهما بأن يدفعوا له مبلغ ١٦٢٥ جنيها متناصفة بينهما وقال فى بيان دعواه أن السيدة لندا ديليا فوضته بوصفه سمسارا فى بيع عمارتها الموضحة بالصحيفة بثمن قدره ٣٢٥٠٠ جنيه بالشروط الميينة فى التفويض المؤرخ ١٩٥٧/١٠/٢٩ والذى يسرى مفعوله لغاية ١٩٥٧/١١/٧ — فبذل غاية جهده حتى حصل من الطاعن فى ١٩٥٧/١١/٦ على إقرار بقبوله شراء العمارة بالثمن المشار إليه وبذلك يكون قد قام بالعمل الذى كلف به وأصبح من حقه مطالبتها بأجره بواقع ٥ ٪ من الثمن طبقا لما جرى عليه العرف — دفع الطاعن بعدم مسؤوليته على أساس أنه لم يفوض المطعون ضده فى شراء العمارة — وفى ١٤ من مايو سنة ١٩٦١ حكمت المحكمة الابتدائية بإلزام الطاعن وحده بأن يدفع للمطعون ضده مبلغ ١٥٠ جنيها على سبيل التعويض ورفضت ما عدا ذلك من الطلبات — فاستأنف المطعون ضده هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة وقيد استئنافه برقم ١٢١٧ لسنة ٧٨ قضائية — كما أقام الطاعن استئنافا فرعيا بمذكرة قيد برقم ١٩٩١ سنة ٧٨ ق وفى ٢٠ من فبراير سنة ١٩٦٣ حكمت محكمة الاستئناف بقبول الاستئنافين شكلا

وفي موضوعهما بتعديل الحكم المستأنف وإلزام المستأنف عليه الثاني — الطاعن — بأن يدفع للمستأنف — المطعون ضده — مبلغ ٤٠٠ جنيه والمصاريف المناسبة عن الدرجتين ورفض الاستئناف الفرعى وإلزام رافعه بمصاريفه ، فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها رأيها بنقض الحكم المطعون فيه في خصوص السببين الأول والثاني ولما عرض الطعن على هذا الدائرة صممت النيابة على هذا الرأي .

وحيث إن مما ينعاها الطاعن في أسباب الطعن الثلاثة على الحكم المطعون فيه الخطأ في القانون والقصور في التسبيب والتناقض — وفي بيان ذلك يقول إن ذلك الحكم وإن قرر عدم مساءلة الطرف الذى لم يوسط السمسار عن أجره أو عن أى تعويض له في حالة العدول عن إتمام المفاوضات وحصر التعويض في هذه الحالة في جانب الطرف الذى وسط السمسار وحده ولو كان العدول بسبب خطأ الطرفين إلا أن الحكم عاد بعد ذلك وألزم الطاعن بالتعويض على الرغم من تسليمه بأنه لم يوسط السمسار — المطعون ضده — وبذلك جاء الحكم مشوبا بالتناقض ، أما ما قاله من أن عدول الطاعن عن إتمام الصفقة أو قطع المفاوضات الدائرة بشأنها يدل على أنه لم يكن جادا عند الدخول فيها فضلا عن حصوله في وقت غير مناسب — فإنه قول ينطوى على خطأ في القانون وقصور في التسبيب ذلك أن من حق كل متفاوض قطع المفاوضات في الوقت الذى يريد ولا مسئولية عليه في ذلك إلا إذا ثبت أنه أساء استعمال هذا الحق ولما كان الحكم المطعون فيه لم يثبت توافر إحدى الحالات الثلاثة المنصوص عليها في المادة الخامسة من القانون المدنى في حق الطاعن وقد انتهى إلى أن الصفقة لم تتم وأن الأمر لم يخرج عن كونه مجرد مفاوضات قطعها الطاعن أو عدل عنها فإنه ما كان يجوز إلزامه بأى تعويض لأنه قد استعمل حقا مشروعاً له وهذا الاستعمال لا يعد خطأ يستوجب التعويض طبقاً لأحكام المسئولية التقصيرية ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه إذ وصف عدول الطاعن عن إتمام الصفقة بأنه خطأ يستوجب التعويض وفقاً لأحكام تلك المسئولية قد خالف القانون — كما أنه إذ لم يبين العناصر الواقعية والأدلة التى استند إليها في اعتبار الطاعن غير جاد عند الدخول في المفاوضات وأن عدوله حصل في وقت غير مناسب يكون مشوبا بالقصور .

وحيث إن هذا النعى صحيح — ذلك أن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه على قوله "والأصل أن السمسار لا يرجع بأجره إلا على الطرف الذى وسطه . كما يجوز للسمسار الرجوع على الطرف الآخر الذى لم يوسطه بجزء من أجره فى حالة قيام عرف يقضى بذلك ويشترط لإستحقاق الأجر إتمام العقد بين موطن السمسار والمتعاقد الذى عثر عليه فإن لم يوفق فى التقريب بينهما لم يكن له حق المطالبة بأى أجر وذلك مهما كانت الجهود التى بذلها والوقت الذى اقتضته تلك الجهود . . . إلا أنه إذا ثبت أن السمسار قد أحضر متاعدا مليئا راغبا فى الصفقة بشروطها ولم يتم التعاقد لخطأ من الطرفين أو لخطأ موطن السمسار أو لعدوله عن التعاقد لم يكن للسمسار الحق فى السمسرة وفقا للرأى الراجح فى الفقه والقضاء وإنما يكون له حق الرجوع على من وسطه بتعويض تقدره المحكمة طبقا لمقتضيات العدالة ومراعاة ظروف الدعوى مع ملاحظة أن العقد لا يعتبر قد تم بمجرد الاتفاق على المبيع والتمن وإنما بتوافق إرادة الطرفين على جميع المسائل والنقاط المتعلقة بالعقد . وحيث إنه لما كان الثابت من الأوراق أن المستأنف عليها الأولى هى التى وسطت السمسار لإيجاد مشتر لعمارتها بثمن قدره ٣٢٥٠٠ جنيه نظير أجر قدره ٧٠٠ جنيه يستحق عند توقيع العقد النهائى وكان هذا العقد لم يتم فإن مطالبة إياها بالسمسرة تكون على غير أساس من الواقع أو القانون — كما أن مطالبة المستأنف عليه الثانى (الطاعن) منصبه فى هذه السمسرة على أساس إتمام العقد يكون فى غير محله ما دام الثابت عدم توسطه إياه فى إتمام الشراء — إلا أنه لما كان سعى السمسار إليه هو من قبيل المفاوضات التى انتهت إلى قبوله شراء العمارة بالشروط الثابتة بالتفويض الصادر إليه من المستأنف عليها الأولى وكان عدوله عن إتمام الصفقة أو قطع المفاوضات الدائرة بشأنها يدل على أنه لم يكن جادا عند الدخول فيها فضلا عن حصوله فى وقت غير مناسب وترتب على ذلك عدم تمام الصفقة على يديه وفوات فرصة الكسب المحقق الذى كان سوف يحصل عليه فإن عدوله المقترن بالخطأ سالف الذكر يكون مصدر مساءلته وليس العقد " ويبين من ذلك أن الحكم المطعون فيه بعد أن قرر أنه فى حالة عدم إتمام التعاقد بين الطرفين الذى وسط السمسار والطرف الذى أحضره السمسار بسبب خطأ الطرفين لا يكون للسمسار إلا حق الرجوع على من وسطه بالتعويض عاد وألزم الطاعن بالتعويض على الرغم من تسليمه بأن الطاعن لم يوسط المطعون ضده فى شراء العمارة وأن

التعاقد بشأنها لم يتم وبذلك جاء الحكم مشوباً بالتناقض كذلك فإن ما أسس عليه قضاءه بمسئولية الطاعن من أن عدوله عن إتمام الصفقة أو قطع المفاوضات الدائرة بشأنها يدل على أنه لم يكن جاداً عند الدخول فيها وأن هذا العدول قد حصل في وقت غير مناسب . هذا الذي تأسس عليه قضاء الحكم بمسئولية الطاعن ينطوي على مخالفة للقانون وقصور في التسيب ذلك أن المفاوضات ليست إلا عملاً مادياً لا يترتب عليها بذاتها أى أثر قانوني فكل متفاوض حرفي قطع المفاوضات في الوقت الذي يريد دون أن يتعرض لأية مسئولية أو يطالب ببيان المبرر لعدوله ولا يرتب هذا العدول مسئولية على من عدل إلا إذا اقترن به خطأ تتحقق معه المسئولية التقصيرية إذا نتج عنه ضرر بالطرف الآخر المتفاوض — وفي هذه الحالة يقع عبء إثبات ذلك الخطأ وهذا الضرر على عاتق ذاك الطرف ومن ثم فلا يجوز اعتبار العدول عن إتمام المفاوضات ذاته هو المكون لعنصر الخطأ أو الدليل على توافره — بل يجب أن يثبت الخطأ من وقائع أخرى اقترنت بهذا العدول ويتوافر بها عنصر الخطأ اللازم لقيام المسئولية التقصيرية — لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد استدل من مجرد عدول الطاعن عن إتمام المفاوضات على أنه لم يكن جاداً عند الدخول فيها مع أن هذا العدول ليس من شأنه أن يدل بذاته على ذلك — كما لم يفصح الحكم عن الأسباب التي من أجلها اعتبر عدول الطاعن قد حصل في وقت غير مناسب ولم يبين دليله على ذلك فإنه يكون معيباً بما يستوجب نقضه دون حاجة لمبحث باقي أسباب الطعن .

جلسة ١٤ من فبراير سنة ١٩٦٧

برئاسة السيد المستشار الدكتور عبد السلام بلع نائب رئيس المحكمة، وبحضور السادة المستشارين :
أحمد حسن هيكل ، وأمين فتح الله ، والسيد عبد المنعم الصراف ، وإبراهيم حسن علام .

(٥٣)

الطعن رقم ٢٢٢ لسنة ٣٣ القضائية :

(أ) نقض . " أسباب الطعن " . " مالا يصلح سببا للنقض " . بطلان .
" البطلان في الحكم " . حكم . دعوى . " إجراءات نظر الدعوى " .
" حق الدفاع " . دفاع .

قبول أوراق أو مذكرات من أحد الخصوم دون اطلاع خصمه عليها جزاؤه .
البطلان . عدم صلاحية هذا البطلان كسبب للنقض إلا إذا كان من شأنه التأثير
في الحكم .

(ب) إستئناف . " ميعاد الإستئناف " . نظام عام .
ميعاد الإستئناف . تعلقه بالنظام العام .

(ج) دعوى . " إجراءات نظر الدعوى " . " حق الدفاع " . دفاع .
جزء الدعوى للحكم مع الإذن بمذكرات في الدفع والموضوع . إقتصار الخصم
في مذكرته على التكلم في الدفع . قضاء المحكمة في الموضوع . لا إحلال بحق
الدفاع .

(د) إستئناف . " ميعاد الإستئناف " . " إجراءات رفع الإستئناف " .
" تحضير الإستئناف " . دعوى . أوراق تجارية .

إستئناف أحكام المحاكم الابتدائية . ميعاده . أربعون يوما . إنقاص هذا الميعاد
إلى النصف بالنسبة للأحكام الصادرة في مواد الأوراق التجارية دون ما عداها من باقي
المواد التجارية . المادة ٤٠٢ . مرافعات قبل تعديلها بالقانون ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ .
إدراج مواد الأوراق التجارية مع الدعاوى التي يفصل فيها على وجه السرعة . إنحصار
أثره في طريقة رفع الإستئناف دون ميعاده .

(هـ) مسئولية . " المسئولية التعاقدية " . " التعويض " . إعدار . عقد .
" فسخ العقد " .

إعدار التعاقد قبل مطالبته بالتعويض عن عدم تنفيذ العقد . عدم وجوبه متى أعلن
التعاقد رغبته في عدم التنفيذ .

١ - إن المادة ٢/٣٤٠ من قانون المرافعات إذ تنص على أنه لا يجوز قبول أوراق أو مذكرات من أحد الخصوم دون إطلاع الخصم الآخر عليها ، ولئن كان الجزء على مخالفة نصها الأمر هو البطلان عملاً بالمادة ٢٥ من قانون المرافعات ، إلا أنه طبقاً لنص المادة ٣/١ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فإن وقوع بطلان في الإجراءات لا يستوجب نقض الحكم المطعون فيه إلا إذا كان من شأن هذا البطلان التأثير في الحكم .

٢ - بحث ما إذا كان الاستئناف قد أقيم في الميعاد هو من المسائل التي تفضى فيها المحكمة من تلقاء نفسها ولولم تكن مثار نزاع بين الخصوم .

٣ - متى كانت المحكمة إذ قررت حجز الدعوى لإصدار الحكم فيها أذنت بتقديم مذكرات في الدفع والموضوع ، ولكن الطرفين اقتصر في مذكرتيهما على التكلم في الدفع دون الموضوع رغم الإذن لهما بإثبات دفاعهما في الدفع والموضوع معاً ، فإنه لا يقبل من أحد الخصوم التحدى بإخلال المحكمة بحقه في الدفاع حين قضت في موضوع الدعوى .

٤ - مفاد نص المادة ٤٠٢ من قانون المرافعات ، قبل تعديلها بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ ، أن ميعاد إستئناف أحكام المحاكم الابتدائية في المواد المدنية والتجارية هو أربعون يوماً ، وينقص هذا الميعاد إلى النصف بالنسبة للأحكام الصادرة في مواد الأوراق التجارية ، وإذا تصرف مواد الأوراق التجارية إلى مواد الكيالات والسندات الإذنية والشيكات فتتطد دون ماعداها من باقى المواد التجارية ، فإن الأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية فى غير الأوراق التجارية المذكورة - وفى ظل أحكام الفقرة الأولى من المادة ٤٠٢ من قانون المرافعات قبل تعديلها بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ - يكون

استثنائها خلال أربعين يوما من تاريخ إعلانها . أما القول بأن المقصود بمواد الأوراق التجارية في حكم هذا النص هو المواد التجارية استنادا إلى أن الأوراق التجارية لها حكم خاص وأن ميعاد استئناف الأحكام الصادرة بشأنها هو عشرة أيام طبقا للفقرة الثانية من المادة ذاتها باعتبار أن هذه الأحكام صادرة في مواد يوجب القانون الفصل فيها على وجه السرعة — هذا القول غير صحيح ذلك أن مبناه الخلط بين طريقة رفع الاستئناف وميعاد رفعه ، إذ أن المادة ١١٨ من قانون المرافعات — قبل إلغائها بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ — وإن كانت قد أدرجت الكيالات والسندات الإذنية مع الدعاوى التي يوجب القانون الفصل فيها على وجه السرعة ، إلا أن المشرع رتب على ذلك أحكاما محددة بأن نص بالمادة المشار إليها على أن ترفع هذه الدعاوى والدعاوى الأخرى التي انتظمتها المادة إلى المحكمة مباشرة ولا تعرض على التحضير ، كما نص بالمادة ٤٠٥ مرافعات — قبل تعديلها بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ — على أن الدعاوى المنصوص عليها في المادة ١١٨ مرافعات التي لا تعرض على التحضير يرفع الاستئناف عنها بتكليف بالحضور خلافا للدعاوى التي تحضر فيرفع الاستئناف عنها بعريضة تقدم لقلم الكتاب . أما مواعيد الاستئناف فقد أفرد لها المشرع أحكاما خاصة لا تعتبر بموجبها مواد الأوراق التجارية من الدعاوى التي يوجب القانون الفصل فيها على وجه السرعة . ويعد ميعاد استئناف الأحكام الصادرة بشأنها هو عشرون يوما طبقا للمادة ١/٤٠٢ من قانون المرافعات قبل تعديلها بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ .

هـ — متى كان الطاعن قد أعلن المطعون ضده باعتبار العقد مفسوخا من جهته ، وكان الحكم المطعون فيه قد رتب على هذا الإعلان أن المطعون ضده لم يكن بحاجة إلى إعدار الطاعن قبل المطالبة بالتعويض باعتبار أن الطاعن قد صرح بهذا الإعلان أنه لا يريد القيام بالتزامه ، فإن الحكم يكون قد التزم صحيح القانون .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تتحصل فى أن الطاعنة أقامت الدعوى رقم ١٥٣٣ سنة ٥٧ تجارى كلى القاهرة طلبت فيها الحكم بفسخ العقد المؤرخ ١٩٥٦/١٠/٣٠ وإلزام شركة كايروفون المطعون ضدها بأن تدفع لها مبلغ ٥٥٠ ج ، وقالت شرحا لدعواها أنها كانت قد تعاقدت مع الشركة المذكورة على أن تقوم بتعبئة ثلاث إسطوانات من صوتها فى ثلاث أغان منها أغنيتان معينتان وثلاثة تسجل خلال ثلاثين يوما من تاريخ العقد ، وقد سجلت الأغنيتان الأوليان ولم تسجل الأغنية الثالثة خلال الميعاد المحدد ولا خلال أسبوع من تاريخ الإنذار الذى وجهته إلى الشركة مما يعتبر معه العقد مفسوخا لعدم قيام الشركة بتنفيذ الإلتزامات الواردة به ، ويكون من حق الطاعنة التمسك بالتعويض المنصوص عليه بالبند الخامس منه وقدره ٥٠٠ ج بالإضافة إلى مبلغ ٥٠ ج باقية من الأجر المتفق عليه فيكون المجموع ٥٥٠ ج يمثل المبلغ المطالب به . طلبت الشركة المطعون ضدها رفض الدعوى وأقامت من جانبها دعوى فرعية طلبت فيها الحكم بفسخ العقد جزئيا بالنسبة لما لم يتم تنفيذه منه وهو تعبئة الاسطوانة الثالثة مع إلزام الطاعنة بأن تدفع لها مبلغ ٥٠٠ ج على سبيل التعويض ، واستندت الشركة فى دفاعها إلى أن الطاعنة هى التى امتنعت عن تنفيذ باقى شروط العقد الخاصة بتعبئة الاسطوانة الثالثة رغبة منها فى تسجيلها على إسطوانات شركة مصرفون . ومحكمة أول درجة قضت بتاريخ ١٩٥٨/٤/١ بإحالة الدعوى إلى التحقيق لتثبت المطعون ضدها أن الطاعنة سجلت بعض أغانيها بشركة مصرفون ومدى إرتباطها بها وتاريخه وتاريخ التسجيل ولتنفى الطاعنة ذلك . وبتاريخ ١٩٦٠/٢/١٧ قضت المحكمة بفسخ العقد بالنسبة لما لم يتم تنفيذه منه والخاص بالإسطوانة الثالثة التى لم تسجل وبإلزام الشركة بأن تدفع للطاعنة مبلغ ٢٠٠ ج على سبيل التعويض ورفض

الدعوى الفرعية . إستأنفت الشركة المطعون ضدها هذا الحكم وقيد الاستئناف برقم ١٣٤ سنة ٧٩ ق القاهرة ومحكمة الإستئناف قضت بتاريخ ١٩٦٣/٣/٢٥ بقبول الإستئناف شكلا وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف والحكم في الدعويين الأصلية والفرعية بفسخ العقد المؤرخ ١٩٥٦/١٠/٣٠ بالنسبة لما لم ينفذ منه وإلزام المستأنف عليها (الطاعنة) بأن تدفع للشركة المستأنفة (المطعون ضدها) مبلغ ٥٠ ج . طعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرتين أبدت فيهما الرأي برفض الطعن وباجلسة المحددة لنظره ألزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن بنى على ثمانية أسباب تنعى الطاعنة في أولها على الحكم المطعون فيه البطلان لعيب في الإجراءات ، وفي بيان ذلك تقول أن محكمة الاستئناف إذ قررت بجلسة ١٩٦٣/٢/١١ حجز الدعوى لصدور الحكم فيها قد أذنت بتبادل المذكرات في مواعيد محددة وقدمت الطاعنة مذكرتها في الميعاد متضمنة الدفع بسقوط حق الشركة المطعون ضدها في الإستئناف لرفعه بعد الميعاد وأبقت الكلام في الموضوع حتى تتلقى مذكرة الشركة في الرد على الدفع ، ورغم إيداع الشركة مذكرتها بعد الميعاد ودون إعلان الطاعنة بها فقد قبلتها المحكمة واستندت إليها في قضائها برفض الدفع بأن قررت أن الشركة طلبت الحكم برفض الدفع وهو ما لم تكن قد طلبته بالجلسة أثناء المرافعة وإنما ضمته مذكرتها فحسب ، وهذا من المحكمة مخالفة لنص المادة ٣٤٠ من قانون المرافعات التي لا تجيز قبول أوراق أو مذكرات من أحد الخصوم دون إطلاع الخصم الآخر عليها ، كما أخلت المحكمة بحق الطاعنة في الدفاع إذ قضت في موضوع الدعوى دون أن تستمع لدفاع المطعون ضدها فيه .

وحيث إن النعي في شقة الأول مردود ذلك أنه وإن كانت المادة ٣٤٠/٢ من قانون المرافعات تنص على أنه لا يجوز قبول أوراق أو مذكرات من أحد الخصوم دون إطلاع الخصم الآخر عليها ، ولئن كان الجزاء على مخالفة نصها الأمر هو البطلان عملا بالمادة ٢٥ مرافعات ، إلا أنه طبقا لنص المادة ٣/١ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض رقم ٥٧ سنة ١٩٥٩

فإن وقوع بطلان في الإجراءات لا يستوجب نقض الحكم المطعون فيه إلا إذا كان من شأن هذا البطلان التأثير في الحكم . ولما كان يبين من الأوراق أن الطاعة إذ دفعت بسقوط حق المطعون ضدها في الاستئناف لم تستند إلى وقائع مختلف عليها بينها وبين المطعون ضدها وإنما استندت إلى أن الميعاد المقرر قانونا لاستئناف الحكم الصادر لصالحها هو عشرون يوما ورتبت على ذلك القول بأن الاستئناف أقيم بعد فوات الميعاد ، وأن المطعون ضدها لم تضمن مذكرة التي قدمتها بعد الميعاد دون إعلان للطاعة إلا طلب رفض الدفع بسقوط حقها في الاستئناف استنادا إلى أن الميعاد المقرر قانونا لاستئناف الحكم الصادر ضدها هو أربعون يوما لا عشرون يوما كما ترى الطاعة ، وأن الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض الدفع قد أسس قضاءه على أن الميعاد المقرر قانونا لرفع الاستئناف في هذه الحالة هو أربعون يوما . لما كان ذلك وكان بحث ما إذا كان الاستئناف قد أقيم في الميعاد هو من المسائل التي تقضى فيها المحكمة من تلقاء نفسها ولو لم تكن مشار نزاع بين الخصوم ، فلا على المحكمة إذا هي أشارت في حكمها — وهي بصدد بحث الميعاد المقرر قانونا للاستئناف — إلى ما طلبته المطعون ضدها بمذكرة المقدمة بعد الميعاد ودون إعلان للطاعة من رفض الدفع بسقوط الحق في الاستئناف ذلك أن المحكمة كانت تلتزم بأن تبحث من تلقاء نفسها الميعاد المقرر قانونا لرفع الاستئناف وتقضى في ذلك وفق أحكام القانون . لما كان ما تقدم فإن قبول المحكمة المذكورة المقدمة من المطعون ضدها بعد الميعاد ودون إعلان الطاعة بها بالتنويه بالحكم بما أورده المطعون ضدها بهذه المذكرة من طلب رفض الدفع ، وإن إنطوى في الأصل على بطلان في الإجراءات ، إلا أنه إذ لم يكن من شأن هذا البطلان التأثير في قضاء الحكم برفض الدفع بسقوط الحق في الاستئناف ، فإنه لا يستوجب نقض الحكم ، ومن ثم يكون النعي في شقة الأول على غير أساس . والنعي في شقة الثاني مردود بأن الثابت من مطالعة الأوراق أن محكمة الاستئناف إذ قررت بجلسته ١٩٦٣/٢/١١ حجز الدعوى لإصدار الحكم فيها أذنت بتقديم مذكرات في الدفع والموضوع ولما كان الطرفان قد إقتصرا في مذكرتيهما على التكلم في الدفع دون الموضوع رغم الإذن لهما بإثبات دفاعهما في الدفع والموضوع معا ، فلا يقبل من الطاعة التحدى بإخلال المحكمة بحقها في الدفاع ويكون النعي في شقة الثاني على غير أساس .

وحيث إن الطاعنة تنعى بالسبب الثانى على الحكم المطعون فيه القصور فى التسبيب ، وفى بيان ذلك تقول أنها استندت فى الدفع بسقوط حق المطعون ضدها فى رفع الاستئناف إلى أن الحكم المستأنف صادر من محكمة ابتدائية فى مادة تجارية وأن ميعاد الاستئناف المقرر له هو عشرون يوما من تاريخ إعلان الحكم عملا بالفقرة الأولى من المادة ٤٠٢ مرافعات باعتبار أن المقصود من عبارة الأوراق التجارية الواردة بها إنما هو المواد التجارية لا مواد الكيالات والسندات الإذنية والشيكات ذلك أن هذه الأوراق لها حكم خاص غير حكم إنقاص مواعيد الاستئناف إلى النصف الوارد بالفقرة الأولى من المادة ٤٠٢ مرافعات ، ومن مقتضى هذا الحكم أن تنظر المنازعات المتعلقة بها على وجه السرعة عملا بالمادة ١١٨ مرافعات وأن يكون ميعاد استئناف الأحكام الصادرة فيها عشرة أيام عملا بالفقرة الثانية من المادة ٤٠٢ مرافعات ، ولكن الحكم المطعون فيه رفض الدفع مكتفيا فى الرد عليه بالقول أن النص لا يحتمل تأويل الطاعنة له مما يعيبه بالقصور .

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أنه يبين من مطالعة الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى برفض الدفع استند إلى قوله ” أن نص المادة ٤٠٢ مرافعات لا يحتمل التأويل الذى ذهب إليه دفاع المستأنف عليها (الطاعنة) إذ هو صريح فى أن الميعاد المحدد بعشرين يوما خاص بدعاوى الأوراق التجارية وهى الدعاوى الخاصة بالكيالات والسندات الإذنية والشيكات على ما تعارف عليه نقه القانون التجارى . ولما كان الطرفان قد توافقا على حصول إعلان الحكم المستأنف للمستأنفة بتاريخ أول يناير سنة ١٩٦٢ وكانت صحيفة الاستئناف قد أودعت بتاريخ ١٩٦٢/٣/٤ فإن الاستئناف يكون قد رفع فى الميعاد القانونى خلال أربعين يوما من الإعلان وهو الميعاد المحدد لاستئناف الأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية طبقا للمادة ٤٠٢ مرافعات (قديم) ويكون الدفع لذلك على غير أساس سليم متعين الرفض “ ولما كانت المادة ٤٠٢ مرافعات قبل تعديلها بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ تنص على أنه ” ما لم ينص القانون على خلاف ذلك يكون ميعاد الاستئناف عشرين يوما لأحكام المحاكم الجزئية وأربعين يوما لأحكام المحاكم الابتدائية وينقص هذان الميعادان إلى النصف

في مواد الأوراق التجارية — ويكون الميعاد عشرة أيام في المواد المستعجلة والمواد التي يوجب القانون الفصل فيها على وجه السرعة أيا كانت المحكمة التي أصدرت الحكم"، وكان مفاد هذا النص أن ميعاد استئناف أحكام المحاكم الابتدائية في المواد المدنية والتجارية هو أربعون يوما وينقص هذا الميعاد إلى النصف بالنسبة للأحكام الصادرة في مواد الأوراق التجارية ، وإذ تنصرف مواد الأوراق التجارية إلى مواد الكيالات والسندات الإذنية والشيكات فقط دون ما عداها من باقي المواد التجارية ، فإن الأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية في غير الأوراق التجارية المذكورة وفي ظل أحكام الفقرة الأولى من المادة ٤٠٢ مرافعات قبل تعديلها بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ يكون استئنافها خلال أربعين يوما من تاريخ إعلانها . لما كان ذلك وكان غير صحيح ما تقوله الطائفة من أن المقصود بمواد الأوراق التجارية في حكم هذا النص هو المواد التجارية استنادا منها إلى أن الأوراق التجارية وهي الكيالات والسندات الإذنية والشيكات لها حكم خاص وإن ميعاد استئناف الأحكام الصادرة بشأنها هو عشرة أيام طبقا للفقرة الثانية من المادة ذاتها باعتبار أن هذه الأحكام صادرة في مواد يوجب القانون الفصل فيها على وجه السرعة — ذلك أن هذا القول مبني على الخلط بين طريقة رفع الاستئناف وميعاد رفعه . إذ أن المادة ١١٨ مرافعات قبل إلغائها بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ وإن كانت قد أدرجت الكيالات والسندات الإذنية مع الدعاوى التي يوجب القانون الفصل فيها على وجه السرعة إلا أن المشرع رتب على ذلك أحكاما محددة بأن نص بالمادة المشار إليها على أن ترفع هذه الدعاوى والدعاوى الأخرى التي انتظمتها المادة إلى المحكمة مباشرة ولا تعرض على التحضير ، كما نص بالمادة ٤٠٥ مرافعات قبل تعديلها بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ على أن الدعاوى المنصوص عليها في المادة ١١٨ مرافعات التي لا تعرض على التحضير يرفع الاستئناف عنها بتكليف بالحضور خلافا للدعاوى التي تحضر فيرفع الاستئناف عنها بعريضة تقدم إلى قلم الكتاب ، أما مواعيد الاستئناف فقد أفرد لها المشرع أحكاما خاصة لا تعتبر بموجبها دعاوى مواد الأوراق التجارية من الدعاوى التي يوجب القانون الفصل فيها على وجه السرعة ، ويعد ميعاد استئناف الأحكام الصادرة بشأنها هو عشرون يوما طبقا للمادة ٤٠٢/١ مرافعات قبل تعديلها بالقانون

رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ - لما كان ما تقدم وكان الحكم المطعون فيه قد استند في رفض الدفع إلى أن الدعوى المستأنف حكمها ليست من دعاوى مواد الأوراق التجارية التي ينقص ميعاد استئناف الأحكام الصادرة فيها إلى النصف وإنما هي من الدعاوى الابتدائية التي تستأنف أحكامها خلال أربعين يوما طبقا للفقرة الأولى من المادة ٤٠٢ المشار إليها ، وكان ما قرره الحكم على النحو السالف بيانه صحيحا في القانون ويحمل الرد على دفاع الطاعنة فإن النعى عليه بالقصور في التسبب يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعنة تنعى بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه الخطأ في تفسير العقد المؤرخ ١٩٥٦/١٠/٣٠ من حيث المدة المحددة بين طرفيه لتنفيذ الإلتزام الموضح فيه ، وفي بيان ذلك تقول أن الحكم قرر أن العقد ينص على تسجيل ثلاث أغنيات حدد لإحداها شهرا ولم يحدد ميعاد تسجيل الأغنيتين الباقيتين في حين أن العقد ينص على أن الإلتزام الوارد به وهو تسجيل الثلاث اسطوانات يتم خلال شهر من بدء التعاقد .

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أن الثابت من مطالعة الحكم المطعون فيه أنه أورد في هذا الخصوص ما يلي " أن أساس العلاقة بين الطرفين هو العقد المؤرخ ١٩٥٦/١٠/٣٠ وقد تضمن اتفاق الشركة المستأنفة (المطعون ضدها) مع المستأنف عليها (الطاعنة) على تسجيل صوتها على ثلاث اسطوانات لثلاث أغان من تلحين الملحن بليغ حمدي على أن تسجل إحدى الاسطوانات في خلال شهر من تاريخه دون تحديد ميعاد لتسجيل الأسطوانات الأخيرتين " . وإذا كان الثابت من مطالعة العقد المذكور أن الطرفين إتفقا في البند الأول منه على أن تملأ الطاعنة بصوتها ثلاث أغنيات على ثلاث أسطوانات منها أغنيتان سميتا بالعقد ، وعلى أن تسجل الأغنية الثالثة التي لم تعين خلال شهر من بدء التعاقد ، وكان الحكم لم ينحرف في تفسيره عن عبارة العقد ، فإن النعى عليه بهذا السبب يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعنة تنعى بالسببين الرابع والسابع على الحكم المطعون فيه مخالفته الثابت بالأوراق ، وفي بيان ذلك تقول أن الحكم أسس قضاءه على أن المهلة

التي حددتها الطاعنة لتسجيل الأغنية الثالثة الباقية لم تكن كافية لتقوم المطعون ضدها باختيار هذه الأغنية وتسجيلها، في حين أن الثابت من الأوراق أن الطاعنة أذرت الشركة المطعون ضدها في ١٩٥٧/٨/٨ باختيار الأغنية الباقية من ضمن الثلاث أغنيات التي يتوافر فيها شرط التلحين من الأستاذ بليغ حمدي وحددت هذه الأغنيات في الإنذار وطلبت من الشركة أن يتم اختيارها خلال أسبوع من تاريخ الإنذار وأن يتم التسجيل خلال الأسبوع التالي، وإذ قرر الحاضر عن الشركة بالجلسة أن المدة المعقولة للإختيار أسبوعان وهي المدة التي حددتها الطاعنة فما كان للحكم أن يؤسس قضاءه على أن المهلة لم تكن كافية .

وحيث إن هذا النعي مردود ذلك أن الثابت من الحكم المطعون فيه أنه استند في هذا الخصوص إلى قوله "لما كان الثابت من الأوراق أن تنفيذ تسجيل الأسطوانتين السابقتين قد استغرق نحو تسعة أشهر من تاريخ التعاقد ، فإن تحكم المستأنف عليها بتحديد ميعاد معين لتسجيل الأسطوانة الثالثة سواء استطل هذا الميعاد أم قصر يكون مخالفة ظاهرة للإتفاق المبرم بين الطرفين وتكون هي إذ أعلنت امتناعها أو رفضها لتنفيذ العقد وتخليها عن شروطه بعد مرور أسبوع من تاريخ إنذارها المعلن للشركة في ١٩٥٧/٨/٨ قد أخلت بشروطه الجوهرية مما يجعل دعواها بطلب فسخ العقد والتعويض على أساس تقصير الشركة وإخلالها منهارة السند متعينة الرفض " . ولما كان الثابت أن ممثل الشركة لم يقرر بجلسة ١٩٦٠/٢/٢٥ أمام محكمة الدرجة الأولى أن مدة الأسبوع كانت كافية لاختيار الأغنية الثالثة بل قرر أن مدة الاختيار المعقولة لا تقل عن أسبوعين وكانت الطاعنة لم تحدد بإنذارها - على ما جاء بالحكم - أسبوعين للاختيار بل أسبوعا واحدا يليه أسبوع آخر للتسجيل ، فإن الحكم المطعون فيه إذ رأى في نطاق سلطته الموضوعية أن هذا التحديد منها ينطوي على تحكم ينتفى معه القول بتقصير الشركة لا يكون قد قضى على خلاف الثابت بالأوراق، ويكون النعي عليه بهذين السببين على غير أساس .

وحيث إن الطاعنة تنعى بالسبب الخامس على الحكم المطعون فيه الخطأ في القانون ذلك أنه أقام قضاءه ضدها على عدم كفاية المدة التي حددتها للاختيار

وتسجيل الأغنية الثالثة الباقية ، وهو سبب لم تستند إليه الشركة المطعون ضدها ولم يكن أساسا لدعواها الفرعية ، إذ أن ما استندت إليه في طلب التعويض هو ما ادعته من تعاقد الطاعنة مع شركة مصرفون وتسجيلها الأغنية الثالثة لهذه الشركة بالمخالفة للعقد .

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أن الثابت من الأوراق أن المطعون ضدها أسست دعواها الفرعية على أن الطاعنة أخلت بالتزامها بتنفيذ العقد في خصوص تسجيل الأغنية الثالثة الباقية بتصرييحها بعدم تسجيلها إلا خلال فترة معينة حددتها تحديدا تحكما ولا تكفى للتسجيل ، أما ما عرضت إليه المطعون ضدها من أن الطاعنة قد تعاقدت مع شركة مصرفون لتسجيل أغنية لها على أسطواناتها فلم يكن أساس دعواها الفرعية بل ذكرته باعتباره الباعث الذي حدا بالطاعنة إلى الإخلال بالتزامها . ولما كان الحكم المطعون فيه قد استند في استظهار نكول الطاعنة عن الوفاء بالتزاماتها — على ما سلف بيانه في الرد على السبب الرابع — إلى ذات الأساس الذي بنت عليه المطعون ضدها دعواها الفرعية ، فإن النعى عليه بهذا السبب يكون في غير محله .

وحيث إن الطاعنة تنعى بالسبب السادس على الحكم المطعون فيه مخالفته لنص المادة ٢١٨ مدني إذ قضى للمطعون ضدها بالتعويض بالرغم من أنها لم تكون قد أمدرت الطاعنة ، وإنه لا عبرة بالإعذار المؤرخ ١٩٥٧/٨/١٧ الذي وجهته لها لأنه مبني على مطالبتها بالتعويض لتواطئها مع شركة مصرفون لا لإخلالها بالتزاماتها الناشئة عن العقد .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أن الثابت من الإعذار المؤرخ ١٩٥٧/٨/١٧ أن المطعون ضدها قد ضمنته استحقاقها للتعويض لسببين هما إخلال الطاعنة بالتزاماتها الناشئة عن العقد المبرم بينهما وعلى تواطئها مع شركة مصرفون . هذا إلى أن الطاعنة — على ما جاء بالحكم المطعون فيه — قد أعلنت المطعون ضدها باعتبار العقد مفسوخا من جهتها ، وإذا رتب الحكم على هذا الإعلان أن المطعون ضدها لم تكن بحاجة إلى إعذار الطاعنة قبل المطالبة بالتعويض باعتبار أن الطاعنة قد صرحت بهذا الإعلان إنها لا تريد القيام

بالتزامها فإن الحكم يكون قد التزم صحيح القانون ويكون النعى عليه بهذا السبب على غير أساس .

وحيث إن الطاعنة تنعى بالسبب الثامن على الحكم المطعون فيه القصور في التسيب والخطأ في القانون ذلك أنه أقام قضاءه على أساس أن الطاعنة مسئولة مسئولية تقصيرية دون إيضاح الخطأ المنسوب إليها ودون أن يثبت أن المطعون ضدها طلبت من الطاعنة الحضور لتسجيل الأغنية الثالثة في الزمان والمكان الملزمة بتحديدتهما .

وحيث إن هذا النعى مردود، ذلك أن الثابت من الحكم المطعون فيه أنه استند في هذا الخصوص إلى ما قرره من " أن تحكم المستأنف عليها (الطاعنة) بتحديد ميعاد معين لتسجيل الاسطوانة الثالثة سواء استطل هذا الميعاد أم قصر يكون مخالفة ظاهرة للإتفاق المبرم بين الطرفين وتكون هي إذ أعلنت إمتناعها أو رفضها لتنفيذ العقد وتخليها عن شروطه بعد مرور أسبوع من تاريخ إنذارها المعلن للشركة في ١٩٥٧/٨/٨ قد أخلت بشروطه الجوهرية وأنه بعد أن أعلنت المستأنف عليها (الطاعنة) رفضها أو إمتناعها عن تنفيذ العقد بعد مضي الأجل الذي حددته يكون للشركة المستأنفة (المطعون ضدها) الحق في أن تختار تنفيذ العقد أو فسخه مع التعويض " . وإذا استظهر الحكم المطعون فيه على ما سلف بيانه وفي نطاق سلطته الموضوعية خطأ الطاعنة ورتب على ذلك مسئوليتها عن الضرر الناشئ عن فسخ العقد فإن النعى عليه بهذا السبب يكون على غير أساس .

جلسة ١٤ من فبراير سنة ١٩٦٧

برئاسة السيد المستشار الدكتور عبد السلام بلع نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة
المستشارين : بطرس زغلول ، وأمين فتح الله ، والسيد عبد المنعم الصراف ، وإبراهيم حسن علام .

(٥٤)

الطعن رقم ٢٨٥ لسنة ٣٣ القضائية :

(١) مسئولية . ” المسئولية التقصيرية ” . ” الخطأ ” . منافسة .
” المنافسة غير المشروعة ” .

المنافسة غير المشروعة . ماهيتها . قيامها على أساس من المسئولية التقصيرية .

(ب) حكم . ” تسبب الحكم ” .

الأسباب الزائدة التي ما كان الحكم في حاجة إليها لحمل قضائه . الخطأ فيها . عدم
تأثيره على سلامة الحكم .

١ — أعمال المنافسة التي تترتب عليها مساءلة فاعليها وتقوم على أساس من
المسئولية التقصيرية يمكن ردها إلى أعمال من شأنها إحداث اللبس بين المنشآت
أو منتجاتها أو إلى إدعاءات غير مطابقة للحقيقة أو أعمال تهدف إلى إحداث
الإضطراب في مشروع الخصم أو في السوق مما يتوافقه ركن الخطأ وتعد بذلك
منافسة غير مشروعة .

٢ — متى كان ما قرره الحكم يقوم على أسباب لها أصلها الثابت في الأوراق
وتكفي لحمل قضائه الذي انتهى إليه فإنه لا يعيب الحكم ولا يقدح في سلامته
ما أورده خطأ مما يعد من الأسباب الزائدة التي ما كان الحكم في حاجة إليها
لحمل قضائه .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تتحصل فى أن الطاعن أقام الدعوى رقم ١٣٦٩ سنة ١٩٥٩ تجارى كلى القاهرة ضد المطعون عليه طالبا الحكم بإلزامه بأن يدفع له مبلغ ٢٠٠٠ ج وفوائده . وقال فى بيان الدعوى أنه ابتكر جهازا لصنع اللبن الزبادى حدد سعره بمبلغ ١١٥ قرش وعرضه مقترنا باسمه التجارى "محلات هداية رقم ١ شارع ٢٦ يوليو بالقاهرة" فى سوق الإنتاج الذى افتتح فى ٦ ديسمبر سنة ١٩٥٨ ، غير أن المطعون ضده استغل اشتراكه معه فى لقب واحد فبدأ منذ ٣١ مارس سنة ١٩٥٩ فى نشر إعلانات بصحيفة الأهرام عن جهاز لصنع اللبن الزبادى من إنتاج "بدر هداية" بسعر ٥٠ قرش دون أن يبين مكان بيعه مع أنه كان يذكر عنوانه ورقم تليفونه فى إعلاناته التى كان ينشرها فى ذلك الوقت عن إنتاجه من الطباشير فضلا عن أنه كان يلحق كلمة "قريبا" بالإعلانات التى نشرها عن ذلك الجهاز مما يدل على أنه لم يكن قد أنتج فعلا ولم يكن فى نيته إنتاجه . وإذ قصد المطعون عليه بذلك الإضرار به فقد قدم ضده الشكوى رقم ٨٢٢ سنة ١٩٥٩ لإدارى الدرب الأحمر بطلب معاينة محله وإثبات أنه لا وجود فيه للجهاز الذى يعلن عنه ، وتبين من تحقيق الشكوى ومعاينة المحل أنه خاص بصناعة الطباشير ولا وجود لأجهزة اللبن الزبادى فيه . ثم قال الطاعن أن هذه المنافسة من جانب المطعون ضده منافسة غير مشروعة وقد ألحقت به أضرارا يقدرها بالمبلغ المطالب به ، وبتاريخ ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٦١ قضت محكمة أول درجة بإلزام المطعون ضده بأن يدفع للطاعن مبلغ ٥٠٠ ج ، واستأنف المطعون ضده هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة وقيد استئنافه برقم ١٥٧ سنة ٧٦ ق . ، وبتاريخ ٢٩ أبريل سنة ١٩٦٣ قضت محكمة الاستئناف بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرتين أبدت فيهما الراى برفض الطعن ، وفى الجلسة المحددة لنظره تمسكت النيابة برأياها .

وحيث إن الطعن بنى على أربعة أسباب ينمى الطاعن على الحكم المطعون فيه بالسببين الأول والثاني مخالفة الثابت بالأوراق ، ويقول في بيان ذلك أن الحكم أقام قضاءه برفض الدعوى على ما قرره من أن الطاعن كان يشتغل بالحمامة ولم يحترف التجارة إلا في ١٨ مايو سنة ١٩٥٨ هذا في حين أن الثابت من الشهادة الصادرة من نقابة المحامين أنه نقل إلى جدول المحامين غير المشتغلين في ١٣ مارس سنة ١٩٥٨ كما أن الثابت من الشهادة المستخرجة من السجل التجارى أنه قيد تحت إسم "مصانع هداية" منذ سنة ١٩٣٨ وقد ترتب على هذه المخالفة اختلال المركز الصحيح لطرفي الخصومة في نظر المحكمة، وينمى الطاعن على الحكم في السببين الثالث والرابع الخطأ في الإسناد وفساد الاستدلال ومخالفة القانون والقصور في التسيب ذلك أنه أورد أن المطعون ضده عندما نشر إعلاناته من جهازه لصنع اللبن الزبادى بين عنوان محله التجارى في إعلاناته التى نشرت في ذات الوقت من الطباشير الذى ينتجه وأنه كان يمكن التعرف على عنوانه من دليل التليفونات، مع أنه لا يصح الاعتماد في التعرف على عنوان التاجر من الدليل المشار إليه ، فضلا عن أن الإعلانات عن الطباشير لم تظهر في أى صحيفة من الصحف التى قدمها الطاعن والتى نشرت الإعلانات من أجهزة المطعون عليه للبن الزبادى . هذا وقد ذكر الحكم - في مقام التدليل على أن منافسة المطعون عليه للطاعن هي منافسة مشروعة - أن أشخاصا آخرين غير طرفي الخصومة قد أعلنوا في الصحف عن إنتاج أجهزة أخرى لصناعة اللبن الزبادى بأسعار أرخص ، مع أن الصحف التى اعتمد عليها الحكم في هذا الخصوص إنما صدرت بعد أن كان الطاعن قد رفع دعواه . وقد تمسك الطاعن بأن إعلان المطعون عليه عن جهازه بسعر يقل عن سعر التكلفة يعد منافسة غير مشروعة . هذا وقد استدل الحكم على أن المطعون ضده أنتج الأجهزة قبل الإعلان عنها بفاتورة صدرت له من المصور بالقيمة التى تقاضاها عن تصوير جهازه وبخطاب جاءه من محلات الغندور يفيد قيامه بتوريد أجهزة إليها ، مع أن فاتورة المصور ورقة عرفية لا تحمل توقيعا - ويحمل خطاب محلات الغندور تاريخا لاحقا على تاريخ رفع هذه الدعوى وأطرح الحكم ما كشفت عنه معاينة محل المطعون ضده في تحقيق الشكوى الإدارية من أن المحل المذكور مخصص لصناعة الطباشير بحجة أن المطعون ضده لم يحضر هذه المعاينة وأن محقق الشكوى المذكورة لم يجر تفتيشا للمحل حتى يتبين عدم وجود أجهزة لصناعة اللبن

الزبادى فيه ، وذلك على الرغم من أن المطعون ضده أجاب عند سؤاله عما أسند إليه في الشكوى المشار إليها بأنه كف عن صناعة هذه الأجهزة نزولا على رغبة أقارب طرفي النزاع . ويضيف الطاعن أنه تمسك أمام محكمة الاستئناف بصورة خطاب كان المطعون ضده قد أرسله إلى أحد أقربائهما يقر فيه بأن حملة الإعلانات كيدية غير أن الحكم لم يقر اعتبارا لهذا الخطاب بحجة أن الطاعن لم يقدم سوى جزء من صورته الشمسية وأن عبارته لا تدل على أنه قصد به محاربة المطعون ضده وأنه قد يقصد بها موضوعا آخر دون أن تجزم المحكمة برأى في هذا الخصوص .

وحيث أنه ورد بأسباب الحكم المطعون فيه ردا على ما يثيره الطاعن بأسباب الطعن ما يلي " أن المستأنف (المطعون ضده) قام بعمل إعلانات عن جهاز آخر لعمل اللبن الزبادى بالجرائد مقرونا باسمه " إنتاج بدر هداية " وبسعر أرخص (يراجع المستنديين ٨ و ٩ حافظة المستأنف عليه " الطاعن " ١٧/ ملف) ومن نوع يختلف عن جهاز المستأنف عليه (يراجع الصورة الفوتوغرافية للجهاز مستند ١ حافظة ١ ملف ابتدائي) فالمستأنف لم يستغل اسم المستأنف عليه (المطعون ضده) " ثم قال الحكم " أنه عن عدم بيان محل المستأنف التجاري في الإعلانات فإن بيان المحل ذكر في إعلانه عن الطباشير كما أنه واضح في دليل التليفونات فضلا عن أنه لا يعتبر عدم بيان محل التجارة في الإعلان أنه مقصود به الغش والإضرار بالغير ... وأنه عما نسبته المستأنف عليه (الطاعن) إلى المستأنف بأنه قد أساء إليه بالإعلان عن جهازه بسعر أرخص فقد ورد في بعض الصحف المقدمة بحافظتي المستأنف إعلانات عن أجهزة أخرى لصنع الزبادى بمحلات أخرى وبسعر أرخص مما يدل على أن هناك منافسة في صناعة هذه الأجهزة وأسعارها وهي منافسة مشروعة ... وأنه عن عدم قيام المستأنف بصناعة الأجهزة قبل الإعلان عنها فقد تقدم المستأنف بصورة جهازه الذى أنشأه قبل ١٥/٣/١٩٥٩ كما هو ثابت من فاتورة المصور كما أنه يبين من خطاب محلات الغندور المؤرخ ١٢/٤/١٩٦٠ بأن المستأنف سبق له توريد أجهزة لهذه المحلات في ١٤/٣/١٩٦٠ مما يدل على أن المستأنف قام بصناعة هذه الأجهزة أما المعاينة التى تمت في الشكوى الإدارية ولم يثبت فيها أى أجهزة للمستأنف فقد قام بها

المحقق في غياب المستأنف ولم يثبت أنه قتش محلاته ولم يعترف بها على أى جهاز -
وأما تعهد المستأنف في التحقيقات بتلك الشكوى لعدم تعرضه للمستأنف عليه
فإنه بعمله الأجهزة والإعلان عنها لا يعتبر أنه متعرض له . وعن الخطاب
المنسوب إلى المستأنف وقدم صورته الفوتوغرافية فقد تبين أنه لم يقدم لإصورة
جزء منه ولا تدل عبارته على أنه يقصد بها محاربة المستأنف عليه في تجارته
في الأجهزة التي صنعها بل قد تدل على أنه يقصد بها موضوعاً آخر "ولما كانت
أعمال المنافسة التي ترتب عليها مساءلة فاعليها وتقوم على أساس من المسئولية
التقصيرية يمكن ردها إلى أعمال من شأنها إحداث اللبس بين المنشآت
أو منتجاتها أو إلى إدعاءات غير مطابقة للحقيقة أو أعمال تهدف إلى إحداث
الإضطراب في مشروع الخصم أو في السوق مما يتوافر به ركن الخطأ وتعد
بذلك منافسة غير مشروعة ، وكان يبين مما أورده الحكم على النحو المتقدم
أنه أوضح أن المطعون ضده لم يستغل اسم الطاعن وأن الإعلانات التي نشرها
في الصحف هي عن جهاز غير جهاز الطاعن إذ جاءت مقرونة باسم المطعون ضده
وبسعر أرخص ومن نوع تبين للمحكمة من الصور الشمسية التي نشرت
في الصحف وكانت مقدمة إليها أنه يختلف عن جهاز الطاعن ، وإذا استدل
الحكم من هذه القرائن على نفى اللبس بين جهازى الطرفين كما استدل من مجموع
القرائن التي ساقها أن المطعون ضده كان جادا في إعلاناته ولم يهدف بها إلى إحداث
الإضطراب في مشروع خصمه ، وكان الحكم قد خلص من ذلك إلى أن الأفعال
التي نسبت إلى المطعون ضده بالإعلان عن جهازه في الصحف لا تتمثل فيها أفعال
المنافسة غير المشروعة في أية صورة من صورها وانتهى الحكم إلى أن منافسة
المطعون ضده للطاعن كانت منافسة مشروعة شأنه بالإعلان عن جهازه شأن باقي
متجى هذه الأجهزة الذين أعلنوا عنها وقدم المطعون ضده الصحف المنشور فيها
إعلاناتهم إلى المحكمة . لما كان ذلك وكان ما قرره الحكم على النحو السالف بيانه
يقوم على أسباب لها أصلها الثابت في الأوراق وتكفى لحمل قضائه الذي انتهى إليه ،
فإنه لا يعيبه ما أورده بصدد شهادة نقابة المحامين ومستخرج السجل التجارى
للتدليل على أسبقية المطعون ضده في إحتراف التجارة عن الطاعن ، إذ يفرض
أن اسم الطاعن نقل إلى جدول المحامين غير المشتغلين أو قيد اسمه في السجل
التجارى في تاريخ سابق على التاريخ الذي أورده الحكم فإن هذا الخطأ من الحكم

لا يعيبه ولا يقدح في سلامته باعتبار أن ما تضمنته الحكم في هذا الخصوص يعد من الأسباب الزائدة التي ما كان الحكم في حاجة إليها لحمل قضائه ، ومن ثم يكون النعي على الحكم بالسببين الأول والثاني غير منتج . وما يقوله الطاعن من أنه يعد من قبيل العمل غير المشروع إعلان المطعون ضده عن جهازه بسعر أرخص من سعر جهاز الطاعن بدعوى أنه يقل عن سعر التكلفة — هذا القول يدحضه ما أثبتته الحكم عن اختلاف الجهازين — جهاز الطاعن وجهاز المطعون ضده — كل منهما عن الآخر . وبالنسبة لدفاع الطاعن بأن المطعون ضده لم يكن جادا في إنتاجه للجهاز الذي أعلن عنه إذ لم يذكر عنوان محله التجاري بهذه الإعلانات — فإن رد الحكم بأنه يمكن التعرف على عنوان محل المطعون ضده التجاري من الإعلانات التي نشرت في بعض الصحف — في تاريخ معاصر — عن الطباشير الذي ينتجه أو من دليل التليفونات واستناد الحكم إلى القرائن السائغة التي ساقها وإلى ما هو ثابت بالأوراق التي قدمت إليه للاستدلال على جدية إنتاج المطعون ضده للجهاز الذي أعلن عنه هو مما يدخل في نطاق تقدير الدليل الذي تستقل به محكمة الموضوع . وما ينهيه الطاعن على الحكم من أنه لم يقم باعتباره للخطاب الذي قدمه والصادر من المطعون ضده لأحد أقربائهما فإنه بحسب الحكم أن يؤسس لإطراحه لهذا الخطاب على ما يحيط به من شك استنادا إلى أن الطاعن لم يقدم سوى صورة شمسية لجزء منه دون أصله الكامل ، وإلى أن عباراته المتعلقة بالإعلانات وردت غير واضحة بحيث يمكن أن تنصرف إلى غير الموضوع الذي أراد الطاعن أن يستدل بها عليه . ومن ثم يكون النعي على الحكم بالسببين الثالث والرابع على غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ١٥ من فبراير سنة ١٩٦٧

برئاسة السيد المستشار أحمد زكي محمد نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
محمد ممتاز نصار ، وإبراهيم عمر هندی ، وصبري أحمد فرحات ، وحسن أبو الفتوح الشرييني .

(٥٥)

الطعن رقم ٣٧٨ لسنة ٣٢ القضائية :

(١) عمل . ” عقد العمل ” . ” الإجازات ” .

المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ . إجازات العامل . استبدالها بأيام آخر
أو بمقابل نقدي . شرطه . رفض الترخيص بالإجازة . إخلال بالتزام . تعويض
العامل عنه .

(ب) عمل . ” آثار عقد العمل ” . ” سلطة رب العمل في تنظيم
منشأته ” . ” انتهاء عقد العمل ” . ” تقدير قيام مبرر لإنهاء عقد العمل ” .
محكمة الموضوع .

سلطة رب العمل في تنظيم منشأته . إنهاء عقد العمل . تقدير مبرر الإنهاء .
موضوعي .

١ — إجازات العامل بأنواعها عزيمة من الشارع دعت إليها إعتبارات
من النظام العام وهي في نطاق المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ أيام معدودات
من كل سنة لا يجوز في غير الأحوال المقررة في القانون ولغير مقتضيات العمل
استبدالها بأيام آخر من السنة أو السنوات التالية ، كما لا يجوز استبدالها بمقابل
نقدي ، وإلا فقدت إعتبارها وتعطلت وظيفتها ولم تحقق الغرض منها واستحالت
إلى ” عوض ” ومجرد مال سائل يدفعه صاحب العمل إلى العامل ، وفي ذلك
مصادرة على إعتبارات النظام العام التي دعت إليها ومخالفة لها ، والقول بأن
العامل أن يتراخى بإجازاته ثم يطالب بمقابل عنها معناه أنه يستطيع بمشيئته
وإرادته المنفردة أن يحمل صاحب العمل بالتزام هو عوض حقه لا حين حقه
بينما لا يدل له فيه ، وهو حال يختلف عما إذا حل ميعادها ورفض صاحب العمل

الترخيص له بها فإنه يكون قد أخل بالتزام جوهرى من التزاماته التى يفرضها عليه القانون ولزمه تعويض العامل عنه .

٢ — من سلطة رب العمل — وعلى ما جرى به قضاء محكمة التمييز — تنظيم مشأته واتخاذ ما يراه من الوسائل لإعادة تنظيمها متى رأى من ظروف العمل ما يدعو إلى ذلك ، بحيث إذا اقتضى هذا التنظيم إنهاء عقود بعض عماله كان لهذا الإنهاء ما يبرره وانتفى عنه وصف التعسف^(١) ، وسلطة رب العمل فى ذلك تقديرية لا يجوز لقاضى الدعوى أن يحل محله فيها وإنما تقتصر رقابته على التحقق من جدية المبررات التى دعت إليه .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكائية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل فى أن الأستاذ أحمد الصاوى محمد أقام الدعوى رقم ٤٨٢ سنة ١٩٥٨ عمال القاهرة الابتدائية ضد السيد بشارة تقلا عضو مجلس الإدارة المنتدب لجريدة الأهرام — شركة مساهمة مصرية — يطلب إلزامه بأن يدفع له مبلغ ٤١٦٠٥ ج و ٥٢٠ م مدله إلى مبلغ ٣٢٠٤٧ ج و ٦٠٠ م مع المصاريف ومقابل أتعاب المحاماة وشمول الحكم بالنفاذ المعجل بلا كفالة ، وقال شرحا لدعواه أنه بدأ عمله بالجريدة سنة ١٩٣٠ واستمر إلى سنة ١٩٤١ حيث ترك العمل تحت ضغط بعض العوامل والأحداث ، ثم لم تلبث علاقة العمل بينهما أن انصلبت حيث عادت وفى ٣١ مارس سنة ١٩٤٩ فتعاقدت معه على أن ينشر فيها مقاله اليومي ” ما قل ودل ” وأبوابا أخرى للشباب والمرأة

(١) نقض ١٩٦٦/٤/٦ . الطعن رقم ١٢٧ لسنة ٢٢ ق . السنة ١٧ ص ٨٢١ .

والحياة العقلية والفنية والأدبية والاجتماعية والتاريخية ويتولى تحرير المقالات الرئيسية في مختلف المناسبات مقابل أجرى شهري شامل قدره ٤٠٠ ج وفي ٨ أغسطس سنة ١٩٥٢ قرر مجلس الإدارة تعيينه رئيسا للتحرير مقابل أجرى شهري "إجمالي وجزافي" قدره ٦٠٠ ج ولمدة سنة تنتهي في ٣١ يولييه سنة ١٩٥٣ وتجدد ضمينا من سنة إلى أخرى ما لم يخطر أحد الطرفين الآخر بعدم رغبته في التجديد قبل نهاية المدة بشهرين ، ومنذ أن آلت إليه رئاسة التحرير وأخذ يدفع الجريدة خطوة وراء خطوة في طريقها إلى التمهيد صادقته مناعب كثيرة متعددة ومتنوعة منها عدم الإعلان عن اسمه كرئيس للتحرير والانتقاص من سلطته في تعيين المحررين وتحديد مرتباتهم ومخالفة تعليماته فيما ينشر وما لا ينشر ومفاجأته بين الحين والحين بنشر أنباء أو موضوعات حساسة تبيليل الخواطر وتسيء إلى الصالح العام ، ولما لم تفلح هذه المحاولات في تحقيق الغرض منها عمدت إدارة الجريدة إلى وسائل أخرى هي تخفيض ١٥٠٠ ج من مرتبه السنوي وجعله ٥٧٠٠ ج بدلا من ٧٢٠٠ ج ومحاولة إنهاء عقده وذلك بأن أرسلت إليه خطابا تاريخه ٣١ يوليو سنة ١٩٥٦ ناشدته فيه أن يساهم في سياستها الاقتصادية التي تملها الحالة الحاضرة كما طلبت إليه فيه الموافقة على إنهاء عقده في ٣١ ديسمبر سنة ١٩٥٦ ثم عادت وفي ٣١ يوليو سنة ١٩٥٧ فأنهت عقدها معه كرئيس للتحرير وقصرت علاقتها به على تحرير مقال "ما قل ودل" مقابل أجر شهري قدره ٣٠٠ ج وبشروط أخرى تضمنها الاتفاق الجديد المحرر بينهما في ١٧ أغسطس سنة ١٩٥٧ كما عادت وفي يناير سنة ١٩٥٨ فأرسلت إليه كشفا يفيد مديونيته لها في مبلغ ٣٧٢٦ ج حتى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٥٧ وأرسلت إليه خطابا مسجلا في ٢٠ فبراير سنة ١٩٥٨ مخبره بأن مكافأة مدة خدمته هي مبلغ ٢٠٩٥ ج طبقا لقانون عقد العمل الفردي ستقوم بقيده لحساب المطلوب منه ، وإذا أفصحت الجريدة بتصرفاتها هذه عن سوء نيتها وتعهداتها هضم حقوقه وهو يستحق في ذمتها مبلغ ٣٢٠٤٧ ج و ٦٠٠ م منه ٥٠٠٠ ج مكافأة مدة الخدمة طبقا للائحة استخدام الصحفيين لا قانون عقد العمل الفردي و ١٥٠٠ ج ما اقتطع من مرتبه في السنة الأخيرة وهي الفترة من أول أغسطس سنة ١٩٥٦ إلى ٣١ يوليو سنة ١٩٥٧ بغير حق وبطريق إدخال الغش عليه أو بطريق الهبة والتبرع من جانبه و ١٥٥٤٧ ج و ٦٠٠ م مقابل أجر أيام العطلة الأسبوعية والأعياد

والإجازات السنوية التي لم يصرح له بها و ١٠٠٠٠ ج تعويض عن إنهاء عقده الغير محدد المدة بنير مبرر وبقصد الإضرار به والإساءة إلى مكانته الصحفية ، فقد انتهى إلى طلب الحكم له به — وردت الشركة بأنه يستحق مكافأة قدرها ٢٢٥٨ ج و ٣٢٣ م وفقا للرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ الذي يحكم العلاقة بينهما ، وكان يتقاضى مرتبا شهريا قدره ٤٠٠ ج ولمناسبة تعيينه رئيسا للتحريراتقرر أن يصرف له مبلغ ٢٠٠ ج شهريا بدل تمثيل لتغطية النفقات التي يستلزمها منصبه الجديد ، وإبتداء من أول أغسطس سنة ١٩٥٦ خفض من مرتبه مبلغ ١٥٠٠ ج ، وأنه لا حق له في مقابل إجازات أيام العطلة الأسبوعية لأنه كان يتغيب أيام الجمع وبفرض أنه كان يعمل خلالها كلها أو بعضها فإن وظيفته وطبيعة عمله تقتضى ذلك ، كما أنه لا حق له في مقابل إجازات الأعياد الرسمية لأن الجرائد جميعها تحتجب عن الظهور يومين في عيدى الفطر والأضحى ويوم شم النسيم وفي كثير من الأيام كان لا يطول حضوره من ساعة واحدة وفي أيام أخرى كان يباشر العمل من منزله أو من عزبته ، وليس له أن يطالب بمقابل الإجازات السنوية السابقة على السنة الأخيرة لأن الإجازات السنوية لا ترحل ولا تجدد وحقه في مقابل إجازة السنة الأخيرة سقط بعدم المطالبة به خلالها ومنذ تعيينه رئيسا للتحريرات كان هو المتصرف في مواعيد حضوره وانصرافه ومواعيد غيابه ومواعيد قيامه بالإجازة أو عدم قيامه بها وتشهد بعض مقالاته ” ما قل ودل “ بأنه كان يكتبها من الاسكندرية وحضوره في الشهرين السابقين على إنهاء عقده كان نادرا وانعدم كلية في الشهر الأخير وهو أمر ثابت في سجل الساعة الموجودة بالجريدة ، وتخفيض مبلغ ال ١٥٠٠ ج من مرتبه في السنة الأخيرة أملت ظروف الجريدة وحالتها المالية وضرورة الإقتصاد في نفقاتها وقد صور المدعى موافقته على هذا التخفيض بأنه تبرع أوهبة يجوز له الرجوع فيها ، وعن التعويض فإن عقد المدعى محدد المدة وقد انتهى برضاه وسويت حالته بالطريقة التي اقترحها وقبلتها الشركة حيث أخطرته بكتابتها المؤرخ ٢٩ مايو سنة ١٩٥٦ بعدم رغبتها في تجديد عقده بشروطه ودارت المحادثات بينهما وتم الاتفاق على تجديده لمدة سنة من أول أغسطس سنة ١٩٥٦ مع تخفيض مرتبه ١٥٠٠ ج وقبل انتهاء هذه المدة بشهرين أخطرته بكتابتها المؤرخ ٢٦ مايو سنة ١٩٥٧ بعدم رغبتها في تجديد العقد مرة أخرى وقبل ذلك وتخلي عن وظيفته

وعرض عليها اتفاقا جديدا لمدة سنتين من أول أغسطس سنة ١٩٥٧ إلى آخر يوليو سنة ١٩٥٩ مقابل مكافأة قدرها ٣٠٠٠ ج وقبلت الجريدة هذا العرض وعلى ذلك لا تكون هناك إساءة لاستعمال الحق وقصد الإضرار به ومع اقتراض أن العقد غير محدد المدة فإن مبرر إنهائه ومبرر الفصل قائم وهو ما رآته الشركة من ضرورة إعادة تنظيم رئاسة التحرير وإسنادها إلى رئيس واحد بدلا من رئيسين بعد أن لاحظت سوء حالتها المالية وما قد يترتب عليها من خطر الانهيار إذا ما استمرت الحالة على ما كانت عليه ، وأضافت الشركة أن حساب المدعى لديها مدين في مبلغ ٣٥٧٦ ج و ٤٤٥ م وإذ يستحق في ذمتها مبلغ ٢٢٥٨ ج و ٣٢٢ م مكافأة مدة الخدمة فقد أقامت دعوى فرعية طلبت فيها إجراء المقاصة بين مكافأة مدة الخدمة وحسابه المدين لديها وإلزامه بالفرق وقدره ١٣١٨ ج و ١٢٣ م مع الفوائد القانونية من تاريخ المطالبة الرسمية للسداد ، وطلبت رفض الدعوى الأصلية فيما عدا ذلك . وبتاريخ ٣٠ يونيو سنة ١٩٥٩ حكمت المحكمة حضوريا وقبل الفصل في الموضوع بنائب مكتب خبراء وزارة العدل بالقاهرة ليعهد إلى أحد أعضائه المحاسبين بالاطلاع على ملف الدعوى ومستنداتها وما يقدمه له طرفا الخصومة لبيان ما إذا كان الأستاذ أحمد الصاوي محمدا - المدعى - قد حصل على إجازاته الأسبوعية وإجازاته عن الأعياد الرسمية وإجازاته السنوية أم زاول العمل خلالها وذلك في الفترة من ٣١ مارس سنة ١٩٤٩ إلى ٣١ يوليو سنة ١٩٥٧ وبيان ما إذا كانت الشركة المدعى عليها قد منيت بخسارة في السنوات ١٩٥٤ و ١٩٥٥ و ١٩٥٦ أم لا ، وكذا بيان المبالغ التي تسلمها الأستاذ أحمد الصاوي محمدا من الشركة وسبب تسلمه لها - على سبيل القرض أم لأغراض أخرى - وما يكون قد سده من هذه المبالغ وما إذا كانت ذمته ما زالت مشغولة بشيء منها ومقداره إن وجد . وبعد أن باشر الخبير مأموريته وقدم تقريره عادت وبتاريخ ١٩٦١/٦/٢٠ حكمت في موضوع الدعويين الأصلية والفرعية بإلزام المدعى عليه بصفته في الدعوى الأصلية بأن يدفع للمدعى في الدعوى الأصلية مبلغ ٨٢٩ ج و ٧٣٤ م ثمانمائة وتسعة وعشرين جنيها وسبعمائة وأربعة وثلاثين مليا والمصاريف المناسبة للدعوى الأصلية وثلاثين جنيها مقابل أتعاب المحاماة ورفضت ما عدا ذلك من طلبات المدعى وأعفته من باقي المصاريف ، كما رفضت طلبات المدعى عليه بصفته فيما عدا ما أجريت المقاصة بشأنه من دين للمدعى عليه في الدعوى

الفرعية وأصفت المدعى من المصاريف المناسبة لما أجريت المفاصة بشأنه وألزمت المدعى عليه بصفته بباقي مصاريف الدعوى الفرعية وشملت الحكم بالنفاذ المعجل بلا كفالة . واستأنف الأستاذ أحمد الصاوى مجد هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة طالبا تعديله والحكم له بمبلغ ٢٧٨٥٩ ج و ٧٥٠ م باقى طلباته أمام محكمة أول درجة بعد إستبعاد مبلغ ٣١٨٧ ج و ٨٥٠ م المحكوم به لصالح الجريدة فى الدعوى الفرعية وقيد هذا الإستئناف برقم ١٧٦٣ سنة ٧٨ قضائية ، كما استأنفته مؤسسة جريدة الأهرام طالبة إلغاءه فيما قضى به من مقابل الإجازات والإزام الأستاذ أحمد الصاوى مجد بأن يدفع لها مبلغ ٨٩٦ ج و ١٨٩ م — الفرق بين حسابه المدين لديها وكفاة مدة الخدمة — وقيد هذا الإستئناف برقم ٨ سنة ٧٩ قضائية . وقررت المحكمة ضم الإستئنافين ، وبتاريخ ٣٠ يونيه سنة ١٩٦٢ حكمت حضوريا بقبول الإستئنافين شكلا وفى موضوع الإستئناف رقم ١٧٦٣ سنة ٧٨ قضائية المرفوع من الأستاذ أحمد الصاوى مجد بتعديل الحكم المستأنف وبالإزام المستأنف ضده بصفته بأن يدفع إلى الأستاذ أحمد الصاوى مجد مبلغ ٨٥٥٧ ج و ٧٥٣ م (ثمانية آلاف وخمسمائة وسبعة وخمسين جنيها وسبعمائة وثلاثة وخمسين مليا) والمصاريف المناسبة عن الدرجتين ومبلغ ٦٠ ج (ستين جنيها) مقابل أتعاب المحاماة عنهما وفى موضوع الاستئناف رقم ٨ سنة ٧٩ قضائية المرفوع من مؤسسة جريدة الأهرام برفضه وإلزامها بمصاريفه . وطعنت مؤسسة الأهرام فى هذا الحكم بطريق النقض للسببين الواردين فى التقرير وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون وقررت إحالته على هذه الدائرة حيث أصرت الطاعنة على طلب نقض الحكم وطلب المطعون عليه رفض الطعن وقدمت النيابة العامة مذكرة أحالت فيها على مذكرتها الأولى وطلبت رفض الطعن .

وحيث إن حاصل الوجه الأول من السبب الأول أن الحكم المطعون فيه قضى للمطعون عليه بمقابل الإجازات بأنواعها مستندا فى ذلك إلى أنه لا نزاع بين الطرفين فى أنه منذ بدأ عمله بالجريدة فى ١٩٤٩/٣/٣١ إلى نهايته فى ١٩٥٩/٧/٣١ لم يحصل على حقه القانونى فيها ، وقد أكد منذ فجر الخصومة أنه كان يطالب بإجازاته — سنوية وموسمية وأسيوية — شفويا وفى أثناء

السنة التي استحققت فيها ولكن الجريدة كانت ترفض ولا تصرح له بها إستنادا إلى حاجة العمل ، وتطمئن المحكمة إلى ما قرره في هذا الصدد لأن الطاعنة جاهرت ومنذ فجر الخصومة بما يؤيد ذلك وراحت تقول إن طبيعة عمله والوظيفة التي كان يشغلها توجب أن يكون إتصاله بالجريدة مستمرا ولا تسرى في شأنه مواعيد ساعات العمل وقترات الراحة والعطلة الأسبوعية وإجازات الأعياد والمواسم واستندت إلى العقد المحرر بينهما في ١٩٥٢/٨/٨ مع أن عبارة العقد لا تستهدف حرمانه من إجازاته ولا تأثيرها على ماله من حق ثابت في اقتضاء مقابلها خصوصا وأن أحكام الإجازات من النظام العام ولا يصح الاتفاق على ما يخالفها ، وهذا من الحكم خطأ ومخالفة للقانون ولا سند له من وجوه (أولها) أن الطاعنة أنكرت على المطعون عليه دعواه أنه كان يطالب بإجازاته على اختلاف أنواعها ولم تصرح له بها ، وتمسكت في دفاعها أمام محكمة أول درجة — ومنذ فجر الخصومة — بأن الأصل في الإجازة السنوية أنها حق إختياري للعامل لا محل للإلزام صاحب العمل بتعويض عنها إذا لم يطلبها خلال السنة وتسقط ولا تجدد ولا ترحل إلى سنة تالية ، والجرائد جميعها تحتجب عن العبدور يومين في كل من عيدي الفطر والأضحى ويوم شم النسيم ، وكان المطعون عليه يغيب في أغلب أيام الجمع وفي كثير من الأيام كان لا يطول حضوره لأكثر من ساعة وفي أيام أخرى كان يكتفى بمباشرة العمل من منزله أو من مزرعته ومنذ تعيينه رئيسا للتحرير في أغسطس سنة ١٩٥٢ كان هو المتصرف في مواعيد حضوره وانصرافه ومواعيد غيابه ومواعيد قيامه بالإجازة أو عدم قيامه بها وكان ملحوظا في تقدير مرتبه طبيعة عمله ووظيفته ونص في الاتفاق المبرم بينهما في ١٩٥٢/٨/٨ على أن لا يطالب بأكثر منه في أية حالة من الأحوال وأيا كانت الظروف والأعباء أو الأعمال التي يقوم بها ، ورددت الطاعنة هذا الدفاع لدى محكمة الاستئناف وأضافت إليه أنها لم ترفض للمطعون عليه طلبا بمنحه إجازته السنوية ولم يتقدم إليها بأى طلب ، وحق العامل في الإجازة السنوية والمطالبة بمقابل عنها يسقط بمضي سنة دون طلبها ، وأن طبيعة عمله والوظيفة التي كان يشغلها توجب أن يكون إتصاله بالجريدة مستمرا شأنه في ذلك شأن رؤساء المصالح والمنشآت الذين جرى العرف — ودون حاجة إلى نص تشريعي — على أن لا يتقيدوا بساعات عمل معينة (وثانيها) أن مجرد

اطمئنان الحكم إلى ما ذكره المطعون عليه من أنه كان يطالب بإجازاته شغويا في كل سنة ليس من الأدلة التي رسمها القانون ولا يصلح للإثبات (وثالثها) أن مناط تعلق الإجازة السنوية بالنظام العام هو أن لا تكون السنة التي تستحق فيها قد مضت قبل حصول العامل عليها بحيث إذا حل ميعادها وانقضت السنة دون أن يحصل عليها انقطعت الصلة بينهما وبين اعتبارات النظام العام وأصبحت حقا عاديا يرد عليه التنازل .

وحيث إن هذا الوجه في محله ذلك أن إجازات العامل بأنواعها عزيمة من الشارع دعت إليها اعتبارات من النظام العام ، وهي — وفي نطاق المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ الذي يحكم واقعة الدعوى — أيام معدودات في كل سنة ، لا يجوز — في غير الأحوال المقررة في القانون ولغير مقتضيات العمل — استبدالها بأيام أخر من السنة أو السنوات التالية ، كما لا يجوز استبدالها بمقابل نقدي والافقدت اعتبارها وتعطلت وظيفتها ولم تحقق الغرض منها واستحالت إلى ”عوض“ ومجرد مال مسائل يدفعه صاحب العمل إلى العامل ، وفي ذلك مصادرة على اعتبارات النظام العام التي دعت إليها ومخالفة لها ، والقول بأن للعامل أن يتراخى بإجازاته ثم يطالب بمقابل عنها معناه أنه يستطيع بمشيئته وإراداته المنفردة أن يحمل صاحب العمل بالتزام — هو عوض حقه لا عين حقه — بينما لا يدل فيه ، وهو حال يختلف عما إذا حل ميعادها ورفض صاحب العمل الترخيص له بها فإنه يكون قد أخل بالتزام جوهري من التزاماته التي يفرضها عليه القانون ولزمه تعويض العامل عنه — وإذا كان ذلك وكانت الطاعنة قد تمسكت في دفاعها لدى محكمة الموضوع بأن المطعون عليه لم يطالب بإجازاته ولم ترفض التصريح له بها وكان هو المتصرف فيها وفي مواعيد حضوره وانصرافه ومواعيد غيابه وحقه في الإجازات السنوية يسقط بمضي السنة التي استحققت فيها ، ولم يعول الحكم المطعون فيه على هذا الدفاع وقضى للمطعون عليه بمقابل الإجازات مستندا في ذلك إلى أنه ” لا نزاع بين الطرفين في أنه منذ أن بدأ الأستاذ الصاوي عمله في الجريدة في ١٩٤٩/٣/٣١ حتى نهاية عمله في ٣١ يولييه سنة ١٩٥٧ لم يحصل على حقه القانوني في هذه الإجازات بأنواعها “ وقد ” أكد منذ فجر الخصومة بأنه كان يطالب بإجازاته بأنواعها

الثلاثة شفوياً ، سنوية وموسمية وأسبوعية ، في أثناء السنة التي استحققت فيها ، ولكن الجريدة كانت ترفض ولم تصرح له بها ، استناداً إلى حاجة العمل “ . وإن ” المحكمة عظمى إلى ما قرره الأستاذ الصاوى في هذا الصدد إذ أن الجريدة قد جاهرت منذ فجر الخصومة بما يؤيد ذلك إذ راحت تقول إن طبيعة عمل الأستاذ الصاوى والوظيفة التي كان يشغلها كانت تستوجب أن يكون اتصاله بالجريدة مستمرا فلا يسرى بشأنه تحديد فترات الراحة والعطلة الأسبوعية والأعياد الرسمية ، وكانت تستند في ذلك إلى العبارة الواردة في عقد الأستاذ الصاوى “ وهى تقارير لا يساندها دفاع الطاعنة ولا تصلح دليلاً في الدعوى ، تحجب بها الحكم عن تطبيق القانون على الواقع فيها ، فإنه يتعين نقضه في هذا الخصوص .

وحيث إن مما تنعاه الطاعنة في الوجه الثانى من هذا السبب أنه سواء اعتبر عقد المطعون عليه محدد المدة أو غير محدد المدة فإن المراكز القانونية وما يترتب عليها من نتائج تختلف باختلاف طبيعة العقود والوظيفة والعمل وظروف وملابس كل حالة ، وقد كانت الجريدة فى حاجة لإعادة تنظيم رئاسة التحرير ورأت إسنادها إلى شخص واحد جديد يستطيع أن يمسك بزمام التحرير بقوة وحماس بدلا من الرئيسين السابقين وأخطرت المطعون عليه بعدم رغبته فى تجديد عقده عند انتهائه فى ١٩٥٧/٧/٣١ ، ورأى المطعون عليه من مصلحته أن يتخلى عن مسئولياته ويستريح وأن يركز جهوده فى الأدب والكتابة واقترح أن يقوم بكتابة مقال ” ما قل ودل “ يوميا ولمدة سنتين من ١٩٥٧/٨/١ إلى ١٩٥٩/٧/٣١ مقابل مكافأة سنوية قدرها ثلاثة آلاف جنيه وقبلت الطاعنة ما اقترحه عليها رئيس تحريرها السابق ولم تبخل عليه وتبدلت الخطابات بينهما تأييدا لهذا الاتفاق الجديد ، وبه يكون العقد السابق قد انتهى برضاء الطرفين وبالتسوية التى أرادها المطعون عليه وهى تسوية مخفية يستبعد معها كل فصل تعسفى وبلا مبرر ، وإذا قضى الحكم بتعويض عن هذا الفصل فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون وتفسيره بما يوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى فى محله ذلك أن من سلطة رب العمل — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — تنظيم منشأته واتخاذ ما يراه من الوسائل لإعادة

تنظيمها متى رأى من ظروف العمل ما يدهو إلى ذلك ، بحيث إذا اقتضى هذا التنظيم إنهاء عقود بعض عماله كان لهذا الإنهاء ما يبرره وانتفى عنه وصف التعسف ، وسلطته في ذلك تقديرية لا يجوز لقاضي الدعوى أن يحل محله فيها وإنما تقتصر رقابته على التحقق من جدية المبررات التي دعت إليه — وإذا كان ذلك وكان الثابت من الأوراق أن الطاعنة تمسكت في دفاعها بأنها كانت في حاجة لإعادة تنظيم رئاسة التحرير ورأت ضرورة استبدال رئيس تحرير واحد برئيسي التحرير السابقين ، وجرى الحكم المطعون فيه على أن إختيار رئيس جديد بدلا من الرئيسين السابقين لا يعتبر مبررا معقولا أو مشروعا لإنهاء عقد المطعون عليه ورتب على ذلك الحكم له بالتعويض ، فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يوجب نقضه في هذا الخصوص .

وحيث إن حاصل السبب الثاني أن الحكم المطعون فيه بعد أن قضى بأن الأجر الذي تختسب مكافأة مدة الخدمة على أساسه لا يشمل بدل التمثيل ، عاد وعند حساب المكافأة فخصم مبلغ ال ١٥٠٠ ج السابق تخفيضه من مجموع الأجر وبدل التمثيل بواقع ألف جنيه من الأجر وستمائة جنيه من بدل التمثيل وبما ترتب عليه رفع الأجر الذي احتسبت المكافأة على أساسه من ٢٧٥ ج إلى ٣١٦ ج و ٦٦٠ م ، وهذا من الحكم تناقض وقصور يعيبه ويبطله ، لأنه لم يبين الأسباب التي بنى عليها هذا التقسيم .

وحيث إن هذا السبب في غير محله ذلك أنه بالرجوع إلى الحكم المطعون فيه يبين أنه أقام قضاءه في هذا الخصوص على أن المبلغ المنخفض وقدره ١٥٠٠ ج "تناول مجموع ما يتقاضاه الأستاذ الصاوي في السنة الأخيرة من أجر وبدل تمثيل وقد صرح عن ذلك صراحة خطاب ١٣/٧/١٩٥٦" وعلى ذلك "يجب تقسيم هذا المبلغ وقدره ١٥٠٠ بين الأجر والبدل ، ومن ثم فيستزل مبلغ ألف جنيه من قيمة الأجر في السنة الأخيرة ومبلغ خمسمائة جنيه من البدل" "وإذا كان أجر الأستاذ الصاوي في السنة الأخيرة ٤٨٠٠ ج وباستزال مبلغ ألف جنيه من هذا المبلغ يكون الباقي ٣٨٠٠ ج أي بواقع ٣١٦ ج و ٦٦٠ م شهريا" "وهذا الأجر الأخير هو الذي يتخذ أساسا لتقدير المكافأة" وهي تقارير موضوعية سائغة جرى الحكم في حساب المكافأة على أساسها .

جلسة ١٥ من فبراير سنة ١٩٦٧

برئاسة السيد المستشار أحمد زكي محمد نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
 محمد ممتاز نصار ، وصبري أحمد فرحات ، ومحمد نور الدين عريس ، وحسن إبراهيم الفتح الشريفي .

(٥٦)

الطعن رقم ٢٩ لسنة ٣٥ ق "أحوال شخصية" :

(١) نقض . "إجراءات الطعن" . "التقرير بالطعن" .
 الطعن بالنقض . شرطه . التقرير به من محام مقبول أمام محكمة النقض . يستوى
 أن يكون موكلا أو متدبا .

(ب) نقض . "إعلان الطعن" . بطلان . إعلان .

تعيين الأشخاص الذين يعلنون بالطعن وتحديد أجل لتقديم دفاعهم ومستنداتهم .
 إقضاء الأجل . إعلان قلم الكتاب المطعون عليه بالطعن في المبدأ . لإعلان .

(ج) إستئناف . "إعتبار الإستئناف كأن لم يكن" . حكم . "صوب
 التدليل" . "التناقض" .

إعلان تعجيل الإستئناف . عدم تمويل المحكمة عليه . مودتها إليه وترتيب
 أثره . تناقض . إعتبار الإستئناف كأن لم يكن . مناطه .

١ — وفقا للسادة ٤٢٩ من قانون المرافعات يحصل الطعن بتقرير يكتب
 في قلم كتاب محكمة النقض ويوقعه محام مقبول أمامها ، يستوى بعد ذلك أن يكون
 موكلا عن الطاعن أو متدبا من لجنة المساعدة القضائية أو من المحكمة المنظورة
 أمامها الدعوى .

٢ — وفقا للسادة ٨٨٢ من قانون المرافعات قبل تعديلها بالقانون رقم ٤٠١
 لسنة ١٩٥٥ — يعين رئيس المحكمة الأشخاص الذين يعلنون بالطعن ويحدد
 أجلا لتقديم دفاعهم ومستنداتهم وبعد انتهاء الأجل يحدد جلسة لنظر الطعن

وله عند الاقتضاء الأمر بضم ملف المادة الصادرة فيها الحكم المطعون فيه ويعلن قلم الكتاب من تقرر إعلانهم بالطعن بتاريخ الجلسة المحددة قبل إنعقادها بثمانية أيام على الأقل ، وإذا كان الثابت أنه بعد العمل بقانون السلطة القضائية رقم ٤ لسنة ١٩٦٥ عين رئيس المحكمة الأشخاص الذين يعلنون بالطعن وحدد أجلا لتقديم دفاعهم ومستنداتهم وبعد إنتهائه أعلن قلم الكتاب المطعون عليه بالطعن فإن الدفع ببطالان الطعن يكون متعين الرفض .

٣ - متى كانت المستأنفة قد حددت جلسة لنظر استئنافها وعجله المستأنف عليه بجلسة أخرى أعلنها بها ولم تعول المحكمة على هذا الإعلان وكلفته بإعادة إعلانها بجلسة أخرى ثم مضت في نظر الاستئناف ، فإنه ما كان لها أن تعود بعد ذلك فترتب على هذا الإعلان أثره وتحكم باعتبار الاستئناف كأن لم يكن لعدم حضور المستأنفة في الجلسة الأولى إعمالا لحكم المادة ٣١٩ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية إذ أن النص فيها على أنه " إذا لم يحضر المستأنف في الميعاد المحدد اعتبر الاستئناف كأن لم يكن " يفترض علم المستأنف - ولما يقيد - بالجلسة التي حددها لنظر استئنافه وتحلفه عن الحضور فيها .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن المطعون عليه أقام الدعوى رقم ٢٧٢ سنة ١٩٦٢ القاهرة الابتدائية للأحوال الشخصية ضد الطاعنة يطلب الحكم بإثبات الطلاق الذي أوقعه عليها في ١٩٦٢/٢/٢٧ و ١٩٦٢/٤/٨ و ١٩٦٢/٦/١٧ وعدم تعرضها له في أمور الزوجية مع إلزامها بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة وشمول الحكم بالنفاذ المعجل ، وقال شرعا لدعواه أنه والمدعى عليها من الأقباط الأرثوذكس وفي ١٩٥٠/٤/١٥ تزوجها ، وإذا غير طائفته بعد الزواج وانضم إلى طائفة الروم الأرثوذكس ثم طلقها في ١٩٦٢/٢/٢٧ و ١٩٦٢/٤/٨

و ١٧/٦/١٩٦٢ فقد انتهى إلى طلب الحكم بإثباته . ودفعت المدعى عليها بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى ، وفي ٢٥/١١/١٩٦٢ حكمت المحكمة حضوريا بإحالة الدعوى إلى الدائرة ٢٦ كلى أحوال شخصية ملى ، وهناك دفعت المدعى عليها بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها بالحكم الصادر فى الدعوى رقم ٩٩٢ سنة ١٩٥٩ القاهرة الابتدائية للاحوال الشخصية وبعدم قبولها لعدم جواز الطلاق بالإرادة المنفردة وطلبت فى الموضوع رفضها . وبتاريخ ١٤/٣/١٩٦٤ حكمت المحكمة برفض الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها ثم عادت وبتاريخ ٢٧/٦/١٩٦٤ حكمت بإثبات الطلقتين الموقعتين على المدعى عليها بجلستى ٨ من أبريل سنة ١٩٦٢ و ١٧ من يونيه سنة ١٩٦٢ . وألزمت المدعى عليها بالمصروفات وبمبلغ مائتى قرش مقابل أتعاب المحاماة ورفضت ما عدا ذلك من الطلبات . واستأنفت المدعى عليها هذين الحكمين لدى محكمة استئناف القاهرة طالبة إلغائهما والحكم أصليا بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها ومن باب الاحتياط عدم قبولها ومن باب الاحتياط الكلى رفضها مع إلزام المستأنف عليه بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة وقيد هذا الاستئناف برقم ١١٥ سنة ٨١ قضائية ، ولما لم تحضر المستأنفة بجلسته ١٤/١٠/١٩٦٤ التى كانت محددة لنظره دفع الحاضر عن المستأنف عليه باعتباره كأن لم يكن . وبتاريخ ٢١/٤/١٩٦٥ حكمت المحكمة حضوريا بإعتبار الاستئناف كأن لم يكن وألزمت المستأنفة بالمصروفات وبمبلغ ثلاثة جنيهات مقابل أتعاب المحاماة . وطعن الطاعنة فى هذا الحكم بطريق النقص للأسباب الواردة فى التقرير وعرض الطعن على هذه الدائرة حيث أصرت الطاعنة على طلب نقض الحكم ودفع المطعون عليه ببطلان تقرير الطعن لعدم التوقيع عليه من محام موكل عن الطاعنة ولعدم إعلانه فى الميعاد وقدمت النيابة العامة مذكرة أحالت فيها إلى مذكرتها الأولى وطلبت رفض الطعن .

وحيث إن المطعون عليه دفع ببطلان الطعن للتقرير به من المحامى المتدب عن الطاعنة وقد خلا من الإشارة إلى ما يفيد وكالته عنها وفى ذلك ما يبطله عملا بالمادة ٤٢٩ من قانون المرافعات التى تشترط لصحة الطعن أن يحصل بتقرير يوقعه المحامى الموكل عن الطاعن ، وقرار لجنة المساعدة القضائية يقتصر

على إعفاء الطاعنة من الرسوم وإنتداب أحد المحامين لمباشرة الإجراءات ولا ينحول المحامي المنتدب اتخاذ إجراءات يستلزم القانون لإتخاذها توكيلا خاصا ومنها التوقيع على تقرير الطعن بالنقض ، ولا يمنع من هذا البطلان وجود توكيل سابق عن الطاعنة للمحامي المنتدب والموقع على تقرير الطعن لأن خلو التقرير مما يفيد هذه الوكالة ومن رقم التوكيل من شأنه أن يقطع الصلة بينهما .

وحيث إن هذا الدفع في غير محله ذلك أنه وفقا للمادة ٤٢٩ من قانون المرافعات يحصل الطعن بتقرير يكتب في قلم كتاب محكمة النقض ويوقعه محام مقبول أمامها ، يستوى بعد ذلك أن يكون موكلا عن الطاعن أو متدبا من لجنة المساعدة القضائية أو من المحكمة المنظورة أمامها الدعوى ، والثابت من الأوراق أن تقرير الطعن موقع عليه من الأستاذ عدلى عبد الشهيد المحامي المنتدب عن الطاعنة وقدم سند وكالته عنها الموثق في ١٩٥٩/١٠/٢٩ وهو سابق على التقرير .

وحيث إن المطعون عليه دفع ببطلان الطعن لأن الطاعنة لم تقم بإعلانه بصورة من تقرير الطعن خلافا لما تقضى به المادة ٤٣١ مرافعات وهي توجب على الطاعن أن يعلن الطعن إلى جميع الخصوم الذين وجه الطعن إليهم في خمسة عشر يوما التالية لتقرير الطعن وترتب البطلان على عدم قيامه بالإعلان في الميعاد ، ولا يمنع من هذا البطلان كون قلم الكتاب قد أعلنه بتقرير الطعن في ١٩٦٥/٨/١٧ إذ لو صح هذا الإجراء من قلم الكتاب فإن الإعلان يكون قد تم بعد الميعاد .

وحيث إن هذا الدفع في غير محله ذلك أنه وفقا للمادة ٨٨٢ من قانون المرافعات — قبل تعديلها بالقانون رقم ٤٠١ لسنة ١٩٥٥ — يعين رئيس المحكمة الأشخاص الذين يعلنون بالطعن ويحدد أجلا لتقديم دفاعهم ومستنداتهم وبعد انتهاء الأجل يحدد جلسة لنظر الطعن وله عند الاقتضاء الأمر بضم ملف المادة الصادرة فيها الحكم المطعون فيه ويعلن قلم الكتاب من تقرر إعلانهم بالطعن بتاريخ الجلسة المحددة قبل إنعقادها بثمانية أيام على الأقل ، والثابت في الأوراق أنه بعد العمل بقانون السلطة القضائية رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ عين رئيس المحكمة الأشخاص الذين يعلنون بالطعن وحدد أجلا لتقديم دفاعهم

ومستنداتهم وبعد انتهائه أعلن قلم الكتاب المطعون عليه بالطعن قبل انعقاد الجلسة بأكثر من ثمانية أيام — ولما تقدم يتعين رفض الدفع .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن حاصل السبب الخامس أن الحكم المطعون فيه قضى بإعتبار الاستئناف كأن لم يكن ، وهو خطأ ومخالفة للسادة ٣١٩ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية ، لأنه كان محمدا لنظره جلسة ١٩٦٤/١٢/٣٠ وعجلاه المطعون عليه بـ جلسة ١٩٦٤/١٠/١٤ ولما لم تحضر الطاعنة في هذه الجلسة دفع باعتباره الاستئناف كأن لم يكن وقررت المحكمة تأجيل نظر الاستئناف بـ جلسة تالية وأمرت المطعون عليه بإعلانها وحضرت ثم مضت المحكمة في نظر الاستئناف عدة جلسات تالية، وما كان لها أن تعود بعد ذلك فتحكم بإعتباره كأن لم يكن لأن إعتبار الاستئناف كأن لم يكن إذا لم يحضر المستأنف في الميعاد المحدد وفقا للسادة ٣١٩ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية هو جزاء توقيعه المحكمة على المستأنف الذي لم يحضر في الميعاد من تلقاء نفسها ويجرد تحقق شروطه بحيث إذا قررت تأجيل نظر الاستئناف بـ جلسة تالية وأمرت المستأنف عليه بإعادة إعلان المستأنف لهذه الجلسة فإنها تكون قد إلتفتت عن الدفع وقضت حتما بعدم توافر شروطه بما يمتنع عليها معه أن تعود إلى أعماله .

وحيث إن هذا النعي في محله ذلك أن الثابت في الدعوى أنه كان محمدا لنظر الاستئناف بـ جلسة ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٦٤ وعجلاه المطعون عليه بـ جلسة ١٤ أكتوبر سنة ١٩٦٤ وأعلن الطاعنة ولم تحضر وحضر هو وطلب " إعتبار الاستئناف كأن لم يكن " وبعد أن اطلعت المحكمة على الإعلان كلفته بإعادة إعلانها وقررت تأجيل نظر الاستئناف بـ جلسة ١١ نوفمبر سنة ١٩٦٤ " لضم المفردات ولإعلان المستأنفة " وأعلنها وحضرت ثم مضت المحكمة في نظر الموضوع عدة جلسات وإلى جلسة ٢١ أبريل سنة ١٩٦٥ حيث حكمت بإعتبار الاستئناف كأن لم يكن ، وإذ كان ذلك وكانت المحكمة — وفي نطاق سلطتها — لم تعول على الإعلان السابق توجيهه من المطعون عليه إلى الطاعنة بـ جلسة ١٤ أكتوبر سنة ١٩٦٤ وكلفته بإعادة إعلانها بـ جلسة ١١ نوفمبر سنة ١٩٦٤ ثم مضت في نظر

الاستئناف ، فإنه ما كان لها أن تعود بعد ذلك فترتب على هذا الإعلان أثره وتحكم باعتبار الاستئناف كأن لم يكن لعدم حضور الطاعنة في جلسة ١٤ أكتوبر سنة ١٩٦٤ وإعمالا للمادة ٣١٩ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية إذ أن النص فيها على أنه ” إذا لم يحضر المستأنف في الميعاد المحدد اعتبر الاستئناف كأن لم يكن “ يفترض علم المستأنف — علما يقينيا — بالجلسة التي حددتها لنظر استئنافه وتخلفه عن الحضور فيها — وإذا كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وقضى باعتبار الاستئناف كأن لم يكن فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يستوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث باقي الأسباب .

جلسة ١٦ من فبراير سنة ١٩٦٧

برئاسة السيد المستشار محمود توفيق اسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
 محمد عبد اللطيف ، وحافظ محمد بدوي ، ومباس حلي عبد الجواد ، وسليم راشد أبو زيد .

(٥٧)

الطعن رقم ٣٧٥ لسنة ٣٢ القضائية :

(١) حكم . "بيانات الحكم" . "تقرير التلخيص" . بطلان .

خلو الحكم من بيان تلاوة تقرير التلخيص قبل البدء في المرافعة لا يكفي وحده لإثبات
 عدم التلاوة . بيانات المادة ٣٤٩ من قانون المرافعات على سبيل الحصر . ليس من بينها
 هذا البيان . إغفال الحكم ذكر حصول هذه التلاوة . لا بطلان إذا تضمنت محاضر
 الجلسات ما يفيد حصولها .

(ب) حكم . "عيوب التدليل" . "الفساد في الاستدلال" . ما لا يعد
 كذلك . محكمة الموضوع .

سلطة محكمة الموضوع في الأخذ بما تظن إليه من الأدلة وإطراح ما عداها بأسباب
 مائفة دون رقابة محكمة النقض . الموازنة بين الأدلة والأخذ بأحدها ليس من قبيل
 الفساد في الاستدلال .

(ج) تعويض . "تقدير التعويض" . محكمة الموضوع .

تقدير التعويض الجائر للضرر من سلطة قاضي الموضوع ما لم يوجد نص قانوني
 يلزمه باتباع معايير معينة في خصوصه .

(د) تعويض . "عناصر الضرر" . موظفون . "إحالة الموظف على
 المعاش بغير حق" .

من عناصر التعويض عن فصل موظف قبل سن الستين ما ضاع عليه من مرتبات
 وعلاوات لو بقي في الخدمة وما فاته من فرص الترقى . تفويت الفرصة على الموظف
 في الترقية إلى درجة أعلى من درجته . بسبب إحالته إلى المعاش بغير حق قيل انتهاء مدة
 خدمته عنصر من عناصر الضرر .

(هـ) تعويض . "تقدير التعويض" . "عناصر الضرر" . محكمة الموضوع

سلطة محكمة الموضوع في تقدير التعويض . لها أن تدخل في حسابها ما يصيب
المضروب بسبب طول أمد التقاضي .

(و) تأديب . "مجلس التأديب" . قرار إداري . مسئولية . "عدم
مسئولية الدولة عن أعمال الهيئة القضائية" .

مجلس التأديب ليس هيئة قضائية لأنsal الدولة عن تصرفاتها . هو مجرد هيئة إدارية
تمارس سلطة إدارية . القرار التأديبي الذي تصدره لا يحسم خصومة قضائية وإنما
ينشئ حالة جديدة في حق من صدر عليه .

(ز) تعويض . "تقدير التعويض" . "الضرر المادي والضرر
الأدبي" .

بيان الحكم عناصر الضرر في القضاء بالتعويض ومناقشته كل عنصر على حدة ووجه
أحقية الضرر فيه . قضاؤه بالتعويض على الضرر المادي والضرر الأدبي بحلة بنظر
تخصيص مقدار كل منهما . لا ميب .

(ح) قانون . "سريان القانون على الماضي" . فوائده . "الفوائد
القانونية" . تعويض .

إستحقاق الفوائد القانونية وتام المطالبة القضائية بها في ظل القانون المدني القديم .
خضوعها لأحكامه من حيث تحديد بدء سريانها . جواز القضاء بالفوائد القانونية
عن مبلغ مطلوب على سبيل التعويض من تاريخ المطالبة القضائية وفقا للمادة ١٢٤
من القانون المدني القديم . نص المادة ٢٢٦ من القانون القائم يستلزم أن يكون
المبلغ المطلوب معلوم المقدار وقت الطلب . حكم مستحدث لا يسرى على الماضي
بأثر رجعي .

١ — خلوا الحكم المطعون فيه من بيان أن تقرير التلخيص قد تلى بالجلسة قبل
البداء في المرافعة — بعد عودة القضية من محكمة النقض — لا يكفي وحده لإثبات
عدم تلاوة التقرير لأن القانون لم يوجب تضمين الحكم هذا البيان إذ البيانات
التي أوجب القانون اشتمال الحكم عليها قد نص عليها في المادة ٣٤٩ من قانون

المرافعات على سبيل الحصر وليس من بينها البيان الخاص بإثبات تلاوة تقرير التلخيص ومن ثم فإن إغفال الحكم ذكر حصول هذه التلاوة لا يبطله إذا تضمنت محاضر الجلسات ما يفيد حصولها .

٢ — لمحكمة الموضوع سلطة مطلقة في الأخذ بما تطعن إليه من الأدلة وإطراح ماعداه ولا رقابة لمحكمة النقض عليها في ذلك متى أقامت قضاءها على أسباب تكفى لحمله وتسوغ النتيجة التي انتهت إليها . ومن ثم فلا تعتبر الموازنة بين الأدلة والأخذ بدليل معين منها دون دليل آخر لم تطعن إليه المحكمة من قبيل الفساد في الاستدلال .

٣ — تقدير التعويض الجابر للضرر من سلطة قاضي الموضوع مادام لا يوجد في القانون نص يلزمه بإتباع معايير معينة في خصوصه .

٤ — للمحكمة أن تدخل في عناصر التعويض ما ضاع على المطعون ضده من مرتبات وعلاوات لو أنه بقي في الخدمة إلى سن الستين ذلك أنه وإن كان المرتب مقابل العمل الذي يؤديه الموظف وقد حيل بينه وبين أدائه بالفصل إلا أن ذلك لا يمنع المحكمة من أن تقدر له تعويضاً عن حرمانه من راتبه طوال مدة الفصل . كما أن القانون لا يمنع من أن يدخل في عناصر التعويض ما فات المطعون ضده من فرص الترقى وما كان سيحصل عليه من معاش ذلك أن تفويت الفرصة على الموظف في الترقية إلى درجة أعلى من درجته بسبب إحالته إلى المعاش بغير حق قبل انتهاء مدة خدمته عنصر من عناصر الضرر الذي يجب النظر في تعويض الموظف عنه لأن الفرصة إذا كانت أمراً محتملاً فإن تفويتها أمر محقق ولا يمنع القانون من أن يحسب في الكسب الفائت — وهو عنصر من عناصر التعويض — ما كان المضرور يأمل الحصول عليه من كسب مادام لهذا الأمل أسباب مقبولة .

٥ — سلطة محكمة الموضوع في تقدير التعويض تخولها أن تدخل في حسابها جميع عناصر الضرر ومنها ما يصيب المضرور بسبب طول أمد التقاضي .

٦ — لاجتاج على محكمة الموضوع إذ اعتبرت من عناصر التعويض ما نال المطعون ضده من ضرر بسبب ما تضمنه قرار مجلس التأديب من وصمه بعدم النزاهة والأمانة لأن هذا المجلس لا يعتبر هيئة قضائية لاتسأل الدولة عن تصرفاتها إنما هو مجرد هيئة إدارية تمارس سلطة إدارية لأن القرار التأديبي الذي تصدره مجالس التأديب لا يحسم خصومة قضائية بين طرفين متنازعين على أساس قاعدة قانونية تتعلق بمركز قانوني خاص أو عام وإنما هو ينشئ حالة جديدة في حق من صدر عليه شأنه في ذلك شأن كل قرار إداري .

٧ — متى كان الحكم المطعون فيه قد بين عناصر الضرر الذي قضى من أجله بالتعويض وناقش كل عنصر منها على حدة وبين وجه أحقية طالب التعويض فيه فإنه لا يعيب الحكم بعد ذلك أنه قدر التعويض عن الضرر المادي والضرر الأدبي جملة بغير تخصيص لمقداره عن كل منهما إذ ليس هذا التخصيص بلام قانوناً .

٨ — إذا كانت الفوائد القانونية المطالب بها قد استحققت وتمت المطالبة القضائية بها في ظل القانون المدني الملغى فإنه يكون هو الواجب التطبيق فيما يخص بتحديد بدء سريانها وإذا كان قضاء محكمة النقض قد جرى على جواز القضاء بالفوائد القانونية عن مبلغ مطلوب على سبيل التعويض من تاريخ المطالبة القضائية بها وفقاً للمادة ١٢٤ من ذلك القانون التي لم تسترط ما تتطلبه المادة ٢٢٦ من القانون القائم من أن يكون المبلغ المطلوب عنه الفوائد معلوم المقدار وقت الطلب، وحكم هذه المادة الأخير هو تشريع مستحدث ليس له أثر رجعي فلا يسرى على الماضي ، فإن الحكم المطعون فيه لا يكون مخالفاً للقانون في قضائه بالفوائد عن مبلغ التعويض المحكوم به من تاريخ المطالبة القضائية بها .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل فى أن المطعون ضده أقام الدعوى رقم ٤٠٥٣ سنة ١٩٤٨ كلى القاهرة على رئيس مجلس الوزراء ووزير الصحة وطلب إلزام الثانى فى مواجهة الأول بأن يدفع له مبلغ ٣٧٢٨٥ ج والفوائد القانونية من تاريخ المطالبة الرسمية حتى السداد وقال بيانا لدعواه أنه عين فى وظيفة طبيب بكتريولوجى بالدرجة الخامسة بوزارة الصحة فى ٢٥ من يناير سنة ١٩٢٨ بمرتب قدره ٣٢ ج شهريا ولكن المدير الجديد للقسم اضطهده وحرمه من الدرجة الرابعة التى كان مرشحا لها ومن إيفاده فى بعثة إلى الخارج ثم عمل على نقله إلى السويس وحرص مرءوسيه على مخالفة أوامره ومن بينهم كاتب المعمل والمساعد وانتهى الأمر بهما إلى أن دبرا طريقة للإيقاع به ترتب عليها أن أحيل إلى مجلس تأديب قرر فصله فى ٥ من يولييه سنة ١٩٣٤ وتأيد هذا القرار بحكم المجلس المخصوص الصادر فى ٦ من ديسمبر سنة ١٩٣٤ وأضاف المطعون ضده أن انعقاد مجلس التأديب وقع باطلا لأن رئيسه كان قد أبدى رأى بإدانتته وبجنايته تأديبيا كما أن أحد أعضاء المجلس تولى التحقيق الذى أدى إلى إحالته إلى مجلس التأديب مما يبطل قراره والقرار الصادر من المجلس المخصوص فى ٦ من ديسمبر سنة ١٩٣٤ بتأييده وأنه إذ كان قد ترتب على فصله حرمانه من العمل فى وظائف الحكومة وغيرها فقد رفع الدعوى بطلب تعويضه عن الأضرار التى لحقت به بسبب هذا الفصل التعسفى وقال إن المبلغ المطالب به يشمل مبلغ ٢٧٢٨٥ ج قيمة ما ضاع عليه من مرتب بسبب فصله والباقي نظير ما أصابه من أضرار مادية أخرى وأدبية وبتاريخ ١٨ من أبريل سنة ١٩٥٣ قضت محكمة أول درجة بإلزام وزارة الصحة فى مواجهة مجلس الوزراء بأن تؤدى للمطعون ضده تعويضا قدره ٢٥٠٠ ج وأسست قضائها على أن ما قاله المطعون ضده من أن الدكتور أحمد حلى

والدكتور على توفيق شوشه اللذين رأس أولهما مجلس التأديب واشترك ثانيهما فيه كإنا قد أبديا رأيهما قبل انعقاد المجلس له سنده في الأوراق وانهما يفقدان بذلك الحيدة التي يجب توافرها في القاضي وأنه وقد ثبت ذلك فإنه يتعين تعويض المطعون ضده تعويضا يتناسب مع ما أصابه من ضرر مادي وأدبي نتيجة فصله من وظيفته بموجب قرار مجلس التأديب الإبتدائي وقرار المجلس الخصوص المؤيد له - استأنف الطاعنان هذا الحكم بالإستئناف رقم ٨٢٧ لسنة ٧٠ ق القاهرة كما استأنفه المطعون ضده وقيد استئنافه برقم ٨٣٧ لسنة ٧٠ ق - وبجلسة ٢٣ من يناير سنة ١٩٥٥ قضت محكمة استئناف القاهرة - بعد أن قررت ضم الاستئنافين لبعضهما - بقبولهما وبإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من تعويض للمطعون ضده وبرفض دعواه وأقامت قضاءها على أن مجلس التأديب الذي حوكم أمامه المطعون ضده شكل تشكيلا صحيحا طبقا للقرار الوزاري رقم ٤٠٥ الصادر في ٤ من أكتوبر سنة ١٩٣١ فلا يعيبه أن يكون لرئيسه رأى سابق في إحالة المطعون ضده إلى مجلس التأديب وأن أحد أعضائه هو الذي أجرى التحقيق معه وأبدى رأيه كتابة بمحاكمته تأديبيا - طعن المطعون ضده في هذا الحكم بطريق النقض بالطعن رقم ١٥٥ لسنة ٢٦ ق وبتاريخ ٢٨ من ديسمبر سنة ١٩٦١ نقضت محكمة النقض الحكم المطعون فيه وأحالت القضية إلى محكمة استئناف القاهرة مؤسسة قضاءها على ما قالته من أن رئيس مجلس التأديب الذي حوكم أمامه المطعون ضده كان له رأى سابق في إحالته إلى المحاكمة التأديبية وأن أحد أعضاء المجلس هو الذي أجرى التحقيق معه وأبدى رأيه كتابة بإدانته مما لا تتوافر معه أسباب الحيدة الواجب توافرها بهما وتتنفى صلاحيتهما لمحاكمة المطعون ضده تأديبيا وأنه إذ كان المجلس الخصوص قد قضى بتأييد القرار الذي أصدره مجلس التأديب رغم ما شابه من عيوب فإنه يكون قد خالف القانون ويكون الحكم المطعون فيه إذ اعتبر أن القرار الصادر بفصل المطعون ضده صحيحا قد خالف القانون كذلك بما يستوجب نقضه بغير حاجة لبحث أوجه الطعن الأخرى - وقد عجل المطعون ضده الاستئنافين أمام محكمة استئناف القاهرة فقضت تلك المحكمة بتاريخ ٢٨ من يونيو سنة ١٩٦٢ في موضوع الإستهئناف رقم ٨٢٧ لسنة ٧٠ ق المرفوع من وزارة الصحة ورئاسة مجلس الوزراء برفضه وفي موضوع الإستهئناف رقم ٨٣٧ لسنة ٧٠ ق المرفوع من المطعون

ضده بتعديل الحكم المستأنف إلى إلزام وزارة الصحة في مواجهة رئاسة مجلس الوزراء بأن تدفع للطعون ضده عشرة آلاف جنيه والفوائد القانونية بواقع ٤٪ سنوياً من تاريخ المطالبة القضائية الحاصلة في ١٤ من ديسمبر سنة ١٩٤٨ حتى الوفاء والمصاريف عن الدرجتين — طعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض بالطعن الحالى وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن ولما عرض الطعن على هذه الدائرة تمسكت النيابة برأيا السابق .

وحيث إن الطعن بنى على خمسة أسباب يتحصل أولها في أن الحكم المطعون فيه شابه البطلان إذ أغفلت المحكمة إجراء جوهرى هو تلاوة تقرير التلخيص بالجلسة وقد خلا الحكم ومحاضر الجلسات من إثبات حصول هذا الإجراء .

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أنه وإن كان يبين من الحكم المطعون فيه أنه قد خلا من بيان أن تقرير التلخيص قد تلى بالجلسة قبل البدء في المرافعة — بعد عودة القضية من محكمة النقض إلا أن ذلك لا يكفى وحده لإثبات عدم تلاوة التقرير لأن القانون لم يوجب تضمين الحكم هذا البيان إذ البيانات التى أوجب القانون اشتمال الحكم عليها قد نص عليها في المادة ٣٤٩ مرافعات على سبيل الحصر وليس من بينها البيان الخاص بإثبات تلاوة تقرير التلخيص ومن ثم فإن إغفال الحكم ذكر حصول هذه التلاوة لا يبطله إذا تضمنت محاضر الجلسات ما يفيد حصولها — ولما كان الطاعنان وإن قدما للتدليل على عدم حصول هذه التلاوة محضرى جلستى ١٩٦٢/٤/١١ و ١٩٦٢/٤/٢٥ لكنهما لم يقدم ما يدل على أن هاتين الجلستين كانتا الجلستين الوحيدتين للرافعة بعد إحالة القضية من محكمة النقض وبخاصة وأن الثابت من محضر جلسة ١٩٦٢/٤/٢٥ أن القضية حجزت للحكم بالجلسة ١٩٦٢/٥/٣٠ ولم يصدر الحكم فيها بل صدر بجلسة ١٩٦٢/٦/٢٨ ولم يقدم الطاعنان صورة من محضر جلسة ١٩٦٢/٥/٣٠ لنفى احتمال أن تكون القضية قد أعيدت فيها للرافعة وتلى التقرير قبل إصدار الحكم كما لم يقدم صورة من محضر جلسة ١٩٦٢/٦/٢٨ التى صدر فيها الحكم ومن ثم فإن النعى هذا السبب يكون حازياً عن الدليل .

وحيث إن الطاعنين ينعين بالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه الفساد في الاستدلال من وجهين (الأول) أن المحكمة قررت أنها لا تثق بالتحقيقات التي قام بها المحقق رئيس المطعون ضده طالما كانت تصرفاته مشوبة بعدم مراعاة واجب الحيطة في حين أن محكمة النقض عندما قالت بعدم توافر الحيطة فيه فقد كان ذلك بسبب إختياره عضوا في مجلس التأديب على الرغم من سبق قيامه بالتحقيق مع المطعون ضده — أما قيام رئيس المطعون ضده بالتحقيق معه فهو في ذاته لا يمكن إعتباره سببا يدعو إلى إهدار هذا التحقيق على النحو الذي ذهب إليه خطأ الحكم المطعون فيه مما يجعله معيبا بالفساد في الاستدلال (الوجه الثاني) أن المطعون ضده لم ينكر ما أثبتته هذا التحقيق من أنه كان يوقع على بياض على نماذج التقارير المطبوعة التي يصدرها المعمل ويسلمها إليه لكي يملأها بنفسه وأنه كان يتركها بعد توقيعها على بياض إلى فراش المعمل الذي كان يقوم بفحص العينة ثم يقوم هذا الفراش بإرسال التقارير إلى الجهات الطالبة كأنها صادرة من المطعون ضده بنفسه وفي هذا التصرف من الخطورة ما يقضى على كل ثقة في عمله كما أنه يعرض سمعة معامل وزارة الصحة كمصلحة حكومية للضياع — ومع ذلك يقول الحكم المطعون فيه أن الأسباب التي دفعت إلى إقامة الدعوى التأديبية على المطعون ضده لم تكن لتدعو لفصله لأنها في ذاتها تافهة كما قرر الحكم أنه يثق في دفاع المطعون ضده عن أن توقيعها على تلك النماذج كان لتحرير صور بعض تقارير سابقة قام هو بفحص العينة فيها بنفسه ووقع على الأصول الخاصة بها وذلك لإرسالها لجهات مختلفة لعدم ضياع الوقت — ويرى الطاعنان أن المحكمة إذ أخذت بدفاع المطعون ضده في هذا الصدد مع إفتقاره إلى الدليل فإن قضاءها يكون مشوبا بخطأ الاستدلال وفساده ذلك أنه طالما كانت الصورة الموقعة على بياض ليست تحت نظر المطعون ضده وقت قيام الفراش بتحريرها فإنها تكون عرضة لتلاعب هذا الأخير الأمر الذي يوقع الوزارة في مشا كل عديدة .

وحيث إن الحكم المطعون فيه أورد في صدد ما يثيره الطاعنان في هذا السبب ما يأتي " وحيث إن المحكمة بما لها من حق مطلق لتقدير تلك التحقيقات وتقدير جدية الأسباب التي دفعت المحقق إلى إقامة الدعوى التأديبية ترى أن تناقض الوقائع التي نسبت لذلك الطبيب ورفعت بشأنها تلك الدعوى التأديبية ،

وحيث إن الثابت من الأوراق أن الذى قام بالتحقيق مع الدكتور فرج (المطعون ضده) هو رئيسه وهو الذى أقام ضده الدعوى التأديبية وهو الذى قام بمحاكمته مع باقى أعضاء المجلس ولم يرفع واجب الحيطة اللازمة لمن يتولى القضاء وما كان له وقد قام بدور المحقق والمدعى العام أن ينصب نفسه قاضيا ثم يحاكمه ثم يضيف للإتهام السابق واقعة جديدة هى إتهامه بعدم النزاهة والأمانة ثم هو يحكم بإدانة الطبيب فى كل ذلك أى ما كان له أن يكون خصما وحكما على هذه الصورة وبذلك لا تستطيع المحكمة أن تثق بتلك التحقيقات التى قام بها ذلك المحقق رئيس الدكتور فرج طالما كانت تصرفاته على النحو المتقدم ذكره مشوبة بعدم مراعاة واجب الحيطة — وتطمئن إلى الدفاع الذى ساقه الدكتور فرج لأول وهلة فى تلك التحقيقات كما هو ثابت من ملف الخدمة على ما تبين من تلك التحقيقات على أن وزارة الصحة كانت تستدل على الواقعة التى نسبتها إليه بأقوال مساعد وكاتب كانا تحت رياسته وقت أن كان مديرا لمعمل السويس وكلتا كثيرا التغيب وعدم إطاعة الأوامر فطلب مجازاتهم ولكن الإدارة العامة أشارت بنقص يومين من مرتب المساعد وإجراء التحقيق مع الثانى وكان هذا مما أحقهما عليه وتمرد الإثنان عليه ثم قاما بتفريق تلك الواقعة واحتفظا ببضعة استمارات وقد وقع عليها على بياض قبل التبليغ عن الواقعة بنحو سنتين كما ترى المحكمة أن احتفاظ الكاتب والمساعد بتلك الوريقات مدة طويلة أكثر من سنة قبل التبليغ عن الواقعة هو فى ذاته دليل على رغبتهما فى تديرها وتلفيق الاتهام الخاص بها ولو أن الطبيب اعتاد هذا لاستمر يقوم به حتى تاريخ محاكمته كذلك تثق المحكمة فى قوله بأن توقيعه لم يكن لعمل بعض التقارير الجديدة بل لعمل صور بعض تقارير سابقة قام هو بفحص العينة فيها بنفسه ووقع على الأصول الخاصة بها وذلك لإرسالها لجهات مختلفة لعدم ضياع الوقت وأنه عدل بعد ذلك مباشرة عن اتباع تلك الطريقة بدليل أنه لم تقدم أوراق من ذلك النوع بعد ذلك". ويبين من ذلك أن محكمة الاستئناف بعد أن عرضت إلى مناقشة التحقيقات التى أجريت مع المطعون ضده والموازنة بين أدلة الاتهام وأدلة النفى — انتهت فى حدود سلطتها التقديرية إلى إطراح تلك التحقيقات لعدم ثقتها بها وأخذت بدفاع المطعون ضده لاطمئنانه إليه ودلت على ذلك بأسباب سائغة من شأنها أن تؤدى إلى ما انتهت إليه — لما كان ذلك وكان لمحكمة الموضوع سلطة مطلقة فى الاخذ بما تطمئن إليه

من الأدلة وإطراح ما عداه ولا رقابة لمحكمة النقض عليها في ذلك متى أقامت قضاءها على أسباب تكفي لحمله وتسوغ النتيجة التي انتهت إليها فإن النعي على الحكم بالفساد في الاستدلال لإطراحه ما أظهرته التحقيقات من أدلة ضد المطعون ضده وتصديقه دفاعه يكون على غير أساس إذ لا تعتبر الموازنة بين الأدلة والأخذ بدليل معين منها دون دليل آخر لم تطعن إليه المحكمة من قبيل الفساد في الاستدلال كذلك فإن تقرير الحكم أن التهم التي أحيل بسببها المطعون ضده إلى المحاكمة نافهة ولا تستأهل فصله هو تقدير موضوعي يحتمل لا يصح أن يكون سببا للنعي على الحكم بفساد الاستدلال هذا، إلى أن ورود هذا التقرير من الحكم بعد انتهائه من تنفيذ التهمة الرئيسية التي كانت مسندة إلى المطعون ضده وهي تهمة توقيعه النماذج على بياض يفيد أن وصف الحكم للتهم بأنها نافهة إنما ينصرف إلى التهمتين الأخريتين اللتين كانتا مذبذبتين للمطعون ضده وهما تهمتا قيامه بالإجازة قبل موعدها وإصداره تعليمات تخالف تعليمات الإدارة العامة بخصوص مواعيد الحضور ومن ثم يكون النعي بهذا السبب لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا مما لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض .

وحيث إن حاصل السبب الثالث أن الحكم المطعون فيه خالف القانون وأخطأ في تطبيقه ذلك أنه اعتبر من عناصر التعويض الذي قضى به للمطعون ضده ما كان يتقاضاه حتى بلوغه سن التقاعد في ٢٥ من مايو سنة ١٩٥٩ من مرتبات وعلاوات وما كان سيناله من ترقيات وكذلك ما فاتته من معاش كما أدخل أيضا ضمن هذه العناصر استمرار النزاع أمدا طويلا أمام القضاء وما جاء بحكم مجلس التأديب من وصم المطعون ضده بعدم الأمانة والنزاهة — في حين أن المرتبات والعلاوات إنما هي من حق الموظف الذي في الخدمة وليست من حق الموظف المفصول وكذلك المعاش فهو من حق الموظف الذي يبقى في وظيفته حتى إحالته على المعاش وليس المعاش حقا لكل موظف مهما كانت المدة التي يشغل فيها وظيفته — كما أن الطاعنين لم يكن لهما يد في إطالة أمد التقاضي وإنما المسئول عن ذلك هو المطعون ضده إذ أنه لم يرفع دعواه إلا بعد حوالي أربعة عشر عاما من تاريخ فصله ولم يرتض حكم محكمة أول درجة وطعن فيه بالاستئناف كما لم يرتض أيضا حكم محكمة الاستئناف فطعن فيه بالنقض — هذا إلى أنه لم يثبت لدى الطاعنين

نية الكيد عند قيامهما باستئناف حكم محكمة أول درجة مما لا يصح معه مساءلتهما في هذا الشأن — وأما عن العبارات التي احتواها قرار مجلس التأديب فإن هذا المجلس إذ كان يمارس عملاً قضائياً عند محاكمة المطعون ضده فلا يصح مساءلة الطاعنين عما تحويه قراراته من عبارات لأن القاعدة الأصولية تقضى بعدم جواز مساءلة الحكومة عن الأعمال القضائية .

وحيث إن هذا النعي مردود بأنه متى كان الحكم المطعون فيه قد بين عناصر الضرر الذي لحق المطعون ضده فإن تقدير التعويض الجابر لهذا الضرر هو من سلطة قاضي الموضوع ما دام لا يوجد في القانون نص يلزمه باتباع معايير معينة في خصوصه ولم يخطئ الحكم إذ أدخل في عناصر التعويض ما ضاع على المطعون ضده من مرتبات وعلاوات لو أنه بقي في الخدمة إلى سن الستين ذلك أنه وإن كان المرتب مقابل العمل الذي يؤديه الموظف وقد حيل بينه وبين أدائه بالفصل إلا أن ذلك لا يمنع المحكمة من أن تقدر له تعويضاً عن حرمانه من راتبه طوال مدة الفصل — كما أن القانون لا يمنع من أن يدخل في عناصر التعويض ما فات على المطعون ضده من فرص الترقى وما كان سيحصل عليه من معاش ذلك أن تفويت الفرصة على الموظف في الترقية إلى درجة أعلا من درجته بسبب إحالته إلى المعاش بغير حق قبل انتهاء مدة خدمته عنصر من عناصر الضرر الذي يجب النظر في تعويض الموظف عنه لأن الفرصة إذا كانت أمراً محتملاً فإن تفويتها أمر محقق ولا يمنع القانون من أن يحسب في الكسب الفائت — وهو عنصر من عناصر التعويض — ما كان المضرور يأمل الحصول عليه من كسب ما دام لهذا الأمل أسباب مقبولة — كذلك لم يخطئ الحكم إذ أدخل في تقديره للتعويض أن التقاضي استطال بالمطعون ضده أمداً طويلاً حتى أدركه سن التقاعد ذلك أن سلطة محكمة الموضوع في تقدير التعويض تخولها أن تدخل في حسابها جميع عناصر الضرر ومنها ما يصيب المضرور بسبب طول أمد التقاضي كذلك فلا جناح على المحكمة إذ اعتبرت من عناصر التعويض ما نال المطعون ضده من ضرر بسبب ما تضمنه قرار مجلس التأديب من وصمة بعدم النزاهة والأمانة لأن هذا المجلس لا يعتبر هيئة قضائية لا تسأل الدولة عن تصرفاتها إنما هو مجرد هيئة إدارية تمارس سلطة إدارية لأن القرار التأديبي الذي تصدره مجالس التأديب

لا يحسم خصومة قضائية بين طرفين متنازعين على أساس قاعدة قانونية تتعلق بمركز قانونى خاص أو عام وإنما هو ينشئ حالة جديدة فى حق من صدر عليه شأنه فى ذلك شأن كل قرار إدارى ومن ثم يكون النعى بهذا السبب على غير أساس .

وحيث إن الطاعنين ينعين بالسبب الرابع على الحكم المطعون فيه البطلان ذلك أنه قضى للطعون ضده بتعويض جزافى قدره عشرة آلاف من الجنيهات من الضرر المادى والأدبى دون بيان لعناصر الضرر أو تحديد لمبلغ التعويض المستحق من كل من الضرر المادى والضرر الأدبى على حدة .

وحيث إن هذا النعى غير صحيح فى شقيه ذلك أن الحكم المطعون فيه حين عرض فى أسبابه للقضاء بالتعويض قرر "وحيث إن المحكمة ترى أنه وإن كانت الأضرار المادية التى أصابت المطعون ضده تناس بمأضاع عليه من مرتبات وعلاوات وترقيات لو أنه بقى فى الخدمة وأنه وإن كان الأجر من تاريخ فصله فى مايو سنة ١٩٢٤ حتى تاريخ التقاعد فى ١٩٥٩/٥/٢٥ يتحول إلى تعويض، وأنه وإن كانت تلك الأضرار تتمثل فى حرمانه من مصدر رزقه الذى رتب حياته عليه من مرتبات وعلاوات على النحو المتقدم وحرمانه من معاش سيتقاضاه بعد نهاية الخدمة عند بلوغه سن التقاعد وقد بلغها الآن وتتمثل أيضا فى ملاحقة حكم مجلس التأديب له ووصمه له بعدم الأمانة والنزاهة دون وجه حق والأمانة والنزاهة صفتان هما أهم ما يمتاز بهما الطيب - إذ كان الحكم يقف عقبة كؤود فى سبيله ، هذا فضلا عن الأضرار الأدبية فإنها تتمثل فيما أصاب سمعته من إساءة بالغة بسبب حكم مجلس التأديب الذى كان فيه مساس بشرفه بين زملائه وأمام عارفيه وذويه فإن ذلك المجلس لم يقتصر فى بحثه التهم المنسوبة للطيب بل أضاف إليها تهمة جديدة من تلقاء نفسه هى عدم النزاهة والأمانة ووصم بها الطيب ، وأنه وإن كان كل ذلك إلا أن المحكمة تكتفى بتقدير التعويض بمبلغ عشرة آلاف جنيه عن الأضرار المادية والأدبية مراعية الفترة التى عمل فيها الطيب بالخارج ومراعية كل ما تقدم ذكره من عناصر التعويض ومراعية مركزه العلمى الذى تنبى عنه مؤهلاته وتفصح عنه الإجازات العلمية العديدة الحاصل عليها من دكتوراه فى الطب

ودبلومات في الأمراض الباطنية وأمراض المناطق الحارة والبيكتريولوجيا ومراعية في ذلك ظروف وملايسات النزاع الذي قطع التقاضي فيه أمدا طويلا حتى وصل المطعون ضده من التقاعد وتمداه - وبين من ذلك أن الحكم المطعون فيه بين عناصر الضرر الذي قضى من أجله بالتعويض وناقش كل عنصر منها على حدة وبين وجه أحقية طالب التعويض فيه - وفي هذا الذي أورده الحكم البيان الكافي لعناصر الضرر الذي قضى بالتعويض عنه ولا يعيبه بعد ذلك أنه قدر التعويض عن الضرر المادي والضرر الأدبي جملة بغير تخصيص لمقداره عن كل منهما إذ ليس هذا التخصيص بلازم قانونا ومن ثم يكون النعي بهذا السبب على غير أساس أيضا .

وحيث إن السبب الخامس يتحصل في أن الحكم المطعون فيه قد خالف القانون ذلك أنه قضى بالفوائد القانونية للطعون ضده من تاريخ المطالبة القضائية الحاصلة في ١٤ من ديسمبر سنة ١٩٤٨ وفقا للمادة ٢٢٦ من التقنين المدني القائم في حين أن هذه المطالبة قد تمت في ظل القانون المدني الملغى الذي كان لا يعطى للضرورة الحق في اقتضاء فوائد عن مبلغ التعويض إلا من تاريخ الحكم، أما نص المادة ٢٢٦ من القانون المدني القائم فهو حكم مستحدث لا يجوز تطبيقه على هذا النزاع .

وحيث إن هذا النعي مردود بأنه لما كانت الفوائد القانونية المطالب بها قد استحققت للطعون ضده وتمت المطالبة القضائية بها في ظل القانون المدني الملغى فإنه يكون هو الواجب التطبيق فيما يختص بتحديد بدء مريانها وإذ كان قضاء هذه المحكمة قد جرى على جواز القضاء بالفوائد القانونية عن مبلغ مطلوب على سبيل التعويض من تاريخ المطالبة القضائية بها وفقا للمادة ١٢٤ من ذلك القانون لأنها تنص على أنه إذا كان المتعهد به عبارة عن مبلغ من الدراهم فتكون

فوائده مستحقة من يوم المطالبة الرسمية ولم تكن تشترط ما تتطلبه المادة ٢٢٦ من القانون القائم من أن يكون المبلغ المطلوب عنه الفوائد معلوم المقدار وقت الطلب — وحكم هذه المادة الأخيرة هو تشريع مستحدث ليس له أثر رجعي فلا يسرى على واقعة الدعوى وكان استناد الحكم المطعون فيه إلى المادة ٢٢٦ المذكورة وإن صح فيما يختص بتحديد سعر الفائدة في المدة التالية لتاريخ العمل بالقانون القائم إلا أنه غير صحيح بالنسبة لتحديد مبدأ سريان الفوائد إذ المادة المنطبقة عليه هي المادة ١٢٤ من القانون الملغى على ما سلف القول وكان الحكم قد انتهى في منطوقه إلى نتيجة موافقة للقانون فإنه لا يبطله ما ورد فيه من تقرير قانوني خاطيء في شأن إعتباره المبلغ المطالب به معلوم المقدار وقت الطلب إذ لمحكمة النقض أن تصحح هذا الخطأ دون أن تبطل الحكم ومن ثم يكون النعي بهذا السبب على غير أساس .

جلسة ١٦ من فبراير سنة ١٩٦٧

برئاسة السيد المستشار محمود توفيق اسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة
المستشارين : محمد عبد العلي ، وعباس حلي ، عبد الجواد ، وسلي راشد أبو زيد ، ومحمد
صديق البشير .

(٥٨)

الطعن رقم ٥٥ لسنة ٣٣ القضائية :

(١) إستئناف . ” نطاق الإستئناف ” . ” السبب الجديد ” . دعوى .
” سبب الدعوى ” .

للدعى أن يبدى سببا جديدا لدعواه لأول مرة أمام محكمة الإستئناف مادام
موضوع طلبه الأصلي على حاله .

(ب) دعوى . ” تكييف الدعوى ” . ” سبب الدعوى ” . محكمة
الموضوع .

محكمة الموضوع ملزمة بإعطاء الدعوى وصفها الحق دون تقييد بتكييف الخصوم لها .
تكييف المحكمة للدعوى بأنها تكون الإثراء بلا سبب بعد عدول المدعى عن الاستناد
إلى عقد القرض . النعى عليها بأنها غيرت سبب الدعوى من تلقاء نفسها .
عدم جوازه .

١ — يجوز للدعى أن يبدى سببا جديدا لدعواه لأول مرة أمام محكمة الإستئناف
مادام موضوع طلبه الأصلي بقى على حاله وذلك بالتطبيق للفقرة الأخيرة
من المادة ٤١١ من قانون المرافعات .

٢ — محكمة الموضوع ملزمة في كل حال بإعطاء الدعوى وصفها الحق
وتكييفها القانوني الصحيح دون أن تتقيد في ذلك بتكييف الخصوم لها ، ومن ثم
فإن محكمة الإستئناف إذ استعملت حقها هذا وكيفت الوقائع المطروحة عليها —
ودون أن تضيف إليها جديدا — بأنها تكون الإثراء بلا سبب — بعد أن حبل
المدعى عن الاستناد إلى عقد القرض — فإنه لا يجوز للنعى على حكمها بأنها غيرت
سبب الدعوى من تلقاء نفسها .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه - وسائر الأوراق -
تتحصل في أن المطعون ضده أقام الدعوى رقم ٣٥٠٢ سنة ١٩٥٩ كلى القاهرة
على الجمعية الخيرية القبطية التي يمثلها الطاعن طالبا الحكم بإلزامها بأن تؤدي
له مبلغ ٦٢٤ ج و ٦٠٦ م وقال في بيان دعواه أنه عندما كان رئيسا لجمعية
الإيمان القبطية أقرضها هذا المبلغ بسبب حاجتها إلى المال لوفاء بالتزاماتها العاجلة
وحصل من صراف الجمعية الذي تسلم منه هذا المبلغ على إيصال مؤرخ ٢٧ يناير
سنة ١٩٥٨ وأنه إذ كانت الجمعية المدينة قد اندمجت في الجمعية الخيرية القبطية
بمقتضى قرار وزير الشؤون الاجتماعية والعمل رقم ٨٠ بتاريخ ٥ مايو سنة ١٩٥٩
فقد طالب الطاعن بوصفه رئيسا للجمعية الأخيرة بأداء هذا المبلغ ولكنه امتنع
فاضطر لرفع هذه الدعوى عليه بطلب إلزامه بأدائه وطلب الطاعن رفض الدعوى
على أساس أنه أشير في الإيصال المقدم من المطعون ضده إلى أن المبلغ
الوارد به عبارة عن سلفة بموجب كشف طرفه وأنه لم يقدم هذا الكشف
حتى يمكن التحقق من أن هذا المبلغ أنفق في شراء أشياء دخلت في ذمة الجمعية
المندمجة - وبتاريخ ١٥ يناير سنة ١٩٦١ قضت المحكمة الابتدائية باستجواب
المطعون ضده عن سبب الدين المطالب به وهل دفعه نقدا أم اشترى به حاجيات
لصالح الجمعية المدينة وتم الاستجواب بجلسة ١٢ فبراير سنة ١٩٦١ وأجاب
المطعون ضده بأنه ورد المبلغ لصندوق الجمعية على دفعات حتى تتمكن من الوفاء
بالتزاماتها بسبب تأخر ورود الإعانة السنوية إليها من وزارة التربية والتعليم
لأنه كان في هذا الوقت رئيسا للجمعية والمسئول عن حسن سير العمل فيها وطلب
من المحكمة نديب خير للإطلاع على دفاتر تلك الجمعية للتأكد من دخول المبلغ
في ذمتها ووافقه الطاعن على هذا الطلب - وبتاريخ ١٢ مارس سنة ١٩٦١

قضت المحكمة بتدب خبير حسابي من مكتب خبراء وزارة العدل للقيام بهذه المأمورية وبعد أن قدم الخبير تقريره الذي انتهى فيه إلى أن المبلغ المطالب به دفعه المدعى (المطعون ضده) للجمعية وأدرج في دفاترها في المدة من ٢٥ يناير حتى ٢٧ يناير سنة ١٩٥٨ باعتباره إيرادا واردا من القمص جرجس بطرس (المطعون ضده) وأنه لذلك تعتبر ذمة الجمعية مشغولة به — حكمت المحكمة الابتدائية في ٢١ من أبريل ١٩٦٢ بإلزام الطاعن بصفته بأن يؤدي للمطعون ضده مبلغ ٦٢٤ ج و ٦٠٦ م والمصاريف ، فاستأنف الطاعن هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة بالإستئناف رقم ١٢٥١ سنة ٧٩ قضائية وأسس استئنافه على سبب جديد لم يبيده أمام المحكمة الابتدائية هو أن عقد القرض باطل طبقا للمادة ١٠٨ من القانون المدني التي لا تجيز تعاقد الشخص مع نفسه باسم من ينوب عنه سواء كان التعاقد لحسابه هو أو لحساب شخص آخر دون ترخيص من الأصيل وقال الطاعن أنه طبقا لهذه المادة ما كان يجوز للمطعون ضده وهو رئيس الجمعية أن يقرضها بغير ترخيص من مجلس إدارتها وأنه إذ لم يقدم ما يفيد أن المجلس المذكور قد أجاز هذا القرض فإنه يكون باطلا — وقد رد المطعون ضده في مذكرته المودعة ملف الإستئناف برقم (٧) بأنه وإن كانت مخالفة هذه المادة يترتب عليها عدم الاحتجاج بالعقد على الأصيل إلا أنه وقد تبين بطريق قاطع أن المبلغ المطالب به دخل في حسابات الجمعية وصرف في شئونها فإنها تكون ملتزمة برده على أي حال — وبتاريخ ١٦ ديسمبر سنة ١٩٦٢ قضت محكمة الإستئناف بتأييد الحكم المستأنف بقيمة قضاها بإلزام الطاعن بهذا المبلغ على أنه وإن كان القرض تم بالمخالفة لنص المادة ١٠٨ مخالفة الذكر لأن المطعون ضده لم يقدم ما يدل على أن مجلس الإدارة رخص له بإقراض الجمعية من ماله الخاص المبلغ المطالب به إلا أن الجمعية قد أثرت بهذا المبلغ على حساب المطعون ضده بلا سبب ومن ثم تلتزم برده عملا بالمادة ١٧٩ من القانون المدني. طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض بتقرير تاريخه ١٢ فبراير سنة ١٩٦٣ وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن وبالحلقة المحددة لنظره أمام هذه الدائرة صحت النيابة على هذا الرأي .

وحيث إن الطعن بنى على سببين يتحصل أولهما في أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون وتفسيره ذلك أن المطعون ضده بنى دعواه على القرض وأصر على هذا الأساس طوال نظر الدعوى أمام المحكمتين الابتدائية والاستئنافية وقد قضى له الحكم الابتدائي بالمبلغ المطالب به على أساس القرض غير أن محكمة الاستئناف رغم تقريرها في حكمها المطعون فيه بصحة الدفاع الذى أبداه الطاعن فى الاستئناف ببطلان عملية القرض تأسيسا على المادة ١٠٨ من القانون المدنى التى تحرم تعاقد الشخص مع نفسه إلا أنها غيرت من تلقاء نفسها - وبغير أن تنبه الخصوم - سبب الدعوى بفعلته الإثراء بلا سبب بدلا من القرض وأقامت قضاءها بتأييد الحكم المستأنف على أساس المادة ١٧٩ من القانون المدنى الخاصة بالإثراء بلا سبب وإذا كانت محكمة الموضوع لا تملك تغيير سبب الدعوى فى المواد المدنية فإن الحكم المطعون فيه إذ غير السبب الذى بنى عليه المطعون ضده دعواه يكون مخطئا فى القانون .

وحيث إن هذا النعى غير سديد ذلك أن الواقعة التى طرحها المطعون ضده على المحكمة - على ما أثبتها الحكم المطعون فيه - هى أنه دفع مبلغا من ماله الخاص إلى جمعية الإيمان القبطية التى كلن رأسها لمواجهة ضائقة مالية كانت تمر بها آنذاك وحتى تتمكن من الوفاء بالتزاماتها العاجلة من دفع مرتبات الموظفين وغيرها وأنه حصل على إيصال من صراف الجمعية يثبت توريد هذا المبلغ فى صندوق الجمعية ولما أنكر الطاعن دخول هذا المبلغ فى ذمة الجمعية المدينة طلب المطعون ضده من المحكمة أن تندب خيرا للإطلاع على دفاتها للتحقق من ورود المبلغ المطالب به فى صندوق الجمعية ووافق الطاعن على إجابة هذا الطلب وقد بان للتخير الذى ندبته المحكمة بعد إطلاعه على الدفاتر التى احتكم إليها الطرفان أمامه أن هذا المبلغ مقيد فى دفاتر الجمعية المدينة فى المدة من ٢٥ يناير سنة ١٩٥٨ حتى ٢٧ من الشهر المذكور بإعتباره إيرادا من القمص جرجس بطرس (المطعون ضده) وانتهى التحير من ذلك إلى إعتبار ذمة الجمعية المدعى عليها مشغولة بهذا المبلغ للدعى وقد قضت محكمة أول درجة بالزام الطاعن بصفته بالمبلغ المطالب به معتمدة فى ذلك على ما جاء بتقرير التحير ودون أن تفصح عن الأساس القانونى لهذا الإلزام وإذا استأنف الطاعن هذا الحكم أقام استئنافه على سبب

جديد هو أن القرض الذي أقرضه المطعون ضده للجمعية المدينة باطل طبقا للمادة ١٠٨ من القانون المدني وقد سلم المطعون ضده في المذكرة التي قدمها ردا على هذا السبب المودعة برقم ٧ ملف الاستئناف بأن القرض لا يحتاج به على الجمعية المدينة طبقا للمادة المذكورة غير أنه أردف ذلك بقوله في هذه المذكرة بأنه وقد ثبت بطريق قاطع أن المبلغ المطالب به قد دخل في ذمة الجمعية وأنفق فعلا في شئونها فإنها تكون ملتزمة على أي حال بأدائه له وقد قضى الحكم المطعون فيه بتأييد الحكم المستأنف على أساس أنه وإن كان تعاقد المطعون ضده مع الجمعية على إقراضها المبلغ المطالب به يعتبر تعاقدًا بلا سبب قانوني لمخالفته لنص المادة ١٠٨ من القانون المدني إلا أنه وقد ثبت من تقرير الخبير أن هذا المبلغ قد دخل صندوق الجمعية ولم يدع الطاعن أنه دفع على سبيل التبرع فإنه لذلك تكون الجمعية قد أثرت به على حساب المطعون ضده بلا سبب ويتعين لذلك إلزامها برده عملا بالمادة ١٧٩ من القانون المدني — ولما كان ما أورده المطعون ضده في مذكرته المشار إليها ردا على السبب الذي أقيم عليه الاستئناف من أن القرض لا يحتاج به على الجمعية المدينة طبقا للمادة ١٠٨ من القانون المدني يفيد حتما أنه عدل عن الاستناد إلى عقد القرض كسبب لدعواه وإذا كان قد قال بعد ذلك في هذه المذكرة بأن الجمعية ملزمة بأداء المبلغ له لما ثبت بصفة قاطعة من أنه دخل في ذمتها وأنها أنفقته في تصريف شئونها فإن هذا القول يعد منه طرحا ضميا لسبب جديد لدعواه هو الإثراء بلا سبب إذ أن إضافة المبلغ إلى ذمة الجمعية وإفادتها منه في تصريف شئونها دون سبب مشروع هو الإثراء بلا سبب عينه ، والمطعون ضده كان يملك إبداء هذا السبب الجديد لدعواه لأول مرة في الاستئناف ما دام موضوع طلبه الأصلي يبقى على حاله وذلك بالتطبيق للفقرة الأخيرة من المادة ٤١١ من قانون المرافعات على أنه حتى لو ساغ القول بأن ما ورد في مذكرة المطعون ضده لا يعتبر طرحا لقاعدة الإثراء بلا سبب كأساس جديد لدعواه فإن ما أورده في هذه المذكرة — يفيد في القليل أنه بعد أن عدل عن الاستناد إلى عقد القرض كسبب لدعواه فوض إلى المحكمة تكييف الوقائع التي طرحها عليها وإلزام الجمعية بالمبلغ الذي طلبه طبقا لنص القانون الذي تراه منطبقا على تلك الوقائع — ومحكمة الموضوع ملزمة في كل حال بإعطاء الدعوى وصفها الحق وتكييفها القانوني الصحيح دون أن تنقيد في ذلك بتكييف

الخصوم لها ومن ثم فإن محكمة الاستئناف إذ استعملت حقها هذا وكيفت الوقائع المطروحة عليها — ودون أن تضيف إليها جديداً — بأنها تكون الإثراء بلا سبب وعلى هذا الأساس ألزمت الجمعية المدعى عليها بالمبلغ الذي قضت به فإنه لا يجوز أن ينحى على حكمها بأنها غيرت سبب الدعوى من تلقاء نفسها ومن ثم يكون النعى بهذا السبب على غير أساس .

وحيث إن حاصل السبب الثاني أن الحكم المطعون فيه أخطأ في القانون وأخل بحق الدفاع وشابه قصور في التسبب ذلك أنه أقام قضاءه على أساس قاعدة الإثراء بلا سبب دون أن تتيح المحكمة للطاعن فرصة مناقشة هذا الأساس والرد عليه ودون أن تتحقق هي من توافر أركان هذه القاعدة في الدعوى وليس يكفي للتدليل على توافر هذه الأركان قول الحكم المطعون فيه أن المبلغ المطالب به دخل في صندوق الجمعية دون بيان كيف أثرت به كما أنه إذ كان المطعون ضده قد ادعى عند استجوابه عن سبب دفعه المبلغ للجمعية أنه دفعه على عدة دفعات سدا لعجز في صندوق الجمعية بسبب تأخير ورود إعانة وزارة التربية والتعليم وحتى تتمكن الجمعية من صرف مرتبات موظفيها فإنه كان يتعين على محكمة الاستئناف قبل أن تعتنق نظرية الإثراء أن تتحقق من مصير المبالغ التي دفعها المطعون ضده للجمعية وهل حقاً كان في صندوق الجمعية عجز وقت دفعها وما مقداره وسببه وإذا لم تفعل المحكمة واكتفت بالقول بأن المبلغ دخل في صندوق الجمعية مع عدم إنتاج ذلك في تطبيق نظرية الإثراء بلا سبب فإن حكمها يكون مشوباً بالقصور والخطأ في القانون كما أنه لما كان من نتيجة المفاجأة في تغييرها لسبب الدعوى أن حرمت الطاعن من التمسك بالدفع بالسقوط الثلاثي طبقاً للسادة ١٨٠ من القانون المدني فإنها تكون قد أخلت بحق الدفاع .

وحيث إن هذا النعى مردود بما سبق الرد به على السبب الأول وبأن ما قرره الحكم المطعون فيه من أن المطعون ضده دفع المبلغ إلى صراف الجمعية وأن هذا المبلغ قد دخل في صندوقها وأن الطاعن لم يذهب إلى خد الإذعاء بأن هذا المبلغ دفع على سهيل التبرع وأنه بذلك تكون الجمعية قد أثرت على حساب

المطعون ضده بلا سبب ويتعين لذلك إلزامها بهذا المبلغ عملاً بالمادة ١٧٩ من القانون المدنى . هذا الذى قرره الحكم المطعون فيه يكفى للتدليل على توافر أركان قاعدة الإثراء بلا سبب إذ أنه بهذا الذى قاله وبما أورده قبل ذلك فى أسبابه من أن الجمعية أفادت من المبلغ الذى أضيف إلى ذمتها إذ أنفقته فى تصريف شئونها من دفع مرتبات موظفيها وغير ذلك من التزاماتها العاجلة وأنه لم يكن لدفع المبلغ سبب قانونى يكون قد أثبت إثراء الجمعية بقدر هذا المبلغ وإفتقار الدائن (المطعون ضده) المترتب على هذا الإثراء وإنعدام السبب القانونى لذلك الإثراء وهى الشروط الثلاثة اللازمة لتطبيق حكم المادة ١٧٩ من القانون المدنى . أما المسائل التى ينعى الطاعن على الحكم المطعون فيه عدم تحقيقها فإنها ليست لازمة لتطبيق هذه المادة — كذلك فإنه غير صحيح ما يقوله الطاعن من أن محكمة الاستئناف فوتت عليه فرصة إبداء الدفع بالتقادم الثلاثى ذلك أنه علاوة على ما سلف بيانه فى الرد على السبب الأول من أن المحكمة لم تغير سبب الدعوى من تلقاء نفسها فإن الثابت من تقرير الخبير الذى أخذ به الحكم المطعون فيه أن المطعون ضده دفع المبلغ — المقضى به — للجمعية فى يناير سنة ١٩٥٨ بدليل قيده فى دفاتر الجمعية فى المدة من ٢٥ إلى ٢٧ من الشهر المذكور وأنه دفعه بسبب تأخير ورود الإعانة السنوية من وزارة التربية والتعليم وهذه الإعانة لا يمكن أن تكون إلا الإعانة الخاصة بسنة ١٩٥٧ أو سنة ١٩٥٨ ولما كان المطعون ضده قد رفع دعواه بالمطالبة بهذا المبلغ فى ٢١ سبتمبر سنة ١٩٥٩ فإنه لم يكن هناك وجه للتجسك بالتقادم الثلاثى المنصوص عليه فى المادة ١٨٠ من القانون المدنى لعدم اكتمال مدته وبالتالى فإن الحق الذى يدعى الطاعن بأن المحكمة قد فوتته عليه بعدم تنبيهها إياه إلى الأساس الذى اتجهت إلى اعتناقه ، هذا الحق لا وجود له ومن ثم يكون النعى بهذا السبب فى جميع ما تضمنته على غير أساس أيضا .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ١٦ من فبراير سنة ١٩٦٧

برئاسة السيد المستشار محمود توفيق اسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة
المستشارين : محمد عبد اللطيف ، ومباس حلى عبد الجواد ، وسليم راشد أبوزيد ، ومحمد
صديق البشيرى .

(٥٩)

الطعن رقم ٦١ لسنة ٣٣ القضائية :

(١) عقد . ” إنتهاء العقد “ . ” التقايل “ .

التفاسخ — التقايل — يكون بإيجاب وقبول صريحين أو ضمنيين .

(ب) عقد . ” تطابق الإيجاب والقبول “ .

تعارض القبول مع الإيجاب . إعتباره رفضا يتضمن إيجابا جديدا . مثال .

١ — التفاسخ ” التقايل “ كما يكون بإيجاب وقبول صريحين يكون أيضا
بإيجاب وقبول ضمنيين وبموجب محكمة الموضوع إذا هي قالت بالتفاسخ الضمنى
أن تورد من الوقائع والظروف ما اعتبرته كاشفا عن إرادتى طرفى التعاقد وأن
تبين كيف تلاقت هاتان الإرادتان على حل العقد .

٢ — إذا مرض المشتري فى إنذاره للبائع تنقصر الثمن فرفض البائعون
فى إنذارهم الذى ردوا به — على إنذار المشتري — وأعلنوا عدم قبولهم هذا
العرض وضمنوا هذا الإنذار أنهم يعتبرون ما تضمنته عرضا من جانب المشتري للفسخ
وأنهم يقبلون فإنه طالما أن قبولهم هذا يعارض الإيجاب الصادر إليهم من المشتري
فإن هذا القبول يعتبر رفضا يتضمن إيجابا جديدا بالفسخ وذلك بالتطبيق لنص
المادة ٩٦ من القانون المدنى .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن الطاعنين أقاموا الدعوى رقم ١ لسنة ١٩٥٩ مدني كلى أسيوط بطلب الحكم بصحة ونفاذ العقد المؤرخ ٩ يناير سنة ١٩٤٤ المبرم بين مورثهم المرحوم عجيب شنوده وبين المطعون ضدهم الثلاثة الأول والمرحومة زاهية صليب مورثة المطعون ضدهم الرابع والخامس والسادس والمتضمن بيع ١٣ ط و ٣ س ضمن ١٥ قيراطا المبينة بالعقد وبصحيفة الدعوى مع شطب التسجيلات التي أوقعها المطعون ضده السابع على العين المبيعة ، وقالوا شرحا لدعواهم أنه بمقتضى العقد المشار إليه اشترى مورثهم من المطعون ضدهم المذكورين أرضا زراعية مساحتها ١٥ قيراطا مقابل ثمن قدره ١٠٥٠ ج بواقع سعر القيراط الواحد ٧٠ ج دفع منه للبائعين مبلغ ٢٧٥ ج وقت تحرير العقد الابتدائي ، وتعهد بسداد الدين المضمون بالرهن المعقود على العين المبيعة لصالح المطعون ضده السامح وبأن يدفع باقى الثمن عند التوقيع على العقد النهاى . وقد تبين له بعد تحرير العقد الابتدائي أن البائعين لا يملكون من القدر المبيع سوى ١٣ ط و ٣ س ومقدار ثمنها ٩١٨ ج و ٥٠٠ م أودعه مورث الطاعنين خزانة محكمة أسيوط الابتدائية ، ومع ذلك فقد امتنع البائعون عن تحرير العقد النهاى فأقام المورث الدعوى رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٤٨ مدني كلى أسيوط بطلب إثبات صحة التعاقد عن هذا البيع إلا أن المطعون ضدهم البائعين عمدوا إلى تعطيل الفصل في تلك الدعوى ودفعوا بسقوط الخصومة مما اضطر المورث إلى ترك المرافعة فيها ، وانهى الطاعنون في الدعوى الحالية إلى طلب الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع السالف الذكر ، دفع المطعون ضدهم الثلاثة الأولون بأن الطرفين تقايلا عن البيع ودلوا على ذلك بأن مورث الطاعنين كان قد أنذرهم في ٩ يونيه سنة ١٩٤٥ بأنه لا يقبل شراء الأرض إلا بنصف الثمن المتفق عليه لما تبين له من أنها على الشيوع وأنها لا تمتد على شارع فريال المستبعد إمتدادا كافيا ، فردوا عليه بإنذار أعلن إليه في ٣١ يولييه

سنة ١٩٤٥ بأنهم يعتبرون منازعته في الثمن ضررا من جانبه بفسخ عقد البيع، وأنهم يقبلون هذا الفسخ وتلا ذلك أن أقام المورث المذكور الدعوى رقم ١٩١ سنة ١٩٤٦ مدنى كلى. أسيوط بطلب رد الغريون. مع التعويض تأسيسا على ما جاء بإبذاره المشار إليه وعلى أن العقد شابه الغش من جانب البائعين وقال المطعون ضدهم أن تلك الدعوى وإن قضى بترك الخصومة فيها، إلا أن رفعها يعتبر إقرارا من مورث الطاعنين بوقوع التفاسخ، وبتاريخ ٨ يناير سنة ١٩٦١ حكمت محكمة الدرجة الأولى برفض الدعوى، فاستأنف الطاعنون هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٢٩ سنة ٣٦ ق أسيوط ومحكمة استئناف أسيوط قضت في ٩ يناير سنة ١٩٦٣ برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف فطعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض بتقرير تاريخه ١٩ فبراير سنة ١٩٦٣ وقدمت النيابة مذكرة طلبت فيها رفض الطعن وبعد إعلان الطعن إلى المطعون ضدهم أقدم الثلاثة الأولون منهم مذكرة دفعوا فيها ببطلان الطعن، وقدمت النيابة مذكرة تكميلية طلبت فيها رفض هذا الدفع وأصرت على رأيها السابق في الموضوع، وعرض الطعن على هذه الدائرة وباجلسة المحددة لنظره أصرت النيابة على رأيها السابق.

وحيث إن المطعون ضدهم الثلاثة الأول دفعوا ببطلان الطعن تأسيسا على أن الأسباب التى تضمنها تقريره غامضة ومبهمة ومجمل.

وحيث إن هذا الدفع في غير محله ذلك أنه يبين من تقرير الطعن أن الطاعنين ذكروا فيه أنهم يعيبون على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون وتفسيره وتأويله وفساد الاستدلال والقصور في التسيب والإخلال بحق الدفاع وقد حددوا في التقرير مواضع هذه العيوب في الحكم المطعون فيه تحديدا واضحا لا غموض ولا تجهيل فيه، ومن ثم يكون هذا الدفع على غير أساس ويتعين لذلك رفضه.

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية.

وحيث إن الطاعنين ينعون على الحكم المطعون فيه في جميع وجوه الطعن الخطأ في تطبيق القانون وتفسيره ومخالفة الثابت في الأوراق وفساد الاستدلال والإخلال بحق الدفاع وى بيان ذلك يقولون أن الحكم قضى برفض الدعوى

على إعتبار أن الطرفين تقايلا في البيع مستندا في ذلك على تفسيره لإذار مورث الطاعنين المعلن للطعون ضدهم في ٩ يونيه سنة ١٩٤٥ بأنه يتضمن إيجابا بالفسخ قبله المطعون ضدهم بإذارهم المؤرخ ٣١ يوليه سنة ١٩٤٥ وأن المورث قد دل على قبوله التفاوض الذي أشاروا إليه في هذا الإذار برفعه الدعوى رقم ١٩١ سنة ١٩٤٦ مدنى كلى أسبوط عليهم بالمطالبة برد العربون الذى دفعه مع تعويض قدره ٥٠٠ ج هذا في حين أن إذار المورث المشار إليه صريح في تمسكه بالعقد مع استعمال حقه في تخفيض الثمن لعيب جسم يتقصر من قيمة المبيع ومن ثم يكون تفسير الحكم لهذا الإذار بأنه إيجاب بالفسخ مسخا لعباراته الواضحة المعنى في تمسك مورث الطاعنين بالتنفيذ العيني ، كذلك أخطأ الحكم في القانون إذ اعتبر رفع المورث الدعوى رقم ١٩١ سنة ١٩٤٦ مدنى كلى أسبوط بطلب رد العربون مع التعويض قبولا ضمنيا منه للفسخ إستجابة لإذار البائعين المعلن له في ٣١ يوليه سنة ١٩٤٥ ذلك أن هذا الإذار لم يتضمن عرضا من جانبهم بالفسخ حتى يمكن أن يلحق قبولا من المورث بانفساخ العقد ، هذا إلى أن الطاعنين تمسكوا في دفاعهم أمام محكمة الموضوع بأنه إذا جاز إعتبار صحيفة تلك الدعوى متضمنة عرضا من جانب المورث بالفسخ فإن هذا العرض لم يصادف قبولا من المطعون ضدهم لأن القضية ظلت تؤجل للصالح كطلب الطرفين حتى نظرت بجلسة ٢٧ يناير سنة ١٩٤٧ وفيها اتفقا على الإبقاء على الرابطة العقدية وأن يأخذ المشتري (مورث الطاعنين) العين المباعة بحالتها كما أنه وقد قضى في الدعوى المذكورة بترك الخصومة فيها دون أى إعتراض من المطعون ضدهم فإنه يترتب على ذلك إلغاء جميع إجراءاتها بما في ذلك صحيفة الدعوى ويزول تبعاً لذلك كل أثر للإيجاب أو القبول الذى بنى عليه التفاوض ، وإذ لم يعن الحكم المطعون فيه بتحصيل هذا الدفاع فإنه يكون مشوبا بالقصور علاوة على خطئه في القانون على النحو السالف بيانه .

وحيث إن هذا النعى غير سديد ذلك أنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه برفض دعوى الطاعنين على ما يأتى "ومن حيث أنه يتضح لهذه المحكمة... أنه بعد أن أنذر البائعون المشتري في ٣١ مايو سنة ١٩٤٤ بإعدادهم الأوراق ومطالبتهم إياه الإعراب في ظرف أسبوع من موافقته على الصفقة وتسجيلهم عليه

تأخيره في التوقيع على العقد النهائي وأنهم يصبحون في حل من فسخ العقد — فإن المشتري قد ظل ساكتا لا يجيب حتى ٩ يونيو سنة ١٩٤٥ عندما أنذرهم بماتين من أن القدر شائعا وليس مفرزا وبأنه لا يحدد بشارع فريال المستجد على النحو الوارد بالعقد والذي على أساسه اشترى الصنف وأنه يجب تخفيض الثمن إلى النصف ، فإنه إذا كان هذا العرض الجديد المخالف للتفق عليه في العقد من الممكن تجاوزا عدم إعتباره عرضا لفسخ العقد — فإنه بمقتضى الإنذار المعلن في ٣١ يولييه سنة ١٩٤٥ والذي به أنذر البائعون المشتري بأن إنذاره لهم (بعدم قبول الشراء إلا بنصف الثمن) إنما هو عرض لفسخ العقد وأنهم يقبلون هذا العرض بالفسخ — وبعدم رد المشتري على شيء من ذلك حتى رفعه الدعوى رقم ١٩١ سنة ١٩٤٦ كلى أسيوط وبمطالبتة في تلك الدعوى برد ما دفعه من ثمن ومصاريف استيفاء العقد دون جدوى ، مع تعويض قدره ٥٠٠ ج ترى المحكمة من كل ذلك ما يجعلها تقطع باستخلاص رضا المشتري بفسخ عقد البيع وبأن هذا الرضا جاء تاليا لما أبداه البائعون من اعتبارهم إنذاره عرضا للفسخ وقبولهم له وبذا تكون إرادتا طرفي العقد قد تلاقتا على فسخ العقد ، ولا محل للقول بأن المشتري قصد بطلب رد الثمن مع التعويض ، أنه يطلب تنفيذ العقد حيناً ، إذ أنه لم يطلب رد جزء من الثمن ، بل إن طلبه كان رد جميع ما دفعه من الثمن وأيضا على حد تعبيره ما أنفقه لاستيفاء العقد دون جدوى وذلك مع التعويض — كما أنه لا محل للقول بأن المشتري عدل طلباته في تلك الدعوى إذ أن ذلك لم يتم وكل ما حدث بالجلسة الأخيرة هو سرد وكيله لمحاولة سابقة للإتفاق ، كما أنه وإن انتهت الدعوى رقم ١٩١ سنة ١٩٤٦ كلى أسيوط بقبول ترك الخصومة فيها — فإن المحكمة لا تنظر لما قضى به وإنما بما لها من حق في تقدير أسباب الفسخ وفي استخلاص الرضا به ترى مستريحة أن سلوك المشتري طريق الدعوى رقم ١٩١ سنة ١٩٤٦ كلى أسيوط وما ضمنه صحيفتها وما اتخذته فيها من موقف كل ذلك يفصح بجلاء عن اتجاه إرادته لفسخ عقد البيع فإذا ما ظل على هذا الموقف حتى ١٤ نوفمبر سنة ١٩٤٨ عند رفعه دعوى إثبات التعاقد رقم ٦٥٢ سنة ١٩٤٨ كلى أسيوط فإنه يصبح ولا سند له في العودة للطالبة بإثبات التعاقد الذي قبل بإرادته فسخه ، وبعد أن عرض عليه خصومه

هذا الفسخ وبعد أن جعلته إرادتا الطرفين منفسخا وكأن لم يكن " وهذا الذي قرره الحكم لاختلافه فيه للقانون أو للثابت في الأوراق ولا ينطوي على قصور في التسبب ، ذلك أن التفاضل كما يكون بالإيجاب وقبول صريحين يكون أيضا بالإيجاب وقبول ضمنيين وبحسب محكمة الموضوع إذا هي قالت بالفسخ الضمني أن تورد من الوقائع والظروف ما اعتبرته كاشفا عن إرادتي طرفي التعاقد وأن تبين كيف تلاقت هاتان الإرادتان على حل العقد ، ولما كانت الأسباب التي دلل بها الحكم المطعون فيه على تلاقى إرادتي الطرفين على التنازل من العقد سائغة ومن شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته عليها المحكمة وكان اعتبارها ما تضمنته الإنذار الموجه من المطعون ضدهم "البائعين" إلى مورث الطاعنين "المشتري" — في ٣١ يولية سنة ١٩٤٥ — إيجابا بالفسخ لاختلافه فيه للقانون إذ أنه وإن كان هذا الإنذار جاء ردا على إنذار المورث الذي عرض فيه عليهم تنقيص الثمن إلا أنهم إذ أعلنوا في إنذارهم عدم قبولهم هذا العرض وضمنوا هذا الإنذار أنهم يعتبرون ما تضمنته عرضا من جانب مورث الطاعنين للفسخ وأنهم يقبلونه فإنه طالما أن قبولهم هذا يعارض الإيجاب الصادر إليهم من هذا المورث فإن هذا القبول يعتبر رفضا يتضمن إيجابا جديدا بالفسخ وذلك بالتطبيق للسادة ٩٦ من القانون المدني وإذ كان الحكم المطعون فيه قد استخلص قبول مورث الطاعنين لهذا الإيجاب من رفعه الدعوى رقم ١٩١ سنة ١٩٤٦ كلى أميوط بطلب إلزام المطعون ضدهم برد ما دفعه لهم من الثمن مع التعويض وكان هذا الذي استخلصه الحكم هو استخلاص سائغ من شأنه أن يؤدي إلى ما انتهى إليه من أن إرادتي الطرفين قد تلاقتا على حل العقد وكان في صحيح ما يقوله الطاعنون من أن الحكم المطعون فيه اعتبر إنذار مورثهم المعلن للمطعون ضدهم في ٩ يونية سنة ١٩٤٥ متضمنا إيجابا بالفسخ ، ذلك أن الحكم لم يعتمد في قضائه على هذا الإنذار وإنما اعتبر الإيجاب صادرا من المطعون ضدهم بإنذارهم المعلن في ٣١ يولية سنة ١٩٤٥ كما لا يجدي الطاعنين قولهم أنه ترتب على ترك الخصومة

في الدعوى رقم ١٩١ سنة ١٩٤٦ مدنى كلى أسيوط زوال كل أثر للإيجاب أو القبول الذى بنى عليه التفاسخ ذلك أن هذا الترك لا يمنع المحكمة من الاستدلال برفع الدعوى في ذاته بصرف النظر عما تم فيها على نية رافعها في إعتبار العقد مفسوخا ومتى كانت المحكمة قد انتهت إلى أن التفاسخ قد تم بإرادتي الطرفين عليه قبل نظر الدعوى المذكورة فإنه لا يجدى الطاعتين ما أثاروه في دفاعهم من أن مورثهم قبل بجلاسة ١٩٤٧/١/٢٧ من جلسات هذه الدعوى الإبقاء على الرابطة العقدية وأن يأخذ الأرض بحالتها ذلك أن ما ورد بحضور الجلاسة المذكورة لا يعا وأن يكون مرضا لإيجاب جديد به أن تم التفاسخ عن العقد قبل هذه الجلاسة — لما كان ذلك فإن إفعال الحكم الرد على هذا الدفاع لا يبطله لعدم جدواه في تغيير رأى المحكمة .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ١٦ من فبراير سنة ١٩٦٧

برئاسة السيد المستشار محمود توفيق اسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة
المستشارين : محمد عبد الطيف ، وعباس حلمي عبد الجواد ، وسليم راشد أبو زيد ، ومحمد
صدق البشيرى .

(٦٠)

الطعن رقم ١٦٢ لسنة ٣٣ القضائية :

(١) إثبات . ” الإثبات بالبيئة ” . ” إجراءات الإثبات ” .

إجابة طلب الإثبات بشهادة الشهود في أحوال جواز ذلك قانونا . عدم اشتراط
وجود قرائن بالمعنى القانوني ترشح لإجابة هذا الطلب . يكفي أن تثبت المحكمة من ظروف
الدعوى وأوراقها جديته .

(ب) إثبات . ” إجراءات الإثبات ” .

طلب إحالة الدعوى إلى التحقيق . عدم التزام محكمة الموضوع بإجابة الخصوم إليه .
رفض الطلب . وجوب بيان الحكم ما يسوغ رفضه .

١ - لا يشترط قانونا لإجابة طلب الإثبات بشهادة الشهود في الأحوال التي
يجوز فيها الإثبات بهذا الطريق وجود قرائن بالمعنى القانوني للقرينة ترشح
لإجابته بل يكفي لإجابة هذا الطلب أن تثبت المحكمة من ظروف الدعوى
وأوراقها جديته وألا يكون في هذه الأوراق ما يغنيها عن اتخاذ هذا الإجراء .

٢ - وإن كانت محكمة الموضوع ليست ملزمة بإجابة الخصوم إلى ما يطلبونه
من إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات ما يجوز إثباته بالبيئة إلا أنها ملزمة إذا هي
رفضت هذا الطلب أن تبين في حكمها ما يسوغ رفضه .

المحكمة

بعء الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعء المءاولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشككية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل فى أن المطعون ضءه أقام الدعوى رقم ١٩٨٩ سنة ١٩٦١ كلى القاهرة على الطاعن بصحيفة أعلنت إليه فى ٤ مايو سنة ١٩٦١ طالباً الحكم بالزامه بأن يءفع له مبلغ ٥٣٦ ج والمصروفات . وبإعلان تاريخه ١٣ ءيسمبر سنة ١٩٦١ أضاف إلى طلباته السابقة طلب الفوائد بواقع ٧ ٪ سنوياً من تاريخ المطالبة الرسمية الحاصلة بالبروتست والمعلن فى ١٣ سبتمبر سنة ١٩٥٨ حتى الوفاء وقال شرحاً لدعواه إن السيدة أندرو زرفوس كانت تءاين الطاعن فى مبلغ ٥٣٦ ج بمقتضى سند إءنى مؤرخ ١٠ يونيه سنة ١٩٥٥ ومستحق الأداء فى ٣٠ أبريل سنة ١٩٥٦ وإنها قد حولت هذا السند إليه فى ١٦ أغسطس سنة ١٩٥٨ وفاء لما له فى ذمتها وأن الطاعن امتنع عن الوفاء له بقيمة السند رغم تحرير بروتست وعدم الءفع له فى ٣ سبتمبر سنة ١٩٥٨ وإنذاره فى ١٤ أكتوبر سنة ١٩٥٩ ولهذا فقد رفع هذه الدعوى ضءه ، وركن فى إثباتها إلى السند سالف الذكر وقد ءفع الطاعن فيما ءفع به الدعوى بعدم قبولها لرفعها من غير ذى صفة تأسيساً على أن التظهير الثابت على السند تظهير توكيل لا ينقل الملكية للمطعون ضءه كما طلب رفض الدعوى تأسيساً على أن قيمة السند ليست ثمن سماء اشتراه من المحيلة كما ذكر فى السند وإنما السبب الحقيقى لتحرير السند هو أن المحيلة كانت وكالة بالعمولة عن شركة فاكوء بءشنا وتنازلت له عن هذا التوكيل واتفق بينهما على أن ينحزر لها هذا السند كضمان لموجودات الشركة التى كانت فى عهدتها وسلمتها إليه بعء حصول هذا التنازل وأنه إذ كانت شركة فاكوء قد أقرت هذا التنازل وقبلت جلولة محل المحيلة فى إلتزاماتها قبل الشركة وبهذا صار هو المسئول عن تلك الموجودات أمام الشركة فقد زال سبب إلتزامه بالمبلغ

المحرر به السند وطلب إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات هذا الدفاع .
وفي ٢٦ فبراير سنة ١٩٦٢ قضت المحكمة برفض الدعوى تأسيسا على أن توقيع الدائنة على ظهر السند لا يكفي لقيام الحوالة المدنية فاستأنف المطعون ضده هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة بالاستئناف رقم ١١٧٢ لسنة ٧٩ ق طالبا إلغاء الحكم والقضاء له بطلباته وتمسك الطاعن أمام محكمة الاستئناف بدفاعه المشار إليه فيما سبق وفي ١٤ فبراير سنة ١٩٦٣ قضت تلك المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف وبإلزام المستأنف عليه (الطاعن) بأن يدفع للمستأنف (المطعون ضده) مبلغ ٥٣٦ ج والفوائد بواقع ٧ ٪ سنويا من تاريخ إعلان بروتستو عدم الدفع الحاصل في ٣ سبتمبر سنة ١٩٥٨ حتى السداد . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن وباجلسة المحددة لنظره تمسكت النيابة برأيها السابق .

وحيث إن مما ينهيه الطاعن على الحكم المطعون فيه بالسبب الثانى مخالفة القانون والقصور فى التسبب وفى بيان ذلك يقول أنه طلب إلى محكمة الموضوع إحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت بشهادة الشهود عدم صحة السبب المذكور فى السند وزوال سبب إلزامه بالمبلغ الوارد فيه لكن الحكم المطعون فيه رغم تسليمه بأنه يجوز للدين أن يتمسك فى مواجهة المظهر إليه تظهيراً معيياً بالدفع التى كانت له قبل المظهر وأن يثبت ذلك بالبينة إلا أنه رفض إجابة الطاعن إلى طلبه تأسيساً على أنه لم يقدم من القرائن ما يجيز له الإثبات بالبينة وهذا من الحكم خطأ فى القانون إذ أنه فى الحالات التى يجوز فيها الإثبات بغير الكتابة لا يشترط لجواز الإثبات بالبينة وجود قرائن أخرى . هذا علاوة على أن الحكم المطعون فيه قد أخطأ فيما أسنده إليه من أنه لم يقدم قرائن على صحة دفاعه ذلك أنه قدم للحكمة عدة قرائن منها أن الدائنة لم تكن تاجرة سماء وأنها سكنت عن المطالبة بقيمة السند بعد ميعاد استحقاقه إلى أن غادرت البلاد وأن المطعون ضده لم يعلنه بروتستو عدم الدفع إلا فى سبتمبر سنة ١٩٥٨ ولم يرفع الدعوى إلا فى سنة ١٩٦١ مع أن السند محرر فى سنة ١٩٥٥ ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه قد خالف القانون وشابه قصور فى التسبب .

وحيث إن هذا النعي صحيح ذلك أنه يبين من اتقويات الحكم المطعون فيه ومن المذكرة المقدمة من الطاعن إلى محكمة الاستئناف والمرفقة بالملف المضموم أن الطاعن تمسك بعدم صحة سبب الإلتزام المذكور في السند من أنه مقابل ثمن سجاد وقال إن السبب الحقيقي لتحرير السند هو أن المظهرة كانت وكيلا بالعمولة عن شركة فاكوم بدشنا وتنازلت له عن هذا التوكيل وسامته موجودات الشركة التي كانت في عهدها فوقع لها على هذا السند كضمان لقيمة هذه الموجودات بعد تسليمها إليه وأنه إذ كانت شركة فاكوم قد أقبرت بعد ذلك هذا التنازل وقبلت حله محل المظهرة في التزاماتها قبل الشركة وبهذا صار هو المسئول مباشرة عن تلك الموجودات قبلها فقد أصبح السند ولا محل له لزال سبب الإلتزام بقيمته وساق الطاعن للتدليل على صحة هذا الدفاع قرائن منها أن المظهرة لم تكن تاجرة سجاد وأنها سكنت عن مطالبة بقيمة السند بعد ميعاد الاستحقاق وإلى أن غادرت البلاد وأن المطعون ضده لم يعلنه بروتستو عدم الدفع إلا في ٣ سبتمبر سنة ١٩٥٨ ولم يرفع الدعوى بطلب قيمة السند إلا في سنة ١٩٦١ بعد مضي عدة سنوات على استحقاق السند وطلب إلى المحكمة إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات هذا الدفاع بشهادة الشهود وقد رد الحكم المطعون فيه على ذلك بقوله " وأنه وإن كان موضوع الدعوى تجاريا وطبقا لقواعد القانون التجاري يمكن إثبات الصورية بالبيئة إلا أن المستأنف عليه (الطاعن) لم يقدم أية قرينة يمكن أن يستند إليها تبريرا للإلتجاء إلى الإثبات بالبيئة ومن ثم يتعين عدم الالتفات إلى دفاعه هذا " — وهذا الذي قرره الحكم المطعون فيه ردا على طلب الإثبات بشهادة الشهود ينطوي على خطأ في القانون ومخالفة للشايات في الأوراق ذلك أنه وإن كانت محكمة الموضوع ليست ملزمة بإجابة الخصوم إلى ما يطلبونه من إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات ما يجوز إثباته بالبيئة إلا أنها ملزمة إذا رفضت هذا الطلب أن تبين في حكمها ما يسوغ رفضه — لما كان ذلك وكان لا يشترط قانونا لإجابة طلب الإثبات بشهادة الشهود في الأحوال التي يجوز فيها الإثبات بهذا الطريق وجود قرائن بالمعنى القانوني للقرينة ترشح لإجابته بل يكفي لإجابة هذا الطلب أن تبين المحكمة من ظروف الدعوى وأوراقها جديته وأن لا يكون في هذه الأوراق ما يقتضيها عن اتخاذ

هذا الإجراء ، وكان الطاعن من جهة أخرى — على ما تقدم ذكره — قد قدم لمحكمة الموضوع للتدليل على صحة دفاعه الذى طلب تمكينه من إثباته بالبينة قرائن منها أن الدائنة الأصلية المظهرة للسند لا تتجبر فى السداد مما يتفى ما ذكر فى السند من أن قيمته ثمن سداد وأن هذه الدائنة قعدت عن مطالبة بقيمة السند بعد استحقاقه ولم تطالبه بها حتى غادرت البلاد وأن المطعون ضده بدوره لم يوجه إليه بروتستو عدم الدفع إلا فى سبتمبر سنة ۱۹۵۸ بعد مضي عدة سنوات على استحقاق السند ولم يرفع الدعوى بعد ذلك إلا فى سنة ۱۹۶۱ مع أن السند يستحق السداد فى سنة ۱۹۵۶ فإن الحكم المطعون فيه إذ استند فى رفض طلب الطاعن إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات دفاعه بعدم صحة سبب الالتزام المذكور فى السند وبزوال كل سبب لالتزامه بالمبلغ المطالب به إلى أن الطاعن لم يقدم أية قرينة يستند إليها فى تبرير الالتجاء إلى الإثبات بالبينة يكون قد خالف الثابت فى الأوراق ودل بقوله هذا على أن محكمة الاستئناف لم تطلع على القرائن التى ساقها الطاعن فى مذكرته السالف الإشارة إليها ولم تعمل بشأنها سلطتها التقديرية . لما كان ذلك فإن الأسباب التى استند إليها الحكم المطعون فيه فى رفض طلب الإحالة إلى التحقيق تكون غير سائغة لانطوائها على ما يخالف الثابت فى الأوراق علاوة على الخطأ فى القانون فيما اشترطه الحكم لإجابة هذا الطلب من وجود قرائن تؤيده ومن ثم يتعين نقض الحكم المطعون فيه دون حاجة لمبحث باقى أسباب الطعن .

جلسة ١٦ من فبراير سنة ١٩٦٧

برئاسة السيد المستشار محمد توفيق اسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة
المستشارين : محمد عبد اللطيف ، ومباس حلى عبد الجواد ، وسليم راشد أبو زيد ،
ومحمد صدق البشبيشي .

(٦١)

الطعن رقم ١٧١ لسنة ٣٣ القضائية :

(١) إعلان . ” ورقة التكليف بالحضور ” . ” بيانات الورقة ” . محكمة
الموضوع .

عدم جواز تكملة النقص الموجود بورقة التكليف بالحضور بدليل غير مستمد من الورقة
ذاتها . محل هذه القاعدة أن تكون الورقة هي الورقة الحقيقية التي أعلنت للنصم لاورقة
مصطنعة استبدلت بالورقة الحقيقية . لمحكمة الموضوع أن تثبت البيانات الصحيحة التي
كانت تتضمنها الورقة الأصلية بكافة طرق الإثبات وبأوراق الدعوى الأخرى .

(ب) إثبات . ” قرائن ” . ” حجية الأحكام ” . حكم .

حكم شرعي فاض بصحة وصية . لمحكمة الموضوع الاستدلال به كقرينة على جدية
الدعوى بطلب الموصى له بحصة في الوصية ولولم يكن طرفا في الحكم المذكور .

(ج) فوائد . ” بدء سريان الفوائد ” . وفاء . ” الإيداع غير المبرئ
للذمة ” . إلزام .

الإيداع المشروط بعدم صرف المبلغ المودع قبل الفصل في جميع المنازعات القائمة .
إيداع غير مبرئ للذمة ولا يحول دون سريان الفوائد من تاريخ استحقاقها قانونا .

(د) وصية . ” استحقاق المال الموصى به ” . فوائد . ” فوائد
التأخير ” .

استحقاق المال الموصى به - على التركة - من تاريخ وفاة الموصى . إلزام الوارث
الذي يتأخر في الوفاء به للموصى له بفوائد التأخير عنه من تاريخ المطالبة القضائية .

١ - محل القول بعدم جواز تكملة النقص الموجود بورقة التكليف بالحضور بدليل غير مستمد من الورقة ذاتها هو أن تكون الورقة المدعى بوجود النقص أو العيب فيها هي الورقة الحقيقية التي أعلنت للحصم لا ورقة أخرى مصطنعة استبدلت بالورقة الحقيقية بعد سرقة هذه الورقة وإخفائها ، ومن ثم كان لمحكمة الموضوع بعد أن ثبت لها حصول هذه السرقة وأن الورقة التي اتخذتها الطاعن سندا لدفعه ببطلان صحيفة الدعوى هي ورقة غريبة عن هذه الصحيفة ومدسوسة عليها ، ألا تقيم وزنا للبيانات الواردة في هذه الورقة وأن تثبت البيانات الصحيحة التي كانت تتضمنها الورقة الأصلية المسروقة بالرجوع إلى أوراق الدعوى الأخرى وبطرق الإثبات كافة .

٢ - لا تريب على محكمة الموضوع في الاستدلال بحكم شرعى قاض بصحة وصية باعتباره مجرد قرينة على جدية دعوى المطعون ضدهم وعلى أحقيتهم في طلب القضاء لهم بما ينحصرهم في تلك الوصية وإن لم يكونوا طرفا في ذلك الحكم .

٣ - متى كان الإيداع الحاصل من الطاعن مشروطا بعدم صرف المبلغ المودع إلى المطعون ضدهم قبل الفصل في جميع المنازعات القائمة بينهم وبينه بشأن الوصية فإن الإيداع لا يبرئ ذمته من المبلغ المودع ولا يحول دون سريان الفوائد من تاريخ استحقاقها قانونا إذ من شأن الشرط الذي إقترن به هذا الإيداع استحالة حصول المطعون ضدهم على ما ينحصرهم في المبلغ المودع قبل الحكم نهائيا في الدعوى التي رفعوها بطلب الموصى لهم به وبالتالي حرمانهم من الانتفاع به طوال نظرها أمام المحكمة ومن ثم يحق لهم طلب الفوائد عن المبلغ المفضى لهم به .

٤ - المال الموصى به يستحق على التركة من تاريخ وفاة الموصى فيلزم الوارث الذي يتأخر في الوفاء به للموصى له بفوائد التأخير عنه من تاريخ المطالبة القضائية عملا بالمادة ٢٢٦ من القانون المدني .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوزاق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل فى أنه فى ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٣٧ توفى المرحوم أحمد حسن القيمى والد الطاعن وترك وصية مؤرخة ٢٩ مارس سنة ١٩٣٣ تضمنت فيما تضمنت إيصاءه بمبلغ ألف جنيه لأخيه المرحوم محمود فهمى القيسى "مورث المطعون ضدهم" وبألف جنيه لأخواته عديلة وخديجة وفاطمة مثالثة بينهن وبمائة جنيه للسيدة زينب محمد العبامى (المطعون ضدها الأولى) زوجة شقيقه المذكور ، وإذ أنكر ورثة الموصى وهم الطاعن وشقيقاه حسين وعبد العزيز ووالدتهم هذه الوصية وامتنعوا عن تنفيذها رفعت الشقيقات الثلاث الموصى لهن الدعوى رقم ١٣١ سنة ١٩٣٩/٣٨ عليهن أمام محكمة مصر الابتدائية الشرعية وطلبن فيها الحكم بصحة ونفاذ الوصية فطعن الورثة على الوصية بالإنكار مما حدا بتلك المحكمة إلى أن تئذب ثلاثة خبراء لفحص خط المورث وتوقيعه على الوصية ومضاهاتهما على خطه وتوقيعه الصحيحين وقدم الخبراء تقريرين تضمننا أن الوصية صحيحة ومكتوبة جميعها بخط الموصى وموقعة بإمضائه . ولم يرتض ورثة الموصى هذين التقريرين فعادوا يطعنون فى الوصية بالتزوير وقيدت دعوى التزوير برقم ٤٠ سنة ١٩٤٤/٤٣ مصر الشرعية وضمت إلى الدعوى الأصلية — وبتاريخ ٢ من مايو سنة ١٩٤٤ قضت المحكمة الشرعية فى الدعوىين بصحة الوصية ونفاذها فى ثلث تركة الموصى ورفض دعوى التزوير فاستأنف ورثة الموصى هذا الحكم بالإستئناف رقم ٢٢٤ سنة ١٩٤٤/٤٣ وبتاريخ ٢٥ سبتمبر سنة ١٩٤٥ قضت المحكمة العليا الشرعية بتأييد الحكم المستأنف ورفع الطاعن لجنة مباشرة ضد عماته رانعات الدعوى الشرعية السابقة — مستندا إليهن جريمة تزوير الوصية وطالبا الحكم له بالتعويض عن هذا التزوير فقضى فى هذه

الجنة بالبراءة وبإحالة الدعوى المدنية إلى محكمة عابدين الجزئية حيث قيدت
بمجلد رقم ٣٦٤٥ سنة ١٩٥٣ مدنى عابدين وقضى برفضها فى ٢٠ فبراير
سنة ١٩٥٨ — وكان ورثة المرحوم محمود فهمى القيسى وهم المطعون ضدهم قد
اقاموا الدعوى الحالية رقم ٤٢٥٧ سنة ١٩٥٢ كلى القاهرة أمام محكمة القاهرة
الإبتدائية على الطاعن وأخويه حسن وصبد العزيز بصفتهم ورثة المرحومين
والديهما أحمد حسن القيسى (الموصى) والسيدة نائلة القيسى وطلبوا فى صحيفة
فى ١٧ و ٢٣ يوليه و ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٥٢ الحكم بإلزام المدعى عليهم المذكورين
بأن يدفعوا لهم مبلغ ١١٠٠ ج منه ١٠٠٠ ج الموصى به لمورثهم و ١٠٠ ج
الموصى به للمطعون ضدها الأولى شخصيا مع الفوائد القانونية من تاريخ المطالبة
الرسمية حتى السداد . وبتاريخ ٥ يونيه سنة ١٩٥٧ قضى فى الدعوى باقطاع
سير الخصومة لوفاة المدعى عليه الثانى حسن أحمد القيسى فقام المطعون ضدهم
” المدعون “ بتعجيلها ضد المدعى عليهما الآخرين ” الطاعن وأخيه عبد العزيز “
بوصفهما الورثين الوحيدين لأخييهما المتوفى — وبجلسة ١٩ فبراير سنة ١٩٥٨
وجه ثانيهما عبد العزيز أحمد القيسى دعوى فرعية إلى المطعون ضدهم رافعى
الدعوى الأصلية طالبين فيها بأن يدفعوا له مبلغ خمسمائة جنيه تأسيسا على أن مورثهم
كان قد تنازل له بمقتضى عقد الصلح المؤرخ ٢٩ يونيه سنة ١٩٤٥ من هذا المبلغ
من ضمن مبلغ الألف جنيه الموصى به لهذا المورث وأثناء سير الدعويين الأصلية
والفرعية أمام المحكمة الإبتدائية رفع الطاعن استئنافا عن الحكم الصادر من محكمة
عابدين الجزئية فى دعوى التعويض رقم ٣٦٤٥ سنة ١٩٥٣ المتفرعة من اللجنة
المباشرة وقيد هذا الاستئناف برقم ١٩٨ سنة ١٩٥٩ س جزئى القاهرة كما رفع
الدعوى رقم ٣٩٧١ سنة ١٩٦٠ مدنى كلى القاهرة على المطعون ضدهم طلب فيها
الحكم ببطلان صحيفة الدعوى الحالية رقم ٤٢٥٧ سنة ١٩٥٢ وأوراق التكليف
بالحضور فيها وزوال كافة الآثار القانونية المترتبة على تلك الصحيفة وذلك
تأسيسا على القول بأنها بحالتها لا تعتبر من أوراق المحضرين لعدم اشتغالها
على البيانات الإلزام توافرها فى تلك الأوراق — وبتاريخ ١٠ من نوفمبر سنة ١٩٦٠
قضت محكمة الدرجة الأولى فى الدعوى الحالية حضوريا أولا فى الدعوى الأصلية
بإلزام المدعى عليهما (الطاعن وأخيه عبد العزيز) بأن يدفعوا للدعين (المطعون

ضد هم) بصفتهم ورثة المرحوم محمود فهمى القيسى والسيدة زينب محمد العباسى بهذه الصفة وبصفتها الشخصية (المطعون ضدها الأولى) مبلغ ١١٠٠ ج والفوائد بواقع ٤ ٪ سنويا من تاريخ المطالبة القضائية الحاصلة فى ١٧ يوليه سنة ١٩٥٢ حتى السداد فاستأنف الطاعن - الذى لم يحضر أمام محكمة أول درجة رغم إعلانه وإعذاره - هذا الحكم أمام محكمة استئناف القاهرة بالاستئناف رقم ٣١٨ سنة ٧٨ قضائية طالبا إلغاء الحكم المستأنف والقضاء بصفة أصلية برفض دعوى المستأنف ضدهم (المطعون ضدهم) رقم ٤٢٥٧ سنة ١٩٥٢ كلى القاهرة وبصفة احتياطية بإيقاف الفصل فى الدعوى المذكورة حتى يفصل نهائيا فى الاستئناف رقم ١٩٨ سنة ١٩٥٩ من جزئى القاهرة وفى الدعوى رقم ٣٩٧١ سنة ١٩٦٠ كلى القاهرة كما رفع استئنافا آخر من وصف النفاذ الذى شمل به الحكم الابتدائى وقيد هذا الاستئناف برقم ٤٧١ سنة ٧٨ قضائية - ورفع عبد العزيز أحمد القيسى بدوره استئنافا عن الحكم قيد برقم ٢٦٦ سنة ٧٨ قضائية وبعد أن ضمت محكمة الاستئناف الاستئنافات الثلاثة إلى بعضها حكمت فيها بتاريخ ٢٠ فبراير سنة ١٩٦٣ بقبولها شكلا ورفضها موضوعا وتأييد الحكم المستأنف . فطعن الطاعن وحده فى هذا الحكم بطريق النقض بتقرير تاريخه ٢٠ أبريل سنة ١٩٦٣ وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن وباجلسة المحددة لنظره صممت النيابة على هذا الرأى .

وحيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه انخفا فى تطبيق القانون من أربعة أوجه ويقول فى بيان الوجه الأول أنه دفع ببطلان أوراق التكليف بالحضور تأسيسا على أن صحيفة الدعوى الابتدائية تنقصها البيانات الجوهرية الواجب ذكرها فى أوراق المحضرين إذ خلت من بيان إعلان المعلن إليهم ومن توقيع المحضر الذى قام بالإعلان وقد رفض الحكم المطعون فيه هذا الدفع وتلمس لرفضه أسبابا حاول عن طريقها سد النقص الذى يوجد بالورقة مع أن أوراق التكليف بالحضور يجب أن تكون دالة بذاتها وفى شكلها على حصول الإجراء المطلوب ولا يجوز تكملة ما ينقصها أو تصحيح ما يعيبها بالرجوع إلى غيرها من الأوراق أو بالإلتجاء إلى طريق الاستنتاج وإذا خالف الحكم المطعون فيه ذلك وانبنى على صحيفة دعوى باطلة فإنه يكون باطلا ومخطئا فى القانون .

وحيث إن النعى بهذا الوجه مردود بأن الحكم المطعون فيه رد على الدفع الذى أبداه الطاعن ببطلان صحيفة الدعوى الابتدائية بقوله "وحيث أنه ثبت لدى محكمة أول درجة بالدليل المقنع أن يدا خفية ممن يهملهم أمر تعطيل الفصل فى الدعوى الأصلية قد عبثت بالصحيفة الثانية من أصل صحيفة افتتاح الدعوى بأن نزعته هذه الصحيفة الثانية وأرفقت بالنصف الأول من الصحيفة الأصلية صحيفة ثانية من إعلان آخر خالية من أى تأشيريات وكان الغرض من هذا التلاعب النيل من صحيفة الدعوى الأصلية وإظهارها فى صورة الورقة العرفية التى لا تحمل توقيع المحضر ولا توقيع مستلمى إعلانات الخصوم تمهيدا للطعن عليها. بالبطلان بدعوى مبتدأه — متى كان ذلك فإن هذه المحكمة لا ترى محلا لأن تعير هذا العبث إلتفاتا أو تقيم له وزنا حتى لا ينال من قيام الدعوى وصحة صحيفتها تلك المحاولة الرخيصة التى لجأ إليها خصوم المستأنف ضدهم (المطعون ضدهم) إمعانا فى التنكيل بهم ومن ثم يكون القول ببطلان صحيفة الدعوى المؤسس على خلوها من توقيع المحضر الذى باشر إعلانها أمرا غير جدير بالاعتبار متعينا رفضه" — لما كان ذلك وكان الحكم الابتدائى الذى أحال إليه الحكم المطعون فيه قد أثبت أن صحيفة الدعوى الابتدائية قد أعلنت إعلانا صحيحا إلى الطاعن إذ أعلنت إليه فى مسكنه مخاطبا مع تابعه سعد على سعد المقيم معه بسبب غياب الطاعن وقت الإعلان وأن التابع المذكور وقع باستلام الصورة على الورقة الثانية من أصل صحيفة الدعوى المعلنة وهى الورقة التى سرفت بعد إطلاع المحكمة عليها بجلسته ١٨ نوفمبر سنة ١٩٥٢ واستبدلت بها ورقة أخرى خالية من توقيعات مستلمى صور الإعلان ومن توقيع المحضر ومن البيان الخاص بدفع ثلاثة أرباع الرسم وأن كل هذه البيانات كانت واردة فى الورقة الأصلية التى سرفت بيد خفية — وكانت واقعة سرقة هذه الورقة من أوراق صحيفة الدعوى المعلنة يجوز إثباتها بكافة طرق الإثبات القانونية وكانت الأدلة والقرائن التى ساقها الحكم الابتدائى لإثبات سرقة هذه الورقة واستبدال غيرها بها من شأنها أن تؤدى إلى ما انتهت إليه محكمة الموضوع وكان لتلك المحكمة بعد أن ثبت لها حصول هذه السرقة وأن الورقة التى اتخذ منها الطاعن سنداً لدفعه ببطلان صحيفة الدعوى هى ورقة غريبة عن هذه الصحيفة ومدسوسة عليها ألا تقيم وزنا للبيانات الواردة فى هذه الورقة وأن تثبت البيانات الصحيحة

التي كانت تتضمنها الورقة الأصلية الملسوقة بالرجوع إلى أوراق الدعوى الأخرى وبطرق الإثبات كافة إذ أن محل القول بعدم جواز تكملة النقص الموجودة بورقة التكليف بالحضور بدليل غير مستمد من الورقة ذاتها هو أن تكون الورقة المدعى بوجود النقص أو العيب فيها هي الورقة الحقيقية التي أعلنت لتخصيم لا ورقة أخرى مصطنعة استبدلت بالورقة الحقيقية بعد سرقة هذه الورقة الأخيرة وإخفائها — لما كان ذلك وكانت الأدلة والقرائن التي أوردها الحكم الابتدائي الذي أحال الحكم المطعون فيه إلى أسبابه للتدليل على صحة إعلان الطاعن بصحيفة الدعوى الابتدائية وعلى استيفاء ورقة هذا الإعلان البيانات الواجب قانونا اشتغالها عليها — هذه الأدلة من شأنها أن تؤدي إلى النتيجة التي انتهت إليها المحكمة فإن النعي بهذا الوجه يكون على غير أساس .

وحيث إن حاصل الوجه الثاني أن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه على صورة شمسية للوصية وعلى الحكم الشرعي القاضي بصحة هذه الوصية وحكم محكمة عابدين برفض دعوى الطاعن المدنية المتصلة بالجنحة المباشرة التي رفعها بشأن تزوير الوصية وأنه إذ كانت الصور الشمسية للأوراق لا تغني عن أصولها في الإثبات فإنه ما كان يجوز قانونا الاستدلال على الوصية بالصورة الشمسية طالما أن الطاعن لم يعترف بها وبمطابقتها للأصل وكان ينكر وجود الوصية أما بالأحكام التي استند إليها الحكم المطعون فيه سواء ما صدر منها من المحكمة الشرعية بصحة الوصية أو ما صدر من محكمة عابدين بصدد الإذلاء مدنيا بتزوير الوصية فإن هذه الأحكام لا تعتبر حجة للمطعون ضدهم على قيام الوصية بالنسبة لهم لأنهم لم يكونوا طرفا في تلك الأحكام إذ أن الخصومة سواء أمام المحكمة الشرعية أو أمام محكمة عابدين لم تنعقد إلا بين الطاعن وعماته وهن غير المطعون ضدهم ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه قد خالف قواعد الإثبات واستدل على قيام الوصية بغير دليل متبع قانونا في إثباتها .

وحيث إن هذا النعي مردود بأنه يبين من الحكم المطعون فيه والحكم الابتدائي الذي أخذ بأسبابه أنه ليس في أسبابهما ما يدل على أنهما اعتمدا في قضائهما على الحكم الصادر من محكمة عابدين في دعوى التعويض المتفرمة

عن اللجنة المباشرة أو على الصورة الشمسية للوصية المقدمة من المطعون ضدهم وهما لم يكونا بحاجة إلى الاستناد على هذه الصورة في اعتبار الوصية صحيحة وصادرة من الموصى لأن الطاعن وشقيقه المدعى عليهم لم يطعنوا في الدعوى الحالية ذاتها على الوصية سواء بجهلهم توقيع مورثهم عليها أو إنكار هذا التوقيع أو بالإدعاء بالتزوير بالطرق التي رسمها القانون. لهذه الطعون كما أنهم لم يطعنوا عليها بأي مدعى موضوعي ولقد استند الحكمان الابتدائي والمطعون فيه في وجود الوصية ومحتوياتها وفي صحتها إلى الحكم الصادر من المحكمة الشرعية بدرجةيتها بصحة الوصية ونفاذها وإلى تقارير الخبراء المقدمة في الدعوى الشرعية والذين قاموا بفحص أصل الوصية واتفقوا إلى أنها جميعها محررة بخط الموصى وموقعة بتوقيعه ولم يكن استناد الحكمين الابتدائي والمطعون فيه على الحكم الشرعي المذكور على أساس أنه يعتبر حجة على الطاعن قبل المطعون ضدهم وإنما — وعلى ما صرح به الحكم المطعون فيه في أسبابه — على أساس اعتبار ذلك الحكم الشرعي بما احتواه مجرد قرينة قوية على جدية دعوى المطعون ضدهم وعلى أحقيتهم في طلب القضاء لهم بما يخصهم في تلك الوصية — وإذا كان لا تريب على محكمة الموضوع في الاستدلال بهذه القرينة على ما استدلت عليه فإن النعي بهذا السبب يكون على غير أساس .

وحيث إن الوجه الرابع يتحصل في أن الحكم المطعون فيه أخطأ في قبوله للدعوى وقضائه في موضوعها ذلك أن الثابت من الأوراق أن الدعوى مارت في مواجهة الطاعن بصفته الشخصية مع أن موضوعها طلب مال موصى به لا تجوز المطالبة به إلا من مال الموصى ومن ثم فقد كان لزاما على المحكمة أن تقضي بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذي صفة لكن محكمة أول درجة قضت بإلزام الطاعن وأخيه بالمبلغ الذي قضت به وإذا كان قضاؤها على هذه الصورة ينصرف إلى إلزامهما بصفتهما الشخصية فقد تمسك الطاعن في أسباب استئنافه بطلان الحكم المستأنف لهذا السبب لكن محكمة الاستئناف رفضت هذا الدفع وتامست لرفضه من الأسباب ما يخلف على الطاعن صفة جديدة في الاستئناف إذ قالت في حكمها إن الطاعن أعلن بصحيفة الدعوى الابتدائية بصفته وارثا ولما انقطع سير الخصومة أعلن بالتعجيل بهذه الصفة أيضا ثم أعلن بمذكرة

المطعون ضدهم التي تمسكوا فيها بأنهم يقاضونه بصفته وارثا للوصى ويطلبون فيها الحكم عليه من تركة هذا المورث ومع كل هذا الذي قرره محكمة الاستئناف فإنها جاءت في منطوق حكمها وأيدت الحكم المستأنف الذي ينصرف قضاؤه إلى إلزام الطاعن بصفته الشخصية وإذ كان لا يجوز لمحكمة الاستئناف أن تقضى على الطاعن بصفة جديدة لم يصفه بها الحكم المستأنف وكانت الأسباب التي تدفع بها الحكم المطعون فيه لا تصلح لتصحيح الوضع الذي انتهى بالحكم المستأنف لعدم صحة ما قاله من أن إعلان التعجيل الحاصل بعد انقطاع سير الخصومة قد أعلن للطاعن بصفته وارثا للوصى لأنه إنما أعلن إليه بصفته وارثا لأخيه المرحوم حسن أحمد القيسى الذي حصل الانقطاع بسبب وفاته فإن الحكم المطعون فيه يكون مخطئا في القانون لقضائه على الطاعن بصفة لم يصفه بها المطعون ضدهم أمام محكمة أول درجة هذا علاوة على أنه أيد في منطوقه الحكم المستأنف كما هو مما يجعل الطاعن مهددا في أمواله الشخصية بحكم لا يجوز صدوره عليه بصفته الشخصية .

وحيث إن هذا النعى مردود بأن الحكم المطعون فيه أورد في شأن ما يشيره الطاعن في هذا الوجه ما يأتي " وحيث إنه عن الوجه الأول من أوجه الاستئناف فإن الثابت من الاطلاع على أوراق الدعوى أن المستأنف ضدهم قد أقاموا دعواهم بداءة ضد المستأنفين بصفتهما ورثة المرحوم أحمد حسن القيسى وزوجته نضلة القيسى التي توفيت بعده وقد أكد المدعون (المستأنف ضدهم) مطالبتهم للمستأنفين بهذه الصفة في إعلان صحيفة تعجيل الدعوى بعد انقطاع سير الخصومة فيها التي أعلن بها عبد العزيز أحمد القيسى في ٣ سبتمبر سنة ١٩٥٧ كما أعلن بها المستأنف الثاني محمد أحمد القيسى (الطاعن) في ٢٤ أكتوبر سنة ١٩٥٧ حيث طلب المستأنف ضدهم بصحيفة التعجيل الحكم عليهما بصفتهما ورثة المرحوم أحمد حسن القيسى بالطلبات السابق إعلانهما بها بصحيفة الدعوى الأصلية كما أكد المستأنف ضدهم هذه الصفة بمذكرتهم الختامية رقم ١٢ دوسيه التي قدموها لمحكمة أول درجة بعد حجز الدعوى للحكم بجلسة ١٠/١١/١٩٦٠ حيث جاء بالصحيفة السادسة من هذه المذكرة ما يأتي (ولا يبقى بعد ذلك إلا صدور الحكم بإلزام المدعى عليهما السيدين محمد أحمد القيسى

(الطاعن) وعبد العزيز أحمد القيسى بوصفهما ورثة للمرحوم أحمد حسن القيسى — الموصى — وورثة للمرحوم حسن أحمد حسن القيسى بأن يدفعوا للمدين مبلغ الألف ومائة جنيه مألقة الذكر مع إلزامهما بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة وشمول الحكم بالنفاذ المعجل وبلا كفالة — وهكذا يبين أن المستأنف ضدهم قد بدءوا بتوجيه دعواهم ضد المستأنفين بصفتهم ورثة الموصى وانتهوا بمذكرتهم الختامية بتأكيد توجيه طلباتهم إلى المستأنفين بهذه الصفة مما لا يدع مجالاً للشك في أن طالب الحكم بالمبلغ الموصى به إنما ينصب حتماً وبالضرورة على ما تركه الموصى وليس على أموال المستأنفين بصفتهم الشخصية “ لما كان ذلك وكان يبين من مطالعة صحيفة الدعوى الابتدائية المعلنة إلى الطاعن أن ما استخلصته محكمة الاستئناف منها من أن مطالبة المدعين (المطعون ضدهم) للمدعى عليهم (الطاعن وشقيقه) كانت بوصف هؤلاء الثلاثة ورثة للموصى المرحوم أحمد حسن القيسى، هذا الإستخلاص تحمله العبارات الواردة في صلب تلك الصحيفة والتي تعتبر مكملة لما ورد في ختامها عند بيان الطلبات وكانت المذكرة الختامية المقدمة من المدعين قاطعة في الدلالة على هذا المعنى إذ وجهت فيها الطلبات صراحة إلى الطاعن وشقيقه عبد العزيز بتلك الصفة وليس بصفتهم الشخصية، لما كان ذلك وكان ما قرره الحكم المطعون فيه من توجيه الطلبات في صحيفة الدعوى وفي المذكرة الختامية إلى الطاعن بوصفه وارثاً لوالده الموصى يكفي لحمل قضائه برفض الدفع بعدم قبول الدعوى والمؤسس على أنها وجهت إليه بصفته الشخصية فإنه لا يؤثر في سلامة قضاء الحكم في هذا الخصوص خطأه فيما أسنده إلى صحيفة تعجيل الدعوى بعد انقطاع سير الخصومة فيها من أنها وجهت إلى الطاعن بوصفه وارثاً للموصى لأن الحكم لم يكن بحاجة إلى الاستناد إلى صحيفة التبديل بعد أن أثبت أن الدعوى وجهت توجيهها صحيحاً في صحيفة افتتاحها وفي المذكرة الختامية لرافعها كذلك فإن الحكم المطعون فيه وقد أفصح في أسبابه بأن قضاء الحكم المطعون فيه ينصرف إلى إلزام الطاعن وشقيقه عبد العزيز بالمبلغ الذي ألزمهما به من مال وتركه مورثهما الموصى فإن في هذا البيان ما يكفي لدفع كل لبس عن منطوق الحكم الابتدائي الذي قضى الحكم المطعون فيه بتأييده إذ يعتبر هذا الذي ورد

في أسباب الحكم الأخير متما لمنطوقه وموضحا له وبالتالي فلا محل لما ينشأه الطاعن من احتمال تنفيذ الحكم عليه في أمواله الشخصية ومن ثم يكون النعي بهذا الوجه متعين الرفض

وحيث إن حاصل الوجه الثالث أن الحكم المطعون فيه أخطأ في قضائه بالفوائد من تاريخ إعلان الدعوى الحاصل في ١٧ يولييه سنة ١٩٥٢ ذلك أن بنك مصر أودع في ٨ من سبتمبر سنة ١٩٤٠ خزانة محكمة القاهرة الابتدائية مبلغ ٢٨٠٠ ج على ذمة المطعون ضدهم وما كان يجوز إلزام الطاعن بأية فوائد مع حصول هذا الإيداع ولا يوهن من أثره في إسقاط الفوائد عن الطاعن ما قرره الحكم المطعون فيه من أن الإيداع كان مشروطا بعدم صرف المبلغ المودع إلا بانتهاء جميع المنازعات بين الطرفين بشأن الوصية إذ أن هذا الشرط هو شرط طبيعي يفرضه واجب الاحتياط على البنك الذي قام بالإيداع حتى لا يكون مسئولا عن صرف مبلغ لم ينته النزاع القضائي بشأنه .

وحيث إن هذا النعي مردود بأن الحكم لمطعون فيه رد على اعتراض الطاعن على قضاء الحكم الابتدائي بإلزامه بالفوائد لحصول هذا الإيداع بقوله " وحيث إنه عن الاعتراض الموجه إلى الحكم المستأنف لقضائه بفوائد المبلغ المحكوم به بواقع ٤ . / من تاريخ المطالبة القضائية برغم أن المستأنفين (الطاعن وأخيه) كانا قد أودعا المبالغ الموصى بها خزانة محكمة القاهرة في تاريخ سابق على رفع الدعوى وأنه كان في مقدور المستأنف ضدهم (المطعون ضدهم) استلام المبالغ الموصى بها لهم ولمورثهم فردود بأن الاستفادة من الصبورة الرسمية من إعلان الحجز الذي أوقعه المستأنف ضدهم (المطعون ضدهم) في ٢/٤/١٩٦١ تحت يد كبير كتاب محكمة القاهرة الابتدائية على المبلغ المودع بخزانة المحكمة بتاريخ ١٩٤٠/٩/٦ وقدره ٢٨٠٠ ج (مستند رقم ٢ حافظة رقم ٧ دوسيه) أن المستأنفين كانا قد أودعا هذا المبلغ مشروطا بانتهاء جميع المنازعات القائمة بين طرفي الخصومة حول صحة الوصية ولم يكن يتقدم المستأنف ضدهم أن يقبضوا شيئا من المبلغ المودع دون موافقة المستأنفين أو الحصول على حكم قضائي يقرر لهم هذا الحق فلو أن المستأنفين كانا حسنى النية حقما لما ترددا عن التسليم بحق

المستأنف ضدهم في المبالغ الموصى بها منذ بدء النزاع بين الطرفين في سنة ١٩٥٢ وكفا عن منازعتهم طوال مدة التقاضي أما وقد تسببا في حرمانهم من قبض نصيبهم في هذه المبالغ والانتفاع بها فقد حقت مساءلتهم عن تعويض هذا الحرمان وهو ما يتمثل في الفوائد المحكوم بها " . وهذا الذي قرره الحكم المطعون فيه لا مخالفة فيه للقانون ذلك أنه متى كان الإيداع مشروطا بعدم صرف المبلغ المودع إلى المطعون ضدهم قبل الفصل في جميع المنازعات القائمة بينهم وبين الطاعن وأخيه بشأن الوصية فإن هذا الإيداع لا يبرئ ذمتها من المبلغ المودع ولا يحول دون مريان الفوائد من تاريخ استحقاقها قانونا إذ من شأن الشرط الذي اقترن به هذا الإيداع استحالة حصول المطعون ضدهم على ما ينقصهم في المبلغ المودع قبل الحكم نهائيا في هذه الدعوى وبالتالي حرمانهم من الانتفاع به طوال نظرها أمام المحكمة ومن ثم يحق لهم طلب الفوائد عن المبلغ المقضى لهم به من تاريخ المطالبة القضائية طبقا للمادة ٢٢٦ من القانون المدني ويكون الحكم المطعون فيه إذ أجابهم إلى هذا الطلب لم يخطئ في القانون إذ أن المال الموصى به يستحق على التركة من تاريخ وفاة الموصى فيلتزم الوارث الذي يتأخر في الوفاء به للموصى له بفوائد التأخير عنه من تاريخ المطالبة القضائية عملا بالمادة المذكورة .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن برمته على غير أساس متعينا
رفضه .

جلسة ٢١ من فبراير سنة ١٩٦٧

برئاسة السيد المستشار الدكتور عبد السلام بليغ نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
بطرس زخلول ، ومحمد صادق الرشيدي ، والسيد عبد المنعم الصراف ، وإبراهيم علام .

(٦٢)

الطعن رقم ١٣٦ لسنة ٣٣ القضائية :

(أ) دعوى . "الصفة في الدعوى" . بطلان . "البطلان في الإجراءات" .
نظام عام .

إنعدام صفة أحد الخصوم في الدعوى . أثره . بطلان غير متعلق بالنظام العام .

(ب) حكم . "تسبيب الحكم" .

تقريرات الحكم التي لم يستند إليها . الخطأ فيها . عدم تأثيره على صحة الحكم .

(ج) إفلاس . "وكيل الدائنين" . دعوى . "الصفة في الدعوى" . نيابة .
"نيابة قضائية" .

إنحلال جماعة دائني المفلس . أثره . نوال صفة السنديك . جواز الإذن له
بالاستمرار في تمثيل الدائنين في الدعاوى التي لم يفصل فيها والمسائل المعلقة .

(د) إفلاس . "وكيل الدائنين" .

إلغاء جهة القضاء التي عينت وكيل الدائنين لا أثر له على استمرار صفته .

١ — بطلان الإجراءات المبني على إنعدام صفة أحد الخصوم في الدعوى
لا شأن له — على ما جرى به قضاء محكمة النقض — بالنظام العام ، إذ هو مقرر
لمصلحة من وضع لجمايته ، فإذا ما تنازل عنه فإن تنازله يسقط حقه في التمسك به .

٢ — خطأ الحكم في بعض تقاريره لا يؤثر عليه طالما أنه لم يستند فيما انتهى إليه إلى هذه التقارير .

٣ — وإن كانت النتيجة الحتمية لإنحلال جماعة دائني المفلس هي زوال صفة السنديك ، إلا أنه إذا كانت هناك دعاوى لم يفصل فيها أو مسائل معلقة لم تنته تصفيتا قبل إنهاء الحل فإنه يجوز الإذن للسنديك بالاستمرار في تمثيل الدائنين بها والاحتفاظ بصفته فيها .

٤ — إلغاء المحاكم المختلطة لا تأثير له على وكلاء الدائنين الذين سبق للمحكمة أن عينتهم إذ أن صفتهم هذه لا تزول إلا بحكم آخر باستبدال غيرهم بهم .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن موديس جورج مباردي — المطعون ضده — بصفته وكيلًا لاتحاد دائني تفليسة محمد يوسف عثمان أقام على الطاعن الدعوى رقم ٩٠٩ سنة ١٩٥٧ مدني كلى المنصورة طالبا إلزامه بأن يدفع له بصفته مبلغ ٢٤٦٣ ج و ٥٠٠ م ، وقال شرحا لدعواه أن محمد يوسف عثمان كان قد باع للطاعن منزلا بعقد سجل في ١٩٢٦/١٢/٣١ وإذ قضى بعد ذلك في ١٩٢٧/٣/٣١ بإفلاس البائع المذكور فقد رفع تيوفيل كاسترو وكيل الدائنين الذي كان معينا وقتذاك الدعوى رقم ٢٤٤٧ سنة ٥٤ ق أمام محكمة المنصورة المختلطة طالبا إبطال عقد البيع السالف الإشارة إليه لأنه مشوب بالتدليس وقصد به خياع حقوق الدائنين . وفي ١٨ من مارس سنة ١٩٤٧ حكمت تلك المحكمة بطلان العقد واعتبار المنزل المبيع ضمن ممتلكات المفلس وقد تأيد هذا الحكم استئنافيا كما رفض الطعن بالنقض المرفوع عنه ، وأضاف

المطعون ضده أنه إذ عين في ١٩٣٧/٦/٢٩ وكيلا للدائنين بدلا من تيوفيل كاسترو وكان الطاعن يضع يده على ذلك المنزل منذ سنة ١٩٢٥ فقد أقام عليه هذه الدعوى للطالبة بريعه من هذا التاريخ حتى رفع الدعوى في ٢٤ فبراير سنة ١٩٥٧ وقدر هذا الربح بالمبلغ المطالب به . دفع الطاعن بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذي صفة قولا منه بأن الحكم القاضي ببطالان عقد البيع الصادر من المفلس محمد يوسف عثمان حكم باطل إذ صدر باسم جورج مباركدي وهو غير ذي صفة في حين أن وكيل الدائنين المعين في تفليسة محمد يوسف عثمان هو موريس جورج مباركدي مما ينعدم معه أساس دعوى المطالبة بالربح . وفي ١٩٥٩/١/٢٤ حكمت المحكمة الابتدائية برفض هذا الدفع وبقبول الدعوى ثم قضت في ١٩٥٩/١٢/٢٨ بنذب خبير لمعاينة المنزل موضوع النزاع وتقدير ريعه عن المدة من ١٩٢٥/٦/١٠ حتى ١٩٥٧/١/١٠ وبعد أن باشر الخبير مهمته انتهى في تقريره إلى أنه يقدر ريع المنزل في فترة النزاع بمبلغ ١٨٩١ ج و ٢٧٣ م . دفع الطاعن بعد ذلك بعدم قبول الدعوى لزوال صفة المطعون ضده لاستقالته من وظيفته كسنديك . وفي ٢٥ مارس سنة ١٩٦١ حكمت المحكمة برفض هذا الدفع وبقبول الدعوى وبإلزام الطاعن بأن يدفع للمطعون ضده بصفته وكيلا لاتحاد دائني تفليسة محمد يوسف عثمان مبلغ ١٨٩١ ج و ٢٧٣ م . استأنف الطاعن هذا الحكم أمام محكمة استئناف المنصورة وقيد استئنافه برقم ٤٠ لسنة ١٤ ق . وفي ٢٨ يناير سنة ١٩٦٣ قضت محكمة الاستئناف بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرتين أبدت فيهما الرأي برفض الطعن ، وبالجلسة المحددة لنظره تمسكت النيابة بهذا الرأي .

وحيث إن الطعن بني على تسعة أسباب حاصل السببين الأولين منها أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون وشابه الفساد في الاستدلال ذلك أن الطاعن تمسك أمام محكمة الموضوع ببطالان الحكم الذي قضى ببطالان عقد بيع المنزل استنادا إلى انعدام صفة من صدر له الحكم وهو جورج مباركدي إذ أن وكيل الدائنين المعين للتفليسة هو موريس جورج مباركدي ، وقد رد الحكم على هذا الدفع بأنه غير متعلق بالنظام العام وأن الطاعن قد تنازل عنه إذ لم يبهده في دعوى بطلان العقد مما يسقط حقه في التمسك به بعد ذلك وأنه إذا كان السبب في إدراج

اسم جورج مباردى بدلا من موريس جورج مباردى هو الخطأ فإنه لا يبطل الحكم لأنه ليس خطأ جسيما . ويقول الطاعن أن هذا من الحكم خطأ في القانون إذ أن مناط تطبيق القاعدة التي يقول بها الحكم في شأن التنازل عن الدفع هو أن يكون الخصم عالما بانعدام صفة خصمه ويتنازل عن الدفع به أما إذا كان يجهل عدم قيام الصفة لدى خصمه فله أن يثير الدفع بذلك عند علمه به . وأنه وإن كان الخطأ في اسم الخصم لا يبطل الحكم إذا كان ينطوي على مجرد تحريف في الاسم غير مقصود إلا أنه إذا كان الثابت من الأوراق أن الأستاذ جورج مباردى هو غير موريس جورج مباردى المعين سندیکا فإن قول الحكم بوجود خطأ غير جسيم لا يترتب عليه البطلان يكون قولاً مشوباً بالفساد في الاستدلال .

وحيث إن هذا النعى بسببيه مردود ذلك أن الحكم المطعون فيه أسس قضاءه برفض الدفع بعدم قبول الدعوى الحالية على ما انتهى إليه من صحة الحكم الصادر بإبطال عقد البيع وحيازته لقوة الشيء المحكوم فيه وأنه صدر لصالح وكيل دائني تفليسة محمد يوسف عثمان وبهذه الصفة دون أن يثير الطاعن في دعوى إبطال العقد أى نزاع بشأن صفة المدعى فيها مما يسقط حقه في التمسك بانتفاء هذه الصفة بعد ذلك إذ كان مجاله في دعوى بطلان العقد . وهذا الذى قرره الحكم المطعون فيه صحيح في القانون ويؤدي إلى ما انتهى إليه ذلك أن بطلان الإجراءات المبني على انعدام صفة أحد الخصوم في الدعوى لا شأن له - على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - بالنظام العام إذ هو مقرر لمصلحة من وضع لحمايته فإذا ما تنازل عنه فإن تنازله يسقط حقه في التمسك به . ولما كان الحكم المطعون فيه قد استخلص تنازل الطاعن عن التمسك بهذا الدفع مما أورده في أسباب سائغة من أن الطاعن لم ينازع في صفة المدعى في دعوى بطلان العقد في جميع مراحل التقاضى التي نظرت فيها فإن المجادلة في هذا الصدد بعد ذلك تكون غير مقبولة .

وحيث إن حاصل السبب الثالث أن الحكم المطعون فيه خالف الثابت في الأوراق وفي بيان ذلك يقول الطاعن أنه تمسك أمام محكمة الموضوع بعدم قبول الدعوى لزوال صفة موريس جورج مباردى إذ قبلت الجمعية العمومية لمحكمة الاستئناف المختلطة استئنائه من جدول وكلاء الدائنين في ١٩٤٢/٥/٧ وقد ردت المحكمة الابتدائية على هذا الدفع بحكمها الصادر في ١٩٦١/٣/٢٥

والمؤيد بالحكم المطعون فيه بأن المطعون ضده هو الذى رفع دعوى بطلان العقد كما أن الطاعن أعلنه أمام محكمة الاستئناف بهذه الصفة . وهذا الذى حصله الحكم المطعون فيه يخالف الثابت فى أوراق القضية من أن المطعون ضده لم يكن هو الذى رفع دعوى البطلان كما أنه لم يكن هو الذى أعلن بالإستئناف المرفوع بشأنها مما يعيب الحكم .

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أنه لما كان يبين من تدوينات الحكم الابتدائى المؤيد بالحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه برفض الدفع بزوال صفة المطعون ضده على أنه بالرغم من استقالة المطعون ضده من جدول وكلاء الدائنين فى ١٩٤٢/٥/٧ فإن محكمة المنصورة المختلطة قضت بعد ذلك فى ١٩٤٩/٩/٢٧ بحل اتحاد الدائنين وأذنت للمطعون ضده بصفته سندىكا لتفليسة محمد يوسف عثمان بالحضور أمام القضاء لحين الفصل فى الدعوى وتقسيم ثمن المنزل مما يدل على أن المحكمة المختلطة رغم قبولها إستقالة المطعون ضده فى ١٩٤٢/٥/٧ ورفع اسمه من جدول وكلاء الدائنين أبقت سندىكا لهذه التفليسة وأذنته بمباشرة التقاضى عنها . لما كان ذلك فإنه بفرض خطأ الحكم فى تقريراته التى ذكرها الطاعن بسبب النعى فإن هذا الخطأ غير مؤثر على الحكم الذى لم يستند فيما انتهى إليه إلى هذه التقارير .

وحيث إن حاصل السبب الرابع أن الحكم المطعون فيه شابه الفساد فى الاستدلال ذلك أنه ورد ضمن أسباب الحكم الابتدائى الذى أيده الحكم المطعون فيه وأحال إليه بصدد رفض الدفع بعدم قبول الدعوى أنه صدر قرار فى دعوى الإفلاس بجلسة ١٩٤٩/٩/٢٧ بالإذن للسندىك موريس جورج مباردى بالحضور أمام القضاء لحين الفصل فى الدعوى المنظورة أمام محكمة الاستئناف ، غير أنه بالرجوع إلى محضر تلك الجلسة يبين أنه خلو من تعيين اسم ذلك السندىك ، ومن ثم ما كان يجوز أن تنصب كلمة سندىك الواردة بذلك القرار على موريس جورج مباردى — المطعون ضده — الذى كان قد عزل من عمله فى ١٩٤٢/٥/٧

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أن الحكم المطعون فيه استند في قضائه برفض الدفع بعدم قبول الدعوى لزوال صفة المطعون ضده إلى أن القرار الصادر في ١٩٤٩/٩/٢٧ في دعوى الإفلاس قد أذن للسنديك المعين في تفليسة محمد يوسف عثمان بالاستمرار في التقاضي عنها ، وأضاف الحكم "أن استبدال السنديك بغيره في تفليسة معينة لا بد أن يصدر به حكم من المحكمة وما دام الثابت في خصوصية هذه الدعوى أن المحكمة لم تستبدل المدعى (المطعون ضده) بغيره في تفليسة محمد يوسف عثمان بل على العكس كلفته في ١٩٤٩/٩/٢٧ وفي تاريخ لاحق على قبول إستقالته بمباشرة التقاضي وتقسيم ثمن المنزل بصفته سنديكاً للاتحاد ، فإن صفته تظل قائمة حتى يتم توزيع ثمن المنزل " ولما كان يبين من هذا الذي أورده الحكم أنه لم يعين في تفليسة محمد يوسف عثمان سنديك بعد تيوفيل كاسترو غير المطعون ضده ، فإن ما جاء بالحكم بشأن القرار الصادر في ١٩٤٩/٩/٢٧ وما رتبته عليه من أن صفة المطعون ضده تظل قائمة لمباشرة دعوى البطلان حتى يتم توزيع ثمن المنزل يكون قولاً سديداً ومن ثم فإن النعى عليه بالفساد في الاستدلال يكون على غير أساس .

وحيث إن حاصل السبب الخامس أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون إذ اعتبر قرار مأمور التفليسة الصادر في ١٩٤٩/٩/٢٧ باختيار مورييس جورج مباردي سنديكاً للتفليسة من خارج الجدول أمراً يملكه مأمور التفليسة ، هذا في حين أن سلطة مأمور التفليسة قاصرة طبقاً للمادة ٢٧٠ من قانون التجارة المختلط على الإذن للسنديك المعين من المحكمة بالسير في أي دعوى من الدعاوى ، أما سلطة تعيين وكيل الدائنين فإنها للمحكمة وحدها دون مأمور التفليسة .

وحيث إن هذا النعى مردود بما سبق به الرد على السبب الرابع من أن الثابت من دعوى الإفلاس أن مأمور التفليسة لم يستبدل المطعون ضده بغيره سنديكاً لتفليسة محمد يوسف عثمان وبأن القرار الصادر من مأمور التفليسة في ١٩٤٩/٩/٢٧

قد أذن للطعون ضده بصفته هذه بالسير في دعوى البطلان إلى أن يتم توزيع ثمن المنزل ، لما كان ذلك وكان هذا القرار قد صدر ممن يملكه طبقا للمادة ٢٧٠ من قانون التجارة المختلط السارى المفعول وفتنذ فإن الحكم المطعون فيه إذا انتهى إلى هذه النتيجة يكون مطابقا للقانون .

وحيث إن حاصل السببين السادس والسابع أن الحكم المطعون فيه شابه الفساد في الاستدلال وأخطأ في تطبيق القانون ذلك أنه يبين من قرار ١٩٤٩/٩/٢٧ أنه تضمن الإذن للسنديك بمتابعة الدعوى التي كانت منظورة أمام محكمة الاستئناف والخاصة بإبطال بيع المنزل وتقسيم ثمنه ولم يتضمن الإذن له برفع دعوى الريع الحالية وعلى ذلك ما كان يجوز للحكم المطعون فيه أن يجعل من هذا القرار سنداً للطعون ضده يسبغ عليه الصفة في رفع هذه الدعوى . وقد تضمن هذا القرار حل اتحاد الدائنين مما مؤداه أن تنتهى وظيفة السنديك وتزول صفته ، غير أن الحكم المطعون فيه أقام هذه الصفة للطعون ضده بعد قرار الحل وقبل منه الدعوى الحالية مما يعيبه بالخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعى مردود بأنه وإن كانت النتيجة الحتمية لانحلال جماعة الدائنين هي زوال صفة السنديك إلا أنه إذا كانت هناك دعاوى لم يفصل فيها أو مسائل معلقة لم تنته تصفيتها قبل إنهاء الحل فإنه يجوز الإذن للسنديك بالاستمرار في تمثيل الدائنين بها والاحتفاظ بصفته فيها . ولما كان يبين من الحكم الابتدائي المؤيد للحكم المطعون فيه أنه رفض الدفع بعدم قبول الدعوى لزوال صفة المطعون ضده تأسيساً على القرار الصادر من مأمور التفليسة في ١٩٤٩/٩/٢٧ الذي تضمن بجانب قراره بانحلال اتحاد الدائنين الإذن للطعون ضده بالسير في دعوى البطلان إلى أن يتم تقسيم ثمن المنزل ، وكان مفاد ذلك أن يستند المطعون ضده بصفته في التقاضى في الدعوى الحالية عن جماعة الدائنين من هذا القرار ، وإذا يعد ريع المنزل من مالحقاته التي يتعين أن يشملها التقسيم فإن قضاء الحكم المطعون فيه بقبول دعوى الريع من المطعون ضده لا ينطوى على فساد في الاستدلال أو خطأ في تطبيق القانون ومن ثم يكون النعى بهذين السببين على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الثامن على الحكم المطعون فيه القصور في التسبيب ذلك أنه تمسك أمام محكمة الموضوع بأن جورج مبارك الذي رفع دعوى بطلان البيع استقال من وظيفته كسنديك في ١١/٧/١٩٣٥ ومن ثم فلم يكن في استطاعته رفع تلك الدعوى إلا أن المحكمة أغفلت دفاعه ولم ترد عليه .

وحيث إن هذا النعى مردود بما سبق الرد به على السببين الأول والثاني من هذا الطعن .

وحيث إن حاصل السبب التاسع أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون ذلك أن المحاكم المختلطة ألغيت في ١٥/١٠/١٩٤٩ وألغيت جميع القوانين التي كان معمولاً بها أمامها ومنها اللائحة العامة لتلك المحاكم بما تضمنته من جداول أهل الخبرة ووكلاء الدائنين . وإذ قبلت المحكمة الابتدائية الدعوى الحالية بعد التاريخ السالف الإشارة إليه من أحد أولئك الوكلاء الذين كانوا يعملون أمام المحاكم المختلطة دون أن يصدر قرار جديد بقبولهم في جداول المحاكم الوطنية فإنها تكون قد قبلت الدعوى من شخص لا صفة له في رفعها .

وحيث إن هذا النعى غير صحيح ذلك أن إلغاء المحاكم المختلطة لا تأثير له على وكلاء الدائنين الذين سبق للمحكمة أن صيغتهم إذ أن صفتهم هذه لا تزول إلا بحكم آخر باستبدال غيرهم بهم ولما كان قد سبق القول عند الرد على السبب الخامس أن الحكم المطعون فيه انتهى إلى أن المطعون ضده من سنديكافي التفليسة ولا زالت صفته قائمة لأنه لم يصدر حكم باستبداله فإن النعى بهذا السبب يكون على غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٢١ من فبراير سنة ١٩٦٧

برئاسة السيد المستشار الدكتور عبد السلام بلبع نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة
المستشارين : بطرس زغلول ، ومحمد صادق الرشيدى ، وأمين فتح الله ، وميثان زكريا .

(٦٣)

الطعن رقم ٢٦٧ لسنة ٣٣ القضائية :

(١) حجز . ” حجز ما للدين لدى الغير “ . ” التقرير بما فى الذمة “ . تنفيذ .
حجز ما للدين لدى الغير . تقرير المحجوز لديه بما فى الذمة . وجوبه على نحو مفصل
مؤيد بالمستندات رغم عدم مديونية المحجوز عليه .

(ب) حجز . ” حجز ما للدين لدى الغير “ . ” التقرير بما فى الذمة “ . تنفيذ .
دعوى . ” دعوى التكليف بالتقرير بما فى الذمة “ . ” دعوى المنازعة
فى التقرير بما فى الذمة “ .

دعوى التكليف بالتقرير بما فى الذمة . إختلافها من دعوى المنازعة فيه . إتهام الدعوى
الأولى بمجرد التقرير .

١ - أوجب نص المادة ٥٦١ من قانون المرافعات على المحجوز لديه ،
إذا لم يحصل الإيداع طبقا للسنتين ٥٥٩ و ٥٦٠ منه ، أن يقرر بما فى ذمته
فى قلم كتاب محكمة المواد الجزئية التابع لها خلال خمسة عشر يوما التالية لإعلانه
بالحجز وأن يذكر فى التقرير مقدار الدين وسببه وأسباب إنقضائه إن كان قد
إنقضى ويبين جميع المحجوز الواقعة تحت يده ويودع الأوراق المؤيدة لتقريره
أوصورا منها مصدقا عليها ، ولا يعفيه من واجب التقرير أن يكون غير مدين
للمحجوز عليه . ولما كان الغرض من إلزام المحجوز لديه بالتقرير على النحو
المفصل المتقدم هو تمكين الحاجز من مناقشة التقرير والمنازعة فى صحة ما جاء فيه
إن كان للنازعة وجه ، فقد إستلزم القانون أن يكون هذا التقرير مؤيدا
بالمستندات ، ولا يكفى فى حالة ما إذا كان المحجوز لديه غير مدين للمحجوز عليه

أن يقول في تقريره أنه غير مدين ، بل يجب عليه أن يبين كيف نشأت العلاقة بينه وبين المحجوز عليه وكيف انقضت ، إذ يوجب القانون على المقرر أن يبين سبب الدين وأسباب إنقضائه وأن يقدم المستندات الدالة على صحة ما يقول . ولا يعفى من تقديم المستندات والإدلاء بالبيانات على النحو المتقدم إلا إذا قرر أنه لا توجد ثمة علاقة بينه وبين المحجوز عليه .

٢ — دعوى التكليف بالتقرير بما في الذمة المنصوص عليها في المادة ٥٦٥ من قانون المرافعات هي غير دعوى المنازعة في التقرير المنصوص عليها في المادة ٥٦٤ من هذا القانون ، ذلك أن الدعوى الأولى تنتهى فيما لو تم التقرير بمجرد حصوله ، أما المنازعة في هذا التقرير فإن محلها الدعوى الثانية .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكائية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل فى أن الطاعن أقام ضد البنك الأهلى اليونانى الدعوى رقم ٣٢٢٠ سنة ١٩٦٢ مدنى كلى القاهرة ، وقال فى بيانها أنه كان دائنا للشركة الشرقية للتجارة والمقاولات بمبلغ ١٤٧٣ ج و ٦٠٠ م بموجب ثلاث سندات مظهرة إليه من سعيد شلقامى ، وفى ١٤ من ديسمبر سنة ١٩٦٠ حكمت محكمة القاهرة الابتدائية بإلزام تلك الشركة بصفتها مدينة وسعيد شلقامى بصفته ضامنا بأن يدفع للطاعن المبلغ السالف الإشارة إليه وبصفة إجراءات حجز ما للدين لدى الغير الموقع تحت يد البنك المطعون ضده . وبعد أن أصبح هذا الحكم نهائيا قام بتنفيذه فأخطر البنك المحجوز تحت يده بخطاب وصى عليه فى ١٨/٢/١٩٦١ ألحقه بخطاب آخر فى ١٤/٥/١٩٦١ ثم أنذره على يد محضر فى ٢٧/٦/١٩٦١ ليقرر بما فى ذمته للشركة المدينة وليشفع تقريره بالمستندات ، ولما لم يستجب

البنك إلى طلبه وسلم أحد عملائه ويدعى عزيز بحرى مبلغ ٩٠٠٠ ج من أموال الشركة المدينة المودعة لديه ، أقام الدعوى رقم ١٤٠٤ سنة ١٩٦١ مدنى جزئى عابدين ضد البنك المطعون عليه بصحيفة معلنة إليه فى ١٩٦١/٨/٢٤ طالبا إلزامه بالتقرير بما فى ذمته ، غير أن البنك لم يقرر بذلك إلا فى ١٩٦١/١٠/٢٦ وجاء تقريره متناقضا وغير مرفق به المستندات الدالة على تقريره رغم وجودها تحت يده . وإذ ينطوى هذا التقرير على الغش وكان للطاعن حق المنازعة فيه فقد أقام دعواه الحالية بطلب الحكم باعتبار التقرير المؤرخ ١٩٦١/١٠/٢٦ فى الدعوى رقم ١٤٠٤ سنة ١٩٦١ مدنى جزئى عابدين لا يمثل الحقيقة لعدم تأييده بأية مستندات والحكم ببطلانه . وبتاريخ ١٩٦٢/١١/٢٩ أجابت محكمة أول درجة الطاعن إلى طلبه . استأنف المطعون ضده هذا الحكم أمام محكمة استئناف القاهرة وقيد استئنائه برقم ٢١١ سنة ٨٠ ق . وفى ١٩٦٣/٤/٢٥ قضت محكمة الاستئناف بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى رقم ٣٢٢٠ سنة ١٩٦٢ مدنى كلى القاهرة . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرتين أبدت فيهما رأى بنقض الحكم وباجلسة المحددة لنظره تمسكت النيابة بهذا الرأى .

وحيث إن مما ينمى الطاعن على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون والفساد فى الاستدلال ذلك أنه أقام قضاءه برفض دعوى المنازعة فى تقرير المطعون ضده بما فى ذمته الحاصل فى ١٩٦١/١٠/٢٦ على أن هذا الأخير لم يكن ملزما بتقديم أى مستند إذ قرر بواقعة سلبية هى أن المحجوز عليه لم يكن له أى مبلغ لدى البنك ، وأن الطاعن لم ينزع فى هذا التقرير أمام محكمة عابدين الجزئية التى نظرت دعوى التكليف بالتقرير حتى حكم باتمائها ، وأن المطعون ضده كان حسن النية إذ لم يقدم المستندات لأنها كانت مودعة فى القضية رقم ٣٠٧ سنة ١٩٦٢ مستعجل مستأنف التى كان الطاعن خصما فيها وعالم بها . وهذا من الحكم خطأ فى القانون ذلك أنه طبقا للسادة ٥٦١ من قانون المرافعات يتعين على المحجوز لديه أن يذكر فى التقرير مقدار الدين وصبيه وأسباب إنقضائه وجميع المحجوز الواقعة تحت يده ويودع الأوراق المؤيدة لتقريره أو صورا منها مصدقا عليها ، ولا يعفيه من واجب التقرير على هذا النحو أن يكون غير مدين

للمحجوز عليه. وإذا أثبت البنك في تقريره بما في الذمة الحاصلة في ١٩٦١/١٠/٢٦ وجود "تنازلات وحجوزات" موقعة تحت يده خاصة بهذا الموضوع فإن العلاقة تكون ثابتة بينه وبين المحجوز عليه مما كان يتعين معه على البنك المطعون ضده إرفاق ما لديه من مستندات في هذا الخصوص . كما أن مناط دعوى التكليف بالتقرير بما في الذمة أمام المحكمة الجزئية طبقاً للمادة ٥٦٥ مرافعات هو إلزام المحجوز لديه بالتقرير بما في ذمته ، وتنتهي الدعوى بمجرد التقرير ولو كان معيباً ولا تكون المنازعة فيه إلا بدعوى لاحقة . أما القول بحسن نية البنك لوجود المستندات بالقضية رقم ٣٠٧ سنة ١٩٦٢ مستعجل مستأنف ، فهو قول فاسد التدليل إذ كان في مقدور البنك تقديم تلك المستندات التي كانت تحت يده فعلاً وقت التقرير في ١٩٦١/١٠/٢٦ .

وحيث إن هذا النعي صحيح ذلك أن نص المادة ٥٦١ من قانون المرافعات أوجب على المحجوز لديه إذا لم يحصل الإيداع طبقاً للمادتين ٥٥٩ ، ٥٦٠ منه أن يقرر بما في ذمته في قلم كتاب محكمة المواد الجزئية التابع لها خلال الخمسة عشر يوماً التالية لإعلانه بالجزو وأن يذكر في التقرير مقدار الدين وسببه وأسباب انقضائه إن كان قد إنقضى ويبين جميع الحجوز الموقعة تحت يده ويودع الأوراق المؤيدة لتقريره أو صوراً منها مصدقاً عليها ولا يعفيه من واجب التقرير أن يكون غير مدين للمحجوز عليه . ولما كان الغرض من إلزام المحجوز لديه بالتقرير على النحو المفصل المتقدم هو تمكين الحاجز من مناقشة التقرير والمنازعة في صحة ما جاء فيه إن كان للمنازعة وجه فقد استلزم القانون أن يكون هذا التقرير مؤيداً بالمستندات ولا يكفي في حالة ما إذا كان المحجوز لديه غير مدين للمحجوز عليه أن يقول في تقريره أنه غير مدين بل يجب عليه أن يبين كيف نشأت العلاقة بينه وبين المحجوز عليه وكيف إنقضت إذ يوجب القانون على المقر أن يبين سبب الدين وأسباب انقضائه وأن يقدم المستندات الدالة على صحة ما يقول ولا يعفى من تقديم المستندات والإدلاء بالبيانات على النحو المتقدم إلا إذا قرر أنه لا توجد ثمة علاقة بينه وبين المحجوز عليه . لما كان ذلك وكان يبين من الحكم المطعون فيه أنه إذ عرض لتقرير البنك بما في ذمته في محضر ١٩٦١/١٠/٢٦ الذي حرر بمحكمة عابدين الجزئية نقاذا للجزء الموقع تحت يده

في ١٣/٨/١٩٦٠ قال "أنه جاء في هذا التقرير أنه لا يوجد لدى البنك بالقاهرة أو بفروعه بالإسكندرية وبورسعيد حساب أو إيداع من أى نوع كان باسم الشركة المدينة ، وأنه فيما يتعلق بالمبالغ التي يحتمل ورودها مستقبلا للبنك لحساب الشركة المدينة فإن البنك سيتبع ما نص عليه القانون لوجود "تنازلات وحجوزات" موقعة تحت يده خاصة بهذا الموضوع " وكان مفاد هذا الذي قرره الحكم وجود علاقة بين البنك والشركة المحجوز عليها تنبئ عنها "الحجوزات والتنازلات" التي أشار إليها البنك في تقريره وتوجب حصول التقرير بمسئولية الزمة تفصيلا ومؤيدا بالمستندات على النحو السالف بيانه طبقا لنص المادة ٥٦١ من قانون المرافعات السابق الإشارة إليها ، وإذا استند الحكم المطعون فيه إلى ما قرره البنك من أنه ليس للمحجوز عليه أى مبلغ لديه ورتب على ذلك إعفاء البنك من تقديم مستنداته وبيان جميع المحجوزات الموقعة تحت يده والتفت عما أثبتته البنك في تقريره وجاء بتدوينات الحكم من أنه قد أوقعت حجوزات وتنازلات تحت يد البنك رغم ما تدل عليه هذه العبارة من وجود علاقة بين البنك والمحجوز عليه ، لما كان ذلك فإن الحكم يكون قد خالف القانون . وإذا كان ما تقدم وكانت دعوى التكليف بالتقرير بمسئولية الزمة المنصوص عليها في المادة ٥٦٥ مرافعات هي غير دعوى المنازعة في التقرير المنصوص عليها في المادة ٥٦٤ من هذا القانون ذلك أن الدعوى الأولى تنتهي فيما لو تم التقرير بمجرد حصوله أما المنازعة في هذا التقرير فإن محلها الدعوى الثانية ، وإذا لم يلتزم الحكم المطعون فيه هذا النظر واستدل من سكوت الطاعن في دعوى التكليف بالتقرير رقم ١٤٠٤ سنة ١٩٦١ مدنى جزئى عابدين على أنه لا ينافى في هذا التقرير وأن هذا السكوت أدى بالمحكمة الجزئية إلى الحكم بإنتهاء الدعوى فإنه يكون ملاوة على خطئه في تطبيق القانون قد شابه الفساد في الاستدلال كما شاب الحكم المطعون فيه الفساد في الاستدلال أيضا إذ خلس إلى أن المستندات التي يطالب بها الطاعن

كانت مودعة في القضية رقم ٣٠٧ سنة ١٩٦٢ مستعجل مستأنف التي كان الطامن خصما فيها وعلى علم بها واستند إلى ذلك ليبرر عدم تقديم البنك للمستندات ، مع أن الثابت من تدوينات الحكم أن تقرير البنك بما في ذمته حصل في ١٩٦١/١٠/٢٦ ، وأن هذه المستندات لم تقدم في القضية رقم ٣٠٧ سنة ١٩٦٢ مستعجل مستأنف إلا بعد ذلك في ١١ و ١٣/٦/١٩٦٢ .

وحيث إنه لما تقدم يتعين نقض الحكم دون حاجة لبحث باقي الأسباب .

—

جلسة ٢١ من فبراير سنة ١٩٦٧

برئاسة السيد المستشار الدكتور عبد السلام بلبع نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة
المستشارين : أحمد حسن هيكل ، وأمين فتح الله ، والسيد عبد المنعم الصراف ، وإبراهيم ملام .

(٦٤)

الطعن رقم ٢٨٩ لسنة ٣٣ القضائية :

إثبات . ” الإثبات بالكتابة ” . ” الإثبات بالبيئة ” . إجماع .

رد المنقولات المؤجرة إلى المؤجر . واقعة مادية مستقلة عن عقد الإيجار . جـ واز
إثباتها بالبيئة .

متى كان المستأجر قد ادعى أنه سلم المنقولات المؤجرة كاملة للمؤجر بعد انتهاء
عقد الإيجار ، ورتب على ذلك طلب رفض دعوى المؤجر ، فإنه يكون قد استند
لا إلى تصرف قانوني ، بل إلى واقعة مادية هي إسترداد المؤجر للمنقولات .
فاذا كانت هذه الواقعة المادية ليس فيها ما يخالف الثابت بعقد الإيجار كتابة
أو يجاوزه فإن الإعتداد بالبيئة كدليل في الإثبات في هذا الخصوص يكون صحيحا
باعتبار هذه الواقعة منفصلة عن العقد .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق
الطعن — تتحصل في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٩٧٥ سنة ١٩٥٩ كلى القاهرة
ضد جامعة عين شمس — المطعون عليها — طالبا الحكم بإلزامها بأن تدفع له

مبلغ ٣١٦ ج و٦٣٨ م، وقال شرحا للدعوى أنه أجر للطعون عليها ثلاثة آلاف كرسى لمدة تسعة أيام بإيجار قدره ستة مليات للكرسى يوميا، وقد سلمها الكراسى المتعاقد عليها بمقتضى إيصال فى ١٩٥٨/١/٢٨ على أن يستردها فى ١٩٥٨/٢/٦ غير أنه عند استردادها تسلمها بنقص قدره ١٤٧ كرسيا . وإذ لم تستجب الجامعة إلى شكواه برد الكراسى الناقصة أو بدفع إيجارها حتى تمام التسليم فقد أقام دعواه بالمبلغ المطالب به وهو يمثل الأجرة من ١٩٥٨/٢/٧ حتى آخر ديسمبر سنة ١٩٥٨ . وفى ١٩٦١/٢/٢٥ حكمت المحكمة بإحالة الدعوى إلى التحقيق لتثبت المطعون عليها بكافة طرق الإثبات القانونية بما فيها البيئة أنها سلمت الطاعن عند انتهاء مدة الإيجار فى ١٩٥٨/٢/٧ الثلاثة آلاف كرسى التى استأجرتها منه ولينفى الطاعن أنه تسلم الكراسى كاملة وأن الباقي له ١٤٧ كرسيا . وفى ١٩٦٢/٤/١٦ حكمت المحكمة برفض الدعوى . استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٦٠٤ سنة ٧٩ ق القاهرة ، وفى ١٩٦٣/٤/٣٠ حكمت المحكمة برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن على هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرتين أبدت فيهما الرأى برفض الطعن وبإحالة المحمدة لنظره صممت النيابة على رأيا .

وحيث إن الطعن بنى على سببين حاصل السبب الأول منهما الخطأ فى تطبيق القانون ، وفى بيان ذلك يقول الطاعن أن الحكم المطعون فيه أحال الدعوى إلى التحقيق لإثبات تسليم الكراسى له بشهادة الشهود مقيا قضاءه فى هذا الخصوص على أن تسليم الكراسى واقعة مادية يجوز إثباتها بكافة طرق الإثبات وعلى أن محضر الشرطة يعتبر مبدءا ثبوت بالكتابة يكمل بالبيئة ، وهو خطأ من الحكم ذلك أن عقد الإيجار المنشئ لا التزام الطرفين تم بالكتابة وثبت تنفيذه من جانب الطاعن بتسليم الكراسى للطعون عليها بالكتابة أيضا ، فلا يجوز للطعون عليها أن تثبت أنها ردت الكراسى إلى الطاعن عند انتهاء عقد الإيجار إلا بالكتابة . وليس صحيحا ما قرره الحكم من أن رد الكراسى واقعة مادية منفصلة عن العقد يجوز إثباتها بشهادة الشهود ، ذلك أنها تصرف قانونى خاص بتنفيذ العقد وليس مستقلا عنه فلا يجوز إثباتها بالبيئة — هذا ولا يعتبر محضر الشرطة مبدءا ثبوت بالكتابة يجوز تكلمه بالبيئة إذ لم تسمع أقوال الطاعن فى هذا المحضر ولم يوقع عليه .

وحيث إن هذا النعى مردود بأن المطعون عليها إذ ادعت أنها سلمت الكراسي كاملة للطاعن ورتبت على ذلك طلب رفض الدعوى ، فإنما تكون قد استندت لا إلى تصرف قانوني بل إلى واقعة مادية هي إسترداد الطاعن للكراسي . ولما كانت هذه الواقعة المسادية ليس فيها ما يخالف الثابت كتابة بعقد الإيجار أو ما يجاوزه ، وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه بتأييد ما انتهى إليه الحكم الابتدائي من الاعتداد بالبيئة كدليل في الإثبات في هذا الخصوص تأسيساً على أن واقعة استلام الكراسي موضوع الدعوى بعد انتهاء عقد الإيجار - وهي الواقعة التي يدور حولها النزاع - واقعة مادية متفصلة عن العقد يجوز إثباتها بكافة الطرق . لما كان ذلك فإن الحكم يكون قد أصاب صحيح القانون أياً كان وجه الرأي فيما قرره بصدد محضر الشرطة من إعتباره مبدأ ثبوت بالكتابة بفرض صحة ما يدعيه الطاعن من أنه لم يوقع عليه ولم تسمع أقواله فيه ، ومن ثم يكون النعى بهذا السبب على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعى في السبب الثاني على الحكم المطعون فيه فساد الاستدلال إذ أخذ بأقوال شهود المطعون ضدها رغم تناقضها إذ بينا قرر الشاهد الأول أنه جمع الثلاثة آلاف كرسي بإشراف الشاهدين الثاني والثالث وسلمها للطاعن ، فإن الشاهد (الثاني) شهد أن الطاعن رفض استلام الكراسي لأن بها عجزاً وشهد الشاهد (الثالث) بأن مجموع الكراسي التي جمعت وسلمت للطاعن ٣٠٥٦ كرسي .

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أنه يبين من الحكم الابتدائي الذي أيده الحكم المطعون فيه وأحال إلى أسبابه أنه حصل أقوال شهود المطعون عليها في قوله " شهد الشاهد الأول بأنه انتدب كمشرف إداري لمدينة البعوث الإسلامية في سنة ١٩٥٨ وقدم المدعى - الطاعن - ٣٠٠٠ كرسي وبعد انتهاء الأسبوع جاء المتعهد وطلب استلام كراسيه فكلف الرائد عبد الرحمن من حرس الجامعة ومساعدته حسن عاشور بتسليمها له وأشرفوا جميعاً على تسليمه الكراسي وقدرها ٣٠٠٠ كرسي إلا أن المتعهد قرر بأن له كراسي أكثر من هذا العدد وطالبهم بالكراسي الباقية فأخبره بأن الجامعة لم تستلم منه سوى ٣٠٠٠ كرسي

إلا أنه أصر على قوله وبرر الزيادة بأنه أحضر كراسي أخرى لمتعهد البوفيه ...
وشهد الشاهد الثاني بأنه لا يعلم عدد الكراسي التي استلمتها الجامعة . إلا أنه
يعرف بأن المدعى قدم كراسي لمدينة البعوث كما ورد كراسي أخرى لمستاجر
البوفيه وأن المدعى استلم ٣٠٥٦ كرسيًا . وشهد الشاهد (الثالث) بأن المدعى
أحضر ٣٠٠٠ كرسي وبعد إتمام الأسبوع سلمها له جميعها بزيادة ٥٦ كرسيًا
وسبب الزيادة أنه علم من المدعى أنه ورد كراسي لمتعهد البوفيه ... " ثم استخلص
الحكم من أقوال هؤلاء الشهود بمحض التحقيق الذي أجرته المحكمة ومن أقوالهم
الثابتة بمحض الأحوال رقم ٢٣ حرس مدينة البعوث الإسلامية والمحور
في ١٩٥٨/٢/٢٣ أن ثلاثة آلاف كرسي قد سلمت للطاعن . ولما كان هذا الذي
حصلته المحكمة من أقوال هؤلاء الشهود لا تناقض فيه ، وكان ما استخلصته
من هذه الأقوال في نطاق سلطتها التقديرية للدليل هو استخلاص سائق يؤدي
إلى النتيجة التي انتهت إليها ، فإن النعي على الحكم بهذا السبب يكون على غير
أساس .

وحيث إنه لما تقدم تعيين رفض الطعن . .

جلسة ٢٢ من فبراير سنة ١٩٦٧

بقيادة السيد المستشار أحمد زكي محمد نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
محمد ممتاز ، وإبراهيم عمر هندی ، ومحمد نور الدين عويس ، وحسن أبو الفتوح الشربيني .

(٦٥)

الطعن رقم ١١٢ لسنة ٣١ القضائية :

ضرائب . ” الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية ” . ” وعاء الضريبة ” .
” تقديره ” .

المرتبات والأجور التي تدفعها المنشأة لمستخدميها وعمالها الذين يدعون للخدمة العسكرية .
إعتبارها من التكاليف عند تحديد الأرباح الصافية الخاضعة للضريبة على الأرباح التجارية
والصناعية . مناطه .

وفقا للمادتين ٣٨ و ٣٩ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ ” تحدد الضريبة
سنويا على أساس مقدار الأرباح الصافية في بحر السنة السابقة أو في فترة
الإثني عشر شهرا التي إعتبرت نتيجةا أساسا لوضع آخر ميزانية ” . ويكون تحديد
صافي الأرباح الخاضعة للضريبة على أساس نتيجة العمليات على إختلاف أنواعها
التي باشرت الشركة أو المنشأة ” بعد خصم جميع التكاليف ” ، وتعد من التكاليف
المرتبات والأجور التي تدفعها المنشأة لمستخدميها وعمالها الذين يدعون للخدمة
العسكرية متى كانت عقود إستخدامهم قائمة ورأت من مصلحتها الإحتفاظ بهم
جديا وبما لا ينبئ من غش أو تهرب .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تقتضى فى أن روبرخورى المطعون عليه يمتلك مصنعا للسكرتون بجهة "طرة" استخدم معه فيه أخويه شارل وفيكتور بنسبة فى الأرباح قدرها ٢٠ ٪ لكل منهما واعتبرتهما مأمورية الضرائب المختصة شريكين فى المصنع وقدرت الأرباح فى السنوات من ١٩٤٠ إلى ١٩٤٦ على هذا الأساس ، وإذ عرض الخلاف على لجنة التقدير وبتاريخ ١٩٥٠/٧/٥ أصدرت اللجنة قرارها بتأييد تقديرات المأمورية واعتبار المنشأة شركة واقع بين الإخوة الثلاث فقد أقاموا الدعاوى رقم ٢٧٦٩ و ٢٧٧٠ و ٢٧٧١ سنة ١٩٥٠ القاهرة الابتدائية بالطعن فى هذا القرار طالبين إلغاءه والحكم باعتبار المنشأة فردية لصاحبها روبرخورى واعتبار أخويه شارل وفيكتور موظفين لا شريكين فيها وخضوع أرباحهما للضريبة على كسب العمل لا للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية وبعد أن قررت المحكمة ضمهما عادت وبتاريخ ١٩٥٣/٦/٢٧ حكمت برفضها وتأييد قرار اللجنة . واستأنف كل من شارل وفيكتور هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة طالبين إلغاءه والحكم لهما بطلباتهما وقيد هذان الاستئنافان برقمى ٦٧٠ و ٦٧١ سنة ٧٠ قضائية وقررت المحكمة ضمهما وبتاريخ ٢١ أبريل سنة ١٩٥٥ حكمت بقبولهما شكلا وفى الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف واعتبار المنشأة فردية لصاحبها روبرخورى وإعتبار المستأنفين مجرد موظفين بها خاضعين للضريبة على كسب العمل ، كما استأنف روبرخورى هذا الحكم طالبا إلغاءه وإعتبار ما دفعه لشقيقه شارل وفيكتور فى السنوات من ١٩٤٣ إلى ١٩٤٦ وهى فترة تجنيدهما من المصروفات العامة للمنشأة وإعتبار أرباحه فى السنوات ١٩٤٣ و ١٩٤٤ و ١٩٤٥ مبلغ ٤٦٦٨ ج و ٩٦٦ ج و ١٧١ ج وفى سنة ١٩٤٦ خسارة

قدرها ٢٧٥ ج مع إلزام المصلحة بالمصروفات والأتعاب عن الدرجتين وقيد هذا الاستئناف برقم ٣٥٥ سنة ٧٤ قضائية . وبتاريخ ٢٦ يناير سنة ١٩٦١ حكمت المحكمة حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وإعتبار المنشأة فردية لصاحبها روبرت خوري وبإلغاء قرار لجنة التقدير المؤرخ ١٩٥٠/٧/٥ فيما يتعلق بأرباح وخسائر المستأنف عن السنوات من ١٩٤٣ إلى ١٩٤٦ وتقدير أرباحه في سنة ١٩٤٣ بمبلغ ٦٦٨ ج وفي سنة ١٩٤٤ بمبلغ ٩٦٦ ج وفي سنة ١٩٤٥ بمبلغ ١٧١ ج وتقدير خسارته في سنة ١٩٤٦ بمبلغ ٢٧٥ ج وألزمته مصلحة الضرائب بالمصاريف عن الدرجتين ومبلغ ٥٠٠ قرش مقابل أتعاب المحاماة ، وأسست قضاءها هذا على أن أخوى المستأنف كانا موظفين في المنشأة ولم تفصلهما وصرفت لهما أجورهما في فترة التجنيد لاحتياجها لخدماتهما . طعنت مصلحة الضرائب في هذا الحكم بطريق النقض للسبب الوارد بالتقرير وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون وقررت إحالته إلى هذه الدائرة حيث صممت مصلحة الضرائب على طلب نقض الحكم وطلب المطعون عليه رفض الطعن وقدمت النيابة العامة مذكرة أحالت فيها إلى مذكرتها الأولى وطلبت رفض الطعن .

وحيث إن حاصل سبب الطعن أن الحكم المطعون فيه قضى بإعتبار المبالغ التي دفعها المطعون عليه لشقيقه في الفترة من ١٩٤٣ إلى ١٩٤٦ وأثناء تجنيدهما في الجيش البريطاني من المصروفات العامة التي يتعين خصمها من وعاء الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية ، وهذا منه خطأ ومخالفة للقانون لأن التكاليف الواجب خصمها من الأرباح وفقا للمادة ٣٩ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ هي المصروفات التي تتفق فعلا وفي الحدود المعقولة وتعود على المنشأة بالنفع ويكون القصد منها زيادة أرباحها أو المحافظة عليها ، وقد جند كل من شارل وفيكتور أخوى المطعون عليه في الجيش البريطاني خلال المدة من سنة ١٩٤٣ إلى ١٩٤٦ وانقطعت صلتهم بالمنشأة وأصبح لا شأن لهما بالأرباح التي حققتها وهو ما لا يسوغ معه خصم ما تقاضاه كل منهما خلال تلك الفترة من الأرباح .

وحيث إن هذا النعي في غير محله ذلك أنه وفقا للسنتين ۳۸ و ۳۹ من القانون رقم ۱۴ لسنة ۱۹۳۹ "تحدد الضريبة سنويا على أساس مقدار الأرباح الصافية في بحر السنة السابقة أو في فترة الإثني عشر شهرا التي اعتبرت نتيجةها أساسا لوضع آخر ميزانية" ويكون تحديد صافي الأرباح الخاضعة للضريبة على أساس: نتيجة العمليات على اختلاف أنواعها التي باشرت بها الشركة أو المنشأة "بعد خصم جميع التكاليف" وتعد من التكاليف المرتبات والأجور التي تدفعها المنشأة لمستخدميها وعمالها الذين يدهون للخدمة العسكرية متى كانت عقود استخدامهم قائمة ورأت من مصلحتها الاحتفاظ بهم جديا وبما لا يني عن غش أو تهرب — وإذ كان ذلك وكان الثابت في الدعوى ومن بيانات الحكم المطعون فيه أن شارل وفيكتور أخوي المستأنف "كانا موظفين في المنشأة" وقد "صرفت لهما أجورهما في فترة التجنيد ولم تفصلهما من العمل لإحتياج المنشأة لخدمتهما" وجرى الحكم المطعون فيه على أنه "لا محل لأن تحكم المصلحة وتعترض على تصرفات الممول مادام أنه لم يقصد بهذا التصرف التهرب من الضريبة" وعلى ذلك "يتعين خصم مرتبتهما من الربح في الفترة المتنازع عليها وتقدير الضريبة بعد هذا الخصم" — فإنه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه — ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٢٢ من فبراير سنة ١٩٦٧

برئاسة السيد المستشار أحمد زكي محمد نائب رئيس المحكمة : وبحضور السادة المستشارين :
ابراهيم عمر هندی ، محمد نور الدين عويس ، محمد شبل عبد المقصود ، وحسن أبو الفتوح
الشرييني .

(٦٦)

الطعن رقم ١٠٣ لسنة ٣١ القضائية :

حكم . "تسليب الحكم" . "تسليب كاف" . ضرائب .
ضرائب . قرار لجنة الطعن . تأييده والإحالة إلى أسبابه . جزء متمم للحكم . لا عيب .
بحسب الحكم — وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض — أن يؤيد قرار لجنة
الطعن المودع ملف الدعوى ويحيل إلى أسبابه ليكون ما يحويه هذا القرار
من وقائع وأسباب ورد على دفاع الطاعن جزءا متما لا ولا يعيبه أنه لم يدون
تلك الأسباب ويرصدها كلها أو بعضها مادامت قد أصبحت بهذه الحالة
ملحقة به .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن —
تتحصل في أنه بتاريخ ١٩٥٠/١/٣١ طلب أحمد عبيد حساين من مأمورية
ضرائب بنها إعتبار أرباح سنة ١٩٣٩ رقما للمقارنة عند حساب الضريبة الخاصة

على أرباحه الاستثنائية ، ورفضت المأمورية وقررت محاسبته على أساس ١٢٪ من رأس المال الحقيقي المستثمر ، وإذا عترض وأحيل الخلاف على لجنة الطعن وبتاريخ ١٩٥٨/١٢/٢٥ أصدرت اللجنة قرارها بتأييد المأمورية في اعتبار رقم المقارنة على أساس ١٢٪ من رأس المال الحقيقي المستثمر ، فقد أقام الدعوى رقم ٢ سنة ١٩٥٩ ضرائب بنها الإبتدائية ضد مصلحة الضرائب بالطعن في هذا القرار طالبا إلغاءه واعتبار أرباح سنة ١٩٣٩ رقما للمقارنة مع إضافة ١٢٪ من الزيادات التي طرأت على رأس المال وإلزام المصلحة بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة . وبتاريخ ١٩٦٠/٣/١٤ حكمت المحكمة بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد القرار المطعون فيه وألزمت الطاعن بالمصروفات وبمبلغ ٣٠٠ قرش مقابل أتعاب المحاماة واستأنف المدعى هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة طالبا إلغاءه والحكم له بطلباته وقيد هذا الاستئناف برقم ٣٤٤ سنة ٧٧ قضائية . وبتاريخ ٢٦ يناير سنة ١٩٦١ حكمت المحكمة حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وبتأييد الحكم المستأنف وألزمت المستأنف بالمصروفات وبمبلغ ٣٠٠ قرش مقابل أتعاب المحاماة . طعن الممول في هذا الحكم بطريق النقض للأسباب الواردة في التقرير وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون وقررت إحالته إلى هذه الدائرة حيث أصر الطاعن على طلب نقض الحكم وطلبت المطعون عليها رفض الطعن وقدمت النيابة العامة مذكرة أحالت فيها إلى مذكرتها الأولى وطلبت قبول الطعن .

وحيث إن حامل السبب الأول أن الحكم المطعون فيه — والحكم الإبتدائي معه — جرى في قضائه على أن الطاعن أخطر بقرار اللجنة في ١٩٤٩/١٢/٢٤ ورتب على ذلك سقوط حقه في الإختيار في حين أن هذا التاريخ هو تاريخ تحرير الاخطار لا تاريخ وصوله والعبارة في جريان ميعاد الإختيار بتاريخ وصول الاخطار لا تاريخ تحريره . ولم تقدم المصلحة علم الوصول وهو ما يفترض معه أن الإختيار في الميعاد إلى أن يثبت العكس وإذا لم تتحقق المحكمة من تاريخ وصول الاخطار إلى الطاعن في تاريخ تحريره ورتبت على ذلك سقوط حقه في الإختيار فإنها تكون قد خالفت القانون وأخطأت في تطبيقه .

وحيث إن هذا السبب مردود ذلك أنه بالرجوع إلى الحكم الابتدائي — الذي أحال الحكم المطعون فيه إليه في أسبابه — يبين أنه أقام قضاءه في هذا الخصوص على أن المصلحة أخطرت الطاعن بقرار لجنة التقدير في ١٩٤٩/١٢/٢٤ واستدل على وصول هذا الإخطار واستلامه بما جاء في حكم محكمة بنها الابتدائية الصادر بتاريخ ١٩٥٥/١٠/١٧ في الطعن المرفوع منه عن قرار لجنة التقدير من أن الطاعن " أقام طعنه وقال في صحيفته أن المأمورية أخطرت بتاريخ ١٩٤٩/١٢/٢٥ بقرار لجنة التقدير وهو ما يؤيد الثابت في الأوراق من أن المأمورية أخطرت بتاريخ ١٩٤٩/١٢/٢٤ فيكون قد استلم الإخطار في ١٩٤٩/١٢/٢٥ كاعترافه أمام تلك المحكمة " وهي قرارات موضوعية حقق بها دفاع الطاعن ورد عليه ولم تكن محل طعن .

وحيث إن حاصل السبب الثاني أن الطاعن تمسك في دفاعه بأن المصلحة أخطرت بالأرباح وحدها ولم تخطره بتقديرات رأس المال على النموذج رقم ٢٠ ولا بقرار لجنة التقدير ورد الحكم الابتدائي — الذي أحال إليه الحكم المطعون فيه — بأن المأمورية أخطرت بتقدير الأرباح ورأس المال على النموذج رقم ١٩ ثم أخطرت بالأرباح دون رأس المال على النموذج رقم ٢٠ ضرائب مستندا في ذلك على ما جاء في قرار لجنة الطعن من أسباب دون أن يستظهرها لكي تكون تحت نظر محكمة الاستئناف وفي ذلك ما يجعل حكمها هو والحكم المطعون فيه مشوبان بالقصور ، إذ كان يتعين وقد أشارت في حكمها إلى أسباب حكم آخر أن تستظهر هذه الأسباب .

وحيث إن هذا السبب في غير محله ذلك أنه بالرجوع إلى الحكم الابتدائي يبين أنه أقام قضاؤه في هذا الخصوص على أن " المأمورية أخطرت الطاعن بتقدير الأرباح ورأس المال الحقيقي المستثمر على النموذج ١٩ في ١٩٤٩/٦/٢٩ ثم أخطرت بالأرباح فقط دون رأس المال " وأن إعتراض الممول على هذا الإجراء " قد رد عليه القرار المطعون فيه بأسباب قانونية سائغة بما فيه الكفاية وترى المحكمة رفض هذا الإعتراض لتلك الأسباب " وهذا الذي أورده الحكم فيه التسبيب الكافي لقضائه ، إذ بحسبه — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة —

أن يؤيد قرار اللجنة المودع ملف الدعوى ويحيل إلى أسبابه ليكون ما يحويه هذا القرار من وقائع وأسباب ورد على دفاع الطاعن جزءا متكاملا ولا يعيبه أنه لم يدون تلك الأسباب ويرصدها كلها أو بعضها مادامت قد أصبحت بهذه الحالة ملحقمة به .

وحيث إن حاصل باقى أسباب الطعن أن الحكم المطعون فيه قضى بسقوط حق الطاعن فى اختيار رقم المقارنة مستندا فى ذلك إلى أن المصلحة أخطرت به بتقدير أرباحه فى ١٩٤٩/١٢/٢٥ ولم يقدم طلب الاختيار إلا فى ١٩٥٠/١/٣١ وبعد فوات الميعاد وهذا من الحكم خطأ ومخالفة للقانون من وجوه (أولها) أن الطاعن أقام الدعوى رقم ١٢ سنة ١٩٥٠ تجارى بنها الابتدائية بالطعن فى تقدير أرباحه عن سنة ١٩٣٩ واستمرت الدعوى والمنازعة فيها قائمة إلى أن تنازل عنها فى ١٩٥٥/١٠/١٧ وأثبتت المحكمة هذا التنازل وأعلن الحكم إلى المصلحة فى ١٩٥٦/٤/١ فكان عليها أن تعيد إخطاره بهذه الأرباح مرة ثانية ومن جديد عملا بالقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١ والقرار الوزارى رقم ٣٢ لسنة ١٩٤٤ ، والقول بعدم وجوب إخطاره مرة أخرى لأن حكم إثبات التنازل يعتبر كاشفا ويرجع أثره إلى سنة ١٩٤٩ غير صحيح لأن النزاع على أرباح السنوات من ١٩٣٩ إلى ١٩٤٩ استمر قائما إلى ما بعد تاريخ الإخطار الحاصل فى ١٩٤٩/١٢/٢٥ وهو خاص بالضرائب العادية وكان على المصلحة أن تعيد إخطاره بأنها اعتمدت أرباح سنة ١٩٣٩ بخطاب موصى عليه بعلم الوصول لتكون أساسا للمقارنة فيما يختص بالضريبة على الأرباح الاستثنائية ليتمكن من اختيار رقم المقارنة (وثانيها) أن إخطار ١٩٤٩/١٢/٢٤ لم تحدد فيه المصلحة رأس المال فى سنى النزاع من سنة ١٩٣٩ إلى سنة ١٩٤٨ مع أنه الكفة الأخرى من كفتى الموازنة وبغير هذا التحديد لا يعتبر الإخطار مجريا لميعاد اختيار رقم المقارنة وهو لا يبدأ إلا بعد تحديد رأس المال تحديدا نهائيا وإخطار الممول به (وثالثها) أنه وفقا للسادة الخامسة من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١ يتعين على المأمورية أن تقوم بتحديد رأس المال المستثمر فى المنشأة ويصدر به قرار يعلن للمول بخطاب موصى عليه ، وقد عرض الخلاف بشأن تقدير الأرباح وتحديد رأس المال

الحقيقى المستثمر على لجنة التقدير بطنطا وأصدرت اللجنة قرارها بالنسبة للأرباح ولم تتعرض لتحديد رأس المال ، وإذ هو لم يتحدد بعد فإن حق الاختيار يظل مفتوحا للطاعن .

وحيث إن هذا النعى مردود فى جملة ذلك أنه بالرجوع إلى الحكم الابتدائى — الذى أحال إليه الحكم المطعون فيه — يبين أنه بعد أن عرض لدفاع الطاعن فى هذا الخصوص ورد عليه أحال فى قضائه إلى الأسباب الواردة فى قرار لجنة الطعن واتخذها أسبابا له بقوله ” يبين مما تقدم وللأسباب الواردة بالقرار المطعون فيه والتى تأخذ بها هذه المحكمة أن اعتراضات الطاعن جميعها لا محل لها من التمانون والواقع “ ومن ثم فإن قرار اللجنة — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — يعتبر جزء منه متمما له ، وإذ كان ذلك وكان الطاعن لم يقدم هذا القرار فإن النعى على الحكم المطعون فيه بهذه الأوجه يكون عاريا عن الدليل ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٢٢ من فبراير سنة ١٩٦٧

برئاسة السيد المستشار أحمد زكي محمد نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
محمد ممتاز نصار ، وإبراهيم عمر هندی ، ومحمد نور الدين عويس ، ومحمد شبل عبد المقصود .

(٦٧)

الطعن رقم ١١١ لسنة ٣١ القضائية :

ضرائب . ” الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية “ . ” إجراءات
ربط الضريبة “ . ” ربط الضريبة “ .

إجراءات ربط الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية . العشرون يوما المحددة لإرسال
الممول قبوله أو ملاحظاته على الأرباح التقديرية التي يرى المأمور إتخاذها أساسا لربط الضريبة .
ميعاد واقف لإجراءات الربط . أثره .

النص في المادة ٢٥ من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ —
قبل تعديلها بالقرار الوزاري رقم ٣١ لسنة ١٩٥١ — على أنه إذا لم يقدم
الممول إقرارا عن أرباحه أو قدم إقرارا لم يقتنع به المأمور رغمًا عن الإيضاحات
التي طلبها يخطر المأمور الممول بالأرباح التقديرية التي يرى إتخاذها أساسا لربط
الضريبة على النموذج رقم ١٩ ضرائب ويحدد له عشرين يوما لإرسال قبوله
أو ملاحظاته ” فإذا لم يقبل الممول التقدير وأرسل ملاحظات لم يقتنع بها المأمور
أو لم يبعث بملاحظات ولم يتم الإتفاق بين المأمور والممول فإن المأمور يخطر
على النموذج رقم ٢٠ ضرائب بعزمه على إحالة الموضوع إلى لجنة التقدير إذا
لم يقبل وجهة نظر المأمور في ظرف العشرة أيام التالية لإستلام النموذج سالف
الذكر “ ، يدل على أن ميعاد العشرين يوما المحددة لإبداء الممول ملاحظاته
على النموذج رقم ١٩ ضرائب هو ميعاد ” واقف “ لإجراءات الربط إلى أن يبدى
الممول ملاحظاته خلاله أو إلى حين إنتقضائه بالكامل دون أن يبدى ملاحظاته ،
بحيث يكون للمأمور الفاحص ومن بعد وصول هذه الملاحظات إليه ربط الضريبة

وإخطار الممول بالربط على النموذج رقم ٢٠ ضرائب — فتمتى كان الممول قد أرسل ملاحظاته إلى المأمورية في اليوم الأخير وفي ذات اليوم أخطرت المأمورية بالربط وجرى الحكم المطعون فيه على أنه ما كان لها أن تتخذ إجراءات الربط خلال العشرين يوما المحددة لإبداء الملاحظات وأنه كان يتعين عليها أن تترخص بها إلى حين إنقضاء هذا الميعاد ورتب على ذلك بطلان إجراءات الإحالة ، فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تحصل فى أن حسين أحمد الشيخ ومحمود أحمد الشيخ المطعون عليهما أقاما الدعوى رقم ٧٠١ سنة ١٩٥٩ تجارى الإسكندرية الابتدائية ضد مصلحة الضرائب ومدير عام مصلحة الجمارك بالطعن فى قرار لجنة الطعن الصادر بتاريخ ١٨ يناير سنة ١٩٥٤ ، وجرى النزاع فيها — من بين ما جرى — حول بطلان إجراءات الإحالة على لجنة التقدير والطعن حيث ذهب المدعيان إلى أن مصلحة الضرائب أعلنتهما بالنموذج رقم ٢٠ ضرائب خلال العشرين يوما المحددة لإبداء ملاحظتهما على النموذج رقم ١٩ ضرائب وفى ذات اليوم الذى أرسل إليهما فيه هذه الملاحظات بينما ذهبت مصلحة إلى أنه وقد أبدى المولان ملاحظتهما على النموذج رقم ١٩ ضرائب فإنه يكون من حقها ربط الضريبة وإحالة أوجه الخلاف إلى اللجنة خلال العشرين يوما المحددة لإبداء هذه الملاحظات . وبتاريخ ١٦ مارس سنة ١٩٦٠ حكمت المحكمة بقبول الطعن شكلا وفى الموضوع بإلغاء القرار المطعون فيه وبطلان الإحالة إلى لجنة التقدير وألزم المطعون عليهما بالمصروفات وبمبلغ ثلثمائة قرش مقابل أتعاب المحاماه . إستأنفت مصلحة الضرائب هذا الحكم لدى محكمة إستئناف الإسكندرية طالبة إلغاءه .

والحكم برفض الدعوى وقيد هذا الاستئناف برقم ١٧٤ بسنة ١٦ ق ١٦
وبتاريخ ١٩٦١/١/٢٦ حكمت المحكمة بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع
بتعديله فيما يتعلق بالمصروفات وإلزام مصلحة الضرائب بمصروفات الحكم
المستأنف وتأيدته فيما عدا ذلك وألزمت مصلحة الضرائب بالمصاريف الاستئنافية
وبمبلغ ٥٠٠ قرش مقابل أتعاب المحاماة للمستأنف عليها . طعنت مصلحة الضرائب
في هذا الحكم بطريق النقض للسبب الوارد بالتقرير وعرض الطعن على دائرة
لخص الطعون وقررت إحالته إلى هذه الدائرة حيث أصدرت الطاعنة على طلب
نقض الحكم وطلب المطعون عليهما رفض الطعن وقدمت النيابة العامة مذكرة
أحالت فيها إلى مذكرتها الأولى وطلبت رفض الطعن .

وحيث إن حاصل سبب الطعن أن الحكم المطعون فيه قضى ببطلان إجراءات
الإحالة إلى لجنة التقدير مستندا في ذلك إلى أن المأمورية أخطرت المطعون
عليهما بالنموذج رقم ٢٠ ضرائب في ١٢/٧/١٩٥٠ وقبل إنقضاء العشرين يوما
المحددة لإبداء ملاحظاتها على النموذج رقم ١٩ ضرائب ، وهذا من الحكم خطأ
ومخالفة للمادة ٢٥ من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ وهي لا تمنع
من إتخاذ إجراءات الربط والإحالة وإخطار الممول بالنموذج رقم ٢٠ ضرائب خلال
العشرين يوما المحددة لإبداء ملاحظاته على النموذج رقم ١٩ ضرائب متى كان قد
أرسل إليها ملاحظاته ، وقد أخطرت المأمورية المطعون عليهما بالنموذج رقم ١٩
ضرائب في ٢١/٦/١٩٥٠ وأرسل إليها ملاحظاتها في ١٠/٧/١٩٥٠ ولم تعول
عليها ووجهت إليهما النموذج رقم ٢٠ ضرائب في ١٢/٧/١٩٥٠ وبذلك تكون قد
إلترمت المواعيد والإجراءات المرسومة في القانون ولم تخالفها .

وحيث إن هذا السبب في محله ذلك أن النص في المادة ٢٥ من اللائحة
التنفيذية للقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ — قبل تعديلها بالقرار الوزاري رقم ٣١
لسنة ١٩٥١ — على أنه إذا لم يقدم الممول إقرارا عن أرباحه أو قدم إقرارا
لم يقتنع به المأور رغما عن الإيضاحات التي طلبها يخطر المأمور الممول بالأرباح
التقديرية التي يرى إتخاذها أساسا لربط الضريبة على النموذج رقم ١٩ ضرائب
ويحدد له عشرين يوما لإرسال قبوله أو ملاحظاته " فإذا لم يقبل الممول التقدير

وأرسل ملاحظات لم يقتنع بها المأمور أو لم يبعث بملاحظات ولم يتم الاتفاق بين المأمور والممول فإن المأمور يخطر على النموذج رقم ٢٠ ضرائب بعزمه على إحالة الموضوع إلى لجنة التقدير إذا لم يقبل وجهة نظر المأمور في ظرف العشرة الأيام التالية لإستلام النموذج سالف الذكر" يدل على أن ميعاد العشرين يوما المحددة لإبداء الممول ملاحظاته على النموذج رقم ١٩ ضرائب هو ميعاد "واقف" لإجراءات الربط إلى أن يبدى الممول ملاحظاته خلاله أو إلى حين إنقضائه بالكامل دون أن يبدى ملاحظاته ، بحيث يكون للمأمور الفاحص ومن بعد وصول هذه الملاحظات إليه ربط الضريبة وإخطار الممول بالربط على النموذج رقم ٢٠ ضرائب — وإذا كان ذلك وكان الثابت في الدعوى أن المولين أرسلتا ملاحظتهما إلى المأمورية في ١٢/٧/١٩٥٠ — وهو اليوم الأخير — وفي ذات اليوم أخطرتهما بالربط وجرى الحكم المطعون فيه على أنه ما كان للمأمورية أن تتخذ إجراءات الربط خلال العشرين يوما المحددة لإبداء الملاحظات وأنه كان يتعين عليها أن تقرص بها إلى حين إنقضائه ورتب على ذلك بطلان إجراءات الإحالة ، فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يوجب نقضه .

جلسة ٢٢ من فبراير سنة ١٩٦٧

برئاسة السيد المستشار أحمد زكي محمد نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
 محمد ممتاز نصار ، ومحمد نور الدين عويس ، ومحمد شبل عبد المقصود ، وحسن أبو الفتوح الشربيني .

(٦٧)

الطعن رقم ١١٥ لسنة ٣١ القضائية :

ضرائب . ” الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية “ . ” وعاء الضريبة “ .
 ” سعر الضريبة “ . قانون . ” سريان القانون من حيث الزمان “ .

الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية . وماؤها . الأرباح الناتجة من مجموع العمليات
 التي تكون المنشأة قد باشرتها خلال سنة كاملة وفي نهاية السنة . السنة المالية المتداخلة . تعديل
 سعر الضريبة قبل نهايتها . سريانه على أرباحها .

وفقا للمادتين ٣٨ و ٣٩ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ تحدد الضريبة
 سنويا على أساس مقدار الأرباح الصافية في بحر السنة السابقة أو في فترة الإثني
 عشر شهرا التي إعتبرت نتيجتها أساسا لوضع آخر ميزانية ويكون تحديد صافي
 الأرباح الخاضعة للضريبة ” على أساس نتيجة العمليات على اختلاف أنواعها
 التي باشرتها الشركة أو المنشأة “ ومؤدى هاتين المادتين أن الضريبة على الأرباح
 التجارية والصناعية تفرض على الأرباح الناتجة من مجموع العمليات التي تكون
 المنشأة قد باشرتها خلال سنة كاملة وفي نهاية السنة لا على ربح كل عملية منها
 فور مباشرتها وبمجرد تولده . وإذا كانت السنة المالية للشركة متداخلة تبدأ
 من أول مايو سنة ١٩٥١ وتنتهي في آخر أبريل سنة ١٩٥٢ والأرباح تحقق —
 وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض — في نهايتها وتخضع بذلك كاملة ومن غير
 تجزئة للضريبة بالسعر المقرر بمقتضى المرسوم بقانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٥٢
 إعمالا لأثره الفوري على كل مركز قانوني لم يكن قد اكتمل قبل تاريخ العمل
 به في أول يناير سنة ١٩٥٢ ، وجرى الحكم المطعون فيه على أن هذا المرسوم

بقانون لا يطبق على ما قامت به المنشأة من نشاط قبل تاريخ العمل به ورتب على ذلك أنه لما كانت السنة المالية للمنشأة متداخلة يقع ثلثاها في سنة ١٩٥١ وثلثها الباقي في سنة ١٩٥٢ ويتعين لذلك فصل نتيجة عمليات الفترة الواقعة في السنة التقويمية ١٩٥١ عن تلك الفترة الواقعة في السنة التقويمية ١٩٥٢ فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن مأمورية ضرائب العطارين حاسبت شركة رينهارت وشركاه عن أرباحها التجارية والصناعية في السنة المالية ١٩٥٢/١٩٥١ وتبدأ من أول مايو سنة ١٩٥١ وتنتهى في ٣٠/٤/١٩٥٢ بواقع ١٧٪ منها ، وإذ لم توافق الشركة المأمورية استنادا إلى أنه خلال سنة ١٩٥١ ووفقا للقانون رقم ١٧٤ لسنة ١٩٥١ كان سعر الضريبة ١٦٪ وإعتبارا من أول يناير سنة ١٩٥٢ وبموجب القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٥٢ رفع إلى ١٧٪ وأحيل الخلاف إلى لجنة الطعن وبتاريخ ٩/١٢/١٩٥٧ أصدرت قرارها بقبول الطعن شكلا ورفضه موضوعا ، فقد أقامت الدعوى رقم ٦١ لسنة ١٩٥٨ تجارى الإسكندرية الابتدائية بالطعن في هذا القرار طالبة إلغاء وتحديد سعر الضريبة في الفترة من أول مايو سنة ١٩٥١ إلى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٥١ بواقع ١٦٪ وفي الفترة من أول يناير سنة ١٩٥٢ إلى ٣٠ أبريل سنة ١٩٥٢ بواقع ١٧٪ وبتاريخ ١٦/٤/١٩٥٩ حكمت المحكمة بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد القرار المطعون فيه وألزمت الشركة بالمصروفات وبمبلغ ثلاثمائة قرش مقابل أتعاب المحاماة . إستأنفت الشركة هذا الحكم لدى محكمة استئناف الإسكندرية طالبة إلغاء والحكم لها بطلباتها وقيد هذا الاستئناف برقم ١٩٩ لسنة ١٦ ق . وبتاريخ ٢٦/١/١٩٦١ حكمت المحكمة

حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف بتحديد سعر الضريبة الواجب تطبيقه على منشأة المستأنفة بواقع ١٦٪ عن ثمانية شهور من ١٩٥١/٥/١ إلى ١٩٥١/١٢/٣١ وبواقع ١٧٪ عن الأربعة شهور الباقية من أول يناير سنة ١٩٥٢ إلى آخر أبريل سنة ١٩٥٢ وألزمته مصلحة الضرائب بالمصاريف عن الدرجتين ومبلغ ١٠ ج مقابل أتعاب المحاماة عنهما . طعنت مصلحة الضرائب في هذا الحكم بطريق النقض للسبب المبين في التقرير وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون وقررت إحالته على هذه الدائرة حيث أصرت الطاعنة على طلب نقض الحكم وطلبت المطعون عليها رفضه وقدمت النيابة العامة مذكرة طلبت فيها رفض الطعن .

وحيث إن حاصل سبب الطعن أن الحكم المطعون فيه جزأ السنة المالية للمنشأة وطبق سعر الضريبة بواقع ١٦٪ عن الفترة من أول مايو إلى آخر ديسمبر سنة ١٩٥١ وبواقع ١٧٪ عن الفترة التالية من أول يناير إلى آخر أبريل سنة ١٩٥٢ وهو خطأ ومخالفة للمادتين ٣٨ و ٣٩ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ ومقتضاها أن استحقاق الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية منوط بنتيجة العمليات على اختلاف أنواعها خلال السنة المالية للمنشأة وهي تبدأ من أول مايو سنة ١٩٥١ وتنتهى في ٣٠/٤/١٩٥٢ وفي هذا التاريخ الأخير تكون عمليات المنشأة قد تمت وتحققت أرباحها فتخضع لسعر الضريبة سنة ١٩٥٢ وهو ١٧٪ - وفقا للمرسوم بقانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٥٢ - وليس في ذلك تطبيق له بأثر رجعي .

وحيث إن هذا السبب في محله ذلك أنه وفقا للمادتين ٣٨ و ٣٩ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ "تحدد الضريبة سنويا على أساس مقدار الأرباح الصافية في بحر السنة السابقة أو في فترة الإثني عشر شهرا التي أعتبرت نتيجتها أساسا لوضع آخر ميزانية"، ويكون تحديد صافي الأرباح الخاضعة للضريبة "على أساس نتيجة العمليات على اختلاف أنواعها التي باشرتها الشركة أو المنشأة". ومؤدى هاتين المادتين أن الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية تفرض على الأرباح الناتجة من "مجموع" العمليات التي تكون المنشأة قد باشرتها خلال سنة كاملة

وفي نهاية السنة لاعلى ربح كل عملية منها فور مباشرتها وبمجرد تولده ، وإذ كان ذلك وكانت السنة المالية للشركة متداخلة تبدأ من أول مايو سنة ١٩٥١ وتنتهى في آخر أبريل سنة ١٩٥٢ والأرباح تتحقق — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — في نهايتها وتخضع بذلك كاملة ومن غير تجزئة للضريبة بالسعر المقرر بمقتضى المرسوم بقانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٥٢ إعمالاً لأثره الفورى على كل مركز قانونى لم يكن قد اكتمل قبل تاريخ العمل به في أول يناير سنة ١٩٥٢ ، وجرى الحكم المطعون فيه على أن هذا المرسوم بقانون لا يطبق على ما قامت به المنشأة من نشاط قبل تاريخ العمل به ورتب على ذلك أنه لما كانت السنة المالية للمنشأة متداخلة يقع ثلثاها في سنة ١٩٥١ وثلثها الباقي في سنة ١٩٥٢ ” ويتعين لذلك فصل نتيجة عمليات الفترة الواقعة في السنة التقويمية ١٩٥١ عن تلك الفترة الواقعة في السنة التقويمية ١٩٥٢ “ فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يوجب نقضه .

جلسة ٢٢ من فبراير سنة ١٩٦٧

برئاسة السيد المستشار أحمد زكي محمد نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
ابراهيم عمر هندی ، ومحمد نور الدين عويس ، ومحمد شبل عبد المقصود ، وحسن أبو الفتوح الشريفي .

(٦٩)

الطعن رقم ٣٦٠ لسنة ٣٢ القضائية :

(١) عمل . " آثار عقد العمل " . " سلطة رب العمل في تنظيم منشأته " .
" انتهاء عقد العمل " . " تقدير قيام مبرر لإنهاء عقد العمل " . محكمة
الموضوع

منشأة . إعادة تنظيمها . إنهاء عقود بعض العمال . سلطة رب العمل . مبرراته .
التحقق منها . رقابة القاضي .

(ب) عمل . " انتهاء عقد العمل " . " مكافأة نهاية الخدمة " .

إلغاء الوظيفة وفصل الموظف . استحقاقه مكافأة نهاية الخدمة كاملة . القانون ٣١٧
لسنة ١٩٥٢ . رفضه قبول وظيفة جديدة . لا يعتبر استقالة .

١ - من سلطة رب العمل - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض -
تنظيم منشأته واتخاذ ما يراه من الوسائل لإعادة تنظيمها وإن أدى به ذلك
إلى تضيق دائرة نشاطه أو ضغط مصروفاته متى رأى من ظروف العمل ما يدعو
إليه بحيث إذا اقتضى هذا التنظيم إغلاق أحد فروع المنشأة أو أحد أقسامها
وإنهاء عقود بعض عماله كان لهذا الإنهاء ما يبرره وانتهى عنه وصف التعسف ،
وسلطته في ذلك تقديرية لا يجوز لقاضي الدعوى أن يحمل محله فيها وإنما تقتصر
رقابته على التحقق من جدية المبررات التي دعت إليه (١) ، وهو غير ملزم بأن
يلحق العامل المفصول بعمل آخر .

(١) نقض ١٥/٢/١٩٦٧ . الطعن رقم ٣٧٨ لسنة ٣٢ ق . السنة ١٨ ص ٣٥٧
ونقض ٦/٤/١٩٦٦ . الطعن رقم ١٢٧ لسنة ٣٢ ق . السنة ١٧ ص ٨٢١ .

٢ - إلغاء الوظيفة وفصل الموظف الذى كان يشغلها لا يمنع من استحقاقه مكافأة نهاية الخدمة كاملة طبقا للسادة ٣٧ من القانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ ، ورفضه قبول وظيفة جديدة لا يجعله فى حكم المستقيل .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تحصل فى أن السيد / عبد المحسن عوضين طه تقدم بشكوى إلى مكتب عمل جنوب القاهرة ضد شركة مصر للتأمين يطلب وقف تنفيذ قرار فصله ، ولم يتمكن مكتب العمل من تسوية النزاع وأحاله إلى محكمة شئون العمال الجزئية بالقاهرة وقيد بجدولها برقم ١٨١٢ سنة ١٩٥٧ ، ودفعت المدعى عليها بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى وبعدم قبولها وفى الموضوع برفضها . وبتاريخ ١٩٥٧/١١/٥ حكمت المحكمة (أولا) برفض الدفع بعدم القبول والدفع بعدم الاختصاص وبقبول الدعوى وبإختصاص المحكمة بنظرها . (ثانيا) بوقف تنفيذ قرار فصل المدعى من العمل لدى الشركة المدعى عليها ، ثم أحالتها إلى محكمة القاهرة الابتدائية وقيدت بجدولها برقم ١٨٢٢ سنة ١٩٥٧ عمال كلى القاهرة ، وطلب المدعى الحكم بإلزام الشركة المدعى عليها بأن تدفع له مبلغ ٢٣٨٢٢ ج و ٦٤١ م منه ٤٤٠٧ ج و ٣٢٠ م رصيد العمولات والمرتبات عن المدة من أول يونيه سنة ١٩٥٣ إلى ١٥ سبتمبر سنة ١٩٥٧ و ٥٠٠ ج عمولة عن مدة عمله ويكلا لفرع الشركة بالقازيق و ٦٦٤٦ ج و ٣٧٦ م مكافأة نهاية الخدمة و ١٢٦٨٦ ج و ١٩٠ م تعويضا عن الفصائل التعسفى ، وقال شرحا لدعواه أنه التحقق بخدمة الشركة من أول يونيه سنة ١٩٣٨ واستمر يتدرج فى أعمالها الإنتاجية إلى أن وقى ويكلا لفرع الزقازيق وبلغ مرتبه السنوى ١٦٧١ ج و ٨٢١ م وفى سنة ١٩٥٣ صدر قرار بتعيينه مفتشا عاما لإنتاج الوجه البحرى نص فيه على أن أجره فى هذه

الوظيفة الجديدة لا يقل عن أجر عمله السابق بخلاف بدل السفر ومصاريف الانتقال وفي سنة ١٩٥٦ بلغ مرتبه مبلغ ١٧٨٧ ج و ٨٦١ م ، وفي يناير سنة ١٩٥٧ ألغت الشركة وظيفته وعرضت عليه وظيفة مراقب إنتاج فرع الحياة بالقاهرة بعقد لمدة سنة وبأجر ثابت وعمولة إنتاج مجموعهما ١٢٠٥ ج و ٢٥٠ م في السنة بما فيه مصاريف الانتقال وبدل الضيافة والتشيل ولم يقبل واشترط لقبوله هذه الوظيفة الجديدة أن يمنح مرتبا لا يقل عن مرتبه وبدلا من أن تستجيب الشركة لهذا الطلب خفضت ما يدفع له شهريا ، وإذ تمسكت بضرورة توقيع العقد الجديد وإلا اعتبرته مندوبا عاديا للإنتاج ثم امتنعت عن صرف مرتبه ابتداء من شهر يونيه سنة ١٩٥٧ بما يعتبر فصلا تعسفيا وبلا مبرر فقد انتهى إلى طلب الحكم له بطلباته . وبتاريخ ١٤/٤/١٩٥٩ حكمت المحكمة حضوريا وقبل الفصل في الموضوع بتدب مكتب خبراء وزارة العدل بالقاهرة ليعهد إلى أحد أعضائه المحاسبين بالاطلاع على ملف الدعوى ومستنداتها وما يقدمه له طرفا الخصومة لبيان قيمة ما يستحقه المدعى من عمولات وفقا لمذكرة التعيين المؤرخة ٢٠/٢/١٩٥٤ ووفقا للأسس الميينة بأسباب الحكم وبيان عمولات السنوات اللاحقة المستحقة له عن فترة عمله بفرع الزقازيق وبيان مكافأة مدة الخدمة طبقا لقانون عقد العمل الفردى أو ما تدفعه الشركة في صندوق الإدخار أيهما أكثر وخصم ما استوفى المدعى من ذلك ، وبعد أن باشر الخبير مأموريته وقدم تقريره عادت وبتاريخ ٢٦/١٢/١٩٦١ حكمت حضوريا بإلزام المدعى عليه بصفته بأن يدفع للمدعى مبلغ ٢١٤٤ ج و ٦٠٨ م وفوائده بواقع ٥٪ من تاريخ المطالبة القضائية الحاصلة في ١٣ نوفمبر سنة ١٩٥٧ لغاية السداد والمصروفات المناسبة وأعفت المدعى من باقيها ومبلغ مائتي قرش مقابل أتعاب المحاماة . واستأنف المدعى هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة طالبا تعديله والحكم له بمبلغ ١٦٣٤٣ ج و ٢٣٨ م وقيد هذا الاستئناف برقم ٢٣٨ سنة ٧٩ قضائية ، كما استأنفته الشركة استئنافا فرعا طالبة تعديله إلى مبلغ ١١٢٦ ج و ٥٥٥ م ومن باب الإحتياط إلى ١٢٩٨ ج و ٢٢١ م وقيد هذا الاستئناف برقم ٤٨ سنة ٧٩ قضائية . وبتاريخ ٢٨/٦/١٩٦٢ حكمت المحكمة حضوريا بقبول الاستئنافين شكلا وفي موضوع الاستئناف الأصل المرفوع من عبد المحسن عوضين طه برقم ٢٣٨ سنة ٧٩ قضائية بتعديل الحكم المستأنف وإلزام الشركة المستأنف

عليها بأن تدفع له مبلغ ٧٥٠٩ ج و ٧٤٥ م والفوائد بواقع ٥٪ سنوياً من تاريخ المطالبة القضائية الحاصلة في ١٣/١١/١٩٥٧ بالنسبة لمبلغ ١٥٠٩ ج و ٧٤٥ م والمصاريف المناسبة عن الدرجتين ومبلغ مائة جنيه مقابل أتعاب المحاماة وفي موضوع الاستئناف الفرعى المرفوع من شركة مصر للتأمين رقم ٥٤٨ سنة ٧٩ قضائية برفضه وألزمته رافعته بمصاريفه ومبلغ عشرة جنيهات مقابل أتعاب المحاماة . طعنَت الشركة في هذا الحكم بطريق النقض للأسباب الواردة في التقرير وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون وقررت إحالته إلى هذه الدائرة حيث أصرت الطاعنة على طلب نقض الحكم وطلب المطعون عليه رفض الطعن وقدمت النيابة العامة مذكرة أحالت فيها إلى مذكرتها الأولى وطلبت قبول الطعن .

وحيث إن مما تنعاه الطاعنة في السبب الأول أن الحكم المطعون فيه قضى للطعون عليه بالتعويض عن فصله فصلاً تعسفياً مستنداً في ذلك إلى أن الشركة ألغت وظيفته — وهى مفتش عام الوجه البحرى — وعرضت عليه وظيفة مراقب فرع الحياة بالقاهرة بمرتب أقل مما كان يتقاضاه وبالمخالفة لمذكرة تعيينه في الوظيفة الملغاة ، وهذا من الحكم خطأ ومخالفة للقانون ، لأن إلغاء الوظيفة لا يعتبر إخلالاً بعقد العمل متى كان له ما يبرره وهو ما تبين للشركة من عدم جدوى نظام التفتيش فألغت وظيفته في الوجهين القبلى والبحرى وهو إجراء عام ونتيجة طبيعية لإلغاء النظام بأكمله ، ولصاحب العمل أن يتخذ من الإجراءات ما يراه ضرورياً لصالح العمل ويستقل وحده بتقدير ملاءمتها وليس للعامل أن يتضرر من هذه الإجراءات ولو أدت لحرمانه من وظيفته أو نقله لوظيفة أقل ميزة طالما أن تصرفه هذا خال من شبهة التعسف .

وحيث إن هذا النعى في محله ذلك أن من سلطة رب العمل — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — تنظيم منشأته واتخاذ ما يراه من الوسائل لإعادة تنظيمها وإن أدى به ذلك إلى تضيق دائرة نشاطه أو ضغط مصروفاته متى رأى من ظروف العمل ما يدعو إليه بحيث إذا اقتضى هذا التنظيم إغلاق أحد فروع المنشأة أو أحد أقسامها وإنهاء عقود بعض عماله كان لهذا الإنهاء ما يبرره وانتفى عنه وصف التعسف ، وسلطته في ذلك تقديرية لا يجوز لقاضى الدعوى

أن يحل محله فيها وإنما تقتصر رقابته على التحقق من جدية المبررات التي دعـ إليه ، وهو غير ملزم بأن يلحق العامل المفصول بعمل آخر ، وإذا كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وجرى في قضائه على أن المطعون عليه ” لم يستقل من الشركة ولا يوجد دليل في الأوراق على أنه استقال أو امتنع عن العمل “ بل ” إن الشركة هي التي ألغت وظيفته التي ظل يشغلها من سنة ١٩٥٢ وهي وظيفة مفتش عام الوجه البحري اعتبارا من أول يناير سنة ١٩٥٧ ولم يثبت أنها أعطت المستأنف عملا محددًا بل عرضت عليه عقدا جديدا في ١٦ مارس سنة ١٩٥٧ بوظيفة مراقب إنتاج الحياة بالقاهرة لمدة سنة على أن يتحمل مصاريف الانتقال وقالت إن أجره عن هذه الوظيفة المقترحة من مرتب وعمولة مبلغ ١٢٠٥ ج و ٣٥٠ م وقد أرسل لها خطابا يطلب فيه أن يشار إلى مدة خدمته السابقة والا يقل مرتبه عن آخر مرتب له في العمل السابق ولكن الشركة بتاريخ أول أبريل سنة ١٩٥٧ أوقفت جزاء من مخصصاته الشهرية فصرفت له مبلغ ٤٠ ج بدلا من ٩٠ ج وأنذرتة بتاريخ ١٩٥٧/٤/٤ بالتوقيع على العقد المقترح وإلا اعتبرته مندوبا إلا أنها عادت بعد ذلك وبعد أن تقدم المستأنف بشكوى إلى مكتب العمل وأعادت صرف باقي المخصص شهريا له وهو مبلغ ٥٠ ج ولم ينقطع عن العمل حتى آخر يونيه سنة ١٩٥٧ وفقا لما أثبتته الخبير بالتقرير المرفق وما أثبتته المستندات المقدمة من المستأنف بالحفاظة الأخيرة ولكنها عادت وشطبت اسمه من كشوف المرتبات في أول يوليو سنة ١٩٥٧ وقطعت راتبه عن شهر يونيه سنة ١٩٥٧ وكل رواتبه الأخرى وبذلك تكون قد أفصحت عن نيتها قبله ثم فصلته ، وذلك ينقض القول بأنه استقال أو امتنع عن العمل ، ورب العمل حين يعرض تعاقدًا جديدا على العامل يستعمل حقه في إنهاء التعاقد القديم غير المحدد المدة ولكنه في الوقت نفسه يجب عليه أن يلتزم في ذلك الشروط التي قررها القانون ومنها عدم التعسف وأن يكون لتصرفه مبرر مشروع ظاهر “ وأن ” تصرف الشركة يعوزه المبرر الظاهر وأنه يعتبر فصلا تعسفيا لأنه إنهاء للعقد المحدد المدة بلا داع يرتبط بالعمل “ فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يوجب نقضه في هذا الخصوص .

وحيث إن حاصل السبب الثانى أن الحكم المطعون فيه قضى للطعون عليه بمكافأة نهاية الخدمة كاملة فى نطاق المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ وهو خطأ ومخالفة للقانون من وجهين (أولهما) أنه بعد أن ألغت الطاعنة وظيفة التفتيش التى كان يشغلها عرضت تعيينه فى وظيفة مراقب فرع الحياة بالقاهرة بمرتب ثابت قدره ٥٠ ج شهريا ورفض استنادا إلى أن الوظيفة الجديدة من وظائف هيئة الإنتاج بينما كان يشغل وظيفة إدارية تتمتع بمزايا أكثر ويزيد مرتبها — الأجر والعمولة — عن مرتب الوظيفة المعروضة فى حين أن وظيفة التفتيش من وظائف الإنتاج والمرتب الثابت للوظيفة الجديدة أكبر من مرتب وظيفة التفتيش والشركة لا تضمن حدا للعمولة وهى تزيد وتنقص تبعا للحالة الاقتصادية والاجتماعية ولا وجه لامتناع المطعون عليه عن قبول الوظيفة الجديدة ، وبذلك لا تكون الشركة قد فصلته وإنما يكون هو الذى ترك العمل باختياره فلا يستحق سوى نصف المكافأة (وثانيهما) أنه احتسب المكافأة طبقا لحكم الفقرة (١) من المادة ٣٧ من القانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ وباعتبار المطعون عليه من العمال المعينين بالمهنية الشهرية فى حين أن أجره من شطرين أقلهما ثابت ومقداره ٤٠ ج والأغلب عمولة متغيرة مقدارها ١٠٨ ج تقريبا فينسحب حكم الأغلب على الأقل ويعتبر الأجر كله عمولة وهى نسبة معينة من قيمة كل عملية تتم بواسطة المنتج فتعتبر شبيهة بالأجر بالقطعة ووفقا للمادة ٣٨ وتقدر على أساس ما يستحقه من عمولة فى الثلاثة شهور الأخيرة وتقدر المكافأة طبقا للفقرة (ب) من المادة ٣٧ بواقع أجر عشرة أيام عن كل سنة من السنوات الخمس الأولى وبواقع خمسة عشر يوما عن كل من السنوات التالية وبما لا يتجاوز أجر سنة ، هذا ومن الجائز قياسها على حالة عمال الفنادق الذين لا يتقاضون على عملهم أجرا سوى الوهبة وحالة الممثلين التجاريين الذين يتقاضون أجورهم عمولة فتحسب مكافأتهم على أساس ما حصلوا عليه من وهبة أو عمولة فى الثلاث شهور الأخيرة وفقا للفقرة الثانية من المادة ٣٨ وهذا ما قضت به هيئة التحكيم فى النزاع رقم ٣٨ لسنة ١٩٥٦ بين الشركة الطاعنة ورقابة هيئة الإنتاج بها ، والثابت أن أجر المطعون عليه فى السنة الأخيرة هو ١٧٨٧ ج و ٨٦١ م منه ٤٨٠ ج مرتب ثابت والباقي عمولة وبسبب الاستقالة يستحق مبلغ ٨٩٣ ج و ٩٢٠ م نصف المكافأة أو مبلغ ١٠١٣ ج و ٩٣٠ م على أساس المرتب الثابت والعمولة .

وحيث إن هذا السبب مردود في الوجه الأول منه بأن إلغاء الوظيفة وفصل الموظف الذي كان يشغلها لا يمنع من استحقاقه مكافأة نهاية الخدمة كاملة طبقا للإادة ٣٧ من القانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ الذي يحكم واقعة الدعوى ، ورفضه قبول الوظيفة الجديدة لا يجعله في حكم المستقيل ، وإذا كان ذلك وكان الثابت في الدعوى أن الشركة بعد أن ألغت وظيفة التفتيش التي كان يشغلها المطعون عليه عرضت تعيينه في وظيفة مراقب فرع الحياة بالقاهرة ورفض وقضى الحكم المطعون فيه بالمكافأة كاملة فإنه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه . ومردود في الوجه (الثاني) بأن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه في هذا الخصوص على أن " العمولة مهما كان مقدارها تلحق بالأجر وتأخذ طابعه وتعتبر من عناصره " وأن الشركة " وضعت لائحة بنظام أعضاء هيئة الإنتاج وحددت فيها نظام مكافأة نهاية الخدمة على أساس أنهم عمال بالماهية الشهرية " ولم تقدم الطاعنة هذه اللائحة ومن ثم فإن النعي على الحكم بهذا الوجه يكون عاريا عن الدليل .

وحيث إن حاصل السببين الثالث والرابع أن الحكم المطعون فيه قضى للمطعون عليه بمبلغ ١٤٨ ج و ٩٨٨ م مرتب شهر بدل إنذار ومبلغ ٢٢٣ ج و ٤٨٢ م بدل إجازة في سنة ١٩٥٧ عن مدة ٤٥ يوما ، وهو خطأ ومخالفة للقانون من وجهين (أولهما) أن الشركة لم تفصل المطعون عليه وإنما هو الذي استقال باختياره فلا يستحق بدل إنذار (وثانيهما) أنه لم يطالب بإجازته ومنعت عنه ولا يستحق سوى نصف هذه المدة لأنه لم يعمل من سنة ١٩٥٨ سوى نصفها .

وحيث إن هذا النعي مردود في الوجه (الأول) منه بما سبق الرد به على الوجه الأول من السبب الثاني ومردود في الوجه (الثاني) بأن المبلغ المحكوم به ، وعلى ما يبين من الأوراق ، هو بدل إجازة السنة الأخيرة التي ترك المطعون عليه العمل فيها قبل قيامه بها ، وهي إجازة سنة ١٩٥٦ لا سنة ١٩٥٨ وقد أحال الحكم في شأنها — مدة واستحقاقا — إلى المستندات التي كانت مودعة ملف الدعوى ، ولم تبين الطاعنة وجه مخالفتها للقانون ولا وجه القصور في قضائها .

وحيث إن حاصل السبب الخامس أن الحكم المطعون فيه اعتبر العمولة ٧٥٨ ج و ٧٤٠ م ولم يستبعد قيمة العمولة المستحقة على بوالص التأمينات التي تكون قد ألغيت قبل مضي عام من تاريخ إصدارها ، وهو خطأ ومخالفة لما جاء في مذكرة التعيين المؤرخة ١٩٥٤/٢/٢٠ وهي تصف البوالص التي تستحق عليها العمولة بأنها " المصدرة خلال السنة والسارية في نهاية العام والعرف في نظام التأمين على أن العمولة لا تستحق عن عمليات لا تثبت جديتها وهي لا تكون جديّة إلا إذا استمرت بعض الوقت بحيث يمتنع التحايل على استحقاق العمولة بتقديم عمليات صورية لا تلبث أن تُلغى بعد تقديمها .

وحيث إن هذا السبب مردود بأن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه في هذا الخصوص على أن المطعون عليه " لم يكن وسيطا يجلب للشركة عمليات تأمين وإنما يتقاضى عمولة عن الإنتاج السنوي للشركة بمقتضى مذكرة تعيينه وفق الشروط المنصوص عليها " وأن " المعنى المقصود من عبارة نهاية العام هو نهاية العام السابق الذي سويت على أساسه العمولة " وقد أثبت الخبير في تقريره " أن العمولة قدرت على إنتاج الشركة " كما أثبت " عدم أحقية الشركة في خصم إلغاءات العام اللاحق من العام السابق مستندا في ذلك إلى احتساب العمولة وفق مذكرة التعيين المؤرخة ١٩٥٤/٢/٢٠ " وما عول عليه الحكم من ذلك هو استخلاص موضوعي سائق ولا مخالفة فيه للقانون .

جلسة ٢٣ من فبراير سنة ١٩٦٧

برئاسة السيد المستشار محمود توفيق اسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة
المستشارين : عباس حلى عبد الجواد ، وسليم راشد أبو زيد ، وعبد أبو حمزة مندور ، وعبد
مصدق البشيشي .

(٧٠)

الطعن رقم ٥٤ لسنة ٣٣ القضائية :

عقد . " تفسير العقد " . محكمة الموضوع .

سلطة محكمة الموضوع في العدول من المدلول الظاهر لصيغ العقود والشروط لاعتبارات
معقولة . وجوب بيان الحكم بسبب هذا العدول وكيف أفادت تلك الصيغ المعنى الذي
أخذ به

سلطة قاضي الموضوع في العدول من المدلول الظاهر لصيغ العقود والشروط
مقبدة بأن يبين في حكمه لم عدل عنه إلى خلافه وكيف أفادت تلك الصيغ المعنى
الذي أخذ به ورجح أنه هو مقصود المتعاقدين بحيث يتضح لمحكمة النقض
من هذا البيان أن القاضي قد اعتمد في تأويله لها على اعتبارات معقولة يصبح
معها استخلاص ما استخلصه منها .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن —
تتحصل في أنه بعقد ابتدائي مؤرخ ٣ سبتمبر سنة ١٩٥١ باع المطعون ضدهما
إلى الطاعنين مصنعاً للجبس والسماد لقاء ثمن قدره تسعة آلاف جنيه واتفق في العقد

على أن يودع منه ٤٥٠٠ ج تحت يد الطاعن الأول على ذمة تطهير العين المبيعة مما عليها من ديون و ٢٥٠٠ ج يحررها للبائعين خمس سندات إذنية كل منها بمبلغ ٥٠٠ ج يستحق أولها في أول يناير سنة ١٩٥٢ وآخرها في أول مايو سنة ١٩٥٢ وباقي الثمن وقدره ٢٠٠٠ ج يبقى تحت يد المشتريين باعتباره حصة الكسندر رينولدز "المطعون ضده الثاني" في الشركة المزمع عقدها بينه وبين المشتريين لتشغيل المصنع المبيع والترم البائعان في البند السادس بسداد مطلوبات مصلحة الضرائب على المصنع بعد ربطها ونص في العقد على حق المشتريين في خصم هذه المطلوبات من الثمن إذا لم يقيم البائعان بسدادها وعلى حقهما في أن يمتنعوا من الوفاء بباقي الثمن حتى يقدم لهما البائعان المستندات الدالة على سداد كافة مطلوبات مصلحة الضرائب أو يمضي ستون يوما على تاريخ إخطار المصلحة بعقد البيع النهائي ونص في البند السابع على أنه لما كانت الأرض المقام عليها المصنع مملوكة للسيدة عائشة فهمى زوجة الدكتور محمد سليم المطعون ضده الأول وقد سعى المشتريان في شراء الأرض من السيدة المذكورة فإن البائعين يضمنان للمشتريين إتمام وتنفيذ عقد شراء الأرض المذكورة بحيث إذا لم يتم هذا العقد لأي سبب فإن عقد بيع المصنع يعتبر مفسوخا ويلتزم البائعان برد ثمن شراء الأرض وقدره ١٥٠٠ ج مضافا إليه كافة المصروفات — وتاريخ ١٢ من أبريل سنة ١٩٥٢ أقام المطعون ضده الأول الدكتور محمد سليم على الطاعنين المشتريين والمطعون ضده الثاني البائع الآخر الدعوى رقم ٦٨٦ لسنة ١٩٥٢ تجارى كلى القاهرة طلب فيها الحكم بفسخ عقد البيع المؤرخ ٣ سبتمبر سنة ١٩٥١ السالف الذكر وإلزام الطاعنين بتسليم المصنع المبيع وبتعويض قدره ٤٥٠٠ ج وقال في بيان دعواه إنه كان شريكا للمطعون ضده الثاني في المصنع ولقيام خلاف بينهما واستغراق المصنع بالديون انتهى رأيهما إلى تصفية الشركة القائمة بينهما وذلك ببيع المصنع وفعلا باعاه للطاعنين بالعقد المشار إليه وفوضاهما في سداد الديون التي على الشركة وقدرها في هذا الوقت تقديرا جزافيا كان من نتيجته احتمال أن تكون أقل من الثمن بحوالى ألفى جنيه تنازل عنها رافع الدعوى "المطعون ضده الأول" لشريكه رينولدز "المطعون ضده الثاني" ونص في العقد على التزام المشتريين بتطهير المصنع المبيع من الديون التي عليه من الثمن المتبقى لديهما إلا أنهما لم يدفعوا في سداد الديون

سوى مبلغ ٣٦٧٧ ج و ٤٣١ م من ذلك ٢٧٦٢ ج و ٩٣١ م إلى السيد / شاير و ٨٠٠ ج إلى أحمد زكي و ١٠٠ ج مقابل سمسة و ١٤ ج و ٥٠٠ م باقي مرتب خفير المصنع ، أما باقي الديون فإن المشتريين امتنعوا عن سدادها على الرغم من اتصاليهما بها وإنذاره لهما في ٢ يناير سنة ١٩٥١ ومن هذه الديون مبلغ ٣٠٠٠ ج للبنك العثماني وبسبب تأخيرهما في سدادها وصل الدين إلى ٣٤٠٦ ج و ٨٨١ م كما ترتب على تأخيرهما في تحرير العقد النهائي وفي سداد الديون أن فوجيء المدعى بإخطار من مصلحة الضرائب تدعى فيه بأن لها حقوقا على المصنع قبله هو وشريكه وأوقعت المصلحة حجزا تحت يد الطاعنين المشتريين على باقي الثمن وفاء لمبلغ ٥٢٥٠ ج الذي زعمت المصلحة أنه مستحق لها و انتهى المطعون ضده في صحيفة دعواه إلى القول بأنه لما كان المدعى عليهما المشتريين بزعمان أن من حقهما حبس مبلغ ٢٠٠٠ ج من الثمن تحت يدهما بمقولة أنه حصة الشريك رينولدز في شركة جديدة تكونت منه ومنهما مع أن المدعى لم يتنازل لشريكه عن هذا المبلغ إلا على اعتبار أنه سيفيض بعد سداد جميع الديون وكان المشتريان يماطلان في الوفاء بباقي الثمن مما يحق معه له طلب فسخ العقد مع المطالبة بالتعويض المشروط فيه وقدره ٤٥٠٠ ج لهذا رفع دعواه بطلباته السابقة ولدى نظر الدعوى تنازل مدعيها عن طلب فسخ العقد وطلب الحكم بإلزام الطاعنين بأن يدفعوا له مبلغ ٧٥٤٢ ج و ٧٤٩ م والمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة قائلا أن هذا المبلغ يشمل ٢٦٦١ ج و ٢٨٤٠ م قيمة الباقي من ثمن المصنع بعد خصم المدفوع من المشتريين سدادا لبعض الديون ٣٨١٦ ج و ٤٦٥ م قيمة نصف ما تجاوز منه السيد / شاير وأحد الدائنين إذ لم يسدد له المشتريان من دينه البالغ ٢٧٦٢ ج و ٩٣١ م سوى مبلغ ٢٠٠٠ ج وتنازل لهما عن الباقي و ٤٥٠٠ ج تعويضا للمدعى عما أصابه من أضرار بسبب تعنت المشتريين في تنفيذ العقد ومن بين هذه الأضرار ما نتج عن هدم سدادهما دين البنك العثماني بغير حق من القضاء ابتدائيا بإشهار إفلاسه بناء على طلب البنك وإن كان قد ألغى هذا الحكم استئنافيا — وبجلسه ٢٢ يناير سنة ١٩٥٦ قضت المحكمة الابتدائية قبل الفصل في الموضوع بتدب مكتب الخبراء الحسابيين بوزارة العدل للاطلاع على أوراق الدعوى ومستندات الخصوم وبيان ما قام المشتريان بسداده من الديون خصما من الثمن ومقدار المتبقى منه عليهما وسبب عدم قيامهما بسداد الديون

الأخرى ومنها دين البنك العثماني الذي ترتب على عدم سداده الحكم بإبتدائيا بإشهار إفلاس المدعى وهل كان في ذمة المشتريين من الثمن وقت إنذارهما بسداد هذا الدين في ۲ يناير سنة ۱۹۵۱ ما يفى بسداده أم لا ، وقدم الخبير تقريره وبمجلسة ۲۶ ديسمبر سنة ۱۹۵۶ قضت المحكمة بإتقطاع سير الخصومة لزوال صفة المدعى عليه الأخير رينولدز في التقاضي بسبب فرض الحراسة على أموال الرعايا البريطانيين وقام المطعون ضده الأول بتعجيل دهواه في مواجهة الحارس العام على هؤلاء الرعايا بوصفه ممثلا للمدعى عليه المذكور ثم عدل المدعى طلباته بمذكرته المقدمة بجلسة ۲۵ من أكتوبر سنة ۱۹۵۹ طالبا الحكم له بمبلغ ۱۴۵۳۶ ج و ۲۶۰ م منه ۱۶۶۶ ج و ۷۸۵ م قيمة النصف في مبلغ ۳۳۲۲ ج و ۵۶۹ م الباقي لدى المشتريين المدعى عليهما من ثمن المصنع والنصف في مبلغ ۲۰۰۰ ج التي احتجزاها نظير حصة السيد / رينولدز في الشركة الجديدة و ۱۳۶۹ ج و ۴۷۵ م قيمة الضرر المادي حسب تقدير الخبير و ۴۵۰۰ ج الشرط الجزائي الوارد بالعقد و ۶۰۰۰ ج قيمة الضرر الأدبي. دفع الطاعنان بعدم قبول الدعوى تأسيسا على أن طلب التعويض غير مقبول لعدم سابقة الإعدار وأن المطالبة بباقي الثمن غير مقبولة أيضا لعدم تحقق الشروط الجوهرية التي علق عليها الوفاء بالثمن واستحقاقه إذ أن البائعين لم يقدموا مستندات التملك ولم يتم شراء الأرض المقام عليها المصنع كما لم يسجل عقد البيع ، وأضاف الطاعنان أن حقيقة ما يخص المدعى في باقي الثمن في حالة حلول أدائه هو مبلغ ۱۶۶۱ ج و ۲۸۲ م ذلك أنهما قاما بسداد مبلغ ۳۶۷۷ ج و ۴۳۱ م في الديون وبذلك يكون الباقي من مبلغ ال ۴۵۰۰ ج المخصص لسداد الديون هو مبلغ ۸۲۲ ج و ۵۶۹ م يخص المدعى نصفه أي مبلغ ۴۱۱ ج و ۲۸۴ م يضاف إليه مبلغ ۱۲۵۰ ج نصف مبلغ ال ۲۵۰۰ ج المتفق على سداده بموجب خمس سندات وقال الطاعنان إنه لاحق للمدعى في المطالبة بنصف مبلغ الألفي جنيه المخصص في العقد لشريكه رينولدز كحصة في الشركة الجديدة لأن العقد صريح في تخصيص هذا المبلغ للشريك المذكور وتقر الطاعنان مسئوليتهما عن الحكم بإشهار إفلاس المدعى قائلان أنه علاوة على حقهما طبقا للعقد في حبس الثمن أو باقيه حتى يقدم البائعان المستندات الدالة على سداد جميع مطلوبات مصلحة الضرائب فإن هذه المصلحة قد أوقعت المجزأت تحت يدهما على

جميع ما للبائعين لديهما من أموال وذلك وفاء للضرائب المطلوبة والتي تجاوز الخمسة آلاف جنيه كما أن الباقي من الثمن لديهما لم يكن يكفي لسداد دين البنك العثماني إذ قاما بسداد مبلغ ٣٦٦٧ ج و ٤٣١ م من الديون وأوفيا الشريك رينولدز بمبلغ ٣٢٥٠ ج منها ٢٠٠٠ ج التي اختص بها في العقد و ١٢٥٠ ج قيمة نصيبه في مبلغ ال ٢٥٠٠ ج المتفق على تحرير سندات بها ، هذا إلى أن نصيب المدعى في المبلغ المذكور لم يكن قد استحق منه وقت إنذاره الطاعنين في ٢ يناير سنة ١٩٥١ بسداد دين البنك العثماني سوى القسط الأول المستحق في يناير ١٩٥٢ وقدره ٢٥٠ ج وهو ما لا يفي بمطلوب البنك ويجلسه ٨ يناير سنة ١٩٦١ ناقشت المحكمة طرفي الخصومة وأبدى الحاضر عن المشتريين استعداده لتسليم المدعى (المطعون ضده الأول) مبلغ ١٦٦١ ج و ٢٨٤ م قيمة ما يستحقه في باقي الثمن على الأساس السالف بيانه وتنازل عن التمسك بالشروط التي علق عليها سداد الثمن بعد أن ثبت مؤخرًا تسوية دين معاملة الضرائب — وبتاريخ ٢٦ فبراير سنة ١٩٦١ قضت المحكمة الابتدائية بإلزام المدعى عليهما الأول والثاني (الطاعنين) بأن يدفعوا متضامنين للمدعى (المطعون ضده الأول) مبلغ ١٦٦١ ج و ٢٨٥ م وألزمت المحكمة هذا المدعى بالمصروفات وأمرت بالمقاصة في أتعاب المحاماة فاستأنف المطعون ضده المذكور هذا الحكم بالاستئناف رقم ٣٧٠ سنة ٧٨ قضائية وبتاريخ ٣١ ديسمبر سنة ١٩٦٢ قضت محكمة استئناف القاهرة بتعديل الحكم المستأنف وإلزام الطاعنين متضامنين بأن يدفعوا للمطعون ضده الأول مبلغ ٤١٦٥ ج و ٨٠ م والمصاريف المناسبة عن الدرجتين ومبلغ خمسين جنيهًا أتعابًا للمحاماة عنهما وقد أضاف هذا الحكم إلى المبلغ المقضى به ابتدائيًا مبلغ ١٠٠٠ ج نصف مبلغ الألفي جنيه المخصصة في العقد للسيد / رينولدز ومبلغ ١٥٠٣ ج و ٧٩٥ م تعويضًا عن الضرر الأدبي والمادي الذي أصاب المطعون ضده الأول نتيجة القضاء بشهر إفلاسه بناء على طلب البنك العثماني — وبتاريخ ١١ فبراير سنة ١٩٦٣ طعن المشتريان السيدان / محسن الخطيب ومحمد شوقي الخطيب في هذا الحكم بطريق النقض بالطعن المائل وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي بتنقض الحكم المطعون فيه وبالجلسة المحددة لنظره أمام هذه الدائرة تمسكت النيابة بهذا الرأي .

وحيث إن الطعن بنى على أربعة أسباب ينعى الطاعنان في أولها على الحكم المطعون فيه البطلان لقصور أسبابه وفي بيان ذلك يقولان أن من بين المبلغ المتقاضى به ألف جنيه ألزمهما بها الحكم المطعون فيه بمقولة أن المطعون ضده الأول يستحق نصف مبلغ الألفى جنيه المنصوص في العقد على بقائه تحت يدهما كحصة للسيد / رينولدز المطعون ضده الثاني في الشركة الجديدة المزمع عقدها بينه وبين الطاعنين لتشغيل المصنع وإذا كان نص البند الثاني من العقد واضحاً وصريحاً في أن المتعاقدين ومنهم المطعون ضده الأول اتفقوا على أن مبلغ الألفى جنيه المذكور يختص به السيد / رينولدز وحده ولا يكون للمطعون ضده الأول نصيب فيه وكان الثابت من الأوراق المقدمة من الطاعنين إلى محكمة الموضوع والتي لم ينازع فيها المطعون ضده لأول أن السيد / رينولدز تنازل عن هذا المبلغ لزوجه السيدة ماري ديلزمالدن وأنها ساهمت به بالفعل في الشركة الجديدة التي تأسست بينها وبين الطاعنين باسم شركة الجباسات المصرية وأشهر عقدها في أول أكتوبر سنة ١٩٥١ كما أن المطعون ضده قد أقر إقراراً قضائياً في صحيفة دعواه وفي المذكرة المقدمة منه إلى المحكمة الابتدائية بجلسته ٢٣ مايو سنة ١٩٥٤ بأنه قبل أن يكون مبلغ الألفى جنيه من نصيب شريكه رينولدز وأنه تنازل لهذا الشريك عن حصته في هذا المبلغ وقد تمسك الطاعنان لدى محكمة الموضوع بحجة هذه الإقرارات القضائية وبصراحة نص العقد كما استند الحكم الابتدائي في قضائه إلى تلك الإقرارات فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى للمطعون ضده الأول بنصيبه بحق النصف في مبلغ الألفى جنيه المشار إليه يكون قد خالف صريح العقد وأهدر حجة إقرارات المطعون ضده الأول القضائية دون أن يبين لم يأخذ بالمعنى الظاهر لعبارة البند الثاني من العقد أو سبب إهداره حجة تلك الإقرارات التي تؤكد ذلك المعنى والتي تعتبر حجة قاطعة على صاحبها أو يرد على دفاع الطاعنين في هذا الخصوص ومن ثم يكون مشوباً بقصور يبطله ولا يجدى الحكم ما قاله من أنه لا محل لتمييز أى الشريكين على الآخر استناداً إلى أن أحدهما وهو السيد رينولدز قد انضم إلى الشركة الجديدة لأن هذا القول لا يصحح رداً على دفاع الطاعنين أو مسوغاً لمخالفة نص العقد الصريح أو لإهدار حجة إقرارات المطعون ضده الأول القضائية

وحيث إن هذا النعى صحيح ذلك أنه يبين من أوراق الملف المضموم أن الطاعنين ردا على طلب المطعون ضده الأول القضاء له بنصف مبلغ الألفى جنيه المشار إليه في سبب الطعن بأن نص البند الثاني من العقد صريح في تخصيص هذا المبلغ للمطعون ضده الثاني وحده وأن المطعون ضده الأول قد أقر بذلك في صحيفة دعواه وفي المذكرة المقدمة منه إلى المحكمة الابتدائية بـ ٢٣ مايو سنة ١٩٥٤ وقد رد الحكم المطعون فيه على دفاع الطاعنين هذا بقوله "وحيث أنه لا جدال في استحقاق المستأنف المطعون ضده الأول وشريكه مستر رينولدز لباقي ثمن المصنع المبيع إلى المستأنف عليهما الأول والثاني بعد استبعاد ناسداه من الديون من الثمن ويستحق المستأنف نصف هذا الباقي ولا محل تمييز أى من الشريكين على الآخر استنادا إلى أن أحدهما وهو المستر رينولدز قد انضم إلى الشركة الجديدة التي كان مزوما لإنشائها بين المستأنف عليهما وبينه وذلك طالما كان الأمر متعلقا بتصفية مركز كل من الشريكين قبل المشتريين للمصنع ليحصل كل منهما على نصف الثمن بعد سداد ديون الشركة ومن حيث أنه على أساس هذا التقرير يتعين أن يأخذ المستأنف نصيبه في المبلغ المحتجز في العقد على ذمة حصة مستر رينولدز في الثمن ويضاف لذلك إلى ما قضت به محكمة أول درجة مبلغ ١٠٠٠ جنيه" — ولما كان البند الثاني من العقد المؤرخ ٣ من سبتمبر سنة ١٩٥١ قد نص على أن "الباقي من الثمن وقدره ٢٠٠٠ جنيه ألفان من الخسائر يبقى تحت يد الطرف الثاني (المشتريان) باعتباره حصة مستر الكسندر رينولدز في الشركة المزمع عقدها بينه وبين الطرف الثاني لتشغيل المصنع" — وكانت عبارات هذا النص واضحة وصريحة في أن المتعاقدين — ومن بينهم المطعون ضده الأول — اتفقوا على تخصيص مبلغ الألفى جنيه بأكمله للسيد / رينولدز المطعون ضده الثاني ليساهم به في الشركة الجديدة المزمع عقدها بينه وبين المشتريين (الطاعنين) وكان المطعون ضده الأول بالإضافة إلى ذلك قد أقر في صحيفة افتتاح دعواه بأنه تنازل إلى شريكه عن حقه في الألفى جنيه وإن كان قد ادعى بأن له حق الرجوع في هذا التنازل لما ظهر من أن الديون التي على المصنع تزيد على ما كان مقدرا لها وقت حصول هذا التنازل كما أقر المطعون ضده الأول بهذا التنازل في المذكرة المقدمة منه للمحكمة الابتدائية بـ ٢٣ مايو سنة ١٩٥٤ إذ قرر في هذه المذكرة أنه تسامح وقبل أن يكون لشريكه مستر رينولدز هذا المبلغ

على اعتبار أنه كان سيفيض من الثمن بعد سداد الديون — لما كان ذلك وكانت سلطة قاضي الموضوع في العدول عن المدلول الظاهر لصيغ العقود والشروط مقيدة بأن يبين في حكمه لم عدل عنه إلى خلافه وكيف أفادت تلك الصيغ المعنى الذي أخذ به ورجح أنه هو مقصود المتعاقدين بحيث يتضح لمحكمة النقض من هذا البيان أن القاضي قد اعتمد في تأويله لما على اعتبارات معقولة يصح معها استخلاص ما استخلصه منها ، وكان ما قرره الحكم المطعون فيه من أنه لا محل لتمييز أى من الشريكين على الآخر استنادا إلى أن أحدهما قد انضم إلى الشركة الجديدة وطالما أن الأمر متعلق بتصفية مركز الشريكين قبل المشتريين ، هذا الذي قرره الحكم ليس من شأنه أن يسوغ العدول عن المعنى الظاهر لعبارة العقد إذ أن تمييز أحد الشريكين على الآخر يكون له محل لونه عليه في العقد وقصده المتعاقدون. لما كان ذلك وكان الحكم علاوة على هذا قد أغفل الرد على تمسك الطاعنين بالإقرار الصادر من المطعون ضده الأول في صحيفة دعواه وفي مذكرته المشار إليها ولم يبين حلة إطراحه لهذا الإقرار فإن الحكم يكون مشوبا في خصوص قضائه بمبلغ الألف جنيه بما يستوجب نقضه في هذا الخصوص .

وحيث إن حاصل السبب الثالث أن الحكم المطعون فيه شابه قصور آخر يبطله في قضائه بالتعويض ذلك أنه أسس هذا القضاء على ما قاله من أن الطاعنين امتنعا عن سداد دين البنك العثماني رغم إنذار المطعون ضده الأول لهما في ٢ من يناير سنة ١٩٥٢ . سداد هذا الدين ورغم أن الباقي لديهما من الثمن كان يكفي لسداده — هذا في حين أن الطاعنين تمسكا في دفاعهما أمام محكمة الموضوع بأن إمتناعهما عن الدفع للبنك كان يرجع (أولا) إلى أن البائعين لم يكونا في هذا الوقت قد قدما لهما ما يثبت سداد مطلوبات مصلحة الضرائب كما لم تخطر تلك المصلحة بعقد البيع النهائي لأن هذا العقد لم يتم أصلا ومن ثم فقد كان للطاعنين عملا بنص البند السادس من العقد الحق في حبس الثمن والامتناع عن أداء شيء منه للبنك (ثانيا) أن مصلحة الضرائب طالبت المصنع والبائعين له بضرائب تزيد على خمسة آلاف جنيه وأوقعت الحجز وفاء لهذا الدين تحت يد الطاعنين على جميع ما للبائعين لديهما وقد أقر المطعون ضده الأول في صحيفة دعواه بأن مصلحة

الضرائب كانت تطالبه بمبلغ ٥٢٥٠ ج وحجزت على أمواله تحت يد المشتريين كما أقر بذلك أيضا أمام القضاء بجلسته ٢٧ أبريل سنة ١٩٥٢ وفي مذكرته المقدمة لجلسة ٢٣ مايو سنة ١٩٥٤ وهذا الوضع المعترف به يؤكد حق المشتريين في الامتناع عن دفع شيء من الثمن للبنك طبقا لصريح البند السادس المشار إليه دون أن يعتبر ذلك منهما إخلالا بالتزاماتهما . (ثالثا) أن البائعين لم يقدموا المستندات المثبتة للمكيتهما للمصنع كما لم ينفذا التزامهما الخاص بإتمام عقد شراء الأرض المقام عليها المصنع—وقد أخذ الحكم الابتدائي بهذه الأسباب واستند في رفض طلب التعويض إلى أنه لم يثبت سداد الضرائب إلا بعد الفصل في الطعن رقم ١٤٢ لسنة ١٩٥٣ تجارى كلى القاهرة بتاريخ ١٩٥٤/٣/٨ لكن الحكم المطعون فيه أغنى الحكم الابتدائي وقضى بمسئولية الطاعنين عن تعويض الضرر الذي أصاب المطعون ضده من جراء الحكم بإثمه وإفلاسه تأسيسا على القول بأن إمتناع الطاعنين عن سداد دين البنك العثماني لم يكن له مبرر لأن الطاعنين كان لديهما المال الكافي لسداده ولأنه اتضح أن مطالبة مصلحة الضرائب لم تكن على أساس صحيح وانتهت إلى أن المستحق على المصنع هو مبلغ ٢١ ج ويرى الطاعنان أن هذين السببين لا يحملان النتيجة التي انتهى إليها الحكم المطعون فيه من حيث مساءلتهما عن التعويض إذ حتى لو صح جدلا أن ما كان متبقيا لديهما من الثمن كان يكفي لسداد دين البنك فإن ذلك لا يبرر إلزامهما بالتعويض متى كان لهما الحق في حبس الثمن كما أن العبرة فيما يختص بدين مصلحة الضرائب ليس بما انتهى إليه هذا الدين أثناء نظر الدعوى بل بما كان عليه وقت إنذار المطعون ضده لهما بدفع دين البنك العثماني ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه وقد خلا مما يصلح ردا على دفاع الطاعنين بعدم مسئوليتهما عن التعويض للأسباب التي أبدياها أمام محكمة الموضوع فإنه يكون مشوبا بقصور يبطله .

وحيث إن هذا النعى صحيح أيضا ذلك أن الثابت من أوراق الملف المضموم أن الطاعنين تمسكا أمام محكمة الموضوع بدفاعهما الوارد بسبب الطعن . وبين من الحكم المطعون فيه أن كل ما قاله ردا على هذا الدفاع هو قوله ” وحيث إنه عن طالب التعويض المبني على تأخر المستأنف عليهما (الطاعنين) في سداد دين

البنك العثماني وقدره ٣٠٠٠ ج في ميعاده فإن المحكمة ترى على هدى من تقرير الخبير أمام محكمة أول درجة من أن المستأنف عليهما كان تحت يدهما وتصرفهما المال الكافي من ثمن المصنع لسداد هذا الدين وقت إنذار المستأنف (المطعون ضده الأول) لهما بسداده في ١٩٥٢/١/٢ وما اتضح من أن مطالبة مصلحة الضرائب للمصنع لم تكن على أساس صحيح وقد انتهت مديونية المستأنف في مبلغ ٢١ ج فقط وترى المحكمة لذلك أن المستأنف عليهما الأول والثاني "الطاعنين" مسئولان عما وقع للمستأنف من أضرار مادية وأدبية من جراء التجاء البنك العثماني إلى طلب إشهار إفلاسه وتكبد مصاريف التقاضي ابتدائيا واستئنافيا للحصول على إلغاء هذا الحكم فضلا عما تعرضت له سمعته التجارية ومركزه الأدبي في السوق من آثار إشهار الحكم وهي أضرار مباشرة لحقته بفعلهما لإمتناعهما عن سداد دين البنك العثماني بدون مبرر" ولما كان الطاعنان قد استندا في دفاعهما بأحقيتهما في حبس الثمن إلى البند السادس من العقد وكان هذا البند ينحول للمشتريين "الطاعنين" الحق في الإمتناع عن سداد باقي الثمن لحين إحضار البائعين المستندات الدالة على سداد كافة مطلوبات مصلحة الضرائب وكانت الحكم المطعون فيه قد خلا من الرد على ما تمسك به الطاعنان من أحقيتهما في حبس الثمن استنادا إلى نص البند المذكور لأن المطعون ضده الأول لم يكن قد قدم إليهما وقت إنذارهما في ٢ يناير سنة ١٩٥٢ بسداد دين البنك العثماني ما يثبت وفاءه بالضرائب المستحقة على المصنع ولا يجدي في الرد على هذا الدفاع ما قرره الحكم المطعون فيه من أن الباقي من الثمن لدى الطاعنين كان يكفي لسداد دين البنك المذكور أو أن دين مصلحة الضرائب انتهى إلى ٢١ ج ذلك أنه إذا ثبت للطاعنين حق حبس الثمن فإنهما لا يلتزمان بأداء أى شيء منه للبنك كما أن العبرة في تقرير هذا الحق لهما ليس بما انتهى إليه دين مصلحة الضرائب وإنما بما كان عليه هذا الدين وقت إنذار المطعون لهما

بأداء دين البنك — لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه لم يرد على دفاع الطاعنين المبين بسبب الطعن بما يقتضيه فإنه يكون مشوبا بالقصور في خصوص قضائه بالتعويض ويتعين نقضه في هذا الخصوص أيضا .

وحيث إن المحكمة وقد انتهت إلى نقض الحكم المطعون فيه في خصوص قضائه بمبلغ الألف جنيه وبالتعويض فإنها لا ترى محلا لبحث باقي أسباب الطعن لأنها تتناول قضاء الحكم في هذين الأمرين .

جلسة ٢٣ من فبراير سنة ١٩٦٧

يرئاسة السيد المستشار محمود توفيق اسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
عباس حلى عبد الجواد ، وسليم راشد أبو زيد ، ومحمد أبو حمزة مندور ، ومحمد صدق
الدهببشي .

(٧١)

الطعن رقم ٥٩ لسنة ٣٣ القضائية :

شركات . ”شركات الأشخاص“ . ”إنقضاء الشركة“ .

إنقضاء شركة الأشخاص بموت أحد الشركاء إلا إذا حصل الاتفاق بين الشركاء أنفسهم على أنه إذا مات أحدهم تستمر الشركة مع ورثته . الاتفاق الذي يؤدي إلى استمرار الشركة هو الذي يتم بين الشركاء أنفسهم قبل وفاة الشريك لا الاتفاق بين ورثة الشريك المتوفى وباقي الشركاء الأحياء إذا لم يتفق معهم هذا الشريك وقبل وفاته .

تنقضي شركة الأشخاص — طبقاً للمادة ٤٤٥ من القانون المدني الملغى والمادة ٥٢٨ من القانون المدني القائم — بموت أحد الشركاء ولا يحل ورثته محله فيها إلا إذا حصل الاتفاق بين الشركاء أنفسهم على أنه إذا مات أحدهم تستمر الشركة مع ورثته ذلك لأن الشركة التي من هذا النوع تقوم دائماً على الثقة الشخصية ما بين الشركاء الذين إنما تعاقدوا بالنظر إلى صفات الشريك الشخصية لا إلى صفات الورثة ولأن وفاة هذا الشريك تؤدي حتماً إلى زوال هذه الثقة . والاتفاق الذي يؤدي إلى استمرار الشركة مع ورثة الشريك المتوفى هو الاتفاق الذي يحصل بين الشركاء أنفسهم قبل وفاة هذا الشريك أما الاتفاق الذي يحصل بين ورثة الشريك المتوفى وبين الشركاء الأحياء على استمرار الشركة سواء كان هذا الاتفاق صريحاً أو ضمناً فلا يمنع من إنقضاء الشركة إذا لم يتفق هذا الشريك قبل وفاته مع باقي شركائه على استمرارها مع ورثته .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تحصل فى أن المطعون ضدها الأولى عن نفسها وبصفتها وصية على أولادها قصر المرحوم لييب محارب جاد الله أقامت الدعوى رقم ۱۰۲ سنة ۱۹۵۵ كلى قنا على الطاعن طالبة الحكم بتثبيت ملكيتها إلى نصيب مورثها فى الأطنان الزراعية والمنزلين وما كيتى الطحين المينة حدودها ومعالمها بصحيفة الدعوى وتسليمها عينا حصة هذا المورث فى الحاصلات الزراعية والمواشى أو دفع ثمنها بقيمة نصيبه فى التأمينات الزراعية والأثاثات المنزلية والمبالغ الموضحة تفصيلا بتلك الصحيفة وقالت فى بيان دعواها أن مورثها المرحوم لييب محارب جاد الله كان شريكا لأخيه الطاعن فى روكية واحدة وقد اتفقا فيما بينهما على أن كل ما يقتنيه من الأموال الثابتة والمنقولة يكون مناصفة بينهما وقد أفرغ هذا الاتفاق فى ورقة مؤرخة ۱۲ من أكتوبر سنة ۱۹۳۴ أقر فيها الطاعن بأن لمورثها ملكية النصف فى الأرض الزراعية المكلفة باسم الطاعن وفيما يقتنيه منها بعد ذلك كما يخصه النصف فى الزراعة والمواشى وفى كل ما يمتلكه قبل وبعد هذا الإقرار وأن هذه الروكية ظلت قائمة بينهما حتى توفى مورثها فى سنة ۱۹۴۵ فانفرد الطاعن بالمسال المشترك جميعه دون أن يسلمها نصيبها - بصفتها - فيما تغله هذه الروكية من إيرادات الأمر الذى حدا بها إلى إبلاغ نيابة الأحوال الشخصية بقنا التى قامت بالتحقيق وحسرت تركه مورثها ولما ماطل الطاعن فى تسليمها نصيبها ونصيب القصر استصدرت قرارا من محكمة الأحوال الشخصية بالإذن لها بمقاضاته وأقامت هذه الدعوى للقضاء لها بطلباتها سالفة الذكر وفى ۱۲ من نوفمبر سنة ۱۹۵۶ قررت المحكمة الابتدائية ندب أحد أعضائها للانتقال إلى محكمة قنا الابتدائية للأحوال الشخصية للإطلاع على القضية رقم ۳

سنة ١٩٥٢ — كلى حسبي — الخاصة بحصر ركة المرحوم لييب محارب جاد الله ونفذ هذا القرار في ٢٨ من نوفمبر سنة ١٩٥٦ وبتاريخ ١٨ من فبراير سنة ١٩٥٧ حكمت المحكمة الابتدائية قبل الفصل في الموضوع بئدب أحد خبراء وزارة العدل بقنا لإجراء تحقيق شامل لمخلفات المورث المذكور وما استجد عليها بعد وفاته نتيجة لاستمرار الروكية وذلك على ضوء محضر ائتمال المحكمة المشار إليه وورقة الإقرار الموقع عليها من الطاعن المؤرخة ١٢ من أكتوبر سنة ١٩٣٤ وقد باشر الخبير المأمورية المكلف بأدائها وأودع تقريره وفي ١٢ من ديسمبر سنة ١٩٦٠ حكمت المحكمة الابتدائية (أولا) بثبوت ملكية المدعية عن نفسها وبصفقتها إلى ١٦ ف ١ ط ١١ س شيوخا في ٣ ف ٨ ط ٢٢ س وإلى النصف على الشيوع في المنزلين وما كيتى الطحين المبينة الحدود والمعالم بالصحيفة وتقرير الخبير وأمرت بتسليم هذه العقارات إليها (ثانيا) بإلزام المدعى عليه "الطاعن" بأن يسلم المدعية عن نفسها وبصفقتها حينا ثلاثين أردبا من القمح أو أن يؤدي لها الثمن وقدره ١٨٠ ج وثلاثة وعشرين أردبا وثلاث الإردب من الأذرة الشامية أو أن يؤدي لها الثمن وقدره ٧٠ ج (ثالثا) بإلزام المدعى عليه بأن يسلم المدعية بصفقتها النصف في المواشي والأغنام المبينة بتقرير الخبير أو أن يؤدي لها الثمن وقدره ٢٢٧ ج و ٥٠٠ م (رابعا) بإلزام المدعى عليه بأن يؤدي للمدعية بصفقتها مبلغ ٧٢١ ج و ١٥٦ م (خامسا) إلزام المدعى عليه بالمصاريف المناسبة ومبلغ عشرة جنيهات مقابل أتعاب المحاماة ورفضت ما عدا ذلك من الطلبات - فاستأنف الطاعن هذا الحكم لدى محكمة استئناف أسبوط وقيد استئنافه برقم ١٥٦ سنة ٣٦ قضائية وفي ٢٠ من يناير سنة ١٩٦٣ حكمت محكمة الاستئناف بتأييد الحكم المستأنف فطعن الطاعن بطريق النقض في هذا الحكم وأعلن تقرير الطعن إلى المطعون ضدها الأولى عن نفسها وبصفقتها وصية على القاصرين نادية وفريدة ولدى المرحوم لييب محارب جاد الله وإلى المطعون ضدهم من الثاني إلى الخامس بصفقاتهم الشخصية بلوغهم سن الرشد . وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها رأيها برفض الطعن ولما عرض هذا الطعن على هذه الدائرة صممت النيابة على رأيها السابق .

وحيث إن مما ينعاه الطاعن في السببين الأول والثاني على الحكم المطعون فيه الخطأ في القانون والقصور في التسبيب والتناقض وفي بيان ذلك يقول أنه تمسك أمام محكمة الموضوع بأن حالة الروكية التي كانت قائمة بينه وبين أخيه مورث المطعون ضدهم إن صح اعتبارها شركة فهي شركة أشخاص قد انقضت بوفاة ذلك المورث وبالتالي فإن ما اقتناه الطاعن من ماله الخاص بعد حصول هذه الوفاة لا يستحق فيه المطعون ضدهم شيئا وقد رد الحكم المطعون فيه على هذا الدفاع بأن قاعدة إتهاء الشركة بوفاة أحد الشركاء ليست من النظام العام فيجوز الاتفاق صراحة أو ضمنا على ما يخالفها وأن في استمرار الطاعن في روكية واحدة مع ورثة شريكه بعد وفاته وإدارته الروكية دون أن يبدى هو أو ورثة شريكه طوال مدة سبع سنوات ما يدل على رغبتهما في إنهاء الشركة الدليل المقنع على أن نيتهما اتجهت إلى استمرار الشركة بينهما بعد وفاة شريكه فيها ومن ثم تظل الشركة قائمة بينه وبين الورثة ويكون كل ما اشتراه بعد وفاة الشريك ملكا مشتركا - ويرى الطاعن أن هذا الرأي الذي قرره الحكم المطعون فيه ينطوي على خطأ في القانون وقصور في التسبيب إذ أنه ما دامت الشركة قد حدد لبقائها مدة حياة الشريكين ولم يتفق بينهما على استمرارها مع ورثة الشريك المتوفى فإنها تنقضي حتما بوفاته بحكم القانون ولا يحول دون انقضائها موافقة ورثة الشريك على استمرارها لأن الوارث الذي يخلف الشريك المتوفى أجنبي عن الشركة ولا يملك تعديل عقدها - وما استند إليه الحكم من سكوت الطاعن والمطعون ضدهم عن المحاسبة بعد وفاة مورث الأخيرين ليس من شأنه أن يحول دون انقضاء الشركة أو يؤدي إلى القول بقيام شركة أخرى بينهم وبخاصة أن الطاعن قد أفصح باستتجاره الأطيان بعد وفاة أخيه باسمه وحده ومن ماله الخاص وبعمله منفردا فيها عن عدم رغبته في قيام أية شركة بينه وبين ورثة أخيه - على أنه حتى لو صح القول بأن الشركة استمرت بعد وفاة مورث المطعون عليهم فإنها لا تكون امتدادا للشركة الأولى التي انقضت بالوفاة بل تكون هناك شركة جديدة مميزة عن الأولى في أشخاصها مما يتعين معه تصفية الشركة الأولى وتحديد ما يستحقه المطعون ضدهم فيها وقت وفاة مورثهم ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ أقام قضاءه على استمرار الشركة الأولى يكون قد خالف القانون كما شابه القصور فيما دلل به على قيام الشركة بين الطاعن وورثة أخيه بعد وفاته - هذا إلى أنه قد تناقض مع نفسه إذ بينما قضى بتسبيب

المطعون ضدهم في ما كيتى الطحين وفي مباني منزل الأقصر التي أنشأها الطاعن من ماله الخاص بعد وفاة مورثهم فإنه قضى بتصيبهم في الغلال والنقود والمواشي باعتبار ما كان موجودا منها وقت وفاة المورث دون نظر إلى ما آلت إليه في المدة من تاريخ الوفاة حتى تاريخ تصفية الشركة وهو ما يعنى أن الحكم اعتبر الروكية انقضت في سنة ١٩٤٥ تاريخ الوفاة لا بعد ذلك وبذلك يكون قد أقام قضاءه على ثبوت قيام الروكية بعد وفاة المورث ثم عاد ونفى قيامها مما يجعل أسبابه متناقضة متهاة .

وحيث إن هذا النعى صحيح ذلك أن الحكم المطعون فيه رد على دفاع الطاعن بانقضاء الشركة بوفاة أخيه مورث المطعون ضدهم بقوله " وحيث إنه وإن كانت القاعدة العامة في شركات الأشخاص إنها تنتهى بوفاة أحد الشركاء طبقا للقانون إلا أن هذه القاعدة ليست من النظام العام فيجوز الاتفاق على ما يخالفها صراحة أو ضمنا - وحيث إن في استمرار المستأنف في روكية واحدة مع ورثة شريكه بعد وفاته وفي قيامه بإدارة هذه الروكية دون أن يبدى هو أو ورثة شريكه طوال سبع سنوات تقريبا ما يدل على رغبتهما في إنهاء هذه الشركة الدليل المقنع لهذه المحكمة على أن نيتهما قد قصدت استمرار الشركة بينهما بعد وفاة شريكه فيها ومن ثم فإن الشركة تظل قائمة بينه وبين ورثة شريكه المتوفى ويكون كل ما يشتره المستأنف بإقراره في تلك الورقة مملوكا ملكية مشتركة بينه وبين المستأنف عليها بصفتها " وهذا الذى قرره الحكم المطعون فيه غير سديد ذلك أنه طبقا للمادة ٤٤٥ من القانون المدنى الملغى والمادة ٥٢٨ من القانون المدنى القائم تنقضى شركة الأشخاص بموت أحد الشركاء ولا يحل ورثته محله فيها إلا إذا حصل الاتفاق بين الشركاء أنفسهم على أنه إذا مات أحدهم تستمر الشركة مع ورثته ذلك لأن الشركة التى من هذا النوع تقوم دائما على الثقة الشخصية ما بين الشركاء الذين إنما تعاقدوا بالنظر إلى صفات الشريك الشخصية لا إلى صفات الورثة ولأن وفاة هذا الشريك تؤدي حتما إلى زوال هذه الثقة ولما كانت الورقة المؤرخة ١٢ أكتوبر سنة ١٩٣٤ التى تكشف عن قيام الشركة بين الطاعن وأخيه مورث المطعون ضدهم ليس فيها ما يدل على اتفاقهما على استمرار الشركة مع ورثة من يموت منهما ولم يدع المطعون ضدهم حصول هذا الاتفاق قبل وفاة

مورثهم فإن الشركة تنقضى حتما وبحكم القانون بموت مورثهم — وما قرره الحكم المطعون فيه للتدليل على استمرار الشركة مع ورثة الشريك المتوفى (المطعون ضدهم) من استمرار الطاعن في روكية واحدة مع ورثة شريكه بعد وفاته وقيام الطاعن بإدارة هذه الروكية دون أن يبدى هو أو ورثة شريكه ما يدل على رغبتهما في إنهاء الشركة وأن ذلك يدل على أن نيتهما اتجهت إلى استمرار الشركة بعد وفاة شريكه . هذا الذى دلل به الحكم على استمرار الشركة — حتى لو صح — ليس من شأنه أن يؤدي إلى استمرار الشركة مع المطعون ضدهم ذلك أن الاتفاق الذى يؤدي إلى استمرار الشركة مع ورثة الشريك المتوفى هو الاتفاق الذى يحصل بين الشركاء أنفسهم قبل وفاة هذا الشريك أما الاتفاق الذى يحصل بين ورثة الشريك المتوفى وبين الشركاء الأحياء على استمرار الشركة سواء كان هذا الاتفاق صريحا أو ضمنيا فلا يمنع من إنقضاء الشركة إذا لم يتفق هذا الشريك قبل وفاته مع باقى شركائه على استمرارها مع ورثته ، ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه إذ أقام قضاءه على استمرار الشركة مع المطعون ضدهم — ورثة الشريك المتوفى — قد خالف القانون ، هذا إلى أنه قد تناقض مع نفسه إذ أنه بينما قضى بنصيب المطعون ضدهم فى ما كينى الطحين وفى مباني منزل الأقصر التى أنشأها الطاعن بعد وفاة مورثهم تأسيسا على ما قرره من استمرار الروكية بعد وفاة المورث ، إذا به يقضى بنصيبهم فى الغلال والنقود والمواشى باعتبار ما كان موجودا منها وقت وفاة المورث دون التفات إلى ما آلت إليه فى المدة التالية لتاريخ الوفاة حتى تصفية الشركة — وهو ما يعنى أن الحكم اعتبر الروكية فى خصوص هذه الأشياء قد انقضت بوفاة مورث المطعون ضدهم فى سنة ١٩٤٥ ومن ثم يكون الحكم قد أسس قضاءه على قيام الروكية بعد وفاة المورث بالنسبة لبعض الطلبات وعلى عدم قيامها فى خصوص الطلبات الأخرى الأمر الذى يجعل أسبابه متناقضة ومن ثم يكون الحكم معيبا بخالفة القانون والقصور فى التسييب بما يستوجب نقضه دون حاجة إلى بحث باقى أسباب الطعن .

جلسة ٢٣ من فبراير سنة ١٩٦٧

برئاسة السيد المستشار محمود توفيق اسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة
المستشارين : عباس حلى عبد الجواد ، وسليم راشد أبو زيد ، ومحمد أبو حمزة مندور ، ومحمد
مصدق البشيشي .

(٧٢)

الطعن رقم ٧٥ لسنة ٣٣ القضائية :

ضورية . " الصورية النسبية " . " التعايل على القانون " .

الصورية النسبية بطريق التستر . علم جواز إثباتها بين المتعاقدين إلا بالكتابة متى كان
العقد الظاهر مكتوباً . عكس ذلك . الطعن على العقد بأنه يخفى وصية . جواز إثبات
ذلك بكافة الطرق لإمتهاره . تمايلاً على القانون . حق الوارث في الطعن في هذه الحالة لا يستمد
من المورث وإنما من القانون مباشرة .

الطعن على عقد البيع بأنه يستر وصية ولم يدفع فيه أى ثمن هو طعن بالصورية
النسبية بطريق التستر ، وإذن متى كان العقد الظاهر المظهر عليه بهذه
الصورية مكتوباً فإنه لا يجوز لأى من عاقيه أن يثبت هذه الصورية
إلا بالكتابة وذلك عملاً بالمادة ١/٤٠١ من القانون المدنى ولا يصح قياس
هذه الحالة على حالة الوارث الذى يجوز له إثبات طعنه على العقد بأنه يخفى
وصية بجميع الطرق لأن الوارث لا يستمد حقه فى الطعن فى هذه الحالة من المورث
ولأنما من القانون مباشرة على أساس أن التصرف قد صدر إضراراً بحقه فى الإرث
فيكون تمايلاً على القانون .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تحصل فى أن المطعون ضدها الأولى أقامت على ولديها " الطاعن والمطعون ضده الثانى " الدعوى رقم ٢٢٤٦ سنة ١٩٥٤ كلى القاهرة طلبت فيها الحكم باعتبار عقد البيع المؤرخ أول أكتوبر سنة ١٩٤٥ والمتضمن بيعها لها أرض وبناء المتزلين والأطيان الميمنة به تصرفا مضافا إلى ما بعد الموت وتسرى عليه أحكام الوصية وإثبات رجوعها فى وصيتها المذكورة مع إلزامها بتسليمها تلك الأعيان وقالت فى بيان دعواها أنه بمقتضى وصية مستترة فى عقد بيع ابتدائى مؤرخ أول أكتوبر سنة ١٩٤٥ أوصت لولديها الطاعن والمطعون ضده الثانى بالعقارات الموضحة بالصحيفة. ولما كان عقد البيع يعتبر وصية وفقا للمادة ٩١٧ من التقنين المدنى القائم لأن العقارات المبيعة ظلت فى حيازتها وهى المتفعلة بها — وكان يجوز لها الرجوع فى وصيتها عملا بالمادة ١٨ من القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ فقد أُنذرت ولديها فى ١٩ من يولية سنة ١٩٥٣ برجوعها فى وصيتها ثم أقامت دعواها بطلباتها السابق ذكرها — وبتاريخ ٤ من فبراير سنة ١٩٦١ قضت محكمة القاهرة الابتدائية باعتبار عقد البيع المؤرخ أول أكتوبر سنة ١٩٤٥ تصرفا مضافا إلى ما بعد الموت وتسرى عليه أحكام الوصية وبإثبات عدول المدعية " المطعون ضدها الأولى " عن وصيتها التى تمثلت فى عقد البيع سالف الذكر وبإلزام المدعى عليهما " الطاعن والمطعون ضده الثانى " بتسليم المطعون ضدها الأولى الأعيان موضوع التصرف الآنف — إستأنف الطاعن هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة بالإستئناف رقم ٤٥٢ سنة ٧٨ ق وكان مما تمسك به فى أسباب إستئنافه أن الدعوى ليست لإطعنا بالصورية على عقد البيع من أحد المتعاقدين والصورية بين المتعاقدين لا تثبت إلا بالكاتب ولم تقدم البائعة دليلا كتابيا يخالف الثابت

بالعقد — وبتاريخ ۳۰ ديسمبر سنة ۱۹۶۲ قضت محكمة الاستئناف بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي بتنقض الحكم المطعون فيه في خصوص السبب الثالث — وباجلسة المحددة لنظره أمام هذه الدائرة تمسكت النيابة برأيها السابق .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الرابع على الحكم المطعون فيه خطأ في القانون لمخالفته أحكام انتهائية سابقة حازت قوة الأمر المقضى وفي بيان ذلك يقول أنه تمسك أمام محكمة الاستئناف بأن الحكم الابتدائي المستأنف خالف الأحكام الصادرة في الدعويين رقمي ۸۰۵ سنة ۱۹۵۳ و ۶۰ سنة ۱۹۵۴ مدني كلي المنيا واستئنفاهما رقمي ۹۹۴ و ۹۹۵ سنة ۷۲ ق القاهرة كما خالف الحكمين رقمي ۱۴۵ سنة ۱۹۵۴ و ۴۱۶۹ سنة ۱۹۵۴ مدني ملوي ذلك أن الحكمين الأولين صدرا في دعويين طالبت فيهما المطعون ضدها بأجرة أطيان مؤجرة منها لآخرين تشمل جزءا من الأرض المبيعة للطاعن وأخيه بالعقد المؤرخ أول أكتوبر سنة ۱۹۴۵ وقد ثار النزاع في هاتين القضيتين حول ملكية تلك الأرض وبني الحكمين الصادران فيهما على أساس أنها مملوكة للطاعن وأخيه بموجب العقد المشار إليه والحكم الصادر بصحة التوقيع عليه — ومن ثم فإن الحكمين المذكورين يحوزان حجية الأمر المقضى في شأن هذه الملكية بالنسبة للمطعون ضدها الأولى التي كانت طرفا فيهما — وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذه الحجية فإنه يكون مخطئا في القانون — كذلك فإن الحكمين الصادرين في الدعويين رقمي ۱۴۵ سنة ۱۹۵۴ و ۴۱۶۹ سنة ۱۹۵۴ مدني ملوي قد فصلا في ملكية الزراعة القائمة على بعض الأطيان المبيعة للطاعن بسبب توقيع حجز عليها من المطعون ضدها الأولى باعتبارها المؤجرة لتلك الأطيان وقضى الحكمين بإلغاء هذا الحجز على أساس أن المطعون ضدها المذكورة لا تملك الأطيان المحجوز على زراعتها مما يجعل لذين الحكمين حجية عليها فيما يختص بملكية الطاعن وأخيه لهذه الأطيان وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذه الحجية فإنه يكون مخالفا للقانون .

وحيث إن هذا النعي مردود ذلك أنه من الحكم الصادر في الدعوى رقم ۶۰ سنة ۱۹۵۴ كلي المنيا واستئنفاه رقم ۹۹۵ سنة ۷۲ ق القاهرة فإن الطاعن لم يكن

طرفا فيهما ومن ثم فليس له أن يحتج بهما — أما الدعوى رقم ٨٠٥ سنة ١٩٥٣ كلى المنيا واستئنافها رقم ٩٩٤ سنة ٧٢ ق القاهرة فإنه وإن كان الطاعن خصما فيهما إلا أن تلك الدعوى كان موضوعها طلب أجرة أطيان مؤجرة من المطعون ضدها الأولى إلى ثابت كيوان وهو يختلف عن موضوع الدعوى الحالية علاوة على أن الثابت من الحكم الاستئنافى الصادر فيها بتاريخ ٢٩ من مارس سنة ١٩٥٦ أن المطعون ضدها عندما استأنفت الحكم القاضى بإلغاء أمر الأداء الصادر لها ضد المستأجر بالأجرة المتأخرة تمسكت فى هذا الاستئناف بأن النزاع على ملكية الأطيان المؤجرة مرفوع بشأنه دعوى أخرى رقم ٢٢٤٦ سنة ١٩٥٤ كلى مصر — وهى ذات الدعوى الحالية — كما قرر وكيلها تنازله عن الأجرة المطالب بها كلها بسبب أنها لا تريد أن تخاطر ببحث هذه الملكية فى دعوى الإيجار المذكورة وإزاء هذا التنازل لم ير الحكم الاستئنافى داعيا لبحث ما كانت تعييه المطعون ضدها على الحكم المستأنف رقم ٨٠٥ سنة ١٩٥٣ كلى من تعرضه لبحث الملكية — ولما كان موضوع تلك الدعوى مختلفا عن موضوع الدعوى الحالية وكان الحكم الاستئنافى الصادر فيها خلافا لما يدعيه الطاعن لم يفصل فى النزاع على ملكية الأطيان المؤجرة بعد أن تنازلت المطعون ضدها الأولى فى تلك الدعوى عن الأجرة التى طالبت بها ولم يؤسس الحكم الاستئنافى الصادر فيها على ثبوت الملكية للمطعون ضدها فإنه لا يجوز أيضا للطاعن أن يحتج بالحكم الصادر فى الدعوى المذكورة رقم ٨٠٥ سنة ١٩٥٣ كلى فى الدعوى الحالية ، كذلك لا يجوز له الاحتجاج بالحكمين الصادرين فى الدعويين رقمي ١٤٥ و ٤١٦٩ سنة ١٩٥٤ مدنى ملوى لأنه لم يكن طرفا فيهما علاوة على اختلاف موضوعهما عن موضوع الدعوى الحالية .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون والفساد فى الاستدلال وفى بيان ذلك يقول أنه تمسك فى دفاعه أمام محكمة الموضوع بأن دعوى المطعون ضدها الأولى بطلب إعتبار عقد البيع الصادر منها فى أول أكتوبر سنة ١٩٤٥ وصية ، تعتبر فى حقيقتها طعنا منها فى هذا العقد بالصورية فلا يجوز لها وهى أحد عاقيه إثبات هذا الطعن بغير الكتابة لكن الحكم المطعون فيه على الرغم من تسليمه بأن المطعون ضدها الأولى —

البائعة — لم تقدم دليلا كتابيا ينقض ما هو ثابت بالعقد من أنه بيع فإن محكمة الموضوع أقامت قضاها باعتبارها وصية على ما استخلصته من ظروف الدعوى والملازمات التي تم فيها التصرف من أن حقيقة وصية وليس بيعا ورد الحكم المطعون فيه على دفاع الطاعن بعدم جواز الإثبات بغير الكتابة بأن ما طعن به المطعون ضدها على العقد ينحصر في أنه وإن أفرغ في صورة عقد بيع إلا أنها لم تقبض ثمنها على الإطلاق لأن نيتها وقت تحرير العقد انصرفت إلى الإيصاء وليس إلى البيع وإن هذا لا يعتبر منها طعنا على العقد بالصورية حتى يقال بعدم جواز إثبات الصورية بين المتعاقدين بغير الكتابة ويرى الطاعن أن الحكم قد أخطأ في تكييف الدعوى ودفاع رافعتها فيها وشابه الفساد في الاستدلال ذلك أن إدعاءها بأن التصرف ليس بيعا ولم يدفع فيه ثمن وأنه في حقيقة وصية هو إدعاء بالصورية عينها وبما يخالف الثابت في العقد وبالتالي فلا يجوز للمطعون ضدها إثبات هذا الإدعاء بغير دليل كتابي وإذا استند الحكم في إثباته إلى القرائن والظروف التي أحاطت بالتعاقد فإنه يكون مخطئا في القانون وقد جره إلى هذا الخطأ فساد تكييفه لأساس الدعوى على النحو المتقدم ذكره .

وحيث إن هذا النعي صحيح ذلك أن المطعون ضدها الأولى طلبت في دعواها اعتبار عقد البيع المؤرخ أول أكتوبر سنة ١٩٤٥ والصادر منها إلى ولديها " الطاعن والمطعون ضده الثاني " تصرفا مضافا إلى ما بعد الموت وتسرى عليه أحكام الوصية وإثبات رجوعها في هذه الوصية وأسست دعواها هذه على القول بأن ما ذكر في العقد من أن التصرف بيع وأن الثمن وقدره ١٠٥٣٠ جنيتها قد دفعه المشتريان غير صحيح إذ أن العقد في حقيقة وصية ولم يدفع فيه أي ثمن — ولما كان الثابت من الأوراق أن الطاعن تمسك في دفاعه أمام محكمة الموضوع بدرجتها بأن هذا الذي أسست عليه المطعون ضدها دعواها يعتبر منها طعنا في العقد بالصورية وأنها إذ كانت تدعى خلاف الثابت فيه فإنه لا يجوز لها أن تثبت هذا الإدعاء بغير دليل كتابي وطلب الطاعن رفض الدعوى لعدم تقديم هذا الدليل وقد رد الحكم الابتدائي الذي أحال الحكم المطعون فيه إلى أسبابه على دفاع الطاعن في هذا الخصوص بعد أن أثبتته في تدويناته بقوله :

”وحيث إنه وإن كان التصرف الصادر من المدعية ”المطعون ضدها الأولى“ لولديها المطعون عليهما بالعقد المؤرخ أول أكتوبر سنة ١٩٤٥ قد صيغ في صورة بيع منجز وبالرغم من أن المدعية لم تقدم دليلاً كتابياً مثبتاً لعكس ما تضمنه هذا العقد إلا أن المحكمة تستخلص من ظروف الدعوى والملايسات التي تم فيها هذا التصرف وما استبان لها من مطالعة الأوراق أن التصرف في حقيقته وصية للأسباب الآتية“ ثم سرد الحكم الظروف وقرائن الأحوال التي استدلت منها على أن العقد يستروضية ولما نعى الطاعن في أسباب استئنائه وفي المذكرة المقدمة منه إلى محكمة الاستئناف على الحكم الابتدائي استناده إلى القرائن في إثبات الصورية المدعاة رد الحكم المطعون فيه على ذلك بقوله ”وحيث إن هذا السبب مردود بأن الدعوى موضوعها اعتبار عقد البيع وصية مضافة إلى ما بعد الموت ولم يطعن أحد على العقد المؤرخ أول أكتوبر سنة ١٩٤٥ بأنه صوري حتى يقال بأن الصورية بين المتعاقدين لا تثبت إلا بالكتابة وإنما كل طعن المستأنف عليها ”المطعون ضدها“ منحصر في أن التصرف المؤرخ أول أكتوبر سنة ١٩٤٥ وإن أفرغ في صورة عقد بيع إلا أنها لم تقبض ثمناً على الإطلاق نظراً لأن نيتها وقت تحرير العقد انصرفت إلى الإيصاء ومن ثم لا يجوز التحدى في هذا المقام بقاعدة أن الصورية بين المتعاقدين لا تثبت إلا بالكتابة“ .

وهذا الذي قرره الحكان الابتدائي والمطعون فيه رداً على دفاع الطاعن بعدم جواز الإثبات بغير الكتابة ينطوي على خطأ في تكييف أساس الدعوى ومخالفة للقانون ذلك أن ما طعنت به المطعون ضدها على عقد البيع المشار إليه من أن ما أثبت فيه من أنه عقد بيع وأن الثمن المسمى فيه قد دفع غير صحيح وأن الصحيح هو أنه يستروضية ولم يدفع فيه أى ثمن — هذا الذي طعنت به المطعون ضدها على العقد هو طعن بالصورية النسبية بطريق التسترومى كان العقد الظاهر المطعون عليه بهذه الصورية مكتوباً فإنه لا يجوز للمطعون ضدها وهي

أحد ما قديده أن تثبت ما تدعيه مخالف لما اشتمل عليه هذا العقد إلا بالكتابة وذلك عملاً بالمادة ١/٤٠١ من القانون المدني ولا يصح قياس هذه الحالة على حالة الوارث الذي يجوز له إثبات طعنه على العقد بأنه يخفى وصية بجميع الطرق لأن الوارث لا يستمد حقه في الطعن في هذه الحالة من المورث وإنما من القانون مباشرة على أساس أن التصرف قد صدر إضراراً بحقه في الإرث فيكون تحايلاً على القانون — لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه على الرغم من تسليمه بأن المطعون ضدها لم تقدم دليلاً كتابياً على الصورية التي إدعتها فإنه استدل على قيامها بالقرائن والظروف التي أحاطت بالتعاقد فإنه يكون مخطئاً في القانون بما يستوجب نقضه دون حاجة لبحث باقي أسباب الطعن — وإذا كان هذا الخطأ قد حجب محكمة الاستئناف عن بحث ما تضمنه دفاع المطعون ضدها من وجود ورقة ضد بالعقد المستتر قد سرقت منها وهو دفاع لو ثبت يكون من شأنه إجازة الإثبات بالبينه والقرائن طبقاً للفقرة ب من المادة ٤٠٣ من القانون المدني فإنه يتعين لذلك إعادة القضية إلى محكمة الاستئناف .

جلسة ٢٣ من فبراير سنة ١٩٦٧

برئاسة السيد المستشار محمود توفيق إسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
 محمد عبد اللطيف ، وعباس حليبي عبد الجواد ، وسليم راشد أبو زيد ، ومحمد أبو حمزة مندور .

(٧٣)

الطعن رقم ٧٨ لسنة ٣٣ القضائية :

(١) دعوى . " إنقطاع سير الخصومة " . إستئناف . نيابة . نقض .
 " أسباب موضوعية " .

مجرد وفاة الخصم أو فقد أهلية الخصومة يترتب عليه لذاته إنقطاع سير الخصومة
 أما بلوغ الخصم سن الرشد فلا يؤدي بذاته إلى إنقطاعها . حصول الإنقطاع بسبب
 ما يترتب على البلوغ من زوال صفة من كان يباشر الخصومة من القاصر . بلوغ
 الطاعنين سن الرشد أثناء سير الدعوى . تركهما والدتهما والوصية عليهما تحضر عنهما بعد
 البلوغ حتى صدر الحكم في الاستئناف . صفة النائب عنهما لم تزل وإنما تغيرت من نيابة
 قانونية إلى نيابة إتفاقية . لا ينقطع سير الخصومة . عدم تمسك الطاعنين أمام محكمة
 الموضوع بعدم صحة تمثيل والدتهما لهما بعد بلوغهما سن الرشد . لا سبيل للإثارة
 الجدل في ذلك لدى محكمة النقض لتعلقه بأمر موضوعي .

(ب) محكمة الموضوع . " سلطتها في تقدير الدليل " . إثبات .

تقدير الدليل بما تستقل به محكمة الموضوع . لما أن تأخذ بما قطعن إليه من الأدلة
 دون حاجة إلى الرد على الأدلة التي لم تأخذ بها ما دام حكمها يقوم على أسباب
 سائفة .

(٢) قاضي الأمور المستعجلة . " حجية الحكم المستعجل لدى محكمة
 الموضوع " . حكم . " حجية الأحكام " .

الأحكام الصادرة من قاضي الأمور المستعجلة أحكام وقفية لا تحوز قوة الشيء
 المقضي فيها قضت به في أصل النزاع . عدم التزام محكمة الموضوع بالأخذ بأسباب
 الحكم المستعجل في قضائه بالإجراء الوقي .

١ - تنص المادة ٢٩٤ من قانون المرافعات على أن ينقطع سير الخصومة بحكم القانون بوفاة أحد الخصوم أو بفقده أهلية الخصومة أو بزوال صفة من كان يباشر الخصومة عنه من النائبين. ومفاد ذلك أن مجرد وفاة الخصم أو فقده أهلية الخصومة يترتب عليه لذاته انقطاع سير الخصومة . أما بلوغ الخصم سن الرشد فإنه لا يؤدي بذاته إلى انقطاع سير الخصومة إنما يحصل هذا الانقطاع بسبب ما يترتب على البلوغ من زوال صفة من كان يباشر الخصومة عن القاصر . فإذا كان الطاعنان قد بلغا سن الرشد أثناء سير الدعوى ولم ينباها هما أو والدتهما التي كانت وصية عليهما المحكمة إلى التغيير الذي طرأ على حالتهما وتركها والدتهما تحضر عنهما بعد البلوغ إلى أن صدر الحكم في الاستئناف فإن حضور والدتهما في هذه الحالة يكون بقبولهما ورضائهما فتظل صفتها قائمة في تمثيلهما في الخصومة بعد بلوغهما سن الرشد وبالتالي لا ينقطع سير الخصومة لأنه إنما ينقطع بزوال صفة النائب في تمثيل الأصيل وهي لم تزل هنا بل تغيرت فقط فبعد أن كانت نيابة قانونية أصبحت نيابة إتفاقية . وإذا كان الطاعنان لم يتمسكا أمام محكمة الموضوع بعدم صحة تمثيل والدتهما لهما بعد بلوغهما سن الرشد فلا سبيل إلى إثارة هذا الجدل لدى محكمة النقض لتعلقه بأمر موضوعي^(١) .

٢ - تقدير الدليل هو مما تستقل به محكمة الموضوع ولها وهي تباشر سلطتها في هذا التقدير أن تأخذ بما تظمن إليه من الأدلة وتطرح ما عداه دون حاجة بها إلى الرد على الأدلة التي لم تأخذ بها ما دام أن حكمها يقوم على إعتبرات تسوغ النتيجة التي انتهى إليها^(٢) .

٣ - الأحكام الصادرة من قاضي الأمور المستعجلة أحكام وقتية لا تحوز قوة الشيء المقضي فيما قضت به في أصل النزاع فلا تلتزم محكمة الموضوع بالأخذ بالأسباب التي استند إليها القاضي المستعجل في الحكم بالإجراء الوقفي .

(١) راجع قض ١٩٦٥/١٢/٣٠ مجموعة المكتب الفني ص ١٦ ص ١٣٩٣ وقض ١٩٦٦/١١/١٥ ص ١٧ ص ١٦٨٠

(٢) راجع قض ١٩٦٥/١٢/١٨ ص ١٦ ص ٨ و ١٩٦٦/٢/٢٤ ص ١٧ ص ٧

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن استوفى اوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تحصل فى أن المطعون ضده الأول بصفته أقام الدعوى رقم ٥١٤ سنة ١٩٥٧ مدنى كلى المنيا على الطاعن الأول وأخيه المرحوم نصيف بنيامين مورث باقى الطاعنين وقال فى بيان دعواه أنه بمقتضى عقد بيع ابتدائى مؤرخ ١٧ يونيه سنة ١٩٥٧ اشترى بصفته رئيسا للكنيسة الإنجيلية من المرحومة لبيبة ناروز عبيد المورثة الأصلية للطاعنين العقار المبين بهذا العقد وبصحيفة الدعوى مقابل ثمن قدره ٣٥٢٠ جنيه أقرت البائعة بقبضه فى العقد وقد توفيت فى ٢٢ يونيه سنة ١٩٥٧ وامتنع ورثتها عن التوقيع على العقد النهائى ، وانهى المطعون ضده الأول إلى طلب الحكم له بصفته المذكورة بصحة ونفاذ عقد البيع سالف الذكر . دفع الطاعنون بأن مورثهم كانت فاقدة الوعى والإدراك وقت صدور العقد لأنها كانت فى شبه غيبوبة نتيجة إصابتها بعدة أمراض خطيرة اشتدت عليها مما يجعل هذا التصرف باطلا بطلانا مطلقا ، ومن جهة أخرى فإن المطعون ضده الأول بصفته رئيسا دينيا استغل مركزه الدينى واستصدر العقد تحت تأثير التسلط الدينى على المورثة مما يعتبر معه العمد باطلا طبقا للسادة ١٢٩ من القانون المدنى ، وبتاريخ ١٥ نوفمبر سنة ١٩٥٩ حكمت محكمة الدرجة الأولى بإحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت الطاعنون أن مورثهم كانت عند توقيعها على عقد البيع تحت تأثير خوف ورهبة دينيين أحدثهما فى نفسها المطعون ضده الأول — بصفته — مستغلا هذا الخوف فى ظروفها الاجتماعية والصحية ومن ناحية سنها للتأثير عليها مما أفسد إرادتها وجعل رضائها معيبا ، ولينفى المطعون ضده الأول ذلك ، ولدى نظر الدعوى بجلسة ٢٧ يناير سنة ١٩٦٠ طلب الحاضر عن الطاعنين العدول عن تنفيذ هذا الحكم مقررًا أنه يؤسّس طعنه على العقد — على أن المورثة كانت منعدمة الوعى والإدراك وقت إصداره

بسبب اشتداد وطأة المرض عليها ، فقضت المحكمة في تلك الجلسة بالعدول عن تنفيذ حكم التحقيق ثم حكمت في ٥ أبريل سنة ١٩٦٠ في موضوع الدعوى للمطعون ضده الأول بطلباته ، فاستأنف الطاعنون هذا الحكم بالاستئناف رقم ٣١٨ سنة ٧٧ ق القاهرة وبنوا استئنافهم على أن العقد المطلوب الحكم بصحته باطل بطلانا مطلقا لصدوره من المورثة وهي فاقدة الوعي والإدراك ، كما أنها وقعت على هذا العقد تحت تأثير خوف ورهبة دينيين أحدثهما في نفسها المطعون ضده الأول ، يعتبر معه العقد باطلا طبقا للمادة ١٢٩ مدني ، وأضافوا في مذكرتهم المقدمة إلى محكمة الاستئناف بجلسته ١٧ مارس سنة ١٩٦٣ سببا آخر لبطلان العقد هو صدوره من مورثهم أثناء مرض الموت ، وبتاريخ ١٧ مارس سنة ١٩٦٣ حكمت المحكمة قبل الفصل في الموضوع بتدب كبير الأطباء الشرعيين بمصلحة الطب الشرعي للإطلاع على الشهادات الطبية والتقارير الشرعية المقدمة من الطرفين وإبداء رأيه فيها إذا كانت مورثة الطاعنين في حالة وعي صحيح وقت التوقيع على عقد البيع الصادر منها في ١٧ يونيو سنة ١٩٥٧ أم أنها لم تكن أهلا للتصرف بسبب حالتها المرضية ، وبعد أن قدم الطبيب المتدب تقريره ، قضت المحكمة في ٦ يناير سنة ١٩٦٣ برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض بتقرير في ٢٨ فبراير سنة ١٩٦٣ وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي بنقض الحكم المطعون فيه وعرض الطعن على هذه الدائرة بجلسته ٢٦ يناير سنة ١٩٦٧ وفيها أصرت النيابة على رأيها السابق .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين ينعي الطاعنون في الوجه الأول من السبب الأول على الحكم المطعون فيه البطلان ، ذلك أن المطعون ضده أقام الدعوى على الطاعنين سمير ووجيه بنيامين في شخص الوصية عنهما باعتبارهما قاصرين ، وإذا كانا قد بلغا سن الرشد أثناء سير الدعوى ولم توجه إليهما إجراءات التقاضي بعد أن زالت الوصاية عنهما فإن الحكم المطعون فيه يكون باطلا بالنسبة لهما لعدم تمثيلهما في الدعوى التي صدر فيها تمثيلا صحيحا .

وحيث إن هذا النعي مردود بأنه وإن كان الثابت من الأوراق أن الطاعن سمير نصيف بنيامين ولد في ٣ نوفمبر سنة ١٩٣٨ وأن الطاعن الآخر ووجيه نصيف بنيامين ولد في ٢٠ أبريل سنة ١٩٤١ مما مؤداه أن أولهما بلغ سن الرشد أثناء

نظر الدعوى أمام محكمة الدرجة الأولى وقبل صدور الحكم الابتدائي في ٥ أبريل سنة ١٩٦٠ وأن الآخر بلغ سن الرشد أثناء نظر الدعوى أمام المحكمة الاستئنافية وقبل صدور الحكم المطعون فيه في ٦ يناير سنة ١٩٦٣ إلا أنه لا يترتب على استمرار حضور والديهما في الدعوى باعتبارها وصية عنهما بعد بلوغهما سن الرشد بطلان الحكم المطعون فيه ذلك أن المادة ٢٩٤ من قانون المرافعات تنص على أن ينقطع سير الخصومة بحكم القانون بوفاة أحد الخصوم أو بفقد أهلية الخصومة أو بزوال صفة من كان يباشر الخصومة عنه من النائين ومفاد ذلك أن مجرد وفاة الخصم أو فقد أهلية الخصومة يترتب عليه لذاته انقطاع سير الخصومة ، أما بلوغ الخصم سن الرشد فإنه لا يؤدي بذاته إلى انقطاع سير الخصومة إنما يحصل هذا الانقطاع بسبب ما يترتب على البلوغ من زوال صفة من كان يباشر الخصومة عن القاصر . ولما كان الطاعنان سميرو وجيه ولدا نصيف بنيا من قد بلغا سن الرشد أثناء سير الدعوى ولم ينهيا - هما أو والديهما التي كانت وصية عليهما - المحكمة إلى التغيير الذي طرأ على حالتهما وترك والديهما تحضر عنهما بعد البلوغ إلى أن صدر الحكم في الاستئناف فإن حضور والديهما يكون في هذه الحالة بقبولهما ورضائهما فتظل صفتها قائمة في تمثيلهما في الخصومة بعد بلوغهما سن الرشد ، وبالتالي ينتج هذا التمثيل كل آثاره القانونية ويكون الحكم الصادر في الدعوى كما لو كان القاصران قد حضرا بنفسيهما الخصومة بعد بلوغهما ولا ينقطع سير الخصومة في هذه الحالة لأنه إنما ينقطع بزوال صفة النائب في تمثيل الأصيل ، وهي لم تزل هنا بل تغيرت فقط فبعد أن كانت نيابة والديهما عنهما قانونية أصبحت اتفاقية على أنه مما يقطع باستمرار هذه النيابة أن الوالدة رفعت الاستئناف باسمها بوصفها وصية على ابنها سميرو أي نائبة عنه بعد بلوغه سن الرشد . لما كان ذلك وكان هذان الطاعنان لم يتمسكا أمام محكمة الموضوع بعدم صحة تمثيل والديهما لهما بعد بلوغهما سن الرشد فلا سبيل إلى إثارة هذا الجدل لدى محكمة النقض لتعلقه بأمر موضوعي .

وحيث إن الطاعنين ينعون في الوجه الثاني من السبب الأول على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون فيما يتعلق بقواعد الإثبات والقصور في التسبب ذلك أنهم دفعوا ببطلان العقد المطلوب الحكم بصحته ونفاذه تأسيسا على أن الظروف التي

تم فيها توقيع مورتهم عليه والشهادات الطبية التي قدموها إلى محكمة الموضوع تقطع وبغير حاجة إلى تحقيق بأن هذه المورثة حين وقعت على هذا العقد كانت مصابة بأمراض خطيرة وفي حالة غير طبيعية وأن القس المطعون ضده الأول ورجال الكنيسة تمكنوا في هذا الوقت العصيب من الحصول على توقيعها على عدة محررات من بينها العقد محل النزاع وذلك باستغلال الزعة الدينية التي كانت متأثرة بها وتسلط رجال الدين عليها في وقت كادت تكون فيه فاقدة الوعي ، لكن محكمة الإستئناف جارت محكمة أول درجة فيما ذهبت إليه من أن الطاعنين قد تنازلوا عن هذا الدفاع بسبب طلبهم العدول عن تنفيذ الحكم التمهيدى الذى كانت المحكمة الابتدائية قد أصدرته لتحقيق ذلك الدفاع بشهادة الشهود مع أن طلب الطاعنين العدول عن الحكم المذكور إنما كان على أساس أن التسلط والاستغلال أمران نفسيان يتعذر إثباتهما بشهادة الشهود وأن المظاهر التي تم عنهما والحالة الصحية للتصرف وظروفها هي التي يجب أن تكون مدار بحث المحكمة وتقديرها ، وأبان الطاعنون الظروف التي تقطع بتوافر عنصرى التسلط والإستغلال في الدعوى ، ومن ثم يكون قول الحكم المطعون فيه بأنهم تنازلوا عن دفاعهم القائم على وقوع التصرف نتيجة هذين الأمرين قولاً مخالفاً للواقع إذ أنهم إنما تنازلوا عن إثباته بالبينه لاعتنائه بالتمسك به ، كما أن ما قرره الحكم المطعون فيه من وجوب حمل التصرفات على الصحة ما لم يثبت بالدليل القطعى أنها مشوبة بعيب من عيوب الإرادة لا ينطبق على واقعة الدعوى لأن المطعون ضده الأول وقد رفع الدعوى فهو المكلف بإثباتها بعد أن دلل الطاعنون على عدم معقولية التصرف ومخالفته للشرع وبعد أن قرر كبير الأطباء الشرعيين أن حالة المورثة وقت صدوره منها كانت جد خطيرة تنذر بوقوع الوفاة من لحظة لأخرى بحيث ما كانت تستطيع إدراك ما طلب منها التوقيع عليه من التزامات قصد بها تجريدها من كل ما تملكه ، وقد استند الطاعنون إلى الحكم رقم ٤٢ سنة ١٩٥٨ مستعجل المنيا الذى أشار في أسبابه إلى التصرفات الشاذة المريبة التي اتبعت مع البائعة وقد أهدرت محكمة الإستئناف هذا الحكم على أساس أنه لا يعتبر حجة على الخصوم مع أن الطاعنين لم يدعوا أن له هذه الحجية ، وإنما استندوا إليه على أساس أن ما أشار إليه في أسبابه يوضح الحالة النفسية للمورثة وقت صدور التصرف منها وانعدام إرادتها في هذا الوقت ، كما أهدر الحكم المطعون فيه

ما ورد في تقرير الطبيب الشرعي بمقالة أنه لم يستطع ترجيح أحد الإحتمالين على الآخر من الوجهة الفنية العلمية — مع أنه قطع بأن حالة المورثة كانت جد خطيرة وتندر بوقوع الوفاة من لحظة لأخرى وهذه الحالة ما كانت لتخفى على المطعون ضده الأول، وإذا ترتب على تقرير الحكم المطعون فيه خطأ — بتنازل الطاعنين عن دفاعهم آنف الذكر — أن حجبت المحكمة نفسها عن بحثه وبحث الأدلة والقرائن التي ساقوها لتأييده والظروف التي لا بدت توقيع المورثة على العقد، فإنه يكون مخطئا في القانون ومشوبا بفساد الإستدلال .

وحيث إن هذا النعى غير سديد ذلك أن الحكم المطعون فيه قرر في هذا الخصوص ما يأتي ” وحيث إنه من المسلم به فقها وقضاء أن التصرفات تحمل على الصحة ما لم يثبت بالدليل القاطع أنها كانت مشوبة بعيب يعدم الإرادة أو عارض يفقد المتعاقد أهليته ... وحيث إنه فيما يختص بالدفع الثاني وهو استغلال المستأنف عليه الأول (المطعون ضده الأول) بصفته فرصة ذهابه إلى البائنة (مورثة الطاعنين) لتلقى اعترافها بمناسبة توقع الوفاة بين لحظة وأخرى — فإن محكمة أول درجة أحالت الدعوى إلى التحقيق لكي يثبت المستأنفون (الطاعنون) بكافة طرق الإثبات القانونية بما فيها الشهود وقرائن الأحوال مدعاهم ورغم تأجيل الدعوى بمجلسات التحقيق أكثر من مرة فإن المستأنفين عجزوا عن إثبات ذلك الإدعاء وتنازلوا عنه وطلبوا من المحكمة العدول عن حكمها التمهيدى بالتطبيق لنص المادة ١٦٥ مرافعات وقصروا طعنهم على فقدان الإرادة وقد استجابت محكمة أول درجة لطلبهم وقضت بالعدول عن الحكم التمهيدى سالف الذكر وفصلت في الدعوى على أساس ما ادعوه من فقد الإرادة — ثم عادوا بعد رفع الاستئناف يشيرون ما سبق أن عجزوا عن إثباته أمام محكمة أول درجة وتنازلوا عنه واستندوا في إثباته إلى القرائن وأقوال الشهود المستمدة من الشكويين الإداريتين رقمي ١٨٧٢ سنة ١٩٥٧ إداري بندر المنيا ، ٧٦١ سنة ١٩٥٨ بندر المنيا. وكذلك القضايا المنضمة — وحيث إنه باطلاع المحكمة على هاتين الشكويين لم تجد فيهما ما يؤيد إدعاء المستأنفين باستغلال المستأنف عليه الأول للبائنة ، وحيث إن ما أشار إليه المستأنفون في عريضة الاستئناف من أن الحكم رقم ٤٢ سنة ١٩٥٨ مستعجل المنيا القاضي

بتعيين حارس على المنزل موضوع عقد البيع أشار إلى التصرفات الشاذة المعيبة التي اتبعت مع البائعة مما يدل على صحة دفاعهم مردود بأن الأحكام المستعجلة لا تجوز قوة الشيء المحكوم فيه لأنها أحكام مؤقتة ومن ثم فلا يحتاج الخصوم بما ورد بها من مطاعن على التصرف أو تقرير بشأنه إذ هو فصل في إجراء مؤقت ... — وهذا الذي قرره الحكم لا مخالفة فيه للقانون ولا ينطوي على فساد في الاستدلال ، ذلك أن تقدير الدليل هو مما تستقل به محكمة الموضوع ولها وهي تباشر سلطتها في هذا التقدير أن تأخذ بما تظن إليه من الأدلة ، وتطرح ما عداه دون حاجة بها إلى الرد على الأدلة التي لم تأخذ بها ما دام أن حكمها يقوم على اعتبارات تسوغ النتيجة التي انتهت إليها ، ولما كان يبين من الحكم المطعون فيه إنه لم يستغن عن بحث دفاع الطاعنين المبني على استغلال المطعون ضده الأول حالة مورثتهم العدمية واستصداره العقد منها تحت التسلط الديني لتنازلهم عن التمسك به أمام المحكمة الابتدائية بل إن محكمة الاستئناف عرضت هذا الدفاع وأثبتت أن الطاعنين عجزوا عن إثباته ولم تر في التحقيقات التي تمت في الشكويين الإداريتين رقمي ١٨٧٢ سنة ١٩٦٧ إداري بندر المنيا ، ٧٦١ سنة ١٩٥٨ اللتين استند إليهما الطاعنون ما يفيد في إثباته كما لم تأخذ بما ورد بأسباب الحكم رقم ٤٢ سنة ١٩٥٨ مستعجل الذي قضى بوضع العقار المبيع في الحراسة القضائية من وصف تصرفات المطعون ضده الأول مع الورثة بالريبة والشذوذ ورأت أن هذا الحكم لا يقيد بها وهو نظر صحيح ، ذلك أن الأحكام الصادرة من قاضي الأمور المستعجلة هي أحكام وقفية لا تجوز قوة الشيء المقضي فيها قضت به في أصل النزاع ، فلا تلتزم محكمة الموضوع بالأخذ بالأسباب التي استند إليها القاضي المستعجل في الحكم بالإجراء الوقفي ، كذلك لا يعيب الحكم المطعون فيه أنه لم يأخذ بالشهادات الطبية التي قدمها الطاعنون طالما أن الأسباب التي أقام عليها قضاءه بنفي الاستغلال والتسلط المدعى بهما تكفي لحمله وطالما أن محكمة الموضوع في أطرافها لهذه الشهادات لم تجاوز سلطتها في تقدير الأدلة المقدمة لها — لما كان ذلك وكان صحيحا في القانون ما قرره الحكم المطعون فيه من أن تصرفات المورث تحمل على الصحة وأن من يدعى أنها مشوبة بعيب من عيوب الإرادة عليه عبء إثبات ما يدعيه فإن النعي بهذا السبب يكون في جميع ما تضمنه على غير أساس .

وحيث إن الطاعنين ينعون في السبب الثاني على الحكم المطعون فيه القصور في التسيب لإغفاله الرد على دفاع جوهرى تقدموا به إلى محكمة الموضوع — وفي بيان ذلك يقولون أن الحكم قرر أن الشهادة الطبية الصادرة من الدكتور لويس لوقا لا تفيد أن مورثهم كانت منعدمة الإرادة وقت التوقيع على عقد البيع في حين أن هذه الشهادة إنما قدمت من الطاعنين للتدليل على وجه الدفاع الخاص بنحطورة الحالة المرضية للمورثة قبل توقيعها على العقد المؤرخ ١٧ يونيو سنة ١٩٥٧ وتأيد ذلك بما جاء في تقرير كبير الأطباء الشرعيين الذى ندبته المحكمة من أن المورثة كانت وقت توقيعها على ذلك للعقد في حالة خطيرة تنذر بالوفاة ، مما مفاده أنه حتى لو سلم جدلا وكانت البائعة في حالة وعى صحيح ، فإن هذا التصرف يكون قد صدر منها وهى في مرض الموت وبغير مقابل ، مما يترتب عليه بطلان التصرف فيما زاد عن ثلث التركة ، وقد تمسك الطاعنون صراحة بهذا الدفاع في مذكرتهم المقدمة بجلسة ١٧ مارس سنة ١٩٦٣ أمام محكمة الاستئناف كما استندوا إلى الحكم الصادر في الدعوى رقم ٧٠٨ سنة ١٩٥٨ مدنى جزئى المنيا لا باعتباره حجة على الخصوم بل على أساس أن ما ورد بأسبابه يحمل الدليل على حصول التصرف في مرض الموت ، وإذ لم يتناول الحكم المطعون فيه هذا الدفاع بالرد فإنه يكون معيبا بالقصور .

وحيث إن هذا النعى صحيح ذلك أنه يبين من المذكرة المقدمة من الطاعنين لمحكمة الاستئناف بجلسة ١٧ مارس سنة ١٩٦٣ أنهم تمسكوا فيها بأن التصرف صدر من مورثهم في مرض الموت ، واستندوا في تأييد هذا الدفاع إلى ما جاء بتقرير كبير الأطباء الشرعيين الذى ندبته المحكمة بحكمها الصادر في ١٧ مارس سنة ١٩٦٣ من أن المورثة كانت وقت توقيعها على عقد البيع الصادر منها في ١٧ يونيو سنة ١٩٥٧ في حالة جد خطيرة تنذر بتوقع الوفاة بين لحظة وأخرى كما استندوا إلى الحكم الصادر في الدعوى رقم ٧٠٨ سنة ١٩٥٨ مدنى جزئى المنيا

وإذ كان الحكم المطعون فيه لم يعن يبحث هذا الدفاع وكان ما قرره من أن الحكم الصادر في الدعوى رقم ٧٠٨ سنة ١٩٥٨ مدنى جزئى المنيا لا يحوز قوة الشئ المقضى فيه في الدعوى الحالية لا يصلح للرد على هذا الدفاع إذ أنه علاوة على أن الطاعنين لم يستندوا إلى الحكم المشار إليه باعتباره حجة على المطعون ضده الأول وإنما على اعتبار أن ما ورد في أسبابه يدل على حصول التصرف من مورتهم في مرض الموت ، فإن الحكم المطعون فيه لم يعرض للأدلة الأخرى التى قدمها الطاعنون لإثبات دفاعهم في هذا الخصوص ، ولما كان هذا الدفاع هو دفاع جوهرى من شأنه لو صح أن تتغير به نتيجة الحكم في الدعوى ، فإن الحكم المطعون فيه إذ لم يواجهه بما يقتضيه يكون معيبا بالقصور بما يستوجب نقضه في هذا الخصوص .

جلسة ٢٣ من فبراير سنة ١٩٦٧

برئاسة السيد المستشار محمود توفيق امحامل نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
 محمد عبد اللطيف ، وعباس حلي عبد الجواد ، وسليم راجد أبو زيد ، ومحمد مدق البشبيشي .

(٧٤)

الطعن رقم ١٧٧ لسنة ٣٣ القضائية :

نقض . " أسباب الطعن " . " أسباب قانونية يخالفها واقع " . الالتزام .
 " تنفيذ الالتزام " . " حق الحبس " .

حبس ريع الأرض حتى تستوفى المصروفات التي أنفقت في إصلاحها . - عدم التمسك به
 أمام محكمة الموضوع . - عدم جواز إبدائه لأول مرة أمام محكمة النقض . - اعتباره سببا جديدا
 يخالطه واقع .

متى كان الطاعن لم يتمسك أمام محكمة الموضوع بحقه في حبس ريع الأرض
 محل النزاع حتى يستوفى المصروفات التي أنفقتها في إصلاحها فإن دفاعه القائم
 على حقه في حبس الريع يكون سببا جديدا لا يجوز إبدائه لأول مرة أمام محكمة
 النقض لما يخالطه من واقع يجب عرضه على محكمة الموضوع .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرو
 والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق
 الطعن — تتحصل في أن المطعون ضده الأول أقام الدعوى رقم ٤٠٣ سنة ١٩٥٢
 مدنى كلى المنصورة على الطاعن وباقي المطعون ضدهم وانتهى فيها إلى طلبه

الحكم (أولا) بإلزام الطاعن من ماله الخاص وبإلزامه هو وباقي المطعون ضدهم متضامين ومن تركة مورثهم المرحوم محمد السيد مجاهد بأن يدفعوا له مبلغ ٤٠٧ ج ٣٣٠ م قيمة ريع الأقطيان المملوكة له عن المدة من سنة ١٩٤٣ إلى سنة ١٩٥٠ (ثانيا) وأصلها بإلزام المدعى عليهم (الطاعن وباقي المطعون ضدهم) بأن يدفعوا له مبلغ ١٧ ج ٦٦٠ م قيمة الريع المستحق له عن سنتي ١٩٥١، ١٩٥٢ واحتياطيا بإلزام الطاعن وحده بأن يدفع هذا المبلغ الأخير . وقال المطعون ضده الأول شرحا لدعواه أنه يملك أقطيانا زراعية مساحتها ٢ ف ٥ ط و ١٨ س وأن الطاعن ومورثه وضعا يدهما على هذه الأقطيان من أول سنة ١٩٤٣ إلى أن توفي المورث المذكور في آخر سنة ١٩٥٠ وبعد هذا التاريخ انفرد الطاعن بوضع يده عليها وأنه لذلك فإن الطاعن مسئول عن ريعها في ماله الخاص ومسئول عنه أيضا مع باقي الورثة من تركة مورثهم المرحوم محمد السيد مجاهد وذلك عن المدة من سنة ١٩٤٣ إلى آخر سنة ١٩٥٠ تاريخ وفاة المورث كما أن الطاعن وحده مسئول عن ريع تلك الأقطيان في المدة من أول سنة ١٩٥١ إلى آخر سنة ١٩٥٢ ولهذا فقد رفع هذه الدعوى بطلباته السابقة - وفي ٢١ فبراير سنة ١٩٥٣ قضت المحكمة بنسب خير زراعي للإنتقال إلى تلك الأقطيان وتحقيق وضع اليد عليها في المدة من سنة ١٩٤٣ حتى تاريخ مباشرة المأمورية وتقدير ريعها عن تلك المدة ومن المسئول عنه من المدعى عليهم وبعد أن قدم الخبير تقريره الذي انتهى فيه إلى أن الأقطيان في وضع يد الطاعن ومورثه من قبله وأن الصالح منها للزراعة فدانان تقريبا وأن ريع هذا القدر في المدة من سنة ١٩٤٣ إلى آخر سنة ١٩٥٢ يقدر بمبلغ ٥٣٠ ج . نازع الطاعن في ملكية المطعون ضده الأول لهذه الأقطيان تأسيسا على أنها مملوكة لمورثه وآلت إليه هو وباقي الورثة بعد وفاته . وأن هذا المورث هو الذي قام بإصلاحها بعد أن كانت بورا غير صالحة للزراعة وفي ٢٠ فبراير سنة ١٩٥٤ قضت المحكمة بوقف السير في الدعوى حتى ينحسم النزاع على ملكية هذه الأقطيان نهائيا . وبعد أن قضى في الدعوى رقم ١٠٥٥ سنة ١٩٥٤ مدني كلي المنصورة بتثبيت ملكية المطعون ضده الأول إلى ال ٢ ف ٥ ط و ١٨ س المطالب بريعها وتأيد هذا الحكم في الاستئناف رقم ٨٠ سنة ١٠ ق . عجل المطعون ضده الأول دعوى الريع واعترض الطاعن على تقرير الخبير الذي قدر الريع ناعيا عليه

عدم تحديده المستول عن هذا الربيع في المدة المطالب به عنها وبجلسة ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٦٠ قضت المحكمة بإحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت المدعى (المطعون ضده الأول) بكافة الطرق بما فيها شهادة الشهود أن المدعى عليه الأول (الطاعن) اشترك مع والده المرحوم محمد السيد مجاهد في وضع اليد على أطيان النزاع خلال المدة من سنة ١٩٤٣ إلى سنة ١٩٤٨ وأن المدعى عليه الأول إنفرد بوضع يده على هذه الأطيان خلال المدة من سنة ١٩٤٩ إلى سنة ١٩٥٢ وصرحت للمدعى عليهم بالنفي وبعد أن سمعت المحكمة شهود الطرفين قضت بجلسة ٢٩ أبريل سنة ١٩٦١ (أولا) بإلزام المدعى عليه الأول (الطاعن) بأن يدفع للمدعى (المطعون ضده الأول) مبلغ ١١٥ ج و ٦٦٦ م قيمة ريع الأطيان من سنتي ١٩٥١ و ١٩٥٢ (ثانيا) بإلزام المدعى عليه الأول من ماله الخاص وإلزامه مع باقي المدعى عليهم من تركة مورثهم المرحوم محمد السيد مجاهد متضامنين بأن يدفعوا للمدعى مبلغ ٤٠٧ ج و ٣٣٠ م قيمة الربيع المستحق عن المدة من سنة ١٩٤٣ حتى سنة ١٩٥٠ فاستأنف الطاعن هذا الحكم والحكم الصادر بجلسة ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٦٠ طالبا إلغاهما ورفض الدعوى وقيد استئنافه برقم ٢٤٣ سنة ١٣ ق وفي ٢٠ فبراير سنة ١٩٦٣ قضت محكمة استئناف المنصورة برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن وباجلسة المحددة لنظره تمسكت النيابة برأيها السابق .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب حاصل أولها أن الحكم المطعون فيه خالف القانون وفي بيان ذلك يقول الطاعن أنه تمسك في دفاعه أمام محكمة الموضوع بأن الأطيان المطالب بريعهما أرض بور غير صالحة للزراعة ولا تغل ريعا وأنه لذلك فقد أخطأ الخبير الذي ندبته المحكمة الابتدائية حين قدر ريعا لتلك الأطيان وقدم تأييدا لهذا الدفاع عقدا مسجلا وطلب من المحكمة تطبيقه على الطبيعة تحقيقا لدفاعه وقد رفضت المحكمة إجابته إلى هذا الطلب تأسيسا على أن العقد المسجل ينتقل على أسامه التكليف وأنه ما دام التكليف لم ينتقل فإن العقد المسجل المقدم منه يكون للتعمية وهو من الحكم افتراض يجوز ألا يتفق مع الواقع وكان على محكمة الموضوع أن توجيهه إلى طلبه مادام أنه قد اتخذ وسيلة لتحقيق دفاعه وإذا رفضت إجابته إلى هذا الطلب فإن حكمها يكون مخالفا للقانون .

وحيث إن هذا النعى غير مديد ذلك أنه يبين من تقارير الحكم المطعون فيه أن الطاعن تمسك في دفاعه بأن بعض الأطيان المطالب بريعا بور غير صالحة للزراعة وقدم للتدليل على ذلك كشفا رسميا بتكليف على السيد مجاهد بنساحية الجمالية (مستند رقم ١١ ملف الاستئناف المضموم) وقد جاء بالحكم المطعون فيه في هذا الشأن ما نصه " وحيث أنه واضح من مطالعة سند ملكية المستأنف ضده الأول (المطعون ضده الأول) أن الأطيان التي يملكها حسبها هو واضح من العقدين المسجلين ١ و ٢ حافظة ١٠ دوسيه تقع بحوض العمدية / ٢١ بزمام الجمالية وبعضها في القطعة ٧ وأن مصدر ملكية البائع له - المستند ١ وهو عقد سنة ١٩٢٢ - هو الشراء من الحكومة أما عقد سنة ١٩٢٩ فالبائع له محمد العلى عبد الله . لما كان ذلك وكان تسجيل عقد البيع كما هو الشأن في الدعوى ينتقل على أساسه التكليف فإن تقديم المستأنف (الطاعن) كشف تكليف على السيد مجاهد البائع لمساحة ٣ ف و ١٠ ط مع تسجيل العقد كما سلف البيان لا يفيد أن الأطيان محل هذا الكشف والتي يقول أن بها قطع أرض بور وتلال وقيمتها الإيجارية بسيطة هي الأطيان محل النزاع . هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن البائع في المستند ٢ حافظة ١١ دوسيه مالك آخر خلاف على السيد مجاهد وتنتهى المحكمة من اختلاف القطع والتكليف إلى أن كشف التكليف المقدم من المستأنف (الطاعن) هو للتعمية فحسب مما يتعين معه الالتفات عنه " وهذا الذى قرره الحكم المطعون فيه يفيد أن الطاعن لم يقدم عقدا مسجلا كما يزعم وأن ما قدمه إنما هو كشف بتكليف على السيد مجاهد للتدليل على أن بالأرض المطالب بريعا قطعا بورا لا تصلح للزراعة وقد انتهى الحكم بأسباب مائفة إلى أن أرض النزاع المطالب بريعا تختلف عن الأرض الواردة بالكشف المذكور . لما كان ذلك وكان الطاعن لم يقدم إلى محكمة النقض ما يثبت أنه قدم لمحكمة الموضوع عقدا مسجلا كما يدعى وكان طلب تطبيق الكشف الرسمى على الطبيعة لا يجدى ، هذا علاوة على أن الثابت من تقرير الخبير المرفق بالملف والذي أخذ به الحكمان الابتدائي والمطعون فيه أن الخبير إنما قدر ريع الأرض التي ثبت له من المعاينة التي أجراها بنفسه صلاحيتها للزراعة واستبعد ما عداها مما لا يغل ريعا فإن النعى بهذا السبب يكون على غير أساس .

وحيث إن حاصل السبب الثاني أن الحكم المطعون فيه خالف القانون حين قرر واقعة عامة مؤداها أن المحكمة لا تستريح إلى إدعاءاته ذلك أن من حقه كدعى عليه أن يطلب إلى المحكمة تصديقه فيما يدعيه مادام ليس في أوراق الدعوى ما ينفيه هذا علاوة على أنه قرر أن والده هو الذي كان يضع اليد على الأطنان وورثته من بعده منذ زمن بعيد . ومضمون هذا أنه أنفق مصاريف في إصلاحها وأن القضاء للمطعون ضده بملكيته لا يخل بحقه في إقتضاء المصاريف التي أنفقها في إصلاح هذه الأرض وأن يحبس ربهما حتى يستوفى هذه المصاريف . كما أنه لا محل لإلزامه بالريع عن المدة المطالب بها كاملة إذ أن التزامه بالريع — لو صححت الدعوى — يقتصر على ما يتناسب مع مدة وضع يده .

وحيث إن هذا النعى غير سديد ذلك أنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه جاء به في هذا الصدد قوله " وحيث أنه يبين من مطالعة محضر أعمال الخبير المؤرخ ١٩٥٣/٧/١٩ أن المستأنف (الطاعن) أجاب على أسئلة الخبير . . بأن أرض النزاع جميعها ملك والده وفي وضع يده وورثته من بعده ولا تزال تحت يدهم يوم سؤاله (١٩٥٣/٧/١٩) وأن الأطنان لا تغل مطلقا ولما سأل المستأنف ضده الأول (المطعون ضده الأول) عن القدر الذي أصلحه والده وذلك الذي أصلحه الورثة أجاب بأنه سيرشد عنه على الطبيعة . وقد ثبت من أقوال شهود المستأنف ضده الأول — على التفصيل الوارد بالحكم المستأنف ونطمئن إليه هذه المحكمة وتأخذ به — وضع يد المستأنف ووالده ثم الورثة جميعا ثم هو بمفرده ، يضاف إلى ما تقدم أن تمن فقدان من أرض النزاع في سنة ١٩٢٢ وسنة ١٩٢٧ حوالي ٧٠ ج مما يفيد أن للأرض غلة تتزايد على مر السنوات خلافا لأقوال المستأنف الذي كان ينكر ملكية المستأنف ضده الأول إطلاقا مما أدى إلى وقف السير في الدعوى حتى فصل في الملكية ... الأمر الذي لا يرتاح معه المحكمة إلى إدعاءاته سواء ما جاء دفاعا عنه أثناء سير الخصومة أو ما ورد بطلبه الأخير (١٢ دوسيه الاستئناف) — كما أن المحكمة ترتاح إلى تقرير الخبير الذي بنى على أساس معاينته الشخصية وأقوال عمدة الناحية التي تأخذ بها المحكمة وتطرح ما ساقه المستأنف من مطاعن غير جدية — خصوصا وأن الخبير استبعد الأرض التي لا تغل شيئا وهي ١ ف و ١٤ ط وباقي القطعة ٥ ف و ١٥ ط وقدره

ف و ١ ط هي التي قدر لها ريعا طبقا لأقوال العمدة ومعاينته وعرف الجهة باعتبار ريع القدان ضريبة أرز وقنطار قطن في سنوات النزاع كما خصم الأموال الأميرية وبالتالي لا يقدح في تقديره للريع إهداء المستأنف أنه لم يحدد المسئول عنه الأمر الذي تناولته محكمة أول درجة بإحالة الدعوى إلى التحقيق على التفصيل السابق بيانه " وهذا الذي قرره الحكم يفيد أن محكمة الموضوع تناولت دفاع الطاعن وأطرحته في حدود سلطتها التقديرية لأسباب سائغة وأقامت قضاءها في هذا الخصوص على ما يسوغه من الإعتبارات . لما كان ذلك وكانت أوراق الملف المضموم خالية مما يفيد تمسك الطاعن بحقه في حبس الريع حتى يستوفي المصروفات التي أنفقها في إصلاح الأرض وليس فيما أبداه من دفاع أمام محكمة الموضوع ما يمكن أن يتضمن التمسك بهذا الحق ومن ثم يكون دفاعه القائم على حقه في حبس الريع هو سبب جديد لا يجوز إبدائه لأول مرة أمام محكمة النقض لما يخالطه من واقع يجب عرضه على محكمة الموضوع . لما كان ذلك فإن النعي بهذا السبب يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعن بنى على الحكم المطعون فيه بالسبب الثالث القصور في التسيب ذلك أنه تقدم بعديد من المطاعن على تقرير الخبير طبقا للثابت بمذكراته ولكن الحكيم الابتدائي والمطعون فيه لم يتعرضا لهذه المطاعن إكتفاء بالقول بأن المحكمة تأخذ بتقرير الخبير للأسباب التي وردت به .

وحيث إن هذا السبب غير مقبول لأنه مجهول إذ لم يبين فيه الطاعن مطاعنه على تقرير الخبير التي أغفل الحكم الرد عليها .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٢٣ من فبراير سنة ١٩٦٧

برئاسة السيد المستشار محمود توفيق اسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة
المستشارين : محمد عبد اللطيف ، ومباس حلى عبد الجواد ، وسليم راشد أبو زيد ، ومحمد
أبو حمزة مندور .

(٧٥)

الطعن رقم ١٩٧ لسنة ٣٣ القضائية :

نقض . "أحوال الطعن" . إختصاص . "الاختصاص الولائي" .

عدم جواز الطعن بالنقض في الأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية بهيئة استئنافية إلا لمخالفة
قواعد الإختصاص الولائي . مخالفة قواعد الإختصاص بنسب قيمة الدعوى . عدم جواز الطعن
بالنقض لهذا السبب .

المادة الثانية من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات
الطعن أمام محكمة النقض المعدل بالقانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٢ لا تجيز الطعن
بالنقض في الأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية بهيئة استئنافية لمخالفة قواعد
الاختصاص إلا إذا خالف الحكم قاعدة من قواعد الاختصاص المتعلقة بوظيفة
المحاكم ، ومن ثم فإذا كان ما يعيبه الطاعن على الحكم المطعون فيه هو مخالفة
قواعد الإختصاص بنسب قيمة الدعوى على أساس أن قيمة الدعوى تجاوز
النصاب الإبتدائي للقاضي الجزئي فإن طعنه على الحكم بهذا السبب يكون
غير جائز .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر
والرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل
في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٧٠ سنة ١٩٦١ مدني جزئي الزيتون على المطعون

ضدها بطلب الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع الابتدائي المؤرخ ١٥ يناير سنة ١٩٥٣ الذي بموجبه باعت الأخيرة إلى الطاعن أرضا زراعية مساحتها ١٦ ط و ٨ س مقابل ثمن قدره ٨٠ ج — كما أقام الدعوى رقم ٧١ سنة ١٩٦١ مدنى جزئى الزيتون ضد المطعون ضدها بطلب الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع المؤرخ ١٠ يناير سنة ١٩٥٥ الذى بمقتضاه باعت للطاعن أرضا زراعية مساحتها ٢٠ ف و ٢٠ ط و ٧ س مقابل ثمن قدره ٢٤ ج وقد طعنت المطعون ضدها على العقدين بالتزوير . ومحكمة الزيتون الجزئية أمرت بضم الدعويين وحكمت فى ٣١ مايو سنة ١٩٦١ (أولا) فى الدعوى رقم ٧٠ سنة ١٩٦١ برفض الإدعاء بالتزوير وبتغريم المطعون ضدها مبلغ ٢٥ ج لصالح الخزانة وبصحة ونفاذ العقد المؤرخ ١٥ يناير سنة ١٩٥٣ مقابل ثمن قدره ٨٠ ج . (ثانيا) فى الدعوى رقم ٧١ سنة ١٩٦١ برفض الإدعاء بالتزوير وبتغريم المطعون ضدها مبلغ ٢٥ ج لصالح الخزانة وبصحة ونفاذ عقد البيع المؤرخ ١٠ يناير سنة ١٩٥٥ مقابل ثمن قدره ٢٤٠ ج — استأنفت المطعون ضدها هذا الحكم أمام محكمة القاهرة الابتدائية وقيد استئنافها برقم ٩٣١ سنة ١٩٦١ مدنى مستأنف القاهرة ، وبتاريخ ١٣ مارس سنة ١٩٦٣ حكمت تلك المحكمة بهيئة استئنافية (أولا) فى الدعوى رقم ٧٠ سنة ١٩٦١ مدنى جزئى الزيتون بإلغاء الحكم المستأنف وبرد وبطلان عقد البيع المطعون فيه المؤرخ ١٥/١/١٩٥٣ ورفض الدعوى . (ثانيا) فى الدعوى رقم ٧١ سنة ١٩٦١ مدنى الزيتون بإلغاء الحكم المستأنف وبرد وبطلان عقد البيع المؤرخ ١٠ يناير سنة ١٩٥٥ ورفض الدعوى — طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض بتقرير تاريخه ٩ مايو سنة ١٩٦٣ وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأيها بعدم قبول الطعن ولدى نظره أمام هذه الدائرة أصرت النيابة على رأيها .

وحيث إن الطعن بنى على ثلاثة أسباب يتحصل السببان الأول والثالث منها فى أن الحكم المطعون فيه خالف قواعد الإختصاص ، ذلك أن قيمة كل من الدعويين اللتين فصل فيهما تزيد على نصاب القاضى الجزئى لأن الثمن الحقيقى للقدر موضوع العقد الأول يزيد عن ٣٠٠ ج كما أن قيمة القدر موضوع العقد الثانى تزيد عن ٨٠٠ ج وما ذكر فى كلا العقدين من ثمن لا يطابق الواقع وأن القصد

من ذكر الثمن في العقدين بأقل من حقيقته هو الإقلال من رسوم التسجيل وأنه إذ كان الاختصاص النوعي من النظام العام فقد كان يتعين على المحكمة الجزئية أن تقضى تلقائيا بعدم اختصاصها بنظر الدعويين وبإحالتها إلى المحكمة الابتدائية المختصة ، وإذ لم تفعل وفصلت في الدعويين ثم جاءت محكمة الاستئناف وفصلت هي الأخرى في الاستئناف المرفوع عن حكم المحكمة الجزئية على الرغم من عدم اختصاص المحكمة الأخيرة بنظر الدعويين فإن حكمها المطعون فيه يكون باطلا لمخالفته مسألة اختصاص تتعلق بالنظام العام .

وحيث إنه لما كانت المادة الثانية من القانون رقم ٥٧ سنة ١٩٥٩ - بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض والمعدل بالقانون رقم ١٠٦ سنة ١٩٦٢ الذي يحكم الطعن - لا تجيز الطعن بالنقض في الأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية بهيئة استئنافية لمخالفة قواعد الاختصاص ، إلا إذا خالف الحكم قاعدة من قواعد الاختصاص المتعلقة بوظيفة المحاكم ، وكان ما يعيبه الطاعن على الحكم المطعون فيه هو مخالفة قواعد الاختصاص بسبب قيمة الدعوى على أساس أن قيمة الدعوى تجاوز النصاب الابتدائي للقاضي الجزئي فإن طعنه على الحكم بهذا السبب يكون غير جائز. هذا ومما يجدر التنويه به في هذا المقام أن القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ الذي عمل به قبل صدور الحكم المطعون فيه اعتبر الاختصاص بحسب قيمة الدعوى غير متعلق بالنظام العام كما أن النعي على الحكم المطعون فيه في السبب الثاني بالقصور في التسييب وفساد الاستدلال هو مما لا يجوز الطعن به أيضا أمام محكمة النقض في الأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية بهيئة استئنافية ، وذلك لخروجهما عن الأحوال المنصوص عليها على سبيل الحصر في المادتين الثانية والثالثة من القانون رقم ٥٧ سنة ١٩٥٩ المشار إليه .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن غير جائز .

جلسة ٢٨ من فبراير سنة ١٩٦٧

برئاسة السيد المستشار الدكتور عبدالسلام طبع نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
أحمد حسن هيكل ، وأمين فتح الله ، والسيد عبد المنعم الصراف ، وإبراهيم علام .

(٧٦)

الطعن رقم ٢٧٧ لسنة ٣٣ القضائية :

حكم . "الطعن في الحكم" . "الأحكام الجائز الطعن فيها" . نقض .
الحكم الصادر بتدب خير . إحتواؤه على قضاء في النزاع القائم حول انطباق المادة ٩٢٨ مدني .
لا يجوز للمحكمة إعادة النظر فيه . جواز الطعن فيه على استقلال . المادة ٣٧٨ مرافعات .

إذا كان الحكم الصادر بتدب خير قد حسم النزاع القائم بين الطرفين في خصوص انطباق المادة ٩٢٨ من القانون المدني وقطع بأنها هي الواجبة التطبيق على موضوع النزاع لتوافر شروط إعمال أحكامها وأصبح صراحة تبعا لذلك عن أن حق الطاعن قاصر على تعويض الضرر الذي لحقه من تعدى المطعون ضده على جزء من ملكه بنتائجه فيه ، ولم يبق سوى الفصل في مقدار التعويض حتى يقدم الخبير تقريره في هذا الشأن ، وإذا يعد هذا من الحكم فصلا قطعيا في شق من الموضوع كان مثار نزاع بين الخصوم وأنهى الخصومة في شأنه بحيث لا يجوز للمحكمة إعادة النظر فيه ، فإن هذا الحكم ، وفقا لنص المادة ٣٧٨ من قانون المرافعات — وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض — هو مما يجوز الطعن فيه على استقلال لاشتماله على قضاء في الموضوع .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق ومماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع — على ما بين من الحكيم المطعون فيهما وسائر الأوراق —
تتصل في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٩ لسنة ١٩٦٠ مدني كلى الإسكندرية

على المطعون ضدها بطلب الحكم بإزالة مباني الحائط المقام على القطعة رقم "١" التي اختص بها بموجب حكم القسم رقم ٨٨٧ لسنة ١٩٤٧ مدني العطارين وإعادة أطوال القطعة وحدودها إلى الحالة التي كانت عليها طبقاً لحكم القسم . وقال شرحاً لدعواه أنه بموجب حكم القسم المشار إليه إختص الطاعن بالقطعة رقم "١" واختصت المطعون ضدها بالقطعة رقم "٢" من العقار الشائع بينهما الموضح بالصحيفة وبتقرير خبير القسم ، غير أن المطعون ضدها أقامت على طول حدها القبلي الشرقي سوراً تعدت به على القطعة رقم "١" المملوكة له . ومحكمة الدرجة الأولى قضت بتاريخ ١٦/٤/١٩٦٠ بنسب خبير هندسي لمعاينة العقار محل النزاع وتطبيق حكم القسم لبيان ما إذا كانت المطعون ضدها تعدت بالأسوار الذي أقامته القطعة التي اختصت بها إلى القطعة التي اختص بها الطاعن بموجب حكم القسم . وفي ٢١/١/١٩٦١ وبعد أن قدم الخبير تقريره قضت المحكمة بإلزام المطعون ضدها بإزالة المباني المقامة بأرض الطاعن بالجزء البالغ مساحته ١٠,٧٢٥ متراً مربعاً داخل القطعة رقم "١" . استأنفت المطعون ضدها هذا الحكم وقيد الاستئناف برقم ١٢٥ سنة ١٧ ق الإسكندرية ، ومحكمة الاستئناف قضت في ٣٠/٦/١٩٦٢ بإعادة المأمورية إلى الخبير الذي سبق ندينه من محكمة الدرجة الأولى لتقدير قيمة التعويض العادل عن الجزء الذي بنت عليه المطعون ضدها في ملك الطاعن على أن يراعى في تقدير التعويض قيمة هذا الجزء وما لحق صاحبه من أضرار بسبب حرمانه منه وذلك طبقاً لحكم المادة ٩٢٨ مدني ، وفي ٢٣/٤/١٩٦٣ وبعد أن قدم الخبير تقريره قضت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف وإلزام الطاعن بأن ينزل للمطعون ضدها عن ملكيته لمساحة قدرها ١٠,٧٢٥ متراً مربعاً موضحة بتقرير خبير محكمة أول درجة نظير دفع المطعون ضدها له مبلغ ٥٣ ج و ٦٢٥ م . وبتاريخ ٢٢ يونيه سنة ١٩٦٣ قرر الطاعن بالطعن بالنقض في الحكيم الصادرين من محكمة الاستئناف (أولهما) بتاريخ ٣٠ يونيه سنة ١٩٦٢ (وثانيهما) بتاريخ ٢٣/٤/١٩٦٣ ، وقدمت النيابة العامة مذكرتين أبدت فيهما الرأي بعدم قبول الطعن لسقوط الحق فيه ، وبالجلسة المحددة لنظره التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن مبنى الدفع بعدم قبول الطعن يتحصل في أن الطاعن وإن قرر بالطعن بالنقض في الحكيم الصادرين من محكمة الاستئناف أولهما في ٢٢/٦/١٩٦٢

(وثانيهما) في ١٩٦٣/٤/٢٣ إلا أنه لم يوجه أسباب طعنه إلا إلى الحكم الأول وحده ، وأنه وقد حسم هذا الحكم موضوع النزاع بين الطرفين وانتهت به الخصومة في شق منها ولم يبق للحكم الثاني إلا تقدير التعويض المستحق للطاعن ، فهو بذلك قابل للطعن المباشر بطريق النقض عملاً بالمادة ٣٧٨ مرافعات وإذ صدر هذا الحكم حضوريا في ١٩٦٢/٦/٣٠ ولم يقرر الطاعن بالطعن إلا في ١٩٦٣/٦/٢٢ بعد فوات الثلاثين يوما المقررة قانونا للطعن بالنقض فإن حقه فيه يكون قد سقط .

وحيث إن هذا الدفع في محله ذلك أن الثابت من الحكم الصادر من محكمة الاستئناف بتاريخ ١٩٦٢/٦/٣٠ أنه إذ قضى بإعادة المأمورية إلى الخبير السابق نديه من محكمة الدرجة الأولى لتقدير قيمة التعويض عن الجزء الذي بنت عليه المطعون ضدها في ملك الطاعن وما لحقه من أضرار بسبب حرمانه منه وذلك طبقا لحكم المادة ٩٢٨ مدني ، قد أسس قضاءه على قوله "أن المستأنفة (المطعون ضدها) بإقامة مثل هذه المباني تكون قد تعدت على ملك الغير وتحكمها القواعد المستحدثة في القانون المدني الجديد الذي بدأ العمل به في ١٩٤٩/١٠/١٥ . وأنه لما كان خبير الدعوى المستأنفة قد أثبت في تقريره المباني التي أقامتها المستأنفة (المطعون ضدها) وتعدت بها على أرض المستأنف عليه (الطاعن) بما مساحته ١٠,٧٢٥ مترا مربعا على النحو المبسوط في التقرير فلا ريب أن في تجاوز المستأنفة (المطعون ضدها) حدود ملكها والبناء على هذه المساحة آنفة الذكر في سنة ١٩٤٨ حسب قولها وعدم منازعة المستأنف عليه (الطاعن) في حصول هذا التعدي في تلك السنة وسكوته طيلة هذه المدة على هذا التعدي دون أن يتخذ أي إجراء رسمي ضدها حتى اختصاصها في ١٩٥٩/١٢/١٣ في دعواه الحالية ، مما يدل على رضائه الضمني بإقامة هذه المباني في ملكه — الأمر الذي تستظهر منه المحكمة حسن نية المستأنفة (المطعون ضدها) حينما أقامت هذه المباني وتجاوزت بها إلى ملك المستأنف عليه (الطاعن) . هذه الحالة في رأي المحكمة لا تخرج عن كونها مجرد تعذ من المالك الباني بجزء من بنائه على أرض الجار ولا محل إذن لتطبيق قواعد الالتصاق المنصوص عليها في المادتين ٩٢٤، ٩٢٥ مدني ، ذلك لأن الفقه والقضاء اقتصر في تطبيق هاتين المادتين على الحالة التي يقام فيها

البناء بأحكامه على أرض الغير والذي يكون متميزا بذاته مستقلا بكيانه وهذه الحالة غير متوافرة في هذا النزاع وغاية ما في الأمر أن المستأنفة (المطعون ضدها) وهي تقيم مبانيها على حدها الفاصل بينها وبين ملك المستأنف عليه (الطاعن) جارت على جزء من ملك هذا الأخير بحسن نية ، ومتى كان الأمر كذلك فإن المحكمة ترى تطبيق حكم المادة ٩٢٨ مدني على هذا النزاع ومن مقتضى ذلك يتعين إعادة المأمورية إلى ذات خبير الدعوى المستأنفة للإنتقال إلى العين محل النزاع لتقدير التعويض العادل عن الجزء الذي يأت عليه المستأنفة مبانيها من المستأنف عليه على أن يراعى في تقدير ذلك قيمة هذا الجزء وما لحق صاحبه من أضرار بسبب حرمانه منه طبقا لحكم المادة ٩٢٨ مدني . ولما كان البين من هذا الذي أورده الحكم أنه حسم النزاع القائم بين الطرفين في خصوصه إنطباق المادة ٩٢٨ من القانون المدني وقطع بأنها هي الواجبة التطبيق على موضوع النزاع لتوافر شروط أعمال أحكامها وأصبح صراحة تبعا لذلك عن أن حق الطاعن قاصر على تعويض الضرر الذي لحقه من تعدى المطعون ضدها على جزء من ملكه ببنائها فيه ، ولم يبق سوى الفصل في مقدار التعويض حتى يقدم الخبير تقريره في هذا الشأن ، وإذ يعد هذا من الحكم فصلا قطعيا في شق من الموضوع كان مثار نزاع بين الخصوم وأنهى الخصومة في شأنه بحيث لا يجوز للمحكمة إعادة النظر فيه . فإن هذا الحكم وفقا لنص المادة ٣٧٨ مرافعات — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — هو مما يجوز الطعن فيه على استقلال لإشتماله على قضاء في الموضوع . وإذ كان هذا الحكم قد صدر في ١٩٦٢/٦/٣٠ ولم يقرر الطاعن بالطعن فيه بالنقض إلا بتاريخ ١٩٦٣/٦/٢٢ مع الحكم الذي قضى بالتعويض الصادر في ١٩٦٣/٤/٢٣ فإن الطاعن يكون قد فوت ميعاد الطعن في الحكم الأول ومدته ثلاثون يوما عملا بالمادة الخامسة من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ قبل تعديلها بالقانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٢ ، ويكون الطعن فيه غير مقبول . لما كان ذلك وكانت الأسباب التي أقيم عليها الطعن مبناه أن محكمة الاستئناف قد أخطأت في القانون إذ طبقت المادة ٩٢٨ مدني رغم أنها نص مستحدث لا ينطبق على واقعة الدعوى ورغم عدم توافر شرط حسن النية

لدى المطعون ضدها وانتفاء الضرر إذا ما قضي بالإزالة — وهى أسباب موجهة
جميعها إلى قضاء الحكم الأول الصادر فى ١٩٦٢/٦/٣٠ ولا تنصرف إلى الحكم
الثانى الصادر فى ١٩٦٣/٤/٢٣ الذى اقتصر على القضاء بمقدار التعويض المستحق،
فإن الطعن فى هذا الحكم الأخير يكون غير مقبول أيضا لخلوه من أسباب
نعى عليه ..

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن برمته غير مقبول .

جلسة ٢٨ من فبراير سنة ١٩٦٧

برئاسة السيد المستشار الدكتور عبد السلام بليغ نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة
المستشارين : أحمد حسن هيكل ، وأمين فتح الله ، والسيد عبد المنعم الصراف ، وإبراهيم ملام .

(٧٧)

الطعن رقم ٣٠٠ لسنة ٣٣ القضائية :

(١) نقض . ” الخصوم في الطعن “ .

الخصومة في الطعن بالنقض . أطرافها . الخصوم في الحكم المطعون فيه .

(ب) دعوى . ” إجراءات نظر الدعوى “ . ” تدخل النيابة العامة “ .
نيابة عامة . ” تدخلها في قضايا القصر “ . بطلان . ” البطلان
في الأحكام “ .

وجوب إخبار النيابة العامة بالقضايا الخاصة بالقصر . إفعال هذا الإجراء رغم
تمسك القصر به . أثره . بطلان الحكم .

(ج) تجزئة . ” حالات عدم التجزئة “ . بطلان . ” البطلان في الأحكام “ .
” أثره “ .

الحكم بإزالة مبنى وإعادة بنائه على ثقة المدعى عليهم مع إلزامهم متضامتين
بالتعويض . عدم قابلية الموضوع لتجزئة . بطلان الحكم بالنسبة لبعض المحكوم عليهم
يستتبع بطلانه بالنسبة للآخرين .

١ - الخصومة في الطعن أمام محكمة النقض لا تكون إلا بين من كانوا
خصوما في النزاع الذي فصل فيه بالحكم المطعون فيه . فمتى كان أحد المستأنف
عليهم لم يختصم إلا ليصدر الحكم في مواجهته فأصدرت المحكمة حكما
في مواجهته دون أن تقضى بشيء ضده ، وإذ يبين من ذلك أن هذا الخصم
لم توجه إليه طلبات أمام محكمة الاستئناف ولم يقض ضده بشيء في الخصومة التي
صدر فيها الحكم المطعون فيه ، فلا على الطاعنين إن قصروا طعنهم على خصومهم

الأصليين وما كان عليهم بعد ذلك أن يذكروا اسم ذلك الخصم — المحكوم
في مواجهته — في بيانات الحكم المطعون فيه بتقرير الطعن .

٢ — أجاز المشرع بمقتضى المادة ١٠٠ من قانون المرافعات أن تتدخل
النيابة العامة أمام محاكم الاستئناف والمحاكم الابتدائية في قضايا أحدها من بينها
القضايا الخاصة بالقصر ، وأوجب في المادة ١٠٢ من هذا القانون على كاتب
المحكمة إخبار النيابة كتابة في هذه الحالات بمجرد قيد الدعوى ، وقد دل المشرع
بذلك على أنه يتعين إبلاغ النيابة بقيام الدعوى في هذه الحالات حتى تتاح
لها فرصة العلم بالنزاع وتقدير مدى الحاجة إلى تدخلها ، وإبداء رأيها فيه
وذلك تحقيقا لمصلحة استهدفها المشرع وأفصح عنها في المذكرة التفسيرية
لقانون المرافعات بقوله ” إن هذه المنازعات تمس مصالح جديرة بحماية خاصة
من جانب المشرع ، فلاستغناء عن سماع رأى النيابة في هذه الأحوال يحرم
القضاء من عون ضرورى أو مفيد “ الأمر الذى يكون معه إخبار النيابة بهذه
الدعوى أمام المحاكم الابتدائية ومحاكم الاستئناف إجراء جوهريا يترتب على
إفغاله بطلان الحكم ، ولا يغير من ذلك أن النيابة بعد إخبارها بالدعوى
أن تترخص في التدخل ، إذ في عدم إخبارها تفويت الفرصة عليها للعلم بالنزاع
ومنعها من استعمال حقها في تقدير موجب التدخل وحرمان القصر — إذا مارأت
أن تتدخل — من ضمان مقرر لمصلحتهم هو أن تبدى النيابة رأيها في النزاع ،
كما قد يتغير به وجه الرأى في الدعوى . فتح كان مورث الطاعنين قد توفى أثناء
سير الدعوى أمام محكمة أول درجة عن وريثة من بينهم قصر ، وفصلت المحكمة
في الدعوى دون أن يتم إخبار النيابة العامة حتى تتدخل فيها ، وإذا استأنف
القصر هذا الحكم وتمسكوا أمام محكمة الاستئناف بالبطلان المقرر لمصلحتهم
تعدم إتخاذ هذا الإجراء ، أصدرت المحكمة مع ذلك حكما دون أن يتم إخبار
النيابة بقيام الدعوى ، فإن الحكم يكون قد وقع باطلا بالنسبة للقصر
من الطاعنين .

٣ — متى كان المطعون عليهم قد رفعوا الدعوى على الطاعنين بطلب إزالة
حبي الفيلا الخاصة بالمطعون عليه الأول وإعادة بنائها على نفقة الطاعنين
هو بالزامهم بالتعويض متضامتين للتأخير في تسليم الفيلا ، فقضى الحكم

المطعون فيه بالإزالة وإعادة البناء وحصل التأخير في تسليم الفيلا ، ورتب عليه القضاء بالتعويض فإن موضوع الخصومة يكون مما لا يقبل التجزئة ، ويترتب على بطلان الحكم بالنسبة لبعض الطاعنين بطلانه بالنسبة لباقيهم .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل فى أن المطعون عليه الأول والجمعية التعاونية ابناء مساكن ضباط الشرطة التى يمثلها باقى المطعون عليهم أقاما الدعوى رقم ٤٢٠٨ سنة ١٩٥٦ كلى القاهرة ضد المهندس عدلى حبيب عبد السيد مورث الفريق الأول من الطاعنين وضد الطاعن الثانى انتهى فيها إلى طلب الحكم بإزالة مبنى الفيلا الخاصة بالمطعون عليه الأول وإعادة بنائها بمعرفة مقاول آخر على نفقة الطاعنين متضامتين وإلزامهم بأن يدفعوا إليهما متضامتين تعويضا قدره ٢٠٠٠ ج . وقالوا شرحا لدعواهما أنه بتاريخ ١٩٥٤/١٢/٢٣ تعاقدت الجمعية المشار إليها مع مورث الفريق الأول من الطاعنين والطاعن الثانى بوصفهما مقاولين على إنشاء مساكن لعدد من ضباط الشرطة أعضاء الجمعية بمنطقة جسر السويس والمترو الجنوبي بمصر الجديدة وذلك طبقا للشروط والمواصفات المتفق عليها فى العقد، ومن بين هذه المساكن الفيلا رقم ١ مربع ٨٢٠ بمنطقة جسر السويس الخاصة بالمطعون عليه الأول . وأثناء إنشاء تلك الفيلا تبين وقوع أخطاء جسيمة فى التنفيذ وأن الأعمال تخالف المواصفات المتفق عليها، فرفع المطعون عليه الأول والجمعية الدعوى رقم ٣٥٧٦ مستعجل سنة ١٩٥٦ القاهرة بإثبات حالة البناء وقدم الخبير المتدب فى هذه الدعوى تقريرا أثبت فيه المخالفات التى وقعت من المقاولين فى تنفيذ العقد ، وإذا كان من شأن هذه المخالفات أن تؤدى إلى سقوط البناء ، كما أن المقاولين تأخروا فى تنفيذ التزامهما وقد لحق المطعون عليه الأول والجمعية نتيجة هذا التأخير ضرر يقدر بمبلغ ٢٠٠٠ ج ، فقد أقاما هذه الدعوى للحكم لهما بطلباتهما . وبتاريخ ١٩٥٨/٣/٢٤ قضت محكمة أول درجة بنسب ثلاثة خبراء

بمكتب خبراء وزارة العدل لمعاينة الفيلا موضوع النزاع وبيان ما تم من مبانيها ومدى مطابقته للعقد وشروط المقايضة الملحقه به ووجه الخطورة إن وجدت ومقدار ما تتطلبه من نفقات إصلاح طبقا للأصول الفنية . وأثناء سير الدعوى توفي المقاتل عدلى حبيب عبد السيد عن ورثة من بينهم قصر ، وبعد أن قضت المحكمة بانقطاع سير الخصومة استأنفت الدعوى سيرها بإعلان ورثته وهم الفريق الأول من الطاعنين ثم أدخل المطعون عليه الأول بنك مصر خصما فى الدعوى لإلزامه بمقدار التعويض المطلوب وذلك فى حالة عدم تنفيذه شروط خطاب الضمان . وبعد أن قدم الخبراء تقريرهم قضت المحكمة بتاريخ ١٩٦١/٥/٢٨ بالترخيص للمطعون عليه الأول وللجمعية بإزالة ما تم من مباني وسور الفيلا الخاصة بالمطعون عليه الأول وإعادة بنائها وفق عقد المقاولة المؤرخ ١٩٥٤/١٢/٢٣ والرسومات الملحقه به خلال سنة من تاريخ الحكم بمصاريف يرجع بها على الطاعنين متضامنين من تركة مورث الفريق الأول منهم ومن مال الطاعن الثانى شخصيا وبإلزامهم بأن يدفعوا متضامنين إلى المطعون عليه الأول وإلى الجمعية مبلغ ٧٢٠ ج على سبيل التعويض وبرفض ما عدا ذلك من الطلبات . استأنف المطعون عليه الأول هذا الحكم طالبا تعديل مبلغ التعويض المقضى به إلى ١٥٢٠ ج وذلك فى مواجهة بنك مصر والجمعية وقيد استئنافه برقم ٣٧٧ سنة ٧٨ ق استئناف القاهرة ، كما استأنفه الطاعنون وقيد استئنافهم برقم ١٠٦٩ سنة ٧٨ ق استئناف القاهرة . وقررت المحكمة ضم الاستئناف الأول إلى الثانى ، وقضت بتاريخ ١٩٦٣/٥/١٥ فى الاستئناف رقم ١٠٦٩ سنة ٧٨ ق برفضه وتأيد الحكم المستأنف فى قضائه بالإزالة وإعادة البناء ، وفى الاستئناف رقم ٣٧٧ سنة ٧٨ ق بتعديل مبلغ التعويض إلى ٩٥٠ ج وذلك فى مواجهة بنك مصر والجمعية — وفى ١٩٦٣/٧/١٠ طعن الطاعنون فى هذا الحكم بطريق النقض . وقدم المطعون عليه الأول مذكرة دفع فيها ببطلان الطعن . وقدمت النيابة العامة مذكرتين طلبت فيهما رفض الدفع ، ورفض الطعن بالنسبة للأوضاع . وبالجلسة المحددة لنظر الطعن تمسكت النيابة برأيها السابق .

وحيث إن مبنى الدفع بالبطلان أن الطاعنين لم يختصموا بنك مصر فى الطعن مع أنه خصم حقيقى فى النزاع مما ينبئ عليه ببطلان الطعن جميعه لعدم قابلية

موضوعه للتجزئة . هذا إلى أن تقرير الطعن لم يشتمل على ما قضت به محكمة الاستئناف إذ لم يذكر به اسم بنك مصر مع أسماء المطعون عليهم ولا في بيانات الحكم المطعون فيه رغم الإشارة فيها وفي منطوق الحكم إلى البنك ، مما يعد تجهيلا ببيانات الحكم بالنسبة للبنك .

وحيث إن هذا الدفع مردود بأنه لما كانت الخصومة في الطعن أمام محكمة النقض لا تكون إلا بين من كانوا خصوما في النزاع الذي فصل فيه بالحكم المطعون فيه ، وكان الثابت من الإطلاع على الأوراق أن المطعون عليهم بعد أن رفعوا دعواهم ضد مورث الفريق الأول من الطاعنين وضد الطاعن الثاني بطلب إزالة مبنى الفيلا وإعادة بنائها وإلزامهما بالتعويض ، قام المطعون عليه الأول بإدخال بنك مصر خصما في الدعوى لإلزامه بالتعويض المطلوب وذلك في حالة عدم تنفيذه شروط خطاب الضمان . وإذا صدر حكم محكمة أول درجة بالإزالة وإعادة البناء وإلزام الطاعنين بتعويض قدره ٧٢٠ ج ورفض ما عدا ذلك من الطلبات ، واستأنفه المطعون عليه الأول بالنسبة لمبلغ التعويض المقضى به طالبا زيادته ولم يختصم بنك مصر في استئنافه إلا ليصدر الحكم في مواجهته وقبل المطعون عليه الأول الحكم في خصوص ما قضى به من رفض طلباته ضد البنك ، واستأنفه الطاعنون دون أن يختصموا البنك في استئنافهم ، وكانت المحكمة بعد ضم الاستئنافين قد أصدرت حكما في مواجهة البنك دون أن تقضى بشيء ضده ، وإذا بين من ذلك أن بنك مصر لم توجه إليه طلبات أمام محكمة الاستئناف ولم يقض ضده بشيء في الخصومة التي صدر فيها الحكم المطعون فيه فلا على الطاعنين إن قصروا طعنهم على خصومهم الأصليين الذين رفعوا عليهم الدعوى وهم المطعون عليهم ، وما كان عليهم بعد ذلك أن يذكروا اسم البنك في بيانات الحكم المطعون فيه بتقرير الطعن .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن مما ينعاه الطاعنون على الحكم المطعون فيه البطلان في الإجراءات وفي بيان ذلك يقولون أن المقاتل عدلى حبيب عبد السيد مورث الفريق الأول من الطاعنين توفي أثناء سير الدعوى أمام محكمة أول درجة عن ورثة من بينهم

قصر ، ومع ذلك فصلت المحكمة في الدعوى دون أن تكلف كاتب المحكمة بإخبار النيابة العامة وفقا لنص المادة ١٠٢ من قانون المرافعات حتى تتدخل في الدعوى ، كما أن محكمة الاستئناف لم تأمر باتخاذ هذا الإجراء رغم تمسكهم به ، مما يترتب عليه بطلان الحكم .

وحيث إن هذا النعى صحيح ذلك إنه لما كان المشرع قد أجاز بمقتضى المادة ١٠٠ من قانون المرافعات أن تتدخل النيابة العامة أمام محاكم الاستئناف والمحاكم الابتدائية في قضايا حددها من بينها القضايا الخاصة بالقصر ، وأوجب في المادة ١٠٢ من هذا القانون على كاتب المحكمة إخبار النيابة كتابة في هذه الحالات بمجرد قيد الدعوى ، فقد دل بذلك على أنه يتعين إبلاغ النيابة بقيام الدعوى في هذه الحالات حتى تتاح لها فرصة العلم بالتزاع وتقدير مدى الحاجة إلى تدخلها وإبداء رأيها فيه وذلك تحقيقا لمصلحة استهدافها المشرع وأفصح عنها في المذكرة التفسيرية لقانون المرافعات بقوله " أن هذه المنازعات تمس مصالح جدية بحماية خاصة من جانب المشرع فلاستغناء عن سماع رأى النيابة في هذه الأحوال يحرم القضاء من عون ضرورى أو مفيد " الأمر الذى يكون معه إخبار النيابة بهذه الدعاوى أمام المحاكم الابتدائية ومحاكم الاستئناف إجراء جوهريا يترتب على إغفاله بطلان الحكم ، ولا يغير من ذلك أن النيابة بعد إخبارها بالدعوى أن ترخص في التدخل إذ في عدم إخبارها تفويت الفرصة عليها للعلم بالتزاع ومنعها من استعمال حقها في تدبير موجب التدخل وحرمان القصر — إذا ما رأت أن تتدخل — من ضمان مقرر لمصلحتهم هو أن يبدى رأيها في النزاع مما قد يتغير به وجه الرأى في الدعوى . ولما كان الثابت من الأوراق أنه أثناء سير الدعوى أمام محكمة أول درجة توفى المرحوم عدلى حبيب عبد السيد مورث الفريق الأول من الطاعنين عن وريثة من بينهم قصر وأن المحكمة فصلت في الدعوى دون إخبار النيابة العامة حتى تتدخل فيها . وإذا استأنف القصر هذا الحكم مع باقى الطاعنين وتمسكوا أمام محكمة الاستئناف بالبطلان المقرر لمصلحتهم لعدم إتخاذ هذا الإجراء أصدرت المحكمة مع ذلك حكما دون أن يتم إخبار النيابة بقيام الدعوى ، لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد وقع باطلا بالنسبة للقصر من الطاعنين . ولما كان المطعون عليهم قد رفعوا الدعوى

على الطاعنين بطلب إزالة مبنى الفيلا الخاصة بالمطعون عليه الأول وإعادة بنائها على نفقة الطاعنين وإلزامهم بالتعويض متضامنين للتأخير في تسليم الفيلا ، وإذ قضى الحكم المطعون فيه بالإزالة وإعادة البناء وحصل التأخير في تسليم الفيلا ورتب عليه القضاء بالتعويض ، فإن موضوع الخصومة يكون مما لا يقبل التجزئة ، ويترتب على بطلان الحكم بالنسبة للقصر بطلانه بالنسبة لباقي الطاعنين . مما يستوجب نقضه دون حاجة لبحث باقى أسباب الطعن .

القسم الثاني

فهرس هجائي موضوعي

العدد الأول — السنة الثامنة عشرة

الأحكام الصادرة في المواد المدنية والتجارية والأحوال الشخصية

الصفحة	القاعدة
	(١)
	إثبات . إجارة . أحوال شخصية . اختصاص . إرتفاق . إرث . إستئناف . إعدار . إعلان . إفلاس . إلتزام . أمر أداء . أوراق تجارية .
	إثبات
	عبء الإثبات :
	١ - التحفظ أو الاحتجاج في حالة تلف البضاعة أو وجود عجزها . وجوب تسليمه للناقل أو إثبات امتناعه عن الاستلام . لا يكفي - عند الإنكار - تقديم صورة مطبوعة من الخطاب المتضمن لهما . وجوب تقديم الدليل على إرسال هذا الخطاب إلى الناقل .
٧٨	(الطعان رقا ٧٦ و ٨٠ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٧/١/٥) ١٣
	٢ - عدم توجيه المرسل إليه للناقل البحري أو وكيله بميناء التفريغ "احتجاجا" بشأن العجز أو التلف . إستلام المرسل إليه البضاعة - في هذه الحالة - يعد قرينة على مطابقة البضاعة للشروط والأوصاف الميينة في سند الشحن . قرينة قانونية تضمنتها قواعد معاهدة لاهاي سنة ١٩٢١ . الاتفاق عليها في سند الشحن يجعلها حجة على أطرافه . قيام هذه القرينة لمصلحة الناقل يترتب عليه إنتقال عبء الإثبات إلى المرسل إليه أو من يحمل محله .
٧٨	(الطعان رقا ٧٦ و ٨٠ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٧/١/٥) ١٣

الصفحة	القاعدة	
		٣ — التحفظ الذي يدونه الناقل في سند الشحن تدليلاً على جهله بصحة البيانات المدونة عنها بسند الشحن . عدم الإعتداد به إلا إذا وجدت لدى الناقل أسباب جدية للشك في صحة بيانات الشاحن أو لم تكن لديه الوسائل الكافية للتحقق من صحتها . عبء إثبات مبررات التحفظ يقع على الناقل .
١٧٦	٢٨	(الطن رقم ٣٠٥ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٦٧/١/٢٤)
		٤ — الأصل براءة الذمة . على من يدعى إنشغالها إثبات ذلك .
١٩٠	٣٠	(الطنان رقم ٢٥٢ لسنة ٢٣ و ١٢٨ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٦٧/٢/٢٤)
		٥ — المفاوضة ليست إلا عملاً مادياً ليس له أثر قانوني . لكل متفاوض قطع المفاوضة في أى وقت دون مسئولية ما لم يقترب بعده خطأ تحقق معه المسئولية التقصيرية وينتج عنه ضرر بالطرف الآخر . عبء إثبات الخطأ والضرر على هاتق ذلك الطرف .
٢٣٤	٥٢	(الطن رقم ١٦٧ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٦٦/٢/٩)
		إجراءات الإثبات :
		(١) الإحالة على التحقيق :
		١ — بيانات محضر التحقيق . ذكر اسم القاضي المتدب للتحقيق والكاتب غير لازم اكتفاء بتوقيعهما .
٩٢	١٤	(الطن رقم ٥ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٦٦/١/٥)
		٢ — حق محكمة الموضوع في عدم الإحالة للتحقيق اكتفاء بالثابت في أوراق الدعوى .
٢٧٣	٤١	(الطن رقم ١٥٧ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٦٧/١/٣١)
		٣ — إجابة طلب الإثبات بشهادة الشهود في أحوال جواز ذلك قانوناً . عدم اشتراط وجود قرائن بالمعنى القانونى ترشح لإجابة هذا الطلب . يكفى أن تبين المحكمة من ظروف الدعوى وأوراقها جديته .
٤٥١	٦٠	(الطن رقم ١٦٢ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٦٧/٢/١٦)

الصفحة	القائمة	
		٤ — طلب إحالة الدعوى إلى التحقيق . عدم إلزام محكمة الموضوع بإجابة الخصوم إليه . رفض الطلب . وجوب بيان الحكم ما يسوغ رفضه .
٤٠١	٦٠	(الطعن رقم ١٦٢ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٧/٢/١٦) ... (ب) تعيين الخبراء وتقدير عملهم : راجع خبرة . (ج) الإدعاء بالتزوير : راجع تزوير . طرق الإثبات : (١) الإثبات بالكتابة : تقدير ميثن الجمر ك . مجرد رأى للشن . خضوعه لتقدير محكمة الموضوع .
١١	٣	(الطعن رقم ١٣٠ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٧/١/٣) ... حجية الورقة : ١ — حجية الورقة الرسمية . اقتصارها على البيانات التي قام بها محررها في حدود مهمته .
١١	٣	(الطعن رقم ١٣٠ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٧/١/٣) ... ٢ — المجالس المالية . إعلانات الوفاة والورثة . حجيتها .
٥٤	١١	(الطعن رقم ١٣ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٧/١/٤) ... النزول عن التمسك بالورقة : النزول عن التمسك بالورقة بعد الإدعاء بتزويرها . إختبارها غير موجودة وغير منتجة لأثر قانوني .
١٥٦	٢٥	(الطعن رقم ٢٧ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٧/١/١٩) ... (ب) البيئة : ١ — الشهادة بالتسامع . أحوالها . شروطها .
٥٤	١١	(الطعن رقم ١٣ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٧/١/٤) ...

الصفحة	القائمة	
		٢ — الشهادة على الإرث . شرطها . بيان الأسباب المورثة لليت .
٥٤	١١	(الطعن رقم ١٣ لسنة ٢٣ ق — جلسة ١٩٦٧/٢/٤)
		٣ — التزوير في الأوراق العرفية . تحرير التخالص على جزء من الورقة المثبتة للديونية . قطع هذا الجزء . اعتباره تزويرا . جواز إثباته بكافة الطرق .
١٠١	١٥	(الطعن رقم ١٦٥ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٦٧/١/١٧)
		٤ — رد المنقولات المؤجرة إلى المؤجر . واقعة مادية مستقلة عن عقد الإيجار . جواز إثباتها بالبينه .
٤٣٢	٦٤	(الطعن رقم ٢٨٩ لسنة ٢٣ ق — جلسة ١٩٦٧/٢/٢١)
		(ج) القرائن :
		١ — القرائن القانونية :
		١ — توجيه دعوى المسؤولية — عن عجز البضاعة — من المرسل إليه قبل الناقل ومقاول التفريغ بالتعويض . دلالة . عدم ضرورة إشتغال صحيفة الدعوى على بيان ماهية الخطأ الواقع من مقاول التفريغ أو إقامة الدليل عليه متى تسلم الأخير البضاعة من الناقل بغير إبداء تحفظات . هذا الاستلام قرينة على مطابقتها لما هو مبين بسند الشحن ما لم يثبت عكس ذلك .
٧٨	١٣	(الطعن رقم ٧٦٦ و ٨٠ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٦٧/١/٥)
		٢ — عدم توجيه المرسل إليه للناقل البحري أو وكيله بميناء التفريغ " احتجاجا " بشأن العجز أو التلف . استلام المرسل إليه البضاعة — في هذه الحالة — يعد قرينة على مطابقة البضاعة للشروط والأوصاف المبينة في سند الشحن . قرينة قانونية تضمنتها قواعد معاهدة لاهاي سنة ١٩٢١ . الاتفاق عليها في سند الشحن يجعلها حجة على أطرافه . قيام هذه القرينة لمصلحة الناقل يترتب عليه إنتقال عبء الإثبات إلى المرسل إليه أو من يحمل محله .
٧٨	١٣	(الطعن رقم ٧٦٦ و ٨٠ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٦٧/١/٥)

الصفحة	القاعدة	
		٣ — عدم إخطار الناقل بهلاك أو تلف البضاعة قبل أو وقت تسليمها . إعتباره قرينة على أن الناقل قد سلم البضاعة بالكيفية الموصوفة بها في سند الشحن . المادة ٦/٣ من معاهدة سندات الشحن . جواز إثبات عكس هذه القرينة .
١٧٦	٢٨	(الطعن رقم ٣٠٥ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٧/١/٢٤)
		حجية الأمر المقضي :
		١ — تقدير الدليل . لا يحوز قوة الشيء المحكوم فيه . تشكك المحكمة الجنائية في صحة الشهادة لا يمنع المحكمة المدنية من الأخذ بها .
٣٢٠	٥٠	(الطعن رقم ٥٣ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٧/٢/٨)
		٢ — حكم شرعي قاض بصحة وصية . لمحكمة الموضوع الاستدلال به كقرينة على جدية الدعوى بطلب الموصى له بحصة في الوصية ولو لم يكن طرفا في الحكم المذكور .
٤٠٦	٦١	(الطعن رقم ١٧١ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٧/٢/١٦)
		راجع التزام " القاعدة رقم ٢٦ " من ١٦٣
		القرائن القضائية :
		تأسيس الحكم على جملة قرائن متساندة . عدم جواز المجادلة في إحداها بدعوى عدم كفايتها .
٢٧٣	٤١	(الطعن رقم ١٥٧ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٧/١/٣١)
		(د) الإقرار :
		١ — رغبة الخصم في تسوية النزاع . عدم إعتبارها إقرارا بحق خصمه .
١٢٠	١٩	(الطعن رقم ١٥٦ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٧/١/١٧)
		٢ — الإقرار القضائي وغير القضائي : نزول من المقرن حقه في مطالبة خصمه بإثبات ما يدعيه . ما هيته . تصرف قانوني من جانب واحد . شرط صحته . صدوره عن إرادة

الصفحة	القائمة	
		خير مشوبة بما يعيب الإرادة . بطلان الإقرار متى شابه غلط وللمقر الرجوع فيه .
١٥٦	٢٥	(الطعن رقم ٢٧ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٦٧/١/١٩) ٣ — الإقرار الصادر أمام القضاء حجة قاطعة على المقر . خضوع الإقرار غير القضائي لتقدير محكمة الموضوع .
١٧٦	٢٨	(الطعن رقم ٢٠٥ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٦٧/١/٢٤)
		إجارة
		إلتزامات المستأجر :
		”الإلتزام برد العين المؤجرة“
		١ — إلتزام المستأجر برد العين المؤجرة عند انتهاء الإيجار . التنبية على المؤجر بالإخلاء لا يكفي . وجوب وضع المستأجر العين المؤجرة تحت تصرف المؤجر والتخلي عن حيازتها . إبقاء المستأجر شيئا مما كان يشغلها به مع احتفاظه بملكته . عدم إعتباره وفاء بالإلتزام . للمؤجر المطالبة بتعويض يراعى في تقديره للقيمة التجارية وما أصاب المؤجر من ضرر .
٢٤٦	٣٧	(الطعن رقم ٢٣٥ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٦٧/١/٢٦) ٢ — رد المنقولات المؤجرة إلى المؤجر . واقعة مادية مستقلة عن عقد الإيجار . جواز إثباتها بالبينه .
		أحوال شخصية
		راجع لإثبات . البينة .
٥٤	١١	(الطعن رقم ١٣ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٦٧/١/٤)
٢١٢	٣٤	(وقف الطعن رقم ٥ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٦٧/١/٢٥)
		إختصاص
		(١) الإختصاص الولائي :
		عدم جواز الطعن بالنقض في الأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية بهيئة استئنافية إلا لمخالفة قواعد الإختصاص الولائي .

الصفحة	القاعدة	
		مخالفة قواعد الإختصاص بسبب قيمة الدعوى . هدم جواز الطعن بالنقض لهذا السبب .
٥٠١	٧٥	(الطعن رقم ١٩٧ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٧/٢/٢٣)
		(ب) الإختصاص النوعي :
		القاضي المختص بدعوى منع التعرض . اتساع ولايته لطلب إزالة الأفعال المادية الصادرة من المدعى عليه .
٢٩٦	٤٥	(الطعن رقم ٢٥٨ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٧/٢/٧)
		إرتفاق
		الإرتفاق بتخصيص رب الأسرة :
		الإرتفاق بتخصيص المالك الأصلي . شرطه . سبق ملكية العقارين لمالك واحد أقام بينهما علاقة تبعية من شأنها أن تعتبر إرتفاقاً ظاهراً ، واستمرار هذه العلاقة إلى ما بعد انفصال ملكيتهما .
٣١٢	٤٨	(الطعن رقم ٢٦٩ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٧/٢/٧)
		إرث
		راجع إثبات
٥٤	١١	(الطعن رقم ١٣ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٧/١/٤)
		استئناف
		ميعاد الإستئناف :
		١ - الضريبة العامة على الإراد . قرارات لجنة الطعن .
		الطعن فيها أمام المحكمة الابتدائية . استئناف الحكم .
		ميعاده .
١٢٦	٢٠	(الطعن رقم ٧٩ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٦/١/١٨)
		٢ - استئناف أحكام المحاكم الابتدائية . ميعاده . أربعون يوماً .
		إنقاص هذا الميعاد إلى النصف بالنسبة للأحكام الصادرة في مواد الأوراق التجارية دون ما عداها من باقي المواد

الصفحة	القائمة	
		التجارية المادة ٤٠٢ مرافعات قبل تعديلها بالقانون ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ . إدراج مواد الأوراق التجارية مع الدعاوى التي يفصل فيها على وجه السرعة . انحصار أثره في طريقة رفع الاستئناف دون مياعده .
٣٣٩	٥٣	(الطن رقم ٢٢٢ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٦٧/٢/١٤) ٣ - مياعاد الاستئناف . تعلقه بالنظام العام .
٣٣٩	٥٣	(الطن رقم ٢٢٢ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٦٦/٢/١٤) الاستئناف الفرعى :
		١ - توجيه الاستئناف الفرعى إلى الطاعنة - رافعة الإستهناف الأصلى - بصفتها الشخصية وبصفتها نائبة عن زوجها . قبول الإستهناف الفرعى بالنسبة للصيغة الأولى وهى التى رفعت بها الإستهناف الأصلى . إنكار المستأنفة نيابتها فى التقاضى عن زوجها السابق . ليس لها - فى الطعن بالنقض - أن تثير أمر بطلان الاستئناف الموجه إليه .
٢١٥	٣٥	(الطن رقم ٣٣٧ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٧/١/٢٦) ٢ - وجوب فصل محكمة الإستهناف فى كافة الأوجه التى يكون المستأنف عليه قد تمسك بها أمام محكمة أول درجة سواء فى ذلك الأوجه التى أغفلت هذه المحكمة الفصل فيها أو التى فصلت فيها لغير مصلحته دون حاجة لإستهناف فرعى منه متى كان الحكم قد قضى له بكل طلباته . لا محل لرفع الاستئناف الفرعى إلا إذا لم يحكم للمستأنف عليه ببعض الطلبات .
٢٥٦	٣٩	(الطن رقم ٤٥ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٧/١/٢٦) إجراءات نظر الاستئناف :
		” تقرير التلخيص ”
		١ - جواز الإستدلال على تلاوة تقرير التلخيص من محاضر الجلسات .
٧	٢	(الطن رقم ١٢٩ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٦/١/٣)

الصفحة	القاعدة	
		٢ — وجوب وضع تقرير التلخيص في الإستئناف من العضو المقرر وتلاوته في الجلسة . وجوب تلاوته من جديد في حالة تغيير بعض أعضاء الهيئة . لا يشترط أن يكون هذا التقرير من عمل أحد أعضاء الهيئة الجديدة . (الطنان رقا ٧٦ و ٨٠ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٧/١/٥) ... ١٣ ... ٧٨ "اعتبار الاستئناف كأن لم يكن"
		إعلان تعجيل الإستئناف . عدم تمويل المحكمة عليه . عودتها إليه وترتيب أثره . تناقض . إعتبار الاستئناف كأن لم يكن . مناطه . (الطنن رقم ٢٩ لسنة ٣٥ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٦٧/٢/١٥) ٥٦ ٣٦٧ الطلبات الجديدة :
		١ — عدم جواز إضافة طلبات جديدة أمام محكمة الاستئناف إلا في حدود الإستثناء الوارد بالفقرتين ٢ و ٣ من المادة ٤١١ مرافعات . الملحقات التي يجوز إضافتها هي التي تستحق بعد تقديم الطلبات الختامية أمام محكمة أول درجة . (الطنن رقم ١٤٣ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٧/١/١٧) ... ١٧ ... ١١١
		٢ — طلب إزالة منشآت قائمة على أرض النزاع أمام محكمة أول درجة ثم طلب تثبيت ملكيتها أمام محكمة الاستئناف . إعتباره طلبا جديدا . عدم جوازه . (الطنن رقم ١٤٣ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٧/١/١٧) ... ١٧ ... ١١١
		٣ — طلب تكملة الثمن عن القدر الزائد في المبيع أمام محكمة أول درجة ، ثم طلب قيمة هذا القدر ذاته أمام محكمة الاستئناف على أساس أن المشتري قد اغتصبه . اعتبار ذلك مجرد تغيير لسبب الدعوى . جواز إبدائه أمام الاستئناف عملا بالمادة ٣/٤١١ مرافعات . (الطنن رقم ١٤٧ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٧/١/١٧) ... ١٨ ... ١١٦

الصفحة	القاعدة	
		”تغيير سبب الدعوى“ .
		للدعى أن يبدى سببا جديدا لدعواه لأول مرة أمام محكمة الإستئناف ما دام موضوع طلبه الأصلي على حاله .
٣٨٧	٥٨	(الطعن رقم ٥٥ لسنة ٢٣ ق — جلسة ١٩٦٧/٢/١٦)
		الحكم في الاستئناف : ”تسببيه“
		أخذ محكمة الاستئناف بما لا يتعارض مع أسبابها من أسباب الحكم الابتدائي . أثره . عدم اعتبار أسباب الحكم الابتدائي — التي تغاير المنحى الذي نحتة محكمة الاستئناف — من أسباب الحكم الإستئنافي . عدم جواز توجيه الطعن بالنقض إليها .
٢٧٣	٤١	(الطعن رقم ١٥٧ لسنة ٢٣ ق — جلسة ١٩٦٧/١/٣١)
		إعذار
		إعذار المتعاقد قبل مطالبة بالتعويض عن عدم تنفيذ العقد . عدم وجوبه متى أعلن المتعاقد رغبته في عدم التنفيذ .
٣٣٩	٥٣	(الطعن رقم ٢٢٢ لسنة ٢٣ ق — جلسة ١٩٦٧/٢/١٤)
		إعلان
		بيانات ورقة التكليف بالحضور :
		عدم جواز تكملة النقص الموجود بورقة التكليف بالحضور بدليل غير مستمد من الورقة ذاتها . محل هذه القاعدة أن تكون الورقة هي الورقة الحقيقية التي أعلنت للنقص لا ورقة مصطنعة استبدلت بالورقة الحقيقية . لمحكمة الموضوع أن تثبت البيانات الصحيحة التي كانت تتضمنها الورقة الأصلية بكافة طرق الإثبات وأوراق الدعوى الأخرى .
٤٠٦	٦١	(الطعن رقم ١٧١ لسنة ٢٣ ق — جلسة ١٩٦٧/٢/١٦)

الصفحة	القائمة	
		الإعلان في مواجهة النيابة :
		إفادة رجل الإدارة المرافق للحضر — بعد التحري — بعدم وجود المراد إعلانه وعدم معرفة محل إقامته . جواز إعلانه بعد ذلك في مواجهة النيابة .
١٨٥	٢٩	(الطعن رقم ١٦٠ لسنة ٢٣ ق — جلسة ١٩٦٧/١/٢٤)
		إعلان صحف الدعاوى والطعون بالنسبة للدولة والأشخاص العامة :
		تسليم صور إعلانات صحف الدعاوى والطعون الموجهة للدولة والأشخاص العامة إلى إدارة قضايا الحكومة أو مأمورياتها بالأقاليم . وجوبه . مخالفته . عدم الإعتداد بالتسليم . عدم سريان ميعاد رفع الدعوى أو الطعن .
٢٠٢	٣٢	(الطعن رقم ٤٦١ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٧/١/٢٥)
		إعلان الطعن :
		تعيين الأشخاص الذين يعانون بالطعن وتحديد أجل تقديم دفاعهم ومستنداتهم . إنقضاء الأجل . إعلان قلم الكتاب المطعون عليه بالطعن في الميعاد . لا بطلان .
٣٦٧	٥٦	(الطعن رقم ٢٩ لسنة ٣٥ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٦٧/٢/١٥)
		بطلان الإعلان :
		البطلان المترتب على إعلان الاستئناف في غير موطن المستأنف عليه . بطلان نسبي مقرر لمصلحته . ليس لغيره التمسك به متى كان موضوع الدعوى الذي صدر فيه الحكم المستأنف مما يقبل التجزئة .
٩٢	١٤	(الطعن رقم ٥ لسنة ٢٣ ق — جلسة ١٩٦٧/١/٥)
		إفلاس
		وكيل الدائنين :
		١ — انحلال جماعة دائني المفلس . أثره . زوال صفة

الصفحة	القائمة	
		السنديك . جواز الإذن له بالاستمرار في تمثيل الدائنين في الدعاوى التي لم يفصل فيها والمسائل المتعلقة .
٤١٨	٦٢	(الطعن رقم ١٢٦ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٧/٢/٢١) ٢ — إلغاء جهة القضاء التي عينت وكيل الدائنين لا أثر له على استمرار صفته .
٤١٨	٦٢	(الطعن رقم ١٢٦ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٧/٢/٢١)
		إلزام
		مصادر الإلزام :
		العمل غير المشروع :
		” الخطأ الشخصي “
		١ — امتناع الموظف عن تنفيذ واجبات وظيفته . خطأ . سببه في إحداث ضرر للغير . مسئوليته .
١١	٣	(الطعن رقم ١٣٠ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٧/١/٣) ٢ — قيام المحكوم له بنشر مضمون الحكم حماية لحقوقه التجارية . لا خطأ .
١٠٤	١٦	(الطعن رقم ١٢٠ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٧/١/١٧) ٣ — المنافسة غير المشروعة . ماهيتها . قيامها على أساس من المسؤولية التقصيرية .
٣٥١	٥٤	(الطعن رقم ٢٨٥ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٧/٢/١٤) تنفيذ الإلزام . ” حق الحبس “
		١ — للمشتري حبس ما لم يدفع من الثمن ولو لم يقع تعرض له بالفعل إذا تبين وجود سبب جدى يخشى منه نزع المبيع من يده ولو كان مستحق الأداء حتى يزول الخطر الذي يهدده . سقوط هذا الحق بالنزول عنه بعد ثبوته أو بالاتفاق على عدم استعماله . لم المشتري وقت الشراء بالسبب الذى يخشى منه نزع المبيع

الصفحة	القاعدة	
		من يده لا يكفي للدلالة على النزول عن حق الحبس ما دام أنه لم يشتر ساقط الخيار. (المادة ٣٣١ مدني قديم والمادة ٢/٤٥٧ من القانون القائم) .
١٤٣	٢٤	(الطعن رقم ١٥ لسنة ٢٣ ق — جلسة ١٩٦٧/١/١٩) — ٢ — استعمال الحق في الحبس لا يقتضي إنذارا ولا الحصول على ترخيص من القضاء .
١٤٣	٢٤	(الطعن رقم ١٥ لسنة ٢٣ ق — جلسة ١٩٦٧/١/١٩) — ٣ — الشرط الفاسخ جزاء عدم الوفاء بالثمن في الميعاد المتفق عليه . عدم تحققه إلا إذا كان التخلف عن الوفاء بغير حق . قيام حق المشتري في حبس الثمن . لا محل للشرط الفاسخ ولو كان صريحا .
١٤٣	٢٤	(الطعن رقم ١٥ لسنة ٢٣ ق — جلسة ١٩٦٧/١/١٩) — ٤ — حبس ريع الأرض حتى تستوفى المصروفات التي انفقت في إصلاحها . عدم التمسك به أمام محكمة الموضوع . عدم جواز إبدائه لأول مرة أمام محكمة النقض . اعتباره سببا جديدا يخالطه واقع .
٤٩٥	٧٤	(الطعن رقم ١٧٧ لسنة ٢٣ ق — جلسة ١٩٦٧/٢/٢٣) — إنقضاء الإلتزام : ” الوفاء ” ١ — قيام العرض الحقيقي المشفوع بالأيدياع مقام الوفاء . شرطه أن يكون رفض الدائن قبول الوفاء المعروض بغير مبرر .
١٤٣	٢٤	(الطعن رقم ١٥ لسنة ٢٣ ق — جلسة ١٩٦٧/١/١٩) — ٢ — وفاء البنك بقيمة شيك مزيل من الأصل بتوقيع مزور على عميله الذي عهد إليه بأمواله . وفاء غير صحيح وغير مبرر . لذمة البنك لحصوله لمن لا صفة له في تلقيه . هذه الورقة ليس لها في أي وقت صفة الشيك أو الكيالة لفقدائها شرطا

الصفحة	القاعدة	
		جوهريا لوجودها هو التوقيع الصحيح للساحب . إنتفاء قرينة المادة ١٤٤ تجارى .الى تفترض صحة الوفاء الحاصل من المسحوب عليه . تبعة هذا الوفاء — ولو تم بغير خطأ — تقع على هاتق البنك أيا كانت درجة اتقان التزوير . ذلك مشروط بعدم وقوع خطأ من جانب العميل الوارد إسمه بالصك وإلا تحمل هو تبعة خطئه .
١٦٣	٢٦	(الطعن رقم ٢٢٤ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٧/١/١٩) ٣ — دعوى المشتري بصحة ونفاذ البيع المتضمنة أنه قد عرض الثمن المستحق على البائع ولما رفضه أودعه لذمته . إعتبار هذا الطلب متضمنا طلب الحكم بصحة العرض والإيداع . اقتضاء المحكمة أن يستصدر المشتري حكما سابقا لصحة العرض والإيداع . خطأ .
١٨٥	٢٩	(الطعن رقم ١٦٠ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٧/١/٢٤) ٤ — تقييد العرض الحقيقي والإيداع بشروط لا تخالف النظام العام ويستلزمها الدين المعروض وليس فيها ما يخالف طبيعة العرض . إستخلاص محكمة الاستئناف — بأسباب سائغة — أن رفض الدائن قبول الوفاء المعروض عرضا صحيحا كان بغير مبرر وأن الإيداع الذى تلاه كان صحيحا . براءة ذمة المدين مما التزم به .
٢١٥	٣٥	(الطعن رقم ٢٣٧ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٧/١/٢٦) • — الإيداع المشروط بعدم صرف المبلغ المودع قبل الفصل فى جميع المنازعات القائمة . إيداع غير مبرئ للذمة ولا يحول دون سريان الفوائد من تاريخ استحقاقها قانونا .
٤٠٦	٦١	(الطعن رقم ١٧١ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٧/٢/١٦)
		أمر أداء
		دعوى المطالبة بالتعويض على أساس التزام البائع المدعى عليه

الصفحة	القاعدة	
		بضمان العيب الخفى . ليست من الدعاوى التى ترفع بالطريق المرسوم لأوامر الأداء .
٢٦٤	٤٠	(الطن رقم ٥١ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٧/١/٢٦) أوراق تجارية الوصف التجارى : وفاء البنك بقيمة شيك مذيّل من الأصل بتوقيع مزور على عميله الذى عهد إليه بأمواله . وفاء غير صحيح وغير مبرر لذمة البنك لحصوله لمن لا صفة له فى تلقيه . هذه الورقة ليس لها فى أى وقت صفة الشيك أو الكيالة لفقدائها شرطاً جوهرياً لوجودها هو التوقيع الصحيح للساحب . انتفاء قرينة المادة ١٤٤ تجارى التى تفترض صحة الوفاء الحاصل من المسحوب عليه . تبعة هذا الوفاء — ولو تم بغير خطأ — تقع على عاتق البنك أيا كانت درجة إتقان التزوير . ذلك مشروط بعدم وقوع خطأ من جانب العميل الوارد إسمه بالصك وإلا تحمل هو تبعة خطئه .
١٦٣	٢٦	(الطن رقم ٢٢٤ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٧/١/١٩) (ب) بطلان . بنوك . بيع بطلان البطلان فى الدعاوى : فى إجراءات رفع الدعوى ونظرها : "الخصوم فى الدعوى" انعدام صفة أحد الخصوم فى الدعوى . أثره . بطلان غير متعلق بالنظام العام .
٤١٨	٦٢	(الطن رقم ١٣٦ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٧/٢/٢١)

الصفحة	القائمة	
		” في إعلان الخصوم “
٩٢	١٤	البطلان المترتب على عدم إعلان أحد الخصوم بمطوق حكم التحقيق مقرر لمصلحته وله وحده التمسك به . (الطعن رقم ٥ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٧/١/٥)
		” تدخل النيابة العامة في الدعوى “
٥٠٩	٧٧	وجوب إخبار النيابة العامة بالقضايا الخاصة بالقصر . إغفال هذا الإجراء رغم تمسك القصر به . أثره . بطلان الحكم . (الطعن رقم ٣٠٠ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٧/٢/٢٨)
		” تلاوة تقرير التلخيص “
٣٧٣	٥٧	خلو الحكم من بيان تلاوة تقرير التلخيص قبل البدء في المرافعة لا يكفي وحده لإثبات عدم التلاوة . بيانات المادة ٣٤٩ من قانون المرافعات على سبيل الحصر ليس من بينها هذا البيان . إغفال الحكم ذكر حصول هذه التلاوة . لا بطلان إذا تضمنت محاضر الجلسات ما يفيد حصولها . (الطعن رقم ٣٧٥ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٧/٢/١٦)
		” في محاضر التحقيق “
٩٢	١٤	بيانات محضر التحقيق . ذكر إسم القاضي المنتدب للتحقيق والكتاب غير لازم اكتفاء بتوقيعهما . (الطعن رقم ٥ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٧/١/٥)
		” الإجراءات المترتبة على انقطاع سير الخصومة “
٩٢	١٤	١ — بطلان الإجراءات المترتبة على انقطاع سير الخصومة . بطلان نسبي مقرر لمصلحة من شرع الانقطاع لحمايته وهم خلفاء المتوفى أو من يقوم مقام من فقد أهليته أو زالت صفته . ليس لغيرهم أن يحتج بالبطلان . (الطعن رقم ٥ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٧/١/٥)

الصفحة	القاعدة	
		٢ — الإجراءات التي تم أثناء انقطاع سير الخصومة بما فيها الحكم . بطلانها بطلانا نسبيا لمصلحة من شرع الانقطاع لحمايته . مثال .
١٠٤	١٦	(الطعن رقم ١٢٠ لسنة ٢٣ ق — جلسة ١٩٦٧/١/١٧)
		البطلان في الأحكام :
		١ — بطلان الحكم لبطلان الإجراءات . مناطه . أن يؤثر في الحكم .
٤٧	١٠	(الطعن رقم ٣٦٢ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٦٧/١/٤)
		٢ — تأجيل النطق بالحكم . بيان أسبابه في ورقة الجلسة أو المحضر . خلو أيهما من التوقيع . لا بطلان .
٤٧	١٠	(الطعن رقم ٣٦٢ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٦٧/١/٤)
		٣ — عدم جواز اللجوء لدعوى أصلية ببطلان الحكم إلا في حالة تجرده من أحد أركانه الأساسية . صدور الحكم ضد شركة بعد حلها — مع عدم قيام ممثلها بتبنيه المحكمة إلى تغيير الصفة — لا يعد من هذه الحالات .
١٠٤	١٦	(الطعن رقم ١٢٠ لسنة ٢٣ ق — جلسة ١٩٦٧/١/١٧)
		٤ — بيان أسماء الخصوم وصفاتهم في الحكم . وجوبه . صدور الحكم باسم ورثة الخصم جملة دون بيان لأسمائهم . إغفال لبيان جوهري . أثره . بطلان الحكم .
١٣٠	٢١	(الطعن رقم ٨٨ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٧/١/١٨)
		٥ — قبول أوراق أو مذكرات من أحد الخصوم دون إطلاع خصمه عليها . جزاؤه . البطلان . عدم صلاحية هذا البطلان كسبب للنقض إلا إذا كان من شأنه التأثير في الحكم .
٣٣٩	٥٣	(الطعن رقم ٢٢٢ لسنة ٢٣ ق — جلسة ١٩٦٧/٢/١٤)
		٦ — الحكم بإزالة مبنى وإعادة بنائه على نفقة المدعى عليهم مع إلزامهم متضامنين بالتعويض . عدم قابلية الموضوع للتجزئة .

الصفحة	القاعدة	
		بطلان الحكم بالنسبة لبعض المحكوم عليهم يستتبع بطلانه بالنسبة للآخرين .
٥٠٩	٧٧	(الطن رقم ٢٠٠ لسنة ٢٣ ق — جلسة ١٩٦٧/٢/٢٨) بطلان الطعن في الأحكام : ” في إعلان الاستئناف “
		البطلان المترتب على إعلان الاستئناف في غير موطن المستأنف عليه . بطلان نسبي مقرر لمصلحته . ليس لغيره التمسك به متى كان موضوع الدعوى الذي صدر فيه الحكم المستأنف مما يقبل التجزئة .
٩٢	١٤	(الطن رقم ٥ لسنة ٢٣ ق ”أحوال شخصية“ — جلسة ١٩٦٧/١/٥) .. ” في إعلان الطعن بالنقض “
		تعيين الأشخاص الذين يعلنون بالطعن وتحديد أجل لتقديم دفاعهم ومستنداتهم . إقفاء الأجل . إعلان قلم الكتاب المطعون عليه بالطعن في الميعاد . لا بطلان .
٣٦٧	٥٦	(الطن رقم ٢٩ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٧/٢/١٥)
		بنوك
		التزام البنك قبل العميل :
		وفاء البنك بقيمة شيك مزيل من الأصل بتوقيع منور على عميله الذي عهد إليه بأمواله . وفاء غير صحيح وغير مبرر لخدمة البنك لحصوله لمن لاصفة له في تلقيه . هذه الورقة ليس لها في أي وقت صفة الشيك أو الكيالة لفقدائها شرطا جوهريا لوجودها هو التوقيع الصحيح للساحب . انتفاء قرينة المادة ١٤٤ تجاري التي تفترض صحة الوفاء الحاصل من المسحوب عليه . تبعة هذا الوفاء — ولو تم بغير خطأ — تقع على عاتق البنك أيا كانت درجة إتقان التزوير . ذلك مشروط بعدم وقوع خطأ من جانب العميل الوارد اسمه بالصك وإلا تحمل هو تبعة خطئه .
١٦٣	٢٦	(الطن رقم ٢٢٤ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٦٧/١/١٩)

الصفحة	القاعدة	بيع
		آثار عقد البيع : التزامات البائع . (أ) نقل الملكية . "دعوى صحة التعاقد"
		دعوى صحة ونفاذ عقد البيع . اعتبارها دعوى استحقاق مالا . وجوب بحث ماعسى أن يثار من منازعات بشأن ملكية البائع للبيع عند الفصل فيها .
٢٨١	٤٢	(الطعن رقم ١٦١ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٧/١/٣١)
		وراجع إلزام :
١٨٥	٢٩	(الطعن رقم ١٦٠ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٧/١/٢٤)
		(ب) الإلزام بالضمان : "ضمان العيب الخفي"
		١ — ضمان البائع العيب الخفي . ضمانه العيب الظاهر إذا أثبت المشتري أن البائع أكد له خلو العين المبيعة من العيب (المادة ٤٤٧ مدني) .
٢٦٤	٤٠	(الطعن رقم ٥١ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٧/١/٢٦)
		٢ — دعوى المطالبة بالتعويض على أساس التزام البائع المدعى عليه بضمان العيب الخفي . ليست من الدعاوى التي ترفع بالطريق المرسوم لأوامر الأداء .
٢٦٤	٤٠	(الطعن رقم ٥١ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٧/١/٢٦)
		٣ — استبقاء المشتري للبيع في حالة الاستحقاق أو العيب . له مطالبة البائع بالفرق بين قيمة المبيع سليما وقيمه معيба ومصروفات دعوى الضمان وبوجه عام ما لحقه من خسارة وما فاتته من كسب بسبب العيب (م ٤٤٤ و ٤٤٩ من القانون المدني) .
٢٦٤	٤٠	(الطعن رقم ٥١ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٧/١/٢٦)

الصفحة	القاعدة	
		التزامات المشتري :
		الوفاء بالثمن :
		” حق الحبس “
		١ — للمشتري حبس مالم يدفع من الثمن ولولم يقع تعرض له بالفعل إذا تبين وجود سبب جدى يخشى منه نزع المبيع من يده ولو كان مستحق الأداء حتى يزول الخطر الذى يهدده . سقوط هذا الحق بالتزول عنه بعد ثبوته أو بالاتفاق على عدم استعماله . علم المشتري وقت الشراء بالسبب الذى يخشى منه نزع المبيع من يده لا يكفى للدلالة على التزول عن حق الحبس مادام أنه لم يشتر ساقط الخيار . (المادة ٣٣١ مدنى قديم والمادة ٢/٤٥٧ و ٣ من القانون القائم) .
١٤٣	٢٤	(الطعن رقم ١٥ لسنة ٢٣ ق — جلسة ١٩٦٧/١/١٩)
		٢ — الشرط الفاسخ جزاء عدم الوفاء بالثمن فى الميعاد المتفق عليه . عدم تحققه إلا إذا كان المتخلف عن الوفاء بغير حق . قيام حق المشتري فى حبس الثمن . لاعمل للشرط الفاسخ ولو كان صريحاً .
١٤٣	٢٤	(الطعن رقم ١٥ لسنة ٢٣ ق — جلسة ١٩٦٧/١/١٩)
		(ت)
		تأديب . تأمين . تجزئة . تحكيم . تزوير . تصدير . تعليم حر . تعويض . تقادم . تنفيذ . تنفيذ عقارى .
		تأديب
		مجلس التأديب :
		مجلس التأديب ليس هيئة قضائية لاتسأل الدولة عن تصرفاتها . هو مجرد هيئة إدارية تمارس سلطة إدارية . القرار التأديبي

الصفحة	القائمة	
		الذي تصدره لا يحسم خصومة قضائية وإنما ينشئ حالة جديدة في حق من صدر عليه .
٣٧٣	٥٧	(الطعن رقم ٣٧٥ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٦٧/٢/١٦)
		تأمين
		عقد التأمين :
		إلزامات المؤمن .
		إختفاء الأشياء المؤمن عليها ضد السرقة . عدم كفايته لاستحقاق مبلغ التأمين ما لم يثبت أنها اختفت بالمعرفة . لا محل للتشدد في طلب دلائل يقيني . كفاية قيام المؤمن بالمبادرة بالتبليغ وتقديم بيانات دقيقة قريبة التصديق . سلطة محكمة الموضوع في تكوين عقيدتها من مسلك المؤمن له .
١٢٠	١٩	(الطعن رقم ١٥٦ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٦٧/١/١٧)
		تجزئة
		أحوال التجزئة :
		دعوى صحة التعاقد ليست من الدعاوى التي لا يقبل موضوعها التجزئة إلا إذا كان محل العقد غير قابل لها بطبيعته أو بحسب قصد ماقديه .
٩٢	١٤	(الطعن رقم ٥ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٦٧/١/٥)
		وراجع بطلان . ذات الطعن .
		أحوال عدم التجزئة :
		الحكم بإزالة مبنى وإعادة بنائه على نفقة المدعى عليهم مع إلزامهم متضامنين بالتعويض . عدم قابلية الموضوع للتجزئة . بطلان الحكم بالنسبة لبعض المحكوم عليهم يستتبع بطلانه بالنسبة للآخرين .
٥٠٩	٧٧	(الطعن ٣٠٠ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٦٧/٢/٢٨)

الصفحة	القاعدة	
		تحكيم
٣٠٠	٤٦	سند الشحن . إعتبار المرسل إليه طرفاً ذا شأن فيه . تكافؤ مركبه مع مركب الشاحن . إلزامه بشرط التحكيم الوارد به . (الطعن رقم ١٢٥ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٧/٢/٧)
		تزوير
		التزوير في الأوراق العرفية : " ماهيته "
١٠١	١٥	التزوير في الأوراق العرفية . ماهيته . تحرير التخالص على جزء من الورقة المثبتة للديونية . قطع هذا الجزء . اعتباره تزويراً . جواز إثباته بكافة الطرق . (الطعن رقم ١٦٥ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٧/١/١٧)
		الادعاء بالتزوير : " أدلة التزوير "
٢٧٣	٤١	الحكم بقبول بعض شواهد التزوير والأمر بتحقيقها دون البعض . مؤداه . إرجاء الفصل — إلى ما بعد انتهاء التحقيق — في موضوع الادعاء بالتزوير على أساس جميع الشواهد . (الطعن رقم ١٥٧ لسنة ٣٣ ق — ١٩٦٧/١/٣١)
		" إنهاء إجراءات الإدعاء بالتزوير "
١٥٦	٢٥	النزول عن التمسك بالورقة بعد الإدعاء بتزويرها . اعتبارها غير موجودة وغير منتجة لأثر قانوني . (الطعن رقم ٢٧ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٧/١/١٩)
		" الحكم في دعوى التزوير "
٢٧٣	٤١	الحكم بالتزوير . عدم لزوم تصديده لطريقة المحو في الورقة وشخص مرتكب التزوير . (الطعن رقم ١٥٧ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٧/١/٣١)

الصفحة	القاعدة	تصدير
١٩٠	٣٠	١ — الشروط التي يعلنها وزير المالية والاقتصاد لتصدير سلعة مع تحديد ثمن مقابل اعطاء إذن التصدير . اعتبارها دعوة للكافة لتصدير هذه السلعة . التقدم بطلب لمراقبة التصدير وصدر الإذن منها تنشأ عنه علاقة تعاقدية قوامها الشروط المعلن عنها . عدم اعتبار هذه الشروط بمثابة لائحة تشريعية . (الطعن رقم ٢٥٢/٢٣ و ١٢٨ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٦٧/١/٢٤) ...
١٩٠	٣٠	٢ — صدور إذن وزير المالية والاقتصاد بتصدير سلعة بناء على علاقة تعاقدية بينه وبين أحد المصدرين . قيام مصلحة الجمارك التابعة لذات الوزير بالحيلولة بين من صدر له الإذن وبين تصدير السلعة . اعتبار ذلك إخلالا بالالتزام التعاقدى . أثره . عدم إلزام من صدر له الإذن بالوفاء بمقابل الإذن . (الطعن رقم ٢٥٢/٢٣ و ١٢٨ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٦٧/١/٢٣) ...
٣٩	٨	تعليم حر موظفو التعليم الحر . خضوعهم للقانون رقم ٥٨٣ لسنة ١٩٥٥ والقرارات الوزارية المكملة له . القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ . نطاقه . (الطعن رقم ١٠٩ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٦٧/١/٤) ...
٣٢٥	٥١	تعويض تقدير التعويض : ١ — حق المحال له في التعويض في حالة الضمان . اقتضاره على استرداد ما دفعه للمحيل عوضا عن الحق المحال به مع الفوائد والمصروفات في حالة المادة ٣٠٨ و ٣٠٩ مدنى . شموله قيمة الحق كلها وما يلحق . بالمحال له من ضرر بسبب فعل المحيل في حالة ضمان المحيل لأفعاله الشخصية (م ٣١١ مدنى) . (الطعن رقم ٥٠ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٦٧/٢/٩) ...

الصفحة	القائمة	
٣٧٣	٥٧	٢ - بيان الحكم عناصر الضرر في التضاء بالتعويض ومناقشته كل عنصر على حدة ووجه أحقية الضرر فيه . قضاؤه بالتعويض عن الضرر المادي والضرر الأدبي جملة بغير تخصيص لمقدار كل منهما . لا عيب . (الطن رقم ٣٧٥ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٧/٢/١٦)
٣٧٣	٥٧	٣ - تقدير التعويض الجابر للضرر من سلطة قاضي الموضوع ما لم يوجد نص قانوني يلزمه باتباع معايير معينة في خصوصه . (الطن رقم ٣٧٥ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٧/٢/١٦)
٣٧٣	٥٧	٤ - من عناصر التعويض عن فصل موظف قبل سن الستين ما ضاع عليه من مرتبات وعلاوات لوبي في الخدمة وما فاتته من فرص الترقى . تفويت الفرصة على الموظف في الترقية إلى درجة أعلى من درجته بسبب إحالته إلى المعاش بغير حق قبل انتهاء مدة خدمته عنصر من عناصر الضرر . (الطن رقم ٣٧٥ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٧/٢/١٦)
٣٧٣	٥٧	٥ - سلطة محكمة الموضوع في تقدير التعويض . لها أن تدخل في حسابها ما يصيب الضرر بسبب طول أمد التقاضي . (الطن رقم ٣٧٥ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٧/٢/١٦)
٥٠٩	٧٧	٦ - التزام المستأجر برد العين المؤجرة عند انتهاء الإيجار . التنبيه على المؤجر بالاخلاء لا يكفي . وجوب وضع المستأجر العين المؤجرة تحت تصرف المؤجر والتخلي عن حيازتها . ابقاء المستأجر شيئاً مما كان يشغلها به مع احتفاظه بملكيتها . عدم اعتباره وفاء بالالتزام . للمؤجر المطالبة بتعويض يراعى في تقديره القيمة التجارية وما أصاب المؤجر من ضرر . (الطن رقم ٢٣٥ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٧/١/٢٦)

الصفحة	القائمة	تقدم
		التقدم المكسب .
		الحيازة . عنصرها المادى والمعنوى . صلاحيتها لتملك حصة شائعة بالتقدم .
		التقدم المكسب للكية . اكتمال مدته . أثره . لا إعتداد بالمنازعة اللاحقة .
٣٠٦	٤٧	(الطعن رقم ٢٦٦ لسنة ٢٣ ق — جلسة ١٩٦٧/٢/٧)
		التقدم المسقط :
		مدة التقدم
		١ — المدة المنصوص عليها في المادة ٦٩٨ مدنى . مدة تقدم . ورود الوقف والاتقطاع عليها .
٢٠٧	٣٣	(الطعن رقم ٣٧٣ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٧/١/٢٥)
		٢ — حق العامل في حصيلة صندوق الإدخار أو حقه في المكافأة أو فيهما معا . حق ناشئ عن عقد العمل . تقدمه بسنة من وقت إنتهاء العقد .
٢٩١	٤٤	(الطعن رقم ٢٩ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٧/٢/١)
		تنفيذ
		حجز ما للدين لدى الغير :
		” التقرير بما في الذمة “
		حجز ما للدين لدى الغير . تقرير المحجوز لديه بما في الذمة . وجوبه على نحو مفصل مؤيد بالمستندات رغم عدم مديونيته للمحجوز عليه .
٤٢٦	٦٣	(الطعن رقم ٢٦٧ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٧/٢/٢١)

الصفحة	القائمة
	”دعوى التكليف بالتقرير بما فى الذمة ودعوى المنازعة فى التقرير“
	دعوى التكليف بالتقرير بما فى الذمة . اختلافها عن دعوى المنازعة فيه . إتهاء الدعوى الأولى بمجرد التقرير .
٤٢٦	(الطن رقم ٢٦٧ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٧/٢/٢١) ... ٦٣
	تنفيذ عقارى
	تنبيه نزع الملكية :
	”سقوطه“
	سقوط تسجيل تنبيه نزع الملكية إذا لم يتبعه تسجيل الحكم بنزعها خلال ١٦٠ يوما . المادة ٥٤٠ مرافعات قديم وجوب تجديده كلما أوشك على السقوط .
٧	(الطن رقم ١٢٩ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٧/١/٣) ... ٢
	(ج)
	جمارك
	تقدير مئى الجمرك . مجرد رأى المئى . خضوعه لتقدير محكمة الموضوع .
١١	(الطن رقم ١٣٠ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٧/١/٣) ... ٣
	(ح)
	حجز . حق . حكم . حوالة . حيازة
	حجز
	حجز ما للدين لدى الغير :
	”التقرير بما فى الذمة“
	حجز ما للدين لدى الغير . تقرير المحجوز لديه بما فى الذمة .

الصفحة	القائمة	
		وجوبه على نحو مفصل مؤيد بالمستندات رغم عدم مديونيته للحجوز عليه .
٤٢٦	٦٣	(الطن رقم ٢٦٧ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٧/٢/٢١) "دعوى التكليف بالتقرير بما في الذمة ودعوى المنازعة في التقرير"
		دعوى التكليف بالتقرير بما في الذمة . اختلافها عن دعوى المنازعة فيه . انتهاء الدعوى الأولى بمجرد التقرير .
٤٢٦	٦٣	(الطن رقم ٢٦٧ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٧/٢/٢١)
		حق
		التعسف في استعمال الحق :
		تصرف . إنتفاء وصف التعسف . شرطه .
٤٧	١٠	(الطن رقم ٣٦٢ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٧/١/٤)
		حكم
		إصدار الحكم :
		"تأجيل النطق بالحكم"
		تأجيل النطق بالحكم . بيان أسبابه في ورقة الجلسة أو المحضر . خلو أيهما من التوقيع . لا بطلان .
٤٧	١٠	(الطن رقم ٣٦٢ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٧/١/٤)
		بيانات الحكم :
		١ - بيان أسماء الخصوم وصفاتهم في الحكم . وجوبه . صدور الحكم باسم ورثة الخصم جملة دون بيان لأسمائهم . إغفال لبيان جوهرى . أثره . بطلان الحكم .
١٣٠	٢١	(الطن رقم ٨٨ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٧/١/١٨)

الصفحة	القاعدة	حكم
٣٧٣	٥٧ (الطعن رقم ٣٧٥ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٧/٢/١٦)	٢ - خلو الحكم من بيان تلاوة تقرير التلخيص قبل البدء في المرافعة لا يكفي وحده لإثبات عدم التلاوة . بيانات المسادة ٣٤٩ من قانون المرافعات على سبيل الحصر . ليس من بينها هذا البيان . إفعال الحكم ذكر حصول هذه التلاوة . لا بطلان إذا تضمنت محاضر الجلسات ما يفيد حصولها .
		تسبب الحكم :
		”تسبب كاف“
١١	٣ (الطعن رقم ١٣٠ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٦٧/١/٣)	١ - إقامة الحكم على دعائم متعددة . كفاية إحداها . عدم جدوى النعي على باقي الدعائم .
١٢٠	١٩ (الطعن رقم ١٥٦ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٧/١/١٧)	٢ - لقاضي الموضوع سلطة تحصيل فهم الواقع في الدعوى . كفاية إقامة قضاءه على أسباب سائغة تحمله . عدم وجوب تتبع جميع الخصوم والرد على كل منها استقلالا .
٤٤٠	٦٦ (الطعن رقم ١٠٣ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٩٦٧/٢/٢٢)	٣ - ضرائب . قرار لجنة الطعن . تأييده والإحالة إلى أسبابه . جزء متمم للحكم . لا عيب .
		”الأسباب الزائدة“
٣٥١	٥٤ (الطعن رقم ٢٨٠ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٧/٢/١٤)	١ - الأسباب الزائدة التي ما كان الحكم في حاجة إليها لحمل قضائه . الخطأ فيها . عدم تأثيره على سلامة الحكم .
٤١٨	٦٢ (الطعن رقم ١٣٦ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٧/٢/٢١)	٢ - قرارات الحكم التي لم يستند إليها . الخطأ فيها . عدم تأثيره على صحة الحكم .

الصفحة	القاعدة	
		<p>”تسبب الحكم الاستثنائي“</p> <p>أخذ محكمة الاستئناف بما لا يتعارض مع أسبابها من أسباب الحكم الابتدائي. أثره . عدم إعتبار أسباب الحكم الابتدائي - التي تغاير المنحى الذي نحتة محكمة الاستئناف - من أسباب الحكم الاستثنائي . عدم جواز توجيه الطعن بالنقض إليها .</p> <p>(الطن رقم ١٥٧ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٧/١/٢١) ... ٤١ ... ٢٧٣</p> <p>صوب التدليل :</p> <p>القصور :</p> <p>”ما يعد كذلك“</p> <p>١ - سلطة رب العمل في التمييز في الأجور بين عماله .</p> <p>المكافأة . جزء من الأجر . صرفها على أساس الأجر الأصلي دون إعانة الغلاء . استثناء بعض الموظفين للتعاقد معهم على أساس الأجر الشامل . لا مخالفة للقانون . دفاع جوهرى . إغفاله .</p> <p>قصور .</p> <p>(الطن رقم ٤٣ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٧/١/١٨) ... ٢٢ ... ١٣٣</p> <p>٢ - محكمة الموضوع . سلطتها في الأخذ بتقرير الخبير الاستشارى دون الخبير المتدب في الدعوى . وجوب إقامة حكمها في ذلك على ما يؤدي عقلا إلى النتيجة .</p> <p>(الطن رقم ٢٥٧ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٧/١/٣١) ... ٤٣ ... ٢٨٥</p> <p>”ما لا يعد قصورا“</p> <p>الحكم بالتزوير . عدم لزوم تصديده لطريقة المحو في الورقة وشخص مرتكب التزوير .</p> <p>(الطن رقم ١٥٧ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٧/١/٣١) ... ٤١ ... ٢٧٣</p> <p>الفساد في الاستدلال :</p> <p>”ما لا يعد كذلك“</p> <p>سلطة محكمة الموضوع في الأخذ بما تطعن إليه من الأدلة</p>

الصفحة	القاعدة	
٣٧٣	٥٧	<p>وإطراح ما عداه بأسباب سائغة دون رقابة محكمة النقض . الموازنة بين الأدلة والأخذ بأحدها ليس من قبيل الفساد في الاستدلال .</p> <p>(الطعن رقم ٣٧٥ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٧/٢/١٦)</p> <p>التناقض :</p> <p>١ — تقرير الحكم عدم رجوع السمسار بالتعويض إلا على من وسطه في حالة عدم تمام التعاقد بين الطرفين الذي وسط السمسار والطرف الذي أحضره السمسار بسبب خطأ الطرفين . إلزام الحكم الطاعن بالتعويض على الرغم من أنه لم يوسط السمسار . تناقض يعيب الحكم .</p>
٣٣٤	٥٢	<p>(الطعن رقم ١٦٧ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٧/٢/٩)</p> <p>٢ — إعلان بتعجيل الاستئناف . عدم تعويل المحكمة عليه . عودتها إليه وترتيب أثره . تناقض . اعتبار الاستئناف كأن لم يكن . مناطه .</p>
٣٦٧	٥٦	<p>(الطعن رقم ٢٩ لسنة ٣٥ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٦٦/٢/١٥)</p> <p>بطلان الحكم :</p> <p>١ — بطلان الحكم لبطلان الإجراءات . مناطه . أن يؤثر في الحكم .</p>
٤٧	١٠	<p>(الطعن رقم ٢٦٢ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٧/١/٤)</p> <p>٢ — الإجراءات التي تتم أثناء انقطاع سير الخصومة — بما فيها الحكم . بطلانها بطلانا نسبيا لمصلحة من شرع الانقطاع لحمايته . مثال .</p>
١٠٤	١٦	<p>(الطعن رقم ١٢٠ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٧/١/١٧)</p> <p>٣ — قبول أوراق أو مذكرات من أحد الخصوم دون إطلاع خصمه عليها . جزاؤه . البطلان . عدم صلاحية هذا البطلان كسبب للنقض إلا إذا كان من شأنه التأثير في الحكم .</p>
٣٣٩	٥٣	<p>(الطعن رقم ٢٢٢ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٧/٢/١٤)</p>

الصفحة	القاعدة	
		” دعوى البطلان الأصلية “
		عدم جواز اللجوء لدعوى أصلية يبطلان الحكم إلا في حالة تجرده من أحد أركانه الأساسية . صدور الحكم ضد شركة بعد حلها — مع عدم قيام ممثلها بتنبيه المحكمة إلى تغيير الصفة — لا يعد من هذه الحالات .
١٠٤	١٦	(الطن رقم ١٢٠ لسنة ٢٣ ق — جلسة ١٩٦٧/١/١٧)
		” الأحكام الجائز الطعن فيها “
		الحكم الصادر بنسب خير . احتواؤه على قضاء في النزاع القائم حول انطباق المادة ٩٢٨ مدني لا يجوز للمحكمة إعادة النظر فيه . جواز الطعن فيه على استقلال . المادة ٣٧٨ مرافعات .
٥٠٤	٧٦	(الطن رقم ٢٢٧ لسنة ٢٣ ق — جلسة ١٩٦٧/٢/٢٨)
		” الأحكام غير جائز الطعن فيها “
		١ — الحكم الذي لا يبت في أساس الخصومة . عدم جواز الطعن فيه إلا مع الحكم الصادر في الموضوع . مثال .
٣	١	(الطن رقم ١١٠ لسنة ٢٣ ق — جلسة ١٩٦٧/١/٣)
		٢ — دعاوى الحيابة . عدم جواز الطعن بالنقض في الأحكام الصادرة فيها .
٢٩٦	٤٥	(الطن رقم ٢٥٨ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٦٦/٢/٧)
		٣ — الطعن بالنقض في حكم إنتهائي صادر على خلاف حكم آخر . شرطه . وحدة النزاع والخصوم وأن يكون الحكم الآن قد حاز قوة الأمر المقضي . مثال .
٣١٥	٤٩	(الطن رقم ٢٧٣ لسنة ٢٣ ق — جلسة ١٩٦٧/٢/٧)
		الخصوم في الطعن :
		الطعن بالنقض جائز لكل من ظل طرفاً في الخصومة حتى صدور الحكم المطعون فيه .
١١	٣	(الطن رقم ١٣٠ لسنة ٢٣ ق — جلسة ١٩٦٧/١/٣)

الصفحة	القاعدة	
		٢- الطعن بطريق النقض . عدم قبوله إلا من خصم نازع خصمه - أو نازعه خصمه - في الطلبات ولم يتخل عن المنازعة حتى صدور الحكم .
٢٨٥	٤٣	(الطعن رقم ٢٥٧ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٧/١/٣١) حجية الحكم :
		١ - الحكم الصادر في الدعوى الجنائية . حجته أمام المحاكم المدنية فيما فصل فيه فصلا لازما في أمر يتعلق بوقوع الفعل المكون للأساس المشترك بين الدعويين الجنائية والمدنية . مثال . الحكم الجنائي باعتبار السلعة المضبوطة هي مما يعد التعامل فيها جريمة ومصادرتها . وجوب ارتباط المحكمة المدنية بحكم المصادرة .
١٦٩	٢٧	(الطعن رقم ٣٣٨ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٩٦٧/١/٢٤) ٢ - الحكم الجنائي بالمصادرة . وروده على المبلغ المتحصل من بيع السلعة المضبوطة . أثره . إنصراف حجته أمام المحكمة المدنية إلى ذات المبلغ .
١٦٩	٢٧	(الطعن رقم ٣٣٨ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٩٦٧/١/٢٤) ٣ - حجية الحكم الجنائي أمام المحكمة المدنية . شرطه . فصل الحكم الجنائي فصلا لازما في وقوع الفعل المكون للأساس المشترك بين الدعويين ووصفه القانوني ونسبته إلى فاعله .
٣١٥	٤٩	(الطعن رقم ٢٧٣ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٧/٢/٧) ٤ - حكم شرعي قاض بصحة وصية . لمحكمة الموضوع الاستدلال به كقرينة على جدية الدعوى بطلب الموصي له بحصته في الوصية ولو لم يكن طرفا في الحكم المذكور .
٤٠٦	٦١	(الطعن رقم ١٧١ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٧/٢/١٦)

الصفحة	القاعدة	
		٥ - الأحكام الصادرة من قاضي الأمور المستعجلة أحكام وقفية لا تحوز قوة الشيء المقضي فيها قضت به في أصل النزاع . عدم إلتزام محكمة الموضوع بالأخذ بأسباب الحكم المستعجل في قضائه بالإجراء الوقفي .
٤٨٥	٧٣	(الطعن رقم ٧٨ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٧/٢/٢٣)
		حوالة
		حوالة الحق :
		أحكام الضمان :
		ينظم المشرع أحكام الضمان في حوالة الحق بنصوص خاصة . لا محل لتطبيق أحكام الضمان في باب البيع على الحوالة .
٣٢٥	٥١	(الطعن رقم ٥٠ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٧/٢/٩)
		الترام المحيل بالضمان .
		١ - حق المحال له في التعويض في حالة الضمان . اقتصراره على استرداد ما دفعه للمحيل عوضاً عن الحق المحال به مع الفوائد والمصروفات في حالة المادة ٣٠٨ و ٣٠٩ مدني . شموله قيمة الحق كلها وما يلحق بالمحال له من ضرر بسبب فصل المحيل في حالة ضمان المحيل لأفعاله الشخصية (م ٣١١ مدني) .
٣٢٥	٥١	(الطعن رقم ٥٠ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٧/٢/٩)
		٢ - إمتناع المحيل عن تسليم السندات المثبتة للحق المحال به . لا محل لضمان المحيل إلا إذا ترتب على إمتناعه امتعالة استيفاء المحال له الحق المحال من المدين .
٣٢٥	٥١	(الطعن رقم ٥٠ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٧/٢/٩)
		حيازة
		الحيازة المكتسبة للملكية :
		الحيازة . عنصرها المادي والمعنوي . صلاحيتها لتملك حصبة

الصفحة	القاعدة	
		شائعة بالتقادم. التقادم المكسب للملكية. اكتمال مدته . أثره . لا إعتداد بالمنازعة اللاحقة .
٣٠٦	٤٧	(الطعن رقم ٢٦٦ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٧/٢/٧) دعوى الحيازة : " دعوى منع التعرض "
		القاضي المختص بدعوى منع التعرض . اتساع ولايته لطلب إزالة الأفعال المادية الصادرة من المدعى عليه .
٢٩٦	٤٥	(الطعن رقم ٢٥٨ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٧/٢/٧) " الطعن في الأحكام الصادرة في دعاوى الحيازة " دعاوى الحيازة . عدم جواز الطعن بالنقض في الأحكام الصادرة فيها .
٢٩٦	٤٥	(الطعن رقم ٢٥٨ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٧/٢/٧)
		(خ) خبرة
		تقدير عمل الخبير .
		١ — حق محكمة الموضوع في أن تأخذ أولاً وتأخذ بتقرير الخبير كله أو بعضه .
١٧٥	٢٨	(الطعن رقم ٣٠٥ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٧/١/٢٤) ٢ — تقدير عمل أهل الخبرة والموازنة بين آرائهم مما يستقل به قاضي الموضوع .
٢٣٠	٣٦	(الطعن رقم ٣٤٢ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٧/١/٢٦) ٣ — محكمة الموضوع . سلطتها في الأخذ بتقرير الخبير الإستشاري دون الخبير المتدب في الدعوى . وجوب إقامة حكمها في ذلك على ما يؤدي عقلا إلى النتيجة .
٢٨٥	٤٣	(الطعن رقم ٢٥٧ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٧/١/٣١)

الصفحة	القائمة	
		(د)
		دهوى . دفاع . دفع
		دهوى
		سبب الدعوى :
٣٨٧	٥٨	١ — المدعى أن يبدى سببا جديدا لدعواه لأول مرة أمام محكمة الاستئناف مادام موضوع طلبه الأصيل على حاله . (الطعن رقم ٥٥ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٧/٢/١٦)
		٢ — محكمة الموضوع ملزمة بإعطاء الدعوى وصفها الحق دون تقييد بتكييف الخصوم لها . تكييف المحكمة الدهوى بأنها تكون الإثراء بلا سبب بعد عدول المدعى من الاستناد إلى عقد القرض . النعى عليها بأنها غيرت سبب الدعوى من تلقاء نفسها . عدم جوازه .
٣٨٧	٥٨	(الطعن رقم ٥٥ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٧/٢/١٦) شروط قبول الدعوى :
		”الصفة فى الدهوى“
		١ — إنعدام صفة أحد الخصوم فى الدهوى . أثره . بطلان غير متعلق بالنظام العام .
٤١٨	٦٢	(الطعن رقم ١٣٦ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٧/٢/٢١) ٢ — انحلال جماعة دائنى المفلس . أثره . زوال صفة السندىك . جواز الإذن له بالاستمرار فى تمثيل الدائنين فى الدعاوى التى لم يفصل فيها والمسائل المتعلقة .
٤١٨	٦٢	(الطعن رقم ١٣٦ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٧/٢/٢١)
١٠٤	١٦	(وراجع الطعن رقم ١٢٠ لسنة ٣٣ ق) تقدير قيمة الدهوى :
		تقدير الرسوم النسبية على الأراضى الزراعية . خضوعه

الصفحة	القائمة	
		لنصوص القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ المعدلة بالقانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٥٧ . عدم تأثره بقواعد تقدير قيمة الدعوى الواردة بالمادة ٣١ من قانون المرافعات .
٣٥	٧	(الطن رقم ١٥٣ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٦/١/٣) نظر الدعوى أمام المحكمة : (١) تقرير التلخيص : ١ - جواز الاستدلال على تلاوة تقرير التلخيص من محاضر الجلسات .
٧	٢	(الطن رقم ١٢٩ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٧/٢/١) ٢ - وجوب وضع تقرير التلخيص في الاستئناف من العضو المقرر وتلاوته في الجلسة . وجوب تلاوته من جديد في حالة تغيير بعض أعضاء الهيئة . لا يشترط أن يكون هذا التقرير من عمل أحد أعضاء الهيئة الجديدة .
٧٨	١٢	(الطنان رقم ٧٦ و ٨٠ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٧/١/٥) (ب) تدخل النيابة العامة في الدعوى : وجوب إخبار النيابة العامة بالقضايا الخاصة بالقصر . إفعال هذا الإجراء رغم تمسك القصر به . أثره . بطلان الحكم .
٥٠٩	٧٧	(الطن رقم ٣٠٠ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٧/٢/٢٨) (ج) تقديم الطلبات وأوجه الدفاع : حجز الدعوى للحكم مع الإذن بمذكرات في الدفع والموضوع . إقتصار الخصم في مذكرته على التكلم في الدفع . قضاء المحكمة في الموضوع . لا إخلال بحق الدفاع .
٣٢٩	٥٣	(الطن رقم ٢٢٢ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٧/٢/١٤) (د) تكييف الدعوى : محكمة الموضوع ملزمة بإعطاء الدعوى وصفها الحق دون تقييد بتكييف الخصوم لها . تكييف المحكمة الدعوى بأنها تكون الإثراء

الصفحة	القاعدة	
٣٨٧	٥٨	بلا سبب بعد عدول المدعى عن الاستناد إلى عقد القرض . النعى عليها بأنها غيرت سبب الدعوى من تلقاء نفسها . عدم جوازه . (الطعن رقم ٥٥ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٦٧/٢/١٦) (هـ) المسائل التي تعترض سير الخصومة :
٩٢	١٤	١ - بطلان الإجراءات المترتب على انقطاع سير الخصومة . بطلان نسبي مقرر لمصلحة من شرع الانقطاع لحمايته وهم خلفاء المتوفى أو من يقوم مقام من فقد أهليته أو زالت صفته . ليس لغيرهم أن يحتج بالبطلان . (الطعن رقم ٥ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٦٧/١/٥)
١٠٤	١٦	٢ - الاجراءات التي تتم أثناء انقطاع سير الخصومة بما فيها الحكم . بطلانها بطلانا نسبيا لمصلحة من شرع الانقطاع لحمايته . مثال . (الطعن رقم ١٢٠ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٦٧/١/١٧)
		٣ - مجرد وفاة الخصم أو فقد أهلية الخصومة يترتب عليه لذاته انقطاع سير الخصومة . أما بلوغ الخصم من الرشد فلا يؤدي بذاته إلى انقطاعها . حصول الانقطاع بسبب ما يترتب على البلوغ من زوال صفة من كان يباشر الخصومة عن القاصر . بلوغ الطاعنين من الرشد أثناء سير الدعوى . تركهما والديهما والوصية عليهما تحضر عنهما بعد البلوغ حتى صدر الحكم في الاستئناف . صفة النائب عنهما لم تزل وإنما تغيرت من نيابة قانونية إلى نيابة اتفاقية . لا ينقطع سير الخصومة . عدم تمسك الطاعنين أمام محكمة الموضوع بعدم صحة تمثيل والديهما لهما بعد بلوغهما من الرشد . لا سبيل لإثارة الجدل في ذلك لدى محكمة النقض لتعلقه بأمر موضوعي .
٤٨٥	٧٣	(الطعن رقم ٧٨ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٦٧/٢/٢٣) وراجع بطلان الحكم .
١٠٤	١٦	(الطعن رقم ١٢٠ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٦٧/١/١٧)

الصفحة	القاعدة	
		بعض أنواع الدعاوى :
		(١) الدعوى العمالية :
		١ - المدة المنصوص عليها في المادة ٦٩٨ مدنى . مدة
		تقادم . ورود الوقف والاتقطاع عليها .
٢٠٧	٣٣	(الطعن رقم ٣٧٣ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٧/١/٢٥)
		٢ - حق العامل في حصة صندوق الإيداع أو حقه في المكافأة
		أو فيهما معا . حق ناشئ عن عقد العمل . تقادمه بسنة من وقت
		انتهاء العقد .
٢٩١	٤٤	(الطعن رقم ٣٩ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٧/٢/١)
		(ب) دعوى صحة التعاقد :
		دعوى صحة التعاقد ليست من الدعاوى التي لا يقبل موضوعها
		التجزئة إلا إذا كان محل العقد غير قابل لها بطبيعته أو بحسب
		قصد عاقيه .
٩٢	١٤	(الطعن رقم ٥ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٧/١/٥)
		(ج) دعوى التكليف بالتقرير بما في الذمة ودعوى المنازعة
		في التقرير بما في الذمة :
		دعوى التكليف بالتقرير بما في الذمة . اختلافها عن دعوى
		المنازعة فيه . انتهاء الدعوى الأولى بمجرد التقرير .
٤٢٦	٦٣	(الطعن رقم ٢٦٧ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٧/٢/٢١)
		(د) دعوى الأحوال الشخصية :
		راجع إثبات .
		(هـ) دعاوى الحيازة :
		١ - القاضى المختص بدعوى منع التعرض . اتساع ولايته
		لطلب إزالة الأفعال المادية الصادرة من المدعى عليه .
٢٩٦	٤٥	(الطعن رقم ٢٥٨ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٧/٢/٧)

الصفحة	القاعدة	
		٢ — دعاوى الحيازة . عدم جواز الطعن بالنقض في الأحكام المصادرة فيها .
٢٩٦	٤٥	(الطن رقم ٢٥٨ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٦٧/٢/٧) (هـ) دعوى إثبات الحالة :
		دعوى إثبات حالة البضاعة ليست من دعاوى المسؤولية . غايتها إثبات المعجز وتهيئة الدليل اللازم للرجوع على الناقل . لمقاولة التفريغ الموكل في استلام البضاعة رفع هذه الدعوى .
٧٨	١٣	(الطنان رقم ٧٦٦ لسنة ٨٠ ق — جلسة ١٩٦٧/١/٥)
		دفاع
		تقديم الطلبات وأوجه الدفاع .
		١ — قبول أوراق أو مذكرات من أحد الخصوم دون إطلاع خصمه عليها . جزاؤه . البطلان . عدم صلاحية هذا البطلان كسبب للنقض إلا إذا كان من شأنه التأثير في الحكم .
٣٣٩	٥٣	(الطن رقم ٢٢٢ لسنة ٢٣ ق — جلسة ١٩٦٧/٢/١٤)
		٢ — حجز الدعوى للحكم مع الإذن بمذكرات في الدفع والموضوع . اقتصار الخصم في مذكرته على التكلم في الدفع . قضاء المحكمة في الموضوع . لا إخلال بحق الدفاع .
٣٣٩	٥٣	(الطن رقم ٢٢٢ لسنة ٢٣ ق — جلسة ١٩٦٧/٢/١٤)
		دفاع جوهرى :
		دعوى المشتري بصحة ونفاذ البيع المتضمنة أنه قد عرض الثمن المستحق على البائع ولم يرفضه أو دعه لذمته . إعتبار هذا الطلب متضمنا طلب الحكم بصحة العرض والإيداع . اقتضاء المحكمة أن يستصدر المشتري حكما سابقا بصحة العرض والإيداع . خطأ .
١٨٥	٢٩	(الطن رقم ١٦٠ لسنة ٢٣ ق — جلسة ١٩٦٧/١/٢٤)

الصفحة	القائمة	دفع
		الدفع بعدم قبول الدعوى :
		رفض الدفع بعدم قبول الدعوى لانتفاء الصفة . النعى على الحكم بطلانه لعدم بيان أسباب هذا الرفض لا يقبل التحدى بالبطلان لأول مرة أمام محكمة النقض إلا ممن تمسك بهذا الدفع أمام محكمة الاستئناف لما يخالفه من واقع يجب مرضه على محكمة الموضوع .
٩٢	١٤	(الطن رقم ٥ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٧/١/٥)
		(ر)
		رسوم
		رسوم قضائية :
		تقدير الرسوم النسبية على الأراضى الزراعية . خضوعه لنصوص القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ المعدلة بالقانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٥٧ عدم تأثره بقواعد تقدير قيمة الدعوى الواردة بالمادة ٣١ من قانون المرافعات .
١٩	٤	(الطن رقم ١٥٣ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٧/١/٣)
		(ش)
		شركات . شيوخ
		شركات
		شركات الأشخاص :
		« إنقضاء الشركة »
		١ — الأصل انقضاء شركات الأشخاص بوفاة أحد الشركاء . جواز الاتفاق بين الشركاء على استمرار الشركة — رغم وفاة أحد الشركاء — مع ورثته ولو كانوا قسرا .
١٥٦	٢٥	(الطن رقم ٢٧ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٧/١/١٩)

الصفحة	القاعدة	
		٢ — إنقضاء شركة الأشخاص بموت أحد الشركاء إلا إذا حصل الاتفاق بين الشركاء أنفسهم على أنه إذا مات أحدهم تستمر الشركة مع ورثته. الاتفاق الذي يؤدي إلى استمرار الشركة هو الذي يتم بين الشركاء أنفسهم قبل وفاة الشريك لا الاتفاق بين ورثة الشريك المتوفى وباقي الشركاء الأحياء إذا لم يتفق معهم هذا الشريك وقبل وفاته .
٤٧٢	٧١	(الطن رقم ٥٩ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٦٧/٢/٢٢)
		شيوخ
		عدم اشتراط الواقف لنفسه في كتاب الوقف الشروط العشرة كلها أو بعضها . عدم ثبوتها له مطلقا وليس له أن يعمل بأي شرط فيها إلا بإذن القاضي . تحديد الواقف أحيانا أحد وقفه وتجنيبها . قسمة لا يملكها وفيها معنى الاستبدال . عدم اشتراطه الاستبدال لنفسه في كتاب الوقف . عدم الاعتداد بكشف التحديد في انتهاء حالة الشيوخ .
٢٥١	٣٨	(الطن رقم ٢٩ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٦٧/١/٢٦)
		(ص)
		صورية
		الصورية النسبية :
		الصورية النسبية بطريق التستر . عدم جواز اثباتها بين المتعاقدين إلا بالكتابة متى كان العقد الظاهر مكتوبا . عكس ذلك . الطعن على العقد بأنه يخفى وضية . جواز إثبات ذلك بكافة الطرق لإعتباره تحايلا على القانون . حق الوارث في الطعن في هذه الحالة لا يستمد في الطعن من المورث وإنما من القانون مباشرة .
٤٧٨	٧٢	(الطن رقم ٧٥ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٦٧/٢/٢٢)

الصفحة	القاعدة	
		(ض)
		ضرائب
		١ - الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية :
		(١) وعاء الضريبة :
		”تقديره“
		المرتبات والأجور التي تدفعها المنشأة لمستخدميها وعمالها الذين يدعون للخدمة العسكرية . اعتبارها من التكاليف عند تحديد الأرباح الصافية الخاضعة للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية . مناطه .
٤٣٦	٦٥	(الطن رقم ١١٢ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٧/٢/٢٢)
٤٤٩	٦٨	(وراجع الطن رقم ١١٥ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٧/٢/٢٢)
		(ب) سعر الضريبة :
		الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية . وعائها . الأرباح الناتجة من مجموع العمليات التي تكون المنشأة قد باشرتها خلال سنة كاملة وفي نهاية السنة . السنة المالية المتداخلة . تعديل سعر الضريبة قبل نهايتها . مريانه على أرباحها .
٤٤٩	٦٨	(الطن رقم ١١٥ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٧/٢/٢٢)
		(ج) إجراءات ربط الضريبة :
		إجراءات ربط الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية . العشرون يوما المحددة لإرسال الممول قبوله أو ملاحظاته على الأرباح التقديرية التي يرى المأمور اتخاذها أساسا لربط الضريبة . ميعاد واقف لإجراءات الربط . أثره .
٤٤٥	٦٧	(الطن رقم ١١١ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٧/٢/٢٢)

الصفحة	القاعدة	
		التقدير الحكيم :
		التقدير الحكيم . إقرارات الشركة عن سنة ١٩٤٧ . إجراء تعديل في المصروفات . عدم اعتبارها من الممولين الخاضعين لربط الضريبة بطريق التقدير . عدم جواز اتخاذ نتيجة أعمال هذه السنة أساسا لربط الضريبة في السنوات من سنة ١٩٤٨ إلى سنة ١٩٥١ .
٢٣	٥	(الطن رقم ٢٣ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٧/١/٤) لجان التقدير :
		”الطن في قراراتها“
		الحكم الوقتي بشأن بيان طرق الطعن في القرارات الصادرة من لجان التقدير . م . ٤ . ق ١٧٤ لسنة ١٩٥١ . نطاقه . قرارات لجان التقدير الصادرة قبل ٤ سبتمبر سنة ١٩٥٠ والتي لم تصبح نهائية عند صدور القانون ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ .
٢٠٢	٣٢	(الطن رقم ٤٦١ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٧/١/٢٥) ٢ — الضريبة على المهن غير التجارية :
		وعاء الضريبة :
		عدم وجود حسابات منتظمة . المصروفات مؤيدة بالمستندات . لا يهم . تقديرها جزافا بنحو الإيرادات . م ٢/٧٣ ق ١٤ لسنة ١٩٣٩ .
٢٥	٧	(الطن رقم ٩٦ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٧/١/٤) ٣ — الضريبة على القيم المنقولة :
		”وعاء الضريبة“
		ما يؤخذ من أرباح الشركة لمصلحة صاحب النصيب . توزيع الربح . خضوعه للضريبة على القيم المنقولة . الأجر . تكليف على الربح . خضوعه للضريبة على كسب العمل .
٢٩	٦	(الطن رقم ٤٩ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٧/١/٤)

الصفحة	القائمة	
		٤ - الضريبة العامة على الإيراد :
		الضريبة العامة على الإيراد . قرارات لجنة الطعن . الطعن فيها أمام المحكمة الابتدائية . استئناف الحكم . ميعاده . (الطعن رقم ٧٩ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٩٦٧/١/١٨) ٢٠
١٢٦	٢٠	لجنة الطعن : الحكم في الطعن في قراراتها : ضرائب . قرار لجنة الطعن . تأييده والإحالة إلى أسبابه . جزء متم للحكم . لا عيب . (الطعن رقم ١٠٣ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٧/٢/٢٢) ٦٦
٤٤٠	٦٦	(ع) عقد . علامات تجارية . عمل عقد (١) أركان العقد :
		١ - الشروط التي يعلنها وزير المالية والاقتصاد لتصدير سلعة مع تحديد ثمن مقابل إعطاء إذن التصدير . اعتبارها دعوة للكافة لتصدير هذه السلعة . التقدم بطلب لمراقبة التصدير بوصدور الإذن منها تنشأ عنه علاقة تعاقدية قوامها الشروط المعلن عنها . عدم اعتبار هذه الشروط بمثابة لأشحة تشريعية . (الطعن رقم ٢٥٢/٢٢ و ١٢٨ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٦٧/١/٢٤) ٣٠
١٩٠	٣٠	٢ - اتفاق الطرفين على جميع المسائل الجوهرية مع الحفاظ لهما بمسائل تفصيلية يتفقان عليها فيما بعد . عدم اشتراطهما أن العقد لا يتم إلا عند الاتفاق عليها . تمام العقد . للطرفين أن يلجأ إلى المحكمة للفصل في خلافهما حول المسائل التفصيلية . (الطعن رقم ٢٢٧ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٧/١/٢٦) ٣٥
٢١٥	٣٥	

الصفحة	القاعدة	
		٣ - تعارض القبول مع الإيجاب . إعتبره رفضاً يتضمن إيجاباً جديداً . مثال .
٣٩٤	٥٩	(الطن رقم ٦١ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٦/٢/١٩٦٧) (ب) العدول عن إبرام العقد : المفاوضة ليست إلا عملاً مادياً ليس له أثر قانوني . لكل متفاوض قطع المفاوضة في أي وقت دون مسئولية ما لم يقترن بعدوله خطأ يتحقق معه المسئولية التقصيرية وينتج عنه ضرر بالطرف الآخر . عبء إثبات الخطأ والضرر على عاتق ذلك الطرف .
٣٣٤	٥٢	(الطن رقم ١٦٧ لسنة ٢٢ ق - جلسة ٩/٢/١٩٦٧) (ج) تفسير العقد : ١ - تفسير العقد . حق لمحكمة الموضوع . المنازعة فيه . عدم جواز إبدائها لأول مرة أمام محكمة النقض .
٣٠٠	٤٦	(الطن رقم ١٣٥ لسنة ٢٢ ق - جلسة ٧/٢/١٩٦٧) ٢ - سلطة محكمة الموضوع في العدول عن المدلول الظاهر لصيغ العقود والشروط لاعتبارات معقولة . وجوب بيان الحكم سبب هذا العدول وكيف أفادت تلك الصيغ المعنى الذي أخذ به .
٤٦١	٧٠	(الطن رقم ٥٤ لسنة ٢٢ ق - جلسة ٢٢/٢/١٩٦٧) (د) آثار العقد : تنفيذ العقد . صدور إذن وزير المالية والاقتصاد بتصدير سلعة بناء على علاقة تعاقدية بينه وبين أحد المصدرين . قيام مصلحة الجمارك التابعة لذات الوزير بالحيلولة بين من صدر له الإذن وبين تصدير السلعة . اعتبار ذلك إخلالاً بالالتزام التعاقدى . أثره . عدم الالتزام من صدر له الإذن بالوفاء بمقابل الإذن .
١٩٠	٣٠	(الطنان رقم ٢٢/٢٥٢ لسنة ٢٤ ق - جلسة ٢٤/١/١٩٦٧)

الصفحة	القائمة	
		راجع الترام "حق الحبس" . (القاعدتين ٧٤ و ٢٤)
		(هـ) انتهاء العقد :
		التقاييل :
٢٩٤	٥٩	التفاسيح — التقاييل — يكون بلايجاب وقبول صريحين أو ضمنيين . (الملن رقم ٦١ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٦٧/٢/١٦)
		فسخ العقد :
٣٣٩	٥٣	اعذار المتعاقد قبل مطالبة بالتعويض عن عدم تنفيذ العقد . عدم وجوبه متى أعلن المتعاقد رغبته في عدم التنفيذ . (الملن رقم ٢٢٢ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٧/٢/١٤)
		" الشرط الفاسخ " .
١٤٣	٢٤	١ — الشرط الفاسخ جزاء عدم الوفاء بالثمن في الميعاد المتفق عليه . عدم تحققه إلا إذا كان التخلف عن الوفاء بغير حق . قيام حق المشتري في حبس الثمن . لا عمل للشرط الفاسخ ولو كان صريحا . (الملن رقم ١٥ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٧/١/١٩)
		٢ — التأخير في الوفاء بالمبلغ المتفق عليه في عقد الصلح لا يترتب عليه حتما فسخ العقد عند عدم وجود الشرط الفاسخ الصريح . أمر الفسخ في هذه الحالة خاضع لتقدير محكمة الموضوع . شرط القضاء به أن يظل المدين متخلفا عن الوفاء حتى صدور الحكم في الدعوى سواء أهدر بالوفاء أم لا . (الملن رقم ٢٢٧ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٧/١/٢٦)
٢١٥	٣٥	علامات تجارية
		تقرير ما إذا كانت للعلامة التجارية ذاتية خاصة متميزة عن غيرها . وجوب النظر إليها في مجموعها لا إلى كل من العناصر التي تتركب منها .
٢٥	٣٩	(الملن رقم ٤٥ لسنة ٢٣ ق — جلسة ١٩٦٧/١/٢٦)

الصفحة	القائمة	عمل
		عناصر عقد العمل :
		”الأجر“
		سلطة رب العمل في التمييز في الأجور بين عماله . المكافأة . جزء من الأجر . صرفها على أساس الأجر الأصلي دون إمانة الفلاء . استثناء بعض الموظفين للتعاقد معهم على أساس الأجر الشامل . لا مخالفة للقانون . دفاع جوهري . إغفاله . قصور . (الطن رقم ٤٣ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٦٧/١/١٨) ٢٢
١٣٣		
		آثار عقد العمل :
		(١) ”سلطة رب العمل في تنظيم منشأته“
		١ - عدم جواز نقل العامل إلى مركز أقل ميزة إلا في نطاق ما تقضى به المادة ٦٩٦/٢ مدني . تعهد العامل بالاستمرار فترة معينة في خدمة رب العمل في العمل الذي يسنده إليه . اعتبار نوع العمل غير محدد اتفاقا . وجوب تحديد موافقا لما تقضى به المادة ٦٨٢/٢ مدني . (الطن رقم ٢٦٤ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٦٧/١/٢٤) ٣١
١٩٨		
		٢ - سلطة رب العمل في تنظيم منشأته . إنهاء عقد العمل . تقدير مبرر الإنهاء . موضوعي . (الطن رقم ٢٧٨ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٦٧/٢/١٥) ٥٥
٣٥٧		
		٣ - منشأة . إعادة تنظيمها . إنهاء عقود بعض العمال . سلطة رب العمل . مبرراته . التحقق منها . رقابة القاضي . (الطن رقم ٣٦٠ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٧/٢/٢٢) ٦٩
٤٥٣		
٤٧		(وراجع الطن ٣٦٢ لسنة ٢٢ ق ١/٤/١٩٦٧) ١٠

الصفحة	القاعدة	
		(ب) التسوية بين العمال :
		مؤسسة . إستقلالها . مناهضة التسوية بين عمالها وعمال صاحب العمل الأصلي . شرطه .
٧٤	١٢	(الطعن رقم ٤٨ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٧/١/٤)
		(ج) الإجازات :
		المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ . إجازات العامل .
		إستبدالها بأيام أخرى أو بمقابل نقدي . شرطه . رفض الترخيص بالإجازة . إخلال بالتزام . تعويض العامل عنه .
٣٥٧	٥٥	(الطعن رقم ٣٧٨ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٧/٢/١٥)
		مكافأة نهاية الخدمة :
		١ — حق العامل في حصة صندوق الادخار أو حقه في المكافأة أو فيهما معا . حق ناشئ عن عقد العمل . تقادمه بسنة من وقت انتهاء العقد .
٢٩١	٤٤	(الطعن رقم ٣٩ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٧/٢/١)
		٢ — إلغاء الوظيفة وفصل الموظف . استحقاقه مكافأة نهاية الخدمة كاملة : القانون ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ . رفضه قبول وظيفة جديدة . لا يعتبر استقالة .
٤٥٣	٦٩	(الطعن رقم ٣٦٠ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٧/٢/٢٢)
		التعويض عن إصابات العمل :
		القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ . سريانه — فيما تضمنته من قواعد تنظيمية أمره أو من النظام العام — على ما لم يستقر أو يتحدد أو يكتمل من آثار العقد إلى تاريخ العمل به .
٤٣	٩	(الطعن رقم ٢٧١ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٧/١/٤)

الصفحة	القاعدة	
		”الدعوى الناشئة عن عقد العمل“ ”تقادمها“
		المدة المنصوص عليها في المادة ٦٩٨ مدني . مدة تقادم . ورود الوقف والانتقطاع عليها . (الطن رقم ٢٧٣ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٦/١/٢٥) ... ٣٣ ... ٢٠٧
		(ف) فوائد
		استحقاق الفوائد : ”بدء سريانها“
		١ - استحقاق الفوائد القانونية وتتمام المطالبة القضائية بها في ظل القانون المدني القديم . خضوعها لأحكامه من حيث تحديد بدء سريانها . جواز القضاء بالفوائد القانونية عن مبلغ مطلوب على سبيل التعويض من تاريخ المطالبة القضائية وفقا للمادة ١٢٤ من القانون المدني القديم . نص المادة ٢٢٦ من القانون القائم يستلزم أن يكون المبلغ المطلوب معلوم المقدار وقت الطلب . حكم مستحدث لا يسرى على الماضي بأثر رجعي . (الطن رقم ٣٧٥ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٧/٢/١٦) ... ٥٧ ... ٣٧٣
		٢ - الإيداع المشروط بعدم صرف المبلغ المودع قبل الفصل في جميع المنازعات القائمة . إيداع غير مبرئ للذمة ولا يحول دون سريان الفوائد من تاريخ استحقاقها قانونا . (الطن ١٧١ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٦٧/٢/١٦) ... ٦١ ... ٤٠٦
		٣ - استحقاق المال الموصى به . - على التركة - من تاريخ وفاة الموصي . التزام الوارث الذي يتأخر في الوفاء به للموصى له بفوائد التأخير عنه من تاريخ المطالبة القضائية . (الطن رقم ٣١ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٧/٢/١٦) ... ٦١ ... ٤٠٦

الصفحة	القاعدة	
		(ق)
		قاضي الأمور المستعجلة . قانون . قرار إداري . قسمة . قوة الامر المقضى قاضي الأمور المستعجلة
		حجية الحكم المستعجل :
		الأحكام الصادرة من قاضي الأمور المستعجلة أحكام وقتية لا تحوز قوة الشيء المقضى فيما قضت به في أصل النزاع . عدم التزام محكمة الموضوع بالأخذ بأسباب الحكم المستعجل في قضائه بالإجراء الوقفي .
٤٨٥	٧٣	(الطن رقم ٧٨ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٧/٢/٢٣) راجع مشرعية (القاعدة رقم ١٣)
		قانون
		تنازع القوانين من حيث الزمان :
		١ — القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ . مرياته — فيما تضمنه من قواعد تنظيمية أمرة أو من النظام العام على ما لم يستقر أو يتحدد أو يكتمل من آثار العقد إلى تاريخ العمل به .
٤٣	٩	(الطن رقم ٢٧١ لسنة ٣٢ — جلسة ١٩٦٧/١/٤) ٢ — استحقاق الفوائد القانونية وتام المطالبة القضائية بها في ظل القانون المدني القديم . خضوعها لأحكامه من حيث تحديد بدء مرياتها . جواز القضاء بالفوائد القانونية عن مبلغ مطلوب على سبيل التعويض من تاريخ المطالبة القضائية وفقا للمادة ١٢٤ من القانون المدني القديم . نص المادة ٢٢٦ من القانون القائم يستلزم أن يكون المبلغ المطلوب معلوم المقدار وقت الطلب . حكم مستحدث لا يسرى على الماضي بأثر رجعي .
٣٧٣	٥٧	(الطن رقم ٢٧٥ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٧/٢/١٦)

الصفحة	القاعدة	
٤٤٩	٦٨	<p>٣ - الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية . وعلاؤها .</p> <p>الأرباح الناتجة من مجموع العمليات التي تكون المنشأة قد باشرت بها خلال سنة كاملة وفي نهاية السنة . السنة المالية المتداخلة .</p> <p>تعديل سعر الضريبة قبل نهايتها . صريانه على أرباحها .</p> <p>(الطن رقم ١١٥ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٦/٢/٢٢)</p> <p>اللائحة التشريعية :</p> <p>الشروط التي يعلنها وزير المالية والاقتصاد لتصدير سلعة مع تحديد ثمن مقابل إعطاء إذن التصدير . اعتبارها دعوة للكافة لتصدير هذه السلعة . التقدم بطلب لمراقبة التصدير وصدور الإذن منها تنشأ عنه علاقة تعاقدية قوامها الشروط المعلن منها . عدم اعتبار هذه الشروط بمثابة لائحة تشريعية .</p> <p>(الطنان رقا ٣٣/٢٥٢ و ١٢٨ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٧/١/٢٤)</p>
١٩٠	٣٠	<p>قرار إداري</p> <p>مجلس التأديب ليس هيئة قضائية لا تسأل الدولة عن تصرفاتها . هو مجرد هيئة إدارية تمارس سلطة إدارية . القرار التأديبي الذي تصدره لا يحسم خصومة قضائية وإنما ينشأ حالة جديدة في حق من صدر عليه .</p> <p>(الطن رقم ٣٧٥ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٧/٢/١٦)</p>
٢٧٣	٥٧	<p>قسمة</p> <p>عدم اشتراط الواقف لنفسه في كتاب الوقف الشروط العشرة كلها أو بعضها . عدم ثبوتها له مطلقا وليس له أن يعمل بأي شرط فيها إلا بإذن القاضي . تحديد الواقف أعيان أحد وقفه وتجنيتها . قسمة لا يملكها وفيها معنى الاستبدال . عدم اشتراطه الاستبدال لنفسه في كتاب الوقف . عدم الإعتداد بكشف التحديد في انتهاء حالة الشيوع .</p> <p>(الطن رقم ٢٩ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٧/١/٢٦)</p>
٢٥١	٣٨	

الصفحة	القاعدة	قوة الأمر المقضى
		١ - الطعن بالنقض في حكم إتهائي صادر على خلاف حكم آخر . شرطه . وحدة النزاع والخصوم وأن يكون الحكم الآخر قد حاز قوة الأمر المقضى . مثال .
٣١٥	٤٩	(الطعن رقم ٢٧٣ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٧/٢/٧)
		٢ - تقدير الدليل . لا يجوز قوة الشيء المحكوم فيه .
		تشكك المحكمة الجنائية في صحة الشهادة لا يمنع المحكمة المدنية من الأخذ بها .
٣٢٠	٥٠	(الطعن رقم ٥٣ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٧/٦/٨)
		وراجع إثبات وحكم .
		(القاعدتين رقمي ٦١ و ٧٢ ع)
		(م)
		محكمة الموضوع . مسئولية . مصادرة . معاهدات دولية . مقالة . ملكية . موظفون
		محكمة الموضوع
		سلطة محكمة الموضوع :
		(١) في تفسير العقود :
		١ - لمحكمة الموضوع السلطة التامة في تفسير الاتفاقات والمشارطات وسائر المحررات بما تراه أوفى إلى نية عاقيديها مستهدية بظروف الدعوى دون رقابة لمحكمة النقض عليها في ذلك مادامت لا تخرج في تفسيرها عن المعنى الذي تحمله عبارات الاتفاق .
٢١٥	٣٥	(الطعن رقم ٢٣٧ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٦/١/٢٦)
		٢ - تفسير العقد . حق لمحكمة الموضوع . المنازعة فيه .
		عدم جواز ابدائها لأول مرة أمام محكمة النقض .
٣٠٠	٤٦	(الطعن رقم ١٣٥ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٧/١/٧)

الصفحة	القاعدة	
		٣ — سلطة محكمة الموضوع في العدول عن المدلول الظاهر لصيغ العقود والشروط لإعتبارات معقولة. وجوب بيان الحكم سبب هذا العدول وكيف أفادت تلك الصيغ المعنى الذي أخذ به .
٤٦٦	٧٠	(الطعن رقم ٥٤ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٧/٢/٢٣)
		(ب) في تحقيق الدعوى :
		حق محكمة الموضوع في عدم الإحالة للتحقيق اكتفاء بالثابت في أوراق الدعوى .
٢٧٣	٤١	(الطعن رقم ١٥٧ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٧/١/٣١)
		(ج) في تقدير الدليل :
		١ — استخلاص السببية بين الخطأ والضرر يدخل في تقدير محكمة الموضوع .
١١	٣	(الطعن رقم ١٣٠ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٧/١/٣)
		٢ — تقدير مضمن الجرمك . مجود رأى للضمن . خضوعه لتقدير محكمة الموضوع .
٩١	٣	(الطعن رقم ١٣٠ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٧/١/٣)
		٣ — لقاضي الموضوع سلطة تحصيل فهم الواقع في الدعوى . كفاية إقامة قضائه على أسباب سائفة تحمله . عدم وجوب تتبع حجج الخصوم والرد على كل منها استقلالاً .
١٢٠	١٩	(الطعن رقم ١٥٦ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٧/١/١٧)
		٤ — إختفاء الأشياء المؤمن عليها ضد السرقة . عدم كفايته لإستحقاق مبلغ التأمين ما لم يثبت أنها اختفت بالسرقة . لا محل للتشدد في طلب دليل يقيني . كفاية قيام المؤمن بالمبادرة بالتبليغ وتقديم بيانات دقيقة قريبة التصديق . سلطة محكمة الموضوع في تكوين عقيدتها من مسلك المؤمن له .
١٢٠	١٩	(الطعن رقم ١٥٦ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٧/١/١٧)

الصفحة	القاعدة	
		٥ — الإقرار الصادر أمام القضاء حجة قاطعة على المقر . خضوع الإقرار غير القضائي لتقدير محكمة الموضوع .
١٧٦	٢٨	(الطن رقم ٣٠٥ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٧/١/٢٤) ٦ — حق محكمة الموضوع في أن تأخذ أولا تأخذ بتقرير الخبير كله أو بعضه .
١٧٦	٢٨	(الطن رقم ٣٠٥ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٧/١/٢٤) ٧ — تقدير عمل أهل الخبرة والموازنة بين آرائهم مما يستقل به قاضي الموضوع .
٢٣٠	٣٦	(الطن رقم ٣٤٢ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٧/١/٢٦) ٨ — تأسيس الحكم على جملة قرائن متسائدة . عدم جواز المجادلة في إحداها بدعوى عدم كفايتها .
٢٧٣	٤١	(الطن رقم ١٥٧ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٧/١/٣١) ٩ — محكمة الموضوع . سلطتها في الأخذ بتقرير الخبير الاستشاري دون الخبير المتدرب في الدعوى . وجوب إقامة حكمها في ذلك على ما يؤدي عقلا إلى النتيجة .
٢٨٥	٤٣	(الطن رقم ٢٥٧ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٧/١/٣١) ١٠ — سلطة محكمة الموضوع في الأخذ بما تطمئن إليه من الأدلة واطراح ما عداها بأسباب سائغة دون رقابة محكمة النقض . الموازنة بين الأدلة والأخذ بأحدها ليس من قبيل الفساد في الاستدلال .
٣٧٣	٥٧	(الطن رقم ٣٧٥ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٧/٢/١٦) ١١ — تقدير الدليل مما تستقل به محكمة الموضوع . لها أن تأخذ بما تطمئن إليه من الأدلة دون حاجة إلى الرد على الأدلة التي لم تأخذ بها ما دام حكمها يقوم على أسباب سائغة .
٤٨٥	٧٣	(الطن رقم ٧٨ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٧/٢/٢٣)

الصفحة	القاعدة	
		(د) في تكييف الدعوى :
		محكمة الموضوع ملزمة بإعطاء الدعوى وصفها الحق دون تقييد بتكييف الخصوم لها . تكييف المحكمة الدعوى بأنها تكون الإثراء بلا سبب بعد عدول المدعى عن الاستناد إلى عقد القرض . النعى عليها بأنها غيرت سبب الدعوى من تلقاء نفسها عدم جوازه .
		(هـ) في تقدير قيام مبرر لإنهاء عقد العمل :
		١ — سلطة رب العمل في تنظيم منشأته . إنهاء عقد العمل . تقدير مبرر الإنهاء . موضوعي .
٣٥٧	٥٥	(الطن رقم ٣٧٨ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٧/٢/١٥)
		٢ — منشأة . إعادة تنظيمها . إنهاء عقود بعض العمال . سلطة رب العمل . مبرراته . التحقق منها . رقابة القاضي .
٤٥٣	٦٩	(الطن رقم ٣٦٠ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٧/٦/٢٢)
		(و) في تقدير التعويض :
		١ — سلطة محكمة الموضوع في تقدير التعويض . لما أن تدخل في حسابها ما يصيب المضرور بسبب طول أمد التقاضي .
		٢ — تقدير التعويض الجابر للضرر من سلطة قاضي الموضوع ما لم يوجد نص قانوني يلزمه باتباع معايير معينة في خصوصه .
٣٧٣	٥٧	(الطن رقم ٣٧٥ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٧/٢/١٦)
		مسئولية
		(أ) المسؤولية التقصيرية :
		عناصر المسؤولية :
		” ركن الخطأ “
		١ — امتناع الموظف عن تنفيذ واجبات وظيفته . خطأ . تسببه في إحداث ضرر للغير . مسؤوليته .
١١	٣	(الطن رقم ١٣٠ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٧/١/٣)

الصفحة	القاعدة	
		٢ - قيام المحكوم له بنشر مضمون الحكم حماية لحقوقه التجارية . لاخطأ .
١٠٤	١٦	(الطن رقم ١٢٠ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٧/١/١٧)
		٣ - المنافسة غير المشروعة . ماهيتها . قيامها على أساس من المسؤولية التقصيرية .
٣٥١	٥٤	(الطن رقم ٢٨٥ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٧/٢/١٤)
		”علاقة السببية“
		استخلاص السببية بين الخطأ والضرر يدخل في تقدير محكمة الموضوع .
١١	٣	(الطن رقم ١٢٠ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٧/١/٢)
		إثبات الخطأ .
		المفاوضة ليست إلا عملا ماديا ليس له أثر قانوني . لكل متفاوض قطع المفاوضة في أى وقت دون مسؤولية مالم يقرن بعدوله خطأ تتحقق معه المسؤولية التقصيرية وينتج عنه ضرر بالطرف الآخر . عبء اثبات الخطأ والضرر على عاتق ذلك الطرف .
٣٣٤	٥٢	(الطن رقم ١٦٧ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٧/٢/٩)
		مسئولية المكلف بالرقابة :
		دفع المسؤولية :
		مسئولية المكلف بالرقابة عن الأعمال غير المشروعة التي تقع ممن هم في رقابته . مسؤولية مبنية على خطأ مفترض افتراضا قابلا لإثبات العكس . المفاجأة في وقوع الفعل الضار لا ترفع المسؤولية إلا إذا كان من شأن هذه المفاجأة نفي علاقة السببية المفترضة بين الخطأ المفترض في جانب المكلف بالرقابة وبين الضرر الذي أصاب المضرور . عدم تحقق ذلك إلا إذا بلغت المفاجأة حدا ما كانت تجدى معه المراقبة في منع وقوعه وكان الضرر لا بد واقعا ولو قام متولى الرقابة بواجب الرقابة :
١٣٧	٢٣	(الطن رقم ١١ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٧/١/١٩)

الصفحة	القاعدة	
		مسئولية الدولة عن أعمال مجالس التأديب :
		مجلس التأديب ليس هيئة قضائية لاتسأل الدولة عن تصرفاتها . هو مجرد هيئة إدارية تمارس سلطة إدارية . القرار التأديبي الذي تصدره لا يحسم خصومة قضائية وإنما ينشئ حالة جديدة في حق من صدر عليه .
٣٧٣	٥٧	(الطعن رقم ٣٧٥ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٧/٢/١٦) (ب) المسؤولية العقدية :
		١ — صدور إذن وزير المالية والاقتصاد بتصدير سلعة بناء على علاقة تعاقدية بينه وبين أحد المصدرين . قيام مصلحة الجمارك التابعة لذات الوزير بالحيلولة بين من صدر له الإذن وبين تصدير السلعة . اعتبار ذلك إخلالا بالالتزام التعاقدى . أثره . عدم التزام من صدر له الإذن بالوفاء بمقابل الإذن .
١٩٠	٣٠	(الطعن رقم ٣٣/٢٥٢ و ٣٤/٢٨ ق — جلسة ١٩٦٧/١/٢٥)
		٢ — إعداؤ المتعاقد قبل مطالبته بالتعويض عن عدم تنفيذ العقد . عدم وجوبه متى أعلن المتعاقد رغبته في عدم التنفيذ .
٣٣٩	٥٣	(الطعن رقم ٢٢٢ لسنة ٢٣ ق — جلسة ١٩٦٧/٢/١٤)
		دعوى المسؤولية :
		دعوى إثبات حالة البضاعة ليست من دعوى المسؤولية . غايتها . إثبات العجز وتهيئة الدليل اللازم للرجوع على الناقل . لمقاول التفريغ الموكل في استلام البضاعة رفع هذه الدعوى .
٧٨	١٣	(الطعن رقم ٧٦ و ٨٠ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٧/١/٥)
		مصادرة
		الحكم الصادر في الدعوى الجنائية . حجته أمام المحاكم المدنية فيما فصل فيه فصلا لازما في أمر يتعلق بوقوع الفعل المكون للأساس المشترك بين الدعويين الجنائية والمدنية . مثال .

الصفحة	القاعدة	
١٦٩	٢٧	الحكم الجنائي باعتبار السلعة المضبوطة هي مما يعد التعامل فيها جريمة ومصادرتها. وجوب ارتباط المحكمة المدنية بحكم المصادرة. (الطن رقم ٢٣٨ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٧/١/٢٤)
١٦٩	٢٧	٢ — الحكم الجنائي بالمصادرة . وروده على المبلغ المتحصل من بيع السلعة المضبوطة . أثره . انصراف حجته أمام المحكمة المدنية إلى ذات المبلغ . (الطن رقم ٢٣٨ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٧/١/٢٤)

معاهدات دولية

معاهدة سندات الشحن :

١٧٦	٢٨	١ — عدم إخطار الناقل بهلاك أو تلف البضاعة قبل أو وقت تسليمها . اعتباره قرينة على أن الناقل قد سلم البضاعة بالكيفية الموصوفة بها في سند الشحن . المادة ٦/٣ من معاهدة سندات الشحن . جواز إثبات عكس هذه القرينة . (الطن رقم ٣٠٥ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٧/١/٢٤)
١٧٦	٢٨	٢ — التحفظ الذي يدونه الناقل في سند الشحن تدليلاً على جهله بصحة البيانات المدونة عنها بسند الشحن . عدم الإعتداد به إلا إذا وجدت لدى الناقل أسباب جدية للشك في صحة بيانات الشاحن التي لم تكن لديه الوسائل الكافية للتحقق من صحتها . عبء إثبات مبررات التحفظ يقع على الناقل . (الطن رقم ٣٠٥ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٧/١/٢٤)

مقالة

مقاول التفريغ . اقتصار مهمته على العمليات المادية الخاصة بتفريغ البضاعة من السفينة . له صفة " أمين الحولة " ، وبالتالي صفة الوكالة عن المرسل إليه إذا عهد إليه بالاستلام وسلمه سند

الصفحة	القاعدة	
		الشحن . هذه الوكالة تفرض عليه واجب التثبيت من حالة البضاعة الخارجية ومطابقتها للأوصاف الواردة بسند الشحن وواجب اتخاذ ما يلزم لحفظ حقوق الموكل بما في ذلك الإلتجاء للقضاء أو عمل الاحتجاج اللازم لرفع دعوى المسؤولية . تقصيره في ذلك موجب لمسئولته عما يصيب المرسل إليه من ضرر نتيجة هذا التقصير .
٧٨	١٣	(الطعن رقم ٧٦ و ٨٠ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٦٧/١/٥)
		ملكية
		أسباب كسب الملكية :
		(١) الاستيلاء :
		١ — الأراضي الداخلة في زمام البلاد . خروجها من نطاق الأراضي غير المزروعة التي يجوز تملكها بالاستيلاء . (المادتان ٥٧ مدني قديم و ٨٠ مدني مختلط والمادة ٨٧٤ من القانون القائم) . عدم جواز تملك تلك الأراضي بالاستيلاء سواء كانت وسيلة الترخيص أم التعمير .
		٢ — ملكية الأراضي الداخلة في زمام البلاد ثابتة للدولة بحكم القانون . عدم زوال هذه الملكية إلا إذا كسبها أحد الأفراد بطريق من طرق كسب الملكية المقررة قانونا .
٢٣٠	٣٦	(الطعن رقم ٣٤٢ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٦٧/١/٢٦)
		(ب) الحيازة :
		الحيازة عناصرها المادي والمعنوي . صلاحيتها لتملك حصبة شائعة بالتقادم .
٣٠٦	٤٧	(الطعن رقم ٢٦٦ لسنة ٢٣ ق — جلسة ١٩٦٧/٢/٧)

الصفحة	القائمة	
		إثبات سبب كسب الملكية :
		البيانات المساحية . عدم إعتبارها بذاتها دليلا على ثبوت الملكية أو نفيها .
٢٨١	٤٢	(الطن رقم ١٦١ لسنة ٢٣ ق — جلسة ١٩٦٧/١/٣١)
٢٨١	٤٢	وراجع دعوى صحة التعاقد .
		موظفون
		إحالة الموظف إلى المعاش بغير حق :
		من عناصر التعويض عن فصل موظف قبل من الستين ما ضاع عليه من مرتبات وعلاوات لوبقى في الخدمة وما فاته من فرص الترقى . تفويت الفرصة على الموظف في الترقية إلى درجة أعلى من درجته بسبب إحالته إلى المعاش بغير حق قبل إنتهاء مدة خدمته عنصر من عناصر الضرر .
٣٧٣	٥٧	(الطن رقم ٢٧٥ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٦٧/٢/١٦)
		مسئولية الموظف عن عمله :
		إمتناع الموظف عن تنفيذ واجبات وظيفته . خطأ . تسببه في إحداث ضرر للغير . مسئوليته .
١١	٣	(الطن رقم ١٢٠ لسنة ٢٣ ق — جلسة ١٩٦٧/١/٣)
		(ن)
		نظام عام . نقض . نقل بحرى . نيابة . نيابة عامة
		نظام عام
		ميعاد الاستئناف :
		ميعاد الاستئناف . تعلقه بالنظام العام .
٣٣٩	٥٣	(الطن رقم ٢٢٢ لسنة ٢٣ ق — جلسة ١٩٦٧/٢/١٤)

الصفحة	القاعدة	
		البطلان غير المتعلق بالنظام العام :
		انعدام صفة أحد الخصوم في الدعوى . أثره . بطلان غير متعلق بالنظام العام .
٤١٨	٦٢	(الطن رقم ١٣٦ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٦٧/٢/٢١)
٩٢	١٤	(وراجع الطن رقم ٥ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٦٧/١/٥)
		نقض
		إجراءات الطعن :
		(١) التقرير بالطعن :
		الطعن بالنقض . شرطه . التقرير به من محام مقبول أمام محكمة النقض . يستوى أن يكون موكلًا أو متدبياً .
٣٦٧	٥٦	(الطن رقم ٢٩ لسنة ٣٥ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٦٧/٢/١٥)
		(ب) إيداع الأوراق والمستندات :
		نقض . إيداع صورة من الحكم المطعون فيه والأحكام التي أحال إليها في أسبابه . إجراء جوهري . مخالفته . بطلان الطعن .
٢١٢	٣٤	(الطن رقم ٥ لسنة ٣٦ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٦٧/١/٢٥)
		إعلان الطعن :
		١ — إعلان تقرير الطعن إلى الخصم لا يقتضى عمل توكيل إلى المحامي الذي يتولى هذا الإعلان .
٢٥٦	٣٩	(الطن رقم ٤٥ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٦٧/١/٢٦)
		٢ — تعيين الأشخاص الذين يعلنون بالطعن وتحديد أجل تقديم دفاعهم ومستنداتهم . إنقضاء الأجل . إعلان قلم الكتاب المطعون عليه بالطعن في الميعاد . لا بطلان .
٣٦٧	٥٦	(الطن رقم ٢٩ لسنة ٣٥ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٦٧/٢/١٥)

الصفحة	القاعدة	
		المصلحة في الطعن :
		فضاء الحكم الاستثنائي على الطاعن بأقل مما قضى به الحكم الابتدائي الذي ارتضاه ولم يستأنفه . انتفاء مصلحته في الطعن بالنقض ولو حكم قبله مع باقي الطاعنين بالمصروفات متى كان طعنه لم يتناول هذا الشق من الحكم ولم تتعرض له أسباب الطعن .
٩٢	١٤	(الطعن رقم ٥ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٦٧/١/٥)
		الخصوم في الطعن :
		١ — الطعن بالنقض جائز لكل من ظل طرفاً في الخصومة حتى صدر الحكم المطعون فيه .
١١	٣	(الطعن رقم ١٣٠ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٦٧/١/٢)
		٢ — الطعن بطريق النقض . عدم قبوله إلا من خصم نازع خصمه — أو نازعه خصمه — في الطلبات ولم يتخل عن المنازعة حتى صدور الحكم .
٢٨٥	٤٣	(الطعن رقم ٢٧٥ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٦٧/١/٢١)
		٣ — الخصومة في الطعن بالنقض . أطرافها . الخصوم في الحكم المطعون فيه .
٥٠٩	٧٧	(الطعن رقم ٢٠٠ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٦٧/٢/٢٨)
		الأحكام الجائز الطعن فيها :
		الحكم الصادر بتدب خير . احتواؤه على قضاء في النزاع القائم حول التطبيق المبادىء ٩٢٨ مدينى لا يجوز للمحكمة إعادة النظر فيه . جواز الطعن فيه على استقلال . المادة ٣٧٨ مراقعات .
٥٠٤	٧٦	(الطعن رقم ٢٧٧ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٦٧/٢/٢٨)
		ما لا يجوز الطعن فيه من الأحكام :
		١ — الحكم الذي لا يبت في أساس الخصومة . عدم جواز الطعن فيه إلا مع الحكم الصادر في الموضوع . مثال :
٣	١	(الطعن رقم ١١٠ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٦٧/١/٣)

الصفحة	القاعدة	
		٢ — دعاوى الحيازة . عدم جواز الطعن بالنقض في الأحكام الصادرة فيها .
٢٩٦	٤٥	(الطعن رقم ٢٥٨ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٦٧/٢/٧)
		٣ — الطعن بالنقض في حكم انتهائي صادر على خلاف حكم آخر . شرطه . وحدة النزاع والخصوم وأن يكون الحكم الآخر قد حاز قوة الأمر المقضي . مثال .
٢١٥	٤٩	(الطعن رقم ٢٧٣ لسنة ٢٣ ق — جلسة ١٩٦٧/٢/٧)
		أسباب الطعن :
		”أسباب واقعية“
		١ — رفض الدفع بعدم قبول الدعوى لانتفاء الصفة . النعي على الحكم ببطلانه لعدم بيان أسباب هذا الرفض لا يقبل التحدى بالبطلان لأول مرة أمام محكمة للنقض إلا ممن تمسك بهذا الدفع أمام محكمة الاستئناف لما يخالفه من واقع يجب عرضه على محكمة الموضوع .
٩٢	١٤	(الطعن رقم ٥ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٦٧/١/٥)
		٢ — تأسيس الحكم على جملة قرائن متسادة . عدم جواز المجادلة في إحداها بدعوى عدم كفايتها .
٢٧٣	٤١	(الطعن رقم ١٥٧ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٦٧/١/٢١)
		٣ — الدفاع القائم على اعتبار الشرط تعسفيا . عدم جواز التمسك به لأول مرة أمام محكمة النقض .
٣٠٩	٤٦	(الطعن رقم ١٣٥ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٦٧/٢/٧)
		٤ — تفسير العقد . حق لمحكمة الموضوع . المنازعة فيه .
		عدم جواز إبدائها لأول مرة أمام محكمة النقض .
٣٠٩	٤٦	(الطعن رقم ١٣٥ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٦٧/٢/٧)
		٥ — مجرد وفاة الخصم أو فقده أهلية الخصومة يترتب عليه لذاته انقطاع سير الخصومة أما بلوغ الخصم من الرشد فلا يؤدي

الصفحة	القاعدة	
		بذاته إلى انقطاعها . حصول الانقطاع بسبب ما يترتب على البلوغ من زوال صفة من كان يباشر الخصومة عن القاصر . بلوغ الطاعنين من الرشد أثناء سير الدعوى . تركهما والدتهما والوصية عليهما تحضر عنهما بعد البلوغ حتى صدر الحكم في الاستئناف . صفة النائب عنهما لم تزل وإنما تغيرت من نيابة قانونية إلى نيابة اتفاقية . لا ينقطع سير الخصومة . عدم تمسك الطاعنين أمام محكمة الموضوع بعدم صحة تمثيل والدتهما لهما بعد بلوغهما من الرشد . لاسبيل لإثارة الجدل في ذلك لدى محكمة النقض لتعلقه بأمر موضوعي .
٤٨٥	٧٣	(الطن رقم ٧٨ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٧/٢/٢٣) ٦ - حبس ريع الأرض حتى تستوفي المصروفات التي أنفقت في إصلاحها . عدم التمسك به أمام محكمة الموضوع . عدم جواز إبدائه لأول مرة أمام محكمة النقض . إعتباره سببا جديدا يخالطه واقع .
٤٩٥	٧٤	(الطن رقم ١٧٧ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٧/٢/٢٣) مالا يصلح سببا للنقض : ١ - إقامة الحكم على دعوات متعددة . كفاية إحداها . عدم جدوى النعي على باقي الدعوات .
١١	٣	(الطن رقم ١٢٠ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٧/١/٣) ٢ - أخذ محكمة الاستئناف بما لا يتعارض مع أسبابها من أسباب الحكم الابتدائي . أثره . عدم اعتبار أسباب الحكم الابتدائي - التي تغاير المنحى الذي نحتت محكمة الاستئناف - من أسباب الحكم الاستئنافي . عدم جواز توجيه الطعن بالنقض إليها
٢٧٣	٤١	(الطن رقم ١٥٧ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٧/١/٣١)

الصفحة	القائمة	
٣٣٩	٥٣	٣ - قبول أوراق أو مذكرات من أحد الخصوم دون إطلاع خصمه عليها . جزاؤه . البطلان . عدم صلاحية هذا البطلان كسبب للنقض إلا إذا كان من شأنه التأثير في الحكم . (الطعن رقم ٢٢٢ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٧/٢/١٤) حالات الطعن . (أ) مخالفة القانون عدم جواز الطعن بالنقض في الأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية بهيئة استئنافية إلا لمخالفة قواعد الاختصاص الولائي . مخالفة قواعد الاختصاص بسبب قيمة الدعوى . عدم جواز الطعن بالنقض لهذا السبب . (الطعن رقم ١٩٧ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٧/٢/٢٣) (ب) بطلان الإجراءات . بطلان الحكم لبطلان الإجراءات . مناطه . أن يؤثر في الحكم . (الطعن رقم ٢٦٢ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٧/١/٤)
		نقل بحرى
		عقد النقل :
		” نطاقه “
٣٠٠	٤٦	عملية تفريغ حمولة السفينة جزء من عملية النقل . سريان أحكام عقد النقل البحري عليها . (الطعن رقم ١٣٥ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٧/٢/٧)
		سند الشحن :
		” أطرافه “
٣٠٠	٤٦	سند الشحن . اعتبار المرسل إليه طرفاً ذا شأن فيه . تكافؤ مركزه مع الشاحن . التزامه بشرط التحكيم الوارد به . (الطعن رقم ١٣٥ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٧/٢/٧)

الصفحة	القاعدة	
		التزامات الناقل :
		١ — عدم اخطار الناقل بهلاك أو تلف البضاعة قبل أوقت تسليمها . اعتباره قرينة على أن الناقل قد سلم البضاعة بالكيفية الموصوفة بها في سند الشحن . المادة ٦/٣ من معاهدة سندات الشحن . جواز اثبات عكس هذه القرينة .
١٧٦	٢٨	(الطعن رقم ٣٠٥ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٧/١/٢٤)
		٢ — التحفظ الذي يدونه الناقل في سند الشحن تدليلا على جهله بصحة البيانات المدونة فيها بسند الشحن . عدم الاعتداد به . إلا إذا وجدت لدى الناقل أسباب جدية للشك في صحة بيانات الشاحن أو لم تكن لديه الوسائل الكافية للتحقق من صحتها . عبء اثبات مبررات التحفظ يقع على الناقل .
١٧٦	٢٨	(الطعن رقم ٣٠٥ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٧/١/٢٤)
		استلام البضاعة :
		عدم توجيه المرسل إليه للناقل البحري أو وكيله بميناء التفريغ "احتجاجا" بشأن العجز أو التلف . استلام المرسل إليه البضاعة — في هذه الحالة — يعد قرينة على مطابقة البضاعة للشروط والأوصاف المينة في سند الشحن . قرينة قانونية تضمنتها قواعد معاهدة لاهاي سنة ١٩٢١ . الاتفاق عليها في سند الشحن يجعلها حجة على أطرافه . قيام هذه القرينة لمصلحة الناقل يترتب عليه انتقال عبء الإثبات إلى المرسل إليه أو من يحمل محله .
٧٨	١٣	(الطعن رقم ٨٠٤٧٦ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٧/١/٥)
		تسليم الاحتجاج في حالة تلف البضاعة أو عجزها :
		التحفظ أو الاحتجاج في حالة تلف البضاعة أو وجود عجز بها . وجوب تسليمه للناقل أو إثبات امتناعه عن الاستلام . لا يكفي — عند الإنكار — تقديم صورة مطبوعة من الخطاب

الصفحة	القاعدة	
		المتضمن لهما . وجوب تقديم الدليل على ارسال هذا الخطاب إلى الناقل .
٧٨	١٣	(الطعن رقم ٧٦ و ٨٠ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٧/١/٥) ... مهمة مقال التفرغ : مقال التفرغ . اقتصار مهمته على العمليات المادية الخاصة بتفرغ البضاعة من السفينة . له صفة " أمين الجمولة " ، وبالتالي صفة الوكالة عن المرسل إليه إذا عهد إليه بالاستلام وسلمه سند الشحن . هذه الوكالة تفرض عليه واجب التثبت من حالة البضاعة الخارجية ومطابقتها للأوصاف الواردة بسند الشحن وواجب اتخاذ ما يلزم لحفظ حقوق الموكل بما في ذلك الإلتجاء للقضاء أو عمل الاحتجاج اللازم لرفع دعوى المسؤولية . تقصيره في ذلك موجب لمسئولته عما يصيب المرسل إليه من ضرر نتيجة هذا التقصير .
٧٨	١٣	(الطعن رقم ٧٦ و ٨٠ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٧/١/٥) ... مسئولية مقال التفرغ : توجيه دعوى المسؤولية - عن عجز البضاعة - من المرسل إليه قبل الناقل ومقال التفرغ بالتعويض . دلالة . عدم ضرورة اشمال صحيفة الدعوى على بيان ماهية الخطأ الواقع من مقال التفرغ أو إقامة الدليل عليه متى تسلم الأخير البضاعة من الناقل بغير إبداء تحفظات . هذا الاستلام قرينة على مطابقتها لما هو مبين بسند الشحن ما لم يثبت عكس ذلك .
٧٨	١٣	(الطعن رقم ٧٦ و ٨٠ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٧/١/٥) ... راجع دعوى - ذات الطعن . نيابة نيابة اتفاقية : مجرد وفاة الخصم أو فقد أهلية الخصومة يترتب عليه لذاته انقطاع سير الخصومة أما بلوغ الخصم سن الرشد فلا يؤدي بذاته

الصفحة	القاعدة	
		إلى انقطاعها . حصول الانقطاع بسبب ما يترتب على البلوغ من زوال صفة من كان يباشر الخصومة عن القاصر . بلوغ الطاعنين سن الرشد أثناء سير الدعوى . تركهما والديهما والوصية عليهما تمضرنهما بعد البلوغ حتى صدر الحكم في الاستئناف . صفة النائب عنهما لم تزل وإنما تغيرت من نيابة قانونية إلى نيابة اتفاقية . عدم إنقطاع سير الخصومة .
٤٨٥	٧٣	(الطن رقم ٧٨ لسنة ٢٣ ق — جلسة ١٩٦٧/٢/٢٣) نيابة قضائية :
		الاحلال جماعة دائني المفلس . أثره . زوال صفة السنديك . جواز الإذن له بالاستمرار في تمثيل الدائنين في الدعاوى التي لم يفصل فيها والمسائل المعلقة .
٤١٨	٦٢	(الطن رقم ١٣٦ لسنة ٢٣ ق — جلسة ١٩٦٧/٢/٢١) نيابة عامة
		تدخل النيابة العامة في قضايا القصر :
		وجوب إخبار النيابة العامة بالقضايا الخاصة بالقصر . إغفال هذا الإجراء رغم تمسك القصر به . أثره . بطلان الحكم .
٥٠٩	٧٧	(الطن رقم ٢٠٠ لسنة ٢٣ ق — جلسة ١٩٦٧/٢/٢٨)
		(و)
		وصية . وفاء . وقف . وكالة .
		وصية
		استحقاق المال الموصى به :
		استحقاق المال الموصى به — على التركة — من تاريخ وفاة الموصى . التزام الوارث الذي يتأخر في الوفاء به للموصى له بفوائد التأخير عنه من تاريخ المطالبة القضائية .
٤٠٦	٦١	(الطن رقم ١٧١ لسنة ٢٣ ق — جلسة ١٩٦٧/٢/١٦)

الصفحة	القاعدة	
		وفاء
		الإيداع غير المبرئ للذمة :
		الإيداع المشروط بعدم صرف المبلغ المودع قبل الفصل في جميع المنازعات القائمة . ايداع غير مبرئ للذمة ولا يحول دون سريان الفوائد من تاريخ استحقاقها قانونا .
٤٠٦	٦١	(الطعن رقم ١٧١ لسنة ٢٣ ق — جلسة ١٩٦٧/٢/١٦) وراجع : انقضاء الالتزام
		وقف
		الشروط العشرة :
		عدم اشتراط الواقف لنفسه في كتاب الوقف الشروط كلها أو بعضها . عدم ثبوتها له مطلقا وليس له أن يعمل بأى شرط منها إلا بإذن القاضي . تحديد الواقف أعيان أحد وقفه وتجنيدها .
		قسمة لا يملكها وفيها معنى الاستبدال . عدم اشتراطه الاستبدال لنفسه في كتاب الوقف . عدم الاعتداد بكشف التحديد في إنتهاء حالة الشروع .
٢٥١	٢٨	(الطعن رقم ٢٩ لسنة ٢٣ ق — جلسة ١٩٦٧/١/٢٦)
		وكالة
		١ — مقال التفريغ . إقتصار مهمته على العمليات المسادية الخاصة بتفريغ البضاعة من السفينة . له صفة " أمين الجملة " وبالتالي صفة الوكالة عن المرسل إليه إذا عهد إليه بالاستلام وسلمه سند الشحن . هذه الوكالة تفرض عليه واجب التثبت من حالة البضاعة الخارجية ومطابقتها للأوصاف الواردة بسند الشحن وواجب إتخاذ ما يلزم لحفظ حقوق الموكل بما في ذلك الالتجاء للقضاء أو عمل الاحتجاج اللازم لرفع دعوى المسؤولية .

الصفحة	القاعدة	
		تقصيره في ذلك موجب لمسئولته عما يصيب المرسل إليه من ضرر نتيجة هذا التقصير .
٧٨	١٣	(الطعن رقم ٧٦ و ٨٠ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٧/١/٥) ... ٢ - دعوى إثبات حالة البضاعة ليست من دماوى المسئولية. فايتها إثبات العجز وتهيئة الدليل اللازم للرجوع على الناقل . لمقاولة التفريغ الموكل في استلام البضاعة رفع هذه الدعوى . (الطعن رقم ٧٦ و ٨٠ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٧/١/٥) ...
٧٨	١٣	٣ - إعلان تقرير الطعن إلى الخصم لا يقتضى عمل توكيل إلى المحامى الذى يتولى هذا الإعلان . (الطعن رقم ٥٥ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٧/١/٢٦) ...
٢٥٦	٣٩	

موضوعات وصفحات فهرس الأحكام

الصادرة من الدائرة المدنية والتجارية ودائرة الأحوال الشخصية
السنة الثامنة عشرة - العدد الأول

رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع
	(ت)		(ا)
٢٢	تأديب	٣	إثبات
٢٣	تأمين	٨	إجارة
٢٣	تجزئة	٨	أحوال شخصية
٢٤	تحكيم	٨	إختصاص
٢٤	تزوير	٩	إرتفاق
٢٥	تصدير	٩	إرث
٢٥	تعليم حر	٩	إستئناف
٢٥	تعويض	١٢	إعذار
٢٧	تقدم	١٢	إعلان
٢٧	تنفيذ	١٣	إفلاس
٢٨	تنفيذ عقارى	١٤	إلتزام
	(ج)	١٦	أمر أداء
٢٨	جارك	١٧	أوراق تجارية
	(ح)		(ب)
٢٨	حجز	١٧	بطلان
٢٩	حق	٢٠	بنوك
٢٩	حكم	٢١	بيع

(ب)

الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة
حالة	٢٥	(ق)	
حيازة	٢٥	قاضي الأمور المستعجلة ...	٥٢
(خ)		قانون	٥٢
خبرة	٣٦	قرار إداري	٥٣
د		قسمة	٥٣
دعوى	٣٧	قوة الأمر المقضي ...	٥٤
دفاع	٤١	(م)	
دفع	٤١	محكمة الموضوع	٥٤
(ر)		مستولية	٥٧
رسوم	٤٢	مصادرة	٥٩
(ش)		معاهدات دولية	٦٠
شركات	٤٢	مقاولة	٦٠
شروع	٤٣	ملكية	٦١
(ص)		موظفون	٦٢
صورية	٤٣	(ن)	
(ض)		نظام عام	٦٢
ضرائب	٤٤	نقض	٦٣
(ع)		نقل بحري	٦٧
عقد	٤٦	نيابة	٦٩
علامات تجارية	٤٨	نيابة عامة	٧٠
عمل	٤٩	(و)	
(ف)		وصية	٧٠
فوائد	٥١	وفاء	٧١
		وقف	٧١
		وكالة	٧١

تصويبات

الصفحة	رقم السطر	الخطأ	الصواب
٩٣	٩	يترتب عليه البطلان	لا يقبل التحدى بالبطلان
١٤٣	٢٣	٣٤٢/٤٢٧	٣٤٢/٤٥٧
١٤٤	٢	٣٤٢/٤٢٧	٣٤٢/٤٥٧
٢٣٥	٢٦	باصطلاح	باستصلاح
٢٨١	١٧	قائمة	قائمة
٢٨٣	٢	والزا	والزام
٢٨٩	١٦	أى فراع	أى فراغ
٣١٢	٦	رتاق	ارتفاق
٣٤٤	٢٢	نقص الحكم	نقض الحكم
٤٤٩	٤	٦٧	٦٨

طبع بالهيئة العامة
نشر المطابع الأميرية بالقاهرة



الجمهورية العربية المتحدة

مَجْلَدُ النَّقَضِ

المكتب الفني

مَجْلُودَةٌ

الأحكام الصادرة من الهيئة العامة
للمواد المدنية والتجارية ومن الدائرة المدنية
ومن دائرة الأحوال الشخصية

السنة الثامنة عشرة

العدد الثاني : مارس - أبريل سنة ١٩٦٧

القاهرة
مطبعة دار القضاء العالي

١٩٦٧

القسم الأول

الأحكام الصادرة من الدائرة المدنية
ودائرة الأحوال الشخصية

جلسة أول مارس سنة ١٩٦٧

برئاسة السيد المستشار أحمد زكي محمد نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
 محمد ممتاز نصار ، وإبراهيم عمر هندی ، ومحمد شبل عبد المقصود ، وحسن أبو الفتوح الشريفيني .

(٧٨)

الطعن رقم ١١٣ لسنة ٣١ القضائية :

ضرائب . " الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية " . " وماء
 الضريبة " . تأمين .

التأمين على الأصول الثابتة ضد الحريق أو الحوادث . الغرض منه . تحقيق فائض بعد إعادة
 الأصل المالك . خضوعه للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية .

الغرض من التأمين على الأصول الثابتة ضد الحريق أو الحوادث هو تمكين
 المنشأة من إعادة الأصول المالكة بسببها إلى ما كانت عليه ، فإذا كان ثمة
 فائض من مبلغ التأمين — الذي حصلت عليه بعد تغطية تكاليف إعادة الأصل المالك
 إلى ما كان عليه تماما قبل وقوع الحادث — فإنه يخضع للضريبة على الأرباح
 التجارية والصناعية بإعتباره من الأرباح العرضية وفقا للمادة ٣٩ من القانون
 رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر
 والمرافعة وبعد المداولة .

حيث ان الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق
 الطعن — تتحصل في أن عبد الرحمن نوفل وأخيه المرحوم حمادة نوفل وورثته

من بعده كانوا يستغلون مطحنا لهم بالإسكندرية وفي سنة ١٩٥٣ احترق
وإذ قدمت المنشأة إقرارات عن أرباحها في السنوات من ١٩٤٩ إلى ١٩٥٣
وقامت مصالحة الضرائب بحيث هذه الإقرارات وانتهت إلى أن المنشأة حققت
ربحا قدره ٤٧٥٠ ج و ٥٣٢ م في سنة ١٩٥٣ هو فائض التأمين الذي استحق
بسبب الحريق وقدره ١٧ ألف جنيه واعتضت المنشأة وأحيل النزاع إلى لجنة
الطعن وبتاريخ ١٩٥٦/٥/٢٩ أصدرت اللجنة قرارها بأن المنشأة لم تحقق ربحا
في سنة ١٩٥٣ ، فقد أقامت مصالحة الضرائب الدعوى رقم ٥٨٧ سنة ١٩٥٦
تجاري كلى الإسكندرية بالطعن في هذا القرار طالبة إلغاءه وتأيد تقدير
المأمورية لأرباح المنشأة في سنة ١٩٥٣ ، وجرى النزاع فيها حول خضوع
أو عدم خضوع فرق التأمين للضريبة على الأرباح التجارية . وبتاريخ ٢٠ ديسمبر
سنة ١٩٥٧ حكمت المحكمة حضوريا بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع برفضه
وتأيد القرار المطعون فيه وألزت مصالحة الضرائب بالمصروفات وبمبلغ
خمسمائة قرش مقابل أتعاب المحاماة . واستأنفت مصالحة الضرائب هذا الحكم
لدى محكمة استئناف الإسكندرية طالبة إلغاءه والحكم لها بطلباتها وقيد هذا
الاستئناف برقم ٢٧١ سنة ١٦ قضائية . وبتاريخ ٢٦ يناير سنة ١٩٦١ حكمت
المحكمة حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم
المستأنف وألزت مصالحة الضرائب بالمصروفات وبمبلغ ٥٠٠ قرش مقابل أتعاب
المحاماة . طعنت مصالحة الضرائب في هذا الحكم بطريق النقض للسببين الواردين
بالتقرير وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون وقررت إحالته إلى هذه الدائرة
حيث صممت الطاعنة على طلب نقض الحكم ولم يحضر المطعون عليهم ولم يبدوا
دفاعا وقدمت النيابة العامة مذكرة أحالت فيها إلى مذكرتها الأولى وطلبت
رفض الطعن .

وحيث إن مما تنعاه الطاعنة في السبب الأول أن الحكم المطعون فيه قضى
بعدم خضوع فرق الأصول المستحدثة وبمبلغ التأمين المستحق بسبب الحريق
للضريبة على الأرباح التجارية مستندا في ذلك إلى أن مبلغ التأمين يعتبر تعويضا
عما أصاب المنشأة من خسارة بسبب الحريق وبالتالي لا يدخل شيء منه في وعاء
ضريبة الأرباح التجارية ، وهذا من الحكم خطأ ومخالفة للقانون وقصور ،

إذ وفقا للمادة ٣٩ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ يخضع كل من الربح الإيرادى والربح الرأسمالى للضريبة وقد أدرجت المنشأة أفساط التأمين فى حساب التكاليف وعليها أن تتحمل بالضريبة على الفرق بين مبلغ التأمين وقيمة الأصول الهالكة ، وإذا اعتبر الحكم أن مبلغ التأمين يساوى ويقابل الخسارة التى نجت عن الحريق دون أن يبحث قيمة الأصول التى استحدثتها المنشأة بعد الحريق وهل يزيد التأمين المقبوض عن القيمة الدفترية للأصول الهالكة فإنه يكون قد شابه قصور يعيبه .

وحيث إن هذا النعى فى محله ، ذلك أن الغرض من التأمين على الأصول الثابتة ضد الحريق أو الحوادث هو تمكين المنشأة من إعادة الأصول الهالكة بسببها إلى ما كانت عليه وهو ما يتعين معه النظر فيما إذا كان مبلغ التأمين الذى حصلت عليه قد قضى تكاليف إعادة الأصل الهالك إلى ما كان عليه تماما قبل وقوع الحادث أو لم يكف لتغطيته بحيث إذا تبين وجود فائض فإنه يخضع للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية بإعتباره من الأرباح العرضية وفقا للمادة ٣٩ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ ، وإذا كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد جرى فى قضائه — ومن غير تحقيق — على عدم خضوع مبلغ التأمين المقبوض وفروقه للضريبة فإنه يكون قد خالف القانون وشابه قصور يوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث السبب الثانى .

جلسة أول مارس سنة ١٩٦٧

برئاسة السيد المستشار أحمد زكي محمد نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
إبراهيم عمر هندي ، ومحمد نور الدين عويس ، ومحمد شبل عبد المقصود ، وحسن أبو الفتوح الشربيني .

(٧٩)

الطعن رقم ١٣٣ لسنة ٣١ القضائية :

حكم . " التوقيع على نسخة الحكم الأصلية " . بطلان . ضرائب .

قرار لجنة الطعن . عدم التوقيع على نسخة الأصلية من سكرتير اللجنة . توقيع رئيس اللجنة عليها .
لا بطلان .

إغفال توقيع كاتب الجلسة على نسخة الحكم الأصلية — وعلى ما جرى به
قضاء محكمة النقض — لا يترتب عليه بطلانها مادامت موقعة من رئيس الجلسة ،
وإذ كان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وقضى ببطلان قرار لجنة الطعن
لعدم التوقيع عليه من سكرتير اللجنة فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق
الطعن — تتحصل في أن مأمورية ضرائب العطارين أخطرت المطعون عليه
بصفته شريكا متضامنا في شركة باسيلي د . أكونومو بتقدير رأس مالها الحقيقي
المستثمر في سنة ١٩٥٠ بواقع ٢٨٢٦ ج و ٢٣١ م للشريك المتضامن و ٧٣٢١ ج
و ١١٥ م لحصة التوصية ، وإذ لم يوافق على هذه التقديرات وأحيل الخلاف

إلى لجنة الطعن وبتاريخ ١٩٥٧/١١/٣٠ أصدرت اللجنة قرارها بقبول الطعن شكلاً وفي الموضوع برفضه فقد أقام الدعوى رقم ١١٢١ سنة ١٩٥٧ تجارى الإسكندرية الابتدائية من نفسه وبصفته ضد مصلحة الضرائب بالطعن في هذا القرار طالباً بإلغاء والحكم أصلياً بسقوط حق المصلحة في المطالبة بالضريبة ومن باب الإحتياط ببطلان قرار اللجنة وإعتباره كأن لم يكن لعدم التوقيع عليه من سكرتير اللجنة ومن باب الإحتياط الكلى تعديل رأس مال الشريك المتضامن وحصة التوصية إلى المبلغين اللذين حددتهما . وبتاريخ ١٩٦٠/٢/١١ حكمت حضورياً بقبول الطعن شكلاً وفي الموضوع ببطلان القرار المطعون فيه وألزمت المطعون عليها بالمصاريف ومبلغ ٢٠٠ قرش مقابل أتعاب المحاماة . واستأنفت مصلحة الضرائب هذا الحكم لدى محكمة استئناف الإسكندرية طالبة إلغاء والحكم برفض الدعوى وقيد هذا الاستئناف برقم ٢١٠ سنة ١٦ ق . وبتاريخ ١٩٦١/١/٣٠ حكمت حضورياً بقبول الاستئناف شكلاً ورفضه موضوعاً وتأييد الحكم المستأنف وألزمت مصلحة الضرائب بالمصروفات وثلاثمائة قرش مقابل الأتعاب . طعنت مصلحة الضرائب في هذا الحكم بطريق النقض للسبب المبين في التقرير وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون وقررت إحالته على هذه الدائرة حيث أصرت الطاعنة على طلب نقض الحكم ولم يحضر المطعون عليه ولم يبد دفاعاً وقدمت النيابة العامة مذكرة أحالت فيها إلى مذكرتها الأولى وطلبت نقض الحكم .

وحيث إن حاصل سبب الطعن أن الحكم المطعون فيه قضى ببطلان قرار اللجنة لعدم التوقيع عليه من كاتب الجلسة وهو خطأ ومخالفة للسادة ٥١ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بعد تعديلها بالقانون رقم ٢٤٤ لسنة ١٩٥٥ وهى وإن نصت على أن " يوقع على القرارات من الرئيس والكاتب خلال أسبوعين على الأكثر من صدورهما " إلا أنها لم ترد بصيغة الوجوب ولم ترتب البطلان على عدم التوقيع عليها من الكاتب ، وليس في قانون المرافعات نص يوجب البطلان في حالة عدم توقيع كاتب الجلسة على نسخة الحكم الأصلية وإغفال هذا التوقيع لم يترتب عليه ضرر للنصم .

وحيث إن هذا السبب في محله ذلك أن إغفال توقيع كاتب الجلسة على نسخة الحكم الأصلية — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — لا يترتب عليه بطلانها ما دامت موقعة من رئيس الجلسة ، وإذ كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وقضى ببطلان القرار المطعون فيه لعدم التوقيع عليه من سكرتير اللجنة ، فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يوجب نقضه .

جلسة أول مارس سنة ١٩٦٧

برئاسة السيد المستشار أحمد زكي محمد نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
محمد ممتاز نصار ، وإبراهيم عمر هندی ، ومجد نور الدين عويس ، ومحمد شبل عبد المقصود .

(٨٠)

الطعن رقم ٣٦١ لسنة ٣٢ القضائية :

(١، ب) تقادم . ”التقادم المسقط“ . ”وقف التقادم“ . عمل .
”دعوى التعويض عن الفصل التعسفي“ . دعوى .

إتهام العامل وتقديمه للحاكم . قيام الدعوى الجنائية بشأن هذا الإتهام .
عدم إعتباره مانعا من رفع دعوى التعويض عن الفصل . عدم صلاحيته سببا
لوقف الدعوى .

دعوى التعويض من الفصل التعسفي . من الدعاوى الناشئة عن عقد العمل .
خضوعها للمادة ٦٩٨ مدني .

١ — إتهام العامل وتقديمه للحاكم وقيام الدعوى الجنائية بشأن هذا الإتهام
لا يعتبر مانعا يتعذر معه رفع دعوى التعويض عن فصله وبالتالي لا يصلح سببا
لوقف مدة سقوطها بالتقادم وفقا للقواعد العامة في القانون .

٢ — دعوى التعويض عن الفصل التعسفي تخضع للمادة ٦٩٨ من القانون
المدني باعتبارها من الدعاوى الناشئة عن عقد العمل .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق
الطعن — تتحصل في أن علي عبدالعال عبد السلام أقام الدعوى ١١٥٠ لسنة ١٩٦١

عمال القاهرة الابتدائية ضد بنك التسليف الزراعى والتعاونى يطلب الحكم بإلزامه بأن يدفع له مبلغ عشرة آلاف جنيه تعويضا عن فصله مع المصاريف ومقابل أتعاب المحاماه وشمول الحكم بالتفاد المعجل بلا كفالة . وقال شرحا لدعواه أنه كان يعمل فى البنك منذ سنة ١٩٤٦ بوظيفة أمين شونة مساعد وفى سنة ١٩٥٢ رقى أمين شونة وفى يونيه سنة ١٩٥٤ قدم أحد خفراء الشونة بطهطا بلاغا كيديا ينسب إليه فيه إختلاس كمية من القمح المودع بالشونة فأوقف البنك صرف مرتبه فى ١١/١/١٩٥٤ وفصله فى ٨/٣/١٩٥٥ ، وإذ قدم إلى محكمة جنايات سوهاج فى الجناية رقم ١١٦٦ سنة ١٩٥٥ طهطا وقضت المحكمة ببراءته فى ٤/٦/١٩٦١ ورفض البنك إعادته إلى عمله ويستحق تعويضا عما لحقه من أضرار بسبب هذا الفصل التعسفى فقد انتهى إلى طلب الحكم له به . ودفع البنك بسقوط حق المدعى فى رفع الدعوى لمضى أكثر من سنة على فصله . وبتاريخ ٢٢/١/١٩٦٢ حكمت المحكمة حضوريا بعدم قبول الدعوى لسقوط حق المدعى فى رفعها بالتقادم وأعفته من المصروفات . واستأنف المدعى هذا الحكم لدى محكمة إستئناف القاهرة طالبا إلغاءه والحكم له بطلباته وقيد هذا الإستئناف برقم ٣٢٠ سنة ٧٩ قضائية . وبتاريخ ٢٠ يونيه سنة ١٩٦٢ حكمت المحكمة حضوريا بقبول الإستئناف شكلا وفى الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدفع بسقوط الحق فى إقامة الدعوى وإلزام بنك التسليف الزراعى والتعاونى بأن يدفع للمستأنف مبلغ ألف جنيه والمصاريف المناسبة عن الدرجتين ومبلغ ٣٠ ج مقابل أتعاب المحاماه عنهما . طعن البنك فى هذا الحكم بطريق النقض للأسباب الواردة فى التقرير وعرض الطعن على هذه الدائرة حيث أصر الطاعن على طلب نقض الحكم وطلب المطعون عليه رفض الطعن وقدمت النيابة العامة مذكرة طلبت فيها قبول الطعن .

وحيث إن حاصل السببين الثانى والثالث أن الحكم المطعون فيه قضى برفض الدفع بسقوط دعوى المطعون عليه بالتقادم مستندا فى ذلك إلى أن إتهامه فى الجناية رقم ١١٦٦ سنة ١٩٥٥ طهطا و ٥٩٢ سنة ١٩٥٥ كلى سوهاج مانع أدبى يترتب عليه وقف المدة المنصوص عليها فى المادة ٦٩٨ من القانون المدنى ولا تبدأ إلا من ٤/٦/١٩٦١ وهو تاريخ الحكم الصادر فيها ، وأن دعوى

التعويض عن الفصل التعسفى تقوم على المسئولية التقصيرية لا المسئولية العقدية فلا يسرى فى شأنها حكم هذه المادة ، وهذا من الحكم خطأ ومخالفة للقانون من وجهين (أولهما) أنه يفرض أن المدة المنصوص عليها فى المادة ٦٩٨ مدنى هى مدة تقادم ويرد عليها الوقف والانقطاع فإن اتهام المطعون عليه فى قضية الجنائية لا يعتبر مانعا من رفع الدعوى العمالية ، والمانع الأدبى إنما يكون حيث تقوم رابطة قرابة أو صلة تعاقدية تمنع أحد طرفيها من مخاصمة الآخر مع قيامها ، والثابت فى الأوراق أنه من تاريخ فصله فى ١٩٥٥/٣/٨ انقطعت كل علاقة بين البنك والمطعون عليه وامتنع تبعا لذلك القول بوجود مانع يتعذر معه المطالبة بحقه (وثانيهما) أن دعوى التعويض عن الفصل التعسفى هى دعوى ناشئة عن عقد العمل ومتولدة عنه وتندرج تحت نص المادة ٦٩٨ مدنى وقد جمعت المادة ٤٠ من المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ بين بدل الإنذار والمكافأة والتعويض باعتبارها من الحقوق المترتبة على فسخ العقد .

وحيث إن هذا النعى فى محله ذلك أن إتهام العامل وتقديمه للمحاكمة وقيام الدعوى الجنائية بشأن هذا الإتهام لا يعتبر مانعا يتعذر معه رفع دعوى التعويض عن فصله وبالتالى لا يصلح سببا لوقف مدة سقوطها بالتقادم وفقا للقواعد العامة فى القانون ، ودعوى التعويض عن الفصل التعسفى تخضع للمادة ٦٩٨ من القانون المدنى باعتبارها من الدعاوى الناشئة عن عقد العمل — وإذا كان ذلك وكان الثابت فى الأوراق أن المطعون عليه فصل فى ١٩٥٥/٣/٨ بينما لم يرفع دعوى التعويض إلا فى ١٩٦١/٨/٧ وبعد مضي مدة السنة المحددة لرفعها ، وقضى الحكم المطعون فيه برفض الدفع بسقوطها بالتقادم ، فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه بما يوجب نقضه لهذين السببين دون حاجة لبحث باقى الأسباب .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه ولما تقدم يتعين الحكم فى موضوع الاستئناف رقم ٣٢٠ سنة ٧٩ قضائية إستئناف القاهرة برفضه وتأييد الحكم المستأنف .

جلسة أول مارس سنة ١٩٦٧

برئاسة السيد المستشار أحمد زكي محمد نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
محمد ممتاز نصار ، وإبراهيم عمر هندی ، ومحمد نور الدين عويس ، وحسن أبو الفتوح الشربيني .

(٨١)

الطعن رقم ٧٤ لسنة ٣٣ القضائية :

نقض . " ما لا يجوز الطعن فيه من الأحكام " .

الأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية في قضايا إستئناف الأحكام الجزئية . عدم جواز الطعن فيها بالنقض ما لم تكن صادرة في مسألة اختصاص متعلق بولاية المحاكم ومبنيّة على مخالفة للقانون أو خطأ في تطبيقه وتأويله . الحكم الصادر من محكمة شئون العمال الجزئية بعدم اختصاصها بنظر الدعوى لعدم انطباق قانون عقد العمل الفردي . لا يعتبر صادرا في مسألة اختصاص متعلق بولاية المحاكم .

لا يجوز الطعن بالنقض في الأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية في قضايا إستئناف الأحكام الجزئية إلا أن تكون هذه الأحكام صادرة في مسألة اختصاص متعلق بولاية المحاكم ومبنيّة على مخالفة للقانون أو خطأ في تطبيقه أو تأويله (١) . وإذ كان الحكم المطعون فيه قد صدر من محكمة ابتدائية في إستئناف مرفوع عن حكم صادر من محكمة شئون العمال الجزئية وقضى بعدم اختصاصها بنظر الدعوى لعدم انطباق قانون عقد العمل الفردي ، وهو أمر لا يتصل بولاية المحكمة ، فإن الطعن فيه بطريق النقض يكون غير جائز .

(١) نقض ١٩٦٦/٢/٢٣ ، الطعن رقم ٧ لسنة ٣٣ ق ، السنة ١٧ ص ٤٠٧ .
ونقض ١٩٦٦/٣/١٠ الطعن رقم ١٠٢ لسنة ٣٢ ق . السنة ١٧ ص ٥٥٨ . ونقض ١٩٦٦/٤/٢٠ الطعن رقم ١ لسنة ٣٥ ق ، السنة ١٧ ص ٨٨٥ . ونقض ١٩٦٧/٢/٢٣ الطعن رقم ١٩٧ لسنة ٣٣ ق ، السنة ١٨ ص ٥٠١ . وقد قضت المحكمة في ١٩٦٧/٤/١٢ في الطعن رقم ٦٣ لسنة ٣٣ ق بعدم جواز الطعن بالنقض في الحكم الصادر بسقوط الحق في الإستئناف كما قضت المحكمة بذات الجلسة في الطعن رقم ١٨٣ لسنة ٣٣ ق بعدم جواز الطعن بالنقض في الحكم الصادر بسقوط الدعوى بالتقادم وذلك في مجال تطبيق المبدأ الوارد بالقاعدة (أنظر الطعن رقم ٣٩١ لسنة ٣٣ ق ص ٥٦٨ من هذا العدد) .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل فى أن المهندس حبيب صوايا أقام الدعوى رقم ٥٠٣٢ سنة ١٩٥٦ عمال جزئى القاهرة ضد شركة السكر والتقطير المصرية بطلب الحكم بإلزامها بأن تدفع له مبلغ ٢٥٠ ج متجمد مرتب عشرة شهور وما يستجد بواقع ٢٥ ج شهريا ابتداء من أول يوليو سنة ١٩٥٦ مع المصروفات ومقابل أتعاب المحاماة . وردت الشركة بأن العلاقة بين شركة التقطير وبين المدعى ليست علاقة عمل ودفعت بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى . وفى ١/١/١٩٥٨ حكمت المحكمة حضوريا بقبول الدفع بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى لعدم إنطباق قانون عقد العمل الفردى وألزمت المدعى بالمصروفات . واستأنف المهندس حبيب صوايا هذا الحكم لدى محكمة القاهرة الابتدائية طالبا إلغاءه والحكم برفض الدفع بعدم الاختصاص وإعادة القضية إلى محكمة أول درجة للحكم فى موضوعها وقيد هذا الاستئناف برقم ١٩٣ سنة ١٩٥٨ وبتاريخ ٢/٣/١٩٦٠ حكمت المحكمة بنذب خير فى الدعوى لبيان تاريخ بدء علاقة المستأنف بشركة التقطير ومدى استمرار هذه العلاقة والمهام التى كان يعهد إليه بها وماهيتها وما يكون قد أبرم بينهما من إتفاقات أو تبودل من مراسلات تكشف عن حقيقة تلك العلاقة وما كان يتقاضاه من مقابل للعلاقة المذكورة ومقداره وتواريخ قبضه له وما يكون قد وقع عليه من جزاءات وما يكون قد أداه من عمل فى فترة العشرة شهور موضوع النزاع من أول سبتمبر سنة ١٩٥٥ . وبعد أن باشر الخبير مأموريته عادت وبتاريخ ٣١/١٢/١٩٦٢ حكمت بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف وألزمت المستأنف بالمصروفات عن الدرجتين و ٣٠٠ قرش أتعابا للمحاماة . وطعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض للسببين الواردين بالتقرير ، وعرض الطعن على هذه الدائرة حيث لم يحضر الطاعن ولم يبد دفاعا وطلبت الشركة رفض الطعن وقدمت النيابة العامة مذكرة دفعت فيها بعدم جواز الطعن .

وحيث إن النيابة العامة دفعت بعدم جواز الطعن طبقاً للسادة الثانية من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ وهي لا تجوز الطعن بالنقض في الأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية في قضايا إستئناف أحكام المحاكم الجزئية إلا إذا كانت تلك الأحكام مبنية على مخالفة القانون أو خطأ في تطبيقه وتأويله وكان الحكم صادراً في مسألة إختصاص متعلق بولاية المحاكم ، والحكم المطعون فيه ليس صادراً في مسألة إختصاص متعلق بولاية المحاكم .

وحيث إن هذا الدفع في محله ذلك أنه وفقاً للسادة الثانية من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض — والذي يحكم واقعة الدعوى — لا يجوز الطعن بالنقض في الأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية في قضايا إستئناف الأحكام الجزئية إلا أن تكون هذه الأحكام صادرة في مسألة إختصاص متعلق بولاية المحاكم ومبنية على مخالفة للقانون أو خطأ في تطبيقه أو تأويله ، وبالرجوع إلى الحكم المطعون فيه يبين أنه صادر من محكمة القاهرة الابتدائية في إستئناف مرفوع عن حكم صادر من محكمة شئون العمال الجزئية وقضى بعدم إختصاص محكمة شئون العمال الجزئية بنظر الدعوى لعدم إنطباق قانون عقد العمل الفردي ، وهو أمر لا يتصل بولاية المحكمة لسكى يجوز الطعن فيه بطريق النقض — ولما تقدم يتعين الحكم بعدم جواز الطعن .

جلسة ٢ من مارس سنة ١٩٦٧

برئاسة السيد المستشار محمود توفيق اسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة
المستشارين : محمد عبد الطيف ، وسليم راشد أبو زيد ، ومحمد أبو حمزة مندر ، ومحمد
مدني البشير .

(٨٢)

الطعن رقم ١٨١ لسنة ٣٣ القضائية :

(١) مسئولية . ” المسؤولية الناشئة عن الأشياء ” . ” مسئولية حارس
الحيوان ” .

حارس الحيوان هو من تكون له السيطرة الفعلية عليه ويملك التصرف في أمره .
عدم انتقالها للتابع . الحراسة الموجبة لمسئولية على أساس الخطأ المفترض . مناطقها .
سيطرة الشخص على الحيوان سيطرة فعلية لحساب نفسه .

(ب) معاش . عمل . ” إصابة عمل ” . تعويض .

تسوية المعاش إستنادا إلى قانون المعاشات العسكرية دون مراعاة التعويض عن
إصابة العمل . هذه التسوية لا تحول دون الحكم بكل التعويض عن الإصابة طبقا
لأحكام القانون المدني .

١ - إن حارس الحيوان بالمعنى المقصود في المادة ١٧٦ من القانون المدني
هو من تكون له السيطرة الفعلية عليه ويملك التصرف في أمره ولا تنتقل الحراسة
من مالك الحيوان إلى التابع المنوط به تربيته وتدريبه ذلك أنه وإن كان
لتابع السيطرة المادية على الحيوان وقت تربيته إلا أنه إذ يعمل لحساب متبوعه
ولمصلحته ويتلقى تعليماته في كل ما يتعلق بهذا الحيوان فإنه يكون خاضعا للتبوع
مما تظل معه الحراسة لهذا الأخير إذ أن العبرة في قيام الحراسة الموجبة للمسئولية
على أساس الخطأ المفترض هي بسيطرة الشخص على الحيوان سيطرة فعلية
لحساب نفسه (١) .

(١) وبالنسبة لحارس الشيء راجع تقض ٢٥ مارس سنة ١٩٦٥ بمجموعة المكاتب الفنية

٢ - متى كانت تسوية المعاش للطعون ضده قد تمت إستنادا إلى أحكام قانون المعاشات العسكرية رقم ٥٩ لسنة ١٩٣١ ولم يراع فيها تعويضه عن إصابته - أثناء عمله - فإن هذه التسوية لا تحول دون الحكم له بكل التعويض الذى يستحقه عن إصابته طبقا لأحكام القانون المدنى .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتمصل فى أن المطعون ضده أقام الدعوى رقم ١٧٧٢ سنة ١٩٥٨ كلى القاهرة على وزارة الداخلية (الطاعنة) ووزارة الحربية طالبا الحكم بإلزامهما متضامتين بأن تدفعا له مبلغ ٤٢٠٠ جنيها وقال شرحا لها أنه كان ضابطا بالجيش المصرى وفى سنة ١٩٥٢ نقل إلى مصلحة السجون التى كانت تتبع وزارة الحربية وقتئذ وظل بهذه المصلحة إلى أن وصل إلى رتبة "لواء" وأثناء عمله بها نذب لتدريب خيول الجر المحولة إليها من مصلحة الركائب الملكية واترويضها وإعدادها للركوب وأثناء قيامه بهذه العملية سقط من فوق أحد هذه الجياد وأصيب بكسر فى قدمه اليسرى تخلفت عنه عاهة وكان من نتيجة ذلك أن أكره على الاستقالة وأحيل للعاش فى أول يناير سنة ١٩٥٤ - وهو لم يتجاوز السادسة والأربعين من عمره وأنه إذ كان تمسك الوزارة الطاعنة بهذه الجياد وإصرارها على استخدامها فلركوب مع عدم صلاحيتها لذلك يعتبر خطأ من جانبها يرتب مسئوليتها عن تعويض الضرر الذى أصابه والذى يقدره بمبلغ ١٢٠٠ جنيه عن إصابة قدمه اليسرى وبمبلغ ٣٠٠٠ جنيه عن المضاعفات التى ترتبت على الإصابة وعن حرمانه من حقه فى إضافة مدة خمس سنوات إلى مدة خدمته تحسب له فى المعاش عملا بالمادة ٢١ من قانون المعاشات العسكرية فقد رفع الدعوى على وزارتي الداخلية والحربية بطلب إلزامهما بمجموع هذين المبلغين ، وطلبت الوزارة الطاعنة رفض

الدعوى تأسيساً على أنها طبقت عليه أحكام قانون المعاشات العسكرية ومنعته معاشاً استثنائياً يكفي لتعويضه عن الضرر الذي أصابه - كما تمسكت بعدم مسئوليتها طبقاً للمادة ١٧٦ من القانون المدني وذلك على أساس أن الجواد الذي سبب الحادث لم يكن في حراستها وإنما في حراسة المطعون ضده ونفت وقوع خطأ تقصيري من جانبها وفي ٦ فبراير سنة ١٩٦٢ قضت المحكمة برفض الدعوى فاستأنف المطعون ضده هذا الحكم طالباً بإلغاء والقضاء له بطلباته وقيد استئنافه برقم ٧٤١ سنة ٤٩ ق ٤ ، وفي ٢ فبراير سنة ١٩٦٣ قضت محكمة استئناف القاهرة بإلغاء الحكم المستأنف وبإخراج وزارة الحربية من الدعوى وبإلزام وزارة الداخلية (الطاعنة) بأن تدفع للمطعون ضده مبلغ ١٠٠٠ جنيه والمضروقات ورفضت ما عدا ذلك من الطلبات وأقامت قضاءها بمسئولية الوزارة الطاعنة على أساس أنها تعتبر حارسة للجواد الذي أحدث الضرر بالمطعون ضده ومن ثم تسأل عن تعويض هذا الضرر طبقاً للمادة ١٧٦ من القانون المدني . وفي ٢٠ أبريل سنة ١٩٦٣ طعنت الوزارة الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن وباجلسة المحددة لنظره تمسكت النيابة برأيها السابق .

وحيث إن الطعن - أقيم على أربعة أسباب حاصل أولها أن الحكم المطعون فيه خالف القانون ذلك أنه أسس قضاءه بإلزام الوزارة الطاعنة بالتعويض على أنها تعتبر حارسة للجواد الذي أحدث الضرر بالمطعون ضده وبالتالي تسأل مسئولية مفترضة عن جبر هذا الضرر، هذا في حين أن السيطرة الفعلية على هذا الجواد وقت الحادث كانت للمطعون ضده وبالتالي يعتبر هو الحارس له وليست الطاعنة ومن ثم فلا يجوز له الرجوع عليها بأي تعويض عما أحدثه به الجواد الذي في حراسته ما دام أنه لم يثبت وقوع خطأ في جانبها .

وحيث إن هذا النعي غير سديد ذلك أن حارس الحيوان بالمعنى المقصود في المادة ١٧٦ من القانون المدني هو من تكون له السيطرة الفعلية على الحيوان ويملك سلطة التصرف في أمره ولا تثقل الحراسة من مالك الحيوان إلى التابع المنوط به ترويضه وتدريبه ذلك أنه وإن كان التابع السيطرة المادية

على الحيوان وقت تدريبه إلا أنه إذ يعمل لحساب متبوعه ولمصلحته ويتلقى تعليماته في كل ما يتعلق بهذا الحيوان فإنه يكون خاضعا للتبوع مما تظل معه الحراسة لهذا الأخير إذ أن العبرة في قيام الحراسة الموجبة للمسئولية على أساس الخطأ المفترض هي بسيطرة الشخص على الحيوان سيطرة فعلية لحساب نفسه — ولما كان الواقع — كما سجله الحكم المطعون فيه — أن الوزارة الطاعنة وهي مالكة الجواد الذي أحدث الضرر بالمطعون ضده قد عهدت إلى الأخير بتدريب وترويض هذا الجواد مع جواد أخرى حتى تكون معدة للركوب وأن المطعون ضده كان يمتطي هذا الجواد في يوم الحادث لإختباره ولما هم بالنزول عنه جفل الجواد فوق المطعون ضده على الأرض وأصيب ، لما كان ذلك فإن حراسة الجواد وقت الحادث تكون للوزارة الطاعنة باعتبارها صاحبة السيطرة الفعلية عليه ولم تنتقل إلى المطعون ضده الذي كان يقوم بهذا العمل لحساب الوزارة الطاعنة وتنفيذا لتعليماتها وبالتالي تكون مسئولة عن تعويض الضرر الذي أصاب المطعون ضده مسئولة مبدئية على خطأ مفترض طبقا للمادة ١٧٦ من القانون المدني ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر فإنه لا يكون مخالفا للقانون ويكون النعي عليه بهذا السبب على غير أساس .

وحيث إن حاصل السبب الثاني أن الحكم المطعون فيه خالف الثابت في الأوراق وفي بيان ذلك نقول الوزارة الطاعنة أنها أُمست دفاعها على أن المطعون ضده هو حارس الحيوان على النحو الثابت بالأوراق وأنه يبين من تحصيل الحكم المطعون فيه للواقعة أن المطعون ضده كانت له السيطرة الفعلية الكاملة على الجواد وقت الحادث ومن ثم يكون ما انتهى إليه الحكم المطعون فيه من إقراض أن الحراسة كانت للوزارة الطاعنة مخالفا للثابت في الأوراق .

وحيث إن هذا النعي مردود بما سبق الرد به على السبب الأول وبأن عبارات الحكم المطعون فيه التي تتعلق بها الطاعن للتدليل على أن الحكم أثبت أن السيطرة الفعلية على الجواد وقت الحادث كانت للمطعون ضده ونصها " أن المستأنف (المطعون ضده) كان معينا رئيسا للجنة مشتريات خيول وكان عليه بحكم عمله أن يجرب تلك الخيول بعد تدريبها حتى تصدر الأوامر من مصلحة السجون بإلحاقها بالخدمة " هذه العبارات لا تفيد أن المطعون ضده كانت له وقت

الحادث السيطرة الفعلية الكاملة التي تجعل منه حارسا على الحيوان وإنما مفهومها أنه إنما كان يقوم باختبار الخيول بعد تدريبها لحساب مصلحة السجون مالكة الجواد وليس لحساب نفسه فإذا انتهى الحكم بعد ذلك إلى أن الحراسة كانت للوزارة الطاعنة فإنه لا يكون مخالفا للثابت في الأوراق ويكون النعي عليه بهذا السبب على غير أساس .

وحيث إن الوزارة الطاعنة تنعى على الحكم المطعون فيه بالسبب الثالث البطلان لقصور أسبابه ذلك أنه قدر التعويض عن الضرر بكافة أنواعه دون أن يبين عناصر هذا الضرر .

وحيث إن هذا النعي مردود بأنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه بعد أن استعرض المستندات المقدمة من الطرفين والمتعلقة بإصابة المطعون ضده جاء به قوله " وتستخلص المحكمة من تقرير الفومسيون الطبي ومن شهادة الدكتور محمد كامل حسين أن المستأنف (المطعون ضده) وإن لم يتخلف في قدمه اليسرى عاهة مستديمة فقد تخلف فيها على الأقل ما يعوق السير الطبيعي عليها ومن هذا القدر من الضرر تسأل الحكومة باعتباره النتيجة الطبيعية لخطئها المفترض " ثم جاء بالحكم المطعون فيه بعد ذلك قوله " ومن حيث إنه متى كان ذلك فقد لزم تعويض المستأنف عن إصابته تعويضا كاملا سنده أحكام القانون المدني وتقدر المحكمة ما يجبر ضرره بكافة أنواعه وفي نطاق أسباب هذا الحكم بالف من الجنيئات " وهذا الذي قرره الحكم فيه البيان الكافي لعناصر الضرر الذي قضى بالتعويض عنه وبالتالي يكون النعي على الحكم بهذا السبب غير سديد .

وحيث إن الوزارة الطاعنة تنعى على الحكم المطعون فيه بالسبب الرابع الخطأ في تطبيق القانون وفي بيان ذلك تقول أن ذلك الحكم قرر أن تسوية معاش المطعون ضده تمت طبقا لقانون المعاشات العسكرية رقم ٥٩ سنة ١٩٣٠ دون أي دخل لإصابته مستندا في ذلك إلى أنه ليس في ملف خدمة المطعون ضده ما يشير إلى تطبيق المادة ٣١ من القانون المذكور الخاصة بتقرير المعاش الاستثنائي لمن يصاب من رجال الجيش ورتب الحكم على ذلك قضاءه للمطعون ضده بالتعويض كاملا وهو من الحكم خطأ في تطبيق القانون إذ أن المادة ٣١

من قانون المعاشات العسكرية تقضى بترتيب معاش لا يجوز أن يتجاوز الحدود المنصوص عليها في المادة ١٧ منه . وهذه المادة تنص على ألا يجاوز هذا المعاش ١٠٨٠ جنيها في السنة ، ولما كان الثابت من ملف خدمة المطعون ضده أنه قدم في ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٥٣ طلبا باعتزاله الخدمة بعد أن يرقى إلى رتبة اللواء ومع إضافة سنتين إلى مدة خدمته وكان الثابت أنه أجيب إلى هذا الطلب . وأن المعاملة التي عومل بها في خصوص تسوية معاشه كانت في الحدود المنصوص عليها في المادة ٣١ سالفة الذكر فإن الحكم المطعون إذ قضى للمطعون ضده بالتعويض كاملا عن إصابته رغم سبق حصوله على معاش يتضمن تعويضه عن هذه الإصابة يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعى غير سديد ذلك أنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه جاء به في هذا الصدد قوله ” ومن حيث أنه عما تحتاج به الحكومة من أن معاش المستأنف (المطعون ضده) قد سوى طبقا لأحكام قانون المعاشات العسكرية رقم ٥٩ سنة ١٩٣١ وفي أحكامه ما يعوضه عن إصابته بما يمتنع معه الجمع بين تعويضين معا عن ضرر واحد فحجة مردودة بأن البادى من الإطلاع على ملف خدمة المستأنف المنضم أنه كان ضابطا في القوات المسلحة ثم نقل منها إلى مصلحة السجون فلما أحيل إلى التقاعد سوى معاشه على أساس القواعد الموضوعة لتسوية معاشات ضباط مصلحة السجون فلما تظلم هو وغيره من ضباط مصلحة السجون المنقولين إليها من القوات المسلحة من هذه المعاملة رفعت وزارة المالية والإقتصاد بتاريخ ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٥٤ إلى مجلس الوزراء مذكرة تقترح فيها تسوية معاش هؤلاء على أساس قانون المعاشات العسكرية رقم ٥٩ سنة ١٩٣٠ فوافق مجلس الوزراء على تلك المذكرة بتاريخ ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٥٤ ومن ثم أعيدت تسوية معاش المستأنف على أساس قرار مجلس الوزراء وذلك ظاهر الدلالة على أن معاش المستأنف إن كانت قد أعيدت تسويته فعلى أساس حقه التابع من وظيفته دون أى دخل لإصابته ويؤكد هذا النظر أن المعاش الاستثنائي المقرر لمن يصاب من رجال القوات المسلحة بقانون المعاشات العسكرية رقم ٥٩ سنة ١٩٣١ محكوم بنص المادة ٣١ من القانون المذكور وليس في ملف خدمة المستأنف من بدء إلتحاقه بالوظيفة إلى حين تسوية معاشه نهائيا عنها ولا في

المستندات المقدمة من الحكومة ما يشير أية إشارة إلى تطبيق هذا النص .
ومن حيث إنه متى كان ذلك فقد لزم تعويض المستأنف عن إصابته تعويضا
كاملا سنده أحكام القانون المدني وحده " ولما كان هذا الذي قرره الحكم
يطابق الثابت في الأوراق ويفيد أن تسوية معاش المطعون ضده إنما كانت
تستند إلى أحكام قانون المعاشات العسكرية رقم ٥٩ سنة ١٩٣١ المنطبق عليه
ولم يراع فيها تعويضه عن إصابته فإن هذه التسوية لا تحول دون الحكم للمطعون
ضده بكل التعويض الذي يستحقه عن إصابته طبقا لأحكام القانون المدني
ويكون النعي على الحكم بهذا السبب على غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٢ من مارس سنة ١٩٦٧

بإدارة السيد المستشار محمود توفيق اسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المحقّقين :
عباس حلى عبد الجواد ، وسليم راشد أبو زيد ، ومحمد أبو حمزة مندر ، ومحمد صدق
البشبيشي .

(٨٣)

الطعن رقم ١٩٠ لسنة ٣٣ القضائية :

(١) دعوى . ” الطلبات في الدعوى ” . ” الحكم فيها ” .

تحدد الحكم الطلبات في الدعوى . خلو الأسباب من الإشارة إلى طلب الفوائد
التي أضافه المدعى في مذكرة . النص في منطوق الحكم بأن المحكمة ” رفضت
ما عدا ذلك من الطلبات ” . عدم إصراف هذه العبارة إلا إلى الطلبات التي
حددها المحكمة .

(ب) إستئناف . ” أسباب الإستئناف ” . دعوى . ” الطلبات في الدعوى ” .

الطلب الذي تغفله المحكمة . بقاؤه أمامها . السبيل إلى الفصل فيه هو الرجوع
إلى نفس المحكمة لنظره . عدم جواز الطعن في الحكم بالإستئناف لا غفاله الفصل في الطلب .
عدم قبول الإستئناف إلا عن الطلبات التي فصل فيها صراحة أو ضمنا .

١ - إذا كانت المحكمة الابتدائية لم تنبه إلى أن المدعى أضاف في مذكرته
إلى طلباته طلب الفوائد وحددت في أسباب حكمها الطلبات في الدعوى بالطلبات
الأصلية وخلت أسباب هذا الحكم من أية إشارة إلى طلب الفوائد ثم ضمنّت
المحكمة منطوق حكمها العبارة ” ورفضت ما عدا ذلك من الطلبات ” فإن هذه
العبارة لا تنصرف إلا إلى الطلبات التي بينتها المحكمة في حكمها وكانت محل بحثها .

٢ - الطلب الذي تغفله المحكمة يظل باقيا على أصله معلقا أمامها ويكون
السبيل إلى الفصل فيه هو الرجوع إلى نفس المحكمة لنظره والحكم فيه طبقا
لما تنص به المادة ٣٦٨ من قانون المرافعات ومن ثم فلا يجوز الطعن في الحكم

بطريق الإستئناف بسبب إغفاله الفصل في ذاك الطلب إذ أن الإستئناف لا يقبل إلا عن الطلبات التي فصل فيها الحكم المستأنف صراحة أو ضمناً (١) .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن الطاعن بصفته أقام الدعوى رقم ٦٩ سنة ١٩٥٥ كلى المنصورة على المطعون ضده طالبا الحكم بإلزامه بأن يدفع له مبلغ ٢٦٧ ج و ٨٨٢ م والمصاريف ومقابل أتعاب المحاماة والنفاذ المعجل وبلا كفالة . وقال في بيان دعواه أنه بموجب عقد إيجار استأجر المطعون ضده من وزارة الأوقاف ٦١٦ ف و ١٤ ط و ٤ س لمدة سنتين ابتداء من ١٥/١١/١٩٥٠ حتى ١٤/١١/١٩٥٢ بإيجار سنوى قدره ١٤٩٢١ ج و ٤٨٥ م وقد امتد هذا العقد لسنة ١٩٥٣ الزراعية بالنسبة للمساحة التي كان يزرعها المستأجر بنفسه وقدرها ٢٩٦ ف و ٢١ ط بأجرة توازي سبعة أمثال الضريبة وذلك طبقا لقانون الإصلاح الزراعى رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ ، ولما كان بالأرض المؤجرة آلات ميكانيكية للرى فقد استحق على المستأجر — المطعون ضده — نفقات هذه الآلات "أجرة هرش العدة" وقدرها ٢٦٥ ج و ٨١٥ م كما أن ذمته مشغولة في مبلغ ٢ ج و ٦٧ م قيمة متأخر إيجار سنة ١٩٥٣ الزراعية الأمر الذى حدا بالطاعن إلى رفع هذه الدعوى للقضاء له بالطلبات السابق الإشارة إليها — وقد أضاف الطاعن في مذكرته المقدمة إلى محكمة أول درجة بجلسته ١٩٦٠/١٠/٢٥ إلى طلباته الواردة بصحيفة الدعوى طلب الحكم بالفوائد التأخيرية عن المبلغ المطالب به اعتبارا من ٢٣/٣/١٩٥٤ حتى تاريخ السداد

(١) وبالنسبة للطعن بالنقض — راجع نقض ٢٩/٤/١٩٦٥ بمجموعة المكتب الفنى ص ١٦

وفي ٩ من يناير سنة ١٩٦١ حكمت المحكمة الابتدائية بإلزام المطعون ضده بأن يدفع للطاعن بصفته مبلغ ٢٦٧ ج و ٢٨٢ م والمصاريف ومبلغ ٢٠٠ قرش مقابل أتعاب المحاماة ورفضت ماعدا ذلك من الطلبات — فاستأنف الطاعن هذا الحكم لدى محكمة استئناف المنصورة وقيد استئنافه برقم ١١١ سنة ١٤ قضائية وفي ٦ من مارس سنة ١٩٦٣ حكمت تلك المحكمة بعدم قبول الاستئناف وألزمت المستأنف بصفته المصروفات — فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها رأيها برفض الطعن ولما مرض على هذه الدائرة صممت النيابة على رأيها السابق .

وحيث إن الطعن مقام على سبب واحد حاصله أن الحكم المطعون فيه خالف القانون وأخطأ في تطبيقه وفي بيان ذلك يقول الطاعن أنه عدل طلباته أمام المحكمة الابتدائية في مذكرته المقدمة لها بـ ١٠/٢٥/١٩٦٠ بأن أضاف إلى الطلبات الميمنة بصحيفة دعواه طلب الحكم بالفوائد التأخيرية عن المبلغ المطالب به ابتدائيا من تاريخ المطالبة القضائية — غير أن تلك المحكمة حكمت بالمبلغ المطالب به ورفضت ضمنا القضاء بالفوائد وذلك بنصها في منطوق حكمها على رفض ماعدا ذلك من الطلبات. وقد استأنف الطاعن هذا الحكم لرفضه طلب الفوائد وطلب من محكمة الاستئناف القضاء له بها ، لكنها قضت بحكمها المطعون فيه بعدم قبول هذا الاستئناف تأسيسا على أن محكمة أول درجة قد أغفلت الفصل في طلب الفوائد وأن علاج ذلك يكون بالرجوع إلى نفس المحكمة — ويرى الطاعن أن الحكم المطعون فيه قد خالف بذلك القانون لأن محكمة أول درجة لم تغفل سهوا الحكم في طلب الفوائد الذي كان معروضا عليها حتى يمكن الرجوع إليها من جديد طبقا للسادة ٣٦٨ من قانون المرافعات لتحكم في هذا الطلب وإنما هي قد فصلت فيه فعلا بالرفض — على ما سلف القول — فإذا أخطأت في قضائها هذا فلا سبيل إلى تصحيح هذا الخطأ إلا بالطعن في حكمها بطريق الاستئناف وهو ما فعله الطاعن .

وحيث أنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه بعدم قبول الاستئناف على قوله ” وحيث إنه لما كان يبين للحكمة من إطلاعها على الحكم المستأنف أن ما تعرض له الحكم بالفصل هو طلبات المستأنف الواردة بصحيفة دعواه

فاجاب المستأنف لطلباته عدا طلب شمول الحكم بالنفاذ المعجل وبلا كفالة الذى انتهى فيه أنه لا سند له من القانون دون أن يتعرض الحكم لطلب الفوائد التأخيرية الذى أبداه المستأنف فى المذكرة المقدمة منه . لما كان ذلك وكانت حجية الأحكام لا تمتد إلى ما لم تكن المحكمة قد تعرضت له بالفصل صراحة أو ضمنا — ولذلك كانت عبارة ” ورفضت ما عدا ذلك من الطلبات ” والتي ختم الحكم منطوقه بها إنما تنصرف إلى ما رأت المحكمة رفضه مما تضمنته طلبات المستأنف التى كانت محل بحثها وقضائها — وهو طلب النفاذ المعجل الذى كان ضمن طلبات المستأنف فى صحيفة إفتتاح الدعوى المرفوعة منه . وحيث أنه لما تقدم ولما كانت المحكمة الإستئنافية لا تملك الفصل فى طلب لم تقض فيه محكمة الدرجة الأولى ، إذ علاج الإغفال هو الرجوع إلى نفس المحكمة التى أغفلت الفصل فى طلبه وفقا لما تقضى به المادة ٣٦٨ مرافعات . وهذا الذى قرره الحكم المطعون فيه وأقام عليه قضاءه بعدم قبول الإستئناف المرفوع من الطاعن صحيح فى القانون ذلك أنه وإن كان يبين من أوراق الملف المضموم أن الطاعن أضاف فى مذكرته المقدمة لمحكمة الدرجة الأولى بجلسته ٢٥ من أكتوبر سنة ١٩٦٠ والمعللة برقم ١٠ دوسيه إلى طلباته الواردة بصحيفة ددواه طالب الحكم له بالفوائد التأخيرية عن المبلغ المطالب به اعتبارا من ١٩٥٤/٣/٢٣ حتى تاريخ السداد إلا أن البين من الحكم الابتدائى أن المحكمة الابتدائية لم تنبه إلى إضافة هذا الطلب إذ أنها حددت فى أسباب حكمها الطلبات المقدمة من المدعى (الطاعن) ولم تذكر — بينها طلب الفوائد ، كما أنها حين أشارت إلى المذكرتين المقدمتين منه لم تذكر أن أولاهما وهى المقدمة لجلسة ٢٥ من أكتوبر سنة ١٩٦٠ قد تضمنت إضافة هذا الطلب وقد خلت أسباب حكمها الأخرى من أية إشارة إليه ولم تناقشه كما فعلت بالنسبة لباقي الطلبات — وإذا كانت قد ختمت منطوق حكمها بعبارة ” ورفضت ما عدا ذلك من الطلبات ” فإن هذه العبارة لا تنصرف إلا إلى الطلبات التى بينتها فى حكمها وكانت محل بحثها ، وبذلك لا يكون المراد بها إلا طلب شمول الحكم بالنفاذ المعجل الذى قالت عنه أنه لا سند له من القانون . أما طلب الفوائد الذى لم تفتن إليه ولم يكن أبدا فى ذهنها عندما أصدرت حكمها فى الدعوى فإنه لا يتصور أن تكون المحكمة قد أرادت بتلك العبارة البت فيه ، لما كان ذلك فإن طلب الفوائد يكون باقيا على أصله معلقا أمام المحكمة لم يقض

فيه ويكون السبيل إلى طلب الفصل فيه هو الرجوع إلى نفس المحكمة لنظر هذا الطلب والحكم فيه طبقاً لما تقضى به المادة ٣٦٨ من قانون المرافعات ولا يجوز الطعن في الحكم بطريق الاستئناف بسبب إغفاله الفصل في ذاك الطلب إذ الاستئناف لا يقبل إلا عن الطلبات التي فصل فيها الحكم المستأنف صراحة أو ضمناً — وطلب الفوائد لم يصدر في خصوصه أي قضاء صريحاً كان أو ضمناً حتى يجوز التظلم منه أمام محكمة الاستئناف . وإذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فإن النعي عليه بخالفه القانون والخطأ في تطبيقه يكون على غير أساس .

جلسة ٧ من مارس سنة ١٩٦٧

برئاسة السيد المستشار الدكتور عبد السلام بلبيع نائب رئيس المحكمة ، ومحضون النافذة
المستشارين: بطرس زغلول ، ومحمد صادق الرشيدي ، والسيد عبد المنعم الصراف ، وإبراهيم طلام .

(٨٤)

الطعن رقم ٢٩١ لسنة ٣٣ القضائية :

(١) تحكيم . "سلطة المحكم" . حكم . "صوب التدليل" . "الفساد في
الإستدلال" . "ما لا يعد كذلك" .

تعذر فصل ما قضى به حكم المحكم في أمر خارج من مشاركة التحكيم من باقي ما قضى به .
بماؤه بطلان حكم المحكم .

قيام الحكم على افتقار أسباب الحكم الابتدائي التي حصلها في حدود سلطته الموضوعية ،
والتي تؤدي إلى ما انتهى إليه . النعي عليه بفساد الإستدلال في غير محله .

(ب) حكم . "صوب التدليل" . "قصور" . "ما لا يعد كذلك" .

عرض الحكم لدفاع الخصوم والرد عليه . لا قصور .

(ج) محكمة الموضوع . "سلطتها في تفسير العقود" . عقد . "تفسير العقود" .

سلطة محكمة الموضوع كاملة في تفسير عبارات العقد ما دامت لم تتعرف بها عن
معناها الظاهر .

١ - إذا كان ما فصل فيه حكم المحكم يخرج عن مشاركة التحكيم ، وكان
الحكم الابتدائي الذي إعتق الحكم المطعون فيه أسبابه قد حصل في حدود سلطته
الموضوعية وفي أسباب تؤدي إلى ما انتهى إليه أنه لا يمكن فصل ما قضى به
حكم المحكم في أمر خارج عن النزاع الوارد في مشاركة التحكيم عن باقي ما قضى به .
هذا الحكم ، وإذا رتب الحكم المطعون فيه على ذلك بطلان حكم المحكم ، فإن
النعي عليه بخالفة القانون وفساد الإستدلال يكون على غير أساس .

٢ — متى كان الحكم المطعون فيه قد حصل دفاع الطاعنين وأحال في الرد عليه إلى حكم محكمة أول درجة بالإضافة إلى الأسباب الأخرى التي أوردتها فإن النعي على الحكم بعدم بحث هذا الدفاع والرد عليه يكون على غير أساس .

٣ — لمحكمة الموضوع السلطة الكاملة في تفسير عبارات العقد ما دامت لم تتحرف بها عن المعنى الظاهر لها (١) .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن المطعون عليه الأول على حافظ سيد أحمد أقام الدعوى رقم ١٦٩١ سنة ١٩٦١ تجارى كلى القاهرة ضد الطاعنين وباقي المطعون عليهم وطلب بطلان حكم المحكم الصادر في ٣٠ يونيو سنة ١٩٦١ . وقال بيانا لدعواه أنه بموجب عقد مؤرخ ١٩٦٠/١/١ تكونت بينه وبين الطاعنين وباقي المطعون عليهم شركة توصية بسيطة كان هو والطاعن الأخير وباقي المطعون عليهم الشركاء المتضامنين فيها وأما الباقيون من الطاعنين فهم الشركاء الموصون وتولى المطعون عليهما الأول والثاني إدارة الشركة ، وإذ دب الخلاف بين الشركاء فقد أسندت الإدارة إلى الطاعن الأول وهو شريك موصى وقدم المطعون عليهما الأولان ميزانية الشركة عن سنة ١٩٦٠ التي توليا خلالها إدارة الشركة فاعترض عليهما بعض الشركاء وانهى الأمر إلى قبول الشركاء جميعا الفصل في النزاع بينهم بطريق التحكيم فعقدوا مشاركة تحكيم حددوا فيها النزاع واتفقوا على شخص المحكم وهو السيد محمد هلال المحاسب . وبتاريخ ٣٠ يونيو سنة ١٩٦١ أصدر المحكم حكمه في النزاع غير أنه لم يراع فيه إجراءات قانون المرافعات المتعلقة

(١) راجع تقض ١٩٦٤/٧/٧ الطعن رقم ٤٩٧ لسنة ٢٩ ق . س ١٥ ص ٩٤٧ .

بكيفية إبداء الطلبات وتقديم المذكرات إذ قبل طلبا من بعض الخصوم بإنتهاء الشركة بالنسبة للطعون عليهما الأول والثاني دون مواجهة هذين الشريكين به . هذا إلى أن الطلب المشار إليه أبدى في مذكرة قدمت إليه بعد قفل باب المرافعة ولم يكن مصرحا بتقديمها ، كذلك نخرج المحكم على مشاركة التحكيم ففضى بإنتهاء الشركة بالنسبة للطعون عليهما الأول والثاني وهو أمر لم يرد في المشاركة . وبتاريخ ٣٠ يناير سنة ١٩٦٣ قضت محكمة أول درجة ببطلان حكم المحكم الصادر في ٣٠ يونيو سنة ١٩٦١ ، فاستأنف الطاعنون والمطعون عليه الأخير هذا الحكم أمام محكمة استئناف القاهرة وقيد الاستئناف برقم ٦٣ سنة ٨٠ ق تجارى ، وبتاريخ ٢٩ أبريل سنة ١٩٦٣ قضت محكمة الاستئناف بتأييد الحكم المستأنف ، فقرر الطاعنون بالطعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرتين أبدت فيهما الرأي برفض الطعن ، وبالحلقة المحددة انظره إلترمت رأيها السابق .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين ينحى الطاعنون بالوجهين الأول والثالث من السبب الأول على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والفساد في الاستدلال ، وفي بيان ذلك يقولون أن موضوع النزاع قد حدد في مشاركة التحكيم بأنه فحص الميزانية والحسابات والأوراق والدفاتر والمستندات المقدمة من المطعون عليهما الأول والثاني عن سنة ١٩٦٠ وتحقيق الإعتراضات الموجهة أو ما قد يوجه منها وتحقيق صحة ما جاء في الميزانية من بيانات متعلقة بإيرادات الشركة ومصروفاتها ، والحكم بما يجب أن تكون عليه هذه الميزانية وحساباتها عن هذه السنة وبما يثبت لديه أن الشركة قد حققت خلال سنة ١٩٦٠ من كسب ونصيب كل شريك ومن يلتزم بأدائه للشركة أو الشركاء وما تحملته الشركة من خسارة والمتسبب فيها وتحديد من يتحملها من الشركاء ، والحكم فيما إذا كان أحد الشركاء قد أخل بالتزاماته المترتبة على عقد الشركة وحكم القانون والعرف في هذا الخصوص ، والحكم بالتعويض عما لحق الشركة والشركاء من أضرار نتيجة لذلك . ويقول الطاعنون أنه وإن كان حكم المحكم قد قضى بإنتهاء الشركة بالنسبة للطعون عليهما الأول والثاني وتصفية مركزهما فيها اعتبارا من نهاية شهر ديسمبر سنة ١٩٦٠ ، ولئن كان هذا القضاء يخرج عما ورد في مشاركة التحكيم إلا أن عناصر النزاع التي فصل فيها المحكم يستقل كل منها عن الآخر .

وعلى الرغم من أن حكم المحكم لم يقض في البيانات الحسابية التي أوردتها باعتبارها وحدة كاملة بل قضى في كل منها على استقلال بأن حدد مقدار التعويض الذي ألزم به كلا من المطعون عليهم واستنزل جزءا من قيمة البضاعة ضمن بند المصروفات وحدد مصروفات الصناعة والمصروفات العامة والأجور وإصلاح الآلات وبين قيمة الخسارة ومن يلتزم بها ومدى إخلال الشركاء المتضامنين بالتزاماتهم والتعويض الذي يلزم به كل منهم ورصيد الصندوق — فإن الحكم المطعون فيه على الرغم من ذلك إعتبر أن ما فصل فيه المحكم وحدة لا انفصام بينها وأن حكمه غير قابل للتجزئة ورتب على ذلك القضاء بطلانه فأخطأ في تطبيق القانون وشابه فساد في الاستدلال .

وحيث إن هذا النعى بوجهيه مردود ذلك أن حكم المحكم قضى بإنهاء الشركة في نهاية ديسمبر سنة ١٩٦٠ بالنسبة للمطعون عليهما الأولين إستنادا إلى قوله "أن الشركاء الموصين (الطاعين عدا الطاعن الأخير) قد طلبوا في مذكرتهم المقدمة في ١٩٦١/٦/٢٨ الحكم بإنهاء الشركة بالنسبة للشريكين أحمد حافظ وعلى حافظ (المطعون عليهما الأول والثاني) إعتبارا من آخر ديسمبر سنة ١٩٦٠ مع إلزامهما بدفع ما يزيد عن رصيد الصندوق من رأسمالهما ، وأن السيدين أحمد حافظ وعلى حافظ (المطعون عليهما الأول والثاني) قد ساهما في الشركة بعملهما في الإدارة وبما قدماه من حصة في رأس مال الشركة عينية ونقدية ، وأن الشركاء جميعا اتفقوا في مشاركة التحكيم على تنحية السيدين أحمد وعلى حافظ من الإدارة إعتبارا من نهاية ديسمبر سنة ١٩٦٠ ، وهذه التنحية متفقة مع الحكم الوارد بالبند السابع من عقد الشركة مما يعتبران معه معزولين من إدارة الشركة إعتبارا من نهاية ديسمبر سنة ١٩٦٠ ومما تعتبر معه مساهمتهم في رأس مال الشركة بعملهما منتهية منذ هذا التاريخ ، وأن المستخلص من المركز المالي للشركة أن خسارة كل من السيدين أحمد وعلى حافظ قد تجاوزت قيمة رأسمالهما فاستغرقت جميعه ... وأنه ترتيبا على ما تقدم تكون حصة السيدين أحمد وعلى حافظ في الشركة وقد انتهت إعتبارا من نهاية ديسمبر سنة ١٩٦٠ بإنهاء قيمة كل ما ساهما به في الشركة سواء بالعمل أو بالحصص العينية والنقدية ، مما نرى معه إجابة الشركاء الموصين (الطاعين عدا الطاعن الأخير) إلى ما طلبوه من الحكم بإنهاء الشركة بالنسبة للسيد أحمد وعلى حافظ

(المطعون عليهما الأول والثاني) إعتباراً من نهاية ديسمبر سنة ١٩٦٠ .
ولما كان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد قضى ببطلان حكم المحكم استناداً إلى قوله "أن الثابت من حكم المحكم أنه قد انتهى في منطوقه بإنتهاء الشركة بالنسبة للمدعى (المطعون عليه الأول) إعتباراً من نهاية شهر ديسمبر سنة ١٩٦٠ دون أن تتضمن مشارطة التحكيم هذا الأمر مما مفاده أن المحكم في حكمه قد نخرج عن حدود هذه المشارطة ... وأنه استند فيما قضى به في هذا الشأن إلى ما أورده في أسبابه من أن المدعى عليهم قد طلبوا منه هذا الطلب في مذكرتهم المقدمة منهم له بتاريخ ١٩٦١/٦/٢٨ أي بعد إنتهاء جلسات المحكم في ١٩٦١/٦/٢٧ وقبل صدور الحكم بيومين فقط - دون أن يرد في محاضر جلسات المحكم ولا في حكم المحكم ذاته ما يفيد قبول المدعى (المطعون عليه الأول) لعرض هذا الطلب على المحكم مع خلو المشارطة منه على ما سلف بيانه - فإن هذا الحكم - حكم المحكم - يكون قد صدر مشوباً بالبطلان لأنه نرج عن مشارطة التحكيم إذ قضى بإنتهاء الشركة بالنسبة بالنسبة للمدعى وما دامت عناصر الحكم وفقاً لما ثبت في منطوقه تعتبر وحدة متماسكة غير قابلة للتجزئة لقيام كل جزئية على باقي الأجزاء على وجه لا يقبل الانفصال ، وكان حكم المحكم على ما سلف بيانه قد قضى بإنتهاء الشركة بالنسبة للمطعون عليهما الأول والثاني في نهاية ديسمبر سنة ١٩٦٠ استناداً إلى تصفية مركزهما المالي فيها بعد أن بين عناصر التصفية ، وكان ما فصل فيه هذا الحكم في هذا الخصوص بالنسبة للمطعون عليهما المشار إليهما فيه خروج عن مشارطة التحكيم ، وكان الحكم الابتدائي الذي إعتنق الحكم المطعون فيه أسبابه قد حصل على ما سلف بيانه في حدود سلطته الموضوعية وفي أسباب تؤدي إلى ما انتهى إليه أنه لا يمكن فصل ما قضى به حكم المحكم من إنتهاء الشركة بالنسبة للمطعون عليهما الأول والثاني - وهو أمر خارج عن النزاع الوارد في مشارطة التحكيم على ما تقدم - عن باقي ما قضى به حكم المحكم ، وإذ رتب الحكم المطعون فيه على ذلك بطلان حكم المحكم ، فإن النعى عليه بخالفة القانون وفساد الاستدلال يكون على غير أساس .

وحيث إن مبنى الوجه الثاني من السبب الأول القصور في التسبيب ، وفي بيان ذلك يقول الطاعنون إن حكم محكمة أول درجة أقام قضاءً ببطلان حكم المحكم استناداً إلى أنه يكون وحدة متماسكة وأنه قضى بإنتهاء الشركة بالنسبة

للمطعون عليهما الأول والثاني في نهاية ديسمبر سنة ١٩٦٠ رغم خروج هذا الأمر عن مشاورة التحكيم ، وقد تمسك الطاعنون أمام محكمة الاستئناف بأن ما ورد في حكم المحكم ليس إلا بيانا حسابيا لم يقض به باعتباره وحدة قائمة بذاتها . كما تمسك الطاعنون بأن ما قضى به حكم المحكم من مقدار الخسارة ونصيب المطعون عليهما الأولين فيها ومقدار ما سيجاء من مبالغ وتحديد رصيد الصندوق وإلزامهما بأدائه وبالمصروفات والتعويض والضرائب المستحقة على الشركة كلها أمور منقطعة الصلة بإنهاء الشركة بالنسبة للمطعون عليهما الأول والثاني ، غير أن الحكم المطعون فيه لم يبحث هذا الدفاع ولم يرد عليه ولم يحل فيه إلى حكم محكمة أول درجة .

وحيث إن هذا النعي غير صحيح ذلك أن الحكم المطعون فيه عرض لدفاع الطاعنين وحصله في قوله "أن حكم المحكم لا يكون وحدة متماسكة غير قابلة للتجزئة وأنهم يعترضون على ما قرره الحكم الابتدائي ولا يعتقدونه صوابا لاستقلال هذه النتيجة التي انتهى إليها الحكم وقيامها بعيدا عن إنهاء الشركة" ورد الحكم على هذا الدفاع في قوله "أن الحكم المستأنف قد تناول الرد على هذه النقاط شارحا إياها تفصيلا متكفلا بالرد عليها بما يكفي لإضعاف حجتها مستندا في ذلك إلى قضاء للمحكمة العليا" كما أضاف الحكم في الرد على هذا الدفاع أسبابا أخرى . ولما كان يبين من ذلك أن الحكم المطعون فيه قد حصل دفاع الطاعنين وأحال في الرد عليه إلى حكم محكمة أول درجة بالإضافة إلى الأسباب الأخرى التي أوردها فإن النعي على الحكم بعدم بحث هذا الدفاع والرد عليه يكون على غير أساس .

وحيث إن حاصل السبب الثاني أن الحكم المطعون فيه خالف الثابت في الأوراق وشابه فساد في الاستدلال ، وفي بيان ذلك يقول الطاعنون أن الشركاء اتفقوا فيما بينهم بإتفاق لاحق على مشاورة التحكيم بتاريخ ٦ يونيو سنة ١٩٦١ على تفويض المحكم في الصلح وتصفية الشركة وإنهاء اعتبارا من شهر يونيو سنة ١٩٦١ وأن يقوم المحكم بتحديد أنصبة الشركاء من واقع التصفية ، وورد في هذا الإتفاق أن يحدد المركز المالي لكل شريك في سنة ١٩٦٠ على أساس الحكم الذي يصدره المحكم في النزاع المحدد في مشاورة التحكيم . واستطرد الطاعنون إلى القول بأنهم تمسكوا أمام محكمة الاستئناف بدلالة هذا الإتفاق وأنه تضمن

موافقة من الشركاء على إنهاء الشركة وأن مقتضى كل من مشاركة التحكيم واتفاق ٦ يونيو سنة ١٩٦١ أن يقوم المحكم بتحديد المركز المالى لكل شريك فى الشركة . وليس فيما أورده الحكم من أن رأس مال كل من المطعون عليهما الأول والثانى قد استغرق فى نهاية سنة ١٩٦٠ خروجاً على مشاركة التحكيم ، بل أنه هو الذى إتجهت إليه إرادة الشركاء بمقتضى الإتفاق اللاحق المؤرخ ٦ يونيو سنة ١٩٦١ ، غير أن الحكم المطعون فيه إعتبر أن هذا الإتفاق الأخير منقطع الصلة بالنزاع المحدد فى مشاركة التحكيم .

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أن الحكم المطعون فيه قد عرض لدفاع الطاعنين فى هذا الخصوص ورد عليه فى قوله ” إتفق الشركاء ... ليس لهذا الإتفاق أى تأثير على مريان مشاركة التحكيم فى النزاع حول ميزانية سنة ١٩٦٠ (ثالثاً) إتفق الشركاء على إنهاء عقد الشركة ... المعقود فى يناير سنة ١٩٦٠ وذلك اعتباراً من آخر يونيو سنة ١٩٦٠ ... والذى يتضح من هذا العقد أنه جاء مستقلاً وقائماً بذاته وبعبداً عن مشاركة التحكيم لإختلاف القصد فى كل منهما والهدف منهما ، وأن هذا الإتفاق رغم تحويره بتاريخ لاحق على مشاركة التحكيم إحتفظ بها وأورد فى البند الثانى تأكيداً بأنه ليس لهذا الإتفاق أدنى تأثير على مريان مشاركة التحكيم . ثم ورد فى البند الثالث والذى جاء إستقلالاً عن البند الثانى — أن هذا البند أورد تلك العبارة الصريحة فى أن قصد المتعاقدين فيها وهى (إتفق الشركاء) على إنهاء عقد الشركة وذلك اعتباراً من آخر يونيو سنة ١٩٦١ ... وهذا يوضح أن الإتفاق على تصفية الشركة كان يسير جنباً إلى جنب مع مشاركة التحكيم وكلاهما له استقلاله وحدوده ... وأن نية المتعاقدين وضحت تماماً بخصوص إنهاء عقد الشركة وذلك اعتباراً من آخر يونيو سنة ١٩٦١ وهذا يقطع بأن هذا الإتفاق إنعقد بينهما على إنهاء الشركة اعتباراً من ذلك التاريخ المحدد بوضوح وهو آخر يونيو سنة ١٩٦١ فهذا يكفى لتأكيد ضعف تلك القرينة التى أراد المستأنفون الركون إليها دعامة للقول بأن المحكم لم يكن قد تجاوز حدود المشاركة عندما أنهى الشركة بالنسبة للمستأنف عليهما (المطعون عليهما الأول والثانى) ... إذ يكفى بياناً لو هن هذا رأى واعتماده على مراب أن الإتفاق تضمن إنهاء الشركة اعتباراً من نهاية ديسمبر سنة ١٩٦٠ وشتان بين عام وآخر ،

وكل ذلك يقطع في التدليل على أن ما ذهب إليه المحكم من إنهاء الشركة بالنسبة إلى الشريكين المتضامين (المطعون عليهما الأول والثاني) اعتباراً من نهاية ديسمبر سنة ١٩٦٠ كان فيه خروجاً على مشاطرة التحكيم " وهذا الذي أورده الحكم ليس فيه خروج عن عبارة إتفاق ٦ يونيه سنة ١٩٦١ المشار إليها، وما انتهى إليه الحكم من أن هذا الإتفاق منقطع الصلة بمشاطرة التحكيم هو استخلاص سائغ " .
ولما كان لمحكمة الموضوع السلطة الكاملة في تفسير عبارات العقد ما دامت لم تتحرف بها عن المعنى الظاهر لها على ما سلف بيانه فإن النعى بهذا السبب يكون على غير أساس .

وحيث إنه لذلك يتعين رفض الطعن .

جلسة ٧ من مارس سنة ١٩٦٧

برئاسة السيد المستشار الدكتور عبد السلام بليغ نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة
المستشارين : بطرس زغلول ، ومحمد صادق الرشيدي ، والسيد عبد المنعم الصراف ، وأبراهيم
حسن علام .

(٨٥)

الطعن رقم ٢٩٣ لسنة ٣٣ القضائية :

(١) أموال عامة . ” فقد المال العام صفته ” .

المال العام يفقد صفته هذه بإنتهاء تخصيصه للنفعة العامة بالفعل .

(ب) حكم . ” عيوب التدليل ” . ” الفساد في الاستدلال ” . ” مالا يعد
كذلك ” .

لا فساد في الاستدلال ، إذا كان الحكم قد دلل على ثبوت صفة المال العام
للعين موضوع النزاع بأن القناطر التي تزمت من أجلها ملكية تلك الأرض لا زالت
قائمة تؤدي وظائفها ، وأنه لا يمكن اقراض إقطاع التخصيص للنفعة العامة لمجرد ترك
الحكومة هذه الأرض خالية .

١ — يجوز — سواء في ظل القانون المدني الملغى أو طبقاً للسادة ٨٨ من القانون
المدني القائم — أن يفقد المال العام صفته هذه بإنتهاء تخصيصه للنفعة العامة
بالفعل ، إلا أنه يتعين أن يكون التجريد الفعلي من جانب الحكومة واضحاً
كل الموضوع حتى لا يتعطل المال العام عن أداء الخدمة التي رصد لها ،
فلا ترفع الحصانة التي أسبغها القانون على الأموال العامة إلا بالنسبة لما يصبح
منها فاقداً بالفعل لهذه الصفة فقداناً تاماً بطريقة مستمرة لا لبس فيها ولا إنقطاع
فما يحمل على محمل التسامح أو الإهمال من جانب جهة الإدارة لا يصلح سنداً
للقول بإنهاء تخصيص المال العام للنفعة العامة التي رصد لها وأزوال صفة العمومية
على هذا الأساس (١) .

(١) راجع تقض ١٩٣٩/١١/٢٣ الطعن ١٧ من ٩ ق ، وتقض ١٩٤٠/٢/٧

الطعن ٦١ من ٩ ق بمجموعة القواعد القانونية لربع قرن من ٣٠١ ، وتقض ١٩٦٥/٦/١٠

الطعن ٤٤٧ لسنة ٣٠ ق بمجموعة المكتب الفني من ١٦ ص ٧٤٨ .

٢ — إن الحكم إزدل على ثبوت صفة المال العام للعين موضوع النزاع بأن القناطر التي نزع من أجلها ملكية تلك الأرض لا زالت قائمة تؤدي وظيفتها وأنه لا يمكن إقتراض إنقطاع التخصيص للنفعة العامة لمجرد ترك الحكومة هذه الأرض خالية ، فإنه لا يكون فاسد التدليل ذلك أنه متى كان الثابت فيما أورده الحكم المطعون فيه أن أرض النزاع هي من الأراضي التي خصصت للنفعة العامة بمناسبة إنشاء قناطر إسنا بموجب الأمر العالي الصادر في ١٨ من ديسمبر سنة ١٩٠٥ فإن مجرد ترك هذه الأرض خالية من المنشآت حتى أقام مورث الطاعنين عليها البناء ليس من شأنه أن يؤدي إلى القول بإنهاء الغرض الذي خصصت من أجله للنفعة العامة لأن هذا الترك على ما حصله الحكم لا يعدو أن يكون من قبيل التسامح الذي لا يصلح سنداً بذاته للقول بزوال صفة المنفعة العامة عن المال العام .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تحصل في أن وزير الأشغال — المطعون ضده — أقام على الطاعنين في ١٩٥٨/٣/١ الدعوى رقم ١٣٠ سنة ١٩٥٨ مدنى كلى قنا طالبا الحكم بثبوت صفة المنفعة العامة لقطعة الأرض المبنية بالعريضة ومساحتها ١٥٠,٧٥ مترا مربعا وإزالة ما عليها من مباني وتسليمها خالية وبإلزام الطاعنين بأن يدفعوا له بصفته مقابل إنتفاعهم بالأرض موضوع النزاع من سنة ١٩٢٤ حتى تاريخ التسليم — دفع الطاعنون بأن هذه الأرض قد زال تخصيصها للنفعة العامة ، وأن مورثهم بنى منزلا عليها في سنة ١٩٢٤ ووضع يده عليها وهم من بعده إلى تاريخ رفع الدعوى وأنهم تملكوها بمضى المدة الطويلة . وفي ١٩٥٩/١٢/٨ حكمت المحكمة بنسب خير لمعاينة الأرض موضوع النزاع لبيان ما إذا كانت مخصصة للنفعة العامة وسند هذا التخصيص إن وجد وبيان تاريخ الغصب وتقدير مقابل الإنتفاع وتحقيق وضع

اليد المدعى به إن لم تكن أرض النزاع مخصصة للنفعة العامة . وقد باشر الخبير مهمته وقدم تقريره وانتهى فيه إلى أن هذه الأرض خصصت للنفعة العامة بمقتضى أمر عال صدر في ١٨/١٢/١٩٥٥ لإنشاء قناطر إسنا وأن الطاعنين ومورثهم من قبل يضعون اليد على الأرض موضوع النزاع منذ سنة ١٩٢٤ وأن الحكومة لم تستعمل هذه الأرض فيما خصصت له طوال هذه المدة ، وقدر الخبير مقابل الإنتفاع بمبلغ ٧٥٠ م سنويا . وفي ٣٠/٥/١٩٦١ حكمت المحكمة برفض الدعوى . استأنف المطعون ضده بصفته هذا الحكم لدى محكمة استئناف أسيوط وقيد استئنافه برقم ٣٠٩ سنة ٣٦ ق . وفي ٢٧ من أبريل سنة ١٩٦٣ حكمت محكمة الاستئناف بإلغاء الحكم المستأنف وبثبوت صفة المنفعة العامة لقطعة الأرض الموضحة الحدود والمعامل بتقرير الخبير المودع في ٢٤/١/١٩٦٠ مع إزالة ما عليها من مبان وخلافه وتسليمها للمطعون ضده بصفته خالية مما عليها وإلزام الطاعنين بأن يدفعوا من تركة مورثهم للمطعون ضده بصفته مبلغ ١١ ج و ٧٧٧ م قيمة مقابل الإنتفاع لغاية آخر ديسمبر سنة ١٩٥٧ مع ما استجد ويستجد بواقع ٧٥٠ م سنويا لغاية تاريخ وفاة مورثهم في ٦ يناير سنة ١٩٥٨ وإلزامهم بما يستجد بعد ذلك شخصيا لغاية تاريخ التسليم بواقع ٧٥٠ م سنويا . طعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرتين أبدت فيهما الرأي برفض الطعن وباجلسة المحددة لنظره تمسكت النيابة بهذا الرأي .

وحيث إن الطاعنين ينعون بسبب الطعن على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والخطأ في الإسناد والفساد في الاستدلال ، وفي بيان ذلك يقولون أنهم تمسكوا أمام محكمة الاستئناف بأن الأرض موضوع النزاع منذ الإتهاء من إنشاء قناطر إسنا في سنة ١٩٠٨ لم تخصص لأي منفعة عامة وأن مورثهم بنى عليها منزلا في سنة ١٩٢٠ ووضع يده عليها وهم من بعده أكثر من ثلاثين عاما ، وأن الخبير الذي عاين هذه الأرض قدر أنها لم تستخدم لأية منفعة عامة ، وأن وزارة الأشغال لم تبين ماهية تلك المنفعة التي خصصت لها . وقد رد الحكم المطعون فيه على هذا الدفاع بأنه ليس في أوراق الدعوى ومستنداتها ولا فيما جاء بتقرير الخبير المعين فيها ما يدل على صدور فعل من جانب وزارة الأشغال يستشف منه قصد تجريد هذه الأرض من تخصيصها للنفعة العامة وإلحاقها

بألاك الدولة الخاصة التي يجوز تملكها بالتقادم ، وأن مجرد ترك الأرض خالية لا يؤدي إلى انتهاء تخصيصها للنفعة العامة طالما أنها خاصة بالأعمال التي يتطلبها إنشاء قناطر إسنا على ما هو ثابت بالأمر العالى الصادر فى سنة ١٩٠٥ باعتبارها من المنافع العامة وطالما أن هذه القناطر التي نزعتم من أجلها ملكية تلك الأرض لازالت قائمة تؤدي وظيفتها — ويقول الطاعنون أن هذا الذى ذكره الحكم غير صحيح إذ أن الأموال العامة تفقد صفتها هذه بإنتهاء تخصيصها للنفعة العامة بالفعل ولا يحتاج تجريد المال من صفته العامة إلى قصد خاص إذ تزول هذه الصفة بزوال التخصيص للنفعة العامة فعلا لأى سبب من الأسباب وأنه قد ثبت إنتهاء التخصيص للنفعة العامة بترك الأرض موضوع النزاع وعدم إستعمالها بعد إنشاء القناطر حتى أقام مورث الطاعنين عليها البناء . وإذا كان الثابت من تقرير الخبير أن أرض النزاع لم تخصص لأية منفعة عامة وأنها تبعد عن جسر طراد النيل بنحو ٧٥٠ مترا فإن ذلك يناقض ما ذكره الحكم من أنه ليس فى تقرير الخبير ما يفيد قيام المطعون ضده بفعل يستشف منه قصد تجريد هذه الأرض من تخصيصها للنفعة العامة . كما أن قول الحكم بأن أرض النزاع تبقى من الأملاك العامة ما بقيت قناطر إسنا هو قول غير سائغ إذ أن تلك الأرض لا تعد بأى حال من الملاحظات الأساسية للقناطر لأنها زادت عما هو لازم للشروع ولم تستخدم لأية منفعة عامة منذ الإمتلاء عليها مما يزيل عنها صفة المال العام .

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أن الحكم المطعون فيه أورد فى أسبابه " أنه يبين من تقريرى الخبير أمام محكمة الدرجة الأولى ومن إقرار مورث المستأنف عليهم (الطاعنين) المقدم بحافظة المستأنف بصفته (المطعون ضده) أن الأرض موضوع النزاع قد نزعتم ملكيتها للنفعة العامة فى سنة ١٩٠٥ بمقتضى أمر حال صادر فى ١٨/١٢/١٩٠٥ ... وأنه لا خلاف بين الطرفين على أن العين موضوع النزاع تدخل بذلك ضمن أملاك الدولة المخصصة للنفعة العامة على ذمة مشروع قناطر إسنا وإنما ينحصر الخلاف فيما يدعيه المستأنف عليهم من أن صفة المنفعة العامة قد زالت عن أرض النزاع بعدم إستعمالها فعلا فيما خصصت من أجله ، بينما تقوم وجهة نظر المستأنف بصفته على أن العين

المذكورة وإن كانت قد تركت فضاء إلا أنها لا زالت مخصصة لما نزع من أجله وأنها لا زالت مجندة لاستخدامها في الإنشاء وإجراءات الصيانة التي تقتضيها الأعمال المتعلقة بقناطر إسنا ... وأن فيصل النزاع بين الطرفين هو زوال أو عدم زوال صفة المنفعة العامة عن أرض النزاع بعدم استعمالها فعلا فيما خصصت من أجله" وأضاف الحكم "أن المشرع حرص في القانون المدني الجديد على أفراد نص خاص للتجريد الفعلي هو نص المادة ٨٨ ... وتقرر بهذا النص إمكان زوال صفة المال العام تأييدا لما استقر عليه القضاء في ظل القانون المدني القديم مع ملاحظة أن التجريد لا يكون في جميع الأحوال إلا من جانب الحكومة وحدها ... وأنه ليس في أوراق الدعوى ومستنداتها ما يدل على صدور فعل من جانب المستأنف بصفته يدل على قصد إنهاء تخصيص أرض النزاع للمنفعة العامة ... ولا فيما جاء بتقريرى الخبير ما يفيد قيام المستأنف بصفته بفعل يستشف منه قصد تجريد هذه الأرض من تخصيصها للمنفعة العامة ... بل إن بناء الحكومة على الجزء المجاور لهذه الأرض من الناحية البحرية وبقاء الجزء الآخر المجاور لأرض النزاع من الناحية القبلية خاليا على ما هو ثابت من الرسم الكروكي الذي أجراه مكتب الخبراء في تقريره يؤكد قصد المستأنف في بقاء تخصيصها للمنفعة العامة ... وأنه من جهة أخرى لا يمكن القول بإنهاء الغرض الذي خصصت من أجله أرض النزاع للمنفعة العامة لمجرد تركها خالية من البناء طالما أنها خاصة بالأعمال التي استدعاه إنشاء قناطر إسنا على ما هو ثابت بالأمر العالى الصادر في ١٨ ديسمبر سنة ١٩٥٥ باعتبارها من المنافع العامة وطالما أن هذه القناطر التي نزع من أجلها تلك الأرض لا زالت قائمة تؤدي وظيفتها فلا يمكن تصور إقطاع استعمال هذه الأرض بالفعل في الغرض الذي أعدت من أجله طالما بقيت قناطر إسنا قائمة ولا يمكن إقراض هذا الإقطاع مع وجود هذه القناطر لمجرد ترك الحكومة أرض النزاع خالية من البناء وإهمال أمرها حتى أقام مورث المستأنف عليهم البناء المطالب بإزالته ... لأن هذا الترك لا يعدو أن يكون من قبيل التسامح أو الإهمال الذي لا يصلح بذاته سندا للقول بزوال صفة المنفعة العمومية عن أرض النزاع ... وهذا الذي أورده الحكم المطعون فيه صحيح في القانون ذلك أنه وإن كان يجوز سواء في ظل القانون المدني الملغى أو طبقا للمادة ٨٨

من القانون المدني القائم أن يفقد المال العام صفته هذه بإنتهاء تخصيصه للمنفعة العامة ~~بالفعل~~ ، إلا أنه يتعين أن يكون التجريد الفعلي من جانب الحكومة واضحاً كل الوضوح حتى لا يتعطل المال العام عن أداء الخدمة التي رصد لها ، فلا ترتفع الحصانة التي أسبغها القانون على الأموال العامة إلا بالنسبة لما يصبح منها فاقداً بالفعل لهذه الصفة فقدانا تاما بطريقة مستمرة لا لبس فيها ولا انقطاع ، فما يحمل على محمل التسامح أو الإهمال من جانب جهة الإدارة لا يصلح سنداً للقول بإنتهاء تخصيص المال العام للمنفعة العامة التي رصد لها وزوال صفة العمومية على هذا الأساس . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر وانتهى إلى أن التجريد الفعلي من جانب الحكومة لصفة المال العام عن الأرض موضوع النزاع لم يقيم عليه دليل فإن النعي عليه بخالفة القانون يكون على غير أساس . وأنه وإن كان الثابت من تقرير الخبير المرفق بالمفردات أن الحكومة لم تستعمل هذه الأرض فيما خصصت له ، إلا أن ما ذكره الحكم المطعون فيه من أنه ليس في وقائع الدعوى ولا فيما جاء بتقرير الخبير ما يفيد قيام المطعون ضده بصفته بفعل يستشف منه قصد تجريد هذه الأرض من تخصيصها للمنفعة العامة — هذا القول لا يناقض ما ورد بتقرير الخبير على النحو المتقدم ومن ثم فإن النعي على الحكم بالخطأ في الإسناد في هذا الخصوص يكون على غير أساس . كما أن الحكم إذ دلل على ثبوت صفة المال العام للعين موضوع النزاع بأن القناطر التي نزع من أجلها ملكية تلك الأرض لا زالت قائمة تؤدي وظيفتها وأنه لا يمكن إقراض إنقطاع التخصيص للمنفعة العامة لمجرد ترك الحكومة هذه الأرض خالية ، فإنه لا يكون فاسد الت دليل ذلك أنه متى كان الثابت على ما أورده الحكم المطعون فيه على النحو السابق أن أرض النزاع هي من الأراضي التي خصصت للمنفعة العامة بمناسبة إنشاء قناطر إسنا بموجب الأمر العالي الصادر في ١٨ من ديسمبر سنة ١٩٥٥ فإن مجرد ترك هذه الأرض خالية من المنشآت حتى أقام مورث الطاعنين عليها البناء ليس من شأنه أن يؤدي إلى القول بإنتهاء الغرض الذي خصصت من أجله للمنفعة العامة لأن هذا الترك على ما حصله الحكم لا يعدو أن يكون من قبيل التسامح الذي لا يصلح سنداً بذاته للقول بزوال صفة المنفعة العامة عن المال العام .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن برمته على غير أساس متعين الرفض .

جلسة ٧ من مارس سنة ١٩٦٧

برئاسة السيد المستشار الدكتور عبد السلام بلبع نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة
المستشارين : أحمد حسن ميكل ، ومحمد صادق الرشيدى ، وإبراهيم علام ،
وعثمان زكريا .

(٨٦)

الطعن رقم ٢٩٦ لسنة ٣٣ القضائية :

(١) تنفيذ . " تنفيذ عقارى " . " حكم رسو المزاد " . " أثره " .

حكم رسو المزاد لا ينشئ ملكية جديدة مبتدأة للراعى عليه المزاد . نقله
ملكىة العقار المبيع من المدين أو الحائز بالتسجيل ، لا يمنع من رفع دعوى الإبطال
أو الفسخ أو الإلغاء أو الرجوع لعبب يشوب إجراءات التنفيذ أو ملكية المدين
أو الحائز .

(ب) تنفيذ . " تنفيذ عقارى " . " حكم رسو المزاد " . " بطلانه " .
" أثره " . بطلان .

الحكم بطلان حكم رسو المزاد أو بإلغائه يقرر انحلال البيع وزواله من وقت إيقاعه ،
شأنه فى ذلك شأن البيع الإختيارى الذى ينمط أثر الحكم بطلانه أو بفسخه إلى
وقت إنعقاده .

(ج) حكم . " حجىة الحكم " . تسجيل . " أثره " . تنفيذ . " تنفيذ عقارى " .
" حكم رسو المزاد " . " بطلانه " . خلف . " خلف عام " . بطلان .

عدم تسجيل الأحكام النهائية يترتب عليه أنها لا تكون حجة على الغير . جواز الاحتجاج
بها بين الطرفين بلا حاجة إلى التسجيل . زوال ملكية الراعى عليه المزاد إذا نضى
ببطلان حكم مرمى المزاد ولو لم يسجل حكم البطلان . وجوب مراعاة الحقوق للمعينة
التي تكون قد ترتبت للغير قبل صدور الحكم إذا كان هذا الغير قد سجل عقده
وحفظ حقه . حكم البطلان الصادر ضد المورث يعد حجة على الورثة باعتبارهم
خلفاء له .

(د) حكم . " هيوب التدليل " . " قصور " . " مالا يعد كذلك " .

إحالة الحكم المطعون فيه إلى أسباب الحكم الابتدائي الذي استظهر من الأدلة التي أوردها أن الحكم بطلان حكم رسو المزاد قد تم إعلانه . يتضمن الرد المسقط لدفاع الطاعنين أمام محكمة الاستئناف بأن هذا الحكم غير نهائي لعدم إعلانه .

(هـ) نقض . " أسباب الطعن " . " التجهيل بأسباب الطعن " .

للتنى على الحكم المطعون فيه بأنه أغفل الرد على دفاع الطاعنين بعبارة مجملة مبهمه دون أن يكشفوا في تقرير الطعن عن العيب المنسوب إلى الحكم وموضعه منه وأثره في قضائه . غير مقبول .

(و) نقض . " المصلحة في الطعن " .

إذا كان المسأل الخسئ للإستئناف الذي قضى بطلانه بالنسبة لأحد المطعون عليهم لو كان قد قبل ، كالإستئناف المرفوع ضد غيره من المطعون عليهم هو الرفض موضوعا وتأييد الحكم المستأنف فإن مصلحة الطاعنين في التمسك بخطأ الحكم المطعون فيه في قضائه بعدم قبول الاستئناف الذي حكم بطلانه تكون مصلحة نظرية بحيث لا تصلح أساسا للطعن .

١ — إن حكم رسو المزاد لا ينشئ — بإيقاع البيع — ملكية جديدة مبتدأة للرامي عليه المزاد ، وإنما يكون من شأنه أن ينتقل إليه ملكية العقار المبيع من المدين أو الحائز ، وهذه الملكية وإن كانت لا تنتقل إلى الرامي عليه المزاد ما لم يسجل حكم رسو المزاد وفقا لأحكام القانونين رقمي ١٨ و ١٩ لسنة ١٩٢٣ المقابلة لأحكام القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ ، إلا أن هذا التسجيل لا يمنع من أن ترفع على الرامي عليه المزاد دعوى الإبطال أو الفسخ أو الإلغاء أو الرجوع لعيب يشوب إجراءات التنفيذ أو ملكية المدين أو الحائز .

٢ — القضاء بطلان حكم رسو المزاد أو بإلغائه يقرر انحلال البيع وزواله من وقت إيقاعه شأنه في ذلك شأن البيع الإختياري الذي ينعطف أثر الحكم بطلانه أو بفسخه إلى وقت إنعقاده ، مما يستتبع إلغاء الآثار المترتبة على حكم رسو المزاد وإعادة الحال إلى ما كانت عليه قبل صدوره .

٣ - ترتب المادة الثانية من القانونين رقمي ١٨ و ١٩ لسنة ١٩٢٣ والتي تقابل المادة العاشرة من القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ على عدم تسجيل الأحكام النهائية المقررة لحقوق الطرفين ، أنها لا تكون حجة على الغير ، مما يفيد جواز الاحتجاج بها . بين الطرفين بلا حجة إلى التسجيل . فالمشتري الذي كان قد رسا عليه المزاد ثم قضى ببطلان حكم مرمى المزاد يعتبر كأنه لم يملك العقار مطلقا فتزول عنه الملكية لتعود إلى البائع الأصلي للعقار ولو لم يسجل حكم البطلان وذلك مع مراعاة الحقوق العينية التي تكون قد ترتبت للغير قبل صدور الحكم إذا كان هذا الغير قد سجل عقده وحفظ حقه . ويعد حكم البطلان الصادر على مورث الطاعنين حجة على هؤلاء باعتبارهم خلفاء للمورث في تركته .

٤ - إذا كان يبين مما قرره الحكم الابتدائي أنه استظهر من الأدلة التي أوردها أن حكم البطلان قد تم إعلانه إلى مورث الطاعنين ونفذ بالتسليم مما يجعل هذا الحكم نهائيا ، وأحال الحكم المطعون فيه إلى هذه الأسباب فإنه يكون قد تضمن الرد المسقط لدفاع الطاعنين أمام محكمة الاستئناف بأن حكم البطلان غير نهائي لعدم إعلانه .

٥ - لا يقبل من الطاعنين التحدى بعبارة مجملة مبهمة بأن الحكم المطعون فيه أغفل الرد على دفاعهم الوارد بمذكرتهم في الاستئناف دون أن يكشفوا في تقرير الطعن عن العيب المنسوب إلى الحكم وموضعه منه وأثره في قضائه .

٦ - إذا كان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى أن القضاء ضد مورث الطاعنين ببطلان حكم رسو المزاد يعد حجة على خلفائه من بعده مانعا لهم من الإدعاء بالملكية دون حاجة إلى تسجيل حكم البطلان ، وكان ما رتبته الحكم على ذلك من رفض إدعاء الطاعنين ملكية الأطنان موضوع حكم رسو المزاد هو تطبيق صحيح للقانون ، فإن مصلحة الطاعنين في التمسك بخطأ الحكم في قضائه بعدم قبول الاستئناف المرفوع منهم ضد المطعون عليه الثاني تكون مصلحة نظرية بحتة ، إذ لو أن هذا الاستئناف قد قبل لكان ماله حتما كاستئناف المرفوع ضد المطعون عليهما الأول والثالثة هو الرفض موضوعا وتأيد الحكم المستأنف .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أرضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق —
تتصل فى أن المطعون عليهما الأول والثانى أقاما ضد المطعون عليهما الثالثة
عن نفسها وبصفتهما الدعوى رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ مدنى كلى شين الكوم بطلب
تثبيت ملكيتهما إلى ١٦ ف و ٢٠ ط و ١٣ م على عدة قطع شائعة فى مساحة
مقدارها ٤٥ ف و ٢٠ ط و ١٦ م أطيانا زراعية مينة الحدود والمعالم صحيفة
الدعوى ، وإلى حصة مقدارها ٢ ط ١ م شيوها فى المنزل المقام بهذه الأطيان
وبإلزام المطعون عليهما الثالثة بأن تدفع إليهما مبلغ ١٣٦٨ ج و ٥٢٠ م قيمة
نصيبهما فى ريع هذه الأطيان من المدة من أول سنة ١٩٥٦ حتى آخر سنة ١٩٥٨
الزراعية وما يستجد بواقع ٤١٦ ج و ٤٩٥ م سنويا حتى التسليم . وقالا بيانا
للدعوى أن المرحوم على عيسى عبد الغفار مورث المطعون عليهما توفى
فى ١٩٥٥/٥/٢٦ عن الأطيان المشار إليها والمنزل الملحق بها وأنهما يرثان عنه
النصيب المطالب به ، غير أن المطعون عليهما الثالثة حازت أعيان التركة كلها
ولم تماسهما على ريعها ولم تسلمهما حصتهما رغم إنذارها فأقاما دعواهما
بطلباتهما السابق بيانها . وأثناء نظر الدعوى تدخل الطاعنون خصوما فيها طالبين
رفضها فى ثلاث قطع من الأطيان المشار إليها وتثبيت ملكيتهم لها وإلزام
المطعون عليهما الأخيرة التى تضع اليد عليها بالتسليم تأسيسا على أن هذه القطع
مملوكة لمورثهم المرحوم حسين سليمان بموجب حكم مرسى مناد صادر صد مورث
المطعون عليهم فى ١٩٣٢/٣/٢ ومسجد برقم ٨٣٠ سنة ١٩٣٢ . والمحكمة قضت
فى ١٩٦٠/٢/٢ بنذب خير لمعينة أطيان النزاع وتطبيق مستندات الخصوم
وتحقيق وضع اليد ومدته وتقدير الريع عن المدة المطالب بها . وبعد أن أودع
الخبير تقريره قضت المحكمة فى ١٩٦١/٢/٢ بإعادة المأمورية إلى الخبير لتحقيق
اعتراضات الطاعنين ، ثم قضت فى ١٩٦٢/٤/١٥ برفض طلبات الخصوم الثالث
وتثبيت ملكية المطعون عليهما الأول والثانى إلى الأطيان الموضحة بعريضة
الدعوى وبتقرير الخبير وتسليمها لهما وبإلزام المطعون عليهما الثالثة بأن تدفع لهما

بواقع النصف لكلا منهما مبلغ ١٣٨٦ ج و ٥٢٠ م قيمة ريع الأطنان عن المدة من أكتوبر سنة ١٩٥٦ حتى أكتوبر سنة ١٩٥٩ الزراعية . إستأنف الطاعنون هذا الحكم بالإستئناف رقم ١٧١ لسنة ١٢ ق طنطا ، كما إستأنفته المطعون عليها الثالثة بالإستئناف رقم ٣٢٤ لسنة ١٣ ق طنطا — دفع المطعون عليهما الأول والثاني الإستئناف الأول المرفوع من الطاعنين بطلان عريضته لعدم إعلانها إلى المطعون عليه الثاني إعلانا قانونيا . وبعد أن قررت المحكمة ضم الإستئناف الثاني للأول قضت في ١٩٦٣/٦/٦ بطلان عريضة الإستئناف الأول بالنسبة للمطعون عليه الثاني وفي موضوع الإستئنافين بتعديل الحكم المستأنف في خصوص إزام المطعون عليها الثالثة بصفتها وصية على أولادها بالمبلغ المقضى به وقصر هذا الإلزام ومصاريفه على هذه السيدة بصفتها الشخصية وبتأييد الحكم المستأنف فيما عدا ذلك . طعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرتين أبدت فيهما الرأي برفض الطعن وباجلسة المحددة لنظره أصرت النيابة على هذا الرأي .

وحيث إن الطعن بنى على سببين ينحى الطاعنون بالسبب الثاني منهما على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسييب ، ويقولون في بيان ذلك أن الحكم أقام قضاءه برفض الدفع المبدى منهم بعدم قبول دعوى المطعون عليهما الأول والثاني بالنسبة للجزء من الأطنان موضوع حكم مرسى المزااد الصادر لمورثهم ، على أن هذا الحكم قد قضى ببطلانه وأن عدم تسجيل حكم البطلان لا يؤثر على حقوق الغير ، وهذا الذى أقام عليه الحكم قضاءه خطأ في تطبيق القانون لأن قانون التسجيل رقم ١٩ لسنة ١٩٢٣ لا يفرق بين المتعاقدين وبين الغير في نقل ملكية العقار وزوالها ، فإذا سجل الراسى عليه المزااد حكم رسو المزااد إنتقلت إليه الملكية ولا يكفى لزوالها منه مجرد القضاء ببطلانه ، بل كان يتعين تسجيل حكم البطلان . ويضيف الطاعنون أنهم تمسكوا في دفاعهم أمام محكمة الإستئناف بأن حكم البطلان غير نهائى ، ولكن الحكم المطعون فيه أغفل الرد على هذا الدفاع ، كما أغفل الرد على ما تمسكوا به لأول مرة في الإستئناف من إختلاف في البيانات بين حكم رسو المزااد ومحضر التسليم بالنسبة لموقع أطنان التراع .

وحيث إن هذا النعى غير صحيح — ذلك أن حكم رسو المزااد لا ينشئ بليقاع البيع ملكية جديدة مبتدأة للراسى عليه المزااد وإنما يكون من شأنه أن ينقل إليه ملكية العقار المبيع من المدين أو الحائز ، وهذه الملكية وإن كانت لا تنتقل إلى

الراسى عليه المزايا ما لم يسجل حكم رسو المزايا وفقا لأحكام القانونين رقمي ١٨ و ١٩ لسنة ١٩٢٣ المتدايلة لأحكام القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦، إلا أن هذا التسجيل لا يمنع من أن ترفع على الراسى عليه المزايا دعوى الإبطال أو الفسخ أو الإلغاء أو الرجوع لعيب يشوب إجراءات التنفيذ أو ملكية المدين أو الخائن. ولما كان القضاء ببطلان حكم رسو المزايا أو بإلغائه إنما يقرر انحلال البيع وزواله من وقت إيقاعه شأنه في ذلك شأن البيع الاختياري الذي ينطفئ أثر الحكم ببطلانه أو بفسخه إلى وقت انعقاده مما يستتبع إلغاء الآثار المترتبة على حكم رسو المزايا وإعادة الحال إلى ما كانت عليه قبل صدوره، وكانت المادة الثانية من القانونين رقمي ١٨ و ١٩ لسنة ١٩٢٣ والتي تقابل المادة العاشرة من القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ ترتب على عدم تسجيل الأحكام النهائية المقررة لحقوق الطرفين أنها لا تكون حجة على الغير مما يفيد جواز الإحتجاج بها بين الطرفين بلا حاجة إلى التسجيل، فإن المشتري الذي كان قد رسا عليه المزايا ثم قضى ببطلان حكم مرسى المزايا يعتبر كأنه لم يملك العقار مطلقا فتزول عنه الملكية لتعود إلى البائع المالك الأصلي للعقار ولو لم يسجل حكم البطلان وذلك مع مراعاة الحقوق العينية التي تكون قد ترتبت للغير قبل صدور الحكم إذا كان هذا الغير قد سجل عقده وحفظ حقه. ولما كان ذلك وكان حكم البطلان الصادر على مورث الطاعنين يعد حجة على هؤلاء باعتبارهم خلفاء للمورث في تركته، وكان الحكم المطعون فيه قد إلتزم هذا النظر إذ لم يعتد في شأن إدعاء الطاعنين ملكية الأطيان موضوع النزاع بعدم تسجيل حكم البطلان الصادر ضد مورثهم، فإنه يكون قد أصاب صحيح القانون ويكون النعي عليه في الشق الأول على غير أساس - والنعي في شقه الثاني مردود بأن الحكم الابتدائي عرض لما تمسك به الطاعنون من أن الحكم الصادر في ٢٢/١٢/١٩٣٦ في القضية ٧٠٣٢ لسنة ٥٨ في مصر المختلطة ببطلان حكم رسو المزايا قد سقط لعدم إعلانه وتنفيذه وقرر في هذا الخصوص "وأما عن قول الخصم الثالث (الطاعنين) بعدم إعلان الحكم الصادر من القضاء المختلط ببطلان مرسى المزايا فيكفي لدحضه ما جاء بحضر التسليم المؤرخ ٢٦/٩/١٩٣٨ من أن الحكم المذكور قد تم إعلانه لذوى الشأن الواردة أمماؤهم به ومن بينهم "عبد العزيز وصفي" بصفته قيا على المرحوم حسين سليمان مورث الخصوم الثالث وقصد تم إعلانه في ١٧/٣/١٩٣٨ للقيم الذي كان يمثل المحجور عليه وقتئذ وحده، وأما عن قول

الحكم الثالث بأن حكم بطلان مرسوم المزاد قد سقط بعدم تنفيذه فإنه قول مردود ذلك لأن التسليم إجراء أساسي في تنفيذ الحكم — ولما كان يبين من هذا الذي قرره الحكم الابتدائي أنه استظهر من الأدلة التي أوردها أن حكم البطلان قد تم إعلانه إلى مورث الطاعنين ونفذ بالتسليم مما يجعل هذا الحكم نهائياً ، وإذا حال الحكم المطعون فيه إلى هذه الأسباب فإنه يكون قد تضمن الرد المسقط لدفاع الطاعنين أمام محكمة الاستئناف بأن حكم البطلان غير نهائي لعدم إعلانه . هذا ولا يقبل من الطاعنين التحدى بعبارة مجملة مبهمة بأن الحكم المطعون فيه أغفل الرد على دفاعهم الوارد بمذكرتهم في الاستئناف دون أن يكشفوا في تقرير الطعن عن العيب المنسوب إلى الحكم وموضعه منه وأثره في قضائه ، لما كان ما تقدم فإن النعي بالشق الأخير يكون على غير أساس .

وحيث إن حاصل النعي بالسبب الأول أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون وشابه قصور في التسبيب — ذلك أنه أقام قضاءه ببطلان الاستئناف رقم ١٧١ سنة ١٢ ق بالنسبة للطعون عليه الثاني أحمد علي عيسوي تأسيساً على أن الطاعنين أعلنوه بعريضة الاستئناف في محله المختار الذي لا يصح الإعلان فيه إلا إذا كان مينا بورقة إعلان الحكم المستأنف وهو لم يكن قد أعلنهم به ، في حين أن عريضة الاستئناف المذكور أعلنت إلى المطعون عليه الثاني في مكتب محاميه الأستاذ رياض حنا الذي استلم الإعلان وكان وكيله عنه أمام محكمة أول درجة وحضر بالجلسة الأولى لنظر الاستئناف واستمر في توكيله أمام محكمة الاستئناف ، هذا إلى أن الحكم أسند للطاعنين أنهم تمسكوا بسقوط حق المطعون عليه الثاني في إبداء الدفع بعدم القبول للتكلم في الموضوع ، مع أن الثابت بمذكرتهم في الاستئناف أنهم ردوا على الدفع بأنه لا سند له من الواقع أو القانون ، وقد أغفل الحكم مناقشة دفاعهم ولم يستظهر حقيقته .

وحيث إن هذا النعي بشقيه مردود ذلك أن الثابت بالحكم المطعون فيه أن الطاعنين كانوا قد تدخلوا في دعوى المطعون عليهما الأول والثاني ضد المطعون عليهما الثالثة تأسيساً على ملكية مورثهم لجزء من أطيان النزاع بموجب حكم رسو المزاد الصادر للورث ولما كان الحكم المطعون فيه قد انتهى

إلى أن القضاء ضد مورث الطاعنين ببطلان حكم رسو المزاد يعد حجة على خلفائه من بعده مانعا لهم من الإدعاء بالملكية دون حاجة إلى تسجيل حكم البطلان ، وكان ما رتبته الحكم على ذلك من رفض إدعاء الطاعنين ملكية الأبطال موضوع حكم رسو المزاد هو تطبيق صحيح للقانون على ما سلف بيانه في الرد على السبب السابق ، فإن مصلحة الطاعنين في التمسك بخطأ الحكم في قضائه بعدم قبول الاستئناف المرفوع منهم ضد المطعون عليه الثاني تكون مصلحة نظرية بحتة ، إذ لو أن هذا الاستئناف قد قبل لكان ماله حتما كإستئناف المرفوع ضد المطعون عليهما الأول والثالثة هو الرفض موضوعا وتأيد الحكم المستأنف ، ومن ثم يكون النعي بهذا السبب غير مقبول .

جلسة ٧ من مارس سنة ١٩٦٧

برئاسة السيد المستشار الدكتور عبد السلام بلبع، نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة
المحاضرين : أحمد حسن هيكل ، وأمين فتح الله ، وإبراهيم علام ، وعثمان زكريا .

(٨٧)

الطعن رقم ٢٩٧ لسنة ٣٣ القضائية :

نقض . " الخصوم في الطعن " . تزوير " إدعاء بالتزوير " . تجزئة .
وارث . " تمثيل الوارث لباقي الورثة " .

إغفال إختصاص بعض الورثة الذين رفع عليهم الاستئناف — وصدر فيه الحكم
لمصلحتهم — في الطعن بالنقض . مؤداه الحكم بعدم قبول الطعن متى كان موضوع الدعوى
وهو الادعاء بتزوير عقد رهن صادر من المورث غير قابل للتجزئة . غير صحيح في هذه
الدعوى إعتبار الورثة الذين إختصموا تبين عن الورثة الذين لم يختصموا . الحاضر في الطعن
لا ينوب عن من كان حاضرا مثله في الخصومة التي صدر فيها الحكم المطعون فيه .

إذا رفع الطاعنون إستئنافا عن الحكم الابتدائي ، وقضى إستئنافيا بتأييده ،
وكان ضمن من رفع عليهم الإستئناف وصدر الحكم لمصلحتهم جميع ورثة أحد
المحكوم لمصلحتهم ، وكان يبين أن الطاعنين لم يختصموا بعض هؤلاء الورثة
في الطعن ، وكان موضوع الدعوى — وهو الإدعاء بتزوير عقد الرهن الصادر
من المورث — غير قابل للتجزئة إذ لا يتصور أن يعتبر عقد الرهن المنسوب
صدوره إلى شخص واحد مزورا بالنسبة لمن لم يختصم في الطعن من خلفائه
لأن الحكم برد وبطلان هذا العقد أصبح نهائيا بالنسبة لهم وأن يعتبر ذات العقد
صحيا بالنسبة للآخرين من خلفائه ، فإن الطعن يكون غير مقبول . ولا يصح
في صورة الدعوى المطروحة إعتبار المطعون عليهم نائبين عن الورثة الذين
لم يختصموا في الطعن بإعتبارهم جميعا من الورثة ذلك أن هؤلاء الورثة كانوا
ماثلين في الدعوى حتى صدور الحكم المطعون فيه لمصلحتهم ، ولا ينوب حاضر

في الطعن عن كلف حاضرا مثله في الخصومة التي صدر فيها الحكم المطعون فيه (١) .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن ورثة المرحومة تونس يونس عثمان باظه وهم المطعون عليهم الأربعة الأول وآخرين هما الحسيني محمود علي صقر اسماعيل ومبروكة محمود علي صقر اسماعيل أقاموا الدعوى رقم ٤٧٦ سنة ١٩٦٠ مدني كلي دمنهور ضد الطاعنين وباقي المطعون عليهم طالبين الحكم برد وبطلان عقد الرهن الحيازي المؤرخ ١٩٥١/٣/١٥ والمنسوب صدوره لمورثهم المرحوم يونس عثمان باظه والمتضمن رهنه إلى الطاعنين أرضا زراعية مساحتها ٣٦ ف و ١٩ ط و ٣ ص تأمينا لدين استلمه منهم قدره خمسة عشر ألفا من الجنيهات . وفي ١٩٦١/٢/١٩ قضت المحكمة بقبول شواهد التزوير وبندب قسم أبحاث التزييف والتزوير لمضاهاة توقيع يونس عثمان باظه الثابت بعقد الرهن على أصل العقود المسجلة برقم ٢٩٩٠ و ٢٩٩١ في ١٩٤٩/٥/٢٩ و برقم ٣٤٠٥ في ١٩٤٩/٦/٢٦ ، ثم حكمت في ١٩٦٢/٩/١٦ برد وبطلان عقد الرهن . استأنف الطاعنون هذا الحكم بالإستئناف رقم ٧٢٤ سنة ١٨ ق الإسكندرية ، وفي ٢١ مايو سنة ١٩٦٣ حكمت المحكمة برفض الإستئناف وتأيد الحكم المستأنف . طعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض ، وأبدت النيابة العامة رأيها بمذكرتها الأولى برفض الطعن ودفعت بمذكرتها الثانية بعدم قبول الطعن وبالجلسة المحددة لتنظر الطعن صممت النيابة على رأيها الأخير .

وحيث إن مبنى دفع النيابة أن الطاعنين لم يوجهوا طعنهم إلى كل من الحسيني محمود علي صقر اسماعيل ومبروكة محمود علي صقر اسماعيل اللذين كانا ضمن رافعي

(١) راجع نقض ١٩٥٥/٥/٥ الطعن ٩٣ لسنة ٢٢ ق بمجموعة القواعد لربع قرن ص ١٠٩٢ القاعدة ٨٢ .

الدعوى برد وبطلان عقد الرهن وظلا ممثلين فيها حتى صدور الحكم الابتدائي ثم الحكم الاستثنائي ، وإذ كان الموضوع غير قابل للتجزئة فإن الطعن يكون غير مقبول .

وحيث إنه يبين من الحكم الابتدائي أن الدعوى رفعت أمام محكمة أول درجة من الشيخ محمود علي صقر اسماعيل بصفته وليا شرعيا على ابنته إكرام محمود علي صقر ومن كل من عبد المنعم وعبد السميع والحسيني ومبروكة وسعدية أولاد الشيخ محمود علي صقر ضد الطاعنين وضد كل من حسين يونس عثمان باظه وعبد العزيز يونس عثمان باظه ومحمد يونس عثمان باظه بطلب الحكم برد وبطلان عقد الرهن الحيازي المؤرخ ١٩٥١/٣/٥ المنسوب صدوره لمورث الفريق الأول من المطعون عليهم المرحوم يونس عثمان باظه والمتضمن رهنه للطاعنين ٣٦ ف و ١٩ ط و ٣ س . أرضا زراعية تأمينا لدين قدره خمسة عشر ألفا من الجنيهات وحكم ابتدائيا برد وبطلان هذا العقد . ويبين من مراجعة الحكم المطعون فيه أن الطاعنين رفعوا استئنافا عن هذا الحكم ، وقضى استئنافا بتأييده ، وكان ضمن من رفع عليهم الاستئناف وصدر الحكم لمصلحتهم جميع وريثة المرحومة تونس يونس عثمان باظه ومن بينهم الحسيني محمود علي صقر اسماعيل ومبروكة علي صقر اسماعيل ، وإذ يبين أن الطاعنين لم يختصموا هذين الآخرين في الطعن ، وكان موضوع الدعوى — وهو الإدعاء بتروير عقد الرهن الصادر من المورث يونس عثمان باظه — غير قابل للتجزئة إذ لا يتصور أن يعتبر عقد الرهن المنسوب صدوره إلى شخص واحد مزورا بالنسبة لمن لم يختصم في الطعن من خلفائه لأن الحكم برد وبطلان هذا العقد أصبح نهائيا بالنسبة لهما ، وأن يعتبر ذات العقد صحيحا بالنسبة للآخرين من خلفائه . لما كان ذلك وكان لا يصح في صورة الدعوى المطروحة إعتبار المطعون عليهم نائبين عن الوارثين اللذين لم يختصما في الطعن بإعتبارهم جميعا من الورثة ذلك لأن هذين الوارثين كانا مائلين في الدعوى حتى صدور الحكم المطعون فيه لصالحهما ولا ينوب حاضر في الطعن عن من كان حاضرا مثله في الخصومة التي صدر فيها الحكم المطعون فيه .

لما كان ما تقدم فإن الطعن يكون غير مقبول .

جلسة ٧ من مارس سنة ١٩٦٧

برئاسة السيد المستشار الدكتور عبدالسلام طبع نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
بطرس زغلول ، وأحمد حسن هيكل ، وأمين فتح الله ، وإبراهيم علام .

(٨٨)

الطعن رقم ٣٩١ لسنة ٣٣ القضائية :

نقض . " حالات الطعن " . " مثال لذلك " .

عدم جواز الطعن بالنقض في الأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية بهيئة استئنافية مالم تكن صادرة في مسألة اختصاص متعلق بولاية المحاكم ومبنيّة على مخالفة للقانون أو الخطأ في تطبيقه أو تأويله أو تكون صادرة خلافاً لحكم آخر سبق أن فصل في النزاع ذاته بين الخصوم أنفسهم وحاز قوة الشيء المحكوم به .

لا يجوز وفقاً للسنتين الثانية والثالثة من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ الطعن بالنقض في الحكم الصادر من محكمة ابتدائية بهيئة استئنافية إلا إذا كان صادراً في مسألة اختصاص متعلق بولاية المحاكم ومبنيّاً على مخالفة للقانون أو الخطأ في تطبيقه أو تأويله ، أو أن يكون قد صدر خلافاً لحكم آخر سبق أن فصل في النزاع ذاته بين الخصوم أنفسهم وحاز قوة الشيء المحكوم به . فإذا كان ما يعيبه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه أيد الحكم المستأنف فيما قضى به من اختصاص القضاء المستعجل بنظر النزاع مع أنه لا يختص بنظره لمسأله بأصل الحق — وهو نعى بمخالفة قواعد الاختصاص النوعي لا الاختصاص الولائي — فإنه لا يجوز من أجله الطعن في الحكم بطريق النقض^(١) .

(١) راجع نقض ١٩٦٦/٢/٢٣ الطعن ٧ لسنة ٣٣ ق أحوال شخصية ، ونقض ١٩٦٧/٢/٢٣ الطعن ١٩٧ لسنة ٣٣ ق مجموعة المكتب الفني من ١٨ ص ٥٠١ . وراجع القاعدة رقم ٨١ ص ٥٢٨ .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع — على مايبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل فى أن الشركة المطعون عليها أقامت الدعوى رقم ٨٦٣٩ لسنة ١٩٦٢ مستعجل القاهرة ضد البنك الطاعن تطلب الحكم بصفة مستعجلة بعدم الإعتداد بالججز الذى أوقعه البنك تحت يده على مالها من رصيد لديه مودع بالحساب الجارى رقم ١١٨٨٦ والتصريح لها بصرفه ، واحتياطيا بعدم الإعتداد بالإجراء الذى اتخذته بإلغاء القيد السابق لمبلغ ٤٨٥٠ ج و ٤٧٦ م فى حسابها الجارى المشار إليه والتصريح لها بصرف رصيدها من البنك — وقالت شرحا لدعواها أن لها حسابا جاريا بالبنك الطاعن رقمه ١١٨٨٦ ، وفى ١٩٦٢/٧/٢١ أصدرت شيكين كل منهما بمبلغ ٢٠٠٠ ج يصرف لحامله من حسابها الجارى ولكن البنك رفض صرف قيمتهما طالبا الرجوع على الساحب رغم أن لها رصيدا قابلا للسحب ، فأرسلت برقية إلى البنك تنبه عليه بصرف قيمة الشيكين فرد عليها بأنه قيد بحسابها الجارى فى ١٩٥٨/١٢/٢٤ بمبلغ ٤٨٥٠ ج و ٤٧٦ م ثم ألغى هذا القيد بتاريخ ١٩٦٢/٧/٢٥ . وأضافت المطعون عليها أن حقيقة الأمر فى هذا المبلغ أنها استوردت بضائع لحساب شركة الورش الصناعية التى فتحت اعتمادا محليا بالبنك الطاعن بمبلغ ٤٨٥٠ ج و ٤٧٦ م لصالح المطعون عليها على أن يصرف لها بعد وصول مستندات الشحن ، فلما وصلت هذه المستندات قيد المبلغ فى حساب المطعون عليها بتاريخ ١٩٥٨/١٢/٢٤ ، إلا أنه تبين أن البضائع المرسلة تخالف ما صرح باستيراده فصايرتها مصلحة الجمارك وألغى البنك قيد هذا المبلغ من حسابها ، وإذا كان لا يملك إتخاذ هذا الإجراء بغير أمر من القضاء ، فقد أقامت الشركة المطعون عليها هذه الدعوى للحكم لها بطلباتها . دفع الطاعن بعدم اختصاص القضاء المستعجل بنظر الدعوى لأن طلبات المطعون عليها تنطوى على المنازعة فى صحة القيد بالحساب الجارى وهى تمس أصل الحق فلا تختص المحكمة بنظرها . وبتاريخ ١٩٦٣/٥/٢١ قضت محكمة أول درجة بعدم الإعتداد بالإجراء الذى إتخذته الطاعن بإلغاء القيد السابق لمبلغ ٤٨٥٠ ج و ٤٧٦ م واعتباره

هديم الأثر، وضمنت أسباب حكمها القضاء برفض الدفع بعدم الاختصاص .
 إستأنف الطاعن هذا الحكم أمام محكمة التاهرة الابتدائية طالبا إلغاءه والحكم
 بعدم اختصاص القضاء المستعجل بنظر الدعوى وبصفة احتياطية برفضها، وقيد
 إستئنافه برقم ٩٩١ سنة ١٩٦٣ إستئناف مستعجل القاهرة . وبتاريخ ١٠/٢١/١٩٦٣
 قضت المحكمة برفض الإستئناف وتأييد الحكم المستأنف . وفي ١٩/١٢/١٩٦٣
 طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرتين
 دفعت فيهما بعدم جواز الطعن لصدور الحكم المطعون فيه من محكمة ابتدائية
 بهيئة إستئنافية في حالة لا يجوز الطعن فيها بالنقض .

وحيث إن هذا الدفع في محله ذلك أنه لما كان الحكم المطعون فيه صادرا
 من محكمة ابتدائية بهيئة إستئنافية وكان لا يجوز وفقا للسادتين الثانية والثالثة
 من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ الطعن بالنقض في هذا الحكم إلا إذا كان صادرا
 في مسألة اختصاص تتعلق بولاية المحاكم ومبنيًا على مخالفة للقانون أو الخطأ
 في تطبيقه أو تأويله ، أو أن يكون هذا الحكم قد صدر خلافا لحكم آخر سبق
 أن فصل في النزاع ذاته بين الخصوم أنفسهم وحاز قوة الشيء المحكوم به .
 لما كان ذلك وكان ما يعيبه الطاعن بالسبب الأول من سببي الطعن على الحكم
 المطعون فيه من أنه أيد الحكم المستأنف فيما قضى به من اختصاص القضاء
 المستعجل بنظر النزاع مع أنه لا يختص بنظره لمساسه بأصل الحق — هو نعى
 بمخالفة قواعد الاختصاص النوعي لا الاختصاص الولائي فلا يجوز من أجله الطعن
 في الحكم بطريق النقض وكان ما ينعاه الطاعن بالسبب الثاني من أن الحكم
 المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون إذ إعتد بقيد البنك لمبلغ ٤٨٥٠ ج و ٤٧٦ م
 في الجانب الدائن لحساب الشركة مع أن هذا المبلغ قيد على إعتبار أنه قيمة
 البضائع التي استوردتها الشركة وقد صادرتها مصلحة الجمارك فأصبح هذا القيد
 غير مستند إلى سبب قانوني — هذا النعى يخرج عن الحالتين سالفتي البيان اللتين
 يجوز فيهما الطعن بالنقض في الأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية بهيئة
 إستئنافية . لما كان ما تقدم فإن الطعن في الحكم يكون غير جائز .

جلسة ٧ من مارس سنة ١٩٦٧

برئاسة السيد الدكتور عبد السلام بليغ نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
 بطرس زغلول ، ومحمد صادق الرشيدى ، والسيد عبد المنعم الصراف ، وإبراهيم غلام .

(١٩)

الطعن رقم ٣٩٦ لسنة ٣٣ القضائية :

(أ) رسوم . "رسوم قضائية" . "رد الرسوم" . "إستحقاق نصف الرسوم" .

إستحقاق نصف الرسوم على الدعوى عند الصلح فيها . شرطه ألا يسبق لإثبات المحكمة
 لهذا الصلح صدور حكم قطعى فيها فى مسألة فرعية أو حكم تمهيدى فى الموضوع .

(ب) رسوم . "رسوم قضائية" . قانون . "تفسير القانون" .

تفسير عبارة "مسألة فرعية" الواردة بالمادة ٢٠ من قانون الرسوم رقم ٩٠
 لسنة ١٩٤٤ . ورود العبارة بصيغة عامة مطلقة يجعلها تشمل جميع المسائل الفرعية التى عنها
 المشرع فى قانون المرافعات .

عدم جواز تقييد مطلق النص ، وتخصيص عمومته بغير شخص ، النص الجلى الصريح
 قطعى الدلالة على المراد منه ، لا محل للخروج عليه أو تأويله بدعوى الاستثناء بالحكمة
 التى أملت وقصد الشارع منه ، محل ذلك إنما يكون عند غموض النص أو وجود لبس فيه .

(ج) دعوى . "نظر الدعوى أمام المحكمة" . "التدخل فى الدعوى" .
 رسم . "تحصيل الرسم كاملاً" .

طلب التدخل فى الدعوى هو من المسائل الفرعية . الفصل فى هذا الطلب بالقبول
 أو بالرفض يعتبر حكماً قطعياً فى مسألة فرعية . مقتضى تحصيل الرسم كاملاً إذا ما تم الصلح
 فى الدعوى بعد صدوره .

١ — متى كانت المادة ٢٠ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ بشأن الرسوم
 القضائية فى المواد المدنية المعدلة بالقانون رقم ١٥٣ لسنة ١٩٥٦ قد نصت
 على أنه "إذا انتهى النزاع صلحاً بين الطرفين وأثبتت المحكمة ما اتفق عليه الطرفان

صالحا في محضر الجلسة أو أمرت بإلحاقه بالمحضر المذكور وفقا للمادة ١٢٤ مرافعات قبل صدور حكم قطعي في مسألة فرعية أو حكم تمهيدى في الموضوع لا يستحق على الدعوى إلا نصف الرسوم . فقد دلت بعبارة صريحة لا لبس فيها ولا غموض على أن استحقاق نصف الرسوم على الدعوى عند الصلح فيها مشروط بالألا يسبق لإثبات المحكمة لهذا الصلح صدور حكم قطعي فيها في مسألة فرعية أو حكم تمهيدى في الموضوع .

٢ - إذ وردت عبارة " مسألة فرعية " بالمادة ٢٠ من القانون ٩٠ لسنة ١٩٤٤ بصيغة عامة مطلقة بحيث تشمل جميع المسائل الفرعية التي عنها الشارع في قانون المرافعات ، فإن قصر هذه المسائل بدعوى تقصى حكمة التشريع على الدفع أو الطلبات العارضة التي قد يفصل فيها قبل الفصل في الموضوع أو المسائل الفرعية التي يحتاج بحثها بلهد من المحكمة - يكون تقييدا لمطلق النص وتخصيصا لعمومه بغير تخصيص وهو مالا يجوز ، ذلك أنه متى كان النص صريحا جليا قاطعا في الدلالة على المراد منه فلا محل للخروج عليه أو تأويله بدعوى الإستهداء بالحكمة التي أملت وقصد الشارع منه ، لأن محل هذا البحث إنما يكون عند غموض النص أو وجود لبس فيه (١) .

٣ - طلب التدخل في الدعوى هو من المسائل الفرعية التي يترتب عليها إتساع نطاق الخصومة فيها بتعدد أطرافها ، وإذ يعتبر الفصل في هذا الطلب بالقبول أو الرفض حكما قطعيا في مسألة فرعية لا تملك المحكمة الرجوع فيه ، وكان الثابت أن الحكم الصادر في الدعوى قد قضى بقبول طالب التدخل خصما في الدعوى منضما للمدعين في طلباتهم قبل أن يقضى بإثبات محضر الصلح المقدم فيها ، فإنه بذلك تكون المحكمة قد أصدرت حكما قطعيا في مسألة فرعية قبل قضائها بإثبات الصلح مما يقتضى تحصيل الرسم كاملا على الدعوى إعمالا لصريح نص المادة ٢٠ من قانون الرسوم .

(١) راجع تقض ١٩٥٦/١٢/٢ الطعن ١٨٨ لسنة ٣١ ق بمجموعة المكتب الفني ص ١٦ ص ١١٩٠ .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .
حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق —
تتحصل في أن المطعون ضدهما الأولين أقاما الدعوى رقم ٥١٠ سنة ١٩٦٢ مدنى
كلى طنطا ضد محمد أحمد الجوهري يطلبان الحكم بصحة ونفاذ العقد المؤرخ
أول يناير سنة ١٩٦٢ المتضمن بيعه لهما ثلاثة وخمسين فدانا مقابل ثمن
قدره ١٣٢٥٠ ج وعند نظر الدعوى بجلسة ١٤/٦/١٩٦٢ طلبت المطعون ضدها
الثالثة قبولها خصما ثالثا فيها منضمة للمطعون ضدهما في طلباتهما إستنادا
إلى أنها دفعت ثمن البيع من القصر — المشمواين بولاية المطعون ضده الأول —
باعتبارها جدتهم ، ثم قدم الخصوم عقد صلح في الدعوى وطلبوا الحكم بإثباته
وإلحاقه بمحضر الجلسة وقضت المحكمة بذات الجلسة (أولا) بقبول السيدة
زينب بيومى محمد (المطعون ضدها الثالثة) خصما في الدعوى (ثانيا) بإلحاق
عقد الصلح المؤرخ ١٤/٦/١٩٦٢ بمحضر الجلسة وإثبات محتواه به وجعله في قوة
السند واجب النفاذ . وبعدئذ إستصدر قلم كتاب محكمة طنطا الكلية (الطاعن)
قائمة بالرسوم المستحقة في الدعوى بتسويتها على أساس الرسوم النسبية كاملة
على ثمن العقار المبيع باعتبار أن القضاء بإلحاق محضر الصلح بمحضر الجلسة قد
سبقه حكم قطعى في مسألة فرعية وهو الحكم بقبول تدخل المطعون ضدها الثالثة
خصما منضما في الدعوى . عارض المطعون ضدهم في قائمة الرسوم المشار إليها
تأسيسا على أن الدعوى تمت صلحا وأن المطعون ضدها المتدخلة كانت طرفا
في عقد البيع بدفعها الثمن عن القصر وأن تدخلها كان إنضماميا للشترين فلا يستحق
على الدعوى سوى نصف الرسم . وبتاريخ ١٩/١/١٩٦٣ قضت محكمة الدرجة
الأولى بإلغاء قائمة الرسوم المعارض فيها ، فاستأنف قلم الكتاب (الطاعن)
هذا الحكم وقيد الإستئناف برقم ٤٧ سنة ١٣ ق طنطا ، ومحكمة الإستئناف
قضت بتاريخ ٥/١١/١٩٦٣ بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن في هذا

الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرتين أبدت فيهما الرأي برفض الطعن وبالجلسة المحددة لنظره إلترمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطاعن ينعى فى سبب واحد على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه وتأويله . وفى بيان ذلك يقول أن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه بإلغاء قائمة الرسوم على أن عقد البيع المطلوب الحكم بصحته ونفاذه كان موقعا عليه من المطعون ضدها الثالثة المتدخلة فى الدعوى وأنه كان يجب إختصاصها مبدئيا أو تصحيح شكل الدعوى بإدخالها وأن الحكم الصادر بقبول تدخلها ليس هو المفهوم من نص المادة ٢٠ من قانون الرسوم القضائية فى المواد المدنية ، بل المقصود بالحكم الذى يصدر فى مسألة فرعية ويوجب إستحقاق الرسم بالكامل طبقا لهذه المادة عند إنتهاء الدعوى صلحا هو الحكم القطعى الصادر فى الدفع أو الطلبات العارضة ، ورتب الحكم على ذلك أن القضاء بقبول تدخلها فى الدعوى قبل القضاء بإثبات الصلح لا يعتبر فصلا فى مسألة فرعية ، وانتهى الحكم إلى إستحقاق نصف رسوم الدعوى فحسب — وهذا من الحكم غير صحيح فى القانون لمخالفته للمادة ٢٠ من قانون الرسوم المشار إليها التى تشترط لاستحقاق نصف الرسوم عند الصلح فى الدعوى ألا يكون قد سبق هذا الصلح صدور حكم قطعى فى مسألة فرعية فيها ، ولأن القضاء بقبول تدخل المطعون ضدها مخصا فى الدعوى قبل القضاء بإثبات الصلح فيها إنما هو قضاء قطعى فى مسألة فرعية سبق الحكم فى موضوع الدعوى مما يستوجب إستحقاق الرسوم عنها كاملة .

وحيث إن هذا النعى صحيح ذلك أنه يبين من مراجعة الحكم الإبتدائى أنه أسس قضاءه على قوله " أن القانون إذ نص على وجوب إستحقاق كامل الرسم فى الدعوى عند صدور حكم فى مسألة فرعية أو تهديدية كان يقصد من ذلك أن المحكمة تبذل جهدها فى هذه الحالة الأمر الذى يستحق معه كامل الرسم ، أما والمسألة لا تخرج فى جوهرها عن إنضمام المتدخلة (المطعون ضدها الثالثة) إلى طلبات المدعين (المطعون ضدهما الأول والثانية) فىكون تقدير الرسم كاملا أمرا لا يتفق وروح القانون " وأن الحكم المطعون فيه إذ أيد الحكم الإبتدائى وأحال إلى أسبابه أضاف إليها قوله " أن السيدة زينب بيومى المستأنف ضدها

الثالثة (المطعون ضدها الثالثة) موقعة على عقد البيع وكان يجب إختصاصها مبدئيا أو إدخالها ، وقد تدخلت لأنها طرف في العقد ، فالحكم الصادر بقبول تدخلها ليس هو المفهوم من نص المادة ٢٠ من قانون الرسوم سنة ١٩٤٤ إذ المقصود به هو الحكم القطعي في مسألة فرعية كالدفع والطلبات العارضة التي قد يفصل فيها قبل الفصل في الموضوع . ولما كانت المادة ٢٠ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ بشأن الرسوم القضائية في المواد المدنية المعدلة بالقانون رقم ١٥٣ لسنة ١٩٥٦ قد نصت على أنه " إذا انتهى النزاع صلحا بين الطرفين وأثبتت المحكمة ما اتفق عليه الطرفان صلحا في محضر الجلسة أو أمرت بإلحاقه بالمحضر المذكور وفقا للمادة ١٢٤ مرافعات - قبل صدور حكم قطعي في مسألة فرعية أو حكم تمهيدى في الموضوع - لا يستحق على الدعوى إلا نصف الرسوم " فقد دلت بعبارة صريحة لا لبس فيها ولا غموض على أن إستحقاق نصف الرسوم على الدعوى عند الصلح فيها مشروط بالآسبق لإثبات المحكمة لهذا الصلح صدور حكم قطعي فيها في مسألة فرعية أو حكم تمهيدى في الموضوع . وإذا وردت عبارة " مسألة فرعية " بالمادة ٢٠ المشار إليها بصيغة عامة مطلقة بحيث تشمل جميع المسائل الفرعية التي عناها الشارع في قانون المرافعات ، فإن قصر هذه المسائل - بدعوى تقصى حكمة التشريع - على الدفع أو الطلبات العارضة التي قد يفصل فيها قبل الفصل في الموضوع أو المسائل الفرعية التي يحتاج بحثها لجهود من المحكمة يكون تقييدا لمطلق النص وتخصيصا لعمومه بغير مخصص وهو ما لا يجوز ، ذلك أنه متى كان النص صريحا جليا قاطعا في الدلالة على المراد منه فلا محل للخروج عليه أو تأويله بدعوى الإستهداء بالحكمة التي أملت وقصد الشارع منه ، لأن محل هذا البحث إنما يكون عند غموض النص أو وجود لبس فيه . لما كان ذلك وكان طلب التدخل في الدعوى هو من المسائل الفرعية التي يترتب عليها إتساع نطاق الخصومة فيها بتعدد أطرافها ، وإذا اعتبر الفصل في هذا الطلب بالقبول أو الرفض حكما قطعيا في مسألة فرعية لا تملك المحكمة الرجوع فيه ، وكان الثابت أن الحكم الصادر في الدعوى رقم ٥١٠ سنة ١٩٦٢ مدنى كلى طنطا قد قضى بقبول تدخل المطعون ضدها الثالثة خصما في الدعوى منضمة للدعين في طلباتهم قبل أن يقضى بإثبات محضر الصلح المقدم فيها ، فإنه بذلك تكون المحكمة قد أصدرت حكما

قطعيًا في مسألة فرعية قبل قضائها بإثبات الصالح مما يقتضى تحصيل الرسم كاملاً على الدعوى إعمالاً لصريح نص المادة ٢٠ من قانون الرسوم المشار إليه .
وإذ لم يلتزم الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى بإلغاء قائمة الرسوم تأسيساً على استحقاق نصف الرسم فحسب فإنه يكون قد خالف القانون بما يستوجب نقضه .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه ولما سبق بيانه يتعين القضاء بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به في موضوع المعارضة في قائمة الرسوم والمصروفات والحكم برفض المعارضة موضوعاً وتأيد قائمة الرسوم رقم ٢٣٩ سنة ١٩٦٢ الصادرة في القضية رقم ٥١٠ سنة ١٩٦٢ كلى طناً .

جلسة ٨ من مارس سنة ١٩٦٧

برئاسة السيد المستشار أحمد زكي محمد نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
 محمد ممتاز نصار ، وإبراهيم عمر هنتى ، ومحمد نور الدين حويس ، وحسن أبو الفتوح الشربيني .

(٩٠)

الطعن رقم ١٥٥ لسنة ٣١ القضائية :

ضرائب . ” الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية ” . ” وعاء الضريبة ” .
 ” تقدير وعاء الضريبة ” .

تحديد صافي الربح الخاضع للضريبة . أساسه . نتيجة العمليات على اختلاف أنواعها التي باشرتها
 الشركة أو المنشأة في بحر السنة السابقة أو في فترة الاثنى عشر شهرا التي اعتبرت نتيجتها أساسا لوضع
 آخر ميزانية . تحديد أرباح فترة من السنة . أساسه . نسبة ما يخصها من أرباح جميع العمليات التي
 باشرتها خلال هذه السنة .

وفقا للسنتين ٣٨ و ٣٩ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ ” تحدد الضريبة
 سنويا على أساس مقدار الأرباح الصافية في بحر السنة السابقة أو في فترة
 الاثنى عشر شهرا التي اعتبرت نتيجتها أساسا لوضع آخر ميزانية ” . ويكون
 تحديد صافي الأرباح الخاضعة للضريبة على أساس نتيجة العمليات على اختلاف
 أنواعها التي باشرتها الشركة أو المنشأة^(١) إذ النشاط الذي تزاوله طوال السنة —
 وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض — يظل يتردد بين المكسب والخسارة
 إلى أن يتحدد في نهايتها وعند وضع آخر ميزانية ، وهو ما يتعين إلزامه
 في حساب الضريبة الخاصة على الأرباح الاستثنائية ويتعين معه القول بأن
 أرباح فترة بعينها من السنة تحدد على أساس ونسبة ما يخصها من أرباح جميع
 العمليات التي باشرتها خلال هذه السنة لا على أساس نتيجة العمليات التي باشرتها
 خلال تلك الفترة وحدها .

(١) نقض ٦ مايو سنة ١٩٦٤ . الطعن رقم ٣١٩ لسنة ٢٩ ق من ١٥ ص ٦٣٥

ونقض ١٣/٦/١٩٦٢ . الطعن رقم ٣ لسنة ٢٨ ق . من ١٣ ص ٧٨٨ .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكائية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن —
تتحصل فى أن مراقبة الشركات المساهمة ربطت الضريبة الخاصة على الأرباح
الإستثنائية للشركة الطاعنة فى المدة من أول يناير سنة ١٩٥٠ إلى ١٩٥٠/٣/٢١
وهو تاريخ إبطال العمل بالضريبة الإستثنائية طبقا للقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٥٠
بواقع ٣٦٥/٨٠ من أرباح سنة ١٩٥٠ ، وإذ لم تقبل الشركة هذا الربط
وأحيل الخلاف إلى لجنة الطعن وفى ١٩٥٧/٣/٢٨ أصدرت اللجنة قرارها
بتكليف مراقبة الشركات المساهمة بفحص حسابات المدة من أول يناير
سنة ١٩٥٠ إلى ١٩٥٠/٣/٢١ مستندة فى ذلك إلى أن الربط يجب أن يتم على
أساس الأرباح الحقيقية التى تحققت فعلا خلال هذه الفترة لا على أساس
ما يخصها من أرباح السنة ، فقد أقامت مصلحة الضرائب الدعوى رقم ١٧٦
سنة ١٩٥٧ ضرائب القاهرة الابتدائية بالطعن فى هذا القرار طالبة إلغاء واعتماد
الربط الذى أجرته مراقبة الشركات المساهمة . وبتاريخ ١٩٥٩/١١/٢٩
حكمت المحكمة حضوريا بقبول الطعن شكلا وفى الموضوع بتأييد قرار لجنة الطعن
مع إلزام مصلحة الضرائب بالمصروفات وبمبلغ ٣٠٠ قرش مقابل أتعاب المحاماة .
واستأنفت مصلحة الضرائب هذا الحكم لدى محكمة إستئناف القاهرة طالبة
إلغاء وتأييد تقديرات المراقبة مع إلزام الشركة بالمصروفات وأتعاب المحاماة
عن الدرجتين وقيد هذا الإستئناف برقم ٢٤ سنة ٧٧ ق . وبتاريخ ١٩٦١/٢/١٥
حكمت المحكمة حضوريا بقبول الإستئناف شكلا وفى الموضوع بإلغاء الحكم
المستأنف وإلغاء قرار لجنة الطعن فىما تضمنه من محاسبية المستأنف عليه
عن الضريبة الخاصة على الأرباح الإستثنائية فى الفترة من سنة ١٩٥٠ التى
خضعت فيها لتلك الضريبة على أساس الميزانيات المستقلة التى صدرت عنها
وبتأييد الأسس التى جرت عليها الشركات المساهمة بالمصلحة لحساب ضريبة

الفترة المذكورة وألزمت الشركة المستأنف عليها بالمصروفات عن الدرجتين و بمبلغ عشرة جنيهات مقابل أتعاب المحاماة . طعنت الشركة في هذا الحكم بطريق النقض للسببين الواردين في التقرير وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون وقررت إحالته إلى هذه الدائرة حيث صممت الطاعنة على طلب نقض الحكم وطلبت مصلحة الضرائب رفض الطعن وقدمت النيابة العامة مذكرة طلبت فيها رفض الطعن .

وحيث إن حاصل سببي الطعن أن الحكم المطعون فيه قضى بتحديد وعاء الضريبة الخاصة في الفترة من أول يناير سنة ١٩٥٠ إلى ١٩٥٠/٣/٢١ - تاريخ انتهاء العمل بالضريبة الاستثنائية طبقا للقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٥٠ - بقيمة ما ينحصها من أرباح السنة ، وهذا منه مخالفة للقانون وخطأ في تطبيقه وتفسيره ، إذ وفقا للسنتين ٤٢ و ٤٧ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ تحدد الضريبة على أساس الأرباح الحقيقية ولا يجوز تحديدها جزافا بطريق التقدير إلا في الأحوال المنصوص عليها في القانون . وتحديد وعاء الضريبة على أساس ما ينحصها من أرباح السنة معناه تحديدها بطريق التقدير في غير الأحوال المقررة لا من واقع الأرباح الفعلية التي حققتها الطاعنة خلال هذه الفترة مستقلة عن باقي السنة ، ومبدأ سنوية الضريبة ترد عليه إستثناءات منها الحالة المعروضة بحيث لا يجوز إدخال الفترة الغير خاضعة للضريبة من أرباح السنة في الإعتبار ما دامت الضريبة الخاصة قد إنتهى مريانها في ١٩٥٠/٣/٢١ وقبل إنتهاء السنة المالية للشاشة وهو التاريخ المقابل لبدا مريانها في سنة ١٩٤٠ .

وحيث إن هذا النعي مردود ذلك أنه وفقا للسنتين ٣٨ و ٣٩ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ "تحدد الضريبة سنويا على أساس مقدار الأرباح الصافية في بحر السنة السابقة أو في فترة الإثنى عشر شهرا التي أعتبرت نتيجتها أساسا لوضع آخر ميزانية" و "يكون تحديد صافي الأرباح الخاضعة للضريبة على أساس نتيجة العمليات على إختلاف أنواعها التي باشرتها الشركة أو المنشأة" إذ النشاط الذي تزاوله طوال السنة - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - يظل يتردد بين الكسب والخسارة إلى أن يتحدد في نهايتها وعند وضع آخر ميزانية ، وهو ما يتعين

إلتزامه فى حساب الضريبة الخاصة على الأرباح الإستثنائية ويتعين معه القول بأن أرباح الفترة من أول يناير سنة ١٩٥٠ إلى ١٩٥٠/٣/٢١ تحدد على أساس وبنسبة ما يخصها من أرباح جميع العمليات التى باشرتھا خلال هذه السنة لا على أساس نتيجة العمليات التى باشرتھا خلال هذه الفترة وحدها — وإذ كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد إلتزم هذا النظر فإنه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ فى تطبيقه ، ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٨ من مارس سنة ١٩٦٧

برئاسة السيد المستشار أحمد زكي محمد نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
 محمد ممتاز نصار ، وإبراهيم عمر هندي ، وصبري أحمد قرحات ، وحسن أبو الفتوح الشربيني .

(٩١)

الطعن رقم ١٦١ لسنة ٣١ القضائية :

(١) قانون . ”سريان القانون من حيث الزمان“ . ضرائب .

قوانين الضرائب . أمرة . سريانها بأثر فوري على كل مركز قانوني لم يكن قد تم
 أو اكتمل إلى تاريخ العمل بها .

(ب) ضرائب . ”الضريبة على المهن غير التجارية“ . ”وعاء الضريبة“ .

إعفاء أصحاب المهن الحرة التي تستلزم مزاوتها الحصول على دبلوم عال
 من الضريبة . نطائه . تعديله بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ . سريان
 الضريبة على كل ممول مضت خمس سنوات على حصوله على المؤهل عند تاريخ
 العمل به .

١ — قوانين الضرائب — وهي أمرة — تسري بأثر فوري على كل مركز
 قانوني لم يكن قد تم أو اكتمل إلى تاريخ العمل بها .

٢ — إذ كانت المادة ٧٦ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بعد تعديلها
 بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ قد نصت على أن ”يعفى من الضريبة أصحاب
 المهن الحرة التي تستلزم مزاوتها الحصول على دبلوم عال في السنوات الخمس
 من تاريخ حصولهم على الدبلوم“ بينما كانت ومن قبل هذا التعديل تنص
 على أن ”أصحاب المهن الذين تسري عليهم الضريبة بمقتضى أحكام هذا الباب
 يعفون من أدائها في السنوات الخمس الأولى من ممارسة المهنة“ فإن أحكام
 هذه المادة بعد تعديلها تلحق كل ممول ممن عناهم النص لم تكن قد مضت
 على ممارسته المهنة خمس سنوات إلى تاريخ العمل بها في أول يناير سنة ١٩٥١ .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل فى أن الأستاذ عبد الوهاب شاهين — وهو من الممولين الخاضعين للضريبة على أرباح المهن غير التجارية — حصل على بكالوريوس التجارة سنة ١٩٣٨ وعمل مأمورا للضرائب إلى آخر يونيو سنة ١٩٤٦ ثم تخيرا بمكتب برائس ووترهاوس وبيت وشركاهم إلى آخر سنة ١٩٤٩ ثم زاول مهنة المحاسبة اعتبارا من أول يناير سنة ١٩٥٠ ، وإذ قامت مأمورية ضرائب المنشية بمحاسنته وأخضعته للضريبة على أرباح المهن غير التجارية فى السنوات من ١٩٥١ إلى ١٩٥٤ واعترض بأنه لم تمض على ممارسته المهنة خمس سنوات وفقا للسادة ٧٦ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ قبل تعديلها بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ وأحيل الخلاف إلى لجنة الطعن بتاريخ ١٩٥٨/١٢/٢٩ أصدرت اللجنة قرارها بقبول الطعن شكلا وبرفضه موضوعا ، فقد أقام الدعوى رقم ١٧٠ لسنة ١٩٥٩ تجارى الإسكندرية الابتدائية ضد مراقبة ضرائب المنشية يطلب إلغاء قرار اللجنة وإعتبار إراداته معفاة من الضريبة فى سنى النزاع مع إلزام المطعون عليها بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماه . وبتاريخ ١٩٦٠/٥/٣٠ حكمت حضوريا بقبول الطعن شكلا وفى الموضوع بإلغاء القرار المطعون فيه رقم ١١٩ لسنة ١٩٥٨ الصادر من لجنة طعن الضرائب بالإسكندرية بتاريخ ١٩٥٨/١٢/٢٩ وإعتبار الطاعن معفى من الضريبة حتى آخر ديسمبر سنة ١٩٥٤ وألزمته المصلحة المطعون ضدها بالمصروفات وبمبلغ مائتى قرش مقابل أتعاب المحاماه . واستأنفت مصلحة الضرائب هذا الحكم لدى محكمة إستئناف الإسكندرية طالبة إلغاءه والحكم برفض الدعوى وقيد هذا الإستئناف برقم ٣١٠ سنة ١٩٦٠ ق . وبتاريخ ١٩٦١/٢/١٦ حكمت المحكمة حضوريا بقبول الإستئناف شكلا وفى الموضوع برفضه وبتأييد الحكم المستأنف وألزمته المستأنف بصفته بالمصاريف و ٥٠٠ قرش مقابل

أتعاب المحاماه . طعنت مصلحة الضرائب في هذا الحكم بطريق النقض للسبب الوارد في التقرير وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون وقررت إحالته إلى هذه الدائرة حيث أصرت الطاعنة على طلب نقض الحكم وطلب المطعون عليه رفض الطعن وقدمت النيابة العامة مذكرة أحالت فيها إلى مذكرتها الأولى وطلبت قبول الطعن .

وحيث إن حاصل سبب الطعن أن الحكم المطعون فيه — والحكم الابتدائي معه — قضى بإعفاء المطعون عليه من الضريبة على المهن غير التجارية في السنوات من ١٩٥١ إلى ١٩٥٤ مستندا في ذلك إلى أن المطعون عليه يزاول مهنة المحاسبة من أول يناير سنة ١٩٥٠ ولم تمض على مزاولته لها خمس سنوات فتسرى عليه أحكام المادة ٧٦ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ قبل تعديلها بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ لا أحكامها بعد التعديل لأن هذا التعديل لا يمس أصحاب المراكز القانونية التي وجدوا فيها قبل تاريخ العمل به في أول يناير سنة ١٩٥١ ولا يخضع له إلا من يحصلون على دبلوم عال بعد هذا التاريخ ، وهذا من الحكم خطأ ومخالفة للمادة ٧٦ بعد تعديلها وقد قصرت نطاق الإعفاء على الخمس سنوات التالية لحصول الممول على دبلوم عال ، وتطبيقا للأثر المباشر للقانون يخضع المطعون عليه للضريبة من تاريخ العمل به في أول يناير سنة ١٩٥١ لإقضاء أكثر من خمس سنوات على تخرجه وحصوله على الدبلوم .

وحيث إن هذا النعي في محله ذلك أن قوانين الضرائب — وهي أمرة — تسرى بأثر فوري على كل مركز قانوني لم يكن قد تم أو اكتمل إلى تاريخ العمل بها ، وإذا كان ذلك وكانت المادة ٧٦ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بعد تعديلها بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ قد نصت على أن ” يعفى من الضريبة أصحاب المهن الحرة التي تستلزم مزاولتها الحصول على دبلوم عال في السنوات الخمس من تاريخ حصولهم على الدبلوم ” بينما كانت ومن قبل هذا التعديل تنص على أن ” أصحاب المهن الذين تسرى عليهم الضريبة بمقتضى أحكام هذا الباب يعفون من أدائها في السنوات الخمس الأولى من ممارسة المهنة ” فإن أحكام هذه المادة بعد تعديلها تلحق كل ممول لم تكن قد مضت على ممارسته المهنة خمس سنوات إلى تاريخ العمل بها في أول يناير سنة ١٩٥١ . إذ كان ذلك وكان

الثابت في الدعوى أنه إلى هذا التاريخ لم تكن قد مضت على ممارسة المطعون عليه مهنة المحاسبة خمس سنوات ، والثابت فيها كذلك أنه إلى هذا التاريخ كانت قد مضت على تخرجه وحصوله على " دبلوم عال " خمس سنوات ، وبالتالي لا يكون هناك وجه لإعفائه من الضريبة في سني النزاع من سنة ١٩٥١ إلى سنة ١٩٥٤ ، وجرى الحكم المطعون فيه على إعفائه منها ، فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يوجب نقضه .

جلسة ٨ من مارس سنة ١٩٦٧

برئاسة السيد المستشار أحمد زكي محمد نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
إبراهيم عمر هندي ، ومحمد نور الدين حويس ، ومحمد شبل عبد المقصود ، وحسن أبو الفتوح الشربيني .

(٩٢)

الطعن رقم ١٦ لسنة ٣٥ القضائية "أحوال شخصية" :

(أ) نقض . " إجراءات الطعن " . " إعلان الطعن " . أحوال شخصية .

مسائل الأحوال الشخصية . إجراءات الطعن بالنقض . المادة الثالثة من القانون
رقم ٦٢٨ لسنة ١٩٥٥ . تعيين رئيس المحكمة الأشخاص الذين يعلنون بالطعن . إعلانهم
بمعرفة قلم الكتاب بالجلسة المحددة قبل انعقادها بثمانية أيام على الأقل . المادتان ٨٨١
و ٨٨٢ مرافعات .

(ب) أحوال شخصية . " المسائل الخاصة بالمصريين المسلمين " . " الزواج " .

زواج المسلمة بغير المسلم حرام . لا ينعقد أصلاً ولا يثبت منه النسب .

١ — طبقاً للمادة الثالثة من القانون رقم ٦٢٨ لسنة ١٩٥٥ — وعلى ما جرى به
قضاء محكمة النقض — يكون الطعن بطريق النقض بالنسبة لمسائل الأحوال
الشخصية وفق الإجراءات المقررة في المادتين ٨٨١ و ٨٨٢ من قانون المرافعات
ومقتضاها أن يعين رئيس المحكمة الأشخاص الذين يعلنون بالطعن ويحددوا أجلاً
لتقديم دفاعهم ومستنداتهم ويعلن قلم الكتاب من تقرر إعلانهم بالطعن بتاريخ
الجلسة المحددة قبل انعقادها بثمانية أيام على الأقل .

٢ — المسلمة لا تتزوج إلا مسلماناً ، وزواج المسلمة بغير المسلم حرام باتفاق ،
لا ينعقد أصلاً ولا يثبت منه النسب .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل فى أن عواطف طنطاوى سعيد أقامت الدعوى رقم ٨٥٤ سنة ١٩٦١ القاهرة الابتدائية للأحوال الشخصية ضد الدكتور وهيب م ترى بشارة تطلب الحكم بثبوت نسب البنت " هيام " إليه وأمره بعدم التعرض لها فى ذلك مع المصروفات ومقابل أتعاب المحاماه وقالت شرحا لدعواها أنها كانت تلميذة بمدرسة الحكيمات بالقصر العبنى سنة ١٩٥١ وكان المدعى عليه طبيبا به وتوطدت العلاقة بينهما واستمرت إلى ما بعد نقله منه، وفى سنة ١٩٥٨ اعتنق الدين الإسلامى وتزوجها به، وقد عرفى فى ١٩٥٨/١٢/٢٥ ودخل بها وعاشرها معاشرة الأزواج وإذ رزقت منه على فراش الزوجية بالصغيرة " هيام " فى ١٩٦٠/١٠/١٦ وأنكر نسبها ورفض المصادقة على بنوتها بعد أن استولى على عقد الزواج العرفى بحجة تسجيله فقد إنتهت إلى طلب الحكم بإثبات هذا النسب. وبتاريخ ١٩٦٢/٦/١٠ حكمت المحكمة بإحالة الدعوى على التحقيق لتثبت المدعية أن المدعى عليه أشهر إسلامه قبل زواجه بها وأنه تزوجها فى ١٩٥٨/١٢/٢٥ بعقد عرفى وأنه دخل بها وعاشرها معاشرة الأزواج حتى أغسطس سنة ١٩٦٠ وأنها حملت منه بالبت هيام وولدتها فى ١٩٦٠/١٠/٦ على أن يكون للدعى عليه نفى ذلك بذات الطرق ، وبعد التحقيق عادت وبتاريخ ٢٣ فبراير سنة ١٩٦٤ فحكمت بحضوريا برفض الدعوى وألزمت المدعية بالمصروفات . واستأنفت عواطف هذا الحكم لدى محكمة إستئناف القاهرة طالبة إلغاءه والحكم لها بطلباتها وقيد هذا الإستئناف برقم ٤٨ سنة ٨١ قضائية. وبتاريخ ٢٨ فبراير سنة ١٩٦٥ حكمت المحكمة بحضوريا

بقبول الإستئناف شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف والقضاء للمستأنفة عواطف طنطاوى سعيد بثبوت نسب البنت هيام للمستأنف عليه الدكتور وهيب مترى بشارة وأمرت بعدم تعرضه لها في ذلك مع إلزامه بالمصروفات و ١٠٠ قرش مقابل أتعاب المحاماة عن الدرجتين . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض للأسباب الواردة في التقرير وفي ١٩٦٥/٨/٢٢ أعلن قلم الكتاب المطعون عليها بصورة من تقرير الطعن وفي ١٩٦٥/٩/١١ أودعت مذكرة بدفاعها دفعت فيها بسقوط الحق في الطعن وطلبت في الموضوع رفضه وقدمت النيابة العامة مذكرة طلبت فيها رفض الطعن موضوعا .

وحيث إن المطعون عليها دفعت بسقوط الحق في الطعن لعدم إعلانه من الطاعن إليها في بحر خمسة عشر يوما إستنادا إلى القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ والقوانين السابقة والمادة ٤٣٢ مرافعات .

وحيث إن هذا الدفع في غير محله ذلك أنه طبقا للمادة الثالثة من القانون رقم ٦٢٨ لسنة ١٩٥٥ الذى يحكم واقعة الدعوى — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — يكون الطعن بطريق النقض بالنسبة لمسائل الأحوال الشخصية وفق الإجراءات المقررة في المادتين ٨٨١ و ٨٨٢ من قانون المرافعات ومقتضاها أن يعين رئيس المحكمة الأشخاص الذين يعلنون بالطعن ويحدد أجلا لتقديم دفاعهم ومستنداتهم ويعلن قلم الكتاب من تقرر إعلانهم بالطعن بتاريخ الجلسة المحددة قبل انعقادها بثمانية أيام على الأقل، وقد التزم قلم الكتاب هذه الإجراءات، ولما تقدم يتعين رفض الدفع .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكائية .

وحيث إن مما يتعاه الطاعن في السبب الأول أن الحكم المطعون فيه وصف زواج المسلمة بالمسيحي بأنه زواج فاسد ورتب عليه ثبوت نسب الصغيرة

هيام إلى الطاعن ، وهو خطأ ومخالفة للقانون ، لأن هذا الزواج باطل لا يثبت به النسب .

وحيث إن هذا النعى في محله ذلك أن المسلمة لا تتزوج إلا مسلماً ، وزواج المسلمة بغير المسلم حرام بإتفاق ، لا ينعقد أصلاً ولا يثبت منه النسب . وإذ كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وجرى في قضائه على أن "نكاح الذمي للمسلمة فاسد يثبت به النسب" ورتب عليه "ثبوت نسب الطفلة هيام له" فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يوجب نقضه لهذا السبب .

جلسة ٨ من مارس سنة ١٩٦٧

برئاسة السيد المستشار أحمد زكي محمد نائب رئيس المحكمة ، وبحضور المادة المستشارين :
محمد ممتاز نصار ، وصبري أحمد فرحات ، محمد نور الدين عويس ، محمد شبل عبد المقصود .

(٩٣)

الطعن رقم ٤ لسنة ٣٣ القضائية "أحوال شخصية" :

(١) إستئناف . "الطلبات الجديدة" . أحوال شخصية . "دعوى
الأحوال الشخصية" . دعوى . "نطاق الدوى" . محكمة
الموضوع . "سلطتها في التصديق على الصلح" .
عدم جواز تقديم طلبات بدعوى جديدة في الإستئناف .

دعوى النسب . نطاقها . عدم إتساعه للصلح على مال . تقديم محضر صلح
تضمن تقديم التركة لتصديق المحكمة الإستئنافية عليه . رفض المطعون عليها التصديق
عليه . إمتناع التصديق عليه على المحكمة . القضاء بإعلان عقد الصلح .
مخالفة للقانون .

(ب) دفاع . "الإخلال بحق الدفاع" . "ما لا يعد كذلك" .

دفاع . عدم إلزام المحكمة بلفت الخصوم إلى واجبه في الدفاع ومقتضياته .

(ج) دعوى . "المسائل التي تعترض سير الخصومة" . "إنقطاع سير
الخصومة" .

إعلان الاجراءات التي تتخذ بعد إنقطاع سير الخصومة . إعلان نسي لصحة
من شرع الاقطاع لما يتم .

(د ، هـ) أحوال شخصية . "إرث" . "نسب" . إختصاص .

دعوى . "دعوى الإرث" . "دعوى النسب" . "الإختصاص بها" .
قانون . "القانون الواجب التطبيق" .

دعوى الارث بالنسبة لغير المسلمين من المصريين . الإختصاص بها حتى
صدور القانون ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ للقاضي الشرعي . القانون الواجب

التطبيق . دعوى النسب . خضوعها لذات الأحكام . القانون ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ .
مدم تغييره هذه القواعد .
ثبوت النسب في الشريعة الإسلامية بالإقرار .

(و) إثبات . "عبء الإثبات" .

الدفع والدفاع . عبء إثباته .

(ز) إثبات . "إجراءات الإثبات" . "طلب الإحالة إلى التحقيق" .
محكمة الموضوع . "سلطتها في إجراء التحقيق" .

إجراء التحقيق . ليس حقا للخصوم . سلطة محكمة الموضوع في رفضه متى
استبان لها وجه الحق في النزاع .

١ — وفقاً للسادة ٣٢١ من لأئحة ترتيب المحاكم الشرعية "لا يجوز للخصوم
أن يقدموا في الاستئناف طلبات بدعوى جديدة غير الدعاوى الأصلية إلا بطريق
الدفع للدعوى الأصلية" . وإذا كانت الدعوى دعوى نسب تحدد نطاق
الخصومة فيها أمام محكمة أول درجة على هذا الوضع ولا تتسع بطبيعتها للصالح
على مال ، فإن تقديم الطاعنين محضر صلح متضمناً تقسيم التركة وطلبهم التصديق
عليه ورفض المطعون عليهما ذلك لعدم إقرارهما به أو إقرارهما له وتنصلهما
منه يمتنع به على المحكمة هذا التصديق ولا يجوز لها أن تعود وتعرض لموضوعه .

٢ — ليس على المحكمة أن تلفت الخصوم إلى واجبهم في الدفاع
ومقتضياته (١) .

٣ — بطلان الإجراءات التي تتخذ بعد إقطاع سير الخصومة بطلان نسبي
قرره القانون لمصلحة من شرع الإقطاع لحمايتهم .

٤ — دعاوى الإرث بالنسبة لغير المسلمين من المصريين كانت — وإلى ما قبل
صدور القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ — من اختصاص القاضى الشرعى يجرى فيها
وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية ، ما لم يتفق الورثة — في حكم الشريعة الإسلامية
وقوانين الميراث والوصية — على أن يكون التوريث طبقاً لشريعة المتوفى ،

(١) نقض ١٩٦٦/٥/٢٥ . الطعن رقم ٢٩١ لسنة ٣٢ ق . س ١٧ ص ١٢٣٦ .

وما يجرى على دعوى الإرث يجرى على دعوى النسب باعتباره سببا للتوريث ولا فرق . والنص في المادة السادسة من القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ على أن " تصدر الأحكام في المنازعات المتعلقة بالأحوال الشخصية والوقف التي كانت أصلا من اختصاص المحاكم الشرعية طبقا لما هو مقرر في المادة ٢٨٠ من لائحة ترتيب المحاكم المذكورة ، أما بالنسبة للمنازعات المتعلقة بالأحوال الشخصية للمصريين غير المسلمين والمتحدى الطائفة والمسلمة الذين لهم جهات قضائية ملية منظمة وقت صدور هذا القانون فتصدر الأحكام — في نطاق النظام العام — طبقا لشريعتهم ، لم يغير من هذه القواعد .

٥ — يثبت النسب في الشريعة الإسلامية ، بالإقرار ، وإذا عول الحكم المطعون فيه على إقرار المورث للطعون عليهما بالنسب ، فإنه يكون صحيحا فيما انتهى إليه .

٦ — صاحب الدفع أو الدفاع هو المكلف بإثباته .

٧ — إجراء التحقيق لإثبات وقائع يجوز إثباتها بالبينة ليس حقا للنصوص تختم إجابته، إليه في كل حال بل هو أمر متروك لمحكمة الموضوع لها أن ترفضه متى استبان لها وجه الحق في النزاع (١) .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن فؤاد ونازك قليني فهمي أقاما الدعوى رقم ٣٤٨ سنة ١٩٥٩ القاهرة الابتدائية للأحوال الشخصية ضد كل من علي كامل مرقص

(١) نقض ١٩٦٦/٣/٢٢ . الطعن رقم ٤٣ لسنة ٣٣ ق ٠ س ١٧ ص ٦٦٦ .

وأثبتنا صادق ابراهيم وإيفون صادق وحنا كامل مرقص يطلبان الحكم بثبوت وفاة والدهما المرحوم قليني فهمى وانحصار إرثه فيهما وفي زوجته نازلى موسى حنا وفي أصحاب الوصية الواجبة وتسليمهما نصيبهما بحق ٢١ ط من ٢٤ ط تنقسم إليها تركته بعد الوصية الواجبة ومنع معارضة المدعى عليهم لها فيه مع إلزامهم بالمصاريف ومقابل أتعاب المحاماه . وقالوا شرحا لدعواهما أن والدهما المرحوم قليني فهمى توفى فى يناير سنة ١٩٥٤ وترك أطيانا وعقارات ونقودا مودعة فى البنوك ومن بين ما تركه العماره رقم ٢ شارع محمد سعيد أحمد باشا بخلوان وقد انحصر ميراثه الشرعى فيهما وفي زوجته السيدة / نازلى موسى حنا وفى أصحاب الوصية الواجبة وهم منير وجوليت واليس أولاد ابنه حبيب الذى توفى حال حياته ويوسف وفهمى وأتينا وأديبة وإيفون صادق ابراهيم أولاد ابنته جليله وعدلى وأمبلى وعفيفه وحنا كامل مرقص أولاد ابنته ايبيه ويخصصهما ٢١ ط من التركة بعد الوصية الواجبة ، وإذا وضع المدعى عليهم أيديهم على التركة ونازعوا فى وراثتهما له وامتنعوا عن تسليمهما نصيبهما فقد انتهى إلى طلب الحكم لهما به بحق ١٤ ط للأول ، ٧ ط للثانية وأثناء نظرها طلب كل من منير وجوليت واليس حبيب وأديبة صادق دخولهم خصوصا فيها منضمين إلى المدعى عليهم فى طلباتهم باعتبارهم أصحاب وصية واجبة وقررت المحكمة قبولهم . ودفع المدعى عليهم والخصوم الثلث بعدم سماع الدعوى لأن المتوفى قبضى أرثوكس ولم يكن له بهذه الصفة أن يتزوج بأكثر من زوجة واحدة وأنكر وأنسب المدعين للمتوفى وقالوا إنهما ولدا شخص يدعى فهمى عبدالله من زوجته نازلى موسى حنا وأضافوا أن القانون الواجب التطبيق فى مسائل النسب طبقا للقانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ هو شريعة الأقباط الأرثوذكس وطلبوا رفض الدعوى .

وبتاريخ ١٩٥٩/٦/٢٩ حكمت المحكمة حضوريا بثبوت وفاة السيد / قليني فهمى توما فى يناير سنة ١٩٥٤ وأن المدعين فؤاد ونازك من ورثته باعتبارهما ولديه ويستحق الأول أربعة عشر قيراطا وتستحق الثانية سبعة قيراط و ذلك من أربعة وعشرين قيراطا ينقسم إليها باقى التركة بعد الوصية الواجبة وهى الثلث من أصل التركة وألزم المدعى عليهم بالمصروفات وبمبلغ ثلاثين جنيا مقابل أتعاب المحاماه .

واستأنف المدعى عليهم والخصوم الثالث هذا الحكم لدى محكمة إستئناف القاهرة طالبين إلغاءه والحكم برفض الدعوى وقيد هذا الإستئناف برقم ١٥٢ سنة ٧٦ قضائية أحوال شخصية ، وأثناء نظره طلب محمد فهمى حبيب قلىنى قبوله خصما منضما للإستئناف عليهما لأنه من أصحاب الوصية الواجبة ، وبجلسة ١٩٦٢/١٠/٦ قرر الحاضر عن المستأنفين أن موضوع النزاع انتهى صلحا وقدم عقد الصلح وقال إن المحكمة لا تنظر الآن لموضوع النزاع وإنما تنظر لمحض الصلح فإن كان صحيحا قانونا تصدق عليه ، وقرر الحاضر عن المستأنف عليهما إنه لا يعترف بهذا الصلح ولا يقره موكلاه ومن حقهما أن يتنسلا منه لأنه مجحف بحقوقهما .

وبتاريخ ١٩٦٣/٦/٣٠ حكمت المحكمة حضوريا (أولا) بقبول الإستئناف شكلا (ثانيا) بقبول تدخل السيد / محمد حبيب قلىنى خصما ثالثا منضما للإستئناف عليهما (ثالثا) بإبطال عقد الصلح المؤرخ ٢٧ يونيه سنة ١٩٦٢ (رابعا) برفض الإستئناف موضوعا وتأيد الحكم المستأنف (خامسا) إلزام المستأنفين بالمصاريف الإستئنافية وثلاثين جنيها مة ابل أتعاب المحاماه للإستأنف عليهما .

طعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض للأسباب الواردة بالتقرير وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون وقررت إحالته على هذه الدائرة حيث أصر الطاعنون على طلب نقض الحكم وطلب المطعون عليهما الأول والثالث رفض الطعن وقدمت النيابة العامة مذكرة أحالت فيها إلى مذكرتها الأولى وطلبت رفض الطعن .

وحيث إن حاصل السببين الأول والثاني انه في سبيل إبطال عقد الصلح للإستغلال أقام الحكم المطعون فيه قضاءه على أن إلزامات المطعون عليهما الأول والثاني لا تتعادل البتة مع ما حصلوا عليه من فائدة بموجبه ولا مع إلزاماتهما إذ حصلوا على ٢٢ ف شائعة في ١٣٣ ف بينما حصل الطاعنون - وهم لا يستحقون في الشركة سوى ٨ ط وصية واجبة - على ١٤٩ ف بعد حل الوقف ، ١٠٠ ف قيل أنهم اشتروها من المورث ومنزل بملوان وثمان ٨٠ ف بيعت لصغار المزارعين وبيع ٢٢ ف من بعد وفاة المورث إلى تاريخ الصلح وما يتبع الشركة من عقار ومنقول وديون قبل الغير ، وأنهما لم يحصلوا على شيء من الشركة وبيعها وكانا في حاجة شديدة وفاقه طال أمدها إستغلالا الطاعنون للحصول على عقد الصلح

وفي ذلك ما يبطله عملاً بالمادة ١٢٩ من القانون المدني، وهذا من الحكم مخالفة للثابت في عقد الصلح ومخالفة للقانون وخطأ في تطبيقه من وجهين (أولهما) أن الطاعنين لم يحصلوا على تلك الأموال بالصالح بل بقانون إلغاء الوقف وتصرف المورث لهم بالبيع فيما اشتروه منه واستحقاقهم بالوصية الواجبة وما حصلوا عليه بالصالح هو إقرار المطعون عليهما تصرفات المرحوم قلبي فهمي فيما انحل عنه الوقف من أملاكه في مقابل عوض أو بطريق البيع وهو إقرار لا قيمة له لوروده على تصرفات صحيحة والغرض منه مجرد قطع النزاع وسد الذرائع و (ثانيهما) أن مجال تطبيق المادة ١٢٩ من القانون المدني مقصور على حالتين لا ثالث لهما هما طيش الشباب المفرط والهوى الجاح ولا يتسع للحاجة الشديدة أو الفاقة كما ذهب إليه الحكم . وحيث إنه وفقاً للمادة ٣٢١ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية " لا يجوز للتصوم أن يقدموا في الاستئناف طلبات بدعوى جديدة غير الدعوى الأصلية إلا بطريق الدفع للدعوى الأصلية " وإذا كان الثابت أن الدعوى دعوى نسب تحدد نطاق الخصومة فيها أمام محكمة أول درجة على هذا الوضع ولا تتسع بطبيعتها للصلح على مال ، وأثناء نظر الاستئناف وبعد تعجيله وبجلسة ١٩٦٢/١٠/٦ قدم الطاعنون محضر الصالح المؤرخ ١٩٦٢/٦/٢٧ وتضمن تقسيم التركة على الوجه الوارد به وطلبوا التصديق عليه — بينما هو أمر خارج عن نطاق الخصومة في الدعوى الأصلية — ورفض المطعون عليهما التصديق عليه لأنهما " لا يعترفان به ولا يقرانه ومن حقهما أن يتصلا منه لإجحافه بحقوقهما " وامتنع بذلك على المحكمة هذا التصديق فإنه ما كان لها أن تعود وتعرض لموضوعه — إذ كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد عرض لموضوع عقد الصلح وقضى بإبطاله فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه في هذا الخصوص .

وحيث إن حاصل الدبيب الثالث أن الطاعنين عجلوا الاستئناف لا للفصل في موضوعه ولكن لتوثيق عقد الصلح والحكم بإنهاء الخصومة إعمالاً لأثره ، وإذا اعترض المطعون عليهما على توثيقه وقضت المحكمة بإبطاله فقد كان عليها أن تتيح لهم فرصة الكلام في موضوع الاستئناف ، والفصل فيه دون أن تمكنهم المحكمة من التحدث في موضوعه إخلالاً بحقهم في الدفاع .

وحيث إن هذا النعى في غير محله ذلك أنه ليس على المحكمة أن تلفت الخصوم إلى واجبه في الدفاع ومقتضياته ، وإذ كان النابت في محضر جلسة ١٨/٥/١٩٦٢ أنهم حضروا وصمموا على طلباتهم وحجرت المحكمة القضية للحكم ولم يأخذ عليها الطاعنون أنها قيدتهم في دفاعهم أو حصرت في نطاق عقد الصلح فإنه لا يكون عليها إن هي حكمت في الموضوع .

وحيث إن حاصل السبب الرابع أنه ب وفاة السيدتين جوليت واليس حبيب قلبنى فهمى إنقطع سير الخصومة في الاستئناف بحكم القانون بما يترتب عليه بطلان ما اتخذ من إجراءات أو صدر من أحكام أثناء الإنقطاع وهو بطلان يعم جميع الخصوم ولا يمنع منه حضور الطاعن الأخير وهيب موسى سريانه لأن حضوره إنما كان لطالب إنهاء الخصومة بالصالح ، ولا وجه للقول بأنه كان يمثل ورثة السيدة اليس لأن محل هذا التمثيل أن يكون قد خاصم أو خصم بقي للتركة أو عليها .

وحيث إن هذا المعنى في غير محله ذلك أن بطلان الإجراءات التي تتخذ بعد انقطاع سير الخصومة بطلان نسبي قرره القانون لمصاحبة من شرع الإنقطاع لحمايتهم — وبالرجوع إلى الأوراق يبين إنه بعد انقطاع سير الخصومة في الاستئناف عجله المستأنفون ومنهم السيدة / عفيفة يوسف يعقوب بصفتها وصية على قصر المرحوم منير حبيب قلبنى فهمى من ورثة المرحومة جوليت حبيب قلبنى فهمى وهيب موسى سريانه من ورثة المرحومة اليس حبيب قلبنى فهمى وحضروا بجلسة ٦/١٠/١٩٦٢ وقدم الحاضرون عقد الصلح وطالب التصديق عليه أو إعمال أثره في حالة عدم التصديق والقول — مع ذلك — بأن حضور الطاعن الأخير في الاستئناف إنما كان لطلب إنهاء الخصومة بالصالح لا يكون له وجه .

وحيث إن حاصل السبب الخامس أن الطاعنين تمسكوا في دفاعهم بأن القانون الواجب التطبيق على واقعة الدعوى هو شريعة الأقباط الأرثوذكس لا الشريعة الإسلامية عملاً بالمادة السادسة من القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ وردت محكمة أول درجة وأيدها الحكم المطعون فيه بأن النتيجة لا تختلف سواء طبقت أحكام هذه الشريعة أم طبقت أحكام الشريعة الإسلامية مستندة

في ذلك إلى ما نصت عليه المسادتان ١٠٦ ، ١٠٨ من مجموعة الأحوال الشخصية للأقباط الأرثوذكس من أنه يجوز ثبوت نسب الأولاد غير الشرعيين من أبيهم إذا كان الأب والأم قد عاشا معا في مدة الحمل وعاشرا بعضهما بصفة ظاهرة أو كان الأب قد قام بتربية الولد والإنفاق عليه ويجوز رفع دعوى النسب في هاتين الحالتين إلى حين انتهاء السنتين التاليتين لإتمام المعيشة المشتركة أو إنقطاع الأب عن تربية الولد والإنفاق عليه وأنه ليس في أسلوب الخطابات المتبادلة بين المتوفى والمطعون عليهما ما يشعر بأنها من كبير إلى صغير بل تدل على أنه أب لهما وهما ولداه ومن صلبه ، وهذا من الحكم خطأ ومخالفة للقانون لأن النصوص التي استدل بها تتعلق بثبوت نسب الأولاد غير الشرعيين ولا تنصرف لأولاد الزنا وأولاد المحارم الذين يرزق بهم الرجل من امرأة أخرى غير زوجته التي في عصمته فهؤلاء لا يجوز تصحيح نسبهم بالإقرار وفي ذلك تختلف شريعة الأقباط الأرثوذكس عن الشريعة الإسلامية ، والمواد ٩٧ ، ٩٩ و ١٠٠ ، ١٠٣ من المجموعة تجعل الإقرار بالبنوة مقصورا على حالات إقرار الزوجين عند حصول الزواج ببنوة ولد غير شرعي رزقا به قبل الزواج وإقرار أحدهما أثناء الزواج ببنوة ولد غير شرعي يرزق به قبله من امرأة أخرى غير زوجته وإقرار غير المتزوج ببنوة مجهول النسب إذا كان في سن يولد معها مثله لمثله بينما تجيز الشريعة الإسلامية الإقرار ببنوة مجهول النسب في جميع الأحوال وبشرط واحد هو أن يكون المقر له في سن يولد معها مثله للقر ، والثابت في الدعوى أن المتوفى من طائفة الأقباط الأرثوذكس ويحكمه قانونها وهو لا يجوز الإقرار ببنوة ولد استولده الزوج امرأة أخرى غير زوجته التي لا يحل له سواها أثناء زواجه بها .

وحيث إن هذا النعي في غير محله ذلك أن دعاوى الإرث بالنسبة لغير المسلمين من المصريين كانت وإلى ما قبل صدور القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ من اختصاص القاضى الشرعى يجرى فيها وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية ما لم يتفق الورثة - في حكم الشريعة الإسلامية وقوانين الميراث والوصية - على أن يكون التوريث طبقا لشريعة المتوفى ، وما يجرى على دعاوى الإرث يجرى على دعوى النسب باعتباره سببا للتوريث ولا فرق ، والنص في المادة السادسة

من القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ على أن "تصدر الأحكام في المنازعات المتعلقة بالأحوال الشخصية والوقف والتي كانت أصلاً من اختصاص المحاكم الشرعية طبقاً لما هو مقرر في المادة ٢٨٠ من لأئحة ترتيب المحاكم المذكورة ، أما بالنسبة للمنازعات المتعلقة بالأحوال الشخصية للمصريين غير المسلمين والمتحدى الطائفة والملة الذين لهم جهات قضائية ملية منظمة وقت صدور هذا القانون فتصدر الأحكام — في نطاق النظام العام — طبقاً لشريعتهم " لم يغير من هذه القواعد — وإذا كان ذلك وكان النسب في الشريعة الإسلامية يثبت بالإقرار وقد عول الحكم المطعون فيه على إقرار المرحوم قلبي فهمي للطعون عليهما الأولين بالنسب فإنه يكون صحيحاً فيما انتهى إليه .

وحيث إن حاصل السبب السادس أن محكمة أول درجة أقامت قضاءها بثبوت نسب المطعون عليهما الأولين للمرحوم قلبي فهمي على كتب زعم إنها صادرة منه في حين أن الطاعنين أنكروا صدور هذه الأوراق من مورثهم على النحو المقرر في المادة ٣٩٤ من القانون المدني وإزاء هذا الإنكار ما كان يجوز للمحكمة الاستدلال بها إلا إذا نكلوا عن حلف اليمين المنصوص عليها في القانون وكان يتعين عليها أن توجه إليهم اليمين وأن تسير في الإجراءات المقررة في المادة ٢٦٢ من قانون المرافعات ، ووصل إنكار الطاعنين لهذه الأوراق إلى حد أن الطاعنة التاسعة قررت بحضر جلسة المعارضة في ١٠/٢/١٩٦١ أنها تطعن بالتزوير في الخطاب المؤرخ ٥ مايو سنة ١٩٥٢ الذي اتخذته المحكمة عماداً لقضائه وطلبت من المحكمة التحفظ عليه ولم تتابع إجراءات الطعن نتيجة للصالح والتزامها فيه بالتزول عن المعارضة ، وإذا ارتكن الحكم المطعون فيه على هذه الأوراق بعد أن جردها الطعن بالإنكار من حجيتها ولم يوجه إلى الطاعنين اليمين المنصوص عليها في المادة ٣٩٤ من القانون المدني ولم يسر في الإجراءات المقررة في المادة ٢٦٢ من قانون المرافعات ولم يرد على هذا الدفاع الجوهرى فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه وشابه قصور يمينه .

وحيث إن هذا النعى في غير محله ذلك أنه بالرجوع إلى الحكم الابتدائي — الذى أحال الحكم المطعون فيه إليه فى أسبابه — يبين أنه بعد أن استظهر دفاع الطاعنين بشأن هذه الخطابات وقولهم إنها " ليست حجة عليهم إلا إذا نكلوا

عن الحلف على نفي صدورها من مورثهم وأولم يصرحوا بإنكارها " لم يعول على هذا الإنكار لعدم جديته وذلك بقوله أن "النايت من الخطابات التي تقدم بها المدعيان والتي لم ينح عليها المدعى عليهم بأي نفي جدي أن المتوفى السيد / قليني فهمي كان يخاطبهما بلفظ البنوة " وللمحكمة أن تقضي بصحة الورقة أو باستبعادها متى رأت في وقائع الدعوى وأدلتها ما يكفي لإقتناعها ، وبالرجوع إلى صحيفة المعارضة يبين أن الطاعنة التاسعة وعدت بالطعن بالتزوير في خطاب ٥ مايو سنة ١٩٥٢ ولم تتجاوز بدفاعها وبإجراءات الطعن هذا الوعد .

وحيث إن حاصل السبب السابع أن الطاعنتين تمسكوا في دفاعهم بأن المطعون عليهما هما ولدا شخص اسمه فهمي عبد الله من زوجته نازلي موسى حنا ولم يكن للرحوم قليني فهمي وهو قبطي أرثوذكس تحريم عليه شريعته تعدد الزوجات أن يجمع بين هذه السيدة - وهي في عصمة زوج آخر - وبين زوجته مريم حنا يوسف ، ورد الحكم المطعون فيه بأنه لا يوجد في أوراق الدعوى دليل على صحة هذا الإدعاء وقامت الأدلة التي ذكرتها محكمة أول درجة على بنوة المطعون عليهما للمتوفى ، وهو رد قاصر لأن المأخذ قائم على وقائع قانونية يجوز إثباتها بكافة طرق الإثبات إذا لم يكن في أوراق الدعوى دليل كتابي عليها .

وحيث إن هذا النعي في غير محله ذلك أن صاحب الدفع أو الدفاع هو المكلف بإثباته ، ولم يطلب الطاعنون إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات هذا الدفاع ، وإجراء التحقيق لإثبات وقائع يجوز إثباتها بالبيننة ليس حقا للخصوم تتحتم إجابتهم إليه في كل حال بل هو أمر متروك للمحكمة الموضوع لها أن ترفضه متى استبان لها وجه الحق في التراجع .

جلسة ٩ من مارس سنة ١٩٦٧

برئاسة السيد المستشار محمود توفيق اسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة
المستشارين : محمد عبد اللطيف ، وعباس حليى عبد الجواد ، وسليم راشد أبو زيد ، ومحمد
صادق البشبيشى .

(٩٤)

الطعن رقم ١٩٩ لسنة ٣٣ القضائية :

(أ) إثبات . ” الإقرار ” . ” الإقرار الغير قضائى ” . ” قرائن ” .

جية الإقرار غير القضائى . خضوعه لتقدير محكمة الموضوع . لها اعتباره دليلا
مكتوبا أو مبدأً ثبتت بالكتابة أو مجرد قرينة كما لها ألا تأخذ به أصلا . لاعتقابه
على هذا التقدير متى بنى على أسباب ماثلة .

(ب) إثبات . ” الإثبات بالبيئة ” . ” من الشاهد ” .

العبارة بمن الشاهد وقت الادلاء بتهادته لا وقت حصول الواقعة لتقى يشهد بها .

(ج) دعوى . ” سقوط الخصومة ” . ” أثره ” . إثبات . ” إقرار ” .

الحكم بسقوط الخصومة لا يترتب عليه سقوط القرارات الصادرة
من الخصوم .

(د) إثبات . ” الإثبات بالبيئة ” . ” تقدير الدليل ” . محكمة الموضوع .

تقدير أقوال الشهود مرهون بما يطمئن إليه وجدان قاضى الموضوع . لا سلطان
عليه فى ذلك ما لم يخرج بتلك الأقوال إلى ما لا يودى إليه مدلولها .

١ — الإقرار غير القضائى وإن كان لا يمتزج حجة قاطعة على المقر فإنه يكون
خاضعا لتقدير محكمة الموضوع ولهذا المحكمة بعد تقدير الظروف التى صدر فيها
وملابسات الدعوى أن تعتبره دليلا مكتوبا أو مبدأً ثبتت بالكتابة أو مجرد

قرينة كما أن لها ألا تأخذ به أصلا ولا معقب على تقديرها في ذلك متى بنى على أسباب سائغة (١) .

٢ — العبرة بسن الشاهد وقت الإدلاء بشهادته لا وقت حصول الواقعة التي يشهد بها (م ٢٠٤ مرافعات) .

٣ — الحكم بسقوط الخصومة لا يترتب عليه — كصريح نص المادة ٣٠٤ من قانون المرافعات — سقوط الإقرارات الصادرة من الخصوم ومن ثم فإنه ليس ما يمنع المحكمة من الأخذ بإقرار صدر في دعوى أخرى قضى بسقوط الخصومة فيها (٢) .

٤ — تقدير أقوال الشهود مرهون بما يطمئن إليه وجدان قاضي الموضوع ولا سلطان لأحد عليه في ذلك إلا أن يخرج بتلك الأقوال إلى ما لا يؤدي إليه مدلولها .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن المطعون ضدهم أقاموا على الطاعنين الدعوى رقم ٤٩٤ سنة ١٩٥٨ جزئي أمام محكمة بندر الزقازيق وقالوا في صحيفة إنته بتاريخ ٣٠ من سبتمبر سنة ١٩٢٠ رهن مورثهم المرحوم محمد عبد الله حمد حال حياته للمرحوم محمد حسن

(١) راجع قض ١٩٦٤/٢/٢٠ مج المكتب الفني من ١٥ ص ٢٦٣ وقض ١٩٦٦/٦/٢٣ مج المكتب الفني من ١٧ ص ١٤٤٢ .

(٢) راجع قض ١٩٦٦/٤/٧ مج المكتب الفني من ١٧ ص ٨٣٤ وقض ٧ يولي سنة ١٩٦٤ مج المكتب الفني من ١٥ ص ٩٤٧ .

لاشين مورث الطاعنين ٨ ط و ١٨ م شيوخا في ١٢ ط و ١٢ م مقابل مبلغ ٢٠٠ ج وذلك بمقتضى عقد حرر في صيغة بيع وفائي ومجل في ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٢٣ وإذ كان الدائن المرتهن "مورث الطاعنين" قد وضع يده على ال ١٢ ط و ١٢ م س كلها ومن بعده ورثته واستولوا على غلتها دون أن يخصا منها شيئا في دين الرهن وكان مورث المطعون ضدهم قد أوفى مورث الطاعنين بمبلغ ١٠٠ ج من أصل هذا الدين بموجب إيصال تاريخه أول أكتوبر سنة ١٩٢١ فإن الباقي وقدره ١٠٠ ج يكون قد استهلك ولذا أقام المطعون ضدهم دعواهم بطلب الحكم بثبوت ملكيتهم للإثنى عشر قيراطا والإثنى عشر سهما السابق ذكرها وتسليمها إليهم وإلزام الطاعنين بأن يدفعوا لهم من تركة مورثهم مبلغ ٢٣١ ج مقابل ما حصل عليه بعد استيفاء دين الرهن — وبتاريخ ١٩ من نوفمبر سنة ١٩٦٠ قضت محكمة بندر الزقازيق الجزئية بعدم اختصاصها بنظر الدعوى وبإحالتها إلى محكمة الزقازيق الابتدائية لإختصاصها بها وقد قيدت الدعوى برقم ٧٠٣ سنة ١٩٦٠ كلى الزقازيق — دافع الطاعنون في موضوع الدعوى بأن العقد محل النزاع هو عقد بيع وفائي وقد أصبح هذا البيع باتا بانقضاء أجل الاسترداد في شهر سبتمبر سنة ١٩٢٥ طبقا لنص المادتين ٣٤١ و ٣٤٢ من القانون المدنى الملغى الذى يحكم النزاع. وبتاريخ ٢٦ من فبراير سنة ١٩٦٢ قضت محكمة الزقازيق الابتدائية بإحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت المطعون ضدهم أن العقد المؤرخ ٣٠ من سبتمبر سنة ١٩٢٠ يخفى رهنا وليسفى الطاعنون ذلك. وبعد أن سمعت المحكمة شهود الطرفين حكمت في ٢١ من مايو سنة ١٩٦٢ برفض الدعوى وأسست قضائها على ما ثبت لديها من أن عقد ١٩٢٠/٩/٣٠ بالنسبة للقدر ٨ ط و ٨ م س هو عقد بيع وفائي وليس رهنا ، وقد أصبح هذا العقد باتا بإنتضاء أجل الاسترداد كما أن وضع يد الطاعنين ومورثهم من قبل على ال ٣ ط و ١٨ م قد أكسبهم ملكيتها بالتقادم الطويل المملك — استأنف المطعون ضدهم هذا الحكم بالإستئناف رقم ١٣١ سنة ٥ ق ومحكمة الاستئناف المنصورة قضت في ٦ من مارس سنة ١٩٦٣ بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من رفض دعوى المستأنفين "المطعون ضدهم" بتثبيت ملكيتهم لمساحة ٨ ط و ١٨ م موضوع العقد المؤرخ ١٩٢٠/٩/٣٠ والحكم بتثبيت ملكيتهم لهذه المساحة الموضحة بالعقد المذكور وبصحيفة الدعوى شائعة في ١٢ ط و ١٢ م مع إلزام

المستأنف عليهم "الطاعنين" بالمصاريف المناسبة لهذا الشق من الدعوى وبالنسبة لباقي القدر نذبت خبيراً لتنفيذ المأمورية المبينة بمنطوق حكمها — طعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة إنتهت فيها إلى أنها ترى رفض الطعن ولما عرض على هذه الدائرة صممت النيابة على رأيها .

وحيث إن الطاعنين ينعون على الحكم المطعون فيه في أربعة أسباب يتحصل أولها في أن هذا الحكم قد أخطأ في تطبيق القانون وفي مفهوم الإقرار القضائي وفي بيان ذلك يقولون أن محكمة الاستئناف وإن كانت قد أصابت فيما إنتهت إليه من أن العقد موضوع الدعوى يخضع لأحكام المواد ٢٣٨ إلى ٣٤٧ من القانون المدني الملغى قبل تعديلها بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٢٣ إلا أنها أخطأت فيما ساقته من قرائن — للتدليل على أن العقد يخفى رهنا وذلك من وجهين — الأول إعتبر الحكم أن العبارة الواردة في المذكرة المقدمة من مورث الطاعنين بـ "للمشتري الحق في مطالبة بمبلغ المائتي جنيه قيمة عقد البيع الوفاي بعد نهاية المدة المحددة في العقد" إعتبر الحكم أن هذه العبارة قد وردت في إيصال موقع عليه من البائع واتخذ منها قرينة على أن العقد رهن مع أن الإيصال المشار إليه لم يكن يتضمنها وإلا لتقدم به المطعون ضدهم لتأييد دعواهم ، ولو فرض جدلاً أن العبارة المذكورة كانت واردة حقيقة في ذلك الإيصال فهي لا تصلح قرينة على أن العقد يخفى رهنا إذ أن مفاد هذه العبارة هو الاتفاق على مد المدة المتفق هايبها للإسترداد فقد كان الاتفاق في عقد سبتمبر سنة ١٩٢٠ على أن مدة الإسترداد هي ست سنوات — فإذا إتفق في إيصال أكتوبر سنة ١٩٢٣ على إطالة هذه المدة — فإن الإتفاقيين يكونان باطلين ذلك لأن كل إتفاق على مد مدة الإسترداد لأكثر من خمس سنوات باطل . والوجه الثاني — إعتبرت المحكمة ماورد في الإيصال إقراراً قضائياً ووصفته بأنه إقرار مكتوب في مجلس القضاء وعدته بهذه المثابة إقراراً قضائياً حتى أنها جعلته في أسبابها دليلاً على صحة ماورد في شهادة شهود المطعون ضدهم بالرغم من الطعن عليها في حين أن هذا الذي ورد في مذكرة مورث الطاعنين لا يعتبر إقراراً قضائياً ولم يكن مقصوداً لذاته بل ساقه الدفاع

ليدلل به على صحة الواقعة الخاصة برد مبلغ المائة جنيه إلى البائع وعلاوة على هذا فإن الورقة التي حوت هذا الإقرار قدمت في دعوى أخرى قضى فيها بسقوط الخصومة ففقدت بذلك أوراقها كل دلالة أو حجية .

وحيث إنه عن الشق الأول من الوجه الأول من هذا النعي فمردود بأن ما يثيره الطاعنون فيه من دفاع لم يسبق لهم التمسك به أمام محكمة الموضوع إذ ليس في الحكم المطعون فيه ولا في مستندات الطاعنين ومذكراتهم المقدمة لتلك المحكمة ما يدل على أنهم تمسكوا بعدم ورود العبارة التي عدوها الحكم إقرارا في المذكرة المقدمة منهم في القضية ١٥٤ سنة ١٩٥٨ كلى الزقازيق ومن ثم فليس لهم أن يثيروا هذا الدفاع الذي يخالطه واقع لأول مرة أمام محكمة النقض . والنعي في الشق الثاني من الوجه الأول مردود بأنه لما كانت العبارة التي تضمنها الإيصال تؤدي إلى ما استنبطته منها المحكمة فإن النعي بهذا الشق لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا . كما أن النعي في الشق الأول من الوجه الثاني مردود بأن الحكم المطعون فيه لم يعتبر الأقوال الواردة في المذكرة المشار إليها إقرارا قضائيا بل مجرد إقرار مكتوب على أن العقد في حقيقته عقد رهن إذ أن ما ورد في الحكم في هذا الصدد هو قوله ” وإنه وإن كان ما جاء في المذكرة السابقة لا يعد إقرارا قضائيا لصدوره من مورث المستأنف عليهم (الطاعنين) في قضية أخرى إلا أنه يعتبر إقرارا مكتوبا صدر في مجلس القضاء وترى المحكمة من الظروف التي صدر فيها والغرض الذي حصل من أجله أنه يعتبر دليلا كتابيا على أن العقد في حقيقته عقد رهن إذ كيف يجوز لمورث المستأنف عليهم أن يطالب بمبلغ ال ٢٠٠ ج بعد انقضاء مدة الست سنوات المحددة في العقد والتي يفترض أنه بانقضائها دون رده ينقلب العقد بيعا باتا إلا إذا كان العقد في حقيقته رهنا ” وبين من هذا أن المحكمة قد صرحت بأن أقوال مورث الطاعنين الواردة في المذكرة المقدمة منه في قضية أخرى لا يعتبر إقرارا قضائيا وأنها قد أخذت بها على اعتبار أنها دليل مكتوب على أن العقد يخفى رهنا وذلك للأسباب التي أوردتها في حكمها ولا تريب على محكمة الموضوع في ذلك لأن الإقرار الغير قضائي وإن كان لا يعتبر حجة قاطعة على المقر فإنه يكون خاضعا لتقدير محكمة الموضوع وهذه المحكمة بعد تقدير الظروف التي صدر فيها وملاسات الدعوى أن تعتبره

دليلاً مكتوباً أو مبدأً ثبوت بالكتابة أو مجرد قرينة كما أن لها ألا تأخذ به أصلاً ولا معقب على تقديرها في ذلك متى بنى على أسباب سائغة ولما كانت الأسباب التي استند إليها الحكم في الأخذ بهذا الإقرار سائغة فإن النعى بهذا الوجه يكون غير صحيح .

وحيث إن الشق الثاني من الوجه الثاني مردود بأن الحكم بسقوط الخصومة لا يترتب عليه كصریح نص المادة ٣٠٤ من قانون المرافعات سقوط الإقرارات الصادرة من الخصوم ومن ثم فإنه ليس ما يمنع من الأخذ بالإقرار الصادر من مورث الطاعنين في الدعوى التي قضى بسقوط الخصومة فيها .

وحيث إن حاصل السبب الثاني أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تحصيل شهادة الشهود وتقدير دلالتها وفي بيان ذلك يقول الطاعنون أن الحكم أخذاً أقوال شهود الإثبات للأسباب التي ذكرها وهي في جملة مخالفة للواقع وللثابت في الأوراق وآية ذلك أن الشاهد الثاني "محمد أحمد عبد الله" أخفى على المحكمة أنه زوج للطعون ضدها الأولى وزعم خلافاً للحقيقة أنه ابن أخ مورث المطعون ضدهم وقال أن العقد الذي أبرم بين الطرفين ورد فيه أن التصرف رهن مع أنه مذكور فيه أنه بيع وفائي كما ذكر أن مورث المطعون ضدهم سدد مائة جنيه وأخفى واقعة رد هذا المبلغ إلى البائع أما الشاهد الثالث وهو علي أحمد عبد الله فقد أخفى على المحكمة أنه شقيق الشاهد السابق كما قال أن العقد مكتوب فيه أنه رهن خلافاً للثابت به وعلاوة على ما تقدم فإن المحكمة قد استندت إلى شهادة هذين الشاهدين عن وقائع اتصلت ببعدهما وهما في سن دون السن التي يجوز سماع شهادتهما عنها طبقاً للمادة ٣٠٤ مرافعات مما كان يقتضى من المحكمة أن تراعى هذا الإختبار عند تقدير أقوال هذين الشاهدين .

وحيث إن ما يشير الطاعنون في هذا النعى لا يبدو أن يكون مجادلة في تقدير المحكمة لشهادة الشهود بغية الوصول إلى نتيجة أخرى غير تلك التي أخذ بها الحكم — ولما كان تقدير أقوال الشهود مرهوناً بما يطمئن إليه وجدان قاضي الموضوع ولا سلطان لأحد عليه في ذلك إلا أن يخرج بتلك الأقوال إلى ما لا يؤدي إليه مدلولها — وكانت محكمة الإستئناف فيما استخلصته من أقوال الشهود لم تخالف

الثابت بأقوالهم ولم تحرفها — لما كان ذلك وكانت المادة ٢٠٤ من قانون المرافعات قد جعلت العبرة بسن الشاهد وقت الإدلاء بشهادته لا وقت حصول الواقعة التي يشهد بها فإن النعى بهذا السبب يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعنين ينعون بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه فساد الإستدلال وفي بيان ذلك يقولون أن الحكم اتخذ من قول أحد شهود الإثبات الذي ذكر أن ثمن الأرض ١٤٠ ج دليلا على أن المبلغ الوارد بالعقد وهو ٢٠٠ ج يمثل ديننا لا ثمننا لأنه جاء زائدا عن الثمن الحقيقي للعين ورتب الحكم على ذلك أن حقيقة التصرف رهن لا بيع هذا في حين أن هذه القرينة تؤدي إلى عكس ما رتبته الحكم عليها إذ لا يتصور أن يقبل الدائن المرتهن ضمانا لدينه يقل من قيمة هذا الدين . ويضيف الطاعنون أنه ليس في الأوراق أى دليل على أن الأرض تساوى أقل أو أكثر من مائتى جنيه — أما الإستدلال على ذلك بالثمن الذي وساه به مراد بعض أجزاء من هذا العقار فليس في هذا أية دلالة على الثمن الحقيقي لأن لإجراء المزاد ظروفًا تختلف عن البيع في ظروف عادية .

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أنه لما كانت هذه القرينة التي أوردها الحكم المطعون فيه من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته عليها من أن العقد يخفى رهنا إذ أنه ليس ثمة ما يمنع من أن يقتصر الدائن على تأمين لضمان جزء من دينه — وكان تقدير القرائن مما يستقل به قاضى الموضوع ولا شأن لمحكمة النقض فيما يستنبطه من هذه القرائن متى كان استنباطه سائغا فإن ما يثيره الطاعنون بهذا السبب لا يعدو أن يكون مجادلة موضوعية في تقدير محكمة الموضوع للأدلة بغية الوصول إلى نتيجة أخرى غير التي أخذت بها المحكمة وهو ما لا يجوز .

وحيث إن الطاعنين ينعون بالسبب الرابع على الحكم المطعون فيه القصور في التسبيب في خصوص قضائه بالنسبة إلى الثلاثة قرار يبط والثمانية عشر متهما وفي بيان ذلك يقولون إن الحكم إعتبر ما قرره مورث الطاعنين في مذكرته المقدمة في القضية رقم ١٥٤ لسنة ١٩٣٨ من أنه لا يضع اليد على تلك المساحة إقرارا مكتوبا صدر في مجلس القضاء ويصلح دليلا مكتوبا على أنهم لم يضعوا اليد عليها منذ سنة ١٩٢٠ حتى سنة ١٩٤٧ تاريخ شطب الدعوى المذكورة التي

أدلى فيها بهذا الإقرار ويرى الطاعنون أن هذا الذي قرره الحكم يشوبه القصور ذلك لأن ما ورد في المذكرة ليس إقراراً مكتوباً صادراً في مجلس القضاء بل هو مجرد دفاع أبدى في دعوى أخرى فلا يعتد به كما أن هذا الإقرار إذا كان يقيد صاحبه فهو قاصر على الوقت الذي صدر فيه وهو صادر في مذكرة مقدمة لجلسة ١٩٣٨/١١/٢٩ ومن حق مقدم المذكرة أن يدعى أنه وضع يده بعد هذا التاريخ على هذا القدر بنية تملكه والفترة ما بين ١٩٣٨/١١/٢٩ و ١٩٥٨/٦/١ تاريخ رفع هذه الدعوى كافية لاكتساب ملكية العقار بالتقادم ولا محل لتحديد سنة ١٩٤٧ "تاريخ شطب الدعوى رقم ١٥٤ سنة ١٩٣٨" لبده التقادم لانعدام حكمة هذا التحديد .

وحيث إن هذا النعى مردود بما سبق الرد به على الشق الأول من الوجه الثاني من السبب الأول وبما استخلصه الحكم من أن عدم عدول مورث الطاعنين عما قرره في مذكرته المقدمة منه في الدعوى رقم ١٥٤ سنة ١٩٣٨ كلى الزقازيق من أنه لا يضع يده على تلك المساحة يدل على أنه ظل غير واضح اليد عليها حتى سنة ١٩٤٧ تاريخ الحكم في تلك القضية بالشطب ، وهو استخلاص موضوعي سائق .

وحيث إنه لما تقدم جميعه يكون الطعن على غير أساس فيتعين رفضه .

جلسة ٩ من مارس سنة ١٩٦٧

برئاسة السيد المستشار محمود توفيق اسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة
المستشارين : محمد عبد اللطيف ، وسليم راشد أبو زيد ، ومحمد أبو حمزة مندور ، ومحمد صدقي
البشيشي .

(٩٥)

الطعن رقم ٢١٢ لسنة ٣٣ القضائية :

(١) إفلاس . ” الحكم بشهر الإفلاس ” . تنفيذ . ” التنفيذ على العقار ” .
” عدم إختصاص وكيل الدائنين فيها ” . ” أثره ” بطلان .

المنع من مباشرة الإجراءات الانفرادية بعد الحكم بشهر إفلاس المدين . عدم مريانه
على الدائنين أصحاب الرهون الرسمية بالنسبة لحقوقهم المضمونة بالرهن . لم مباشرة
إجراءات بيع العقار المرهون رغم إفلاس .

عدم إختصاص وكيل الدائنين في إجراءات التنفيذ على العقار المرهون لا يبطل الإجراءات .
عدم جواز الاحتجاج بها على جماعة الدائنين لمجرد عدم إختصاص وكيل الدائنين فيها .
عدم إشتراط بيان ربه المصلحة في ذلك .

(ب) دعوى . ” الطلبات في الدعوى ” . بطلان .

طلب عدم تقاذ حكم مرمى المزداد . إعتباره متدرجا ضمن طلب بطلانه المطروح
على محكمة الموضوع .

١ — لئن كان المنع من مباشرة الدعاوى والإجراءات الانفرادية بعد الحكم
بشهر إفلاس المدين لا يسرى على الدائنين وأصحاب الرهون الرسمية بالنسبة
لحقوقهم المضمونة بالرهن فيكون لهم مباشرة إجراءات بيع العقار المرهون على الرغم
من شهر إفلاس المدين إلا أنه يجب عليهم طبقا للسادة ٢١٧ من قانون التجارة
بعد الحكم بشهر إفلاس المدين أن يختصموا وكيل الدائنين في تلك الإجراءات
— أيا كانت المرحلة التي بلغت — وعدم إختصاصه فيها وإن كان لا يترتب عليه
بطلان هذه الإجراءات إلا أنه لا يجوز الاحتجاج بها على جماعة الدائنين .

ولهذه الجماعة ممثلة في وكيل الدائنين أن تتمسك بعدم نفاذ تلك الإجراءات عليها لمجرد عدم اختصاصه فيها ودون أن تطالب ببيان وجه مصلحتها في هذا التمسك^(١).

٢ - طلب عدم نفاذ حكم مرسى المزايد يعتبر مندرجا في طلب بطلانه المطروح على محكمة الموضوع مما يجعل طلب عدم النفاذ معروضا ضمنا عليها .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن الطاعن بصفته وكيلا لدائني المفلس حنفى درويش أقام الدعوى رقم ١٥ سنة ١٩٦١ كلى القاهرة على المطعون ضدهم طالبا القضاء ببطلان حكم مرسى المزايد الصادر في الدعوى رقم ٦٥ سنة ١٩٥٩ بيوع كلى القاهرة وبطلان الإجراءات المترتبة عليه بما فيها التسجيلات ومحوها وشطبها وإلزام طالبي التنفيذ بتسليمه العقار الرامى مزاده والمبين بصحيفة الدعوى مع غلته وثمراته حتى تاريخ التسليم، وقال شرحا لدعواه أن المطعون ضده الأول وهو دائن مرتين للعقار المبين بالصحيفة والملوك لمدينه حنفى درويش كان قد باشر إجراءات بيع هذا العقار في دعوى البيوع رقم ٦٥ سنة ١٩٥٩ كلى القاهرة في مواجهة هذا المدين وأثناء سير هذه الإجراءات قضى في ٢٣ أبريل سنة ١٩٦٠ بإشهار إفلاس المدين المذكور في الدعوى رقم ٧٠ سنة ١٩٦٠ إفلاس القاهرة وبتعيين الطاعن وكيلا مؤقتا للدائنين . وبجلسة ٢٦ أبريل سنة ١٩٦٠ طلب أحد الدائنين وقف السير في الدعوى بسبب شهر إفلاس المدين لكن المحكمة رفضت هذا الطلب وأمرت بالسير في الإجراءات وقضت في نفس الجلسة

(١) راجع نقض ١٩ مارس سنة ١٩٥٩ مج المكتب القن من ١٠ ص ٢٣٢ .

بإيقاع بيع العقار المذكور على المطعون ضدهما الثانى والثالثة مناصفة بينهما وأنه إذ كانت هذه الإجراءات قد تمت بعد الحكم بشهر إفلاس المدين ولم يختصم فيها وكيل الدائنين (الطاعن) فإنها تكون باطلة ولهذا فقد رفع الطاعن الدعوى بطلانته سالفه الذكر . وفى ٢٦ أبريل سنة ١٩٦٢ قضت المحكمة ببطلان حكم مرسى المزاد الصادر فى القضية رقم ٦٥ سنة ١٩٥٩ كلى القاهرة وبطلان جميع الإجراءات المترتبة عليه بما فيها التسجيلات ومحوما وشطبها . فاستأنف المطعون ضده الأول " الدائن مباشر الإجراءات " هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة بالإستئناف رقم ١٠٤٦ سنة ٧٩ ق طالبا إلغاء الحكم ورفض الدعوى وفى ٢٣ مارس سنة ١٩٦٣ قضت محكمة الإستئناف بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى وفى ٢٠ مايو سنة ١٩٦٣ طعن الطاعن بصفته فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن وباجلسة المحددة لنظره تمسكت برأيا السابق .

وحيث إن مما ينهه الطاعن أن الحكم المطعون فيه خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه إذ خلط بين حق الدائن المرتهن فى مباشرة الإجراءات الإنفرادية وبين من يصح أن توجه إليه هذه الإجراءات ذلك أنه بمجرد صدور حكم الإفلاس تغل يد المدين المفلس عن إدارة أمواله والتصرف فيها ولا تكون له صفة فى التقاضى ويجب أن تباشر إجراءات التقاضى وإجراءات التنفيذ بواسطة وكيل الدائنين أو فى مواجهته وإلا كانت باطلة لا يحتج بها على جماعة الدائنين — كما أخطأ الحكم حين قرر أن مصلحة جماعة الدائنين فى المطالبة بأن تكون الإجراءات فى مواجهتهم منعدمة تأسيسا على أن للدائن المرتهن أولوية على الثمن ذلك أن للدائنين العاديين مصلحة محققة فى الإتصال بهذه الإجراءات ومراقبتها لأن أولوية الدائن المرتهن لا تحول دون حصول الدائنين العاديين على ما يتبقى من الثمن بعد أن يستوفى الدائن المرتهن حقه ، ويضيف الطاعن أنه وإن كان الحكم المطعون فيه قد سلم فى صدر أسبابه بأن جزاء عدم إختصاص وكيل الدائنين فى الإجراءات التى تتم بعد شهر الإفلاس ، هو عدم جواز الإحتجاج بهذه الإجراءات على جماعة الدائنين وإن لهذه الجماعة ممثلة فى شخص وكيل الدائنين أن تمسك بعدم نفاذ تلك الإجراءات فى مواجهتها إلا أن الحكم عاد بعد ذلك ونقض هذا الذى قرره

بقوله أن مصلحة وكيل الدائنين في إختصاصه منعقدة ما دام للدائن المرتين الأولوية على الثمن الناتج من البيع وأن الطاعن لم يكشف عن وجه مصلحته في إهدار الحكم القاضي برسم المزاد على المطعون ضدهما الثاني والثالثة وهو ما يفيد أن الحكم المطعون فيه يشترط لإهدار الحكم المذكور وعدم نفاذه على جماعة الدائنين التي يمثلها الطاعن أن يبينوا مصلحتهم في إختصاصه في إجراءات البيع التي تمت بعد شهر الإفلاس وهو شرط لا يوجب القانون — على أنه وقد سلم الحكم المطعون فيه بأن جزاء عدم إختصاص وكيل الدائنين في تلك الإجراءات هو عدم نفاذها على جماعة الدائنين فإن ذلك كان يقتضى منه أن يحكم على الأقل بعدم نفاذ حكم مرسوم المزاد لأن الطاعن وإن كان قد طلب في دعواه بطلان الحكم المذكور فمقد كان ذلك على أساس أنه باطل بطلانا نسبيا فلا يسرى عليه وهذا الطلب أوسع مدى من طلب عدم النفاذ ومن ثم يشمل طلب البطلان ويعتبر بذلك طلب عدم النفاذ مطروحا ضمنا على المحكمة وإذ لم تقض به فإنها تكون قد خالفت القانون .

وحيث إنه وإن كان المنع من مباشرة الدعاوى والإجراءات الإنفرادية بعد الحكم بشهر إفلاس المدين لا يسرى على الدائنين أصحاب الرهون الرسمية بالنسبة لحقوقهم المضمونة بالرهن فيكون لهم مباشرة إجراءات بيع العقار المرهون على الرغم من شهر إفلاس المدين إلا أنه يجب عليهم طبقا للمادة ٢١٧ من قانون التجارة بعد الحكم بشهر إفلاس المدين أن يختصموا وكيل الدائنين في تلك الإجراءات ولئن كان لا يترتب على عدم إختصاصه فيها بطلان تلك الإجراءات إلا أنه لا يجوز الإحتجاج بها على جماعة الدائنين . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه وإن أصاب فيما قرره في صدر أسبابه من أنه لا يترتب البطلان على عدم إختصاص وكيل الدائنين في الدعاوى والإجراءات المتعلقة بعقار المفاس بعد شهر إفلاسه وإنما الجزاء المترتب على ذلك هو عدم جواز الإحتجاج على جماعة الدائنين بالأحكام الصادرة في تلك الدعاوى والإجراءات التي تمت بعد شهر الإفلاس وأن لهذه الجماعة ممثلة في شخص الطاعن أن تتمسك بعدم نفاذ حكم مرسوم المزاد في مواجهتها إلا أن الحكم المطعون فيه إذ عاد بعد ذلك وقرر ما يفيد أنه لا يجب إختصاص وكيل الدائنين في الحالة التي يبدأ فيها الدائن المرتين بمتخاذ إجراءات

بيع العقار المرهون حتى أصبحت وشيكة الانتهاء ثم أدر كها شهر الإفلاس قبل الجلسة المحددة للبيع وإذا اشترط الحكم لإهدار حكم مرسى المزايد بالنسبة لجماعة الدائنين الذين يمثلهم الطاعن أن تكشف عن وجه مصلحتها في طلب إهدار هذا الحكم يكون قد نقض ما قرره من قبل من أحقية الطاعن في التمسك بعدم نفاذ الحكم المذكور في مواجهة جماعة الدائنين كما خالف القانون ذلك أنه يجب إختصاص وكيل الدائنين في الإجراءات التي تتخذ بعد شهر إفلاس المدين أيًا كانت المرحلة التي باقته تلك الإجراءات قبل شهر الإفلاس ، ويترب على إغفال إختصاصه فيها عدم جواز الإحتجاج على جماعة الدائنين وهذه الجماعة ممثلة في وكيل الدائنين أن تتمسك بعدم نفاذ تلك الإجراءات عليها لمجرد عدم إختصاصه فيها ودون أن تطالب ببيان وجه مصلحتها في هذا التمسك — لما كان ذلك وكان طلب عدم نفاذ حكم مرسى المزايد يعتبر متدرجا في طلب بطلانه الذي كان معروضا على محكمة الموضوع مما يجعل طلب عدم النفاذ معروضا ضمنا عليها ، وإذا لم تقض به فإن حكمها يكون مخالفا للقانون بما يستوجب نقضه .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه ولما سلف بيانه يتعين تعديل الحكم المستأنف والقضاء بعدم نفاذ حكم مرسى المزايد الصادر بتاريخ ٢٦ أبريل سنة ١٩٦٠ في الدعوى رقم ٦٥ سنة ١٩٥٩ بيوع كلى القاهرة والإجراءات المترتبة عليه في حق المستأنف عليه الأول بصفته وبالزام المستأنف عليهما الثانى والثالثة بأن يسلماه العقار المبين بصحيفة الدعوى مع إلزامهما بمصروفات الدعوى الإبتدائية إذ أنهما لم يطعنا في الحكم الإبتدائى الذى قضى بإلزامهما بتلك المصروفات وإلزام المطعون ضده الأول بمصروفات إستئنافه الذى خسره وبمصروفات هذا الطعن .

جلسة ١٤ من مارس سنة ١٩٦٧

برئاسة السيد المستشار الدكتور عبد السلام بلع نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
بطرس زغلول ، ومحمد مادي الرشيدي ، وأمين فتح الله ، وعثمان زكريا .

(٩٦)

الطعن رقم ٣٨٨ لسنة ٣٣ القضائية :

(١) تنفيذ . ” وسائل التنفيذ “ . ” عقد إداري “ .

الحقوق المقررة لجهة الإدارة طبقاً لأحكام القانون ٢٣٦ لسنة ١٩٥٤ الخاص بتنظيم المناقصات والمزايدات والمادة ٩٤ من لائحة المناقصات والمزايدات الصادرة بقرار وزير المالية والاقتصاد رقم ٥٤٢ لسنة ١٩٥٧ والتي ترتبط بأحكام العقد الإداري ، لا شأن لها بوسائل التنفيذ والضمان المقررة في القانون المدني ، ولا بطرق التنفيذ المقررة في قانون المرافعات أو قانون الجزاء الإداري .

(ب) محكمة الموضوع . ” سلطة محكمة الموضوع “ . ” تكييف الوقائع “ .
دعوى . ” نظر الدعوى أمام المحكمة “ . ” تكييف الدعوى “ .

عدم تقييد محكمة الموضوع في تكييف الطالبات المعروضة عليها بوصف الخصوم لها .

(ج) إختصاص . ” إختصاص ولائي “ . ” حجز إداري “ . ” عقد إداري “ . ” تنفيذه “ .

الأمر الذي تصدره جهة الإدارة بالإمتناع عن صرف المبالغ المستحقة للقاوول لدى جهات الحكومة المختلفة على مقتضى شروط العقد الإداري نتيجة سحب العمل منه لا يعتبر حجزاً إدارياً . إعتباره من وسائل تنفيذ العقد الإداري الذي يخرج من ولاية القضاء العادي سلطة الفصل فيه .

١ — مفاد نص المادة ٩٤ من لائحة المزايدات والمناقصات الصادرة بقرار وزير المالية والاقتصاد رقم ٥٤٢ لسنة ١٩٥٤ مرتبطاً بنص المادتين ١١ و ١٣ من القانون ٢٣٦ لسنة ١٩٥٤ الخاص بتنظيم المناقصات والمزايدات ، أن حق جهة الإدارة الذي ينشأ عن استعمال سلطتها في التنفيذ المباشر على حساب المتعاقد

المتخلف أو المقصر في التزامه المترتب على العقد الإداري — هذا الحق — ينحصرها احتجاز ما يوجد بحمل العمل من المنشآت والآلات والأدوات وما هو مستحق للمقاول لدى أية جهة حكومية حتى تستطيع إقتضاء حتمها كاملا من ثمن بيع هذه الأموال ومن المبالغ المستحقة لدى جهات الحكومة الأخرى ليكفل لها ذلك تنفيذ العقد في المواعيد المتفق عليها . وإذ ترتبط هذه الحقوق المقررة لجهة الإدارة بأحكام العقد الإداري فلا شأن لها بوسائل التنفيذ والضمان المقررة في القانون المدني ولا بطرق التنفيذ المقررة في قانون المرافعات أو قانون الحجز الإداري والتي تجعل أموال المدين جميعها ضامنة للوفاء بديونه ومحملا للتنفيذ بحقوق الدائنين .

٢ — محكمة الموضوع لا تتقيد في تكيف الطلبات المعروضة عليها بوصف الخصوم لها ، وإنما تلتزم بالتكيف الصحيح الذي تبينه من وقائع الدعوى وتطبق القانون عليها^(١) .

٣ — الأمر الذي تصدره جهة الإدارة بالإمتناع من صرف المبالغ المستحقة للمقاول المتعاقد معها لدى جهات الحكومة المختلفة إستنادا إلى شروط العقد الإداري نتيجة سحب العمل منه ليس في حقيقته أمرا بتوقيع حجز إداري يخضع في إجراءاته لأحكام قانون الحجز الإداري رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ وإنما هو من وسائل تنفيذ العقد الإداري الذي يخرج عن ولاية القضاء العادي سلطة الفصل فيه .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تتحصل في أن المطعون عليه الأول أقام ضد مصلحة الطرق والكبارى —

(١) راجع نقض ١٦/٢/١٩٦٧ الطعن ٥٥ لسنة ٣٢ في مجموعة المكتب الفني ص ١٨ ص ٣٨٧

الطاعنة — وضد باقى المصالح والوزارات المطعون عليها الدعوى رقم ٥٢٣٧ سنة ١٩٦٣ مستعجل القاهرة طلب فيها الحكم بصفة مستعجلة بعدم الإعتداد بالججز الذى أوقعته المصلحة الطاعنة تحت يدها ويد باقى المطعون عليهم . وقال بياننا للدعوى أنه تماقـد مع مصلحة الطرق والكبارى — الطاعنة — على تنفيذ عملية ترميم وتغطية الطريق رقم ٤٤ الموصل من الإسماعيلية إلى السويس ، وأنه كان قائماً بتنفيذها طبقاً لشروط العقد ولكن الطاعنة سحبت منه العمالية وطرحت الأعمال الباقية منها لتشغيلها على حسابه وأصدرت بتاريخ ١٩٦٢/١١/٢٤ أمراً بالججز على جميع أمواله لدى الوزارات والمصالح الحكومية . وإن لم يصدر بأمر الججز سند تنفيذى يحدد المبلغ المحجوز من أجله ولأن الحق المنفذ به لم يكن يحقق الوجود وواجب الأداء ومعين المقدار ونظراً لما ترتب على هذا الججز الباطل من حبس أمواله لدى المصلحة الطاعنة وباقى المطعون عليهم ، فقد أقام دعواه بطلباته السالف بيانها . دفعت المصلحة الطاعنة بعدم إختصاص المحكمة ولائياً بنظر الدعوى لأن حقها قبل المطعون عليه الأول ناشئ عن عقد إدارى يختص بمجلس الدولة بنظر الدعاوى المتعلقة به . والمحكمة قضت فى ١٩٦٣/٣/٢٢ برفض الدفع بعدم الإختصاص وبإختصاصها ولائياً بنظر الدعوى وبعدم الإعتداد بالججز الموقع من المصلحة الطاعنة واعتباره عديم الأثر . إستأنفت الطاعنة هذا الحكم لدى محكمة القاهرة الابتدائية بالإستئناف رقم ١١٨٤ سنة ١٩٦٣ وتمسكت بهذا الدفع . ومحكمة ثانى درجة قضت فى ١٩٦٣/١٠/١٥ بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرتين أبدت فيهما الرأى برفض الطعن ، وبالجلسة المحددة لنظره أصرت النيابة على هذا الرأى .

وحيث إن الطعن أقيم على سبب واحد تنعى به المصلحة الطاعنة على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه إذ أقام قضاءه برفض الدفع بعدم إختصاص قاضى الأمور المستعجلة ولائياً بنظر الدعوى وبإختصاصه على أن الإجراء الذى إتخذته المصلحة الطاعنة بالإمتناع عن صرف المستحق للطعون عليه الأول هو ججز إدارى لم يستوف الأوضاع المنصوص عليها فى القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ ، ورتب على ذلك إعتباره إجراء ظاهر البطلان يختص بالقضاء المستعجل بحجـو آثاره وإعادة الحالة

إلى أصلها قبل إتخاذها ، هذا في حين أنه طبقا لدقتر المواصفات القياسية لمصاحبة الطرق والذي تعتبر شروطه ملحقة بدقتر العطاء الموقع عليه من المطعون عليه الأول يكون لجهة الإدارة في حالة فسخ العقد أو سحب العمل من المفاوض أن تمتنع عن صرف أى مبلغ مستحق له حتى تتم تسوية النفقات والخسائر ، كما أن لهذه الجهة وفقا لنص المادة ٩٤ من لائحة المناقصات والمزايدات الصادرة بالقرار الوزاري رقم ٥٤٢ لسنة ١٩٥٧ الحق في خصم المستحق لها قبل المفاوض نتيجة سحب العمل من مبلغ التأمين الذي أودعه أو من أية مبالغ مستحقة له في أية مصلحة حكومية أخرى . وإذا أخطأ المطعون عليه الأول في تنفيذ عقد المفاوضة بما استوجب سحب العمل منه واستكمال على حسابه فإن قيام الطاعنة باحتجاز المبالغ المستحقة للمفاوض لدى جهات الحكومة المختلفة حتى تتم تسوية المستحق عليه بعد انتهاء العمل إنما هو إجراء إتخذه طبقا لشروط العقد ، فيخرج بذلك عن اختصاص القضاء العادي الفصل فيه باعتبار القضاء الإداري وحده صاحب الولاية في نظر المنازعات الناشئة عن العقد الإداري بما في ذلك الإجراءات الوقية أو التحفظية التي يطلب إتخاذها بدعوى أصلية حماية لموضوع الحق أو بصفة تبعية للنازعة المطروحة في موضوعه ، ولكن الحكم المطعون فيه وصف الإجراء الذي إتخذه الطاعن بأنه حجز إداري على خلاف شرط العقد وأحكام لائحة المناقصات والمزايدات ، ورتب على هذا الوصف الخاطئ قضاءه باختصاص المحاكم العادية ولائيا بنظر النزاع وبعدم الإعتداد بالإجراء وهو ما يؤدي إلى تعطيل نفاذ العقد الإداري . هذا إلى أن الحكم أوجب في إتخاذ هذا الإجراء ما يتطلبه القانون في إجراءات الحجز من ثبوت الدين في سند تنفيذي ومن أن يكون هذا الدين محقق الوجود معين المقدار حال الأداء ، في حين أن الإمتناع عن الصرف المشروط في العقد وفقا لنص المادة ٩٤ من لائحة المناقصات والمزايدات هو إجراء يستند إلى شروط العقد إتخذه الطاعنة قبل تسوية النفقات والخسائر التي تترتب على تنفيذ العمل على حساب المفاوض والتي لا يمكن تقدير المستحق عنها سافا حتى يشترط فيها - كما تطلب الحكم - أن تكون محقة الوجود معينة المقدار كما هو الشأن في إجراءات الحجز .

وحيث إن هذا النعي صحيح ذلك أن القانون ٢٣٦ لسنة ١٩٥٤ الخاص بتنظيم المناقصات والمزايدات قضى في المادة ١١ منه بسريان أحكامه على مقاولات

الأعمال والنقل ، وقد أصدر وزير المالية والإقتصاد عملاً بالمادة ١٣ من هذا القانون لائحة المناقصات والمزايدات بالقرار رقم ٥٤٢ لسنة ١٩٥٧ ، وأوردت هذه اللائحة بالمادة ٩٤ منها الحالات التي يجوز فيها بلجهة الإدارة سحب العمل من المقاول بإخطار مكتوب يرسل إليه بالبريد دون حاجة للإلتجاء إلى القضاء أو إتخاذ أى إجراء آخر ، ومنحت هذه المادة جهة الإدارة المتعاقدة علاوة على إقتضاء غرامة التأخير السلطة المطلقة في القيام بنفسها بتنفيذ الأعمال التي لم تتم كلها أو بعضها على حساب المقاول أو طرحها في المناقصة أو الإتفاق عليها بطريق الممارسة ، كما منحتها الحق في احتجاز ما يوجد بحمل العدل من منشآت وآلات وأدوات واستعمالها في إتمام العمل دون أن تكون مسئولة عن تعويض أو أجر . وإذ تنص المادة المشار إليها في فقرتها الأخيرة على أن ” للوزارة أو للصاحبة أو للسلاح الحق أيضا في احتجاز كل أو بعض هذه الآلات والأدوات والمواد حتى بعد إتمام العمل وذلك ضمنا لحقوقها قبل المقاول ، ولها أن تبيعها دون أن تسأل عن أية خسارة تلحقه من جراء البيع ، كما يكون لها في هذه الأحوال الحق في إسترداد جميع ما تكبدته من مصروفات وخسائر زيادة على قيمة العقد نتيجة سحب العمل بالخصم من التأمين المودع لديها من المقاول أو من أية مبالغ مستحقة له قبامها أو قبل أية مصلحة حكومية أخرى “ ، فإن مفاد هذا النص مرتبطا بباقي النصوص السابق الإشارة إليها أن حق جهة الإدارة الذي ينشأ من استعمال سلطاتها في التنفيذ المباشر على حساب المتعاقد المتخلف أو المقصر في التزامه المترتب على العقد الإداري - هذا الحق ينحصر في احتجاز ما يوجد بحمل العمل من منشآت وآلات وأدوات وما هو مستحق للمقاول لدى أية جهة حكومية حتى تستطيع إقتضاء حتمها كاملا من ثمن بيع هذه الأموال ومن المبالغ المستحقة لدى جهات الحكومة الأخرى ليكفل لها ذلك تنفيذ العقد في المواعيد المتفق عليها . وإذ ترتبط هذه الحقوق المقررة بلجهة الإدارة بأحكام العقد الإداري فلا شأن لها بوسائل التنفيذ والضمان المقررة في القانون المدني ولا بطرق التنفيذ المقررة في قانون المرافعات أو قانون الججز الإداري والتي تجعل أموال المدين جميعها ضامنة للوفاء بديونه ومحلا للتنفيذ بحقوق الدائنين . ولما كان الثابت بالحكم المطعون فيه أن المطعون عليه الأول أقام دمواه بطلب عدم الإعتداد بالأمر الذي أصدره الطاعن بتوقيع الججز تحت يده ويد الجهات الحكومية التي يتشاها باقي المطعون عليهم

استنادا إلى أن الدين المنفذ به غير محقق الوجود وغير معين المقدار باعتباره نفقات العمل الذي كان متفقا عليه وسحب منه وإلى أن الأمر الصادر ضده لا يعتبر سنداً تنفيذياً ، وكان الثابت بالحكم أيضاً أن المصلحة الطاعنة دفعت بعدم اختصاص القضاء العادى بنظر الدعوى واستندت إلى أن النزاع يتعلق بعقد أشغال عامة وهو عقد إدارى وأن إمتناع المصلحة عن صرف المبالغ المستحقة قبلها للمطعون عليه الأول والتنبيه على باقى المطعون عليهم بعدم صرف هذه المبالغ كان تنفيذاً لشرط العقد الإدارى وأن محكمة القضاء الإدارى دون غيرها هى المختصة بالفصل فى المنازعة فى صحة هذا الإجراء ، وكان قد ألحق بدفتر شروط العطاء المودع بالأوراق دفتر المواصفات القياسية الذى ينظم العلاقة بين الطرفين وينحضع لحكم المادة ٩٤ من لائحة المناقصات المشار إليها ، وإذ استند الطاعن فى الإجراء الذى إتخذه بالإمتناع عن الصرف إلى شروط العقد الإدارى ، وكان هذا الإجراء وإن وصفه المطعون عليه الأول خطأ بأنه حجز إدارى على المبالغ المستحقة له لدى مصالح الحكومة ، إلا أن محكمة الموضوع لا تنقيد فى تكييف الطلبات المعروضة عليها بوصفها الخصوم لها وإنما تلتزم بالتكييف الصحيح الذى تبينه من وقائع الدعوى وتطبيق القانون عليها ، لما كان ذلك فإن الأمر الذى أصدره الطاعن بالإمتناع عن صرف المبالغ المستحقة للمطعون عليه الأول لدى جهات الحكومة المختلفة على مقتضى شروط العقد الإدارى نتيجة سحب العمل منه لا يكون فى حقيقته أمراً بتوقيع حجز إدارى يخضع فى إجراءاته لأحكام قانون الحجز الإدارى رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ وإنما هو من وسائل تنفيذ العقد الإدارى الذى يخرج عن ولاية القضاء العادى سلطة الفصل فيه . لما كان ما تقدم وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وقضى برفض الدفع بعدم الاختصاص ولائياً بنظر النزاع وتصدى لبحث صحة هذا الإجراء فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون بما يستوجب نقضه .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه ولما تقدم يتعين الحكم بعدم اختصاص جهة القضاء العادى بنظر الدعوى .

جلسة ١٤ من مارس سنة ١٩٦٧

بإدارة السيد المستشار الدكتور عبد السلام بليغ نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة
المستشارين : بطرس زغلول ، وأحمد حسن هيكل ، والسيد عبد المنعم الصراف ، وإبراهيم علام .

(٩٧)

الطعن رقم ٣٨٩ لسنة ٣٣ القضائية :

(١) حكم . ”عيوب التدليل“ . ”الخطأ في الاستناد“ . ”ما لا يعد كذلك“ .

خطأ المحكمة في التعبير عن مرادها بمجرد لفظ ليس مقصودا لذاته وغير مؤثر على
ما انتهى إليه الحكم في قضائه . لا خطأ في الاستناد .

(ب) حكم . ”عيوب التدليل“ . ”مخالفة الثابت بالأوراق“ . ”ما لا يعد
كذلك“ .

استناد الحكم إلى كتاب الوقف في اعتباره أهليا وليس خيرا . لا مخالفة للثابت
بالأوراق .

(ج) وقف . ”إلغاء الوقف على غير الخيرات“ . ”آثره“ . حكم . ”إنتهائه“ .

إنهاء كل وقف لا يكون مصرفه بلهية من جهات البر . مقتضاء : إنهاء الأحكام
على أراضي تلك الأوقاف .

(د) قانون . ”تفسيره“ .

صدر القوانين ٦٤٩ لسنة ١٩٥٣ و ٢٩٥ لسنة ١٩٥٤ و ٦٢ لسنة ١٩٦٠
بقية تنظيم إنهاء حق الحكم ، بعد زوال الأوقاف الأهلية بالقانون ١٨٠ لسنة ١٩٥٢
مفاده أن هذه القوانين تقصد تنظيم إنهاء الأحكام على الأعيان الموقوفة على
الخيرات فقط .

(هـ) حكم . ”إنهاء الحكم“ . ”آثره“ . ”تسوية حساب البناء أو الغراس“ .
”كيفية“ . خبير .

اختيار الحكم إزالة البناء طبقا لادة ١٠١٠ من القانون المدني بعد إنهاء الحكم .
عدم انتداب المحكمة خيرا التقدير قيمة هذا البناء . لا خطأ .

(و) شفعة . "الحق في الشفعة" . حكر . "إتهاؤه" . "أثره" .
إتهاء الحكر . مؤداه . لاحق للتحكر في الشفعة إذا بيعت الرقبة .

١ — إنه وإن كان الثابت من الأوراق أن الطاعن أقام إستئنافا واحدا قيد برقم ٤٦١ سنة ٧٨ ق القاهرة عن الحكم الصادر في الدعويين ٤٢ سنة ١٩٥٧ و ٣٩ سنة ١٩٥٩ مدنى كلى السويس بعد أن قررت المحكمة ضمهما ليصدر فيهما حكم واحد ، مما كان يقتضى أن يكون منطوق الحكم "قبول الإستئناف شكلا" ، ولئن قضى الحكم فى منطوقه رغم ذلك "بقبول الاستئنافين شكلا" ، إلا أن ذلك لا يعدو أن يكون مجرد لفظ أخطأت المحكمة فى التعبير به عن مرادها وليس مقصودا لذاته ولا تأثير له على ما انتهى إليه الحكم فى قضائه ، إذ يستوى بالنسبة للطاعن أن يكون ما جرى به الحكم هو قبول الإستئناف أو قبول الإستئنافين .

٢ — إذا كان الثابت من الاطلاع على شهادة لجنة القسمة بوزارة الأوقاف والصورة الشمسية لشهر حل الوقف والمقدمتين من الطاعن أنه لم يرد فيهما ذكر بأن أرض النزاع وقف خيرى ، وكان الحكم قد استند فى إعتبار الوقف أهليا وليس خيريا إلى كتاب الوقف ، فإنه لا يكون قد خالف الثابت بالأوراق .

٣ — إذ تنص المادة ١٠٠٨ من القانون المدنى فى فقرتها الثالثة على إنتهاء حق الحكر إذا زالت صفة الوقف عن الأرض المحكرة إلا إذا كان زوال هذه الصفة بسبب رجوع الواقف فى وقفه أو إنقاصه لمدته ، وكانت المادة الثانية من المرسوم بقانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ بإلغاء نظام الوقف على غير الخيرات تنص على أنه "يعتبر منتها كل وقف لا يكون مصرفه بلجهة من جهات البر" فإن مقتضى هذين النصين مرتبطين هو إنتهاء الأحكار القائمة على الأراضى التى كانت موقوفة وقفا أهليا بزوال صفة هذا الوقف . وهذا هو ما أكدته الشارع بما نص عليه صراحة فى المادة السابعة من المرسوم بقانون الآنف الذكر من أنه "يعتبر منتها بسبب زوال صفة الوقف ، كل حكر كان مرتبا على أرض انتهى وقفها وفقا لأحكام هذا القانون" .

٤ — إنه وقد زالت صفة الوقف عن الأعيان الموقوفة وقفا أهليا بمقتضى المرسوم بقانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ ، وانحصرت الأحكار إما فى الأراضى

الغير موقوفة أصلا أو الأراضى الموقوفة وفقا خيرا فإن لازم ذلك أن تنصرف عبارة "الأعيان الموقوفة" فى القوانين رقم ٦٤٩ لسنة ١٩٥٣ و ٢٩٥ لسنة ١٩٥٤ و ٦٢ لسنة ١٩٦٠ التى تعاقب صدورها بعد المرسوم بقانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ بغية تنظيم إنهاء حق الحكر — ودون حاجة إلى تحديد — إلى تلك الأعيان التى بقيت لها صفة الوقف بعد صدور المرسوم بقانون ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ وهى الأعيان الموقوفة على غير الخيرات فقط .

هـ — لما كانت الفقرة الأولى من المادة ١٠١٠ من القانون المدنى التى تواجه تسوية حساب البناء أو الغراس عند انتهاء الحكر تجعل للحكر الخيار بين أن يطلب إما إزالة البناء أو الغراس أو استبقاءهما مقابل دفع أقل قيمتهما مستحقى الإزالة أو البقاء ، وكان الثابت من الأوراق أن المطعون ضدها الأولى قد طلبت — استعمالا لحقها فى الخيار — إزالة البناء وقضى لها بهذا الطلب فإن الحكم إذ لم يستجب لطلب ندب خبير لتقدير قيمة البناء تأسيسا على أن المطعون ضدها الأولى قد اختارت طلب الإزالة لا يكون قد خالف القانون .

٦ — إذا كان الطاعن طلب أخذ أرض النزاع بالشفعة مستندا إلى المادة ٩٣٦ من القانون المدنى وذلك باعتباره مستحكما لتلك الأرض ومالكها للبناء المقام عليها بموجب عقد الحكر المؤرخ أول يناير سنة ١٩٢٨ . وكان الحكم الابتدائى الذى أيده الحكم المطعون فيه وأحال إلى أسبابه قد أقام قضاءه برفض طلبه تأسيسا على أن ملكية المطعون ضدها الأولى لأرض النزاع قد أصبحت خالصة لها بموجب المرسوم بقانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ الذى ألغى الوقف على غير الخيرات بما استتبع إنهاء كل حكر كان مرتبا عليها ، فإن هذا الذى أقام عليه الحكم قضاءه يكون صحيحا فى القانون .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية ..

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق —

تتحصل في أن المطعون عليها الأولى عن نفسها وبصفتها أقامت الدعوى رقم ٤٢ لسنة ١٩٥٧ مدنى كلى السويس ضد الطاعن والمطعون عليها الثالثة طالبة الحكم بطردهما من الأرض الموضحة الحدود والمعالم بصحيفة الدعوى وإزالة ما أقاماه عليها من مبان . وقالت شرحا لدعواها أنه بموجب المرسوم بقانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ بإلغاء نظام الوقف على غير الخيرات تملك مساحة من الأرض مقسمة للبناء بحى الأربعين بالسويس كان الطاعن يستحكر منها القطعتين ٢٢ و ٢٩ ، وفى سنة ١٩٥٤ فوجئت بهدم ما كان على هاتين القطعتين من مبان وإقامة مبان جديدة عليهما فتقدمت بالشكوى رقم ١٧٧٩ لسنة ١٩٥٤ إدارى الأربعين ضد الطاعن ، وإذ ثبت من تحقيقها أن المطعون ضدها الثالثة هى التى أقامت المباني الجديدة بعد أن تنازل لها الطاعن عن حق الحكر ، فقد أقامت هذه الدعوى بطلباتها الآتية الذكر . ودفع الطاعن بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى تأسيسا على أن القانون رقم ٢٩٥ لسنة ١٩٥٤ الذى حل محل القانون رقم ٦٤٩ لسنة ١٩٥٣ بشأن إنهاء حق الحكر على الأعيان الموقوفة جمل الاختصاص لمحكمة إستئناف القاهرة فى كل نزاع ينشأ بين مالك الوقف والمستحكر ، ثم أقام الطاعن بدوره الدعوى رقم ٣٩ لسنة ١٩٥٩ مدنى كلى السويس ضد المطعون عليهما الأولى والثانى طالبا الحكم بأحقية فى أن يأخذ بالشفعة القطعتين المشار إليهما إستنادا إلى أنه مستحكر لها وأن المطعون عليها الأولى قد باعت هاتين القطعتين للمطعون ضده الثانى . وقررت المحكمة ضم الدعويين ليصدر فيهما حكم واحد ، ثم قضت فى ١٩٦٠/١١/٢ فى الدعوى رقم ٤٢ لسنة ١٩٥٧ مدنى كلى السويس برفض الدفع بعدم الاختصاص و بطرد الطاعن والمطعون عليها الثالثة من أرض النزاع وإزالة ما عليها من مبان ، وفى الدعوى رقم ٣٩ لسنة ١٩٥٩ مدنى كلى السويس برفضها . إستأنف الطاعن هذا الحكم لدى محكمة إستئناف القاهرة وقيد إستئنافه برقم ٤٦١ سنة ٧٨ ق . وبتاريخ ١٩٦٣/١١/١١ قضت محكمة الإستئناف بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرتين أبدت فيهما الرأى برفض الطعن وفى الجلسة المحددة لنظره تمسكت النيابة بهذا الرأى .

وحيث إن الطعن أقيم على خمسة أسباب ينمى الطاعن فى السبب الأول منها على الحكم المطعون فيه الخطأ فى الإسناد ذلك أنه قضى "بقبول الإستئنافين شكلا"

مع أن الثابت أن الطاعن لم يرفع إلا إستئنافا واحدا عن الحكم الصادر في الدعويين ٤٢ سنة ١٩٥٧ ، ٣٩ سنة ١٩٥٩ مدنى كلى السويس .

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أنه وإن كان الثابت من الأوراق أن الطاعن أقام إستئنافا واحدا قيد برقم ٤٦١ سنة ٧٨ ق القاهرة عن الحكم الصادر في الدعويين ٤٢ سنة ١٩٥٧ ، ٣٩ سنة ١٩٥٩ مدنى كلى السويس بعد أن قررت المحكمة ضمهما ليصدر فيهما حكم واحد ، مما كان يقتضى أن يكون منطوق الحكم "قبول الإستئناف شكلا" ، ولئن قضى الحكم فى منطوقه رغم ذلك " بقبول الإستئنافين شكلا " إلا أن ذلك لا يعدو أن يكون مجرد لفظ أخطأت المحكمة فى التعبير به عن مرادها وليس مقصودا لذاته ولا تأثيره على ما انتهى إليه الحكم فى قضائه ، وإذ يستوى بالنسبة للطاعن أن يكون ما جرى به الحكم هو قبول الإستئناف أو قبول الإستئنافين فإن النعى بهذا السبب يكون على غير أساس .

وحيث إن مبنى السبب الثانى هو مخالفة الحكم المطعون فيه للثابت فى الأوراق، وفى بيان ذلك يقول الطاعن أن الحكم أقام قضاءه برفض الدفع بعدم الإختصاص تأسيسا على أن أرض النزاع ليست وقفا خيريا بل هى وقف أهلى وأن ملكيتها آلت للمطعون ضدها الأولى بمقتضى المرسوم بقانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ وأن الطاعن لم يقدم دليلا على ما تمسك به من أن الوقف خيرى مع أن الثابت من الأوراق أن الطاعن كان قد قدم للتدليل على دفاعه بأن الوقف خيرى لأهلى شهادة من لجنة القسمة بوزارة الأوقاف عن الوقف موضوع النزاع وصورة شمسية من شمر حل الوقف تفيد أنه منصب على قطعة من الأرض بعيدة عن القطعة موضوع الحكم المقام عليها المبانى .

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أن الثابت من الإطلاع على الحكم المطعون فيه أنه إذا انتهى إلى أن أرض النزاع وقف أهلى أقام قضاءه على ما قرره من أن "صفة المستأنف ضدها الأولى (المطعون ضدها الأولى) ثابتة من كونها مالكة للعقار موضوع التداعى بعد حل الوقف بالقانون رقم ١٨٠ سنة ١٩٥٢ وأيلولة ملكيته لها وهو وقف أهلى لاخيرى ثابت من إطلاع المحكمة على حجة الوقف الصادر

بتاريخ ٢٢ من أكتوبر سنة ١٩٠٥ .. ومتضمنة الأطيان موضوع التداعى ...
وقد قامت المستأنف ضدها الأولى باعتبارها مستحقة في الوقف المذكور وآلت
إليها الملكية بشهر لإنهاء الوقفية وسجلته بتاريخ ١٩٥٧/١٢/٢٤ تحت رقم ٢٧٥
السويس ومبين به الأعيان موضوع التداعى ومشار إلى أنه مرتب عليه حق الحكر"
ولما كان الثابت من الإطلاع على شهادة لجنة القسمة بوزارة الأوقاف والصورة
الشمسية لشهر حل الوقف والمقدمتين من الطاعن (حافظة رقم ١٦ بالملف
الإستئنافى المنضم) أنه لم يرد فيهما ذكر بأن أرض النزاع وقف خيرى ، وكان
الحكم قد إستند فى إعتبار الوقف أهليا وليس خيريا إلى كتاب الوقف ورتب على
ذلك قضاءه برفض الدفع بعدم الإختصاص ، فإنه لا يكون قد خالف الثابت
فى الأوراق ، ومن ثم يكون النعى عليه بهذا السبب فى غير محله .

وحيث إن السبب الثالث يتحصل في النعي على الحكم بالخطأ في القانون إذ قضى برفض الدفع بعدم الإختصاص تأسيسا على أن مجال إختصاص محكمة إستئناف القاهرة قاصر على الوقف الخيري ولا يمتد إلى الوقف الأهلي مع أن عبارة الشارع في القوانين ٦٤٩ لسنة ١٩٥٣ ، ٢٩٥٠ لسنة ١٩٥٤ ، ٩٢٤ لسنة ١٩٦٠ التي تعاقبت بعد صدور المرسوم بقانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ قد وردت مطلقة بإنهاء حق الحكر على الأعيان الموقوفة دون تفرقة بين ١٠ إذا كانت هذه الأعيان وقفا أهليا أم خيريا .

وحيث إن هذا النعي مردود ذلك أنه لما كانت المادة ١٠٠٨ من القانون المدني تنص في فقرتها الثالثة على إنتهاء حق المحكر إذا زالت صفة الوقف عن الأرض المحكرة إلا إذا كان زوال هذه الصفة بسبب رجوع الواقف في وقفه أو إنقاصه لمدته ، وكانت المادة الثانية من المرسوم بقانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ بإلغاء نظام الوقف على غير الخيرات تنص على أنه " يعتبر منتهيا كل وقف لا يكون مصرفه بلجهة من جهات البر " فإن مقتضى هذين النصين مرتبطين هو إنتهاء الأحكار القائمة على الأراضى التى كانت موقوفة وفقا أهليا بزوال صفة هذا الوقف . وهذا هو ما أكدته الشارع بما نص عليه صراحة فى المادة السابعة من المرسوم بقانون الآنف الذكر من أنه " يعتبر منتهيا بسبب زوال صفة الوقف كل حكر كان مرتباً على أرض إنتهى وقفها وفقاً لأحكام هذا القانون " . لما كان

ذلك وكان يبين من الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه برفض الدفع بعدم الإختصاص على أن مجال إختصاص محكمة استئناف القاهرة وحدها في شأن الأحكام قاصرة على الأحكام القائمة على الأوقاف الخيرية، واستند إلى الأوراق المقدمة في الدعوى — على ما سلف بيانه في الرد على السبب الثاني — في اعتبار أن أرض النزاع وقف أهلى لا وقف خيرى، فإن النعى على الحكم بالخطأ في القانون يكون غير سديد . ولا محل لما يشير الطاعن من أن القوانين رقم ٦٤٩ لسنة ١٩٥٣ ، ٢٩٥ لسنة ١٩٥٤ ، ٦٢ لسنة ١٩٦٠ التى تعاقب صدورها بعد المرسوم بقانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ بغية تنظيم إنهاء حق الحكر قد وردت فيها عبارة ” الأعيان الموقوفة ” مطلقة بما يفيد أن الشارع قصد إلى تنظيم إنهاء حق الحكر بالنسبة للأوقاف الأهلية والخيرية على السواء — لا محل لهذا القول إذ أنه وقد زالت صفة الوقف عن الأعيان الموقوفة وقفا أهليا بمقتضى المرسوم بقانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ ، وانحصرت الأحكام إما في الأراضى الغير موقوفة أصلا أو الأراضى الموقوفة وقفا خيريا ، فإن لازم ذلك أن تنصرف عبارة ” الأعيان الموقوفة ” في القوانين المشار إليها — ودون حاجة لتحديد — إلى تلك الأعيان التى بقيت لها صفة الوقف بعد صدور المرسوم بقانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ وهى الأعيان الموقوفة على الخيرات فقط .

وحيث إن الطاعن ينعى في السبب الرابع على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون، وفي بيان ذلك يقول إن المحكمة رفضت أن تجيبه إلى طلب إثبات حالة المبانى لتقدير قيمتها مع تقدير قيمة الأرض المحكرة حتى يكون له أن يحبس أرض النزاع إلى أن يستوفى حقوقه الناشئة عن عقد الحكر .

وحيث إن هذا السبب مردود ذلك أنه لما كانت الفقرة الأولى من المادة ١٠١٠ من القانون المدنى التى تواجه تسوية حساب البناء أو الغراس عند انتهاء الحكر تجعل للحكر الخيار بين أن يطلب إما إزالة البناء أو الغراس أو استبقاءهما مقابل دفع أقل قيمتهما مستحقى الإزالة أو البقاء ، وكان الثابت من الأوراق أن المطعون ضدها الأولى قد طلبت — استعمالا لحقها في الخيار — إزالة البناء وقضى لها بهذا الطلب ، فإن الحكم إذ لم يستجب لطلب الطاعن بتدب خير لتقدير قيمة البناء تأسيسا على أن المطعون ضدها الأولى قد إختارت طلب الإزالة

لا يكون قد خالف القانون وبالتالي يكون الذى عليه بهذا السبب على غير أساس .

وحيث إن حاصل ما ينعمه الطاعن فى السبب الخامس على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون ، وفى بيان ذلك يقول إن الحكم قضى برفض دعوى الشفعة رقم ٣٩ سنة ١٩٥٩ مدنى كلى السويس على أساس أنه لم يعد له حق على أرض النزاع بعد انتهاء حقه فى الحكر عليها مع أن هذا الحق تتحمله العين ما دام يقوم بدفع أجرة الحكر .

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أن الثابت فى الدعوى رقم ٣٩ سنة ١٩٥٩ مدنى كلى السويس أن الطاعن طلب أخذ أرض النزاع بالشفعة مستندا إلى المادة ٩٣٦ من القانون المدنى وذلك باعتباره مستحكما لتلك الأرض ومالكها للبناء المقام عليها بموجب عقد الحكر المؤرخ أول يناير سنة ١٩٢٨ . ولما كان الحكم الابتدائى الذى أيدى الحكم المطعون فيه أحال إلى أسبابه قد أقام قضاءه برفض هذه الدعوى تأسيسا على أن ملكية المطعون ضدها الأولى لأرض النزاع قد أصبحت خالصة لها بموجب المرسوم بقانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ الذى ألغى الوقف على غير الخيرات بما استتبع إنهاء كل حكر كان مرتبا عليها ، وكان هذا الذى أقام عليه الحكم قضاءه صحيحا فى القانون على ما سلف بيانه فى الرد على السببين الثانى والثالث ، فإن النعى بهذا السبب يكون على غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ١٤ من مارس سنة ١٩٦٧

برئاسة السيد المستشار الدكتور عبد السلام بلبع نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة
المستشارين : بطرس زغلول ، وأحمد حسن هيكل ، ومحمد صادق الرشيدي ؛ والسيد
عبد المنعم الصراف .

(٩٨)

الطعن رقم ٠٠٤ لسنة ٣٣ القضائية :

(١) إجارة . " وضع اليد بطريق الخفية " . إصلاح زراعى . " حماية
مستأجر الأرض الزراعية " . أموال الدولة . حكم . " عيوب التدليل " .
" القصور " . " مالا يعد كذلك " . " الفساد فى الاستدلال " .
" مالا يعد كذلك " .

عدم قيام زراعة أرض الحكومة خفية على اتفاق أو تعاقد . أسامها الغصب
الذى لا يرتب حقا لواضع اليد . أثر ذلك . تخويل الحكومة حق طرده فى أى وقت .
ليست إجارة صحيحة . عدم الإحتجاج فى شأنها بموانين الإصلاح الزراعى .

فى الحكم فى حدود سلطته التقديرية وفى أسباب سائلة قيام علاقة إيجارية بين
الطامن والحكومة إستنادا إلى تقرير خبير . ترتيب الحكم على ذلك فى حق الطامن
فى التمسك بأحكام قانون الإصلاح الزراعى للبقاء فى أرض النزاع . لا قصور .
ولا فساد فى الاستدلال .

(ب) إجارة . " وضع اليد بطريق الخفية " . حجز إدارى . " إستغلال
أرض الحكومة الزراعية بطريق الخفية " .

المستفاد من المادة الأولى فقرة ٨ من القانون ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ فى شأن الجز
الإدارى أن إستغلال الأراضى الزراعية المملوكة للحكومة بطريق الخفية يقصد به
ما كان منها بغير عقد إيجار .

١ - قيام الحكومة بكل عام بحصر أراضيتها التى تكون قد زرعت خفية
عنها وتحصيل مقابل إنتفاع من واضع اليد عليها مفاده أن الزراعة خفية بهذا

الوضع وبحسب طبيعتها لا تقوم على اتفاق أو تعاقد بشأنها وإنما أساسها الغصب الذى لا يرتب حقا لواضع اليد بل ينحول للحكومة حق طرده فى أى وقت ، ولا تندرج بحال ضمن الإيجارات الصحيحة ولا يصح الاحتجاج فى شأنها بقوانين الإصلاح الزراعى . فإذا نفى الحكم فى حدود سلطته التقديرية وفى أسباب ماثلة قيام علاقة إيجارية بين الطاعن والحكومة إستنادا إلى ما استخلصه من تقرير الخبير من أن الطاعن كان يستغل أرض النزاع خفية بغير سند من القانون وأن المبالغ التى دفعها الطاعن للحكومة عن هذه الأرض كانت تحصل مقابل إستغلالها على هذا الأساس ، ورتب الحكم على ذلك أنه لا يحق للطاعن فى هذه الحالة التمسك بأحكام قانون الإصلاح الزراعى للبقاء فى أرض النزاع بإعتبار أن هذا القانون لا يحمى إلا مستأجر الأراضى الزراعية دون واضع اليد عليها خفية بغير عقد إيجار ، وانهى من ذلك إلى القضاء بطرد الطاعن من أرض النزاع ، فإنه يكون قد إلتزم صحيح القانون ولم يشبه قصور فى التسليم أو فساد فى الإستدلال .

٢ — المستفاد من المادة الأولى فقرة هـ من القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ فى شأن الحجز الإدارى أن المقصود باستغلال الأراضى الزراعية المملوكة للحكومة بطريق الخفية — وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض — ما كان بغير عقد إيجار^(١) .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .
حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكائية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تتحصل فى أن المطعون ضده الأول أقام الدعوى رقم ٤٢٤ لسنة ١٩٥٦ مدنى

(١) راجع نقض ٢٤ / ٦ / ١٩٦٥ الطعن ٤٤٩ لسنة ٣٠ ق بمجموعة المكتب الفنى ص ١٦

كلية الجيزة ضد الطاعن وضد المطعون عليهما الثاني والثالث (وزير الخزانة ومدير أمن الجيزة بصفتهم) وضد آخرين بطلب الحكم بتسليم الأرض الزراعية الميينة بصحيفة الدعوى ومقداها ٢ ف و ٧ ط و ٨ س تسايا متجا للإنتفاع والإستغلال وطرد الطاعن ووالده منها . وقال شرحا لدعواه إن لجنة المساحة بمديرية الجيزة قررت إعتبار هذه الأرض من طرح النهر تعويضا له عما كان النهر قد أكله من ملكه وذلك بموجب محضر تسليم مؤرخ ١٩٥٤/٧/٣ وإذ لم يتمكن من تسليمها تسليما فعليا لزراعتها واستغلالها لأن الطاعن ووالده قد غصباها بغير حق فقد أقام دعواه بطلباته المذكورة . طلب الطاعن رفض الدعوى إستنادا إلى أن الأرض مملوكة له ولوالده . ومحكمة الدرجة الأولى قضت في ١٩٥٩/٩/١٠ بنذب خبير لمعاينة الأرض وبيان ما إذا كانت قد سلمت للمطعون ضده الأول من طرح النهر أم تدخل في ملك الطاعن ووالده . وبعد أن قدم الخبير تقريره قصر المطعون ضده الأول طلباته على مساحة قدرها ٢ ف و ٤ ط و ١٦ س من القدر موضوع الدعوى كما قصر الطاعن دفاعه على أنه يضع يده على القدر المذكور بصفته مستأجرا من الحكومة منذ مدة سابقة على سنة ١٩٥٤ بواقع ٢٧ ج و ٤٤٠ م للفدان سنويا ومن حقه أن يستمر متفعلا بها عملا بقانون الإصلاح الزراعى . ومحكمة الدرجة الأولى قضت بتاريخ ١٩٦٣/٤/١٨ بإلزام المطعون ضدهما الثاني والثالث في مواجهة الطاعن بتسليم الأرض للمطعون ضده الأول وبطرد الطاعن منها . إستأنف الطاعن هذا الحكم بالإستئناف رقم ٩٢٤ سنة ٨٠ ق القاهرة ومحكمة الإستئناف قضت بتاريخ ١٩٦٣/١١/٢٨ بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرتين أبدت فيهما رأى برفض الطعن وبالجلسة المحددة لنظره إلترمت النيابة رأيا .

وحيث إن الطعن بنى على أربعة أسباب ينحى الطاعن في الثلاثة الأولى منها على الحكم المطعون فيه القصور في التسييب والفساد في الإستدلال والخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك يقول إن الحكم المطعون فيه أحال في تقرير القضاء بالطرد على الحكم الابتدائى الذى إقتصر على القول بأن الطرد تابع لطلب التسليم . وإذ لم يفصح الحكم المطعون فيه عن أسباب هذه النبية ومبرراتها

في خصوص هذه الدعوى فإنه يكون مشوبا بالقصور وبالخطأ في تطبيق القانون لأنه لا تلازم بين القضاء بالتسليم والقضاء بالطرد . هذا إلى أن الحكم المطعون فيه ذهب إلى إنعدام العلاقة التأجيرية بين الطاعن والحكومة وإلى أن مركزه لا يعدو أن يكون غاصبا لقيامه بزراعة الأرض خفية ، في حين أنه يضع يده عليها بصفته مستأجرا سواء في السنوات السابقة على سنة ١٩٥٤ أم اللاحقة لها ، وقد ثبت ذلك من تقرير الخبير الذي تضمن أن الحكومة تحصر هذه الأرض وتؤجرها للطاعن وتحصل منه إيجارا سنويا للفدان بواقع ٢٧ ج و ٤٤٠ م . وإذا لم يعتد الحكم المطعون فيه بهذه العلاقة الإيجارية التي لم تستعمل الحكومة حقها في إنهاؤها فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وشابه فساد في الاستدلال .

وحيث إن هذا النعي مردود ، ذلك أن الثابت من الحكم المطعون فيه أنه لم يقتصر في تأييد الغضاء بالطرد على ما قرره الحكم الابتدائي من أن الطرد طلب تابع للتسليم بل أضاف إليه قوله ” أن الثابت من أوراق الدعوى ومما جاء بتقرير الخبير وما أوردته الحكومة بمذكراتها أن ليس هناك علاقة تأجيرية بين هذه الأخيرة والمستأنف (الطاعن) كما يزعم بل إن الثابت من إقرار الحكومة أنه يضع اليد على أرض النزاع خفية ، ومفاد هذه الزراعة الخفية أن الحكومة تقوم كل عام بحصر أراضيها التي تكون قد زرعت خفية عنها وتحصل على مقابل انتفاع من واطئ اليد عليها ، فهي بهذا الوضع وبحسب طبيعتها لا تقوم على إتفاق أو تعاقد بشأنها وإنما أساسها النصب الذي لا يرتب حقا لوأضع اليد بل ينحول للحكومة حق طرده في أي وقت ، ومتى كان الأمر كذلك فهي لا تندرج بحال ضمن الإيجارات الصحيحة ولا يصح الاحتجاج في شأنها بقوانين الإصلاح الزراعي ” ولما كان المستفاد من المادة الأولى فقرة هـ من القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ في شأن الحجز الإداري أن المقصود باستغلال الأراضي الزراعية المملوكة للحكومة بطريق الخفية — على ما جرى به قضاء هذه المحكمة — ما كان بغير عمد إيجار وكان الحكم المطعون فيه قد نفى في حدود سلطته التقديرية وفي أسباب سائغة قيام علاقة إيجارية بين الطاعن والحكومة إستنادا إلى ما استخلصه من تقرير الخبير من أن الطاعن كان يستغل أرض النزاع خفية بغير سند من القانون

وأن المبالغ التي دفعها الطاعن للحكومة عن هذه الأرض كانت تحصل مقابل استغلالها على هذا الأساس ، وإذ رتب الحكم على ذلك أنه لا يحق للطاعن في هذه الحالة التمسك بأحكام قانون الإصلاح الزراعي للبقاء في أرض النزاع باعتبار أن هذا القانون لا يحمي إلا مستأجر الأراضي الزراعية دون واطع اليد عليها خفية بغير عقد إيجار ، وكان الحكم قد انتهى من ذلك إلى القضاء بطرد الطاعن من أرض النزاع ، فإن الحكم يكون قد إلتزم صحيح القانون ولم يشبه قصور في التسبب أو فساد في الاستدلال ، ويكون النعي بذلك في أسبابه الثلاثة على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعي بالسبب الرابع على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون وفي بيان ذلك يقول إن الحكم قرر أنه مع التسليم جدلاً بأن العلاقة بين الحكومة والطاعن هي علاقة تأجيرية فإن هذا التأجير يعتبر تأجير ملك الغير ولا ينفذ في حق المطعون ضده الأول كمالك حقيقي ، وهذا من الحكم خطأ في القانون لأن الطاعن مستأجر الأرض من الحكومة بحسن نية بإعتبار أنها المالكة بالظاهرة فيسرى عقد إيجاره في حق المطعون ضده الأول مشتري الأرض .

وحيث إن هذا النعي غير متبع ذلك أن الثابت على ما سلف بيانه في الرد على الأسباب الثلاثة الأولى أن الحكم قد نفى في نطاق سلطته التقديرية قيام علاقة تأجيرية بين الطاعن والحكومة واعتبر الطاعن غاصباً ، ورتب على ذلك القضاء بطرده . وإذ كان هذا كائناً دعامة لحمل قضائه فإنه لا ينال منه ما أورده تزيده من إقتراض وجود علاقة تأجيرية بين الطاعن والحكومة أياً كان وجه الرأي فيما قرره الحكم على أساس هذا الفرض الجدلي .

جلسة ١٤ من مارس سنة ١٩٦٧

برئاسة السيد المستشار الدكتور عبد السلام بلبع نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة
المستشارين : بطرس زغلول ، وأحمد حسن هيكل ، وأمين فتح الله ، والسيد عبد المنعم الصراف .

(٩٩)

الطعن رقم ٥٠٥ لسنة ٣٣ القضائية :

(١) نقض . ” الأحكام الجائز الطعن فيها “ . ” مخالفة حكم سابق حائز لقوة
الأمر المقضى “ .

بحواز الطعن بالنقض في الحكم الصادر على خلاف حكم سابق نهائي ولو كان صادرا
من محكمة ابتدائية . مثال لذلك .

(ب) قوة الأمر المقضى . إثبات .

وحدة الأساس في الدعوى . فصل الحكم في الدعوى الأولى في هذا الأساس
المشترك له حججه .

١ - إن المادة الثالثة من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات
وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض إذ تنص على أن ” لخصوم أن يطعنوا أمام
محكمة النقض في أي حكم إنتهائي - أي كانت المحكمة التي أصدرته - فصل
في نزاع خلافا لحكم آخر سبق أن صدر بين الخصوم أنفسهم وحاز قوة الشيء
المحكوم به سواء أُدفع بهذا أم لم يدفع “ ، فإن مؤدى هذا النص - على ما جرى به
قضاء محكمة النقض - أن الطعن المبني على تناقض حكمين إنتهائيين يصبح حيث
يكون قضاء الحكم المطعون فيه قد ناقض قضاء سابقا حاز قوة الأمر المقضى
في مسألة كلية شاملة تار حولها النزاع بين طرفي الخصومة واستقرت حقيقتها بينهما
بالفصل فيها في منطوق الحكم السابق أو في أسبابه المرتبطة بالمنطوق (١) . فإذا

(١) راجع نقض ١٩٦٦/٥/١٣ الطعن ٣٦١ لسنة ٢٩ ق س ١٧ ص ٥٧٧ ،

ونقض ١٩٦٥/٥/٢٧ الطعن ٤٣٦ لسنة ٣٠ ق مجموعة المكتب الفني س ١٦ ص ٦٥١ ،

ونقض ١٩٦٦/٤/٢٨ الطعن ٣٥ لسنة ٢٢ ق مجموعة المكتب الفني س ١٧ ص ٩٦٢

كان يبين أن الحكم الصادر من محكمة الجنايات قرر مسؤولية مؤسسة النقل العام لمدينة القاهرة عن الضرر الذي لحق المدعية بالحق المدني بسبب قتل ابنها في حادث سيارة ، وقضى الحكم لها وأوالد القتل بتعويض مؤقت قبل تلك المؤسسة وتفى مسؤولية شركة أخرى عن الحادث ورفض الدعوى المدنية قبلها ، وقضت محكمة الجنايات المستأنفة بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف وضمنت أسباب حكمها رفض المدعى بعدم قبول الدعوى الذي كانت المؤسسة المذكورة قد دفعت الدعوى قبلها به ، فإن الحكم الصادر في الدعوى التي رفعتها المدعية بالحق المدني للطالبة بباقي التعويض بعدم قبولها قبل هذه المؤسسة لرفعها على غير ذي صفة يكون قد فصل في النزاع على خلاف الحكم السابق صدوره بين الخصوم أنفسهم والذي حاز قوة الأمر المقضى .

٢ — ما دام الأساس في الدعوى واحد وهو ما إذا كانت المؤسسة المطعون عليها مسئولة عن الضرر الذي لحق الطالبة بسبب قتل ابنها في حادث ، وقد تضمن الحكم في الدعوى الأولى الفصل في هذا الأساس المشترك فتكون له حجته في هذا الخصوص .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن الطاعنة أقامت الدعوى رقم ١٢٦ سنة ١٩٦٣ مدنى جزئى الدرب الأحمر ضد مؤسسة النقل العام لمدينة القاهرة (المطعون ضدها) وضد محمد خالد يوسف بطلب الحكم بإلزامهما متضامتين بأن يدفعوا لها مبلغ عشرة آلاف جنيه . وقالت في بيان دعواها إنه في ١٣/٣/١٩٦٠ تسبب محمد خالد يوسف قائد سيارة الأوتوبيس التابعة للطعون ضدها بإهماله وعدم احتياطه في قتل ابنها عبد المنعم عباس عويس وحرر عن الواقعة محضر قيد برقم ٢٥٦٥ سنة ١٩٦٠

جنح الساحل وقدم السائق للمحاكمة الجنائية وادعت الطاعنة ووالد القتيل عباس عويس سعد أمام محكمة الجنح مدنيا بمبلغ ٥١ ج على سبيل التعويض المؤقت ضد السائق والمطعون ضدها وقضى لها بهذا التوزيع وتأيد هذا الحكم استئنافيا ، وأن مقتضى هذا الحكم مسئولية المطعون عليها عن تعويض الضرر الذي لحقها بسبب هذا الحادث ، وانتهت إلى طلب الحكم بإلزام المطعون عليها بمبلغ عشرة آلاف جنيه باعتبار أنه يكمل مبلغ التعويض السابق الحكم به . وبجلسة ١٩٦٣/٣/٥ تنازلات الطاعنة عن مخاصمة السائق . وفي ١٩٦٤/٦/٤ حكمت المحكمة بإلزام المطعون ضدها بأن تدفع للطاعنة بمبلغ ٣٠٠٠ ج . استأنفت المطعون عليها هذا الحكم أمام محكمة القاهرة الابتدائية بالإستئناف رقم ١٢٧٥ سنة ١٩٦٣ ودفعت بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذى صفة تأسيسا على أن السيارة التى صدمت ابن الطاعنة كانت مملوكة لشركة سيارات نهضة مصر (الأسبوطى) وأن إسقاط الإلتزام عن هذه الشركة لا يترتب عليه إعتبار المطعون عليها خلفا تاما أو خاصا للشركة . وفي ١٣ نوفمبر سنة ١٩٦٣ قضت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف وبعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذى صفة . طعنت الطاعنة فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرتين أبدت فيهما الرأى بنقض الحكم وبالحلقة المحددة لنظر الطعن صممت النيابة على رأيا السابق .

وحيث إن الطعن بنى على سبب واحد حاصله مخالفة الحكم المطعون فيه لحكم سابق حائز لقوة الأمر المقضى فيه صدر بين الخصوم أنفسهم ، وفى بيان ذلك تقول الطاعنة إنها إدعت مدنيا مع والد القتيل فى القضية رقم ٢٥٦٥ سنة ١٩٦٠ جنح الساحل قبل قائد السيارة وشركة سيارات نهضة مصر ومؤسسة النقل العام - المطعون عليها - وقضت محكمة الجنح بحبس المتهم - السائق - ستة أشهر وبإلزامه بالتضامن مع مؤسسة النقل العام بأن يدفع للطاعنة ووالد القتيل بمبلغ ٥١ ج على سبيل التعويض المؤقت ورفض الدعوى المدنية قبل شركة سيارات نهضة مصر ، وقد تأيد هذا الحكم استئنافيا ، وأن الطاعنة أقامت الدعوى الحالية تأسيسا على أن مسئولية المطعون عليها عن التعويض أصبحت بموجب حكم محكمة الجنح . سالف البيان أمرا مقضيا فيه يقيد القاضى المدنى ويجعل مهمته منحصرة فى تقدير التعويض فقط وهو ما انتهى إليه الحكم الابتدائى ، إلا أن الحكم المطعون فيه

خالف ما قضت به محكمة الجنج من مسئولية المطعون عليها وقضى بعدم قبول الدعوى قبلها لرفعها على غير ذى صفة إستنادا إلى أن المطعون عليها ليست خلفا لشركة سيارات نهضة مصر، وهذا من الحكم المطعون فيه خطأ فى تطبيق القانون لصدوره على خلاف حكم نهائى سابق بين الخصوم أنفسهم ، مما يجوز معه الطعن فيه بطريق النقض رغم صدوره من محكمة ابتدائية بهيئة إستئنافية .

وحيث إن المادة الثالثة من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض إذ تنص على أن " للخصوم أن يطعنوا أمام محكمة النقض فى أى حكم إنتهاى — أيا كانت المحكمة التى أصدرته — فصل فى نزاع خلافا لحكم آخر سبق أن صدر بين الخصوم أنفسهم وحاز قوة الشئ المحكوم به سواء أُدفع بهذا أم لم يدفع " فإن مؤدى هذا النص — على ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أن الطعن المبني على تناقض حكمين إنتهايين يصبح حيث يكون قضاء الحكم المطعون فيه قد ناقض قضاء سابقا حاز قوة الأمر المقضى فى مسألة كلية شاملة تار حوها النزاع بين طرفي الخصومة واستقرت حقيقتها بينهما بالفصل فيها فى منطوق الحكم السابق أو فى أسبابه المرتبطة بالمنطوق . ولما كان يبين من الحكم الصادر بتاريخ ١٦/٢/١٩٦١ فى القضية رقم ٢٥٦٥ سنة ٦٠ جنح الساحل أنه قرر مسئولية مؤسسة النقل العام لمدينة القاهرة — المطعون عليها — عن الضرر الذى لحق الطاعنة بسبب قتل إبنتها فى حادث السيارة التى كان يقودها محمد خالد يوسف وقضى الحكم للطاعنة ووالد القتل بتعويض مؤقت قدره ٥١ ج قبل المؤسسة المطعون عليها ونفى مسئولية شركة سيارات نهضة مصر عن الحادث ورفض الدعوى المدنية قبلها ، وكان الثابت من تقارير الحكم الصادر فى ١٦/١٢/١٩٦١ فى الدعوى رقم ١٠٧٤ سنة ٦١ جنح مستأنفة القاهرة أن المؤسسة المطعون عليها دفعت بعدم قبول الدعوى قبلها وقضت المحكمة بقبول الإستئناف شكلا وفى الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف وضمنت أسباب حكمها رفض الدفع بعدم قبول الدعوى قبل المطعون عليها . لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه الصادر فى الدعوى الحالية التى رفعتها الطاعنة للطالبة بباقي التعويض — إذ قضى بعدم قبولها قبل المؤسسة المطعون عليها لرفعها على غير ذى صفة — يكون قد فصل فى النزاع

على خلاف الحكم السابق صدوره بين الخصوم أنفسهم والذي حاز قوة الأمر المقضى . ولا عبرة باختلاف الطلبات في الدعويين — إذ تطلب الطاعنة في الدعوى الأولى تعويضا مؤقتا وتطلب في الدعوى الحالية باقى التعويض — مادام الأساس في الدعويين واحدا وهو ما إذا كانت المؤسسة المطعون عليها مسئولة من الضرر الذى لحق الطاعنة بسبب قتل ابنها فى الحادث السابق الإشارة إليه ، وقد تضمن الحكم فى الدعوى الأولى الفصل فى هذا الأساس المشترك فتكون له حجته فى هذا الخصوص ، لما كان ما تقدم فإن الطعن بالنقض فى الحكم المطعون فيه يكون جائزا رغم صدوره من محكمة ابتدائية بهيئة استئنافية .

جلسة ١٥ من مارس سنة ١٩٦٧

برئاسة السيد المستشار أحمد زكي محمد نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
محمد ممتاز نصار ، ومحمد نور الدين عويس ، ومحمد شبل عبد المقصود ، وحسن أبو الفتوح الشربيني .

(١٠٠)

الطعن رقم ١٤٣ لسنة ٢٩ القضائية :

(١) عمل . ” تنظيم العمل “ . ” سلطة رب العمل في تنظيم منشأته “ .
عرف .

تعيين العمل . كفاية بيان جنس الخدمة بغير تحديد لنوعها ومدتها في العقد .
تحديد نوع الخدمة ومدتها . الرجوع إلى الأعمال التي يقوم بها نظراء العامل وإلا
تحدد بالرجوع إلى العرف فإن لم يوجد تولى القاضي تحديدها وفقا لمقتضيات
العدالة . سلطة رب العمل في تنظيم منشأته . حقه في تعديل الأوضاع المادية لمختلف
الخدمات وإعادة توزيعها على عماله ومستخدميه وتحديد اختصاصات كل منهم بما يتفق
مع صلاحية وكفايته ومؤهلاته . شرطه .

(ب) إثبات . ” إجراءات الإثبات “ . ” ضم أوراق “ . ” الانتقال للمعاينة “ .
طلب الانتقال لمعاينة المتنازع فيه وطلب الأوراق المتعلقة به . سلطة محكمة
الموضوع . عدم الإجابة إليه . مناطه .

(ج) عمل . ” انتهاء عقد العمل “ . ” الفصل بلا مبرر “ . ” التعويض
عنه “ . تعويض .

إنهاء عقد العامل بغير مبرر مشروع . حقه في تعويض ما أصابه من ضرر مادي
مباشر .

(د) حكم . ” طلب الفصل فيما أغفلت المحكمة الفصل فيه “ . نقض .
” مالا يصلح سببا للطعن “ .

إغفال الحكم في طلب قدم إلى المحكمة . عدم التعرض له في الأسباب . بقاؤه
معلقا أمامها . علاج . الرجوع إلى نفس المحكمة لاستدراك ما قانها الفصل فيه
إن كان له وجه . عدم صلاحية سببا للطعن بطريق النقض .

(هـ) تعويض . محكمة الموضوع . "سلطانها في تقدير التعويض" .

تعويض الضرر الأدبي بنشر الحكم في الصحف على نفقة المحكوم عليه . سلطة قاضي الموضوع التقديرية .

١ — في تعيين العمل يكفي بيان جنس الخدمة بغير تحديد لنوعها ومدائها في عقد العمل ، وفي تحديد نوع الخدمة الواجب على العامل أدائها وفي تحديد مدائها يتعين الرجوع إلى الأعمال التي يقوم بها نظرائه وإلا تحدت بالرجوع إلى العرف فإن لم يوجد تولى القاضي تحديدها وفقا لمقتضيات العدالة ، وفي هذا النطاق وبما لرب العمل من سلطة تنظيم منشأته واتخاذ ما يراه من الوسائل لإعادة تنظيمها ، فإنه يسعه ويكون له ، تعديل الأوضاع المادية لمختلف الخدمات التي تؤديها وإعادة توزيعها على عماله ومستخدميه وتحديد اختصاصات كل منهم بما يتفق مع صلاحيته وكفايته ومؤهلاته طالما أنه لا يمس أجورهم ومراكزهم الأدبية .

٢ — طلب الانتقال لمعاينة المتنازع فيه وطلب الأوراق المتعلقة بهما — وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض — من الرخص التي تتعاطاها المحكمة متى شئت ولا عليها إن هي لم تستجب إليها متى وجدت في أوراق الدعوى ما يكفي لتكوين عقيدتها والفصل فيها^(١) .

٣ — للعامل الحق في تعويض ١٠ أصابه من ضرر مادي مباشر بسبب إنهاء عقده بغير مبرر مشروع .

٤ — إذا كانت المحكمة قد أغفأت الحكم في طلب قدم إليها لأول مرة ولم تعرض له في أسبابها ، فإن هذا الطلب يبقى معلقا أمامها ، وعلاج هذا الإغفال — وفقا للمادة ٣٦٨ مرافعات — يكون بالرجوع إلى نفس المحكمة لتستدرك ما فاتها الفصل فيه إن كان له وجه ، ومن ثم فهو لا يصلح سببا للطعن بطريق النقض .

(١) نقض ١٩٦٦/٣/٢٢ الطعن رقم ٤٣ لسنة ٣٢ ق . من ١٧ ص ٦٦٦ . ونقض

١٩٦٠/٢/٢٥ الطعن رقم ٢٨٠ لسنة ٢٥ ق . من ١١ ص ١٨٤ .

٥ — تعويض الضرر الأدبي بنشر الحكم في الصحف على نفقة المحكوم عليه من سلطة قاضى الدعوى التقديرية والمطلقة بما لا رقابة لمحكمة النقض على محكمة الموضوع فيه .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل فى أن الأستاذ أحمد محمد توفيق أقام الدعوى رقم ٤٤٥٠ سنة ١٩٤٩ القاهرة الابتدائية ضد بنك التسليف الزراعى والتعاونى يطلب الحكم بإلزامه بأن يدفع له ٧٠١١ ج. ونشر الحكم فى الصحف والمجلات مع إلزامه بالمصاريف ومقابل أتعاب المحاماة وشمول الحكم بالنفاذ المعجل بلا كفالة . وقال شرحا لدعواه أنه كان محاميا بأقلام قضايا الحكومة وندب للعمل مديرا لإدارة قضايا البنك من أول نوفمبر سنة ١٩٣٢ إلى آخر أبريل سنة ١٩٣٣ ثم صدر قرار بنقله إلى هذه الوظيفة اعتبارا من أول مايو سنة ١٩٣٣ بمرتب شهرى قدره ٤٥ ج وفى نوفمبر سنة ١٩٣٣ عهد إليه بإدارة شئون التحصيل والمستخدمين بالإضافة إلى عمله الأصيل ، وإذ استمر فى خدمة البنك إلى ١٥/٤/١٩٤٦ حيث فوجئ بفصله مع حرمانه من حصة البنك فى صندوق الإيداع — ويستحق فى ذمته مبلغ ٧٠١١ ج منه ٢٠٠٠ ج مقابل عمله فى إدارتى التحصيل والمستخدمين من نوفمبر سنة ١٩٣٣ إلى أبريل سنة ١٩٣٧ ، ٢٦٢٥ ج تعويضا عن مخالفة شروط التعاقد ، ١٠٠٠ ج استحقاقاته فى صندوق الإيداع ، ١٣٨٥ ج مكافأة مدة الخدمة ومقابل فسخ العقد فى وقت غير لائق وبغير إنذار و ١ ج تعويضا عن الضرر الأدبي فقد انتهى إلى طلب الحكم له به . وبتاريخ ١٩ مايو سنة ١٩٥٣ حكمت المحكمة حضوريا بإلزام المدعى عليه بأن يدفع للمدعى مبلغ ٨٣٣ ج و ٨٠٠ م والمصاريف المناسبة لهذا المبلغ و ٥٠٠ قرش مقابل أتعاب المحاماة ورفض ما عدا ذلك من الطلبات .

واستأنف المدعى هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة طالبا تعديله والحكم له بطلباته وقيد هذا الاستئناف برقم ٨٠٨ سنة ٧١ قضائية ، كما استأنفه البنك طالبا إلغاء والحكم برفض الدعوى وقيد هذا الاستئناف برقم ٨١٤ سنة ٧١ قضائية . وقررت المحكمة ضم الاستئنافين ، وبتاريخ ١٣/١/١٩٥٦ حكمت بحضور يا بقبولهما شكلا ثم عادت وبتاريخ ١٩/١١/١٩٥٧ حكمت (أولا) وفي الاستئناف رقم ٨١٤ سنة ٧١ قضائية برفضه وإلزام رافعه بالمصاريف و ١٥٠٠ قرش أتعاب (ثانيا) وفي الاستئناف رقم ٨٠٨ سنة ٧١ قضائية ١ — بتأييد الحكم المستأنف فيما قضى به من أن عزل المستأنف وقع عسفا وتأييده كذلك في خصوص التعويض المقضى به ٢ — تعديل الحكم المستأنف والقضاء للمستأنف بمبلغ ١٠١٦ ج و ٥٦٠ م وبالمصاريف المناسبة لهذا المبلغ عن الدرجتين و ١٥٠٠ قرش أتعاب محاماه ٣ — التصريح للمستأنف باستلام البوليصة رقم ٦٤١٢٤٩ و ٧٥٨٧٠٤ الصادرتين من شركة مانيوفا كشرز مع صرفقاتهما ٤ — وفي خصوص المبلغ الخاص بصندوق الإدخار وقبل الفصل فيه بنذب مكتب الخبراء لإجراء الحساب من حصة المستأنف في الصندوق مادفع منه وما دفع من البنك والحصة غير المخصصة والإيرادات العامة التي تجمعت في حصة الصندوق في هذا الشأن وبيان لاستحقاقات المستأنف من مجموع ذلك وأبقت الفصل في المصاريف الخاصة بهذا الشق من الدعوى ورفضت ما عدا ذلك من الطلبات . طعن الأستاذ أحمد محمد توفيق في هذا الحكم بطريق النقض للأسباب الواردة في التقرير وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون وقررت إحالته إلى هذه الدائرة حيث أصر الطاعن على طلب نقض الحكم وطلب المطعون عليه رفض الطعن وقدمت النيابة العامة مذكرة أحالت فيها إلى مذكرتها الأولى وطلبت رفض الطعن .

وحيث إن حاصل السبب الأول أن الحكم المطعون فيه رفض أن يقضى للطاعن بمقابل عن الأعمال الإضافية وإدارته لشئون المستخدمين وإدارة التحصيل من نوفمبر سنة ١٩٣٣ إلى أبريل سنة ١٩٣٧ مستندا في ذلك إلى أن إجراءات التنفيذ التابعة لقلم التحصيل تدخل في اختصاص قسم القضايا وأن عمل مدير القضايا لا يشغل كل وقته ولهذا أشارت إدارة البنك باستمرار الطاعن في عمله ك مدير لقسم المستخدمين ولم يعترض أو يطالب بأية مكافأة عن ذلك في حينه وهو إجراء

يطابق ما ورد بالمادة ٤٨ من قانون التوظيف رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥٢ ، وهذا من المحكم خطأ في تطبيق القانون وقصور ، لأن الطاعن تمسك في دفاعه بأنه في ١٩٣٢/١١/١ نذب مديرا لقضايا البنك وفي نوفمبر سنة ١٩٣٣ صدر قرار وزير المالية بنقله مديرا لقسم القضايا وفي ١٩٣٣/١١/١٨ نذب مديرا لقسم المستخدمين ومديرا لقسم التحصيل بالإضافة إلى عمله كمدير لقسم القضايا وبعد خمسة شهور وفي ١٩٣٤/٤/٦ استوقعه البنك على إقرار بقبوله الوظيفة والراتب جاء فيه أنه قبل العمل في وظيفة مدير القضايا وحدها براتب قدره ٤٥ ج شهريا وخلا لإقرار من الإشارة إلى عمله في هاتين الإدارتين أو أن الراتب المتفق عليه شامل للعمل فيهما ومعنى ذلك أنه اعتبر مديرا للقضايا براتب قدره ٤٥ ج شهريا قبل أن تسند إليه أعمال المستخدمين والتحصيل وأنه لم يقبل هذا الراتب إلا مقابل العمل في وظيفة مدير القضايا وحدها دون أعمال المستخدمين والتحصيل ، وليس في العقد نص على حرمانه من الأتعاب عن الأعمال الإضافية أو التنازل عنها وهو لم يعط على نفسه إقرارا بأن عمله في المستخدمين والتحصيل كان وسيكون بالمجان وكان على البنك أن يستوقعه على إقرار بذلك ، وبأن أعمال التحصيل إدارية بحتة ولا تدخل في اختصاص قسم القضايا وهي لم تضاف إلى هذا القسم بل أضيفت إلى الطاعن بصفته الشخصية ليتولاها بنفسه وبموظفين مستقلين عن قسم القضايا ، وعمل قسم القضايا يختلف بطبيعته عن عمل قسم المستخدمين وقد فصل هذان القسمان عن قسم القضايا في أبريل سنة ١٩٣٧ وعين لكل منهما مدير مستقل وظل الطاعن مديرا للقضايا وحدها من سنة ١٩٣٧ إلى سنة ١٩٤٦ دون أن يسند إليه البنك أعمالا إضافية أو يثير شيئا عن فائض نشاطه ، وقد طالب الطاعن بأتعابه عن الأعمال الإضافية في ١٩٣٧/١/١٤ و ١٩٣٨/٧/٨ و ١٩٤٢/٤/١٢ ، واستدلال المحكم بالمادة ٤٨ من قانون التوظيف لا غناء فيه لأن علاقة الموظف بالحكومة تنظيمية بينما علاقة الطاعن بالبنك تعاقدية وهي تتمثل عن النذب المؤقت من وظيفة إلى أخرى لا عن الجمع بين وظيفتين — كما تمسك في دفاعه بما جرى عليه البنك من سوابق كونت عرفا ملزما بصرف مكافآت لموظفيه نظير ما يكلفهم به من أعمال إضافية وطلب ضم أوراقها وملفاتها أو انتقال المحكمة للإطلاع عليها وسكت المحكم عن التعرض لهذا الطلب .

وحيث إن هذا السبب في غير محله ، ذلك أنه في تعيين العمل يكفي بيان جنس الخدمة بغير تحديد لنوعها ومدائها في عقد العمل ، "وفي تحديد نوع الخدمة الواجب على العامل أداؤها وفي تحديد مداها" يتعين الرجوع إلى الأعمال التي يقوم بها نظراؤه وإلا تحددت بالرجوع إلى العرف فإن لم يوجد تولى القاضي تحديدها وفقا لمقتضيات العدالة ، وفي هذا النطاق وبما لرب العمل من سلطة تنظيم منشأته واتخاذ ما يراه من الوسائل لإعادة تنظيمها ، فإنه يسعه ويكون له ، تعديل الأوضاع المسادية لمختلف الخدمات التي تؤديها وإعادة توزيعها على عماله ومستخدميه وتحديد اختصاصات كل منهم بما يتفق مع صلاحيته وكفايته ومؤهلاته طالما أنه لا يمس أجورهم ومرا كزهم الأدبية — وإذا كان ذلك وكان الثابت في الدعوى أنه في أول نوفمبر سنة ١٩٣٢ انتدب الطاعن من إدارة قضايا الحكومة للعمل مديرا لقسم قضايا البنك وفي أول مايو سنة ١٩٣٣ عين مديرا لهذا القسم وفي نوفمبر سنة ١٩٣٣ رأى البنك ضم قسمي المستخدمين والتحصيل إلى قسم القضايا وهدد إلى الطاعن بإدارتهما وفي خلال سنة ١٩٣٥ رأت إدارة البنك فصل إدارة القضايا عن إدارة المستخدمين وترك إدارتهما مؤقتا للطاعن واستمر إلى مارس سنة ١٩٣٧ حيث رأت إدارة البنك بعد فحص حالة العمل بالمركز الرئيسي وتوزيعه وكثرته واتساعه فصل إدارة قسم القضايا عن إدارة قسم المستخدمين وقصر عمل الطاعن مؤقتا على إدارة القضايا مع الإلتفات بمؤهلاته ومواهبه في ميدان آخر ، ورفض الحكم المطعون فيه طلب الطاعن الحكم له بمقابل من عمله في قسمي المستخدمين والتحصيل مستندا في ذلك إلى أن "إجراءات التنفيذ المتبوعة بقلم التحصيل تدخل في صميم اختصاص قسم القضايا فلا يستحق عنها المستأنف أية مكافأة" وأما إدارته لقسم المستخدمين فالثابت مما جاء بالكادر الخاص بالبنك الصادر في سنة ١٩٣٦ أن عمل مدير قسم القضايا لا يشغل كل وقته ولهذا أشارت الإدارة باستمرار مدير قلم القضايا في عمله كمدير لقسم المستخدمين للإشراف عليهما معا ، ولم يعترض المستأنف على ذلك أو يطالب بأية مكافأة من ذلك في حينه وهذا الإجراء يطابق ما ورد بالمادة ٤٨ من القانون رقم ٢١٠ سنة ١٩٥١ الذي صدر بعد ذلك حيث جرى نصها بالآتي: "يجوز ندب الموظف من عمله للقيام مؤقتا بعمل وظيفة أخرى في نفس الوزارة أو المصلحة أو في وزارة أو مصلحة أخرى إذا كانت حالة العمل في الوظيفة تسمح بذلك" ولا يمتدح

في هذا تعيين مديرين مستقلين لهذين القسمين فيما بعد للأسباب المتقدمة ويعتبر المستأنف قد قبل مباشرة هذا الإشراف طوعية واختيارا حيث لم ينص في التعاقد المبرم بينه وبين البنك على أجر في خصوصها "وهي تقارير موضوعية سائغة تكفى لحمله والرد على ما يجادل فيه الطاعن ، استظهر بها الحكم — في حدود سلطته ومن دلالة الحال — أنه حين قرر البنك ضم قسمي التحصيل والمستخدمين إلى قسم القضايا وأصبح الطاعن منوطا بإدارتهما لم يكن ملحقا بتقرير أجر إضافي له مقابل هذه الإدارة أسوة بما هو متبع في مصالح الحكومة ، فإنه لا يكون قد خالف القانون أو شابه قصور يعيبه — والقول بأن سوابق البنك كونت عرفا ملزما في هذا الخصوص وطلب الطاعن ضم أوراقها وملفاتها أو انتقال المحكمة للاطلاع عليها ، مردود بأن طلب "الانتقال للمعينة المتنازع فيه" وطلب الأوراق المتعلقة به هما — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — من الرخص التي تتعاطاها المحكمة متى شئت ولا عليها إن هي لم تستجب إليها متى وجدت في أوراق الدعوى ما يكفى لتكوين عقيدتها والفصل فيها .

وحيث إن حاصل السبب الثاني أن الحكم المطعون فيه رفض تعويض الطاعن عن مخالفة شروط التعاقد وهو خطأ ومخالفة للقانون وللثابت في الأوراق وقصور من وجوه (أولها) أن الطاعن تمسك في دفاعه بأن من شروط تعاقد مع البنك أن يعين في وظيفة السكرتير العام بمجرد خلوها وعرض ما لديه من أدلة على ذلك وحكم القانون في إثباته ، ورد الحكم المطعون فيه بأنه ليس في الأوراق ما يؤيد هذا الوجد وهو مخالفة للقانون وقصور ومسوخ لدفاع الطاعن لأن الطاعن لم يتمسك "بوجد" وإنما قال إن بينه وبين البنك "إتفاق" على تعيينه في وظيفة السكرتير العام يجوز إثباته بشهادة الشهود الذين اشتركوا في المفاوضات التي جرت بينه وبين البنك وقدم من الأوراق ما يعتبر مبدأ ثبوت بالكتابة تجوز تكملة بالبيئة والقرائن وعرض على المحكمة ظروف تعيينه وكيف عهد إليه رئيس مجلس الإدارة إلى جانب عمله كمدير للقضايا — وهي وظيفة إنتظار — بأعمال أخرى في البنك المطعون عليه والبنك العقاري الزراعي المصري — وخوله حق الإمضاء عن البنكين وهي من خصائص وظيفة السكرتير العام وأوضح أن لرئيس مجلس الإدارة مذكرتين خطيتين سريتين أشير فيهما إلى وجود مفاوضات وشروط معروضة عليه

توطئة لتعيينه في وظيفة السكرتير العام وتم الاتفاق على ذلك نهائياً في شهرى مارس وأبريل سنة ١٩٣٤ وأشار إلى الخطاب المؤرخ ١٩٤٢/٤/٢٥ والمرسل من البنك إلى وزير المالية يسجل فيه هذا الاتفاق والخطاب المرسل إلى رئيس إدارة قضايا الحكومة في ١٩٤٢/١/٢٤ والخطاب المرسل إلى وزير التجارة والصناعة في ١٩٤٣/٢/٧ وهي دلائل تكافئ كامل أو مبدأ ثبوت بالكتابة منها عنه الحكم — والضرر الذى لحقه من مخالفة هذا الشرط يتمثل في الفرق بين راتب وظيفة مدير القضايا وراتب وظيفة السكرتير العام من سنة ١٩٣٤ إلى ١٩٤٦ وإنشأ عن هذا الفرق من فروق في إمانة الغلاء وحصة صندوق الإيداع والمكافآت والتعويض ، وهذه المخالفة فوتت عليه فرصة الترقى إلى وظيفة وكيل عام البنك ثم مديره وعضوه المتدرب ، تمسك الطاعن بهذا الدفاع وطلب إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثباته وسكت الحكم عن الرد عليه (وثانيها) أن الطاعن تمسك في دفاعه بأن من شروط تعاقد مع البنك أن يبقى في الخدمة إلى ما بعد الستين ورد الحكم المطعون فيه بأن العقد بينه وبين البنك كان لمدة خمس سنوات ولم يذكر فيه أنه إنعقد لمدى الحياة أو إلى ما بعد الستين والعرف في مصالح الحكومة على أن الإحالة إلى المعاش تكون في سن الستين وليس البنك إلا مؤسسة خاضعة لوزارة المالية فيجوز عليها ما يجزى على سائر الموظفين ، وهو مخالفة للقانون وللثابت في الأوراق وقصور ، لأن الإحالة إلى المعاش لم تكن مقيدة بسن معينة إلى أن أصدر البنك منشوره المؤرخ ١٩٤٢/١١/٦ وقد رفض الطاعن التوقيع عليه وأرسل إلى السيد رئيس مجلس الإدارة خطاباً في ١٩٤٣/١/١١ يسترعى نظره إلى أن الاتفاق على تعيينه سكرتيراً عاماً للبنك شمل النص على بقاءه في العمل إلى ما بعد الستين ، والبنك ليس فرعاً من الحكومة لكي يجزى على موظفيه ما يجزى على موظفيها وقد صرحت الحكومة بأنه حر في إستبقاء موظفيه إلى ما بعد الستين وكثيراً ما أهدته وزارة المالية بمن بلغوا الستين في خدمة الحكومة لكي يعملوا فيه ، وإنما يخضع موظفوه لقانون عقد العمل رقم ٤ سنة ١٩٤٤ وليس في نصوصه ما يجزى لصاحب العمل أن يحدد سن التقاعد ببلوغ الستين . (وثالثها) أن الطاعن تمسك في دفاعه بأن من شروط تعاقد مع البنك أن يكون من حيث العلاوات والترقيات في حالة تفضل أقرانه الذين تركهم في إدارة قضايا الحكومة وفي الجامعة وتحددت علاوته بما لا يقل عن ٦٠ ج سنوياً وقد منحت علاوة قدرها ٥ ج

شهرية في ١/٥/١٩٣٤ وعلاوة أخرى مماثلة في ١/٥/١٩٣٦ ورد الحكم المطعون فيه بأن قبول الطاعن لم يكن معلقا على أى شرط من الشروط التى يزعمها ، وهو قصور ومخالفة للثابت فى الأوراق وإغفال لما عرضه الطاعن من دفاع جوهرى خاصة وأنه إتفق مع البنك على أن يمنح علاوة سنوية مقدارها ٦٠ ج وأنه لم يترك خدمة الحكومة ليعمل فى البنك على مصير مجهول ويتخلف عن أقرانه ممن كانوا فى البعثات ، ولهذا وبعد صدور الكادر ببضعة شهور وفى ١/٥/١٩٣٦ منحه البنك علاوة قدرها ٥ ج وصل بها إلى آخر مربوط الدرجة وبعدها وفى ١/٥/١٩٣٨ منح علاوة قدرها ٤ ج ثم ظل محروما من العلاوات إلى أول مايو سنة ١٩٤٣ حيث منح علاوة قدرها ٤ ج وعلاوة أخرى فى أول مايو سنة ١٩٤٤ .

وحيث إن هذا السبب مردود فى جملته بما أورده الحكم المطعون فيه من أن " الوجه الثالث وحاصله أن إدارة البنك وعدته بأن يكون سكرتيرا للبنك فردود بأنه ليس بالأوراق ما يؤيد هذا الوعد وكل ما حصل الإتفاق عليه بينه وبين البنك ألا تقل مدة خدمته على خمس سنوات وبموجب قدره ٤٥ ج وقد عين فعلا بهذا المراتب ومن ثم يكون هذا الزعم على غير أساس . وأما فى خصوص فرض كادر لنظام الوظائف بالبنك وتحديد سن التقاعد بستين عاما كما يزعم المستأنف إستنادا إلى منشور البنك الصادر فى ٦/١٠/١٩٤٢ والذي فرض على موظفى البنك أن يوقعوا إقرارا بقبول الخضوع لقاعدة إمتثال الخدمة فى سن الستين فهذا لا يسند المستأنف لأن العقد بين البنك وبينه كان لمدة أدناها خمس سنوات ولم يذكر فى العقد أنه إنعقد لمدة الحياة أو لمدة أقصاها إلى ما بعد الستين بدون تحديد فوق ما هو ظاهر من العقد الإتفاقي المبرم بين المستأنف وبين البنك أن قبوله للعمل لم يكن معلقا على أى شرط من الشروط التى يزعمها " وهى تقارير موضوعية سائغة تكفى لحمله وفيها الرد الكافى على ما تمسك به الطاعن من دفاع فى هذا الخصوص .

وحيث إن حاصل السبب الثالث أن الحكم المطعون فيه قضى للطاعن بمقابل مهلة الإخطار على أساس أن مرتبه الشهرى ٧٦ ج و ٢٨٠ م ، وهو قصور ومخالفة للثابت فى الأوراق ، إذ الثابت من شهادة البنك المؤرخة ٢٧/٤/١٩٤٦ والمودعة ملف الطعن أن الطاعن كان يتقاضى إلى جانب ذلك مرتب شهرى كافاة تموين ومرتب

شهرين مكافأة سنوية ، وقد تمسك الطاعن في دفاعه بأن استمرار البنك في صرف هذه المكافآت ينشئ عرفاً ملزماً له ويجعلها جزءاً من الأجر عند حساب مقابل مهلة الإخطار والمكافأة والتعويض ، كما تمسك بأنه كان يستحق ملاوة قدرها خمسة جنيهات في أول مايو سنة ١٩٤٦ وحرم منها بسبب فصله قبل استحقاقها بأسبوعين ويتعين إضافتها إلى المرتب لتصبح جملة ١٠٠ ج لا ٧٦ ج و ٣٨٠ م .

وحيث إن هذا النعي في محله ذلك أنه بالرجوع إلى الأوراق يبين أن الطاعن تمسك في مذكرته المقدمة بـ ١٩٥٧/٣/٢٥ بأنه كان يتقاضى إلى جانب مرتبه وقدره ٧٦ ج و ٣٨٠ م مكافأة تموين بما يعادل مرتب شهر ومكافأة سنوية بما يعادل مرتب شهرين وبسبب فصله في ١٤/٤/١٩٤٦ حرم من ملاوته الدورية قبل استحقاقها بأسبوعين وبذلك تكون جملة مرتبه — في حساب مقابل مهلة الإخطار — هي ١٠٠ ج لا ٧٦ ج و ٣٨٠ م . وإذ كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بمقابل مهلة الإخطار على أساس المرتب الأصلي وحده ولم يرد على دفاع الطاعن في هذا الخصوص بينما هو دفاع جوهري من شأنه لو صح أن يتغير وجه الرأي في النزاع فإنه يكون مشوباً بالقصور بما يوجب نقضه .

وحيث إن حاصل السبب الرابع أن الحكم المطعون فيه قضى للطاعن بمبلغ ٦٨٧ ج و ١٢٠ م — مرتب تسعة شهور . بواقع ٧٦ ج و ٣٨٠ م في الشهر — مكافأة نهاية الخدمة وفقاً لقانون عقد العمل الفردي رقم ٤١ سنة ١٩٤٤ ، في حين أن مرتب الطاعن ١٠٠ ج لا ٧٦ ج و ٣٨٠ م ، وفي حين أنه تمسك في دفاعه بأن البنك جرى في حساب مكافأة نهاية الخدمة على صرف مرتب شهر أو شهرين أو أكثر عن كل سنة من سني الخدمة وبغير حد أقصى خلافاً لما هو مقرر في قانون عقد العمل الفردي وأشار إلى سوابق البنك التي كانت عرفاً مستقراً له قوة القانون أو العقد المكتوب في هذا الخصوص وطلب ضم الملفات والأوراق المتعلقة بهذه السوابق ، ولم يلتفت الحكم إلى هذا الدفاع الجوهري ولم يرد عليه ويحققه ، وهذا منه مخالفة للقانون وقصور يعيبه ويبطله .

وحيث إن هذا السبب في محله لما سبق بيانه في صدد الرد على السبب الثالث ، ولما هو ثابت من أن الطاعن تمسك في دفاعه لدى محكمة الاستئناف بأن البنك

”جرى على صرف راتب شهر أو شهرين أو أكثر عن كل سنة بغير تحديد لحد أقصى قبل وبعد صدور تشريع العمل“ ”ولما كانت مدة خدمته ١٤ عاما تكون مكافأته ١٤٠٠ ج“ وأشار إلى سوابق البنك وما جرى عليه العمل في الأحوال المماثلة وأنها تكون عرفا ملزما يقوم مقام القانون أو العقد وطلب تقديم الأوراق المتعلقة بها وبعضها سابق على القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٤٤ وبعضها لاحق للقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ — وإذ كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد قضى للطاعن بمرتب تسعة شهور مقابل مكافأة مدة الخدمة وفقا لقانون عقد العمل الفردى رقم ٤١ لسنة ١٩٤٤ ولم يرد على دفاع الطاعن في هذا الخصوص بينما هو دفاع جوهرى من شأنه لو صح أن يتغير وجه الرأى في المكافأة فإنه يكون مشوبا بالقصور بما يوجب نقضه .

وحيث إن حاصل السبب الخامس أن محكمة أول درجة قدرت للطاعن مبلغ ١٠٠ جنيه تعويضا عن فصله مستندة في ذلك إلى أنه لم تمض عليه غير خمسة شهور حين بعدها رئيسا لقسم قضايا الحراسة وبمرتب يزيد على مرتبه في البنك فبات التعويض قاصرا ”على الأضرار الأدبية“ التى لحقت به وهذا المبلغ جابر لكل ضرر أدبى أصابه ، ورأى الحكم المطعون فيه أن هذا التقدير مناسب ، وهذا من الحكم خطأ وقصور ، لأن التعطل هو أول الأضرار المادية التى لحقت بالطاعن من جراء الفصل ، وقد طلب تعويضه عن تعطله في المدة من تاريخ فصله في ١٥/٤/١٩٤٦ إلى تاريخ عمله بالحراسة في ٢٦/٩/١٩٤٦ وهى مدة لا يغطيها المبلغ المحكوم به ، وتمسك في دفاعه بأن الفصل من الخدمة يوجب التعويض ولو لم يؤد إلى البطالة التامة وهذا التعويض لا يرتبط بانتقاله من عمل إلى آخر والمفاضلة بينهما وقد حدد القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٤٤ عناصر التعويض بمراعاة نوع العمل وسن العامل ومدة الخدمة والعرف الجارى بعد تحقيق ظروف الفسخ ، كما تمسك في دفاعه بأن وظيفته في الحراسة كانت مؤقتة تلتها وظائف أخرى مؤقتة لا تجبر الآثار المترتبة على الفصل ولا تخلى البنك من مسؤوليته ، وأوضح ظروف الفسخ وكيف وصل إلى القمة ثم إقرب بين عشية وضحاها إلى رجل يخل بواجباته وبين ما بذله من جهد في تأسيس البنك وكيف إنقطع له وتخصص في مشاكلة واقتصادياته ، وكيف فصل وله من العمر ٤٣ سنة أفنى

زهرتها في خدمة البنك وقد انتهت بإخراجه ليبدأ كفاحا جديدا في ميدان العمل الحر ، وحرمانه من الفرص السانحة وما يصاحبها من علاوات وترقيات فيما لو بقي في الخدمة ، ومع تمسك الطاعن بهذا الدفاع فقد أغفل الحكم المطعون فيه الرد عليه .

وحيث إن هذا السبب في محله ذلك أن للعامل الحق في تعويض ما أصابه من ضرر مادي مباشر بسبب إنهاء عقده بغير مبرر مشروع ، وإذ كان ذلك وكان الثابت في الدعوى أن الطاعن طلب الحكم له بمبلغ ٤٥٨ ج و ٢٨٠ م تعويضا عن الضرر الذي أصابه بسبب الفسخ في وقت غير لائق وهو مرتب المدة من تاريخ فصله في أبريل سنة ١٩٤٦ إلى تاريخ عمله بالحراسة الإيطالية في سبتمبر سنة ١٩٤٦ ، ورفض الحكم المطعون فيه الحكم له به مستندا في ذلك إلى ما جاء في الحكم الابتدائي من أن " المدعى لم يصب بأضرار من وراء الفصل فقد أقر بأنه عين رئيسا لقسم قضايا الحراسة بتاريخ ١٩٤٦/٩/٢٦ براتب شهري قدره ١٠٠ جنيه وهو يربو على راتبه بالبنك ولم يمتص على قرار الفصل غير خمسة شهور وبات التعويض قاصرا على الأضرار الأدبية " وهي تقارير غير سائغة رتب عليها قضاءه برفض هذا الطلب ، فإنه يكون قاصرا بما يوجب نقضه في هذا الخصوص .

وحيث إن حاصل السبب السادس أن الطاعن طلب الحكم له بمبلغ ٦٠٠ جنيه مقابل متوفر إجازاته الإعتيادية والمرضية ورصيدا لا يقل عن تسعة شهور مستندا في ذلك إلى ما جرى عليه عرف البنك من دفع مقابل الإجازات وإلى ما نص عليه المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ من أن للعامل الحق في أجر أيام الإجازة المستحقة له إذا ترك العمل قبل قيامه بها ، ورفضت المحكمة الحكم به فيما رفضته جملة من طلبات دون أن تبدى لذلك أي سبب ، وهو قصور ومخالفة للقانون .

وحيث إن هذا السبب في غير محله ذلك أن محكمة الاستئناف فصلت فيما عرضت له من طلبات الطاعن وما كان معروضا منها أمام محكمة أول درجة فأجابت بعضها " ورفضت ما عدا ذلك " وأغفلت الحكم في طلب متوفر

الإجازات الذى قدم إليها لأول مرة ولم تعرض له فى أسبابها وعلى ذلك فإن هذا الطلب يبقى معاقاً أمامها ، وعلاج هذا الإغفال — وفقاً للسادة ٣٦٨ من قانون المرافعات — يكون بالرجوع إلى نفس المحكمة لتستدرك ما فاتها الفصل فيه إن كان له وجه ، ومن ثم فهو لا يصلح سبباً للطعن بطريق النقض .

وحيث إن حاصل السبب السابع أن محكمة الاستئناف رفضت طلب نشر الحكم فى الصحف على نفقة البنك إذ لم يثبت أنه أمد الحملة الصحفية التى شكها منها الطاعن بالمعلومات ، وهو خطأ فى تطبيق القانون وقصور لأن البنك مسئول عن قرار الفصل ومقابته بما فيها الحملة الصحفية ومسئوليته هذه تقصيرية تمتد إلى أبعد مما تمتد إليه المسؤولية التعاقدية ، ولا تلازم بين مسئولية البنك وثبوت تغذيته للحملة الصحفية وجوب النشر . وقد تمسك الطاعن فى دفاعه بسقوط حق البنك فى مساءلته عن إعداد صحيفة الدعوى رقم ١٠٨٣ لسنة ١٩٤٦ القاهرة الابتدائية ولم يتعرض للحكم لهذا الدفع ولم يرد عليه ، وهو خطأ وقصور آخر .

وحيث إن هذا السبب مردود فى الوجه (الأول) منه بأن تعويض الضرر الأدبى بنشر الحكم فى الصحف على نفقة المحكوم عليه من سلطة قاضى الدعوى التقديرية والمطلقة بما لا رقابة لمحكمة النقض على محكمة الموضوع فيه — ومردود فى الوجه (الثانى) بأن الحكم المطعون فيه — والحكم الابتدائى معه — عرض للدفع وقضى فيه بعدم مساءلة الطاعن عن البيانات التى تضمنتها صحيفة هذه الدعوى .

وحيث إن حاصل السبب الثامن أن الطاعن طلب الحكم بعدم صحة العرض المقدم من البنك بجلسته ١٩٤٩/١١/٣ لأنه عرض ناقص لا يبرئ ذمته ومع أن الحكم المطعون فيه لم يناقش هذا الطلب ولم يفصل فيه صراحة أو ضمناً لارتباطه بحقوق الطاعن فى صندوق الإدخار ، إلا أنه وقد قضى بما قضى به ورفض ما عداه يكون مشوباً بالغموض والإبهام فى هذا الخصوص .

وحيث إن هذا السبب غير مقبول ذلك أن طلب الحكم بعدم صحة العرض يتصل بحقوق الطاعن فى صندوق الإدخار التى أرجأت المحكمة الفصل فيها ، ولم يكن بذلك محل قضاء — قصدى أو ضمنى — من الحكم .

جلسة ١٥ من مارس سنة ١٩٦٧

برئاسة السيد المستشار أحمد زكي محمد نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
محمد ممتاز نصار ، ومحمد نور الدين مريس ، ومحمد شبل عبد المقصود ، وحسن أبو الفتوح الشريبى .

(١٠١)

الطعن رقم ٢٢٣ لسنة ٣٢ القضائية :

نقض . "إجراءات الطعن" . "التقرير بالطعن" . "مشمئلاته" . بطلان .

التقرير بالطعن بالنقض . مشمئلاته . عدم التمهيد لأسباب الطعن ببيان وقائع الدعوى ومراحلها
وما جرى فيها . لا بطلان .

وفقا للسادة السابعة من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات
الطعن أمام محكمة النقض ، يحصل الطعن بتقرير يكتب فى قلم كتاب محكمة النقض
ويشتمل علاوة على البيانات العامة على بيان الحكم المطعون فيه وتاريخه وبيان
الأسباب التى بنى عليها الطعن وطلبات الطاعن ، وإذا كان تقرير الطعن قد استوفى
هذا البيان فإنه لا يعيبه أنه لم يمهّد لأسباب الطعن ببيان وقائع الدعوى ومراحلها
وما جرى فيها وهى من مشمئلات الأحكام وفى ذلك ما يغنى عن بيانها
فى تقرير الطعن .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن —
تتصل فى أن الأستاذ أحمد محمد توفيق أقام الدعوى رقم ٤٤٥٠ لسنة ١٩٤٩
القاهرة الابتدائية ضد بنك التسليف الزراعى والتعاونى يطلب الحكم بإلزامه
بأن يدفع له ٧٠١١ ج ونشر الحكم فى الصحف والمجلات مع إلزامه بالمصاريف

ومقابل أتعاب المحاماة وشمول الحكم بالنفاذ المعجل بلا كفالة . وقال شرحا لدعواه أنه كان محاميا بأقلام قضايا الحكومة وندب للعمل مديرا لإدارة قضايا البنك من أول نوفمبر سنة ١٩٣٢ إلى آخر أبريل سنة ١٩٣٣ ثم صدر قرار بنقله إلى هذه الوظيفة اعتبارا من أول مايو سنة ١٩٣٣ بمرتب شهرى قدره ٤٥ ج وفى نوفمبر سنة ١٩٣٣ عهد إليه بإدارة شئون التحصيل والمستخدمين بالإضافة إلى عمله الأصلي ، وإذ استمر في خدمة البنك إلى ١٥/٤/١٩٤٦ حيث فوجئ بفصله مع حرمانه من حصة البنك في صندوق الإيداع ويستحق في ذمته مبلغ ٧٠١١ ج منه ٢٠٠٠ ج مقابل عمله في إدارتي التحصيل والمستخدمين من نوفمبر سنة ١٩٣٣ إلى أبريل سنة ١٩٣٧ ، ٢٦٢٥ ج تعويضا عن مخالفة شروط التعاقد و ١٠٠٠ ج استحقاقاته في صندوق الإيداع و ١٣٨٥ ج مكافأة مدة الخدمة ومقابل فسخ العقد في وقت غير لائق وبغير إنذار ، ١ ج تعويضا عن الضرر الأدبي فقد انتهى إلى طلب الحكم له به . وبتاريخ ١٩ مايو سنة ١٩٥٣ حكمت المحكمة حضوريا بالإلزام المدعى عليه بأن يدفع للدعى ٨٣٣ ج و ٨٠٠ م والمصاريف المناسبة لهذا المبلغ و ٥٠٠ قرش مقابل أتعاب المحاماة ورفض ما عدا ذلك من الطلبات . استأنف المدعى هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة طالبا تعديله والحكم له بطلباته وقيد هذا الاستئناف برقم ٨٠٨ سنة ٧١ ق ، كما استأنفه البنك طالبا إلغائه والحكم برفض الدعوى وقيد هذا الاستئناف برقم ٨١٤ سنة ٧١ ق . وقررت المحكمة ضم الاستئنافين ، وبتاريخ ١٣/١/١٩٥٦ حكمت حضوريا بقبولهما شكلا ثم عادت وبتاريخ ١٩/١١/١٩٥٧ حكمت (أولا) وفي الاستئناف رقم ٨١٤ سنة ٧١ ق برفضه وإلزام رافعه بالمصاريف و ١٥٠٠ قرش أتعاب (ثانيا) وفي الاستئناف رقم ٨٠٨ سنة ٧١ ق . ١ - بتأييد الحكم المستأنف فيما قضى به من أن عزل المستأنف وقع صفا وتأييده كذلك في خصوص التعويض المقضى به ٢ - تعديل الحكم المستأنف والقضاء للاستأنف بمبلغ ١٠١٦ ج و ٥٦٠ م وبالمصاريف المناسبة لهذا المبلغ عن الدرجتين و ١٥٠٠ قرش أتعاب محاماة ٣ - التصريح للمستأنف باستلام البوليصتين رقم ٦٤١٢٤٩ و ٧٥٨٧٠٤ الصادرتين من شركة مانيوفا كشرز مع مرفقاتهما ٤ - وفي خصوص المبلغ الخاص بصندوق الإيداع وقبل الفصل فيه بندب مكتب الخبراء لإجراء الحساب عن حصة المستأنف في الصندوق ما دفع منه وما دفع من البنك والحصة غير المخصصة والإيرادات

العامية التي تجمعت في حصيلة الصندوق في هذا الشأن وبيان إستحقاقات المستأنف من مجموع ذلك وأبقت الفصل في المصاريف الخاصة بهذا الشق من الدعوى ورفضت ما عدا ذلك من الطلبات . وبعد أن قدم الخبير تقريره عادت وبتاريخ ١٩٦٢/٣/٢٩ فحكمت حضوريا وفي خصوص المبلغ الخاص بصندوق الإدخار بإلزام المستأنف عليه بأن يدفع للمستأنف مبلغ ٢٠٦٧ ج و ٣٣٨ م والمصاريف المناسبة عن الدرجتين ومبلغ خمسين جنيزا مقابل أنعاب الحمامة عنهما . وطعن البنك في هذا الحكم وفي الحكم الصادر بتاريخ ١٩٥٧/١١/١٩ بطريق النقض للأسباب الواردة في التقرير وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون وقررت إحالته إلى هذه الدائرة حيث لم يحضر الطاعن وطلب المطعون عليه أصليا بطلان الطعن ومن باب الإحتياط عدم قبوله ومن باب الإحتياط الكلى رفضه مع الحكم على الطاعن بالتعويض . وقدمت النيابة العامة مذكرة أحالت فيها إلى مذكرتها الأولى وطلبت قبول الطعن .

وحيث إن المطعون عليه دفع ببطلان تقرير الطعن لأن الثابت فيه أنه فصل أسباب الطعن دون أن يمهّد لها ببيان الوقائع التي تجلّوها وتبين المتصوّد منها ، وحرف منطق الأحكام المطعون عليها وشوّهها ، وفي ذلك ما يبطله وفقا للسادة ٧ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ والمادة ٧ من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٢ المعدلة لها ولعدم إيداع التوكيل الصادر من مجلس إدارة البنك إلى الطاعن بصفته وبموجبه صدر التوكيل لمحامى البنك .

وحيث إن هذا الدفع مردود في الوجه (الأول) منه ذلك أنه وفقا للسادة السابعة من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض ، يحصل الطعن بتقرير يكتب في قلم كتاب محكمة النقض ويشتمل ملاءة على البيانات العامة "على بيان الحكم المطعون فيه وتاريخه وبيان الأسباب التي بنى عليها الطعن وطلبات الطاعن" وإذ كان ذلك وكان تقرير الطعن قد استوفى هذا البيان فإنه لا يعيبه أنه لم يمهّد لأسباب الطعن ببيان وقائع الدعوى ومراحلها وما جرى فيها وهي من مشتملات الأحكام وفي ذلك ما يغنى عن بيانها في تقرير الطعن ، ومردود في (الوجه الثاني) بأن التوكيل المودع صادر من الأستاذ سامي حسين أبو العز إلى محامى البنك بصفته رئيسا لمجلس إدارة البنك وعضو المجلس

المنتدب "بموجب التفويض المودع بمكتب توثيق القاهرة بموجب محضر إيداع رسمي رقم ١٢٥٧٦ سنة ١٩٥٦" — ولما تقدم يتعين رفض الدفع .

وحيث إن المطعون عليه دفع بعدم قبول الطعن في الحكم الصادر بتاريخ ١٩٥٧/١١/١٩ لأنه حكم قطعي يجوز الطعن فيه إستقلالاً وقد فات ميعاد الطعن فيه بمضى ثلاثين يوماً من تاريخ صدوره .

وحيث إن هذا الدفع في محله ذلك أنه بالرجوع إلى حكم ١٩٥٧/١١/١٩ يبين أنه إنطوى على قضاء قطعي باستحقاق المطعون عليه الحصة في صندوق الإدخار وقضاء تمهيدى بنذب مكتب الخبراء لبيان قيمة الحصة ، وهو في الشق الأول منه مما يجوز الطعن فيه فور صدوره وعلى إستقلال ، وفي الشق الثاني مما يتراخى الطعن فيه إلى ما بعد الحكم في الموضوع ، وإذ كان ذلك وكان ميعاد الطعن بطريق النقض في هذا الحكم — وفقاً للسنتين الخامسة والسادسة من القانون رقم ٥٧ سنة ١٩٥٩ — هو ثلاثون يوماً من تاريخ صدوره بينما لم يطعن فيه ، وعلى ما يبين من الشهادة المودعة ملف الطعن ، في هذا الميعاد ، وكانت أسباب الطعن إنما تتصل بشقه القطعي دون التمهيدى ، فإنه يتعين عدم قبوله .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن حاصل السبب الأول أن الحكم المطعون فيه قضى للمطعون عليه بمبلغ ١٩٥٧ ج و ١٨٠ م حصة البنك في صندوق التأمين والإدخار مستنداً في ذلك إلى أن التأمين مقطوع الصلة بالمكافأة ومن حق المطعون عليه أن يجمع بينهما ، وهو خطأ ومخالفة للسادة ٣٩ من القانون رقم ٤١ سنة ١٩٤٤ التي تمنع الجمع بين المكافأة وحصة صاحب العمل في صندوق الإدخار ، وإذ قضى حكم ١٩٥٧/١١/١٩ للمطعون عليه بالمكافأة وقدرها ٦٨٧ ج و ٤٢٠ م فما كان يجوز للحكم المطعون فيه أن يقضى له فوق ذلك بحصة البنك في صندوق الإدخار ، ومن جهة أخرى فإن حكم ١٩٥٧/١١/١٩ تناقض في أسبابه في هذا الخصوص إذ قرر أنه "يتعين عقد مقارنة بين المكافأة محسوبة على الأساس الوارد في المادة ٢٢ وبين ما عسى أن يكون البنك قد دفعه في صندوق الإدخار لحساب المطعون عليه لمعرفة ما إذا كانا متساويين أو أن ما دفعه البنك يقل أو يزيد عن المكافأة حتى

يحكم للطعون عليه بالبلغ الأكثر" ثم عاد وقرر أنه "إذ لم تنص لائحة صندوق الإدخار على أن ما أداه صاحب السجل قد تمسده أن يكون متابلا لإلتزامه القانوني بمكافأة نهاية الخدمة فإن العامل الحق في الحصول على ما يستحقه في صندوق الإدخار طبقا للائحة الصندوق والحصول كذلك على المكافأة القانونية".

وحيث إن هذا النعي في غير محله ، ذلك أنه يتجه إلى حكم ١٩٥٧/١١/١٩ الذي قطع في قضائه بأحقية المطعون عليه في الجمع بين مكافأة نهاية الخدمة واستحقاقاته في صندوق الإدخار — وهي المستقطع من مرتبه وحصة المدفوع من البنك لحسابه والحصة الغير مخصصة والإيرادات العامة — وقضى بنسب مكتب الخبراء ابيان ما يخصه فيها وقد فات ميعاد الطعن فيه .

وحيث إن حاصل السبب الثاني أن الحكم المطعون فيه قضى للطعون عليه بمبلغ التأمين وقدره ١٩٥٧ ج و ١٨٥ م وأن البنك الطاعن مسئول عما يوازي هذا المبلغ وما يوازي الحصة المدفوعة من البنك مستندا في ذلك إلى أنه قام بتصفية البوايصة في غير وقتها وقبض بمبلغ التصفية تنفيذا للقرار الصادر بحرمان المطعوز عليه منها وهو إجراء يخالف لائحة البنك التي تعطي الموظف الحق في الإستمرار في التأمين أو تصفيته عند ترك الخدمة قبل انتهاء الموعد المحدد للتأمين وهذا من الحكم خطأ من وجهين (أولهما) أنه قضى بالقيمة الاسمية لبوليصتي التأمين عند انتهاء مواعده سنة ١٩٦٣ بينما لم يكن المطعون عليه ليحصل عليها إلا إذا سددت أقساط البوليصتين من تاريخ خروجه من الخدمة إلى تاريخ إستحقاقهما ، وهذه الأقساط تشمل ما يستقطع من مرتب المطعون عليه أثناء الخدمة واستمرارها إلى سنة ١٩٦٣ وما يدفعه البنك من ماله طوال هذه المدة وهو لا يستحقها لأنها لم تستقطع من مرتبه ولم يدفعها من ماله وعن مدة لم يكن فيها موظفا بالبنك (والثاني) أن البنك أودع بوليصتي التأمين ملف الدعوى وصرح للمطعون عليه باستلامهما بغير قيد ولا شرط كما صرح له بذلك حكم ١٩٥٧/١١/١٩ وهو ما لا يتأتى معه الحكم له بقيمتها محدة في سنة ١٩٦٣ ولو أنه بادر إلى استلام البوليصتين وسدد الأقساط المستحقة إلى شركة التأمين خلال مدة سريانها لما حق له أن يطالب بقيمتها ، هذا إلى أن طالب هذه القيمة لم يكن مروضاً على محكمة أول درجة .

وحيث إن هذا السبب في غير محله ذلك أنه بالرجوع إلى تقرير الخبير بين أن بوالص التأمين التي ناقشها والمحكوم بقيمتها هي بوالص أخرى خلاف البوليصتين رقم ٦٤١٢٤٩ ، ٧٥٨٧٠٤ الصادرتين من شركة الماسنيوفيك تشرز والتين يتحدث منهما الطاعن وكان البنك قد أودعهما ملف الدعوى وقضى حكم ١٩٥٧/١١/١٩ بالتصريح للطعون عليه باستلامهما .

وحيث إن حاصل السبب الثالث أن الحكم المطعون فيه قضى للطعون عليه بمبلغ ٨٥ ج و ٩٧٥ م حصة المستقطع ومبلغ ٢٤ ج و ١٧٨ م الحصة غير المخصصة ، وهو خطأ وقصور ، لأن البنك تمسك في مذكرته المقدمة لجلسة ١٩٥٩/٣/٣ بأنه أودع المبلغ الأول خزانة محكمة عابدين على ذمة المطعون عليه وبعد عرضه عليه في ١٩٤٩/١١/٣ وبرأت ذمته منه ، وهو لا يستحق المبلغ الثاني للأسباب القانونية التي تناولتها المذكرة وأغفل الحكم هذا الدفاع ولم يرد عليه .

وحيث إن هذا النعى مردود في جملة ذلك أنه بالرجوع إلى صورة محضر جلسة ١٩٤٩/١١/٣ يبين أن البنك عرض "مبلغ ١١٧ ج و ٥٨١ م وهو عبارة عن رصيد المدعى في صندوق الإدخار وفوائده حتى اليوم وهذا المبلغ هو كل ما للمدعى وفي حالة رفضه فسيؤول البنك لإيداعه بعد خصم رسم الإيداع" وبالرجوع إلى الحكم المطعون فيه يبين أنه أقام قضاءه في هذا الخصوص على أن حكم ١٩٥٧/١١/١٩ "قطع في أحقية المستأنف في الجمع بين مكافأة نهاية الخدمة وبين استحقاقه في صندوق الإدخار عن الحصص الثلاثة التي حددتها وهي المستقطع من مرتبه وحصة المدفوع من البنك والحصة غير المخصصة" وأنه "بالنسبة لحصة المستأنف في المستقطع فقد قدرها الخبير بمبلغ ٨٥ ج و ٩٧٥ م وبالنسبة لحصته في الحصة غير المخصصة فقد قدرها بمبلغ ٢٤ ج و ١٧٨ م" ومؤدى ذلك أنه لم يعول على العرض والإيداع المشروطين وأحال في تقدير الحصتين إلى تقرير الخبير ، ولم يبين الطاعن وجه تعيب الحكم وموطنه في خصوص الحصة الغير مخصصة .

جلسة ١٥ من مارس سنة ١٩٦٧

برئاسة السيد المستشار أحمد زكي محمد نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
 محمد ممتاز نصار ، وإبراهيم عمر هندی ، وصبري أحمد فرحات ، ومحمد نور الدين عويس .

(١٠٢)

الطعن رقم ٢٢ لسنة ٣٥ ق "أحوال شخصية" :

(١) قانون . "القانون الواجب التطبيق" . اختصاص . نسب .

قواعد الإختصاص وجميع المسائل الخاصة بالإجراءات . خضوعها لقانون البلد الذي تقام فيه الدعوى أو تباعدها بالإجراءات . م ٢٢ مدني . النص في المادة ٩٠٥ مرافعات على رفع دعوى إثبات النسب وفقاً للأحكام والشرط وفي المواضع التي ينص عليها قانون بلد من يطلب الإقتساب إليه من والدين . المقصود منه تعيين الأحوال التي تقبل فيها الدعوى والمواضع التي يجب أن ترفع فيها والقواعد التي تتبع في إثباتها .

(ب) دعوى . "دعوى النسب" . استئناف . ذنوع . "الدفع بالإحالة" .
 "الدفع بعدم الاختصاص" . اختصاص . "اختصاص
 المحاكم الشرعية" . "اختصاص دائرة الأحوال الشخصية للأجانب" .
 أحوال شخصية . نظام عام . قوة الأمر المقضي .

دعوى . استقرار أوضاعها نهائياً على أنها من دعوى النسب التي كانت تختص
 المحاكم الشرعية بنظرها . رفعها وفقاً للإجراءات المقررة في القانون . قوة الشيء المحكوم
 فيه . سموها على إعتبارات النظام العام . الدفع ببطلان صحيفة الدعوى لعدم رفعها
 وفقاً للإجراءات المقررة في الكتاب الرابع من قانون المرافعات . لا وجه له .
 محل التزام هذه الإجراءات . رفع الدعوى باعتبارها من قضايا الأحوال الشخصية
 للأجانب .

(ج) إثبات . "الإقرار" . "حجيته" . "شرطه" .

الإقرار . حجة قاصرة على المقر وحده . شرطه . ألا يكذبه ظاهر الحال .

(د) أحوال شخصية . "نسب" . إثبات . "الإقرار" . نسب .

النسب حق للزاد . عدم تعدد الزوجين في إبطاله . إقرارهما أو أحدهما بعدم الدخول والخلوة . لا يتعدى إليه ولا يبطل عقه .

(هـ) أحوال شخصية . "زواج" . "نسب" . نسب .

الولد للفراش . ما تصير به المرأة فراشا .

١ — وفقا للمادة ٢٢ من القانون المدني يسرى على قواعد الاختصاص وجميع المسائل الخاصة بالإجراءات قانون البلد الذي تقام فيه الدعوى أو تباشر فيه الإجراءات ولا يغير من ذلك ما نصت عليه المادة ٩٠٥ من قانون المرافعات من أن الدعوى بإثبات النسب ترفع وفقا للأحكام والشروط وفي المواعيد التي ينص عليها قانون بلد من يطلب الانتساب إليه من الوالدين وتتبع في إثباتها القواعد التي يقررها القانون المذكور إذ لم يقصد بها — وعلى ما أفصحت عنه المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ١٢٦ لسنة ١٩٥١ — إلا "تعيين الأحوال التي تقبل فيها الدعوى والمواعيد التي يجب أن رفع فيها والقواعد التي تتبع في إثباتها وهي مسائل تتصل بالحق موضوع النزاع إتصالا لا يقبل الانفصام" .

٢ — متى كانت الدعوى قد رفعت إلى دائرة الأحوال الشخصية للمصريين المسلمين بإعتبارها من الدعاوى التي كانت تختص المحاكم الشرعية بنظرها ووفقا للإجراءات المقررة ، وأثناء نظرها أمام محكمة أول درجة طلب الطاعن إحالتها إلى دائرة الأحوال الشخصية للأجانب ورفضت المحكمة الإحالة ، وفي الاستئناف قرر الطاعن أن طلب الإحالة هو في حقيقته دفع بعدم الاختصاص لأنه أجنبي والدعوى ضده تختص بنظرها دائرة الأحوال الشخصية للأجانب وهي تتميز عن غيرها بأنها تنعقد في غير علانية وبهيئة غرفة مشورة وممثل النيابة فيها يختلف ورفضت المحكمة الدفع ، وكان الطاعن لم ينع على الحكم المطعون فيه قضاءه في خصوص الدفع بالإحالة والدفع بعدم الاختصاص وبذلك تكون أوصاف الدعوى قد استقرت نهائيا على أنها من دعاوى النسب التي كانت تختص المحاكم الشرعية بنظرها ورفعت وفقا للإجراءات المقررة في القانون وحاز قضاء المحكمة في هذا الخصوص قوة الشيء المحكوم فيه وهي تسود على اعتبارات النظام العام ، فإنه

لا يكون هناك وجه للدفع ببطلان صحيفة الدعوى لعدم رفعها وفقا للإجراءات المقررة في المادتين ٨٦٩ و ٨٧٠ من الكتاب الرابع من قانون المرافعات ، إذ محل إلزام هذه الإجراءات ومحل البطلان لعدم إلتزامها أن تكون الدعوى قد رفعت بإعتبارها من قضايا الأحوال الشخصية للأجانب ومن الخلط والتلفيق في إجراءات التقاضى أن ترفع الدعوى إلى دائرة الأحوال الشخصية للمصريين المسلمين ثم تلتزم فيها وفي الإجراءات أحكام الكتاب الرابع من قانون المرافعات .

٣ — الإقرار حجة قاصرة على المقر وحده ولا يؤخذ به غيره وشرطه ألا يكذب ظاهر الحال المقر في إقراره .

٤ — النسب حق للولد فلا يصدق الزوجان في إبطاله ولو تعاونا على أنه لم يحصل وطء ، ومن ثم فإن إقرارهما أو أحدهما بعدم الدخول والخلو لا يتعدى إليه ولا يبطل حقه .

٥ — من الأصول المقررة في فقه الشريعة الإسلامية أن ” الولد للفراش “ واختلفوا فيما تصير المرأة به فراشا على ثلاثة أقوال أحدها أنه نفس العقد وإن لم يجتمع الزوج بها أو طلقها عقيبه في المجلس ولثاني أنه العقد مع إمكان الوطء والثالث أنه العقد مع الدخول الحقيقي لا إمكانه المشكوك فيه ، والقول بأن معنى التلاقى هو الإنصال الجنسي يؤدي إلى أن الفراش لا يثبت إلا بالدخول الحقيقي وهو ما لم يقصده الشارع بالمادة ١٥ من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق ومممع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن السيدة / فوزية أحمد رجب الملوانى أقامت الدعوى رقم ٦٤٤ سنة ١٩٦٢ القاهرة الابتدائية للأحوال الشخصية ضد عبد الجبار

عباس حسنين تطلب الحكم بثبوت نسب الصغير "مجد" إليه مع إلزامه بالمصاريف ومقابل أتعاب المحاماة . وقالت شرحا لدعواها إنه تزوجها بصحيح العقد الشرعى فى ١٧/١٠/١٩٦٠ ودخل بها وعاشرها معاشرة الأزواج وحملت منه وفى الشهر التاسع من الحمل صحبها إلى مستشفى أحد الأطباء لتكون تحت ملاحظته ، وإذ طلقها فى ٦/٩/١٩٦١ ووضعت حملها فى ٣٠/٩/١٩٦١ وسمته "مجد" وأنكر المدعى عليه نسب هذا الصغير إليه فقد طلبت الحكم بإثبات هذا النسب . وصادق المدعى عليه المدعى على الزوجية وأنكر المعاشرة والحلوة مستندا فى ذلك إلى إشهاد الطلاق وقد أقرت فيه بعدم حصول التلاقى بينهما وطلب عدم سماع الدعوى عملا بالمادة ١٥ من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ أو رفضها . وبتاريخ ٣١/٣/١٩٦٣ حكمت المحكمة حضوريا وقبل الفصل فى الموضوع بإحالة الدعوى إلى التحقيق لتثبت المدعية بكافة الطرق القانونية بما فيها البيئة أن المدعى عليه دخل بها وعاشرها معاشرة الأزواج وأنها تلاقيا بعد العقد تلاقيا كانت ثمرته هذا الولد المدعى نسبه وللمدعى عليه نفى ذلك بذات الطرق ، وبعد أن سمعت المحكمة شهود الطرفين بطلب المدعى عليه إحالة الدعوى إلى دائرة الأحوال الشخصية للأجانب لأنه سودانى وليس له موطن أو إقامة فى مصر . وبتاريخ ٦/٤/١٩٦٤ حكمت المحكمة حضوريا بثبوت نسب الولد "مجد" بن المدعية إلى أبيه المدعى عليه عبد الجبار عباس حسنين وألزمت المدعى عليه بالمصروفات ومائتى قرش مقابل أتعاب المحاماة . واستأنف المدعى عليه هذين الحكيمين لدى محكمة إستئناف القاهرة طالبا إلغاءهما والحكم أصليا بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى وببطلان الإجراءات ومن باب الإحتياط عدم سماعها أو عدم قبولها ومن باب الإحتياط الكلى رفضها وقيد هذا الإستئناف برقم ٦٩ سنة ٨١ ق . وبتاريخ ١٤/٣/١٩٦٥ حكمت المحكمة حضوريا بقبول الإستئناف شكلا وفى الموضوع برفضه وتأيد الحكيم المستأنفين الصادرين فى الدعوى ٦٤٤ سنة ١٩٦٢ كلى أحوال شخصية القاهرة وألزمت المستأنف بمصاريف الإستئناف وبمبلغ ٢٠ ج مقابل أتعاب المحاماة عنه . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض للأسباب المبينة بال تقرير وعرض الطعن على هذه الدائرة حيث لم يحضر الطاعن ولم تحضر المطعون عليها وقدمت النيابة العامة مذكرة عدلت فيها عن رأيها الأول وطلبت قبول الطعن .

وحيث إن حاصل السبب الأول أن الطاعن وهو أجنبي دفع ببطلان صحيفة إفتتاح الدعوى وما ترتب عليها من إجراءات لرفعها بطريق التكليف بالحضور وعلى يد محضر خلافا لما تقضى به المادة ٩٠٥ من قانون المرافعات وهي توجب رفع الدعوى بإثبات النسب وفقا للأحكام والشروط وفي المواعيد التي ينص عليها قانون من يطلب الانتساب إليه من الوالدين وهو القانون السوداني مما كان يتعين معه إلتزام أحكام المواد ٦١ و ٦٢ و ٦٤ و ٦٥ من لائحة ونظام المحاكم الشرعية السودانية في رفعها وهي تنص على أن رفع الدعوى يكون بطلب يقدم إلى كاتب المحكمة ويقيد بدفتر قيد الدعاوى ثم يحدد للمدعي ميعادا يحضر فيه أمام القاضي للنظر في طلبه، ورفع الدعوى بغير هذا الطريق يجعلها باطلة بطلانا يتعلق بالنظام العام يجوز الدفع به في أية حالة تكون عليها ولا يصححه حضور المدعي عليه، ورد الحكم المطعون فيه بأن المادة ٩٠٥ لا تتحدث عن إجراءات رفع الدعوى بل عن الأحوال التي ترفع فيها والمواعيد التي يجب رفعها خلالها والقواعد التي تتبع في إثباتها مما يتصل بالحق موضوع الدعاوى ثم خلص إلى أن إجراءات رفع الدعوى يحكمها قانون المرافعات عملا بالمادة ٢٢ من القانون المدني والأصل فيه أن الدعوى ترفع بطريق التكليف بالحضور، وهذا من الحكم خطأ ومخالفة للقانون، لأن عموم المادة ٩٠٥ من قانون المرافعات يجري على الشروط والإجراءات معا وبغير تخصيص.

وحيث إن هذا النعي في غير محله ذلك أنه وفقا للمادة ٢٢ من القانون المدني يسرى على قواعد الاختصاص وجميع المسائل الخاصة بالإجراءات قانون البلد الذي تقام فيه الدعوى أو تباشرفيه الإجراءات، ولا يغير من ذلك ما نصت عليه المادة ٩٠٥ من قانون المرافعات من أن الدعوى بإثبات النسب ترفع وفقا للأحكام والشروط وفي المواعيد التي ينص عليها قانون بلد من يطلب الانتساب إليه من الوالدين وتتبع في إثباتها القواعد التي يقرها القانون المذكور إذ لم يقصد بها - وعلى ما أفصحته عنه المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ١٢٦ لسنة ١٩٥١ - إلا "تعيين الأحوال التي تقبل فيها الدعوى والمواعيد التي يجب أن ترفع فيها والقواعد التي تتبع في إثباتها وهي مسائل تتصل بالحق موضوع النزاع إتصالا لا يقبل الانفصام" وإذ إلتزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه.

وحيث إن حاصل السبب الثاني أنه لو صح أن إجراءات رفع الدعوى يحكمها قانون المرافعات فقد كان يتعين رفعها وفقا للمادتين ٨٦٩ و ٨٧٠ من الكتاب الرابع من هذا القانون " بعريضة تودع قلم كتاب المحكمة " ويحدد رئيس المحكمة جلسة لنظرها ويعين الأشخاص الذين يدعون إليها ويعلن قلم الكتاب ورقة التكليف بالحضور بالطريق المعتاد ، وإذ طبق الحكم المطعون فيه القاعدة الأصلية المنصوص عليها في المادة ٦٩ مرافعات دون أحكام المادتين ٨٦٩ و ٨٧٠ وقضى برفض الدفع ببطلان صحيفة الدعوى فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعى في غير محله ، ذلك أن الدعوى رفعت إلى دائرة الأحوال الشخصية للمصريين المسلمين بإعتبارها من الدعاوى التي كانت تختص المحاكم الشرعية بنظرها ووفقا للإجراءات المقررة ، وأثناء نظرها أمام محكمة أول درجة طلب الطاعن إحالتها إلى دائرة الأحوال الشخصية للأجانب ورفضت المحكمة الإحالة ، وفي الاستئناف قرر الطاعن أن طلب الإحالة هو في حقيقته دفع بعدم الاختصاص لأنه أجنبي والدعوى ضده تختص بنظرها دائرة الأحوال الشخصية للأجانب وهي تتميز عن غيرها بأنها تنعقد في غير علانية وبهيئة غرفة مشورة وتمثيل النيابة فيها يختلف ، ورفضت المحكمة الدفع — وإذ كان ذلك وكان الطاعن لم ينع على الحكم المطعون فيه قضاءه في خصوص الدفع بالإحالة والدفع بعدم الاختصاص وبذلك تكون أوضاع الدعوى قد إستقرت نهائيا على أنها من دعاوى النسب التي كانت تختص المحاكم الشرعية بنظرها ورفضت وفقا للإجراءات المقررة في القانون وحاز قضاء المحكمة في هذا الخصوص قوة الشيء المحكوم فيه وهي تسمو على إعتبارات النظام العام ، فإنه لا يكون هناك وجه للدفع ببطلان صحيفة الدعوى لعدم رفعها وفقا للإجراءات المقررة في المادتين ٨٦٩ و ٨٧٠ من الكتاب الرابع من قانون المرافعات ، إذ محل إلترام هذه الإجراءات ومحل البطلان لعدم إلترامها أن تكون الدعوى قد رفعت بإعتبارها من قضايا الأحوال الشخصية للأجانب ، ومن المألوف والتفريق في إجراءات التقاضي أن ترفع الدعوى إلى دائرة الأحوال الشخصية للمصريين المسلمين ثم تلتم فيها وفي الإجراءات أحكام الكتاب الرابع من قانون المرافعات .

وحيث إن حاصل السبب الثالث أن المطعون عليها كانت قد أقرت في إظهار الطلاق وهو ورقة رسمية بعدم الدخول والخلو ولذلك دفع الطاعن بعدم سماع الدعوى عملاً بما نصت عليه المادة ١٥ من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ من أنه لا تسمع عند الإنكار دعوى النسب لولد زوجة ثبت عدم التلاقى بينها وبين زوجها من حين العقد ، وقضى الحكم المطعون فيه برفض هذا الدفع مستنداً في ذلك إلى أن إقرار المطعون عليها بعدم الدخول والخلو هو من قبيل البيانات التي لا يلحقها وصف الرسمية ويجوز إثبات عكسها دون حاجة إلى الإدعاء بتزويرها وأن الطاعن لا يملك نفي نسب الولد ما دام معترفاً بالزوجية الصحيحة لأن الولد للفراش وقد جاء لأقل من سنة من تاريخ الطلاق وإقرار المطعون عليها بعدم الدخول والخلو قاصر عليها ولا يتعداها إلى الصغير والمراد بالتلاقى في نص المادة ١٥ من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ هو مجرد الاجتماع والمقابلة واللقاء لا الدخول والخلو وقد ثبت دخول الطاعن بالمطعون عليها ، وهذا من الحكم خطأ ومخالفة للقانون من وجوه (أولها) أن الإقرار أو التصديق صار رسمياً بحدوثه تحت سمع الموظف المختص وبصره وإثباته في الإظهار الذي عهد إليه توثيقه ويتصل بما صدر به الإظهار اتصالاً وثيقاً يتم عليه وضع الطلاق ووصفه ونوعه وآثاره وكونه بائناً أو رحيماً ، وإذا كان مراد الحكم أن الإقرار بعدم الدخول والخلو مما لا تلحقه الرسمية ويجوز لمن ينكره إثبات خلافه فقد أخطأه التوفيق لأن إقرار الخصم حجة عليه شرعاً وقانوناً لا يسمع ولا يقبل منه الرجوع فيه ، وبإقرار المطعون عليها في جلسة ١٩٦٥/١/٣٠ بحدوث هذا الإقرار منها صار إقرارها بعدم الدخول والخلو إقراراً قضائياً بواقعة قانونية كانت مدار الخصومة هي واقعة عدم التلاقى بين الزوجين ويترب عليها عدم ولاية المحكمة بنظر الدعوى و (ثانيها) أنه جعل التصديق إنكاراً للنسب ونفيًا له وترتب على ذلك أن الطاعن لا يملك نفيه ، وهو خروج بالإقرار عن مفهومه ومعناه لأن التصديق على عدم الدخول والخلو لا يحمل معنى نفي النسب ولا يدل عليه وإنما ينصب على عدم الدخول وليس فيه تعرض للنسب ، ومن المقرر في فقه الشريعة الإسلامية أن النسب يثبت بالفراش ولو تصادق الزوجان على عدم الدخول والخلو و (ثالثها) أنه أهدر إقرار المطعون عليها بعدم الدخول والخلو واعتبره كأن لم يكن في حق الصغير تأسيساً على أن الإقرار حجة على المقر لا تشعدها

إلى غيره ، وهو خروج بالإقرار عن حجته وإلزامه لمن صدر منه شرعا وقانونا إلزاما لا يقبل الرجوع لأن الطاعن لم يتخذ من إقرار المطعون عليها حجة على الصغير بل إتخذ حجة عليها وقد صدر منها حيث يطلب إليها شرعا وقانونا الإنهاء بما كان عليه الوضع حال قيام الزوجية وقبل حضورها إلى مجلس الموثق لإثبات الطلاق أكان دخول وخلوة أم لم يكن شيء من ذلك ليتعين وصف الطلاق وما يترتب عليه من عدة والتزام بالنفقة وحرمة المصاهرة واستحقاق المهر ، وإذا كان مراد الحكم بدم الإعتداد بالإقرار بالنسبة للصغير حتى لا يسرى عليه فإن موضوع الإقرار لا يتعلق بحق للصغير ولا يمس له لأن حقه في النسب يثبت بالعقد لا بالدخول ولا ينفى التصادق على عدم الدخول . والطاعن إنما احتج بالإقرار على صاحبه وجعله حجة عليها وألزمها به ورتب على هذا الإلزام أن التلاقى بينهما من حين العقد لم يحدث وإذا ثبت واقعة عدم التلاقى بينهما وبين زوجها فقد رتب الشارع على ذلك قصر ولاية المحكمة وعزلها عن سماع الدعوى منها وليس في ذلك جنوح إلى تعدية الإقرار وجعله حجة على الصغير خصوصا وأنها تباشر الدعوى بصفة أصلية لائبة عن الصغير وباعتبارها حقا من حقوقها المقررة لها شرعا بما لها من مصلحة في أن لا تعير بولد ليس له أب معروف و (رابعها) أنه أول المادة ١٥ من التمانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ تأويلا خاطئا إذ قرر أن المواد بالتلاقى بين الزوجين هو مجرد الاجتماع والمقابلة لا الدخول أو الخلوة بخصوصهما ، وهو مردود بأن المراد بالتلاقى الذي يقصده الشارع هو وجود مشاركة بين الزوجين في إحداث هذا التلاقى بالاتصال الفعلي وهو تعبير مهذب عن الاتصال الجنسي وكلمة "التلاقى" صالحة لأن يراد منها مجرد الاجتماع وصالحة لأن يراد منها الاتصال الجنسي بين الزوجين وتعين أحد هذين المعنيين يرجع إلى غرض الشارع الذي أنصح عنه في المذكرة الإيضاحية للقانون ولا شك أن هذا الغرض يستوجب أن يكون مراد الشارع هو الاتصال الجنسي لا ما ذهب إليه الحكم وإلا وجب سماع الدعوى من زوجة أمت بولد بعد ستة أشهر فأكثر من العقد إذا كان العقد عليها قد تم في مجلس الحاكم أو الوثق أو في حفل عام وطلقت أو مات عنها زوجها في نفس المجلس أو من زوجة زوجها محبوب قبل العقد أو من زوجة بينها وبين زوجها مسافة لا يقطعها الزوج في المدة بين العقد والولادة و (خامسها) أنه إتخذ مما جاء في الحكم الابتدائي من ثبوت الدخول والخلوة بشهادة الشهود

سببا لرفض الدفع بعدم سماع الدعوى بينما ما كان له أن يتعرض لوقائعها وعناصرها وطرق إثباتها إلا بعد الفصل فيه ولا أن يتخذ من شهادة من شهد بالدخول سببا لرفضه وقد اعتد بشهادة الشهود بينما كذبت المطعون عليها شهودها بما سبق أن قررته من عدم الدخول والحلوة .

وحيث إن هذا النعى مردود (أولا) بأن الإقرار حجة قاصرة على المقر وحده لا يؤخذ به غيره وشرطه ألا يكذب ظاهر الحال المقر في إقراره . ومردود (ثانيا) بأن النسب حق للولد فلا يصدق الزوجان في إبطاله ولو تعاونا على أنه لم يحصل وطء . ومردود (ثالثا) بأنه من الأصول المقررة في فقه الشريعة الإسلامية أن " الولد للفراش " واختلفوا فيما تصير المرأة به فراشا على ثلاثة أقوال أحدها أنه نفس العقد وإن لم يجتمع الزوج بها أو طلقها عقيبته في المجلس والثاني أنه العقد مع إمكان الوطء والثالث أنه العقد مع الدخول الحقيقي لا إمكانه المشكوك فيه ، والقول بأن معنى التلاقى هو الإتصال الجنسي يؤدي إلى أن الفراش لا يثبت إلا بالدخول الحقيقي وهو ما لم يقصده الشارع بالمادة ١٥ من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ . ومردود (أخيرا) بأن الحكم المطعون فيه أفام قضاءه بالنسب على ثبوت الدخول والحلوة والتلاقى بين الزوجين وذلك إذ يقول " أن الحكم المستأنف بعد أن سرد أقوال شهود الإثبات والنفي وخلصها تلخيصا وافيا استخلص منها ثبوت خلوة المستأنف بالمستأنف عليها ودخوله بها أثناء قيام الحياة الزوجية بينهما وذكر تفصيل أسباب هذا الاستخلاص وهي أسباب سائغة ولها أصلها الثابت بالأوراق وأقوال الشهود " ويقول إن " المادة ١٥ من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ لا شأن لها بالدعوى الحالية إذ أن النزاع بين الطرفين يرتكز حول الدخول والحلوة وهل طلقها الزوج قبل الدخول والحلوة كما هو مدون بإشهاد الطلاق أم طلقها بعدهما والدخول شيء والتلاقى الوارد في المادة ١٥ من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ شيء آخر " وأن " التلاقى بين المستأنف والمستأنف عليها ليس موضع إنكار فقد تلاقيا يوم تحرير عقد الزواج إذ باشر الزوج العقد بنفسه مع الزوجة نفسها وأقاما بمصر أيا ما من ١٧/١٠/١٩٦٠ تاريخ عقد الزواج حتى ١/١١/١٩٦٠ تاريخ مغادرته مصر وكان التلاقى بين الزوجين ممكنا في هذه الأيام وتردد على مصر مرات متعددة أثناء الحياة

الزوجية حتى الطلاق في ١٩٦١/٩/٦ الذي باشره بنفسه ومن ثم لا يصح أن يتمال أنه ثبت عدم التلاق بينهما بإقرار الزوجة " وإذ كان لكل من الدخول والخلو والتلاق حال ودلالة فإن الجدل الدائر حول " التلاق " ومناه يكون غير منتج ولا جدوى فيه .

وحيث إن حاصل السببين الرابع والخامس أن الحكم المطعون فيه خالف القانون وجاء مشوبا بالقصور من وجهين (أولهما) أن الطاعن دفع بعدم سماع دعوى المطعون عليها للتناقض بين ما أقوت به في إظهار الطلاق وبين ما ادعته في الدعوى من دخول ومعاشرة ، وهو تناقض فيما لا يرتفع ولا يتأتى معه الجمع بين الإقرارين لأنه فيما لا يخفى عليها وفي حق خاص بها بعيد عن النسب وهو يمنع من سماع الدعوى به لنفسها وبحق الولد ولم يتعرض الحكم لهذا الدفع ولم يفصل فيه و (ثانيهما) أنه لم يعتد بالإقرار الصادر من المطعون عليها في إظهار الطلاق وصادقها الطاعن عليه وقد أفر فيه بعدم الدخول والخلو مستندا في ذلك إلى أن الإقرار حجة قاصرة على المقر ولا تتعداه إلى الصغير لأنه إقرار بنفى نسب ولا يملك الطاعن نفى نسب الولد إليه مادام معترفا بالزوجية ، ولم يبرر كيف كان الإقرار بعدم الدخول والخلو إنكارا للنسب ونفيا له ولم يعرض لما دفع به الطاعن من أن هذا الإقرار إنما صدر من المطعون عليها في حق خاص بها تباشره بصفة أصلية لا بإعتبارها نائبة عن الصغير ولا يتناول حقا له ولا يمسّه وقد اتخذ منه الطاعن حجة على واقعة عدم التلاق وهي واقعة يرتب عليها الشارع عدم سماع الدعوى دون التعرض لموضوعها وتجب التفرقة بين الأثر المباشر والأثر غير المباشر للإقرار .

وحيث إن هذا النعي مردود في جملته بما سبق بيانه من أن النسب حق الصغير ولا يصدقان في إبطاله وهو يثبت ولو تصادق الزوجان على أنه لم يحصل وطء ، ومن ثم فإن إقرارهما أو أحدهما بعدم الدخول والخلو لا يتعدى إليه ولا يبطل حقه — ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ١٦ من مارس سنة ١٩٦٧

برئاسة السيد المستشار محمود توفيق اسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة
المستشارين : محمد عبد اللطيف ، وسليم راشد أبو زيد ، ومحمد أبو حمزة مندور ، ومحمد
صادق البشبيشي .

(١٠٣)

الطعن رقم ٢٢٧ لسنة ٣٣ القضائية :

(١) تزوير . ” الإدعاء بالتزوير ” . ” مناط قبوله ” .

شرط قبول الإدعاء بالتزوير أن يكون متبجاً في الدعوى . وجوب الحكم بعدم
قبول الإدعاء بالتزوير إن كان غير ذي أثر في موضوع الدعوى دون البحث في شواهد
أو تحقيقاتها .

(ب) إثبات . ” الإثبات بالكتابة ” . ” التوقيع على بياض ” . ” تغيير
الحقيقة فيها ” . تزوير .

تغيير الحقيقة في الأوراق الموقعة على بياض من استؤمن عليها نوع من
خيانة الأمانة .

عدم جواز إثبات عكس ما هو ثابت في الورقة الموقعة على بياض بتغيير الكتابة
متى كان من وقعها قد سلمها إختياراً .

١ — يشترط — على ما تقرره المادة ٢٨٤ من قانون المرافعات — لقبول
الإدعاء بالتزوير أن يكون متبجاً في النزاع فإن كان غير ذي أثر في موضوع الدعوى
تعين على المحكمة أن تقضى بعدم قبوله دون أن تبحث شواهد أو تحقيقاتها
إذ من العبث تكليف الخصوم بإثبات ما لو ثبت بالفعل ما كان متبجاً نتيجة ما
في موضوع الدعوى^(١) .

(١) راجع نقض ٢٨ مارس سنة ١٩٦٦ مج المسكيب الثاني ص ١٧ ص ٧٤٠ .

٢ — الأصل في الأوراق الموقعة على بياض أن تغير الحقيقة فيها ممن استؤمن عليها هو نوع من خيانة الأمانة ومن ثم فإنه يرجع في إثباته إلى القواعد العامة ومن مقتضاها أنه لا يجوز إثبات عكس ما هو ثابت في الورقة الموقعة على بياض بغير الكتابة متى كان من وقعها قد سلمها إختياراً . إذ أن القانون يعتبر ملء الورقة في هذه الحالة بغير المتفق عليه بمثابة خيانة أمانة (١) .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشككية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن المطعون ضده طلب إصدار أمر أداء بإلزام الطاعن بأن يؤدي له مبلغ ٤٩٠٠ ج وقدم سنداً لطلبه (١) عقد قرض مؤرخ ٢ مايو سنة ١٩٦١ موقع عليه بإمضاء الطرفين ويفيد إقتراض الطاعن منه مبلغ ٢٩٠٠ ج وتعهده بتقديم رهن تأمينى عقارى ضمناً لهذا الدين (٢) وسنداً إذنيا تاريخه ٢٠ يونيو سنة ١٩٦١ يفيد مديونية الطاعن له في مبلغ ٢٠٠٠ ج مستحق الأداء عند الطلب ، وقد رفض الطلب وحددت جلسة لنظر الموضوع . وبتاريخ ١٩ فبراير سنة ١٩٦٢ قضت المحكمة في الدعوى رقم ٧٤١ سنة ١٩٦٢ كلى القاهرة بإلزام الطاعن بأن يدفع للمطعون ضده مبلغ ٤٩٠٠ ج والمصاريف ورفع الطاعن إستئنافين عن هذا الحكم أحدهما بتكليف بالحضور قيد برقم ٥٣٣ سنة ٧٩ ق والثانى بعريضة أودعت قلم الكتاب وقيد برقم ٦٦١ سنة ٧٩ ق وطلب فيهما إلغاء الحكم المستأنف وأسس الإستئنافين على أن عقد القرض المؤرخ ٢ مايو سنة ١٩٦١ منور بإضافة تاريخ ١٩٦١/٥/٢ عليه بأكليشي

(١) راجع نقض ٩ مارس سنة ١٩٦١ مج المكتب الفنى ص ١٢ ص ٢١٢ ونقض ١٦ يونيو سنة ١٩٦٦ مج المكتب الفنى ص ١٧ ص ١٣٩٩ وقارن نقض ٣ يونيو سنة ١٩٦٥ مج المكتب الفنى ص ١٦ ص ٦٧٩ .

مصطنع وأن السند المؤرخ ٢٠ يونيو سنة ١٩٦١ مزور بنفس الطريق وأن المطعون ضده حصل على توقيعه عليه على بياض بطريق الغش ، وقد ضمت المحكمة الإستئناف . وفي ٢٠ فبراير سنة ١٩٦٣ قرر الطاعن في فلم كتاب المحكمة بالإدعاء بتزوير هذين السندين على أساس أنهما ينطويان على تزوير مادي بالإضافة التاريخ الموضوع عليهما بأكلبشيه — كما أنهما ينطويان على تزوير معنوي إذ لم يقصد بتحرير عقد القرض إلا أن يكون مشروع عقد سليمه للمطعون ضده ليعرضه على أقاربه تمهيدا لإتمامه مع من يقبله منهم أما السند فقد حصل المطعون ضده على توقيعه على ورقة على بياض بطريق الغش إذ أوهمه — وقد كان ويكلاه عنه — بحاجة إلى هذا التوقيع لعقد سلفة له من البنك الصناعي ، وقد أعلن الطاعن شواهد التزوير وطلب تحقيق التزوير بواسطة خبير وبشهادة الشهود وفي ٢٨ مارس سنة ١٩٦٣ قضت المحكمة حضوريا في الإستئناف رقم ٦٦١ سنة ٧٩ ق بقبوله شكلا وفي الموضوع (أولا) بقبول مذكرة شواهد التزوير شكلا وبعدم قبول الإدعاء بالتزوير وبصحة سندی الدعوى (ثانيا) وفي موضوع الإستئناف برفضهما وتأييد الحكم المستأنف وفي ٢٧ مايو سنة ١٩٦٣ طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدست النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن وبالجلسة المحددة لنظره تمسكت برأيها السابق .

وحيث إن الطعن بني على سببين ينحى الطاعن فيهما على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والقصور في التسبيب وفي بيان ذلك يتناول إن دفاعه قام أمام محكمة الإستئناف على أساسين الأول وقوع تزوير مادي ومعنوي في المحررين اللذين طالب المطعون ضده بقيمتهمما والثاني أن المحرر الأول الذي وصف بأنه عقد قرض مع تقرير رهن تأميني — صوري صورية تدليسية وقد إتخذ الطاعن إجراءات الإدعاء بالتزوير بالذممة للمحررين وأعلن شواهد التزوير وطلب من المحكمة إجراء التحقيق بمعرفة خبير خطوط وبشهادة الشهود ثم الحكم برد وبطلان المحررين إلا أن المحكمة لم تجبه إلى هذا الطلب واستعملت الرخصة المقررة لها في المادة ٢٨٤ من قانون المرافعات في غير موضعها إذ اعتبرت أن وقائع الدعوى ومستنداتها كافية لإقناعها بصحة الورقتين مع أن هذه الوقائع والملاحظات تنطق بتزويرهما لأن إلاق المقرض ثابت بالحكم عليه جنائيا

لإصداره شيكا بمبلغ مائتي جنيه لا يقابله رصيد مما لا يعقل معه إدماؤه بأنه أقرض الطاعن ٤٩٠٠ ج خلال شهر واحد . كما أن الحكم أقام قضاءه برفض الإدعاء بالتزوير على عدم وجود كتابة أو مبدأ ثبوت بالكتابة تؤيد ما إدعاء الطاعن مخالفا للثابت في المحررين مع أن ما هو ثابت من بيانات في المحرر المؤرخ أول أبريل سنة ١٩٦١ وفي المحرر المؤرخ ١٢ نوفمبر سنة ١٩٦١ وفي العقد المؤرخ أول ديسمبر سنة ١٩٥٧ المقدمة في الدعوى يجعل إدعاء الطاعن بصورية عملية القرض وبأن المحرر الأول المدعى بتزويره قد أعد لغرض آخر هو البحث عن مقرضين آخرين من أقارب المطعون ضده ، يجعل هذا الإدعاء قريب الاحتمال . كما أن تسليم المطعون ضده ولو ضمنا بصورية عقد أول أبريل سنة ١٩٦١ يعتبر بذاته مبدأ ثبوت بالكتابة يؤيد صحة هذا الإدعاء وقد أخطأ الحكم المطعون فيه أيضا فيما ذهب إليه من أن الطعن بتزوير التاريخ غير متبع استنادا منه إلى أنه وقد ذكر في العقد أن القسط الأول يحل في أول يناير سنة ١٩٦٢ فلا يهم بعد ذلك إثبات حقيقة تاريخ العقد مع أن هذا الاستناد يكون مقبولا لو لم يكن العقد مطعونا عليه أيضا بالصورية التدليسية بالإضافة إلى الإدعاء بتزويره — كما أن ثبوت جهل الطاعن باللغة العربية التي حرر بها المحرران المطعون عليهما بالتزوير أمر كان يجب أن يكون محل تقدير المحكمة عند بحث الإدعاء بالتزوير ، ثم إن الطاعن قد طعن بالتزوير المعنوي على السند الثاني الذي يفيد إفراضه ألفي جنيه وطلب من المحكمة تعيين خبير خطوط لإثبات طعنه من طريق تحديد عمر الكتابة والتوقيع وهو طلب متبع في إثبات التزوير المدعى به وفي إثبات خيانة أمانة التوقيع الذي أخذ منه في ظل وكالة رسمية واسعة النطاق كانت صادرة منه للمطعون ضده مما يسر للأخير الحصول على إمضاء الطاعن على ورقة بيضاء لكن بحكمة الاستئناف رفضت إجابة هذا الطلب بمقولة أنها لم ترفى مظهر الورقة وطريقة كتابتها ما يريب وذلك على الرغم من وجود كتابة غير متناسقة في الورقة وتاريخ باكلشيه لا يمت للطاعن بصلة ولصق طوابع دمغة لإخفاء تاريخ آخر كان المطعون ضده قد إختاره للمحرر ثم بدا له أن يعدل عنه وأخيرا فإن الاستعانة بمحام من جانب المطعون ضده وإيهامه الطاعن بوجود صلات قوية بينه وبين ذوى الشأن في البنك الصناعي كل ذلك ليس في حقيقته إلا وسائل تدليسية استعان بها المطعون ضده في إغتصاب أموال الطاعن

والحصول منه على المحررين ومن ثم يجوز إثبات هذه الأفعال بجميع طرق الإثبات وإذا التفتت المحكمة عن كل ذلك ولم تعره إهتماما عند تسبيب قضائها برفض طلب الإحالة إلى التحقيق فإن حكمها يكون مشوبا بالقصور وبمخالفة القانون .

وحيث إنه ليس في أوراق الدعوى ما يفيد أن الطاعن سبق له أن تمسك أمام محكمة الموضوع بصورية عقد القرض المؤرخ ٢٠ مايو سنة ١٩٦١ صورية تدايسية أو باستعمال طرق إحتيالية للحصول على المحرر الثاني و بالتالى فإن ما جاء بهذا النعى خاصا بهذين الأمرين يعتبر سهيا جديدا وغير متعلق بالنظام العام فلا يجوز قبوله لأول مرة أمام محكمة النقض .

وحيث إنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه بعد أن سجل وقائع الدعوى وشواهد التزوير جاء به قوله " وبما أن المستأنف (الطاعن) يؤسس إدعائه بتزوير السندين المطعون عليهما على قوله بانطوائهما على تزوير مادی وتزوير معنوى وأن التزوير المادى مبناه إضافة التاريخ الموضوع عليهما بأكلشيه أسفل توقيع طرفيهما وأن التزوير المعنوى مرده أن المستأنف عليه (المطعون ضده) استحصل على توقيعه أولا بالنسبة لعقد القرض بطريق الغش على أساس أنه مجرد مشروع لعقد رهن وليحصل له بمقتضاه على القرض وبالنسبة للسند الآخر فقد استحصل المستأنف عليه على توقيع المستأنف على بياض بحجة لزوم الورقة لإنهاء سلفة البنك فقد كان وكلاء رسميا عنه وساق المستأنف الشواهد سالفه البيان على صحة مدعاه . وبما أن ما أورده المستأنف في تقرير الإدعاء بالتزوير وما ضمنه مذكرة شواهد التزوير من أقوال وصفها بشواهد التزوير المدعى به وإجراءات تحقيقه التى يطلب إثباته بها بجميعها أمور غير متجة فى النزاع وغير جائز إثباتها لما يلى (أولا) أن عقد القرض المؤرخ ١٩٦١/٥/٢ والذي يدعى المستأنف أنه مضاف إليه بعد تحريره هو إدعاء فى ذاته غير متج لأنه سواء كان لهذا العقد تاريخا أم لا فهو لا يؤثر فى صحة العقد أو ينال منه طالما أن المستأنف معترف بصحة توقيعه عليه ولا يغير من الأمر فى شيء وجود صورة من هذا العقد تحت يد المستأنف خالية من هذا التاريخ أو تملأه بجهله اللغة العربية (ثانيا) أن ما أثاره المستأنف بشأن التزوير المعنوى المقول به فى عقد القرض من شواهد فهمى عبارة عن كلام مرسل مبناه مجرد الظن والإستنتاج ولا يرقى إلى درجة التشكيك فى صحة هذا العقد

(ثالثا) ومن جهة أخرى فإن هذه الشواهد ممتنع تحقيقها لتضمنها محاولة إثبات عكس الثابت ككتابة الممنوع إثباته بغير الكتابة في حكم المادة ٤٠١ مدني إذ أن المستأنف يقول إنه وقع على هذا العقد على إعتباره مجرد مشروع لعقد رهن سلمه باختياره للمستأنف عليه ليحصل له على القرض وهذا غير جائز إثباته إلا بالكتابة فهو لا يمدو مجرد إدعاء غير مقبول (رابعا) أن مشاهدة المحكمة بنفسها لهذا السند المؤرخ ١٩٦١/٦/٢٠ والسابق الإشارة إليه تدحض مدعى المستأنف بتزوير هذا السند وما أثاره بشأنه من شواهد ذلك لأن المحكمة لم تلاحظ على طريقة كتابته ما يريب وأنه بفرض وجود تاريخ آخر مخفى تحت طوابع الدفعة وإضافة التاريخ ١٩٦١/٦/٢٠ إليه فلأنها جميعا أمور لا تنال من صحة هذا الإقرار وحجته على المقر طالما المستأنف معترف بتوقيعه عليه — وأنه لا يجوز إثبات مدعى المستأنف أن المستأنف عليه إستوقعه على هذه الورقة على بياض بحجة إنهاء السلفة من البنك لأنه لا يجوز إثبات عكس ما هو ثابت في الورقة الموقعة على بياض إلا أن يكون هناك كتابة أو مبدأ ثبوت بالكتابة وهو ما لم يتوفر قيامه في الدعوى — وبما أنه وقد استبان للمحكمة من فحص شواهد التزوير على نحو ما سلف أن مدعى المستأنف بتزوير السنتين المطعون عليهما تزويرا ماديا ومعنويا غير منتج في النزاع وغير جائز إثباته وأن هاتين الورقتين كافيتان لإقناع المحكمة بصحة ما فيه يمين الحكم بعدم قبول الإدعاء بالتزوير لكونه غير منتج وغير جائز إثباته وبصحة السنتين المطعون عليهما المؤرخين ١٩٦١/٥/٢ ، ١٩٦١/٦/١٠ — وهذا الذي قرره الحكم المطعون فيه لا مخالفة فيه للقانون ومن شأنه أن يؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها ويتضمن الرد الكافي على ما أثاره الطاعن في هذا النعي ذلك أنه يشترط على ما تقرره المادة ٣٨٤ من قانون المرافعات لقبول الإدعاء بالتزوير أن يكون منتجاً في النزاع فإن كان غير ذي أثر في موضوع الدعوى تعين على المحكمة أن تقضي بعدم قبوله دون أن تبحث شواهد أو تحققها إذ من العبث تكليف الخصوم بإثبات ما لو ثبت بالفعل ما كان منتجا نتيجة ما في موضوع الدعوى كما أنه لا يجوز للطاعن أن يثبت بغير الكتابة ما ادعاه من أنه سلم عقد القرض للطعون ضده على إعتبار أنه مشروع عقد قرض مضمون برهن أيعرضه على أقاربه تمهيدا لإتمامه مع من يقبله منهم إذ هذا منه إدعاء بما يخالف ما هو ثابت بالعقد من أنه

يتضمن إقراره من المطعون ضده مبلغ ٢٩٠٠ ج تدفع على أقساط مبينة توارىخ إستحقاقها فيه ، كذلك لا يجوز له إثبات ما يخالف الالبت بالورقة المدعى بتوقيعها منه على بياض بغير الكتابة متى كان قد سلمها للمطعون ضده بإختياره ذلك أن الأصل في الأوراق الموقعة على بياض أن تغير الحقيقة فيها ممن إستؤمن عليها هو نوع من خيانة الأمانة ومن ثم فإنه يرجع في إثباته إلى القواعد العامة ومن مقتضاها أنه لا يجوز إثبات عكس ما هو ثابت في الورقة الموقعة على بياض بغير الكتابة متى كان موقعها قد سلمها بإختيارا إذ أن القانون يعتبر ملء الورقة في هذه الحالة بغير المتفق عليه بمثابة خيانة أمانة — ولما كان الطاعن لم يتمسك أمام محكمة الموضوع بوجود مبدأ ثبوت بالكتابة كما أن الحكم قد نفى وجود مبدأ من هذا القبيل وانتهى بأسباب سائغة إلى أن الطاعن قد سلم الورقة الموقعة منه على بياض إلى المطعون ضده بإختياره فإن النعى على الحكم المطعون فيه يكون في جميع ما تضمنه على غير أساس ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ١٦ من مارس سنة ١٩٦٧

برئاسة السيد المستشار محمود توفيق اسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وبحضور الاداء
المستشارين : محمد عبد اللطيف ، وعباس عبد الجواد ، وسليم راشد أبو زيد ، ومحمد
أبو حمزة مندور .

(١٠٤)

الطعن رقم ٢٣٢ لسنة ٣٣ القضائية :

(١) دعوى . " وقف الدعوى " . قضية . " دعوى القسمة " .
" النزاع على الملكية " . إختصاص .

الحكم بوقف دعوى القسمة إستنادا إلى المادة ٢٩٣ من قانون المرافعات
حتى يفصل في النزاع القائم بشأن الملكية . قضاء ضئى بعدم إختصاص المحكمة
الجزئية بنظر هذا النزاع . المادة ٨٣٨ من القانون المدنى تلزم المحكمة الجزئية
بالفصل فى منازعات الملكية التى تدخل فى إختصاصها .

(ب) نقض . " أسباب الطعن " . دعوى . " إنقضاء الخصومة " .

عدم تمسك الطاعن أمام محكمة الموضوع فى دعوى مبيت ملكية بإنقضاء
الخصومة فى دعوى قضية . عدم جواز التحدى بهذا الدفع أمام محكمة النقض
لأول مرة .

(ج) دعوى . " إنقضاء الخصومة " . " أثره " . إلترام . " إنقضاء
الإلترام " .

إنقضاء الخصومة لا يترتب عليه إنقضاء الحق الذى دفعت به الدعوى . خضوع
الحق فى إنقضائه لتواعد القانون المدنى .

(د) تزوير . " الإدعاء بالتزوير " . " الحكم بالتزوير " .

حق الإدعاء بتزوير عقد وحق المحكمة فى الحكم بتزويره من تلقاء نفسها .
بقاؤها طالما كان هناك تمسك بالعقد .

(هـ) تزوير. "الحكم به دون الإدعاء بالتزوير".

لمحكمة الموضوع الحكم برد و بطلان ورقة من تلقاء نفسها . رخصة المحكمة ولو لم يدع أمامها بالتزوير بالإجراءات المرسومة له .

(و) إثبات . "الإثبات بالفرائض" . "تقدير الدليل" .

قيام الحكم على فرائض تكمل بعضها بعضا وتؤدي في مجموعها إلى النتيجة التي انتهى إليها . عدم جواز مناقشة كل قرينة على حدة لإثبات عدم كفايتها في ذاتها .

(ز) تزوير . "الحكم بالتزوير" .

القضاء بتزوير ورقة . كفاية إثبات عدم صدورهما من أسندت إليه دون حاجة لبيان طريقة التزوير .

١ - قول الحكم بأن الفصل في القسمة لا يكون إلا بعد الفصل نهائيا في المنازعات القائمة بشأن الملكية وإستناده في القضاء بوقف دعوى القسمة إلى نص المادة ٢٩٣ من قانون المرافعات التي لا يكون وقف السير في الدعوى بالتطبيق لها إلا إذا كانت المسألة الأولية التي رأت المحكمة تعاقب حكمها على الفصل فيها خارجة عن اختصاصها الوظيفي أو النوعي ، كل ذلك يفيد أن المحكمة الجزئية رأت أنها غير مختصة بنظر النزاع بشأن الملكية وأن قضاء المحكمة الجزئية بوقف السير في دعوى القسمة إنما بني على عدم اختصاصها بنظر هذا النزاع وبذلك تضمن قضاء ضمها بعدم الإختصاص وإلا فلو أنها رأت نفسها مختصة بنظر هذا النزاع لفصلت فيه ولما لجأت لوقف السير في الدعوى حتى يفصل فيه من محكمة أخرى ذلك أن المادة ٨٣٨ من القانون المدني تلزم المحكمة الجزئية المطلوب منها إجراء القسمة بالفصل في كل المنازعات التي تدخل في اختصاصها ولا تجيز لها أن تقف دعوى القسمة إلى أن يفصل نهائيا في تلك المنازعات إلا إذا كانت خارجة عن اختصاصها .

٢ - متى كان الطاعن لم يتمسك أمام محكمة الموضوع في دعوى تثبيت ملكية بإنقضاء الخصومة في دعوى أخرى (دعوى قسمة) فإنه لا يجوز له التحدى بهذا الدفع لأول مرة أمام محكمة النقض .

٣ — إنقضاء الخصومة لا يترتب عليه إنقضاء الحق الذي رفعت به الدعوى بل يبقى خاضعا في إنقضائه للقواعد المقررة في القانون المدني .

٤ — حق الإدعاء بتزوير عقد وحق المحكمة في الحكم بتزويره من تلقاء نفسها عملا بالمادة ٢٩٠ من قانون المرافعات يظان قائلين طالما كان هناك تمسك بالعقد .

٥ — لا يشترط لاستعمال المحكمة الرخصة المخولة لها في المادة ٢٩٠ من قانون المرافعات أن يكون قد ادعى أمامها بتزوير الورقة التي قضت بتزويرها إذ أن نص هذه المادة صريح في تخويل المحكمة — ولو لم يدع أمامها بالتزوير بالإجراءات المرسومة له — الحق في أن تحكم برد أية ورقة وببطلانها إذا ظهر لها بجلاء من حالتها أو من ظروف الدعوى أنها مزورة (١) .

٦ — متى بني الحكم على قرائن تكمل بعضها بعضا وتؤدي في مجموعها إلى النتيجة التي انتهى إليها فإنه لا يجوز مناقشة كل قرينة على حدة لإثبات عدم كفايتها في ذاتها (٢) .

٧ — يكفي للقضاء بتزوير الورقة إثبات عدم صدورها ممن أسندت إليه دون حاجة لبيان طريقة التزوير (٣) .

٨ — إثبات فض المظروف المحتوي على العقد المقضي بتزويره وإثبات الإطلاع على هذا العقد ليس من البيانات التي يجب تضمينها الحكم بالفوضى بالتزوير .

(١) راجع قض ١٩٦٥/٦/٣ مج المكتب الفني من ١٦ ص ١١٠٦ .
(٢) راجع قض ١٩٦٦/١٢/٨ مج المكتب الفني من ١٧ ص ١٨٤٦ .
(٣) راجع قض ١٩٦٤/١٠/٢٢ مج المكتب الفني من ١٥ ص ٩٨٧ .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل فى أن المطعون ضدها أقامت الدعوى رقم ١٥٢٥ سنة ١٩٤٩ أمام محكمة ديروط الجزئية واختصمت فيها الطاعنين وباقي ورثة والدها المرحوم محمد عبد الموجود وورثة أختها المرحومة ست الكل محمد عبد الموجود وطلبت فى هذه الدعوى فرز وتجنب ما آل إليها بطريق الميراث عن مورثها المذكورين وقدره ٤ ف و ١٠ ط و ١٧ س منه ٢٠ ط و ٢٢ س قيمة نصيبها فى تركة أختها ست الكل والباقي قيمة نصيبها فى الأتيان الخلفة عن والدها ومساحتها ٢٤ ف و ٨ ط و ١ س وبعد أن قضت تلك المحكمة بنذب خبير لإجراء القسمة بين الورثة وقدم الخبير تقريره تقدم الطاعن الأول بعقد بيع عرفى تاريخه ٢٠ أكتوبر سنة ١٩٤٨ صادر إليه وإلى الطاعنة الثانية من المرحومة ست الكل محمد عبد الموجود ويتضمن بيعها لها جميع الأتيان التى آلت إليها بطريق الميراث عن والدها ومقدارها ٣ ف و ١١ ط و ١ س بثمان قدره ٣٤١ ج و ٥٠٠ م فطعن المطعون ضدها على هذا العقد بالتزوير بالطريق المرسوم الإداء به وأعلنت شواهد التزوير وعندئذ دفع الطاعن الأول بعدم اختصاص المحكمة الجزئية بنظر دعوى التزوير لأن قيمة العقد المدعى بتزويره يتجاوز اختصاصها وطلب وقف الدعوى حتى يفصل نهائيا فى مقدار ما تملكه طالبة القسمة — وبتاريخ ٣١ من أكتوبر سنة ١٩٥٤ قضت محكمة ديروط الجزئية بوقف الدعوى لحين الفصل فى النزاع القائم على الملكية — فأقامت المطعون ضدها الدعوى الحالية رقم ٤٧٣ سنة ١٩٥٥ أمام محكمة أسبوط الابتدائية على الطاعنين وطلبت فيها تثبيت ملكيتها إلى عشرين قيراطا واثنين وعشرين سهما شيوعا فى ٢٤ ف و ٨ ط و ١ س الميمنة فى صحيفة الدعوى وكف منازعة الطاعنين فيها وقالت إن القدر الذى تطالب بملكيتها هو الذى آل إليها بطريق الميراث عن شقيقتها

المرحومة ست الكل وأن الطاعنين ينازعانها فيه بزعم أن المورثة المذكورة قد باعتهما بالعقد الذي قدماه في دعوى القسمة آنفة الذكر وانها عندما اتخذت إجراءات الإدعاء بالتزوير بالنسبة لهذا العقد في الدعوى المذكورة دفع الطاعن الأول بعدم اختصاص المحكمة بنظر دعوى التزوير فقضت محكمة ديروط بناء على ذلك بوقف دعوى القسمة حتى يفصل نهائيا في النزاع على الملكية مما اضطرها إلى الالتجاء إلى المحكمة الابتدائية بالدعوى الحالية للحكم لها بثبوت ملكيتها لنصيبها البالغ ٢٠ ط و ٢٢ س في تركة مورثتها ست الكل محمد عبد الموجود وذلك تأسيسا على أن عقد البيع المؤرخ ٢٠ أكتوبر سنة ١٩٤٨ الذي قدمه الطاعن الأول في دعوى القسمة منور ولم يصدر من المورثة المذكورة — وقد دفعت الطاعة الثانية الدعوى الحالية بعدم اختصاص المحكمة الابتدائية بنظرها تأسيسا على أن قيمة الأطنان المطالب بها تقل عن مائتين وخمسين جنيها ، وبتاريخ ٢٨ من أبريل سنة ١٩٦٠ قضت محكمة أسيوط الابتدائية برفض هذا الدفع وباختصاصها بنظر الدعوى وحددت جلسة لنظر الموضوع ثم حكمت في ٢ من مارس سنة ١٩٦١ برد وبطلان العقد المؤرخ ٢٠ أكتوبر سنة ١٩٤٨ المطعون فيه بالتزوير وبثبوت ملكية المطعون ضدها إلى عشرين قيراطا واثنين وعشرين سهما شيوعا في ٢٤ ف و ٨ ط و ١ س الموضحة بعريضة الدعوى وكف المنازعة فيها . فاستأنف الطاعنان هذا الحكم لدى محكمة استئناف أسيوط بالإستئناف رقم ٤٠٢ لسنة ٣٦ قضائية وطلبا القضاء أصليا بعدم اختصاص محكمة أول درجة نوعيا بنظر الدعوى وإحتياطيا برفضها — وبتاريخ ٤ من أبريل سنة ١٩٦٣ حكمت تلك المحكمة بقبول الإستئناف شكلا وفي الموضوع (أولا) برفض الدفع بعدم اختصاص محكمة أول درجة نوعيا بنظر الدعوى وباختصاصها (ثانيا) بتأييد الحكم المستأنف — فطعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض بتقرير تاريخه أول يونيه سنة ١٩٦٣ وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن وباجلسة المحددة لفضله تمسكت النيابة بهذا الرأي .

وحيث إن الطعن بني على ستة أسباب يحصل أولها في أن الحكم المطعون فيه أخطأ في الإسناد ذلك أنه أقام قضاءه برفض الدفع بعدم اختصاص محكمة أول

درجة بنظر الدعوى على أن محكمة ديروط قضت ضمنا في حكمها الصادر في دعوى
القسم ١٥٢٥ رقم ١٩٤٩ سنة ١٩٤٩ بعدم اختصاصها نوعيا بنظر دعوى الملكية الحالية
وأن هذا القضاء وقد أصبح نهائيا يمنع إثارة مسألة عدم الاختصاص بعد ذلك
هذا في حين أن الحكم الصادر من محكمة ديروط بوقف الدعوى لم يتعرض أصلا
للفصل في الدفع بعدم اختصاصها الذي أبداه الطاعن الأول ولم تتضمن أسبابه
قضاء ضمنا في مسألة الاختصاص وبذلك يكون ما أسنده إليه الحكم المطعون فيه
من أنه فصل في الاختصاص هو إسناد خاطيء . ويتحصل السبب الثاني
في أن الحكم المطعون فيه قد شابه غموض يعيبه فيما استند إليه في قضائه برفض
الدفع بعدم اختصاص المحكمة الابتدائية بنظر الدعوى ذلك أنه لم يبين أسباب
حكم محكمة ديروط التي اعتبرها مشتملة على القضاء الضمني بعدم الاختصاص .
ويتحصل السبب الثالث في أن الحكم المطعون فيه أخطأ فهم الواقع في دعوى
القسم والحكم الصادر فيها ذلك أن ما كان معروضا في تلك الدعوى هو فرز
وتجنيب نصيب المطعون ضدها في الأطنان المخلفة عن والدها وأختها ولم يكن
مطروحا على المحكمة النزاع الخاص بملكية الـ ٢٠ ط و ٢٢ من موضوع الدعوى
الحالية ولذلك قضت المحكمة الجزئية في دعوى القسم بوقف السير فيها لحين
الفصل في النزاع القائم على الملكية ولم تعرض إطلاقا للفصل في الدفع بعدم
اختصاصها فإذا قال الحكم المطعون فيه أن النزاع بشأن ملكية ذلك القدر كان مطروحا
عليها وأنها قضت بعدم اختصاصها بنظرها فإنه يكون قد أخطأ فهم الواقع في تلك
الدعوى، ويذهب الطاعنان إلى القول بأنه لما كان الحكم المطعون فيه قد سلم
في أسبابه بأن قيمة الدعوى الحالية طبقا لنص المادة ٣١ مرافعات تقل
عن مائتين وخمسين جنيها فإنه إذ رفض الدفع بعدم اختصاص محكمة أول درجة
بنظرها يكون مخالفا للقانون .

وحيث إن النعي بالأسباب الثلاثة المتقدمة مردود بأن الحكم المطعون فيه
رد على الدفع بعدم اختصاص المحكمة الابتدائية بنظر الدعوى بقوله " وحيث
إن محكمة أول درجة ذهبت في حكمها الصادر في ٢٨ من أبريل سنة ١٩٦٠
إلى أنها مختصة بنظر الدعوى ولو أن قيمتها أقل من ٢٥٠ جنيها ذلك لأن الاستفادة
من الحكم الصادر في دعوى القسم المنضمة والقاضي بوقفها لحين الفصل

في النزاع القائم على الملكية — هو قضاء المحكمة الجزئية — ضمنا بعدم اختصاصها نوعيا بنظر دعوى الملكية وهي الدعوى الحالية وهذا القضاء لم يطعن عليه ممن يرى خلاف هذا النظر ومن ثم فإن هذا الحكم الصادر في الإختصاص يحوز قوة الشيء المقضي فيه بحيث يتمتع إثارة عدم الاختصاص بعد ذلك لأن محل ذلك إنما كان عن طريق إستئناف الحكم الصادر في دعوى القسمة — وهذا الذي ذهبت إليه محكمة أول درجة سديد إذ تبين من الحكم الصادر في ٣١ من أكتوبر سنة ١٩٥٤ في دعوى القسمة رقم ١٥٢٥ سنة ١٩٤٩ جزئي ديروط أنه قضى بوقف الدعوى لحين الفصل في الملكية وقد ورد في أسبابه أن المستأنف ضدها (المطعون ضدها) طعنت بالتزوير في عقد البيع المؤرخ ٢٠ أكتوبر سنة ١٩٤٨ وأن الأطيان التي شملها هذا العقد تقدر بمبلغ ٣٤١ ج و ٥٠٠ م وهو ما يزيد على نصاب القاضي الجزئي وقد استطردت المحكمة قائلة أن الفصل في دعوى القسمة يعتبر سابقا لأوانه قبل أن تستقر ملكية المستأنف ضدها ويفصل نهائيا في المنازعات القائمة بشأنها الأمر الذي ترى معه وقف دعوى القسمة إعمالا لنص المادة ٢٩٣ مرافعات لحين الفصل في النزاع القائم على الملكية — والمستفاد من هذا الحكم أن المحكمة الجزئية قضت ضمنا بعدم اختصاصها نوعيا بنظر دعوى الملكية وهي الدعوى الحالية وهذا القضاء لم يطعن عليه ممن يرى خلاف هذا النظر وأصبح نهائيا ومن ثم فإن هذا الحكم الصادر في الإختصاص يحوز قوة الشيء المقضي فيه بحيث يتمتع إثارة عدم الإختصاص بعد ذلك — وهذا الذي قرره الحكم المطعون فيه وأقام عليه قضاءه برفض الدفع بعدم اختصاص المحكمة الابتدائية بنظر الدعوى لا مخالفة فيه للقانون ولا تشويه شائبة مما يعزوه الطاعنان إلى الحكم المطعون فيه في الأسباب الثلاثة المتقدمة ذلك أن إشارة الحكم الصادر في دعوى القسمة في أسبابه إلى ما دفع به الطاعن الأول من عدم اختصاص المحكمة بنظر النزاع الدائر حول عقد البيع الذي إدهت المطعون ضدها بتزويره لأن قيمة هذا العقد وهي ٣٤١ ج و ٥٠٠ م تجاوز النصاب الابتدائي للمحكمة الجزئية — وهي إشارة لم يكن الحكم بحاجة إليها لو أن قضاءه إقتصر على وقف السير في الدعوى دون الفصل في مسألة الإختصاص التي أثارها الطاعن الأول — وقول ذلك الحكم بأن الفصل في القسمة لا يكون إلا بعد الفصل نهائيا في المنازعات القائمة بشأن

الملكية ، وإستناده في القضاء بالوقف إلى نص المادة ٢٩٣ مرافعات التي لا يكون وقف السير في الدعوى بالتطبيق لها إلا إذا كانت المسألة الأولية التي رأت المحكمة تعليق حكمها على الفصل فيها خارجة عن اختصاصها الوظيفي أو النوعي . كل ذلك يفيد أن المحكمة الجزئية رأت أنها غير مختصة بنظر النزاع بشأن العقد المدعى بتزويره وما يستتبع ذلك من النزاع على ملكية القدر الآيل إلى المطعون ضدها بطريق الميراث عن أختها المرحومة ست الكل موضوع الدعوى الحالية وأن قضاء المحكمة الجزئية بوقف السير في دعوى القسمة إنما بني على عدم اختصاصها بنظر ذلك النزاع وبذلك تضمن قضاء ضمينا بعدم الاختصاص وإلا فلو أنها رأت نفسها مختصة بنظر هذا النزاع لفصلت فيه ولما لجأت لوقف السير في الدعوى حتى يفصل فيه من محكمة أخرى ذلك أن المادة ٨٣٨ من القانون المدني تلزم المحكمة الجزئية المطلوب منها إجراء القسمة بالفصل في كل المنازعات التي تدخل في اختصاصها ولا تجيز لها أن تقف دعوى القسمة إلى أن يفصل نهائيا في تلك المنازعات إلا إذا كانت خارجة عن اختصاصها — لما كان ما تقدم وكان الحكم المطعون فيه لا يشوبه أى غموض وقد بين أسباب حكم المحكمة الجزئية التي استخلص منها القضاء الضمني بعدم الاختصاص استخلاصا سائغا لا عيب فيه وكان غير صحيح ما يدعيه الطاعن في السبب الثالث من أن النزاع على ملكية المطعون ضدها للعشرين قيراطا والاثنين والعشرين منها موضوع الدعوى الحالية لم يطرح على محكمة القسمة ذلك أن هذا النزاع قد أثاره الطاعنان أمامها بادعائهما أن المورثة المذكورة قد باعتها لها بالعقد المؤرخ ٢٠ أكتوبر سنة ١٩٤٨ الذى قدماه لتلك المحكمة وأنه لم يبق للمورثة بعد ما باعتها لها ما ترثه عنه المطعون ضدها . لما كان ما تقدم فإن النعي بالأسباب الثلاثة الأولى يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعنين ينعيان بالسبب الرابع على الحكم المطعون فيه خطأه في القانون وفي بيان ذلك يقولان إن المطعون ضدها لم تطعن في الدعوى الحالية على العقد المؤرخ ٢٠ أكتوبر سنة ١٩٤٨ بالتزوير بالطريق الذى رسمه القانون وأنه إذا كانت دعوى التزوير (كذا) التي رفعت أمام محكمة ديروط الجزئية قد انقضت انحصومة فيها عملا بالمادة ٣٠٧ مرافعات لمضى أكثر

من خمس سنزات على تاريخ آخر إجراء صحيح فيها — وهو إعلان شواهد التزوير دون تحريكها فإنه يترتب على ذلك عدم جواز إعادة الإدعاء بتزوير هذه الورقة سواء من جانب المطعون ضدها أو من جانب المحكمة تلقائيا ومن ثم فإن تصدى المحكمة في الدعوى الحالية للحكم بتزوير تلك الورقة بعد سقوط الخصومة في دعوى التزوير يكون مخالفا للقانون هذا إلى أنه طبقا للمادة ٢٩٠ من قانون المرافعات لا يجوز قانونا للمحكمة أن تقضى من تلقاء نفسها برد وبطلان ورقة لم يطعن عليها الخصوم بالتزوير .

وحيث إن هذا النعي مردود بأنه لما كان يبين من أوراق الملف المضموم أن الطاعنين لم يتمسكا أمام محكمة الموضوع بانقضاء الخصومة في دعوى القسمة التي ادعى فيها بتزوير العقد المؤرخ ٢٠ أكتوبر سنة ١٩٤٨ فإنه لا يجوز لها التحدى بهذا الدفع لأول مرة أمام محكمة النقض هذا إلى أن انقضاء الخصومة — بفرض تحققه — لا يترتب عليه إنقضاء الحق الذي رفعت به الدعوى بل يبقى خاضعا في إنقضائه للتواعد المقررة في القانون المدني ومتى كان حق المطعون ضدها في الإدعاء بتزوير العقد المشار إليه وحق المحكمة في الحكم بتزويره من تلقاء نفسها عملا بالمادة ٢٩٠ من قانون المرافعات يظنان قائمين طالما كان الطاعنان متمسكين بالعقد. لما كان ما تقدم وكان لا يشترط لاستعمال المحكمة لخصصة المخولة لها في المادة المذكورة أن يكون قد ادعى أمامها بتزوير الورقة التي قضت بتزويرها ذلك أن نص المادة ٢٩٠ صريح في تخويل المحكمة — ولو لم يدع أمامها بالتزوير بالإجراءات المرسومة له — الحق في أن تحكم برد أية ورقة وببطلانها إذا ظهر لها بجلاء من حالتها أو من ظروف الدعوى أنها مزورة ، فإن النعي بهذا السبب يكون على غير أساس أيضا .

وحيث إن السبب الخامس يتحصل في أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون وشابه القصور ذلك أنه انتهى إلى القول بأن العقد المؤرخ ٢٠ أكتوبر سنة ١٩٤٨ مصطنع للنازعة ولم يصدر من البائعة دون أن يبين الهدف من هذا الاصطناع وما إذا كان العقد يختم البائعة أم غير ختمها وكيف خلص إلى أنه لم يصدر منها هذا إلى أن الأسباب التي استند إليها في القول بتزوير ذلك العقد لا تؤدي بفرض صحته إلى دلم صدوره من البائعة إذ أن تأخير تقديم العقد

في دعوى القسمة لا يقطع بذاته في تزويره كما أن إجراء الصلح في دعوى الإيجار رقم ٤٠ سنة ١٩٥٢ جزئى ديروط لا يعنى مطلقا أن العقد لم يصدر من البائعة كما لا يدل على ذلك قيام أحد الشهود الموقعين عليه بأداء الإيجار المطلوب منه في الدعوى المذكورة إذ علاوة على أنه لا يمكن أن يستفاد من أوراق تلك الدعوى أن القدر موضوع العقد كان ضمن الأطنان المطالب بأجرتها فإن المستأجر ملزم بدفع الأجرة للتأجير ولو لم يكن مالكا للعين المؤجرة وبذلك يكون الحكم المطعون فيه قاصرا فيما دلل به على تزوير العقد كما أنه إذ كانت الأسباب التي استند إليها لا تبرر قضاءه بتزوير العقد بغير إجراء أى تحقيق فإنه يكون مخطئا في تطبيق المادة ٢٩٠ من قانون المرافعات .

وحيث إنه يبين من الحكم المطعون فيه إنه أقام قضاءه بتزوير العقد المؤرخ ٢٠ من أكتوبر سنة ١٩٤٨ على ما يأتي ” (أولا) . أن المستأنف ضدها (المطعون ضدها) سبق أن رفعت دعوى القسمة رقم ١٥٢٥ سنة ١٩٤٩ ديروط ضد المستأنفين (الطاعنين) بصحيفة أعلنت إليهما في ٧ سبتمبر سنة ١٩٤٩ واستمرت الدعوى تتداول في الجلسات حتى حجزت للحكم دون أن يقدم العقد المطعون عليه بالتزوير ودون أن يشير إليه أحد من المستأنفين ولم يقدم هذا العقد إلا في ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٥١ أثناء حجز القضية للحكم الأمر الذي يدل على أن ذلك العقد قد إصطنع مؤخرا إذ لو كان صحيحا وصادرا في ٢٠ أكتوبر سنة ١٩٤٨ لفدمه المستأنفان في أول جلسة من جلسات دعوى القسمة (ثانيا) أن المستأنف ضدها (المطعون ضدها) سبق أن رفعت الدعوى رقم ٤٠ لسنة ١٩٥٢ مدنى جزئى ديروط على المستأنف الأول (الطاعن الأول) وشقيقه عبد الحميد أحمد محمد الموقع شاهدا على العقد المطعون عليه بالتزوير تطالهما بإيجار ٤ ف و ٨ ط و ٧ س منها ٣ ف و ١١ ط و ٩ س التي آلت إليها ميراثا عن والدها ، ٢٠ ط و ٢٢ س التي آلت إليها بالميراث عن شقيقتها المرحومة ست الكل وإنتهت تلك الدعوى صاغا بأن إلترم المستأنف الأول وشقيقه عبد الحميد بدفع إيجار الأطنان المذكورة عن سنة ١٩٥٢ كاملا وصدقته المحكمة في ٣ مايو سنة ١٩٥٢ على محضر الصلح الذي تعهد فيه المستأنف الأول وشقيقته بإخلاء الأرض وتسليمها للمستأنف ضدها (المطعون ضدها) في آخر

أكتوبر سنة ١٩٥٢ بما في ذلك نصيبها في شركة شقيقتها ست الكل وقدره ٢٠ ط و ٢٢ س موضوع الدعوى الحالية وإلا استحق هليهما الإيجار بواقع ثلاثين جنيهاً — ولو كان العقد المطعون عليه بالتزوير صحيحاً لقدمه المستأنف الأول في الدعوى المذكورة ولما قبل أن يلتزم بالإيجار كالأول (ثالثاً) سبق للمستأنف ضدها أن رفعت الدعوى رقم ٢٤٥٢ سنة ١٩٥١ مدني ديروط على عبد الحميد محمد الموقع شاهداً على العقد وشقيق المستأنف الأول تطالبه فيها بإيجار الأرض موضوع الدعوى الحالية والتي آلت إليها من شقيقتها ست الكل عن سنتي ١٩٥٠ و ١٩٥١ وحكم لها بهذا الإيجار دون أن يشير المدعى عليه المذكور أمر العقد في تلك الدعوى (رابعاً) كان عبد الحميد محمد المذكور يستأجر من المستأنف ضدها (المطعون ضدها) ومن شقيقتها المرحومة ست الكل الأطنان التي آلت إليها بالميراث من والدهما ولما توفيت ست الكل في ١٧ مارس سنة ١٩٤٩ قامت المستأنف ضدها بإصدار المستأجر المذكور بإصدار تاريخه ١٩٥١/١٠/٢٠ بتسليمها نصيبها في الأطنان المملوكة لها ميراثاً عن شقيقتها وهي الأطنان محل النزاع فرد عليها بإصدار تاريخه ١٩٥١/١٠/٢٧ جاء فيه أن الأطنان التي آلت إلى ست الكل من والدها هي ٣ ف و ٨ ط وليست ٣ ف و ١٣ ط و ٤ س كما جاء في إندار المستأنف ضدها وأن هذا القدر إنما يؤول إلى جميع الورثة ويقسم عليهم — الأمر الذي تستلج منه المحكمة أن العقد المطعون عليه بالتزوير قد إصطنع مؤخرًا بعد توجيه ذلك الإنذار إذ لو كان صحيحاً وصادراً في ٢٠ أكتوبر سنة ١٩٤٨ لبادر عبد الحميد أحمد بإثارة أمره في إنذاره المشار إليه لأنه وقع على العقد كشاهد كما أنه شقيق المستأنف الأول الصادر إليه العقد — ولما كانت هذه الأسباب التي استند إليها الحكم المطعون فيه في القضاء بتزوير العقد المذكور سائغة ومن شأنها أن تؤدي إلى ما انتهى إليه وكان حسب محكمة الموضوع في حالة استعمالها الرخصة المخولة لها في المادة ٢٩٠ من قانون المرافعات أن تبين الظروف والقرائن التي استبانت منها تزوير الورقة التي حكمت بردها وبطلانها وكان الحكم متى بني على قرائن تكمل بعضها بعضاً وتؤدي في مجموعها إلى النتيجة التي انتهى إليها فإنه لا يجوز مناقشة كل قرينة على حدة لإثبات عدم كفايتها في ذاتها وكان يكفي للقضاء بتزوير

الورقة إثبات عدم صدورها ممن إسندت إليه دون حاجة لبيان طريقة التزوير فإن النعي بهذا السبب لا يعدو أن يكون جدلا في تقدير محكمة الموضوع للأدلة التي إقتنعت بها مما لا تقبل إثارتها أمام محكمة النقض .

وحيث إن حاصل السبب الأخير أن الحكم المطعون فيه شابه البطلان لخلوه هو والحكم الابتدائي الذي أحال إلى أسبابه من أية إشارة إلى العقد المقتضى بتزويره الأمر الذي يدل على أن محكمة الموضوع بدرجتها لم تفض المظروف الذي كان بداخله هذا العقد ولم تطلع عليه .

وحيث إن هذا النعي غير صحيح ذلك أنه يبين من أوراق الملف المضموم أن محكمة الإستئناف أثبتت بمحضر جلسة ٩ مارس سنة ١٩٦٣ أنها استحضرت المظروف المحتوى على العقد المدعى بتزويره وفضته واطلعت على محتواه وأشرت عليه بما يفيد النظر — لما كان ذلك وكان إثبات فض المظروف المحتوى على العقد المقتضى بتزويره وإثبات الاطلاع على هذا العقد ليس من البيانات التي يجب تضمينها بالحكم القاضي بالتزوير فإن النعي بهذا السبب يكون على غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٢٨ من مارس سنة ١٩٦٧

برئاسة السيد المستشار الدكتور عبد السلام بلع نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة
المستشارين : أحمد حسن هيكل ، وأمين فتح الله ، وإبراهيم حلام ، وعثمان زكريا .

(١٠٥)

الطعن رقم ٣٩٧ لسنة ٣٣ القضائية :

(١) عقد " العقود الإدارية " .

عدم اعتبار العقد عقدا إداريا إلا إذا تعلق بتسيير مرفق عام أو بتنظيمه واستهدفت
جهة الإدارة به تحقيق نفع عام وليس مجرد غرض مالي .

(ب) عقد . " تكييف العقد " . إختصاص . " إختصاص ولائي " .

مخالفة الوصف الصحيح للعقد ، واعتباره عقدا إداريا . القضاء بعدم إختصاص
المحاكم ولائيا بتظر الدعوى تأسيسا على هذا الوصف الخاطئ . خطأ .

١ - إنه وإن لم يعرف القانون العقود الإدارية ولم يبين الخصائص التي
تميزها والتي يهتدى بها في القول بتوافر الشروط اللازمة لها ولخصائصها وصيانتها
من تعرض السلطة القضائية لها بالتعطيل أو بالتأويل ، إلا أن إعطاء العقود
التي تبرمها جهات الإدارة وصفها القانوني الصحيح باعتبارها عقودا إدارية
أو مدنية يتم على هدى ما يجري تحصيله منها ويكون مطابقا للحكمة من إبرامها .
ولما كانت العقود التي تكون الدولة أو إحدى الجهات التابعة لها طرفا فيها
لا تعتبر - على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - عقودا إدارية إلا إذا تعلق
بتسيير مرفق عام أو بتنظيمه واستهدفت جهة الإدارة بها تحقيق نفع عام وليس
مجرد غرض مالي ، وكان الثابت من العقد موضوع الدعوى أن المؤسسة
المطعون ضدها الأولى قصدت من إقامة جناح لها في سوق الإنتاج الصناعي
لعام ١٩٦٢ مجرد عرض منتجاتها فيه إبتغاء الإعلان عن أوجه نشاطها وهو قصد

لا صلة له بسير المرفق وانتظامه وهو إنتاج البترول وتوزيعه على جمهور المتفعين بما يفقد العقد الآنف الذكر ركنا جوهريا من أركانه كعقد إدارى ويخرجه بالتالى عن دائرة العقود الإدارية (١) .

٢ - إذا كان الوصف القانونى الذى أسبغه الحكم على العقد بأنه عقد إدارى ، يخالف الوصف الصحيح له ، وكان الحكم قد أقام قضاءه بعدم اختصاص المحاكم ولائيا بنظر الدعوى تأسيسا على هذا الوصف الخاطىء فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تتحصل فى أن الشركة الطاعنة أقامت الدعوى رقم ٥٧٤٣ سنة ١٩٦٣ مستعجل القاهرة ضد المطعون عليهما . وقالت فى بيانها إنه بموجب عقد مؤرخ ١٩٦٣/٣/٥ إتفقت مع المؤسسة العامة للبترول — المطعون ضدها الأولى — على أن تقيم لها جناحا خاصا بسوق الإنتاج لعام ١٩٦٢ بأرض المعارض بالقاهرة مقابل مبلغ قدره ١٠١٥٩ ج و ٣٨٥ م ، وأنه على الرغم من إتمامها للعمل فعلا وقيامها بكافة التعديلات والإضافات التى طلبت منها وتسليمها الجناح على الوجه الأكمل فإن المؤسسة إمتنعت عن الوفاء بالإلتزامات التى يفرضها عليها العقد ، مما دعاها إلى إقامة هذه الدعوى بطلب الحكم بتدبير خير لإثبات حالة الجناح المشار إليه

(١) راجع قرض ١٩٦٤/٧/٧ الطعن ٤٩٨ لسنة ٢٩ ق . مج المكتب الفنى ص ١٥ ص ٩٥٦ ، رقرض ١٩٦٥/١١/١١ الطعن ٤٢ لسنة ٣١ ق ، رقرض ١٩٦٥/١١/٢٣ الطعن ٨٧ لسنة ٣١ ق . مج المكتب الفنى ص ١٦ ص ١٠٤٨ ، ص ١١٢٦ .

وإدخال إدارة المعارض والأسواق الدولية — المطعون ضدها الثانية — في الدعوى حتى تقوم بصيانة الجناح لحين الفصل فيها ، وبتاريخ ٢٤ مايو سنة ١٩٦٣ قضت محكمة أول درجة بصفة مستعجلة بنذب خبر لإثبات حالة الجناح المذكور . إستأنف المطعون ضدهما هذا الحكم لدى محكمة القاهرة الابتدائية وقيد إستئنافهما برقم ١٣٢١ سنة ١٩٦٣ مستعجل ، ودفعت المطعون ضدها الأولى بعدم اختصاص المحكمة ولائيا بنظر الدعوى لتعلقها بعقد إدارى تختص محكمة القضاء الإدارى بالفصل فى أى نزاع ينشأ عنه . وبتاريخ ٢٨/١٠/١٩٦٣ قضت المحكمة بقبول هذا الدفع وبإلغاء الحكم المستأنف وبعدم اختصاصها ولائيا بنظر الدعوى . طعنت الطاعنة فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرتين طالبت فيهما نقض الحكم المطعون فيه ، وفى الجلسة المحددة لنظر الطعن تمسكت النيابة برأيها .

وحيث إن مما تنعاه الشركة الطاعنة على الحكم المطعون فيه: الخطأ فى تطبيق القانون ، وفى بيان ذلك نقول أن الغرض الذى تستهدفه المؤسسة المطعون ضدها الأولى من إقامة الجناح موضوع عقد ١٩٦٣/٣/٥ هو عرض منتجاتها فيه والإعلان عن أوجه نشاطها ، وإذ لا يحق هذا النشاط الغرض من المرفق العام الذى تقوم عليه المؤسسة ولا تربطه به صلة وثيقة تتعلق بتسييره أو بتنظيمه ، فإن التعاقد على إقامة الجناح المشار لا يكون مستوفيا لكل الشروط التى تجعل منه عقدا إداريا وبالتالي فإن قضاء الحكم المطعون فيه بعدم اختصاص المحاكم بنظر النزاع المتعلق بهذا العقد على أساس أنه عقد إدارى يكون مشوبا بالخطأ فى تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعى صحيح ذلك أنه وإن لم يعرف القانون العقود الإدارية ولم يبين الخصائص التى تميزها والتى يهتدى بها فى القول بتوافر الشروط اللازمة لها ولخصائصها وصيغاتها من تعرض السلطة القضائية لها بالتعطيل أو بالتأويل ، إلا أن إعطاء العقود التى تبرمها جهات الإدارة وصفها القانونى الصحيح باعتبارها عقودا إدارية أو مدنية يتم على هدى ما يجرى تحصيله منها ويكون مطابقا للحكمة من إبرامها . ولما كانت العقود التى تكون الدولة أو إحدى الجهات التابعة لها طرفا فيها لا تعتبر — على ما جرى به قضاء هذه المحكمة — عقودا إدارية إلا إذا

تعلقت بتسيير مرفق عام أو بتنظيمه واستهدفت جهة الإدارة بها تحقيق نفع عام وليس مجرد غرض مالى ، وكان الثابت من العقد موضوع الدعوى أن المؤسسة المطعون ضدها الأولى قصدت من إقامة جناح لها فى سوق الإنتاج الصناعى لعام ١٩٦٢ مجرد عرض منتجاتها فيه إبتغاء الإعلان عن أوجه نشاطها وهو قصد لاصلة له بسير المرفق وانتظامه وهو إنتاج البترول وتوزيعه على جمهور المستفيدين بما يفقد العقد الآنف الذكر ركنا جوهريا من أركانه كعقد إدارى ويخرجه بالتالى عن دائرة العقود الإدارية . لما كان ذلك وكان الثابت من الاطلاع على الحكم المطعون فيه أنه أسس قضاءه على قوله "إن العقد المبرم بين المؤسسة العامة للبترول (المطعون ضدها الأولى) والشركة المستأنف عليها (الطاعنة) يعتبر عقد أشغال عامة وهو عقد مقاوله بين شخص من أشخاص القانون العام والشركة المستأنف عليها بمقتضاه تعهلت الشركة الأخيرة ببناء جناح خاص للمؤسسة بالمعرض وهى شخص معنوى عام تحقيقا لمصلحة عامة مقابل مبلغ محدد فى العقد وعلى ذلك فيعتبر هذا العقد عقدا إداريا". ولما كان الوصف القانونى الذى أسبغه الحكم على العقد المشار إليه بأنه عقد إدارى يخالف الوصف الصحيح على ما سلف بيانه ، وإذا أقام الحكم قضاءه بعدم إختصاص المحاكم ولائيا بنظر الدعوى تأسيسا على هذا الوصف الخاطيء فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون بما يستوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث باقى أسباب الطعن .

جلسة ٢٩ من مارس سنة ١٩٦٧

برئاسة السيد المستشار أحمد زكي محمد . نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
محمد ممتاز نصار ، ومبرى أحمد فرحات ، ومحمد نور الدين دويس ، ومحمد شبل عبد المقصود .

(١٠٦)

الطعن رقم ٩٥ لسنة ٣٣ القضائية :

عمل . " عناصر عقد العمل " . " تبعية العامل لرب العمل " .
توافر التبعية المهنية لقيام علاقة العمل . مضمونها .

يكفى في علاقة العمل توافر التبعية المهنية وهي أن يخضع العامل لإشراف
وتوجيه صاحب العمل وتعليماته .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق
الطعن — تتحصل في أن الأستاذ سعد كامل المحمى أقام الدعوى رقم ١٦٤٢
سنة ١٩٦١ القاهرة الابتدائية ضد السيد عبد الحميد أبو العطا بصفته مديراً عاماً
لمؤسسة ضاحية مصر الجديدة والمدير العام لمؤسسة الإسكان يطلب الحكم بإلزامهما
بأن يدفعوا له مبلغ ٧٥٠ ج منه ٦٥٠ ج مكافأة نهاية الخدمة و ١٠٠ ج بدل إنذار
والمصاريف ومقابل أتعاب المحاماة وشمول الحكم بالتنفيذ المعجل وبلا كفالة ،
وجرى النزاع فيها حول تكييف العلاقة التي كانت قائمة بينهما وهل هي علاقة
عمل أم وكالة . وبتاريخ ١٩٦١/٦/١١ حكمت المحكمة بإلزام المدعى عليهما

بصفتها بأن يؤدى للدعى مبلغ ٧٥٠ ج والمصروفات ونحوها قرش مقابل أتعاب المحاماه وشملت الحكم بالنفاذ المعجل وبلا كفالة ، وأسست قضاءها على أن العلاقة بين الطرفين علاقة عمل . واستأنف المدعى عليهما هذا الحكم لدى محكمة إستئناف القاهرة طالبين إلغاء الحكم برفض الدعوى وقيد هذا الإستئناف برقم ١٢٨٧ سنة ٧٩ قضائية . وبتاريخ ١٠/١/١٩٦٣ حكمت المحكمة حضوريا بقبول الإستئناف شكلا ورفضه موضوعا وتأييد الحكم المستأنف وألزمت المستأنفين بالمصروفات وبمبلغ خمسة جنيهاً مقابل أتعاب المحاماه . طعن الطاعنان فى هذا الحكم بطريق النقض للسببين الواردين فى التقرير وعرض الطعن على هذه الدائرة حيث أصر الطاعنان على طلب نقض الحكم ولم يحضر المطعون عليه وقدمت النيابة العامة مذكرة أحالت فيها إلى مذكرتها الأولى وطلبت رفض الطعن .

وحيث إن حاصل سبب الطعن أن الحكم المطعون فيه خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه وشابه قصور من وجهين (أولهما) أنه كيف العلاقة بين الطرفين بأنها علاقة عمل لاعلاقة وكالة مستنداً فى ذلك إلى أن الطابع الغالب للإتفاق الذى تم بينهما هو طابع عقد العمل لأن دراسة المسائل القانونية والسعى لدى الإدارات والمصالح الحكومية ومجلس الدولة التى عهد إلى المطعون عليه بها لا تندرج ضمن الأعمال القانونية بمعناها الوارد فى المادة ٦٩٩ من القانون المدنى ولم يمس الإتفاق الأعمال القانونية التى تضمنها سوى أهمية ثانوية ، وهذا من الحكم المطعون فيه خطأ ، لأنه يشترط فى عقد العمل توافر عنصر التبعية بين رب العمل والعامل حتى ولو كانت مجرد تبعية تنظيمية وأن يكون رب العمل نوع من السلطة على العامل يتمثل فى إطاعة أو أسره وتوقيع الجزاء عليه وهو عنصر غير متوافر فى العلاقة بين الشركة وبين المطعون عليه وقد قرر فى مذكرته المقدمة لجلسة ١٠ يناير سنة ١٩٦٢ أنه كان يعمل فى إستقلال كامل عن الشركة سواء من الناحية الفنية أو الإدارية بحيث لا تملك أن تلزمه بإتباع ما توجهه إليه من ملاحظات أو أن توقع عليه الجزاءات التأديبية ، وليس فى الأوراق ما يدل على أنه كان ملزماً تجاه الشركة بأن ينجز أعمالها فى أوقات معينة بل كان يترخص فى إختيار الوقت الذى يلائمه للقيام بهذه الأعمال لا تحكمه فى ذلك إلا تقاليد مهنته وحرصه

على استمرار الثقة فيه وعلاقة هذا شأنها لا تتحقق فيها التبعية في أية صورة من صورها ولا تعتبر علاقة عمل ، ولا يغير من ذلك أن الشركة لم تكن ملزمة بإتباع رأيه فيما يطلب إليه إبداء الرأي فيه وكان هو ملزماً بإتباع توجيهاتها في مسعاها لدى الإدارات والمصالح الحكومية لأن عدم إلزام الشركة لرأيه لا يعنى في كثير أو قليل تبعيته لها وهو من طبيعة العمل الإستشارى ، كما أن النص في الإتفاق على إلزام المطعون عليه ببذل مساعيه لدى الإدارات والمصالح الحكومية لتسوية الخلافات بينها وبين الشركة طبقاً لتوجيهاتها لا يعنى تبعيته لها لأن كل من يتلقى أجراً مقابل عمل يلتزم بأن يؤديه على الوجه الذى يريده صاحب العمل دون أن يعنى ذلك دائماً وفي كل الحالات تبعية من قام بالعمل لرب العمل ، والعقد محل النزاع لا هو عقد عمل ولا هو عقد وكالة أو مقاوله وإنما هو عقد غير مسمى ومن نوع خاص (وثانيهما) أنه في تكييف العلاقة بين الطرفين بأنها علاقة عمل إكتفى بما قرره من أنه لا يشترط لتوافر ركن الإدارة والإشراف في عقد العمل أن يكون صاحب العمل من ذوى الخبرة الفنية حتى يستطيع مراقبة نشاط العامل بل يكفي لتوافره أن يكون الإشراف مقصوراً على الناحية الإدارية دون أن يكشف عن مظاهر هذه التبعية القانونية أو الإدارية ، وهو قصور يبطله .

وحيث إن هذا النعى بوجهيه مردود ، ذلك أنه يكفي في علاقة العمل توافر التبعية المهنية وهى أن يخضع العامل لإشراف وتوجيه صاحب العمل وتعليماته ، وإذا كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد استظهر معالم هذه التبعية ومقوماتها من الإتفاق المحرر بين الطاعنة — شركة سبك حديد مصر الكهر بائية ووحدات عين شمس — والمطعون عليه وقد تضمن الإستعانة به في "دراسة المسائل القانونية والقضائية وبصفة خاصة ما يتعلق منها بأعمال التنازلات وتقويم ممتلكات الشركة وما قد ينشأ من المسائل الضريبية" وأن أعماله لديها تشمل الإجراءات اللازمة لدى الإدارات والمصالح العامة ومجلس الدولة لتسوية المنازعات حسب تعليمات الشركة "وتوكيله" في تمثيل الشركة أمام المحاكم "مقابل أتعاب تغطى جميع الإستشارات التى تطلبها منه وكذلك الإجراءات التى تتخذ أمام الإدارات والمصالح والدفاع عن الشركة أمام المحاكم ، ورتب

على ذلك أن العلاقة بينهما هي علاقة عمل لا علاقة وكالة وغلب الأولى على الثانية مستندا في ذلك إلى أنه "هنا وفي واقعة هذه الدعوى لا يعطى المتعاقدان الأعمال القانونية سوى أهمية ثانوية بالقياس إلى الدراسات والاتصالات المتعددة الواردة بالفقرتين الأوليين بدليل ما نص عليه في الإتفاق في صدد تمثيل الشركة أمام القضاء من أن ذلك يكون بالنسبة للقضايا التي تعهد الشركة بها للمستأنف عليه سواء بمفرده أو بالتعاون مع محامى الشركة مما يستشف منه أن للشركة محاميهما الذين يقومون بالدفاع عنها أمام القضاء وأن توكيلها للمستأنف عليه قاصر على بعض القضايا التي ترى تكليفه فيها في الدفاع". فإنه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه أو شابه قصور يعيبه إذ هي تقارير سائغة تكفى لجملة — ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٢٩ من مارس سنة ١٩٦٧

برئاسة السيد المستشار أحمد زكي محمد نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
محمد ممتاز نصار ، وصبري أحمد فرات ، ومحمد نور الدين دويس ، وحسن أبو الفتوح الشربيني .

(١٠٧)

الطعن رقم ١٨ لسنة ٣٥ ق "أحوال شخصية" :

(١) أحوال شخصية . "المسائل الخاصة بالمصريين المسلمين" . "الحيض" .
نقض . "أسباب الطعن" . "أسباب واقعية" .
الحيض . الجدل فيه . موضوعي .

(ب) أحوال شخصية . "المسائل الخاصة بالمصريين المسلمين" . "الطلاق" .
"العدة" .

مدة المطلقة . المنازعة في مضي مدتها . القول قررها بيمينها .

١ — الجدل في أن المطعون عليها من ذوات الحيض المنتظم هو جدل
موضوعي لا يتسع له نطاق الطعن بطريق النقض .

٢ — الرأي عند الحنفية أنه إذا ادعى المطلق بمضي عدة مدّلقته وكذّبه قبل
قولها بحلفها إذ الحيض والطهر لا يعلم إلا من جهتها والقول فيه قولاً بيمينها .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكائية .

وحيث إن الوفائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق
الطعن — تتحصل في أن نفيسة محمد مكي أقامت الدعوى رقم ٧٣٥ سنة ١٩٦١

القاهرة الابتدائية للأحوال الشخصية ضد إبراهيم قاسم الأنصارى وآخرين
تطلب الحكم بثبوت وراثتها للمرحوم عبد الرحيم قاسم الأنصارى واستحقاقها
الربع في تركته باعتبارها زوجة له مع إلزام المدعى عليهم بالمصروفات ومقابل
أتعاب المحاماة وشمول الحكم بالتنفيذ المعجل وبلا كفالة . وقالت شرعا لدعواها
أنها كانت زوجا للمرحوم عبد الرحيم قاسم الأنصارى وفي ١٩٥٩/٨/٢ طلقها ،
وإذ كان هذا الطلاق رجعيا وفي غيبتها وفي مرض الموت وقد توفى في ١٩٦٠/٢/١٦
وهي في مدة الطلاق ولم تزل زوجة له وترك مما يورث عنه نحو الثلاثين فدانا
وعقارات أخرى مبنية إستأثر بها المدعى عليهم فقد انتهت إلى طلب الحكم لها
بطلباتها . وأنكر المدعى عليهم وراثته المدعية للتوفى مستنديين في ذلك إلى أنه
طلقها في ١٩٥٩/٨/٢ وتوفى في ١٩٦٠/٢/١٦ بعد إنقضاء العدة . وبتاريخ
١٩٦٣/١٢/٢٢ — حكمت المحكمة حضوريا بإحالة الدعوى إلى التحقيق لتثبت
المدعية بكافة طرق الإثبات القانونية بما فيها البينة والقرائن أن المرحوم
عبد الرحيم قاسم الأنصارى توفى بتاريخ ١٩٦٠/٢/١٦ بعد أن كان قد طلقها
في ١٩٥٩/٨/٢ طلاقا رجعيا وأن الوفاة حصلت في هذا التاريخ وهي في العدة
الشرعية وأنها لذلك ترث فيه الربع وأنه لم يترك ورثة سواها وسوى إخوته
المدعى عليهم وأنه توفى عن تركته تحت يد المدعى عليه الأول وممتنع عن تسليمها
نصيبها الشرعى في هذه التركة وصرحت للمدعى عليهم بالنفى بذات الطرق ،
وبعد أن سمعت المحكمة شهود المدعية واستحلفتها على أنها لم تر الحيض ثلاث مرات
كوامل من تاريخ الطلاق لحين الوفاة عادت وبتاريخ ١٩٦٤/٥/٢٤ فحكمت
للمدعية على المدعى عليهم بوفاء زوجها المرحوم عبد الرحيم قاسم الأنصارى
في سنة ١٩٦٠ وأنها من ورثته بصفته زوجة له وترث في تركته الربع فرضا
وألزمت المدعى عليهم بالمصاريف وثلاثمائة قرش مقابل أتعاب المحاماه
واستأنف المدعى عليهم هذا الحكم لدى محكمة إستئناف القاهرة طالعين إلغاءه
والحكم برفض الدعوى وقيد هذا الإستئناف برقم ٨٩ سنة ٨١ ق .
وبتاريخ ١٩٦٥/٢/١٤ — حكمت المحكمة حضوريا بقبول الإستئناف شكلا
وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف وألزمت المستأنف عليهم بالمصروفات
ونحسة جنيهات مقابل أتعاب المحاماه . طعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق
النقض للأسباب المبينة في التقرير وعرض الطعن على هذه الدائرة حيث لم يحضر

الطاعنون ولا المطعون عليها وقدمت النيابة العامة مذكرة برأيها وطلبت رفض الطعن .

وحيث إن حاصل أسباب الطعن أن الحكم المطعون فيه خالف القانون وأخطأ في تطبيقه وخالف الثابت في الأوراق وشابه قصور من وجوه (أولها) أنه لم يعول على إقرار المطعون عليها في وثيقة زواجها التالى والمؤرخة ١٩٦١/١/١٧ بانقضاء عدتها مستندا في ذلك إلى أنه لاحق لوفاة زوجها الأول ومفاده أنها من ذوات الحيض والفتوى على أن أقل مدة للعدة بالحيض ستون يوما ولا حد لأكثرها والعبرة في رؤيته بقبول المعتدة بيمينها وقد حلفت المطعون عليها اليمين على أنها لم تر الحيض ثلاث مرات كوامل من وقت الطلاق إلى حين الوفاة ، وهو مخالف للثابت في الأوراق لأن مورث الطاعنين طلق المطعون عليها طلاقا رجعيا في ١٩٥٩/٨/٢ وأوفاه مؤخر صداقها في ١٩٥٩/١٠/٢٦ وقد أقرت في وثيقة زواجها المؤرخة ١٩٦١/١/١٧ بانقضاء عدتها من زوجها السابق قبل الوفاة ، ثم هو خطأ ومخالفة للقانون ، لأن المطلقة إذا مات عنها زوجها وهى فى العدة تنهدم عدة الطلاق وتعد عدة وفاة مدتها أربعة أشهر وعشرا وهو ما لا يتأتى معه القول بأن مدة العدة لاخذ لأكثرها وأن القول فيها للزوجة بيمينها (وثانها) أنه لم يعول على إيصال ١٩٥٩/١٠/٢٦ مستندا في ذلك إلى أن سداد مؤخر الصداق لا يفيد إنقضاء عدة الزوجية ولا يبنى إلا أن المورث عجله قبل حلوله ، وهو خطأ ومخالفة للقانون ، لأن مؤخر الصداق يتعجل بانقضاء العدة فى الطلاق الرجعى وقد طلقت المطعون عليها فى ١٩٥٩/٨/٢ وانقضت عدتها بالحيض فى ١٩٥٩/١٠/٢ وبانقضائها حل مؤخر صداقها وطلبت به ورثة الزوج فى ١٩٥٩/١٠/٢ وفى ذلك ما يقطع بانقضاء عدتها قبل إستيفاء مؤخر صداقها وبالتالى قبل وفاة مطلقها (وثالثها) أن مدة القرء لمن كانت من ذوات الحيض المنتظم لا تقل عن شهرين ولا تزيد على ثلاثة مالم تكن المرأة فى حالة غير طبيعية وهى لا تكون كذلك إلا فى حالات الحمل والرضاع والمرض المستديم الذى يحول دون الحيض وانتظامه وبتطبيق هذه القاعدة على المطعون عليها يبين أنها من ذوات الحيض المنتظم وليست من ذوات الحمل أو الرضاع لأنها لم تحمل من أزواجها الأربعة الذين تزوجت بهم ولا من مورث الطاعنين . وقد ثبت عدم

لاتصاله بها من قبل الطلاق بسنة كانت تقيم خلالها بمنزل والدها في أسوان وكان هو مريضاً في القاهرة مرضاً وصفته بأنه مرض موت ، ولم تكن مريضة مرضاً مستديماً ، ويدل على أنها من ذوات الحيض المنتظم إقرارها في وثائق زواجها بإنقضاء عدتها برؤيتها الحيض ثلاث مرات وهو ما يؤدي إلى فساد إدعائها باستمرار عدة طلاقها إلى حين وفاة مورث الطاعنين ، وإذ جاراها الحكم المطعون فيه فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه وخالف الثابت في الأوراق وشابه قصور يعيبه (ورابعها) أنه قضى للمطعون عليها بطلانها مستنداً إلى اليمين التي حلفتها بأنها لم تر الحيض ثلاث مرات كوامل من تاريخ طلاقها إلى حين وفاة زوجها وأن القول في ذلك قولها بيمينها وهو قصور يعيبه ، لأنها وقد أقرت في وثيقة زواجها التالي بإنقضاء عدتها بالحيض لا تقبل منها اليمين على عكس ما أقرت به كما أن يمين الإستظهار ليست من قبيل اليمين الحاسمة التي يوجهها الخصم إلى خصمه فتحسم النزاع إنما هي من قبيل اليمين المتسمة التي توجهها المحكمة للخصم ولا تنقيد بنتيجتها (وخامسها) أن الطاعنين تمسكوا في دفاعهم بأن ماورد في صحيفة الدعوى من أن الطلاق باطل لصدوره في مرض موت المورث ولم يتصدد به سوى حرمانها من الميراث يدل على إنقضاء عدتها قبل الوفاة وانقطاع صلتها به وإلا لما كانت بها حاجة للطعن ببطالان الطلاق ، والحكم المطعون فيه لم يتعرض لهذا الدفاع ولم يرد عليه وهو قصور يعيبه .

وحيث إن هذا النعى مردود في الوجه (الأول) منه ذلك أنه بالرجوع إلى الحكم المطعون فيه يبين أنه أقام قضاءه في هذا الخصوص على أن " ماتمسك به المستأنفون من أن عدة المستأنف عليها قد إنقضت حتماً قبل الوفاة مستدلين عليها بما أقرت به المستأنف ضدها في وثيقة زواجها بأخروهي الوثيقة المؤرخة ١٩٦١/١/١٧ من أنها خرجت من عدة زوجها السابق برؤية الحيض ثلاث مرات كوامل لا يفيد منه المستأنفون ذلك أن تاريخ هذا الإقرار لاحق على تاريخ الوفاة فزواج المستأنف عليها بأخر لاحق لوفاة مورث المستأنفين وكل ما يمكن الإفادة به من هذا الإقرار أن المستأنف عليها من ذوات الحيض فيتعين إحتساب عدتها على هذا الأساس وحده " وأن " الراجح من مذهب الإمام أبي حنيفة في إحتساب العدة لذوات الحيض هو رأى الإمام نفسه إذ عليه العمل وبه الفتوى

وهو يقرر بأن الحيضات الثلاث يتخللها طهران بالضرورة وأن أنصى مدة للحيض هي عشرة أيام للإحتياط وأن أقل مدة للطهر خمسة عشر يوما ولا حد لأكثره وتنتهى عدتها بانقطاع الدم عن الحيضة الثالثة وأن أقل مدة تصدق فيها المرأة أنها إنقضت عدتها بحيضها ثلاث حيضات كوامل هي ستون يوما من تاريخ الفرقة فإذا إدعت المعتدة بالحيض إتهاء عدتها برؤية الحيض ثلاث مرات كوامل بعد الطلاق فإن كان قد مضى ستون يوما فأكثر من تاريخ الطلاق الرجعي صدقت في قولها هذا يمينها وتكون العدة منتهية وإن كانت المدة من تاريخ الطلاق أقل من ستين يوما فلا تصدق في إدعائها لأن المدة لا تحتمل إنقضاء العدة .

وعلى الإمام أبو حنيفة ذلك بأن أمر الحيض والطهر لا يعلم إلا من جهتها فيكون القول قولها فيه يمينها . " ومردود في الوجه (الثاني) بما أورده الحكم المطعون فيه من أن " الحكم المستأنف إذ إعتد في قضائه بعدم إنقضاء مدة المستأنف عليها على اليمين التي قامت بحلفها فإنه يكون قد هدى الصواب شرعا ولا يقدح في ذلك ما جاء بصورة الإيصال المرفق بمذكرة المستأنفين بشأن استيفاء شقيق المستأنف ضدها المؤخر صدقها بتاريخ ١٩٥٩/١٠/٢٦ ذلك أنه فضلا عن عدم إشتغال ذلك الإيصال على إقرار المستأنف بصددها بانقضاء عدتها فإنه بفرض أنها هي التي قبضت مؤخر الصداق فلا يعنى سوى أن ورت المستأنفين بوصفه المدين في مؤخر الصداق قد عجل أداء هذا الدين بعرضه قبل حلول أجله دون أن يعنى ذلك إنقضاء عدتها " وهي قرارات موضوعية سائغة ومما تستقل به محكمة الموضوع بغير معقب . ومردود في الوجه (الثالث) بأن الجدل في أن المطعون عليها من ذوات الحيض المنتظم هو جدل موضوعي لا يتسع له نطاق الطعن بطريق النقض . ومردود في الوجه (الرابع) بأن الرأي عند الحنفية أنه إذا ادعى المطلق مضى عدة مطلقته وكذبتة قبل قولها بحلفها إذ الحيض والطهر لا يعلم إلا من جهتها والقول فيه قولها يمينها . ومردود في الوجه (الخامس) بما سبق بيانه ، وبأن محكمة أول درجة " رأت تحليف المدعية اليمين بأنها لم تر الحيض ثلاث مرات كوامل من تاريخ الطلاق لحين وفاة زوجها فخلفتها كما استخلفت " وأقر الحكم المطعون فيه قضاءها بقوله " أن الحكم المستأنف إذ إعتد في قضائه بعدم إنقضاء عدة المستأنف عليها على اليمين التي قامت بحلفها فإنه يكون قد هدى الصواب شرعا " ومؤدى ذلك أنه لم يعول على دفاع الطاعنين في هذا الخصوص - ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٢٩ من مارس سنة ١٩٦٧

برئاسة السيد المستشار أحمد زكي محمد نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
محمد ممتاز نصار ، وإبراهيم عمر مهندي ، ومبري أحمد فرحات ، ومحمد نور الدين عويس .

(١٠٨)

الطعن رقم ١٩ لسنة ٣٥ ق "أحوال شخصية" :

(١) أحوال شخصية . " المسائل الخاصة بالمصريين المسلمين " .
" الطلاق " . دعوى . " سبب الدعوى " . " الدفع بعدم جواز
نظر الدعوى " . دفع .

دعوى التطلق للضرر . مخالفة موضوعها ومبداها لدعوى الطاعة . بالحكم في دعوى
الطاعة لا يمنع من نظر دعوى التطلق . القضاء بالتطلق . رفض ضمنى للدفع بعدم جواز
نظر الدعوى .

(ب) إثبات . " حجية الأمر المقضي " . " قوة الأمر المقضي " .
تقدير الدليل . لا يجوز قوة الشيء المحكوم فيه . تشكك المحكمة في صحة الشهادة
في دعوى الطاعة لا يمنع من الأخذ بها في دعوى التطلق .

(ج، د) أحوال شخصية . " المسائل الخاصة بالمصريين المسلمين " .
الطلاق .

النشوز . عدم إعتباره . انما من نظر دعوى الطلاق .
الضرر الذي لا يستطاع معه دوام العشرة ويحيز التطلق . معياره . شخصي
لا مادي .

١ — تختلف دعوى الطاعة في موضوعها وفي سببها عن دعوى التطلق للضرر
إذ تقوم الأولى على الهجر وإخلال الزوجة بواجب الإقامة المشتركة والقرار
في منزل الزوجية بينما تقوم الثانية على إدعاء الزوجة لإضرار الزوج بها بما لا يستطاع
معه دوام العشرة ، ومن ثم فإن الحكم الصادر في دعوى الطاعة لا يمنع من دعوى

التطبيق وجواز نظرها لإختلاف المناط في كل منهما ، وإذ لم يعول الحكم المطعون فيه على الدفع بعدم جواز نظر دعوى الطلاق لسبق الفصل فيها بالحكم الصادر في دعوى الطاعة فإنه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه ، وقضاؤه بالتطبيق يعتبر رفضاً ضمناً لهذا الدفع .

٢ — تقدير الدليل — وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض — لا يجوز قوة الأمر المقضي^(١) ، ولا تريب على المحكمة إن هي أخذت في دعوى الطلاق بشهادة شاهد سمعته هي وكانت المحكمة الجزئية قد تشككت في صحة شهادته في دعوى الطاعة .

٣ — المشور لا يمنع من نظر دعوى التطبيق .

٤ — النص في المادة ١٠ من المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ ببعض أحكام الأحوال الشخصية على أنه ” إذا إدعت الزوجة إضرار الزوج بها بما لا يستطاع معه دوام العشرة بين أمثالها يجوز لها أن تطلب من القاضي التفريق ” يدل على أن معيار الضرر الذي لا يستطاع معه دوام العشرة ويجوز التطبيق هو معيار شخصي لا مادي .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

حيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن السيدة / إقبال محمد الجوهري أقامت الدعوى رقم ١٣٨٣ سنة ١٩٦٢

(١) نقض ١٩٦٧/٢/٨ . الطعن رقم ٥٣ لسنة ٢٣ ق . السنة ١٨ ص ٣٢٠ .

القاهرة الابتدائية للأحوال الشخصية ضد زوجها المهندس سيد محمد سالم تطلب الحكم بتطليقها . أنه طلاقه بائنة للضرر وتعذر دوام العشرة بينهما ، وقالت شرحا لدعواها إنها تزوجت في ١٩٦٢/٢/٩ وبعد إنتقالها إلى منزل الزوجية تبينت أنه مدمن على شرب الخمر وتعاطى المخدرات وحاول إرغامها على أن تشاركه فيها ، ولم يمد يد في صديحة يوم الزفاف إلى حقيبة يدها ليختلس منها مبلغ ثلثين جنيها رفض أن يرده وذلك بالإضافة إلى أنه ممن شملهم العزل السياسي وقد أثر ذلك في طبعه فأصبح يثور لأتفه الأسباب وهي أمور لا يستطيع معها دوام العشرة بينهما . وبتاريخ ١٩٦٣/١/١٤ حكمت المحكمة حضوريا وقبل الفصل في الموضوع بإحالة الدعوى إلى التحقيق لتثبت المدعية بكافة طرق الإثبات القانونية ومنها شهادة الشهود أن زوجها يضارها بالقول والفعل والإكراه على إتيان المنكر بما لا يستطيع معه دوام العشرة بين أمثالهما وصرحت للمدعى عليه نفى ذلك بذات الطرق . وبعد أن سمعت شهود الطرفين دامت وبتاريخ ١٩٦٤/٥/١١ فحكمت حضوريا بتطبيق المدمية إقبال محمد الجوهري من المدعى عليه سيد محمد سالم طلاقه بائنة وألزمت المدعى عليه بالمصروفات و بمبلغ مائتي قرش مقابل أنعاب المحاماة . وامتناف المدعى عليه هذا الحكم لدى محكمة إستئناف القاهرة طالبا إلغاءه والحكم برفض الدعوى وقيد هذا الاستئناف برقم ٨٣ سنة ٨١ ق . وبتاريخ ١٩٦٥/٢/٢١ حكمت المحكمة حضوريا بقبول الاستئناف شكلا ورفضه موضوعا وتأيد الحكم المستأنف وألزمت المستأنف بمصاريف إستئنافه و بمبلغ خمسة جنيهات مقابل أنعاب المحاماة . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض للأسباب الواردة في التقرير وعرض الطعن على هذه الدائرة حيث أصر الطاعن على طلب نقض الحكم ولم تحضر المطعون عليها وصحمت النيابة العامة على رأيها الوارد في مذكرتها وطابت قبول الطعن .

وحيث إن حاصل السببين الأول والثاني أن الحكم المطعون فيه قضى بتطبيق المطعون عليها من الطاعن للضرر وتعذر دوام العشرة بينهما ، وهو خطأ ومخالفة للقانون وقصور من وجوه (أولها) أن المطعون عليها تمسكت في دعوى الطاعة برقم ٣٦٨ سنة ١٩٦٢ مصر الجديدة للأحوال الشخصية بنفس الأسباب التي

أعست عليها دعوى الطلاق ولم تأخذ المحكمة بدفاعها وذكرت في أسباب حكمها أن فسق الزوج يفرض صحته وارتكابه للسكر دينا لا يسقط حقه في قرار زوجته في منزله ، واختلاسه ثلاثين جنينها غداة زفافها ينفيه مسارحته إلى الوفاء بنفقتها المقررة رغم طعنه على حكم النفقة ، وأصبح هذا الحكم نهائيا ، وهو يجوز حجية الأمر المقضى في دعوى الطلاق لأن النزاع سواء كان في صورة دعوى أو في صورة دفع لا يجوز لصاحبه أن يعود لإثارته بعد الفصل فيه . ورغم تمسك الطاعن بحجية هذا الحكم وبعدم جواز نظر دعوى الطلاق لسبق الفصل في أسبابها ووقائعها في دعوى الطاعة فقد أخفل الحكم المطعون فيه هذا الدفع ولم يرد عليه وهو قصور يعيبه (وثانيها) أنه لو اعتبر عدم رد الحكم على الدفع قضاء ضمنيا برفضه فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه لإتخاذ الموضوع والسبب والخصوم في الدعويين بما لا يجوز معه إعادة طرح النزاع مرة أخرى وفي صورة دعوى جديدة (وثالثها) أن الطاعن طلب استبعاد شهادة محمد منير إمام لأنه سبق أن شهد في دعوى الطاعة على نفس الوقائع التي أدلى بها في دعوى الطلاق وثبت أن شهادته ملفقة ولم يستجب الحكم المطعون فيه لهذا الطلب وعول في قضائه على أقوال هذا الشاهد رغم سابقة القضاء بعدم صحتها وهو مخالف للقانون وخطأ في تطبيقه (ورابعها) أن المطعون عليها رفضت تنفيذ حكم الطاعن وقضى باعتبارها نائزا ولم يرد الحكم المطعون فيه على دفاع الطاعن في هذا الخصوص مع ما للنشوز من أثر في دعوى الطلاق وهو قصور يعيبه (وخامسها) أنه قضى بالطلاق قبل عرض الصلح على الطرفين مخالفا بذلك ما تقضى به المادة السادسة من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ .

وحيث إن هذا النعي مردود في الوجهين (الأول والثاني) ذلك بأن دعوى الطاعة تختلف في موضوعها وفي سببها عن دعوى التطليق للضرر إذ تقوم الأولى على المجر وإخلال الزوجة بواجب الإقامة المشتركة والقرار في منزل الزوجية بينما تقوم الثانية على إدعاء الزوجة لإضرار الزوج بها بما لا يستطيع معه دوام العشرة ، ومن ثم فإن الحكم الصادر في دعوى الطاعة لا يمنع من دعوى التطليق وجواز نظرها لإختلاف المناط في كل منهما ، والحكم المطعون فيه إذ لم يعول على الدفع بعدم جواز نظر دعوى الطلاق لسبق الفصل فيها بالحكم الصادر في

دعوى الطاعة فإنه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه ، وقضاؤه بالتطبيق يعتبر رفضاً ضمنياً لهذا الدفع ، ومردود في الوجه (الثالث) بأن تقدير الدليل — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — لا يحوز قوة الأمر المقتضى ، ولا تثريب على المحكمة إن هي أخذت في دعوى الطلاق بشهادة شاهد سمعته هي وكانت المحكمة الجزئية قد تشككت في صحة شهادته في دعوى الطاعة ، ومردود في الوجه (الرابع) بأن اللشوز لا يمنع من نظر دعوى التطبيق ، ومردود في الوجه (الخامس) بما ورد في الحكم الابتدائي من أن المحكمة "وقد أخفقت في الإصلاح بين الطرفين فلا مفر من تطبيق المدعية من المدعى عليه طلاقاً بائنة" وبما أثبتته الحكم المطعون فيه من أنه في أول جلسة نظرت فيها الدعوى أمام محكمة أول درجة وهي جلسة ١٤/١/١٩٦٣ "قرر وكيل المستأنف عليها أن الصالح على أساس هودتها للمستأنف يستحيل" .

وحيث إن حاصل السبب الثالث أن الحكم المطعون فيه أسس قضاءه على أن الطاعن إعتاد تعاطي الخمر وهيا لذلك مكاناً في منزل الزوجية وأن المطعون عليها من بيئة لم تمتد إتيان هذا المنكر والطاعن لم ينكر عليها ذلك أو ينكر "دعواها أنه مخمور دائماً لا يستطيع الإمتناع عن معاورة أم الرزائل" وهو خطأ في الإستنتاج وخاتمة للقانون من وجهين (أولهما) أن الطاعن تمسك في السبب الأول من أسباب إستئنافه بأنه رجل متدين لا يقرب المنكر ولا شرب الخمر (وثانيهما) أنه يشترط في الضرر الذي يبيح طلب الطلاق أن يكون جسيماً لا يتحمل معه المعاشرة ، وما ذكرته المطعون عليها وعول عليه الحكم لا يعتبر من أنواع الضرر التي تجيز الطلاق شرعاً وإيس صحيحاً ما ذهب إليه الحكم من أن تقدير الضرر المسوغ للطلاق من إطلاقات محكمة الموضوع لأن الشريعة الإسلامية — وهي القانون الواجب التطبيق — تستلزم فيه شروطاً معينة تخضع عند التطبيق لمراقبة محكمة النقض .

وحيث إن هذا النعي في غير محله ذلك أن النص في المادة ١٠ من المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ ببعض أحكام الأحوال الشخصية على أنه "إذا إدعت الزوجة إضرار الزوج بها بما لا يستطاع معه دوام العشرة بين أمثالهما

يجوز لها أن تطلب من القاضى التفريق " يدل على أن معيار الضرر الذى لا يستطاع معه دوام العشرة ويجيز التطبيق هو معيار شخصى — لا مادى — وبالرجوع إلى الحكم المطعون فيه يبين أنه أقام قضاءه فى هذا الخصوص على أن "جماع وجهة نظر المستأنف عليها أن المستأنف أضربها ضررا يبيع لها شرعا أن تطلب تطبيقها عليه وأنه غير أمين على مالها وأنه يقيم ليل نهار على الخمر ويحاول أن يحملها على مشاركتة فى ارتكاب هذا الإثم ، أما أوجه الأضرار بها فهو أنه سيء الطبع يشور لأتفه الأسباب وفى العبارات القاسية التى وجهها لها فى كل المنازعات والأقضية بينهما والتى قدمت المستندات عنها من الألفاظ النابية لا يحمل الدليل على مدى هذا الأضرار واستحالة دوام العشرة بينهما فإذا ما أضيف إلى كل ذلك ما ثبت أمام محكمة أول درجة من إعتدائه عليها بالضرب لم يعد محل لإنكار ثبوت هذا الإضرار وإستحالة دوام العشرة ، وأما عدم أمانته على أموالها فلا أدل عليه من إختلاسه ثلاثين جنيها من حقيبتها وأما عن إدمانه على الخمر فتأيت من شهادة شاهديها أمام محكمة أول درجة ومن الصورة الفوتوغرافية التى التقطتها له وهو يحتسى الخمر فى ركن من منزل الزوجية " وأن "تقدير مدى الضرر الذى يجعل دوام العشرة مستحيلا بين الزوجين أمر موضوعى يقدره القاضى وهو يفصل فى النزاع وهذا المدى يختلف دائما باختلاف بيئة الزوجين ودرجة ثقافتهم والوسط الاجتماعى الذى يعيشان فيه فما يعتبر أضرارا بليغا عند البعض يعتبر نزاغا عاديا بسيطا بالنسبة للبعض الآخر من الناس لا يمتد أثره ليجعل عسرتهم مستجيبة ، وإن أوجه الضرر ومسبباته تتباين بدورها بتباين طباع الناس وعاداتهم وتقاليدهم وسننهم فى الحياة " وإنه استبان " إن المستأنف رجل إعتاد تعاظم الخمر بل إنه هيا لذلك محلا وخصمه فى منزل الزوجية ، وإن المستأنف عليها من بيئة لم تعتد إتيان هذا المنكر بل هى تستهجنه وبجه ولا تفعله والمستأنف لم ينكر عليها ذلك أو ينكر دعواها إنه مخمور دائما لا يستطيع الإمتناع عن معاورة أم الرزائل ، وحال كمال هذا الزوج يجعل زوجته فى ظروف لا تحسد عليها فمقابلة الخمور والتفاهم معه وتهدئة ثوراته ومحاولة معاشرته ليست من الأمور التى يستطيعها من لم يعتد ذلك أو يقبله وإرغام زوجته عليه معناه فرض عبء ثقیل عليها يظل جائما على صدرها ما دامت الحياة بينها وبين مثل هذا الزوج " وترى المحكمة " أن مثل

هذا يكفي لإظهار مدى ما تضار به المستأنف عليها من مثل ذلك ضرورة لا يمكن معه القول بإمكان استمرار العشرة بينها وبين المستأنف “ولا تعارضن بين هذا وبين القول بأن تعاطى الزوج الخمر لا يصلح في ذاته سببا للتطليق لأنه المسئول عن الوزر دون الزوجة ولا تزر وازرة وزر أخرى إذ ليس هذا بيت القصيد إنما على الرأي وأصله أن في معاشرة السكير لمؤمن ضرر بالغ لا يحتمل مما يجعل دوام العشرة بينه وبين الزوجة الصالحة غير ممكن “ وإذا أضيف إلى ذلك “ ما ثبت من أقوال شاهدي المستأنف عليها أن المستأنف ضربها أمامهما بيده على فمها لإحتدام النقاش بينهما على إدمانه الخمر وضع جليا أن الحكم المستأنف لم يجانب الصواب عندما انتهى إلى تطليق المستأنف عليها على المستأنف طليقة بائنة “ وهي تفسيرات سائغة تكفي لجملة ولا مخالفة فيها للقانون .

جلسة ٣٠ من مارس سنة ١٩٦٧

برئاسة السيد المستشار محمود توفيق اسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة
المستشارين : محمد عبد الطيف ، ومباس حلى عبد الجواد ، وسليم راشد أبو زيد ، ومحمد
أبو حمزة مندور .

(١٠٩)

الطعن رقم ٣١١ لسنة ٣٢ القضائية :

(١) مسئولية . ” مسئولية تقصيرية ” . ” عنصر الخطأ ” . ” التضامن
في المسئولية ” . تضامن .

إستعمال آلات ميكانيكية ثقيلة في ذلك أساس عمارة . عدم إتخاذ الإحتياطات
الواجبة لمنع ما تحدثه هذه العملية من ضرر في مبنى الجار . صورة يتحقق فيها
وصف الخطأ الموجب للمسئولية التقصيرية . تعدد المساهمين في هذا الخطأ . تضامنهم
في المسئولية . (المادة ١٦٩ مدنى) .

(ب) مسئولية . ” عدم جواز الجمع بين المسئولية العقدية والمسئولية
التقصيرية ” .

تحصيل الحكم أن الإتفاق بين مرتكب الخطأ والمضرور على إصلاح الضرر ليس
من شأنه أن يغير من نوع المسئولية من تقصيرية إلى عقدية . ليس هنا جمع
بين المسئولين .

(ج) نقض . ” أسباب الطعن ” . تقادم . ” تقادم مسقط ” .

عدم التمسك بالتقادم المسقط أمام محكمة المراجع . إعتباره سببا جديدا لا تجوز
إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .

١ — إذا اعتبرت محكمة الموضوع إستعمال الطاعنين لآلات ميكانيكية ثتيلة
في ذلك أساسات عمارتهم الملاصقة لمبنى المطعون ضده دون إتخاذهم الإحتياطات

الواجبة في هذه الحال لمنع ما تحدثه هذه العملية من ضرر في مبنى الجار خطأ مستوجب مسئوليتهم عن تعويض الضرر الذي تسبب عنه طبقا لقواعد المسؤولية التقصيرية فإن ما وصفته تلك المحكمة بأنه خطأ يصدق عليه هذا الوصف وإذا حصلت المحكمة بعد ذلك في حدود سلطتها التقديرية وبأسباب سائغة لها أصلها النابت في الأوراق أن الطاعنين جميعا قد ساهبوا في هذا الخطأ فإنها إذ اعتبرتهم متضامنين في المسؤولية عن التعويض تكون قد إلتزمت حكم المادة ١٦٩ من القانون المدني .

٢ - متى انتهى الحكم إلى أن الإتفاق بين الطاعن والمطعون ضده على إصلاح الخلل الذي نشأ في مبنى الأخير بسبب عملية ذلك الأساسات - ليس من شأنه أن يغير من نوع مسؤولية الطاعن فيجعلها عقدية بعد أن كانت تقصيرية وأن قبول هذا الطاعن الالتزام بما إلتزم به بمقتضى هذا الإتفاق يعتبر إقرارا منه بوقوع الخطأ من جانبه وكان الحكم قد اعتبر مسؤولية الطاعن تقصيرية فإنه لا يكون قد جمع بين هذه المسؤولية والمسؤولية العقدية .

٣ - إذا لم يتمسك الطاعن أمام محكمة الموضوع بسقوط دعوى المسؤولية التقصيرية بالتقادم الثلاثي فإن إثارته هذا الدفع أمام محكمة النقض يعتبر سببا جديدا مما لا يجوز النحدي به لأول مرة أمام هذه المحكمة (١) .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن المطعون ضده بصفته حارسا على أملاك السيوف أقام الدعوى

(١) راجع نقض ٢٢ مارس سنة ١٩٦٦ مج المكتب الفني ص ١٧ ص ٦٢٧ .

رقم ٩٩٩ سنة ١٩٥٦ مدنى كلى القاهرة على الطاعنين بطلب الحكم بإلزامهم متضامين بأن يدفعوا له مبلغ ١٤٨٢ ج و ٨٠٤ م والنوائد وقال شرحا لدعواه أن من بين أعيان السيوف المشمولة بحراسته العقار رقم ٢١ بشارع شريف بالقاهرة وقد أصيبت مباني هذا العقار بتصدع خطير بسبب قيام الطاعنين بإنشاء عمارة حديثة ملاصقة له وذلك أساساتها بآلات ثقيلة دون إتخاذ الاحتياطات اللازمة ، ما اضطره لإقامة الدعوى رقم ٧٥١٩ سنة ١٩٥٦ مدنى مستعجل القاهرة بطلب إثبات الحالة فنديت المحكمة خيرا ، إلا أنه نظرا لما كان بينه وبين الطاعنين من علاقات وثيقة فقد إتفق الطرفان على حسم النزاع بينهما وديا ، وقام الخبير بتحرير محضر إتفاق بمقتضاه تعهد الطاعن الأول بإصلاح ما حدث وما قد يحدث من خلل فى المباني بسبب إنشاء العمارة الجديدة غير أنه بتاريخ ٢١ أكتوبر سنة ١٩٥٦ فوجئ المطعون ضده بإخطار من الطاعن الأول يدعى فيه بأنه لم يمكنه من إجراء الترميمات اللازمة وإذ كان هذا الإجراء غير صحيح لأن المهندسين قرروا عدم جدوى أى إصلاح قبل أن يتم إنشاء أربعة أو خمسة أدوار من عمارة الطاعنين حتى يتبين مدى تأثير المباني الجديدة وضغطها على المبنى المتصدع ، فإن المطعون ضده تريت حتى تم بناء معظم أدوار العمارة فعهد إلى أحد المهندسين بمعاينة المبنى المذكور فقدم له تقريراً أثبت فيه أن إنشاء عمارة الطاعنين الجديدة سبب هبوطاً فى أساسات ذلك المبنى وأن إصلاح الجزء الغربى منه غير مجد لما حدث فى أساساته من خلل يتحتم معه هدمه وإنشاؤه من جديد وقدر تكاليف ذلك بمبلغ ٩٧٥ ج كما قدر تكاليف إصلاح الجزء الشرقى بمبلغ ٧٥ ج ، وإذ لم يوافق الطاعن الأول على هذا التقرير فقد أقام المطعون ضده الدعوى رقم ١٥٧٤ سنة ١٩٥٨ مستعجل القاهرة بطلب إثبات الحالة ، فنديت المحكمة خيراً أثبت فى تقريره ضرورة إزالة الدور الأول من المبنى الغربى وقدر جملة تكاليف ذلك بمبلغ ٤٢٥ ج إلا أن المطعون ضده ما زال يرى ضرورة إزالة المبنى الغربى جميعه وإعادة بنائه كما قرر الخبير الأول . وإذ كانت تكاليف ذلك مبلغ ٩٧٥ ج يضاف إليه مبلغ ٢٥ ج قيمة ترميمات المبنى الشرقى ومبلغ ٤٨٢ ج و ٨٠٤ م مقابل إيجار الشقة التى أخليت بسبب خلل البناء ابتداء من أول سبتمبر سنة ١٩٥٦ حتى آخر ديسمبر سنة ١٩٥٨ ومجموع ذلك مبلغ ١٤٨٢ ج و ٨٠٤ م فقد رفع الدعوى الحالية بطلب إلزام

الطاعنين به بالتضامن تأسيسا على المسؤولية التقصيرية وبتاريخ ٩ مايو سنة ١٩٦٠ حكمت محكمة أول درجة بإلزام الطاعنين بأن يدفعوا متضامنين للمطعون ضده مبلغ ٦٢٣ ج والفوائد فاستأنف الطاعنون هذا الحكم بالإستئناف رقم ١٢٣٧ سنة ٧٧ ق القاهرة ومحكمة الإستئناف حكمت في ٢٣ مايو سنة ١٩٦٢ برفض الإستئناف وتأييد الحكم المستأنف ، نطعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض بتقرير في ٢٣ يونيو سنة ١٩٦٢ وقدمت النيابة مذكرة طلبت فيها رفض الطعن وبالجلسة المحددة لنظره أصرت النيابة على رأيها السابق .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين ينهى الطاعنون في السبب الأول على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون لقضائه بتضامنهم في المبالغ المحكوم به على أساس المسؤولية التقصيرية ، وفي بيان ذلك يقولون إن المطعون ضده بنى مساهلة الطاعن الأول على المسؤولية العقدية التي نشأت عن الاتفاق الذي تم بينهما أمام الخبير المتدب في دعوى إثبات الحالة رقم ٧٥١٩ سنة ١٩٥٦ مستعجل القاهرة والذي إلترم بمقتضاه الطاعن الأول بإصلاح الشروخ الموجودة في المبنى الغربي من عقار المطعون ضده وما قد يظهر منها فيما بعد في المبنى الشرقي وأن يقوم باتخاذ الاحتياطات اللازمة للبنيين الواقعين في الناحية القبيلة من الأرض التي يجري عليها البناء ، أما الطاعنان الثاني والثالث وهما المالكان للبناء فلائهما لم يكونا طرفا في هذا الاتفاق فقد طلب المطعون ضده مساءلتهم على أساس المسؤولية التقصيرية ومع ذلك فإن الحكم المطعون فيه قضى بإلزام الطاعنين الثلاثة بالتضامن تأسيسا على المسؤولية التقصيرية ، ولم يرتب على العقد الذي إلترم فيه الطاعن الأول بإجراء الإصلاحات أى أثر ، واعتبره مجرد قوينة على وقوع الخطأ التقصيرى منه ، كما إلتحذه دليلا على ملكية الطاعن الأول للعمارة أو في القليل دليلا على نيابة هذا الطاعن عن ولديه الطاعنين الثاني والثالث في حين أن الطاعن الأول ليس مالكا للباني وإنما للأرض فحسب وأنه لو فرض جدلا أن مسؤوليته تقصيرية فإن هذه المسؤولية عدلت بالاتفاق المعقود بينه وبين المطعون ضده الذي تحددت فيه التزامات الطرفين بما يجعل العلاقة بينهما عقدية ، وأضاف الطاعنون أنه إذا صح ما ذهب إليه الحكم المطعون فيه من إعتبار أن الطاعن الأول كان نائبا عن ولديه الطاعنين الثاني والثالث في الاتفاق المذكور فإن

مستوليتهم جميعا تكون عقدية و بالتالى لا يفترض فيها التضامن ولا يسألون إلا فى حدود العقد وعن الضرر المباشر المتوقع فقط ، ومن ثم فإن مساءلة الحكم المطعون فيه الطاعنين على أساس قواعد المسؤولية التقصيرية يكون خطأ فى القانون ، هذا إلى أنه لو صح قيام هذه المسؤولية فى جانبهم فقد سقط حق المطعون ضده فى مطالبتهم بالتعويض بانقضاء أكثر من ثلاث سنوات على علمه بحدوث الضرر وذلك عملاً بالمادة ١٧٢ من القانون المدنى وقد أخطأ الحكم المطعون فيه فى الرد على ذلك نتيجة تكييفه الخطأ لنوع المسؤولية ، هذا إلى أن الحكم وقد اعتبر أساس مسؤولية الطاعن الأول العقد ، وأساس مسؤولية الطاعنين الثانى والثالث الخطأ التقصيرى يكون قد جمع بين المستوليتين وهو ما لا يجوز قانوناً .

وحيث إنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه بإلزام الطاعنين بالتضامن تأسيساً على المسؤولية التقصيرية هل ما قرره من أن الخلل الذى أصاب عقار المطعون ضده كان من أثر ذلك أساسات عمارة الطاعنين الملاصقة لهذا العقار بآلات ميكانيكية ثقيلة دون اتخاذ الإحتياطات اللازمة لمنع ضرر الجار ، وهى مسؤولية تقصيرية نشأت عن فعل خاطئ يوجب التضامن بينهم ، أما ما يستند إليه الطاعنون من أن مسؤولية الطاعن الأول وليدة الإتفاق الذى تم بينه وبين المطعون ضده فى دعوى إثبات الحالة رقم ٧٥١٩ سنة ١٩٥٦ مستعجل القاهرة والذى إلتزم فيه الطاعن الأول بإصلاح الخلل الذى أصاب عقار المطعون ضده ، فهو قول يحافى الواقع والحقيقة إذ أن أساس المسؤولية هو المسؤولية التقصيرية التى نشأت عن خطأ الطاعنين فى بناء ملكهم مما أضر بالجار ، أما ذلك الإتفاق فلم يولد مسؤولية ولم يكن هو أساس الحق بل كان هذا الإتفاق بمثابة إقرار أو قرينة على وقوع الخطأ ، إذ مؤدى الإتفاق هو إصلاح الخطأ الذى وقع قبله وأن اعتبار عقد الإتفاق كأساس لمسؤولية عقدية فيه خروج على حقيقته وعلى أساس الدعوى ولا جمع إذن بين المستوليتين ، كما قرر الحكم أن تصرفات الطاعنين وتضامنهم فى الدفاع فى دعوى إثبات الحالة رقم ١٥٧٤ سنة ١٩٥٨ مستعجل القاهرة وهدم.

اعتراضهم على دعوى إثبات الحالة ٧٥١٩ سنة ١٩٥٦ مستعجل القاهرة ذلك يفيد أنهم أصحاب المصلحة وأنهم الملاك جميعا الأب وإبنه وعلى الأقل أنهم الثلاثة قاموا بالبناء وإذا ما حدث تقصير فهو منهم جميعا طالما أن البناء كان بواسطتهم وبمعرفتهم الثلاثة بإقرار الطاعن الأول في دعوى إثبات الحالة الأولى وبإقرار الآخرين في الدعوى الثانية ، وأنهم إذ ارتكبوا جميعا الخطأ فعليهم عبء المسؤولية التقصيرية ، وهذا الذي قرره الحكم لا ينطوي على خطأ في تطبيق القانون ذلك أن محكمة الموضوع إعتبرت إستعمال الطاعنين لآلات ميكانيكية ثقيلة في ذلك أسامات عمارتهم الملاصقة لمبنى المطعون ضده دون إتخاذهم الإحتياطات الواجبة في هذه الحال لمنع ما تحدثه هذه العملية من ضرر في مبنى الجار خطأ يستوجب مسئوليتهم عن تعويض الضرر الذي تسبب عنه طبقا لقواعد المسؤولية التقصيرية ، وإذا كان ما وصفته تلك المحكمة بأنه خطأ وقع من الطاعنين يصدق عليه هذا الوصف وكانت المحكمة قد حصلت في حدود سلطتها التقديرية وبأسباب سائغة لها أصلها الثابت في الأوراق أن الطاعنين جميعا قد ساهموا في هذا الخطأ فإنها إذ إعتبرتهم متضامنين في المسؤولية عن التعويض تكون قد إلتزمت حكم المادة ١٦٩ من القانون المدني — لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه لم يخطئ فيما ذهب إليه من أن الإتفاق الذي تم بين الطاعن الأول والمطعون ضده في الدعوى رقم ٧٥١٩ سنة ١٩٥٦ مستعجل والترم بموجبه هذا الطاعن بإصلاح الخلل الذي نشأ في مبنى المطعون ضده بسبب عملية ذلك الأسامات وما قد يحدث بسببها من خلل آخر في هذا المبنى . هذا الإتفاق ليس من شأنه أن يغير من نوع مسؤولية الطاعن الأول فيجعلها عقدية بعد أن كانت تقصيرية وأن قبول هذا الطاعن بالإلتزام بما إلتزم به بمقتضى هذا الإتفاق يعتبر إقرارا منه بوقوع الخطأ من جانبه ، وكان الحكم متى إعتبر مسؤولية جميع الطاعنين تقصيرية ، فلا يكون قد جمع بين هذه المسؤولية والمسؤولية العقدية كما يقول الطاعن ، وكان الطاعن لم يقدم إلى محكمة النقض

ما يدل على أنه تمسك أمام محكمة الموضوع بسقوط دعوى المسؤولية بالتقادم الثلاثي فإن ما يثيره بشأن هذا الدفع يعتبر سببا جديدا لا يجوز التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض ومن ثم يكون النعى بهذا السبب في جميع ما تضمنته على غير أساس .

وحيث إن السبب الثاني يتحصل في النعى على الحكم المطعون فيه بالخطأ في القانون وفساد الاستنتاج ومخالفة الثابت في الأوراق ذلك أنه إعتبر أن منع المطعون ضده للطاعن الأول عن تنفيذ التزاماته المترتبة على عقد الاتفاق الذي تم بينهما أمام خبير إثبات الحالة في الدعوى رقم ٧٥١٩ سنة ١٩٥٦ مستعجل القاهرة بإجراء الإحتياطات وعمل الإصلاحات التي أشير إليها في هذا الاتفاق غير مبرئ لمسؤولية المطعون ضده إستنادا إلى القول بأنه لم يحدد تفصيلا في الاتفاق المذكور الأعمال التي يقوم بها الطاعن الأول ولا الزمن الذي تتم فيه وأن المبنى الشرقي لم يكن به شروخ ولم يلتزم الطاعن الأول إلا بإصلاح ما قد يظهر به من شروخ في المستقبل ، في حين أن العقد أشار إلى إجراء الإصلاحات في المبنى الغربي على أساس ما أظهره الخبير في معاينته مما يعتبر عقدا فوريا واجب التنفيذ بمجرد إنعقاده وملاوة على ذلك فإن قيام الطاعن الأول بعمل الإحتياطات وإصلاح الشروخ التي ظهرت كان سيؤدي إلى منع تفاقم الضرر في البناء ، وإذ سجل الطاعن على المطعون ضده التعرض الحاصل منه للمهندس الذي عهد إليه بإجراء الإحتياطات وعمل الإصلاحات فاستحال عليه بذلك تنفيذ الإلتزامات المترتبة على العقد بسبب لا يدل له فيه فإنه لا يلزم بأي تعويض للمطعون ضده ، أو على الأقل فإن خطأ المطعون ضده في منع الطاعن الأول من إجراء الإصلاحات يجعله مشتركا في الخطأ وهو ما يؤثر في تقدير التعويض بل إن خطأ المطعون ضده قد إستغرق خطأ الطاعنين مما يجعلهم غير مسئولين إطلاقا ، هذا إلى أن الحكم أخطأ إذ إعتبر الطاعن الأول من بين ملاك العمارة مع أنه لا يملك فيها شيئا

بإقرار المطعون ضده في الدعوى رقم ٧٩٢٣ سنة ١٩٥٦ مستعجل القاهرة التي أقامها عليه الطاعنان الثانى والثالث بطلب إثبات الحالة ، كما لم يلتفت الحكم إلى ما ثبت في تلك الدعوى وردده الحبير المنتدب فيها من أن مباني العقار المشمول بحراسة المطعون ضده قديمة وعمرها لا يقل عن ستين سنة ولو أن الحكم المطعون فيه عنى بتحقيق هذا الأمر لكان قد تغير وجه الرأى في الدعوى .

وحيث إن هذا النعى مردود في شقه الأول بأنه لما كان يبين من الحكم المطعون فيه أنه برر منع المطعون ضده للطاعن الأول من عمل الإصلاحات بعقار الأول بما استخلصه من عبارات الاتفاق الذى تم بين الطرفين أمام خبير إثبات الحالة في الدعوى رقم ٧٥١٩ سنة ١٩٥٦ مستعجل القاهرة من أن هذا الإتفاق لم يكن الهدف منه إلزام الطاعن الأول بالإصلاح الفورى ، بل هو إتفاق عام قصد به إصلاح جميع الخلل الذى سينشأ مستقبلا بالعقار المذكور بعد إتمام عمارة الطاعنين ، وإذا كان الطاعنون لم يقدموا إلى هذه المحكمة صورة رسمية من عقد الاتفاق المذكور وكل ما قدموه هو صورة عرفية غير موقعة لا يعتد بها في إثبات الطعن ، فإن نعيمهم على الحكم بالخطأ في تفسير هذا الإتفاق والخروج على مدلول عباراته فيما استخلصه منها يكون عاريا عن الدليل ، والنعى في شقه الثانى مردود بما سبق الرد به على السبب الأول من أن الحكم المطعون فيه إستخلص بأسباب سائغة أن الطاعن الأول مالك للعمارة مع الطاعنين الثانى والثالث وأنه في القليل إشتراك معهم في البناء مما يجعلهم جميعا مسئولين بالتضامن عن الخطأ الناشئ عن عدم إتخاذ الإحتياطات اللازمة لمنع الضرر عن الغير ، ومردود في شقه الثالث بما قرره الحكم المطعون فيه من أن دعوى إثبات الحالة رقم ٧٩٢٣ سنة ١٩٥٦ مستعجل القاهرة التي أقامها الطاعنان الثانى والثالث على المطعون ضده وأثبت فيها الحبير المنتدب أن مباني العقار المشمول بحراسة المطعون ضده قديمة وأنه هو الملزم بإتخاذ الإجراءات اللازمة لصيانته

لا تتعلق بموضوع النزاع الحالي ، لأن موضوع الدعوى الحالية العقاران الكائن أولهما بشارع شريف رقم ٢١ والآخر بشارع قصر النيل رقم ٢٨ وهما يتكونان من دور أرضى ودور علوى ، أما العقار موضوع الدعوى رقم ٧٩٢٣ سنة ١٩٥٦ مستعجل القاهرة فهو يقع بشارع طلعت حرب رقم ٢٢ وهو مكون من دور أرضى وثلاثة أدوار عليا ، وخلص الحكم المطعون فيه إلى إستبعاد الدعوى المذكورة لعدم تعلقها بموضوع النزاع الحالي ، وإذا كان هذا الذى قرره الحكم لا مخالفة فيه للثابت فى الأوراق وليس محل نعى من الطاعنين ومن ثم يكون النعى بهذا السبب على غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٣٠ من مارس سنة ١٩٦٧

برئاسة السيد المستشار محمود توفيق إسماعيل نائب رئيس المحكمة، وبحضور السادة المستشارين :
محمد عبد اللطيف ، وعباس عبد الجواد ، وسليم راجد أبو زيد ، ومحمد صدق البشير .

(١١٠)

الطعن رقم ٤ لسنة ٣٣ القضائية :

نقض . "المصالحة في الطعن" . قوة الأمر المقضى . عقد . "عقد إدارى" .
إختصاص .

الفصل في الدعوى الأصلية قطعيًا بانعقاد عقد توريد بين الطاعن ووزارة الصحة وإلتزام الطاعن به .
صيرورة هذا القضاء نهائيًا حائزًا لقوة الأمر المقضى لعدم الطعن عليه . الدعوى الفرعية من الطاعن
بقيمة ما ورده — تصبح غير ذات موضوع بعد أن حسم الحكم الصادر في الدعوى الأصلية المسألة
المتنازع عليها فيها . الحكم في الدعوى الفرعية بعدم الإختصاص الولائي نأسيًا على ما فصلت فيه
محكمة الاستئناف قطعيًا في الدعوى الأصلية . الطعن بالنقض في الحكم الصادر في الدعوى الفرعية
وحده غير منتج .

متى كانت محكمة الاستئناف قد أسست قضاءها — بعدم الإختصاص
الولائي — في الدعوى الفرعية المرفوعة من الطاعن على ما فصلت فيه قطعيًا
في الدعوى الأصلية من إنعقاد عقد توريد بينه وبين وزارة الصحة وإلتزام
الطاعن به ، وكان الطاعن لم يطعن في هذا القضاء القطعي الذي أنهى الخصومة
في خصوص هذا الشق من النزاع وقصر طعنه بالنقض على قضاء محكمة الاستئناف
في الدعوى الفرعية وبذلك أصبح الأساس الذي بنى عليه الحكم المطعون فيه
نهائيًا وحائزًا لقوة الأمر المقضى في الدعوى الأصلية ولا تملك محكمة الاستئناف
أن تعيد النظر فيه بعد ذلك في تلك الدعوى ولم يبق أمامها إلا أن تقدر المبالغ
المستحقة للوزارة على مقتضى عقد التوريد فإن الدعوى الفرعية من الطاعن
— بقيمة ما ورده — تصبح غير ذات موضوع بعد أن حسم الحكم الصادر
في الدعوى الأصلية المسألة المتنازع عليها فيها ومن ثم يكون الطعن بالنقض
في الحكم الصادر في الدعوى الفرعية وحده غير منتج متعينًا رفضه .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — تتحصل على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — فى أن الوزارة المطعون ضدها أقامت فى ٢٢ من يناير سنة ١٩٥٥ على الطاعن الدعوى رقم ٥٦ سنة ١٩٥٥ كلى بور سعيد طالبة الحكم بإلزامه بأن يدفع لها مبلغ ١٣٥٤ ج و ٦٦١ م وفوائده بواقع ٤ ٪ من تاريخ المطالبة القضائية وقالت فى بيان دعواها أنها أعلنت عن مناقصة توريد الأغذية اللازمة لمستشفيات بور سعيد لمدة سنة تبدأ من أول يولييه سنة ١٩٥١ — وتقدم الطاعن بعطائه ودفع تأمين قدره مائة جنيه مع إبداء استعداده لتكيلة التأمين حتى يوازي ١٠ ٪ من قيمة عطائه عند رسو العطاء عليه — وكانت المدة المحددة للوزارة لكي تعلن قبولها للعطاء تنتهى فى ١٥ من يونيه سنة ١٩٥١ ولكن نظرا لأنها لم تكن حتى ذلك التاريخ قد حصلت بعد على موافقة وزارة المالية فقد أرسلت إلى الطاعن خطابا فى ١٢ من يونيه سنة ١٩٥١ تطلب منه فيه مد أجل إيجابه لمدة شهر غايته ١٥ من يولييه سنة ١٩٥١ فوافق على ذلك ثم عادت وطلبت منه ثانية الموافقة على إمتداد هذا العطاء لمدة شهر آخرى تنهى فى ١٥ من أغسطس سنة ١٩٥١ غير أنه سكت ولم يرد عليها — وبتاريخ ٣٠ من يولييه سنة ١٩٥١ أعلنته بقبولها لعطائه وعلى أثر ذلك قام الطاعن بتوريد الأغذية لإبتداء من ٢ من أغسطس سنة ١٩٥١ إلا أنه ما لبث أن توقف عن توريد الألبان لإبتداء من يوم ٦ من الشهر المذكور ثم امتنع كلية عن التوريد اعتبارا من ٦ سبتمبر سنة ١٩٥١ وأنه إذ كان قيام الطاعن بالتوريد فى اليوم التالى لإبلاغه بقبول عطائه دون إبداء أى تحفظ يعتبر قبولا ضمينا منه للتوريد على أساس العطاء المقدم منه ، والذى قبلته الوزارة فقد قامت الوزارة بشراء الأغذية على حسابه ثم رفعت عليه دعواها الحالية طالبة إلزامه بفروق الأسعار مضافا إليها قيمة المصاريف الإدارية

وغرامة التأخير طبقاً لما يقضى به العقد ومجموع ذلك ١٤٥٤ ج و ٦٦١ م وبخصم التأمين المدفوع منه وقدره مائة جنيه يكون الباقي ١٣٥٤ ج و ٦٦١ م وهو ما طلبت الحكم لها به — وبجلسة ٢٩ من أبريل سنة ١٩٥٦ وجه الطاعن إلى الوزارة المطعون ضدهما دعوى فرعية طلب فيها الحكم بإلزامها بأن تدفع له مبلغ ٥٠٣ ج و ٦٦٦ م والفوائد القانونية من تاريخ المطالبة القضائية وقال شرحاً لها أنه بعد إنقضاء المدة الثانية المحددة للبت في العطاء طلبت إليه الوزارة مد العطاء لمدة أخرى فلم يستجب لهذا الطلب — وفي أول أغسطس سنة ١٩٥١ أرسلت إليه خطاباً تبلغه قبولها عطاءه وفي ذات اليوم استدعته إدارة مستشفى بور سعيد للتوقيع على العقد واستكمال التأمين والقيام بالتوريد فرفض ذلك استناداً إلى أنه بعد رفضه مد سر يان العطاء بعد يوم ١٥ من يولييه سنة ١٩٥١ فلا يعتد بقبول الوزارة لعطاءه في أول أغسطس سنة ١٩٥١ وقد طلبت منه إدارة المستشفى القيام بالتوريد لا باعتباره مورداً بشروط العطاء بل باعتباره تاجراً يورد بأسعار السوق الحر فقبل أن يقوم بالتوريد على هذا الأساس بعد أن وعدته الإدارة بأن تخطر مخازن الصحة بهذا الاتفاق الجديد وأرسل هو من جانبه إلى الوزارة كتاباً يشرح لها فيه هذا الاتفاق — ولم يلق منها رداً امتنع عن التوريد اعتباراً من ٦ سبتمبر سنة ١٩٥١ فأخطرت إدارة المستشفى بتاريخ أول أبريل سنة ١٩٥٢ بأن من حق الوزارة اعتباره متعاقداً بموجب عطاءه وعليه القيام بالتوريد وإلا وقعت عليه الجزاءات المنصوص عليها في قائمة شروط التوريد فرد بإنذار وجهه إلى الوزارة في ٤ من مايو سنة ١٩٥٢ طالب فيه بأداء ثمن ما ورده من بضائع ورد ما دفعه من التأمين لكن الوزارة لم تستجب إلى طلبه ورفعت عليه الدعوى بتاريخ ٢٤ من أبريل سنة ١٩٥٩ أصدرت محكمة أول درجة حكماً قضى قبل الفصل في الموضوع بإحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت الطاعن أن قيامه بالتوريد لم يكن على أساس تنفيذه لعقد التوريد وإنما كان بناء على رغبة إدارة المستشفى مؤقتاً وبسعر السوق الحر حين الرجوع إلى إدارة المخازن — وبعد أن سمعت المحكمة شهود الطرفين قضت في ٢٠ من ديسمبر سنة ١٩٥٩ في الدعوى الأصلية برفضها وفي الدعوى الفرعية وقبل الفصل في موضوعها بنادب مكتب الخبراء بالإطلاع على المستندات ودفاتر وسجلات الوحدات الصحية ببور سعيد لبيان الأغذية التي قام الطاعن بتوريدها في الفترة

من ١٩٥١/٨/٢ إلى ١٩٥١/٩/٥ وثمنها حسب سعر السوق الحر — وبعد أن قدم الخبير تقريره حكمت المحكمة بتاريخ ١٠ من ديسمبر سنة ١٩٦١ بإلزام وزارة الصحة بأن تدفع للطاعن مبلغ ٥٠٣ ج و ٤٦٧ م وأقامت قضاها على أن الإيجاب الصادر من الطاعن لم يصادف قبول من الوزارة حتى يوم ١٥/٧/١٩٥١ فأصبح في حل من إيجابه وأن قيامه بالتوريد بعد ذلك التاريخ لم يكن على أساس عطائه الذي لم تتجه إرادته إلى الإلتزام به وإنما كان التوريد على أساس أنه تاجر ويورد بالسعر الجارى وقتئذ ثم أخذت بتقدير الخبير لثمن الأغذية التي وردها — استأنفت الوزارة المطعون ضدها الحكم الصادر في الدعوى الأصلية برفضها وقيد استئنافها برقم ٨٤ سنة ١ ق بور سعيد كما استأنفت الحكم الصادر في الدعوى الفرعية بالإستئناف رقم ١١ سنة ٣ ق ودفعت في هذا الإستئناف الأخير بعدم اختصاص المحاكم العادية بنظر الدعوى الفرعية إستنادا إلى أن المطالبة فيها تقوم على عقد توريد وهو عقد إدارى فينقد الإختصاص بنظرها لمحكمة القضاء الإدارى طبقا للسادة العاشرة من القانون رقم ١٦٥ سنة ١٩٥٥ الذى عمل به في ٢٩ من مارس سنة ١٩٥٥ قبل أن يرفع الطاعن دعواه الفرعية — وبتاريخ ٦ من نوفمبر سنة ١٩٦٢ قضت محكمة الإستئناف فى الإستئناف رقم ١١ سنة ٣ ق بور سعيد بإلغاء الحكم المستأنف و بقبول الدفع بعدم اختصاص محكمة أول درجة ولائيا بنظر الدعوى الفرعية المرفوعة من المستأنف عليه (الطاعن) ضد المستأنفة الوزارة المطعون ضدها وبعدم اختصاصها وقضت فى الإستئناف رقم ٨٤ سنة ١ ق بئدب مكتب الخبراء لبيان ثمن الأغذية وفروق الأسعار وقطعت فى أسباب قضاها هذا بانمقاد عقد توريد بين الطرفين وإلتزام الطاعن به . طعن الطاعن فى الحكم الصادر فى الإستئناف رقم ١١ سنة ٣ ق بطريق النقض — وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن ولدى نظره أمام هذه الدائرة صممت النيابة على هذا رأى .

وحيث إن الطعن بنى على سببين ينعى الطاعن فى أولهما على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه وفى بيان ذلك يقول إن الحكم أقام قضاها على أن الدعوى المرفوعة من الطاعن بالمطالبة بثمن المواد الغذائية التي وردها للمستشفى هى دعوى قوامها عقد إدارى هو عقد توريد وأنها بهذه المثابة تعتبر

خارجة عن اختصاص المحاكم العادية ويرى الطاعن أن هذا الذي أقام عليه الحكم قضاء في هذا الخصوص ينطوي على خطأ في تطبيق القانون نتج عن خطأ المحكمة في تكييف موضوع الدعوى وفي فهم سببها ذلك أن الطاعن لم يستند في دعواه الفرعية إلى عقد التوريد بل أسسها على أنه باع للوزارة المطعون ضدها أغذية وطالب بثمنها بحسب سعرها في السوق على أساس أن توريدها كان تنفيذاً لعقد بيع عادي وليس تنفيذاً لعقد توريد إداري إذ لم ينعقد بينه وبين الوزارة عقد من هذا القبيل لأن الإيجاب الذي صدر منه بمقتضى العطاء المقدم منه قد سقط لعدم إعلان الوزارة قبولها له في الميعاد المحدد أما قبولها الصادر في ٣٠ من يولييه سنة ١٩٥١ بعد هذا الميعاد فيعتبر إيجاباً من جانبها لم يصادفه قبول منه وإذا كان قد قام بعد ذلك بتوريد بعض الأغذية للمستشفى فقد كان ذلك تنفيذاً لعقد بيع عادي إنعقد بينه وبين إدارة المستشفى ومن ثم فإن دعواه لا تتصل بعقد إداري وبالتالي فهي بمنأى عن اختصاص القضاء الإداري — ويتحصل السبب الثاني في أن الحكم المطعون فيه جاء مشوباً بالتناقض ذلك أنه بينما قضت محكمة الاستئناف بعدم اختصاصها بنظر الدعوى الفرعية بمقولة أنها تستند إلى عقد توريد إداري إذاً بها في الوقت ذاته تقضي باختصاصها بنظر الدعوى الأصلية وهي بلا جدال تستند إلى عقد التوريد الذي تدعى الوزارة قيامه وتطالب بتنفيذه وهو عقد إداري لا تخضع المنازعة الناشئة عنه لإختصاص المحاكم العادية وهذا التناقض من الحكم من شأنه أن يعيبه بما يستوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من الحكم الصادر من محكمة الاستئناف في ٦ من نوفمبر سنة ١٩٦٢ في الاستئناف رقم ٨٤ سنة ١ ق الخاص بالدعوى الأصلية المرفوعة من الوزارة وفي الاستئناف رقم ١١ سنة ٣ ق الخاص بالدعوى الفرعية المقامة من الطاعن أن محكمة الاستئناف أقامت قضاءها في الاستئناف الثاني على قولها "ولما كانت المحكمة قد انتهت في بحثها للاستئناف رقم ٨٤ سنة ١ ق المرفوع من الدعوى الأصلية إلى أن العلاقة بين وزارة الصحة وبين المستأنف عليه (الطاعن) هي علاقة تعاقد على توريد أغذية لمستشفيات بورسعيد بموجب العطاء المقدم منه والمقبول من الوزارة وقد تم تنفيذ هذا العقد بينهما والتزم به المستأنف عليه وهو عقد توريد مما نص عليه في المادة العاشرة من القانون

رقم ۱۶۵ لسنة ۱۹۵۵ تخضع المنازعة الناشئة عنه لإختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء إدارى دون غيره " ولما كان يبين من هذا أن قضاء محكمة الإستئناف فى الإستئناف رقم ۱۱ سنة ۳ ق الخاص بالدعوى الفرعية قد تأسس على مافصالت فيه المحكمة قطعيًا فى الإستئناف الآخر رقم ۸۴ سنة ۱ ق الخاص بالدعوى الأصلية من إنعقاد عقد توريد بين الطرفين وإلتزام الطاعن به وكان الطاعن لم يطعن فى هذا القضاء القطعى الذى ورد فى أسباب الحكم الصادر فى الإستئناف المذكور والذى أنهى الخصومة فى خصوص هذا الشق من النزاع وقصر طعنه — على ما يبين من تقريره — على قضاء محكمة الإستئناف فى الإستئناف رقم ۱۱ سنة ۳ ق الخاص بدمواه الفرعية فقط وبذلك أصبح الأساس الذى بنى عليه الحكم المطعون فيه نهائيًا وحائزًا لقوة الأمر المقضى فى الدعوى الأصلية ولا تملك محكمة الإستئناف أن تعيد النظر فيه بعد ذلك فى تلك الدعوى وكان من جهة أخرى لا يترتب على نقض الحكم المطعون فيه — فى حالة قضاء هذه المحكمة بنقضه — إلغاء ذلك القضاء القطعى الذى اشتمل عليه الحكم الصادر فى الإستئناف رقم ۸۴ سنة ۱ ق إذ أن القضاء القطعى المذكور لم يؤسس على الحكم المطعون فيه بل العكس فإن هذا الحكم هو الذى تأسس على ذلك القضاء القطعى الذى لم يطعن فيه الطاعن بطريق النقض — ومتى كان الأساس الذى إنبنى عليه الحكم المطعون فيه قد أصبح حائزًا لقوة الأمر المقضى فى الدعوى الأصلية ولم يبق أمام محكمة الإستئناف فى تلك الدعوى بعد هذا القضاء إلا أن تقدر المبالغ المستحقة للوزارة على مقتضى عقد التوريد الذى قطعت بانعقاده بين الطاعن والوزارة المطعون ضدها فإن الدعوى المرفوعة من الطاعن تصبح غير ذات موضوع بعد أن حسم الحكم الصادر فى الدعوى الأصلية المسألة المتنازع عليها فيها ويكون الطعن فى الحكم الصادر فى الدعوى الفرعية وحده غير منتج ويتعين لذلك رفضه .

جلسة ٣٠ من مارس سنة ١٩٦٧

برئاسة السيد المستشار محمود توفيق إسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة
المستشارين : محمد عبد اللطيف ، وسليم راشد أبو زيد ، ومحمد أبو حمزة مندور ، ومحمد صدق
البشيبي .

(١١١)

الطعن رقم ٦٢ لسنة ٣٣ القضائية :

نقض . "حالات الطعن" . قوة الأمر المقضى . حكم . "حجية الأحكام" .

جواز الدامن بالنقض في الحكم الانتهائي لفصله في نزاع على خلاف حكم سابق حائز لقوة
الأمر المقضى . شرطه أن يكون الحكم السابق صادرا لا في النزاع بعينه فحسب بل بين الخصوم
أنفسهم . تخلف شرط وحدة الخصوم . لا يفتى منه وحدة المسألة في الدعوى بين وكونها كلية
شاملة . حجية الأحكام التي حازت قوة الأمر المقضى . مناطها وحدة الخصوم ووحدة الموضوع
محلا وسببا (المادة ٤٠٥ مدني) .

تشرط المادة الثالثة من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ لجواز الطعن بالنقض
في الحكم الانتهائي لفصله في نزاع على خلاف حكم آخر سابق حائز لقوة الأمر
المقضى أن يكون هذا الحكم السابق صادرا لا في النزاع بعينه فحسب بل أيضا بين
الخصوم أنفسهم ذلك أنه — وعلى مقتضى المادة ٤٠٥ من القانون المدني —
لا تكون للأحكام التي حازت قوة الأمر المقضى حجية فيما فصلت فيه من الحقوق
إلا في نزاع قام بين الخصوم أنفسهم دون أن تتغير صفاتهم وتبقى بذات الحق
محلا وسببا ، ولا يغير من ذلك أن تكون المسألة المقضى فيها مسألة كلية
شاملة أو مسألة أصلية أساسية ذلك أن وحدة المسألة في الدعوى بين وكونها
كلية شاملة لا يجوز — إزاء صراحة نص المادة ٤٠٥ من القانون المدني —
أن تمنع من الدعوى الثانية متى كان الخصمان في الدعوى الأولى قد تغير
أحدهما أو كلاهما . فإذا كان الحكم السابق ليس من الأحكام التي تموز حجية

مطلقة ولم يمثل به أحد من المطعون ضدهم فإن الطعن بالنقض على الحكم المطعون فيه بدعوى مخالفة ذلك القضاء السابق لا يكون جائزا لتخلف شرط من شروط المادة الثالثة من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩^(١)

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع - على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تحصل في أن الطاعنين أقاما الدعوى رقم ٨٨٩ سنة ١٩٦٠ كلى لإيجارات المنصورة على المطعون ضده الأول والدعوى رقم ٨٩٠ سنة ١٩٦٠ كلى لإيجارات المنصورة على المطعون ضده الثانى والدعوى رقم ٨٩١ سنة ١٩٦٠ كلى لإيجارات المنصورة على المطعون ضده الثالث وطلب الطاعنان فى كل من الدعاوى الثلاث الحكم بأن القانون رقم ٥٥ سنة ١٩٥٨ لا ينطبق على عمارتهما الكائنة بحارة زيدان المتفرعة من شارع الثورة بالمنصورة والتي يستأجر المدعى عليه شقة فيها وإلزامه بأن يؤدي لهما فرق الأجرة المستحق عليه منذ أول يولييه سنة ١٩٥٨ حتى آخر يولييه سنة ١٩٦٠ وقدره ٣٠ جنيها بالنسبة للمطعون ضده الأول و ٤٠ جنيها بالنسبة للمطعون ضده الثانى و ٣٥ جنيها بالنسبة للمطعون ضده الثالث وذلك بخلاف ما يستجد . وقال الطاعنان فى بيان هذه الدعاوى أن كلا من المطعون ضدهم يستأجر شقة فى عمارتهما المشار إليها وذلك بعقود إيجار مؤرخة حسب ترتيب المطعون ضدهم فى ١٥ يونيه سنة ١٩٥٦ و ٢٩ يولييه سنة ١٩٥٧ وأول نوفمبر سنة ١٩٥٥ وبإيجار شهرى قدره سبعة جنيهات للأول خفض بموافقة الطاعنين إلى ستة جنيهات وتسعة جنيهات للمطعون ضده الثانى خفضت إلى ثمانية وثمانية جنيهات للمطعون ضده الثالث خفضت إلى سبعة وأن هذه العقود الثلاثة ظلت سارية حتى صدر القانون رقم ٥٥ سنة ١٩٥٨ الذى قضى بتخفيض الأجرة بواقع

(١) راجع نقض ١٩٦٦/٤/٢٨ مج المكتب الفنى ص ١٧ ص ٩٦٢

٢٠ ٪ وعمل به ابتداء من ١٨ سبتمبر سنة ١٩٥٨ ولعدم تأكيد الطاعنين من إنطباق هذا القانون على عمارتهما أو عدم انطباقه وخشية تعرضهما للعقوبة المقررة لمخالفة أحكامه قبلا مؤقتا وحتى ينجلي الموقف بيقين إستبعاد ٢٠ ٪ من الأجرة المستحقة شهريا على كل من المطاعم ضدهم الثلاثة وحرصا على إيراد تحفظ في إيصالات سداد الأجرة المحررة بعد تاريخ سريان ذلك القانون من مقتضاه أن يكون لهما حق إسترداد هذا الفرق في حالة ثبوت عدم إنطباق القانون المذكور على عمارتهما ومضى الطاعنان قائلين أنه لما كان أحد المستأجرين الآخرين وهو شفيق فريد خفاجي قد رفع عليهما الدعوى رقم ٩١٧ سنة ١٩٥٩ كلى إيجارات المنصورة بطلب تخفيض الأجرة الشهرية للشقة التي يستأجرها بعمارتهما سألقة الذكر وذلك بواقع ٢٠ ٪ بالتطبيق لأحكام القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٨ فرفضت المحكمة دعواه تأسيسا على أن القانون المذكور لا ينطبق على عمارة الطاعنين لأن البناء بدئ فيه قبل ١٨ سبتمبر سنة ١٩٥٢ وكان الطاعنان بعد صدور هذا الحكم قد طالبوا المطاعم ضدهم بأداء المبالغ المستبعدة مؤقتا من الأجرة فرفضوا بدعوى أن هذا الحكم لا يعتبر حجة عليهم فقد اضطروا لرفع الدعاوى الثلاث الحالية عليهم بطلباتهما السابقة مستنديين فيها إلى أن الحكم الصادر في الدعوى رقم ٩١٧ سنة ١٩٥٩ المشار إليه يعتبر حجة على جميع المستأجرين للعمارة مادام أنه قضى بعدم إنطباق القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٨ عليها — وقد قررت المحكمة بجلسته ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٦٠ ضم القضيتين ٨٩٠ و ٨٩١ سنة ١٩٦٠ إلى القضية رقم ٨٨٩ سنة ١٩٦٠ ليصدر فيها جميعا حكم واحد بناء على طلب الخصوم وتحصل دفاع المطاعم ضدهم الثلاث في أن الحكم الصادر في الدعوى رقم ٩١٧ سنة ١٩٥٩ الذي يحتج به الطاعنان لا يعتبر حجة عليهم لأنهم لم يكونوا خصوما فيها وأن القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٨ يسرى على عمارة الطاعنين لأن الإلتهاء من بنائها وإعدادها للسكنى كان لاحقا ليوم ١٨ سبتمبر سنة ١٩٥٢ وهو التاريخ الذي جعله ذلك القانون مبدأ لتطبيق أحكامه — وبتاريخ ٣١ يناير سنة ١٩٦١ قضت المحكمة الابتدائية — دائرة الإيجارات — بنسب خير من مكتب خبراء وزارة العدل للإنتقال إلى العين محل النزاع ومعايبتها وبيان تاريخ الإلتهاء من بنائها وإعدادها للسكنى وبعد أن قدم الخبير تقريره قضت تلك المحكمة في ٢٩ يناير سنة ١٩٦٣ برفض الدعاوى الثلاث المنضمة وهي ٨٨٩

و ٨٩٠ و ٨٩١ سنة ١٩٦٠ كلى المنصورة . فطعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض بتقرير تاريخه ١٧ من فبراير سنة ١٩٦٣ وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن على أساس أنه غير جائز وبالجلسة المحددة لنظره تمسكت النيابة بهذا الرأى .

وحيث إن الطعن بنى على سببين كل منهما من وجهين ويتحصل الوجه الأول من السبب الأول فى أن الحكم المطعون فيه قد أخطأ فى القانون لإهداره حجية الحكم الصادر فى الدعوى رقم ٩١٧ سنة ١٩٥٩ كلى المنصورة الحائز لقوة الشئ المحكوم فيه تأسيسا على ما قاله من أن المطعون ضدهم لم يكونوا ممثلين فى تلك الدعوى ومن ثم فلا يكون الحكم الصادر فيها حجة عليهم ولا يمتد أثره إليهم ويتعين طرحه كدليل فى الدعوى ويرى الطاعنان أن هذا التأسيس خطأ فى القانون ذلك أن الحكم الذى يصدر فى خصوص إنطباق أو عدم إنطباق القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٨ على العمارة محل النزاع إنما يكون من الناحية القانونية والموضوعية منها للنزاع وتكون له حجية عينية تبقى ما بقيت العمارة الصادر بشأنها قضاؤه لأنها تعتبر كلاً لا يتجزأ وبذلك يسرى هذا الحكم على كل مستأجر لهذه العين والقول بغير ذلك يؤدى إلى احتمال تغيير أجرة العقار والعودة إلى النزاع كلما تغير المستأجر وهو مالا يمكن أن يعنيه الشارع الذى حرص على احترام حجية الأحكام واستقرار الحقوق التى قررتة فإذا حدد الحكم قاعدة أصولية كأنطباق قانون أو عدم إنطباقه لزم الكافة هذا التحديد واستحال العودة إلى مناقشة هذه المسألة . ويتحصل الوجه الثانى من السبب الأول فى أن الحكم المطعون فيه أقام قضاؤه بسريان القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٨ على عمارة الطاعنين محل النزاع على فهم خاطئ . للقانون المذكور إذ جعل المناط فى سريانه هو تاريخ إعداد البناء للسكنى حالة أن العبرة هى بتاريخ إنشاء البناء فإن كان هذا التاريخ سابقا على ١٨ سبتمبر سنة ١٩٥٢ كما هو الحال بالنسبة لعمارة الطاعنين — فلا يخضع البناء للقانون المذكور لأنه لا ينطبق إلا على المباني التى بدئ فى إنشائها فى ١٨ سبتمبر سنة ١٩٥٢ أو بعد هذا التاريخ، كما أخطأ الحكم المطعون فيه فى استدلاله بتحرير جميع عقود إيجار الشقق المستجدة محل النزاع فى أكتوبر سنة ١٩٥٢ على أن هذه الشقق أمدت للسكنى بعد ١٨ سبتمبر سنة ١٩٥٢ مبدأ سريان القانون رقم ٥٥ سنة ١٩٥٨ ذلك أن العبرة

ليست بالسكنى فعلا وإنما بالإعداد لها. ويتحصل السبب الثانى فى وجهيه فى أن الحكم المطعون فيه أخطأ فى الإستدلال فى رده على عقود الإيجار الثلاثة المتقدمة من الطاعتين والخاصة بالمستأجرين السابقين على المطعون ضدهم وشابه القصور لإخفاله الرد على مستنديين هامين قدمهما الطاعنان لإثبات أن العمارة تم بناؤها وإعدادها للسكنى قبل ١٨ سبتمبر سنة ١٩٥٢

وحيث إن الوجه الأول من السبب الأول وإن كان مبتنام-حسبما جاء بتقرير الطعن-خطأ الحكم المطعون فيه فى تطبيق القانون وفى تأويله لعدم إعتداده بحجية الحكم رقم ٩١٧ سنة ١٩٥٩ كلى المنصورة الحائز لقوة الأمر المقضى إلا أن النعى الوارد بهذا السبب يندرج فيه حتما النعى على الحكم المطعون فيه لقضائه على خلاف حكم سابق حائز لقوة الأمر المقضى وهو ما لو صح لحاز معه الطعن بالنقض فى الحكم المطعون فيه رغم صدوره من محكمة ابتدائية وذلك بالتطبيق لنص المادة الثالثة من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض وعلى هذا الأساس تبحث هذه المحكمة هذا الوجه لتبين مدى صحته .

وحيث إن المادة الثالثة من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ تشترط بلحواز الطعن بالنقض فى الحكم الإتهائى لفصله فى نزاع على خلاف حكم آخر سابق أن يكون هذا الحكم السابق صادرا لا فى النزاع بعينه فحسب بل أيضا بين الخصوم أنفسهم ، ولما كان الثابت بإقرار الطاعنين من الصورة التنفيذية للحكم الصادر فى الدعوى رقم ٩١٧ سنة ١٩٥٩ كلى المنصورة الذى يحتاجان به أنه صدر بينهما وبين شقيق أحمد خفاجى الذى لا يمثل المطعون ضدهم ولم يكن أحد من هؤلاء طرفا فيه فإنه لا تكون له حجية قبلهم فيما قضى به من عدم إنطباق القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٨ على عمارة الطاعنين ذلك أنه-وعلى ما تنص به المادة ٤٠٥ من القانون المدنى - لا تكون للأحكام التى حازت قوة الأمر المقضى حجية فيما فصلت فيه من الحقوق إلا فى نزاع قام بين الخصوم أنفسهم دون أن تتغير صفاتهم ، وتعلق بذات الحق محلا وسببا ، ومن ثم فإن قضاء الحكم المطعون فيه فى تلك المسألة على خلاف الحكم رقم ٩١٧ سنة ١٩٥٩ لا يجوز الطعن فيه بالنقض إستنادا إلى نص المادة الثالثة من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ وذلك لتخلف

أحد شروطها، ولا يقدح في صحة هذا النظر ما يقوله الطاعنان من أن العبارة التي قضى الحكم السابق رقم ٩١٧ لسنة ١٩٥٩ بعدم إنطباق القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٨ عليها تعتبر كلا لا يتجزأ وأن المسألة التي فصل فيها ذلك الحكم هي مسألة أصلية كلية فيكون لهذا الفصل حجبة مطلقة قبل جميع المستأجرين تحول دون العودة إلى مناقشة إنطباق القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٨ أو عدم إنطباقه على العبارة في أي دعوى أخرى تالية — هذا الذي يقوله الطاعنان لا يقدح في صحة النظر السابق ذلك أنه حتى في الأحوال التي تكون فيها المسألة المقضى فيها مسألة كلية شاملة أو مسألة أصلية أساسية فإن هذا القضاء لا يجوز قوة الأمر المقضى في تلك المسألة إلا بين الخصوم أنفسهم إذ أن وحدة المسألة في الدعويين وكونها كلية شاملة لا يجوز إزاء صراحة نص المادة ٤٠٥ من القانون المدني وإطلاقه أن تمنع من الدعوى الثانية متى كان الخصمان في الدعوى الأولى قد تغير أحدهما أو كلاهما — لما كان ذلك وكان الحكم السابق رقم ٩١٧ لسنة ١٩٥٩ — خلافا لما يقوله الطاعنان — ليس من الأحكام التي تحوز حجبة مطلقة فإن الطعن بهذا الوجه يكون غير جائز لتخلف شرط من شروط المادة الثالثة من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ كما أن النعي بباقي الأوجه — وهو لا يندرج تحت الحالة المنصوص عليها في تلك المادة والتي لا يجوز الطعن بالنقض في الأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية إلا فيها يكون غير جائز أيضا .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن في جميع أوجهه غير جائز .

جلسة ٣٠ من مارس سنة ١٩٦٧

برئاسة السيد المستشار محمود توفيق اسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين
محمد عبد اللطيف ، وعباس حلى عبد الجواد ، وسليم راشد أبو زيد ، ومحمد أبو حزة مندور .

(١١٢)

الطعن رقم ١٨٨ لسنة ٣٣ القضائية :

(١) إفلاس . "تصرفات المفلس في فترة الرتبة" . "عدم نفاذها قبل جماعة الدائنين" . بطلان . "البطلان في العقود" . "أثره" . بيع .

مقود المفلس في فترة الرتبة . صحته بين العاقلين وعدم نفاذها في حق جماعة الدائنين .
عدم نفاذ هذه العقود ليس في حقيقة بطلان بالمعنى القانوني . البطلان بعدم أثر العقد
بالنسبة للمعاقدين . مطالبة المشتري من المفلس التفاضلية برد الثمن بعد تقرير بطلان
التصرف وفقا للسادة ٢٢٨ من قانون التجارة . عدم جواز استناده إلى المادة ١٤٢
من القانون المدني الخاصة بأثر إبطال العقد أو بطلانه بالنسبة للعاقلين .

(ب) إفلاس . "تصرفات المفلس في فترة الرتبة" . بيع . الإثراء بلا سبب .

عدم نفاذ البيع الصادر من المفلس في فترة الرتبة قبل جماعة الدائنين . رجوع
المشتري بما دفع من الثمن وفقا للقواعد العامة . لا محل للإستناد إلى الإلتزام بالضمان
الناتج من عقد البيع لعدم نفاذه قبل جماعة الدائنين . ليس للمشتري في الرجوع إلا الإستناد
إلى دعوى الإثراء بلا سبب متى توافرت شروطها .

(ج) إثراء بلا سبب . "إثبات الإثراء" . إثبات . إفلاس . "رجوع المشتري
من المفلس في فترة الرتبة بما دفع من الثمن" .

عبء إثبات حصول الإثراء بلا سبب ومقداره يقع على الدائن المفقر . رجوع
المشتري من المفلس في فترة الرتبة على جماعة الدائنين بما دفع من الثمن . عليه إثبات
ما عاد عليها من منفعة من هذا الثمن . إعتباره في هذه الحالة دائنا لجماعة الدائنين بهذه
المنفعة ولذا يحصل على حقه من أموال التفاضلية بالأولوية على الدائنين الذين تتكون
منهم الجماعة . رجوعه على المفلس — إذا عجز عن إثبات إثراء جماعة الدائنين —

لا يكون إلا بعد قفل التفليسة على أساس ضمان الإستحقاق . القول بخويل المشتري في هذه الحالة أن يشترك في التفليسة بالثمن بوصفه دائنا عاديا في جماعة الدائنين ما لم يثبت السنديك أن الثمن المدفوع لم يعد باى نفع على الجماعة . قلب لقواعد الإثبات وابتداع لقرينة لا سند لها من القانون .

(د) إفلاس . "تصرفات المفلس في فترة الريبة" . "بطلانها" .

البطلان المنصوص عليه في المادة ٢٢٨ من قانون التجارة . مناطه . ثبوت علم المتعاقد مع المفلس باضطراب أحواله المالية مما يفترض معه الشهور بقيام حالة التوقف عن الدفع .

١ - وإن كانت المادة ٢٢٨ من قانون التجارة قد إعتبرت الجزء الذى يجوز توقيعه في حالة إبرام المفلس عقودا بمقابل في فترة الريبة هو البطلان ، إلا أنه في حقيقته ليس بطلانا بالمعنى القانوني لأن البطلان يترتب عليه إنعدام أثر العقد بالنسبة للمتعاقدين بينما العقد الذى يقضى ببطلانه طبقا لتلك المادة يظل صحيحا ومشجا لآثاره فيما بين حاقديه وإنما لا ينفذ في حق جماعة الدائنين فالجزء في حقيقته هو عدم نفاذ التصرف في حق هذه الجماعة ومن ثم فلا يجوز للمشتري من المفلس الذى يقضى ببطلان عقده طبقا للمادة المذكورة أن يستند في مطالبة التفليسة برد الثمن الذى دفعه للمفلس إلى المادة ١٤٢ من القانون المدنى لأنها خاصة بالحالة التى يقضى فيها بإبطال العقد أو ببطلانه بالنسبة للمتعاقدين .

٢ - لما كان القانون التجارى خلوا من نص يحيز للمتعاقد مع المفلس بعقد من عقود المعاوضة - إذا ما قضى ببطلان هذا العقد طبقا للمادة ٢٢٨ من ذلك القانون - أن يسترد من التفليسة المقابل الذى قدمه للمفلس فإن رجوع هذا المتعاقد على التفليسة بهذا المقابل لا يكون إلا على أساس ما تقضى به القواعد العامة . وإذا كان لا يحق للمشتري من المفلس أن يستند في إسترداد الثمن من التفليسة على الإلتزام بالضمان الشئىء عن عقد البيع لأنه ما دام هذا العقد لا ينفذ في حق جماعة الدائنين فإنه لا يمكن مطالبتهم بالإلتزامات المترتبة عليه ومن ثم فلا يكون للمشتري في هذه الحالة من سند في الرجوع على التفليسة سوى دعوى الإثراء بلا سبب متى توافرت شروطها .

٣ - إذ كان عبء إثبات حصول الإثراء بلا سبب ومقداره يقع دائماً على الدائن المقتدر فإن المشتري من المفاس - إذا قضى ببطلان عقده طبقاً للمادة ٢٢٨ تجارى - لا يستطيع فى جميع الأحوال أن يرجع بالثمن على التفليسة إلا إذا أثبت أنه قد عادت عليها منفعة من هذا الثمن وبقدر هذه المنفعة يكون رجوعه عليها على ألا يتجاوز ما يرجع به الثمن الذى افتقر به ويعتبر فى هذه الحالة دائناً لجماعة الدائنين بهذه المنفعة ولذا يحصل على حقه من أموال التفليسة بالأولوية على الدائنين الذين تتكون منهم الجماعة . أما إذا أخفق فى هذا الإثبات فإنه لا يستطيع أن يسترد الثمن من أموال التفليسة ولا يكون له فى هذه الحالة إلا أن ينتظر حتى تقفل التفليسة ثم يرجع على المفلس بضمان الإستحقاق طبقاً لما تقضى به المادة ٤٤٣ من القانون المدنى إذ أن العقد فى العلاقة بينهما يعتبر قائماً وصحيحاً . وليس صحيحاً القول بتحويل المشتري من المفلس فى هذه الحالة الحق فى أن يشترك بالثمن فى التفليسة بوصفه دائناً عادياً فى جماعة الدائنين يخضع مثلهم لقسمة الغرماء وذلك ما لم يثبت السنديك أن الثمن الذى قبضه المفلس لم يعد بأى نفع على جماعة الدائنين - ذلك أن هذا القول يقوم على أساس إقتراض إثراء جماعة الدائنين من الثمن الذى قبضه المفاس وإلقاء عبء نقض هذه القرينة على عاتق السنديك وفى هذا قلب لأوضاع الإثبات فى دعوى الإثراء وابتداع لقرينة لا سند لها من القانون .

٤ - لا يقضى بالبطلان طبقاً للمادة ٢٢٨ من قانون التجارة إلا إذا ثبت علم المتعاقد مع المفلس باضطراب أحواله المالية اضطراباً يمكن معه إقتراض شعور هذا المتعاقد بقيام حالة التوقف عن الدفع .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل فى أن الطامن أقام الدعوى رقم ٢٣٥ سنة ١٩٦٢ تجارى كلى إفلاس القاهرة

على المطعون ضده الأول بصفته وكيلًا لدائني تفليسة عثمان محمد المداح طلب فيها الحكم بقبول دينه البالغ ١٨٠٥ ج ضمن ديون هذه التفليسة وقال في بيان دعواه إنه كان قد اشترى من المفلس المنزل الموضح بالصحيفة بثمان قدره ١٧٥٠ ج بعقد عرفي تاريخه ٢٣ سبتمبر سنة ١٩٥٦ وأوفى البائع بهذا الثمن على أقساط كل دفع مبلغ ٤٣ ج و ٧٥٠ م للسمسار الذي توسط في إتمام الصفقة ومبلغ ١١ ج و ٣٠٠ م أجرة توصيل المياه إلى المنزل المبيع وأنه إذ كان قد قضى نهائيا في الدعوى رقم ٤٩١ سنة ١٩٦٠ تجارى كلى القاهرة واستئنافها رقم ١٤٦ سنة ٧٨ قضائية تجارى القاهرة ببطلان مقدمه على أساس صدوره من المفلس في فترة الريبة وكان يترتب على هذا البطلان أن يصبح هو دائنا للمفلس بالثمن الذي دفعه وبالمصروفات التي تكبدها في سبيل إتمام العقد الذي قضى ببطلانه فقد تقدم إلى وكيل الدائنين بطلب تحقيق دينه لكنه رفض قبول طلبه لتقدمه بعد إعلان حالة الإتحاد في التفليسة لهذا فقد رفع هذه الدعوى بطلباته السابقة ولدى نظرها أمام المحكمة الابتدائية كلفت هذه المحكمة المدعي بإعلان الدائنين الذين قبلت ديونهم في التفليسة إعمالا لنص المادة ٣١١ من القانون التجارى فتمام المدعي بإعلان المطعون ضده الثانى طالب الإفلاس وطلب هذا الأخير رفض الدعوى تأسيسا على أنه لا يجوز قبول دين رافعها ضمن ديون التفليسة بعد أن قضى ببطلان البيع الصادر إليه من المفلس لحصوله في فترة الريبة - وبتاريخ ١٠ من نوفمبر سنة ١٩٦٢ قضت المحكمة الابتدائية بقبول دين الطاعن البالغ ١٨٠٥ ج ضمن الديون العادية لتفليسة عثمان محمد المداح - فاستأنف وكيل الدائنين هذا الحكم أمام محكمة استئناف القاهرة بالاستئناف رقم ١٢ سنة ٨٠ قضائية تجارى وطلب إلغاء الحكم المستأنف على أساس أنه لا يجوز للطاعن أن يشترك في التفليسة باعتباره دائنا بالثمن ما دام أن هذا الثمن لم يعد بأية فائدة على التفليسة . وانضم المطعون ضده الثانى طالب الإفلاس إلى وكيل الدائنين - المستأنف - في طلباته ، وبتاريخ أول نوفمبر سنة ١٩٦٣ حكمت محكمة الاستئناف بإلغاء الحكم المستأنف ورفض دعوى المستأنف عليه الأول (الطاعن) فطعن الأخير في هذا الحكم بطريق النقض بتقرير تاريخه ٢٨ من أبريل سنة ١٩٦٣ وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها رأى بنقض الحكم المطعون فيه ثم عدلت عن هذا الرأى في مذكرتها الختامية وطلبت رفض الطعن وبالجلسة المحددة لنظره أمام هذه الدائرة تمسكت النيابة برأىها الأخير .

وحيث إن الطعن بنى على ثلاثة أسباب ينمى فيها الطاعن على الحكم المطعون فيه الخطأ فى القانون وفى بيان ذلك يقول إن ذلك الحكم أخطأ فى قضائه بعدم قبوله ضمن دائئى التفليسة باعتباره دائئاً عادياً بالثمن الذى دفعه للمفلس ذلك أنه وقد قضى ببطلان البيع الصادر إليه من المفلس فإنه يكون له طبقاً للمادة ١٤٢ من القانون المدنى إسترداد ما دفعه من ثمن وصيرورته دائئاً به للمفلس البائع وبالتالى يكون له الحق فى طلب قبول دينه هذا ضمن الديون العادية للتفليسة. ولقد أخطأ الحكم المطعون فيه فيما قرره فى أسبابه من أنه يترتب على تقرير البطلان عملاً بالمادة ٢٢٨ من قانون التجارة أن يعتبر التصرف غير قائم بالنسبة لجماعة الدائنين ولكنه لا يفقد كياناً ووجوده بين المتعاقدين فيبقى للشترى من المفلس أن يطالب بتنفيذ العقد إذا ما بقى المبيع موجوداً بعد إنتهاء التفليسة أو يطالب بفسخه مع التعويض تطبيقاً للقواعد العامة وأنه فى حالة عدم وجود المبيع ضمن أموال التفليسة لا يجوز للشترى أن يشترك فيها باعتباره دائئاً عادياً بالثمن ذلك أن هذا الذى قرره الحكم المطعون فيه يخالف ما أجمع عليه الفقهاء ومن بينهم الفقيه الذى ركن إليه نفس الحكم إذ أن إجماعهم قد إنعقد على أن للشترى أن يشترك فى التفليسة بوصفه دائئاً عادياً بالثمن الذى دفعه للمفلس ولو لم يوجد المبيع فى أموال التفليسة ودون حاجة لأن يثبت أن التفليسة قد أفادت من هذا الثمن لأن هذه الفائدة مفترضة ولا تنفى إلا إذا أثبت السندىك عدم تحققها، وإذ كان المطعون ضده الأول وكيل الدائنين لم يعم بهذا الإثبات فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أخطأ فى قضائه بعدم قبول دين الطاعن ضمن الديون العادية للتفليسة .

وحيث إن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه برفض طلب الطاعن قبول دينه ضمن الديون العادية للتفليسة على قوله "وحيث إن الحكم المستأنف إستند إلى المادة ١٤٢ من القانون المدنى التى تقرر إعادة الطرفين إلى الحالة التى كانوا عليها قبل التعاقد فى حالة إبطال العقد أو بطلانه ورتب على ذلك أحقية المشترى وهو المستأنف عليه الأول فى إسترداد ما دفعه من ثمن المنزل الذى إشتراه من المفلس وصيرورته دائئاً للمفلس البائع بهذا الثمن وأحقية فى قبول دينه ضمن ديون التفليسة العادية . وحيث إن المحكمة لا ترى صواب هذا النظر ذلك أن البطلان المقرر بالمادة ٢٢٨ من قانون التجارة لتصرفات المفلس الحاصلة فى فترة الريبة — وهو

ما استند إليه الحكم الصادر في الدعوى رقم ٤٩١ سنة ١٩٦٠ تجارى كلى القاهرة واستئنائه في صدد تقرير البطلان — هو من قبيل عدم نفاذ التصرف في حق جماعة الدائنين ودعواهم في ذلك هي الدعوى البوليصة فعلا — ونتيجة تقرير هذا البطلان أن يعتبر التصرف غير قائم بالنسبة لجماعة الدائنين ولكنه لا يفقد نيانه ووجوده بين المتعاقدين فيبقى للمشتري أن يطالب بنفاذ العقد إذا ما بقي المبيع موجودا بعد انتهاء التفليسة أو قبل الدائنين تسليمه إليه نفاذا للعقد في أى وقت آخر أو يطالب بفسخه مع التمييز تطبيقا للقواعد العامة — وتشير المحكمة في مجال بحث هذا الموقف إلى أنها لا ترى صواب رأى القائل بقبول الثمن كدين عادى على أساس إثراء المفلس على حساب المشتري لتعارض ذلك مع التطبيق السليم لتقرير عدم نفاذ التصرف في حق الدائنين والذي يقضى باستبقاء العقد قائما صالحا للتنفيذ بين أطرافه مما لا يصبح معه الآن إعتبار المشتري دائنا للمفلس يحق له الإشتراك بدين ما في أموال التفليسة التي أصبح المنزل المبيع ضمنها بمقتضى الحكم الصادر في دعوى البطلان . وحيث إنه فضلا عن ذلك فإن المستأنف عليه المشتري (الطاعن) لم يقدم أى دليل أو حتى مجرد قرينة تنبئ عن إستفادة روكية التفليسة بأى جزء من ثمن المنزل المبيع ولم يذكر في صدر طلبه تحقيق ذلك بواقعة محددة يمكن تحقيقها ويتعين لذلك إلغاء الحكم المستأنف ورفض دعوى المستأنف عليه — وهذا الذى انتهى إليه الحكم صحيح فى القانون ذلك أنه وإن كانت المادة ٢٢٨ من قانون التجارة قد اعتبرت الجزء الذى يجوز توقيعه فى حالة إبرام المفلس عقودا بمقابل فى فترة الريبة هو البطلان إلا أنه فى حقيقته ليس بطلانا بالمعنى القانونى لأن البطلان يترتب عليه إنعدام أثر العقد بالنسبة للمتعاقدين بينما العقد الذى يقضى ببطلانه طبقا لتلك المادة يظل صحيحا ومنتجا لآثاره فيما بين عاقيه وإنما لا ينفذ فى حق جماعة الدائنين فالجزء فى حقيقته هو عدم نفاذ التصرف فى حق هذه الجماعة ومتى كان ذلك فإنه لا يجوز للمشتري من المفلس الذى يقضى ببطلان عقده طبقا للمادة المذكورة أن يستند فى مطالبة التفليسة برد الثمن الذى دفعه للمفلس إلى المادة ١٤٢ من القانون المدنى لأنها خاصة بالحالة التى يقضى فيها بإبطال العقد أو ببطلانه بالنسبة للمتعاقدين ، وإذ كان القانون التجارى خلوا من نص يجيز للمتعاقد مع المفلس بعقد من عقود المعاوضة إذا ما قضى ببطلان هذا العقد طبقا للمادة ٢٢٨ من ذلك القانون أن يسترد من التفليسة المقابل

الذى قدمه للافلس فإن رجوع هذا المتعاقد على التفليسة بهذا المقابل لا يكون إلا على أساس ما تقضى به القواعد العامة، ولما كان لا يحق لأشترى من المفلس أن يستند في إسترداد الثمن من التفليسة على الإلتزام بالضمان الناشئ عن عقد البيع لأنه ما دام هذا العقد لا ينفذ في حق جماعة الدائنين فإنه لا يمكن مطالبتهم بالإلتزامات المترتبة عليه ومن ثم فلا يكون لأشترى في هذه الحالة من سند في الرجوع على التفليسة سوى دعوى الإثراء بلا سبب إذا توافرت شروطها وإذا كان عبء إثبات الإثراء ومقداره يقع دائماً على الدائن المفتقر فإن المشتري من المفلس لا يستطيع في جميع الأحوال أن يرجع بالثمن على التفليسة إلا إذا أثبت أنه قد عادت عليها منفعة من هذا الثمن وبقدر هذه المنفعة يكون رجوعه عليها على ألا يتجاوز ما يرجع به الثمن الذى افتقر به، ويعتبر في هذه الحالة دائناً لجماعة الدائنين بهذه المنفعة ولذا يحصل على حقه من أموال التفليسة بالأولوية على الدائنين الذين تتكون منهم الجماعة أما إذا أخفق في هذا الإثبات فإنه لا يستطيع أن يسترد الثمن من أموال التفليسة ولا يكون له والحال كذلك إلا أن ينتظر حتى تغفل التفليسة ثم يرجع على المفلس بضمان الإستحقاق طبقاً لما تقضى به المادة ٤٤٣ من القانون المدنى إذ يعتبر العقد في العلاقة بينهما قائماً وصحيحاً كما سلف القول، ولا ترى هذه المحكمة ما يراه القائلون بتحويل المشتري من المفلس في هذه الحالة الحق في أن يشترك بالثمن في التفليسة بوصفه دائناً عادياً في جماعة الدائنين يخضع مثلهم لقسمة الغرماء وذلك ما لم يثبت السنديك أن الثمن الذى قبضه المفلس لم يعد بأى نفع على جماعة الدائنين — لا ترى هذه المحكمة هذا رأى ذلك أنه مع تسليم القائلين به بأن رجوع المشتري بالثمن لا يكون إلا على أساس قاعدة الإثراء بلا سبب فإنهم يلحقون عبء الإثبات على السنديك على أساس إفتراض أن الإثراء الذى أصاب البائع المفلس قد عاد إلى جماعة الدائنين ضمن أموال التفليسة وأن هذه القرينة تبقى قائمة إلى أن ينقضها السنديك بالدليل العكسى وفي هذا قلب لأوضاع الإثبات في دعوى الإثراء وابتداع لقرينة لا سند لها من القانون إذ أنه طبقاً لقواعد الإثراء بلا سبب لا يجوز إفتراض الإثراء بل يجب أن يثبت حصوله ومقداره ويقع على الدائن المفتقر عبء هذا الإثبات في جميع الأحوال ثم إن القول بقيام هذه القرينة يتعارض مع ما يتطلبه القائلون بها من المشتري من إثبات إثراء جماعة الدائنين

من الثمن ابتداء حتى إذا ما عجز قامت القرينة على هذا الإثراء ولا تسقط إلا إذا نقضها السنديك بالدليل العكسي ذلك أنه لو صححت تلك القرينة لوجب القول بقيامها من بادئ الأمر ولكان من مقتضاها إطفاء المشتري من إثبات الإثراء في جميع الأحوال ولما كان ثمت مبرر لا انتظار عجزه عن هذا الإثبات حتى تقوم القرينة ، كما أنه إذ كان مقتضى قيام القرينة على إثراء جماعة الدائنين من الثمن تبعاً لإثراء المفلس وعجز السنديك عن نقضها هو اعتبار واقعة الإثراء هذه ثابتة مثل ثبوتها في الحالة التي ينجح فيها المشتري في إثباتها فإن النتيجة كان يجب أن تكون واحدة في الحالين وهي اعتبار المشتري دائناً لجماعة الدائنين بالمنفعة التي ثبت أنها عادت عليها من الثمن أما أن يعتبر في حالة نجاحه في الإثبات دائناً للتفليسة بهذه المنفعة فيرجع بها عليها بطريق الأولوية على جماعة الدائنين وفي حالة إخفاقه دائناً عادياً ضمن دائني هذه الجماعة يخضع مثلهم لقسمة الغرماء فتلك تفرقة لا أصل لها في القانون شأنها شأن القرينة التي خلقها أصحاب هذا الرأي ، وأخيراً فإن إصابات العدالة التي يتعلقون بها لتبرير رأيهم غير محققة ذلك أن البطلان لا يقضى به طبقاً للسادة ٢٢٨ من قانون التجارة إلا إذا ثبت علم المتعاقد مع المفلس باضطراب أحواله المالية اضطراباً يمكن معه إقراض شعور هذا المتعاقد بقيام حالة التوقف عن الدفع ، فهذا الشخص الذي قبل التعاقد مع المفلس مع علمه بهذه الظروف لا يمكن أن يكون إلا مغامراً أو عابثاً والعدالة لا تأبه بحماية المغامرين والعابثين - لما كان ما تقدم وكان الحكم المطعون فيه قد سجل في أسبابه على الطاعن عجزه عن إثبات إفادة روكية التفليسة بأي جزء من ثمن المنزل المبيع ولم تتضمن أسباب الطعن أي نعي على تقرير الحكم في هذا الخصوص فإنه إذ انتهى إلى رفض دعوى الطاعن بطلب قبول دين الثمن ضمن الديون العادية للتفليسة يكون قد إلزم صحيح القانون ويكون النعي عليه في جميع أسبابه على غير أساس .

جلسة ٣٠ من مارس سنة ١٩٦٧

برئاسة السيد المستشار محمود توفيق اسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة
المستشارين : محمد عبد اللطيف ، وعباس حلمي عبد الجواد ، وسليم راشد أبو زيد ، ومحمد
صادق البشبيشي .

(١١٣)

الطعن رقم ٢٣٤ لسنة ٣٣ القضائية :

(أ) قضاء مستعجل . ” إختصاصه بوقف تنفيذ قرار الهدم ” . ” حالة
الخطر الداهم والضرورة القصوى ” .

تعديل القانون رقم ٢٨٩ لسنة ١٩٥٦ المادة السابعة من القانون رقم ٦٠٥
لسنة ١٩٥٤ . إلغائه كل إختصاص للقضاء المستعجل بنظر قرارات الهدم في أحوال
الخطر الداهم حيث تتوافر الضرورة القصوى التي تقتضي هدم المبانى . تخويله
السلطة القائمة على أعمال التنظيم — في هذه الأحوال — الهدم بعد موافقة لجنة
يرأسها قاضى مشكلة وفقا للقانون ٢٨٩ سنة ١٩٥٦ سالف الذكر .

(ب) قضاء مستعجل . ” إختصاصه بوقف تنفيذ قرارات الهدم ” .
قرار إدارى . ” القرار غير القابل للتنفيذ قانونا ” .

قرارات الهدم التي تصدر في غير أحوال الخطر الداهم والضرورة القصوى .
ليس للإدارة حق تنفيذها بالطريق المباشر عند الامتناع عن التنفيذ . تعليق
هذا التنفيذ على صدور حكم من المحكمة الجنائية بالعقوبة والهدم . خضوع هذه
القرارات لرقابة المحكمة الجنائية إستثناء من الأصل الذي يقضى بخروج الأمر الإدارى
من رقابة المحاكم والقابلية للتنفيذ المباشر . كل إجراء لتنفيذ قرار الهدم قبل صدور
حكم المحكمة الجنائية وعلى الرغم من مخالفة ذوى الشأن غصب وإعتداء ماذى يختص
القضاء المستعجل بدفعه بوقف تنفيذه .

الأمر الإدارى الذى يتمتع على المحاكم وقف تنفيذه هو الأمر القابل
للتنفيذ . وقف تنفيذه أمر إدارى غير قابل للتنفيذ تقسيرا لحالة واقعة بحكم
القانون .

١ - لئن كانت المادة السابعة من القانون رقم ٦٠٥ لسنة ١٩٥٤ قد جاءت بحكم مماثل لحكم المادة العاشرة من القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٤٨ ، ينحول لمصلحة التنظيم - في حالة تهديد البناء بالإنتهيار العاجل - القيام بإخلائه فوراً ويلزمها في هذه الحالة بإعلان أولى الشأن بالحضور أمام المحكمة لتحكم بصفة مستعجلة بالهدم بعد سماع أقوال الخصوم وعمل المعاينات والتحقيقات المستعجلة التي ترى ضرورة لها إلا أن القانون رقم ٢٨٩ لسنة ١٩٥٦ قد عدل من نص المادة السابعة المشار إليه بحيث جعل للسلطة القائمة على أعمال التنظيم في حالة تهديد البناء بالإنتهيار العاجل الحق في القيام بإخلائه فوراً ونحو لها في حالة الضرورة القصوى هدم البناء بعد موافقة لجنة تؤلف برئاسة قاضي يندبه رئيس المحكمة الابتدائية السكّان في دائرتها العقار وعضوية اثنين من المهندسين يصدر بتعيينهما قرار من وزير الشؤون البلدية والقروية وألزم هذا القانون السلطة القائمة على أعمال التنظيم بإعلان أولى الشأن للحضور أمام هذه اللجنة كما ألزم اللجنة بأن تصدر قراراً مسبباً خلال أسبوع من تاريخ عرض الأمر عليها بعد سماع أقوال الخصوم وإجراء ما تراه من معاينات وتحقيقات مستعجلة - وبذلك ألغى القانون رقم ٢٨٩ لسنة ١٩٥٦ كل اختصاص للمستعجل بنظر قرارات الهدم في أحوال الخطر الداهم حيث تتوافر الضرورة القصوى التي تقتضي هدم المباني التي تهدد بالإنتهيار العاجل .

٢ - إن المشرع في القانون رقم ٦٠٥ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ٢٨٩ لسنة ١٩٥٦ أراد الخروج عن الأصل العام بالنسبة لقرارات الهدم التي تصدرها اللجان المنصوص عليها في المادة الثانية في غير أحوال الخطر الداهم والضرورة القصوى فلم يجعل للإدارة حق تنفيذها بالطريق المباشر في حالة إمتناع ذوى الشأن عن تنفيذها إختياراً بل علق جسواز تنفيذ هذه القرارات في تلك الحالة على صدور حكم من المحكمة الجنائية بالعقوبة وبإجراء الهدم فإذا صدر هذا الحكم ولم يقم صاحب الشأن بإجراء الهدم في المدة التي تحدّد لهذا الغرض جاز عندئذ فقط للسلطة القائمة على أعمال التنظيم إجراء هذا الهدم على نفقته وتحصيل قيمة التكاليف بالطريق الإداري ومتى كان المشرع قد أخضع تلك القرارات لرقابة المحكمة الجنائية وعلق تنفيذها على صدور حكم من تلك

المحكمة بإجراء الهدم وذلك كله على خلاف الأصل العام الذي يقضى بخروج الأمر الإداري عن رقابة المحاكم وبقابليته للتنفيذ المباشر ، فإن كل إجراء يتخذ لتنفيذ قرار هدم من هذا النوع قبل أن تحكم المحكمة الجنائية بتنفيذه وعلى الرغم من ممانعة ذوى الشأن في هذا التنفيذ يعد عدوانا على الأفراد وإفتيانا على السلطة القضائية يصل إلى درجة أعمال الغصب والإعتداء المادى الذى يختص القضاء المستعجل بدفعها عن طريق الأمر بوقفها وذلك دون أن يعتبر ذلك منه مخالفة لما تقضى به المادة الخامسة عشر من قانون السلطة القضائية رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ ذلك أن الأمر الإداري الذى يتمتع على المحاكم أن توقف تنفيذه هو الأمر القابل للتنفيذ أما أن توقف المحكمة تنفيذ أمر إداري لما يصبح قابلا للتنفيذ فإنها إنما تقرر حالة واقعة بنص القانون .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن مهندس تنظيم قسم باب الشعرية عرض على اللجنة المختصة بإصدار قرارات الهدم والمنصوص عليها في المادة الثانية من القانون رقم ٦٠٥ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ٢٨٩ لسنة ١٩٥٦ تقريرا بحالة المنزل رقم ١ حارة الحدة والمكون من دور أول ودور أرضى به دكاكين وحمام عمومي شعبي فأصدرت هذه اللجنة في ٢٤ أبريل سنة ١٩٦١ قرارا برقم ١٦٤ لسنة ١٩٦١ يقضى بهدم المنزل جميعه حتى سطح الأرض فورا ، وإذ تبين بعد ذلك أن المنزل المذكور تابع لقسم الأوبكية وأن اللجنة التى أصدرت هذا القرار غير مختصة بإصداره فقد عرض الأمر على اللجنة المختصة بقسم الأوبكية فأصدرت قرارا في ١٧ من ديسمبر سنة ١٩٦٢ يقضى بما يقضى به القرار الأول وأعلن هذا القرار بالطريق الإداري إلى وزارة الأوقاف باعتبارها ناظرة على وقف الآلايل الخيرية الذى يتبعه ذلك المنزل كما قام مفتش التنظيم بإخطار شرطة الأوبكية لإخلاء الدور الأول من يقاطنيه بالطريق الإداري خوفا على حياتهم . ولما علم

المستأجرون للدور الأرضي ومن بينهم المطعون ضده بشمول قرار الهدم لمباني هذا الدور أقاموا الدعوى رقم ١١٤٩٠ سنة ١٩٦١ أمام قاضى الأمور المستعجلة بمحكمة القاهرة على محافظ القاهرة بوصفه ممثلاً لجهة التنظيم ووزير الأوقاف بصفته ناظراً وحارساً قانونياً على الوقف المذكور طالبين إثبات حالة العقار الذى يستأجرونه فدفع المدعى عليهما بعدم اختصاص القضاء المستعجل بنظر هذه الدعوى لتعلق الفصل فيها بقرار إدارى يمنع على المحاكم التعرض له وبتاريخ ١٨ من ديسمبر سنة ١٩٦١ قضت المحكمة برفض هذا الدفع وبتعيين خبير لإثبات حالة العقار وما به من خلل وقدم الخبير تقريره الذى انتهى فيه إلى أن العين محل النزاع عبارة عن دور أرضى مكون من ثلاثة عشر دكاناً وحمام عمومى شعبى ومعطى لهذا الدور رقم ١٠٥ بشارع البحر ثم دور علوى واحد مدخله من حارة الحدة رقم (١) قامت البلدية بإخلائه من سكانه وغلقه خشية إنهاره وأن مباني الدور الأرضى قديمة العهد ولكنها بحالة عادية ولا خطر إطلاقاً من بقائها خصوصاً بعد إزالة الدور العلوى أما مباني هذا الدور لحالتها خطيرة ويجب إزالتها لعدم جدوى إجراء أى إصلاح فيها وفى ١٠ مارس سنة ١٩٦٢ قضت محكمة الأمور المستعجلة بانتهاء دعوى إثبات الحالة بعد أن قدم الخبير تقريره — وبتاريخ ١٤ من مارس سنة ١٩٦٢ حرر مهندس تنظيم قسم الأوبى محضر مخالفة رقم ٥ لسنة ١٩٦٢ لمالك العقار المقرر هدمه لعدم تنفيذه قرار الهدم وطلب الحكم عليه بالغرامة وتنفيذ هذا القرار وليس فى الأوراق ما يستدل منه على ما تم فى هذا المحضر . وحدث بعد ذلك أن تم إلى علم الطاعن أن وزارة الأوقاف جادة فى اتخاذ الإجراءات لتنفيذ قرار الهدم السالف الإشارة إليه وأنها أشهرت عن عملية هدم المنزل جميعه حتى سطح الأرض وبيع الأنقاض وحددت للزيادة يوم ٢٩ سبتمبر سنة ١٩٦٢ فبادر الطاعن وإثنان آخران من مستأجرى الدكاكين الكائنة بالدور الأرضى بإصدار الوزارة لوقف هذه الإجراءات لمساسها بحقوقهم كمستأجرين واتبعوا هذا الإنذار برفع الدعوى رقم ١٠٦٢٣ سنة ١٩٦٢ أمام قاضى الأمور المستعجلة على وزير الأوقاف بصفته ناظراً وحارساً قانونياً على وقف الآلايل الخيرية وعلى محافظ القاهرة بصفته ممثلاً لجهة التنظيم وطلبوا فى صحيفتها المعلنة فى ٢٣ سبتمبر سنة ١٩٦٢ الحكم بصفة مستعجلة بوقف الأعمال الجديدة التى اتخذتها الوزارة لهدم الدور

الأرضى الذى يستأجرونه منها فدفعت الحاضر عن المدعى عليهما المذكورين بعدم اختصاص المحكمة ولائيا بنظر الدعوى وبتاريخ ٢١ من يناير سنة ١٩٦٣ قضت تلك المحكمة بصفة مستعجلة بعدم اختصاصها ولائيا بنظر الدعوى فرفع المطعون ضده وحده إستئنافا عن هذا الحكم أمام محكمة القاهرة الابتدائية قيد برقم ٢٧٠ لسنة ١٩٦٣ مستأنف مستعجل القاهرة وبتاريخ ٩ من أبريل سنة ١٩٦٣ قضت تلك المحكمة بقبول الإستئناف شكلا وفى الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدفع بعدم اختصاص المحكمة ولائيا بنظر الدعوى وبوقف تنفيذ أعمال الهدم الجارية بالدور الأرضى بالعقار المبين بصحيفة الدعوى فطعن وزير الأوقاف بصفته ومحافظ القاهرة فى هذا الحكم بطريق النقض بتقرير تاريخه ٥ من يونيو سنة ١٩٦٣ وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها رأى بنقض الحكم المطعون فيه وبالجلسة المحددة لنظره تمسكت النيابة بهذا رأى .

وحيث إن الطعن أقيم على صلب واحد حاصله أن الحكم المطعون فيه بنى على مخالفة قواعد الاختصاص الوظيفى ذلك أنه أقام قضاءه باختصاص القضاء المستعجل بنظر النزاع على ما قاله من أن المادة العاشرة من القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٤٨ تفيد أن المشرع لم يشأ أن يترك مصلحة التنظيم تنفرد بالرأى فى إصدار قرارات الهدم وتنفيذها بل جعل هذه القرارات خاضعة لرقابة القضاء المستعجل الذى له أن يرفض طلب الهدم أو يبيحه وأضاف الحكم إلى ذلك أنه وإن كان القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٤٨ قد عدل بالقانونين رقمى ٦٠٥ لسنة ١٩٥٤ ، ٢٨٩ لسنة ١٩٥٦ إلا أن هذا التعديل لم يغير من طبيعة قرارات الهدم ولم يخرجها من رقابة القضاء المدنى — ويرى الطاعنان أن هذا الذى قرره الحكم المطعون فيه خطأ فى القانون إذ أن المادة العاشرة من القانون ١١٨ لسنة ١٩٤٨ التى إستند إليها فى قضائه باختصاص القضاء المستعجل قد ألغيت منذ صدر القانون رقم ٦٠٥ لسنة ١٩٥٤ وأن ما كان قد ورد فى تلك المادة وتردد حكمه فى المادة السابعة من القانون رقم ٦٠٥ لسنة ١٩٥٤ من ضرورة صدور حكم من المحكمة المختصة قبل إجراء الهدم قد عدل بالقانون رقم ٢٨٩ لسنة ١٩٥٦ وأصبحت المادة السابعة بعد تعديلها تخول للسلطة القائمة على أعمال التنظيم

في حالة الضرورة هدم البناء بعد موافقة لجنة تؤلف برئاسة قاض وعضوية اثنين من المهندسين يعينهما وزير الشؤون البلدية والقروية وبذلك إنتفى كل اختصاص للقضاء العادى وبالتالى للقضاء المستعجل بنظر أية منازعة متعلقة بالمنشآت الآيلة للسقوط وأضحى هذا الإختصاص مقودا للجنة المنصوص عليها في المادة السابعة من القانون رقم ٢٨٩ لسنة ١٩٥٦ هذا إلى أن سلطة القضاء المستعجل بالنسبة لقرارات الهدم كانت مقصورة على حالات الإستعجال المنصوص عليها في المادة السابعة من القانون رقم ٦٠٥ لسنة ١٩٥٤ والتي تستدعى تدخل جهة التنظيم لاتخاذ بعض التدابير والاحتياطات بشأن المنشآت الآيلة للسقوط بينما الحالة التي صدر في خصوصها القرار الإدارى المطعون فيه ليست من تلك الحالات التي كانت تحكمها المادة السابعة المشار إليها إذ لم تر جهة التنظيم أن حالة المنزل الذى صدر القرار بهدمه تستدعى أن تتولى هى بنفسها التدابير والاحتياطات اللازمة ولهذا فقد ناطت ذلك بأصحاب الشأن ليتولوه بأنفسهم وإذ كان قد صدر قرار اللجنة المنصوص على تشكيلها ونطاق اختصاصها في المادة الثانية من القانون رقم ٦٠٥ لسنة ١٩٥٤ يقضى بهدم العقار حتى سطح الأرض على الفور وطبقا للمادة السادسة من ذات القانون يجرى تنفيذ قرارات تلك اللجنة بمعرفة ذوى الشأن أنفسهم فإن القول بامتداد سلطة القضاء المستعجل إلى القرار محل النزاع لا يكون له سند من القانون وإذ كان يمتنع على المحاكم طبقا للمادة ١٥ من قانون السلطة القضائية رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ أن تؤول الأمر الإدارى أو توقف تنفيذه إلا في المسائل التي ينحوها القانون حق النظر فيها وكانت أحكام القانون رقم ٦٠٥ لسنة ١٩٥٤ الذى صدر قرار اللجنة بالاستناد إليه بعد تعديله بالقانون رقم ٢٨٩ لسنة ١٩٥٦ قد خلت من أى نص يبيح لجهة القضاء العادى نظر المنازعات التي تثور في شأن قرارات الهدم التي تصدر إعمالا لأحكام ذلك القانون فإن هذه المنازعات تخرج عن اختصاص المحاكم ومن بينها القضاء المستعجل وينفرد مجلس الدولة بالاختصاص بنظرها ومن ثم يكون الحكم المذموم فيه إذ قضى بإختصاص القضاء المستعجل بنظر النزاع قد خالف قواعد الإختصاص الوظيفى مما يجعل الطعن فيه بالنقض جائزا ويتعين لذلك نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه رد على الدفع بعدم اختصاص القضاء المستعجل ولائيا بنظر الدعوى بقوله " وبما أن قرار الهدم ليس عملا إداريا بالمعنى المفهوم من الأمر الإداري لأن المشرع نفسه أخضعه للسلطة القضائية تفره أو ترفضه حسبما يتبين لها من وقائع النزاع فقد نصت المادة ١٠ من القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٤٨ على أنه في حالة الخطر الداهم وعندما يكون البناء آيلا للسقوط على مصلحة التنظيم أن تعلن أولى الشأن بالحضور أمام المحكمة المختصة للحكم بصفة مستعجلة بالهدم بعد سماع أقوال الخصوم وعمل المعاينات والتحقيقات التي ترى ضرورة لها - ومفاد ذلك أن المشرع لم يشأ أن يترك مصلحة التنظيم تنفرد بالرأي فتصدر القرار بالهدم وتنفذه بل جعل من اختصاص القضاء المستعجل أن يجرى التحقيقات والمعاينات التي يرى لزومها ثم يقضى بإجابة طلب الهدم أو رفضه على حسب الأحوال وهذا يعتبر استثناء في الواقع من القاعدة الأصلية التي من مقتضاها عدم جواز تعرض القضاء لتأويل الأوامر الإدارية أو إيقافها ، وإنه وإن كان القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٤٨ قد عدل بالقانونين رقم ٦٠٥ لسنة ١٩٥٤ ورقم ٢٨٩ لسنة ١٩٥٦ فإن المشرع في هذه التعديلات لم يخرج قرارات الهدم عن طبيعتها تلك ولم ينظر إليها على أنها قرارات تخضع لرقابة القضاء الإداري بل لا زالت لها طبيعتها التي رأى المشرع معها إخضاعها للقضاء المدني ومن ثم يكون الدفع المبدي من المستأنف عليهما (وزير الأوقاف ومحافظ القاهرة) غير سديد - كما أقام الحكم قضاءه في الموضوع على أنه وإن كان شروع وزارة الأوقاف في هدم المنزل تنفيذا لقرار الهدم رقم ٧٢ لسنة ١٩٦١ والقاضي بهدمه إلى سطح الأرض وبعد أن حرر لها محضر المخالفة رقم ٥ لسنة ١٩٦٢ في ١٤/٣/١٩٦٢ لا يعتبر تعرضا للطاعن في إنتفائه بالعين المؤجرة لا بتناؤه على عمل يعتبر في حكم القوة القاهرة هو قرار الهدم المذكور لصدوره من جهة مختصة بإصداره في حدود سلطتها ولا قبل للوزارة المؤجرة في دفعه ولا تلتزم قانونا بضمانه إلا أنه لا يصح للتأجير أن يهدم العين المؤجرة قبل إستصدار حكم ضد المستأجر بالإخلاء إذا مانع الأخير في ذلك وما دام أن هذا الحكم لم يصدر من القضاء فإن منازعة الطاعن في قرار الهدم بالنسبة للدور الأرضي تكون على سند من الجدل يجعل طلبه وقف الأعمال الجديدة بشأنه على أساس سليم خصوصا بعد ما تبين من تقرير خبير إثبات الحالة من صلاحية مباني هذا الدور للبقاء .

وحيث إنه وإن كان الحكم المطعون فيه قد أخطأ في إستناده في الرد على الدفع بعدم الإختصاص إلى المادة العاشرة من القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٤٨ وفي قوله بأن القانون رقم ٢٨٩ لسنة ١٩٥٦ لم يأت بجديد ذلك أن أحكام القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٤٨ الذي جاء معدلاً لبعض أحكام الأمر العالى الصادر فى ٢٦ من أغسطس سنة ١٨٨٩ — الخاص بالتنظيم قد ألغيت بالقانون رقم ٦٠٥ لسنة ١٩٥٤ فى شأن المنشآت الآيلة للسقوط والذي جرى العمل به منذ تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية فى ١٨ نوفمبر سنة ١٩٥٤ إذ نصت المادة العاشرة منه على إلغاء الأحكام الخاصة بالمنشآت الآيلة للسقوط الواردة فى الأمر العالى الصادر فى ٢٦ أغسطس سنة ١٨٨٩ أو الواردة فى أى قانون آخر ولئن كانت المادة السابعة من القانون رقم ٦٠٥ لسنة ١٩٥٤ قد جاءت بحكم مماثل لحكم المادة العاشرة من القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٤٨ ينحول لمصلحة التنظيم فى حالة تهديد البناء بالانهيار العاجل القيام بإخلائه فوراً ويلزمها فى هذه الحالة بإعلان أولى الشأن بالحضور أمام المحكمة لتحكم بصفة مستعجلة بالهدم بعد سماع أقوال الخصوم وعمل المعاينات والتحقيقات المستعجلة التى ترى ضرورة لها إلا أن القانون رقم ٢٨٩ لسنة ١٩٥٦ الذى جرى العمل به من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية فى ٥ من أغسطس سنة ١٩٥٦ قد عدل نص المادة السابعة المشار إليها بحيث جعل للسلطة القائمة على أعمال التنظيم فى حالة تهديد البناء بالانهيار العاجل الحق فى القيام بإخلائه فوراً وخول لها فى حالة الضرورة القصى هدم البناء بعد موافقة لجنة تؤلف برئاسة قاض يندبه رئيس المحكمة الابتدائية الكائن فى دائرتها العقار وعضوية اثنين من المهندسين يصدر بتعيينهما قرار من وزير الشؤون البلدية والقروية وألزم هذا القانون السلطة القائمة على أعمال التنظيم بإعلان أولى الشأن للحضور أمام هذه اللجنة كما ألزم اللجنة بأن تصدر قرارها مسبباً خلال أسبوع من تاريخ عرض الأمر عليها بعد سماع أقوال الخصوم وإجراء ما تراه من معاينات وتحقيقات مستعجلة — وبذلك ألغى القانون رقم ٢٨٩ لسنة ١٩٥٦ كل إختصاص للقضاء المستعجل بنظر قرارات الهدم فى أحوال الخطر الداهم حيث تتوافر الضرورة القصى التى تقتضى هدم المباني التى تهدد بالانهيار العاجل — على أن الحكم المطعون فيه وإن كان قد أخطأ فى هذا الذى إستند إليه فى رفض الدفع بعدم إختصاص القضاء المستعجل ولائياً بنظر النزاع الحالى إلا أنه صحيح فيما

انتهى إليه من رفض هذا الدفع ذلك أن قرار الهدم الذى كان مطروحا أمره على محكمة الموضوع لا ينطبق عليه نص المادة السابعة من القانون رقم ٦٠٥ لسنة ١٩٥٤ بعد تعديله بالقانون رقم ٢٨٩ لسنة ١٩٥٦ إذ أن السلطة القائمة على أعمال التنظيم لم تسلك بشأنه الطريق الذى رسمه القانون فى هذه المادة ولم تحصل على موافقة اللجنة المشار إليها فيها على الهدم بل سلكت الطريق المرسوم فى القانون رقم ٦٠٥ لسنة ١٩٥٤ لاستصدار قرارات الهدم العادية وتنفيذها فصدر هذا القرار من اللجنة المنصوص على تشكيلها فى المادة الثانية وأعلن بالطريق الإدارى إلى وزارة الأوقاف لتنفيذه بوصفها الممثل القانونى لمالك المنزل طبقا لما تقضى به المادة الخامسة وإذا لم تقيم الوزارة بتنفيذه فى المدة المحددة لهذا التنفيذ طبقا لما تقضى به المادة السادسة فقد قام مهندس التنظيم المختص بتحرير محضر مخالفة لها بمقتضى السلطة المخولة له فى المادة التاسعة وذلك لتوقيع العقوبة والحكم بالهدم من المحكمة الجنائية بالتطبيق لنص المادة الثامنة ولم تحاول السلطة القائمة على أعمال التنظيم تنفيذ هذا القرار بالطريق المباشر قبل أن يصدر حكم تلك المحكمة بل إن وزارة الأوقاف هى التى شرعت من جانبها فى إتخاذ الإجراءات لتنفيذ هذا القرار مما حدا بالمطعون ضده إلى رفع الدعوى طالبا وقف هذه الإجراءات ومتى كان الأمر كذلك وكان يبين من أحكام القانون رقم ٦٠٥ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ٢٨٩ لسنة ١٩٥٦ أن المشرع أراد الخروج عن الأصل العام بالنسبة لقرارات الهدم التى تصدرها اللجان المنصوص عليها فى المادة الثانية فى غير أحوال الخطر الداهم والضرورة القصوى فلم يجعل للإدارة حق تنفيذها بالطريق المباشر فى حالة إمتناع ذوى الشأن عن تنفيذها إختيارا بل علق جواز تنفيذ هذه القرارات فى تلك الحالة على صدور حكم من المحكمة الجنائية بالعقوبة وبإجراء الهدم فإذا صدر هذا الحكم ولم يقيم صاحب الشأن بإجراء الهدم فى المدة التى تحددها لهذا الغرض جاز عندئذ فقط للسلطة القائمة على أعمال التنظيم إجراء هذا الهدم على نفقته وتحصيل قيمة التكاليف بالطريق الإدارى ، ومتى كان المشرع قد أخضع تلك القرارات لرقابة المحكمة الجنائية وعلق تنفيذها على صدور حكم من تلك المحكمة بإجراء الهدم وذلك كله على خلاف الأصل العام الذى يقضى بخروج الأمر الإدارى عن رقابة المحاكم وبقابليته للتنفيذ المباشر فإن كل إجراء يتخذ لتنفيذ قرار هدم من هذا النوع

قبل أن تحكم المحكمة الجنائية بتنفيذه وعلى الرغم من ممانعة ذوى الشأن في هذا التنفيذ يعد هوانا على الأفراد واقتياتا على الساطة القضائية يصل إلى درجة أعمال الغصب والإعتداء المادى الذى يختص القضاء المستعجل بدفعها عن طريق الأمر بوقفها وذلك دون أن يعتبر ذلك منه مخالفة لما تقضى به المادة الخامسة عشر من قانون السلطة القضائية رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ ذلك أن الأمر الإدارى الذى يتمتع على المحاكم أن توقف تنفيذه هو الأمر القابل للتنفيذ أما أن توقف المحكمة تنفيذ أمر إدارى لما يصبح قابلا للتنفيذ فإنها إنما تقرر حالة واقعة فعلا بنص القانون ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه صحيحا فيما انتهى إليه من رفض الدفع بعدم اختصاص المحاكم ومن بينها القضاء المستعجل ولائيا بنظر الدعوى ولا يضيره بعد ذلك ما ورد فى أسبابه فى هذا الخصوص من قرارات قانونية خاطئة إذ لمحكمة النقض أن تصحح هذه الأسباب متى كان منطوقه فى هذه المسألة موافقا للقانون، ولما كانت المادة الثانية من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ المعدل بالقانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٢ التى استند إليها الطاعنان فى جواز الطعن بالنقض فى الحكم المطعون فيه والصادر من محكمة ابتدائية — بهيئة إستئنافية — تشترط لجواز هذا الطعن أن يكون الحكم المطعون فيه صادرا فى مسألة اختصاص متعلق بولاية المحاكم ومبنيًا على مخالفة للقانون أو خطأ فى تطبيقه أو فى تأويله وكان قضاء الحكم المطعون فيه صحيحا فى القانون فى مسألة الاختصاص التى فصل فيها على ما سلف القول فإن الطعن فيه بالنقض يكون غير جائز لصدوره من محكمة ابتدائية بهيئة إستئنافية .

جلسة ٣٠ من مارس سنة ١٩٦٧

برئاسة السيد المستشار محمود توفيق إسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
محمد عبد اللطيف ، وعباس حلمي عبد الجواد ، وسليم راشد أبو زيد ، ومحمد أبو حمزة مندور .

(١١٤)

الطعن رقم ٢٤٣ لسنة ٣٣ القضائية :

(١) بيع . ” أركان عقد البيع ” . شهر عقارى .

الطلب المقدم للشهر العقارى . القضاء بعدم إصابته دليلاً كاملاً مكتوباً على دفعه
البيع المطلوب الحكم بصحته وفقاذه وعلى وفاء المشتري بالثمن خلوه من بيان شروط
البيع وكيفية أداء الثمن وما دفع منه وما التزم به كل من الطرفين . لا خطأ .

(ب) إثبات . ” مبدأ ثبوت بالكتابة ” .

تقدير الورقة المراد إصابتها مبدأ ثبوت بالكتابة من جهة كونها تجعل وجود التصرف
المدعى به قريب الاحتمال أم لا مما يستقل به قاضى الموضوع . لارقابة لمحكمة التقض
متى ينفى على أسباب سائفة ولم تمارض مع الثابت بالورقة .

(ج) إثبات . ” الإثبات بالبيئة ” . ” أحوال جوازها ” .

إنكار البائع الوفاء بالثمن وامتناعه على إثبات واقعة الوفاء التى تزيد تيمتها على عشرة
جنديات بغير الكتابة . عدم جواز إثبات هذا الوفاء بالبيئة متى انتهت المحكمة إلى عدم
وجود دليل كتابي أو مبدأ ثبوت بالكتابة .

(د) بيع . ” التزامات البائع ” . التزام . ” حق الحبس ” . دعوى .
” دعوى صحة التعاقد ” .

عجز المشتري عن إثبات وفائه بالثمن . لا يجوز له إجبار البائع على تنفيذ التزاماته إلا
من شأنها نقل الملكية من طريق دعوى صحة التعاقد . من حق البائع حبس التزامه حتى
يقوم المشتري بتنفيذ ما حل من التزاماته .

١ — إذ كان الحكم لم يعتبر الطلب المقدم للشهر العقاري دليلاً كاملاً مكتوباً على عقد البيع الذي طلبت الطاعة القضاء بصحته ونفاذه وعلى وفائها بثن حصتها في البيع لأن هذا الطلب قد خلا من بيان شروط البيع وكيفية أداء الثمن وما إذا كان قد دفع منه شيء أو لم يدفع والإلتزامات التي إلتزم بها كل من عاقديه فإن الحكم لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

٢ — تقدير الورقة المراد إعتبارها مبدأ ثبوت بالكتابة من جهة كونها تجعل وجود التصرف المدعى به قريب الإحتمال أو لا تجعله هو مما يستقل به قاضي الموضوع ولا رقابة لمحكمة النقض عليه في ذلك متى كان رأيه لا يتعارض مع ما هو ثابت بالورقة ومقاماً على أسباب تسوّفه (١) .

٣ — متى كانت محكمة الموضوع قد إنتهت في حدود سلطتها التقديرية إلى عدم وجود دليل كتابي أو مبدأ ثبوت بالكتابة على وفاء المشتري بثن العقار الذي طلب الحكم بصحة التعاقد عنه وكان هذا التعاقد يزيد على عشرة جنهيات حسب إقراره فقد كان هذا حسب المحكمة لرفض دعواه ورفض طلبه إحالة الدعوى إلى التحقيق إذ ما دام البائع قد أنكر أن المشتري قد أوفاه بشيء من الثمن واعترض على الإثبات بغير الكتابة فإنه لا يجوز قانوناً إثبات هذا الوفاء بغير الكتابة .

٤ — مادامت محكمة الموضوع قد سجلت على المشتري بحق أنه يحجز عن إثبات وفائه بالثمن بما يثبت به قانوناً فإنه لا يجوز له أن يطلب إجبار البائع على تنفيذ إلتزاماته التي من شأنها نقل الملكية عن طريق الدعوى المعروفة بصحة التعاقد أو صحة ونفاذ العقد لأن من حق البائع أن يحبس إلتزامه هذا حتى يقوم المشتري بتنفيذ ما حل من إلتزاماته .

(١) راجع ققض ٥ مايو سنة ١٩٦٦ مج المكتب الفني ص ١٧ ص ١٠٣٥ وققض ٥ مارس

سنة ١٩٦٤ مج المكتب الفني ص ١٥ ص ٢٨٩ .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل فى أن الطاعنة رفعت الدعوى رقم ٤٢٧ سنة ١٩٥٨ كلى الجيزة على المرحوم ابراهيم محسن مذكور — مورث المطعون ضدهم — قائلة إنه فى ٥ من فبراير سنة ١٩٥٦ باع هذا المورث لها والداها أمين محمد مصطفى الخولى ولأخيه سيد أمين قطعة أرض فضاء كائنة ببندر الجيزة مساحتها ثلاثة قراريط وستة أسهم تعادل ٥٧١٢٥ مترا مربعا بثمان قدره ثلاثة جنيهات للتر الواحد فتكون جملة الثمن ١٧١٣ ج و ٧٥٠ م وحرر عقد بهذا البيع من صورتين إحتفظ والداها بإحدهما والبائع بالآخرى وأنهم على أثر تحرير هذا العقد قدموا طلبا لمكتب الشهر العقارى بامبابه موقع عليه منهم جميعا يحوى ملخصا لعقد البيع وذلك لإستخراج كشف تحديد تمهيدا لتحرير العقد النهاى وتسجيله وقبل تحرير هذا العقد تواطأ البائع مع أبيها على إخفاء هذا العقد وتحرير عقد بيع آخر بدلا منه أعطى له نفس التاريخ وذكر فيه أن المشتري للأرض المبيعة هو والداها فقط وذلك حتى يستأثر بالصفقة ويحرم الطاعنة من حصتها فيها وأنه إذ كان العقد الأول الذى إتفق والداها مع البائع على إخفائه ثابت من إقرارهما به فى الطلب المقدم للشهر العقارى السالف الإشارة إليه فتمد رفعت هذه الدعوى على البائع تطلب الحكم بصحة ونفاذ ذلك العقد بالنسبة لحصتها فى البيع وقدرها الثلث شائعا فى الأرض الميينة الحدود والمعالم فى صحيفة الدعوى بثمان قدره ٥٧١ ج و ٢٥٠ م وقدمت الطاعنة إثباتا للعقد صورة رسمية من الطلب المقدم للشهر العقارى وقالت إنه يتضمن جميع أركان البيع التى إتفق عليها فى العقد الذى طالبت الحكم بصحته ونفاذه وأشيرفيه إلى هذا العقد ومن ثم يعتبر دليلا مكتوبا على وجوده وطالبت إحتياطيا إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات العقد كما طعنت على العقد المحرر بين البائع والداها والذى يحمل تاريخ ٥ فبراير سنة ١٩٥٦ بالصورية وبإعلان

تاريخه ٢٦ سبتمبر سنة ١٩٥٩ إختصمت والدها وأخاها سيد في الدعوى إلا أنها عادت ونزلت بجلسة ١٨ من أكتوبر سنة ١٩٥٩ عن مقاضاتهما وحكمت المحكمة في هذه الجلسة بإثبات هذا النزول فما كان من البائع - مورت المطعون ضدهم - إلا أن أدخلهما هو في الدعوى بصحيفة أعلنها إليهما في ١٢ من نوفمبر سنة ١٩٥٩ ليبديا مالدیهما من دفاع وأنكر هذا المورث تحرير عقد كانت الطاعنة طرفا فيه وقال إنه لم يحرر سوى عقد واحد في ٥ فبراير سنة ١٩٥٦ بينه وبين والد الطاعنة باعتباره مشتريا وحده لجميع الصفقة وأنه حدث بعد ذلك أن أبدى المهندس محمد صلاح الدين حسب الله ومحمد سليمان رغبتهما في أخذ الأرض المبيعة بالشفعة لأنهما يجاورانها من جهتين ووجها إليه وإلى والد الطاعنة إنذارا بذلك في ١٧ من ديسمبر سنة ١٩٥٦ ولما إقتنع الأخير بأحقيتهما في الشفعة تنازل لهما عن الأرض المبيعة إختيارا - وعارض مورت المطعون ضدهم في إثبات العقد الذي تدعيه الطاعنة بشهادة الشهود لأن قيمته - حسبما تدعى - تجاوز عشرة جنيهات وصادق والد الطاعنة وأخوها في المذكرة المقدمة من كليهما على جميع ما قاله مورت المطعون ضدهم "البائع" وحلل والد الطاعنة ذكر إسمها في الطلب المقدم للشهر العقاري بأنه كان ينوى أن يهب لأربع الأرض التي اشتراها وأن يذكر إسمها في العقد النهائي على أساس أنها مشترية لهذا الربع ولكنه عدل عن هذه النية - وبجلسة ١٢ من أبريل سنة ١٩٥٩ تدخل المهندس محمد صلاح الدين طالبا قبوله خصما منضما للدعى عليه - مورت المطعون ضدهم - في طلب رفض الدعوى وذلك تأسيسا على أن والد الطاعنة قد تنازل له والمهندس محمد سليمان عن عقد البيع مقابل قبضه منهما الثمن الذي دفعه للبائع وذلك بعد أن أنذراه برغبتهما في أخذ الأرض المبيعة بالشفعة وأنه - أي المتدخل - قد إشتري نصيب شريكه فيها - وقررت المحكمة قبول تدخله وبجلسة ٢٨ يونيو سنة ١٩٥٩ ناقشت الطاعنة على الوجه المبين بمحضر هذه الجلسة ثم حكمت في ٢٠ من يناير سنة ١٩٦٠ برفض الدعوى فاستأنفت الطاعنة هذا الحكم أمام محكمة إستئناف القاهرة بالإستئناف رقم ٢٥٥ سنة ٧٧ قضائية وأثناء سيره توفي مورت المطعون ضدهم وقضت المحكمة بانقطاع سير الخصومة ثم استأنفت سيرها بتكليف بالحضور أعلنته الطاعنة إلى المطعون ضدهم بتاريخ ٩ من أبريل سنة ١٩٦٣ حكمت محكمة الإستئناف بتأييد الحكم المستأنف فطعن الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض بتقرير تاريخه

٨ من يونيو سنة ١٩٦٣ وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن وبالجلسة المحددة لنظره أمام هذه الدائرة صممت النيابة على هذا الرأي .

وحيث إن الطعن بنى على ثلاثة أسباب تنعى الطاعنة في أولها على الحكم المطعون فيه القصور في التسبيب وفي بيان ذلك تقول إن النزاع بينهما وبين مورث المطعون ضدهم إنحصر في مسألة واحدة هي ما إذا كان — على ما تقول هي — قد انعقد بينهما بيع بعقد مؤرخ ٥ فبراير سنة ١٩٥٦ كانت طرفا فيه ثم استبدل به عقد آخر صوري استأثر والدها فيه بالأرض المبيعة ، أو أن الأمر كما قال مورث المطعون ضدهم يقتصر منذ البداية على تحرير عقد وحيد بينه وبين والد الطاعنة . وقد نأى الحكمان الابتدائي والمطعون فيه عن مقطع النزاع فلم يواجها هذه المسألة المختلف عليها بين الطرفين وإنما تناولوا مسائل أخرى لا تتصل بالدعوى وافترضوا افتراضا صحه ما قاله مورث المطعون ضدهم وذلك على الرغم من أن دفاع الطاعنة قد ثبت بالطلب المقدم للشهر العقاري والموقع عليه منها ومن والدها وأخيها باعتبارهم جميعا مشترين ومن مورث المطعون ضدهم بوصفه بائعا لهم وقد أغفل الحكمان الرد على الأثر المترتب على هذا الطلب كما أنهما إعتددا في قضائهما برفض دعوى الطاعنة على أقوال والدها مع أنه لم يكن خصما في الدعوى لأن الطاعنة وإن كانت قد أدخلته فيها أمام المحكمة الابتدائية إلا أنها تنازلت بعد ذلك عن مخاصمته وأثبتت المحكمة هذا التنازل ومن ثم فما كان يصح التعويل على أقواله في إثبات أو نفي حصول البيع للطاعنة وبذلك كله جاء الحكم المطعون فيه مشوبا بالقصور . ويتحصل السبب الثاني في أن الحكم المطعون فيه خالف القانون ذلك أنه وقد امتنع مورث المطعون ضدهم البائع للطاعنة عن القيام بالأعمال اللازمة لتسجيل العقد وأنكر صدور البيع منه فقد رفعت عليه الدعوى بطلب صحة ونفاذ هذا العقد لإجباره على تنفيذ التزامه بنقل الملكية إليها وقدمت إثباتا لحصول البيع صورة رسمية من الطلب المقدم للشهر العقاري السالف الإشارة إليه في السبب الأول والذي ذكر فيه حدود المبيع وعلاماته وأطراف العقد وكذلك الثمن وتمسكت الطاعنة أمام محكمة الموضوع بدرجتها بأن هذا الطلب يعتبر دليلا كاملا مكتوبا على وجود عقد هي طرف فيه وعلى صورية العقد اللاحق المقدم من البائع وطلبت على سبيل الإحتياط إعتبار الطلب المقدم للشهر العقاري مبدأ ثبوت بالكتابة على

وجود العقد الذي طلبت الحكم بصحته ونفاذه لكن الحكم المطعون فيه أطرح هذا الدفاع دون أن يناقش الدليل المستمد من تلك الورقة أو يناقش طلب الطاعة الإحتياطي آنف الذكر وبذلك خالف القانون فيما هو مقرر من قواعد الإثبات. ويتحصل السبب الثالث في أن الحكم المطعون فيه مسخ وقائع الدعوى ذلك أنه ذكر في أسبابه أن الطاعة لم تقدم عقد البيع الذي طلبت الحكم بصحته ونفاذه حالة أنها قررت في دفاعها أنه إستحال عليها تقديمه لأنه حرر من صورتين احتفظ والدها بإحداهما والبائع بالآخرى وقد تواطأ على إخفاء هاتين الصورتين إضرارا بها وأنها تكتفى في إثبات حصول البيع لها بإقرار جميع أطرافه في الطلب المقدم منهم إلى مكتب الشهر العقارى ، كذلك فإن الحكم المطعون فيه رفض طلب الطاعة تحقيق حصول البيع بشهادة الشهود بمقولة أنه لا يوجد في الأوراق مبدأ ثبوت بالكتابة على حصول الوفاء بالثمن مع أن الطالب المقدم للشهر العقارى يعتبر حجة على البائع في ثبوت كافة أركان البيع بما فيها الوفاء بالثمن كما أن ما أسنده الحكم المطعون فيه إلى الطاعة من أنها ذكرت أمام محكمة أول درجة أنها دفعت الثمن لوالدها يخالف الثابت في محضر الجلسة التي أدلت فيها بأقوالها — هذا إلى أن ما قالته في هذه الجلسة لا يمس علاقتها بالبائع وهى علاقة ثابتة بمستند رسمى هو الطلب المقدم للشهر العقارى السالف الإشارة إليه .

وحيث إن الحكم الابتدائى الذى أحال الحكم المطعون فيه إلى أسبابه أقام قضاءه برفض دعوى الطاعة على أنها لم تقدم عقد البيع الذى تطلب الحكم بصحته ونفاذه وأنه مادامت قيمته حسبما ذكرت تزيد على النصاب الجائز لإثباته بالبيئة فلا يجوز إجابتها إلى طلب الإحالة إلى التحقيق لإثبات هذا العقد بعد أن إعرض المدعى عليه (مورث المطعون ضدهم) على إثباته بغير الكتابة وأن صورة كشف التحديد المقدمة من الطاعة ليست دليلا كاملا على حصول التعاقد الذى تدعيه وأنه لو صح إعتبار هذه الصورة مبدأ ثبوت بالكتابة بالنسبة لواقعة البيع فإنها لا تعتبر كذلك بالنسبة لواقعة دفع الثمن إذ ليس من شأن هذه الورقة أن تجعل واقعة دفع الثمن مرجحة للحصول وأنه علاوة على ذلك فإن المدعية (الطاعة) قد ذكرت في صورة الشكوى المقدمة منها والمنضمة إلى أوراق الدعوى أن تاريخ العقد هو ٥ من يونيو سنة ١٩٥٦ وأن نصيبها في المبيع الربع وأنها دفعت ثمن

هذا الربع وقدره ٤٥٠ ج بينما ذكرت في صحيفة الدعوى أن تاريخ العقد ٥ من فبراير سنة ١٩٥٦ وأن نصيبها في الصفقة الثلث وثمانه ٥٧١ ج و ٢٥٠ م وعندما ناقشتها المحكمة بجلسته ٢٨ من يونيو سنة ١٩٥٩ ما عرفت ثمن المبيع ولا مقدار ما دفعته من الثمن ولا مقدار الباقي منه وذلك كله يدل على أنها غريبة عن الصفقة التي تدعى أنها كانت أحد أطرافها — وأضاف الحكم المطعون فيه إلى ذلك أنه إذ كان مورت المستأنف عليهم (المطعون ضدهم) قد قرر أمام محكمة أول درجة أنه لم يقتض أى ثمن من المستأنفة (الطاعنة) وأن الصفقة كانت مقصورة على والدها فإن المستأنفة إذ لم تثبت وفاءها بالثمن فإنه لا يجوز لها طلب القضاء بصحة العقد في خصوص نصيبها ولا يغير من ذلك ما ادعته من وفاء والدها كل الثمن ذلك لأن هذا الوالد دفع الدعوى أمام محكمة أول درجة بأنه اشترى الصفقة لنفسه منفردا ولما أن ترجع عليه بما ادعت أنها أوفته له من ثمن وقال الحكم في خصوص ما طلبته الطاعنة من إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات دعواها أن الأوراق خلوا من مبدأ ثبوت بالكتابة في خصوص أدائها الثمن للبائع بل أنها بذاتها قررت أمام محكمة أول درجة في محضر جلسته ٢٨/٦/١٩٥٩ أنها كانت تؤدي حصتها في الثمن لوالدها ثم عادت وقررت أنها أدته للبائع ولما كانت الواقعة المراد إثباتها تتجاوز ما يجوز فيه الإثبات بالبيئة لعدم وجود مبدأ ثبوت بالكتابة كما تقدم ذكره فإن طلبها الإحالة إلى التحقيق وقد إعرض عليه البائع أمام محكمة أول درجة يكون متعين الرفض — وهذا الذي قرره المحكان وأقاما عليه قضاءهما برفض الدعوى لا قصور فيه ولا ينطوى على مخالفة للقانون ذلك أنهما لم يمسخا أقوال الطاعنة التي أدلت بها أمام محكمة أول درجة إذ أن الثابت بمحضر جلسته ٢٨ من يونيو سنة ١٩٥٩ أنها قررت أولا أن جميع المبالغ التي تقاضاها البائع من الثمن قد دفعها والدها ثم عادت وقالت أنها دفعت جميع نصيبها في الثمن لوالدها ولما ناقشتها المحكمة في مقدار ما دفعته له سكنت ثم قالت أنها دفعت الثلث ولا تذكر مقداره ثم عادت مرة أخرى وقررت أنها دفعته لوالدها وللبائع وأن مقدار ما دفعته هو مبلغ ٢٠٠ ج — لما كان ذلك وكان غير صحيح ما تقوله الطاعنة من أن والدها لم يعد خصما في الدعوى بعد أن حكمت المحكمة بإثبات نزولها عن خصمته ذلك أن مورت المطعون ضده قد أدخله في الدعوى بعد صدور هذا الحكم على ما سلف بيانه عند سرد الوقائع وبذلك صار خصما فيها فلا تريب على المحكمة إن هي أشارت

في حكمها إلى دفاعه على نحو ما فعلت ، وكان الحكم المطعون فيه لم يخطئ في عدم اعتبار الطلب المقدم للشهر العقاري دليلاً كاملاً مكتوباً على العقد الذي طلبت الطاعة القضاء بصحته ونفاذه وعلى وفائها بثمن حصتها في المبيع ذلك أنه يبين من الصورة الرسمية لهذا الطلب أنه خلا من بيان شروط البيع وكيفية أداء الثمن وما إذا كان قد دفع منه شيء أو لم يدفع والإلتزامات التي إلتزم بها كل من عاقديه . لما كان ذلك وكان تقدير الورقة المراد إعتبارها مبدأً ثبوت بالكتابة من جهة كونها تجعل وجود التصرف المدعى به قريب الإحتمال أولاً تجعله هو مما يستقل به قاضي الموضوع ولا رقابة لمحكمة النقض عليه في ذلك متى كان رأيه لا يتعارض مع ما هو ثابت بالورقة ومقاماً على أسباب تسوغه وكان ما انتهى إليه الحكم المطعون فيه من عدم اعتبار الطلب المقدم للشهر العقاري مبدأً ثبوت بالكتابة بالنسبة لوفاء الطاعة بالثمن لا يتعارض مع المدون في هذا الطلب وقد بين الحكم الإعتبارات التي بنى عليها هذه النتيجة وهي إعتبارات سائغة ومن شأنها أن تؤدي إلى مارتبه الحكم عليها ومتى كانت محكمة الموضوع قد انتهت في حدود سلطتها التقديرية إلى عدم وجود دليل كتابي أو مبدأً ثبوت بالكتابة على وفاء الطاعة بثمن العقار الذي طلبت الحكم بصحة التعاقد عنه وكان هذا الثمن يزيد على عشرة جنيهات حسب إقرارها — فقد كان هذا حسب المحكمة لرفض دعوى الطاعة ولرفض طلبها إحالة الدعوى إلى التحقيق إذ ما دام البائع قد أنكر أن الطاعة أوفته بشيء من الثمن وادّعى على الإثبات بغير الكتابة فإنه لا يجوز قانوناً إثبات وفائها بهذا الثمن بغير الكتابة وما دامت محكمة الموضوع قد سجلت عليها بحق أنها عجزت عن إثبات هذا الوفاء بما يثبت به قانوناً فإنه لا يجوز لها أن تطلب إجبار البائع على تنفيذ إلتزاماته التي من شأنها نقل الملكية عن طريق الدعوى المعروفة بصحة التعاقد أو صحة ونفاذ العقد ذلك أن من حق البائع أن يحبس إلتزامه هذا حتى يقوم المشتري بتنفيذ ما حل من إلتزاماته وإذا كانت الطاعة لم تدع أنه إتفق على تأجيل الثمن بل ادّعت الوفاء به ولم تثبت هذا الوفاء بالدليل الذي يتطلبه القانون فإن النعي على الحكم المطعون فيه بالأسباب الثلاثة يكون بعضه غير صحيح والبعض الآخر غير متعج وبتعين لذلك رفض الطعن .

جلسة ٣٠ من مارس سنة ١٩٦٧

برئاسة السيد المستشار محمود توفيق اسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
عباس حلمي عبد الجواد ، وسليم راشد أبو زيد ، وعبد أبو حمزة مندور ، وعبد صادق البشيشي .

(١١٥)

الطعن رقم ٣٣٥ لسنة ٣٣ القضائية :

(١) تزوير . دفاع . خبرة .

إبداء الطاعن دناؤه أمام محكمة الموضع في التزوير . عدم إضرائه على تقرير
خبير تحقيق الشخصية دون طلب إستكمال دفاعه بمذكرة . لا إخلال بحق الدفاع .

(ب) إثبات . ” إجراءات الإثبات ” . ” عدول المحكمة عما أمرت به ” .

حق المحكمة في العدول عما أمرت به من إجراء الإثبات متى رأت أنه أصبح غير
مشج وأن ما استجد في الدعوى بعد حكم الإثبات يكفي لتكوين عقيدتها .

(ج) خبرة . ” خبراء إدارة تحقيق الشخصية ” .

إختيار المحكمة الخبراء من بين المقبولين أمامها . خبراء إدارة تحقيق الشخصية
يدخلون ضمن الخبراء المقبولين أمام المحاكم .

١ — متى كان الثابت أن الطاعن قد ترفع — أمام محكمة الموضع — في
موضوع التزوير ولم يبد إضرافا ما على تقرير خبير تحقيق الشخصية ولم يطلب
إستكمال دفاعه في مذكرة فإن النعي على تلك المحكمة بأنها أخلت بحق الطاعن
في الدفاع يكون غير صحيح .

٢ — للمحكمة أن تعدل عما أمرت به من إجراء الإثبات متى رأت أنه أصبح
غير مشج بعد أن وجدت فيما استجد في الدعوى بعد صدور الحكم القاضي بهذا
الإجراء ما يكفي لتكوين عقيدتها (١) .

(١) راجع نقض ١٩٦٤/٥/٢٨ بج المكتب الفني من ١٥ من ٧٣١ ونقض ١٩٦٥/١٢/٢١ بج

المكتب الفني من ١٦ من ١٣٠٤ .

٣ — لما كانت المادة ٢٢٦ من قانون المرافعات قد نصت على أن المحكمة تختار الخبراء من بين المقبولين أمامها . وقد بينت المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٢ — بتنظيم الخبرة أمام جهات القضاء — الخبراء المقبولين أمام المحاكم بأنهم خبراء الجداول الحاليون وخبراء وزارة العدل ومصلحة الطب الشرعى والمصالح الأخرى التى يعهد إليها بأعمال الخبرة وكانت إدارة تحقيق الشخصية تدخل فى هذه المصالح — على ما قررته المذكرة الإيضاحية للقانون المذكور — فإن ندب محكمة الموضوع خيرا من هذه الإدارة لفحص البصمات غير مخالف للقانون .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تحصل فى أن الطاعن أقام على المطعون ضدهن الدعوى رقم ٣٥٠ لسنة ١٩٥٩ كلى قنا طالبا الحكم بإثبات صحة التعاقد المؤرخ ٢ أكتوبر سنة ١٩٥٨ والمتضمن بيعهن له أطيانا زراعية مساحتها ٣ ف و ١٣ ط موضحة الحدود مقابل ثمن قدره ٦٠٠ ج وقال بيانا لدعواه إن — المطعون ضدهن الثلاثة — وهن أمه وأختاه — قد بنى له بمقتضى ذلك العقد ما ورثته عن أبيه وإذا امتنع عن التصديق عليه فقد اضطرت لإقامة الدعوى بطلباته سالفة الذكر . وقدم عقد البيع مذيلا ببصمات ثلاثة أختام منسوبة للطعون ضدهن . وبتاريخ ١٧ أكتوبر سنة ١٩٥٩ قرر هؤلاء بالطعن على عقد البيع بالتزوير ، وسلكن فى ذلك طريق الإدعاء به وأعلن بتاريخ ٢١ أكتوبر سنة ١٩٥٩ مذكرة شواهد فقبلتها المحكمة شكلا وأحالت الدعوى إلى التحقيق ليثبت المطعون ضدهن أن الطاعن كان يحتفظ باختامهن وأنه اصطنع عقد البيع ووقع عليه بها دون علمهن وصرحت للطاعن بالنفى . وبعد أن سمعت محكمة قنا الابتدائية الشهود إثباتا ونفيا قضت بتاريخ ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٦٠ برد وبطلان عقد البيع المؤرخ ٢ أكتوبر سنة ١٩٥٨

وبرفض الدعوى . إستأنف الطاعن هذا الحكم لدى محكمة إستئناف أسبوط ، وقيد إستئنافه برقم ٥٢٢ لسنة ٢٥ ق ولدى نظره قدم الطاعن للمحكمة ورقة مؤرخة ١٩ مارس سنة ١٩٦٢ تتضمن إقرار المطعون ضدهن بصحة عقد البيع المحكوم إبتدائيا برده وبطلانه وموقع على هذا الإقرار ببصمات أختام وبصمات أصابع منسوبة إليهن . فادعى المطعون ضدهن بتزوير هذه الورقة أيضا وأعلن شواهد التزوير وبتاريخ ٢٦ يناير سنة ١٩٦٣ قبلت محكمة الإستئناف هذه الشواهد وأحالت الدعوى إلى التحقيق ليثبت المطعون ضدهن أن بصمات الأختام الموقع بها على الإقرار المؤرخ ٢٩ مارس سنة ١٩٦٢ مزورة عليهن وصرحت للطاعن بالنفى ونذبت في نفس الوقت خيرا من مكتب تحقيق الشخصية بقنا لمضاهاة بصمات أصابع المطعون ضدهن ببصمات الأصابع الموقع بها على الإقرار لبيان إن كانت متطابقة من عدمه . وبعد أن قدم خبير تحقيق الشخصية تقريره الذي انتهى فيه إلى أن بصمات المطعون ضدهما الأولى والثالثة تختلفان عن البصمات المنسوبتين إليهما في الإقرار وأن البصمة المنسوبة للمطعون ضدها الثانية عبارة عن بصمتين مختلفتين وهي لذلك مطموسة ولا تصلح للمضاهاة — تنازل المطعون ضدهن عن إجراء التحقيق بشهادة الشهود مكنتيات في إثبات تزوير بصمات الأختام بمضاهااتها بالعين المجردة على بصمات الأختام الصحيحة الموقع بها على تقرير الطاعن بالتزوير المؤرخ ١١ ديسمبر سنة ١٩٦٢ وبتاريخ ٢٧ مايو سنة ١٩٦٣ قضت محكمة الإستئناف برد وبطلان الإقرار المؤرخ ٢٩ مارس سنة ١٩٦٢ المطعون عليه بالتزوير وفي الموضوع برفض الإستئناف وتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي بتنقض الحكم في خصوص الشق الأول من السبب الأول . وبالجلسة المحددة لنظره أمام هذه الدائرة تمسكت النيابة برأيها السابق .

وحيت إن الطعن بني على أربعة أسباب ، يتحصل أولها في أن الحكم المطعون فيه أخل بحق الطاعن في الدفاع ذلك أنه عارض أمام محكمة الإستئناف في نزول المطعون ضدهن عن إجراء التحقيق بشهادة الشهود الذي أمر به الحكم الصادر في ٢٦ يناير سنة ١٩٦٣ وكان يتعين على محكمة الإستئناف إزاء معارضته أن تعلن

مواقفتها على هذا التنازل وتأمر الطرفين بالمرافعة فى الموضوع غير أنها لم تفعل وحجرت القضية للحكم دون أن يترافع فيها وأسندت إليه فى حكمها أنه لم يطعن على تقرير خبير تحقيق الشخصية فى حين أن أمره لم يطرح للمرافعة فيه . وإذ كان ذلك فقد أخلت محكمة الإستئناف بمحقه فى الدفاع بما يستوجب نقض الحكم المطعون فيه .

وحيث إن هذا الذمى غير صحيح ذلك أن الثابت من مطالعة محضر التحقيق أن الطرفين حضرا أمام المستشار المحقق وتنازل المطعون ضدهن باعتبارهن المكلفات بالإثبات عن سماع شهودهن مكثفيات فى إثبات تزوير الإقرار المنسوب إليهن بما جاء بتقرير خبير تحقيق الشخصية وبمضاهاة بصمات أختامهن الصحيحة التى وقعن بها على تقرير الطعن بالتزوير بتلك الموقع بها على الإقرار المدعى بتزويره فأحال المستشار المحقق الدعوى إلى المرافعة وحدد لها أمام الدائرة جلسة ٢٥ مايو سنة ١٩٦٣ والى ثابت بمحضر تلك الجلسة أن المحكمة بعد أن فضت المظروفين المودع بهما عقد البيع والإقرار المطعون عليهما بالتزوير سمعت مرافعة الطرفين فتمسك محامى المطعون ضدهن بنتيجة تقرير خبير تحقيق الشخصية فى شأن بصمات الأصابع الموقع بها على الإقرار وطلب من المحكمة إجراء مضاهاة بصمات الأختام بنفسها ببصمات الأختام الموقع بها على تقرير الطعن بالتزوير . وترافع محامى الطاعن فقرر أنه إذا ظهر من النظرة المجردة أن بصمات الأختام الموقع بها على الإقرار مزورة فإنه مستعد لإحضار أوراق مضاهاة للتدليل على أن البصمات صحيحة وأنه يقبل دفع أمانة الخبير إذا نذبت المحكمة مكتب أبحاث التزييف والتزوير بمصلحة الطب الشرعى وبعد ذلك حجرت القضية للحكم وبين من ذلك أن الطاعن قد ترافع فى موضوع التزوير ولم يبد اعتراضا ما على تقرير خبير تحقيق الشخصية . وإذا كانت المحكمة الإستئنافية قد أتاحت للطاعن أن يبدى دفاعه قترافع فى الموضوع ، ولم يطلب إستكمال دفاعه فى مذكرة فإن الذمى على تلك المحكمة بأنها أخلت بحق الطاعن فى الدفاع يكون غير صحيح .

وحيث إن الطاعن يتعى بالسبب الثانى على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والإخلال بحق الدفاع . وفى بيان ذلك يقول إن المطعون ضدهن لا يملكن حق التزول عن إجراء التحقيق الذى قضى بإجرائه الحكم الصادر من محكمة الإستئناف

بتاريخ ٢٦ يناير سنة ١٩٦٣ لأن هذا الحكم وإن كان قد جعل عبء الإثبات على المطعون ضدهن إلا أنه صرح له بالنفى، ولما كان ما كلف المطعون ضدهن بإثباته هو واقعة سلبية مؤداها أنهن لم يوقعن بأختامهن على الإقرار المطعون عليه فإن نفي هذه الواقعة السلبية يرد على واقعة إيجابية وهى أنهن وقعن على الإقرار، وعلى ذلك يكون حقه قد تعلق بذلك الحكم فلا يجوز للمطعون ضدهن التنازل عنه بإرادتهن المنفردة . وإذا أقرت محكمة الاستئناف المطعون ضدهن على ذلك التنازل وعدلت عن إجراء التحقيق فإنها تكون قد خالفت القانون وأخلت بحق الطاعن في الدفاع .

وحيث إن هذا النعى مردود بأن المادة ١٦٥ من قانون المرافعات قد أجازت للمحكمة أن تعدل عما أمرت به من إجراء الإثبات . وقد تضمنت أسباب الحكم المطعون فيه ما يفيد أن محكمة الاستئناف قد عدلت عما أمرت به من إجراء التحقيق بشهادة الشهود لما رآته من أنه أصبح غير متيج بعد أن وجدت فيما استجد في الدعوى بعد صدور الحكم القاضي بإجراء هذا التحقيق وفي المضاهاة التي أبرتها بنفسها على بصمات الأختام ما يكفي لتكوين عقيدتها ويغنيها عن سماع الشهود . لما كان ذلك فإن النعى بهذا السبب يكون غير سديد .

وحيث إن مبنى السبب الثالث أن الحكم المطعون فيه شابه الفساد في الاستدلال وخالف القانون وفي بيان ذلك يقول الطاعن إن محكمة الاستئناف أصدرت حكمها الصادر قبل الفصل في الموضوع من شقين أولهما الإحالة إلى التحقيق بالنسبة لبصمات الأختام وثانيهما ندب خبير لتحقيق الشخصية بالنسبة لبصمات الأصابع . وعلى ذلك تكون قد رأت أن أحد الإجراءين لا يغني عن الآخر في تكوين عقيدتها . وإذا بنت حكمها الصادر في الموضوع على ما قرره خبير تحقيق الشخصية دون أن تسمع الشهود فقد شاب حكمها الفساد في الاستدلال لأنه كان من الجائز أن يؤدي التحقيق بشهادة الشهود — لو أجرى — إلى إثبات صحة الإقرار وبذلك يصبح تقرير خبير تحقيق الشخصية وهو ما اعتمدت عليه المحكمة محل شك . وأضاف الطاعن أن الفساد في الاستدلال قد شاب الحكم المطعون فيه أيضا حين استدل على تزوير بصمة إبراهيم الطاعنة الثانية بما قرره خبير تحقيق

الشخصية ذلك أن ما ورد في ذلك التقرير من أن البصمة غير ظاهرة ولا تصلح للضاهاة لا يصح أن يتخذ دليلا على تزوير تلك البصمة ، هذا إلى أن المحكمة أخطأت في الأخذ بتقرير خبير تحقيق الشخصية لأنه غير تابع لقسم أبحاث التزييف والتزوير بمصلحة الطب الشرعي ولم يثبت أنه حلف اليمين وبذلك يكون الحكم قد خالف القانون .

وحيث إن هذا النعي مردود في شقه الأول بمسابق الرد به على السبب الثاني وبأن الحكم المطعون فيه قد اعتمد على ما جاء في تقرير خبير تحقيق الشخصية من أن البصمة المنسوبة إلى المطعون ضدها الثانية في الإقرار المطعون عليه عبارة عن بصمتين مختلطتين ومطموستين للقول بأنه " لا يكون لمثل تلك البصمة دلالة ما على حصول توقيع من الطاعنة ببصمتها عليه " وإذ كان الحكم المطعون فيه قد قرر بعد ذلك أن تلك البصمة مزورة معتمدا في ذلك على ما ثبت له من تزوير البصمتين الأخرين المنسوبتين للمطعون ضدهما الأولى والثالثة ومما ثبت من تزوير بصمات الأختام فإنه يكون قد استخلص تزوير البصمة المنسوبة للمطعون ضدها الثانية إستخلاصا سائفا واستدل عليه إستدلالا مبرهنا من سبب الفساد . والنعي مردود في شقه الثاني بأنه لما كانت المادة ٢٢٦ من قانون المرافعات قد نصت على أن المحكمة تختار الخبراء من بين المقبولين أمامها وقد بينت المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٢ بتنظيم الخبرة أمام جهات القضاء الخبراء المقبولين أمام المحاكم بأنهم خبراء الجداول الحاليون وخبراء وزارة العدل ومصلحة الطب الشرعي والمصالح الأخرى التي يعهد إليها بأعمال الخبرة . وجاء في المذكرة الإيضاحية لهذا المرسوم بقانون أن إدارة تحقيق الشخصية هي من المصالح المعهود إليها بأعمال الخبرة ، لما كان ذلك فإن ندب محكمة الموضوع لخبير تحقيق الشخصية لا يكون مخالفا للقانون . وإذ كان الثابت من الإطلاع على محضر حلف اليمين المؤرخ ١٨ مارس سنة ١٩٦٣ المرافق لأوراق الملف المضموم أن خبير تحقيق الشخصية قد أقسم اليمين أمام محكمة الإستئناف فإن كافة ما يثيره الطاعن بهذا النعي يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الرابع على الحكم المطعون فيه القصور في التسييب وفي بيان ذلك يقول إنه عاب في صحيفة إستئنافه على الحكم الابتدائي أنه عول في قضائه برد وبطلان عقد البيع المؤرخ ٢ أكتوبر سنة ١٩٥٨ على شهادة شاهدين قررا في التحقيق أنهما سمعا بالتزوير من المطعون ضدهن ، كما أشار أيضا في صحيفة الإستئناف إلى أن شواهد التزوير قد بنيت على أساس أن الطاعن قد إصطنع أختما للمطعون ضدهن وزور توكيلا رسميا صادرا منهن إليه ثم إصطنع عقد البيع المطعون فيه وأن تحقيق هذه الشواهد كان يقتضى من محكمة أول درجة التحقيق في واقعة إصطناع الأختام وفي واقعة تزوير التوكيل لكنها لم تسلك هذا السبيل وإذا كانت محكمة الإستئناف قد أغفلت الرد على هذا الذى عابه على الحكم الابتدائي فإن حكمها يكون مشوبا بقصور مبطل له .

وحيث إن هذا النعى مردود في شقه الأول بأن الحكم الابتدائي الذى أحال إلى أسبابه الحكم المطعون فيه قد بنى قضاءه برد وبطلان عقد البيع المؤرخ ٢ أكتوبر سنة ١٩٥٨ على ما يأتى " وحيث إن الطاعنات استشهدن بمحمود محمد عبد المنعم ومحمود أحمد عبد المنعم وحسين محمود خيامى فشهد الأول وهو ابن عم مورث المدعى والمدعى عليهن أنه سمع من المدعى عليهن أنه لم يتصرفن بالبيع للمدعى وقد وصل إلى سمعه كذلك بعد تقدمه بالشكوى للبوليس بأنه يعترف بأنهن يؤجرن أرضهن لتوفيق صديق ولم يصل لعلمه قبل قيام النزاع أن المدعى إشتري أرض المدعى عليهن وقد سمع من بعض الأهالى بالبلدة أن المدعى طلب الصلح مع المدعى عليهن مقابل التنازل لهن عن جزء من الأرض . أما الشاهد الثانى فذكر أنه قريب الطرفين وشيخ البلدة وأرضه مجاورة للأرض المتنازع عليها ويعلم أن المدعى عليهن لم يتصرفن بالبيع للمدعى وأن الأخير استخرج أختما للمدعى عليهن لإستعمالها في التوكيل الصادر له منهن واستخدم تلك الأختام في التوقيع على عقد البيع وأن المدعى عليهن كن يؤجرن أرضهن لتوفيق وقد استلمها منه نفاذا للقرار الصادر من النيابة . أما الشاهد الثالث فأجاب بأن المدعى قابله وطلب منه التوسط في الصلح بينه وبين المدعى عليهن لقاء أن يعطى كل بنت عشرة قراريط وأن تخلص له أرض والدته فعرض عليها ذلك فرفضت وأنه سمع بالبلدة أن المدعى عليهن لم يتصرفن بالبيع للمدعى ولكن يؤجرن أرضهن لتوفيق . وحيث

إن المطعون ضده أشهد نصيف غبريال عوض وفواز عبد الرحمن أحمد فذكر الأول أنه حرر عقد البيع المطعون فيه وتسلم أختام الطاعنات وبصم بها على العقد الذي شهد عليه توفيق صديق وأحمد صديق. أما الشاهد الثاني فقرر أنه حضر كتابة العقد وقيام الطاعنات بالتوقيع عليه بأختامهن كبائنات وحيث إن المحكمة تطمئن لرواية شهود المدعى عليهن في الدعوى وتخلص منها إلى أن المدعى إستغل وجود أختام المدعى عليهن تحت يده بمناسبة إتمام التوكيل الصادر منهن إليه واستعمل هذه الأختام في التوقيع على عقد البيع المنسوب صدوره إليهن والمطلوب إثبات التعاقد عنه وذلك في غفلة من المدعى عليهن ودون علمهن — يؤكد هذه النتيجة التي إنتهت إليها المحكمة أن الشاهدين الأولين من شهود المدعى عليهن تربطهما بطرفي الخصومة رابطة القرابة مما يجعلهما على بينة من حقيقة الواقع بالإضافة إلى أن الشاهد الثاني له صفة رسمية كشيخ للبلدة الكائن بها الأرض المتنازع عليها. ويدعم ما إنتهت إليه المحكمة أن واقعة التوكيل الصادر من الطاعنات للمطعون ضده صحيحة حسبما يبين من صورة التوكيل المقدمة من المدعى عليها الأولى والمؤرخة ٢٠ من سبتمبر سنة ١٩٥٨ وقيام الطاعنات بعزل المطعون ضده من التوكيل في ١٨ نوفمبر سنة ١٩٥٨ وما تضمنه الإنذار الموجه منهن إليه من علمهن بأنه إستغل أختامهن في التوقيع على عقد البيع وأكثر من ذلك أن إحدى الطاعنات كانت لم تبلغ سن الرشد حال صدور عقد البيع المطعون فيه حسبما يبين من المستخرج الرسمي عن سنها المقدم من المدعى عليها الأولى ولو أنها باعت حقيقة للمدعى لكان من الطبيعي أن يلجأ للمحكمة الحسبية لإقرار هذا البيع. وكل ذلك يؤكد تزوير العقد المؤرخ ٢ من أكتوبر سنة ١٩٥٨ والمنسوب صدوره للمدعى من المدعى عليهن ويتعين لذلك الحكم برد وبطلان هذا العقد ورفض دعوى إثبات التعاقد — وبين من ذلك أن محكمة الموضوع قد أقامت قضاءها على ما إستنبطته من أدلة إطمأنت إليها وإذا كان من شأن هذه الأدلة أن تؤدي إلى النتيجة التي إستخلصتها المحكمة منها فإن تقدير كفايتها أو عدم كفايتها في الإقناع من شأن محكمة الموضوع ولا دخل لمحكمة النقض فيه ومن ثم فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم من قصور في التسبب في هذا الشق من النعي لا أساس له. والنعي مردود في شقه الثاني بأن الثابت من مطالعة صحيفة شواهد التزوير المعلنة بتاريخ ١٩٥٩/١٠/٢١ أن حاضل الشاهد الأول منها هو أن المطعون ضدهن كلفن الطاعن بصنع أختام

لهن ليوثقن له توكيلا رسميا عنهن لإدارة أطيانهن وأنه بعد أن صدر التوكيل احتفظ بالأختام لديه وإصطنع عقد البيع المطعون عليه . لما كان ذلك فإن ماقرره الطاعن من أن المطعون ضدهن قد إدعين إصطناع الأختام وتزوير التوكيل يكون غير صحيح ، وإذا إلتفتت محكمة للوضوع عن هذا الدفاع فإن ذلك لا يشوب حكمها بالقصور . ويكون النعى برمته على غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٤ من أبريل سنة ١٩٦٧

برئاسة السيد المستشار الدكتور عبد السلام بليغ نائب رئيس المحكمة، وبحضور السادة المستشارين :
أحمد حسن هيكل ، وأمين فتح الله ، وإبراهيم حسن ملام ، وعثمان زكريا .

(١١٦)

الطعن رقم ١١١ لسنة ٣٣ القضائية :

(أ) إثبات . ” الإثبات بالكتابة ” . ” حجية الأوراق العرفية ” . ” إنكار التوقيع ” .

الورقة العرفية حجة بما دون فيها هل من نسب إليه توقيعها إلمها إلا إذا أنكر ذات
الإمضاء أو الختم الموقع به صراحة . إقتصار الإنكار على المدون في الورقة كله أو بعضه
لأن إنكارا بالمعنى المقصود في المادة ٣٩٤ / ١ مدني . بقاء قوة الورقة في الإثبات كاملة
حتى يعلن عليها بالتزوير .

(ب) إثبات . ” تقدير الدليل ” .

أمر الإقتناع بما يساق للدليل متروك لتقدير محكمة الموضوع .

(ج) دفاع . ” غير جوهري ” .

دين . إنباء الحكم إلى أنه لا يكتفه النزاع . لا محل لأن يتابع الحكم بعد ذلك
ما يثار من دفاع بشأن معاملات سابقة .

(د) إفلاس . ” شرط الدين محل التوقف عن الدفع ” . ” سلطة محكمة
الإفلاس ” .

الدين محل التوقف عن الدفع . شرطه أن يكون خاليا من النزاع . هل محكمة الإفلاس
بحث تنازعات المدين بشأن هذا الدين ، بما يلزم لتقرير مدى جدتها .

(هـ) إثبات . ” إجراءات الإثبات ” . ” تحقيق ” . ” إنكار التوقيع ” .

عدم إلزام المحكمة عند إنكار التوقيع على الورقة العرفية بالسير في إجراءات التحقيق .
لها ألا تعند بالإنكار إذا وجدت في وقائع الدعوى ومستنداتها ما يكفي لتكوين عقيدتها
باعتباره غير جدي .

(و) إفلاس . " التوقف عن الدفع " . إلتزام . " إنقضاء الإلتزام " .
" الوفاء " .

وفاء المدين لأحد ديون طالب الإفلاس لا يمنع من إشهار إفلاسه عن دين آخر توقف
من دفعه له .

(ز) إفلاس . " التوقف عن الدفع " .

الحكم بإشهار الإفلاس . جوازه عند التوقف من دفع بعض الديون ، متى كان
التوقف ناشئا عن مركز مالي مضطرب يتزعزع معه إيمان التاجر .

(ح) حكم . " عيوب التدليل " . " القصور " . " الفساد في الاستدلال " .
" مالا يعد كذلك " . إفلاس .

استخلاص الحكم في أسباب ماثلة عدم جدية منازعة المدين في صحة دين أحد طالبي
إفلاسه . استدلاله من توقف المدين عن دفع هذا الدين وغيره ، ومن قيام المدين
بتظهير سدين لأحد دائئيه طالبي الإفلاس دون أن يكون المدين الأصلي ملزما بقيمتها
لتخالصه عنها ، على إختلال أشغال المدين وعدم الثقة به في السوق التجارية . قيام الحكم
بإشهار الإفلاس على ذلك دون بحث باقي الديون . لا قصور ولا فساد في الاستدلال .

١ — إن المادة ١/٣٩٤ من القانون المدني إذ تقضى باعتبار الورقة العرفية
صادرة ممن وقعها ما لم ينكر صراحة ما هو منسوب إليه من إمضاء أو ختم
أو بصمة ، فإنها تكون قد جعلت الورقة العرفية حجة بما دون فيها على من نسب
إليه توقيعها عليها إلا إذا أنكر ذات الإمضاء أو الختم الموقع به وكان إنكاره
صریحا ، فإن هو إقتصر على الإنكار المدون في الورقة كله أو بعضه ، فإنه لا يكون
قد أنكر الورقة العرفية بالمعنى المقصود في هذه المادة ولا تتبع في هذا الإنكار
إجراءات تحقيق الخطوط المقررة في قانون المرافعات وإنما تبقى للورقة قوتها
الكاملة في الإثبات حتى تتخذ بشأنها إجراءات الإدعاء بالتزوير .

٢ — إذ لم تجد المحكمة فيما ساقه الطاعن (المدين) للتدليل على حصول تغيير
في عبارات التظهير التام ما يكفي لإقتناعها بالتغيير واستخلصت إقراره بهذا
التظهير من عدم الطعن فيه عند إعلانه بروتستو عدم الدفع ، ومن تمسكه في هذا
الإعلان بسقوط حق المظهر إليه في الرجوع لفوات الميعاد ، وكان أمر هذا

الإقتناع متروكا لتقدير محكمة الموضوع ، فلا عليها إن هي التزمت في قضائها حججة هذه السندات باعتبارها أوراقا عرفية لم يتبين للمحكمة حصول تزوير فيها ولم ينكر المدين توقيعه عليها ولم يسلك بالنسبة لها طريق الإدعاء بالتزوير .

٣ - متى كان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى أن دين المطعون عليه الأول موضوع السندات الإذنية الأربعة الذي توقف الطامن (المدين) عن دفعه لا يكتنفه النزاع ، فإنه لا يكون ثمة محل لأن يتابع الحكم بعد ذلك دفاع الطامن بشأن معاملات سابقة قال إنه أوفى بقيمتها للمطعون عليه الأول أو بشأن إقرار هذا الأخير بأنه كان مدينا للطامن في تاريخ سابق على دينه الثابت بالسندات الأربعة المشار إليها .

٤ - يشترط في الدين الذي يعتبر الوقوف عن دفعه سببا لشهر الإفلاس أن يكون خاليا من النزاع ، وعلى المحكمة المقدم إليها طلب شهر الإفلاس أن تبحث المنازعات التي يثيرها المدين في شأن بطلان الدين أو انقضائه بما يلزم لتقرير مدى جديتها على ضوء ما تستظهره من ظروف الدعوى وملابساتها^(١) .

٥ - لا تلتزم المحكمة عند إنكار التوقيع على الورقة العرفية بالسير في إجراءات التحقيق وإنما يجوز لها ألا تعتد بهذا الإنكار إذا وجدت في وقائع الدعوى ومستندات ما يكفي لتكوين عقيدتها باعتبار إنكار التوقيع منازعة غير جدية هدف بها المدين إلى الإفلات من شهر إفلاسه^(٢) .

٦ - وفاء الطامن (المدين) لدين للمطعون عليه الثالث لا يمنع من شهر إفلاسه عن دين غيره توقف عن دفعه لهذا المطعون عليه .

(١) راجع نقض ١٩٦٤/٤/٩ الطعن ٤٠٠ لسنة ٢٩ ق مجموعة المكتب الفني ص ١٥ ص ٥٣١ وقض ١٩٦٦/٣/١ الطعن ٨٢ لسنة ٣١ ق مجموعة المكتب الفني ص ١٧ ص ٤٨١ .

(٢) راجع نقض ١٩٦٥/١/١٤ الطعن ١١٥ لسنة ٣٠ ق مجموعة المكتب الفني ص ١٦ ص ٥٧ .

٧ - يجوز قانونا إشهار إفلاس المدين إذا ثبت أنه توقف عن دفع بعض ديونه - أيا كان عددها - متى كان توقفه ناشئا عن مركز مالي مضطرب يتزعزع معه إيمان التاجر^(١) .

٨ - إذا كان الحكم قد استخلص في أسباب سائفة أن منازعة الطاعن (المدين) في صحة دين المطعون عليه الأول بشأن عبارات تظهير السندات موضوع الدين هي منازعة غير جدية ، واستدل الحكم من توقف الطاعن (المدين) عن دفع هذا الدين ودين المطعون عليه الثالث ومن تظهير الطاعن للمطعون عليه الأول سدين قيمة كل منهما نحسون جنيتها دون أن يكون المدين الأصلي ملزما بقيمتها لتخالصه عنهما - إذا استدل من ذلك كله على إختلال أشغال الطاعن وعدم الثقة به في السوق التجارية ، وأمس على ذلك قضاءه بإشهار إفلاس الطاعن ووجد فيه ما يغني عن بحث باقي الديون بما فيها دين المطعون عليه الرابع فإنه لا يكون مشوبا بالقصور في التسبيب أو بالفساد في الاستدلال .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطاعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل في أن المطعون عليهم الثلاثة الأول أقاموا ضد الطاعن الدعوى رقم ٤٥ لسنة ١٩٦١ إفلاس القاهرة طلبوا فيها الحكم بإشهار إفلاسه واعتباره متوقفا عن الدفع ابتداء من يوم ١٩٥٩/٩/٣٠ تأسيسا على أنهم يدينونه على التوالي بالمبالغ ٤١٣ ج ، ١٥٧ ج و ٣٥٠ م ، ٣٠٠ ج بموجب سندات إذنية

(١) راجع تقض ١٩٦٢/٤/٢٨ الطعن ٣٦٢ لسنة ٢٦ ق مجموعة المكتب الفني من ١٣

ص ٥٢٨ . وقض ١٩٦٦/٣/١٥ الطعن ١٣٥ لسنة ٣١ ق مجموعة المكتب الفني من ١٧

ص ٥٧٧ .

مستحقة الأداء وناشئة عن معاملات تجارية ومحرم عنها بروتينات عدم دفع خلال المدة من ١٩٥٩/٩/٣٠ لغاية ١٩٥٩/١٢/٣١ ، وتدخل أثناء سير الدعوى المطعون عليهما الرابع والخامس منضمين في طلباتهما إلى المطعون عليهم الثلاثة الأول . ومحكمة أول درجة قضت في ١٩٦٢/٣/١٠ بقبول تدخل المطعون عليهما الآخرين وإشهار إفلاس الطاعن واعتباره متوقفا عن الدفع من يوم ١٩٥٩/٩/٣٠ . إستأنف الطاعن هذا الحكم بالإستئناف رقم ٢٥٣ لسنة ٧٩ ق تجارى القاهرة . ومحكمة الإستئناف قضت في ١٩٦٣/٢/١٩ برفضه ونأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرتين أبدت فيهما رأى برفض الطعن ، وبالجلسة المحددة لنظره أصرت النيابة على رأيها .

وحيث إن الطعن بنى على خمسة أسباب ينحى الطاعن بالشق الأول من السبب الأول وبالسبب الثانى منها على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون والخطأ فى الإسناد والفساد فى الإستدلال والقصور فى التسبيب بصدد إعتياده فى قضائه بإشهار إفلاسه على أربعة سندات إذنية مظهرة منه لأمر المطعون عليه الأول . ويقول الطاعن فى بيان ذلك إنه كان قد ظهر إلى المطعون عليه الأول أربعة سندات إذنية تم تظهير ثلاثة منها بقصد التوكيل فى التحصيل ، غير أن المطعون عليه الأول وضع على عبارات التظهير الأصلية عبارات مطبوعة ضمنها أن التظهير ناقل للملكية . وعلى الرغم من أن الطاعن أنكر فى دفاعه أمام محكمة الإستئناف هذه العبارات المطبوعة فإن الحكم المطعون فيه إعتد عليها فى قضائه ولم يعتد بالإنكار وتطلب إتخاذ إجراءات الطعن بالتزوير مخالفا حكم المادة ٣٩٤ مدنى . وإذ إستدل الحكم بهذه العبارات على حق المطعون عليه الأول فى الرجوع على الطاعن بالنسبة للسندات الثلاثة المظهرة إليه دون أن يفصل فى دفاعه الذى يؤيده مظهرها فإنه يكون قد أخطأ فى الإستدلال . أما ما قرره الحكم من أن السند الرابع المظهر إلى المطعون عليه الأول وهو بمبلغ ٣٢ ج و ٣٠٠ م لا يشوبه شائبة فى عبارات التظهير — فإنه قول يخالف الثابت بهذا السند لأن تظهيره قد خلا من بيان وصول القيمة ويعتبر بذلك تظهيراً توكيلياً . هذا إلى أن الحكم نسب إلى الطاعن على خلاف الواقع أنه لم يطعن على تظهير

هذه السندات بشئ عند إعلانه ببروتستات عدم الدفع ، بينما الثابت في البروتستو المعلن إليه في ١٩٦١/١/٢١ أنه طعن في أحد هذه السندات على عبارة التظهير بالتزوير وأشار إلى هذا الدفاع في مذكرته المقدمة لمحكمة الاستئناف بجلسته ١٩٦٣/٢/١٢ - كما شاب الحكم الفساد في الاستدلال إذ استند في إعتبار التظهير تاما إلى تمسك الطاعن عند إعلانه ببروتستات عدم الدفع بسقوط حق المظهر إليه في الرجوع عليه ، بينما الثابت أن الطاعن ليس من رجال القانون حتى يعرف أن هذا السقوط لا يحتاج به إلا في التظهير التام أو التظهير التأميني دون التظهير التوكيلي . وقد أغفل الحكم الدفاع الذي تمسك به الطاعن ويتحصل في أن المطعون عليه الأول أقر في ١٩٦٠/٨/٢٢ بأنه مدين للطاعن في ذلك التاريخ وفي أن الطاعن لم يمتنع عن الوفاء بالسندات المقدمة من المطعون عليه الأول إلا لأنها ظهرت بقصد التحصيل وهي تمثل مبلغا ضئيلا بالنسبة لمعاملتهما السابقة وقام الطاعن بسدادها .

وحيث إن هذا النعي مردود ذلك أن المادة ١/٣٩٤ من القانون المدني إذ تقضى باعتبار الورقة العرفية صادرة ممن وقعها مالم ينكر صراحة ما هو منسوب إليه من إمضاء أو ختم أو بصمة ، فإنها تكون قد جعلت الورقة العرفية حجة بما دون فيها على من نسب إليه توقيعه عليها إلا إذا أنكر ذات الإمضاء أو الختم الموقع به وكان إنكاره صريحا ، فإن هو إقتصر على إنكار المدون في الورقة كله أو بعضه ، فإنه لا يكون قد أنكر الورقة العرفية بالمعنى المقصود في هذه المادة ولا تتبع في هذا الإنكار إجراء تحقيق الخطوط المقررة في قانون المرافعات وإنما تبقى للورقة قوتها الكاملة في الإثبات حتى تتخذ بشأنها إجراءات الإدعاء بالتزوير . لما كان ذلك وكان الثابت بالحكم المطعون فيه أن المطعون عليه الأول حصل على تظهير تام ناقل للسكية بإمضاء الطاعن على أربعة سندات إذنية وأعلن المدينين الأصليين فيها كما أعلن الطاعن المظهر لها ببروتستات عدم الدفع لرفضهم الوفاء بقيمتها ، وكان الطاعن إذ أنكر في دفاعه أمام محكمة الاستئناف عبارات التظهير التام بالنسبة لثلاثة سندات منها إكتفى بالقول بأنها وضعت فوق عبارات التظهير الأصلية دون إنكار إمضائه الموقع به على التظهير ، فإن الحكم وقد إعتبر عبارات التظهير التام التي لم يطعن فيها بالتزوير حجة على الطاعن

يكون قد إلتزم صحيح القانون . وإذ لم تجد المحكمة فيما ساقه الطاعن للتدليل على حصول تغيير في عبارات التظهير التام ما يكفي لإقتناعها بالتغيير واستخلصت إقرار الطاعن بهذا التظهير من عدم الطعن فيه عند إعلانه بروتستو عدم الدفع ومن تمسكه في هذا الإعلان بسقوط حق المظهر إليه في الرجوع لفوات ميعاده، وكان أمر هذا الإقتناع متروكا لتقدير محكمة الموضوع ، فلا عليها إن هي إلتزمت في قضائها حجية هذه السندات باعتبارها أوراقا عرفية لم يتبين للمحكمة حصول تزوير فيها ولم ينكر الطاعن توقيعه عليها ولم يسلك بالنسبة لها طريق الإدعاء بالتزوير . لما كان ذلك فإن مجادلة الطاعن بما إدعاه في البروتستو المعلن إليه في ١٩٦١/١/٢١ من تغيير عبارات التظهير في أحد السندات الإذنية المشار إليها أو بعدم كفاية الدليل المستمد من تمسكه بسقوط حق المطعون عليه الأول في الرجوع لفوات ميعاده على ما استخلصه الحكم من إقراره بالتظهير التام تكون مجادلة غير مؤثرة في سلامة قضائه . أما إدعاء الطاعن بأن السند الإذني الرابع البالغ قيمته ٢٢ ج و ٣٠٠ م والمظهر منه للمطعون عليه الأول جاء تظهيره خلوا من بيان وصول القيمة فهو إدعاء غير صحيح لما هو ثابت من الإطلاع على هذا السند المودع بملف الدعوى الابتدائية المنضم لأوراق الطعن أن عبارات تظهيره الموقع عليها بإمضاء الطاعن في ١٩٦٠/٩/١٧ قد ذكر فيها " أن القيمة قد وصلتنا بضاعة " - لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد إنتهى إلى أن دين المطعون عليه الأول موضوع السندات الإذنية الأربعة الذي توقف الطاعن عن دفعه لا يكتنفه النزاع ، فإنه لا يكون ثمة محل لأن يتابع الحكم بعد ذلك دفاع الطاعن بشأن معاملات سابقة قال إنه أوفى بقيمتها للمطعون عليه الأول أو بشأن إقرار هذا الأخير بأنه كان مدينا للطاعن في تاريخ سابق على دينه الثابت بالسندات الأربعة المشار إليها - لما كان ما تقدم فإن النعي في جميع ما تضمنه بهذين السببين يكون على غير أساس .

وحيث إن حاصل النعي بالشق الثاني من السبب الأول وبالسبب الثالث أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون وشابه قصور في التسبيب بصدد إعتاده في قضائه على أربعة سندات إذنية حررت لأمر المطعون عليه الثالث . ويقول الطاعن في بيان ذلك إنه أوفى بقيمة هذه السندات عن طريق تظهير سندات

إذنية أخرى محورة لصالحه من عملائه وأنه سلم هذه السندات بعد تظهيرها إلى المطعون عليه الثالث بموجب حافظتين إحداهما مؤرخة ١٩٦٠/٧/٣١ والثانية مؤرخة ١٩٦٠/٩/٢٧ وعلى الرغم من إنكار الطاعن الإمضاء المنسوبة إليه على الحافظة التي قدمها المطعون عليه الثالث في الاستئناف وأثبت عليها تاريخ ١٩٦٠/٨/١٨ وضمنها إستراد الطاعن السندات التي كان قد سلمها إليه بالحافظة المؤرخة ١٩٦٠/٧/٣١ وفاء لدينه ، فإن الحكم المطعون فيه لم يعتد بهذا الإنكار وتطلب إتخاذ إجراءات الطعن بالتزوير ، مع أنه ما كان في وسع المحكمة أن تحقق مثل هذا الطعن أو أن تعلق حكمها على ما يسفر عنه تحقيقه . هذا إلى أن الحكم في اعتياده على الحافظة المقدمة من المطعون عليه الثالث يكون قد أخطأ في الاستدلال إذ لا يتصور رد هذه السندات قبل ميعاد إستحقاقها . وليس صحيحاً ما قاله المطعون عليه المذكور من أنه تبين له قبل هذا الميعاد أن المدينين بهذه السندات مفلسون إذ أنه إستلم من الطاعن في ١٩٦٠/٩/٢٧ بعد رد الحافظة سندات أخرى على نفس هؤلاء المدينين ، كما أنه إقتضى من المدين الأصلي قيمة أحد السندات الإذنية المسلمة إليه بالحافظة الثانية .

وحيث إن هذا النعي مردود ذلك أنه لما كان يشترط في الدين الذي يعتبر الوقوف عن دفعه سبباً لشهر الإفلاس أن يكون خالياً من النزاع ، وكان على المحكمة المقدم إليها طلب شهر الإفلاس أن تبحث المنازعات التي يثيرها المدين في شأن بطلان الدين أو إنقضائه بما يلزم لتقرير مدى جديتها على ضوء ما تستظهره من ظروف الدعوى وملايساتها ، وإذ لا تلزم المحكمة عند إنكار التوقيع على الورقة العرفية بالسير في إجراءات التحقيق وإنما يجوز لها ألا تعتد بهذا الإنكار إذا وجدت في وقائع الدعوى ومستنداتها ما يكفي لتكوين عقيدتها باعتبار إنكار التوقيع منازعة غير جدية هدف بها المدين إلى الإفلات من شهر الإفلاس ، وكان الثابت بالحكم المطعون فيه أنه بعد أن إستظهر عدم جدية منازعة الطاعن في صحة دين المطعون عليه الأول — عرض لمنازحته في إنقضاء دين المطعون عليه الثالث عن طريق تظهير سندات إستعاض بها عن الوفاء له بهذا الدين كما عرض لما تمسك به المطعون عليه الثالث من رد أربعة سندات منها إلى الطاعن قبل ميعاد إستحقاق الدين بموجب حافظة موقع عليها بإمضاء الطاعن ، وإذ لم يعتد

الحكم بإنكار الطاعن لإمضائه الموقع به على هذه الحافظة في شأن المنازعة في استحقاق الدين بالإستناد إلى أن الطاعن لم يطعن فيها بالتزوير بل اكتفى بإنكار إمضائه ، فإن الحكم إنما يكون قد استنبط من مسلك الطاعن ما يكفي لإقتناعه في حدود سلطته الموضوعية بعدم جدية منازعته في هذا الخصوص . ولما كان الحكم قد اعتمد على صحة ما جاء بالحافظة الموقع عليها بإمضاء الطاعن من إسترداده السندات الإذنية التي ظهرها إلى المطعون عليه الثالث مقابل الوفاء بدينه قبل حلول ميعاد الإستحقاق ، فإن مجادلة الطاعن في قيام سبب رد هذه السندات على النحو الذي أثاره في النعي لا تصادف محلا في قضاء الحكم ولا تؤثر في سلامته . لما كان ذلك وكان وفاء الطاعن لدين آخر للمطعون عليه الثالث لا يمنع من شهر إفلاسه عن الدين موضوع السندات الإذنية المشار إليها والذي توقف عن دفعه لهذا المطعون عليه . لما كان ما تقدم وكان الحكم المطعون فيه قد إعتد بهذا الدين في قبضائه بإشهار إفلاس الطاعن فإن النعي عليه بهذين السببين يكون على غير أساس .

وحيث إن النعي بالسببين الرابع والخامس يتحصل في أن الحكم المطعون فيه شابه الفساد في الإستدلال والقصور في التسييب ، ويقول الطاعن في بيان ذلك إن الحكم نسب إليه عدم التزام جادة الاستقامة في معاملاته بالإستناد إلى أنه إستوفى في ٢٨/٨/١٩٦٠ قيمة سنتين إذنيين كل منهما بمبلغ خمسين جنيها ثم ظهرهما مع ذلك إلى المطعون عليه الأول ، بينما الثابت في إعلان البروتستو أن المدين الأصلي قرر أن السنتين المطالب بهما لاغيان إذا لم يرسل الدائن (الطاعن) بضاعة بقيمتها . ورغم أن المطعون عليه الأول قد تعهد بتوريد البضاعة عند ما ظهر له الطاعن هذه السندات تظهيراً ناقصاً لضمان التوريد ولم ينفذ تعهده وأخل بالثقة إلى حد وضع عبارات التظهير الكامل فوق عبارات التظهير الأصلية ، فإن الحكم نسب إلى الطاعن الإخلال في معاملاته وهو ما يناقض الثابت بالأوراق ، هذا إلى أن الحكم أغفل دفاع الطاعن بسقوط حق المطعون عليه الرابع في الرجوع بالسندات المظهرة إليه من الطاعن لإهماله في إتخاذ الإجراءات وبانقضاء دين المطعون عليه الثالث من طريق تظهير سندات كانت محررة أصلاً لصالح الطاعن من بعض عملائه .

وحيث إن هذا النعى غير صحيح ذلك أنه يبين من الإطلاع على الحكم المطعون فيه أنه بعد أن أثبت امتناع الطاعن من الوفاء بقيمة السندات الإذنية المستحقة للطعون عليهما الأول والثالث في البروتستات التي حررت عنها وامتظهر عدم جدية المنازعة التي أثارها الطاعن بشأن صحة دين المطعون عليه الأول - أورد بصدد تحديد مركز الطاعن المالي "أن المحكمة قد استبانت من مطالعة أوراق الدعوى ومستنداتهما أن المستأنف (الطاعن) قد دأب على عدم السداد في الميعاد متحلاً في ذلك أسباباً مظهرها الإحتماء بالقانون على غير حق بل هو في كثير من الأحيان يظهر سندات بعد سداد قيمتها إليه وعلى سبيل المثال السند المؤرخ ١٩٦٠/٨/٢٧ ظهره المستأنف (الطاعن) للمستأنف عليه الأول (المطعون عليه الأول) وعند إجراء البروتستو ضد المدين أجاب بأنه سدد للحيل وأبرز للحضر مخالصة مؤرخة ١٩٦٠/٨/٢٨ وكذلك الشأن بالنسبة للسند المستحق ١٩٦١/١/١٥ وكل منهما بمبلغ ٥٠ ج ، الأمر الذي ينبيء عن عدم إلتزام جادة الإستقامة في معاملاته واختلال أشغاله والثقة به في السوق التجارية التي تقوم على أساس تبادل الثقة والإئتمان بين التجار - وتنهار إذا ما أخل أحدهم بهذه الثقة بما يستوجب إستبعاده من محيطها بإشهار إفلاسه . ولا ينال من نظر المحكمة السابق أن يكون المستأنف (الطاعن) قد سدد للغير ديونه المطلوبة ما دام قد إستبان أن البعض الآخر مستحق السداد حال الأداء على ما سبق بيانه ، ولا ترى المحكمة في هذا الصدد فحص باقي الديون الأخرى التي تقدم بها المستأنف عليه الرابع (المطعون عليه الرابع) والتي أشار إليها وكيل الدائنين فحسبها ما تقدم " .

ولما كان يجوز قانوناً إشهار إفلاس المدين إذا ثبت أنه توقف عن دفع بعض ديونه - أيا كان عددها - متى كان توقفه ناشئاً عن مركز مالي مضطرب يتزعزع معه إئتمان التاجر ، وكان الحكم قد إستخلص في أسباب سائفة أن منازعة الطاعن في صحة دين المطعون عليه الأول بشأن عبارات تظهير السندات موضوع الدين هي منازعة غير جدية على ما سبق بيانه في الرد على السبب الثاني ،

وإذ استدل الحكم من توقف الطاعن عن دفع هذا الدين ودين المطعون عليه الثالث ومن تظهير الطاعن للمطعون عليه الأول مستدين قيمة كل منهما خمسون جنيها دون أن يكون المدين الأصلي ملزما بقيمتيهما لتخالصه عنهما - إذ استدل من ذلك كله على إختلال أشغال الطاعن وعدم الثقة به في السوق التجارية ، فإن الحكم إذا ما أسس على ذلك قضاءه بإشهار إفلاس الطاعن ووجد فيه ما يغني عن بحث باقي الديون بما فيها دين المطعون عليه الرابع لا يكون مشوبا بالقصور في التسيب أو بالفساد في الإستدلال ويكون النعي بهذين السببين على غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٤ من ابريل سنة ١٩٦٧

برئاسة السيد المستشار الدكتور عبد السلام بلبع نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المحامين :
 د. محمد حسن هيكل ، ومحمد صادق الرشيدى ، وإبراهيم غلام ، وعثمان زكريا .

(١١٧)

الطعن رقم ٣٠٣ لسنة ٣٣ القضائية :

(١) بطلان . ” البطلان فى التصرفات ” .

البطلان المقرر بالمادة ٢٢٨ تجارى مقرر لصالح جماعة الدائنين وحدها لدرء الضرر الذى يحمق بهم من جراء تصرف مدينهم . لا إعتبار للنفع الذى يعود على بعض الدائنين دون مجموعهم أو على المدين نفسه .

(ب) حكم . ” عيوب التدليل ” . ” القصور ” . ” مالا يعد كذلك ” .

كفاية ما قرره الحكم لحمل قضائه . لا تصور .

١ — إن البطلان الجائز الحكم به طبقا للمادة ٢٢٨ تجارى إنما قرره القانون لصالح جماعة الدائنين وحدها لدرء الضرر الذى يحمق بهم من جراء تصرف مدينهم دون إعتبار لما يترتب على هذا التصرف من نفع يعود على بعض الدائنين دون مجموعهم أو على المدين نفسه . فإذا كان ما قرره الحكم لا يؤدي إلى نفي حصول الضرر لجماعة الدائنين ، وكان الحكم قد أثبت أن مبلغ الألف جنيه الذى دفعه المشتريان ثمنًا للعين المبيعة قد سدد إلى بعض دائنى المفلسين بإجراء التسوية معهم والحصول منهم على التنازل عن ٧٥٪ من قيمة ديونهم دون باقى الدائنين مما مؤداه توافر عناصر الضرر بالنسبة لجماعة الدائنين لعدم تحقيق مبدأ المساواة بينهم ، وكانت محكمة الموضوع قد قضت بإبطال العقد على هذا الأساس . فإنها تكون قد التزمت صحيح القانون .

٢ — إذا كان يبين من الحكم المطعون فيه أنه قضى بتثبيت ملكية التفليسة للمحلين موضوع النزاع إستنادا إلى أن ذلك أثر من الآثار المترتبة على إبطال العقد

الصادر من المفلسين ببيعهما هذين المحلين ، وكان ما قرره الحكم في هذا الخصوص كافيا لحمل قضائه بتثبيت الملكية فإن الحكم لم يكن بحاجة لبحث موقف بعض الأشخاص غير الممثلين في الدعوى من الطاعنين بالنسبة لهذين المحلين .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل فى أن المطعون ضده بصفته وكيلًا للدائنين فى تفليسة أمين السيد وحسين أمين السيد أقام الدعوى رقم ٣٨٤ سنة ١٩٥٥ تجارى كلى القاهرة ضد الطاعنين وطلب فيها الحكم بإبطال العقد المؤرخ ١٩٥٤/٣/٢٥ الصادر من المفلسين ببيعهما للطاعنين المحل رقم ٣٠ بشارع عبد العزيز والشقة التابعة له بالعمارة رقم ٤٣ من ذات الشارع وعدم الإعتداد بهذا البيع بالنسبة لجماعة الدائنين وتثبيت ملكية التفليسة لهذين المحلين . وقال المطعون ضده فى بيان دعواه إنه بتاريخ ١٩٥٤/١٢/١٢ قضت محكمة القاهرة التجارية بأشهار إفلاس أمين السيد وحسين أمين السيد وتحديد يوم ١٩٥١/٦/٦ تاريخًا مؤقتًا لتوقفهما عن الدفع وتعيين المطعون ضده وكيلًا للدائنين . وإذ كان المفلسان قد باعا للطاعنين المحلين الميينين آنفا فى فترة الريبة بيعا صوريا مقابل ألف جنيه ، وكان الطاعنان يعلمان حالة البائعين المالية وارتباك أشغالهما ، فقد أقام دعواه بطلانته السابق لإيضاحها . وفى ١٩٥٨/١٢/٢١ قضت المحكمة بإحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت المطعون ضده بصفته أن العقد المؤرخ ١٩٥٤/٣/٢٥ عقد صورى وأن المفلسين لم يقبضوا الثمن الوارد به ولينفى الطاعنان ذلك . وبعد أن إستتمت المحكمة إلى شهود الطرفين قضت فى ١٩٦٠/١/٢٤ بنذب أحد الخبراء المحاسبين بمكتب الخبراء إبان ما إذا كان العقد المؤرخ ٢٥ من مارس سنة ١٩٥٤ قد إشتل على التنازل عن عقدى الإيجار والتليفون فقط أم أنه تضمن أيضا بيع المحلين بمسافيهما من بضاعة واسم الشهرة والموقع وتحقيق أمر مبلغ الألف جنيه الوارد بالعقد وهل قام

الطاعنان بدفمه فعلا ووافقة سداد ديون دائني المفلسين بواقع ٤٥٪ من قيمتها وبيان ما كان بمحلات المفلسين من بضاعة حتى يوم ١٩٥٤/٣/٢٥ . وقدم الخبير تقريراً انتهى فيه إلى أن عقد ١٩٥٤/٣/٢٥ اشتمل على بيع ما كان بحلى المفلسين من بضاعة والتنازل عن عقود الإيجار الخاصة بالمحلين وعن الكهرباء والتليفون نظير مبلغ ألف جنيه ، وأضاف الخبير أن الطاعنين لم يقدموا له دفاترهما مما استخلص منه عجزمهما عن إثبات سداد مبلغ الألف جنيه إلى المفلسين وأنها أقامت بسداد ٢٥٪ من قيمة ديونهما وأنه لم يتمكن من القطع بما كان بحلى المفلسين من بضاعة ، وبتاريخ ١٩٦١/١١/٢٦ قضت المحكمة بإبطال العقد المؤرخ ١٩٥٤/٣/٢٥ وبعدم نفاذه بالنسبة لجماعة الدائنين في القضايا ١٥٤ و ٣٠٠ و ٣٧٦ سنة ١٩٥٤ لإدلاس القاهرة وبتثبيت ملكية التفليسة للمحلين الواردين بالعقد ، واستندت في ذلك إلى أن العقد تبرع مستتر في صورة معاوضة وأنه باطل طبقاً للمادة ٢٢٧ من قانون التجارة . استأنف الطاعنان هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة وقيد استئنافهما برقم ٥٩ سنة ٧٩ ق ، وفي ١٩٦٣/١١/٢٦ قضت محكمة الاستئناف بتأييد الحكم المستأنف استناداً إلى أن العقد معاوضة ويجوز الحكم بإبطاله طبقاً للمادة ٢٢٨ من قانون التجارة . طعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرتين أبدت فيهما الرأي برفض الطعن وبالحلقة المحددة لنظره تمسكت النيابة برأيها .

وحيث إن الطعن بنى على سببين حاصل الأول منهما أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون ذلك أنه أحمل نص المادة ٢٢٨ من قانون التجارة وقضى بإبطال عقد البيع المؤرخ ١٩٥٤/٣/٢٥ الصادر من المفلسين إلى الطاعنين رغم أنه لم يترتب عليه أى ضرر لجماعة الدائنين بل إن الحكم قد سجل في أسبابه أن ما دفعه الطاعنان يعادل ما انتقل إليهما من حقوق المدينين المفلسين . وإن كان ركن الضرر شرطاً جوهرياً لحواز الحكم بالإبطال طبقاً للمادة ٢٢٨ المشار إليها ، وكان الحكم المطعون فيه قد سجل في أسبابه إنتفاء هذا الضرر فإن قضاءه بالإبطال رغم ذلك يكون مخالفاً للقانون .

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أن البطلان الجائز الحكم به طبقاً للمادة ٢٢٨ تجارى إنما قرره القانون لصالح جماعة الدائنين وحدها لدرء الضرر

الذى يحقق بهم من جراء تصرف مدينهم دون اعتبار لما يترتب على هذا التصرف من نفع يعود على بعض الدائنين دون مجموعهم أو على المدين نفسه — ولما كان ما قرره الحكم من أنه ليس في أوراق الدعوى ما يؤيد قول المطعون ضده بأن مبلغ الألف جنيه المدفوع من الطاعنين لا يتناسب مع المنفعة التي عادت عليهما من العقد — لا يؤدي إلى نفي حصول الضرر لجماعة الدائنين ، وكان الحكم قد أثبت أن مبلغ الألف جنيه الذى دفعه الطاعنان ثمننا للعين المباعة قد سدد إلى بعض دائنى المفلسين بأجراء التسوية معهم والحصول منهم على التنازل عن ٧٥٪ من قيمة ديونهم دون باقى الدائنين مما مؤداه توافر عنصر الضرر بالنسبة لجماعة الدائنين لعدم تحقيق مبدأ المساواة بينهم ، لما كان ذلك وكانت محكمة الموضوع قد قضت بإبطال العقد على هذا الأساس فإنها تكون قد التزمت بصحيح القانون ويكون النعى بهذا السبب في غير محله .

وحيث إن حاصل السبب الثانى أن الحكم المطعون فيه شابه التصور فى التسبيب ، ويقول الطاعنان فى بيان ذلك أنهما تمسكا فى صحيفة الاستئناف بدفاع مؤداه أنه ترتب على العقد المؤرخ ١٩٥٤/٣/٢٥ أن المفلسين أنبيا عقدى الإيجار المحرر أحدهما مع وزارة الأوقاف بخصوص المحل والمحرر ثانيهما مع مالك الشقة التابعة للمحل كما تنازلا لدى مصلحة التليفونات عن التليفون ، وأن الوزارة ومالك الشقة حرا للطاعنين عقدى إيجار جديدين وأصبحت العلاقة تقوم مباشرة بينهما وبين مصلحة التليفونات ، وأنه لاسهيل للمفلسين أو لوكيل الدائنين إلى إستعادة هذه العلاقات إلا بعمود جديدة وليس فى استطاعتها قانونا إجبار وزارة الأوقاف أو مالك الشقة أو مصلحة التليفونات على ذلك لأنهم ليسوا ممثلين فى الدعوى ، وأن إبطال التصرف لا يكون مشجا إلا حيث يترتب عليه تلقائيا إسترداد العين المباعة وهو ما ثبت إمتناعه قانونا ، غير أن الحكم المطعون فيه لم يرد على هذا الدفاع ولم يعن ببحث موقف جماعة الدائنين من وزارة الأوقاف ومالك الشقة ومصلحة التليفونات مما يعيب الحكم بالقصور .

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه قضى بتثبيت ملكية التفليسة للمحلين موضوع النزاع إستنادا إلى أن ذلك أثر من الآثار

المرتبة على إبطال العقد الصادر من المفلسين ببيعهما هذين المحلين . ولما كان ما قرره الحكم في هذا الخصوص كافيا لحمل قضائه بتثبيت الملكية فإن الحكم لم يكن بحاجة لبحث موقف وزارة الأوقاف ومالك الشقة ومصلحة التليفونات من الطاعنين وهم غير ممثلين في الدعوى . لما كان ذلك فإن النعى على الحكم بالقصور لهذا السبب يكون على غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٥ من أبريل سنة ١٩٦٧

برئاسة السيد المستشار أحمد زكي محمد نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
إبراهيم عمر هندی ، ومجد نور الدين عويس ، ومجد شبل عبد المقصود ، وحسن أبو الفتوح
الشريفي .

(١١٨)

الطعن رقم ١٣٩ لسنة ٣١ القضائية :

(١) ضرائب . ” الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية “ . ” الضريبة
على الأرباح الإستثنائية “ . ” تقادم الضريبة “ ” قطع التقادم “ .
تقادم .

تقادم الحق في الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية والضريبة على الأرباح
الإستثنائية . إنقطاعه طبقاً للسادة الثانية من المرسوم بقانون ٣٤٩ لسنة ١٩٥٢
بإخطار الممول بعناصر ربط الضريبة أو إخطاره بربطها . إنقطاعه كذلك بالتنبيه
على الممول بأداء الضريبة أو بالإحالة إلى بلان الطعن ملاوة على أسباب الانقطاع
المنصوص عليها في القانون المدني . م ٩٧ مكررة من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ .

(ب) دعوى . ” نطاق الدعوى “ . حكم . نقض . ” حالات الطعن “ .
” مخالفة القانون “ .

حصر النزاع في الدعوى في الدفع بالتقادم . عدم خروج الحكم عن هذا النطاق .
لا مخالفة للقانون .

١ — تنقطع مدة التقادم بالتنبيه على الممول بأداء الضريبة أو بالإحالة إلى بلان
الطعن وذلك علاوة على أسباب قطع التقادم المنصوص عليها في القانون المدني ،
ووفقاً للسادة الثانية من المرسوم بقانون ٣٤٩ لسنة ١٩٥٢ يعتبر قاطعاً للتقادم
إخطار الممول في المدة من أول يناير سنة ١٩٤٨ إلى آخر ديسمبر سنة ١٩٥٢
بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم ، وصول بعناصر ربط الضريبة أو إخطاره
في المدة المذكورة بربط الضريبة وفقاً لما يستقر عليه رأى مصلحة الضرائب

تطبيقا للمواد ٤٥ و ٤٧ و ٤٧ مكررة و ٧٥ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩^(١).
ووفقا للقانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥٠ يوقف التقادم في المدة من ١٩٥٠/٩/٤ إلى ١٩٥٠/١٢/٣١. وإذا كانت الضريبة على الأرباح الإستثنائية تحصل بذات الطرق الموضوعة لتحصيل الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية ويسرى عليها جميع أحكام القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ فيما عدا أحكام المواد ٣٥ و ٣٦ و ٤١ و ٥٥ فإن مؤدى ذلك أنه يقطع تقادم الحق في الضريبة الإستثنائية إخطار الممول في المدة من أول يناير سنة ١٩٤٨ إلى آخر ديسمبر سنة ١٩٥٢ بكتاب موصى عليه بعلم وصول بعناصر ربط الضريبة أو الإحالة إلى لجنة الطعن .

٢ — متى إنحصر النزاع في الدعوى في الدفع بالتقادم ولم يخرج الحكم المطعون فيه عن هذا النطاق فإنه لا يكون قد خالف القانون .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تحصل في أن مأمورية ضرائب العطارين حددت رأس مال الممول نرالمبو انجليدس في السنوات من ١٩٤٥/١٩٤٦ إلى ١٩٤٩/١٩٥٠ بالمبالغ ٣٥٦٧ ج و ١٢٠ م و ٣٥٨٥ ج و ٣٠٠ م و ٦٠٢١ ج و ٤٨٢ م و ٦٧٩٦ ج و ١٢٤ م وأخطرت به هذه التقديرات تمهيدا لربط الضريبة الإستثنائية عليه في ١٩٥٨/٦/١٢ ، وإذا إمترض وأحيل الخلاف على لجنة الطعن وفي ١٩٥٨/١٠/٢٦ أصدرت اللجنة قرارها بسقوط حق مصلحة الضرائب في المطالبة بالضرائب الإستثنائية المستحقة على الطاعن في السنوات من ١٩٤٥/١٩٤٦ إلى ١٩٤٩/١٩٥٠ بالتقادم ، فقد

(١) نقض ١٩٦٥/٢/١٧ . الطعن رقم ٥٠٧ لسنة ٢٩ ق . س ١٦ ص ١٦٧

ونقض ١٩٦٣/٥/٢٢ . الطعن رقم ٢٦٥ لسنة ٢٨ ق . س ١٤ ص ٦٩٧ .

أقامت المصاحبة الدعوى رقم ١٠٦٢ سنة ١٩٥٨ تجارى الإسكندرية الابتدائية بالطعن في هذا القرار طالبة إلغاءه والحكم بعدم سقوط حقها في الضرائب المستحقة عن سنوات النزاع مع إلزامه بالمصاريف ومقابل أتعاب المحاماه .
وبتاريخ ١٠ مارس سنة ١٩٥٩ حكمت المحكمة حضوريا بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بإلغاء القرار المطعون فيه وبأحقية الطاعنة في الضريبة الإستثنائية لسنى النزاع وألزمت المطعون عليه بالمصروفات وبمبلغ ٣٠٠ قرش مقابل أتعاب المحاماه . استأنف الممول هذا الحكم لدى محكمة إستئناف الإسكندرية طالبا إلغاءه والحكم برفض الدعوى وقيد هذا الإستئناف برقم ١٥٠/١٦ ق. وبتاريخ ١٩٦١/١/٣٠ حكمت المحكمة حضوريا بقبول الإستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف مع إلزام المستأنف بالمصروفات وبمبلغ خمسمائة قرش مقابل أتعاب المحاماه . طعن خرا المبول في هذا الحكم بطريق النقض للسببين الواردين في التقرير وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون وقررت إحالته إلى هذه الدائرة حيث أصر الطاعن على طلب تقض الحكم وطلبت المطعون عليها رفض الطعن وقدمت النيابة العامة مذكرة أحالت فيها إلى مذكرتها الأولى وطلبت رفض الطعن .

وحيث إن حاصل السبب الأول أن الحكم المطعون فيه قضى برفض الدفع بسقوط حق مصلحة الضرائب في المطالبة بالضريبة الإستثنائية عن السنوات من ١٩٤٥/١٩٤٦ إلى ١٩٤٩/١٩٥٠ مستندا في ذلك على أن الخلاف بينها وبين الطاعن حول أسس التقدير وإعادة إجراءات الربط وفقا لقرار لجنة الطعن الصادر في ١٩٥٨/٢/٢٥ لا يلغى الإجراءات التي تمت قبله وقطعت مدة التقادم ، وهو خطأ ومخالفة للقانون ، لأن أول إجراء صحيح لتحديد رأس المال الحقيقي المستثمر تم في ١٩٥٨/٦/١٢ وبعد فوات أجل التقادم وقد أفصح قرار اللجنة الصادر في ١٩٥٨/٢/٢٥ عن أن الإجراءات السابقة التي إتخذتها المأمورية كانت ناقصة وخاطئة إذ حددت رأس المال عن بعض السنوات دون البعض واقتصر الإخطار على بعض أوجه نشاط الطاعن دون البعض ، وقيام المأمورية من تلقاء نفسها وبغير تكليف من اللجنة بإخطار الداعن بتحديد رأس المال المستثمر من جديد إقرار وتسليم منها بأن إخطار ١٩٥٨/٦/١٢ هو الإخطار

الصحيح وأن ما سبقه من إجراءات باطلة لا يعتد به ولا ينتج أى أثر ، وما استخلصه الحكم من أن إعادة الربط لا تلغى الإجراءات السابقة التى قطعت مدة التقادم بعيد عن الصواب ومخالف للمادة ٩٧ مكررة من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ والمادة ١١ من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١ .

وحيت إن هذا السبب مردود ذلك أنه وفقا للفقرة الثانية من المادة ٩٧ مكررة من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المضافة بالمرسوم بقانون رقم ٣٤٩ لسنة ١٩٥٢ تنقطع مدة التقادم بالتنبيه على الممول بأداء الضريبة أو بالإحالة إلى لجان الطعن وذلك علاوة على أسباب قطع التقادم المنصوص عليها فى القانون المدنى ، ووفقا للمادة الثانية من المرسوم بقانون رقم ٣٤٩ لسنة ١٩٥٢ يعتبر قاطعا للتقادم إخطار الممول فى المدة من أول يناير سنة ١٩٤٨ إلى آخر ديسمبر سنة ١٩٥٢ بكتاب موصى عليه بعلم وصول بعناصر ربط الضريبة أو بإخطاره فى المدة المذكورة بربط الضريبة وفقا لما يستقر عليه رأى مصلحة الضرائب تطبيقا للمواد ٤٥ و ٤٧ و ٤٧ مكررة و ٧٥ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ ، ووفقا للقانون رقم ١٨٩ سنة ١٩٥٠ يوقف التقادم فى المدة من ١٩٥٠/٩/٤ إلى ١٩٥٠/١٢/٣١ وإذ كانت الضريبة على الأرباح الإستثنائية تحصل بذات الطرق الموضوعة لتحصيل الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية ويسرى عليها جميع أحكام القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ فيما حدا أحكام المواد ٣٥ و ٣٦ و ٤١ و ٥٥ — ومؤدى ذلك أنه يتمتع تقادم الحق فى الضريبة الإستثنائية إخطار الممول فى المدة من أول يناير سنة ١٩٤٨ إلى آخر ديسمبر سنة ١٩٥٢ بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم وصول بعناصر ربط الضريبة أو بالإحالة إلى لجنة الطعن ، وكان الثابت أن مأمورية الضرائب أخطرت الطامن بعناصر ربط الضريبة من ستنى ١٩٤٥/١٩٤٦ و ١٩٤٦/١٩٤٧ بكتاب موصى عليه بعلم وصول فى ١٠ يوليو سنة ١٩٥٢ وعن سنة ١٩٤٧/١٩٤٨ بكتاب موصى عليه بعلم وصول فى ١١ مارس سنة ١٩٥٣ ومن السنوات من ١٩٤٨/١٩٤٩ إلى ١٩٥٠/١٩٥١ على النموذج رقم ١٩ ضرائب فى ٣ أغسطس سنة ١٩٥٣ واعتراض وأعادت إخطاره فى ١٩٥٦/٣/٢٥ وأحيل الخلاف إلى لجنة الطعن وفى ١٩٥٨/٢/٢٥ أصدرت اللجنة قرارها بإعادة الملف إلى المأمورية لإستيفاء إجراءات التقدير

عن جميع أوجه نشاطه - البقالة والرهونات ومصنع الحلوى - مستقلاً بعضها عن بعض ،
وفي ضوء هذا القرار وفي ١٢/٦/١٩٥٨ أعادت المأمورية إخطاره على النموذج
رقم ١٩ ضرائب وافتراض وأحيل الخلاف من جديد إلى لجنة الطعن التي أصدرت
قرارها بسقوط حق مصلحة الضرائب في المطالبة بالضريبة مستندة في ذلك
إلى أن العبرة بإخطار ١٢ يونيو سنة ١٩٥٨ ولم تعول على الإخطارات السابقة
بينما هي قاطعة للتقادم - إذ كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا
النظر وجرى في قضائه على أن مصلحة الضرائب أخطرت الطاعن " بتقدير
رأس المال المستثمر ورقم المقارنة في كل سنة من سنوات النزاع في ١٠/٧/١٩٥٢
و ٣/٨/١٩٥٣ ثم في ٢٥/٣/١٩٥٦ وقد اعترض على هذه التقديرات كما يبين
من الملف الفردي كل ذلك قبل إنقضاء مدة التقادم بشأن ربط الضريبة
على الأرباح الاستثنائية في سنوات النزاع وكما قرر الحكم المستأنف بحق "
وأن إسناد الطاعن ولجنة الطعن على أن العبرة في احتساب مدة التقادم بالإجراء
الحاصل في ١٢/٦/١٩٥٨ في غير محله " ولأن حصول الخلاف بين المستأنف
ومصلحة الضرائب حول أسس التقدير وإعادة إجراءات الربط على أساس قرار
اللجنة الصادر في ٢٥/٢/١٩٥٨ لا يلغى الإجراءات السالفة التي قطعت مدة التقادم "
وبذلك " تكون المصلحة قد إتخذت إجراءات التنبيه والمطالبة بالضرائب
المستحقة قبل إكتمال أي تقادم قانوني لتلك الحقوق " ولا محل للقول بعدم
الإعتداد بما سبق تعديل التقديرات الحاصل في ١٢/٦/١٩٥٨ " لأنها لم تكن
إجراءات باطلة بل كانت إجراءات قانونية قاطعة لمدة التقادم ، وكل ما قامت به
المأمورية من تعديل التقديرات - حسبما جاء بالنموذج ١٨ المؤرخ ١٢/٦/١٩٥٨
إنما كان وفقاً لما أشارت به اللجنة في قرارها الصادر بتاريخ ٢٥/٢/١٩٥٨
من تكليف المأمورية باستيفاء إجراءات تقدير رأس المال الحقيقي المستثمر
في أول كل سنة من سنوات النزاع عن جميع أوجه نشاط المستأنف " فإنه لا يكون
قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه .

وحيث إن حاصل السبب الثاني أن الحكم المطعون فيه قضى بأحقية مصلحة الضرائب في الضريبة الإستثنائية ولم يحل الأوراق إلى لجنة الطعن لبحث الموضوع ، وهو إخلال بدفاع الطاعن الذي إقتصر على الدفع بالتقادم دون أن يبدى باق اعتراضاته .

وحيث إن هذا السبب مردود بأن النزاع في الدعوى إنحصر في الدفع بالتقادم ولم يخرج الحكم المطعون فيه - والحكم الابتدائي معه - عن هذا النطاق .

جلسة ٥ من أبريل سنة ١٩٦٧

برئاسة السيد المستشار أحمد زكي محمد نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
محمد ممتاز نصار ، وإبراهيم عمر هندی ، ومحمد نور الدين موسى . وحسن أبو الفتوح الشربيني .

(١١٩)

الطعن رقم ٦٨ لسنة ٣٣ القضائية :

عمل . " مكافأة نهاية الخدمة " .

فصل العامل بعد تاريخ العمل بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ . مكافأة نهاية
الخدمة . حسابها .

مكافأة العامل الذي يفصل بعد تاريخ العمل بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩
أصبحت — وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض — تحكمها المادة ٧٣
من هذا القانون والإستثناء الوارد عليها والمادة ٣٧ من المرسوم بقانون
رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكائية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن —
تتحصل في أن محمود أحمد العشماوى أقام الدعوى رقم ٣١٩ سنة ١٩٦١ طنطا
الإبتدائية ضد الممثل القانونى لشركة مصر للغزل والنسيج بالمحلة الكبرى بطلب
الحكم بأن يدفع له مبلغ ٢٨٧٦ ج وقال شرحا لدعواه إنه التحق بخدمة الشركة
منذ سنة ١٩٣٧ فى وظيفة " قباني " وأجر شهري قدره ٢٨ ج و ٦٥٥ م بخلاف

ميزة السكن ، واستمر إلى أن فصلته في ١٩/٧/١٩٦٠ وإذا كان الفصل تعسفا ويستحق في ذمة الشركة مبلغ ٢٨٧٦ ج منه مبلغ ٦٣٦ ج و ٧٧٢ م مكانة نهاية الخدمة على أساس الأجر الشهري مضافا إليه مقابل السكن بواقع ٤ ج شهريا و ٢٨ ج و ٦٦٥ م بدل إندار ، ٢٦ ج و ٧٤٠ م مقابل اجازات ، ١٨ ج و ١٤٥ م أجر متأخر ، ٧١ ج و ٦٣٧ م منحة سنوية ، ٨ ج و ٥٩٢ م أجر متأخر عن عمله الإضافي ، ٨٥ ج و ٤٥٦ م إيدار ، ٢٠٠٠ ج تعويضا عن الفصل التعسفي فقد انتهى إلى طلب الحكم له به ، وردت الشركة بأن سبب الفصل هو فقدان الثقة المقررة فيمن يؤدي مثل وظيفته كقباني إذ لوحظ أنه يتفق مع الموردين على التلاعب في الوزن بقصد الاستفادة . وبتاريخ ١٩/٦/١٩٦١ حكمت المحكمة حضوريا (أولا) وبالنسبة لطلب المكافأة بإلزام المدعى عليه بصفته بأن يدفع للمدعى مبلغ ٣٩٨ ج و ٩٤٠ م مع الفوائد القانونية بواقع ٤ ٪ من تاريخ المطالبة القضائية الحاصلة في ١١/٤/١٩٦١ حتى الوفاء والمصروفات المناسبة ومائة قرش أتعابا للمحاماة وأمرت بالنفاذ المعجل بلا كفالة ورفضت ما زاد على هذا المبلغ في خصوص طلب المكافأة وأعفت المدعى من باقي المصاريف المناسبة بطلب المكافأة . (ثانيا) وبالنسبة لطلب التعويض وقبل الفصل في موضوعه بإحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت المدعى بكافة الطرق القانونية بما فيها شهادة الشهود أن فصله وقع تعسفا وأن ضررا ناله من جراء هذا الفصل يعوضه المبلغ المطالب به كتعويض ويكون للشركة المدعى عليها النفي بذات الطرق (ثالثا) وبالنسبة لباقي الطلبات التأجيل لجلسة ١٩٦١/٧/٢٤ لمناقشة الطرفين . وبعد التحقيق عادت وبتاريخ ١٥/١/١٩٦٢ حكمت بإلزام المدعى عليه بصفته بأن يدفع للمدعى مبلغ ١٢٧ ج و ٥٣٤ م — بدل الإندار وبدل الإجازة ومتأخر الأجر ومقابل ساعات العمل الإضافية واستحقاقه في صندوق الإيدار وصندوق النقابة ورأس مال التعاون بعد خصم الضرائب واستحقاقات الشركة قبله — وفوائده القانونية بواقع ٤ ٪ اعتبارا من تاريخ المطالبة القضائية الحاصلة في ١١/٤/١٩٦١ حتى الوفاء مع المصاريف المناسبة ومبلغ ١٠٠ قرش مقابل أتعاب المحاماة وشملت الحكم بالنفاذ المعجل وبلا كفالة ورفضت ، اعدا ذلك من الطلبات مع إعفاء المدعى من باقي المصاريف .

استأنف المدعى الحكم الأول لدى محكمة استئناف طنطا طالبا تعديله فيما قضى به من مبلغ المكافأة والحكم له بها كاملة وقيد هذا الاستئناف برقم ٢١٨ سنة ١١ ق ، كما استأنف الحكم الثانى طالبا تعديله والحكم له بالتعويض وبباقى طلباته وقيد هذا الاستئناف برقم ٣١١ سنة ١٢ ق ، وقررت المحكمة ضم الاستئنافين . وبتاريخ ١٩٦٢/١٢/٢٣ حكمت المحكمة حضوريا بقبول الاستئنافين شكلا وفى الموضوع برفضهما وتأييد الحكمين المستأنفين وأعفت المستأنف من المصروفات الاستئنافية . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض للأسباب الواردة بالتقرير وعرض الطعن على هذه الدائرة حيث أصر الطاعن على طلب نقض الحكم وطلبت المطعون عليها رفض الطعن وقدمت النيابة العامة مذكرة طلبت فيها قبول الطعن .

وحيث إن مما ينعاه الطاعن فى السبب الأول أن الحكم المطعون فيه جرى فى احتسابه مكافأة نهاية الخدمة وفقا لأحكام القوانين رقم ٤١ لسنة ١٩٤٤ و ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ و ٩١ لسنة ١٩٥٩ والنطاق الزمنى لكل منها وهو خطأ ومخالفة للقانون ، لأن الطاعن وقد فصل من العمل بالشركة فى ١٨/٧/١٩٦٠ وفى ظل القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ فإن حساب المكافأة يجرى وفقا لأحكامه ، وقد نصت الفقرة الثانية من المادة الثانية من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ — المضافة بالقانون رقم ٢٢٧ لسنة ١٩٥٩ — على احتساب مكافأة المدة السابقة على صدوره وفقا لأحكام القانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ وطبقا للمادة ٣٧ منه لا وفقا لأحكامه وأحكام القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٤٤ .

وحيث إن هذا السبب فى محله ذلك أنه وفقا للمادة ٧٣ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ إذا انتهت مدة عقد العمل المحدد المدة أو كان الإلغاء صادرا من جانب صاحب العمل فى العقود غير المحددة المدة وجب عليه أن يؤدى إلى العامل مكافأة عن مدة خدمته تحسب على أساس أجر نصف شهر عن كل سنة من السنوات الخمس الأولى وأجر شهر عن كل سنة من السنوات التالية ويتخذ الأجر الأخير أساسا لحساب المكافأة ، وبمقتضى القانون رقم ٢٢٧ لسنة ١٩٥٩ الصادر فى أول أكتوبر سنة ١٩٥٩ — ولا اعتبارات رآها الشارع وأفصح عنها فى المذكرة الإيضاحية لهذا القانون — أضيفت إلى المادة الثانية من القرار

بقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ بإصدار قانون العمل فقرة جديدة نص فيها على أنه "لايسرى حكم المادة ٧٣ من القانون المرافق فيما يتعلق بمكافأة مدة الخدمة السابقة على العمل به إلا في حدود ما كان منصوباً عليه في القانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ والقانون رقم ٢٧٩ لسنة ١٩٤٦ وعلى أساس الأجر وقت إنقضاء العقد" وأسند العمل بها إلى تاريخ العمل بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩، ويؤدي ذلك أن مكافأة العامل الذي يفصل بعد تاريخ العمل بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ أصبحت - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - تحكمها المادة ٧٣ من هذا القانون والإستثناء الوارد عليها والمادة ٣٧ من القانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢، وإذ كان الثابت في الدعوى أن الطاعن التحق بخدمة الشركة في سنة ١٩٣٧ وفصل في ١٩/٧/١٩٦٠ - وبعد تاريخ العمل بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ - ويستحق بذلك مكافأته وفقاً لأحكام القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ والمرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢، وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وحدد المكافأة المستحقة للطاعن طبقاً للواد ٢٣ من القانون ٤١ لسنة ١٩٤٤ و ٣٧ من المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ و ٧٣ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ "فانه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يوجب نقضه لهذا السبب بغير حاجة لبحث باقي أسباب الطعن .

جلسة ٥ من أبريل سنة ١٩٦٧

برئاسة السيد المستشار أحمد زكي محمد نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
محمد ممتاز نصار ، وإبراهيم عمر حندي ، ومحمد نور الدين عويس ، ومحمد شبل عبد المقصود .

(١٢٠)

الطعن رقم ٨٣ لسنة ٣٣ القضائية :

إستئناف . ” ميعاد الإستئناف ” . ” ميعاد المسافة ” ، إعلان .

ميعاد الاستئناف . إضافة ميعاد المسافة إليه . إقطاع صلتة بميعاد إعلانه .

ميعاد رفع الإستئناف إنما يضاف إليه ميعاد مسافة بين موطن المستأنف ومقر محكمة الإستئناف ، وهو منقطع الصلة بميعاد ” إعلانه ” وفقا للسادة ٤٠٥ .
من قانون المرافعات .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن سامي شحاته جرجس أقام الدعوى رقم ٤٨٣ لسنة ١٩٦٢ جمال القاهرة الابتدائية ضد شركة الصناعات المتحدة يطلب الحكم بالزامها بأن تدفع له مبلغ ٥٤٢٩ ج و ٤٣٤ م مع المصاريف ومقابل أتعاب المحاماة وشمول الحكم بالنفاذ المعجل بلا كفالة وقال شرحا لدعواه أنه التحق بخدمة الشركة في ١٩٦١/٦/٢٥ بمرتب شهري قدره ٤٥ ج و ٥٠٠ م بخلاف المنحة السنوية واستمر إلى أن فوجئ بفصله في ١٩٦١/٦/٢٠ وإذ كان هذا الفصل تعسفيا

ويستحق في ذمتها مبلغ ٥٤٢٩ ج و ٤٣٤ م منه ٦٣٢ ج و ٥٠٠ م مكافأة نهاية الخدمة ، ٥٠ ج و ٥٠٠ م بدل إندار ، ١٧٠ ج و ٦٢٥ م المنحة السنوية عن سنتي ١٩٥٩ و ١٩٦٠ و ٩١ ج مقابل اجازات ، ١٢٩ ج و ٨٠٩ م إندار و ٥٠٠ ج تعويض عن الفصل يستل منه مبلغ ٦٤٥ ج إستمه كمونة مؤقتة يكون الباقي ٥٤٢٩ ج و ٤٣٤ م ، فقد انتهى إلى طلب الحكم له به . و بتاريخ ١٦/٤/١٩٦٢ حكمت المحكمة برفض الدعوى وأعفت المدعى من المصروفات . واستأنف المدعى هذا الحكم لدى محكمة إستئناف القاهرة طالبا إلغاءه والحكم له بطلباته وقيد هذا الإستئناف برقم ١٨٥٩ سنة ٧٩ ق . دفعت الشركة بسقوط الإستئناف لرفعه بعد الميعاد . و بتاريخ ٣/١/١٩٦٣ حكمت المحكمة بحضوره بعدم قبول الاستئناف شكلا لرفعه بعد الميعاد القانوني وأعفت المستأنف من المصاريف الإستئنافية . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض للسبب الوارد في التقرير وعرض الطعن على هذه الدائرة حيث أصر الطاعن على طلب نقض الحكم ولم تحضر المطعون عليها ولم تبد دفاعا وقدمت النيابة العامة مذكرة أحالت فيها إلى مذكرتها الأولى وطلبت رفض الطعن .

وحيث إن حاصل سبب الطعن أن الحكم المطعون فيه قضى بعدم قبول الإستئناف لرفعه بعد الميعاد مستندا في ذلك إلى أنه رفع في ١٦/٩/١٩٦٢ بينما ميعاده ينتهي في ١١/٩/١٩٦٢ وفقا للقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ الذي نشر في ٢٩/٥/١٩٦٢ وبدأ العمل به في ١٤/٧/١٩٦٢ ، وهذا منه خطأ ومخالفة للثابت في الأوراق وقصور من وجوه (أولها) أنه احتسب يوم ١٤/٧/١٩٦٢ — تاريخ بدء العمل بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ — ضمن ميعاد الستين يوما المحددة لرفع الإستئناف وهو خطأ ومخالفة للسادة ٢٠ من قانون المرافعات لأن يوم بدأ العمل بالقانون يساوي يوم إعلان الحكم عندما كانت . واعد الطعن تجرى من يوم الإعلان ، وبذلك ينتهي ميعاد الإستئناف يوم ١٢/٩/١٩٦٢ (وثانيها) أن صحيفة الإستئناف قدمت إلى قلم المحضرين يوم ١٣/٩/١٩٦٢ ومجرد تقديمها يعتبر رفعا للإستئناف طبقا للسادة ٧٥ و ٤٠٥ من قانون المرافعات (وثالثها) أن للطاعن ميعاد مسافة لإعلان المستأنف عليه في محل إقامته خارج مدينة القاهرة ” بهتيم “ محافظة القليوبية وبإضافة يوم واحد مقابل ميعاد المسافة

يكون الاستئناف قد رفع وتم إعلانه في الميعاد ، ومع تمسك الطاعن بهذا الدفاع الجوهري فقد سكت الحكم عن بحثه والرد عليه .

وحيث إن هذا النعى في غير محله ذلك أنه بفرض أن ميعاد الاستئناف يبدأ في ١٥ يوليو سنة ١٩٦٢ وهو اليوم التالي لتاريخ العمل بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ فإنه ينتهى في ١٢ سبتمبر سنة ١٩٦٢ وهو اليوم السابق على تقديم صحيفته إلى قلم المحضرين ، وليس يجدى الطاعن ما تمسك به من وجوب إضافة ميعاد مسافة بين موطنه بالقاهرة ومقر قلم المحضرين التابع له موطن المستأنف عليه لأن ميعاد "رفع" الاستئناف إنما يضاف إليه ميعاد مسافة بين موطن المستأنف ومقر محكمة الاستئناف وكلاهما بالقاهرة ، وهو منقطع الصلة بميعاد "إعلانه" وفقا للسادة ٤٠٥ من قانون الارتفاعات — وإذ كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بعدم قبول الاستئناف لرفعه بعد الميعاد فإنه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه أو شابه قصور .

جلسة ٥ من أبريل سنة ١٩٦٧

برئاسة السيد المستشار أحمد زكي محمد نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
محمد ممتاز نصار ، وإبراهيم عمر هندي ، ومحمد نور الدين عويس ، ومحمد شبل عبد المقصود .

(١٢١)

الطعن رقم ١٠٤ لسنة ٣٣ القضائية :

عمل . " التحكيم في منازعات العمل " . " سلطة هيئة التحكيم " .

هيئة التحكيم . إلزامها أصلاً بتطبيق أحكام القوانين واللوائح فيما يعرض عليها من منازعات جماعية بين العمال وأصحاب الأعمال . إستنادها إلى العرف ومبادئ العدالة في إجابة العمال إلى مطالبهم التي لا ترتكن إلى حقوق مقررة لهم في القانون . رخصة لا سبيل إلى إلزام الهيئة باختيار العمل بها . عدم إلزامها ببيان أسباب عدم الأخذ بها .

هيئة التحكيم وفقاً للسادة ١٦ من المرسوم بقانون رقم ٣١٨ لسنة ١٩٥٢ — وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض — ملزمة أصلاً بتطبيق أحكام القوانين واللوائح فيما يعرض لها من منازعات جماعية بين العمال وأصحاب الأعمال ولها إلى جانب هذا الأصل رخصة الإستناد إلى العرف ومبادئ العدالة في إجابة العمال إلى مطالبهم التي لا ترتكن إلى حقوق مقررة لهم في القانون وذلك وفقاً للحالة الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة ، ومتى ألزمت هيئة التحكيم الأصل المقرر لها وهو تطبيق القانون على النزاع ورأت فيما قرره للعمال من حقوق ما يغني عن التزيد فيها فلا سبيل إلى إلزامها بإختيار العمل بالرخصة المخولة لها ولا تريب عليها في عدم الأخذ بها وهي في الحالين غير مكلفة ببيان أسباب إختيارها لأحد وجهي الرأي فيها (١) كما أنها غير ملزمة بمبحث مقتضيات العدالة والظروف الاقتصادية والاجتماعية التي يرتكن إليها العمال في مطالبهم .

(١) نقض ١٩٥٧/٦/٢٠ . الطعن رقم ٣٦٢ لسنة ٢٣ ق ٠ س ٨ ص ٦٠٤ ونقض

١٩٦٠/١/١٤ . الطعن رقم ٤١٥ لسنة ٢٥ ق ٠ س ١١ ص ٦٦ ونقض ١٩٦١/١٢/١٣

الطعن رقم ٨١ لسنة ٢٦ ق ٠ س ١٢ ص ٧٧٨

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكائية .

حيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تحصل فى أن ذهب سليمان صالح وصيد أحمد دياب ومحمد عبد الله بصفتهم نائبين عن السفرجية ومساعدتهم فى محلات جروبي تقدموا بشكوى إلى مكتب العمل بجنوب القاهرة ضد سيزار جروبي تضمنت جملة طلبات منها ضمان حق السفرجية ومساعدتهم فى جملة ما يحصل عليه كل منهم من حصة ١٠٪ مقابل الخدمة شهريا بحصة ثابتة لا تقل عن ١٨ ج شهريا للسفرجية و ١٢ ج شهريا لمساعدتهم بحيث إذا قل النصيب عن أى من هذين الحدين تلتزم بإكماله ، وقالوا شرحا لهذا الطلب إنهم يعملون فى هذه المحال بأجر متغير يتمثل فى نصيب كل منهم فى حصة مقابل الخدمة وقدرها ١٠٪ ولا يتقاضون أجرا ثابتا خلاف هذه الحصة وأن الوضع على هذه الصورة يجعل حياتهم غير مستقرة لتغير أجرهم بالنقصان بين شهر وآخر ومن أجل ذلك فهم يطلبون ضمان حد ثابت لأجورهم لا يتغير بحيث لا يقل الأجر عن الحدين السالفى البيان ، وردت المؤسسة بأنها جرت منذ نشأتها على عدم تحديد أجر شهري ثابت للسفرجية إكتفاء بال ١٠٪ مقابل الخدمة التى يحصلون عليها بإكمالها ولا يشاركهم فيها غيرهم ومتوسط ما يحصل عليه كل منهم يتراوح بين ٥٠ و ٦٠ قرشا يوميا وهو أجر مناسب فى معرض التقدير العام لمستوى الأجور ، ولم يتمكن المكتب من تسوية النزاع وأحاله إلى لجنة التوفيق التى أحالته إلى هيئة التحكيم بمحكمة إستئناف القاهرة وقيد بمجلدها برقم ٣ سنة ١٩٦٣ تحكيم القاهرة .

وبتاريخ ١٩٦٣/١/١٦ قررت الهيئة رفض هذا الطلب . طعن الطاعنون فى هذا القرار بطريق النقض للسببين الواردين فى التقرير ، وعرض الطعن على هذه الدائرة حيث صمم الطاعنون على طلب نقض الحكم وطلب المطعون عليه

رفض الطعن وقدمت النيابة العامة مذكرة أحالت فيها إلى مذكرتها الأولى وطلبت رفض الطعن .

وحيث إن حاصل السبب الأول أن القرار المطعون فيه قضى برفض طلب الطاعنين تحديد أجر شهري ثابت للسفر جية ومساعدتهم فوق حصة الـ ١٠٪ ، وهذا منه خطأ ومخالفة للقانون ، لأن الطاعنين لم يستندوا في هذا الطلب إلى أحكام القانون ولكن إلى مبادئ العدالة التي تقضى بإجابتهم إليه ، إذ يجب التفريق بين المنازعات القانونية من جانب والمنازعات التنظيمية أو الاقتصادية من جانب آخر ، ففي المنازعات القانونية تلتزم هيئة التحكيم نص القانون ولا يجوز لها أن تخرج عنه أما في المنازعات التنظيمية أو الاقتصادية التي يطالب فيها أحد الطرفين بأكثر مما يمنحه له نص القانون أو العقد ويرتكز فيه على قواعد العدالة لا تلتزم هيئة التحكيم بتطبيق نصوص القانون ولها أن تتجاوزها وأن تحكم بحرية كاملة مستندة في قضائها إلى العرف وقواعد العدالة وهما يحتمان مراعاة الظروف الاقتصادية والاجتماعية وتحديد حد أدنى ثابت للعيشة وفق ما تمليه هذه الظروف ، وهذا النظر يتسق مع نص المادة ٢٠٣ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ وهو نص آمر لا تسوغ مخالفته .

وحيث إن هذا النعي في غير محله ذلك أن هيئة التحكيم وفقاً للمادة ١٦ من المرسوم بقانون رقم ٣١٨ لسنة ١٩٥٢ - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ملزمة أصلاً بتطبيق أحكام القوانين واللوائح فيما يعرض لها من منازعات جماعية بين العمال وأصحاب الأعمال ولها إلى جانب هذا الأصل رخصة الاستناد إلى العرف ومبادئ العدالة في إجابة العمال إلى مطالبهم التي لا ترتكن إلى حقوق زعمية لهم في القانون وذلك وفقاً للحالة الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة ، ومتى التزمت هيئة التحكيم الأصل المقرر لها وهو تطبيق القانون على النزاع ورأت فيما قرره للعمال من حقوق ما يغني عن التزيد فيها فلا سبيل إلى إلزامها باختيار العمل بالرخصة المخولة لها ولا تريب عليها في عدم الأخذ بها وهي في الحالين غير مكلفة ببيان أسباب إختيارها لأحد وجهي الرأي فيها كما أنها غير ملزمة بمبحث مقتضيات العدالة والظروف الاقتصادية والاجتماعية التي يرتكن إليها العمال في مطالبهم - وإذا كان ذلك

وكان القرار المطعون فيه أقام قضاءه في هذا الخصوص على أن "مقياس الفصل في هذا المطالب هو في الواقع التحقق من مستوى الأجر الذي يتناوله العامل فإذا ما استبان أن هذا الأجر معقول بالنظر إلى الظروف الاقتصادية للمؤسسة وبالنسبة لعرف المهنة وعرف الجهة التي يؤدي فيها العمل فإن من التجني أن يطالب العامل بزيادة هذا الأجر عن أي طريق" وأنه "يبين من أقوال الحاضر عن عمال جروبي أن متوسط أجر السفرجي كما هو ثابت من الإقرارات التي ترسل إلى مصالحة الضرائب تتراوح بين ٥٠ و ٦٠ قرشا ولم يعترض العمال الشاكرون على هذا البيان إعتراضا جديا ، ولا شك أن مثل هذا الأجر مناسب في معرض التقدير العام لمستوى الأجور خصوصا وأنه يجب الأخذ بعين الاعتبار مايجرى به العادة في المحال التي تماثل في الدرجة محال جروبي التي تعد من مؤسسات الدرجة الأولى أن يمنح العملاء والرواد عمال تلك المحال الذين يتصلون بهم ويقومون على خدمتهم مبالغ لا تقل عادة عن ١٠ ٪ المقرر دفعها مقابل الخدمة وذلك حتى على الرغم مما يعلنه أصحاب هذه المحال في لافتات توضع في المحل وغير ذلك من الطرق من عدم وجوب دفع شيء عدا النسبة المذكورة وتلك المبالغ لا تمل بحكم العادة في مقدارها عن النسبة المقررة نفسها بل قد تزيد عليها وهذه المنحة وإن لم تدخل في احتساب أجر السفرجي إلا أنها في الواقع كسب حقيقي يحصل عليه بسبب العمل ويعتبر من المزايا التي ينبغي مراعاتها في تقدير حالة العامل" وأنه "مما يؤيد وجهة النظر التي تدعو إلى رفض هذا الطلب أن هناك تارقا في طريقة احتساب الـ ١٠ ٪ مقابل الخدمة بين مايجرى عليه العمل في محال جروبي ومايجرى في المحال الأخرى إذ أن السفرجية الشاكين يستولون على حصيلة الـ ١٠ ٪ كاملة فهم يتناولونها مباشرة من المستهلك دون وساطة المحل الذي لا تدخل مطلقا في حساباته هذا فضلا عن تحمله وحده للخسارة الناجمة من الكسر والتلف والضياع في أدوات المحل وذلك فيما عدا مبلغ يسير يحمل به السفرجي مقداره عشرة قروش شهريا مقابل الكسر هذا بينما قد تم الإتفاق في ١٩٥٣/٣/٩ كما يتضح من خطاب مدير إدارة التشريع المودع في الملف بين أصحاب المحلات العمومية وبين عمالهم على توزيع نسبة الـ ١٠ ٪ بالطريقة الآتية: يأخذ صاحب المؤسسة ٢ ٪ من هذه الحصيلة نظير الكسر وتوزع الـ ٨ ٪ على العمال الذين يقومون بخدمة المستهلكين الفعلية وهم بالنسبة للطعام رئيس الخدم

والجرسون والكومي والسفرجي والشيف دي ريون وعامل التليفون وبالنسبة للقاهي الجرسون والكومي والفراش وعامل التليفون وبين من هذا "أن ما يخص السفرجي من هذه الحصيلة في محلات جروبي يزيد كثيرا على ما يخص زميله في المحال الأخرى المشار إليها" ومؤدى هذه التقارير أن هيئة التحكيم لم ترفى أحكام القانون ولا في الظروف الاقتصادية ما يدعو إلى تغيير الوضع القائم ، فإنه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه .

وحيث إن حاصل السبب الثاني أن القرار المطعون فيه إستند في قضائه إلى أن الهيئة "لا ترى في هذا الوضع خروجاً على العرف أو ظهماً بالعمال إذ أن أحداً منهم لم يشك من ضالة أجره الذي يتقاضاه بهذه الطريقة وتركزت الشكوى في عدم إستقرار الدخل وامتداد عدم الإستقرار إلى المعيشة" في حين أن الطاعنين ضمنوا طلبهم الشكوى من ضالة المرتب وعدم مساواتهم بزملائهم من عمال المحال الأخرى ، وأغفل قبول المطعون عليها أمام لجنة التوفيق تحديد مبالغ ٢٨ قرشا كحد أدنى للسفرجي و ٢٠ قرشا لمساعد السفرجي وهو إستجابة لجانب من مطالبهم ولوراعى القرار هذه الواقعة لما إنتهى إلى ما إنتهى إليه .

وحيث إن هذا السبب مردود في (الشق الأول) منه بما سبق الرد به على السبب الأول وبما إنتهى إليه القرار المطعون فيه من أن " ما يحصل عليه السفرجي في محلات جروبي يزيد كثيرا على ما يحصل عليه زميله في المحلات الأخرى" وما أورده القرار من أن الهيئة "لا ترى في هذا الوضع خروجاً على العرف أو ظهماً بالعمال إذ أن أحداً منهم لم يشك من ضالة أجره الذي يتقاضاه بهذه الطريقة وتركزت الشكوى في عدم إستقرار الدخل وامتداد عدم الإستقرار إلى المعيشة" لا يخالف جوهر الطلب وقوامه عدم إستقرار الدخل نتيجة عدم إستقرار حصيلة الـ ١٠ ٪ وكونها غير ثابتة ومتغيرة . ومردود في الشق (الثاني) بأنه عار عن الدليل وينقضه ما هو ثابت في الأوراق من أن لجنة التوفيق لم تتمكن من تسوية النزاع بين الطرفين في هذا الخصوص وقررت بجلسته ١٩٥٣/٢/٣ إحالته إلى هيئة التحكيم — ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٥ من أبريل سنة ١٩٦٧

برئاسة السيد المستشار أحمد زكي محمد نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
 محمد ممتاز نصار ، وإبراهيم عمر هتدي ، ومحمد نور الدين عويس ، وحسن أبو الفتوح الشربيني .

(١٢٢)

الطعن رقم ١٠٨ لسنة ٣٣ القضائية :

عمل . ” إنتهاء عقد العمل ” . ” الفصل بسبب النشاط النقابي ” .

إعادة العامل الذي يفصل بسبب نشاطه النقابي إلى عمله . أمر جوازي للحكمة .

إعادة العامل الذي يفصل بسبب نشاطه النقابي إلى عمله وفقا للسادة ٢٩ مكررا
 من المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ أمر جوازي للحكمة لها أن ترفضه
 متى رأت من ظروف الحال عدم ملاءمته وأن إعادة العامل إلى عمله ضارة بحسن
 سير العمل .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المفرو
 والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن —
 تتحصل في أن أحمد علي القشيري أقام الدعوى رقم ٢٠٦١ سنة ١٩٥٤ عمال
 القاهرة الابتدائية ضد السيد محمد الرؤوف نافع عضو مجلس الإدارة المنتدب
 لمؤسسة دار الهلال يطلب الحكم أصليا بإعادته إلى عمله وإلزامه بأن يدفع له
 مرتبه من تاريخ فصله إلى تاريخ الحكم بواقع ٢٣ ج و ٢٥٠ م وتعويضات

قدره ٣٠٠ ج ومن باب الإحتياط إلزامه بأن يدفع له مبلغ ١٩٧ ج و ٦٢٥ م
 . مكافأة نهاية الخدمة ومرتب شهر بدل الإنذار ومبلغ ٣٠٠٠ ج تعويضا عن فصله
 والفوائد مع إعطائه شهادة بمدة الخدمة ، وقال ثمرحا لدعواه إنه التحق
 بالعمل لدى شركة الصحافة التابعة لدار الهلال في ١/١١/١٩٤٢ واستمر
 إلى أن أخطرتة بفصله في ٧/٥/١٩٥٥ لنشاطه النقابي وإذا كان هذا الفصل
 تعسفيا ومخالفا للقانون فقد انتهى إلى طلب الحكم له بطلاباته ، كما أقام إبراهيم
 ميخائيل جوهر الدعوى رقم ٢٠٦٠ سنة ١٩٥٥ عمال القاهرة الابتدائية ضد
 السيد عبدالرؤوف نافع بصفته يطلب الحكم أصليا بإعادته إلى عمله وإلزامه بأن
 يدفع له مرتبه من تاريخ فصله إلى تاريخ الحكم بواقع ٢٠ ج شهريا وتعويضا
 قدره ٣٠٠ ج ومن باب الإحتياط إلزامه بأن يدفع له مبلغ ١٦٠ ج . مكافأة نهاية
 الخدمة ومرتب شهر بدل إنذار ومبلغ ٣٠٠٠ ج تعويضا عن فصله والفوائد
 مع إعطائه شهادة بمدة الخدمة ، وقررت المحكمة ضمهما إلى الدعوى رقم ١٤٤٤
 سنة ١٩٥٥ عمال القاهرة الابتدائية ، وردت دار الهلال بأن سبب الفصل
 هو أنهما ارتكبا أعمالا من شأنها تشويه سمعة القائمين عليها والإضرار بمصالحها .
 وبتاريخ ١٩٦٢/٦/٢٥ حكمت المحكمة بإلزام المدعى عليه بصفته بأن يدفع للمدعى
 الأول أحمد على القشيري مبلغ ١٢٢٠ ج و ٨٧٥ م والفوائد القانونية من
 مبلغ ٢٢٠ ج و ٨٧٥ م من تاريخ المطالبة القضائية حتى السداد ، وبأن يدفع
 للمدعى الثانى إبراهيم ميخائيل جوهر مبلغ ١١٨٠ ج والفوائد القانونية عن
 مبلغ ١٨٠ ج من تاريخ المطالبة القضائية حتى السداد وبالإلزامه بأن يسلم لكل
 منهما الشهادة المبينة في المادة ٤٩ من المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢
 والمصروفات وبمبلغ عشرين جنيها لكل منهما مقابل أتعاب المحاماة . واستأنف
 المدعيان هذا الحكم لدى محكمة إستئناف القاهرة طالبن الحكم لكل منهما ببقى
 طلباته وقيد هذا الإستئناف برقم ١١٧٦ سنة ٧٩ ق كما إستأنفته دار الهلال
 طالبة إلغاءه والحكم برفض الدعويين وقيد إستئنافها برقم ١٢٢٣ سنة ٧٩ ق .
 وبتاريخ ١٩٦٣/١/١٧ حكمت المحكمة حضوريا بقبول الإستئنافين شكلا
 وفى موضوعهما بتعديل الحكم المستأنف إلى إلزام مؤسسة دار الهلال بأن
 تدفع لأحمد على القشيري مبلغ ٤٢٠ ج و ٨٧٥ م والفوائد القانونية عن
 مبلغ ٢٢٠ ج و ٨٧٥ م من تاريخ المطالبة القضائية الحاصلة في ١٦/٥/١٩٦٠ حتى

السداد وبأن تدفع إلى إبراهيم ميخائيل جوهر مبلغ ٣٨٠ ج والفوائد القانونية عن مبلغ ١٨٠ ج . من تاريخ المطالبة القضائية الحاصلة في ١٦/٥/١٩٦٠ حتى السداد (ثانيا) بالنسبة للمصاريف بإلزام دار الهلال بالمصاريف المناسبة لمبا قضى به عليها ونحوها قرش مقابل أتعاب المحاماة لكل من المستأنفين في الإستئناف ١١٧٦ سنة ٧٩ ق وذلك عن الدرجتين وبالإلزام المستأنف عليها في الإستئناف ١٢٣٢ سنة ٧٩ ق بالمصاريف عن الدرجة الإستئنافية مناسبة لما خسره إستئنافيا (ثالثا) بالنسبة لشهادة نهاية الخدمة برفض الإستئناف ١٢٣٢ سنة ٧٩ ق وتأييد الحكم المستأنف فيما قضى به من إلزام المستأنفة بإعطاء كل من المستأنف عليهما شهادة نهاية الخدمة مع إلزام المستأنفة بالمصاريف المناسبة عن الدرجتين . طعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض للسببين الواردين في التقرير وعرض الطعن على هذه الدائرة حيث أصر الطاعنان على طلب نقض الحكم ولم تحضر المطعون عليها ولم تبد دفتا وقدمت النيابة العامة مذكرة طلبت فيها رفض الطعن .

وحيث إن حاصل السبب الأول أن الحكم المطعون فيه رفض طلب الطاعنين إعادتهما إلى العمل بحجة أن العلاقة بين الطرفين لم تعد تبشر بالتعاون بينهما ، وهو خطأ ومخالفة للقانون وقصور ، لأن فصلهما كان بسبب نشاطهما النقابي وطبقا للمادة ٣٩ مكررا من المرسوم بقانون ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ يجوز للمحكمة أن تقضى بإعادة العامل الذي يفصل لهذا السبب ، وأسباب الحكم يشوبها الغموض وعدم التحديد وقوامها وقائع لا وجود لها في الأوراق فضلا عن أن دار الهلال ليست شخصا طبيعيا حتى يتصور التحدى بتصدع العلاقة بينها وبين الطاعنين ، وإذ أفام الحكم قضاءه على هذه الحجّة وهي مبهمّة غامضة ولم تقل بها المطعون عليها فإنه يكون قد خالف الثابت بالأوراق بما يبطله ويوجب نقضه .

وحيث إن هذا السبب مردود ذلك أن إعادة العامل الذي يفصل اسبب نشاطه النقابي إلى عمله وفقا للمادة ٣٩ مكررا من المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ — أمر جوازي للمحكمة لها أن ترفضه متى رأت من ظروف الحال عدم ملائمة إعادة العامل إلى عمله وأنها ضارة بحسن سير العمل ، وبالرجوع

إلى الحكم المطعون فيه يبين أنه أقام قضاءه في هذا الخصوص على أن " المحكمة ترى من ظروف الدعوى وملايساتها أن العلاقة بين المستأنفين وبين مؤسسة دار الهلال لم تعد لتبشر بالتعاون بينهما الأمر الذي يحرص عليه القضاء حرص المشرع العالى عليه ومن ثم تؤيد المحكمة إلتفات محكمة أول درجة من هذا الطلب وترفضه " وهي تقارير موضوعية سائغة تكفى لحمله ولا تخالف الثابت في الأوراق ، ولا يغير من هذا النظر كون المنشأة - رب العمل - شخصا معنويا يتولى أمره شخص طبيعي .

وحيث إن حاصل السبب الثانى أن الحكم المطعون فيه أنقص مبلغ التعويض المحكوم به من ١٠٠٠ ج إلى ٢٠٠ ج لكل من الطاعنين مستندا في ذلك إلى أسباب مبهمه وغامضة وغير محددة ، وأن محكمة أول درجة إلتفتت من عناصر التعويض المنصوص عليها في المادة ٣٩ من المرسوم بقانون ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ ولم تبين وجه المخالفة لهذه العناصر ، وأن كلا من الطاعنين إلتحق بعمل يناسبه وهي واقعة لا سند لها من الأوراق لأن الثابت في الدعوى أن الطاعن الأول كان يتقاضى ٢٣ ج و ٧٥٠ م ومرتبته الجديد ١١ ج والطاعن الثانى كان يتقاضى ٢٠ ج ومرتبته الجديد ١٠ ج .

وحيث إن هذا السبب في غير محله ذلك أنه بالرجوع إلى الحكم المطعون فيه يبين أنه أقام قضاؤه في هذا الخصوص على أن الحكم المستأنف بالغ في تقدير التعويض " ملتفتا عن العناصر التي وضعها المشرع للإعتداء بها في هذا الخصوص والتي نصت عليها المادة ٣٩ من المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ وترى هذه المحكمة بمراعاة نوع عمل كل من المستأنف عليهما ومدة عمله وملايسات فصله ومن العرف الجارى أن في القضاء لكل منهما بمبلغ مائتى جنيه تعويضا ما يجبر أضراره خاصة وقد إلتحق كل منهما بعمل يناسبه في السنة التالية لفصله على نحو ما أشارت إلى ذلك محكمة أول درجة وحسبا يبين من الشهادتين المقدمتين من جريدة الجمهورية وشركة التوزيع المتحدة " . وهي تقارير سائغة إستظهر بها الحكم - وفي نطاق سلطته - عناصر التعويض ومقوماته ولا مخالفة فيها للثابت في الأوراق ، ولما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه .

جلسة ٥ من أبريل سنة ١٩٦٧

برئاسة السيد المستشار أحمد زكي محمد نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
محمد ممتاز نصار ، وإبراهيم عمر هندي ، وصبري فرحات ، ومحمد شبل عبد المقصود .

(١٢٣)

الطعن رقم ٣٧١ لسنة ٣٢ القضائية :

(١) اختصاص .

اختصاص المحاكم المصرية بالدعوى التي ترفع على الأجنبي . مناطه . وجود وطن
أصل أو مختار أو سكن له في مصر أو كانت الدعوى ناشئة من عقد أبرم أو نقل أو كان
مشرطاً تنفيذه في مصر .

(ب) دعوى . ” الخصوم في الدعوى ” . الصفة في الدعوى ” . دفع .
” الدفع بعدم قبول الدعوى ” .

إعلان ممثل الشركة في مصر بالدعوى . عدم النعي على توجيه الإعلان في مقر
فرع الشركة في مصر . الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذي صفة .
في غير محله .

(ج) قانون . ” القانون الواجب التطبيق ” . عقد . ” تنفيذ العقد ” .

العقود التي يبرمها أصحاب الأعمال مع عمالهم ومستخدميه . القانون الواجب
التطبيق . قانون الجهة التي يوجبهها مركز إدارة هذه الأعمال . إبرام فرع الشركة في مصر
العقد . تطبيق القانون المصري .

(د) قانون . ” القانون الواجب التطبيق ” . نظام عام .

استبعاد أحكام القانون الأجنبي الواجب التطبيق . مناطه . مخالفة النظام العام
أو الآداب في مصر . مجرد اختلاف أحكام القانون الأجنبي عن أحكام القانون
الوطني أو مجرد التفضيل بينهما وكون القانون الوطني أكثر فائدة . عدم جواز استبعاد
أحكام القانون الأجنبي . مثال .

١ — وفقا للسادة الثالثة من قانون المرافعات تختص المحاكم بالدعوى التي ترفع على الأجنبي إذا كان له موطن أصل أو مختار أو مسكن في مصر أو كانت ناشئة عن عقد أبرم أو نفذ أو كان مشروطا تنفيذه في مصر، وإذا كان المطعون عليه قد نقل إلى فرع الشركة بمصر واستمر يعمل به إلى أن قررت الشركة (رب العمل) فصله، فإن في ذلك ما يجعل المحاكم المصرية مختصة بنظر الدعوى.

٢ — متى كانت الدعوى قد رفعت ضد الشركة الطاعنة وأعلنت إلى ممثلها في مقر فرعها بمصر ولم يكن توجيه الإعلان في هذا المقر محل نعي من الطاعنة، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذي صفة لا يكون قد خالف القانون.

٣ — يسرى على العقود التي يبرمها أصحاب الأعمال مع عمالهم ومستخدميه القانون المعمول به في الجهة التي يوجد بها مركز إدارة هذه الأعمال، فإذا كان المركز الرئيسي في الخارج وكانت فروعها في مصر هي التي أبرمت هذه العقود فإن القانون المصري يكون هو الواجب التطبيق.

٤ — وفقا للسادة ٢٨ من القانون المدني لا يجوز إستبعاد أحكام القانون الأجنبي الواجبة التطبيق إلا أن تكون هذه الأحكام مخالفة للنظام العام أو للآداب في مصر بأن تمس كيان الدولة أو تتعلق بمصلحة عامة وأساسية للجماعة، ولا يدخل في هذا النطاق مجرد اختلاف أحكام القانون الأجنبي عن أحكام القانون الوطني أو مجرد التفضيل بينهما وكون القانون الوطني أكثر فائدة — وإذا كان طرفا النزاع أمريكيين وتم التعاقد بينهما في أمريكا والقانون الذي يحكم علاقة العمل بينهما هو القانون الأمريكي واستبعد الحكم المطعون فيه تطبيقه بحجة أن قانون عقد العمل الفردي المصري من النظام العام في مصر وهو يقضى بحق العامل بمكافأة نهاية الخدمة وأنه لا يجوز تطبيق القانون الأمريكي على موضوع النزاع مادام ذلك القانون كما هو متفق عليه بين الطرفين لا ينص على إستحقاق العامل لمكافأة نهاية مدة الخدمة أو في الطلبات الأخرى موضوع الدعوى "وأنه يلتفت عما أثارته الشركة من أنه ليس للعامل أن يختار أفضل النظامين". في حين أن فكرة النظام

العام لا تتصل بالمقارنة التي يعقدها قاضى الدعوى — ومن عنده — بين القانونين الوطنى والأجني وما يراه — هو — من أوجه المفاضلة والتفضيل بينهما، فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل فى أن المستر سيمور برايس أقام الدعوى رقم ١٠٦٤ سنة ١٩٥٦ عمال القاهرة الابتدائية ضد شركة الخطوط الجوية العالمية يطلب الحكم بإلزامها بأن تدفع له مبلغ ٩٠٠٩ ج و ٥٠٠ م والمصروفات ومقابل أنعاب الحمامة وشمول الحكم بالنفاذ المعجل بلا كفالة، وقال شرحا لدعواه أنه إن تحقق بخدمة الشركة فى ١٥/١/١٩٤٥ واستمر إلى أن فوجئ بفصله فى ٣١/٧/١٩٥٦ بحجة أنه لم يصل إلى نتيجة مرضية فى قيادة الطائرات ماركة "مارتن" وهو من نوع جديد أرسلته الشركة للتمرن على قيادته بمدينة "كاترس سيتى" بولاية ميسورى، وإذا كان هذا الفصل تعسفا وبلا مبرر ويستحق فى ذمة الشركة مبلغ ٩٠٠٩ ج و ٥٠٠ م منه ٤٠٠ ج بدل إنذار، ٣٥٩٨ ج و ٥٠٠ م مكافأة، ٥٠٠٠ ج تعويضاً عن الفصل فقد انتهى إلى طلب الحكم له به . دفعت الشركة بعدم اختصاص المحاكم المصرية بنظر الدعوى وبعدم قبولها لرفعها على غير ذى صفة وعدم قبولها لوجود مشاركة تحكيم وقد سبق الفصل فيها من مجلس التحكيم المختص، كما دفعت فى الموضوع بعدم إنطباق قانون العمل المصرى على واقعة الدعوى وطلبت رفضها، وبتاريخ ٣٠/٦/١٩٥٩ حكمت المحكمة حضورياً (أولاً) برفض الدفوع الأربعة المبدأة من الشركة المدعى عليها (ثانياً) فى موضوع الدعوى بإلزام الشركة المدعى عليها بأن تدفع للمدعى مبلغ ١٢٣٣ ج والمصروفات المناسبة ومبلغ خمسمائة قرش مقابل أنعاب الحمامة وألزمت المدعى عليها بباقي المصروفات وأمرت بالنفاذ .

المعجل بلا كفالة ورفضت ماعدا ذلك من الطلبات واستأنفت الشركة هذا الحكم لدى محكمة إستئناف القاهرة طالبة إلغائه فيما قضى به من رفض هذه الدفوع ومن باب الإحتياط رفض الدعوى وقيد هذا الإستئناف برقم ٩٤٥ سنة ٧٦ ق ٥ كما استأنفه سيمور برايس طالبا تعديله والحكم له بباقي طلباته وقيد هذا الإستئناف برقم ١١٤١ سنة ٧٦ ق ٤، وقررت المحكمة ضمهما لأنهما عن حكم واحد .

وبتاريخ ١٩٥٩/١١/١ حكمت المحكمة حضوريا بقبول الإستئناف شكلا وبإلغاء وصف النفاذ ثم عادت وبتاريخ ١٩٦٢/٦/٢٨ فحكمت حضوريا في موضوع الإستئناف رقم ٩٤٥ سنة ٧٦ ق المرفوع من شركة الخطوط الجوية العالمية برفض الدفوع وبرفضه وألزمت رافعه بمصاريفه وبمبلغ عشرين جنيها مقابل أتعاب المحاماة وفي موضوع الإستئناف رقم ١١٤١ سنة ٧٦ ق المرفوع من سيمور برايس (أولا) بالنسبة لمكافأة نهاية الخدمة بتعديل الحكم المستأنف إلى إلزام الشركة المستأنف عليها بأن تدفع للمستأنف مبلغ ٣٥٧٩ ج و ٨٣ م (ثانيا) وبالنسبة للتعويض عن الفصل التعسفي بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من رفض ذلك المطلب وإلزام الشركة المستأنف عليها بأن تدفع للمستأنف مبلغ ٥٠٠٠ ج (ثالثا) إلزام الشركة المستأنف عليها بمصاريف هذين المبلغين — المكافأة والتعويض — عن الدرجتين ومبلغ خمسين جنيها مقابل أتعاب المحاماة . طعنت الشركة في هذا الحكم بطريق النقض للأسباب الواردة في التقرير وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون وقررت إحالته إلى هذه الدائرة حيث أصرت الطاعنة على طلب نقض الحكم ولم يحضر المطعون عليه ولم يبد دفاعا وقدمت النيابة العامة مذكرة أحالت فيها إلى مذكرتها الأولى وطلبت قبول الطعن .

وحيث إن حاصل السبب الأول أن الشركة الطاعنة دفعت بعدم اختصاص المحاكم المصرية بنظر الدعوى وقضى الحكم المطعون فيه برفض الدفع مستندا في ذلك إلى أن عقد العمل بين الطاعنة والمطعون عليه نفذ في مصر وكان المطعون عليه يقضى فيها أوقات راحته فتكون المحاكم المصرية مختصة بنظر الدعوى ويجوز له مقاضاة الشركة أمامها وفقا للمادة الثالثة من قانون المرافعات حتى وإن لم يكن لها مركز رئيسي أو فرع أو محل مختار في مصر وهذا من الحكم خطأ ومخالفة للقانون ، إذ هو خلط بين إقامة المطعون عليه في مصر وتنفيذ العقد بها وينفى حصول هذا .

التنفيذ في مصر أن عمل المطعون عليه هو ركوب الطائرات الوافدة إلى مصر والتحليق بها في سماء العالم الخارجي وأن الطائرة — كالباحرة — تعتبر أرضاً تابعة للبلد الذي تحمل علمه وطائرات الشركة تحمل العلم الأمريكي وهو مالا يجوز معه القول بأن جزءاً من عقد العمل نفذ في مصر ، وكون المطعون عليه يقضى أيام راحته في مصر لا تأثير له في الاختصاص الذي يتحدد بالمجال الذي ينفذ فيه العمل وبالتبعية للمركز الرئيسى للشركة في أمريكا ، وعندما طالبت مصلحة الضرائب المطعون عليه بالضريبة العامة على الإيراد اعتماداً على إقامته في مصر إعتراض بأنه يؤدي عمله خارج مصر .

وحيث إن هذا السبب في غير محله ذلك أنه وفقاً للسادة الثالثة من قانون المرافعات تختص المحاكم بالدعوى التي ترفع على الأجنبي إذا كان له موطن — أصلي أو مختار — أو سكن في مصر أو كانت ناشئة من عقد أبرم أو نفذ أو كان مشروطاً بتنفيذه في مصر ، وإذا كان الثابت أن المطعون عليه نقل إلى فرع الشركة بمصر واستمر يعمل به من تاريخ نقله في سنة ١٩٥٢ إلى أن قررت الشركة فصله في سنة ١٩٥٦ وفي ذلك ما يجعل المحاكم المصرية مختصة بنظر الدعوى ، وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه برفض الدفع بعدم الاختصاص على أن "عقد عمل الطيار برئيس نفذ في مصر" وقد قررت الشركة أنه "بعد أن أمضى نحو ست سنوات يعمل على خطوطها في الولايات المتحدة منذ عام ١٩٤٥ نقل إلى مصر عام ١٩٥٢ حتى فصل من خدمتها ، والثابت من الأوراق أنه جعل إقامته بالقاهرة إقامة معتادة واتخذ له سكناً فيها ووضع فيه منقولاته بصفة مستمرة كما أن الشركة لم تنكر أنه كان يتقاضى مرتبه من الشركة بالقاهرة هذا فضلاً عن الشهادة التي قدمها موقعاً عليها من رئيس حسابات الشركة وثابت منها أنه كان يباشر أعماله بمصر بالطيران من القاهرة وإليها كما كان يقضى بها أوقات راحته ولا مرء أن ذلك يعتبر تنفيذاً لجزء من عقد عمله في القاهرة — الأمر الذي يدل على أن المحاكم المصرية مختصة وفقاً للسادة ٣ مرافعات ويجوز له مقاضاتها حتى ولو لم يكن لها مركز أو فرع أو محل مختار في مصر" يضاف إلى ذلك أن "للشركة نشاط في مصر يتمثل في استعمالها وتشغيلها طائراتها فيها ولها مكتب بالقاهرة يشرف بطبيعة الحال على حسن تنفيذ هذا النشاط ويتولى صرف تذكرة السفر وقبض

الأجور من الركاب وهي نواح رئيسية من نشاط الشركة وتعتبر مصر موطننا لتلك الشركة باعتبار أنها هي المكان الذي توجد فيه الإدارة المحلية لها "وهي تقارير سائغة استدل بها الحكم على أن الشركة الطاعنة تباشر نشاطها ولها فرع في مصر وأن عقد العمل بينها وبين المطعون عليه نفذ في مصر من تاريخ نقله إليها إلى تاريخ فصله ، فإنه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه .

وحيث إن حاصل السببين الثاني والثالث أن الشركة دفعت بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذي صفة وقضى الحكم المطعون فيه برفض هذا الدفع مستندا في ذلك إلى أن للشركة نشاطا في مصر يتمثل في تشغيل وإستعمال طائراتها ومكتبا يشرف على هذا النشاط وعلى بيع تذكار السفر للركاب وهو ما يجعل من مصر موطننا لها طبقا للمادة ٥٣ من القانون المدني وفصل موظف تابع لفرع القاهرة يعتبر نزاعا متعلقا بنشاط هذا الفرع وهذا من الحكم خطأ ومخالفة للقانون وقصور ، لأن فرع الشركة بالقاهرة هو مجرد مكتب لبيع التذاكر ولا علاقة له بعقد المطعون عليه المبرم مع المركز الرئيسي ولا تصح مقاضاته إلا في الشؤون التي تدخل في اختصاصه والقول بأن المطعون عليه تابع لهذا الفرع لا سند له ويأباه المنطق إذ الفرع المختص ببيع التذاكر واستقبال المسافرين وتوديعهم لا يستطيع أن يتولى رئاسة الطيارين الذين يقودون أسطول الشركة ويتبعون المركز الرئيسي بأمریکا وليس في قبض المطعون عليه بعض مرتبه من الفرع أى مظهر من مظاهر التبعية الإدارية أو الفنية له وقد يكون ذلك هو الوسيلة الوحيدة التي تسمح بها مراقبة النقد لتسليم أمريكي مرتبه في مصر ، والفرع إنما ينوب في ذلك عن الجهة التابع لها المطعون عليه والمبالغ التي كان يدفعها له لا تعدى ثمن مرتبه وقد اعترف في دعواه ضد مصلحة الضرائب بأنه لا يعمل في مصر ولا يقيم بها وليس تابعا لفرع القاهرة وإنما يعمل في الخارج ويتبع المركز الرئيسي ، ولم يرد الحكم على هذا الدفاع الجوهري .

وحيث إن هذا النعي مردود بأن الدعوى رفعت ضد شركة الخطوط الجوية العالمية وأعلنت إلى ممثلها في مصر وتوجيه الإعلان في مقر الفرع لم يكن محل نعي من الطاعنة .

وحيث إن مما تنهه الطاعة في السبب الرابع أن الحكم المطعون فيه إستبعد تطبيق القانون الأمريكي وطبق قانون عقد العمل المصري على واقعة الدعوى مستندا في ذلك إلى أن أحكام هذا القانون من النظام العام ولا يجوز للقاضي المصري أن يطبق سواها عملا بالمادة ٢٨ من القانون المدني ، وهذا من الحكم خطأ ومخالفة للقانون ، إذ الثابت في الدعوى أن الطاعة شركة أمريكية والمطعون عليه طيار أمريكي وأبرم العقد بينهما في أمريكا سنة ١٩٤٥ وفقا لأحكام عقد عمل جماعي بين الشركة وطيارها والقانون الواجب التطبيق على واقعة الدعوى هو قانون ولاية ميسوري الأمريكية عملا بقاعدة الاستناد الواردة في المادة ١٩ من القانون المدني ولا وجه لاستبعاده إستنادا لفكرة النظام العام لأن هذه الفكرة ليس مبناهها وجود تشريع مصري في المسألة يمنع الأفراد من الاتفاق على ما يخالفه بل مبناهها وجود تشريع مصري رأى المشرع وجوب تطبيقه على الأجانب والوطنيين سواء وبغير تمييز لاتصاله بقيم أو بعقائد وسياسات لا تحتمل إستثناء الأجانب من الخضوع له ، وقانون عقد العمل المصري لا يحمل هذا الطابع ، ولم يقصد منه المشرع أن يكون نظاما شاملا للأجانب والمصريين على السواء بحيث يتمتع بمزاياه وضمائنه كل عامل مهما كانت جنسيته أو موطنه ، وفي نصوص هذا القانون ما يؤكد أنه ذو طابع وطني لا يطبق إلا على عقود العمل المبرمة في مصر ولا يمتد إلى علاقات العمل المبرمة في الخارج ، وصفة النظام العام اللاصقة به لا تتعدى العقود الخاضعة لأحكامه ولا يجوز إعمالها خارج هذا النطاق .

وحيث إن هذا النعي في محله ذلك أنه يسرى على العقود التي يبرمها أصحاب الأعمال مع عمالهم ومستخدميهم القانون المعمول به في الجهة التي يوجد بها مركز إدارة هذه الأعمال فإذا كان المركز الرئيسي في الخارج وكانت فروعها في مصر هي التي أبرمت هذه العقود فإن القانون المصري يكون هو الواجب التطبيق ، ووفقا للمادة ٢٨ من القانون المدني لا يجوز استبعاد أحكام القانون الأجنبي الواجبة التطبيق إلا أن تكون هذه الأحكام مخالفة للنظام العام أو للآداب في مصر بأن تمس كيان الدولة أو تتعلق بمصلحة عامة وأساسية للجماعة ، ولا يدخل في هذا

النطاق مجرد اختلاف أحكام القانون الأجنبي عن أحكام القانون الوطنى أو مجرد التفضيل بينهما وكون القانون الوطنى أكثر فائدة — وإذ كان الثابت فى الدعوى أن طرفى النزاع أمريكيان وتم التعاقد بينهما فى أمريكا والقانون الذى يحكم علاقة العمل بينهما هو القانون الأمريكى وقد استبعد الحكم المطعون فيه تطبيقه بحجة أن "قانون عقد العمل الفردى المصرى من النظام العام فى مصر وهو يقضى بحق العامل لمكافأة نهاية الخدمة ولا يجوز تطبيق القانون الأمريكى على موضوع النزاع مادام ذلك القانون كما هو متفق عليه بين الطرفين لا ينص على إستحقاق العامل لمكافأة نهاية مدة الخدمة أو فى الطلبات الأخرى موضوع الدعوى وأنه يلتفت عما أثارته الشركة من أنه ليس للعامل أن يختار أفضل النظامين " فى حين أن فكرة النظام العام لا تتصل بالمقارنة التى يعقدها قاضى الدعوى — ومن عنده — بين القانونين الوطنى والأجبنى وما يراه — هو — من أوجه المفاضلة والتفضيل بينهما فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه بما يوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث باقى الأسباب .

جلسة ٥ من أبريل سنة ١٩٦٧

برئاسة السيد المستشار أحمد زكي محمد نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
محمد ممتاز نصار ، ومحمد نور الدين عويس ، ومحمد شبل عبد المقصود ، وحسن أبو الفتح الشربيني .

(١٢٤)

الطعن رقم ١٧ لسنة ٣٥ ق "أحوال شخصية" :

(١ و ب) وقف . "شرط الواقف" . "تفسيره" .

إنشاء الوقف . شرط الواقفة لنفسها فقط مدة حياتها الشروط العشرة وزيادة أو نقص ما ترى زيادته أو نقصانه منها . إقرارها بانعدام حقها في تغيير أنصبة أولاد أخيها بالزيادة أو النقصان وبحقها في فعل الشروط العشرة فيما عدا ذلك . دلالة . إسقاط الواقفة عن قسمها التغير في أنصبة أولاد أخيها بالزيادة أو النقصان مع بقائها على حقها فيما عدا ذلك . حقها في إخراجهم من الوقف وحرمانهم من الاستحقاق . مقابله لانعدام الحق في الزيادة أو النقصان في الأنصبة . لا تعارض . ملته .

ذكر الواقف عبارتين متنافيتين . إمكان الجمع بينهما بأن تحمل كل منهما على حال . فقه الحنفية . وجوب المصير إليه .

١ — متى كان يبين من إظهار الوقف أن الواقفة وقفت الأعيان المبينة به وأنشأت وقفها على نفسها مدة حياتها ثم من بعدها يكون ذلك وقفا على شقيقتها "ينتفع بالموقوف المذكور كإنتفاع الواقفة مدة حياته ثم من بعده يكون ذلك جميعه وقفا على أولاده المذكورين بالإشهاد ينتفعون بالموقوف المذكور بالتساوي بينهم أى للذكر مثل ما للأنثى مدة حياتهم" وشرطت الواقفة في وقفها هذا شروطا منها "أن النظر على هذا الوقف جميعه من الآن يكون للست الواقفة مدة حياتها ثم من بعدها يكون النظر عليه لشقيقتها مدة حياته" كما شرطت لنفسها دون غيرها "الشروط العشرة التي هي الإدخال والإخراج والإعطاء والحرمان والزيادة والنقصان والتغير والتبديل والإبدال والاستبدال وزيادة ونقص ما ترى زيادته أو نقصانه من الشروط في هذا الوقف وأن تفعل كل هذه الشروط :

أو بعضها وتكرروا ما تفعله منها مرارا عديدة كلما شئت مدة حياتها فقط وليس لأحد من بعدها فعل شيء من هذه الشروط مطلقاً، ولكنها أقرت بأنها لاحق لها في تغيير مركز أخيها من حيث إستحقاقه في الوقف وفي تنظيره عليه وكذلك أقرت بأنها لاحق لها في تغيير أنصبة أولاد أخيها بالزيادة أو النقصان وأن لها الحق في فعل الشروط العشرة فيما عدا ذلك ، فإن إنشاء الوقف على هذه الصورة يدل على أن الموافقة إنما أسقطت عن نفسها التغيير في أنصبة أولاد أخيها بالزيادة أو النقصان وبقيت على حتمها فيما عدا ذلك بحيث تملك إخراجهم من الوقف وحرمانهم من الإستحقاق فيه وهو حال يغير حال الزيادة والنقصان في أنصبتهم ولا يعارضه ، إذ المدار في الحالين أن تبقى أو لا تبقى على مشيئتها في أن يكونوا من أهل الوقف .

٢ — فقه الحنفية على أنه إذا ذكر الواقف عبارتين متنافيتين وأمكن الجمع بينهما بأن تحمل كل منهما على حال وجب المصير إليه .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن السيدات أنسى الشهيرة بأنيسة وكريمة الشهيرة بروحية ونعمت الشهيرة بنعيمة ونفيسة حافظ محمد حسين وأسماء وروحية ومرسى الشهير بصلاح وعبد الحافظ الشهير بعزمي أولاد المرحوم عباس الشهير بأحمد حافظ محمد حسين أقاموا الدعوى رقم ٦٧٣ سنة ١٩٦٠ القاهرة الابتدائية للأحوال الشخصية ضد كل من السيدة أنسة محمد عبد الله ووزارة الأوقاف يطلبون الحكم بإبطالان إشهاد التغيير الصادر من محكمة عابدين الشرعية بتاريخ أول سبتمبر سنة ١٩٣٨ وما ترتب عليه من آثار مع إلزام المدعى عليها الأولى بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة ، مؤسسين دعواهم على أنه بموجب الإشهاد الصادر أمام محكمة مصر

الإبتدائية الشرعية في ٢٠ رجب سنة ١٣٥٢ والموافق ٩ نوفمبر سنة ١٩٣٣ وقفت المرحومة فاطمة محمد حسين سلامة المنزل رقم ١٦ بشارع طور سيناء والمنزل رقم ٢١ بشارع الشيخ قرقمم الوايلي محافظة القاهرة على نفسها مدة حياتها ومن بعدها يكون ذلك جميعه وقفا على شقيقتها حافظ محمد حسين ينتفع بالموقوف المذكور كانتفاع الواقفة مدة حياته ثم من بعده يكون ذلك جميعه وقفا على أولاده عباس الشهير بأحمد والسيدات أنسى ونعمت وكرينة ونفيسة ينتفعون بالموقوف المذكور بالتساوي بينهم مدة حياتهم ، وشرطت في وقفها هذا شروطا منها أن النظر على هذا الوقف يكون للواقفة مدة حياتها ثم من بعدها يكون لشقيقتها حافظ محمد حسين ثم من بعده يكون لابنه عباس إلى آخر من شرطت لهم النظر بالإشهاد المذكور ، كما شرطت لنفسها دون غيرها الشروط العشرة وهي الإدخال والإنحراج والإعطاء والحرمان والزيادة والنقصان والتغيير والتبديل والإبدال والاستبدال وزيادة ونقص ما ترى زيادته أو نقصانه من الشروط في هذا الوقف وأن تفعل هذه الشروط كلها أو بعضها كلها شاءت مدة حياتها ولكنها أقرت بأنها لاحق لها من الآن في تغيير مركز أخيها حافظ محمد حسين من حيث إستحقاقه في هذا الوقف وتنظره عليه كما أقرت بأنها لاحق لها من الآن في تغيير أنصبة أولاد أخيها حافظ المدعين بالزيادة أو النقصان ولها الحق في فعل هذه الشروط فيما عدا ذلك ، وإذ توفي شقيقتها حافظ محمد حسين حال حياتها في ١٩٣٧/٦/٣ عن أولاده المدعين وبموجب إشهاد التغيير الصادر أمام محكمة عابدين الشرعية في أول سبتمبر سنة ١٩٣٨ غيرت في مصارف الوقف بأن جعلته على نفسها مدة حياتها ثم من بعدها يكون وقفا على ربيبتها الست أنسة محمد عبد الله - المدعى عليها - تنتفع به وبما شاءت منه بسائر وجوه الانتفاع الشرعية ثم من بعدها يكون وقفا مصروفا على أولادها وعلى زوجها الشيخ محب عبد الحى عفيفى بالتساوي بينهم على الوجه المشروح بهذا الإشهاد ، وبوفاة الواقفة في ١٩٤٣/٩/١٦ تمسكت المدعى عليها بهذا الإشهاد الأخير زاعمة أن الوقف جميعه قد صار إليها بموجبه ولا حق للمدعين فيه رغم بطلان الإشهاد لصدوره ممن لا تملكه فقد إلتها إلى طلب الحكم لهم بطلانهم . ودفعت المدعى عليها الأولى بسقوط حق المدعين في المطالبة بالاستحقاق لمضى أكثر من خمسة عشر عاما من تاريخ وفاة الواقفة وطلبت في الموضوع رفض الدعوى .

وبتاريخ ١٩٦٢/٢/٢٥ حكمت المحكمة حضوريا برفض الدفع بسقوط الحق وبعدم سقوطه ثم عادت وبتاريخ ١٩٦٤/٥/٣١ فحكمت حضوريا (أولا) بإخراج وزارة الأوقاف من الدعوى بلا مصروفات (ثانيا) برفض دعوى المدعين وإلزامهم بالمصروفات وبمبلغ ٢٠٠ قرش أتعاب محاماة . إستأنف المدعون وورثة من توفى منهم هذا الحكم لدى محكمة إستئناف القاهرة طالبين إلغاء والحكم لهم بطلباتهم وقيد هذا الاستئناف برقم ٩٨ لسنة ٨١ قضائية .

وبتاريخ ٢١ فبراير سنة ١٩٦٥ حكمت المحكمة حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وبطلان إشهاد التغير الصادر بتاريخ أول سبتمبر سنة ١٩٣٨ من محكمة عابدين الشرعية وبطلان ما ترتب عليه من آثار ومنع منازعة المستأنف عليها للمستأنفين في ذلك وألزمها بالمصروفات وبمبلغ خمسة جنيهات أتعابا للمحاماة عن درجتى التقاضى . طعنت السيدة أنيسة محمد عبد الله في هذا الحكم بطريق النقض للسببين الواردين في التقرير وعرض الطعن على هذه الدائرة حيث أصرت الطاعنة على طلب نقض الحكم وطلب المطعون عليهم رفض الطعن وقدمت النيابة العامة مذكرة برأيها طلبت فيها رفض الطعن .

وحيث إن حاصل السبب الثانى أن الحكم المطعون فيه قضى بإبطال إشهاد التغير لصدوره ممن لا تملك إصداره مستندا في ذلك إلى المادة ١٠ من قانون الوقف رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ وأن شرط الواقفة أن لها حق استعمال الشروط العشرة مقيد بالأى يس أنصبه المطعون عليهم بحيث لا تملك أن تحرمهم منها بعد أن أقرت بسقوط حقها في المساس بها زيادة ونقصا ، وهذا من الحكم مخالفة للقانون ولشرط الواقفة ، لأن الواقفة إشتطت لنفسها دون غيرها الإدخال والإخراج والإعطاء والحرمان والزيادة والنقصان والتغير والتبديل والإبدال والاستبدال وزيادة ونقص ما ترى زيادته أو نقصانه من الشروط في هذا الوقف مع تكرار ذلك كلما شئت وأقرت بأنها لا حق لها من الآن في تغيير مركز أخيها الحاج حافظ من حيث إستحقاقه في هذا الوقف وكذلك أقرت بأنها لا حق لها من الآن في تغيير أنصبه أولاد أخيها الحاج حافظ بالزيادة أو النقصان ولها الحق في فعل الشروط العشرة فيما عدا ذلك ، وأول

الحكم هذا الشرط على أن إقرارها بأن لا حق لها في تغيير أنصبة أولاد أخيها إقرار منها بأن لا حق لها في حرمانهم من الوقف ، وهو تأويل خاطيء ، إذ المراد من الشرط أن لا تمس الواقعة أنصبة المطعون عليهم بالزيادة أو النقصان ما داموا مستحقين في الوقف وذلك لا يتنافى أنها قد ترى لسبب من الأسباب حرمانهم من الوقف ، يؤيد ذلك إقدام الواقعة على التغيير وهو تفسير وبيان لما أرادت من الشرط ، وقول الواقعة أن " لها الحق في فعل الشروط العشرة فيما عدا ذلك " معناه أن لها الحق فيما عدا الزيادة والنقص من الحرمان والاحراج وإلا كان الاستثناء لغوا ومن المقرر أن إعمال الكلام خير من إهماله وأنه إذا دار الأمر بين الحالين وجب الإعمال ، ووجود مغايرة بين استحقاق أخيها واستحقاق أولاده إذ أقرت بأنها لا حق لها في تغيير مركز أخيها من ناحية استحقاقه في الوقف فلا تملك حرمانه بينما آثرت تعبيرا آخر بالنسبة لأولاده وهذا التعبير لا بد أن يكون له معنى آخر وإلا ما غايرت بين العبارتين — والقول من الحكم بأنه يلزم من إقرار الواقعة بأن لا حق لها في تغيير أنصبة أولاد أخيها بالزيادة أو النقصان أنها لا تملك حرمانهم لأن النقصان أقل ومن لا يملك الأقل لا يملك ما هو أشد غير صحيح لأن الحرمان قد يكون لما يستوجب من خلاف يدعو إليه أما النقصان فلا يراد ما دام أصل الاستحقاق موجودا ، ولا محل للرجوع إلى المادة ١٠ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ في تفسير الشرط ما دام غرض الواقعة مقبولا يحتمله اللفظ والرجوع إلى هذه المادة يكون عند امتناع الوصول إلى غرض الواقف لوفاته والحال في الدعوى أن الواقف كان على قيد الحياة ويجب الرجوع إليه لبيان غرضه عند احتمال العبارة الصادرة منه لأكثر معنى .

وحيث إن هذا النفي في محله ذلك أنه بالرجوع إلى إثماد الوقف يبين أن الواقعة وقفت الأعيان المبينة به وأنشأت وقفها على نفسها مدة حياتها ثم من بعدها يكون ذلك جميعه وقفها على شقيقها الحاج حافظ محمد حسين " ينتفع بالموقوف المذكور كانتفاع الواقعة مدة حياته ثم من بعده يكون ذلك جميعه وقفها على أولاده وهم عباس الشهير بأحمد والسيدات أنسى ونعمت الشهيرة بنعيمة وكريمة الشهيرة بروحية ونقيسه ينتفعون بالموقوف المذكور بالتساوي بينهم

أى للذكر منهم مثل ما ثلاثى مدة حياتهم بحيث يكون نصيب كل واحد من أولاد الحاج حافظ المذكور وهم السالف ذكرهم الخمس فى هذا الوقف على الشيوع فيه ينتفع كل واحد منهم بمحصته الموقوفة عليه كاستتفاع الواقعة المذكورة مدة حياتها . ” ومن يتوفى من أولاد الحاج حافظ المذكورين يكون نصيبه وقفا على أولاده ثم على أولاد أولاده ثم على أولاد أولاده ثم على ذريتهم ونسلهم وعقبهم ذكورا وإناثا بالتساوى بينهم ” فإذا توفى الحاج حافظ المذكور حال حياة الواقعة المذكورة فإن الوقف جميعه يكون من بعد الواقعة على أولاد الحاج حافظ الخمسة المذكورين بالصفة والشروط السابق ذكرها ” وشرطت الواقعة فى وقفها هذا شروطا منها ” أن النظر على هذا الوقف جميعه من الآن يكون للست الواقعة مدة حياتها ثم من بعدها يكون النظر عليه لحضرة شقيقها الحاج حافظ محمد حسين المذكور مدة حياته ثم من بعده يكون النظر لابنه الحاج عباس الشهير بأحمد مدة حياته ” كما شرطت لنفسها دون غيرها ” الشروط العشرة التى هى الإدخال والإخراج والإعطاء والحرمان والزيادة والنقصان والتغيير والتبديل والابدال والاستبدال وزيادة ونقص ما ترى زيادته أو نقصانه من الشروط فى هذا الوقف وأن تفعل كل هذه الشروط أو بعضها وتكرر ما تفعله منها مرارا عديدة كلما شئت مدة حياتها فقط وليس لأحد من بعدها فعل شئ من هذه الشروط مطلقا ”

” ولكنها أقرت بأنها لا حق لها من الآن فى تغيير مركز أخيها الحاج حافظ محمد حسين المذكور من حيث إستحقاقه فى هذا الوقف وفى تنظره عليه وكذلك أقرت بأنها لا حق لها من الآن فى تغيير أنصبة أولاد أخيها الحاج حافظ المذكور وهم الخمسة السابق ذكرهم بالزيادة أو النقصان وأن لها الحق فى فعل الشروط العشرة فيما عدا ذلك ” — وإنشاء الوقف على هذه الصورة يدل على أن الواقعة إنما أسقطت عن نفسها التغيير فى أنصبة أولاد أخيها بالزيادة أو النقصان وبقيت على حقها فيما عدا ذلك بحيث تملك إحراجهم من الوقف وحرمانهم من الإستحقاق فيه ، وهو حال يغير حال الزيادة والنقصان فى أنصبتهم ولا يعارضه ، إذ المدار فى الحالين أن تبقى أو لا تبقى على مشيئتها فى أن يكونوا من أهل الوقف ، وفهم الحنفية على أنه إذا ذكر الواقف عبارتين متنافيتين وأمكن الجمع بينهما بأن تحمل كل منهما على حال وجب المصير إليه — وإذا كان ذلك وكان الثابت من إشهاد

التغيير المؤرخ ٦ رجب سنة ١٣٥٧ وأول سبتمبر سنة ١٩٣٨ أن الواقعة — وبما لها من حق الادخال والإنحراج والاعطاء والحرمان — غيرت في وقفها بأن جعلته "على نفقها مدة حياتها تنفع به وبما شئت فيه بسائر وجوه الانتفاعات الوقفية الشرعية ثم من بعدها يكون وقفا مصروفه على ربيبتها الست أنسة محمد عبد الله مدة حياتها تنفع به وبما شئت منه بسائر وجوه الانتفاعات الوقفية الشرعية ثم من بعدها يكون وقفا مصروفه على أولادها وعلى زوجها الشيخ محب عبد الحى عفيفى بالتساوى بينهم" "وجعلت المدون بهذا الاشهاد هو المعول عليه دون سواء" وقضى الحكم المطعون فيه ببطالان هذا الاشهاد وما ترتب عليه من آثار مستقندا في ذلك إلى أن الواقعة أسقطت حقها في تغيير أنصبة أولاد أخيها "وبهذا الاسقاط لا تملك العودة فيما أسقطته" فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث السبب الأول .

جلسة ١٣ من أبريل سنة ١٩٦٧

برئاسة السيد المستشار محمود توفيق اميناميل نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
محمد عبد اللطيف ، وعباس عبد الجواد ، وسليم راشد أبو زيد ، ومحمد مدني البشيشي .

(١٢٥)

الطعن رقم ٢١٣ لسنة ٣٣ القضائية :

(١) خبرة : ” بطلان عمل الخبير ” . ” تقديم مستند للخبير في غيبة الخصوم ”
بطلان .

الإجراءات التالية لدعوة الخصوم أمام الخبير . مناط بطلانها : أن يشوبها عيب
جوهرى ترتب عليه ضرر للخصم (المادة ٢٥ مرافعات) . تقديم مستند في غيبة الخصوم .
عدم بيان وجه الضرر مع علم الخصوم بتقديمه . إدماء البطلان لأساس له .

(ب) ملكية . ” أسباب كسب الملكية ” . ” التقادم المكسب ” .
حكر : وقف .

وضع اليد على أرض الوقف بسبب التحكير . وضع يد مؤقت مانع من كسب الملكية
بالتقادم مهما طالت مدته . ليس المستحكر تغيير سبب حيازته بنفسه . تغيره في الحياة بفعل الغير ،
أو بفعل منه يعتبر معارضة لحق المالك مع إقتران ذلك بفعل إيجابى يجابه به حق المالك
بالإنكار الساطع للملكية والاستئثار بها دونه .

(ج) خبرة . ” مناقشة أعمال الخبير ” . تزوير .

الطعن على تقرير الخبير بأنه بغير ما انتهى إليه من نتائج على أسباب لا أصل لها
في الأوراق لا يعد تزويرا . السبيل لإثبات ذلك هو مناقشة تقرير الخبير وإبداء
الإعراضات عليه .

١ - متى كان الثابت من مطالعة أعمال الخبير أنه إتبع إجراءات دعوة
الخصوم التي نصت عليها المادة ٢٣٦ من قانون المرافعات ، فإن الإجراءات
التي تلو هذه الدعوة لا يلحقها البطلان إلا إذا شابها عيب جوهرى ترتب عليه

ضرر للنصم وذلك على ما تقضى به الفقرة الثانية من المادة ٢٥ من قانون المرافعات. فإذا كان الطاعنون لم يبينوا وجه الضرر الذى لحقهم من تقديم المطعون ضده للخير مستندا فى غيبتهم وكانوا قد علموا بتقديمه من إطلاعهم على تقرير الخبير الذى استند إليه وكان فى استطاعتهم أن يناقشوا هذا المستند أمام المحكمة بعد أن أودعه الخبير ملف الدعوى مع تقريره فإن إدعاءهم بطلان عمل الخبير لقبوله هذا المستند يكون على غير أساس .

٢ — وضع اليد على أرض الوقف بسبب التحكير وضع يد مؤقت مانع من كسب الملكية بالتقادم مهما طال مدته . ولا يستطيع المستحكر أن يغير بنفسه لنفسه سبب حيازته ولا الأصل الذى تقوم عليه هذه الحيازة ولا يجوز له أن يكسب الملكية بالتقادم إلا إذا تغيرت صفة حيازته إما بفعل الغير وإما بفعل منه يعتبر معارضة لحق المالك وفى هذه الحالة الأخيرة يجب أن يقترن تغيير نيته بفعل إيجابى ظاهر يجابه به حق المالك بالانكار الساطع والمعارضة الفعلية ويدل دلالة جازمة على أنه مزعم إنكار الملكية على صاحبها والإستئثار بها دونه .

٣ — الطعن على تقرير الخبير بأنه بنى ما انتهى إليه من نتائج على أسباب لا أصل لها فى الأوراق لا يعد تزويرا وسبيل الطاعن فى إثبات ذلك هو مناقشة تقرير الخبير وإبداء اعتراضاته عليه لا الطعن عليه بالتزوير فإذا رفضت محكمة الاستئناف الإستجابة إلى طلب الطاعن إعادة القضية للمرافعة للطعن بالتزوير فى تقرير الخبير للسبب المتقدم فإنها لا تكون قد خالفت القانون .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق ومماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تتحصل فى أن المطعون ضده أقام لدى محكمة القاهرة الابتدائية الدعوى رقم ٥٦٢

لسنة ١٩٥٦ ضد حبيب عطيه والدعوى رقم ٥٦٣ لسنة ١٩٥٦ ضد زكية جاد
ومحمد جاد والدعوى رقم ٥٦٤ لسنة ١٩٥٦ ضد شريفة صالح وكالات محمد أمين
الهندي والدعوى رقم ٥٦٥ لسنة ١٩٥٦ ضد جميلة وحيدة ورسمية ومدبولي
وهانم محمود الروبي والدعوى رقم ٥٧٣ لسنة ١٩٥٦ ضد نفيسة محمد والدعوى
رقم ٥٨٠ لسنة ١٩٥٦ ضد سعاد حسن ومحمود وحسن وفاطمة وزكية أولاد
عبد الغنى الهدار والدعوى رقم ٥٨١ لسنة ١٩٥٦ ضد سيدة محمد يوسف ونفيسة
محمود ابراهيم ونعمات محمود ابراهيم واسماعيل محمد عبد السلام . وطلب في كل
منها الحكم بإزالة المباني القائمة على قطعة الأرض الميينة الحدود بصحيفة
الدعوى . وقال بيانا للدعوى جميعها أن المباني التي يطلب الحكم بإزالتها
قد أقيمت بطريق التحكير على أرض موقوفة وقفاً أهلياً من المرحومة مديلة
الشماشجي بكتاب وقفها المؤرخ ٧ من شوال سنة ١٢٩٧ هـ الموافق
١٥ من سبتمبر سنة ١٨٨٠ م وقد زالت صفة الوقف عن هذه الأرض بمقتضى
القانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ الخاص بإلغاء الوقف على غير الخيرات وتصرف
بعض المستحقين بالبيع في قطع الأرض الميينة بصحف الدعاوى السبعة
إلى الأميرالاي محمود عبد الغفار بعقد البيع المؤرخ ٢٩ يونيه سنة ١٩٥٤ والمشر
برقم ٧٧٢٠ لسنة ١٩٥٤ مصر وقد باعها إليه هذا الأخير بعقد البيع المؤرخ
٢٤ أكتوبر سنة ١٩٥٤ والمشر برقم ٨٣٨٠ لسنة ١٩٥٤ مصر وأنه إذ كان
يحق له طبقاً للمادتين ١٠٠٨ و ١٠١٠ من القانون المدني أن يطلب إزالة المباني
المقامة عليها فقد طلب من المدعى عليهم إزالتها ولكنهم امتنعوا بزعم أنهم يمتلكون
الأرض المبيعة فاضطر لإقامة الدعاوى السبعة عليهم بطلباته سالفه الذكر .
وبتاريخ ٢٨ أبريل سنة ١٩٥٨ قضت محكمة القاهرة الابتدائية بطلبات المدعى
(المطعون ضده) في الدعاوى أرقام ٥٦٢ و ٥٦٤ و ٥٦٥ وبالرفض في باقي
الدعاوى فاستأنف المدعى الأحكام الصادرة برفض دعاويه كما استأنف المدعى
عليهم في الدعاوى الثلاثة المذكورة الأحكام الصادرة ضدهم فيها وقيدت الاستئنافات
بجدول محكمة إستئناف القاهرة لسنة ٧٥ ق بالأرقام الآتية ٩٠١ لاستئناف
الدعوى رقم ٥٦٥ و ٩٠٢ لاستئناف الدعوى رقم ٥٦٢ و ٩٠٣ لاستئناف الدعوى
رقم ٥٦٤ و ٨٩٦ لاستئناف الدعوى رقم ٥٧٣ و ٨٩٧ لاستئناف الدعوى رقم ٥٦٣
و ٨٩٨ لاستئناف الدعوى رقم ٥٨٠ و ٨٩٩ لاستئناف الدعوى رقم ٥٨١ وبعد

أن أمرت محكمة الاستئناف بضم جميع الاستئنافات ليصدر فيها حكم واحد قضت بتاريخ ۲۴ أكتوبر سنة ۱۹۵۹ بتدب مكتب خبراء وزارة العدل بالاهرة ليندب أحد خبرائه المهندسين للإنتقال إلى الأراضي الميينة في صحف الدعاوى السبعة لتطبيق حجة وقف الشياشرجى المؤرخة ۷ من شوال سنة ۱۲۹۷هـ عليها لبيان إن كانت كلها أو بعضها تدخل ضمن أعيان الوقف من عدمه، ولتطبيق عقد البيع الصادر من محمود عبد الغفار إلى فوزى يوسف بشاى لبيان إن كانت تلك الأراضي تدخل ضمن الأعيان المبيعة من عدمه، والانتقال إلى مأمورية الشهر العقارى بشبرا للإطلاع على استمارات التغير التي شملها الطابان رقم ۲۶۶۶ و ۲۷۱۲ لسنة ۱۹۵۳ لبيان مدى صحتها بوقف الشياشرجى، فاذا تبين للخبر أن الأراضي موضوع الدعاوى كلها أو بعضها تدخل ضمن أعيان الوقف ويشملها عقد البيع سالف الذكر فإن عليه أن يبحث ما إذا كانت المباني القائمة عليها قد أقيمت بطريق التحكير من عدمه وقد إنتدب مكتب الخبراء ثلاثة من أعضائه للقيام بهذه المأمورية وقدم هؤلاء تقريراً واحداً انتهى فيه إلى أن جميع الأراضي المحددة في صحف الدعاوى السبعة تنطبق عليها حجة وقف الشياشرجى المؤرخة ۷ من شوال سنة ۱۲۹۷هـ وعقد البيع المشهور في ۲۴ أكتوبر سنة ۱۹۵۴ برقم ۸۳۸۰ الصادر من محمود عبد الغفار إلى فوزى يوسف بشاى (المطعون ضده) وأن المباني القائمة على أرض النزاع جميعها قد أقيمت بطريق التحكير وأن وضع يد خصوم فوزى يوسف بشاى على الأرض كان أصلاً بصفقتهم مستحكرين وأن البيانات الواردة بالحكم رقم ۷۳۷ لسنة ۲۷ ق مدنى الأزبكية من حيث الموقع والسطح تنطبق تماماً على الأرض الميينة بصحيفة الدعوى رقم ۵۶۲ لسنة ۱۹۵۶ المرفوعة على حبيب عطيه (الطامن الخامس) وبو بتاريخ ۲۳ مارس سنة ۱۹۶۳ قضت محكمة الإستئناف برفض الإستئنافات أرقام ۹۰۱ و ۹۰۲ و ۹۰۳ وتأييد الأحكام الثلاثة المستأنفة وبالنسبة للإستئنافات أرقام ۸۹۶ و ۸۹۷ و ۸۹۹ المرفوعة من فوزى يوسف بشاى بإلغاء الأحكام المستأنفة والحكم بإزالة المباني على نفقة المستأنف عليهم. طعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن وأوبأ بالجلسة المحددة انظره أمام هذه الدائرة تمسكت النيابة بآرائها السابق.

وحيث إن الطعن بنى على سبعة أسباب يحصل أولها في بطلان الحكم المطعون فيه لابتناؤه على تقرير خبير باطل . وفي بيان ذلك يقول الطاعنون أنهم دفعوا أمام محكمة الاستئناف ببطلان تقرير مكتب الخبراء لعدم دعوتهم معظم الخصوم عند البدء في عملهم إلا أن الحكم المطعون فيه قد رد على هذا الدفاع بقوله أن الثابت بمحاضر الأعمال المرفقة بالتقرير إخطار طرفي الخصومة بخطابات موصى عليها وأنه وإن كان بعض هذه الخطابات قد إرتد لأن المعلنين تركوا مساكنهم فإن وكيل جميع خصوم فوزى يوسف بشاى قد حضر بتاريخ ١٣ يناير سنة ١٩٦٢ وأبدى أقواله وتعهد بإحضار باقي الخصوم . ويقول الطاعنون أنه إذ كانت أوراق الدعوى قد خلت مما يفيد أن الأستاذ السنوسى محمد عبد الله المحامى الذى حضر أمام الخبير موكل عن جميع الخصوم وكان الثابت أنه وكيل عن حبيب وشريفه صالح وكالات محمد أمين فقط ، وعلى ذلك لا يعتبر ممثلا لباقي الخصوم الذين لم تصلهم كتب الدعوى للحضور أمام الخبير ولم يحضروا لذلك أمام الخبراء وباشر هؤلاء أعمالهم في غيبتهم فإن البطلان يلحق تلك الأعمال ويكون الحكم المطعون فيه إذ اعتمد في قضائه على تقرير هؤلاء الخبراء قد شابه البطلان أيضا . هذا إلى أنه وقد اعتبر أن حضور الأستاذ السنوسى محمد عبد الله المحامى أمام الخبير وهو ليس وكلا عن جميع الخصوم فيه ما يغنى عن وجوب إعادة إخطار من لم يتم إخطاره منهم فإن الحكم يكون مبنيا على تحصيل غطى لما هو ثابت في الأوراق .

وحيث إن هذا النعى مردود بأن الثابت من الاطلاع على محضر أعمال الخبراء المؤرخ ٨ يناير سنة ١٩٦٢ أن جميع الخصوم قد أخطروا بكتب موصى عليها تسلموها جميعا عدا جميلة مديولى وحيدة مديولى ورسمية مديولى وهانم محمود الروبى وهن رافعات الاستئناف رقم ٩٠١ سنة ٧٥ ق إذ إرتدت كتب دعوتهم لتركن محال إقامتهن التى أرسلت الاخطارات إليها . وقد أجل الخبراء أعمالهم ليوم ١٣ يناير سنة ١٩٦٢ ومنها ليوم ٢٨ من الشهر المذكور وقد حضرت هانم الروبى وجميلة الروبى في هذا اليوم أمام الخبراء على ما يبين من محضر أعمالهم رقم ٥ . وإذا كان الثابت من تقرير الطعن أن رسمية مديولى ليست من بين الطاعنين بالنقض فإنه لا يبقى منهم أحد إرتد كتاب دعوته غير حيدة مديولى وإذا كان

الثابت من محضر أعمال الخبير رقم ٦ المؤرخ ١٤ فبراير سنة ١٩٦٢ أن الأستاذ السنومى محمد عبدالله المحامى أثبت حضوره عن جميع المستأنف ضدهم وكان يبين من محاضر جلسات محكمة الإستئناف أنه حضر عن حميده مدبولى جلسات ٢٩ مارس و ٢٣ مايو و ١٧ أكتوبر سنة ١٩٥٩ قبل ضم الإستئنافات إلى بعضها ثم حضر بعد ذلك عنها على ما هو ثابت بمحاضر الجلسات بعد ضم الإستئنافات وظل يحضر بهذه الصفة عنها فى جميع الجلسات إلى أن حجزت الدعوى للحكم دون أن توجه حميده مدبولى أى مطعن على تمثيله لها . إذ كان ذلك فإن إستخلاص الحكم المطعون فيه لصحة تمثيل الأستاذ السنومى محمد عبدالله للطاعنة حميده مدبولى يكون إستخلاصا سائغا ومؤديا إلى ما رتبته عليه من عدم بطلان أعمال الخبراء ويكون النعى بهذا السبب غير سديد .

وحيث إن السبب الثانى يتحصل فى أن الطاعنين تمسكوا أمام محكمة الإستئناف ببطلان أعمال الخبراء على أساس أنهم عقدوا مع المطعون ضده جلسة تساموا منه فيها مستندات فى غيبة الطاعنين ودون سبق لإخطارهم بتحديد هذه الجلسة وقد رد الحكم المطعون فيه على هذا الدفاع بأنه قول لا أساس له فى الأوراق ولما كان ما أورده الحكم المطعون فيه لا يتفق مع الثابت فى محضر الأعمال المؤرخ ١٢ ديسمبر سنة ١٩٦٢ من حضور المطعون ضده أمام الخبراء وتقديمه لهم صورة رسمية من تقرير المهندس محمد النعمانى وهو المستند الذى بنى عليه الخبراء تقريرهم وكان هذا الإجراء مبطلا لأعمال الخبراء لحصوله فى غيبة الخصوم فإن الحكم المطعون فيه إذ قرر بأن ما تمسك به الطاعنون فى هذا الشأن لا أساس له من الأوراق يكون قد خالف الثابت فيها وهو ما يعيبه بالبطلان .

وحيث إن هذا النعى مردود بأنه لما كان الثابت من مطالعة أعمال الخبير أنه إتبع إجراءات دعوة الخصوم التى نصت عليها المادة ٢٣٦ من قانون المرافعات فإن الإجراءات التى تتلو هذه الدعوى لا يلحقها البطلان إلا إذا شابها عيب جوهري ترتب عليه ضرر للخصم ، وذلك على ما تقضى به الفقرة الثانية من المادة ٢٥ من قانون المرافعات ولما كان الطاعنون لم يبينوا وجه الضرر الذى لحقهم من تقديم المطعون ضده للخبراء المستند المشار إليه فى سبب

الطعن في غيبتهم وكان الطاعنون قد علموا بتقديم هذا المستند من إطلاعهم على تقرير الخبير الذي استند إليه وكان في استطاعتهم أن يناقشوا هذا المستند أمام المحكمة بعد أن أودعه الخبير ملف الدعوى مع المستندات التي أودعها مع تقريره فإن البطلان المدعى به يكون على غير أساس ومتى إنتفى هذا البطلان فإن النعى على الحكم المطعون فيه بخالفة الثابت في الأوراق في رده على دفاع الطاعنين المؤسس على تحقق ذلك البطلان يكون غير متج .

وحيث إن الطاعنين ينعون في السببين الثالث والسادس على الحكم المطعون فيه القصور في التسيب ومخالفة القانون ، وفي بيان ذلك يقولون إنهم تمسكوا في دفاعهم أمام محكمة الموضوع بأنهم يملكون الأعيان محل النزاع أرضا وبناء بوضع اليد المدة الطويلة المكسبة للملكية ودلوا على ذلك بكشوف مكلفات العوائد التي ترجع إلى سنة ١٩٠٠ والمقيدة فيها تلك العقارات بأسمائهم وبإقرار المطعون ضده في محضر جلسة ١٥ من أبريل سنة ١٩٥٧ بوضع يدهم أكثر من أربعين سنة وبإقرار المرحوم محمود رياض المستحق السابق في الوقف والذي كان ناظرا عليه بأن سلفه حسن مراد الشماش ربحي الذي إنحصر فيه الإستحقاق في وقت من الأوقات لم يترك له أية مستندات خاصة بالوقف أو ما يدل على تحرير عقود تمكيز لواضعي اليد على أعيانه وذكر الطاعنون أنه بفرض أن الأرض المقام عليها المباني كانت وقفا فقد تملكوها بالتقادم المكسب بوضع يدهم عليها أكثر من ثلاثة وثلاثين سنة وأنهم جابهوا جهة الوقف بوضع يدهم بنية التملك وتعرضوا له كلما ادعى ملكيته لهذه الأرض بدليل أن وزارة الأوقاف تنازلت عن النظارة في سنة ١٩٢٤ بسبب المنازعات التي أثارها الحائزون لعقارات الوقف ومن بينهم الطاعنون وأن محمود رياض اضطر لرفع دعاوى صورية لمجرد الحصول على مستندات للوقف تثبت ملكيته لتلك العقارات وضمن الطاعنون دفاعهم أمام محكمة الموضوع أيضا أن الأحكام التي قدمها المطعون ضده لإثبات ملكية الوقف للأرض المقام عليها المباني لا تعتبر حجة عليهم لأنهم لم يكونوا طرفا فيها وأن محضر تسليم أعيان الوقف للحارس هانوكا في سنة ١٩٢٨ لا يحتاج به عليهم لأن المحضر قام بعملية جرد وتسليم على الورق ولا يوجد توقيع لأحد منهم على محضر التسليم كما لم يختصم أيهم في الدعوى التي قضى فيها بتعيين الحارس المذكور وقد أغفل الحكم المطعون فيه الرد على

دفاعهم المتقدم ذكره واستند في قضائه إلى تقرير مكتب الخبراء مع أن الطاعنين كانوا قد طعنوا عليه بالبطلان ومع أنه استقى النتيجة التي انتهى إليها بطريق الظن والتخمين واعتمد في قوله بأن مباني الطاعنين مقامة على أرض الوقف بطريق التحكير على ما جاء بتقرير الخبير محمد النعماني في القضية رقم ٥٨٢ سنة ١٩٥٦ كلى القاهرة مع أنه لم يصدر فيها حكم يبين منه مدى صحة هذا التقرير وهو تقرير باطل وبفرض صحته فإنه مقدم من عين أخرى غير الأعيان محل النزاع في الاستئنافات التي صدر فيها الحكم المطعون فيه كما اعتمد تقرير مكتب الخبراء الذي أخذ به هذا الحكم على ما ذكر في كشوف العوائد الرسمية من أن المباني مقامة على أرض الوقف مع أنه حتى لو صح الاستدلال بذلك على أن الوقف كان يملك الأرض المقام عليها المباني فإنه لا يفيد أن إقامة هذه المباني كان بطريق التحكير إذ ليس ما يمنع أن يكون الطاعنون قد أقاموها بطريق الغصب وبنية التملك للأرض المقامة عليها وأنهم استوفوا شروط تملك هذه الأرض بالتقادم المكسب كما استند تقرير مكتب الخبراء إلى كشف إيجارات أرض حوض العسال مع أنه من صنع المستحقين ومن عندياتهم ومن ثم يكون ما انتهى إليه هذا التقرير من أن وضع يد الطاعنين وأسلافهم كان بصفتهم مستحكرين قد بنى على استخلاص غير سائغ ويكون الحكم المطعون فيه إذا اعتمد عليه في القول بأن وضع يد الطاعنين كان بهذه الصفة مشوبا بالقصور ، ويضيف الطاعنون أنهم تمسكوا أيضا أمام محكمة الموضوع بوقوع تزوير مادی في استمارات التغير بمصلحة الشهر العقاري التي شملتها طلبات شهر عقد المطعون ضده وعقد البائع له وذلك بإضافة عبارة (الأرض محكرة حسب حجة الوقف) وبأن هذه العبارة تركت بدون تاريخ لإيهام المطاع عليها بأنها كانت موجودة على تلك الاستمارات من تاريخ نشأتها في سنة ١٩٠٠ وقال الطاعنون إن هذا التزوير موضوع تحقيق تجريه النيابة وقد استجابت محكمة الاستئناف لهذا الدفاع وقررت ضم هذه الاستمارات ولكن مصلحة الشهر العقاري أجابت باستعالة ضمها فأصدرت المحكمة في ٢٤ أكتوبر سنة ١٩٥٩ حكما يقضى بتكليف مكتب الخبراء بالانتقال إلى مأمورية الشهر العقاري بشبرا للإطلاع عليها وإثبات البيانات الواردة فيها وفعلا إطلع عليها الخبراء وأثبتوا في تقريرهم تلك البيانات ومنها العبارة سالفة الذكر غير أن الحكم المطعون فيه أغفل الرد على دفاع الطاعنين في هذا الخصوص فلم يشر إليه ولم يناقشه ولو أنه

تنبه إليه وعنى بتحقيقه لتغير رأيه في الدعوى كما أن الحكم أخطأ في القانون فيما قرره من أن التقدم السارى لمصلحة الطاعنين قد انقطع بتسليم أعيان الوقف للحارس هانوكا في ۱۷ من أبريل سنة ۱۹۲۸ وأنه لم ينقض من هذا التاريخ حتى رفع الدعاوى الحالية مدة ثلاثة وثلاثين عاما وفيما قرره من أن الطاعنين لم يجابهوا جهة الوقف بتغيير نيتهم من مستحكرين إلى مالكين ذلك أنه عن الأمر الأول فإن مجرد قيام المحضر بتحرير محضر أثبت فيه تسليم أعيان الوقف للحارس ولا يحمل توقيعاً لأى من الطاعنين لا يعتبر إجراء قاطعاً للتقدم أما عن الأمر الثانى فإن مجابهة الطاعنين لجهة الوقف بنيتهم فى التملك ثابتة من الأدلة التى قدموها لمحكمة الموضوع وأهمها ما أقربه محمود رياض المستحق فى الوقف ووزارة الأوقاف التى كانت متنظرة عليه من أن الطاعنين كانوا ينازعون الوقف من قبل سنة ۱۹۲۲ ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه فى جميع ما استند إليه فى قضائه مشوباً بالقصور ومخالفة القانون .

وحيث إنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه فى جميع الاستئنافات على أن الأرض المقام عليها مباني الطاعنين تدخل ضمن الأعيان الموقوفة من المرحومة عديلة حسن الشماشرجى بتخاب وقفها المؤرخ ۷ من شوال سنة ۱۲۹۷ الموافق ۱۵ من سبتمبر سنة ۱۸۸۰ وأن أسلاف الطاعنين أقاموا المباني عليها بطريق الاستحكار وأنه متى كان وضع يد الطاعنين وأسلافهم على الأرض بوصفهم مستحكرين لها فإنه لا يكسبهم ملكية بما طال مدتة وقد استند الحكم المطعون فيه فى القول بأن جميع الأراضى المقام عليها مباني الطاعنين تدخل ضمن أعيان وقف الشماشرجى إلى تقرير مكتب الخبراء الذى كانت محكمة الاستئناف قد ندبته بحكمها الصادر فى ۲۴ من أكتوبر سنة ۱۹۵۹ إذ قطع الخبراء فى هذا التقرير بأن جميع هذه الأراضى تدخل ضمن أعيان الوقف المبينة بالحنة المؤرخة ۷ من شوال سنة ۱۲۹۷ هـ وذلك على ما ثبت لهم من معاينتها وتطبيق حجة الوقف عليها كما استند الحكم المطعون فيه فى القول بتحكير هذه الأراضى للطاعنين وأسلافهم على ما جاء بتقرير مكتب الخبراء فى هذا الخصوص وعلى ما ورد فى الكشف الرسمية لمكلفات العوائد المقدمة من الطاعنين من أن المباني المستحق عليها هذه العوائد مقامة على أرض وقف الشماشرجى

وعلى ما ثبت من تقرير الخبير المرحوم جرجس رطل المؤرخ أول أكتوبر سنة ١٩١٧ والموقع عليه منه والمقدم في دعوى أخرى من ورود أسماء الطاعنين والمساحة المحكرة لكل منهم والقيمة الإيجارية المربوطة عليها في البيان الخاص بأسماء مستأجرى أرض وقف الشماشرجى والوارد في ذلك التقرير، كما استند الحكم أيضا إلى ذكر أسماء الطاعنين أو أسلافهم والمساحة المحكرة لكل منهم في كشف بيان إيجارات أرض حوض العسال المقدم من المرحوم محمود رياض الناظر السابق للوقف تنفيذا لقرار محكمة الأزبكية الجزئية الصادر بتاريخ ١٢ ديسمبر سنة ١٩٢٦، وأضاف الحكم المطعون فيه في صدد إثبات الحكر بالنسبة للأرض المتنازع عليها في الدعوى رقم ٥٨١ لسنة ١٩٥٦ المرفوع عنها الاستئناف رقم ٨٩٩ لسنة ٧٥ ق أن محمود إبراهيم سلف المدعى عليهم في تلك الدعوى أقر في عقد البيع الصادر منه إلى بعضهم والمسجل في ٢١ يناير سنة ١٩٤٧ أن الأرض المقام عليها المنزل المبيع - وهي ذات الأرض محل النزاع في الدعوى المذكورة - محكرة لوقف الشماشرجى كما أحال الحكم المطعون فيه بالنسبة للإستئناف رقم ٩٠١ سنة ٧٥ ق المرفوع عن الحكم الصادر في الدعوى رقم ٥٦٥ لسنة ١٩٥٦ كلى القاهرة إلى ما استند إليه هذا الحكم في إثبات الحكر من أن سلف المدعى عليهم في تلك الدعوى وهو إبراهيم إبراهيم العسكرى سبق الحكم عليه في ٢٢ يناير سنة ١٩٢٩ في الدعوى رقم ١٩٨٣ لسنة ١٩٢٥ الأزبكية بأداء أجرة الحكر المتأخرة عليه حتى مارس سنة ١٩٢٥ وما يستجد بعد ذلك وتأيد هذا الحكم إستئنافيا في ٢٢ يناير سنة ١٩٢٩ كما حكم عليه بعد ذلك في ١٤ ديسمبر سنة ١٩٤٢ من محكمة مصر المختلطة في القضية رقم ٣٣٠ لسنة ١٩٢٦ قضائية المرفوعة عليه من هانوكا الحارس على الوقف بأداء أجرة الحكر في المدة من أول مارس سنة ١٩٣٨ حتى آخر فبراير سنة ١٩٤٢ وما يستجد بواقع ٦٤ قرشا سنويا وذلك تأسيسا على تقرير الخبير المعين في تلك القضية وما ورد فيه من إقرار المورث إبراهيم إبراهيم العسكرى بالإستحكار . وأحال الحكم المطعون فيه أيضا بالنسبة للإستئناف رقم ٩٠٢ سنة ٧٥ ق المرفوع عن الحكم الصادر في الدعوى رقم ٥٦٢ لسنة ١٩٥٦ كلى القاهرة إلى ما استند إليه هذا الحكم في إثبات الحكر من أن على أحمد سلف المدعى عليه في تلك الدعوى أقر في القضية رقم ١٧٣٧ لسنة ٢٧ جزئى الأزبكية بإستحكار الأرض محل النزاع وحكم عليه فيها بتاريخ ٢٤ فبراير سنة ١٩٣١ بأداء أجرة الحكر للوقف

حتى يناير سنة ١٩٣١ كما أحال الحكم المطعون فيه بالنسبة للاستئناف رقم ٩٠٣ لسنة ٧٥ ق المرفوع عن الحكم الصادر في الدعوى رقم ٥٦٤ لسنة ١٩٥٦ كلى القاهرة إلى ما استند إليه هذا الحكم من أن مورث المدعى عليهما فيها وهو محمد أمين الجندى أقر في عقد شرائه للمنزل محل النزاع والمسجل في ١٥ ديسمبر سنة ١٩٢٥ بأنه مقام على أرض وقف السيدة عديلة الشماشرجية وأن الأرض حكر وتعهد في هذا العقد بأداء أجرة الحكر ابتداء من أول أكتوبر سنة ١٩٢٤ وبعد أن دلت الحكم المطعون فيه على دخول الأراضى المقام عليها مباني الطاعتين في أعيان الوقف المذكور وتحكيرها للطاعتين سجل عليهم عجزهم عن إثبات ما ادعوه من أنهم جابهوا الوقف بتغيير نيتهم من مستحكرين إلى مالكين من قبل رفع الدعاوى الحالية عليهم بأكثر من ثلاثة وثلاثين سنة وقال الحكم أن هذه المجابهة لم تحصل إلا في سنة ١٩٥٣ حين تقدموا إلى مكتب الشهر العقارى بشكوى يعترضون فيها على تسجيل عقد شراء المطعون ضده على أساس أنهم يملكون العقارات المباعة له ثم استورد الحكم في كل من الاستئنافات أرقام ٨٩٦ و ٨٩٧ و ٨٩٨ و ٨٩٩ لسنة ٧٥ ق المرفوعة من المطعون ضده قائلا " وبما أنه يفرض أن نية المستأنف عليهم أو سلفهم قد انصرفت إلى خصب الوقف والقيام على تملكه مدة ٣٣ سنة فإن هذا التقادم قد انقطع بتسليم أعيان الوقف إلى الحارس عليه في ١٧/٤/١٩٢٨ ومنها العين محل النزاع إذ أثبت المحضر المباشر للتنفيذ أنه انتقل إلى المنازل القائمة على أرض الوقف جميعها وأخطر المالكين وواضح اليد بمأموريته وتم التنفيذ ولم يعترض واضعوا اليد بشيء ما " ولما كانت الأسباب المتقدمة التي اعتمد عليها الحكم المطعون فيه في إثبات أن الأراضى المقام عليها مباني الطاعتين من ضمن أعيان وقف السيدة عديلة الشماشرجية وفي إثبات أن وضع يد الطاعتين عليها كان بوصفهم مستحكرين لها لا مالكين؛ هذه الأسباب سائغة ومن شأنها أن تؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها الحكم وكان البطلان الذي يرمى به الطاعنون تقرير مكتب الخبراء الذي استند إليه الحكم المطعون فيه في ذلك لا وجود له على ما سلف بيانه في الرد على السببين الأول والثاني وكان هذا التقرير خلافا لما يقوله الطاعنون لم يبين على مجرد الظن والتخمين وإنما على اليقين المستمد من المعاينة التي أجراها الخبراء ومن تطبيقهم لجهة الوقف على الأراضى محل النزاع ومن المستندات التي أشاروا إليها في تقريرهم وقد استخلصوا النتيجة التي انتهوا إليها استخلاصا سائغا ومقبولا

وكان قول الطاعنين ببطلان تقرير الخبير المعين في الدعوى رقم ٥٨٢ سنة ١٩٥٦ كلى القاهرة الذى استند إليه تقرير مكتب الخبراء هو قول مرسل عار عن الدليل وعن بيان أوجه البطلان الذى يدعونه ومن ثم فلا يعتد بهذا القول وكان عدم صدور حكم في الدعوى المذكورة لا يمنع محكمة الموضوع من أن تستمد بما ورد في تقرير الخبير المعين فيها قرينة مضافة إلى القرائن والأدلة الأخرى التى أوردتها في صدد الاستدلال على تحكير الأرض محل النزاع للطاعنين، كما لا تريب على المحكمة إذا هى استمدت قرينة أخرى على حصول هذا التحكير من ورود أسمائهم هم أو أسلافهم وبيان المساحة المحكرة لكل منهم ومقدار أجرة الحكر المربوطة عليها في كشف بيان أسماء المستأجرين لأرض حوض العسال المحور بمعرفة الناظر السابق والمقدم منه في قضية أخرى تنفيذا لقرار من المحكمة التى فصلت في تلك القضية وكان الحكم المطعون فيه خلافا لما يقوله الطاعنون لم يستند في إثبات الحكر إلى الأحكام التى أشار إليها في أسبابه إلا بالنسبة لمن تعتبر حجة عليه من الطاعنين لصدورها ضد سلفه . لما كان ما تقدم وكان ما ساقه الحكم المطعون فيه من أسباب سلف بيانها تحمل الرد الضمنى على كل ما قدمه الطاعنون من دفاع في شأن عدم دخول الأرض المقامة عليها مبانيهم في كتاب الوقف وفي شأن عدم تحكيرها فإن النعى على الحكم المطعون فيه بالقصور في السببين الثالث والسادس يكون على غير أساس ومتى كان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى أن وضع يد الطاعنين وأسلافهم من قبلهم على أرض الوقف محل النزاع كان بسبب التحكير فإنه يكون وضع يد . وقت مانع من كسب الملكية بالتقادم مهما طال مدتة ولا يستطيع المستحكر أن يغير بنفسه لنفسه سبب حيازته ولا الأصل الذى تقوم عليه هذه الحيازة ولا يجوز له أن يكسب بالتقادم إلا إذا تغيرت صفة حيازته إما بفعل الغير وإما بفعل منه يعتبر معارضة لحق المالك وفي هذه الحالة الأخيرة يجب أن يقتزن تغيير نيته بفعل إيجابى ظاهر يجابه به حق المالك بالإنكار الساطع والمعارضة العلنية ويدل دلالة جازمة على أنه مزعم إنكار الملكية على صاحبها والاستئثار بها دونه . لما كان ذلك وكانت محكمة الموضوع قد انتهت في حدود سلطتها التقديرية وبأسباب سائغة إلى أن الطاعنين قد عجزوا عن إثبات تغيير صفة حيااتهم بما تتغير به قانونا قبل سنة ١٩٥٣ فقد كان هذا حسبها لرفض دعواهم بكسب ملكية أرض الوقف

بالتقادم ويكون لذلك ما قرره الحكم المطعون فيه عند بحثه في بعض الاستئنافات على سبيل الافتراض إنصرف نية الطاعنين إلى تملك الوقف وخصبه من أن التقادم قد إنقطع في هذه الحالة بتسليم أعيان الوقف للحارس عليه في ١٧ من أبريل سنة ١٩٢٨ هذا الذي قرره الحكم يكون زنادا على حاجة الدعوى ويستقيم الحكم بدونه ومن ثم فإن خطأ الحكم فيه لا يؤثر في النتيجة التي انتهى إليها وبالتالي يكون النعي بهذا الخطأ غير منتج . كذلك فإنه مادام الحكم لم يستند في قضائه إلى إستمارة التغير التي شملتها طلبات شهر عقد المطعون ضده والبائع له ولم يكن لهذه الاستمارات أى أثر في قضائه فإن النعي عليه بالقصور لإغفاله الرد على دفاع الطاعنين بشأن هذه الاستمارات يكون غير منتج أيضا .

وحيث إن السبب الرابع يتحصل في أن الطاعنين ذكروا في الطلب المقدم من وكيلهم الأستاذ السنوسي محمد عبد الله المحامي لمحكمة الاستئناف بعد حجز الدعوى للحكم بطلب إعادتها للرافعة أنهم يرضون الطعن بالتزوير في البندين الرابع والسادس من النتيجة التي انتهى إليها مكتب الخبراء في تقريرهم غير أن محكمة الاستئناف لم تجبهم إلى طلبهم وردت عليه بأنه لا يتصور وقوع تزوير في نتيجة هي من صنع الخبراء أنفسهم ويرى الطاعنون أن الخبراء أثبتوا في البند الرابع من تلك النتيجة أن المباني مقامة بطريق التحكير إستنادا إلى الكشف الرسمية لمكلفات العوائد ومخاض تسليم الحارس القضائي والأحكام الاستئنافية مع أن هذه الكشف لا تفيد شيئا في هذا الخصوص كما أن التقرير انتهى في البند السادس إلى أن وضع يد الطاعنين وأسلانهم على الأرض كان بصفتهم مستحكرين إستنادا إلى أن أسماءهم واردة في محضر تسليم الحارس هانوكا ودفاتر الإيجارات مع أن هذه المستندات لا تفيد هذه النتيجة لعدم ورود أسمائهم فيها ومن ثم يكون التقرير في هذين البندين مزورا . ولو كانت محكمة الاستئناف قد أفسحت السبيل أمامهم للطعن على هذا التقرير بالتزوير ومكنتهم من إثبات إدعائهم به لتغير وجه الرأي في الدعوى وإذا رفضت تلك المحكمة ذلك فإن الحكم المطعون فيه يكون قد خالف القانون بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعي مردود بما ذكره الحكم المطعون فيه بقوله "وأما الادعاء بوقوع تزوير في البندين الرابع والسادس من نتيجة تقرير الخبراء فإنه فضلا

عن أن مقدمى الطلب لم يكشفوا عن وجه هذا التزوير فإنه لا يتصور وقوعه في نتيجة هي من صنع الخبراء وللخصوم ملء الحرية في مناقشة التقرير والكشف عن وجه الحق أو الخطأ فيه “ وهذا الذى ذكره الحكم صحيح إذ أن ما ساقه الطاعنون في طلب إعادة القضية للرافعة المقدم منهم لمحكمة الاستئناف وفي أسباب النعى على أنه تزوير — بفرض صحته — لا يكون تزويرا ولا يعدو أن يكون طعنا على تقرير مكتب الخبراء قوامه أنه بنى ما انتهى إليه من نتائج على أسباب لا أصل لها في الأوراق ولما كان سبيل الطاعنين في إثبات ذلك هو مناقشة تقرير الخبراء وإبداء اعتراضاتهم عليه لا الطعن عليه بالتزوير فإن محكمة الاستئناف إذ رفضت الاستجابة إلى طلب الطاعنين إعادة القضية للرافعة للطعن بالتزوير في تقرير الخبراء لا تكون قد خالفت القانون ويكون النعى بهذا السبب على غير أساس .

وحيث إن حاصل السبب الخامس أن الطاعن الخامس حبيب عطية تمسك في الاستئناف رقم ٩٠٢ سنة ٧٥ ق المرفوع منه بأن الحكم الصادر في القضية رقم ١٧٣٧ لسنة ٢٧ ق مدنى الأزبكية بأداء أجرة الحكر للوقف والذى اعتمدت عليه محكمة أول درجة في القول بانقطاع التقادم لم يصدر ضد على أحمد الذى تلقى عنه الطاعن الملكية وإنما ضد شخص آخر يتشابه معه في الاسم وأن العين التى حكم في تلك الدعوى بأداء مقابل الحكر عنها ليست هي العين موضوع الدعوى الحالية ، وقد رد الحكم المطعون فيه على هذا الدفاع بأن المستأنف أقر بجلسته ١٥ أبريل سنة ١٩٥٧ لدى محكمة أول درجة بأنه اشترى عين النزاع من على أحمد وأن تقرير الخبراء أثبت إنطباق مساحة العين على العين الميينة في الدعوى رقم ١٧٣٧ لسنة ٢٧ ق الأزبكية ولما كان الطاعن الخامس قد تمسك أمام محكمة الموضوع بطلب إجراء التحقيق لإثبات أن على أحمد الصادر ضده الحكم في الدعوى رقم ١٧٣٧ لسنة ٢٧ ق الأزبكية هو شخص آخر غير الذى تلقى عنه الملكية وبخاصة أن ثمة فروقا في المساحة بين البندين فإن الحكم المطعون فيه حين التفت من تحقيق ذلك الدفاع الجوهوى يكون مشوبا بقصور يبطله .

وحيث إن هذا النعى مردود بأن لمحكمة الموضوع أن ترفض التحقيق الذى يطلب منها متى رأت بما لها من سلطة التقدير أنه لا حاجة بها إليه إكتفاء بما

هو بين يديها من أدلة وجدت فيها ضئها في تكوين عقيدتها . ولما كان الحكم المطعون فيه قد قرر " وبما أنه عن الإدعاء في الوجه الثاني من وجوه الاستئناف بأن على أحمد الذي تلقى عنه المستأنف الحق وأن العين محل النزاع في هذا الحكم مختلفة عن العين المتنازع عليها في هذا الاستئناف فإنه مردود بأن المستأنف أقر بمحضر جلسة ١٥ من أبريل سنة ١٩٥٧ لدى محكمة أول درجة بأنه اشترى عين النزاع من على أحمد كما أنه ثبت من تقرير الخبراء إنطباق مساحة وموقع العين في القضية رقم ١٧٣٧ لسنة ٢٧ ق الأزبكية على العين موضوع النزاع ". وكان هذا الذي ذكره الحكم المطعون فيه مفاده أن المحكمة الإستئنافية لم تر بها حاجة لإجراء التحقيق الذي طلبه الطاعن الخامس بعد أن كونت عقيدتها مما توفّر في الدعوى من الأدلة لما كان ذلك فإن النعي بهذا السبب يكون غير سديد .

وحيث إن حاصل السبب السابع أن الحكم المطعون فيه قد شابه التناقض بين أسبابه ومنطوقه ذلك أنه نص بالبند "د" من ثانيا من منطوق الحكم في الإستئناف رقم ٨٩٨ لسنة ٧٥ ق على إزالة المباني رقم ٣ حارة أبو هاشم في حين ورد بالأسباب ما يفيد أن المباني رقم ٣ حارة أبو هاشم خاصة بالإستئناف رقم ٨٩٩ لسنة ٧٥ ق

وحيث إن هذا النعي غير صحيح إذ الثابت من مطالعة الحكم المطعون فيه أن منطوقه تحت بند ثانيا "د" في الإستئناف رقم ٨٩٩ لسنة ٧٥ ق قضى بإزالة المباني رقم ٣ حارة أبو هاشم وهو مطابق لما جاء في الأسباب تحت رقم "سابعاً" خاصاً بهذا الإستئناف ومن ثم يكون الحكم قد خلا من التناقض المدعى به .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ١٣ من أبريل سنة ١٩٦٧

برئاسة السيد المستشار محمود توفيق اسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة
المستشارين : محمد عبد اللطيف ، والميد عبد المنعم العراف ، ومباس حلى عبد الجواد ، ومحمد
صديق البشيشى .

(١٢٦)

الطعن رقم ٣٣٧ لسنة ٣٣ القضائية :

تسجيل . " تسجيل صحيفة دعوى صحة التعاقد " . شهر عقارى . دعوى .
" دعوى صحة التعاقد " .

تسجيل صحيفة دعوى صحة التعاقد ثم التأشير على هامشه بمنطوق الحكم الذى يصدر مقررا حق
المدعى فيها . أثره لإعتبار هذا الحق حجة على من ترتبت لهم من نفس المتصرف حقوق عينية على
العقار بعد تاريخ تسجيل صحيفة الدعوى . حصول تسجيل المتصرف الحاصل من البائع لاحقا لتاريخ
دعوى صحة التعاقد المرفوعة من مشتر آخر لا يمنع من الحكم فى الدعوى بصحة
العقد ونفاذه .

مفاد المادتين ١٥ و ١٧ من القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ — فى شأن
الشهر العقارى — أن تسجيل صحيفة الدعوى التى يرفعها المشتري على البائع له
بإثبات صحة التعاقد الحاصل بينهما على بيع عقار والتأشير فى هامش هذا
التسجيل بمنطوق الحكم الذى يصدر فى الدعوى مقررا حق المدعى فيها ،
ذلك من شأنه أن يجعل هذا الحق حجة على من ترتبت لهم من نفس المتصرف
حقوق عينية على العقار بعد تاريخ تسجيل صحيفة الدعوى . فإذا كان تسجيل
التصرف الحاصل من نفس البائع للمطعون ضدها قد تم بعد تاريخ شهر صحيفة
الدعوى المرفوعة من الطاعنين فإنهما لا يحتاجان بتسجيل هذا التصرف وبالتالى
فهو لا يحول دون أن يقضى — للطاعنين — بصحة عقدهما حتى إذا ما أشر بهذا
الحكم وفق القانون يكون حجة على المطعون ضدهما فإذا اعتبر الحكم المطعون
فيه تسجيل عقد المطعون ضدهما حجة على الطاعنين ومانعا من القضاء لهما بصحة
ونفاذ عقدهما يكون قد خالف القانون .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق —
تتصل في أن الطاعنين أقاما في ٢١ سبتمبر سنة ١٩٦٠ الدعوى رقم ٥٢٢
سنة ١٩٦٠ كلى الزقازيق على المطعون ضدها الأولى يطلبان الحكم بصحة ونفاذ
عقد البيع العرفى المؤرخ ٢٥ مايو سنة ١٩٦٠ الصادر منها متضمنا بيعها لهما ثلاثة
أفدنة تبين من كشف المساحة أنها ٢ ف و ١٩ ط و ١٠ س الموضحة بالصحيفة
وذلك لقاء ثمن قدره ٩٨٣ ج و ١٦٥ م وقالوا شرحا لدعواهما إن المطعون ضدها
باعتهما بموجب العقد المذكور الثلاثة أفدنة المبينة فيه نظير ثمن قدره ١٠٥٠ ج
دفعاً منه عند تحرير العقد ٢٥٠ ج واتفق على سداد الباقي وقدره ٨٠٠ ج عند
التوقيع على العقد النهائى الذى حدد لإتمامه موعد لا يجاوز نهاية سنة ١٩٦٠
وإنها إذ قعدت عن تقديم مستندات التملك اللازمة لإعداد هذا العقد فقد قاما
باستخراج البيانات المساحية التى دلت على أن حقيقة مساحة القدر المبيع
٢ ف و ١٩ ط و ١٠ س ثم رفعوا دعواهما بطلب صحة ونفاذ العقد بالنسبة
لهذا القدر نظير ما يخصه من الثمن المتفق عليه وأشهرا صحيفتها في ٢٤ من سبتمبر
سنة ١٩٦٠ وقدم الطاعنان تأييدا لدعواهما عقد البيع ومحضر إيداع مؤرخ
١٩٦٠/١٠/٢٦ يتضمن إيداعهما لزمة البائعة باقى الثمن وقدره ٧٢٧ ج و ٥٣٠ م
بعد خصم ٦٦ ج و ٨٢٥ م قيمة العجز الذى ظهر فى المبيع ورسم الإيداع
وقدره ٢٧ ج و ٤٥٠ م وصحيفة الدعوى المشهورة فى ١٩٦٠/٩/٢٤ كما أقام
الطاعنان فى ٢٧ من أكتوبر سنة ١٩٦٠ الدعوى رقم ٧٦٩ سنة ١٩٦٠
كلى الزقازيق على المطعون ضدها الأولى يطلبان الحكم بفسخ عقد بيع آخر مؤرخ
٢٥ من مايو سنة ١٩٦٠ يتضمن بيعها لهما ١ ف و ٢ ط و ١٢ س ومتزئين
للسكن بثمن قدره ٨٠٠ ج وبإلزامها بأن ترد لهما ما عجلاه من الثمن وقدره ٦٧٠ ج
وبدفع مبلغ ٢٠٠ ج على سبيل التعويض وأسسا هذه الدعوى على أن المطعون ضدها

بعد أن باعت لها هذه الأعيان عادت وتصرفت فيها مرة أخرى إلى كل من حسن بقرى منصور ومحمد السيد خليل المطعون ضدهما الثانى والثالث بعقد أشهراه فى ٩ من أكتوبر سنة ١٩٦٠ مما استحال معه نقل ملكية المبيع إلى الطاعنين وأثناء نظر الدعويين تدخل فيهما المطعون ضدهما الثانى والثالث طالبين رفض الدعوى الأولى ومتضمنين فى الدعوى الثانية إلى الطاعنين فى طلب فسخ العقد واستندا فى ذلك إلى أنها اشترى من المطعون ضدها الأولى بجميع العقارات الواردة فى العقدين المقدمين من الطاعنين وقاما بتسجيل عقدهما فى ٩ أكتوبر سنة ١٩٦٠ قبل أن يسجل الطاعنان عقديهما وبذلك إنتقلت الملكية إليهما وطلبت المطعون ضدها الأولى رفض الدعويين استنادا إلى أنها كانت قد باعت للطاعنين ٤ ف و ٢ ط و ١٢ س وما يتبعها من منازل مقامة عليها بموجب عقد مؤرخ ١٩٦٠/٤/٢٤ نظير ثمن ذكر فى العقد أنه ١٤٠٠ ج للصفقة جميعها وأن ما عجل منه هو ٣٧٥ ج فى حين أن حقيقة الثمن الذى تم الاتفاق عليه هو ١٢٥٠ ج وما دفع منه هو ٣٢٠ ج فقط ، وإن الطاعنين طلبا منها بعد ذلك أن تحرر لها عقدى بيع عن ذات الصفقة موضوع العقد الأول وأن يذكر فى كل منهما ثمننا صوريا يزيد على الثمن الحقيقى وأن يذكر المبلغ المعجل بأكثر من حقيقته فأجابتهما لطلبهما وحررت لهما عقدى البيع المؤرخين ١٩٦٠/٥/٢٥ والمقدمين من الطاعنين وقد ذكر الثمن فى أحدهما على أنه ١٠٥٠ ج وأن ما عجل منه هو ٢٥٠ ج وفى العقد الثانى مبلغ ٨٠٠ ج وما عجل منه هو ٦٧٠ ج فى حين أن الثمن الحقيقى لجميع المبيع بالعقدين هو ١٢٥٠ ج وما دفع منه هو ٣٢٠ ج على ما هو ثابت بالإقرار الذى قدمته والموقع عليه من الطاعنين فى ٢٥ مايو سنة ١٩٦٠ وهو ذات تاريخ العقدين وقالت المطعون ضدها أنها باعت للمطعون ضدهما الثانى والثالث جميع ما كانت قد تصرفت فيه للطاعنين بعد أن تقاسما عن إتخاذ الإجراءات اللازمة لتحرير العقد النهائى والوفاء بباقي الثمن ومحكمة الدرجة الأولى بعد أن ضمت الدعويين لبعضهما وقبلت تدخل المطعون ضدهما الثانى والثالث خصمين فيهما قضت فى ١٠ من أبريل سنة ١٩٦٢ فى الدعوى الأولى رقم ٥٢٢ سنة ١٩٦٠ كلى الزقازيق بعدم قبولها وفى الدعوى الثانية رقم ٧٦٩ سنة ١٩٦٠ كلى الزقازيق بفسخ عقد البيع العرفى المؤرخ ١٩٦٠/٥/٢٥ الصادر من المدعى عليها (المطعون ضدها الأولى) للمدعين (الطاعنين)

متضمنا بيعها لهما ١ ف و ٢ ط و ١٢ س ومنزلين وبإلزامها بأن تؤدي لهما مبلغ ٥٢٠ ج منه ٣٢٠ ج قيمة ما قبضته من الثمن و ٢٠٠ ج على سبيل التعويض وأسست المحكمة قضاءها بعدم قبول الدعوى الأولى على أن الطاعنين لم يبقا بكامل ثمن المبيع على اعتبار أنه ٤ ف و ٢ ط و ١٢ س وأن ثمنه ١٢٥٠ ج كما جاء بالإقرار الصادر منهما والمؤرخ ٢٥ مايو سنة ١٩٦٠ إذ أن ما دفعاه منه وقدره ٣٢٠ ج مضافا إليه ما أودعاه ومقداره ٧٢٧ ج و ٥٣٠ م يقل عن الثمن المذكور وأسست المحكمة قضاءها في الدعوى الثانية على أن المطعون ضدهما الثانى والثالث سجلا عقدهما الذى يشمل الأعيان موضوع هذه الدعوى وبذلك إنتقلت ملكيتها إليهما واستحال نقلها للطاعنين بخطأ البائعة — إستأنف الطاعنان هذا الحكم بالنسبة لما قضى به ضدهما من عدم قبول دعواهما الأولى رقم ٥٢٢ سنة ١٩٦٠ وقيد إستئنافهما برقم ١٠٣ سنة ٥ ق المنصورة كما إستأنفت المطعون ضدهما الأولى الحكم بالنسبة لما قضى به ضدهما في الدعوى الثانية رقم ٧٦٩ سنة ١٩٦٠ وقيد إستئنافها برقم ١٩٥ سنة ٥ ق المنصورة ومحكمة الإستئناف قضت بتاريخ ٣٠ من يونيو سنة ١٩٦٣ برفض الإستئنافين وتأييد الحكم المستأنف — طعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض بالنسبة لما قضى به من رفض إستئنافهما وقدمت النيابة العامة مذكرتين أبدت فيهما الرأى بنقض الحكم المطعون فيه وبالحلقة المحددة لنظر الطعن أمام هذه الدائرة صممت النيابة على هذا الرأى .

وحيث إن الطعن بنى على سببين ينعى الطاعنان في أولهما على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون وفي بيان ذلك يقولان أن ذلك الحكم أقام قضاءه بتأييد الحكم المستأنف فيما قضى به من عدم قبول دعواهما رقم ٥٢٢ سنة ١٩٦٠ التى طلبا فيها الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع المؤرخ ٢٥ مايو سنة ١٩٦٠ الصادر إليهما من المطعون ضدهما عن ثلاثة أفدنة — على أن البائعة قد تصرفت في ذات القدر المبيع إلى المطعون ضدهما الثانى والثالث بعقد بيع سجل فى أكتوبر سنة ١٩٦٠ . وخلصت لهما ملكيته بهذا التسجيل وأن دعوى الطاعنين بصحة التعاقد عن القدر المذكور تصبح لذلك نافذة ولا محل لها هذا فى حين أن الطاعنين وقد أشمرا صحيفة دعواهما تلك فى ٢٤ سبتمبر سنة ١٩٦٠ قبل أن يسجل المطعون ضدهما الثانى والثالث عقدهما فإن

تسجيل هذا العقد لا يحتج به على الطاعنين بالنسبة للثلاثة أفدنة موضوع هذه الدعوى مادام أن تاريخه لاحق لتاريخ تسجيل صحيفتها ومن ثم فلا يمنع تسجيل المطعون ضدهما للتصرف الصادر إليهما من القضاء للطاعنين بصحة التعاقد الحاصل بينهما وبين البائعة بشأن هذه الثلاثة أفدنة. ويتحصل السبب الثاني في أن الحكم المطعون فيه شابه القصور لإغفاله الرد على ما عابه الطاعنان في صحيفة إستئنافهما على الحكم الابتدائي من خطأ فيما أسس عليه قضاءه بعدم قبول دعواهما رقم ٥٢٢ سنة ١٩٦٠ من أنهما لم يدفعا كامل الثمن إذ اعتبر هذا الحكم الثمن الذي حصل به البيع هو الثمن الوارد في الاقرار المؤرخ ٢٥ مايو سنة ١٩٦٠ وقدره ١٢٥٠ ج وأن مادفعه منه الطاعنان هو ٣٢٠ ج فيكون الباقي ٩٣٠ ج وهو يزيد عن المبلغ الذي قاما بعرضه على البائعة وأودعاه خزانة المحكمة وقدره ٧٢٧ ج و ٥٣٠ م حالة أن مبلغ ال ١٢٥٠ ج الوارد ذكره في هذا الاقرار هو ثمن ٤ ف و ٢ ط و ١٢ س وما طلب الطاعنان الحكم بإثبات صحة التعاقد عنه هو ثلاثة أفدنة فقط فيكون ثمنها ثلاثة أرباع المبلغ الوارد في الاقرار أي ٩٣٧ ج و ٥٠٠ م دفعا منه للبائعة ٣٢٠ ج حسبما هو ثابت بالاقرار المتقدم الذكر فيكون الباقي ٦١٧ ج و ٥٠٠ م وإذا كان المبلغ الذي قاما بإيداعه خزانة المحكمة هو ٧٧٣ ج و ١٦٥ م (كذا) فإنهما يكونان قد أوفيا بأكثر من الثمن المستحق عليهما هذا إلى أن محكمة أول درجة لم تخصم من الثمن المستحق على الطاعنين ما يقابل العجز الذي ظهر في الثلاثة أفدنة وقدره أربعة قرار بط وأربعة عشر سهما ينقصها في الثمن ٦٦ ج و ٨٣٥ م .

وحيث إنه يبين من الأوراق أن الحكم الابتدائي قضى بعدم قبول دعوى الطاعنين رقم ٥٢٢ سنة ١٩٦٠ كلى الزقازيق التي طلبا فيها الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع المؤرخ ٢٥ مايو سنة ١٩٦٠ والمتضمن بيع المطعون ضدهما الأولى لهما ثلاثة أفدنة ظهر من عملية المساحة أن حقيقتها ٢ ف و ١٩ ط و ١٠ س وأسس قضاءه بذلك على عدم وفاء الطاعنين بكامل الثمن الذي حصل به البيع — ولما إستأنف الطاعنان هذا الحكم نعيًا عليه في صحيفة إستئنافهما خطأه في احتساب الثمن المستحق عن القدر المطلوب الحكم بصحة التعاقد عنه وذلك لأنه اعتبر ثمنه هو المبلغ المذكور في الاقرار المؤرخ ٢٥ مايو سنة ١٩٦٠ وقدره ١٢٥٠ ج مع أن هذا المبلغ هو ثمن أربعة أفدنة وقيراطين ونصف المذكورة في هذا الاقرار

بينما القدر الذى طلب الطاعنان القضاء بصحة التعاقد عنه هو ثلاثة أفدنة فيكون ثمنها ثلاثة أرباع المبلغ الوارد فى الاقرار أى ٩٣٧ ج و ٥٠٠ م وأنه إذ كان ما قبضته منهما البائعة وقدره ٣٢٠ ج حسبها هو ثابت بالاقرار المشار إليه مضافا إلى ما قاما بإيداعه يزيد على هذا المبلغ فإن محكمة أول درجة تكون مخطئة فى إعتبارهما متخلفين عن الوفاء بكامل الثمن هذا إلى أنها لم تخصم من الثمن الواجب أدائه ما يقابل العجز الذى ظهر فى الثلاثة أفدنة وقدره أربعة قراريط وأربعة عشر سهما وقد أورد الحكم المطعون فيه فى تقريراته دفاع الطاعنين آنف الذكر ثم قال "وحيث إنه لا نزاع بين الطرفين فى أن الصفقة التى بيعت من ليرة جرجس كساب (المطعون ضدها الأولى) إلى غانم عبد الرحمن حسن بقرى منصور ومحمد السيد خليل (المطعون ضدهما الثانى والثالث) بعقد مسجل فى أكتوبر سنة ١٩٦٠ نخلصت لهما الملكية بهذا التسجيل وبذلك تصبح دعوى صحة التعاقد رقم ٥٢٢ سنة ١٩٦٠ نافذة إذ أنها لا تصادف محلا ترد عليه ذلك أن المبيع قد خرج من ملكية البائع" ومفاد ذلك أن الحكم المطعون فيه وإن انتهى فى منطوقه إلى تأييد قضاء محكمة أول درجة بعدم قبول دعوى الطاعنين رقم ٥٢٢ سنة ١٩٦٠ إلا أنه أقام قضاءه فى هذه الدعوى على أساس مغاير لما أقيم عليه الحكم الابتدائى فى هذا الخصوص ورأى الحكم المطعون فيه فيما أقام عليه قضاءه ما يغنيه عن بحث اعتراضات الطاعنين على أسباب الحكم الابتدائى - ولما كان الثابت من الأوراق ومن تقارير الحكم الابتدائى أن الطاعنين قاما بشهر صحيفة دعواهما تلك فى ٢٤ من سبتمبر سنة ١٩٦٠ قبل أن يسجل المطعون ضدهما الثانى والثالث عقدهما فى ٩ من أكتوبر سنة ١٩٦٠ وأن الطاعنين تمسكا أمام محكمة الموضوع بأن تسجيل هذا العقد لا يحتج به عليهما ما دام لاحقا لتاريخ شهر صحيفة دعواهما وكان القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ بعد أن بين فى المادة الخامسة عشرة منه الدعاوى التى يجب تسجيلها ومن بينها دعاوى صحة التعاقد على حقوق عينية عقارية نص فى المادة السابعة عشرة منه على أنه "يترتب على تسجيل الدعاوى المذكورة بالمادة الخامسة عشرة أو التأشير بها أن حق المدعى إذا تقرر بحكم مؤشربه طبق القانون يكون حجة على من ترتب لهم حقوق عينية ابتداء من تاريخ تسجيل الدعاوى أو التأشير بها" ومفاد ذلك أن تسجيل صحيفة الدعوى التى يرفعها المشتري

على البائع له بإثبات صحة التعاقد الحاصل بينهما على بيع عقار والتأثير في هامش هذا التسجيل بمنطوق الحكم الذي يصدر في الدعوى مقرراً حق المدعى فيها ، ذلك من شأنه أن يجعل هذا الحق حجة على من ترتبت لهم من نفس المتصرف حقوق عينية على العقار بعد تاريخ تسجيل صحيفة الدعوى وعلى ذلك فإن تسجيل التصرف الحاصل من نفس البائعة المطعون ضدها الأولى إلى المطعون ضدهما الثاني والثالث وقد تم بعد تاريخ شهر صحيفة دعوى الطاعنين فإنهما لا يحتاجان بهذا التسجيل وبالتالي فهو لا يحول دون أن يقضى لهما بصحة عقدهما حتى إذا ما أشر بهذا الحكم وفق القانون يكون حجة على المطعون ضدهما الثاني والثالث ، لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه إذ اعتبر تسجيل عقد المطعون ضدهما الثاني والثالث حجة على الطاعنين ومانعاً من القضاء لهما بصحة ونفاذ عقدهما يكون قد خالف القانون بما يستوجب نقضه — وإذا كان هذا الخطأ قد حجب محكمة الاستئناف عن بحث ما إذا كان الطاعنان قد أوفيا بالتزامهما بدفع الثمن الذي حصل به بيع القدر الذي طلبا الحكم بصحة التعاقد عنه أم لا وبحث ما أثاره الطاعنان من اعتراضات على ما تضمنته أسباب الحكم الابتدائي في هذا الخصوص فإنه يتعين إعادة القضية إلى محكمة الاستئناف لإستيفاء هذا البحث والقضاء في الدعوى على هدى ما يسفر عنه وعلى ضوء القواعد القانونية المتقدم ذكرها .

جلسة ١٣ من أبريل سنة ١٩٦٧

برئاسة السيد المستشار محمود توفيق اسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
محمد عبد اللطيف ، ومباس حلى عبد الجواد ، وسليم راشد أبو زيد ، ومحمد صدق البشيرى .

(١٢٧)

الطعن رقم ٣٤٥ لسنة ٣٣ القضائية :

(١) مقالة . " ضمان العيوب الخفية " . صالح . بطلان .

بطلان كل شرط في عقد الصلح بإعفاء المهندس والمقاول من ضمان مالم يكن قد انكشف
من العيوب التى يشملها الضمان .

(ب) مقالة . " ضمان العيوب الخفية " .

تسلم رب العمل البناء مقبولا بحالته . إقراره بذلك لا يعنى المهندس والمقاول من ضمان
العيوب الخفية وقت التسليم .

١ — مقتضى ما نصت عليه المادتان ٦٥١ و ٦٥٣ من القانون المدنى أن
كل شرط في عقد الصلح يقصد به إعفاء المهندس والمقاول من ضمان مالم يكن
قد انكشف وقت إبرامه من العيوب التى يشملها الضمان يكون باطلا . ولا يعتد
به إذ لا يجوز زول رب العمل مقدما وقبل تحقق سبب الضمان عن حقه
فى الرجوع به .

٢ — إقرار رب العمل فى عقد الصلح بتسليمه البناء مقبولا بحالته الظاهرة التى
هو عليها ليس من شأنه إعفاء المهندس والمقاول من ضمان العيوب التى كانت خفية
وقت التسليم ولم يكن يعلمها رب العمل لأن التسليم ولو كان نهائيا لا يغطى
إلا العيوب الظاهرة أو الملزمة لرب العمل وقت التسليم .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل فى أنه بمقتضى عقد مقاوله مؤرخ ٢٩ أبريل سنة ١٩٥٧ عهدت الطاعنة إلى المطعون ضدهما القيام ببناء عمارة سكنية بشارع العزيز عثمان بالزمالك بالقاهرة وفقا للمواصفات والشروط المتفق عليها مقابل مبلغ ١٧٨٠٠ ج وببند أن تم إنشاء العمارة قام خلاف بين الطرفين حول مدى مطابقة بعض الأعمال لتلك المواصفات فرفعت الطاعنة الدعوى رقم ٢٣٧٦ سنة ١٩٥٧ مستعجل إسكندرية بطلب إثبات حالة الأعمال التى أتمها المطعون ضدهما ومدى مطابقتها للأصول الفنية وبيان الأعمار الناقصة وتقدير قيمة كل منهما ، إلا أن الطرفين تصالحا فى تلك الدعوى بمقتضى عقد صلح مؤرخ ٢٤ أغسطس سنة ١٩٥٧ وبعد أن تسلمت الطاعنة البانى ظهرت فيها عيوب فى الأساسات وغيرها فرفعت الدعوى رقم ٢٤٨١ سنة ١٩٥٨ مستعجل إسكندرية على المطعون ضدهما بطلب إثبات حالة التشريكات التى ظهرت بالعمارة بعد استلامها لها ومعاينة الأساسات وأعمال الخرسانة المسلحة وبيان ما بها من عيوب فنية ، وما إذا كان العقار يتحمل أدوارا عليا فوqe ، وقد نذبت المحكمة بخيرا لأداء هذه المأمورية وبعد أن قدم تقريره أقامت الطاعنة الدعوى الحالية رقم ٧٨٤ سنة ١٩٥٩ مدنى كلى إسكندرية على المطعون ضدهما بطلب الحكم بإلزامهما متضامنين بأن يدفعا لها مبلغ ١٥١٦٠ ج على سبيل التعويض تأميسا على أنهما نفذا عملية البناء تنفيذا خاطئا ومعيبا من الناحية الفنية وأن الخبير المتدب فى دعوى إثبات الحالة رقم ٢٤٨١ سنة ١٩٥٨ مستعجل إسكندرية أثبت هذه المخالفات غير أنه قدر قيمة الأضرار التى لحقتها تقديرا جزافيا مما اضطرها إلى الاستعانة بخبير استشارى انتهى فى تقريره إلى تقدير قيمة ما أصابها من خسارة بمبلغ ١١٥٠٣ ج و ٦٥٠ م علاوة على قيمة الأعمال التى لم تتم وانتهت الطاعنة إلى طلب الحكم لها بمبلغ التعويض السالف الذكر ،

دفع المطعون ضدهما بأن النزاع الخاص ببناء العمارة قد انحسم بالصلح المعقود بينهما وبين الطاعة في ٢٤ أغسطس سنة ١٩٥٧ والذي أقرت فيه الطاعة باستلام العمارة بعد معاينتها وأنها قبلتها بحالتها التي هي عليها ، وقد أخذت المحكمة الابتدائية بوجهة نظر المطعون ضدهما وحكمت في ٢٨ مارس سنة ١٩٥٨ برفض الدعوى — فاستأنفت الطاعة هذا الحكم بالإستئناف رقم ٦٣٠ سنة ١٨ ق إسكندرية ومحكمة الإستئناف حكمت في ٤ يونيو سنة ١٩٦٣ برفض الإستئناف وتأييد الحكم المستأنف ، فطعنت الطاعة في هذا الحكم بطريق النقض بتقرير في أول أغسطس سنة ١٩٦٣ وقدمت النيابة مذكرة طلبت فيها نقض الحكم وبالحلقة المحددة لنظره أمام هذه الدائرة أصرت النيابة على هذا الرأي .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين يتحصلان في النعي على الحكم المطعون فيه بخالفة القانون وفساد الإستدلال والقصور في التسيب وفي بيان ذلك تقول الطاعة أن الحكم اعتبر أن الصلح الذي تم بين الطرفين في ٢٤ أغسطس سنة ١٩٥٧ في الدعوى رقم ٢٣٧٦ سنة ١٩٥٧ مستعجل إسكندرية قد حسم كل نزاع بينهما فيما يتعلق ببناء العمارة إستنادا إلى أن الطاعة أقرت في هذا الصلح بإتمام الأعمال المتفق عليها وباستلامها العمارة بعد معاينتها وأنه نص في عقد الصلح على أنه لا يجوز لها الإلتجاء إلى القضاء بشأن أى عمل من الأعمال الخاصة بالعمارة مع أن المادة ٥٥٥ من النانون المدني تقضى بعدم جواز التوسع في تأويل الصلح وبقصر تفسيره على الحقوق التي كانت محل نزاع بين الطرفين وقت حصول الصلح وذلك أيا كانت عبارته ، وإذ كانت المنازعة في الدعوى رقم ٢٣٧٦ سنة ١٩٥٧ مستعجل إسكندرية التي تم فيها الصلح قاصرة على العيوب التي كانت ظاهرة في العمارة وقت رفع هذه الدعوى ولم تتضمن العيوب التي ظهرت فيما بعد في الأساسات والحرسانة وغيرها من الأعمال الميينة في تقرير خبير إنبات الحالة المعين في الدعوى رقم ٢٤٨١ سنة ١٩٥٨ مستعجل إسكندرية والتي رفعت بشأنها الدعوى الحالية فإن الحكم المطعون فيه إذ اعتبر الصلح شاملا كافة المازمات الخاصة ببناء العمارة يكون مخالفا للقانون ومشوبا بفساد الإستدلال ، وأضافت الطاعة أنها تمسكت في دفاعها في صحيفة الإستئناف بأن الصلح أيا كانت نصوصه لا يعنى المطعون ضدهما من الضمان مما يظهر

في البناء من عيوب يترتب عليها تهديد سلامته ومتانته لأن كل اتفاق يقصد منه إعفاء المهندس أو المقاول من الضمان أو الحد منه يعتبر باطلا طبقا للمادتين ٦٥١ و ٦٥٣ من القانون المدني وقد التفت الحكم المطعون فيه عن هذا الدفاع الجوهري ولم يشر إليه في أسبابه ولو كانت المحكمة قد عنيت بمحتمل لتغير وجه رأيها في الدعوى إذ مقتضى المادتين السابقتين أن يعتبر الصلح باطلا فيما تضمنه من إعفاء المطعون ضدهما من المسؤولية عن العيوب التي تهدد متانة البناء وسلامته والتي لم تكن قد ظهرت بعد لا عند التسليم ولا عند عقد الصلح ، ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه إذ أغفل الرد على هذا الدفاع وانهى إلى أن الصلح يعفى المطعون ضدهما من المسؤولية عن هذه العيوب مشوبا بالانحياز وبمخالفة القانون.

وحيث إنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه برفض دعوى الطاعنة على أن الصلح الذي تم بينها وبين المطعون ضدهما في ٢٤ من أغسطس سنة ١٩٥٧ في دعوى إثبات الحالة رقم ٢٣٧٦ سنة ١٩٥٧ مستعجل إسكندرية قد حسم كل نزاع بين الطرفين خاص ببناء العمارة بحيث يمنع بعد ذلك على الطاعنة الرجوع عليهما بسبب أى عيب في المباني بما في ذلك العيوب المدعى بأنها ظهرت في الأساسات بعد إبرام هذا الصلح والتي رفعت بشأنها الدعوى الحالية واستند الحكم في ذلك إلى أن الطاعنة قد أقرت في عقد الصلح بإتمام الأعمال المتفق عليها وبأنها قد عاينتها بواسطة مهندسها معاينة تامة نافية لكل جهالة وقبلتها بحالتها الراهنة ، وإلى ما نص عليه في البند السادس من هذا العقد من أنه لا يحق لها الإلتجاء إلى القضاء بخصوص أى عمل من الأعمال الخاصة بالعمارة فيما عدا ما هو وارد بالبند الثانى الذى لا يندرج فيه العيوب التى رفعت بشأنها الدعوى الحالية — ولما كان الثابت من الملف المضموم أن الطاعنة تمسكت في صحيفة إستئنافها بأن الصلح أيا كانت عباراته لا يعفى المطعون ضدهما من العيوب التى تهدد متانة البناء وسلامته والتي لم تظهر إلا بعد عقد الصلح وبعد تسليمها المباني لأن كل شرط في عقد الصلح يتضمن إعفاء المطعون ضدهما من تلك العيوب باطل عملا بالمادة ٦٥٣ من القانون المدني — وكانت المادة ٦٥١ من هذا القانون تلزم المهندس المعماري والمقاول بضمان ما يحدث خلال عشر سنوات من تدهم كلى أو جزئى فيما شيداه من مباني وما يوجد فيها من عيوب يترتب عليها

تهديد متانة البناء وسلامته وتنص المادة ٦٥٣ منه على بطلان كل شرط يقصده إعفاء المهندس والمقاول من هذا الضمان أو الحد منه فإن مقتضى ذلك أن كل شرط في عقد الصلح قصده إعفاء المطعون ضدهما من ضمان ما لم يكن قد انكشف وقت إبرائه من العيوب التي يشملها الضمان يكون باطلاً—ولا يعتد به إذ لا يجوز نزول رب العمل مقدماً وقبل تحقق سبب الضمان عن حقه في الرجوع به — لما كان ذلك وكان إقرار الطاعة في عقد الصلح بتسليمها البناء مقبولا بحالته الظاهرة التي هو عليها ليس من شأنه أيضاً أن يعفى المطعون ضدهما من ضمان العيوب التي كانت خفية وقت التسليم ولم تكن تعلمها الطاعة لأن التسليم واو كان نهائياً لا يغطي إلا العيوب الظاهرة أو المعروفة لرب العمل وقت التسليم، لما كان ما تقدم فإن الحكم المطعون فيه إذ عمم بحمل الإتفاق الذي تضمنه عقد الصلح معفاً للمطعون ضدهما من ضمان كافة العيوب ما كان ظاهراً منها وقت الصلح أو خفياً فإنه يكون قد أخطأ في القانون بما يستوجب نقضه .

جلسة ١٩ من أبريل سنة ١٩٦٧

برئاسة السيد المستشار أحمد زكي محمد نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
محمد ممتاز نصار ، وأبراهيم عمر هندی ، ومحمد نور الدين عويس ، ومحمد شبل عبد المقصود .

(١٢٨)

الطعن رقم ١٧٦ لسنة ٣١ القضائية :

تقدم . ” التقادم المسقط ” . ” بدء التقادم ” . ضرائب .

الحق في المطالبة بدين الضريبة . سقوطه . ميعاده . بدؤه .

لا تبدأ مدة سقوط الحق في المطالبة بدين الضريبة إلا من تاريخ وجوبه في ذمة المدين بحيث إذا كان مؤجلاً أو معلقاً على شرط فإن ميعاد سقوطه يبدأ من يوم حلول الأجل أو تحقق الشرط ، وإذ نصت المادة ١٦ من قانون الضريبة العامة على الإيراد رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ على أن ” تقدم الإقرارات في خلال الثلاثة شهور الأولى من كل سنة ” وجرى قضاء محكمة النقض على أن دين الضريبة لا يبدأ تقادمه إلا بعد إنقضاء الأجل المحدد لتقديم الإقرار ، وخالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وجرى في قضائه على أن مدة التقادم في خصوصية النزاع الراهن تبدأ من نهاية السنة التي تستحق عنها الضريبة وفقاً للمادة ٣٧٧ مدني وذلك لأن القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ في المادة ٩٧ قرر سقوط حق الحكومة في المطالبة بما هو مستحق لها بمقتضى ذلك القانون بمضى خمس سنوات دون أن يوضح بدء سريان التقادم ، فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن قسطنطين استماتيو قدم إلى مأمورية ضرائب العطارين أول إقرارا عن إirاده الخاضع للضريبة العامة على الإيراد عن سنة ١٩٤٩ وأجرت عليه المأمورية بعض التصحيحات وحددت صافي إirاده الخاضع للضريبة بمبلغ ٢٢٢١٠ ج و ٧١٤ م وأخطرته بالربط في ٢٣/١١/١٩٥٥ ، وإذا عترض وأجبلت أوجه الخلاف إلى لجنة الطعن وفي ٢٨/٣/١٩٥٦ أصدرت اللجنة قرارها بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع (أولا) برفض الدفع بسقوط حق المصلحة بالتقادم عن سنة ١٩٤٩ والدفع ببطلان الإجراءات (ثانيا) بتخفيض وعاء الضريبة العامة على الإيراد العام إلى ١٦٦٥٨ ج و ٣٦ م في تلك السنة ، فقد أقام الدعوى رقم ٣٩١ سنة ١٩٥٦ تجارى الإسكندرية الابتدائية بالطعن في هذا القرار طالبا إلغاء والحكم أصليا بسقوط حق المصلحة في المطالبة بالضريبة وبسقوط حقها في إدخال أى تعديل على إقراره ومن باب الاحتياط ببطلان إجراءات التقدير والربط ومن باب الاحتياط الكلى بتحديد الإيراد الخاضع للضريبة بمبلغ ١٦٤٠٨ ج و ٨٣٧ م مع إلزام المصلحة بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة وشمول الحكم بالنفاذ المعجل بلا كفالة ، وبتاريخ ٨/١٢/١٩٥٩ حكمت المحكمة بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد القرار المطعون فيه وألزمت الطاعن بالمصاريف ومبلغ ثمانية قرش مقابل أتعاب المحاماة . واستأنف الممول هذا الحكم لدى محكمة استئناف الإسكندرية طالبا إلغاء والحكم له بطلباته ، وقيد هذا الاستئناف برقم ٢٦ سنة ١٦ تجارى قضائية وبتاريخ ٢٣/٢/١٩٦١ حكمت المحكمة حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وبسقوط حق مصلحة الضرائب في المطالبة بضريبة عن إيراد سنة ١٩٤٩ وألزمت المصلحة بالمصروفات عن الدرجتين وبمبلغ عشرة جنيهات مقابل أتعاب المحاماة عنهما . طعنت المصلحة في هذا الحكم بطريق النقض للسبب الوارد في التقرير وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون وقررت إحالته إلى هذه الدائرة حيث أصرت الطاعنة على طلب نقض الحكم ولم يحضر المطعون عليه ولم يبد دفاعا وقدمت النيابة العامة مذكرة أحالت فيها إلى مذكرتها الأولى وطلبت قبول الطعن .

وحيث إن مما تنعاه الطاعنة في سبب الطعن أن الحكم المطعون فيه قضى بسقوط حق مصلحة الضرائب في إقتضاء الضريبة المستحقة عن سنة ١٩٤٩

بالتقادم إستنادا إلى أن مدة تقادمها تبدأ من أول يناير سنة ١٩٥٠ وتكتمل في ١٩٥٤/١٢/٣١ والإنخطار الحاصل في ١٩٥٥/٢/٢ تم بعد سقوط الحق في المطالبة بها ، وهذا من الحكم خطأ ومخالفة للقانون ، إذ وفقا للمادة ٣٨١ من القانون المدني لا يبدأ سريان التقادم إلا من اليوم الذي يصبح فيه الدين مستحق الأداء أو من تاريخ تحقق الشرط أو انقضاء الأجل بالنسبة للديون المعلقة على شرط أو المضافة لأجل ، ووفقا للمادة ٣٨٢ لا يسرى التقادم كلما وجد مانع يتعذر معه على الدائن أن يطالب بحقه وقد حددت المادة ١٦ من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ مدة ثلاثة شهور لتقديم الممول لإقراراته ومؤدى ذلك أن التقادم لا يبدأ إلا من اليوم التالي لانتفاء الأجل المحدد لتقديم الإقرار في ١٩٥٠/٣/٢١ وهو ما أخذه المشرع في المادة ٩٧ مكررة من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المضافة بالقانون رقم ٣٤٩ لسنة ١٩٥٢ وحكمها يسرى على تقادم الضريبة العامة على الإيراد بمقتضى الفقرة الأولى من المادة ٢٤ مكررا المضافة بالقانون رقم ٢٥٤ لسنة ١٩٥٣ وإذا كان ميعاد تقديم الإقرار عن سنة النزاع ينتهى في ١٩٥٠/٣/٣١ فإن مدة تقادم الضريبة المستحقة عن هذه السنة لا تبدأ إلا في أول أبريل سنة ١٩٥٠ ، والثابت في الدعوى أن المصلحة أخطرت المطعون عليه بالنموذج رقم ٤ في ١٩٥٥/٢/٢ كما أخطرته بعناصر ربط الضريبة على النموذج رقم ٥ في ١٩٥٥/٢/٩ بموجب خطاب موصى عليه وهى إجراءات قاطعة للتقادم طبقا لأحكام القانون رقم ٦٤٦ لسنة ١٩٥٣ فإن مدة التقادم تكون قد قطعت قبل إكمالها .

وحيث إن هذا السبب في محله ذلك أنه وفقا للقواعد العامة في القانون لا تبدأ مدة سقوط الحق في المطالبة بدين الضريبة إلا من تاريخ وجوبه في ذمة المدين بحيث إذا كان مؤجلا أو معلقا على شرط فإن ميعاد سقوطه يبدأ من يوم حلول الأجل أو تحقق الشرط ، وإذ نصت المادة ١٦ من قانون الضريبة العامة على الإيراد رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ على أن " تقدم الإقرارات في خلال الثلاثة شهور الأولى من كل سنة " وجرى قضاء هذه المحكمة على أن دين الضريبة لا يبدأ تقادمه إلا بعد انقضاء الأجل المحدد لتقديم الإقرار وهو في واقعة الدعوى لا يبدأ إلا من أول أبريل سنة ١٩٥٠ وقد خالف الحكم المطعون فيه

هذا النظر وجرى في قضائه على أن " مدة التقادم في خصوصية النزاع الراهن تبدأ من نهاية السنة التي تستحق عنها الضريبة وفق المادة ٣٧٧ من القانون المدني وذلك لأن القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ في المادة ٩٧ قرر سقوط حق الحكومة في المطالبة بما هو مستحق لها بمقتضى ذلك القانون بمضى خمس سنوات دون أن يوضح تاريخ بدء سريان التقادم ومن ثم تعين تطبيق القاعدة العامة المنصوص عليها في المادة السالف ذكرها في القانون المدني بالنسبة لبدء سريان التقادم " فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يوجب نقضه .

جلسة ١٩ من أبريل سنة ١٩٦٧

برئاسة السيد المستشار أحمد زكي محمد نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
محمد ممتاز نصار ، وإبراهيم عمر هندی ، ومحمد نور الدين عويس ، وحسن أبو الفتوح الشربيني .

(١٢٩)

الطعن رقم ٧ لسنة ٣٥ ق "أحوال شخصية" :

(١ ، ب) حكم . "حجية الحكم" . نقض . "الخصومة في الطعن" .
أحوال شخصية . "دعوى الأحوال الشخصية" .

حجية الأحكام . فاصرة على أطراف الخصومة فيها . تعدى الحكم لغير
المحكوم عليه مباشرة . جواز طعنه فيه . م ٣٤١ من لائحة ترتيب المحاكم
الشرعية . الأحكام النهائية الصادرة قبل العمل بقانون الوقف ٤٨
لسنة ١٩٤٦ في غير الولاية على الوقف . نفاذها بالنسبة لطرفي الخصومة .
عدم إعتبار المستحق في الوقف ممثلاً في الخصومة ولا طرفاً فيها إذا لم يخاضم
بنفسه أو بوكيله أو بوصيه . عدم إعتبار الحكم الصادر في الدعوى حجة عليه .
لا أثر لهذه الدعوى في قطع التقادم بالنسبة له .

المطالبة القضائية بالحق . قطع التقادم . مناطه . توجيهها إلى المدين
أو من يمثله .

١ - حجية الأحكام تقتصر على أطراف الخصومة فيها ولا تتعداهم إلى
الخارجين عنها . وفي ضوء هذا الأصل - الوضعي - نصت المادة ٣٤١
من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية على أن " كل حكم يكون متعدياً لغير
المحكوم عليه مباشرة يجوز لغير المحكوم عليه أن يطعن فيه " كما نصت المادة ٦٠
من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ على أن " الأحكام النهائية التي صدرت قبل
العمل بهذا القانون في غير الولاية على الوقف تكون نافذة بالنسبة لطرفي
الخصومة " وفي نطاق المادة ٣٤١ من اللائحة - قبل إلغائها - جرت
المحاكم الشرعية على أن المستحق في الوقف لا يعتبر ممثلاً في الخصومة

ولا طرفا فيها إذا لم يخاصم بنفسه أو بوكيله أو بوصيه والحكم الصادر فيها لا يكون حجة عليه ، وهو ما لا يتأتى معه إعمال أثرها في قطع التقادم بالنسبة له .

٢ — المطالبة القضائية بالحق لا تقطع تقادم إلا أن تكون قد وجهت إلى المدين به أو من يمثله .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن هلال ولونا قمر وشمس بطرس عبد الملك أقاموا الدوى رقم ٧٢ سنة ١٩٥٩ بنى سويف الابتدائية للأحوال الشخصية ضد القمص يوحنا بطرس عبد الملك وسرور بسطورس بصفتها ولدا شرعيا على أولاده القصر سامية وناجى وعزت ويحيى المرزوقين له من زوجته السيدة صوفى بطرس عبد الملك والسيدة ماري قلادة سعيد بصفتها نائبة وحارسة على وقف المرحوم بطرس عبد الملك وآخرين يطلبون الحكم على المدعى عليهما الأول والثانى وفي مواجهة الباقيين باستحقاقهم لكامل حصتهم البالغة ٢١ ط من ٢٤ ط شيوعا في وقف المرحوم القمص بطرس عبد الملك ومنع تعرضهم لهم فيها مع إلزامهم بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة ، وقالوا شرحا لدعواهم إنه بموجب إشهاد تم أمام محكمة بنى سويف الابتدائية الشرعية في ١٠ سبتمبر سنة ١٩٣٦ وقف والدهم المرحوم القمص بطرس عبد الملك ١٢٨ ف و ٧ ط و ١٣ س موصية الحدود والمعالم بالإشهاد وجعلها من بعده ٣ ط على زوجته ماري قلادة المدعى عليها الثالثة والباقي وقدره ٢١ ط على أولاده المدعين ، وإذ توفى الواقف عن زوجته وأولاده المذكورين وعن ابنه يوحنا بطرس عبد الملك المدعى عليه الأول وابنته صوفى بطرس عبد الملك مورثة المدعى عليه الثانى وقد نازعاهم

في استحقاقهم لهذا القدر إستنادا إلى الحكم الصادر من محكمة القاهرة الابتدائية الشرعية بتاريخ ١٧ / ١ / ١٩٥٥ في القضية رقم ٥٤ سنة ١٩٤٩ المرفوعة منهما ضد السيدة ماري قلادة المدعى عليها الثالثة بصفتها نازرة على الوقف وقضى باستحقاقهما لحصة قدرها ٦ ط بحق ٤ ط للأول و ٢ ط لمورثة الثاني ، فقد اتبوا إلى طلب الحكم لهم بطلباتهم وعدم الإعتداد بهذا الحكم لأنه لم يصدر في مواجهتهم ، وبتاريخ ١٣ / ٣ / ١٩٦٠ حكمت المحكمة بعدم الإعتداد بالحكم الصادر في القضية رقم ٥٤ سنة ١٩٤٩ كلى شرعى القاهرة بالنسبة للدعين وألزمت المدعى عليهما الأولين بالمصروفات و بمبلغ مائتى قرش مقابل أتعاب المحاماة . واستأنف المدعى عليهما الأول والثاني هذا الحكم لدى محكمة إستئناف القاهرة طالبين إلغاء والحكم أصليا بعدم إختصاص محكمة بنى سويف بنظر الدعوى وبعدم قبولها ومن باب الإحتياط رفضها وقيد هذا الاستئناف برقم ٨٤ سنة ٧٧ ق . وبتاريخ ٢٨ / ٦ / ١٩٦١ حكمت المحكمة حضوريا (أولا) بقبول الإستئناف شكلا (ثانيا) ببطالان الحكم المستأنف لعدم إشماله على اسم عضو النيابة الذى أبدى رأى فى القضية (ثالثا) برفض الدفع بعدم إختصاص المحكمة بنظر الدعوى (رابعا) برفض الدفع بعدم قبولها (خامسا) بعدم حجية الحكم الصادر فى الدعوى رقم ٥٤ سنة ١٩٤٩ كلى شرعى القاهرة قبل المستأنف عليهم الثلاثة الأولين (سادسا) بإعادة القضية إلى محكمة أول درجة للفصل فيما هو مبين بأسباب الحكم وألزمت المستأنفين بمصروفات الإستئناف وأمرت بالمقاصة فى أتعاب المحاماة . وعجل المدعى عليهما الأول والثاني الدعوى طالبين رفضها بالنسبة لنصيبهم الواجب فى الوقف وقدره ٤ ط للأول و ٢ ط للثاني ، وطلب المدعون الحكم بترك الخصومة فى الدعوى بالنسبة لطلب الإستحقاق بعد أن حكم لمصلحتهم بعدم الإعتداد بالحكم الشرعى وأصبحوا بذلك فى غير حاجة إلى إعلان إستحقاقهم . وبتاريخ ٢٥ / ٢ / ١٩٦٢ حكمت المحكمة برفض الدفع بترك الخصومة فى الدعوى . واستأنف المدعون هذا الحكم لدى محكمة إستئناف القاهرة طالبين إلغاء والحكم بترك الخصومة وقيد هذا الإستئناف برقم ٦٣ سنة ٧٩ ق . وبتاريخ ٣٠ / ٦ / ١٩٦٣ حكمت المحكمة بعدم جواز الإستئناف لأن الحكم المستأنف مما لا تنتهى به الخصومة كلها أو بعضها ولا يجوز إستئنافه إلا مع الحكم الصادر فى الموضوع . ومن بعد صدور هذا الحكم عادت

الخصومة والخصوم إلى محكمة الدرجة الأولى وجرى النزاع بينهم حول "الإستحقاق الواجب" في الوقف ، حيث ذهب المدعى عليهما إلى أن القدر الموقوف بعد الثلث الذي تجوز الوصية فيه يقسم بين جميع الورثة ويخصصهما فيه ٦ ط وفقا للمادة ٢٤ من قانون الوقف رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ وهي توجب أن يكون للوارث من ذرية الواقف إستحقاق في الوقف فيما زاد على ثلث ماله وطلبا رفض الدعوى في هذا الخصوص ، بينما دفع المدعون بسقوط حق المدعى عليهما في المطالبة بهذا الإستحقاق وفقا للمادة ٣٠ من القانون وهي تنص على أنه لا يتغير شيء من الإستحقاق إذا لم يرفع المحروم الدعوى بحقه مع التمكن وعدم المذر خلال سنتين من تاريخ موت الواقف ، وهو ما لم يفعلاه . وبتاريخ ١٩٦٤/٦/٢٨ حكمت المحكمة حضوريا وقبل الفصل في الموضوع بسندب مكتب الخبراء الحكومي بنى سوييف لحصر وتحقيق جميع أموال الواقف عند وفاته في ١٩٤٨/٩/٢٩ من عقار ومنقول وديون بما في ذلك أعيان الوقف وتحقيق ما إذا كان قد تصرف حال حياته للمدعى عليهما الأول ومورثة الثاني أو لأحدهما في عقار أو منقول بغير عوض وتحديد قيمة هذا التصرف بالنسبة للأموال التي خلفها المورث وإذا لم تكن هناك تصرفات بغير عوض فعليه أن يحدد ثلث أموال المتوفى والثلثين الباقيين ، وضمنت أسباب الحكم قضاءها برفض الدفع بسقوط حق المدعى عليهما في المطالبة بالإستحقاق . واستأنف المدعون هذا الحكم لدى محكمة إستئناف بنى سوييف طالبين إلغاءه والحكم بقبول الدفع بعدم سماع دعوى المستأنف عليهما بالإستحقاق الواجب لعدم رفعها بالطريق القانوني وبسقوط الحق في المطالبة بهذا الإستحقاق وقيد هذا الإستئناف برقم ٢ سنة ٢ ق ، وطلب المستأنف عليهما رفضه ، ودفعت النيابة العامة بعدم جوازه تطبيقا للمادة ٣٠٥ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية . وبتاريخ ١٩٦٥/٢/١٤ حكمت المحكمة حضوريا بجواز الإستئناف وبقبوله شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف فيما تضمنه من قضاء في أسبابه بعدم سقوط حق المستأنف عليهما الأولين في النصيب الواجب في الوقف مع إلزام المستأنفين بالمصروفات وبمبلغ ألف قرش مقابل أتعاب المحاماة للمستأنف عليهما الأولين . طعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض للأسباب الواردة بالتقرير ، وعرض الطعن على هذه الدائرة حيث صم الطاعنون

على طلب نقض الحكم وطلب المطعون عليه الأول رفض الطعن وقدمت النيابة العامة مذكرة أحالت فيها إلى مذكرتها الأولى وطلبت رفض الطعن .

وحيث إن حاصل السبب الثانى أن الطاعنين دفعوا بسقوط حق المطعون عليهم فى طلب إستحقاقهم للنصيب الواجب فى الوقف لعدم رفع الدعوى به خلال سنتين شمسيين من تاريخ وفاة الواقف وفقا للمادة ٣٠ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ ، وقضى الحكم المطعون فيه برفض الدفع مستندا فى ذلك إلى أنهم أقاموا الدعوى رقم ٥٤ سنة ١٩٤٩ كلى شرعى القاهرة بطلب هذا النصيب ضد ناظرة الوقف وخلال سنتين من تاريخ وفاة الواقف وهذه الدعوى تقطع التقادم بالنسبة للطاعنين رغم سابقة القضاء بعدم حجية الحكم الصادر فيها عليهم ، ولا عبء بما تمسكوا من أنهم لم يكونوا خصوما فيها لأن القانون لا يوجب ذلك ويكفى فى إظهار التمسك بالحق الواجب فى الوقف أن يعلن صاحب الحق إعتراضه ويرفع الدعوى به ضد الناظر أو الحارس على الوقف ، وهذا من الحكم خطأ ومخالفة للقانون ولقوة الشيء المقضى من وجوه (أولها) أن رفع الدعوى من المحروم خلال فترة معينة شرط جوهرى فى المطالبة به ، ومن المقرر فقها وقضاء أن إجراءات المرافعات نسبية لا يستفيد منها إلا من قام بها ولا يضاربها إلا من وجهت إليه ، ويشترط فى المطالبة القضائية التى تقطع التقادم — وبفرض أن المدة المنصوص عليها فى القانون هى مدة تقادم لا مدة سقوط — أن توجه إلى الخصم المراد قطع التقادم ضده أو من ينوب عنه (وثانيها) أنه لا يبنى عن هذه الحقيقة ما قاله الحكم من أن المشرع لم يبين على من ترفع الدعوى ويصح رفعها على الناظر ، إذ هو يصطدم مع الأوليات القانونية ، ومقتضاها أن الدعوى يجب أن ترفع على ذى الصفة وأن توجه إليه ودعوى المحروم هى دعوى إستحقاق فى الوقف يجب أن ترفع على المستحقين أو الملاك على الشيوع فيه ولا صفة للناظر أو الحارس فى أن توجه إليه ، وهو ما قضت به محكمة الإستئناف بحكمها الصادر فى ١٩٦١/٦/٢٨ بين الخصوم أنفسهم . (وثالثها) أن رفع الدعوى أمام محكمة غير مختصة لا يقطع التقادم الجارى لمصلحة من لم يختصم فيها (ورابعها) أنه سبق أن قضى فى الإستئناف رقم ٨٤ سنة ٧٧ ق إستئناف القاهرة وبين الخصوم فى هذا الطعن بعدم حجية الحكم الصادر فى الدعوى

رقم ٥٤ سنة ١٩٤٩ كلى شرعى القاهرة على الطاعنين لأنهم لم يكونوا خصوما فيها ، وقول الحكم المطعون فيه أن رفع هذه الدعوى ضد ناظرة الوقف يعتبر رفعا لها ضد الطاعنين ويقطع التقادم قبلهم مصادمة واضحة للحكم ونقض له وإخلال بقوة الأمر المقضى .

وحيث إن هذا النعى فى محله ، ذلك أن حجبة الأحكام تقتصر على أطراف الخصومة فيها ولا تتعداهم إلى الخارجين عنها وفى ضوء هذا الأصل — الوضعى — نصت المادة ٣٤١ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية على أن " كل حكم يكون متعديا لغير المحكوم عليه مباشرة يجوز لغير المحكوم عليه أن يطعن فيه " كما نصت المادة ٦٠ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ على أن " الأحكام النهائية التى صدرت قبل العمل بهذا القانون فى غير الولاية على الوقف تكون نافذة بالنسبة لطرفى الخصومة " وفى نطاق المادة ٣٤١ من اللائحة — قبل إلغائها — جرت المحاكم الشرعية على أن المستحق فى الوقف لا يعتبر ممثلا فى الخصومة ولا طرفا فيها إذا لم يخاصم بنفسه أو بوكيله أو بوصيه والحكم الصادر فيها لا يكون حجة عليه ، وهو ما لا يتأتى معه إعمال أثره فى قطع التقادم بالنسبة له — وإذا كان ذلك وكان الثابت فى الدعوى ومن بيانات الحكم المطعون فيه أنه قضى فى الاستئناف رقم ٨٤ سنة ٧٧ ق أحوال شخصية القاهرة — وبين ذات الخصوم — بعدم حجبة الحكم الصادر فى الدعوى رقم ٥٤ سنة ١٩٤٩ كلى شرعى القاهرة على الطاعنين ، وقضى الحكم المطعون فيه بأن الحكم الصادر فى هذه الدعوى وإن لم يكن حجة عليهم إلا أن مجرد رفع الدعوى على ناظر الوقف يقطع التقادم ويترتب عليه أثره بالنسبة لهم فى حين أنهم لم يكونوا أطرافا فى الدعوى ولا ممثلين فيها وفى حين أن المطالبة القضائية بالحق لا تقطع تقادمه إلا أن تكون قد وجهت إلى المدين به أو من يمثله ، فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه بما يوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث باقى الأسباب .

جلسة ٢٠ من أبريل سنة ١٩٦٧

برئاسة السيد المستشار محمود توفيق اسماعيل نائب رئيس المحكمة، وبحضور السادة المستشارين :
محمد عبد اللطيف ، ومباس حلى عبد الجواد ، ومسلم راشد أبو زيد ، ومحمد صدق البشيشي .

(١٣٠)

الطعن رقم ١٥١ لسنة ٣٣ القضائية :

(أ) صورية . "أثرها" . بيع .

صورية عقد البيع . تقاذ العقد الحقيقي فيما بين المتعاقدين والخلف العام . لا يمنع
من ذلك وضع يد المشتري — بالعقد الصوري — على المبيع .

(ب) ملكية . "أسباب كسب الملكية" . تقادم . "تقادم مكسب" . حيازة .

فرض الحيازة التي تؤدي إلى كسب الملكية . بالتقادم إقترانها بنية التملك . إقرار المشتري
— بعقد صوري — في ورقة الضد بأن ملكية المبيع باقية للتصرف ومن حقه أن يستردها .
وضع يد هذا المشتري لا يكسب الملكية مهما طال مدتة .

(ج) قسمة . "القسمة الإتفاقية" . إثبات . "الإثبات بالكتابة" .

القسمة الإتفاقية عقد . خضوعها للقواعد العامة في الإثبات .

(د) ملكية . "أسباب كسب الملكية" . تقادم . "تقادم مكسب" .

مدة التقادم المكسب . لا محل لبحثها متى انتهى الحكم صحيحا إلى إنتفاء
نية التملك .

(هـ) محكمة الموضوع . حكم . "تسبيب كاف" .

استخلاص المحكمة الحقيقة الواقعة في الدعوى استخلاصا سائقا . عدم إلزامها
بأن تتعقب كل حجة للنعم وترد عليها استقلالا .

١ — متى انتهى الحكم إلى اعتبار عقد البيع عقدا صوريا ساترا لعقد حقيقي
فإنه إذ رتب على ذلك أن العقد الذي ينفذ فيما بين المتعاقدين والخلف العام

هو العقد الحقيقي — أى ورقة الضد — يكون قد طبق المادة ٢٤٥ من القانون المدني تطبيقاً صحيحاً ولا يمنع من نفاذ هذا العقد الحقيقي في حق المشتري أن يكون قد وضع يده على المبيع إذ أن وضع يده في هذه الحالة لا يعدو أن يكون مظهرًا من مظاهر ستر الصورة .

٢ — إذا أقر المشتري في ورقة الضد بأن ملكية الأتيان التي وضع اليد عليها باقية للتصرف ومن حقه أن يستردها في أى وقت شاء فإن وضع يده في هذه الحالة مهما طال مدته لا يكسبه ملكية هذه الأرض لأن القانون يشترط في الحياة التي تؤدي إلى كسب الملكية بالتقادم أن تقترن بنية التملك .

٣ — القسمة الإنفاقية عقد كسائر العقود ومن ثم تخضع للقواعد العامة فلا يجوز إثباتها إلا بالكتابة أو ما يقوم مقامها إذا زادت قيمة المال المقسوم على عشرة جنيهات .

٤ — ليس ثمة محل لبحث مدة وضع اليد متى انتهى الحكم صحيحاً إلى إنتفاء نية التملك مما يفقد التملك بوضع اليد رغمًا من أركانه القانونية .

٥ — متى كانت محكمة الموضوع قد أقامت الحقيقة الواقعة التي استخلصتها على ما يقيمها فإنها لا تكون بعد ملزمة بأن تتعقب كل حجة للتصوم وترد عليها استقلالاً لأن قيام هذه الحقيقة فيه الرد الضمني المسقط لكل حجة تخالفها .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تحصل في أن مورث المطعون ضدهم الستة الأولين أقام هو والمطعون ضده السابع الدعوى رقم ١٦٥ سنة ١٩٦٠ كلى دمياط على الطاعن وطلباً فيها الحكم ببطلان

عقد البيع المؤرخ ٢٠ من نوفمبر سنة ١٩٤٣ والمسجل بقلم رهون محكمة المنصورة المختلطة في أول مارس سنة ١٩٤٤ برقم ١٢٢٢ بالنسبة لنصيبهم في المبيع وقدره ١ ف و ٢١ ط و ٥ س شيوعا في ٥ ف و ٣ ط و $\frac{2}{3}$ س الموضحة الحدود والمعالم بالعريضة والعقد وثبتت ملكيتهم لهذا النصيب مع تسليمه إليهم ومنع منازعة الطاعن لهم فيه وقالوا في بيان دعواهما إن الطاعن كان قد رشح نفسه لمشيخة بلدة كفر البطيخ ونظروا لأنه لم يكن يملك النصاب المالي فقد حرر له والده "مورث الطرفين" عقد بيع صوري بمقدار ٥ ف و ٣ ط و ٨ س كائنة بزام ناحية كفر البطيخ وسجل هذا العقد في ١/٣/١٩٤٤ برقم ١٢٢٢ توثيق المنصورة وحرر الطاعن لوالده ورقة ضد مؤرخة ٥ من أكتوبر سنة ١٩٤٠ تعهد فيها برد الأطيان إليه وقت طلبها وإذا ما توفى والده تقسم هذه الأطيان بينه وبين أخويه بالفريضة الشرعية . وإذا لم يتم الطاعن بتسليم أخويه "مورث المطعون ضدهم الستة الأولين" والمطعون ضده السابغ نصيبهما الشرعى — تنفيذ لما التزم به في ورقة الضد الآنف ذكرها — فقد أقاما عليه دعواهما الحالية بطلباتهما السابقة وأثناء نظر الدعوى توفى والد المطعون ضدهم الستة الأولين محل ورثته محله — دافع الطاعن في موضوع الدعوى بأن ورقة الضد لا تنصب على العقد محل النزاع المؤرخ ٢٠ من نوفمبر سنة ١٩٤٣ لأنها تشير إلى عقد مؤرخ ٥ من أكتوبر سنة ١٩٤٠ كما دفع الطاعن بسقوط حق المطعون ضدهم في التمسك بورقة الضد سالفة الذكر بالتقادم وكذلك تمسك بتملكه الأطيان المبيعة بالتقادم المكسب — وبتاريخ ٢٧ من مايو سنة ١٩٦٢ قضت محكمة أول درجة ببطلان عقد البيع المؤرخ ١١/٢٠/١٩٤٣ والمسجل بقلم رهون محكمة المنصورة المختلطة في ١/٣/١٩٤٤ برقم ١٢٢٢ بالنسبة لنصيب المدعين "المطعون ضدهم" وقدره ١ ف و ٢١ ط و ٥ س وثبتت ملكيتهم لهذا النصيب مشاعا في ٥ ف و ٣ ط و $\frac{2}{3}$ س المينة الحدود والمعالم بصحيفة الدعوى والعقد المذكور وتسليمه للدين "المطعون ضدهم" ومنع منازعة المدعى عليه (الطاعن) . إستأنف الطاعن هذا الحكم بالإستئناف رقم ٢٢٣٨ سنة ١٤ ق المنصورة ومحكمة إستئناف المنصورة قضت في ٦ من فبراير سنة ١٩٦٣ بتأييد الحكم المستأنف فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن ولدى نظره أمام هذه الدائرة أصرت النيابة على هذا رأى .

وحيث إن الطعن بنى على ثلاثة أسباب ينعى الطاعن في أولها على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون من ثلاثة أوجه (أولها) أن الحكم إعتبر أن توقيع أحد المطعون ضدهم كشاهد على العقد المطعون عليه لا ينهض دليلاً على صحته قولا منه بأن من وقع خلف عام للبائع وأن العقد النافذ بين المتعاقدين والخلف العام هو العقد الحقيقي وليس العقد الظاهر طبقاً للمادة ٢٤٥ من التقنين المدني ويرى الطاعن أن موطن الخطأ في هذا الذي قرره الحكم هو إنه اعتبر الورقة المؤرخة ٥ من أكتوبر سنة ١٩٤٠ المحررة بين الطاعن ومورث الطرفين ورقة ضد للعقد الظاهر وهو العقد المؤرخ ٢٠ من نوفمبر سنة ١٩٤٣ والمسجل في أول مارس سنة ١٩٤٤ في حين أن هذه الورقة لا تتصل بأية صلة بعقد البيع المذكور وفوق ذلك فإن ما تضمنته تلك الورقة لا يدل على صورية هذا العقد بل لا يعدو أن يكون وعدا ببيع جديد للأب أو هبة لإخوة الطاعن في حالة وفاة هذا الأب — كما أن الحكم قد أخطأ إذ اعتبر العقد المطعون عليه عقدا ظاهرا ساترا لعقد حقيقى مع أن المشرع حين قضى في المادة ٢٤٥ من القانون المدني بنفاذ العقد الحقيقي الساتر فيما بين المتعاقدين والخلف العام قد افترض أن يكون العقد الظاهر لم يقترن بالتنفيذ بين الطرفين أما وقد إنتقلت حيازة الأطنان المبيعة من المورث إلى الطاعن بإقرار الخصوم وكما سجل ذلك الحكم المطعون فيه فإن عقد البيع الصادر للطاعن في ٢٠ من نوفمبر سنة ١٩٤٣ لا يصح إعتبره عقدا صوريا ولا ينطبق عليه حكم المادة سالفه الذكر . والوجه الثانى — أن الحكم قرر أن ما يدعيه الطاعن من أن المطعون ضدهم أقروا بصحة العقد المسجل عندما إقتسموا شركة مورثهم عند وفاته في سنة ١٩٤٨ عار عن الدليل ولا يجوز إثباته بالبيئة لأن قيمة العقار المتنازع عليه تزيد على نصاب الشهادة — ويرى الطاعن أن هذا الذى قرره الحكم ينطوى على خطأ في تطبيق قواعد الإثبات ذلك أنه لم يميز بين الواقعة المسادية المطلوب إثباتها وهى وضع اليد على العين المبيعة منذ البيع وبين تكييفها القانونى وهو القسمة واعتبر أن المطلوب إثباته هو عقد القسمة فى حين أن القسمة ليست إلا أثرا من آثار وضع اليد المطلوب إثباته بالبيئة ومع التسليم الجدى بأن المراد إثباته بالبيئة هو التصرف القانونى فإنه مادام قد تم تنفيذه فعلا بوضع اليد فإنه يجوز إثباته بجميع طرق الإثبات . والوجه الثالث — أن الطاعن تمسك بأنه تملك الأطنان موضوع النزاع بوضع اليد وقد رد الحكم المطعون فيه

على ذلك بأن حقوق الإرث لاكتسب بالتقادم إلا إذا دامت الحياة ٣٣ سنة طبقا للمادة ٩٧٠ من التقنين المدني - وهذا القول من الحكم لا يصلح ردا على دفاع الطاعن إذ أن المادة المذكورة إنما تتصل بحقوق الإرث وسقوطها بالتقادم ولا علاقة لها بأحكام وضع اليد بين الورثة فليس في القانون ما يحرم على الوارث أن يملك بالتقادم نصيب من ورثوا معه متى استوفى وضع يده الشرائط الواردة في القانون - وعلى ذلك يكون الحكم إذ طبق المادة ٩٧٠ مدني قد أخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن النعي في وجهه الأول غير سديد ذلك أن الحكم الابتدائي الذي أخذ الحكم المطعون فيه بأسبابه قرر بصدد التدليل على أن ورقة الضد المؤرخة ١٩٤٠/١٠/٥ والمحورة بين مورث الطاعنين والطاعن تنصب على عقد البيع المطعون عليه ما يأتي "وحيث إنه تبين من الإطلاع على عقد البيع المطعون عليه ومن الإطلاع على ورقة الضد أن مساحة الأطيان موضوع عقد البيع وورقة الضد هي مساحة واحدة تبلغ مقدارها ٥ ف و ٤ ط و ٨ س وأن المتعاقدين في عقد البيع المذكور هما بنفسهما المتعاقدين في ورقة الضد - وحيث إنه يظهر أيضا من مطالعة البند الخامس من العقد المسجل أن المدعى عليه (الطاعن) قد أقر فيه بأنه يضع يده على القدر المبيع بتاريخ ١٩٤٠/١٠/٥ وهو نفس التاريخ الذي أشير إليه في ورقة الضد مما يؤيد المدعين في دعواهم بأنه هو نفس العقد الذي تناوله الورقة المشار إليها فضلا عن أنه لو صح ما زعمه المدعى عليه من وجود عقد آخر لقدم هذا العقد المزعوم" وأضاف الحكم المطعون فيه إلى ذلك قوله "وليس صحيحاً ما يزعمه المستأنف (الطاعن) من أن ورقة الضد حررت عن أطيان خلاف ما تضمنه العقد المسجل المشار إليه آنفاً فإتخاذ طرفي العقد والمساحة الواردة به وتاريخ وضع اليد على الأطيان المبيعة في كل من العقد المسجل وورقة الضد لما يقطع بأن هذه الورقة حررت وقت تحرير العقد الابتدائي الذي أعقبه العقد المسجل في أول مارس سنة ١٩٤٤ ولم يستطع المستأنف أن يقدم العقد الذي تحررت عنه ورقة الضد إن صح ادعاؤه بأنه يغير العقد المسجل" ويبين من ذلك أن محكمة الموضوع قد استخلصت في نطاق سلطتها التقديرية أن ورقة الضد المشار إليها تنصب على عقد البيع المطعون عليه ودلت على ذلك بأسباب

سائغة من شأنها أن تؤدي إلى ما انتهت إليه ومن ثم يكون ما يثيره الطاعن من أن ورقة الضد لا تنصب على عقد البيع لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا مما لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض — ولا محل لما ينعاه الطاعن على الحكم من أنه أخطأ في تكييف الورقة المحررة بين الطاعن ووالده إذ اعتبرها ورقة ضد لعقد البيع محل النزاع حالة أنها لا تعدو أن تكون مجرد وعد بالبيع أو الهبة — ذلك لأن تكييف محكمة الموضوع للورقة المذكورة بأنها ورقة ضد هو تكييف صحيح لما استخلصته المحكمة منها إستخلاصا سائغا يتفق مع مدلولها الظاهر ورأته أوفى بمقصود المتعاقدين منها — أما ما ينعاه الطاعن على الحكم لعدم إعتداده بعقده مع أنه قد إقترن بوضع اليد فردود بأن الحكم وقد انتهى إلى إعتبار هذا العقد عقدا صوريا ساترا لعقد حقيقي فإنه إذ رتب على ذلك أن العقد الذي ينفذ فيما بين المتعاقدين والخلف العام هو العقد الحقيقي أى ورقة الضد المؤرخة ٥ من أكتوبر سنة ١٩٤٠ يكون قد طبق المادة ٢٤٥ من القانون المدني تطبيقا صحيحا ولا يمنع من نفاذ هذا العقد الحقيقي في حق الطاعن أن يكون قد وضع يده على المبيع إذ أن وضع يده في هذه الحالة لا يعدو أن يكون مظهرا من مظاهر ستر الصورية — والنعى في وجهه الثاني مردود بأن دفاع الطاعن أمام محكمة الموضوع إنما يحصر في هذا الخصوص في أن ورثة البائع وهم المطعون ضدهم قد أقروا بصحة البيع عندما إقتسموا تركة مورثهم عقب وفاته في سنة ١٩٤٨ وذلك باستبعادهم القدر المبيع للطاعن من الأعيان التي تناولتها القسمة وطلب إثبات ذلك بالبيننة وقد رد الحكم المطعون فيه على ذلك بأن الإحالة إلى التحقيق غير جائزة قانونا لأن قيمة الأرض المتنازع عليها تزيد على نصاب الشهادة وهذا القول من الحكم صحيح ذلك أن القسمة الإتفاقية عقد كسائر العقود فتخضع في الإثبات للقواعد العامة فلا يجوز إثباتها إلا بالكتابة أو ما يقوم مقامها إذا زادت قيمة المال المقسوم على عشرة جنيهات على أنه إذا كان مرمى دفاع الطاعن الذي أبداه أمام محكمة الموضوع هو حصول قسمة فعلية مما يجوز إثباتها بالبيننة فإن الحكم المطعون فيه قد نفى حصول أية قسمة إتفاقية بين جميع الورثة بقوله ” وينقض هذا الدفاع أن أخ المستأنف عبد الحميد عبد الرازق سبق أن رفع على المستأنف (الطاعن) في ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٤٨ الدعوى رقم ٣١٧ سنة ١٩٤٩ مدنى كلى المنصورة يطلب فيها نفس طلبات المستأنف عليهم ” المطعون ضدهم “

في الدعوى الحالية وقضى له إبتدائيا ببطلان عقد البيع المسجل في أول مارس سنة ١٩٤٤ وانتهت الدعوى صلحا في الإستئناف الأمر الذي يدل على أن إخوة المستأنف بمجرد وفاة والدهم لم يرتضوا نفاذ هذا العقد المسجل بالنسبة لهم وهذا الذي قرره الحكم المطعون فيه يفيد أن المحكمة رأت في أوراق الدعوى والأدلة المقدمة فيها ما يكفي لتكوين عقيدتها بعدم حصول أية قسمة إتفاقية بين جميع الورثة وعدم رضائهم بنفاذ عقد الطاعن وذلك بغير حاجة لإجراء التحقيق الذي طلبه الطاعن وهذا من حق محكمة الموضوع، والنعي في وجهه الثالث غير منتج ذلك أن الحكم المطعون فيه وقد انتهى إلى أن وضع يد الطاعن كان بناء على عقده الصوري صورية مطلقة وأنه أقر في ورقة الضد بأن ملكية الأطيان التي وضع اليد عليها باقية للمورث وأن من حق الأخير إسترداد الأطيان المبيعة في أى وقت يشاء فإن وضع يد الطاعن في هذه الحالة مهما طالت مدته لا يكسبه ملكية هذه الأرض لأن القانون يشترط في الحياة التي تؤدي إلى كسب الملكية بالتقادم أن تقتن بنية التملك — وكذلك فإن النعي بالخطأ في القانون على الحكم المطعون فيه فيما قرره من أن حقوق الإرث لا تكتسب بالتقادم إلا إذا دامت الحياة مدة ٣٣ سنة إستنادا إلى المادة ٩٧٠ من القانون المدني يكون عديم الجدوى لأن هذا الخطأ واردا فيما استطرد إليه الحكم تزييدا إذ لم يكن ثمة محل لبحث مدة وضع اليد بعد أن انتهى الحكم صحيحا إلى إنتفاء نية التملك لدى الطاعن مما يفقد التملك بوضع اليد ركنا من أركانه القانونية ومثل هذا الخطأ الواقع في الأسباب الزائدة لا يبطل الحكم .

وحيث إن الطاعن ينعى في السبب الثاني على الحكم المطعون فيه مخالفة الثابت في الأوراق وفي بيان ذلك يقول إن الحكم قال في معرض الرد على دفاع الطاعن بأن الورثة قد إقتسموا الأطيان بعد وفاة المورث وأن ورقة الضد تنصرف إلى عقد آخر غير العقد المسجل — إن الطاعن لم يقدم دليلا على القسمة كما لم يقدم الدليل على أن ملكية والده كانت تزيد على القدر الوارد بالعقد المسجل — قال الحكم ذلك مع أن الثابت من أيراد المال المقدمة من الطاعن أن مورثه كان يمتلك ٢٨ ف و ١٧ ط و ٩ س منها ٨ ف و ١٤ ط و ٥ س باسم المورث وحده والباقي مكلف باسمه وباسم أخيه — وهذا يدل على أن مورث الطرفين

كان يملك أطيانا غير التي باعها للطاعن يمكن أن تنصرف إليها ورقة الضد وهو ما دافع به الطاعن في جميع مراحل الدعوى هذا إلى أن الحكم قد خالف الثابت في الأوراق أيضا عندما ساير المطعون ضدهم في أن سبب تحرير العقد المسجل هو ترشيح الطاعن نفسه شيخا لبلدة كفر البطيخ وعدم امتلاكه النصاب المالى وهو أمر لا دليل عليه في الأوراق بل إن الثابت فيها يخالفه إذ قدم الطاعن سنداً إذنياً يتضمن أن زوجته تداين مورثه في مبلغ ٤٢٠ جنيتها وقد قرر الطاعن في مذكرته أن البيع تم مقابل هذا الدين وغيره من الديون التي اقترضها منه المورث شخصياً دون أن يحصل منه على سند كتابي بها .

وحيث إن هذا النعى غير سديد ذلك أن الحكم المطعون فيه إذ لم يعتد بأوراد المال في التدليل على ملكية مورث الطرفين لا يكون قد خالف الثابت في الأوراق إذ أن أوراد المال لا تنهض دليلاً على الملكية—وكذلك فإن الحكم لم يخالف الثابت في الأوراق فيما قضى به من صورية عقد الطاعن ذلك أنه ما دام قد استند في إثبات هذه الصورية إلى ورقة الضد المحررة بين الطاعن ووالده والذي أقر فيها الأول بصورية هذا العقد فإنه لا يهم بعد ذلك أن يكون الباحث على تحريره هو إيجاد النصاب المالى اللازم لترشيح الطاعن للشيخة أو أى باعث آخر .

وحيث إن حاصل السبب الثالث أن الحكم المطعون فيه قد شابه القصور في التسبيب والفساد في الاستدلال وفي بيان ذلك يقول الطاعن إن المطعون ضدهم أسسوا دعواهم بالصورية على أن سبب تحرير العقد هو أن الطاعن قد قام بترشيح نفسه شيخاً للبلدة دون أن يكون مالكا للنصاب المالى لحرره والده العقد المطعون عليه وقد نفى الطاعن ذلك في مذكراته وقرر أن زوجته كانت تداين والده في مبلغ ٤٢٠ ج بمقتضى سند إذنى تاريخه ١٤ من نوفمبر سنة ١٩٣٩ وأن والده قد قام بتحرير العقد المذكور له مقابل ذلك الدين الذى لم يتم بوفائه وإذا قضى الحكم بصورية العقد دون أن يرد على هذا الدفاع الجوهرى فإنه يكون مشوباً بقصور يبطله — أما فساد الاستدلال فأيته أن الحكم اعتبر الورقة المؤرخة ٥ من أكتوبر سنة ١٩٤٠ ورقة ضد للعقد الظاهر وهو العقد المؤرخ ٢٠ من نوفمبر سنة ١٩٤٣ مع ما تبع ذلك من تطبيق المادة ٢٤٥ مدنى في حين أن

الورقة صادرة قبل العقد بأربع سنين وفي الوقت الذي ثبت فيه أن هذا العقد قد تنفذ بوضع يد الطاعن على الأتيان منذ سنة ١٩٤٠ مما يستحيل معه تطبيق المادة ٢٤٥ من التقنين المدني — كما أن من مواطن فساد الإستدلال أيضا قول الحكم المطعون فيه " بأن المادة ٩٧٠ من القانون المدني تنص على أن حقوق الإرث لا تكتسب بالتقادم إلا إذا دامت الحياة مدة ٣٣ سنة وهو ما لم يحدث في هذه الدعوى " مع أن هذه المادة لا مجال لتطبيقها في النزاع الحالي .

وحيث إن هذا النعي مردود بأنه متى كانت المحكمة قد أقامت الحقيقة الواقعة التي استخلصتها على ما يقيمها فإنها لا تكون بعد ملزمة بأن تتعقب كل حجة للنصم وترد عليها إستقلا لا لأن قيام هذه الحقيقة فيه الرد الضمني المسقط لكل حجة تخالفها ومن ثم فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم من قصور لإغفاله الرد على بعض أوجه دفاعه يكون على غير أساس، أما باقى ما تضمنه سبب الطعن فإنه لا يبدو أن يكون ترديدا لما ورد بالسببين الأول والثاني وقد سبق الرد عليهما .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن برمته على غير أساس .

جلسة ٢٠ من أبريل سنة ١٩٦٧

يرئاسة السيد المستشار محمود توفيق اسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
محمد عبد اللطيف ، والسيد عبد المنعم الصراف ، وسليم راشد أبو زيد ، ومحمد صدق البشير .

(١٣١)

الطعن رقم ٣٣٢ لسنة ٣٣ القضائية :

(١) عقد . " فسخ العقد " . " الشرط الفاسخ الصريح " .

صيغة الشرط الفاسخ الصريح . وجوب أن تكون قاطعة في الدلالة على وقوع الفسخ
حتما ومن تلقاء نفسه بمجرد حصول المخالفة الموجبة له .

(ب) عقد . " فسخ العقد " . " الشرط الفاسخ الصريح " .

النص في عقد الصلح على حلول باقي أقساط الدين عند تأخر المدين عن الوفاء
بأحدها دون حاجة إلى تنبيه أو إنذار واعتبار الصلح كأن لم يكن لا يفيد
الإتفاق على إعتبار العقد مفسوخا من تلقاء نفسه . كل ما يفيد به هو حلول أجل الوفاء
بالأقساط دون تنبيه أو إنذار .

(ج) عقد . " فسخ العقد " . " الشرط الفاسخ الضمني " .

للمدين — في حالة الشرط الفاسخ الضمني — أن يتوق الفسخ بأداء دينه كاملا قبل
صدور حكم نهائي بالفسخ .

١ — يلزم في الشرط الفاسخ الصريح الذي يسلب المحكمة كل سلطة في تقدير
أسباب الفسخ أن تكون صيغته قاطعة في الدلالة على وقوع الفسخ حتما ومن تلقاء
نفسه بمجرد حصول المخالفة الموجبة له .

٢ — النص في عقد الصلح على أنه إذا تأخر المدين عن الوفاء بقسط من أقساط
الدين حلت باقي الأقساط فورا دون حاجة إلى تنبيه أو إنذار رسمي أو غير رسمي
فضلا عن إعتبار الصلح كأن لم يكن واستعادة الدائن حقه في التنفيذ بالدين المحكوم به
بأكمله ، هذا النص لا يفيد إتفاق الطرفين على إعتبار الصلح مفسوخا من تلقاء

نفسه في حالة التأخر في دفع أحد الأقساط وإنما كل ما يفيدده هو سقوط أجل الوفاء بالأقساط بغير حاجة إلى تنبيه أو إنذار عند التأخر في دفع قسط منها . أما النص على اعتبار الصلح كأن لم يكن في هذه الحالة فليس إلا ترديدا للشرط الفاسخ الضمني المقرر بحكم القانون في العقود الملزمة للجانبين .

٣ - متى كان الشرط الذي تضمنه العقد شرطا فاسخا ضمنيا فإن للدين أن يتوقى الفسخ بأداء دينه كاملا قبل أن يصدر ضده حكم نهائي بالفسخ .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعوز فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٤٣٤ سنة ١٩٦٠ كلى الجيزة على المطعون ضدهما طالبا الحكم بانقضاء عقد الصلح المؤرخ ٥ يونيه سنة ١٩٥٨ فيما تضمنه البند الثانى منه من قبوله إستيفاء مبلغ ٥٠٠٠ ج من أصل المحكوم به واستعادة حقه كاملا في التنفيذ بجميع المقتضى به بالحكم رقم ١٩٤٢ سنة ١٩٥٢ كلى مصر من أصل وفوائد ومصاريف بعد خصم الأربعة آلاف جنيه المدفوعة منه وقال شرحا للدعوى إنه بمقتضى الحكم رقم ١٩٤٢ سنة ١٩٥٢ كلى القاهرة يدين المطعون ضده الأول في مبلغ ٥٤٦٨ ج وفوائده بواقع ٧ ٪ سنويا من سنة ١٩٥٠ وقد بلغ هذا الدين مع ملحقاته حتى تاريخ رفع هذه الدعوى حوالى ٩٥٠٠ ج وتاريخ ٥ يونيه سنة ١٩٥٨ حرر عقد صلح بينه وبين المطعون ضدها الثانية بصفقتها وكيلة عن زوجها المطعون ضده الأول أوضامنة متضامنة معه في الوفاء وقد نص في البند الثانى منه على ألا يستوفى الطاعن من هذا الدين سوى ٥٠٠٠ ج ويرى ذمة الطرف الآخر من باقى المبلغ المحكوم به وملحقاته وأنه قبض من ذلك المبلغ في مجلس العقد ١٥٠٠ ج واتفق على تقسيط الباقي على ثلاثة أقساط أولها وقدره ١٥٠٠ ج يدفع أول أكتوبر سنة ١٩٥٨

والثاني وقدره ١٠٠٠ ج يدفع في أول أكتوبر سنة ١٩٥٩ والثالث وقدره ١٠٠٠ ج يدفع في أول أكتوبر سنة ١٩٦٠ وأنه إذا تأخر المطعون ضدهما في الوفاء بقسط منها تحل باقي الأقساط دون حاجة لتنبية أو إنذار فضلا عن اعتبار هذا الصلح كأن لم يكن ويستعيد الطاعن حقه كاملا في التنفيذ بجميع المقضى به بالحكم ١٩٤٢ سنة ١٩٥٢ المشار إليه، وقد تأخر المطعون ضده الأول المدين وضامته المطعون ضدها الثانية في الوفاء بقسط أول أكتوبر سنة ١٩٥٨ فأنذرهما بتاريخ ١٩ أكتوبر سنة ١٩٥٨ بحلول باقي الأقساط واستعادة حقه في التنفيذ بكل المحكوم به وبتاريخ ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٥٨ عقد بين الطرفين اتفاق تكميلي قبل الطاعن بمقتضاه قبض مبلغ ١٥٠٠ ج قيمة قسط أول أكتوبر سنة ١٩٥٨ وعشرة جنيهات مقابل مصاريف الإنذار على أن تستمر شروط الصلح الأول ويدفع القسطان الباقيان في ميعادهما ولكن المطعون ضدهما عادا وتأخر في الوفاء بقسط أول أكتوبر سنة ١٩٥٩ فأنذرهما بتاريخ ٢ أكتوبر سنة ١٩٥٩ ببرقية سجل فيها عليهما التأخر في الوفاء بهذا القسط وطالبهما بدفع المحكوم به كاملا عملا بالبند الثاني من اتفاق ٥ يونيه سنة ١٩٥٨ المؤيد باتفاق ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٥٨، وفي ٥ أكتوبر سنة ١٩٥٩ عرض المطعون ضدهما عليه قسط أول أكتوبر سنة ١٩٥٩ فقبل المبلغ المعروض على أن يكون خصما من المبلغ المحكوم به وأضاف الطاعن أنه وقد أخل المطعون ضدهما بالتزاماتهما الواردة في العقدين المشار إليهما فإن الشرط الصريح الفاسخ الوارد في عقد الصلح يكون قد تحقق وأصبح هذا العقد مفسوخا من تلقاء نفسه ولا يقدح في هذا قيام المطعون ضدهما بعرض قسط أول أكتوبر سنة ١٩٦٠ قبل حصول ميعاد استحقاقه إذ أن هذا العرض تم بعد إنقضاء عقد الصلح ولهذا فقد رفع هذه الدعوى يطلب الباقي له من قيمة الحكم رقم ١٩٤٢ سنة ١٩٥٢ كلى القاهرة وقد تمسك المطعون ضدهما بأنهما نفذا التزاماتهما وبأن عقد الصلح لا يتضمن شرطا صريحا فاسخا وأضافا أنهما عرضا القسط الأخير على الطاعن وأودعاه خزانة المحكمة في نوفمبر سنة ١٩٥٩ بعد أن رفض قبوله وأن هذا العرض وما تلاه من إيداع مبرئ لدمتهما . وفي ٤ مارس سنة ١٩٦٢ قضت المحكمة برفض الدعوى فاستأنف الطاعن هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة بالإستئناف رقم ٦١٧ سنة ٧٩ ق طالبا إلغاء الحكم والقضاء له بطلباته وفي ٣٠ مايو سنة ١٩٦٣ قضت

محكمة الاستئناف بتأييد الحكم المستأنف فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض بتقرير تاريخه ٢٥ يونيه سنة ١٩٦٣ وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن وباجلسة المحددة لنظره تمسكت النيابة برأيها السابق .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب حاصل أولها أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون وتأويله وفي بيان ذلك يقول الطاعن إن الحكم كيف الشرط الوارد في البند الثاني من عقد الصلاح المؤرخ ٥ يونيه سنة ١٩٥٨ بأنه لا يعتبر شرطا فاسخا صريحا تأسيسا على أنه لم يتضمن النص على اعتبار العقد مفسوخا بغير حاجة إلى حكم بذلك ورتب على هذا التكييف انطاط أن الفسخ يخضع لتقدير القاضي وانتحل الحكم بذلك لنفسه سلطة تقديرية ليست له واستند إلى هذه السلطة في رفض طلب الفسخ مع أنه لا يلزم لاعتبار الشرط صريحا فاسخا أن يتضمن حصول الفسخ بغير حاجة إلى حكم بل يكفي أن ينص على وقوع الفسخ بغير حاجة إلى تنبيه أو إنذار . وإذا كان يبين من نص البند الثاني من عقد الصلاح ومما ورد في إتفاق ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٥٨ أن الطرفين لم يقتصر على اعتبار العقد مفسوخا في حالة التأخير في دفع أى قسط من الأقساط دون حاجة إلى تنبيه أو إنذار رسمي بل حرصا على النص على ما يؤكد وقوع الفسخ بعودة المتعاقدين إلى الحالة التي كانوا عليها قبل التعاقد مما يجعل الشرط صريحا فاسخا فإن الحكم المطعون وقد خالف هذا النظر — يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وتأويله .

وحيث إنه يبين من الإطلاع على عقد الصلاح المؤرخ ٥ يونيه سنة ١٩٥٨ والذي أحال إتفاق ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٥٨ إلى نصوصه أن الشرط الوارد في البند الثاني منه نصه كالآتي " من المتفق عليه بين الطرفين أنه إذا تأخر الطرف الثاني (المطعون ضدهما) عن الوفاء بقسط من هذه الأقساط الثلاثة حلت باقى الأقساط فورا ودون حاجة إلى تنبيه أو إنذار رسمي أو غير رسمي فضلا عن اعتبار هذا الصلاح كأن لم يكن واستعادة الطرف الأول (الطاعن) حقه في تنفيذ الحكم المشار إليه فيما تقدم عن كافة المبالغ المقضى بها فيه ومتابعة إجراءات البيع العقارى في الدعوى الرقيمة ٧٦ سنة ١٩٥٧ بيع كلى المنصورة " وهذا النص لا يفيد إتفاق الطرفين على اعتبار الصلاح مفسوخا من تلقاء نفسه

في حالة التأخر في دفع أحد الأقساط كما يدعى الطاعن وإنما كل ما يفيد
هو سقوط أجل الوفاء بالأقساط الثلاثة بغير حاجة إلى تنبيه أو إنذار عند التأخر
في دفع قسط منها، ولما كان يلزم في الشرط الفاسخ الصريح الذي يسلب المحكمة
كل سلطة في تقدير أسباب الفسخ أن تكون صيغته قاطعة في الدلالة على وقوع
الفسخ حتماً ومن تلقاء نفسه بمجرد حصول المخالفة الموجبة له وكانت صيغة الشرط
الوارد في البند الثاني من عقد الصالح المؤرخ ٥ يونيو سنة ١٩٥٨ والمشار إليه
فيما سبق غير صريحة في الدلالة على هذا المعنى إذ لم تتضمن النص على الفسخ
بلفظة أو بعبارة تفيد صراحة أما النص على اعتبار الصلح في حالة التأخير
في دفع أحد الأقساط كأن لم يكن واستعادة الدائن حقه في تنفيذ الحكم القاضي
له بالدين وفي متابعة إجراءات التنفيذ فليس إلا ترديداً للشرط الفاسخ الضمني
المقرر بحكم القانون في العقود الملزمة للجانبين . لما كان ما تقدم فإن الحكم
المطعون فيه إذ انتهى إلى عدم اعتبار الشرط الوارد في البند الثاني المذكور شرطاً
صريحاً فاسخاً يكون قد انتهى إلى نتيجة صحيحة ولا يؤثر في سلامته بعد ذلك
خطؤه فيما استلزمه لإعتبار الشرط صريحاً فاسخاً من النص على عدم الحاجة
إلى صدور حكم بالفسخ ذلك أنه متى كانت نتيجة الحكم موافقة للقانون فإن
لمحكمة النقض أن تصحح ما تضمنته أسبابه من قرارات قانونية غير صحيحة
من غير أن تنقض الحكم . ومتى كان عقد الصلح خلواً من شرط فاسخ صريح
في حالة تأخر المدين في دفع أحد الأقساط فإن محكمة الموضوع إذ استعملت
سلطتها في تقدير أسباب الفسخ الذي طلبه الطاعن ورأت ألا تجيبه إليه لقيام
المدين بالوفاء بجميع الدين قبل صدور الحكم فإنها لا تكون قد خالفت
القانون ذلك أنه متى كان الشرط الذي تضمنه العقد شرطاً فاسخاً ضمناً
فإن للمدين أن يتوقى الفسخ بأداء دينه كاملاً قبل أن يصدر ضده حكم
نهائي بالفسخ .

وحيث إن حاصل السبب الثاني أن الحكم المطعون فيه خالف القانون وفي بيان
ذلك يقول الطاعن إن هذا الحكم قرر أن المطعون ضدهما قد عرضا قسط أول
أكتوبر سنة ١٩٥٩ على الطاعن عرضاً رسمياً في ٥ أكتوبر سنة ١٩٥٩ بعد ميعاد
الإستحقاق بأيام قلائل وإنه قبل هذا العرض مسامحة منه وبذلك تكون ذمة

المطعون ضدهما قد برئت من هذا القسط ولا يكون للطاعن أن يتمسك بأثر الشرط الفاسخ بسبب التأخير في الوفاء به . ويرى الطاعن أن هذا الذي قرره بالحكم ينطوي على مخالفة للقانون لأنه يتضمن إنحرافا واضحا عن صبارات عقد الصلح التي أفصح فيها الطرفان عن إرادتهما في اعتبار العقد مفسوخا وأثبت لهذا الفهم دليلا وهما ويستحيل عقلا إستخلاص هذا الفهم منه ذلك أنه عندما تأخر المطعون ضدهما في الوفاء بقسط أول أكتوبر سنة ١٩٥٩ أنذرهما الطاعن بحلول جميع الدين وبإفصاخ عقد الصلح واستعادة حقه في التنفيذ عليهما بكامل دينه وأنه لم يقبل قسط أول أكتوبر سنة ١٩٥٨ إلا بعد تحرير اتفاق ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٥٨ الذي أثبت فيه تمسكه بضرورة الوفاء بباقي الأقساط في مواعيدها وبشروط عقد الصلح ولما حل قسط أول أكتوبر سنة ١٩٥٩ عاد المطعون ضدهما وتأخر في الوفاء به فأنذرهما ببرقية بتاريخ ٢ أكتوبر سنة ١٩٥٩ سجل فيها عليهما إفصاخ عقد الصلح وعدم تسامحه معهما ولما عرض المطعون ضدهما هذا القسط في ٥ أكتوبر سنة ١٩٥٩ رفض قبول المبلغ المعروض إلا على أنه خصما من كامل دينه الذي أصبح مستحقا بعد إفصاخ عقد الصلح وقد قبل وكيل المطعون ضدهما تسليم الطاعن المبلغ المعروض على هذا الأساس وبذلك فإن الطاعن لم يتسامح مع المطعون ضدهما كما قرر الحكم المطعون فيه .

وحيث إن هذا النعي غير منتج ذلك أنه يبين من الحكم المطعون فيه — وعلى ما سبق بيانه في الرد على السبب الأول — أن هذا الحكم قد انتهى بحق إلى أن الشرط الوارد في عقد الصلح المؤرخ ٥ يونيو سنة ١٩٥٨ والمؤيد باتفاق ٢٨ أكتوبر سنة ١٩٥٨ لا يعتبر شرطا صريحا فاسخا يسلب القاضي سلطته التقديرية في إيقاع الفسخ ولما كان الثابت من الحكم المطعون فيه أن المطعون ضدهما أوفيا الطاعن بالأقساط الثلاثة المنصوص عليها في عقد الصلح قبل رفع الدعوى وكان للدين إلى أن يصدر الحكم النهائي بالفسخ أن ينفذ التزامه الذي رتب الفسخ جزاء على الإخلال به فيتوقى الحكم عليه بالفسخ فإن قضاء الحكم المطعون فيه برفض طلب الفسخ بعد ثبوت قيام الطاعنين بالوفاء بالأقساط الثلاثة المنصوص عليها في عقد الصلح المؤرخ ٥ يونيو سنة ١٩٥٨ يكون صحيحا في القانون

ويكون النعى على الحكم به—هذا السبب عديم الجدوى إذ يفرض وقوع الخطأ: المنعى به فإنه لا يؤثر في سلامة النتيجة التي انتهى إليها الحكم المطعون فيه .

وحيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه بالسبب الثالث القصور في التسبيب وفي بيان ذلك يقول إنه تمسك في صحيفة الاستئناف وفي المذكرة المقدمة منه لمحكمة الاستئناف بأن المطعون ضدهما لم يوفيا القسط الثالث المستحق في أول أكتوبر سنة ١٩٦٠ لأن عرض هذا القسط وإيداعه خزانة المحكمة كان باطلا لسببين الأول أن المطعون ضدهما لم يودعا مع هذا الدين فوائده مما يجعل الإيداع ناقصا وغير مبريء للذمة عملا بالمادة ٧٩٣ من قانون المرافعات والسبب الثاني أن هذا الإيداع قد إقترن بشرط يحول دون إمكان إنتفاع الطاعن بالمبلغ المودع إذ علق المطعون ضدهما صرف المبلغ إليه على إعطائهما مخالصة نهائية براءة ذمتهم من جميع الدين المتمضى به بالحكم رقم ١٩٤٢ سنة ١٩٥٢ كلى مصر وقد أغفل الحكم المطعون الرد على السبب الأول من هذين السببين إغفالا تاما ورد على السبب الثاني بما لا يصلح أن يكون ردا عليه إذ إقتصر على القول بأن عرض المطعون ضدهما للقسط الأخير تم قبل ميعاد إستحقاقه بدون قيد أو شرط في مقابل براءة ذمتهم من المبلغ المتصالح عليه وأنه ليس ثمة ما يحول دون التقرير بصحة العرض والإيداع المبريء لذمتهم دون أن يبين الحكم الأساس الذي استند إليه في إعتبار العرض والإيداع مبرئين للذمة مع إقترانها بذلك الشرط وبذلك جاء الحكم مشوبا بالقصور .

وحيث إن هذا النعى مردود في شقه الأول بأنه وإن كانت المادة ٧٩٣ من قانون المرافعات توجب للحكم بصحة العرض أن يتم إيداع المعروض مع فوائده التي إستحققت لغاية يوم الإيداع إلا أن إيداع الفوائد لا يكون واجبا إلا إذا كان المبلغ المعروض قد إستحققت عليه فوائد ولما كان الثابت الذي سجله الحكم المطعون فيه أن المطعون ضده قد أودع القسط الثالث في يوم ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٥٩ قبل ميعاد إستحقاقه في أول أكتوبر سنة ١٩٦٠ فإنه لم تكن ثمة فوائد مستحقة على المبلغ المودع وقت إيداعه حتى يلتزم المطعون ضدهما بإيداعها معه ويكون دفاع الطاعن المتضمن بطلان العرض والإيداع لعدم إيداع الفوائد غير مؤثر في الدعوى وبالتالي فإن إغفال الحكم المطعون فيه الرد عليه لا يبطله . والنعى

في شقه الثاني مردود بأنه وقد انتهى الحكم المطعون على ما سبق بيانه في الرد على السبب الأول بأن العقد لا يتضمن شرطاً صريحاً فاسخاً وأن للدين أن يتوقى الفسخ بدفع الدين قبل صدور الحكم النهائي بالفسخ فإن وفاء المطعون ضدهما بالفسط الأخير عن طريق عرضه وإيداعه يعتبر مبرئاً لزمتهما من جميع الدين موضوع عقد الصلح ومن ثم فإن تقييدهما صرف المبلغ المودع بشرط الحصول من الطاعن على مخالصة نهائية بهذا الدين لا يؤثر في صحة هذا الإيداع لأن من حق المطعون ضدهما الحصول على مخالصة بالدين الذي أوفياه ومن ثم يكون النهي بهذا السبب على غير أساس .

وحيث إنه لكل ما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٢٠ من أبريل سنة ١٩٦٧

برئاسة السيد المستشار محمود توفيق اسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وبحضور العادة المستشارين :
السيد عبد المنعم الصراف ، وعباس عبد الجواد ، وسليم راشد أبو زيد ، ومحمد صدق البشيشي .

(١٣٢)

الطعن رقم ٣٦٧ لسنة ٣٣ القضائية :

(١) أشخاص إعتبارية . ”حق التقاضي“ . نقابات . ”بإشرتها للدعوى“ .
دموى .

للقابات — كشخص إعتباري — رفع الدعوى المتعلقة بحقوقها المالية قبل
أعضائها أو قبل الغير ممن تتعامل معهم . لها أيضا رفع دعوى المسؤولية عن الأضرار
التي تصيب المهنة التي تمثلها أو المصالح الجماعية لأعضائها بشرط أن يكون الضرر الواقع
قد أصابهم كأعضاء . في النقابة . الضرر الفردي الذي يلحق عضوا أو عددا من الأعضاء
بسبب لا يتصل بانتمائهم للمهنة ولا يمتد أثره إليها . دموى النقابة عنه غير مة بولة
لانتفاء مفتا في رفعها .

(ب) نقابات . ”لائحة النظام الأساسي للنقابة“ . قانون .

ليس للائحة النظام الأساسي للنقابة أن تنشئ حقاً لم يخوله إياها القانون الذي
صدرت بالاستناد إليه .

١ — للنقابات المنشأة وفقا للقانون أن ترفع بوصفها شخصا اعتباريا الدعوى
المتعلقة بحقوقها المالية قبل أعضائها أو قبل الغير ممن تتعامل معهم . كما لها أن
ترفع دعوى المسؤولية عن الأضرار التي أصابت المهنة التي تمثلها أو المصالح
الجماعية لأعضائها إلا أن شرط ذلك أن يكون الضرر الواقع في هذه الحالة قد
أصاب هؤلاء الأعضاء بوصفهم أعضاء في النقابة وبسبب مباشرتهم المهنة التي
وجدت النقابة للدفاع عن مصالحها أما إذا كان الضرر ضررا فرديا لحق عضوا
أو عددا معينا من أعضاء النقابة بسبب لا يتصل بانتمائهم للمهنة ولا يمتد أثره إليها

فإن دعوى التعويض عن هذا الضرر من النقابة تكون غير مقبولة لانتفاء صفة النقابة في رفعها .

٢ - لائحة النظام الأساسي للنقابة لا يمكن أن تنشأ لها حقاً لم يخوله إياها القانون الذي صدرت اللائحة بالإستناد إليه .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على مايبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تحصل في أن المطعون ضده بصفته رئيس نقابة العمال الزراعيين بتفتيش السرو أقام على وزير الزراعة (الطاعن) الدعوى رقم ٣٨٠ لسنة ١٩٥٤ مدنى كلى المنصورة طالبا الحكم بإلزامه بأن يدفع له بصفته ستة عشر ألفا من الجنيهات . وقال بيانا للدعوى إن وزارة الزراعة أنشأت في سنة ١٩٤٦ نظاما أسمته نظام أراضي المعاشات استهدفت به رفع مستوى المعيشة لعمالها ، وذلك بتأجير بعض الأراضي الزراعية لهم على أن تستقطع أجرتها من مرتباتهم . ووزعت تنفيذ هذا النظام في تفتيش السرو ما مساحته ٤٢٥ ف و ٢ ط و ١٩ ص أطيانا زراعية على نحو أربعائة عامل . وكان حريا بهذا النظام أن يعود بالخير على العمال لولا أن الوزارة تخيرت من الأرض ما هو بور لم يزرع من قبل وغالت في تقدير الأجرة ورفعت الآلات المخصصة للرى وعدلت في توجيه المياه فصرفتها إلى أراضي التفتيش الأخرى . وأصاب العمال من جراء ذلك أضرار كبيرة تمثل فيما لحقهم من خسارة وما فاتهم من كسب . ولما كان هؤلاء العمال قد كونوا نقابة لهم سجلت بوزارة الشؤون الاجتماعية برقم ٣ دمياط وكان هو قد أختير رئيسا لها فقد أقام الدعوى بهذه الصفة مقدرا التعويض الكافي بلجر هذه الأضرار بمبلغ ستة عشر ألفا من الجنيهات وهو ما طلب الحكم به . دفعت وزارة الزراعة بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذى صفة تأسيسا على أن الدعوى النقابية قاصرة.

على المصالح الجماعية المشتركة للمهنة التي تمثلها النقابة وأنه إذ كانت الدعوى قد رفعت بطلب تعويض عن ضرر لحق كل حامل بعينه من جراء إستئجاره لأرض بعينها فإن الدعوى لا تكون مقبولة إلا إذا رفعت من المضرور نفسه وليس لرئيس النقابة شأن في ذلك . وبتاريخ ١٠ مايو سنة ١٩٥٥ قضت محكمة المنصورة الابتدائية برفض الدفع بعدم قبول الدعوى ثم نظرت الموضوع فندبت بتاريخ ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٥٧ خبيرا لتصفية الحساب وبعد أن قدم تقريره حكمت بتاريخ ١٥ مارس سنة ١٩٦٠ بإلزام الطاعن بصفته بأن يدفع للطعون ضده بصفته مبلغ ٩٢٠٨ ج و ٤٥٥ م والمصاريف المناسبة . فاستأنف الطاعن هذا الحكم والحكم الصادر بتاريخ ١٠ مايو سنة ١٩٥٥ بالإستئناف المقيد برقم ٦٠ مدني سنة ١٤ ق المنصورة طالبا إلغاءهما والحكم بعدم قبول الدعوى . ومحكمة إستئناف المنصورة قضت بتاريخ ٢٦ يونيو سنة ١٩٦٣ برفض الإستئناف وتأييد الحكمين المستأنفين . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي بنقض الحكم . وبالجلسة المحددة لنظر الطعن أمام هذه الدائرة تمسكت النيابة برأيها السابق .

وحيث إن مما ينهه الطاعن على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وفي بيان ذلك يقول إن حكم محكمة أول درجة الصادر بتاريخ ١٠ مايو سنة ١٩٥٥ - والمؤيد بالحكم المطعون فيه لأسبابه - أقام قضاءه برفض الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذي صفة على أن للنقابة شخصية اعتبارية وأن لا تحتها الداخلية قد نصت على أن الغرض من إنشائها هو الدفاع عن مصالح أعضائها فردية كانت أو مشتركة ويرى الطاعن أن هذا الذي ذكره الحكم الابتدائي وأيده فيه الحكم المطعون فيه مخالف للقانون لأن المادة الثانية من المرسوم بقانون رقم ٣١٩ لسنة ١٩٥٢ قد نصت على أن النقابات ترفع مصالح العمال وتدافع عن حقوقهم وتعمل على تحسين حالتهم المادية والاجتماعية وعلى ذلك يكون نطاق ما يجوز للنقابة رفعه من الدعاوى قاصرا على ما يستند منها إلى حق ذاتي خاص بالنقابة، فالها حق التداعي فيما لها من حقوق في ذمة أعضائها أو في ذمة الغير وفيما يمس الحقوق الجماعية أو المشتركة إن كان ثمة ضرر قد أصاب أعضائها بصفتهم أعضاء فيها أو بسبب مباشرتهم المهنة التي وجدت النقابة للدفاع

عنها ، فإذا خرجت الدعوى عن هذا النطاق وتعلت بالمصالح الفردية لأعضاء النقابة فإنه لا يكون للنقابة صفة في رفعها . ولما كان الثابت أن المطعون ضده أقام هذه الدعوى بصفته رئيسا لنقابة العمال الزراعيين بتفتيش السرو بطلب تعويض عما لحق هؤلاء العمال من ضرر بسبب تطبيق نظام أراضى المعاشات وكان كل عامل من هؤلاء قد قبل بتعهد مستقل تطبيق هذا النظام عليه فإن ما يترتب على هذا التصرف الفردى من ضرر لا يكون متصلا بالمهنة ولا يكون للنقابة صفة في المطالبة بالتعويض عنه . ولا يقدح في ذلك أن تكون لأئمتها قد نصت على أن من أغراضها الدفاع عن المصالح الفردية لأعضائها المخالفة ذلك للقانون ، كما أنه لا عبرة بما ذكره رئيس النقابة من أن لديه توكيلات عرفية من أعضائها لأنه علاوة على أنه لم يبين أسماء موكلية وقد خلا الحكم المطعون فيه من بيانها بحيث أصبحوا غير معلومين فإنه لم يرفع الدعوى بصفته وكيلًا بل أقامها بصفته نقيبا . ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه إذ قضى بقبول الدعوى وفصل في موضوعها قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه .

وحيث إنه وإن كان للنقابات المنشأة وفقا للقانون أن ترفع بوصفها شخصا اعتباريا الدعوى المتعلقة بحقوقها المالية قبل أعضائها أو قبل الغير ممن تتعامل معهم كما لها أن ترفع دعاوى المسؤولية عن الأضرار التي أصابت المهنة التي تمثلها أو المصالح الجماعية لأعضائها إلا أنه يشترط أن يكون الضرر الواقع في هذه الحالة قد أصاب هؤلاء الأعضاء بوصفهم أعضاء في النقابة وبسبب مباشرتهم المهنة التي وجدت النقابة للدفاع عن مصالحها ، أما إذا كان الضرر الذي تشكو منه النقابة لا يتعلق بالمهنة ذاتها ولا بالمصالح الجماعية للأعضاء وإنما هو ضرر فردى لحق عضوا أو عددا معينا من أعضاء النقابة لسبب لا يتصل باتماتهم للمهنة ولا يمتد أثره إليها فإن طلب التعويض عن هذا الضرر من النقابة يكون غير مقبول . لما كان ذلك وكانت الدعوى التي رفعها المطعون ضده بصفته رئيسا لنقابة العمال الزراعيين بتفتيش السرو تتضمن طلب التعويض عما أصاب بعض هؤلاء العمال من أضرار بسبب إخلال وزارة الزراعة بالتزاماتها المترتبة على عقود إيجار أبرموها فرادى معها وبغير تدخل من النقابة فإن الدعوى بهذه الصورة لا تتصل بالمهنة التي تمثلها النقابة رافعة الدعوى أو بالمصالح الجماعية

لأعضائها وإنما هي تتعلق بمصلحة فردية وحق ذاتي لكل من الأعضاء مدعى الضرر الذي لم يقع بسبب انتمائهم إلى المهنة التي تمثلها النقابة ، ومن ثم فإن هذه الدعوى غير مقبولة لانتفاء الصفة عن رافعها ولا يقدح في ذلك ما نصت عليه المادة الثانية من اللائحة النظام الأساسية للنقابة التي يرأسها المطعون ضده من تخويلها حق الدفاع عن المصالح الفردية لأعضائها إذ أن هذه اللائحة لا يمكن أن تنشئ للنقابة حقاً لم يخوله لها القانون رقم ٣١٩ لسنة ١٩٥٢ الذي صدرت اللائحة بالإستناد إليه كما لا يجدي في قبول الدعوى من النقابة ما قرره المطعون ضده أمام محكمة الموضوع من أن لديه توكيلات من بعض العمال المضرورين إذ أنه لم يرفع الدعوى بصفته وكيلاً عنهم وإنما بصفته رئيساً للنقابة وقد قضى له الحكم المطعون فيه بالتعويض بهذه الصفة — لما كان ما تقدم فإن الحكم المطعون فيه إذ رفض الدفع بعدم قبول الدعوى وقبلها وفصل في موضوعها يكون قد خالف القانون بما يستوجب نقضه .

وحيث إن الموضوع صالح للحكم فيه ولما تقدم ذكره يترتب إلغاء الحكم المستأنف والنضاء بعدم قبول الدعوى .

—————

جلسة ٢٥ من أبريل سنة ١٩٦٧

برئاسة السيد المستشار الدكتور عبد السلام بلبع نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة
المستشارين : بطرس زفلول ، ومحمد صادق الرشيدى ، وأمين فتح الله ، وصحان زكريا .

(١٣٣)

الطعن رقم ٢٠٨ لسنة ٣٣ القضائية :

(أ) حوالة . ” حوالة الحق ” . ” عدم نفاذ الحوالة ” .

شرط نفاذ الحوالة في حق الغير أن تكون ثابتة التاريخ سواء أعلن بها المدين
أو قبلها .

(ب) حوالة . ” حوالة الحق ” . ” الغير في الحوالة ” . غير .

الغير في الحوالة هو كل شخص كسب من جهة المحيل حقا على الحق المحال به
يتعارض مع حق المحال له . مثال ذلك . دائنوا المحيل الصادر حكم بشهر إفلاسه
بالنسبة للمحال له .

١ — إن المادة ٣٠٥ من القانون المدني إذ تنص على ” لا تكون الحوالة
نافذة قبل المدين أو قبل الغير إلا إذا قبلها المدين أو أعلن بها . على أن نفاذها
قبل الغير بقبول المدين يستلزم أن يكون هذا القبول ثابت التاريخ ” فقد أفادت
بأنه يشترط لنفاذ الحوالة في حق الغير أن تكون ثابتة التاريخ سواء أعلن بها
المدين أو قبلها ذلك أن الإعلان له تاريخ ثابت حتما ويكون نفاذها في حق
الغير كنفادها في حق المدين في هذا التاريخ ولأنه يشترط بالنسبة لقبول المدين
للحوالة ثبوت التاريخ بصريح النص لنفاذها قبل الغير .

٢ — إذ يعد من الغير في الحوالة كل شخص كسب من جهة المحيل حقا على
الحق المحال به يتعارض مع حق المحال له ، وكان مما يدخل في نطاق هذا
المفهوم أنه بصدور حكم شهر إفلاس المحيل يصبح دائنوه من الغير بالنسبة
للمحال له ، فإن لازم ذلك ألا يحتاج هؤلاء الدائنون بالحوالة إلا إذا كانت

ثابتة التاريخ . فإذا قرر الحكم المطعون فيه أن دائئى المفلس لا يعتبرون من الغير وأن الحوالة تنفذ في حقهم بمجرد إنعقادها ولو لم تكن ثابتة التاريخ ، ورتب على ذلك القضاء للمحال له بقيمة السندات ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ، وقد جره هذا الخطأ إلى حجب نفسه عن بحث التاريخ الثابت لقبول المدين للحوالة أو إعلانه بها .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المنور والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وبقى أوراق الطعن — تتحصل فى أن حسن محمد حسن النجار (المطعون عليه الأول) أقام الدعوى رقم ١٦١٤ لسنة ١٩٥٣ كلى القاهرة ضد ورثة عبده إسماعيل أبو سنة وهم باقى المطعون عليهم بطلب الحكم بإلزامهم بأن يدفعوا له مبلغ ٩٧٠١ ج قيمة سندات حررها مورث هؤلاء الأخيرين لصالح عبد المجيد صادق الذى قام بدوره بتحويلها للمطعون عليه الأول على ورقة مستقلة ، كما أقام المطعون عليه الأول المذكور الدعوى رقم ٢٠٤٨ لسنة ١٩٥٤ كلى القاهرة ضد ذات الخصوم بطلب الحكم بإلزامهم بأن يدفعوا له مبلغ ٥٥٠٠ ج قيمة سندات أخرى حولت له بنفس الطريقة من عبد المجيد صادق . وضمت المحكمة الدعويين للإرتباط ليصدر فيهما حكم واحد . وتدخل الطاعن بصفته وكيلًا لدائئى المفلس عبد المجيد صادق خصما فى الدعوى طالبا الحكم له بصفته بالمبلغين المطالب بهما فى الدعويين تأسيسا على أن عبد المجيد صادق وهو الدائن الأصلى قد أشهر إفلاسه بالحكم الصادر فى الدعوى رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٣ لإفلاس القاهرة الذى أرجع تاريخ توقف المفلس عن الدفع إلى يوم ١١ نوفمبر سنة ١٩٥٢ وعلى إقرار من المفلس تاريخه أول ديسمبر سنة ١٩٥٩ بأن الحوالة التى صدرت منه صورية حررها تحت تأثير الظروف المالية التى كان يمر بها بقصد التهرب من سداد الديون . وفى ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٦١ حكمت المحكمة برفض الدعويين المقامتين من المطعون عليه الأول ،

و بإلزام باقى المطعون عليهم — ورثة عبده اسماعيل أبوسنه — بأن يدفعوا للطاعن بصفته مبلغ ١٥٥٥١ ج وفوائده . إستأنف المطعون عليه الأول هذا الحكم بالإستئناف رقم ٩ سنة ٧٩ ق القاهرة ، وفى ١٩ مارس سنة ١٩٦٣ حكمت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف وإلزام ورثة عبده اسماعيل أبوسنه — المطعون عليهم هذا الأول — بأن يدفعوا للمطعون عليه الأول مبلغ ١٥٥٥١ ج . وفى ١٨ مايو سنة ١٩٦٣ طعن الطاعن بصفته فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرتين أبدت فيهما الرأى بنقض الحكم وبالجلسة المحددة لنظره صممت النيابة على رأياها .

وحيث إن الطعن بنى على سببين ينهى الطاعن فى السبب الأول على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون ، وفى بيان ذلك يقول إن الحكم المطعون فيه وإن انتهى إلى أن المحررين الصادرين من عبد المجيد صادق إلى المطعون عليه الأول لا يعتبران تظهيرا للسندات موضوع المطالبة وأن ما تضمنناه فى حقيقته حوالة مدنية ، إلا أنه لم يعمل مقتضى ما نصت عليه المادة ٣٠٥ من القانون المدنى من أن نفاذ الحوالة قبل الغير بقبول المدين يستلزم أن يكون هذا القبول ثابت التاريخ . وإذ يعد من الغير دائنو المحيل الذى أفلس وهم الذين يمثلهم الطاعن فإنه يتعين لنفاذ الحوالة فى حقهم عند تراحم المحال له معهم أن تكون ثابتة التاريخ . وأضاف الطاعن أن الحوالة الأولى ثابتة التاريخ فى ١١ نوفمبر سنة ١٩٥٢ والثانية فى ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٥٣ وأن حكم الإفلاس الصادر فى القضية رقم ٤٩٩ سنة ١٩٥٣ قد حدد تاريخ توقف المفلس عن الدفع فى ١١ نوفمبر سنة ١٩٥٢ وأنه لذلك يسرى على الحوالتين ما يسرى على التصرفات الصادرة من المفلس فى فترة الرتبة . وإذ اعتبر الحكم المطعون فيه أن الحوالة نافذة فى حق دائنى التفليس ولو لم تكن ثابتة التاريخ تأسيسا على أن هؤلاء الدائنين لا يعتبرون من الغير وأنهم يحتاجون بالتاريخ العرفى للحوالة وهو تاريخ سابق على تاريخ التوقف عن الدفع فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعى فى محله ذلك أن المادة ٣٠٥ من القانون المدنى إذ تنص على ” لا تكون الحوالة نافذة قبل المدين أو قبل الغير إلا إذا قبلها المدين أو أعلن بها . على أن نفاذها قبل الغير بقبول المدين يستلزم أن يكون هذا القبول ثابت التاريخ “ . فقد أفادت بأنه يشترط لنفاذ

الحوالة في حق الغير أن تكون ثابتة التاريخ سواء أعلن بها المدين أو قبلها، ذلك أن الإعلان له تاريخ ثابت حتماً ويكون نفاذها في حق الغير كنفادها في حق المدين في هذا التاريخ ولأنه يشترط بالنسبة لقبول المدين للحوالة ثبوت التاريخ بصريح النص لنفاذها قبل الغير . وإذا يعد من الغير في الحوالة كل شخص كسب من جهة المحيل حتماً على الحق المحال به يتعارض مع حق المحال له ، وكان مما يدخل في نطاق هذا المفهوم أنه بصدور حكم فنهز إفلاس المحيل يصبح دائنوه من الغير بالنسبة للمحال له ، فإن لازم ذلك ألا يحاج هؤلاء الدائنون بالحوالة إلا إذا كانت ثابتة التاريخ . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قرراً أن دائني المفلس لا يعتبرون من الغير وأن الحوالة تنفذ في حقهم بمجرد إنعقادها ولو لم تكن ثابتة التاريخ ، ورتب على ذلك القضاء للمحال له — المطعون عليه الأول — بقيمة السندات ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون . وقد جره هذا الخطأ إلى حجب نفسه عن بحث التاريخ الثابت لقبول المدين للحوالتين أو إعلانه بهما وما إذا كان هذان التاريخان واقعين قبل فترة الريية أو خلالها أو بعد الحكم بإشهار إفلاس المحيل وذلك لإعمال حكم القانون بصددهاتين الحوالتين ، وهو بحث قد يتغير به وجه الرأي في الدعوى ، مما يتعين معه نقض الحكم لهذا السبب دون حاجة لبحث السبب الثاني من سببي الطعن .

جلسة ٢٦ من أبريل سنة ١٩٦٧

برئاسة السيد المستشار أحمد زكي محمد نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
إبراهيم عمر هندی ، وصبري أحمد فرحات ، ومجد نور الدين عويس ، ومجد أبو حمزة مندور .

(١٣٤)

الطعن رقم ٢١٠ لسنة ٣٣ القضائية :

حكم . " هيوب التدليل " . " القصور " . " ما يعد كذلك " . إستئناف .

تقديم صحيفة الدعوى إلى قلم المحضرين بعد أداء الرسم كاملاً . أثره . قطع مدة التقادم أو السقوط . تقديم أصليين للصحيفة إلى فليين من أقلام المحضرين لإعلانها أحدهما بعد الميعاد القانوني . الحكم بعدم قبول الإستئناف دون بحث ميعاد تقديم الأصل الآخر . تصور .

وفقاً للفقرة الأخيرة من المادة ٧٥ من قانون المرافعات — بعد تعديلها بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ — " تعتبر الدعوى قاطعة لمدة التقادم أو السقوط من وقت تقديم صحيفة دعوتها إلى قلم المحضرين بعد أداء الرسم كاملاً أما باقي الآثار التي تترتب على رفع الدعوى فلا تسرى إلا من وقت إعلان المدعى عليه بصحيفتها " وإذ كان النابت أن صحيفة الإستئناف حوت من أصليين قدم كل منهما لأحد أقلام المحضرين وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بعدم قبول الاستئناف تأسيساً على أن إحدى الصحفيتين قدمت إلى قلم المحضرين بعد الميعاد القانوني ، ولم يعرض في قضائه للأصل المقدم إلى القلم الآخر في اليوم السابق وبه ينقطع ميعاد السقوط ، فإنه يكون مشوباً بالقصور .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن مؤسسة ضاحية المعادى أقامت الدعوى رقم ١٩٤٨ سنة ١٩٦٠ عمال القاهرة الابتدائية ضد محمد عبد المنعم مجاور تطلب الحكم بإلزامه بأن يدفع لها مبلغ ٦٦٠ ج و ٢١٨ م وفوائده القانونية وقالت شرحاً لدعواها إنه كان يعمل لديها واستقال لسوء حالته الصحية وصرفت له مبلغ ١٣٨٩ ج و ٤١٤ م مكافأة مدة الخدمة محسوبة على أساس المادة ٧٣ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ ، وإذ كانت المكافأة المستحقة وفقاً لأحكام القانون رقم ٢٢٧ لسنة ١٩٥٩ هي ٧٠٩ ج و ٤٨٨ م وبفارق قدره ٦٦٠ ج و ٢١٨ م. فقد طلبت المحكمة لها به . وفي ١٩٦١/١/٣٠ حكمت المحكمة حضورياً برفض الدعوى وألزمت المدعية بالمصروفات ومائتي قرش مقابل أتعاب المحاماة . واستأنفت المؤسسة هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة طالبة إلغاءه والحكم لها بطلباتها وقيد هذا الاستئناف برقم ١٦٤٧ سنة ٧٩ ق . وبتاريخ ١٩٦٣/٣/٢١ حكمت المحكمة حضورياً بعدم قبول الاستئناف لرفعه بعد الميعاد وألزمت المستأنفة بالمصروفات ومبلغ ٣٠٠ قرش مقابل أتعاب المحاماة . طعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض للسببين الواردين بالتقرير ، وعرض الطعن على هذه الدائرة حيث أصرت الطاعنة على طلب نقض الحكم ولم يحضر المطعون عليه . ولم يبد دفاعاً وقدمت النيابة العامة مذكرة أحالت فيها إلى مذكرتها الأولى وطلبت قبول الطعن .

وحيث إن مما تنعاه الطاعنة في السبب الثاني أن الحكم المطعون فيه قضى بعدم قبول الاستئناف مستنداً في ذلك إلى أن صحيفته قدست إلى قلم المحضرين في ١٩٦٢/٩/١٢ وهو مخالفة للثابت في الأوراق وقصور ، إذ الثابت فيها أن صحيفة الاستئناف حوت من أصليين قدم أحدهما إلى قلم محضري محكمة حلوان في ١٩٦٢/٩/١٢ والآخر إلى قلم محضري محكمة القاهرة في ١٩٦٢/٩/١١ وفي الميعاد وهو ما تدل عليه الشهادة المودعة ملف الطعن .

وحيث إن هذا النعي في محله ذلك أنه وفقاً للفقرة الأخيرة من المادة ٧٥ من قانون المرافعات بعد تعديلها بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ "تعتبر الدعوى

قاطعة لمدة التقادم أو السقوط من وقت تقديم صحيفتها إلى قلم المحضرين بعد أداء الرسم كاملاً ، أما باقى الآثار التى تترتب على رفع الدعوى فلا تسرى إلا من وقت إعلان المدعى عليه بصحيفتها “ . وإذ كان الثابت أن صحيفة الإستئناف حررت من أصليين قدم أحدهما إلى قلم محضرى محكمة حلوان وأعلن بمعرفته والآخر إلى قلم محضرى محكمة القاهرة الابتدائية وأعلن بمعرفته ، وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بعدم قبول الإستئناف تأسيساً على أنه “ ثابت من تأشيرة قلم محضرى حلوان على أصل عريضة الإستئناف ومن الشهادة المحررة منه فى ١٠/٣/١٩٦٣ والمرفقة بالأوراق أن صحيفة الإستئناف قدمت لقلم المحضرين فى ١٢/٩/١٩٦٢ وأعلنت بالمعادى فى هذا التاريخ ومن ثم تكون قدمت بعد الميعاد القانونى “ ولم يعرض فى قضائه للأصل المقدم إلى قلم محضرى محكمة القاهرة الابتدائية فى ١١/٩/١٩٦٢ وبه ينقطع ميعاد السقوط ، فإنه يكون مشوباً بالقصور بما يوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث باقى الأسباب .

جلسة ٢٧ من أبريل سنة ١٩٦٧

برئاسة السيد المستشار محمود توفيق اسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
عباس حلمى عبد الجواد ، وسليم راشد أبو زيد ، ومحمد أبو حمزة مندور ، ومحمد صدق البشبيشى .

(١٣٥)

الطعن رقم ٢١٥ لسنة ٣٣ القضائية :

(ا) دعوى . ” دعاوى الملكية ودعاوى الحيازة ” . أموال عامة .

طلب تقرير حق الحكومة على أرض النزاع باعتبارها من الأموال العامة . دعوى ملكية لا دعوى حيازة .

(ب) أموال عامة . حيازة . ” حسن النية ” . ” مناطه ” .

ثبتت صفة العمومية للمال بتخصيصه للنفعة العامة . إلتفاء حسن نية من يجوز المال بعد التخصيص . عدم جواز التعدي بجهله أنه معتدى على حق الغير . هذا الجدل ناشئ عن خطأ جسيم لما يشهد به الواقع من تخصيص المال للنفعة العامة .

(ج) أموال عامة . ” صفة المال العام ” . بطلان . ” البطلان فى العقود ” . ” البطلان المتعلق بالنظام العام ” . نظام عام .

بطلان التصرف فى أرض اكتسبت من قبل صفة المال العام قبل صدوره . بطلان مطلق متعلق بالنظام العام . لا يعذر المشتري الحائز بجهله صيوب منته .

(د) أموال عامة . ” صفة المال العام ” . ” مناطها ” . ” أثرها ” . ملكية . تسجيل .

إنتقال الملكية فى ظل القانون المدنى الملقى بين المتعاقدين بالمقد دون حاجة الى تسجيل طبقا للمادة ٦٠٦ من ذلك القانون قبل الغائها بقانون التسجيل الصادر فى أول يناير سنة ١٩٢٤ .

فراء الحكومة أرض النزاع ثم تخصيصها بالفعل للنفعة العامة بإدخالها فى جسر ترعة عمومية . إكتسابها صفة المال العام من وقت التخصيص . عدم جواز تملكها أو التصرف فيها . (المادة ٩ من القانون المدنى الملقى وتقابلها المادة ٨٧ من القانون القائم) .

(هـ) تقادم . " تقادم مسقط " . حيازة . " الحائز من النية " . التزام .

مدى مريان التقادم المنصوص عليه في المادة ١٧٢ مدنى على التزام الحائز من النية برد الثمار . خضوعه لتقادم المادة ٢/٣٧٥ من القانون المدنى وهو خمس عشرة سنة .

١ - إذا كانت الدعوى قد رفعت من الحكومة (المطعون ضدها) بقصد تقرير حقا على الأرض المتنازع عليها باعتبارها من أموال الدولة العامة وأنه بذلك يكون وضع يد الطاعنين عليها غير مشروع فإن هذه الدعوى تكون دعوى ملكية لدعوى حيازة .

٢ - ثبوت صفة العمومية للمال بتخصيصه بالفعل لمنفعة عامة ينتفى معه حسن نية من يحوز المال بعد حصول هذا التخصيص إذ يمتنع عليه في هذه الحالة التحدى بأنه كان عند حيازته يجهل أنه يعتدى على حق الغير لأن هذا الجهل يكون ناشئا عن خطأ جسيم لما يشهد به الواقع من تخصيص المال الذى يحوزه للمنفعة العامة ومن ثم فلا تتوافر بهذا الجهل حسن النية لدى الحائز .

٣ - متى كان العقد قد تناول التصرف فى أرض كانت قد اكتسبت صفة المال العام قبل صدوره فإنه يكون باطلا بطلا نامطلقا متعلقا بالنظام العام وفى هذه الحالة لا يعذر المشتري الحائز بجهله هيوب سنده .

٤ - إذا كانت الحكومة قد اشترت أرضا بموجب عقد محرر فى سنة ١٨٨٤ فإن ملكيتها تنتقل بموجب هذا العقد وإن لم تقم بتسجيله لأن الملكية فى ظل القانون المدنى الملقى كانت تنتقل بين المتعاقدين بالعقد دون حاجة إلى تسجيل طبقا لنص المادة ٦٠٦ من ذلك القانون قبل إلغائها بقانون التسجيل الصادر فى أول يناير سنة ١٩٢٤ ، فإذا كانت الحكومة - على أثر انتقال ملكية الأرض إليها بطريق الشراء من مالكيها الأصليين - قد خصصتها بالفعل للمنفعة العامة بأن أدخلتها فى جسر ترعة عمومية فإن ذلك من شأنه أن يخلع على الأرض صفة المال العام من وقت تخصيصها للمنفعة العامة وبالتالي لا يجوز تملكها أو التصرف فيها عملا بالمادة ٩ من القانون المدنى الملقى التى تقابلها المادة ٨٧ من القانون القائم .

٥ - إذ نص المشرع في المادة ٣٧٥/٢ من التقنين المدني القائم على أن الربح المستحق في ذمة الحائز سيء النية لا يسقط إلا بانقضاء خمس عشرة سنة فقد دل على أن حكم المادة ١٧٢ من القانون المدني لا يسرى على إلزام الحائز سيء النية برد الثمار .

٦ - متى انتهى الحكم إلى اعتبار الطاعنين سيئي النية في وضع يدهم على جزء من الأملاك العامة فإن ذلك يقتضي اعتبارهم مسئولين عن جميع تماره التي قبضوها والتي قصروا في قبضها . ولا يسقط حق الحكومة في المطالبة بها إلا بانقضاء خمس عشرة سنة طبقا لما تنص عليه الفقرة الثانية من المادة ٣٧٥ من التقنين المدني القائم التي قننت ما كان مستقرا وجرى به قضاء محكمة النقض في ظل التقنين الملغى من عدم إنطباق التقادم الخمسي في هذه الحالة .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تتحصل في أن وزير الأشغال المطعون ضده أقام على الطاعنين الدعوى رقم ٢٧٧٩ سنة ٥٦ ق أمام محكمة الإسكندرية الابتدائية المختلطة وطلب فيها الحكم بإخلاء قطعة الأرض الموضحة بالعريضة وتسليمها له وبتمويض قدره تسعة عشر جنيها سنويا بسبب شغل الطاعنين لهذه الأرض وقال في بيان الدعوى إن الطاعنين وضعوا أيديهم بغير حق على قطعة أرض مساحتها ٤٥٩ مترا مربعا من جسر ترعة المحمودية الذي يعتبر من أملاك الدولة العامة وأنه إذ كانت الأموال العامة لا يجوز تملكها بالتقادم فإن وضع يد الطاعنين يكون بطريق الغصب ومن ثم يحق للوزارة التي يمثلها المطعون ضده أن تطلب إخلاءهم من الأرض والتعويض عن حرمانها من ريعها طوال مدة الغصب . وتحصل دفاع الطاعنين في موضوع الدعوى في أن الأرض المتنازع عليها تقع في ملكهم وإنها في وضع يدهم

من تاريخ شراء مورثهم لها في سنة ١٩١٨ وبتاريخ ١٠ من مارس سنة ١٩٣٨ قضت المحكمة المختلطة بنذب خير لمعاينة الأرض محل النزاع وبيان ما إذا كانت تعتبر جزءا من جسر ترعة المحمودية من عدمه وقد قدم الخبير تقريراً انتهى فيه إلى أن تلك الأرض لا تدخل ضمن ما وصفته عقود الشراء بأنها ترعة المحمودية — وإذا أحييت الدعوى إلى محكمة الإسكندرية الابتدائية وقيدت بجدولها برقم ١٦٨٥ سنة ١٩٤٩ قضت تلك المحكمة في ٢٥ من أبريل سنة ١٩٥٥ بنذب مكتب الخبراء بوزارة العدل للإنتقال إلى الأرض المتنازع عليها لمعاينتها وبيان واضح اليد عليها وما إذا كانت تدخل ضمن جسر ترعة المحمودية أم لا — فباشروا المكتب بمهمته وقدم تقريراً خلص فيه إلى أن الطاعنين قد تعدوا على أرض المنافع العامة "جسر ترعة المحمودية" بما مساحته ٤٥٩ متراً مربعاً وذلك بالبناء عليها وضمها لأرضهم وانها في وضع يدهم من تاريخ شراء مورثهم لها في سنة ١٩١٨ كما كانت من قبل في وضع يد البائع لهم الذي أتلى ملكيتها في سنة ١٩١٣ — وأن الطاعنين يستغلون تلك الأرض كحديقة ضمن المنزل أو الورشة وانها تدخل في جسر ترعة المحمودية حسب إتفاق سنة ١٨٨٤ المحرر بين الحكومة وبين أحمد رافت "المالك الأصلي" وبتاريخ ٢٤ من نوفمبر سنة ١٩٥٧ أخذت محكمة الإسكندرية الابتدائية بهذا التقرير وقضت بإلزام الطاعنين بإخلاء الأرض وتسليمها إلى وزارة الأشغال خالية من المنشآت وبأن يدفعوا لها مبلغ تسعة عشر جنيهاً سنوياً من تاريخ شراء مورثهم لهذه الأرض حتى تسليمها . فاستأنف الطاعنون هذا الحكم بالإستئناف رقم ٤٧٧ سنة ١٥ ق ومحكمة الإستئناف الإسكندرية حكمت في ١٩ من مارس سنة ١٩٦٣ بتأييد الحكم المستأنف وطعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن ولدى نظره أمام هذه الدائرة أصرت على هذا الرأي .

وحيث إن الطاعنين ينعون بالسبب الأول على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والقصور في النسيب من وجهين يتحصل أولهما في أن الدعوى المرفوعة من المطعون ضده هي في حقيقةها دعوى وضع يد وأنه على الرغم من أن الحكم المطعون فيه قد قضى فيها على هذا الاعتبار فإنه لم يتحقق من توافر شروطها

القانونية كما لم يفتن إلى أن المحكمة الجزئية هي المختصة بالفصل فيها — وعلاوة على ذلك فقد قضى فيها على أساس ثبوت الحق وبذلك كله خالف القانون .

وحيث إن هذا النعى غير سديد ذلك إنه لما كانت الدعوى مرفوعة من الحكومة بقصد تقرير حقها على الأرض المتنازع عليها باعتبارها من أموال الدولة العامة وأنه لذلك يكون وضع يد الطاعنين عليها غير مشروع فإن هذه الدعوى تكون دعوى ملكية لا دعوى حيازة كما يدعى الطاعنون ويكون الإختصاص بنظرها منعقدا للمحكمة الابتدائية إذ أن الدعوى بحسب قيمتها تدخل في حدود النصاب الابتدائي لتلك المحكمة — أما القول بأن الحكم المطعون فيه قد كيفها بأنها من دعاوى وضع اليد فغير صحيح ذلك أنه يبين من هذا الحكم أن محكمة الموضوع قد فهمت الدعوى على حقيقتها وقضت فيها بإعتبارها دعوى ملكية لا دعوى حيازة ومن ثم يكون النعى بهذا الوجه غير سديد .

وحيث إن الشق الأول من الوجه الثاني يتحصل في أن الحكم الابتدائي الذي أحال الحكم المطعون فيه إلى أسبابه قضى بإلزام الطاعنين بدفع مبلغ تسعة عشر جنيها عن كل سنة من سنوات إشغالهم للأرض موضوع النزاع ابتداء من تاريخ شراء مورثهم لها في ٢٩ من مايو سنة ١٩١٨ حتى تسليمها إلى الوزارة المطعون ضدها دون أن يعنى ببيان الأساس الذي أقام عليه قضاءه ولا العناصر التي استخلص منها تقديره لذلك المبلغ مما يجعل الحكم معيبا بالقصور وفوق ما تقدم فإنه خالف المادة ٩٧٨ مدني والتي تقضى بأن الحائز يكسب ما يقبضه من ثمار ما دام حسن النية ، إذ أن حسن نية الطاعنين مستفاد مما أثبتته الحكم من أن مورثهم اشتري الأرض المتنازع عليها بعقد رسمي كما أن تقرير الخبير الذي عول عليه الحكم في قضائه جاء به أن تلك الأرض مقام عليها مبان من المالك السابق الذي تلقى عنه مورث الطاعنين الملكية وهذا بدوره تلقاها من المرحوم أحمد رأفت الذي شقت ترعة المحمودية في أرضه ، وإذا كانوا حسن النية فإن إلزامهم بالثمار يكون مخالفا للقانون .

وحيث إن النعى بالقصور مردود بأن الحكم المطعون فيه خلافا لما يقرره الطاعنون قد بين الأساس القانوني لقضائه بإلزام الطاعنين بدفع مبلغ تسعة عشر جنيها

عن كل سنة من تاريخ وضع يدهم على الأرض موضوع النزاع حتى تسليمها للحكومة ذلك أنه بعد أن خُص إلى أن هذه الأرض هي من المنافع العامة ذكر أن المبلغ المقضى به هو تعويض عن مقابل الإنتفاع الذى يستحق للحكومة عن شغل الطاعنين لجزء من الأملاك العامة واعتبر أن هذا المبلغ هو المقابل المناسب لحرمان الحكومة من الإنتفاع بهذه الأرض الناتج عن غصب المطعون ضدهم لها وفي هذا الذى قرره الحكم ما يكفى لتسبيب قضائه بهذا المبلغ — أما ما ينعاه الطاعنون على الحكم من أنه خالف نص المادة ٩٧٨ من القانون المدنى فردود بأن ثبوت صفة العمومية للمال بتخصيصه بالفعل لمنفعة عامة تنتفى معه حسن نية من يحوز المال بعد حصول هذا التخصيص إذ يمتنع عليه في هذه الحالة التحدى بأنه كان عند حيازته له يجهل أنه يعتدى على حق الغير لأن هذا الجهل حتى بفرض تحققه يكون ناشئا عن خطأ جسيم لما يشهد به الواقع من تخصيص الماء الذى يحوزه للمنفعة العامة ومن ثم فلا تتوافر بهذا الجهل حسن النية لدى الحائز ولا يجدى الطاعنين في إثبات حسن نيتهم ما قرروه من أن مورثهم اشترى الأرض محل النزاع بعقد رسمى في سنة ١٩١٨ ذلك أن هذا العقد وقد تناول التصرف في أرض كانت قد اكتسبت صفة المال العام قبل صدوره فإنه يكون باطلا بطلانا مطلقا متعلقا بالنظام العام وفي هذه الحالة لا يعذر المشتري الحائز بجهله عيوب سنده .

وحيث إن حاصل الشق الثانى من الوجه الثانى أن الطاعنين تمسكوا لدى محكمة الإستئناف بسقوط حق المطعون ضده في المطالبة بالمبلغ النقدي الذى طلبه في دعواه وذلك تأسيسا على أن هذا المبلغ عبارة عن رسم لإشغال يسقط الحق في المطالبة به بمضى ثلاث سنوات غير أن تلك المحكمة رفضت هذا الدفع قولا منها بأن المبلغ ما هو إلا تعويض عن مقابل الإنتفاع بالأرض المتنازع عليها لا يسقط الحق فيه إلا بمضى المدة الطويلة — وهذا القول مخالف لصريح نص المادة ١٧٢ من التقنين المدنى التى تقضى بتقديم دعوى التعويض الناشئة عن العمل غير المشروع بانقضاء ثلاث سنوات — ويضيف الطاعنون أنه لما كانت هذه الرسوم تجدد كلما تجدد استعمال الطريق العام بنفس الفئات المحددة بلائحة إشغال الطريق العام بمدينة الإسكندرية — فإن حق الحكومة في إقتضاء تلك

الرسوم يكون بمثابة حق دورى متجدد مما ينطبق عليه نص المادة ٣٧٥ من القانون المدنى ويتقدم لذلك بمضى خمس سنوات .

وحيث إن هذا النعى مردود بأنه لا محل للتمسك بنص المادة ١٧٢ من التقنين المدنى القائم لأنه نص مستحدث لم يكن له نظير فى القانون المدنى الملغى الذى يحكم واقعة الدعوى وفوق ذلك فإن المشرع إذ نص فى المادة ٣٧٥/٢ من التقنين المدنى القائم على أن الربيع المستحق فى ذمة الحائز سىء النية لا يسقط إلا بإقضاء خمس عشرة سنة قد دل على أن حكم المادة ١٧٢ مدنى لا يسرى على الترام الحائز سىء النية برد الثمار . كما أنه لا محل للتعدي بالتقدم الخمسى ذلك أن الحكم المطعون فيه وقد اعتبر الطاعنين سئى النية فى وضع يدهم على جزء من الأملاك العامة فإن ذلك يقتضى إعتبارهم مسئولين من جميع ثماره التى قبضوها والتى قصروا فى قبضها ولا يسقط حق الحكومة فى المطالبة بها إلا بإقضاء خمس عشرة سنة طبقاً لما تنص عليه الفقرة الثانية من المادة ٣٧٥ من التقنين المدنى القائم التى قننت ما كان مستقراً عليه ويرى به قضاء هذه المحكمة فى ظل التقنين الملغى وذلك على أساس أن إلترام الحائز سىء النية برد الثمرات لا يعتبر من قبيل الديون الدورية المتجددة التى تتقدم بمضى خمس سنوات . وإذا كان الحكم المطعون فيه قد إلترم هذا النظر فى قضائه بالربيع فإنه لا يكون مخالفاً للقانون .

وحيث إن الطاعنين ينعون فى السبب الثانى — على الحكم المطعون فيه القصور فى التسبيب من ثلاثة أوجه — يتحصل أولاً فى أن الحكم إعتبر أن ملكية الأرض المتنازع عليها قد انتقلت إلى الحكومة بموجب الإتفاق المحرر فى سنة ١٨٨٤ مع أن هذا الإتفاق المقول بمحصوله بين الحكومة والمالك الأصيل والذى لم يسجل غير ناقل للملكية بالنسبة لمورث الطاعنين وسلفه اللذين سجل كل منهما عقده فانتقلت الملكية إليه ولقد تمسك الطاعنون بأن مورثهم وسلفه من قبل قد تملكوا الأرض قبل أن يقضى بإعتبارها من المنافع العامة وقد أ طرح الحكم المطعون فيه هذا الدفاع دون أن يبين كيف إنتقلت ملكية هذه الأرض إلى الحكومة وكيف خصصت للنفعة العامة وبذلك شاب الحكم القصور .

وحيث إن هذا النعى مردود بأنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه استند في قضائه باعتبار الأرض محل النزاع من الأموال العامة للدولة إلى ما جاء بتقرير مكتب الخبراء من أن الحكومة بعد أن اشترت الأرض من مالكيها الأصلي في سنة ١٨٨٤ أدخلتها ضمن جسر ترعة المحمودية فخصصتها بذلك للمنفعة العامة وأنها بهذا التخصيص أصبحت من الأملاك العامة ورتب الحكم على ذلك إطرار عقود الطاعنين رغم إنطباقها على الأرض محل النزاع لورودها عليها بعد صيرورتها من الأموال العامة ولما كان ما استند إليه الحكم من شأنه أن يؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها ولا مخالفة فيه للقانون ذلك أنه لما كان الثابت من الأوراق أن الأرض المتنازع عليها كانت مملوكة أصلاً للرحوم أحمد رأفت وأن الحكومة اشتريتها منه بعقد محرر في سنة ١٨٨٤ فإن ملكيتها تنتقل إليها بموجب هذا العقد وإن لم تقم بتسجيله إذ أن الملكية في ظل القانون المدني الملغى كانت تنتقل بين المتعاقدين بالعقد دون حاجة إلى تسجيل طبقاً لنص المادة ٦٠٦ من ذلك القانون قبل إلغائها بقانون التسجيل المعمول به في أول يناير سنة ١٩٢٤ لما كان ذلك وكانت الحكومة على أثر انتقال ملكية هذه الأرض إليها في سنة ١٨٨٤ بالشراء من مالكيها الأصلي قد خصصتها بالفعل للمنفعة العامة بأن أدخلتها ضمن جسر ترعة المحمودية الذي يعتبر من هذه المنافع فإن ذلك من شأنه أن يخلع على الأرض صفة المال العام من وقت تخصيصها بالفعل لهذه المنفعة العامة ومن ثم فلا يجوز تملكها أو التصرف فيها عملاً بالمادة ٩ من القانون المدني الملغى والتي تقابلها المادة ٨٧ من القانون القائم — ومتى كان ذلك فإن العقد الصادر من المالك الأصلي للأرض إلى البائع لمورث الطاعنين في سنة ١٩١٣ والعقد الصادر من هذا البائع إلى مورث الطاعنين في سنة ١٩١٨ يكونان باطلين بطلاناً مطلقاً لورودهما على مال عام — لما كان ما تقدم فإن النعى على الحكم بالقصور والخطأ في القانون لا يكون له أساس .

وحيث إن الوجه الثاني من السبب الثاني يتحصل في أن الحكم المطعون فيه لم يبين أسباب عدم اكتساب الطاعنين ملكية الأرض موضوع النزاع بناء على العقود الناقلة للملكية — وأقام قضائه على أن أرض النزاع قد آلت ملكيتها إلى الحكومة بموجب عقد صدر إليها من المالك الأصلي وأنها أصبحت مالا

هاما باستخدامها جسرا لترعة المحمودية في حين أن هذا العقد لا وجود له في أوراق الدعوى وكل ما هناك أن الوزارة المطعون ضدها قدمت صورة لقائمة مساحة أطيان ورثة المرحوم محمد أغا الخازندار الكائنة بالبر القبل من ترعة المحمودية مؤرخة في يونيه سنة ١٨٨٤ مبصوم عليها بخاتم أحمد رافت باشا بما يفيد أن مسح الأرض حصل في حضوره وورد بها أن الحد البحري للأطيان هو جسر ترعة المحمودية — وهذه الورقة لا تدل بحال على أن بيعا أو إتفاقا على البيع تم بين المالك الأصلي وبين الحكومة — ولو فرض أن تمت عقد قد صدر بين الحكومة وبين المالك الأصلي ببيعها هذه الأطيان فإنه لا يكفي لإعتبارها من الأموال العامة أن تكون الحكومة قد اشتريتها من مالكيها الأصلي بل لا بد من ثبوت أنها استعملت للنفعة العامة بصفة مستمرة الأمر الذي لم يثبت في الدعوى . وإذ أقام الحكم المطعون فيه قضاءه على دليل معدوم وعلى افتراض أن الأرض المتنازع عليها قد خصصت للنفعة العامة دون تبيان أسانيد ومسوغات إقراضه فإنه يكون معيبا بالقصور .

وحيث إن النعى في هذا الوجه على الحكم المطعون فيه بالقصور مردود بما سجله الحكم الابتدائي الذي أخذ الحكم المطعون فيه بأسبابه من أنه وإن كانت مستندات ملكية المطعون ضدهم تنطبق على الأرض المتنازع عليها إلا أنها لا تكسبهم ملكيتها إذ أنها لاحقة على شراء الحكومة لها وتخصيصها بالفعل للنفعة العامة أما ما يشير الطاعنون من أن العقد المقول بصدوره في سنة ١٨٨٤ من المرحوم أحمد باشا رافت إلى الحكومة ببيع الأرض موضوع النزاع لا وجود له فإنه لما كان الثابت من أوراق الملف المضموم أن الطاعنين لم ينازعوا أمام محكمة الموضوع في وجود هذا العقد بل على العكس فإنهم قد تناولوه في مرافعتهم الشفوية وفي المذكرات المقدمة منهم على أنه حقيقة واقعة — لما كان ذلك فإنه لا يجوز للطاعنين إثارة هذا الدفاع لأول مرة أمام محكمة النقض لما يخالطه من واقع يجب عرضه على محكمة الموضوع .

وحيث إن حاصل الوجه الثالث أن دفاع الطاعن الرابع قد قام على أنه ليس مالكا للأرض موضوع النزاع ولا حائزا لها كما أنه ليس وارثا ولهذا طلب

إخراج من الدعوى غير أن الحكم المطعون فيه قد إلتفت من هذا الدفاع وقرر أن الخصومة قد ابتدأت بتوجيه الدعوى إليه منفردا ثم وجهت الخصومة بعد ذلك لمورث باقى الطاعنين وأنه لا عبرة بما يزعمه الطاعنون الثلاثة الأول من أن الأرض مملوكة لهم دون الطاعن الرابع إذ أن الدعوى لا صلة لها بالملكية بل يتعرض الطاعنين ومورثهم من قبل وطلب إزالة ما عليها من مبان وإخراجهم منها ويرى الطاعن الرابع أن هذا الذى قرره الحكم لا يصلح ردا على دفاعه ذلك أن الوزارة المطعون ضدها لم تنازع فيما أبداه هو من دفاع وطلبات كما أنه لا مسوغ للحكم عليه بمصروفات الدعوى طالما أنه قرر أنه لا صلة له بالأرض ولا ينزع فى طلبات المطعون ضدها كذلك لا معنى لإلزامه بالإخلاء وهو لم يكن شاغلا للعين المطلوب إخلاؤها — وفى ذلك ما يعيب الحكم بالقصور .

وحيث إن هذا النعى غير سديد ذلك أن دفاع الطاعن الرابع قد إنحصر أمام محكمة الموضوع فى أن الأرض المتنازع عليها مملوكة لباقى الطاعنين ولم يؤسسه على عدم تعرضه للطعون ضدها فيها ولا على عدم انتفاعه بها — ولما كان الحكم المطعون فيه قد استخلص للأسباب التى أوردها إعتبار هذا الطاعن متعرضا للطعون ضدها فى حقها على الأرض المذكورة وشاغلا لها وقضى بإلزامه مع باقى الطاعنين بإخلاؤها وتسليمها فإنه يكون قد واجه دفاعه بما يقتضيه ومن ثم فإن النعى عليه بالقصور يكون على غير أساس — كما أن هذا الحكم إذ قضى بإلزام الطاعن بالمصروفات باعتباره محكوما عليه فى الدعوى فإنه يكون قد أعمل نص المادة ٣٧٥ من قانون المرافعات التى تنص بأن مصروفات الدعوى يقضى بها على الخصم المحكوم عليه فيها .

جلسة ٢٧ من أبريل سنة ١٩٦٧

برئاسة السيد المستشار محمود توفيق اسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
محمد عبد اللطيف ، والسيد عبد المنعم الصراف ، وسليم راشد أبو زيد ، ومحمد صدق البشيرى .

(١٣٦)

الطعن رقم ٢٦٠ لسنة ٣٣ القضائية :

(١) حكم . ” عيوب التدليل ” . ” التناقض ” . ” ما يعد كذلك ” .

التناقض الذى يعيب الحكم هو الذى تتماشى به الأسباب بحيث لا يبقى بعدها
ما يحمل الحكم عليه أو يكون واقعا بأسباب الحكم بحيث لا يفهم منه على أى أساس
قضت المحكمة بما جاء فى منطوقه .

(ب) إستئناف . ” الحكم فى الإستئناف ” .

للمحكمة الإستئنافية أن تستند فى أسباب حكمها إلى أسباب الحكم الابتدائى وتحيل
إليها وتعتبرها جزءا متما لحكمها .

(ج) موظفون . ” النقل النوعى ” .

نقل الموظف من وظيفة إلى أخرى . من إطلاقات جهة الإدارة .
شرط ذلك : ألا يفوت به الدور فى الترقية بالأقدمية ، وأن يخسر من إساءة
إستعمال السلطة .

١ - التناقض الذى يفسد الأحكام هو الذى تتماشى به الأسباب بحيث
لا يبقى بعدها ما يمكن حمل الحكم عليه أو ما يكون واقعا فى أسباب الحكم بحيث
لا يمكن معه أن يفهم على أى أساس قضت المحكمة بما قضت به فى منطوقه .

٢ - ليس فى القانون ما يمنع المحكمة الإستئنافية عند وضع حكمها من أن تستند
فيه إلى الأسباب التى قام عليها الحكم الابتدائى وتحيل إليها وتعتبرها جزءا متما
للحكم الإستئنافى .

٣ — تمل الموظف من وظيفة إلى أخرى من الملاءمات المتروكة لتقدير الإدارة بما لا يعقب عليها في هذا الشأن متى كان النقل لا يفوت به الدور في الترقية بالأقدمية وما دام قد خلا من إساءة استعمال السلطة .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن مورث الطاعنة المرحوم أحمد السيد زهير أقام الدعوى رقم ٢٧٤٤ سنة ١٩٥١ مدنى كلى القاهرة على المطعون ضدهما (وزارة العدل ووزارة الداخلية) وطلب الحكم بإلزامهما متضامين بتعويض قدره خمسة عشر ألفا من الخسائر وقال في بيان ذلك إنه التحق في سنة ١٩٢٦ بالسلك القضائى في وظيفة قاض من الدرجة الثانية ثم رقى في سنة ١٩٤٠ إلى وظيفة قاضى من الدرجة الأولى وقد تمل - اعتسافا في أغسطس سنة ١٩٤٣ إلى وظيفة مفتش بوزارة الداخلية مع أنه لو ظل في السلك القضائى لكان قد بلغ درجة مستشار في سنة ١٩٤٧ أسوة بزملاء له رقوا معه إلى وظيفة قاض من الدرجة الأولى . وإن وزارة الداخلية هي الأخرى تخطته في الترقية وعملت على إقصائه من وظيفة التفتيش بتعيينه مدرسا بكلية البوليس في مارس سنة ١٩٤٦ وهي وظيفة أقل ميزة وملاءمة من الوظيفة التى كان يشغلها بالتفتيش وظل في تلك الوظيفة حتى أصدر وزير العدل قرارا في سبتمبر سنة ١٩٤٧ بتعيينه نائبا من الدرجة الثانية بإدارة قضايا الحكومة مع أن الوظيفة التى كان يشغلها وقتئذ كانت تؤهله لشغل وظيفة نائب من الدرجة الأولى. وأنه اضطر لطلب إحالته إلى المعاش قبل بلوغه السن القانونية بسبب الوضع المهيمن الذى وضع فيه ولتخطيه في الترقية بعد أن حل دوره فيها وإتتهى المورث المذكور إلى القول بأن هذا المسلك التعسفى الذى سلكته معه وزارتتا العدل والداخلية ينطوى على مخالفة للقوانين وإساءة استعمال السلطة مما يخوله الحق في مطالبتها متضامين بمبلغ التعويض السالف الذكر نظير الأضرار

المسادية والأدبية التي لحقته من جراء ذلك — وبتاريخ ٢ نوفمبر سنة ١٩٥٣ حكمت محكمة الدرجة الأولى برفض الدعوى فاستأنف ورثة المرحوم أحمد السيد زهير هذا الحكم بالإستئناف رقم ١٥٨١ سنة ٧٩ ق القاهرة ومحكمة الإستئناف قضت في ٢٧ أبريل سنة ١٩٦٣ برفض الإستئناف وتأييد الحكم المستأنف. طعنت الطاعنة — وهي إحدى الورثة — في هذا الحكم بطريق النقض بتقرير في ١٧ يونيو سنة ١٩٦٣ وقدمت النيابة مذكرة طلبت فيها رفض الطعن وبالحلصة المحددة لنظره أمام هذه الدائرة أصرت النيابة على رأيها السابق .

وحيث إن الطعن أقيم على خمسة أسباب يتحصل السبب الأول في النعي على الحكم المطعون فيه بالقصور في التسييب ذلك أنه قرر أن مورث الطاعنة قدم طلبا إلى وزارة العدل بتاريخ ٢/٨/١٩٤٣ ضمنه أنه يقبل نقله من القضاء إلى وزارة الداخلية ثم عاد الحكم وقرر في الحيلية التالية أن إعتزال المورث خدمة القضاء كان بناء على طلبه وبذلك تناقضت أسباب الحكم إذ هناك فارقا بين القبول والطلب فالطلب يعبر عن إرادة حرة مختارة على تقيض القبول الذي قد يكون مشوبا بالإكراه والضغط كما هو الحال بالنسبة لمورث الطاعنة على ما هو ثابت بالأوراق على لسان الحكومة من أنه لولا قبول المورث النقل إلى وزارة الداخلية لكانت إحالته إلى المعاش متعينة وهذا التناقض في الأسباب مما يعيب الحكم ويبطله .

وحيث إن هذا النعي في غير محله ذلك أنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه قرر في هذا الخصوص ما يأتي : ” وبما أنه في ظل قانون إستقلال القضاء إتجهت النية إلى تسوية حالة مورث المستأنفين (الطاعنين) وقبل إتخاذ أى قرار في هذا الشأن تقدم هذا الأخير بطلب إلى وزارة العدل بتاريخ ٢ أغسطس سنة ١٩٤٣ ضمنه أنه يقبل نقله من القضاء إلى وزارة الداخلية ويطلب عمل اللازم نحو إتمام النقل وقد تم نقله فعلا إلى وزارة الداخلية مفتشا بها ، وبما أنه غير صحيح بعد ذلك ما يذهب إليه المستأنفون من أن الإجراءات التي تضمنتها لائحة ترتيب المحاكم الأهلية في شأن عزل رجال القضاء لم تتبع في شأن مورثهم إذ أن إعتزاله خدمة القضاء كان بناء على طلبه وفي ظل القانون رقم ٦٦ سنة ١٩٤٣ وليس فيما إتبع بشأنه أية مخالفة للقانون “ ويبين من ذلك أن قصد المحكمة واضح في أنها قضت

في الدعوى على أساس أن نزل مورث الطاعنة إلى وزارة الداخلية كان بقبول منه بناء على طلب كتابي مؤرخ ٢ أغسطس سنة ١٩٤٣ تقدم به إلى وزارة العدل ومن ثم فلا سبيل للنعي على الحكم بالتناقض لأن التناقض الذي يفسد الأحكام هو الذي تتماهى به الأسباب بحيث لا يبقى بعدها ما يمكن حمل الحكم عليه أو ما يكون واقعا في أسباب الحكم بحيث لا يمكن معه أن يفهم على أي أساس قضت المحكمة بما قضت به في منطوقه . أما ما تثيره الطاعنة من أن قبول مورثها النقل إلى وزارة الداخلية كان نتيجة إكراه بسبب تهديد وزارة العدل إياه بالإحالة إلى المعاش فإنه ينفيه ما قرره بحق الحكم الابتدائي الذي أحال إليه الحكم المطعون فيه من أن وزارة العدل حين قررت عدم صلاحية مورث الطاعنة للبقاء في القضاء فقد كان ذلك بناء على ما انتهت إليه اللجنة المشكلة من كبار رجال القضاء بقرار من مجلس الوزراء في ٥ أغسطس سنة ١٩٤٤ وبإجماع آراء أعضائها من تسوية حالة مورث الطاعنة لما ثبت لها من أنه لا تتوافر فيه الأهلية للتمتع بمبدأ عدم القابلية للعزل وبأن فحص حالة المورث وغيره كان إجراء عاما إقتضته مصلحة عامة ظاهرة إنبعثت لمناسبة إصدار قانون استقلال القضاء وهو فصل من لا يصلح منهم للبقاء قبل تقرير مبدأ عدم القابلية للعزل واستعانت الوزارة في هذا الشأن برجال القضاء أنفسهم وأنه متى كان ذلك وكانت وزارة العدل قد استندت إلى وقائع جدية مستمدة من أحوال ثابتة في الأوراق ومؤدية إلى النتيجة التي انتهت إليها فلا معقب عليها ولا تقبل مجادلة في هذا الشأن .

وحيث إن الطاعنة تنعى في السبب الثاني على الحكم المطعون فيه القصور في التسييب لإغفاله الرد على ما تمسكت به في دفاعها من أن وزارة الداخلية تخطت مورثها في الترقية بدون مسوغ .

وحيث إن هذا النعي مردود بما قرره الحكم المطعون فيه من أنه " ثبت من الأوراق أن مورث المستأنفين كان قد عين قاضيا من الدرجة الأولى في ١١/١٠/١٩٤٠ وتدرج مرتبه حتى بلغ ٤٧ ج و ٥٠٠ م شهريا ثم تعدل إلى ٥١ ج بتاريخ ١/٥/١٩٤٢ بناء على قرار مجلس الوزراء في ٢٤/١١/١٩٤٢ ثم نقل إلى وزارة الداخلية بدرجة (التي تعادل الدرجة الثالثة بالكادر العام) وبمرتبه وذلك اعتبارا من ١٢ أغسطس سنة ١٩٤٣ . حيث عين مفتشا بإدارة

التفتيش في ١٩٤٣/٩/٢٢ وقد تقدم المورث بطلب ترقيته إلى الدرجة الثانية وذلك بتاريخ ١٩٤٣/١٠/١٠ ولما كان لم يمض في الدرجة الثالثة أربعة سنوات وهو شرط الترقية للدرجة التالية ، فقد اقترح وزير الداخلية منحه علاوتين استثنائيتين ووافق مجلس الوزراء على ذلك بتاريخ ١٩٤٤/٥/٢٣ على أن يسرى هذا المنح اعتباراً من أول فبراير سنة ١٩٤٢ وبلغ مرتبه بذلك ٥٨ ج بيد أنه حدث بعد ذلك أن صدر المرسوم بقانون رقم ١٤٨ سنة ١٩٤٤ بإلغاء الاستثناءات فرد مرتبه إلى ٥١ ج شهرياً وبتاريخ ١٩٤٤/١١/٤ أصدر وزير الداخلية قراراً بندبه للتدريس بكلية البوليس وظل متدباً حتى عين مدرساً بها ومنح الدرجة الثانية المالية بتاريخ ١٩٤٦/٣/١٠ وبما أنه يبين من العرض السابق أن المورث لم يتخط في الترقية بل أنه عومل معاملة استثنائية وذلك فضلاً عن أن ترقية الموظف على ما ذهبت محكمة أول درجة من إطلاقات الوزارة إلا أن يتسم تصرفها بجفافاته للصلحة العامة وهو ما لم يقدم المستأنفون عليه دليلاً وهذا إلى جانب ما استظهرته محكمة أول درجة أيضاً من ظروف نقل المورث من وزارة العدل إلى وزارة الداخلية " ولما كان هذا الذي قرره الحكم يحمل الرد الكافي على ما تمسكت به الطاعنة أمام محكمة الموضوع من أن وزارة الداخلية قد تنحطت مورثها في الترقية — فإن النعي بهذا السبب يكون على غير أساس .

وحيث إن السبب الثالث يتحصل في النعي على الحكم المطعون فيه بخالفة القانون والقصور في التسييب ، ذلك أنه نكل عن الرد على أسباب الاستئناف الأخرى بمقولة أن الحكم المستأنف قد تولى الرد عليها وهو قضاء غير مسدود مما يعيب الحكم ويطله .

وحيث إن هذا النعي مردود ذلك أنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه بعد أن أورد في تدويناته الأسباب التي بنى عليها الاستئناف تناول الرد على ثلاثة منها ثم قرر ما يأتي " أن الحكم المستأنف تكفل بالرد على باقي أسباب الاستئناف بما تقره عليه هذه المحكمة " ولما كان ليس في القانون ما يمنع المحكمة الاستئنافية عند وضع حكمها من أن تستند فيه إلى الأسباب التي قام عليها الحكم الابتدائي وتحيل إليها وتعتبرها جزءاً متما للحكم الاستئنافي وإذا كان يبين من أسباب الحكم المستأنف أنها تتضمن الرد الكافي على باقي أوجه الاستئناف التي أحال الحكم

المطعون فيه في الرد عليها إلى الحكم المستأنف فإن النعي بهذا السبب يكون على غير أساس .

وحيث إن السبب الرابع يتحصل في أن الحكم المطعون فيه خالف القانون إذ اعتبر النقل النوعي من وظيفة إلى أخرى أى من وظيفة مفتش بوزارة الداخلية إلى وظيفة مدرس بكلية البوليس هو من الإطلاقات المخولة للإدارة .

وحيث إن هذا النعي مردود بأنه لما كان نقل الموظف من وظيفة إلى أخرى من الملاءمات المتروكة لتقدير الإدارة بما لا يعقب عليها في هذا الشأن متى كان النقل لا يفوت به الدور في الترقية بالأقدمية وما دام قد خلا من إساءة استعمال السلطة ، وكان الحكم الابتدائي الذي أخذ بأسبابه الحكم المطعون فيه قد إلزم هذا النظر ونفى أن نقل مورث الطاعنة من وظيفته بوزارة الداخلية إلى كلية البوليس ينطوي على إساءة استعمال السلطة إستنادا إلى ما قرره من أن المحكمة لا ترى في هذا النقل تنزيلا من وظيفته لأن وظيفة التدريس بالكلية المذكورة لا تقل خطرا عن وظيفة المفتش بوزارة الداخلية إن لم ترجحها وأنها أكثر ميزة وملاءمة لمورث الطاعنة وقد دعت إلى هذا النقل مصلحة العمل ، لما كان ذلك وكانت الطاعنة لم تبين وجه مخالفة الحكم للقانون في هذا الذي قرره فإن النعي عليه بهذا السبب يكون على غير أساس .

وحيث إن حاصل السبب الخامس أن الحكم المطعون فيه أخطأ في القانون وخالف الثابت في الأوراق وفي بيان ذلك تقول الطاعنة أن الحكم المطعون فيه أيد الحكم المستأنف بما اشتمل عليه من خطأ في فهم الواقع في الدعوى الثابت بالأوراق حيث انتهى في أسبابه إلى عدم اختصاص المحكمة بنظر دعوى التعويض من إخلال الحكومة بحق مورثها المكتسب في الدرجة ذات المربوط ٧٢٠ ج- ٩٠٠ ج بمقولة أنها منازعة في استحقاق علاوة دورية مما تخرج عن اختصاص القضاء العادي مع أن الثابت بالأوراق أن المورث لم يكن ينازع في علاوة دورية وإنما يطالب بالتعويض عن تنزيله من هذه الدرجة كما أخطأ الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض دعوى التعويض عن الإخلال بهذا الحق المكتسب في الوقت الذي انتهى فيه في أسبابه إلى عدم اختصاصه بنظر المنازعة وبذلك يكون قد جمع

في قضائه بين الحكم بعدم الإختصاص وبالإختصاص ورفض الدعوى ، و بالتالى يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أنه يبين من الحكم الابتدائى الذى أخذ بأسبابه الحكم المطعون فيه أنه بعد أن عرض لواقعة النزاع خلص منها إلى أن طلب التعويض لا يقوم على أساس لا انتفاء الضرر الذى هو مناطه لأن مورث الطاعنة كان قد إستقال قبل أن يبلغ نهاية مربوط الوظيفة التى كان يشغلها بقسم القضايا ولا تعويض من ضرر محتمل لم يقع فعلا . ولما كان هذا الذى قرره الحكم ليس محل نعى من الطاعنة ويكفى بذاته لحمل قضائه فى هذا الخصوص فإيه لا يعيبه ما أورده تزييدا فى بعض أسبابه من أن المنازعة فى إستحقاق المدعى (مورث الطاعنة) لعلاوته الدورية تدخل فى إختصاص محكمة القضاء الإدارى ومن ثم يكون النعى على ما ورد فى هذه الأسباب الزائدة من خطأ - بفرض صحته - غير منتج .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٢٧ من أبريل سنة ١٩٦٧

برئاسة السيد المنشار محمود توفيق اسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة
المستشارين : السيد عبد المنعم الصراف ، وجاس حلى عبد الجواد ، وسليم راشد أبو زيد ،
ومحمد صدق البشيشي .

(١٣٧)

الطعن رقم ٣٦٢ لسنة ٣٣ القضائية :

(١) قانون . ” الموافقة على بروتوكول لاهاي المعدل لاتفاقية فارسوفيا
للطيران “ . ” نفاذه “ .

عدم مريان أحكام البروتوكول فيما بين الجمهورية العربية المتحدة وباقي الدول
الموقعة عليه إلا من تاريخ أول أغسطس سنة ١٩٦٣ (م ٢٢ من البروتوكول) .
موافقة الجمهورية العربية المتحدة عليه بالقانون ٦٢٤ لسنة ١٩٥٥ لم تتناول تحديد
بدء مريان أحكامه .

(ب) نقل . ” مسؤولية الناقل الجوي “ . ” أساسها “ . ” إنتفاء المسؤولية “ .
” إثبات المسؤولية “ .

مسئولية الناقل الجوي من الضرر الذي يقع في حالة وفاة أو إصابة راكب .
مناطقها أن يقع الحادث على متن الطائرة أو أثناء عمليات الصعود أو الهبوط .
مسئولية أسامها خطأ مفترض في جانب الناقل لا يرتفع عنه إلا إذا أثبت أنه وتابعه
قد إتخذوا كل التدابير اللازمة لتفادي الضرر أو كان من المستحيل عليه إتخاذها
(م ١٧ و ٢٠ و ٢٢ لاتفاقية فارسوفيا) .

(ج) نقل . ” مسؤولية الناقل الجوي “ . قانون . ” تنازع القوانين “ .
” قاعدة الإسناد “ . مسئولية .

نص المادة ٢٥ من لاتفاقية فارسوفيا . تضمنت قاعدة إسناد تحويل إلى قانون
القاضي في تعريف الخطأ المعادل للنش الذي يستوجب مسؤولية الناقل كاملة غير
محددة بالحدود الواردة في المادة ٢٢ من الاتفاقية . المادة ٢١٧ من القانون
المدني . لا يعتبر من أنواع الخطأ ما يعادل النش إلا الخطأ الجسيم .

(د) نقض . "أسباب الطعن" . حكم . "الطعن في الأحكام" . دعوى .
"إغفال الفصل في بعض الطلبات" .

إغفال الحكم الفصل في أحد الطلبات لا يصاح سببا للطعن فيه بالنقض . علاج
ذلك الرجوع إلى محكمة الموضوع لنظر هذا الطلب والحكم فيه .

١ — لئن وافقت الجمهورية العربية المتحدة على "بروتوكول" لاهاى المعدل
لإتفاقية فارسوفيا الدولية للطيران بالقانون رقم ٦٤٤ لسنة ١٩٥٥ إلا أن أحكام
هذا "البروتوكول" لا تعتبر واجبة التطبيق بصدور هذا القانون لأنه إقتصر على
النص على الموافقة على البروتوكول تاركاً له تحديد بدء سريان أحكامه . وقد
نصت المادة ١/٢٢ من البروتوكول على أن أحكامه لا تسرى فيما بين الدول
الموقعة عليه إلا من اليوم النسخين اللاحق لإيداع وثيقة تصديق الدولة المكملة
لثلاثين ، ولما كان هذا اليوم هو يوم أول أغسطس سنة ١٩٦٣ فإن أحكام
هذا البروتوكول لا تسرى فيما بين الجمهورية العربية والدول التسعة والعشرين
التي وقعت عليه قبل ذلك إلا إعتباراً من هذا التاريخ .

٢ — المستفاد من نصوص المواد ١٧ و ٢٠ و ٢٢ من إتفاقية فارسوفيا
أن الناقل الجوى يكون مسئولاً عن الضرر الذى يقع فى حالة وفاة أو إصابة
أى راكب إذا كانت الحادثة التى تولد عنها الضرر قد وقعت على متن الطائرة
أو أثناء عمليات الصعود أو الهبوط . وهذه المسئولية مبنية على خطأ مفترض
فى جانب الناقل ولا ترتفع عنه إلا إذا أثبت هو أنه وتابعيه قد إتخذوا كل التدابير
اللازمة لتفادى الضرر أو كان من المستحيل عليهم إتخاذها .

٣ — نص المادة ٢٥ من إتفاقية فارسوفيا الذى يقضى بأنه "ليس للناقل
أن يتمسك بأحكام هذه الإتفاقية التى تعفيه من المسئولية أو تتحد منها إذا كان
الضرر قد تولد عن غشه أو من خطأ يراه قانون المحكمة المعروض عليها النزاع
معادلاً للغش ، وكذلك يحرم الناقل من هذا الحق إذا أحدث الضرر فى نفس
الظروف أحد تابعيه فى أثناء تأديته لأعمال وظيفته" . هذا النص قد تضمن
قاعدة إسناد تحميل إلى قانون القاضى فى تعريف الخطأ المعادل للغش والذى
يستوجب مسئولية الناقل مسئولية كاملة غير محدودة بالحدود الواردة فى المادة ٢٢

من الإتفاقية المذكورة ولما كانت المادة ٢١٧ من القانون المدنى الخاصة بشروط الإئفاء من المسئولية أو الحد منها لا تعتبر من أنواع الخطأ ما يعادل الغش ويأخذ حكمه سوى الخطأ الجسيم فإن الحكم المطعون فيه إذ استلزم لتطبيق المادة ٢٥ من الإتفاقية - قبل تعديلها - وقوع خطأ جسيم من الناقل الجوى لا يكون مخالفا للقانون .

٤ - إغفال الحكم الفصل فى أحد الطلبات لا يصاح سببا للطعن فيه بالنقض إذ علاج هذا الإغفال - طبقا لما تقضى به المادة ٣٦٨ من قانون المرافعات - هو الرجوع إلى محكمة الموضوع لنظر هذا الطلب والحكم فيه .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل فى أن الطاعنين أقاموا الدعوى رقم ٤٨٠٥ سنة ١٩٥٩ كلى القاهرة على الشركة المطعون ضدها طالبين الحكم بإلزامها بأن تدفع لهما مبلغ عشرين ألفا من الجنيهات وقالوا شرحا لها إن ولدهما المرحوم المهندس حسن أحمد رشاد أحد أبطال الجمهورية العربية المتحدة فى المبارزة إستقل فى يوم ١٣ من أغسطس سنة ١٩٥٨ مع باقى أعضاء فريق الجمهورية للمبارزة إحدى طائرات الشركة المطعون ضدها لتقلهم من القاهرة إلى نيويورك للإشتراك فى مباراة دولية للمبارزة بالسلاح وبعد أن غادرت الطائرة مطار شانون بأيرلنده انقطع الإتصال بها ثم تبين أنها هوت فى مياه المحيط الأطلسى وغرق جميع ركابها ومن بينهم ولدهما المرحوم المهندس حسن أحمد رشاد وأن الإخصائيين ذهبوا فى تفسير سبب الحادث مذهبين الأول يرى أن بخار الماء قد إختلط بوقود الطائرة فتجمعت المياه بسبب إنخفاض درجة الحرارة فى المجال الجوى المرتفع الذى كانت تحاق فيه مما حال دون وصول الوقود إلى

آلاتها فتوقفت وسقطت الطائرة في مياه المحيط والثاني يرى أن الجهاز الضابط لسير محركات الطائرة لم يكن محكما مما ترتب عليه وقوف المحركات وسقوط الطائرة، وقال الطاعنان إنه على أي هذين الرأيين فإن الشركة المطعون ضدها تكون قد ارتكبت خطأ جسيما بتسييرها هذه الطائرة في ظروف جوية سيئة ورغم ما بها من عيوب في الجهاز الضابط لمحركاتها وخلل في جهاز الراديو مما يوجب مسئوليتها مسئولية كاملة عن تعويضهما عما أصابهما من أضرار بسبب وفاة إبنهما وذلك وفقا للمادة ٢٥ من إتفاقية فارسوفيا الدولية للطيران التي انضمت إليها الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٥٩٣ سنة ١٩٥٥ وأنه إذ كان التعويض الجابر للضرر الذي لحقتهما لا يقل عن عشرين ألفا من الجنيهات فقد طلبا الحكم لهما بهذا المبلغ — وقد سلمت الشركة المطعون ضدها بمسئوليتها عن التعويض محكما بمبلغ ٣٠٠٠ ج عن كل راكب وفقا للمادة ٢٢ من هذه الإتفاقية وطلبت رفض الدعوى فيما زاد عن ذلك — وفي ٢٧ مارس سنة ١٩٦١ قضت المحكمة بإلزام الشركة المطعون ضدها بأن تدفع للطاعنين مبلغ ثمانية آلاف من الجنيهات تأسيسا على أن الشركة المطعون ضدها سمحت بتسيير الطائرة على الرغم من وجود عسر في جهاز قيادتها الآلى وعطل في جهاز الراديو وخلل في عمود المراوح والجهاز الضابط لسيرها مما تنوافر معه الرعونة المقترنة بإدراك أن ضررا قد يترتب عليها الأمر الذي يوجب مسئولية الشركة الطاعنة مسئولية كاملة وفقا للمادة ٢٥ من إتفاقية فارسوفيا — واستأنف الطاعنان هذا الحكم بالإستئناف رقم ٧٧٨ سنة ٧٨ ق طالين تعديله والحكم لهما بالمبلغ الذي طلباه في صحيفة دعواهما كما استأنفته الشركة المطعون ضدها بالإستئناف رقم ١١٦٥ سنة ٧٨ ق طالبة إلغاء هذا الحكم فيما زاد على مبلغ ٣٠٠٠ ج وبعد أن ضمت المحكمة الإستئنافين قضت فيهما بتاريخ ٢٥ يونيو سنة ١٩٦٣ بتعديل الحكم المستأنف وإلزام الشركة المطعون ضدها بأن تدفع للطاعنين مبلغ ٣٠٠٠ ج مناصفة بينهما وأقامت قضاها على أن الطاعنين لم يثبتا الخطأ الجسيم في جانب الشركة المطعون ضدها كما أن الأخيرة عجزت عن إثبات أنها اتخذت كل التدابير اللازمة لتفادي الضرر ونجرت المحكمة من ذلك إلى تطبيق المادة ٢٢ من إتفاقية فارسوفيا التي تحدد التعويض بمبلغ ١٢٥٠٠٠ فرنك فرنسي عن كل راكب، فطعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض بتقرير تاريخه ٢٠ أغسطس

سنة ١٩٦٣ وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن وبالحلقة المحددة لنظره تمسكت النيابة بهذا الرأي .

وحيث إن الطعن أقيم على خمسة أسباب حاصل أولها أن الحكم المطعون فيه خالف القانون وأخل بحق الطاعنين في الدفاع وشابه القصور في التسيب وفي بيان ذلك يقول الطاعنان إنهما تمسكا أمام محكمة الموضوع بدرجتها بأن أحكام إتفاقية فارسوفيا التي انضمت إليها الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٥٩٣ سنة ١٩٥٥ والمعدل بروتوكول لاهاي الذي وقعت عليه الجمهورية العربية المتحدة ثم وافقت عليه بالقانون رقم ٦٤٤ سنة ١٩٥٥ الصادر في ٣١ ديسمبر سنة ١٩٥٥ هي الأحكام الواجبة التطبيق على الدعوى وأن بروتوكول لاهاي قد عدل المادة ٢٢ من الإتفاقية المذكورة بأن رفع الحد الأقصى لمسئولية الناقل الجوي عن كل راكب من ١٢٥٠٠٠ فرنك فرنسي إلى ٢٥٠٠٠٠ فرنك فرنسي وهو ما يعادل بالعملة المصرية - وعلى الأساس الذي اتخذته الحكم المطعون فيه والذي لا يسلم الطاعنان بصحته - مبلغ ٧٧٥ دج و ١٧٦ م وإذ قضى الحكم المطعون فيه لهما بأقل من هذا المبلغ على اعتبار أنه الحد الأقصى للتعويض طبقا للمادة ٢٢ من الإتفاقية قبل تعديلها بهذا البروتوكول ودون أن يبين لم نبت أحكام هذا البروتوكول فإنه يكون قد خالف القانون وأخل بحقوقهما في الدفاع وشابه القصور في التسيب، وأضاف الطاعنان أنه وإن كانت الشركة المطعون ضدها قد تمسكت بأن أحكام بروتوكول لاهاي المعدل لإتفاقية فارسوفيا لم تصبح بعد واجبة التطبيق لعدم تصديق ثلاثين دولة عليه واستدلت على ذلك بشهادة من الحكومة الهولندية تتضمن هذا المعنى إلا أن إنضمام الجمهورية العربية المتحدة إلى هذا البروتوكول بالقانون رقم ٦٤٤ سنة ١٩٥٥ يجعله قانونا من قوانين الجمهورية الواجبة التطبيق فيها .

وحيث إن هذا النعى غير سديد ذلك أنه وإن كانت المادة ١١ من بروتوكول لاهاي المعدل لإتفاقية فارسوفيا الدولية للطيران قد عدلت المادة ٢٢ من هذه الإتفاقية بأن رفعت الحد الأقصى للتعويض الذي يلتزم به الناقل الجوي عن كل راكب من ١٢٥٠٠٠ فرنك فرنسي إلى ٢٥٠٠٠٠ فرنك فرنسي وأن الجمهورية العربية المتحدة قد وقعت على هذا البروتوكول في ٢٨ من سبتمبر سنة ١٩٥٥ كما وافقت عليه بالقانون رقم ٦٤٤ سنة ١٩٥٥ الصادر في ٣١ ديسمبر

سنة ١٩٥٥ إلا أن أحكام هذا البروتوكول لا تكون واجبة التطبيق بصدور هذا القانون ذلك لأنه إقتصر على النص على الموافقة على البروتوكول تاركاً له تحديد بدء سريان أحكامه وإذ كانت المادة ٢٢ فقرة أولى من البروتوكول قد نصت على أنه "عندما يتم التصديق على هذا البروتوكول من جانب ثلاثين دولة موقعة عليه يبدأ سريان مفعوله فيما بينها من اليوم التسعين اللاحق لإيداع وثيقة تصديق الدولة الثلاثين فإذا صدقت عليه دولة بعد ذلك يبدأ سريان مفعوله من اليوم التسعين اللاحق لإيداع وثيقة تصديقها عليه" فإن مفاد ذلك أن أحكام هذا البروتوكول لا تسرى فيما بين الدول الموقعة عليه إلا من اليوم التسعين اللاحق لإيداع وثيقة تصديق الدولة المكتملة للثلاثين ولما كان هذا اليوم هو يوم أول أغسطس سنة ١٩٦٣ فإن أحكام هذا البروتوكول لا تدرى فيما بين الجمهورية والدول التسعة والعشرين التي وقعت عليه قبل ذلك إلا إعتباراً من هذا التاريخ وإذ كان الحادث قد وقع في يوم ١٤ أغسطس سنة ١٩٥٨ فإن أحكام هذا البروتوكول المعدلة للمادة ٢٢ من الإتفاقية لا تسرى على النزاع الحالي ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ طبق أحكام المادة ٢٢ من الإتفاقية قبل تعديلها بالبروتوكول آنف الذكر لا يكون مخالفاً للقانون ولم تكن به حاجة إلى بيان سبب عدم تطبيقه لأحكام هذا البروتوكول ما دام أنها لا تسرى على النزاع الذي فصل فيه ومن ثم يكون النعي عليه بهذا السبب على غير أساس .

وحيث إن حاصل السبب الثاني أن الحكم المطعون فيه خالف القانون وفي بيان ذلك يقول الطاعنان إن هذا الحكم وإن سلم بأن مسئولية الناقل الجوي عقدية وأن إتفاقية فارسوفيا لم تغير من طبيعتها إلا أنه قضى لها بالتعويض محمداً بالحدود الواردة في المادة ٢٢ من هذه الإتفاقية تأسيساً على ما استظهره من عدم وقوع خطأ جسيم وغير مغتفر من جانب الشركة المطعون ضدها يبرر تطبيق أحكام المادة ٢٥ من الإتفاقية والقضاء بالتعويض الكامل بغير تقييد بالحدود الواردة في المادة ٢٢ مع أنه لا يلزم لتطبيق المادة ٢٥ والخروج بالتعويض عن الحدود الواردة في المادة ٢٢ وقوع خطأ جسيم غير مغتفر كما استلزم الحكم المطعون فيه بل يكفي أن تقع من الناقل الجوي رهونة مقرونة بإدراك أن ضرراً قد يترتب عليها وهو مانص عليه البروتوكول عند تعديله نص المادة ٢٥ المذكورة

وهذا التعديل لم يأت بجديد وإنما قن ما ذهب إليه الفته والقضاء من قبل في تفسير النص قبل تعديله وإذا كان سماح الشركة المطعون ضدها وتابعيها بتسيير الطائرة محملة بعشرات الركاب وهي معيبة إذ سبق أن أصيب جهاز قيادتها الآلى بالعطب ثماني مرات وأصيب في كل منها جنح الطائرة بانحراف حاد كما أنها من طراز طائرات سبق أن كسرت فيها "مش بل" الذي يقود الشاحن الجبرى ثماني عشرة مرة في ثمانية عشر شهرا كما كان بجهازها اللاسلكى خلل ، إذ كان سماح الشركة المطعون ضدها بتسيير الطائرة في هذه الظروف تتحقق به الرعونة المقرنة بإدراك أن ضررا قد يترتب عليها وبالتالي يبرر طبقا للمادة ٢٥ من إتفاقية فارسوفيا القضاء لها بالتعويض كاملا وغير مقيد بمحدود المادة ٢٢ من هذه الإتفاقية فإن الحكم المطعون فيه إذ لم يطبق المادة ٢٥ مع توافر شروطها يكون مخالفا للقانون .

وحيث إن هذا النعى غير سديد ذلك أنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه بمسئولية الشركة المطعون ضدها مسئولية محددة بالحدود الواردة في المادة ٢٢ من إتفاقية فارسوفيا على ما ثبت له من أن سبب الحادث مجهول وأنه لا محل لتطبيق المادة ٢٥ من هذه الإتفاقية التى تجعل مسئولية الناقل كاملة لأن الطاعنين قد عجزوا عن إثبات انطأ الجسيم غير المغتفر في جانب الشركة المطعون ضدها وتابعيها ، وهذا الذى أقام الحكم عليه قضاءه لا مخالفة فيه للقانون ذلك أن المستفاد من نصوص المواد ١٧ و ٢٠ و ٢٢ من إتفاقية فارسوفيا أن الناقل الجوى يكون مسئولا عن الضرر الذى يقع في حالة وفاة أو إصابة أى راكب إذا كانت الحادثة التى تولد عن الضرر قد وقعت على متن الطائرة أو أثناء عمليات الصعود أو الهبوط وهذه المسئولية مبنية على خطأ مفترض في جانب الناقل ولا ترتفع عنه إلا إذا أثبت هو أنه وتابعيه قد اتخذوا كل التدابير اللازمة لتفادى الضرر أو كان من المستحيل عليهم إتخاذها . وقد حددت المادة ٢٢ من الإتفاقية مسئولية الناقل قبل كل راكب بمبلغ مقداره ١٢٥ ألف فرنك وذلك إذا لم يوجد اتفاق خاص بين الناقل والراكب يحدد للمسئولية مبلغا أكبر ثم نصت المادة ٢٥ على أنه " ليس للناقل أن يتمسك بأحكام هذه الإتفاقية التى تعفيه من المسئولية أو تحد منها إذا كان الضرر قد تولد من غشه أو من خطأ يراه قانون المحكمة

المعروض عليها النزاع معادلا للغش، وكذلك يحرم الناقل من هذا الحق إذا أحدث الضرر في نفس الظروف أحد تابعيه في أثناء تأديته لأعمال وظيفته، ووفقا لهذا النص لا يجوز القضاء للضرر بالتعويض كاملا غير محدد بالحدود الواردة في المادة ٢٢ إلا إذا أثبت في جانب الناقل أو أحد تابعيه أثناء تأدية أعمال وظيفته غشا أو خطأ يعتبر في نظر قانون المحكمة المعروض عليها النزاع معادلا للغش وبذلك يكون هذا النص قد تضمن قاعدة إسناد تحميل إلى قانون القاضى في تعريف الخطأ المعادل للغش والذي يستوجب مسؤولية الناقل مسؤولية كاملة غير محددة بالحدود الواردة في المادة ٢٢. ولما كانت المادة ١٣ من بروتوكول لاهاي قد عدلت المادة ٢٥ من إتفاقية فارسوفيا على الوجه الآتى "لا تسرى الحدود المنصوص عليها في المادة ٢٢ متى قام الدليل على أن الضرر قد نشأ من فعل أو إمتناع من جانب الناقل أو أحد تابعيه وذلك إما بقصد إحداث ضرر وإما برعونة مقرونة بإدراك أن ضررا قد يترتب عليها فإذا وقع الفعل أو الإمتناع من جانب التابعين فيجب أيضا إقامة الدليل على أنهم كانوا عندئذ في أثناء تأدية وظائفهم" وكان الظاهر من هذا النص أنه يبين نوع الخطأ المطلوب ووضع له معايير محددة وذلك على خلاف النص الأصلي للمادة ٢٥ الذي لم يكن يبين نوع هذا الخطأ ويترك تحديده لقانون القاضى المعروض عليه النزاع فإنه يكون غير صحيح ما ذهب إليه الطاعنان من أن بروتوكول لاهاي لم يأت بمجديد على أحكام المادة ٢٥ من إتفاقية فارسوفيا ولما كانت المادة ٢١٧ من القانون المدنى الخاصة بشروط الإعفاء من المسؤولية أو الحد منها لا تعتبر من أنواع الخطأ ما يعادل الغش ويأخذ حكمه سوى الخطأ الجسيم فإن الحكم المطعون فيه إذ استلزم لتطبيق المادة ٢٥ من الإتفاقية وقوع خطأ جسيم من الناقل الجوى لا يكون مخالفا للقانون ومن ثم يكون النعى عليه بهذا السبب على غير أساس .

وحيث إن الطاعنين يتعيان في السبب الثالث على الحكم المطعون فيه وقوع تناقض في أسبابه وفي بيان ذلك يقولان أنه استند في إطرأحه لما تضمنه خطاب الشركة المطعون ضدها المؤرخ ٢٠ أبريل سنة ١٩٦٠ والمرسل منها إلى السيد محمود رياض شقيق أحد ضحايا الحادث إلى القول بأنه واضح من تقرير اللجنة المرفق بهذا الخطاب أن التحقيقات المتعلقة بالحادث لم تكن قد تمت بعد وأن مجلس

الحوادث الهولندية رأى أن يعيد التحقيق إلى المحقق الابتدائي لاستيفاء بعض النقاط وأنه لذلك لا يمكن القول بأن هذا التقرير قد قطع في شيء أو سجل عيوباً معينة في الطائرة مصدر الحادث هذا في حين أن التقرير المرفق بالخطاب المشار إليه أثبت وجود عيوب في تلك الطائرة هي خلل أو صعوبات في جهاز القيادة الآلى واضطراب في جهاز الراديو لوحظ قبل الوصول إلى مطار شانون وخلل في أكس المراوح والجهاز الضابط لسيرها وهذه العيوب قد وردت بذاتها في التقرير النهائي لمجلس الحوادث الهولندي الذي أخذ به الحكم المطعون فيه ويرى الطاعن أن هذا الحكم إذ نبذ البيانات الواردة في التقرير المرفق بخطاب الشركة المؤرخ ٢٠ أبريل سنة ١٩٦٠ وقبل في الوقت نفسه البيانات الواردة في التقرير النهائي لمجلس الحوادث الهولندي يكون قد وقع في تناقض يعيبه لأن البيانات التي نبذها تتفق مع البيانات التي قبلها .

وحيث إن هذا النعي غير سديد ذلك أنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه بعد أن استعرض دفاع الطرفين قرراً أن حمادهما في بيان الظروف التي وقع فيها الحادث والتحقيقات التي تمت بشأنه هو تقرير مجلس الحوادث الجوية الهولندي ثم جاء به قوله "ومن حيث أنه يتعين (أولاً) قبل بحث ما احتواه هذا التقرير النهائي المقدمة ترجته من الطرفين أن تشير المحكمة إلى ما ذهبت إليه محكمة الدرجة الأولى من أن التقرير المقدم لها والمؤرخ ١٩٦٠/٤/٨ قد احتوى خلاصة التحقيق الذي قامت به الهيئة الهولندية لتحقيق حوادث الطيران وأنه قد سجل عيوباً عددها كانت بالطائرة مصدر الحادث قبل تحليقها في الجو ، وهو قول غير سليم إذ أنه واضح من الإطلاع على ذلك التقرير أن التحقيقات المتعلقة بالحادث لم تكن قد تمت بعد وأن المجلس رأى أن يعيد التحقيقات إلى المحقق الابتدائي لاستيفاء بعض النقاط التي حددها في ذلك التقرير ومن ثم فلا يمكن القول بأن هذا التقرير قد قطع في شيء أو سجل عيوباً معينة في الطائرة مصدر الحادث وبالتالي فإن المحكمة تلتفت عنه " وهذا الذي قرره الحكم يفيد أن محكمة الاستئناف رأت في حدود سلطتها التقديرية إطراح التقرير المرفق بخطاب الشركة والمؤرخ ١٩٦٠/٤/٧ والأخذ بتقرير مجلس الحوادث الهولندي الذي استند إليه الطرفان ولما كانت الأسباب التي استندت إليها المحكمة في تبرير إطراحها للتقرير الأول كدليل على

خطأ الشركة المطعون ضدها هي أسباب سائغة ومن شأنها أن تؤدي إلى ما انتهت إليه المحكمة وكان ورود بعض العيوب التي سجلها التقرير الذي أطرحه الحكم المطعون فيه في تقرير مجلس الحوادث الهولندي الذي أخذه لا يجعل الحكم متناقضا إذ أن هذا التقرير الأخير بعد أن أثبت تلك العيوب قرر بعدم إمكان الجزم بأن الحادث قد تسبب عن أحدها وانتهى إلى اعتبار سبب الحادث مجهولا ومن ثم يكون النعي بهذا السبب على غير أساس .

وحيث إن حاصل السبب الرابع أن الحكم المطعون فيه خالف القانون وفي بيان ذلك يقول الطاعنان إن هذا الحكم قد طبق المادة ٢٢ من إتفاقية فارسوفيا قبل تعديلها ببروتوكول لاهاي وقضى لها بمبلغ ثلاثة آلاف جنيه وهو التعويض الذي تحدده هذه المادة عن كل راكب . ولم يقض لها بتعويض عن أمتعة مورثهما المسجلة وهو ما تقدر له الإتفاقية بمبلغ ٢٥٠ فرنكا عن كل كيلوجرام كما لم يقض لها بتعويض عن حاجياته غير المسجلة التي كان يحتفظ بها معه في الطائرة والتي يلزم الناقل بالتعويض عنها في حدود مبلغ ٥٠٠ فرنكا كما أن الحكم أغفل القضاء لها بثمن تذكرة إيهما من القاهرة إلى نيويورك وقدره ٢٨٩ ج و ٨٥٠ م مع أن الشركة الناقلة ملزمة برد هذا الثمن بعد إنقراض عقد النقل بسبب عدم تنفيذه من جانب الشركة وإذ أغفل الحكم المطعون فيه القضاء لها بهذه المبالغ فإنه يكون قد نزل بالتعويض عن الحد المبين في المادة ٢٢ من إتفاقية فارسوفيا .

وحيث أنه وإن كان صحيحا أن الحكم المطعون فيه قد أغفل الفصل فيما طلبه الطاعنان في صلب صحيفة دعواهما وأعاد طلبه في صحيفة إستئنافهما من القضاء لها بثمن تذكرة سفر إيهما في الطائرة والذي قدره بمبلغ ٢٨٩ ج و ٨٥٠ م وقال أنه أن الشركة أصبحت ملتزمة برده بعد إنقراض عقد النقل بسبب عدم تنفيذه من جانبها وما طلباه من القضاء لها بتعويض عن أمتعة إيهما المسجلة وأمتعته التي كان يحتفظ بها معه في الطائرة إلا أن إغفال الفصل في هذين الطلبين لا يصلح سببا للطعن في الحكم بالنقض وإنما علاج هذا الإغفال طبقا لما تقضى به المادة ٢٦٨ من قانون المرافعات هو الرجوع إلى محكمة الموضوع لنظر هذين الطلبين والحكم فيهما .

وحيث إن الطاعنين ينبغي أن على الحكم المطعون فيه بالسبب الخامس الخطأ في الإسناد ذلك أنه نسب إلى الشركة المطعون ضدها أنها طلبت في صحيفة إستئنافها الحكم أصليا بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى واحتياطيا تحديد التعويض الذي يمنح للورثة جميعا بمبلغ ٣٠٠٠ ج وتخفيض التعويض بالقدر الذي يتناسب والضرر الذي أصاب الطاعنين مع أن الثابت من صحيفة إستئناف الشركة أنها اقتضت على طلب تعديل الحكم المستأنف والإكتفاء بتعويض شامل قدره ٣٠٠٠ ج ويرى الطاعنان أن هذا الخطأ في بيان طلبات الخصوم يعيب الحكم بما يوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعي عديم الجدوى ولا مصلحة للطاعنين فيه ذلك أنه وإن كان الحكم المطعون فيه قد أخطأ في بيان طلبات الشركة المطعون ضدها في الإستئناف حين نسب إليها أنها طلبت في صحيفة إستئنافها أصليا إلغاء الحكم الابتدائي ورفض الدعوى مع أنها اقتضت على طلب تعديل الحكم المستأنف والإكتفاء بتعويض شامل قدره ٣٠٠٠ ج إلا أن هذا الخطأ في الإسناد لم يكن له أى أثر في قضاء الحكم إذ أنه انتهى إلى إلزام الشركة المطعون ضدها بالمبلغ الذي إرتضته في صحيفة إستئنافها وهو ثلاثة آلاف جنيه وهو الحد الأقصى للتعويض المقرر في المادة ٢٢ من الإتفاقية المنطبقة على الواقعة .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن برمته غير سديد ويتعين رفضه .

جلسة ٢٧ من أبريل سنة ١٩٦٧

برئاسة السيد المستشار محمود توفيق اسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة
المستشارين : السيد عبد المنعم الصراف ، وعباس حلى عبد الجواد ، وسليم راشد أبو زيد ،
ومحمد صدق البشيشي .

(١٣٨)

الطعن رقم ٣٦٦ لسنة ٣٣ القضائية :

(١) نقل . "مسئولية الناقل الجوي" . مسئولية .

مسئولية الناقل الجوي عن التعويض كاملاً دون تقيد بالحدود الواردة في المادة ٢٢
من إتفاقية فارسوفيا . شرط ذلك : ثبوت أن الضرر قد نشأ عن فشل الناقل أو خطأ
منه يراه قانون المحكمة المعروض عليها النزاع معادلاً لغش . لا يعتبر من أنواع الخطأ
ما يعادل الغش ويأخذ حكمه سوى الخطأ الجسم وفقاً لنص المادة ٢١٧ من القانون
المدنى المصرى .

(ب) إلتزام . "محل الإلتزام" . عقد . بطلان . "البطلان المتعلق بالنظام
العام" . نظام عام .

بطلان شرط الذهب في المعاملات الداخلية والخارجية . تعلق ذلك بالنظام العام .
عدم الإعتداد بالشرط الوارد في إتفاقية فارسوفيا الذى يقضى بأداء التعويض
بما يعادل قيمة الذهب . إعتبار ذلك تحايلاً على القانون الذى فرض للعملة الورقية
سعراً إلزامياً .

(ج) إلتزام . "الوفاء بالإلتزام" . نقل . "مسئولية الناقل الجوي" . عملة .
"عملة ورقية" .

لجنة الورق تفسر القيمة الفعلية التى لجنته الذهب . الوفاء به صحيح مبرر للذمة .
كل ما يلزم به الناقل الجوى هو عدد من الجنيهات المصرية الورقية مساو لعدد من
الجنيهات الذهبية المشتملة على ذهب يعادل وزن الذهب الذى تشتمل عليه ١٢٥ ألف
فرنك فرنسى (التعويض المحدد بإتفاقية فارسوفيا) .

١ — يشترط لتطبيق المادة ٢٥ من إتفاقية فارسوفيا والقضاء تبعاً لذلك بالتعويض كاملاً وغير محدد بالحدود الواردة في المادة ٢٢ من هذه الإتفاقية أن يثبت أن الضرر المطالب بتعويضه قد نشأ عن غش الناقل أو عن خطأ منه يراه قانون المحكمة المعروض عليها النزاع معادلاً للغش ، وإذا كان التشريع المصرى الذى أحالت إليه الإتفاقية في تعريف الخطأ المعادل للغش — بالنسبة للأئزعة التى ترفع إلى محاكم الجمهورية بشأن حوادث الطيران المدنى — قد أفصح في المادة ٢١٧ من القانون المدنى بأنه لا يعتبر من أنواع الخطأ ما يعادل الغش ويأخذ حكمه سوى الخطأ الجسيم فإنه يشترط للحكم على شركة الطيران الناقلة بالتعويض كاملاً ثبوت وقوع الخطأ الجسيم من جانبها .

٢ — التشريع الخاص بشرط الذهب في مصر — وهو ما صدر بشأنه الأمر العالى في ٢ أغسطس سنة ١٩١٤ بفرض السعر الإلزامى للعملة الورقية ثم المرسوم بقانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٣٥ الذى نص على بطلان شرط الذهب في العقود التى يكون الإلتزام بالوفاء فيها ذا صبغة دولية — تتعلق أحكامه بالنظام العام ، ومن مقتضى تلك الأحكام بطلان شرط الذهب في المعاملات الداخلية والخارجية على السواء وهو أمر راعى الشارع فيه المصلحة العامة المصرية ، ومن ثم فإنه لا يمكن القول بأن إنضمام مصر إلى إتفاقية فارسوفيا بالقانون رقم ٥٩٣ لسنة ١٩٥٥ من شأنه التأثير في هذا التشريع الخاص بما يعد إلغاء له أو إستثناء من بطلان شرط الذهب يضاف إلى الإستثناءات الواردة فيه على سبيل الحصر وعلى ذلك فلا يعتد بالشرط الوارد في إتفاقية فارسوفيا الذى يقضى بأداء التعويض بما يعادل قيمة الذهب المبينة له من العملة الوطنية إذ أن شرط الوفاء بعملة ورقية على أساس قيمتها ذهباً ليس إلا تحايلاً على القانون الذى فرض للعملة الورقية سعراً إلزامياً ولا جدوى من إبطال شرط الدفع بالذهب إذا لم يتناول البطلان هذه الصورة .

٣ — إذ كان من مقتضى الأمر العالى الصادر في ٢ أغسطس سنة ١٩٦٤ أن يكون للجنينة الورق نفس القيمة الفعلية التى تلجئ به الذهب وأن كل ما يدفع من تلك الأوراق يكون دنعاً صحيحاً ومبرئاً للذمة كما لو كان الدفع حاصلاً بالعملة الذهبية ، فإن كل ما يلزم به الناقل الجوى وفقاً للفقرتين الأولى والرابعة من المادة ٢٢ من إتفاقية فارسوفيا هو عدد من الجنينات المصرية الورقية مساو

لعدد الجنيهات الذهبية المشتملة على ذهب يعادل وزن الذهب الذى يشتمل عليه ١٢٥ ألف فرنك فرنسى (التعويض المحدد بالإتفاقية) وذلك على أساس أن وزن الذهب فى الجنيه الواحد هو ما حدده القانون رقم ١٨٥ لسنة ١٩٥١ (بمقدار ٢,٥٥١٨٧ جرام) .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل فى أن الطاعنة أقامت الدعوى رقم ٤٩٠٧ سنة ١٩٥٩ كلى القاهرة على الشركة المطعون ضدها طالبة الحكم بإلزامها بأن تدفع لها مبلغ عشرين ألفاً من الجنيهات وقالت شرحاً لها إن ولدها المرحوم الدكتور محمد على رياض أحد أبطال الجمهورية العربية المتحدة فى المباراة إستقل فى يوم ١٣ من أغسطس سنة ١٩٥٨ مع باقى أعضاء فريق الجمهورية للمبارزة إحدى طائرات الشركة المطعون ضدها لتنقلهم من القاهرة إلى نيويورك للإشتراك فى مباراة دولية للمبارزة بالسلاح . وبعد أن غادرت هذه الطائرة مطار شانون بإيرلنده انقطع الإتصال بها ثم تبين أنها هوت فى مياه المحيط الأطلسى وغرق جميع ركابها ومن بينهم ولدها المذكور وأن الإخصائيين ذهبوا فى تفسير سبب الحادث مذهبين الأول يرى أن بخار الماء قد إختلط بوقود الطائرة فتجمدت المياه بسبب إنخفاض درجة الحرارة فى المجال الجوى المرتفع الذى كانت تحلق فيه الطائرة مما حال دون وصول الوقود إلى آلاتها فتوقفت وسقطت الطائرة فى مياه المحيط وذهب الفريق الثانى إلى أن الجهاز الضابط لسير محركات الطائرة لم يكن محكماً مما ترتب عليه وقوف هذه المحركات وسقوط الطائرة وقالت الطاعنة أن الشركة المطعون ضدها قد إرتكبت خطأ جسيماً بتسييرها هذه الطائرة فى ظروف جوية سيئة ورغم ما بها من هيوب فى الجهاز الضابط لمحركاتها وخلال فى جهاز الراديو مما

يوجب مسئوليتها مسئولية كاملة عن تعويض الطاعنة عما أصابها من أضرار بسبب وفاة ولدها ، وفقا للمادة ٢٥ من إتفاقية فارسوفيا الدولية للطيران التي انضمت إليها الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٥٩٣ سنة ١٩٥٥ وقد سلمت الشركة المطعون ضدها بمسئوليتها عن التعويض في حدود مبلغ ثلاثة آلاف جنيه عن كل راكب وفقا للمادة ٢٢ من هذه الإتفاقية وطلبت رفض الدعوى فيما زاد على ذلك وفي ٢٧ مارس سنة ١٩٦١ قضت المحكمة بإلزام الشركة المطعون ضدها بأن تدفع للطاعنة مبلغ أثنى جنيه تأسيسا على أن الشركة المطعون ضدها سمحت بتسيير الطائرة على الرغم من وجود عسر في جهاز قيادتها الآلى وعطل في جهاز الراديو وخلل في عامود المراوح والجهاز الضابط لسيرها مما تتوافر به الرعونة المقترنة بإدراك أن ضررا قد يترتب عليها الأمر الذى يوجب مسئولية الشركة مسئولية كاملة وفقا للمادة ٢٥ من إتفاقية فارسوفيا — وقد استأنفت الطاعنة هذا الحكم بالاستئناف رقم ٧٧٩ سنة ٧٨ ق طالبة تعديل الحكم المستأنف والقضاء لها بالمبلغ الذى رفعت به الدعوى كما استأنفته الشركة المطعون ضدها بالإستئناف رقم ١١٥٣ سنة ٧٨ ق طالبة الحكم أصليا برفض الدعوى واحتياطيا تحديد مبلغ التعويض المستحق لجميع ورثة المتوفى بمبلغ ٣٠٠٠ ج وتخفيض التعويض المستحق للطاعنة تبعا لذلك وبعد أن ضمت المحكمة الإستئنافين قضت في ٢٥ يونيه سنة ١٩٦٣ بتعديل الحكم المستأنف وإلزام الشركة المطعون ضدها بأن تدفع للطاعنة مبلغ ١٤٠٠ ج وأقامت قضاءها على أن الطاعنة قد عجزت عن إثبات الخطأ الجسيم في جانب الشركة المطعون ضدها كما أن الأخيرة قد عجزت عن إثبات أنها اتخذت كل التدابير اللازمة لتفادى الضرر ونحرجت المحكمة من ذلك إلى تطبيق المادة ٢٢ من إتفاقية فارسوفيا التي تحدد التعويض بمبلغ ١٢٥٠٠٠ فرنك فرئسى عن كل راكب ، فطعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض بتقرير تاريخه ٢٤ أغسطس سنة ١٩٦٣ وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن وبالجلسة المحددة لنظره تمسكت النيابة برأياها السابق .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين تنعى الطاعنة في أولهما على الحكم المطعون فيه القصور في التسييب والتناقض والفساد في الاستخلاص وفي بيان ذلك نقول إن الحكم وإن كان قد سلم بأن تكرار كسر جهاز "مش بل" خلال ثمانية عشر شهرا

متعاقبة في طائرات الشركة المطعون ضدها التي من طراز الطائرة المنكوبة وقعود الشركة المذكورة عن تعديل هذا الجهاز على نحو تتوقى به ما قد ينتج من حوادث بسبب كسره ذلك يشكل خطأ قارفته الشركة ويوجب مساءلتها عن التعويض إلا أن الحكم عاد وهو بصدد بحث ما إذا كان هذا الخطأ يرقى إلى مرتبة الخطأ الجسيم الموجب لمسئولية الشركة عن التعويض الكامل وقور أن كسر "مش بل" لم يشكل في ذاته أى خطر تأسيسا على ما ورد في تقرير مجلس الحوادث الجوية الهولندي من أن إصلاح العطب الناشئ عن كسر هذا الجهاز في المرات السابقة استغرق ثلاثين دقيقة وأن سبب الحادث لا يعزى إلى كسره في ذاته بل إلى حصول خلل مضاعف بانسداد الصمام الضابط وصمام المروحة وهو أمر لم يحصل من قبل وترى الطاعة أن الحكم إذ أقام قضاءه على هذه الأسباب فإنه يكون معيبا بالتناقض والتخاذل والقصور في التسبب ذلك (أولا) أنه وقد أثبت الخطأ في جانب الشركة المطعون ضدها تأسيسا على سبق تكرار كسر جهاز "مش بل" فإن مقتضى ذلك أنه اعتبر هذا الكسر سببا للكارثة فإن يذهب - وهو في سبيل تقدير درجة جسامته هذا الخطأ إلى القول بأن كسر "مش بل" لم يكن يشكل في ذاته أى خطر على الطائرة فإنه يكون متناقضا تناقضا يعيبه (ثانيا) أن الحكم قرر أن الخطأ الذى قارفته الشركة هو إبقاؤها على جهاز "مش بل" دون إدخال تعديل عليه تتوقى به ما قد يحدث من خطر نتيجة كسره ومن ثم فما كان يجوز للحكمة اعتبار إصلاح الخلل المترتب على كسر هذا الجهاز في ثلاثين دقيقة في المرات الثماني عشرة السابقة نافيا لمسئولية الشركة المطعون ضدها الكاملة لأن الحكم لم ينط هذه المسئولية بذلك وإنما بعدم تعديل الجهاز على نحو ما تقدم وإذ جعل الحكم إصلاح الخلل في المرات السابقة عنصرا من عناصر تقديره لنفى الخطأ الجسيم عن الشركة فإنه يكون متعارضا ومتخاذلا (ثالثا) أن مقتضى ما قرره الحكم وما أثبتته تقرير مجلس الحوادث الهولندي الذى استند إليه من أن الشركة مسئولة عن الحادث تأسيسا على أنه نشأ عن كسر جهاز "مش بل" لأن الخلل الذى أصاب الصمام الضابط وصمام المروحة والذى أشار إليه التقرير السابق هو نتيجة محتملة لكسر "مش بل" مما كان يتعين معه على الشركة أن تتخذ الإجراءات اللازمة لتلافي حدوثه وإذ لم تفعل فإنها تكون مسئولة عن النتائج المترتبة عليه مسئولية كاملة (رابعا) أن الحكم إذ أقام قضاءه في نفي الخطأ الجسيم عن الشركة على أن الطائرة من طراز يستعمل

في الشركات العالمية الأخرى وإنها مزودة بشهادات الصلاحية وأن نسبة الخلل في المرات الثماني عشر السابقة تقل عن النسبة المسموح بها فإنه يكون قد أقيم على أسباب متخاذلة مشوبا بالقصور وفساد الاستخلاص ذلك أنه دلى الرغم من شهادات الصلاحية فإن "مش بل" كسر فعلا ثماني عشر مرة وأن مجلس الحوادث قرر أن السبب المقبول لحصول النكبة هو ما ترتب على هذا الكسر من إنسداد في الصمام الضابط وفي صمام الإسطوانة كما أن الحكم نفسه اعتبر الشركة المطعون ضدها مخطئة لتركها "مش بل" على حاله السابق بغير تعديل ثم أن تقدير جسامه الخطأ لا يناط بنسبة الأخطاء السابقة إلى النسبة المسموح بها عرفا هذا إلى أنه لو جاز جدلا الأخذ بهذه النسبة لا يقتضى ذلك نفي الخطأ بكافة أنواعه عن الشركة وليس الخطأ الجسيم فحسب كما ذهب الحكم .

وحيث إنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه بعد أن أثبت ما جاء في صلب تقرير مجلس الحوادث الهولندى المؤرخ ٩ يونيه سنة ١٩٦١ والذي إستند إليه طرفا الخصومة في دفاعهما قال الحكم "وحيث إن تقرير مجلس الحوادث الهولندى خلاص إلى نتيجة قال فيها وفقا للترجمة العربية المقدمة من المضرور أن المجلس إستنادا إلى البيانات التى تحت يده لا يستطيع أن يوضح سبب الحادث على وجه التأكيد إلا أنه يعطى درجة احتمال كبيرة إلى صحة الفرض بأن هذا السبب قد يكون مجاوزا في سرعة إحدى المراوح الخارجية بسبب تلوث الزيت بعد حدوث كسر في التروس عند تغيير سرعة الشاحن الجبرى إلى سرعة أكبر وأن عدم انتظام حركة المروحة جاء نتيجة اوجود ذرات معدنية شلت عمل الاسطوانة والصمام وبذلك إتجهت الطائرة إلى إنحدار منخفض تعذر معه إمكان التريش بحيث نتج عن هذه الحالة إضطراب في الطيران تعذر معه التحكم في الطائرة ونظرا لسرعة تفاقم الأمور والحاجة إلى بعض الوقت للتعرف على مصدر الخطر فإنه لا يمكن تلافي تأخر الملاحين في التدخل لاستعادة السيطرة على الطائرة وأضاف التقرير في نتيجته أن المجلس إذ يبحث عن السبب المحتمل للكارثة لا يجوز الإفتراض بأن حدوث الإضطراب يمكن نسبته إلى تقصير رجال الصيانة أو إلى تصرف غير سليم من قبل ملاحى الطائرة أو إلى إهمال من ناحيتهم في إتخاذ الإجراءات اللازمة للتحكم في الطائرة بعد حدوث الخلل "وبعد

أن قرر الحكم أنه يشترط للتمسك بالمادة ١/٢٥ من الاتفاقية أن يقيم الراكب أو ورثته الدليل على أن الناقل ارتكب خطأ جسيماً قال "وحيث إنه يبين من الإطلاع على تقرير مجلس الحوادث الذي استند إليه الدفاع عن المضرور في إثبات الخطأ الجسيم في جانب شركة الطيران أنه خلص إلى نتيجة مؤداها أنه لا يستطيع تبين سبب الحادث على وجه التأكيد إلا أنه يعطى درجة احتمال كبيرة إلى صحة الفرض بأن هذا السبب قد يكون تجاوز سرعة إحدى المراوح الخارجية بسبب تلوث الزيت بعد كسر "مش بل" عند تغيير سرعة الشاحن إلى سرعة أكبر وجاء بهذا التقرير أن كسر "مش بل" قد حدث في طائرات شركة ك . ل . م ١٨ مرة في الفترة من ١٠/٣/١٩٥٧ حتى ١٣/٥/١٩٥٩ وأنه في هذه المرات أصحح العطب في ثلاثين دقيقة أما في هذا الحادث فمن الجائز أن يكون انسداد الصمام الضابط نتيجة وجود ذرات معدنية في الزيت إلى جانب انسداد صمام المروحة نتيجة كسر "مش بل" هما سبب الحادث ولو أن هذا العطل المضاعف لم يحصل إطلاقاً من قبل وحيث إن المحكمة تخلص من هذا التقرير أنه لم يبين سبب الحادث على وجه التأكيد وأن السبب الذي ذكره للحادث إنما كان مبنيًا على مجرد الفرض والاحتمال الذي وجدته المجلس مقبولا بالنسبة لظروف الحادث والتحقيقات التي تمت بشأنه ثم استورد الحكم إلى القول بأنه بفرض أن "مش بل" قد كسر أثناء رحلة الطائرة فلم يكن ذلك وحده مؤديا لحصول الكارثة وأخذ يدل على ذلك بأنه أمكن إصلاح الكسر في المرات السابقة في ثلاثين دقيقة ثم استورد مرة أخرى إلى القول بأنه وإن كان يؤخذ على شركة الطيران السماح لطائراتها من نموذج الطائرة المنكوبة بالطيران مع تكرار كسر "مش بل" إلا أن هذا الخطأ لا يرقى إلى درجة الخطأ الجسيم المشبه بالعمد وأخذ يدل على ذلك بأن طراز الطائرة من طراز طائرات تستعملها الشركات العالمية وأنها حاصلة على شهادات صلاحية وأن نسبة عدد المرات التي كسر فيها هذا الجهاز إلى عدد ساعات الطيران تعتبر أقل من النسبة المسموح بها ثم انتهى الحكم إلى القول بأنه "وإن كانت المحكمة قد خلصت مما تقدم أن المضرور لم يفلح في إثبات الخطأ الجسيم في جانب شركة الطيران فإن هذه الشركة بدورها لم تستطع إثبات أنها قد اتخذت كل التدابير اللازمة لتفادي الضرر فالمقطوع به أنها رغم حدوث كسر "مش بل" عدة مرات في طائراتها لم تقم

بإدخال التعديل المانع لكسر هذا الجهاز إلا بعد الحادث" ولما كان يشترط لتطبيق المادة ٢٥ من إتفاقية فارسوفيا والقضاء تبعاً لذلك بالتعويض كاملاً وغير محدد بالحدود الواردة في المادة ٢٢ من هذه الإتفاقية أن يثبت أن الضرر المطالب بتعويضه قد نشأ من غش الناقل أو من خطأ منه يراه قانون المحكمة المعروض عليها النزاع معادلاً للغش وكان التشريع المصرى الذى أحالت إليه الإتفاقية فى تعريف الخطأ المعادل للغش بالنسبة للأئزعة التى ترفع إلى محاكم الجمهورية بشأن حوادث الطيران المدنى قد أفصح فى المادة ٢١٧ من القانون المدنى بأنه لا يعتبر من أنواع الخطأ ما يعادل الغش ويأخذ حكمه سوى الخطأ الجسيم . وكان عبء إثبات وقوع هذا الخطأ من الناقل وقيام علاقة السببية بينه وبين الضرر يقع على طاق المضرور وكان الثابت من تدوينات الحكم المطعون فيه أن الطاعنة لم تقدم لمحكمة الموضوع دليلاً على وقوع الخطأ الجسيم من جانب الشركة المطعون ضدها سوى تقرير مجلس حوادث الطيران الهولندى المؤرخ ٩ يونيه سنة ١٩٦١ فان الحكم وقد استخلص من هذا التقرير استخلاصاً صحيحاً أنه لا يجرى فى إثبات هذا الخطأ لأنه لم يبين سبب الحادث على وجه التأكيد وإن السبب الذى ساقه كسبب للحادث إنما كان مبنيًا على مجرد الإحتمال فإن الحكم يكون بذلك قد نفى ما قام عليه دفاع الطاعنة من أن الحادث نتج عن كسر جهاز "مش بل" وأثبت عجزها عن إثبات وقوع أى خطأ معين من الشركة المطعون ضدها أدى إلى وقوع الحادث ومن ثم فقد كان هذا حسب الحكم لإقامة قضائه بعدم إنطباق المادة ٢٥ من الإتفاقية ووجوب التزام حدود التعويض الواردة فى المادة ٢٢ منها وبالتالى يكون جميع ما قرره الحكم بعد ذلك مما هو محل نعى بهذا السبب إستطراداً زائداً على حاجة الدعوى لم يكن يقتضيه الفصل فيها . إذ ما كانت محكمة الإستئناف بحاجة بعد أن سجلت على الطاعنة عجزها عن إثبات أن الحادث تسبب عن كسر "مش بل" أن تبحث الفرض الجدلى بحصول هذا الكسر أثناء رحلة الطائرة وما إذا كان عدم قيام الشركة بتعديل هذا الجهاز يعتبر خطأ جسيماً أو لا يعتبر كما أن المحكمة إذ انتهت إلى وجوب التقيد بالحدود الواردة للتعويض فى المادة ٢٢ من الإتفاقية وذلك لعدم إنطباق المادة ٢٥ منها فإنها لم تكن بحاجة إلى إثبات أى خطأ فى جانب الشركة الناقلة لأن مسئوليتها طبقاً للمادة ٢٢ مسئولية مفترضة ولا تنتفى إلا إذا

أثبتت هي أنها وتابعيها قد اتخذوا كل التدابير اللازمة لتفادي الضرر أو أنه كان من المستحيل عليهم إتخاذها . وما دامت الشركة المطعون ضدها لم تقم بهذا الإثبات بل إنها قد سلمت أمام المحكمة الابتدائية بمسئوليتها محددة بالحدود الواردة في المادة ٢٢ آتفة الذكر ، فقد حق عليها التعويض بالحدود الواردة في المادة ٢٢ ويكون ما قرره الحكم المطعون فيه من وقوع خطأ منها يتمثل في عدم قيامها بتعديل جهاز ” مش بل ” رغم كسره عدة مرات في طائراتها ، هذا الذي قرره الحكم يكون هو أيضا زائدا عن حاجته وعمما يلزم لصحته وإذا كان الحكم المطعون فيه يستقيم بدون تلك الأسباب الزائدة فإن النعي على ما ورد فيها من خطأ يكون غير منتج .

وحيث إن حاصل السبب الثانى أن الحكم المطعون فيه خالف القانون وفى بيان ذلك نقول الطاعنة إن الحكم قضى بإلزام الشركة المطعون ضدها بتعويض الطاعنة تعويضا محددًا وفقا للمادة ١/٢٢ من إتفاقية فارسوفيا بمبلغ مائة وخمسة وعشرين ألفا من الفرنكات يقدر وفقا للفقرة الرابعة من هذه المادة بواقع الفرنك الفرنسى الذى يشتمل على ٦٥ر٥٠ الميغرام ذهبًا عيار ٩٠٠ فى الألف وانه طبقا للأسعار الرسمية المعلنة لصندوق النقد الدولى يحتوى الجنيه المصرى على ٢ر٥٥١٨٧ جرام من الذهب الخالص وفقا للقانون رقم ١٨٥ سنة ١٩٥١ وهو ما يوازى ٢٨٨٧ ج و ٧٨٨ م وهذا الذى إستند إليه الحكم خطأ فى القانون لأن حق الطاعنة فى التعويض يجب أن يكون بالقيمة بالجنيه المصرى للمبلغ المنصوص عليه بالفرنك فى النص المذكور وتحدد هذه القيمة بالسعر الفعلى للذهب عند ثبوت الحق فى التعويض لا بسعره فى أى وقت مضى لأن هذا السعر يختلف باختلاف الأزمنة وقد طلبت الطاعنة احتساب السعر وفق سعر السوق لا فى وقت الحادثة ولا فى أى وقت مضى وأضافت الطاعنة فى مذكرتها أنه لا محل للقول بطلان شرط الوفاء بالذهب أو بما يعادل قيمة الذهب بعد أن إنضمت الجمهورية للإتفاقية بالقانون رقم ٥٩٣ سنة ١٩٥٥ فأصبحت قانونا من قوانينها متضمنا إستثناء تشريعيًا من أحكام مرسوم سنة ١٩١٤ والمرسوم بقانون رقم ٤٥ سنة ١٩٣٥ .

وحيث إن هذا النعي غير سديد ذلك أنه وإن كانت الفقرة الأولى من المادة ٢٢ من إتفاقية فارسوفيا الدولية للطيران المدني التي إنضمت إليها الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٥٩٣ سنة ١٩٥٥ قد نصت على أن تكون مسئولية الناقل الجوى قبل كل راكب محدودة بمبلغ مقداره ١٢٥ ألف فرنك ونصت الفقرة الرابعة منها على أن يكون تقدير هذا المبلغ بواقع الفرنك الفرنسى الذى يشتمل على ٦٥,٥ المليجراما من الذهب عيار ٩٠٠ فى الألف ذهباً خالصاً وأن يكون هذا المبلغ قابلاً للتحويل إلى أرقام دائرة فى كل عملة وطنية إلا أنه ليس لما ورد فى هذه الفقرة الأخيرة أثر ما على التشريع الخاص بشرط الذهب فى مصر وهو ما صدر بشأنه الأمر العالى فى ٢ أغسطس سنة ١٩١٤ بفرض السعر الإلزامى للعملة الورقية ثم المرسوم بقانون رقم ٤٥ سنة ١٩٣٥ الذى نص على بطلان شرط الذهب فى العقود التى يكون الإلتزام بالوفاء فيها ذا صبغة دولية — ولما كانت أحكام هذين التشريعين من النظام العام ومن مقتضاها بطلان شرط الذهب فى المعاملات الداخلية والخارجية على حد سواء وهو أمر راعى الشارع فيه المصلحة العامة المصرية فإنه لا يمكن القول بأن إنضمام مصر إلى إتفاقية فارسوفيا بالقانون رقم ٥٩٣ سنة ١٩٥٥ من شأنه التأثير فى هذا التشريع الخاص بما يعد إلغاء له أو استثناء من بطلان شرط الذهب يضاف إلى الاستثناءات الواردة فيه على سبيل المحصر ومن ثم فلا يمتد بالشرط الوارد فى إتفاقية فارسوفيا والذى يقتضى بأداء التعويض بما يعادل قيمة الذهب المبينة فيه من العملة الوطنية إذ أن اشتراط الوفاء بعملة ورقية على أساس قيمتها ذهباً ليس إلا تحايلاً على القانون الذى فرض للعملة الورقية سعراً إلزامياً ولا جدوى من إبطال شرط الدفع بالذهب إذا لم يتناول البطلان هذه الصورة — لما كان ذلك وكان القانون رقم ١٨٥ سنة ١٩٥١ قد حدد وزن الذهب الخالص فى الجنيه بمقدار ٢,٥٥١٨٧ جرام ابتداء من ١٩ سبتمبر سنة ١٩٤٩ وكان مقتضى الأمر العالى الصادر فى ٢ من أغسطس سنة ١٩١٤ أن يكون للجنيه الورق نفس القيمة الفعلية التى للجنيه الذهب وأن كل ما يدفع من تلك الأوراق يكون دفعا صحيحاً ومبرئاً للذمة كما لو كان الدفع حاصلًا بالعملة الذهبية فإن كل ما يلتزم به الناقل الجوى وفقاً للفقرتين الأولى والرابعة من المادة ٢٢ من إتفاقية فارسوفيا هو عدد من الجنيهات المصرية الورقية مساو لعدد الجنيهات الذهبية المشتملة على ذهب يعادل وزن الذهب الذى تشتمل عليه

١٢٥ ألف فرنك فرنسي وذلك على أساس أن وزن الذهب في الجنيه الواحد هو ما حدده القانون رقم ١٨٥ سنة ١٩٥١ ، وإذ التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر يكون قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً ولا جدوى فيما يشبه الطاعنان من وجوب تحديد قيمة التعويض بالجنيه المصري بالسعر الفعلي للذهب وقت ثبوت الحق في التعويض لا بسعره في أى وقت مضى ذلك أن القانون رقم ١٨٥ سنة ١٩٥١ قد حدد وزن الذهب الخالص في الجنيه بمقدار معين ونص في المادة الثانية منه على جواز تعديل هذا الوزن بمرسوم وإذا كان لم يصدر قانون بتعديل وزن الذهب في الجنيه فإنه يتعين اعتبار الذهب في الجنيه الواحد هو المقدار المحدد في القانون رقم ١٨٥ سنة ١٩٥١ حتى يصدر قانون بتعديل هذا الوزن .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٢٧ من أبريل سنة ١٩٦٧

برئاسة السيد المستشار محمود توفيق إسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
السيد عبد المنعم الصراف ، ومباس حلى عبد الجواد ، يوسف راشد أبو زيد ، ومحمد صدق
البشبيشي .

(١٣٩)

الطعن رقم ٥٨ لسنة ٣٤ القضائية :

(١) حكم . ” حجية الأحكام ” . قوة الأمر المقضى . نقض . بيع . إثبات .

القضاء نهائيا بإعتبار عقد البيع الوفاؤى رهنا منذ إنعقاده . بطلانه بطلانا مطلقا
كرهن أو بيع . حجته في مسألة التكييف . يمنع على المحكمة أن تعود إلى بحثها
من جديد والفصل في ذات النزاع بقضاء آخر وإلا كان حكمها منافضا للحكم الأول
الحائز لقوة الأمر المقضى .

(ب) عقد . ” بطلان العقد ” . ” إجازة البطلان ” . بطلان . ” البطلان
في العقود ” . صلح .

صدور حكم نهائى يبطلان عقد البيع الوفاؤى لإخفائه رهنا . بطلان مطلق لا تنحقه
الإجازة . عدم الإعتداد بالتنازل عن الطعن في هذا العقد . هذا التنازل يتضمن
إجازة لعقد باطل بطلانا مطلقا .

١ - متى كان الحكم الصادر من محكمة الاستئناف قد تضمن قضاءا قطعيا
باعتبار عقد البيع الوفاؤى رهنا منذ إنعقاده وهو ما يترتب عليه إعتباره باطلا بطلانا
مطلقا فلا يكون له أثر سواء بصفته بيعا أو رهنا طبقا لأادة ٣٣٨ من القانون المدنى
الملغى بعد تعديلها بالقانون ٤٩ لسنة ١٩٢٣ وكان هذا القضاء قد حاز قوة
الأمر المقضى فإنه يعتبر حجة قاطعة بما فصل فيه من إعتبار العقد رهنا بحيث
لا يجوز قبول أى دليل ينقض هذه الحجية فإن المحكمة تكون قد استنفدت
بهذا القضاء سلطتها في الفصل في مسألة تكييف هذا العقد بحيث يمنع عليها

أن تعود فتبحث من جديد هذا التكييف وتقضى في ذات النزاع بقضاء آخر تأسيسا على أن العقد هو عقد بيع وفائي أصبح بائنا فإذا هي فعلت فإن قضاءها بذلك يكون منافضا لحكمها الأول الحائز لقوة الأمر المقضى بما يستوجب نقضه.

٢ — التنازل عن الطعن في ماهية عقد البيع الوفاي لا يقبل بعد صدور حكم نهائي ببطلانه لإخفائه رهنا كما أن هذا التنازل يتضمن إجازة لعقد باطل بطلانا مطلقا فلا يعتد به لأن العقد الباطل بطلانا مطلقا لا تلحقه الإجازة لأنه معدوم.

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث أن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تتحصل في أن مورث الطاعنين أقام على المطعون ضده الدعوى رقم ١٠ لسنة ٢٨ كلى المنصورة طالبا الحكم بإلغاء وبطلان عقد الرهن المحرر في صورة عقد بيع وفائي والمؤرخ ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٢٩ والمسجل برقم ١١٣٥ في ٢٤ أكتوبر سنة ١٩٢٩ والمتضمن بيعه للمطعون ضده فداننا موضح الحدود فيه تأمينا لدين قدره ٢١٠ ج وبراءة ذمته من هذا المبلغ ومحو ما ترتب على هذه العين من التسجيلات وتسليمها إليه مع إلزامه بأن يدفع له مبلغ ١٠٤ ج و ٢٥ م قيمة ما استولى عليه من ريعها زائدا عن دينه وفوائده القانونية . وقال بيانا لدعواه إنه اشترى بتاريخ ١٣ أكتوبر سنة ١٩٢٦ من المطعون ضده نصف فدان بثمن قدره ٣٠٠ ج وذكر في العقد أن الثمن دفع كله في حين أنه لم يدفع منه سوى مائة جنيه . وقد رهن للمطعون ضده مقابل باقي الثمن فداننا ثم استبدلا بعقد الرهن عقد بيع وفائي يتضمن بيع ذلك الفدان مقابل ثمن قدره ٢١٠ ج ونص فيه على حق البائع في الإسترداد خلال سنة وحين انقضت هذه المدة دون الوفاء بهذا المبلغ أنذره المطعون ضده بانتهاء الأجل المحدد للإسترداد وبانتقال الملكية إليه . وإنه لما كان هذا العقد يخفى رهنا فقد أقام الدعوى بطلانه سالفه الذكر .

وبتاريخ أول نوفمبر سنة ١٩٣٨ قضت محكمة المنصورة الابتدائية باعتبار عقد بيع الوفاء المؤرخ ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٢٩ يخفى رهنا وأحالت الدعوى إلى التحقيق لإثبات تاريخ بدء وضع يد المطعون ضده توصلا للفصل في باقي الطلبات . ولدى بدء التحقيق قدم المطعون ضده عقد صلح مؤرخا ١٠ يناير سنة ١٩٣٩ موقعا عليه ببصمة ختم مورث الطاعنين ويتضمن إقراره بأن عقد البيع الوفاي أصبح بيعا باتا حقيقة وأن المدعى عليه (المطعون ضده) أصبح المالك الحقيقي لهذا القدر وأنهما تحاسبا وقبض البائع قيمة فرق الثمن دون بيان لمقدار هذه القيمة وأنه ليس لأحدهما حق الرجوع على الآخر بأي شيء وقد نفى مورث الطاعنين صدور عقد الصلح منه مقررًا أنه مزور عليه فأحال القاضي المحقق الدعوى إلى المرافعة دون إجراء التحقيق . وبتاريخ ١٢ مارس سنة ١٩٣٩ طعن مورث الطاعنين على محضر الصلح بالتزوير وذلك بتقرير في قلم الكتاب وأعلن شواهد التزوير فدفع المطعون ضده بسقوط دعوى التزوير الفرعية لعدم إعلان أدلتها في ظرف الثمانية أيام التالية لتاريخ التقرير بالطعن كما دفع ببطلان صحيفتها لإعلانها إليه بعد وفاة المدعى . ومحكمة المنصورة الابتدائية قضت بتاريخ ٢٥ مايو سنة ١٩٤٠ برفض الدفع وبقبول دعوى التزوير وبتحقيق الشاهد الأول من شواهد التزوير فاستأنف المطعون ضده هذا الحكم الأخير كما استأنف الحكم الصادر في أول نوفمبر سنة ١٩٣٨ القاضي بإعتبار عقد بيع الوفاء يخفى رهنا وقيد استئنافه للحكمين برقم ١٢٤ لسنة ٢ ق المنصورة وبتاريخ ٩ يناير سنة ١٩٥٢ قضت محكمة استئناف المنصورة بتأييد الحكم المستأنف وحين أميدت الدعوى إلى المحكمة الابتدائية تمسك الطاعنون بعدم جدوى التحقيق في تزوير محضر الصلح تأسيسا على أن محكمة الاستئناف إذ أيدت الحكم المستأنف القاضي باعتبار عقد بيع الوفاء يخفى رهنا تكون قد أهدرت عقد الصلح وبذلك فقد خلصت لهم ملكية الفدان المتنازع عليه بحكم نهائي حائز لقوة الأمر المقضي . وبتاريخ ٢٦ أبريل سنة ١٩٥٨ قضت المحكمة الابتدائية بوقف الدعوى حتى يستصدر الخصوم حكما بتفسير الحكم الصادر من محكمة الاستئناف في الاستئناف رقم ١٢٤ لسنة ٢ ق فأقام المطعون ضده دعوى التفسير رقم ١٢٩ لسنة ١١ طالبا تفسير ذلك الحكم على أنه مقصور على تأييد الحكم المستأنف المؤرخ أول نوفمبر سنة ١٩٣٨ القاضي باعتبار عقد بيع الوفاء يخفى رهنا وأنه لم يعرض لمحضر الصلح . ومحكمة الاستئناف قضت في دعوى التفسير

برفضها تأسيسا على أن الحكم الصادر في الاستئناف رقم ١٢٤ لسنة ٢ ق شمل تأييد الحكمين المستأنفين معا . عجل الطاعنون الدعوى أمام المحكمة الابتدائية وسمعت تلك المحكمة شهود الطرفين بشأن تزوير محضر الصلح ثم أصدرت في ٣ نوفمبر سنة ١٩٦٢ حكما يقضى برفض الإدعاء بتزوير محضر الصلح و برفض ما بقي من طلبات المدعى تأسيسا على ما قالته من أن محضر الصلح "يعتبر إقرارا صريحا من مورث المدعين بأن عقد البيع الوفاائي عقد حقيقي وليس صوريا بقصد إخفاء رهن وأنه أصبح بيعا باتا وأن هذا الإقرار لا يعتبر إجازة لعقد باطل بل هو إقرار بأن العقد صحيح منذ إنعقاده وأنه إذ كان القانون المدني القديم يحيز بيع الوفاء فإن الإقرار لا يكون مخالفا للقانون ولا يتعارض مع ما سبق القضاء به بتاريخ أول نوفمبر سنة ١٩٣٨ من اعتبار ذلك العقد ينحى رهنا لأن ذلك الحكم إنما قرر ذلك لصالح المدعين وقد شاعت إرادة مورثهم أن يتنازل عنه وأن يكشف الحقيقة ويقرر أن عقد البيع صحيح منذ إنعقاده" استأنف الطاعنون هذا الحكم لدى محكمة استئناف المنصورة بالاستئناف المقيد برقم ٢٧٨ لسنة ١٤ ق وكان مما تمسكوا به في صحيفة استئنافهم أن الحكم المستأنف خالف حجج المحكمة النهائية الصادر في الاستئناف رقم ١٢٤ لسنة ٢ ق لأن قضاءه بإعمال محضر الصلح وباعتبار العقد بيع وفاء منذ إنعقاده يناقض ما قضى به الحكم الصادر في ذلك الاستئناف من أن هذا العقد في حقيقته رهن . وبتاريخ ٤ ديسمبر سنة ١٩٦٣ قضت محكمة الاستئناف بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض . وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن وباجلسة المحددة لنظره تمسكت النيابة برأيها السابق .

وحيث إن مما نعه الطاعنون على الحكم المطعون فيه أنه نافض الحكم النهائي الصادر في الاستئناف رقم ١٢٤ لسنة ٢ ق وفي بيان ذلك يقولون إن حكم محكمة أول درجة الصادر في أول نوفمبر سنة ١٩٣٨ قضى بإعتبار عقد بيع الوفاء المؤرخ ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٢٩ ينحى رهنا ومن ثم يكون باطلا عملا بالمادة ٣٣٩ من القانون المدني القديم وقد تأيد هذا القضاء بالحكم الاستئنافي رقم ٢١٤ لسنة ٢ ق لحاز بذلك قوة الأمر المقضى وصار ملزما لمحكمة الموضوع لا يجوز لها أن تحيد عنه وهي تفصل في باقي طلبات الطاعنين غير أن محكمة أول درجة لم تلتزم حججته

ورفضت باقى طلبات الطاعنين على أساس صحة عقد بيع الوفاء باعتباره لا يخفى رهنا ولما استأنف الطاعنون ذلك الحكم متمسكين بأنه قد خالف حجية الحكم التهاى الصادر فى الإستئناف رقم ١٢٤ لسنة ٢ ق أيدته محكمة الإستئناف بحكمها المطعون فيه مقرر فى أسباب حكمها أنها تؤيد الحكم المستأنف دون التعرض لقضاها فى الإستئناف رقم ١٢٤ لسنة ٢ ق باعتبار العقد يخفى رهنا والذى صدر قبل أن يفصل فى دعوى تزوير محضر الصلح المؤيد لصحة هذا البيع ولأن من حق مورث المستأنفين أن يتنازل عن طعنه فى عقد البيع فى أى مرحلة من مراحل التقاضى . ويقول الطاعنون إن هذا الذى قرره محكمة الإستئناف فى أسباب حكمها المطعون فيه يناقض الحكم التهاى الصادر فى ٩ يناير سنة ١٩٥٢ باعتبار العقد يخفى رهنا وكان أمر تزوير عقد الصلح مطروحا على المحكمة التى أصدرت ذلك الحكم قبل أن تصدره فلم تشأ أن تدبص أمر الفصل فى الإدعاء بتزوير العقد المذكور لما رآته من أنه على فرض صحة صدوره من مورث الطاعنين فليس من شأنه أنه يصحح عقد بيع الوفاء الباطل وعلى ذلك فإن الحكم المطعون فيه حين قضى برفض باقى طلبات الطاعنين تأسيسا على أن محضر الصلح قد كشف من صحة عقد بيع الوفاء منذ إنعقاده يكون قد ناقض الحكم التهاى الصادر بتاريخ ٩ يناير سنة ١٩٥٢ ولم يعتد بحجتيه .

وحيث إن هذا النعى صحيح ذلك أن الحكم المطعون فيه بعد أن سجل أن المستأنفين "الطاعنين" إعترضوا على الحكم المستأنف بأنه أخل بقوة الشيء المحكوم فيه فى الإستئناف رقم ١٢٤ لسنة ٢ ق رد على هذا الدفع بقوله "وحيث إن محضر الصلح تضمن إعتراف مورث المستأنفين بأن البيع الوفاى موضوع الدعوى أصبح بيعا باتا وأنه تخاسب مع المستأنف ضده "المطعون ضده" وقبض منه مبلغا فوق الثمن وأصبح لا حق لأحدهما فى الرجوع على الآخر بشيء بخصوص هذا البيع . ولما كان البيع الوفاى من العقود التى كان يقرها القانون المدنى الملغى الذى

يحكم العقد موضوع الدعوى فليس في هذا الصلح ما يتعارض مع أحكام القانون وليس فيه إقرار لعقد باطل كما يذهب إلى ذلك المستأنفون وبالتالي يتعين على هذه المحكمة بعد أن إطمأنت إلى صحة محضر الصلح أن تعمل أحكامه وتقر محكمة أول درجة إلى ما ذهبت إليه من رفض دعوى الحساب التي أقامها مورث المستأنفين وإلا كان قضاؤها متخاذلا ومتناقضا وذلك دون التعرض لقضاء المحكمة الإستئنافية في الإستئناف رقم ١٢٤ لسنة ٢٠٠٢ الذي قضى باعتبار عقد البيع الوفاائي رهنا قبل أن يفصل في دعوى تزوير محضر الصلح المؤيد لصحة هذا البيع ومن حق مورث المستأنفين أن يتنازل عن طعنه في ماهية عقد البيع الوفاائي في أي مرحلة من مراحل التقاضي وللمستأنفين إذا شاءوا الرجوع إلى المحكمة العليا إذا رأوا في قضاء هذه المحكمة ما يتعارض مع قضاها في الإستئناف رقم ١٢٤ لسنة ٢٠٠٢ سالف الذكر“ ولما كان الحكم الصادر في ذات الدعوى من محكمة الإستئناف في ٩ يناير سنة ١٩٥٢ في الإستئناف رقم ١٢٤ لسنة ٢٠٠٢ قد تضمن قضاء قطريا باعتبار العقد رهنا منذ انعقاده وهو ما يترتب عليه إعتباره باطلا بطلانا مطلقا فلا يكون له أثر سواء بصفته بيعا أو رهنا طبقا للأادة ٣٣٨ من القانون المدني الملغى بعد تعديلها بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٢٣ وهذا القضاء وقد حاز قوة الأمر المقضى يعتبر حجة قاطعة بما فصل فيه من إعتبار العقد رهنا بحيث لا يجوز قبول أي دليل ينقض هذه الحجية وقد استنفدت المحكمة بهذا القضاء سلطتها في الفصل في مسألة تكييف ذلك العقد بحيث يمتنع عليها أن تعود فتبحث من جديد هذا التكييف وتقضى فيه بقضاء آخر فلأنها إذ عادت وقضت برفض باقى طلبات المدعين ”الطامنين“ في الدعوى تأسيسا على أن العقد هو عقد بيع وفاائي أصبح باتا فإن حكمها المطعون فيه الذي قضى بذلك يكون قد ناقض حكمها الأول الحائز لقوة الأمر المقضى وخالف حجيته . ولا يشفع له ما قرره من أن هذا الحكم السابق قضى بإعتبار عقد البيع الوفاائي رهنا قبل أن يفصل في دعوى تزوير محضر الصلح الفرعية المؤيد لصحة هذا البيع ذلك أن الحكم المذكور أيا ما كان خطؤه فإنه مادام قد حاز قوة الأمر المقضى فإنه يعتبر عنوانا للحقيقة في المسألة التي فصل فيها بحيث يمتنع على المحكمة أن تعود إلى بحث تلك المسألة وتحالف قضاءه فيها، كما لا يشفع له ما قرره من أن من حق

مورث الطاعنين أن يتنازل عن طاعنه في ماهية العقد في أى مرحلة من مراحل التقاضى إذ أن التنازل عن هذا الطعن لا يقبل منه بعد صدور حكم نهائى فيه - كما أن هذا التنازل وهو يتضمن إجازة لعقد باطل بطلانا مطلقا فلا يعتد به لأن العقد الباطل بطلانا مطلقا لا تلحقه الإجازة لأنه معدوم وإن جاز ترتيب أثر على عقد الصلح باعتبار أنه يتضمن بيعا جديدا - أو أنه يتضمن تنازلا من مورث الطاعنين عن تنفيذ الحكم القاضى بإعتبار العقد رهنا فإن هذا الأثر يفرض جواز ترتيبه لا يكون إلا من تاريخ إنعقاد هذا الصلح ومن ثم يتعين نقض الحكم المطعون فيه لمخالفته حكما سابقا صادرا في ذات النزاع بين الخصوم أنفسهم وحاز قوة الشيء المحكوم به .

القسم الثاني

فهرس هجائي موضوعي

العدد الثاني — السنة الثامنة عشرة

الأحكام الصادرة في المواد المدنية والتجارية

والأحوال الشخصية

الصفحة	القائمة	
		(١)
		إثبات . إثراء بلا سبب . إجارة . أحوال شخصية . إختصاص . إستئناف . أشخاص اعتبارية . إصلاح زراعى . إعلان . إفلاس . إلتزام . أموال الدولة . أموال عامة . إنكار التوقيع .
		<u>إثبات</u>
		عبء الإثبات :
		١ — الدفع والدفاع . عبء إثباته .
٥٨٩	٩٣	(الطن رقم ٤٤ لسنة ٣٣ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٦٧/٣/٨)
		٢ — عبء إثبات حصول الإثراء بلا سبب ومقداره يقع على الدائن المقتقر . رجوع المشتري من المفلس في فترة الرتبة على جماعة الدائنين بما دفع من الثمن . عليه إثبات ما عاد عليها من منفعة من هذا الثمن . إعتباره في هذه الحالة دائناً لجماعة الدائنين بهذه المنفعة ولذا يحصل على حقه من أموال التفليسة بالأولوية على الدائنين الذين تتكون منهم الجماعة . رجوعه على المفلس — إذا عجز عن إثبات إثراء جماعة الدائنين — لا يكون إلا بعد قفل التفليسة على أساس ضمان الإستحقاق . القول بتحويل المشتري في هذه الحالة أن يشترك في التفليسة بالثمن بوصفه دائناً مادياً في جماعة الدائنين ما لم يثبت السنديك أن الثمن المدفوع لم يعد بأى نفع على الجماعة . قلب لقواعد الإثبات وابتداع لقرينة لا سند لها من القانون .
٧٢٥	١١٢	(الطن رقم ١٨٨ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٧/٣/٣٠)

الصفحة	القاعدة	
		إجراءات الإثبات :
		(١) ضم الأوراق :
		راجع الانتقال للمعينة .
٦٣٦	١٠٠	» الطعن رقم ١٤٣ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٧/٣/١٥ (... ..)
		(ب) التحقيق :
		١ - إجراء التحقيق . ليس حقا للتصوم . سلطة محكمة الموضوع في رفضه متى استبان لها وجه الحق في النزاع .
٥٨٩	٩٣	(الطعن رقم ٤٤ لسنة ٣٣ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٦٧/٣/٨)
		٢ - عدم التزام المحكمة عند إنكار التوقيع على الورقة العرفية بالسير في إجراءات التحقيق . لها ألا تعتد بالإنكار إذا وجدت في وقائع الدعوى ومستنداتها ما يكفي لتكوين عقيدتها باعتباره غير جدي .
٧٦٠	١١٦	» الطعن رقم ١١١ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٧/٤/٤ (... ..)
		٣ - العبرة بسن الشاهد وقت الإدلاء بشهادته لا وقت حصول الواقعة التي يشهد بها .
٥٩٩	٩٤	» الطعن رقم ١٩٩ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٧/٣/٩ (... ..)
		(ج) الانتقال للمعينة :
		طلب الانتقال للمعينة المتنازع فيه وطلب الأوراق المتعلقة به . سلطة محكمة الموضوع . عدم الاستجابة إليه . مناطه .
٦٣٦	١٠٠	» الطعن رقم ١٤٣ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٧/٣/١٥ (... ..)
		(د) مدول المحكمة عما أمرت به :
		حق المحكمة في العدول عما أمرت به من إجراء الإثبات متى رأت أنه أصبح غير منتج وأن ما استجد في الدعوى بعد حكم الإثبات يكفي لتكوين عقيدتها .
٧٥١	١١٥	» الطعن رقم ٢٣٥ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٧/٣/٣٠ (... ..)

الصفحة	القائمة	
		طرق الإثبات .
		(١) الإثبات بالكتابة .
		١ — تغيير الحقيقة في الأوراق الموقعة على بياض ممن استؤن عليها نوع من خيانة الأمانة . عدم جواز إثبات عكس ما هو ثابت في الورقة الموقعة على بياض بغير الكتابة متى كان من وقعها قد سلمها إختيارا .
٦٦٥	١٠٣	(الطعن رقم ٢٢٧ لسنة ٢٣ ق — جلسة ١٩٦٧/٣/١٦) ٢ — القسمة الإتفاقية عقد . خضوعها للقواعد العامة في الإثبات .
٨٥٠	١٣٠	(الطعن رقم ١٥١ لسنة ٢٣ ق — جلسة ١٩٦٧/٤/٢٠) حجية الأوراق العرفية : الورقة العرفية حجة بما دون فيها على من نسب إليه توقيعها عليها إلا إذا أنكر ذات الإمضاء أو ألحتم الموقع به صراحة . إقتصار الإنكار على المدون في الورقة كله أو بعضه ليس إنكارا بالمعنى المقصود في المادة ١/٣٩٤ مدني . بقاء قوة الورقة في الإثبات كاملة حتى يطعن عليها بالتزوير .
٧٦٠	١١٦	(الطعن رقم ١١١ لسنة ٢٣ ق — جلسة ١٩٦٧/٤/٤) (ب) الإثبات بالبيئة : إنكار البائع الوفاء بالثمن واعتراضه على إثبات واقعة الوفاء التي تزيد قيمتها على عشرة جنيهات بغير الكتابة . عدم جواز إثبات هذا الوفاء بالبيئة متى انتهت المحكة إلى عدم وجود دليل كتابي أو مبدأ ثبوت بالكتابة .
٧٤٣	١١٤	(الطعن رقم ٢٤٣ لسنة ٢٣ ق — جلسة ١٩٦٧/٣/٣٠) راجع محكة الموضوع . "سلطة محكة الموضوع" . "في تقدير الدليل" وإثبات "إجراءات الإثبات" .
٥٩٩	٩٤	(الطعن رقم ١٩٩ لسنة ٢٣ ق — جلسة ١٩٦٧/٣/٩)

الصفحة	القاعدة	
		”مبدأ الثبوت بالكتابة“
		تقدير الورقة المراد إعتبارها مبدأ ثبوت بالكتابة من جهة كونها تجعل وجود التصرف المدعى به قريب الاحتمال أم لا مما يستقل به قاضي الموضوع . لارقابة لمحكمة النقض متى بنى على أسباب سائغة ولم تتعارض مع الثابت بالورقة .
٧٤٣	١١٤	(الطن رقم ٢٤٣ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٦٧/٣/٣٠)
		(ج) القرائن :
		١ — القرائن القانونية :
		”قوة الأمر المقضى“
		١ — وحدة الأساس في الدعويين . فصل الحكم في الدعوى الأولى في هذا الأساس المشترك له حجته .
٦٣١	٩٩	(الطن رقم ٤٠٥ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٦٧/٣/١٤)
		٢ — تقدير الدليل . لا يجوز قوة الشيء المحكوم فيه . تشكك المحكمة في صحة الشهادة في دعوى الطاعة لا يمنع من الأخذ بها في دعوى التطليق .
٦٩٧	١٠٨	(الطن رقم ١٩ لسنة ٢٥ ق ”أحوال شخصية“ — جلسة ١٩٦٧/٣/٢٩)
		٢ — القرائن الفضائية :
		قيام الحكم على قرائن تكل بعضها بعضا وتؤدي في مجموعها إلى النتيجة التي انتهى إليها . عدم جواز مناقشة كل قرينة على حدة لإثبات عدم كفايتها في ذاتها .
٦٧٢	١٠٤	(الطن رقم ٢٢٢ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٦٧/٣/١٦)
		راجع الإقرار الغير قضائي .
٥٩٩	٩٤	(الطن رقم ١٩٩ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٦٧/٣/٩)
		(د) الإقرار :
		١ — ثبوت النسب في الشريعة الإسلامية بالإقرار .
٥٨٩	٩٣	(الطن رقم ٤٤ لسنة ٢٢ ق ”أحوال شخصية“ — جلسة ١٩٦٧/٣/٨)

الصفحة	القاعدة	
		٢ — الإقرار . حجة قاصرة على المقر وحده . شرطه . ألا يكذبه ظاهر الحال .
٦٥٥	١٠٢	(الطعن رقم ٢٢ لسنة ٣٥ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٥/٣/١٩٦٧)
		٣ — النسب حق للولد . عدم تصديق الزوجين في إبطاله . إقرارهما أو أحدهما بعدم الدخول والخلو . لا يتعدى إليه ولا يبطل حقه .
٦٥٥	١٠٢	(الطعن رقم ٢٢ لسنة ٣٥ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٥/٣/١٩٦٧)
		٤ — الحكم بسقوط الخصومة لا يترتب عليه سقوط الإقرارات الصادرة من الخصوم .
٥٩٩	٩٤	(الطعن رقم ١٩٩ لسنة ٣٣ ق — جلسة ٩/٣/١٩٦٧) "الإقرار الغير قضائي"
		حجية الإقرار غير القضائي . خضوعه لتقدير محكمة الموضوع . لها إعتباره دليلا مكتوبا أو مبداً ثبوت بالكتابة أو مجرد قرينة كما لها ألا تأخذ به أصلا . لا معقب على هذا التقدير متى بني على أسباب سائغة .
٥٩٩	٩٤	(الطعن رقم ١٩٩ لسنة ٣٣ ق — جلسة ٩/٣/١٩٦٧) تقدير الدليل :
		أمر الإقتناع بما يساق للتدليل متروك لتقدير محكمة الموضوع .
٧٦٠	١١٦	(الطعن رقم ١١١ لسنة ٣٣ ق — جلسة ٤/٤/١٩٦٧) راجع "القرائن القانونية" .
٦٩٧	١٠٨	(الطعن رقم ١٩ لسنة ٣٥ ق "أحوال شخصية" — جلسة ٢٩/٣/١٩٦٧) ... وراجع محكمة الموضوع .
٥٩٩	٩٤	(الطعن رقم ١٩٩ لسنة ٣٣ ق — جلسة ٩/٣/١٩٦٧)

القاعدة

الصفحة

إثراء بلا سبب

عدم نفاذ البيع الصادر من المفلس في فترة الرتبة قبل جماعة الدائنين . رجوع المشتري بما دفع من الثمن وفقا للقواعد العامة . لا محل للإستناد إلى الإلتزام بالضمان الناشئ عن عقد البيع لعدم نفاذه قبل جماعة الدائنين . ليس للمشتري في الرجوع إلا الإستناد إلى دعوى الإثراء بلا سبب متى توافرت شروطها .

٧٢٥ ١١٢ ... (الطن رقم ١٨٨ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٧/٣/٣٠)

وراجع إثبات "سبب الإثبات" .

٧٢٥ ١١٢ ... (الطن رقم ١٨٨ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٧/٣/٣٠)

إجارة

وضع اليد بطريق الخفية :

١ — عدم قيام زراعة أرض الحكومة خفية على إتفاق أو تعاقد أساسها الغصب الذي لا يرتب حقا لواضع اليد . أثر ذلك تخويل الحكومة حق طرده في أي وقت . ليست إجارة صحيحة . عدم الإحتجاج في شأنها بقوانين الإصلاح الزراعي .

٦٢٦ ٩٨ ... (الطن رقم ٤٠٠ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٧/٣/١٤)

٢ — المستفاد من المادة الأولى فقرة هـ من القانون ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ في شأن المجز الإداري أن إستغلال الأراضي الزراعية المملوكة للحكومة بطريق الخفية يقصد به ما كان منها بغير عقد إيجار .

٦٢٦ ٩٨ ... (الطن رقم ٤٠٠ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٧/٣/١٤)

أحوال شخصية

دعوى الأحوال الشخصية :

"الإختصاص بدعوى الأحوال الشخصية" .

١ — دعوى الإرث بالنسبة لغير المسلمين من المصريين .
الإختصاص بها حتى صدور القانون ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ للقاضي الشرعى . القانون الواجب التطبيق . دعوى النسب . خضوعها لذات الأحكام . القانون ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ . عدم تغييره هذه القواعد .

٥٨٩ ٩٣ ... (الطعن رقم ٤٤ لسنة ٢٣ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٦٧/٣/٨)
٢ — دعوى . إستقرار أوضاعها نهائيا على أنها من دعوى النسب التى كانت تختص المحاكم الشرعية بنظرها . رفعها وفقا للإجراءات المقررة فى القانون . قوة الشيء المحكوم فيه . سموها على إعتبارات النظام العام . الدفع ببطلان صحيفة الدعوى لعدم رفعها وفقا للإجراءات المقررة فى الكتاب الرابع من قانون المرافعات . لاوجه له . محل التزام هذه الإجراءات ، رفع الدعوى باعتبارها من قضايا الأحوال الشخصية للأجانب .

٦٥٥ ١٠٢ ... (الطعن رقم ٢٢ لسنة ٣٥ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٦٧/٣/١٥)
القانون الواجب التطبيق :

راجع الإختصاص بدعوى الأحوال الشخصية .

٥٨٩ ٩٣ ... (الطعن رقم ٤٤ لسنة ٢٣ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٦٧/٣/٨)
الأحكام الصادرة فى مسائل الأحوال الشخصية :

"الطعن فى الأحكام الصادرة فى مسائل الأحوال الشخصية"

مسائل الأحوال الشخصية . إجراءات الطعن بالنقض .
المادة الثالثة من القانون رقم ٦٢٨ لسنة ١٩٥٥ . تعيين رئيس المحكمة الأشخاص الذين يعلنون بالطعن . إعلانهم بمعرفة قلم

الصفحة	القاعدة	
		الكتاب بالجلسة المحددة قبل انعقادها بثمانية أيام على الأقل . المادتان ٨٨١ ، ٨٨٢ مرافعات .
٥٨٥	٩٢	(الطن رقم ١٦ لسنة ٣٥ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٦٧/٣/٨) راجع إستئناف .
٥٨٩	٩٣	(الطن رقم ٤٤ لسنة ٣٣ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٦٧/٣/٨) "حجية الحكم الصادر في مسائل الأحوال الشخصية"
		حجية الأحكام . قاصرة على أطراف الخصومة فيها . تعدى الحكم لغير المحكوم عليه مباشرة . جواز طعنه فيه . م ٣٤١ من لأئحة ترتيب المحاكم الشرعية . الأحكام النهائية الصادرة قبل العمل بقانون الوقف ٤٨ لسنة ١٩٤٦ في غير الولاية على الوقف . نفاذها بالنسبة لطرفي الخصومة . عدم اعتبار المستحق في الوقف ممثلا في الخصومة ولا طرفا فيها إذا لم يتخاصم بنفسه أو بوكيله أو بوصيه . عدم اعتبار الحكم الصادر في الدعوى حجة عليه . لا أثر لهذه الدعوى في قطع التقادم بالنسبة له .
٨٤٤	١٢٩	(الطن رقم ٧ لسنة ٣٥ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٦٧/٤/١٩) المسائل الخاصة بالمصريين المسلمين :
		الزواج :
		زواج المسلمة بغير المسلم حرام . لا ينقذ أصلا ولا يثبت منه النسب .
٥٨٥	٩٢	(الطن رقم ١٦ لسنة ٣٥ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٦٧/٣/٨) التطليق للضرر :
		١ — دعوى التطليق للضرر . مخالفة موضوعها وسببها لدعوى الطاعة . الحكم في دعوى الطاعة لا يمنع من نظر دعوى

الصفحة	القاعدة	
		التطليق . القضاء بالتطليق . رفض ضمنى للدفع بعدم جواز نظر الدعوى .
٦٩٧	١٠٨	(الطعن رقم ١٩ لسنة ٣٥ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٦٧/٣/٢٩) ٢ — المشور . عدم اعتباره مانعا من نظر دعوى التطليق . الضرر الذى لا يستطيع معه دوام العشرة ويجيز التطليق . معياره . شخصى لا مادى .
٦٩٧	١٠٨	(الطعن رقم ١٩ لسنة ٣٥ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٦٧/٣/٢٩) الطلاق :
		"عدة المطلقة"
		عدة المطلقة . المنازعة فى مضي مدتها . القول قولها بيمينها .
٦٩٢	١٠٧	(الطعن رقم ١٨ لسنة ٣٥ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٦٧/٣/٢٩) الحيض :
		الحيض . الجدل فيه . موضوعى .
٦٩٢	١٠٧	(الطعن رقم ١٨ لسنة ٣٥ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٦٧/٣/٢٩) نسب :
		١ — دعوى النسب . نطاقها . عدم اتساعه للصالح على مال . تقديم محضر صلح تضمن تقسيم التركة لتصديق المحكمة الإستئنافية عليه . رفض المطعون عليها التصديق عليه . إمتناع التصديق عليه على المحكمة . القضاء ببطلان عقد الصالح . مخالفة للقانون .
٥٨٩	٩٣	(الطعن رقم ٤٤ لسنة ٣٣ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٦٧/٣/٨) ٢ — الولد للفراش . ما تعبير به المرأة فراشا .
٦٥٥	١٠٢	(الطعن رقم ٢٢ لسنة ٣٥ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٦٧/٣/١٥) ٣ — النسب حق للولد . عدم تصديق الزوجين فى إبطاله . إقرارهما أو أحدهما بعدم الدخول والخلو لا يتعدى إليه ولا يبطل حقه .
٦٥٥	١٠٢	(الطعن رقم ٢٢ لسنة ٣٥ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٦٧/٣/١٥)

الصفحة	القاعدة	
		وراجع إثبات "الإقرار" :
٦٥٥	١٠٢	(الطن رقم ٢٢ لسنة ٢٥ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٥/٢/١٩٦٧) ...
		وراجع أحوال شخصية "دعوى الأحوال الشخصية" .
٦٥٥	١٠٢	(الطن رقم ٢٢ لسنة ٢٥ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٥/٢/١٩٦٧) ...
		إرث :
		راجع أحوال شخصية "دعوى الأحوال الشخصية" .
٥٨٩	٩٣	(الطن رقم ٤٤ لسنة ٢٣ ق "أحوال شخصية" - جلسة ٨/٢/١٩٦٧) ...
إختصاص		
(١) إختصاص ولائى :		
		١ - دعاوى الإرث بالنسبة لغير المسلمين من المصريين .
		الإختصاص بها حتى صدور القانون ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ للقاضى الشرعى . القانون الواجب التطبيق . دعوى النسب . خضوعها لذات الأحكام . القانون ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ . عدم تغييره هذه القواعد .
٥٨٩	٩٣	(الطن رقم ٤٤ لسنة ٢٣ ق "أحوال شخصية" - جلسة ٨/٢/١٩٦٧) ...
		٢ - الأمر الذى تصدره جهة الإدارة بالإمتناع عن صرف المبالغ المستحقة للقاوول لدى جهات الحكومة المختلفة على مقتضى شروط العقد الإدارى نتيجة سحب العمل منه لا يعتبر حجرا إداريا . إعتباره من وسائل تنفيذ العقد الإدارى الذى يخرج عن ولاية القضاء العادى سلطة الفصل فيه .
٦١٢	٩٦	(الطن رقم ٣٨٨ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٤/٢/١٩٦٧) ...
		٣ - مخالفة الوصف الصحيح للعقد واعتباره عقدا إداريا ، القضاء بعدم إختصاص المحاكم ولائيا بنظر الدعوى تأسيسا على هذا الوصف الخاطيء . خطأ .
٦٨٤	١٠٥	(الطن رقم ٣٩٧ لسنة ٢٣ ق - جلسة ٢٨/٢/١٩٦٧) ...

الصفحة	القاعدة	
		٤ — إختصاص المحاكم المصرية بالدعوى التي ترفع على الأجنبي . مناطه . وجود موطن أصلي أو مختار أو سكن له في مصر أو كانت الدعوى ناشئة عن عقد أبرم أو نفذ أو كان مشروطا تنفيذه في مصر .
٧٩٨	١٢٣	(الطعن رقم ٢٧١ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٧/٤/٥) راجع نقض "المصلحة في الطعن" .
٧١٣	١١٠	(الطعن رقم ٤ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٧/٣/٣٠) راجع أحوال شخصية "الإختصاص بدعوى الأحوال الشخصية" .
٥٨٩	٩٣	(الطعن رقم ١٤٠ لسنة ٣٣ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٦٧/٣/٨) وراجع قانون "القانون الواجب التطبيق" .
٦٥٥	١٠٢	(الطعن رقم ٢٢ لسنة ٣٥ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٦٧/٣/١٥) (ب) إختصاص نوعي : راجع أحوال شخصية . "الإختصاص بدعوى الأحوال الشخصية" .
٦٥٥	١٠٢	(الطعن رقم ٢٢ لسنة ٣٥ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٦٧/٣/١٥) راجع دعوى "وقف الدعوى" .
٦٧٢	١٠٤	(الطعن رقم ٢٣٢ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٧/٣/١٦) إستئناف
		الأحكام الجائز إستئنافها : الطلب الذي تغفله المحكمة . بقاؤه أمامها . السبيل إلى الفصل فيه هو الرجوع إلى نفس المحكمة لنظره . عدم جواز الطعن في الحكم بالإستئناف لإغفاله الفصل . في الطلب . عدم قبول الإستئناف إلا عن الطلبات التي فصل فيها صراحة أو ضمنا .
٥٣٨	٨٣	(الطعن رقم ١٩٠ لسنة ٢٣ ق — جلسة ١٩٦٧/٣/٢)

الصفحة	القاعدة	
		ميعاد الاستئناف :
		ميعاد الاستئناف . إضافة ميعاد المسافة إليه . إنقطاع صلتته بميعاد إعلانه .
٧٨٦	١٢٠	(الطن رقم ٨٣ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٧/٤/٥) راجع حكم "عيوب التدليل" . "القصور" .
٨٧٦	١٣٤	(الطن رقم ٢١٠ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٧/٤/٢٦)
		الحكم في الاستئناف :
		"تسببيه"
		للحكمة الاستئنافية أن تستند في أسباب حكمها إلى أسباب الحكم الابتدائي وتحيل إليها وتعتبرها جزءا متما لحكمها .
٨٨٩	١٣٦	(الطن رقم ٢٦٠ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٧/٤/٢٧)
		الطلبات الجديدة :
		عدم جواز تقديم طلبات بدعاوى جديدة في الاستئناف .
٥٨٩	٩٢	(الطن رقم ٤٤ لسنة ٢٢ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٦٧/٣/٨)
		أشخاص اعتبارية
		نقابات :
		للنقابات - كشخص اعتباري - رفع الدعاوى المتعاقبة بحقوقها المالية قبل أعضائها أو قبل الغير ممن تتعامل معهم .
		لها أيضا رفع دعاوى المسؤولية عن الأضرار التي تصيب المهنة التي تمثلها أو المصالح الجماعية لأعضائها بشرط أن يكون الضرر الواقع قد أصابهم كأعضاء في النقابة . الضرر الفردي الذي يلحق عضوا أو عددا من الأعضاء بسبب لا يتصل بانتمائهم للمهنة ولا يمتد أثره إليها . دعوى النقابة عنه غير مقبولة لانتفاء صفتها في رفعها .
٨٦٧	١٣٨	(الطن رقم ٢٦٧ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٧/٤/٢٠)

الصفحة	القاعدة	
		إصلاح زراعى
		راجع إجازة "وضع اليد بطريق الخفية" .
٦٢٦	٩٨	(الطن رقم ٤٠٠ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٧/٣/١٤)
		إعلان
		راجع إستئناف . "ميعاد الإستئناف" .
٧٨٦	١٢٠	(الطن رقم ٨٣ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٧/٤/٥)
		إفلاس
		التوقف عن الدفع :
		١- الحكم بإشهار الإفلاس . جوازه عند التوقف عن دفع بعض الديون ، متى كان التوقف ناشئا عن مركز مالى مضطرب يتزعزع معه إئتمان التاجر .
٧٦٠	١١٦	(الطن رقم ١١١ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٧/٤/٤)
		٢- دفع المدين لأحد ديون طالب الإفلاس لا يمنع من إشهار إفلاسه عن دين آخر توقف عن دفعه له .
٧٦٠	١١٦	(الطن رقم ١١١ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٧/٤/٤)
		" شرط الدين محل التوقف عن الدفع "
		الدين محل التوقف عن الدفع . شرطه أن يكون خاليا من النزاع . على محكمة الإفلاس بحث منازعات المدين بشأن هذا الدين ، بما يلزم إلتفوير مدى جديتها .
٧٦٠	١١٦	(الطن رقم ١١١ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٧/٤/٤)
		راجع حكم "عيوب التدليل" :
٧٦٠	١١٦	(الطن رقم ١١١ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٧/٤/٤)
		تصرفات المفلس فى فترة الرتبة :
		١ - عدم نفاذ البيع الصادر من المفلس فى فترة الرتبة قبل جماعة الدائنين . رجوع المشتري بما دفع من الثمن وفقا للقواعد

الصفحة	القائمة	
٧٢٥	١١٢	<p>العامه . لا محل للإستناد إلى الإلتزام بالضمان الناشء عن عقد البيع لعدم نفاذه قبل جماعة الدائنين . ليس للمشتري في الرجوع إلا الإستناد إلى دعوى الإثراء بلا سبب متى توافرت شروطها .</p> <p>(الطعن رقم ١٨٨ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٧/٣/٣٠)</p> <p>٢ - عقود المفلس في فترة الرتبة . صححتها بين العاقلين وعدم نفاذها في حق جماعة الدائنين . عدم نفاذ هذه العقود ليس في حقيقته بطلاناً بالمعنى القانوني . البطلان بعدم أثر العقد بالنسبة للمتعاقلين . مطالبة المشتري من المفلس التفليسة برد الثمن بعد تقرير بطلان التصرف وفقاً للمادة ٢٢٨ من قانون التجارة . عدم جواز إستناده إلى المادة ١٤٣ من القانون المدني الخاصة بأثر إبطال العقد أو بطلانه بالنسبة للمتعاقلين .</p> <p>(الطعن رقم ١٨٨ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٧/٣/٣٠)</p> <p>٣ - البطلان المنصوص عليه في المادة ٢٢٨ من قانون التجارة . مناطه ثبوت علم المتعاقد مع المفلس باضطراب أحواله المالية مما يفترض معه الشعور بقيام حالة التوقف عن الدفع .</p> <p>(الطعن رقم ١٨٨ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٧/٣/٣٠)</p> <p>٤ - البطلان المقرر بالمادة ٢٢٨ تجاري مقرر لصالح جماعة الدائنين وحدها لدرء الضرر الذي يحيق بهم من جراء تصرف مدينهم . لا إعتبار للنفع الذي يعود على بعض الدائنين دون مجموعهم أو على المدين نفسه .</p> <p>(الطعن رقم ٤٠٢ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٧/٤/٤)</p> <p>٧٧١ ١١٧</p> <p>” رجوع المشتري من المفلس في فترة الرتبة بما دفع من الثمن “</p> <p>عبء إثبات حصول الإثراء بلا سبب ومقداره يقع على الدائن المفقر . رجوع المشتري من المفلس في فترة الرتبة على جماعة الدائنين بما دفع من الثمن . عليه إثبات ما عاد عليها من منفعة من هذا الثمن . إعتباره في هذه الحالة دائناً لجماعة الدائنين</p>

المرفعة	القاعدة	
		<p>بهذه المنفعة ولذا يحصل على حقه من أموال التفليسة بالأولوية على الدائنين الذين تتكون منهم الجماعة . رجوعه على المفلس — إذا عجز عن إثبات إثراء جماعة الدائنين — لا يكون إلا بعد قفل التفليسة على أساس ضمان الإستهقاق . القول بتحويل المشتري في هذه الحالة أن يشترك في التفليسة بالثمن بوصفه دائناً عادياً في جماعة الدائنين مالم يثبت السنديك أن الثمن المدفوع لم يعد بأي نفع على الجماعة . قلب لقواعد الإثبات وابتداع لقرينة لاسند لها من القانون .</p>
٧٢٥	١١٢	<p>(الطعن رقم ١٨٨ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٧/٣/٣٠) الحكم بشهر الإفلاس : أثره .</p>
		<p>المنع من مباشرة الإجراءات الإنفرادية بعد الحكم بشهر إفلاس المدين . عدم سريلانه على الدائنين أصحاب الرهون الرسمية بالنسبة لحقوقهم المضمونة بالرهن . لهم مباشرة إجراءات بيع العقار المرهون رغم شهر الإفلاس . عدم إختصاص وكيل الدائنين في إجراءات التنفيذ على العقار المرهون لا يبطل الإجراءات . عدم جواز الإحتجاج بها على جماعة الدائنين لمجرد عدم إختصاص وكيل الدائنين فيها . عدم إشتراط بيان وجه المصلحة في ذلك .</p>
٦٠٧	٩٥	<p>(الطعن رقم ٢١٢ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٧/٣/٩) التزام محل الإلتزام : بطلان شرط الذهب في المعاملات الداخلية والخارجية . تعلق ذلك بالنظام العام . عدم الإعتداد بالشرط الوارد في إتفاقية فارسوفيا الذي يقضى بأداء التعويض بما يعادل قيمة</p>

الصفحة	القاعدة	
		الذهب . إعتبار ذلك تحايلا على القانون الذى فرض للعملة الورقية سعرا إلزاميا .
٩٠٧	١٣٨	(الطعن رقم ٣٦٦ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٧/٤/٢٧) مصادر الإلتزام : الإثراء بلا سبب .
٧٢٥	١١٢	(راجع الطعن رقم ١٨٨ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٧/٣/٣٠) تنفيذ الإلتزام : " حق الحبس "
		راجع بيع " إلتزامات البائع " .
٧٤٣	١١٤	(الطعن رقم ٢٤٣ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٧/٣/٣٠) إتقضاء الإلتزام : الوفاء للجنية الورق نفس القيمة الفعلية التى للجنية الذهب . الوفاء به صحيح مبرئ للذمة . كل ما يلزم به الناقل الجوى هو عدد من الجنيهات المصرية الورقية مساو لعدد من الجنيهات الذهبية المشتملة على ذهب يعادل وزن الذهب الذى تشتمل عليه ١٢٥ ألف فرنك فرنسى (التعويض المحدد باتفاقية فارسوفيا) .
٩٠٧	١٣٨	(الطعن رقم ٣٦٦ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٧/٤/٢٧) راجع دعوى " إتقضاء الخصومة " . وإفلاس " التوقف عن الدفع " .
٦٧٢	١٠٤	(الطعن رقم ٢٣٢ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٧/٣/١٦)
٧٦٠	١١٦	(الطعن رقم ١١١ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٧/٤/٤)
		أموال الدولة
		راجع إجارة " وضع اليد بطريق الخفية " .
٦٢٦	٩٨	(الطعن رقم ٤٠٠ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٧/٣/١٤)

الصفحة	القاعدة	أموال عامة
		صفة المال العام :
		١ — إنتقال الملكية في ظل القانون المدني الملغى بين المتعاقدين بالعقد دون حاجة إلى تسجيل طبقاً للمادة ٦٠٦ من ذلك القانون قبل إلغائها بقانون التسجيل الصادر في أول يناير سنة ١٩٢٤ .
		شراء الحكومة أرض التزاع ثم تخصيصها بالفعل للنفعة العامة بإدخالها في جسر ترعة عمومية . إكتسابها صفة المال العام من وقت التخصيص . عدم جواز تملكها أو التصرف فيها . (المادة ٩ من القانون المدني الملغى وتقابلها المادة ٨٧ من القانون القائم) .
٨٧٩	١٣٥	(الطعن رقم ٢١٥ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٦٧/٤/٢٧)
		٢ — ثبوت صفة العمومية للمال بتخصيصه للنفعة العامة . إنتفاء حسن نية من يحوز المال بعد التخصيص . عدم جواز التحدى بجهله أنه ممتدى على حق الغير . هذا الجهل ناشئ عن خطأ جسيم لما يشهد به الواقع من تخصيص المال للنفعة العامة .
٨٧٩	١٣٥	(الطعن رقم ٢١٥ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٦٧/٤/٢٧)
		٣ — بطلان التصرف في أرض اكتسبت من قبل صفة المال العام قبل صدوره . بطلان مطلق متعلق بالنظام العام . لا يعذر المشتري الحائز بجهله عيوب سنده .
٨٧٩	١٣٥	(الطعن رقم ٢١٥ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٦٧/٤/٢٧)
		٤ — طلب تقرير حق الحكومة على أرض التزاع باعتبارها من الأموال العامة . دعوى ملكية لا دعوى حيازة .
٨٧٩	١٣٥	(الطعن رقم ٢١٥ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٦٧/٤/٢٧)

الصفحة	القاعدة	
		فقد المال العام صفته :
		المال العام يفقد صفته هذه بانتهاء تخصيصه للنفقة العامة بالفعل .
٥٥١	٨٥	(الطعن رقم ٢٩٣ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٧/٣/٧)
		إنكار التوقيع
		راجع إثبات :
٧٦٠	١١٦	(الطعن رقم ١١١ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٧/٤/٤)
		(ب)
		بطلان . بيع
		<hr/>
		بطلان
		(١) البطلان في الدعاوى :
		في إجراءات رفع الدعوى ونظرها :
		” دعوة الخبير للخصوم ”
		الإجراءات التالية لدعوة الخصوم أمام الخبير . مناط بطلانها :
		أن يشوبها عيب جوهري ترتب عليه ضرر للخصم (المادة ٢٥
		مرافعات) تقديم مستند في غيبة الخصوم . عدم بيان وجه
		الضرر مع علم الخصوم بتقديمه . إدعاء البطلان لا أساس له .
٨١٣	١٢٥	(الطعن رقم ٢١٢ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٧/٤/١٢)
		راجع دعوى ” المسائل التي تعترض سير الخصومة ” .
٥٨٩	٩٣	(الطعن رقم ٤٤ لسنة ٣٣ ق ” أحوال شخصية ” — جلسة ١٩٦٧/٣/٨)

الصفحة	القاعدة	
		(ب) البطلان في الأحكام :
		١ - قرار لجنة الطعن . عدم التوقيع على نسخته الأصلية من سكرتير اللجنة . توقيع رئيس الجلسة عليها . لا بطلان .
٥٢٢	٧٩	(الطعن رقم ١٣٣ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٧/٣/١)
		٢ - عدم تسجيل الأحكام النهائية يترتب عليه أنها لا تكون حجة على الغير . جواز الاحتجاج بها بين الطرفين بلا حاجة إلى التسجيل . زوال ملكية الرامى عليه المزايد إذا قضى ببطلان حكم مرسى المزايد ولو لم يسجل حكم البطلان . وجوب مراعاة الحقوق العينية التي تكون قد ترتبت للغير قبل صدور الحكم إذا كان هذا الغير قد سجل عقده وحفظ حقه . حكم البطلان الصادر ضد المورث يعد حجة على الورثة باعتبارهم خلفاء له .
٥٥٧	٨٦	(الطعن رقم ٢٩٦ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٧/٣/٧)
		٣ - طلب عدم نفاذ حكم مرسى المزايد . إعتباره مندرجا ضمن طلب بطلانه المطروح على محكمة الموضوع .
٦٠٧	٩٥	(الطعن رقم ٢١٢ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٧/٣/٩)
		(ج) بطلان الطعن في الأحكام .
		راجع نقض " إجراءات الطعن " .
٦٤٩	١٠١	(الطعن رقم ٢٢٣ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٧/٣/١٥)
		(د) البطلان في إجراءات التنفيذ .
		راجع إفلاس " الحكم بشهر الإفلاس " .
٦٠٧	٩٥	(الطعن رقم ٢١٢ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٧/٣/٩)
		(هـ) البطلان في التصرفات :
		في عقد الصلح .
		راجع مقالة " ضمان العيوب الخفية " .
٨٣٥	١٢٧	(الطعن رقم ٣٤٥ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٧/٤/١٣)

الصفحة	القاعدة	
		في التصرف في المال العام :
		بطلان التصرف في أرض اكتسبت من قبل صفة المال العام قبل صدوره . بطلان مطلق متعلق بالنظام العام . لا يعذر المشتري الخائر بجهله عيوب سنده .
٨٧٩	١٣٥	(الطعن رقم ٢١٥ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٧/٤/٢٧) في بيع الوفاء :
		صدور حكم نهائي ببطلان عقد البيع الوفاائي لإخفائه رهنا . بطلان مطلق لا تلحقه الإجازة . عدم الإعتداد بالتنازل عن الطعن في هذا العقد . هذا التنازل يتضمن إجازة لقد باطل بطلانا مطلقا .
٩١٨	١٣٩	(الطعن رقم ٥٨ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٧/٤/٢٧) في شرط الذهب :
		بطلان شرط الذهب في المعاملات الداخلية والخارجية . تعلق ذلك بالنظام العام . عدم الإعتداد بالشرط الوارد في إتفاقية فارسونيا الذي يقضى بأداء التعويض بما يعادل قيمة الذهب . إعتبار ذلك تحايلا على القانون الذي فرض للعملة الورقية سعرا إلزاميا .
٩٠٧	١٣٨	(الطعن رقم ٢٦٦ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٧/٤/٢٧) راجع إفلاس "تصرفات المفلس في فترة الريبة" .
٧٢٥	١١٢	(الطعن رقم ١٨٨ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٧/٣/٢٠)
٧٧١	١١٧	(الطعن رقم ٤٠٣ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٧/٤/٤)
		بيع
		إثبات عقد البيع :
		الطلب المقدم للشهر العقاري . القضاء بعدم إعتباره دليلا كاملا مكتوبا على عقد البيع المطلوب الحكم بصحته ونفاذه

الصفحة	القائمة	
		وعلى وفاء المشتري بالثمن لخلوه من بيان شروط البيع وكيفية أداء الثمن وما دفع منه وما التزم به كل من الطرفين . لا خطأ .
٧٤٣	١١٤	(الطعن رقم ٢٤٢ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٧/٣/٣٠)
		إلتزامات المشتري :
		«الوفاء بالثمن»
		عجز المشتري عن إثبات وفائه بالثمن . لا يجوز له إجبار البائع على تنفيذ إلتزاماته التي من شأنها نقل الملكية من طريق دعوى صحة التعاقد . من حق البائع حبس الترامه حتى يقوم المشتري بتنفيذ ما حل من التراماته .
٧٤٣	١١٤	(الطعن رقم ٢٤٣ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٧/٣/٣٠)
		صورية عقد البيع :
		أثرها .
		صورية عقد البيع . نفاذ العقد الحقيقي فيما بين المتعاقدين والخلف العام . لا يمنع من ذلك وضع يد المشتري — بالعقد الصوري — على البيع .
٨٥٠	١٣٠	(الطعن رقم ١٥١ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٧/٤/٢٠)
		بعض أنواع البيوع :
		بيع الوفاء :
		راجع بطلان «في بيع الوفاء» وحكم «حجية الأحكام» .
٩١٨	١٣٩	(الطعن رقم ٥٨ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٧/٤/٢٧)
		وراجع إفلاس «تصرفات المقلب في فترة الرتبة» .
٧٢٥	١١٢	(الطعن رقم ١٨٨ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٧/٣/٣٠)

القاعدة

الصفحة

(ت)

تأمين . تجزئة . تحكيم . تزوير . تسجيل . تعويض .
تقادم . تنفيذ . تنفيذ عقارى .

تأمين

التأمين على الأصول الثابتة ضد الحريق أو الحوادث .
الغرض منه . تحقيق فائض بعد إعادة الأصل الهالك . خضوعه
للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية .

٥١٩

٧٨

(الطعن رقم ١٥٣ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٧/٣/١)

تجزئة

إغفال إختصاص بعض الورثة الذين رفع عليهم الإستئناف —
وصدر فيه الحكم لمصلحتهم — فى الطعن بالنقض مؤداه الحكم
بعدم قبول الطعن متى كان موضوع الدعوى وهو الإدعاء بتزوير
عقد رهن صادر من المورث غير قابل للتجزئة . غير صحيح
فى هذه الدعوى اعتبار الورثة الذين إختصموا ناثبين عن الورثة
الذين لم يختصموا . الحاضر فى الطعن لا ينوب عن من كان
حاضرا مثله فى الخصومة التى صدر فيها الحكم المطعون فيه .

٥٦٥

٨٧

(الطعن رقم ٢٩٧ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٧/٣/٧)

تحكيم

تعذر فصل ما قضى به حكم المحكم فى أمر خارج عن مشاططة
التحكيم عن باقى ما قضى به . جزاؤه بطلان حكم المحكم .

٥٤٣

٨٤

(الطعن رقم ٢٩١ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٧/٣/٧)

الصفحة	القائمة	تزوير
		التوقيع على بياض .
		تغيير الحقيقة في الأوراق الموقعة على بياض ممن استؤمن عليها نوع من خيانة الأمانة . عدم جواز إثبات عكس ما هو ثابت في الورقة الموقعة على بياض بغير الكتابة متى كان من وقعها قد سلمها إختيارا .
٦٦٥	١٠٣	(الطن رقم ٢٢٧ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٦/٣/١٩٦٧)
		الإدعاء بالتزوير :
		”مناطق قبوله“
		شرط قبول الإدعاء بالتزوير أن يكون متبعا في الدعوى . وجوب الحكم بعدم قبول الإدعاء بالتزوير إن كان غير ذي أثر في موضوع الدعوى دون البحث في شواهد أو تحقيقها .
٦٦٥	١٠٣	(الطن رقم ٢٢٧ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٦/٣/١٩٦٧)
		الحكم بالتزوير دون الإدعاء به .
		١ — لمحكمة الموضوع الحكم برد وبطلان ورقة من تلقاء نفسها . رخصة المحكمة ولو لم يدع أمامها بالتزوير بالإجراءات المرسومة له .
٦٧٢	١٠٤	(الطن رقم ٢٣٢ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٦/٣/١٩٦٧)
		٢ — حق الإدعاء بتزوير عقد وحق المحكمة في الحكم بتزويره من تلقاء نفسها . بقاءه طالما كان هناك تمسك بالعقد .
٦٧٢	١٠٤	(الطن رقم ٢٣٢ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٦/٣/١٩٦٧)
		الحكم بالتزوير .
		القضاء بتزوير ورقة . كفاية إثبات عدم صدورها عن أسندت إليه دون حاجة لبيان طريقة التزوير .
٦٧٢	١٠٤	(الطن رقم ٢٣٢ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٦/٣/١٩٦٧)

الصفحة	القاعدة	
		راجع تجزئة .
٥٦٥	٨٧	(الطن رقم ٢٩٧ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٦٧/٣/٧)
		وراجع دفاع .
٧٥١	١١٥	(الطن رقم ٢٢٥ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٦٧/٣/٢٠)
		وراجع خبرة .
٨١٣	١٢٥	(الطن رقم ٢١٣ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٦٧/٤/١٣)

تسجيل

١ — تسجيل صحيفة دعوى صحة التعاقد ثم التأشير على هامشه بمنطوق الحكم الذي يصدر مقررًا حق المدعى فيها . أثره إعتبار هذا الحق حجة على من ترتبت لهم من نفس المتصرف حقوق عينية على العقار بعد تاريخ تسجيل صحيفة الدعوى . حصول تسجيل التصرف الحاصل من البائع لاحقًا لتاريخ شهر صحيفة دعوى صحة التعاقد المرفوعة من مشتر آخر لا يمنع من الحكم في الدعوى بصحة العقد ونفاذه .

٨٢٨	١٢٦	(الطن رقم ٣٢٧ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٦٧/٤/١٣)
		٢ — إنتقال الملكية في ظل القانون المدني الملغى بين المتعاقدين بالعقد دون حاجة إلى تسجيل طبقًا للمادة ٦٠٦ من ذلك القانون قبل إلغائها بقانون التسجيل الصادر في أول يناير سنة ١٩٢٤ .

٨٧٩	١٣٥	(الطن رقم ٢١٥ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٦٧/٤/٢٧)
-----	-----	--

راجع بطلان "البطلان في الأحكام" .

٥٥٧	٨٦	(الطن رقم ٢٩٦ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٦٧/٣/٧)
-----	----	---

تعويض

راجع معاش .

٥٣١	٨٢	(الطن رقم ١٨١ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٦٧/٣/٢)
-----	----	---

الصفحة	القاعدة	
٦٣٦	١٠٠	وراجع محكمة الموضوع "ساطنها في تقدير التعويض" . (الطن رقم ١٤٣ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٥/٣/١٩٦٧) وراجع عمل "إنتهاء عقد العمل" . "الفصل بلا مبرر" . "التعويض عنه" .
٦٣٦	١٠٠	(الطن رقم ١٤٣ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٥/٣/١٩٦٧)
		تقادم
		التقادم المكسب :
		مدة التقادم المكسب . لأجل لبعثها متى انتهى الحكم صحيحا إلى انتفاء نية التملك .
٨٥٠	١٣٠	(الطن رقم ١٥١ لسنة ٣٣ ق — جلسة ٢٠/٤/١٩٦٧)
		راجع حيازة :
٨٥٠	١٣٠	(الطن رقم ١٥١ لسنة ٣٢ ق — جلسة ٢٠/٤/١٩٦٧)
		التقادم المسقط :
		بدء التقادم .
		الحق في المطالبة بدين الضريبة . سقوطه . ميعاده . بدؤه .
٨٤٠	١٢٨	(الطن رقم ١٧٦ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩/٤/١٩٦٧)
		وقف التقادم :
		إتهام العامل وتقديمه للحاكم . قيام الدعوى الجنائية بشأن هذا الإتهام . عدم إعتباره مانعا من رفع دعوى التعويض عن الفصل . عدم صلاحيته سببا لوقف الدعوى .
		دعوى التعويض عن الفصل التعسفي . من الدعاوى الناشئة من عقد العمل . خضوعها للمادة ٦٩٨ مدني .
٥٢٥	٨٠	(الطن رقم ٢٩١ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١/٣/١٩٦٧)

الصفحة	القاعدة	
		قطع التقادم :
		تقادم الحق فى الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية والضريبة على الأرباح الاستثنائية . إنقطاعه طبقا للمادة الثانية من المرسوم بقانون ٣٤٩ لسنة ١٩٥٢ بإخطار الممول بعناصر ربط الضريبة أو إخطاره بربطها . إنقطاعه كذلك بالتنبيه على الممول بأداء الضريبة أو بالإحالة إلى لجان الطعن علاوة على أسباب الإنقطاع المنصوص عليها فى القانون المدنى . م ٩٧ مكررة من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ .
٧٧٦	١١٨	(الطعن رقم ١٢٩ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٧/٤/٥)
		تقادم إلزام الحائز سميء النية برد الثمار :
		عدم سريان التقادم المنصوص عليه فى المادة ١٧٢ مدنى على إلزام الحائز سميء النية برد الثمار . خضوعه لتقادم المادة ٣/٣٧٥ من القانون المدنى وهو خمس عشرة سنة .
٨٧٩	١٣٥	(الطعن رقم ٢١٥ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٧/٤/٢٧)
		تنفيذ
		راجع إفلاس "الحكم بشهر الإفلاس" :
٦٠٧	٩٥	(الطعن رقم ٢١٢ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٧/٣/٩)
		وراجع عقد إدارى :
٦١٢	٩٦	(الطعن رقم ٢٨٨ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٧/٣/١٤)
		تنفيذ عقارى
		حكم رسو المزاد :
		"أثره" .
		حكم رسو المزاد لا ينشئ ملكية جديدة مبتدأة للراسى عليه المزاد . نقله ملكية العقار المبيع من المدين أو الحائز بالتسجيل ،

الصفحة	القاعدة	
		لا يمنع من رفع دعوى الإبطال أو الفسخ أو الإلغاء أو الرجوع لعب يشوب إجراءات التنفيذ أو ملكية المدين أو الحائز .
٥٥٧	٨٦	(الطعن رقم ٢٩٦ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٧/٣/٧) "أثر بطلانه"
		١ - الحكم ببطلان حكم رسو المزاد وبإلغائه يقرر انحلال البيع وزواله من وقت إيقاعه ، شأنه في ذلك شأن البيع الاختيارى الذى ينعطف أثر الحكم ببطلانه أو بفسخه إلى وقت انعقاده .
٥٥٧	٨٦	(الطعن رقم ٢٩٦ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٧/٣/٧)
		٢ - عدم تسجيل الأحكام النهائية يترتب عليه أنها لا تكون حجة على الغير . جواز الاحتجاج بها بين الطرفين بلا حاجة إلى التسجيل . زوال ملكية الراعى عليه المزاد إذا قضى ببطلان حكم مرسى المزاد ولولم يسجل حكم البطلان . وجوب مراعاة الحقوق العينية التى تكون قد ترتبت للغير قبل صدور الحكم إذا كان هذا الغير قد سجل عقده وحفظ حقه . حكم البطلان الصادر ضد المورث يعد حجة على الورثة باعتبارهم خلفاء له .
٥٥٧	٨٦	(الطعن رقم ٢٩٦ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٧/٣/٧)
		(ح) حجز إدارى . حكر . حكم . حوالة . حيازة .
		حجز إدارى
		المستفاد من المادة الأولى فقرة هـ من القانون ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ فى شأن الحجز الإدارى أن إستغلال الأراضى الزراعية

الصفحة	القاعدة	
		المملوكة للحكومة بطريق الخفية يقصد به ما كان منها بغير عقد إيجار .
٦٢٦	٩٨	(الطن رقم ٤٠٠ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٤/٣/١٩٦٧) راجع اختصاص ولائ .
٦١٢	٩٦	(الطن رقم ٣٨٨ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٤/٣/١٩٦٧)
حكر		
		”وضع يد المستحكر على الأرض المحكرة مؤقت“
		وضع اليد على أرض الوقف بسبب التحكير . مؤقت مانع من كسب الملكية بالتقادم مهما طال مدتة . ليس للمستحكر تغيير سبب حيازته بنفسه . تغير صفتة بفعل الغير، أو بفعل منه يعتبر معارضة لحق المالك مع إقتران ذلك الفعل بفعل إيجاري يجابه به حق المالك بالإنكار الساطع للملكية والاستئثار بها دونة .
٨١٣	١٢٥	(الطن رقم ٢١٣ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٣/٤/١٩٦٧) إنتهاء حق الحكر :
		إنتهاء كل وقف لا يكون مصرفه بلحمة من جهات البر . مقتضاه إنتهاء الأحكار على أراضى تلك الأوقاف .
٦١٨	٩٧	(الطن رقم ٢٨٩ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٤/٣/١٩٦٧) آثار إنتهاء حق الحكر :
		١ - إختيار المحكر إزالة البناء طبقا للسادة ١٠١٠ من القانون المدني بعد إنتهاء الحكر . عدم إنتداب المحكمة خيرا لتقدير قيمة هذا البناء . لا خطأ .
٦١٨	٩٧	(الطن رقم ٢٨٩ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٤/٣/١٩٦٧)
		٢ - إنتهاء الحكر . مؤداه . لا حق للمستحكر فى الشفعة إذا بيعت الرقبة .
٦١٨	٩٧	(الطن رقم ٢٨٩ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٤/٣/١٩٦٧)

الصفحة	القاعدة	حكم
		(١) بيانات الحكم :
		”التوقيع على نسخة الحكم الأصلية“
		قرار لجنة الطعن . عدم التوقيع على نسخته الأصلية من سكرتير اللجنة . توقيع رئيس الجلسة عليها . لا بطلان .
٥٢٢	٧٩	(الطعن رقم ١٣٣ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٧/٣/١)
		(ب) ”إغفال الفصل في بعض الطلبات“
		١ — إغفال الحكم في طلب قدم إلى المحكمة . عدم التعرض له في الأسباب . بقاءه معلقا أمامها . علاجه . الرجوع إلى نفس المحكمة لاستدراك ما فاتها الفصل فيه إن كان وجه . عدم صلاحيته سببا للطعن بطريق النقض .
٦٣٦	١٠٠	(الطعن رقم ١٤٣ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٧/٣/١٥)
		٢ — إغفال الحكم الفصل في أحد الطلبات لا يصلح سببا للطعن فيه بالنقض . علاج ذلك الرجوع إلى محكمة الموضوع لنظر هذا الطلب والحكم فيه .
٨٩٦	١٢٧	(الطعن رقم ٢٦٢ لسنة ٢٣ ق — جلسة ١٩٦٧/٤/٢٧)
		راجع دعوى ”الطلبات في الدعوى“ .
٥٣٨	٨٣	(الطعن رقم ١٩٠ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٧/٣/٢)
		(ج) خروج الحكم عن نطاق الدعوى .
		حصر النزاع في الدعوى في الدفع بالتقادم . عدم خروج الحكم عن هذا النطاق . لا مخالفة للقانون .
٧٧٦	١١٨	(الطعن رقم ١٣٩ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٧/٤/٥)

الصفحة	القاعدة	
		(د) تسبيب الحكم : " تسبيب كاف "
		إستخلاص المحكمة الحقيقة الواقعة في الدعوى إستخلاصا سائفا . عدم إلزامها بأن تتعقب كل حجة للتخصم وترد عليها إستقلالا .
٨٥٠	١٣٠	(الطعن رقم ١٥١ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٧/٤/٢٠)
		(هـ) صيوب التدليل : القصور . " ما لا يعد كذلك "
		١ — عرض الحكم لدفاع الخصوم والرد عليه . لا قصور . (الطعن رقم ٢٩١ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٧/٣/٧)
٥٤٣	٨٤	٢ — إحالة الحكم المطعون فيه إلى أسباب الحكم الابتدائي الذي استظهر من الأدلة التي أوردها أن الحكم ببطلان حكم رسم المزاد قد تم إعلانه . يتضمن الرد المسقط لدفاع الطاعنين أمام محكمة الاستئناف بأن هذا الحكم غير نهائي لعدم إعلانه .
٥٥٧	٨٦	(الطعن رقم ٢٩٦ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٧/٣/٧) ٣ — نفى الحكم في حدود سلطته التقديرية وفي أسباب سائفة قيام علاقة إيجارية بين الطاعن والحكومة إستنادا إلى تقرير خبير . ترتيب الحكم على ذلك نفى حق الطاعن في التمسك بأحكام قانون الإصلاح الزراعي للبقاء في أرض النزاع . لا قصور . ولا فساد في الإستدلال .
٦٢٦	٩٨	(الطعن رقم ٤٠٠ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٧/٣/١٤) ٤ — إستخلاص الحكم في أسباب سائفة عدم جدية منازعة المدين في صحة دين أحد طالبي إفلاسه . إستدلاله من توقف المدين عن دفع هذا الدين وغيره ، ومن قيام المدين بتظهير

الصفحة	القاعدة	
		سندين لأحد دائنيه طالبي الافلاس دون أن يكون المدين الأصلي ملزما بقيمتيهما لتخالصه عنهما على إختلال أشغال المدين وعدم الثقة به في السوق التجارية . قيام الحكم بأشهار الافلاس على ذلك دون بحث باقي الديون . لاقصور ولافساد في الاستدلال .
٧٦٠	١١٦	(الطعن رقم ١١١ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٧/٤/٤) ٥ — كفاية ما قرره الحكم لحمل قضائه . لاقصور .
٧٧١	١١٧	(الطعن رقم ٤٠٣ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٧/٤/٤) ٦ — تقديم صحيفة الدعوى إلى قلم المحضرين بعد أداء الرسم كاملا . أثره . قطع مدة التقادم أو السقوط . تقديم أصليين للمصحفة إلى قلمين من أقلام المحضرين لإعلانها أحدهما بعد الميعاد القانوني . الحكم بعدم قبول الإستئناف دون بحث ميعاد تقديم الأصل الآخر . قصور .
٨٧٦	١٣٤	(الطعن رقم ٢١٠ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٧/٤/٢٦) الفساد في الاستدلال : ” ما لا يعد كذلك “ ١ — قيام الحكم على إعتناق أسباب الحكم الابتدائي التي حصلها في حدود سلطته الموضوعية ، والتي تؤدي ما انتهى إليه . النعي عليه بفساد الاستدلال في غير محله .
٥٤٣	٨٤	(الطعن رقم ٢٩١ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٧/٣/٧) ٢ — لافساد في الاستدلال ، إذا كان الحكم قد دلل على ثبوت صفة المال العام للعين موضوع النزاع بأن القناطر التي نُزمت من أجلها ملكية تلك الأرض لازالت قائمة تؤدي وظيفتها ، وأنه لا يمكن اقتراض انقطاع التخصيص للنفعة العامة لمجرد ترك الحكومة هذه الأرض خالية .
٥٥١	٨٥	(الطعن رقم ٢٩٣ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٧/٣/٧)

الصفحة	قاعدة	حكم
		راجع حكم "عيوب التدليل". "القصور".
٦٢٦	٩٨	(الطن رقم ٤٠٠ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٧/٣/١٤)
٧٦٠	١١٦	(الطن رقم ١١١ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٧/٤/٤)
		التناقض .
		"ما يعد كذلك"
		التناقض الذي يعيب الحكم هو الذي تتماهى به الأسباب بحيث لا يبقى بعدها ما يحمل الحكم عليه أو يكون واقعا بأسباب الحكم بحيث لا يفهم معه على أى أساس قضت المحكمة بما جاء في منطوقه .
٨٨٩	١٣٦	(الطن رقم ٢٦٠ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٧/٤/٢٧)
		مخالفة الثابت بالأوراق .
		"ما لا يعد كذلك"
		إستناد الحكم إلى كتاب الوقف في إعتباره أهليا وليس خيرا . لا مخالفة للثابت بالأوراق .
٦١٨	٩٧	(الطن رقم ٣٨٩ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٧/٣/١٤)
		الخطأ في الإسناد .
		"ما لا يعد كذلك"
		خطأ المحكمة في التعبير عن مرادها بمجرد لفظ ليس مقصودا لذاته وغير مؤثر على ما انتهى إليه الحكم في قضائه . لا خطأ في الإسناد .
٦١٨	٩٧	(الطن رقم ٣٨٩ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٧/٣/١٤)

المفحة	القاعدة	
		(و) حجية الحكم :
		القضاء نهائيا باعتبار عقد البيع الوفاؤى رهنا منذ إنعقاده . بطلانه بطلا اء طلقا كرهن أو بيع . حجيته فى مسألة التكييف . يتمتع على المحكمة أن تعود إلى بحثها من جديد . الفصل فى ذات النزاع بقضاء آخر . إعتبار حكمها مناقضا للحكم الأول الحسائر لقوة الأمر المقضى .
٩١٨	١٣٩	(الطعن رقم ٥٨ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٧/٤/٢٧)
		راجع بطلان .
٥٥٧	٨٦	(الطعن رقم ٢٩٦ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٧/٣/٧)
		وراجع تقض . "حالات الطعن" .
٧١٩	١١١	(الطعن رقم ٦٢ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٧/٣/٢٠)
		وراجع . أحوال شخصية . "حجية الحكم الصادر فى مسائل الأحوال الشخصية" .
٨٤٤	١٢٩	(الطعن رقم ٧ لسنة ٣٥ ق "أحوال شخصية" جلسة ١٩٦٧/٤/١٩)
		حكم رسو المزاد :
		راجع تنفيذ عقارى . وبطلان "البطلان فى الأحكام" .
٥٥٧	٨٦	(الطعن رقم ٢٩٦ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٧/٣/٧)
		حوالة
		١ — شرط نفاذ الحوالة فى حق الغير أن تكون ثابتة التاريخ سواء أعلن بها المدين أو قبلها .
٨٧٢	١٣٣	(الطعن رقم ٢٠٨ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٧/٤/٢٥)

الصفحة	القاعدة	
٨٧٢	١٣٣	٢ - الغير في الحوالة هو كل شخص كسب من جهة المحيل حقا على الحق المحال به يتعارض مع حق المحال له . مثال ذلك . دائنوا المحيل الصادر حكم بشهر إفلاسه بالنسبة للحال له . (الطن رقم ٢٠٨ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٦٧/٤/٢٥)

حيازة

٨٥٠	١٣٠	شرط الحيازة التي تؤدي إلى كسب الملكية بالتقادم إقترانها بنية التملك . إقرار المشتري - بعقد صوري - في ورقة الضد بأن ملكية المبيع باقية للتصرف ومن حقه أن يستردها . وضع يد هذا المشتري لا يكسب الملكية مهما طال مدتة . (الطن رقم ١٥١ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٦٧/٤/٢٠)
٨٧٩	١٣٥	راجع تقادم "إلتزام الحائز مبيع النية برد الثمار" وأموال عامة . (الطن رقم ٢١٥ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٦٧/٤/٢٧)

(خ)

خبرة . خلف

خبرة

تعيين الخبير :

١ - إختيار المحكم إزالة البناء طبقا للسادة ١٠١٠ من القانون المدني بعد إتهاء المحكم . عدم إنتداب المحكمة خيرا لتقدير قيمة هذا البناء .
لا خطأ .

٦١٨	٩٧	(الطن رقم ٣٨٩ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٦٧/٣/١٤)
-----	----	--

الصفحة.	القائمة	
		٢ - إختيار المحكمة الخبراء من بين المقبولين أمامها . خبراء إدارة تحقيق الشخصية يدخلون ضمن الخبراء المقبولين أمام المحاكم .
٧٥١	١١٥	(الطعن رقم ٢٢٥ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٧/٣/٣٠)
		بطلان عمل الخبير .
		الإجراءات التالية لدعوة الخصوم أمام الخبير . مناط بطلانها : أن يشوبها عيب جوهري ترتب عليه ضرر للخصم (المادة ٢٥ مرافعات) تقديم مستند في غيبة الخصوم . عدم بيان وجه الضرر مع علم الخصوم بتقديمه . إدعاء البطلان لا أساس له .
٨١٣	١٢٥	(الطعن رقم ٢١٣ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٧/٤/١٣)
		مناقشة أعمال الخبير .
		الطعن على تقرير الخبير بأنه بني ما انتهى إليه من نتائج على أسباب لا أصل لها في الأوراق لا يعد تزويرا . السبيل لإثبات ذلك هو مناقشة تقرير الخبير وإبداء الاعتراضات عليه .
٨١٣	١٢٥	(الطعن رقم ٢١٣ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٧/٤/١٣)
		راجع .
		دفاع .
٧٥١	١١٥	(الطعن رقم ٢٢٥ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٧/٣/٣٠)
		خلف .
		عدم تسجيل الأحكام النهائية يترتب عليه أنها لا تكون حجة على الغير . جواز الإحتجاج بها بين الطرفين بلا حاجة إلى التسجيل . زوال ملكية الراسي عليه المزداد إذا قضى ببطلان حكم مرمى المزداد

الصفحة	القاعدة	
		ولولم يسجل حكم البطلان . وجوب مراعاة الحقوق العينية التي تكون قد ترتبت للغير قبل صدور الحكم إذا كان هذا الغير قد سجل عقده وحفظ حقه . حكم البطلان الصادر ضد المورث يعد حجة على الورثة باعتبارهم خلفاء له .
٥٥٧	٨٦	(الطعن رقم ٢٩٦ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٧/٣/٧)
		(د)
		دعوى . دفاع . دفع
		دعوى
		الطلبات في الدعوى .
		١ - تحديد الحكم بالطلبات في الدعوى . خلو الأسباب من الإشارة إلى طلب الفوائد الذي أضافه المدعى في مذكرة . النص في منطوق الحكم بأن المحكمة " رفضت ما عدا ذلك من الطلبات " . عدم إنصراف هذه العبارة إلا إلى الطلبات التي حددتها المحكمة .
٥٣٨	٨٢	(الطعن رقم ١٩٠ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٧/٣/٢)
		٢ - الطلب الذي تغفله المحكمة . بقاؤه أمامها . السهيل إلى الفصل فيه هو الرجوع إلى نفس المحكمة لنظره . عدم جواز الطعن في الحكم بالإستئناف لإغفاله الفصل في الطلب . عدم قبول الإستئناف إلا عن الطلبات التي فصل فيها صراحة أو ضمنا .
٥٣٨	٨٣	(الطعن رقم ١٩٠ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٧/٣/٢)

الصفحة	القاعدة	
		٣ - إغفال الحكم الفصل في أحد الطلبات لا يصلح سببا للطعن فيه بالنقض إذ علاج هذا الإغفال - طبقا لما تقضى به المادة ٣٦٨ من قانون المرافعات - هو الرجوع إلى محكمة الموضوع لنظر هذا الطلب والحكم فيه .
٨٩٦	١٣٧	(الطن رقم ٣٦٢ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٧/٤/٢٧) راجع بطلان .
٦٠٧	٩٥	(الطن رقم ٢١٢ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٧/٣/٩) وراجع حكم "منطوق الحكم" .
٦٣٦	١٠٠	(الطن رقم ١٤٣ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٧/٣/١٥) الخصوم في الدعوى .
		إعلان ممثل الشركة في مصر بالدعوى . عدم النعي على توجيه الإعلان في مقر فرع الشركة في مصر . الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذى صفة . في غير محله .
٧٩٨	١٢٣	(الطن رقم ٣٧١ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٧/٤/٥) شروط قبول الدعوى : "الصفة في الدعوى" . راجع أشخاص اعتبارية "نقابات" .
٨٦٧	١٣٢	(الطن رقم ٣٦٧ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٧/٤/٢٠) وراجع دعوى "الخصوم في الدعوى" .
٧٩٨	١٢٣	(الطن رقم ٣٧١ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٧/٤/٥) نظر الدعوى أمام المحكمة : (١) التدخل في الدعوى . طلب التدخل في الدعوى هو من المسائل الفرعية . النص في هذا الطلب بالقبول أو بالرفض يعتبر حكما قطعيا في مسألة

الصفحة	القاعدة	
		فرعية . مقتضاه تحصيل الرسم كاملا إذا ما تم الصلح في الدعوى بعد صدوره .
٧٥١	٨٩	(الطعن رقم ٣٩٦ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٧/٣/٧)
		(ب) تكييف الدعوى :
		عدم تقييد محكمة الموضوع في تكييف الطلبات المعروضة عليها بوصف الخصوم لها .
٦١٢	٩٦	(الطعن رقم ٣٨٨ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٧/٣/١٤)
		(ج) نطاق الدعوى :
		راجع حكم "خروج الحكم عن نطاق الدعوى" .
٧٧٦	١١٨	(الطعن رقم ١٣٩ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٧/٤/٥)
		(د) المسائل التي تعترض سير الخصومة :
		"إنقطاع سير الخصومة"
		بطلان الإجراءات التي تتخذ بعد إنقطاع سير الخصومة .
		بطلان نسبي . لمصلحة من شرع الإنقطاع لحمايتهم .
٥٨٩	٩٣	(الطعن رقم ٤٤ لسنة ٢٣ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٦٧/٣/٨)
		"سقوط الخصومة" :
		"آثره"
		الحكم بسقوط الخصومة لا يترتب عليه سقوط القرارات الصادرة من الخصوم .
٥٩٩	٩٤	(الطعن رقم ١٩٩ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٧/٣/٧)
		"إنقضاء الخصومة"
		١ — عدم تمسك الطاعن أمام محكمة الموضوع في دعوى تثبيت ملكية بانقضاء الخصومة في دعوى قسمة . عدم جواز التعدي بهذا الدفع أمام محكمة النقض لأول مرة .
٦٧٢	١٠٤	(الطعن رقم ٢٣٢ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٧/٣/١٦)

الصفحة	القاعدة	
		٢ — إنقضاء الخصومة لا يترتب عليه انقضاء الحق الذى رفعت به الدعوى . خضوع الحق فى إنقضائه لقواعد القانون المدنى .
٦٧٢	١٠٤	(الطن رقم ٢٣٢ لسنة ٢٣ ق — جلسة ١٦/٣/١٩٦٧) وقف الدعوى :
		الحكم بوقف دعوى القسمة إستنادا إلى المادة ٢٩٣ من قانون المرافعات حتى يفصل فى النزاع القائم بشأن الملكية . قضاء ضمنى بعدم اختصاص المحكمة الجزئية بنظر هذا النزاع . المادة ٨٣٨ من القانون المدنى تلزم المحكمة الجزئية بالفصل فى منازعات الملكية التى تدخل فى اختصاصها .
٦٧٢	١٠٤	(الطن رقم ٢٣٢ لسنة ٢٣ ق — جلسة ١٦/٣/١٩٦٧) بعض أنواع الدعاوى : ١ — دعوى الإرث . راجع أحوال شخصية . "دعوى الأحوال الشخصية" .
٥٨٩	٩٣	(الطن رقم ٤٤ لسنة ٢٣ ق "أحوال شخصية" — جلسة ٨/٣/١٩٦٧) .. ٢ — دعوى التطليق . راجع أحوال شخصية . "التطليق للضرر" .
٦٩٧	١٠٨	(الطن رقم ١٩ لسنة ٣٥ ق "أحوال شخصية" — جلسة ٢٩/٣/١٩٦٧) .. ٣ — دعوى صحة التعاقد . راجع بيع "إلتزامات المشتري" .
٧٤٣	١١٤	(الطن رقم ٢٤٣ لسنة ٢٣ ق — جلسة ٢٠/٣/١٩٦٧) وراجع تسجيل
٨٢٨	١٢٦	(الطن رقم ٣٣٧ لسنة ٢٣ ق — جلسة ١٣/٤/١٩٦٧)

الصفحة	القاعدة	
		٤ - دعاوى الملكية ودعاوى الحيازة .
		طلب تقرير حق الحكومة على أرض النزاع باعتبارها من الأموال العامة . دعوى ملكية لدعوى حيازة .
٨٧٩	١٣٥	(الطعن رقم ٢١٥ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٦٧/٤/٢٧)
		٥ - دعوى النسب .
		عدم جواز تقديم طلبات بدعاوى جديدة في الاستئناف .
		دعوى النسب . نطاقها . عدم إتساعه للصالح على مال .
		تقديم محضر صلح تضمن تقسيم التركة لتصديق المحكمة الاستئنافية عليه . رفض المطعون عليها التصديق عليه . إمتناع التصديق عليه على المحكمة . القضاء ببطالان عقد الصلح . مخالفة للقانون .
٥٨٩	٩٣	(الطعن رقم ٤٤ لسنة ٢٣ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٦٧/٣/٨) ...
		راجع "أحوال شخصية" . "دعوى الأحوال الشخصية"
٦٥٥	١٠٢	(الطعن رقم ٢٢ لسنة ٣٥ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٦٧/٣/١٥) ...
		دفاع
		١ - دفاع . عدم إلتزام المحكمة بلفت الخصوم إلى واجبه في الدفاع ومقتضياته .
٥٨٩	٩٣	(الطعن رقم ٤٤ لسنة ٢٣ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٦٧/٣/٨) ...
		٢ - دين . إلتهاء الحكم إلى أنه لا يكتنفه النزاع . لا محل لأن يتابع الحكم بعد ذلك ما يثار من دفاع بشأن معاملات سابقة .
٧٦٠	١١٦	(الطعن رقم ١١١ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٧/٤/٤)
		٣ - إبداء الطاعن دفاعه أمام محكمة الموضوع في التزوير . عدم إعتراضه على تقرير خبير تحقيق الشخصية دون طلب استكمال دفاعه بمذكرة . لا إخلال بحق الدفاع .
٧٥١	١١٥	(الطعن رقم ٣٢٥ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٦٧/٣/٣٠)

الصفحة	القاعدة	دفع
		راجع أحوال شخصية "دعوى الأحوال الشخصية".
٦٥٥	١٠٢	(الطن رقم ٢٢ لسنة ٣٥ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٥/٣/١٩٦٧)
		وراجع أحوال شخصية "التطليق للضرر".
٦٩٧	١٠٨	(الطن رقم ١٩ لسنة ٣٥ ق "أحوال شخصية" — جلسة ٢٩/٣/١٩٦٧) ...
		وراجع دعوى "الخصوم في الدعوى".
٧٩٨	١٢٣	(الطن رقم ٣٧١ لسنة ٢٣ ق — جلسة ٥/٤/١٩٦٧)
		(ر)
		رسوم
		رسوم قضائية :
		إستحقاق نصف الرسوم على الدعوى عند الصالح فيها . شرطه
		ألا يسبق إثبات الحكمة لهذا الصالح صدور حكم قطعي فيها
		في مسألة فرعية أو حكم تمهيدى في الموضوع .
٥٧١	٨٩	(الطن رقم ٢٩٦ لسنة ٢٣ ق — جلسة ٧/٣/١٩٦٧)
		راجع دعوى "نظر الدعوى أمام الحكمة". "التدخل في الدعوى"
		وقانون . "تفسير القانون" .
٥٧١	٨٩	(الطن رقم ٢٩٦ لسنة ٢٣ ق — جلسة ٧/٣/١٩٦٧)
		(ش)
		شفعة . شهر عقارى
		شفعة
		راجع حكم "آثار انتهاء حق الحكر".
٦١٨	٩٧	(الطن رقم ٢٨٩ لسنة ٢٣ ق — جلسة ١٤/٣/١٩٦٧)

الصفحة	القائمة	شهر عقارى
٧٤٣	١١٤	الطلب المقدم للشهر العقارى . القضاء بعدم إعتباره دليلا كاملا مكتوبا على عقد البيع المطلوب الحكم بصحته ونفاذه وعلى وفاء المشتري بالثمن نخلوه من بيان شروط البيع وكيفية أداء الثمن وما دفع منه وما إلترم به كل من الطرفين . لا خطأ . (الطن رقم ٢٤٣ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٦٧/٣/٣٠)
		(ص)
		صورية
٨٥٠	١٣٠	راجع بيع . " صورية عقد البيع " . (الطن رقم ١٥١ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٦٧/٤/٢٠)
		(ض)
		ضرائب
		الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية :
		١ - التأمين على الأصول الثابتة ضد الحريق أو الحوادث . الغرض منه . تحقيق فائض بعد إعادة الأصل الهالك . خضوعه للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية . (الطن رقم ١١٣ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٧/٣/١)
٥١٩	٧٨	٢ - تحديد صافي الربح الخاضع للضريبة . أساسه . نتيجة العمليات على اختلاف أنواعها التى باشرت الشركة أو المنشأة فى بحر السنة السابقة أو فى فترة الإثنى عشر شهرا التى اعتبرت نتيجتها أساسا لوضع آخر ميزانية . تحديد أرباح فترة من السنة . أساسه . نسبة ما يخصها من أرباح جميع العمليات التى باشرت خلال هذه السنة . (الطن رقم ١٥٥ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٧/٣/٨)
٥٧٧	٩٠	

الصفحة	القاعدة	
		الضريبة على الأرباح الإستثنائية :
		راجع تقادم "قطع التقادم"
٧٧٦	١١٨	(الطعن رقم ١٢٩ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٧/٤/٥)
		قرارات لجنة الطعن :
		راجع حكم "بيانات الحكم" .
٥٢٢	٧٩	(الطعن رقم ١٢٣ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٧/٣/١)
		تقادم الضريبة :
		راجع تقادم . "التقادم المسقط" . "بدء التقادم" .
٨٤٠	١٢٨	(الطعن رقم ١٧٦ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٧/٤/١٩)
		وراجع تقادم "التقادم المسقط" . "قطع التقادم" .
٧٧٦	١١٨	(الطعن رقم ١٣٩ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٧/٤/٥)
		(ط)
		طلاق
		راجع أحوال شخصية . "التطبيق للضرر" .
٦٩٧	١٠٨	(الطعن رقم ١٩ لسنة ٣٥ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٦٧/٣/٢٩)
		(ع)
		عرف . عقد . عقود إدارية . عمل . عملة
		عرف
		راجع . عمل "سلطة رب العمل في تنظيم منشأته" .
٦٣٦	١٠٠	(الطعن رقم ١٤٣ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٧/٣/١٥)

الصفحة	القاعدة	عقد
		(أ) تكييف العقد :
		راجع اختصاص "إختصاص ولائي" .
٦٨٤	١٠٥	(الطن رقم ٢٩٧ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٦٧/٣/٢٨)
		(ب) تفسير العقد :
		راجع محكمة الموضوع "سلطانها في تفسير العقود" .
٥٤٣	٨٤	(الطن رقم ٢٩١ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٦٧/٣/٧)
		(ج) آثار العقد :
		"تنفيذ العقد" .
		راجع التزام "تنفيذ الإلتزام . حق الحبس" .
٧٤٣	١٠٤	(الطن رقم ٢٤٣ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٦٧/٣/٣٠)
		وراجع قانون "القانون الواجب التطبيق" .
٧٩٨	١٢٣	(الطن رقم ٣٧١ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٦٧/٤/٥)
		(د) فسخ العقد :
		"الشرط الفاسخ الصريح" .
		١ — صيغة الشرط الفاسخ الصريح . وجوب أن تكون قاطعة في الدلالة على وقوع الفسخ حتماً ومن تلقاء نفسه بمجرد حصول المخالفة الموجبة له .
٨٥٩	١٣١	(الطن رقم ٣٣٢ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٦٧/٤/٢٠)
		٢ — النص في عقد الصلح على حلول باقي أقساط الدين عند تأخر المدين عن الوفاء بأحدها دون حاجة إلى تنبيه أو إنذار واعتبار الصلح كأن لم يكن . لا يفيد ذلك الاتفاق على اعتبار العقد مفسوخاً من تلقاء نفسه . كل ما يفيد هو حلول أجل الوفاء بالأقساط دون تنبيه أو إنذار .
٨٥٩	١٣١	(الطن رقم ٣٣٢ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٦٧/٤/٢٠)

الصفحة	القاعدة	
		”الشرط الفاسخ الضمني“ .
		للدين — في حالة الشرط الفاسخ الضمني — أن يتوقى الفسخ بأداء دينه كاملا قبل صدور حكم نهائي بالفسخ .
٨٥٩	١٣١	(الطعن رقم ٢٣٢ لسنة ٢٣ ق — جلسة ١٩٦٧/٤/٢٠)
		(هـ) بطلان العقد :
		صدور حكم نهائي ببطلان عقد البيع الوفاي لإخفائه رهنا .
		بطلان مطابق لا تلحقه الإجازة . عدم الإعتداد بالتنازل عن الطعن في هذا العقد . هذا التنازل يتضمن إجازة لعقد باطل بطلانا مطلقا .
٩١٨	١٣٩	(الطعن رقم ٥٨ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٦٧/٤/٢٧)
		عقود إدارية
		عدم إعتبار العقد عقدا إداريا إلا إذا تعلق بتسيير مرفق عام أو بتنظيمه واستهدفت جهة الإدارة به تحقيق نفع عام وليس مجرد فرض مالي .
٦٨٤	١٠٥	(الطعن رقم ٢٩٧ لسنة ٢٣ ق — جلسة ١٩٦٧/٣/٢٨)
		”وسائل تنفيذ العقد الإداري“
		١ — الأمر الذي تصدره جهة الإدارة بالإمتناع عن صرف المبالغ المستحقة للمقاول لدى جهات الحكومة المختلفة على مقتضى شروط العقد الإداري نتيجة سحب العمل منه لا يعتبر حجرا إداريا . إعتباره من وسائل تنفيذ العقد الإداري الذي يخرج عن ولاية القضاء العادي سلطة الفصل فيه .
٦١٢	٩٦	(الطعن رقم ٢٨٨ لسنة ٢٣ ق — جلسة ١٩٦٧/٣/١٤)
		٢ — الحقوق المقررة لجهة الإدارة طبقا لأحكام القانون ٢٣٦ لسنة ١٩٥٤ الخاص بتنظيم المناقصات والمزايدات والمادة ٩٤

الصفحة	القاعدة	
		من لأئحة المناقصات والمزايدات الصادرة بقرار وزير المالية والإقتصاد رقم ٥٤٢ لسنة ١٩٥٧ والتي ترتبط بأحكام العقد الإداري ، لا شأن لها بوسائل التنفيذ والضمان المقررة في القانون المدني ، ولا بطرق التنفيذ المقررة في قانون المرافعات أو قانون المحجز الإداري .
٦١٢	٩٦	(الطعن رقم ٢٨٨ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٤/٢/١٩٦٧)
		وراجع نقض " المصلحة في الطعن "
٧١٣	١١٠	(الطعن رقم ٤ لسنة ٣٣ ق — جلسة ٣٠/٢/١٩٦٧)
		عمل
		عناصر عقد العمل :
		" تبعية العامل لرب العمل "
		توافر التبعية المهنية لقيام علاقة العمل . مضمونها .
٦٨٨	١٠٦	(الطعن رقم ٩٥ لسنة ٣٣ ق — جلسة ٢٩/٢/١٩٦٧)
		آثار عقد العمل :
		سلطة رب العمل في تنظيم منشأته .
		تعيين العمل . كفاية بيان جنس الخدمة بغير تحديد لنوعها ومداها في العقد . تحديد نوع الخدمة ومداها . الرجوع إلى الأعمال التي يقوم بها نظراء العامل وإلا تحددت بالرجوع إلى العرف فإن لم يوجد تولى القاضي تحديدها وفقا لمقتضيات العدالة .
		سلطة رب العمل في تنظيم منشأته . حقه في تعديل الأوضاع المادية لمختلف الخدمات وإعادة توزيعها على عماله ومستخدميه وتحديد اختصاصات كل منهم بما يتفق مع صلاحيته وكفايته ومؤهلاته . شرطه .
٦٣٦	١٠٠	(الطعن رقم ١٤٣ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٥/٢/١٩٦٧)

الصفحة	القائمة	
		إنهاء عقد العمل :
		”الفصل بلا مبرر“
		إنهاء عقد العامل بغير مبرر مشروع . حقه في تعويض ما أصابه من ضرر مادي مباشر .
٦٣٦	١٠٠	(الطعن رقم ١٤٣ لسنة ٢٩ق — جلسة ١٥/٣/١٩٦٧)
		”الفصل بسبب النشاط النقابي“
		إعادة العامل الذي يفصل بسبب نشاطه النقابي إلى عمله . أمر جوازي للمحكمة .
٧٩٤	١٢٢	(الطعن رقم ١٠٨ لسنة ٣٣ق — جلسة ٥/٤/١٩٦٧)
		دعوى التعويض عن الفصل التعسفي :
		إتهام العامل وتقديمه للمحاكمة . قيام الدعوى الجنائية بشأن هذا الإتهام . عدم إعتباره مانعا من رفع دعوى التعويض عن الفصل . عدم صلاحيته سببا لوقف الدعوى .
		دعوى التعويض عن الفصل التعسفي . من الدعاوى الناشئة عن عقد العمل . خضوعها للسادة ٦٩٨ مدني .
٥٢٥	٨٠	(الطعن رقم ٣٦١ لسنة ٣٢ق — جلسة ١/٣/١٩٦٧)
		مكافأة نهاية الخدمة :
		فصل العامل بعد تاريخ العمل بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ . مكافأة نهاية الخدمة . حسابها .
٧٨١	١١٩	(الطعن رقم ٦٨ لسنة ٣٣ق — جلسة ٥/٤/١٩٦٧)
		”القانون الواجب التطبيق“ .
		راجع قانون .
٧٩٨	١٢٣	(الطعن رقم ٣٧١ لسنة ٣٣ق — جلسة ٥/٤/١٩٦٧)

الصفحة	القائمة	
		التحكيم في منازعات العمل :
		هيئة التحكيم . إلزامها أصلا بتطبيق أحكام القوانين واللوائح فيما يعرض عليها من منازعات جماعية بين العمال وأصحاب الأعمال . إستنادها إلى العرف ومبادئ العدالة في إجابة العمال إلى مطالبهم التي لا ترتكن إلى حقوق مقررة لهم في القانون . رخصة لا سبيل إلى إلزام الهيئة باختيار العمل بها . عدم إلزامها ببيان أسباب عدم الأخذ بها .
٧٨٩	١٢١	(الطعن رقم ١٠٤ لسنة ٢٣ ق — جلسة ١٩٦٧/٤/٥)
		راجع معاش .
٥٣١	٨٢	(الطعن رقم ١٨١ لسنة ٢٣ ق — جلسة ١٩٦٧/٢/٢)
		عملة
		عملة ورقية :
		للجنة الورق نفس القيمة الفعلية التي للجنيه الذهب . الوفاء به صحيح مبرر للذمة . كل ما يلزم به الناقل الجوى هو عدد من الجنيهات المصرية الورقية مساو لعدد من الجنيهات الذهبية المشتملة على ذهب يعادل وزن الذهب الذي تشتمل عليه ١٢٥ ألف فرنك فرنسي (التعويض المحدد باتفاقية فارسوفيا)
٩٠٧	١٣٨	(الطعن رقم ٢٦٦ لسنة ٢٣ ق — جلسة ١٩٦٧/٤/٢٧)
		(غ)
		غير
		راجع حوالة .
٨٧٢	١٣٢	(الطعن رقم ٢٠٨ لسنة ٢٣ ق — جلسة ١٩٦٧/٤/٢٥)
		وراجع خلف :
٥٥٧	٨٦	(الطعن رقم ٢٩٦ لسنة ٢٣ ق — جلسة ١٩٦٧/٢/٧)

(ق)

قاضي الأمور المستعجلة . قانون .
قرار إداري . قسمة . قوة الأمر المقضي

قاضي الأمور المستعجلة

إختصاص قاضي الأمور المستعجلة :

”وقف تنفيذ قرار الهدم“

١ — قرارات الهدم التي تصدر في غير أحوال الخطر الداهم والضرورة القصوى . ليس للإدارة حق تنفيذها بالطريق المباشر عند الإمتناع عن التنفيذ . تطبيق هذا التنفيذ على صدور حكم من المحكمة الجنائية بالعقوبة والهدم . خضوع هذه القرارات لرقابة المحكمة الجنائية إستثناء من الأصل الذي يقضي بخروج الأمر الإداري عن رقابة المحاكم والقابلة للتنفيذ المباشر . كل إجراء لتنفيذ قرار الهدم قبل صدور حكم المحكمة الجنائية وعلى الرغم من ممانعة ذوي الشأن غصب واعتداء مادي يختص القضاء المستعجل بدفعه بوقف تنفيذه .

الأمر الإداري الذي يمتنع على المحاكم وقف تنفيذه هو الأمر القابل للتنفيذ . وقف تنفيذ أمر إداري غير قابل للتنفيذ تقرير حالة واقعة بحكم القانون .

(الطنن رقم ٢٢٤ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٦٧/٣/٢٠)

٧٣٣ ١١٣

٢ — تعديل القانون رقم ٢٨٩ لسنة ١٩٥٦ للسادة السابعة من القانون رقم ٦٠٥ لسنة ١٩٥٤ . إلناؤه كل إختصاص للقضاء المستعجل بنظر قرارات الهدم في أحوال الخطر الداهم حيث تتوافر الضرورة القصوى التي تقتضي هدم المباني . تنويله

الصفحة	القاعدة	
		السلطة القائمة على أعمال التنظيم — في هذه الأحوال — الهدم بعد موافقة لجنة يرأسها قاضي مشكلة وفقا للقانون ٢٨٩ لسنة ١٩٥٦ مالف الذكر .
٧٣٣	١١٣	(الطعن رقم ٢٢٤ لسنة ٢٣ ق — جلسة ١٩٦٧/٣/٢٠)
		قانون
		تنازع القوانين من حيث الزمان .
		عدم سر يان أحكام البروتوكول فيما بين الجمهورية العربية المتحدة وباقي الدول الموقعة عليه إلا من تاريخ أول أغسطس سنة ١٩٦٣ (م ٢٢ من البروتوكول) . موافقة الجمهورية العربية المتحدة عليه بالقانون ٦٢٤ لسنة ١٩٥٥ لم تتناول تحديد بدء سريان أحكامه .
٨٩٦	١٣٧	(الطعن رقم ٣٦٢ لسنة ٢٣ ق — جلسة ١٩٦٧/٤/٢٧)
		القانون الواجب التطبيق :
		”في مسائل الإجراءات“
		١ — قواعد الاختصاص وجميع المسائل الخاصة بالإجراءات . خضوعها لقانون البلد الذي تقام فيه الدعوى أو تباشر فيه الإجراءات . م ٢٢ مدني . النص في المادة ٩٠٥ مرافعات على رفع دعوى إثبات السبب وفما للأحكام والشروط وفي المواعيد التي ينص عليها قانون بلد من يطلب الانتساب إليه من الوالدين . المقصود منه تعيين الأحوال التي تقبل فيها الدعوى والمواعيد التي يجب أن ترفع فيها والقواعد التي تتبع في إثباتها .
٦٥٥	١٠٢	(الطعن رقم ٢٢ لسنة ٣٥ ق ”أحوال شخصية“ — جلسة ١٩٦٧/٣/١٥) ...

الصفحة	القاعدة	
		”في تنفيذ العقود“
		٢ — العقود التي يبرمها أصحاب الأعمال مع عمالهم ومستخدميه . القانون الواجب التطبيق . قانون الجهة التي يوجد بها مركز إدارة هذه الأعمال . إبرام فرع الشركة في مصر العقد . تطبيق القانون المصري .
٧٩٨	١٢٣	(الطن رقم ٣٧١ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٧/٤/٥) ”استبعاد تطبيق القانون الأجنبي لمخالفة النظام العام“ ٣ — استبعاد أحكام القانون الأجنبي الواجبة التطبيق . مناطه . مخالفة النظام العام أو الآداب في مصر . مجرد اختلاف أحكام القانون الأجنبي عن أحكام القانون الوطني أو مجرد التفضيل بينهما وكون القانون الوطني أكثر فائدة . عدم جواز استبعاد أحكام القانون الأجنبي . مثال .
٧٩٨	١٢٣	(الطن رقم ٣٧١ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٧/٤/٥) راجع إختصاص . ”الإختصاص بدعاوى الأحوال الشخصية“ ٤٤ لسنة ٢٣ ق ”أحوال شخصية“ — جلسة ١٩٦٧/٣/٨) ... ٩٣
٥٨٩	٩٣	وراجع نقل .
٨٩٦	١٣٧	(الطن رقم ٣٦٢ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٧/٤/٢٧) تفسير القانون : ١ — تفسير عبارة ”مسألة فرعية“ الواردة بالمادة ٢٠ من قانون الرسوم رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ . ورود العبارة بصيغة عامة مطلقة يجمعها تشمل جميع المسائل الفرعية التي عنها المشرع في قانون المرافعات . عدم جواز تغيير مطلق النص ، وتخصيص عمومه بغير مخصص ، النص الجلي الصريح قطعي الدلالة على المراد منه . لا محل للخروج

الصفحة	القائمة	
		عليه أو تأويله بدعوى الإستهداء بالحكمة التي أملت وقصد الشارع منه ، محل ذلك إنما يكون عند غموض النص أو وجود لبس فيه .
٥٧١	٨٩	(الطعن رقم ٣٩٦ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٧/٢/٧)
		٢ - صدور القوانين ٦٤٩ لسنة ٩٥٣ و ٢٩٥ لسنة ١٩٥٤ و ٦٢ لسنة ١٩٦٠ بغية تنظيم إنهاء حق الحكر بعد زوال الأوقاف الأهلية بالقانون ١٨ لسنة ١٩٥٢ . مفاده أن هذه القوانين تقصد تنظيم إنهاء الأحكار على الأعيان الموقوفة على الخيرات فقط .
٦١٨	٩٧	(الطعن رقم ٣٨٩ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٧/٣/١٤)
		راجع نقابات :
٨٦٧	١٣٢	(الطعن رقم ٣٦٧ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٧/٤/٢٠)
قرار إداري		
		راجع قاضي الأمور المستعجلة :
٧٣٣	١١٢	(الطعن رقم ٢٢٤ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٧/٣/٣٠)
قسمة		
		القسمة الإتفاقية عقد . خضوعها للقواعد العامة في الإثبات .
٨٥٠	١٣٠	(الطعن رقم ١٥١ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٧/٤/٢٠)
		راجع دعوى " وقف الدعوى "
٦٧٢	١٠٤	(الطعن رقم ٢٣٢ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٧/٣/١٦)
قوة الأمر المقضي		
		١ - دعوى . استقرار أوضاعها نهائيا على أنها من دعاوى النسب التي كانت تختص المحاكم الشرعية بنظرها . رفعها وفقا للإجراءات المقررة في القانون . قوة الشيء المحكوم فيه . مموها على إعتبارات

الصفحة	القائمة	
		النظام العام . الدفع ببطالان صحيفة الدعوى لعدم رفعها وفقا للإجراءات المقررة في الكتاب الرابع من قانون المرافعات . لأوجه له . محل إلتزام هذه الإجراءات . رفع الدعوى باعتبارها من قضايا الأحوال الشخصية للأجانب .
٦٥٥	١٠٢	(الطن رقم ٢٢ لسنة ٣٥ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٥/٢/١٩٦٧) ٢- القضاء نهائيا باعتبار عقد البيع الوفاائي رهنا منذ إنعقاده . بطلانه بطلانا مطلقا كرهن أو بيع . حججه في مسألة التكييف . تمتنع على المحكمة أن تعود إلى بحثها من جديد . الفصل في ذات التزاع بقضاء آخر . اعتبار حكمها مناقضا للحكم الأول الحائز لقوة الأمر المقضى .
٩١٨	١٣٩	(الطن رقم ٥٨ لسنة ٣٤ ق - جلسة ٢٧/٤/١٩٦٧) ... راجع إثبات "قوة الأمر المقضى" .
٦٣١	٩٩	(الطن رقم ٤٠٥ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٤/٣/١٩٦٧) ...
٦٩٧	١٠٨	(الطن رقم ١٩ لسنة ٣٥ ق "أحوال شخصية" - جلسة ٢٩/٣/١٩٦٧) وراجع نقض "حالات الطعن" .
٧١٩	١١١	(الطن رقم ٦٢ لسنة ٣٣ ق - جلسة ٣٠/٣/١٩٦٧) ... وراجع نقض "المصلحة في الطعن" .
٧١٣	١١٠	(الطن رقم ٤ لسنة ٣٣ ق - جلسة ٣٠/٣/١٩٦٧) ...
(م)		
محكمة الموضوع . مسئولية . معاش مقاوله . ملكية . موظفون		
محكمة الموضوع		
سلطة محكمة الموضوع:		
(١) في تفسير العقود .		
سلطة محكمة الموضوع كاملة في تفسير عبارات العقد مادامت لم تتحرف بها عن معناها الظاهر .		
٥٤٣	٨٤	(الطن رقم ٢٩١ لسنة ٢٣ ق - جلسة ٧/٢/١٩٦٧) ...

الصفحة	القاعدة	
		(ب) في تحقيق الدعوى .
		إجراء التحقيق . ليس حقا للخصوم . سلطة محكمة الموضوع في رفضه متى استبان لها وجه الحق في النزاع .
٥٨٩	٩٣	(الطن رقم ٤٤ لسنة ٣٣ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٦٧/٣/٨) ..
		(ج) في تقدير الدليل .
		تقدير أقوال الشهود مرهون بما يطمئن إليه وجدان قاضي الموضوع . لا سلطان عليه في ذلك ما لم يخرج بتلك الأقوال إلى ما لا يؤدي إليه مدلولها .
٥٩٩	٩٤	(الطن رقم ١٩٩ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٧/٣/٩)
		وراجع "إثبات"
٧٦٠	١١٦	(الطن رقم ١١١ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٧/٤/٤)
		(د) في تكييف الوقائع .
		عدم تفيد محكمة الموضوع في تكييف الطلبات المعروضة عليها بوصف الخصوم لها .
٦١٢	٩٦	(الطن رقم ٢٨٨ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٧/٣/١٤)
		وراجع حكم "تسبيب كاف"
٨٥٠	١٣٠	(الطن رقم ١٥١ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٧/٤/٢٠)
		(هـ) في تقدير التعويض .
		تعويض الضرر الأدبي بنشر الحكم في الصحف على نفقة المحكوم عليه . سلطة قاضي الموضوع التقديرية .
٦٣٦	١٠٠	(الطن رقم ١٤٣ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٧/٣/١٥)
		(و) في التصديق على الصلح .
		راجع : أحوال شخصية . "الأحكام الصادرة في مسائل الأحوال الشخصية"
٥٨٩	٩٣	(الطن رقم ٤٤ لسنة ٣٣ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٦٧/٣/٨) ..

الصفحة	رقم القاعدة	مسئولية
		المسئولية الناشئة عن الأشياء : "مسئولية حارس الحيوان"
		حارس الحيوان هو من تكون له السيطرة الفعلية عليه ويملك التصرف في أمره . عدم انتفاها للتابع . الحراسة الموجبة للمسئولية على أساس الخطأ المفترض . مناطها . سيطرة الشخص على الحيوان سيطرة فعلية لحساب نفسه .
٥٣١	٨٢	(الطعن رقم ١٨١ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٧/٢/٢)
		مسئولية الناقل الجوي
		راجع نقل "مسئولية الناقل الجوي"
٨٩٦	١٣٧	(الطعن رقم ٣٦٢ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٧/٤/٢٧)
٩٠٧	١٣٨	(الطعن رقم ٣٦٦ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٧/٤/٢٧)
		معاش
		تسوية المعاش إستنادا إلى قانون المعاشات العسكرية دون مراعاة التعويض عن إصابة العمل . هذه التسوية لا تحول دون الحكم بكل التعويض عن الإصابة طبقا لأحكام القانون المدني .
٥٣١	٨٢	(الطعن رقم ١٨١ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٧/٢/٢)
		مقالة
		١ - بطلان كل شرط في عقد الصلح بإعفاء المهندس والمقاول من ضمان ما لم يكن قد إنكشف من العيوب التي يشملها الضمان .
٨٣٥	١٢٧	(الطعن رقم ٣٤٥ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٧/٤/١٣)
		٢ - تسلم رب العمل البناء مقبولا بحالته . إقراره بذلك لا يعفى المهندس والمقاول من ضمان العيوب الخفية وقت التسليم .
٨٣٥	١٢٧	(الطعن رقم ٣٤٥ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٧/٤/١٣)

الصفحة	القاعدة	
		ملكية
		أسباب كسب الملكية :
		(١) العقد .
		راجع أموال عامة . "صفة المال العام"
٨٧٩	١٣٥	(الطن رقم ٢١٥ لسنة ٢٣ ق — جلسة ١٩٦٧/٤/٢٧)
		(ب) التقادم المكسب .
		راجع حكم .
٨١٣	١٢٥	(الطن رقم ٢١٣ لسنة ٢٣ ق — جلسة ١٩٦٧/٤/١٣)
		وراجع تقادم . "تقادم مكسب"
٨٥٠	١٣٠	(الطن رقم ١٥١ لسنة ٢٣ ق — جلسة ١٩٦٧/٤/٢٠)
		وراجع حيازة .
٨٥٠	١٣٠	(الطن رقم ١٥١ لسنة ٢٣ ق — جلسة ١٩٦٧/٤/٢٠)
		موظفون
		نقل الموظف من وظيفة إلى أخرى . من إطلاقات جهة الإدارة . شرط ذلك : ألا يفوت به الدور في الترقية بالأقدمية، وأن يخلو من إساءة استعمال السلطة .
٨٨٩	١٣٦	(الطن رقم ٢٦٠ لسنة ٢٣ ق — جلسة ١٩٦٧/٤/٢٧)
		(ن)
		نسب . نظام عام . تقابات . نقض . نقل
		نسب
		راجع أحوال شخصية "نسب" . وقانون "القانون الواجب التطبيق" .
٥٨٩	٩٣	(الطن رقم ٤٤ لسنة ٢٣ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٦٧/٣/٨)
٦٥٥	١٠٢	(الطن رقم ٢٢ لسنة ٢٥ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٦٧/٣/١٥)

الصفحة	القاعدة	
		نظام عام
		البطلان المتعلق بالنظام العام :
		متى كان العقد قد تناول التصرف في أرض كانت قد اكتسبت صفة المال العام قبل صدوره فإنه يكون باطلا بطلانا مطلقا متعلقا بالنظام العام وفي هذه الحالة لا يعذر المشتري الحائز بجهله عيوب سنده .
٨٧٩	١٣٥	(الطن رقم ٢١٥ لسنة ٢٣ ق — جلسة ١٩٦٧/٤/٢٧)
		راجع التزام "محل الالتزام" . وبطلان "شرط الذهب" .
٩٠٧	١٣٨	(الطن رقم ٣٦٦ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٧/٤/٢٧)
		القانون الواجب التطبيق والنظام العام :
		راجع قانون "القانون الواجب التطبيق" .
٧٩٨	١٢٣	(الطن رقم ٣٧١ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٧/٤/٥)
		قوة الأمر المقضى والنظام العام :
		راجع أحوال شخصية "الإختصاص بدعاوى الأحوال الشخصية" .
٦٥٥	١٠٢	(الطن رقم ٢٢ لسنة ٣٥ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٦٧/٣/١٥)
		نقابات
		ليس للائحة النظام الأساسية للنقابة أن تنشئ حقاً لم يخوله إياها القانون الذي صدرت بالإستناد إليه .
٧٦٧	١٣٢	(الطن رقم ٣٦٧ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٧/٤/٢٠)
		راجع أشخاص اعتبارية .
٧٦٧	١٣٢	(الطن رقم ٣٦٧ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٧/٤/٢٠)

الصفحة	القاعدة	نقض
		إجراءات الطعن :
		(١) التقرير بالطعن .
		التقرير بالطعن بالنقض . مشتملاته . عدم التمهيد لأسباب الطعن ببيان وقائع الدعوى ومراحلها وما جرى فيها . لا بطلان .
٦٤٩	١٠١	(الطعن رقم ٢٢٣ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٥/٣/١٩٦٧)
		(ب) إعلان الطعن .
		مسائل الأحوال الشخصية . إجراءات الطعن بالنقض .
		المادة الثالثة من القانون رقم ٦٢٨ لسنة ١٩٥٥ . تعيين رئيس المحكمة الأشخاص الذين يعلنون بالطعن . إعلانهم بمعرفة قلم الكتاب بالجلسة المحددة قبل انعقادها بثمانية أيام على الأقل .
		المادتان ٨٨١ ، ٨٨٢ مرافعات .
٥٨٥	٩٢	(الطعن رقم ١٦ لسنة ٣٥ ق "أحوال شخصية" — جلسة ٨/٣/١٩٦٧)
		المصلحة في الطعن :
		١ — إذا كان المآل الحتمى للإستئناف الذى قضى ببطلانه بالنسبة لأحد المطعون عليهم لو كان قد قبل ، كإستئناف المرفوع ضد غيره من المطعون عليهم هو الرفض موضوعا وتأيد الحكم المستأنف فإن مصلحة الطاعنين فى التمسك بخطأ الحكم المطعون فيه فى قضائه بعدم قبول الإستئناف الذى حكم ببطلانه تكون مصلحة نظرية بحيث لا تصلح أساسا للطعن .
٥٥٧	٨٦	(الطعن رقم ٢٩٦ لسنة ٣٣ ق — جلسة ٧/٣/١٩٦٧)
		٢ — الفصل فى الدعوى الأصلية قطعيا بانعقاد عقد توريد بين الطاعن ووزارة الصحة والتزام الطاعن به . صيرورة هذا القضاء نهائيا حائزا لقوة الأمر المقضى لعدم الطعن عليه .
		الدعوى الفرعية من الطاعن بقيمة ما وردده ، تصبح غير ذات

الصفحة	القاعدة	
		موضوع بعد أن حسم الحكم الصادر في الدعوى الأصلية المسألة المتنازع عليها فيهما . الحكم في الدعوى الفرعية بعدم الإختصاص للولائي تأسيساً على ما فصلت فيه محكمة الإستئناف قطعياً في الدعوى الأصلية . الطعن بالنقض في الحكم الصادر في الدعوى الفرعية وحده . غير منتج .
٧١٣	١١٠	(الطعن رقم ٤ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٧/٣/٣٠) الخصوم في الطعن : ١ — حجية الأحكام . قاصرة على أطراف الخصومة فيها . تعدي الحكم لغير المحكوم عليه مباشرة . جواز طعنه فيه . م ٣٤١ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية . الأحكام النهائية الصادرة قبل العمل بقانون الوقف رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ في غير الولاية على الوقف . نفاذها بالنسبة لطرفي الخصومة . عدم إعتبار المستحق في الوقف ممثلاً في الخصومة ولا طرفاً فيها إذا لم يخاصم بنفسه أو بوكيله أو بوصيه . عدم إعتبار الحكم الصادر في الدعوى حجة عليه . لا أثر لهذه الدعوى في قطع التقادم بالنسبة له . المطالبة القضائية بالحق . قطع التقادم . مناطه . توجيهها إلى المدين أو من يمثله . (الطعن رقم ٧ لسنة ٣٥ ق " أحوال شخصية " — جلسة ١٩٦٧/٤/١٩)
٨٤٤	١٢٩	٢ — إغفال إختصاص بعض الورثة الذين رفع عليهم الإستئناف — وصدر فيه الحكم لمصلحتهم — في الطعن بالنقض مؤداه الحكم بعدم قبول الطعن متى كان موضوع الدعوى وهو الإدهاء بتروير عقد رهن صادر من المورث غير قابل للتجزئة . غير صحيح في هذه الدعوى إعتبار الورثة الذين إختصموا نائبين عن الورثة الذين لم يختصموا — الحاضر في الطعن لا ينوب

الصفحة	القاعدة	
		عمن كان حاضرا مثله في الخصومة التي صدر فيها الحكم المطعون فيه .
٥٦٥	٨٧	(الطعن رقم ٢٩٧ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٧/٣/٧) ... حالات الطعن .
		١ - الأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية في قضايا استئناف الأحكام الجزئية . عدم جواز الطعن فيما بالنقض ما لم تكن صادرة في مسألة اختصاص متعلق بولاية المحاكم ومبينة على مخالفة للقانون أو الخطأ في تطبيقه وتأويله . الحكم الصادر من محكمة شئون العمال الجزئية بعدم اختصاصها بنظر الدعوى لعدم انطباق قانون عقد العمل الفردي . لا يعتبر صادرا في مسألة اختصاص متعلق بولاية المحاكم .
٥٢٨	٨١	(الطعن رقم ٧٤ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٧/٣/١) ...
		٢ - عدم جواز الطعن بالنقض في الأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية بهيئة استئنافية ما لم تكن صادرة في مسألة اختصاص متعلق بولاية المحاكم ومبينة على مخالفة للقانون أو الخطأ في تطبيقه أو تأويله أو تكون صادرة خلافا لحكم آخر سبق أن فصل في النزاع ذاته بين الخصوم أنفسهم وحاز قوة الشيء المحكوم به .
٥٦٨	٨٨	(الطعن رقم ٣٩١ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٧/٣/٧) ...
		٣ - جواز الطعن بالنقض في الحكم الصادر على خلاف حكم سابق نهائي ولو كان صادرا من محكمة ابتدائية . مثال ذلك .
٦٣١	٩٩	(الطعن رقم ٤٠٥ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٧/٣/١٤) ...
		٤ - جواز الطعن بالنقض في الحكم الإتهائي لفصله في نزاع على خلاف حكم سابق حائز لقوة الأمر المقضي . شرطه ألا يكون

الصفحة	الترجمة	
		الحكم السابق صادرا في النزاع بعينه فحسب بل بين الخصوم أنفسهم . تخلف شرط وحدة الخصوم . لا يغنى عنه وحدة المسألة في الدعويين وكونها كلية شاملة . حجبة الأحكام التي حازت قوة الأمر المقضى مناطها وحدة الخصوم ووحدة الموضوع محلا وسببا (المادة ٤٠٥ مدنى) .
٧١٩	١١١	(الطعن رقم ٦٢ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٧/٣/٣٠)
		٥ - حصر النزاع في الدعوى في الدفع بالتقادم . عدم خروج الحكم عن هذا النطاق . لا مخالفة للقانون .
٧٧٦	١١٨	(الطعن رقم ١٣٩ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٧/٤/٥)
		أسباب الطعن :
		(١) أسباب واقعية :
		الحيض . الجدل فيه . موضوعي .
٦٩٢	١٠٧	(الطعن رقم ١٨ لسنة ٣٥ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٦٧/٣/٢٩)
		(ب) السبب الجديد .
		عدم تمسك الطاعن أمام محكمة الموضوع في دعوى تثبيت ملكية بانقضاء الخصومة في دعوى قسمة . عدم جواز التحدى بهذا الدفع أمام محكمة النقض لأول مرة .
٦٧٢	١٠٤	(الطعن رقم ٢٣٢ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٧/٣/١٦)
		(ج) التجهيل بأسباب الطعن .
		النعى على الحكم المطعون فيه بأنه أغفل الرد على دفاع الطاعنين بعبارة مجملة مبهمه دون أن يكشفوا في تقرير الطعن عن العيب المنسوب إلى الحكم وموضعه منه وأثره في قضائه . غير مقبول .
٥٥٧	٨٦	(الطعن رقم ٢٩٦ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٧/٣/٧)

الصفحة	القاعدة	
		(د) ما لا يصلح سببا للنقض .
		١ — إغفال الحكم الفصل في أحد الطلبات لا يصلح سببا للطعن فيه بالنقض . علاج ذلك الرجوع إلى محكمة الموضوع لنظر هذا الطلب والحكم فيه .
٨٩٦	١٣٧	(الطعن رقم ٣٦٢ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٧/١/٢٧)
		٢ — إغفال الحكم في طلب قدم إلى المحكمة . عدم التعرض له في الأسباب . بقاؤه معلقا أمامها . علاجه الرجوع إلى نفس المحكمة لاستدراك ما فاتها الفصل فيه إن كان له وجه . عدم صلاحيته سببا للطعن بطريق النقض .
٦٣٦	١٠٠	(الطعن رقم ١٤٣ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٧/٣/١٥)

نقل

نقل جوى :

		١ — مسؤولية الناقل الجوى عن الضرر الذى يقع في حالة وفاة أو إصابة راكب . مناطها أن يقع الحادث على متن الطائرة أو أثناء عمليات الصعود أو الهبوط . مسؤولية أساسها خطأ مفترض في جانب الناقل لا يرتفع عنه إلا إذا أثبت أنه وتابعيه قد اتخذوا كل التدابير اللازمة لتفادى الضرر أو كان من المستحيل عليه إتخاذها (م ١٧ و ٢٠ و ٢٢ اتفاقية فارسوفيا) .
٨٩٦	١٣٧	(الطعن رقم ٣٦٢ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٧/٤/٢٧)
		٢ — نص المادة ٢٥ من إتفاقية فارسوفيا . تضمنه قاعدة إسناد تحميل إلى قانون القاضى في تعريف الخطأ المعادل للغش الذى يستوجب مسؤولية الناقل كاملة غير محدودة بالحدود الواردة في المادة ٢٢ من الإتفاقية . المادة ٢١٧ من القانون المدنى لا تعتبر من أنواع الخطأ ما يعادل الغش إلا الخطأ الجسيم .
٨٩٦	١٣٧	(الطعن رقم ٣٦٢ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٧/٤/٢٧)

الصفحة	القائمة	
٩٠٧	١٣٨	٣ - مسئولية الناقل الجوى عن التعويض كاملا دون تقييد بالحدود الواردة في المادة ٢٢ من اتفاقية فارسوفيا . شرط ذلك : ثبوت أن الضرر قد نشأ عن غش الناقل أو خطأ منه يراه قانون المحكمة المعروض عليها النزاع معادلا للغش . لا يعتبر من أنواع الخطأ ما يعادل الغش ويأخذ حكمه سوى الخطأ الجسيم وفقا لنص المادة ٢١٧ من القانون المدنى المصرى . (الطعن رقم ٣٦٦ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٧/٤/٢٧)
		(و)
		وارث . وقف
		وارث
٥٦٥	٨٧	راجع نقض . " الخصوم في الطعن " (الطعن رقم ٢٩٧ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٦٧/٢/٧)
		وقف
		شرط الواقف :
		إنشاء الوقف . شرط الواقفة لنفسها فقط مدة حياتها الشروط العشرة وزيادة أو نقص ما ترى زيادته أو نقصانه منها . إقرارها بانعدام حقها في تغيير أنصبة أولاد أخيها بالزيادة أو النقصان وبحقها في فعل الشروط العشرة فيما عدا ذلك . دلالة . إسقاط الواقفة عن نفسها التغيير في أنصبة أولاد أخيها بالزيادة أو النقصان مع بقاءها على حقها فيما عدا ذلك . حقها في إخراجهم من الوقف وحرمانهم من الإمتحاق . مغايته لإنعدام الحق في الزيادة أو النقصان في الأنصبة . لا تعارض . هلته .

الصفحة	القاعدة	
٨٠٦	١٢٤	<p>ذكر الواقف عبارتين متناقضتين . إمكان الجمع بينهما بأن تحمل كل منهما على حال . فقه الحنفية . وجوب المصير إليه .</p> <p>(الطعن رقم ١٧ لسنة ٣٥ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٦٧/٤/٥) ..</p> <p>إلغاء الوقف على غير الخيرات :</p> <p>إنهاء كل وقف لا يكون مصرفه لجهة من جهات البر . مقتضاه .</p> <p>إنهاء الأحكار على أراضى تلك الأوقاف .</p>
٦١٨	٩٧	<p>(الطعن رقم ٣٨٩ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٧/٣/١٤)</p>

موضوعات وصفحات الفهرس الهجائي الموضوعي

للأحكام الصادرة من الدائرة المدنية والتجارية ودائرة الأحوال الشخصية.
السنة الثامنة عشرة - العدد الثاني

رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع
	(ت)		(ا)
٢٤	تأمين	٣	إثبات
٢٤	تجزئة	٨	إثراء بلا سبب
٢٤	تحكيم	٨	إجارة
٢٥	تزوير	٩	أحوال شخصية
٢٦	تسجيل	١٢	إختصاص
٢٦	تعويض	١٣	إستئناف
٢٧	تقادم	١٤	أشخاص اعتبارية
٢٨	تنفيذ	١٥	إصلاح زراعي
٢٨	تنفيذ عقارى	١٥	إعلان
	(ح)	١٥	إفلاس
٢٩	حجز إدارى	١٧	إلتزام
٣٠	حكر	١٨	أموال الدولة
٣١	حكم	١٩	أموال عامة
٣٥	حوالة	٢٠	إنكار التوقيع
٣٦	حيازة		(ب)
	(خ)	٢٠	بطلان
٣٦	خبرة	٢٢	بيع
٣٧	خلف		

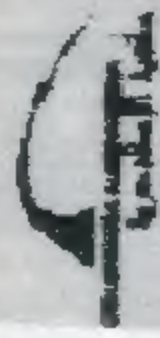
(ب)

رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع
	(د)		(د)
٥٠	غير	٣٨	دعوى
	(ق)	٤٢	دفاع
٥١	قاضي الأمور المستعجلة ...	٤٣	دفوع
٥٢	قانون		(ر)
٥٤	قرار إدارى	٤٣	رسوم
٥٤	قسمة		(ش)
٥٤	قوة الأمر المقتضى	٤٣	شفعة
	(م)	٤٤	شهر عقارى
٥٥	محكمة الموضوع		(ص)
٥٧	مستولية	٤٤	صورية
٥٧	معاش		(ض)
٥٧	مقاوله	٤٤	ضرائب
٥٨	ملكية		(ط)
٥٨	موظفون	٤٥	طلاق
	(ن)		(ع)
٥٨	نسب	٤٥	عرف
٥٩	نظام عام	٤٦	عقد
٥٩	نقابات	٤٧	عقود إدارية
٦٠	نقض	٤٨	عمل
٦٤	نقل	٥٠	عمله
	(و)		
٦٥	وارث		
٦٥	وقف		

تصويبات

الصفحة	رقم السطر	الخطأ	الصواب
٥٣٦	٢٣	التابع	النابع
٦٠٧	١٤	وجه المصلحة	وجه المصلحة
٦٢٠	٦	على غير الخيرات	على الخيرات
٦٧٧	١٦	التابع	التزاع
٦٩٢	١٠	يمينها	يمينها
٧٠٢	٩٦٧	الأضرار	الإضرار
٧٣٥	٧	الخامسة عشر	الخامسة عشرة
٧٨٧	٢٢	يوم بدأ	يوم بدء
٨٥٦	١٦	وارد	وارد
٨٩٧	١٨	ولا ترتفع	ولا ترتفع
٩٠٨	٢٣	١٩٦٤	١٩١٤
٩١٨	١٠	وإلا كان حكما .	إعتبار حكما .

طبع بالهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية بالقاهرة
وكيل وزارة
على سلطان على
رئيس مجلس الإدارة



Bibliotheca Alexandrina



0542384